جامعة باتنة-1-
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

بنية النظام الإقليمي العربي في ظل محددات النسق الدولي الجديد

-دراسة حرب الخليج الثالثة نموذجا-

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في العلوم السياسية والعلاقات الدولية

فرع: العلاقات الدولية

إعداد الطالب:
سليم عشور

إشراف الأستاذ:
أ.د/ حسين قادري

لجنـــة المناقشـــــة

الرقم	الاسم واللقب	الرتبة العلمية	المؤسسة الجامعية	الصفة
01	أ.د/ دلال بحري	أستاذ التعليم العالي	جامعة باتنة 1	رئيسا
02	أ.د/ حسين قادري	أستاذ التعليم العالي	جامعة باتنة 1	مشرفا ومقررا
03	أ.د/ نورالدين دخان	أستاذ التعليم العالي	جامعة المسيلة	عضوا مناقشا
04	د/ لزهر وناسي	أستاذ محاضر أ	جامعة باتنة 1	عضوا مناقشا
05	د/ خميس جديد	أستاذ محاضر أ	جامعة عنابة	عضوا مناقشا
06	د/ نورالدين فوزي	أستاذ محاضر أ	جامعة بسكرة	عضوا مناقشا

السنة الجامعية 2016-2017

جامعة باتنة-1-
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

بنية النظام الإقليمي العربي في ظل محددات النسق الدولي الجديد

-دراسة حرب الخليج الثالثة نموذجا-

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في العلوم السياسية والعلاقات الدولية

فرع: العلاقات الدولية

إعداد الطالب:
سليم عشور

إشراف الأستاذ:
أ.د/ حسين قادري

لجنـــة المناقشـــــة

الرقم	الاسم واللقب	الرتبة العلمية	المؤسسة الجامعية	الصفة
01	أ.د/ دلال بحري	أستاذ التعليم العالي	جامعة باتنة 1	رئيسا
02	أ.د/ حسين قادري	أستاذ التعليم العالي	جامعة باتنة 1	مشرفا ومقررا
03	أ.د/ نورالدين دخان	أستاذ التعليم العالي	جامعة المسيلة	عضوا مناقشا
04	د/ لزهر وناسي	أستاذ محاضر أ	جامعة باتنة 1	عضوا مناقشا
05	د/ خميس جديد	أستاذ محاضر أ	جامعة عنابة	عضوا مناقشا
06	د/ نورالدين فوزي	أستاذ محاضر أ	جامعة بسكرة	عضوا مناقشا

السنة الجامعية 2016-2017

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وتقدير وعرفان

الحمد لك ربي حتى ترضى والحمد لك بعد الرضى، حمدا يليق بعظيم فضلك على مننك علي وتوفيقك لي وتسديدك لخطاي، حتى أنجز هذا العمل المتواضع

مصداقا لقول العزيز الحكيم: "ولئن شكرتم لأزيدنكم"

لقد جفت دموع الأقلام إلى أوراق تخط عليها أجمل العبارات، ولئن كتبت شعرا طول العمر ينتهي العمر ولا تنتهي الأبيات، فهل بإمكان الأقلام أن تعبر عن الشكر والعرفان! وهل تكفي الأوراق لكل الكلمات! فما علي سواء اختصارها في هذه العبارات، فكل الشكر والتقدير والاحترام إلى أستاذي المشرف: الأستاذ الدكتور حسين قادري منبع المعرفة والسراج الذي أنار دربي والذي لم يبخل علي سواء بالكتب أو النصائح أو التوجيهات والدعم والتشجيع المستمر، ولا تزال فضائله تثقل كاهلي.

فشكرا يا أستاذي، وأعانك الله على أداء مهامك النبيلة ومقاصدك السامية وجزاك الله عني كل خير.

وإلى أعضاء لجنة المناقشة الكرام الذين تجشموا عناء القراءة والتقويم.

وكل من مد لي يد العون دون أن أنسى أساتذتي الذين أناروا لي سبيل العلم.

فشكرا لكم جميعا.

سليم عشور

إهـــداء

على الأصل نمشي والأصل يدفعنا أن نهدي هذا العمل المتواضع إلى ذوي الفضل والخير علينا عرفانا وتقديرا:

بسم الله الرحمن الرحيم

(وقضى ربك ألا تعبدوا إلا إياه وبالوالدين إحسانا)

إلى التي تحت جناحيها ترعرعت، ومن دفء حضنها دب شعاع الحياة في جسدي، فنهلت من بحر روحها أسمى معاني الوجود:

إلى أغلى ما نطقت به شفتاي: **أمي الحبيبة**.

إلى الذي جعل سنين عمره شمعة متوهجة تنير لي الدرب وتذلل الصعاب، فكان حقا ربانا لسفينة حياتي في بحار العلم والمعرفة:

إلى من تشهد له كل أعضاء جسدي بالفضل: **أبي العزيز**.

إلى من قاسمتني عناء البحث وضحت من أجلي بطعم الحياة،

إلى البلسم الشافي شريكة حياتي زوجتي: **بن حليمة ليلى**

وإلى امتداد حياتي بناتي: **نور اليقين، أبرار، ريهام**، أطال الله في عمرهن وجعلهن ذخر حياتي.

إلى الذين جمعتني بهم أقدار الله ومشيئته عبر أيام الزمن مشكلين بذلك فسيفساء بألوان الوفاء، الصراحة... عنوانها الصداقة:

أصدقائي: كل باسمه.

إلى كل هؤلاء أهدي ثمرة جهدي المتواضعة.

سليـم عشور

خطة الدراسة

مقدمة

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للدراسة

المبحث الأول: ماهية النسق الدولي الجديد

المطلب الأول: تحليلات النظم عامة

المطلب الثاني: تحليلات النظم على المستوى الدولي

المبحث الثاني: ماهية النظام الإقليمي

المطلب الأول: نشأة النظام الإقليمي وأهميته كمستوى للتحليل في العلاقات الدولية.

المطلب الثاني: تعريف النظام الإقليمي

المطلب الثالث: تفاعلات النظم الإقليمية وعلاقتها بالنظام الدولي

المبحث الثالث: النظام الإقليمي العربي: نشأته وتطوره، تعريفه، سماته وخصائصه

المطلب الأول: نشأة وتطور النظام الإقليمي العربي

المطلب الثاني: تعريف النظام الإقليمي العربي وعلاقته ببعض المصطلحات

المطلب الثالث: سمات وخصائص النظام الاقليمي العربي

المبحث الرابع: الاقترابات التفسيرية للدراسة.

المطلب الأول: الواقعية الجديدة

المطلب الثاني. النظرية الوظيفية الجديدة

المطلب الثالث: الليبرالية الجديدة

المطلب الرابع. النظرية البنائية

المطلب الخامس. نظرية التبعية

الفصل الثاني: البيئة الداخلية للنظام الإقليمي العربي قبل حرب الخليج الثالثة

المبحث الأول: النظام الإقليمي العربي: بحث في المحددات

المطلب الأول: المحددات الجغرافية

المطلب الثاني. المحددات السكانية

المطلب الثالث. المحددات الاقتصادية

المطلب الرابع: المحددات السياسية

المطلب الخامس: المحددات العسكرية

المبحث الثاني: مؤسسة النظام الإقليمي العربي

المطلب الأول: جامعة الدول العربية: النشأة، المبادئ، الأهداف

المطلب الثاني: جامعة الدول العربية: العضوية، الأجهزة

المطلب الثالث. العلاقة بين جامعة الدول العربية والتجمعات الإقليمية الفرعية

المبحث الثالث: تفاعلات النظام الإقليمي العربي مع البيئة الداخلية قبل حرب الخليج الثالثة

المطلب الأول: المعيار المؤسسي

المطلب الثاني: المعيار الموضوعي

المطلب الثالث: معيار الصراع والتعاون

الفصل الثالث: البيئة الخارجية للنظام الإقليمي العربي قبل حرب الخليج الثالثة

المبحث الأول: الدول الإقليمية المجاورة للنظام الإقليمي العربي: بحث في المحددات

المطلب الأول: تركيا

المطلب الثاني: إيران

المطلب الثالث: إسرائيل

المطلب الرابع: محددات دول الجوار الإفريقي (إثيوبيا وإرتيريا)

المبحث الثاني: أهم تحولات النظام الدولي لما بعد الحرب الباردة.

المطلب الأول: التحولات الهيكلية للنظام الدولي.

المطلب الثاني: التحولات في نمط إعادة ترتيب وتوزيع عناصر القوة

المطلب الثالث: التحولات القيمية (العلاقة بين الحضارات صدام أم حوار)

المبحث الثالث: تفاعلات النظام الإقليمي العربي مع البيئة الخارجية قبل حرب الخليج الثالثة

المطلب الأول: تزايد الدور الإقليمي لدول الجوار الجغرافي

المطلب الثاني. القوى الكبرى الفاعلة في المنطقة العربية

الفصل الرابع: النظام الإقليمي العربي وحرب الخليج الثالثة: بحث في الأهداف والمواقف وطرق إدارتها

المبحث الأول: حرب الخليج الثالثة: بحث في الأهداف.

المطلب الأول: الأهداف المعلنة لحرب الخليج الثالثة

المطلب الثاني: النفط كهدف حقيقي وحرب الخليج الثالثة

المطلب الثالث: الأهداف الخفية لحرب الخليج الثالثة

المبحث الثاني: المواقف العربية والإقليمية والدولية من حرب الخليج الثالثة

المطلب الأول: مواقف الدول العربية من حرب الخليج الثالثة

المطلب الثاني موقف تركيا وإيران من حرب الخليج الثالثة

المطلب الثالث: المواقف الأوربية المعارضة تجاه حرب الخليج الثالثة

المطلب الرابع: موقف هيئة الأمم المتحدة تجاه حرب الخليج الثالثة

المبحث الثالث: إدارة حرب الخليج الثالثة من طرف العراق ودول الحلفاء

المطلب الأول: إدارة حرب الخليج الثالثة من طرف العراق
المطلب الثاني. إدارة حرب الخليج الثالثة من طرف دول الحلفاء
المطلب الثالث: سير حرب الخليج الثالثة ومجرى الأحداث
الفصل الخامس: النظام الإقليمي العربي بعد حرب الخليج الثالثة: بحث في التداعيات ومشاريع التغلغل
المبحث الأول: تداعيات الاحتلال الأمريكي البريطاني على العراق والمنطقة العربية
المطلب الأول. تداعيات الاحتلال الأمريكي البريطاني على العراق
المطلب الثاني: تداعيات الاحتلال الأمريكي البريطاني على المنطقة العربية
المبحث الثاني: مشاريع التغلغل لدول الجوار الجغرافي للمنطقة العربية بعد حرب الخليج الثالثة
المطلب الأول: المشروع التركي في المنطقة العربية
المطلب الثاني: المشروع الإيراني في المنطقة العربية
المطلب الثالث: المشروع الإسرائيلي في المنطقة العربية
المطلب الرابع: المشروع الإثيوبي في المنطقة العربية (تمدد الدور ودبلوماسية الطاقة)
المبحث الثالث: مشاريع التغلغل للقوى الكبرى الفاعلة في المنطقة العربية بعد حرب الخليج الثالثة
المطلب الأول: المشروع الأمريكي في المنطقة العربية
المطلب الثاني: المشروع الأوروبي في المنطقة العربية
المطلب الثالث: المشروع الروسي والصيني في المنطقة العربية
الخاتمة

مقدمـــــــــة

يندرج موضوع بنية النظام الإقليمي العربي في ظل محددات النسق الدولي الجديد، ضمن الدراسات الإقليمية التي تعد من الدراسات الحديثة في العلاقات الدولية، حيث ظهرت في الستينيات وتطورت في السبعينيات، إلا أن جذورها الأولى تعود إلى الجدل الذي كان سائدا بين دعاة الإقليمية والعالمية بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، وإلى مختلف دراسات التكامل، ولاسيما الوظيفية الجديدة التي تركز على التكامل في المستوى الإقليمي.

لكن الدراسات الإقليمية وما تتضمنه من تحليل للنظم الإقليمية عرفت أوج تطورها مع ظهور الدراسة الرائدة للأستاذين "لويس كانتوري" و"ستيفن سبيغل" المعنونة بـــ"السياسة الدولية في الأقاليم"، (International policy in regions) والتي أكدت على ضرورة الاهتمام أكثر بتحليل العلاقات الدولية الإقليمية، لأنها من قبل كانت تدرس كجزء من "دراسات المناطق، دون مقارنة بعضها بالبعض الآخر، أو التعمق في تحليل تلك العلاقات باعتبارها تشكل تفاعلات متميزة وذات خصوصيات تختلف عن تفاعلات النظم الدولي ككل.

وجاءت عدة تحولات بعد نهاية الحرب الباردة خاصة بعد ظهور الإقليمية الجديدة لتكون سببا في زيادة التركيز على دراسة النظم الإقليمية، والتحليل على مستوى النظام الإقليمي.

والموضوع المتناول في هذه الدراسة يحلل بنية النظام الإقليمي العربي في ظل محددات النسق الدولي الجديد، ولا شك في الأهمية الفائقة لتحليل العلاقة بين النظام الدولي والنظام الإقليمي العربي، حيث أن الأول يمثل واحدا من المؤثرات الأساسية في تشكيل خصائص وتحديد تفاعلات الثاني، هذا إن لم يكن –وفقا لبعض المدارس التحليلية– المؤثر الأساسي أو حتى الوحيد في هذا الصدد، ولذلك يتعين حتى يتم فهم نظام إقليمي معين ومحاولة إصلاح ما به من خلل، أن يتناولوا ضرورة تحليل تأثير النظام الدولي عليه.

وتزداد أهمية هذا التحليل بالنظر إلى التوقيت الذي يتم فيه، فهو يتم أولا في إطار البدايات الزمنية الأولى لجديد يحدث في النظام الدولي، ويمثل نقلة نوعية عن أوضاع سادت في النظام الدولي منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وحتى النصف الثاني من الثمانينيات.

وهو ثانيا –أي التحليل المتضمن هذا البحث– يتم بعد حدوث جولة جديدة وبالغة الأهمية من جولات التفاعل بين النظام الدولي والنظام الإقليمي العربي، وهي المعروفة اصطلاحا بأزمة الخليج التي تفجرت في أوت 1990، وتداعت إلى أن وصلت إلى الحرب المسلحة الشاملة في جانفي 1991 ونحن نشهد حاليا، جولة أخرى من جولات التفاعل هذه، وهي العدوان الأمريكي على العراق، ثم غزوه واحتلاله.

وبمجرد انتهاء الحرب الباردة بداية التسعينيات انهار الاتحاد السوفيتي ومن ورائه نظام الثنائية القطبية بارزا بذلك نظام الأحادية القطبية ذو السيطرة والهيمنة الأمريكية سياسيا واقتصاديا وعسكريا، لتتسارع الأحداث الدولية بعد ذلك مولدة ظواهر جديدة كبروز أقطاب اقتصادية وظهور فكرة الإرهاب الدولي في ظل العولمة التي شملت كل شيء، وكذلك أحداث 2001/09/11 التي أثبتت فشل النظام الدفاعي الصاروخي الأمريكي

بشكل يهدد الأمن القومي للولايات المتحدة الأمريكية، ويعرض مصالحها للخطر، مما أدى إلى بحث هذه الأخيرة عن استراتيجيات جديدة لإعادة فرض هيمنتها لاسيما في منطقة الشرق الأوسط (عصب الطاقة العالمي، وقلب العالم جيواستراتيجيا) عن طريق ما أسمته نشرا للديمقراطية ومكافحة للإرهاب وإحلالا للسلم، الأمر الذي نتج عنه حرب الخليج الثالثة* وما صاحبها من أفكار وتداعيات على المنطقة والنظام العالمي ككل.

مبررات اختيار الموضوع:

إن الموضوع محل البحث يحتاج لجهد كبير ولدراسة عميقة ومنهجية دقيقة، تجعلنا نفهم واقع وطبيعة النظام الإقليمي العربي، وانطلاقا من هذا فقد تنوعت المبررات والدوافع لمعالجة الموضوع بالذات سيما أنه يتعلق بالدرجة الأولى بكياننا وهويتنا باعتبارنا جزء من الأمة العربية الإسلامية، ومن أهم المبررات والأسباب والدوافع لاختيار هذا الموضوع نذكر:

- **المبررات العلمية:** تتمثل في:

- تعد هذه الدراسة إسهاما في دراسات النظم الإقليمية، وهي تنهض على فرضية أن قدرة النظام الإقليمي العربي على الاستمرار كنظام إقليمي متمايز تتوقف على كيفية تفاعل وحداته مع القوى العظمى وخصوصا السياسات الأمريكية التي تستهدف حدوده ومنظومة القيم الحاكمة لتفاعلاته وأمنه، والذي يمكن من خلال اختبار صحتها وضع حد للجدل السائد حول ما إذا كان النظام الإقليمي العربي قد إنهار بمجرد احتلال العراق أم لا زال قائما، فضلا عن أن الدراسة ستختبر العديد من الطروحات المتعلقة بعلاقة تلك النظم العربية بالقوى الدولية وفي مقدمتها الولايات المتحدة والدول الأخرى كالاتحاد الأوربي وروسيا والصين، حيث ستكشف عن الكيفية التي يتفاعل بها النظام الإقليمي العربي في ظل أحادية قطبية، وفي ظل وقوع احدى وحداته تحت احتلال القطب الأوحد.

-على اثر التغيرات التي شهدها النظام الدولي وبعد تفكك الاتحاد السوفيتي وانهيار القطبية الثنائية وانفراد الولايات المتحدة الأمريكية كقوة عظمى بدأ الترويج لدعوات مفادها أن ما أصاب النظام الدولي ينعكس بالضرورة على النظم الفرعية الذي يفترض أن يعاد هيكلتها هي الأخرى على نحو يتوافق مع هذا التغير، وخصوصا تلك المناطق التي تحظى بالأهمية أو بقيمة استراتيجية متميزة، وفي مقدمتها المنطقة العربية وإبدالها ببنية جديدة.

- اعتبار الحرب الأمريكية على العراق منعطفا حاسما وخطيرا، ونقطة تحول جذري في التطور السياسي لهذا الأخير خصوصا وخارطة المنطقة عموما من جهة وعلاقاتها البينية والخارجية من جهة أخرى، فهي تمثل هدرا لسيادة بلد وإسقاطا لنظامه السياسي بكل بناه التحتية والمؤسساتية ونشرا للفوضى والعنف في مختلف أراضيه، بغية تقسيمه وفق أسس طائفية واثنيه وعشائرية ومذهبية وتسخير جل ثرواته وقدراته لخدمة مصالح

* **حرب الخليج الثالثة:** أو الغزو الأمريكي للعراق (حرب العراق أو احتلال العراق أو حرب تحرير العراق أو عملية حرية العراق) هذه بعض من أسماء كثيرة استعملت لوصف العمليات العسكرية التي وقعت في العراق سنة 2003، استمرت من 19 مارس الى 1 ماي 2003، والتي أدت إلى احتلال العراق عسكريا من قبل الولايات المتحدة الأمريكية وبدعم من دول أخرى مثل بريطانيا وأستراليا وبعض الدول المتحالفة مع أمريكا حسب تعريف مجلس الأمن لحالة العراق في قانونها المرقم 1483 في 2003 م، وانتهت الحرب بسيطرة الولايات المتحدة على بغداد.

شخصية أمريكية بريطانية، هدفها الأسمى إعادة هيكلة دول المنطقة العربية أولا والعالم الإسلامي ثانيا ضمن هجمة استراتيجية شاملة على الإسلام والعروبة اسمها مشروع الشرق الأوسط الكبير.

– كما أن تعرض العراق إلى حرب 2003 التي تعد الثانية خلال عشرية واحدة يدفعنا إلى التساؤل عن أسبابها وأهدافها الظاهرة والخفية، خاصة وأن العراق قد أصبح مجرد دولة في المنطقة لا طرفا فاعلا بسبب ما تعرض له، ومدى امتداد انعكاسات الحرب على النظام الإقليمي العربي المتمثل في مشروع الشرق الأوسط الكبير.

– يأتي إعداد هذه الدراسة بعد مرور سنوات على احتلال العراق، وتوافر فسحة من الزمن للسياسات الأمريكية لتعمل مفعولها في النظام الإقليمي العربي على نحو يسمح بتحليل الواقع العربي وتحديد آثار الاحتلال عليه.

– المبررات الذاتية: تتمثل في:

– في ظل التحديات والتهديدات التي تعيشها المنطقة العربية وخاصة بعد احتلال العراق، وفي ظل الاستراتيجيات الكونية التي تستهدف السيطرة على قدرات وإمكانات هذه المنطقة من خلال المشاريع الأوربية منها: الشراكة الأور– متوسطية، والأمريكية: مشروع الشرق أوسطية، وبعده مشروع الشرق الأوسط الكبير، وبروز مشاريع إقليمية أخرى كالمشروع الإيراني والإسرائيلي* والتركي،... وهذا في غياب استراتيجية عربية قائمة على استغلال وتجميع كل الإمكانات والطاقات المادية والبشرية والثقافية التي تزخر بها المنطقة العربية، استدعت واستلزمت الضرورة العلمية على الباحث العلمي والموضوعي القيام بتحليل هذه التهديدات من جهة وعلى كشف المخاطر الحالية والمستقبلية المترتبة لهذه المشاريع والمقارنة فيما بينها من جهة ثانية من أجل المساهمة في بلورة استراتيجية دفاعية تكاملية تهدف إلى تحقيق مصلحة الدول العربية.

– تجسدها أيضا الرغبة في كشف العمق الاستراتيجي للنظام الإقليمي العربي ضمن الحسابات والخطط الاستراتيجية الأمريكية، وموقع العرب في العلاقات الأمريكية الإسرائيلية وسياساتهما المتبعة في المنطقة، ومدى إمكانية إيجاد استراتيجيات عربية كفيلة بالدفاع والهجوم في ظل تجلي النوايا والأطماع الأمريكية الإسرائيلية.

إشكالية الدراسة:

إن النظام الإقليمي العربي يواجه تحديات خطيرة تضع قدرته على التكيف معها وضمان بقاءه محل اختبار حقيقي، وإذا لم يتمكن من اجتيازه، ربما تعود المنطقة العربية إلى وضع يشابه ذلك الذي كان قبل الحرب العالمية الثانية مع فارق أساسي هو أن حركة انتشار البشر لن تكون بنفس المرونة التي كانت متاحة في تلك الفترة، وقد نجحت السياسة الأمريكية على مدى عقد كامل في أعقاب الغزو العراقي للكويت في إلغاء

* **إسرائيل:** سيتم اعتماد مصطلح إسرائيل بدلا من الكيان الصهيوني في هذه الأطروحة على أساس أنها دولة ظهرت حديثا على أراضي فلسطين التاريخية بعد عام 1948، بناء على قرار تقسيم فلسطين في 14 ماي 1948، وتنتمي إلى مجموعة من المنظمات الدولية والإقليمية (الأمم المتحدة في 11 ماي 1949، البنك الدولي للإنشاء والتعمير 12 جويلية 1954، مؤسسة التمويل الدولية 26 سبتمبر 1956، مؤسسة التنمية الدولية 22 ديسمبر 1960، منظمة التجارة العالمية 21 أفريل 1995، الاتحاد من أجل المتوسط 13 جويلية 2008....)، وتعترف بها مجموعة من الدول على مستوى قارات العالم، إضافة إلى بعض الدول العربية اعترافا رسميا كمصر والأردن وموريتانيا (قبل 2009)، واعترافا شبه رسمي كالمغرب والبحرين...، ودول عربية أخرى تعتبرها دولة معادية كالجزائر، السودان ....، لذلك سيتم التعامل معها كواقع سياسي دولي مفروض.

فكرة الأمن الجماعي العربي من الثقافة السياسية لمجموعة مهمة من الدول العربية هي دول الخليج، وكانت دول المغرب العربي قد اعتادت أن تتعامل مع هذه الفكرة بصورة انتقائية حيث كانت تربط بين حجم مشاركتها في قضايا الأمن إما بنوعية احتياجاتها الذاتية، أو بمدى اشتداد الأزمات خاصة في إطار الصراع العربي الإسرائيلي، وعادت منطقة القلب التي تمتد من العراق حتى ليبيا وبما فيها السودان والبحر الأحمر إلى ساحة لكل التدابير والمخططات التي تكفل سيطرة القوى الكبرى وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية على المفاتيح الاستراتيجية للمنطقة، والتخلص من أي تأثير للقومية العربية، وإعادة صياغة العلاقات الداخلية في المجتمع العربي بما في ذلك آليات المشاركة السياسية والخطاب الديني وبما يستلزمه ذلك من تعديلات في الأبنية الثقافية والسياسية والتعليمية.

وتعد حرب العراق اختراقا للنظام الإقليمي العربي تحت غطاء الحرب على الإرهاب وإحلال الديمقراطية بالمنطقة، وفق صورة تؤكد وجود روابط وثيقة بين هذه الأسباب وأهداف خفية أخرى، لذا كانت الإشكالية على النحو التالي:

إلى أي مدى أثر النسق الدولي الجديد في النظام الإقليمي العربي؟ وهل شكلت حرب الخليج الثالثة منعطفا حاسما لإعادة هيكلة وتصميم بنية النظام الإقليمي العربي؟

تندرج تحت هذه الإشكالية مجموعة من الأسئلة الفرعية أهمها:

– ما هي المكونات الداخلية للمنطقة العربية التي تمنحها ثقلا استراتيجيا دوليا، وإقليميا والتي يمكن استغلالها ومعالجتها وتقويتها من أجل إخراج المنطقة العربية من دائرة الأزمات والصراعات التي تعيشها، وكذا تجاوز العقبات التي كانت وراء فشل محاولاتها الاندماجية؟.

– إلى أي مدى تؤثر تحولات البيئة الدولية (التغير في توزيع القوة، ظهور أجندة قضايا واهتمامات جديدة....) على النظام الإقليمي العربي من حيث أهدافه وتوجهاته، ودرجة فاعليته، ومدى استمراريته أو تغيره؟

– هل يشكل النسق الدولي الجديد نقطة مفصلية في إعادة ترتيب العلاقات الحاصلة في المنطقة محل الدراسة؟

– كيف تم توظيف حرب الخليج الثالثة كأداة في يد القوى الكبرى التي شكلت من خلالها طرفا ضاغطا وساحبا لقوى إقليمية في المنطقة؟

– هل أدى تدخل القوى الكبرى في المنطقة بغض النظر عن الشعارات المرفوعة تحت عناوين العولمة الأمنية، السياسية، الاقتصادية، ومكافحة الإرهاب إلى التأسيس لأنظمة سياسية تتوافق مع مقتضيات البناء الديمقراطي وحماية حقوق الإنسان أم أن الأمر لم يتعد إعادة ترتيب الأوراق بما يكفل استمرارية مصالح القوى المتدخلة؟.

– ماهي مختلف المشاريع التي تسعى الدول الكبرى والاقليمية فرضها على النظام الإقليمي العربي؟

حدود الدراسة:

الحدود الزمانية (1990–2011): إن تحديد المجال الزمني لأي دراسة يعتبر من بين الأمور المنهجية والضرورية التي من شأنها المساهمة في تسهيل العملية البحثية، وفيما يخص المجال الزمني لهذه الدراسة فإنه يبدأ من حرب الخليج الثانية 1990 وهذا نتيجة لما ترتب عنها من آثار على مستوى النظام الإقليمي العربي وصولا إلى الاحتلال الأمريكي البريطاني للعراق عام 2003، وإلى غاية 2011 والذي تمثل في الانسحاب الأمريكي من العراق.

لكن الجدة لا تعني أن الخبرة الماضية قد أصبحت بلا جدوى، فسوف يبقى من الضروري أن نحدد دائما ما المستمر وما المتغير فيما يحيط بنا؟ ولذلك كان من الضروري أن تمتد النظرة التحليلية لهذا البحث إلى الخلف زمنيا كي تدرس هذه الخبرة في خطوطها العريضة، ولذا فإن تحليل العلاقة بين النظام الدولي بالنظام الإقليمي العربي في هذا البحث لن تكون قاصرة على الفترة الحالية وإنّما ستشمل الخبرة السابقة لهذه العلاقة.

الحدود المكانية: تشمل هذه الدراسة المنطقة العربية أو ما اعتادت معظم الدراسات والتقارير تناولها تحت اسم الشرق الأوسط أو شمال إفريقيا أو من خلالهما معا ونقصد بالمنطقة العربية ذلك الإقليم الجغرافي الواحد والمتجانس الذي يمتد من الشرق من جبال زاغاروس والخليج العربي ومن الغرب إلى المحيط الأطلسي وعلى العموم فالمنطقة العربية نعني بها تلك الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية، وبالتالي فالمنطقة العربية في هذا البحث تتكون من الدول التالية: السعودية، الإمارات، الكويت، قطر، اليمن، عمان، البحرين، العراق، الأردن، لبنان، سوريا، فلسطين (المحتلة)، الجزائر، المغرب، تونس، ليبيا، موريتانيا، مصر، السودان، الصومال، جيبوتي، جزر القمر.

الفرضية المحورية للدراسة: يتمثل هدف الولايات المتحدة الأمريكية الرئيسي من وراء حرب الخليج الثالثة في احتواء النظام الإقليمي العربي من خلال بسط نفوذها وهيمنتها على المنطقة العربية والسيطرة على ثرواتها الباطنية النفطية خصوصا، وحفظ أمن إسرائيل بإبقاء ميزان القوى لصالحها في صراعها التاريخي مع الجانب العربي.

الفرضيات الفرعية للدراسة:

– عدم قدرة النظام الإقليمي العربي في التحكم في مسار التغير في بيئته الداخلية، والتكيف مع بيئته الخارجية، يؤدي إلى وضع نهاية حاسمة لإمكانية تطوير قدراته الذاتية، ومن ثم استبداله بأطر إقليمية أخرى.

– يملك النظام الإقليمي العربي من الإمكانات ما يؤهله لأن يكون له من القدرة على الاستقلالية والتأثير في النظام الدولي.

– تشكل مشاريع الإصلاح المرفوعة في المنطقة العربية، الشرق الأوسط الجديد، الكبير، الشراكة من أجل المتوسط، دمقرطة، الإصلاح السياسي... حلولا معبرة لرؤية القوى الكبرى لإصلاح المنطقة.

– توجد علاقة طردية بين الدور الخارجي والإصلاح السياسي في المنطقة العربية بمعنى أنه كلما زاد الضغط والتدخل الخارجي على الدول العربية، زادت احتمالات الإصلاح السياسي في الوطن العربي.

– توجد علاقة طردية بين الخلل في النظام الإقليمي العربي وبين إمكانية التدخل الخارجي بمعنى أن حرب الخليج الثالثة جاءت كنتيجة حتمية لكثير من أوجه الخلل المعوق للعمل العربي المشترك وكلما ازداد الضعف والتفكك العربي كلما ازداد تدخل القوى المهيمنة الخارجية.

– الانقسام والتشرذم العربيين يفسحان المجال واسعا أمام الدور المتنامي من جانب القوى الإقليمية غير العربية وفي طليعتها إيران وتركيا وإثيوبيا.

– شكل التدخل الأجنبي في المنطقة مزيدا من الانقسامات في بنية النظام الإقليمي العربي خاصة في أدواره وتحالفاته.

– يتوقف بقاء واستمرار النظام الإقليمي العربي على نجاحه في أداء وظائف أربعة: التكيّف، التكامل، الأمن الخارجي، تحقيق الأهداف.

الأدبيات السابقة للدراسة:

تفرض الضرورة الموضوعية والعلمية والمنهجية على الباحث أو الدارس لأية ظاهرة سياسية أن يقوم بجمع والاطلاع على أغلب ما كتب بخصوصها من كتب، ومقالات، ودراسات، وتقارير، ووثائق ...، وفيما يخص أهم الدراسات التي تناولت المنطقة العربية سواء من حيث تأثير التحولات الدولية الراهنة عليها أو من حيث اعتبارها منطقة تحتوي على إمكانيات وقدرات مادية وبشرية هائلة لكنها تعاني من اللااستقرار الأمني، أو من حيث تأثير حرب الخليج الثالثة نذكر ما يلي:

–دراسة لـــ "جميل مطر وعلي الدين هلال" بعنوان "**النظام الإقليمي العربي دراسة في العلاقات السياسية العربية**"،[1] يعد الفصل الأول من هذا الكتاب بمثابة مدخل لدراسة ثلاث موضوعات: التعريف بمفهوم النظام الإقليمي من الناحية النظرية، ثم التناول النقدي لمفهوم الشرق الأوسط، وأخيرا الاقتصاد السياسي للنظام الإقليمي العربي من خلال دراسة المقومان البنائية وخصائص التفاعلات فيه، ثم تناول المؤلفان في الفصول التالية تطور النظام الإقليمي العربي بتقسيمها إلى مرحلتين، أما في الفصل الرابع فتناولا الإطار التنظيمي للنظام الإقليمي العربي من خلال دراسة الجامعة العربية والمنظمات والاتحادات العربية، أما في الفصل الخامس والأخير فتطرّقا إلى التغير والاستمرار في النظام الإقليمي العربي من خلال دراسة التغيّرات البنيوية والتغيّرات الإقليمية والانتكاسة القومية والأمن العربي.

–دراسة لـــ"عبد القادر محمودي" بعنوان "**النزاعات العربية–العربية وتطور النظام الإقليمي العربي، مع التركيز على النزاعات حول القضية الفلسطينية 1945–1985**"[2]، حيث حاول الباحث رصد مدى تأثير

1- جميل مطر، علي الدين هلال، **النظام الإقليمي العربي دراسة في العلاقات السياسية العربية-العربية**، ط7، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2001

2- عبد القادر محمودي، **النزاعات العربية-العربية وتطور النظام الإقليمي العربي، مع التركيز على النزاعات حول القضية الفلسطينية (1945-1985)**، دون طبعة، الجزائر: منشورات المؤسسة الوطنية للاتصال، النشر والاشهار، 2002

النزاعات العربية–العربية على تطور النظام الإقليمي العربي في فترة زمنية محددة، ومتخذا من القضية الفلسطينية أداة قياس لمدى فاعلية هذا النظام، ويبدو من خلال كل أطوار هذه الدراسة الأكاديمية المميزة والمدعمة بمقاربات جد براغماتية للوضع العربي، أن الباحث ركز فيها على طابعين من العلاقات بين الدول العربية في إطار ما أسماه بالنظام الإقليمي العربي، بعضه تعاوني وهو جانب نوعا ما منعدم حسب الباحث، والطابع الثاني وهو الأقوى في العلاقات العربية–العربية، وهو نزاعي، حيث تعددت طبيعة النزاعات واختلفت وكان لها تأثير جد سلبي على مكانة العرب ومستقبلهم في ظل بيئة عالمية متسمة بالتغير المستمر، ورغم أن الباحث تمسك بضرورة إصلاح النظام العربي من خلال إعادة النظر في طريقة عمل مؤسساته، إلا أنه لم يتوان في التأكيد على أن النظام العربي هو نظام مأزوم فقد القدرة على التأثير على أعضائه، ومن ثم تحول إلى مجرد أداة لخدمة أغراض القوى الخارجية، بالإضافة إلى فشله المزمن في إيجاد حل دائم للقضية الفلسطينية واكتفائه بدور الملاحظ السلبي الذي لا يتدخل إلا بإرادة الآخرين.

–دراسة لـــ"محمد السيد سعيد" بعنوان "**مستقبل النظام الإقليمي العربي بعد أزمة الخليج**"،[1] تحدث فيه الكاتب عن أزمة النظام الإقليمي العربي قبل انفجار أزمة الخليج وفسرها بثلاث أسباب رئيسية: الخلافات العربية المستديمة ولن يتم حلها إلا عبر المدخل الوظيفي حسب الكاتب، عجز الدول العربية عن تنفيذ ما اتفقت عليه والحل يكون بالإصلاح الدستوري لهياكل النظام الإقليمي العربي، وأخيرا انخفاض مستوى الالتزام السياسي الحقيقي بالعمل العربي المشترك من قبل غالبية الدول العربية وذلك نظرا لغياب الإرادة السياسية والإدراك الموحد للمصير المشترك، ثم يتحدث الكاتب عن التحديات المباشرة وغير المباشرة لأزمة الخليج وآثارها على النظام الإقليمي العربي، ثم عن مكانته في سياق التحولات الجديدة، وقد عالج الكاتب مختلف الجوانب والأبعاد التي تؤدي دورا رئيسيا في مستقبل النظام الإقليمي العربي ولا سيما المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية.

– دراسة لـــ "الدكتور عبد القادر فهمي" بعنوان "**النظام الإقليمي العربي، احتمالات ومخاطر التحول نحو الشرق أوسطية**"[2] أجملها في ثلاث فصول، وما يهمنا منها هو الفصل الثالث الذي تطرق فيه الباحث وبإسهاب إلى المخاطر القيمية والاستراتيجية (الاقتصادية والأمنية) للنظام الإقليمي الشرق أوسطي سواء على المنطقة العربية عامة أو على منطقة الشرق الأوسط خاصة، وأخيرا إلى الخيارات المتاحة لدعم النظام الإقليمي العربي من خلال تفعيل المصلحة العربية بدعم دور جامعة الدول العربية وتطويرها من جهة وتطوير تجارب التجمعات الإقليمية من جهة ثانية كمرحلة حقيقية من مراحل الوحدة العربية الكبرى وكذلك تنشيط المشروعات العربية المشتركة في الاتجاه الذي يوظف القدرات والطاقات العربية لخدمة الوحدة المنشودة.

1- محمد السيد سعيد، **مستقبل النظام العربي بعد أزمة الخليج**، في سلسلة عالم المعرفة، عدد 158 ، الكويت : المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، فيفري 1996.

2- عبد القادر فهمي، **النظام الإقليمي العربي و مخاطر التحول نحو الشرق أوسطية**، ط 1، عمان: دار وائل، 1999

-دراسة لـــ"إيمان أحمد رجب" بعنوان "**النظام الإقليمي العربي في مرحلة ما بعد الاحتلال الأمريكي للعراق**"[1]، تناولت فيها العلاقة بين النظام الدولي والنظم الإقليمية، وأثر احتلال العراق على حدود وقيم النظام الإقليمي العربي، واحتلال العراق وأمن النظام الإقليمي العربي.

-مقال باللغة الأجنبية لـــ"علي الدين هلال الدسوقي" "Ali El Deen Hillal Dessouki" بعنوان:" النظام الإقليمي العربي: مسألة بقاء" "**The Arab regional system: a question of survival**"[2] والذي تناول فيها مختلف التهديديات والأخطار التي واجهت النظام الإقليمي العربي سابقا والتي تواجهه مستقبلا مع قدرته على التكيف مع هذه الأخطار، وتنقسم الدراسة إلى ثلاثة أقسام: أولا يصف أصل النظام الإقليمي العربي وتطوره في قلب الصراع، وثانيا العوامل الجديدة التي تعرضه للخطر وتحدي الوضع الراهن، وثالثا يقترح ثلاث سيناريوهات لمستقبل النظام العربي.

- مقال باللغة الأجنبية لـــ"باسل يوسف" Youssef Bassil بعنوان :" حرب العراق عام 2003: العمليات، الأسباب، والنتائج" "**The 2003 Iraq War: Operations, Causes, and Consequences**"[3] وقد بين فيها المقصود بحرب الخليج الثالثة، والأسباب الرئيسية والخفية لهذه الحرب من خلال الحرب العالمية على الإرهاب كسبب رئيسي، وكانت هذه الحرب على حد سواء وحشية وقاسية على كلال الطرفين، كما أسفرت عن هزيمة الجيش العراقي، والقضاء على نظامه، بالإضافة إلى الآلاف من الضحايا...

- مقال باللغة الأجنبية لـــ "ستيفان كوروا" Stéphane Courois بعنوان: "الحرب في العراق: هل يمكن تفسيرها على أنها تدخل إنساني؟" " **la guerre Irak peut-elle être justifie un cas d'intervention humanitaire**?"[4]، وقد ناقش فيه المبررات التي قدمتها الإدارة الأمريكية للتدخل عسكريا في العراق كشن الحرب على الإرهاب، وإزالة الأخطار التي تهدد الأمن في الشرق الأوسط، ووصل الكاتب إلى نتيجة مفادها بأن هذا التدخل لا يمكن أن يوصف بالتدخل الإنساني، لأنه لا تتوفر فيه الشروط المناسبة لذلك.

- هذا دون أن نغفل بعض الدراسات باللغة الأجنبية الأخرى، والتي مكنت الباحث من أن يلقح أفكاره بخصوص استمرار تردي الأوضاع العربية وتزايد حدة آثار المتغيرات السياسية الدولية، ونذكر في هذا السياق.

-Georges Corm , **Le Proche-orient éclate**, (1956-2003), Troisième édition, Gallimard, Paris, 2003.

- Fred Halliday, **Arabia without Sultans** , London: Penguin, 1974.

إلى غير ذلك من الدراسات والبحوث التي تناولت هذا الموضوع الذي رغم حداثته إلا أنه أسال حبر الكثير من المحللين والمهتمين، وهو الأمر الذي يؤكد أن للموضوع أصالة تجعله جديرا بالدراسة والاهتمام.

1- إيمان أحمد رجب، **النظام الإقليمي العربي في مرحلة ما بعد الاحتلال الأمريكي للعراق**، ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2010

2- Ali El Deen Hillal Dessouki," The Arab regional system: a question of survival", **Contemporary Arab Affairs**, 08 (01),2015, PP 96-108

3- Youssef Bassil, "The 2003 Iraq War: Operations, Causes, and Consequences", **Journal Of Humanities And Social Science**, Volume 4, Issue 5 (Nov. - Dec. 2012), PP 29-47

4- Stéphane Courois, "la guerre Irak peut-elle être justifie un cas d'intervention humanitaire?", **les ateliers de l'éthique**, volume 01, N° 01, printemps, 2006, PP 04-20

الإطار المنهجي للدراسة:

من المرتكزات الأساسية لقيام بحث علمي أكاديمي اعتماد منهج أو عدة مناهج لإجراء هذا البحث قصد بلوغ الأهداف والنتائج المرجوة، وهو الأمر الذي يفرض وضع هذه الدراسة في إطار منهجي وفق إتباع المناهج الآتية:

–المنهج التاريخي: نظرا لقدرته التفسيرية النابعة من إعطائه دورا معينا للزمن في تفسير الظواهر وإدخاله للظروف المحيطة بها في عملية التفسير، كما أنه لا يكتفي بسرد الوقائع فحسب بل يقدم تصورا معينا للظروف المحيطة بالظاهرة محل الدراسة بغية الوصول إلى القوانين المتحكمة فيها، مستخلصا العلاقة الموجودة بينهما لأن الحادثة التاريخية حادثة فريدة تولدها ظروف معينة لا يمكن إرجاعها لذلك يجب دراستها في ظل ظروفها.[1]

وغاية توظيف هذا المنهج تحصيل ومعرفة وقائع وأحداث لها صلة وثيقة بموضوع الدراسة، إذ لا يمكن دراسة بنية النظام الإقليمي العربي دون الرجوع إلى ما سبقها من أحداث كانت سببا مباشرا أو غير مباشرا.

–المنهج المقارن: يرجع المنهج المقارن إلى أرسطو فهو قديم في نشأته، ويعتبر بمثابة المنهج التجريبي في العلوم الطبيعية، وقد استخدمه الكثير من رواد علم السياسة أمثال كارل ماركس وغيره، وهو منهج عام واسع، والمقارنة فيه مقارنة ديناميكية بمعنى مقارنة تشريحية للنظم السياسية، فالأبنية يتم توصيفها في فئات مترابطة لإبراز أوجه الاختلاف وجوانب الاتفاق بينها، كما يتم بحث وتحديد وظائف معينة تقوم بها تلك الأبنية، فالمقارنة الديناميكية تفرض دراسة أداء النظم المختلفة، فلا يقتصر التحليل على تحديد الأبنية والتي تتحقق من خلالها وظائف معينة، وإنما إلى جانب ذلك يأخذ الباحث في الاعتبار حركة النظم وأدائها والاختلافات البنائية والوظيفية بينها، وتتبع نتائج المسارات البديلة للحركة أو التنبؤ في ضوء سلسلة العوامل المتغيرة، ويجب التأكيد على أن المقارنة لا تكون فقط بين الأنظمة، وإنما تكون داخل حدود النظام الواحد بين المراحل المختلفة لهذا النظام أو وحداته المختلفة.

وبالتالي فالمنهج المقارن هو الهادف إلى التفسير العلمي للظواهر المدروسة وكشف العلاقات الموجودة بين المتغيرات، إذ يؤكد لنا أثر عوامل ومتغيرات معينة ويحيد أثر الأخرى ويعزلها، موضحا بذلك المتغيرات المستقلة التي تتولد عنها المتغيرات التابعة من خلال تبيانها للأنماط المنتظمة في سلوك الأفراد والجماعات.[2]

–منهج تحليل المضمون: يستخدم هذا المنهج في تحليل الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية القائمة في أي مجتمع، في الماضي والحاضر والمستقبل، وهذا النوع من المناهج مفيد بالنسبة لمعرفة عوامل التغير الاجتماعي وردود فعل المواطنين لقرارات القيادة، بالاعتماد على التقارير وعلى وسائل الإعلام والسجلات الرسمية، فتستخرج منها الاتجاهات الحقيقية المعبرة عن واقع معين، كما أن الباحث يستطيع أن يأخذ الحقائق على الطبيعة دون تدخل منه، وبذلك يكون التحليل صادقا..[3]

1 - محمد شلبي، **المنهجية في التحليل السياسي المفاهيم، المناهج، الإقترابات، الأدوات**، ط1، الجزائر: دون دار نشر، 1997، ص56

2- المرجع نفسه، ص 81

3- عمار بوحوش، **دليل الباحث في المنهجية وكتابة الرسائل الجامعية**، ط 1، الجزائر: موفم للنشر والتوزيع، 2002، ص 43.

إضافة إلى ذلك فان هذا المنهج يساعد على دراسة وتحليل المواثيق الدولية والإقليمية، والدساتير والقوانين والتشريعات الداخلية للدول مثلما هو الحال مع ميثاق جامعة الدول العربية، وثيقة مشروع الشرق الأوسط الجديد (الكبير)، وثيقة إعلان برشلونة، الدستور العراقي الجديد 2005...

–المنهج الإحصائي: يبرز استخدامنا لهذا المنهج في استعراض واستخلاص عديد المعطيات والبيانات الاقتصادية والسكانية والعسكرية للدول العربية والقوى الإقليمية المجاورة وكذا الدول العظمى.

– منهج دراسة الحالة: وهو المنهج الذي يتجه إلى جمع البيانات العلمية المتعلقة بأية وحدة سواء أكانت فردا أو مؤسسة أو نظاما اجتماعيا أو مجتمعا محليا أو مجتمعا عاما، وهو يقوم على أساس التعمق في دراسة مرحلة معينة من تاريخ الوحدة أو دراسة جميع المراحل التي مرت بها، وذلك بقصد الوصول إلى تعميمات علمية متعلقة بالوحدة المدروسة وبغيرها من الوحدات المشابهة لها.[1] وذلك من خلال تناول حرب الخليج الثالثة كدراسة حالة للموضوع.

–مقترب التحليل النسقي: يندرج الاقتراب النسقي ضمن إطار الدراسة، ويعود الفضل في تطوير اقتراب تحليل النظم للعالم ديفيد إيستون David Easton، ويرتكز في تحليله للحياة السياسية إلى مفهومي "النسق" و"الوظيفة" معا، وهو يرتبط في تحليله هذا بأن: "الوظيفة السياسية" –ومن ثم وظيفة الجهاز السياسي في المجتمع الكلي– تنحصر بصفة أساسية في بث القيم على مستوى المجتمع الشامل، وتتحقق هذه الوظيفة عند إيستون من ثنايا مجموعة مركبة من عمليات شبه ميكانيكية تمر بها مدخلات الجهاز السياسي ومخرجاته وبها تصور قراراته.[2]

تنبع حاجتنا لتوظيف منهج التحليل النظمي في دراستنا بالنظر لطبيعة الموضوع من حيث كونه يحلل العلاقات الإقليمية الدولية في نظام إقليمي، ولمميزات "منهج تحليل النظم" الذي يسمح بالانتقال من الجزء إلى الكل والعكس، من خلال التدرج في المستويات الثلاثة في التحليل أي مستوى الوحدات الوطنية، ومستوى النظام الإقليمي ومستوى النظام الدولي، وهذا ما يتناسب مع تحليل تفاعلات النظم الإقليمية التي تحكمها متغيرات متعلقة بالبيئة الداخلية لكل وحدة من الوحدات المشكلة للنظام، ومتغيرات أخرى متعلقة بمعطيات البيئة الإقليمية، ومتغيرات البيئة الدولية التي يتفاعل ضمنها النظام الإقليمي، فتحليل النظم الإقليمية يتطلب تحليل التفاعل بين مختلف المتغيرات الداخلية والإقليمية والدولية، وهي العلاقة التي يمكن الكشف عنها بتوظيف منهج تحليل النظم.

تبرير خطة الدراسة:

بصدد الإجابة على الإشكالية المطروحة وإثبات صدقية فرضيات الدراسة من عدمها استلزم الأمر استعراض جملة من المفاهيم والأفكار المهمة تم تضمينها في خمسة محاور أساسية، وعلى هذا الأساس تم تقسيم هذه الدراسة إلى خمسة فصول، تضمن الفصل الأول الاطار المفاهيمي والنظري من خلال توضيح ثلاث

1- محمد شلبي، المرجع السابق، ص 57
2- محمد طه بدوي، ليلى أمين مرسي، **مبادئ العلوم السياسية**، ط1، الإسكندرية: الدار الجامعية، 1998، ص 324، 325

مصطلحات أساسية في ثلاثة مباحث، حيث تعرضت في المبحث الأول لماهية النسق الدولي الجديد وفي المبحث الثاني لماهية النظام الإقليمي، وفي المبحث الثالث للنظام الإقليمي العربي: نشأته وتطوره، تعريفه، سماته وخصائصه، أما المبحث الرابع فقد خصص لدراسة مختلف الاقترابات النظرية التي عالجت العلاقة بين النظام الدولي والنظام الإقليمي واهتمامهم بمسألة الإقليم كمستوى للتحليل، وتجلت هاته الاقترابات في النظرية الواقعية الجديدة والوظيفية الجديدة والليبرالية الجديدة والبنائية وأخيرا نظرية التبعية.

وقد تم معالجة الفصل الثاني من خلال التعرض للبيئة الداخلية للنظام الإقليمي العربي قبل حرب الخليج الثالثة، وقد تم تقسيمه إلى ثلاثة مباحث، تم في المبحث الأول تحديد محددات النظام الإقليمي العربي من خلال المحددات الجغرافية والسكانية والاقتصادية والسياسية والعسكرية، أما في المبحث الثاني فقد تم تخصيصه لمؤسسة النظام الإقليمي العربي التي تجلت في جامعة الدول العربية، أما في المبحث الثالث فقد تم التعرض فيه إلى تفاعلات النظام الاقليمي العربي في ظل البيئة الداخلية من خلال المعيار المؤسسي والمعيار الموضوعي ومعيار الصراع والتعاون.

وفي الفصل الثالث سعينا إلى تبيان البيئة الخارجية للنظام الإقليمي العربي قبل حرب الخليج الثالثة، وقد تم تقسيمه إلى ثلاثة مباحث، تم في المبحث الأول تحديد محددات الدول الإقليمية المجاورة للنظام الإقليمي العربي (تركيا، إيران، إسرائيل، إثيوبيا، إرتيريا)، وفي المبحث الثاني تناولت فيه أهم التحولات لما بعد الحرب الباردة (التحولات الهيكلية للنظام الدولي، التحولات في نمط إعادة ترتيب وتوزيع عناصر الحرب الباردة، التحولات القيمية "العلاقة بين الحضارات صدام أم حوار")، وفي المبحث الثالث تمثل في تفاعلات النظام الإقليمي العربي في ظل البيئة الخارجية من خلال مختلف التفاعلات مع البيئة الإقليمية والبيئة الدولية (الدول الإقليمية المجاورة إضافة إلى الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوربي والصين وروسيا).

وفي الفصل الرابع كدراسة حالة فقد تناولت فيه النظام الإقليمي العربي وحرب الخليج الثالثة: بحث في الأهداف والمواقف وطرق إدارتها من خلال العناصر التالية، فالمبحث الأول تمثل في الأهداف المعلنة والحقيقية والخفية للحرب، ثم بينت في المبحث الثاني: المواقف العربية والإقليمية والدولية من حرب الخليج الثالثة، أما المبحث الثالث فتناولت فيه إدارة حرب الخليج الثالثة من طرف العراق ودول الحلفاء.

وأخيرا تم تخصيص الفصل الخامس للنظام الإقليمي العربي بعد حرب الخليج الثالثة: بحث في التداعيات ومشاريع التغلغل، من خلال ثلاثة عناصر تمثل المبحث الأول في تداعيات الاحتلال الأمريكي البريطاني على العراق والمنطقة العربية، والمبحث الثاني في مشاريع التغلغل لدول الجوار الجغرافي للمنطقة العربية بعد حرب الخليج الثالثة، والمبحث الثالث في مشاريع التغلغل للقوى الكبرى الفاعلة في المنطقة العربية بعد حرب الخليج الثالثة، كالمشروع الأمريكي والأوروبي، والروسي والصيني في المنطقة العربية.

ومن ثم الخاتمة، والنتائج التي توصل إليها الباحث.

الفصل الأول

الإطار المفاهيمي والنظري للدراسة

المبحث الأول: ماهية النسق الدولي الجديد

المبحث الثاني: ماهية النظام الإقليمي

المبحث الثالث: النظام الإقليمي العربي: نشأته وتطوره، تعريفه، سماته وخصائصه

المبحث الرابع: الاقترابات التفسيرية للدراسة.

ترتبط المعارف المنظمة ارتباطا وثيقا بالمفاهيم ذات الدلالة الاصطلاحية المتعارف عليها بين المتخصصين في هذه المعارف أو المعنيين بها، وتكتسب المفاهيم – باعتبارها تمثل أدوات معرفية ومفردات لغة هذه المعارف، أو بعبارة أخرى لهجة التخاطب بين المشتغلين بهذه المعارف– مدلولات قاطعة الدلالة ومحددة المضمون، ومن ثم فلا سبيل إلى الانصراف عن استخدامها في مواضعها أو إلى عدم الالتزام بها أو التقيد بمدلولاتها الاصطلاحية، إذ من شأن ذلك أن يؤدي إلى الوقوع في حالة من الفوضى المصطلحية، الأمر الذي يمثل خطرا بعيد الأثر وعميق التأثير في تلك المعارف التي تنتمي إليها هذه المفاهيم، باعتبار أن هذه المعارف تمثل أطرا معرفية نظرية أو تجريدية تقوم على مجموعة من المفاهيم والحقائق المتسقة والمتساندة.

كما يهدف هذا التأصيل النظري إلى محاولة الإلمام بأهم النظريات والمدارس والمفاهيم والمصطلحات، التي سيتم توظيفها خلال هذه الدراسة، خاصة إذا علمنا أن المفاهيم المستعملة، هي من بين المفاهيم الأكثر انتشارا في دراسة العلاقات الدولية، وكون الدراسة تدخل ضمن دراسات النظم الإقليمية، والتي تعد مستوى تحليلي إلى جانب دراسات تحليل النظام الدولي.

وعليه سيتم معالجة هذا الفصل لتوضيح ثلاثة مفاهيم أساسية للدراسة متعلقة بماهية النسق الدولي الجديد، النظام الاقليمي، النظام الاقليمي العربي، ثم تبيان بعد ذلك مختلف الاقترابات التفسيرية للدراسة والتي تمثلت في خمس اقترابات (الواقعية الجديدة، النظرية الوظيفية الجديدة، الليبرالية الجديدة، النظرية البنائية، نظرية التبعية)

المبحث الأول : ماهية النسق الدولي الجديد

إن النظام الدولي ظاهرة اجتماعية ليس لها وجود مادي، وإنما هي مفهوم افتراضي، أدخل كمستوى للتحليل لفهم وتفسير ظواهر العلاقات الدولية، الأمر الذي يمكن الاستدلال عليه إجرائيا، عبر رصد وتتبع العلاقات بين مراكز القوى المختلفة على الساحة العالمية، والقصد من هذا المنحى التأكيد على أسبقية مستوى التحليل الكلي لظواهر العلاقات الدولية على مستوى التحليل الجزئي، وذلك للكشف عن نمطية وتكرارية ظواهر العلاقات الدولية، وتعد دراسة النظام الدولي من الموضوعات الأساسية في دراسة العلاقات الدولية، لكونه يستطيع أن يقدم تصورا لهذه العلاقات في مضمونها الكلي، فضلا عن أنه يساعد في تفسير سلوك الوحدات المكونة لهذا النظام، ذلك لأن العلاقة بين النظام ومكوناته علاقة تأثير متبادل، وفقا لاقتراب النظم الذي شكل نظرية النظم الدولية "General System Theory"، (يطلق عليها أحيانا بنظرية الأنساق الدولية).

المطلب الأول: تحليلات النظم عامة

في هذا المطلب سوف نتناول النظرية العامة للنظم النشأة والتطور ثم مفهوم النظام (النسق System) بشكل عام

الفرع الأول: النظرية العامة للنظم النشأة والتطور

في الواقع يرجع البعض فكرة النظام إلى الفيلسوف اليوناني "أرسطو"، الذي اعتبر العالم (الكون) كلا متكاملا[1]، الأمر الذي ترتب عليه ضرورة النظر إلى العديد من الأشياء، المركبة، باعتبارها تمثل كلا لا يمكن تحليله أو تجزئته إلى عناصره الأصلية المكونة له، دون أن يفقد العديد من خواصه التي يتسم بها.

بيد أن "جاليليو جاليلي Galileo Galilei" قد أحدث تحولا عن تلك النظرة الكلية إلى نظرة أخرى تحليلية، تهدف إلى تعريف خصائص الكليات من خلال الجزئيات المكونة لها، دونما الحاجة إلى الاهتمام بالتفاعلات التي تتم بين هذه الجزئيات[2]، ولكن هذا الاتجاه التحليلي قد أخفق في تحليل بعض الظواهر المركبة –لا سيما تلك الظواهر البيولوجية منها– التي يتعذر تفسيرها من خلال تجزئتها أو تحليلها إلى عناصر مفككة عن بعضها البعض، مما استدعى العودة مرة أخرى إلى النظرة الكلية، التي انتقلت إلى المجالات العلمية، كعلم الأحياء والطبيعة وعلم النفس وعلم الاجتماع[3]، حيث تمكن علماء الأحياء من التوصل إلى (النظرية العامة للأنساق)، والتي نقلت إلى مجال العلوم السياسية عن طريق مساهمات "جابريل ألموند" (Gabriel Almond)، و"ديفيد ايستون" (David Easton)، و"كارل دويتش" (Karl Deutsch) من خلال كتاباتهم في إدخال مفهوم النظام في تحليل العلاقات الدولية، وفي مجال بناء نظريات علمية لتفسير تلك العلاقات.[4]

لقد دخل مفهوم النظم وتحليلات نظم العلوم الاجتماعية عن طريق الأمريكي تالكوت برسن (Talcott Parsons) وكان دافيد ايستون (David Easton) أول من استخدمه في علم السياسة حيث يفترض دافيد ايستون أن الحياة السياسية إنما تشكل نظاما سياسيا ملموسا، والذي هو جانب من النظام الاجتماعي العام ككل، وقد اتجهت جهود ايستون لبناء نظرية سياسية موجهة وجهة امبيريقية، وبدأ ايستون جهوده هذه في مطلع الخمسينات من القرن العشرين بكتابه "النظام السياسي" ثم تطورت جهوده في النصف الثاني من عقد الستينات لتطوير هذه النظرية من خلال وضع مجموعة من المفاهيم الرئيسية ومحاولة صياغتها على أمل أن تصبح ممكنة التطبيق امبيريقيا،[5] وقد أكد ايستون على أربعة اعتبارات أساسية، تشمل: أهمية الإطار النظري، النظام في مجمله ودراسة الحياة السياسية، البيئة والسلوك الإنساني، مفهوم التوازن.

الفرع الثاني: تعريف النظام (النسق) System

أولا في اللغة النظم: التأليف، نظمه ينظمه نظما ونظاما وهو كل شيء قرنته بآخر أو ضممت بعضه إلى بعض فقد نظمته كنظمك للشيء من خيط وغيره ويقال: ليس لأمره نظام أي لا تستقيم طريقته،[6] ويمكن

1- ممدوح محمود مصطفى، **سياسات التحالف الدولي: دراسة في أصول نظريات التحالف الدولي ودور الأحلاف في توازن القوى**، ط1، القاهرة: مكتبة مدبولي، 1997، ص 52.
2- المرجع السابق، ص 53.
3 -عبد الرحمان برقوق،" مفهوم النظام في مجال العلاقات الدولية"، **مجلة العلوم الإنسانية**، العدد 03، (أكتوبر 2002)، ص 36
4 -ممدوح محمود مصطفى، ، المرجع السابق، ص 53.
5- عبد الغفار رشاد القصبي، **مناهج البحث في علم السياسة الكتاب الأول التحليل السياسي ومناهج البحث**، ط 1، القاهرة، مصر: مكتبة الآداب ،2004، ص 153
6-ابن منظور، **لسان العرب**، ج12، ط1، بيروت، لبنان: دار صادر للنشر، دون تاريخ، ص 578

إرجاعه إلى النظم، والنظم هو التأليف وضم الشيء إلى نظيره، ونظمه أي ألفه وجمعه في سلك فانتظم وتنظم[1]، والتنظيم جمع أجزاء متآزرة لأداء غرض معين[2]، والنظام كذلك هو النسق ونسق الشيء نسقا، أي نظمه، والنسق ما كان على نظام واحد من كل شيء.[3]

إن مصطلحي (النظام) و (النسق) بينهما قدر كبير من التشابه في المعنى، بيد أنه لم يصل إلى حد التطابق، والحال نفسه يتكرر بهذا المعنى في اللغة الإنجليزية، حيث مصطلحا (System) و (Order)، فالأول يعني النسق فهو نظام أو منظومة، أي منظوما مصوغا في صورة نظام،[4] أما (Order) فقد استخدمه بعض كتاب العلاقات الدولية بالتوافق مع كلمة (Regime)، حيث يشيرون بذلك إلى القواعد المنظمة لمجتمع معين في وقت محدد، إذ النظام عند هؤلاء ظاهرة مركبة، ترتكز على مقومات ثلاث، بدءا من بيئة اجتماعية تتكون من وحدات النظام أو أطرافه، مرورا بمجموعة من القيم والمبادئ السائدة وانتهاء بآليات قانونية تتكفل بقيام النظام، أي تكفل تطبيقه وتنفيذه[5]، بمعنى أنه: "ينطوي على مجموعة من المؤسسات التي تتوزع بينها آلية التقرير".[6]

ثانيا في الاصطلاح إن المفهومين (System) و (Order) كلاهما يستخدم بمعنى نظام، وهما يعنيان معا: "مجموعة من العناصر أو الوحدات تنتظم مع بعضها البعض في علاقات تبادلية اعتمادية، دون أن تلغي شخصية هذه الوحدات أو هويتها، سواء كان هذا النظام هو الكائن الحي، أو النظام السياسي لدولة ما، أو النظام الدولي"،[7] وتجدر الإشارة إلى أن النظام (Order) يختلف عن النسق أو المنظومة (system)، على الرغم من تأثير تأثير المتغيرات المكونة للمنظومة، التي تشكل ملامح وقوانين وأدوات النظام، فالأخيرة قد استخدمها "مورتن كابلان" (Morton Kaplan)، كأسلوب علمي في إدراك حركة السياسات الدولية بهدف تفسيرها، انطلاقا من فهم وتحليل عناصر المنظومة، ومتابعة تفاعلاتها، فالنظام –وفقا لذلك– ما هو إلا تعبير عن "علاقات قوى ومستوى معين من التقنية، مع مجموعة من القضايا التي تشكل قائمة الأعمال التي يهتم بها النظام".[8]

أما مصطلح النظام (Order) فإنه: "مجموعة من القواعد العامة للتعامل في جوانبه الصراعية والتعاونية، كما تصنعها القوى الكبرى في الجماعة الدولية، وتفرضها على القوى الأخرى في مرحلة تاريخية معينة"[9]، وتبعا وتبعا لذلك فإنه يعبر عن تلك ٧لمجموعة من المفاهيم والقيم والمبادئ المحكمة –كقواعد عامة– التي تسود المجتمع الدولي في فترة ما، ويخضع لها أعضاؤه طوعا أو كرها.

1- مجد الدين الفيروز أبادي، **القاموس المحيط**، الجزء الرابع، القاهرة: مؤسسة الحلبي للنشر والتوزيع، د ت، ص 181.
2- نديم وأسامة مرعشلي (تصنيف)، **الصحاح (تجديد صحاح العلامة الجوهري في اللغة والعلوم)**، بيروت: دار الحضارة، 1975، ص 1981.
3-إبراهيم أبراش، "حدود النظام وأزمة الشرعية في النظام الدولي الجديد"، في: محمد الأطرش وآخرين، **العرب وتحديات النظام العالمي**، سلسلة كتب المستقبل العربي (16)، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1999، ص 110.
4- المرجع نفسه، ص 110.
5- ممدوح محمود مصطفى، **مفهوم النظام الدولي بين العلمية والنمطية**، سلسلة دراسات استراتيجية (17)، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 1998، ص 63-64.
6-عدنان السيد حسين، **نظرية العلاقات الدولية**، ط 2، بيروت: دار أمواج للنشر والتوزيع، 2003، ص 157.
7- إبراهيم أبراش، حدود النظام وأزمة الشرعية في النظام الدولي الجديد، المرجع السابق، ص 110.
8- خليل إسماعيل الحديثي، **النظام العربي وإصلاح جامعة الدول العربية**، بغداد: دار بيت الحكمة، 2001، ص 15-16.
9 - المرجع نفسه ، ص 16-17

وقد عرف دافيد ايستون David Easton النظام على أنه: " مجموعة من الأجزاء المتفاعلة، تعيش في محيط أو بيئة تتفاعل معه تؤثر فيه وتتأثر به"،[1] في ضوء ذلك يرى أن النظام لا يعدو أن يكون مجرد أداة ذهنية للتحليل، ومن ثم فإن للباحث مطلق الحرية في استخدامه، بغض النظر عما إذا كان لهذا النظام وجود فعلي في الواقع أم لا، وعليه فإن الشيء الذي يتعين توجيه الاهتمام إليه، هو مدى ملائمة هذا التصور لخدمة أغراض التحليل، هذا التعريف للنظام يقر بأن النظام يتكون من تفاعل أجزاء ووحدات مرتبطة ومتفاعلة مع بعضها البعض، تتأثر بالبيئة المحيطة سواء الداخلية أو الخارجية عن طريق ما يسمى بالمدخلات، حيث يقوم النظام السياسي بدراستها وتمحيصها وترتيبها، لتخرج على شكل قرارات، لتعود مرة أخرى للمجتمع بحيث تؤثر فيه سلبا أو إيجابا.

أما الأستاذ غابريال ألموند (Gabrielle Almond) فقد عرف النظام السياسي بأنه نظام من التفاعلات التي توجد في كل المجتمعات المستقلة، والتي تؤدي وظائف التكامل والتكيف داخل هذه النظم، وفي اتجاه المجتمعات الأخرى، غير أن الأستاذ كارل دوتش (Karl Wolfgang Deutsch) يرى أن النظام السياسي يتميز بمجموعة من المعاملات والاتصالات، واهتم بالمدى الذي تكون فيه النظم السياسية مجهزة بتسهيلات مناسبة لجمع المعلومات بالإضافة لنقل هذه المعلومات لمركز اتخاذ القرار.[2]

إن الفكرة العامة لمفهوم النظام، هي علاقة التفاعل والتوافق، حيث يمكن اعتباره: "كيانا عاما تترابط عناصره ومكوناته على نحو يجعله يتفاعل ويتبلور في النهاية في شكل متميز"[3]، أو هو عبارة عن مجموعة من العناصر أو الوحدات التي تترابط فيما بينها من خلال شبكة من العلاقات، بحيث يؤدي حدوث أي تغير في أحد عناصر المنظومة إلى حدوث تغيرات موازية في باقي مكوناتها.[4] أي يتكون من عدة مكونات مترابطة مع بعضها البعض، بينها علاقات توافق، أي أن سلوك المكونات يؤثر على المكونات الأخرى.

يرى الأستاذ (Charles McClelland) أن النظام (النسق) هو: "بنية لها عناصر مرتبطة ومتفاعلة مع بعضها البعض، ولها حدود محدودة تفصلها عن بيئتها أو محيطها، والنسق هو أداة تحليلية تقدم منظورا معينا لدراسة السلوكية البشرية على كافة المستويات".[5] ومنهم من يرى أن النسق هو كل بأجزاء متساندة ومتفاعلة ومتفاعلة فيما بينها على نحو يتحقق به انتظام ذلك الشيء.[6]

وعليه فإن النظم بشكل عام تتفق في عدد من العناصر منها[7] القابلية للتطور والتغير المستمر، حيث يكون يكون شاملا لشكل النظام أو هيكله التنظيمي، أو يقتصر على سلوكياته أو نمط أدائه الوظيفي، كما أن كل

1 - David Easton, **A Systems Analysis of Political Life**, New York: Wiley. 1965,pp 22-19

2 - عبد المنعم سعيد، **العرب ومستقبل النظام العالمي**، ط1، بيروت، لبنان : مركز دراسات الوحدة العربية، 1987، ص 16،17

3-إسماعيل صبري مقلد، "دور تحليلات النظم في التأصيل لنظرية العلاقات الدولية"، **مجلة العلوم الاجتماعية** ،السنة التاسعة، العدد 01، (مارس 1981)، ص 25.

4- شريف عبد الرحمن سيف النصر، **نظرية النظم ودراسة التغير الدولي** ،ط1، عمان، المملكة الأردنية الهاشمية : المركز العلمي للدراسات السياسية، 2011 ، ص32

5- ناصف يوسف حتي، **النظرية في العلاقات الدولية**، ط1، بيروت، لبنان: دار الكتاب العربي، 1985، ص 46.

6- محمد طه بدوي، **المنهج في علم السياسة**، دون طبعة ، مصر: جامعة الإسكندرية ، 1979، ص 134

7-إسماعيل صبري مقلد، **نظريات السياسة الدولية: دراسة تحليلية مقارنة**، الكويت: مطبوعات جامعة الكويت، 1982، ص 105-107.

نظام يعمل بطريقة المؤثرات (المدخلات والمخرجات)، وبعض تلك المدخلات تكون ذات طبيعة استراتيجية وحاسمة، تسمى بالمدخلات الحاكمة، التي تحدد الكيفية التي يتفاعل بها النظام، وما يميزها عن غيرها هو قابلية النظام للاستجابة والتكيف معها، وقد يكون النظام محكما في تكوينه، أي يكون على درجة عالية نسبيا من التماسك والانضباط الذاتي، في حين قد يكون غير محكم في تكوينه، يتميز بالتفكك وعدم الانضباط، إن لكل نظام حدود تفصله عن بيئته الخارجية التي يتعامل معها، وتتضح العلاقة بين النظام وبيئته بالاستعانة بمفهوم المدخلات والمخرجات[1]، لأن كل نظام هو عبارة عن شبكة معقدة من الاتصالات التي تقوم بإيصال الحقائق والمعلومات إلى أطرافه أو أجهزة اتخاذ القرارات المسؤولة فيه.

ومما سبق، يمكن تلخيص مفهوم النظام –دون الخوض في اختلافات تفسيره– بأنه مستوى التحليل المعني بأنماط التفاعلات (الدولية والإقليمية والقومية) وتأثيراتها المتبادلة والمركبة كما أنه أيضا مجموعة من القواعد والمبادئ والقيم السائدة والمحكمة في أي مستويات النظم الثلاثة السابقة.

المطلب الثاني: تحليلات النظم على المستوى الدولي

الفرع الأول: نشأة وتطور النسق الدولي

تعود الجذور التاريخية لفكرة النظام الدولي أو العالمي إلى الأفكار الطوباوية المثالية القديمة، فقد وجد مفهوم النظام والتحليل النظامي، جذوره في القديم، حيث استعمل ثيوسيديس نمط نظام الثنائية القطبية لتحليل الحرب البليبونيزية، كما استعمل نظام توازن القوى لفحص التاريخ الدبلوماسي لأوروبا في القرنين 18 و19 ميلادي[2]، فحتى القرن 17 كانت فكرة النظام العالمي أو الدولة العالمية، إما فكرة طوباوية كما هو الحال مع الفلسفة الرواقية، أنصار القانون الطبيعي، أو تجسدت جزئيا في بعض المراحل إما بفعل الغزو والاحتلال (مثلا: الإمبراطورية الرومانية والعثمانية)، وإما تطبيقا لدعوة دينية (مثلا الدولة الإسلامية) وفي جميع الحالات لم تتمكن دول العالم من وضع قواعد قانونية ملزمة لها جميعا، و لم تتمكن من خلق منظمات ذات صبغة عالمية شمولية[3].

وفي بحثنا عن تطور النظام الدولي لا يمكن أن نغفل معاهدة واستفاليا التي وقعتها مجموعة من الدول الأوروبية عام 1648، التي تكرس دولا متعددة ذات سيادة تتعايش في ظرف من الفوضى تعترف مع ذلك بمعايير عامة للسلوك والتفاعل إثر الحروب والمنازعات التي شهدتها هذه الدول خلال فترة طويلة من الزمن[4]، وتأتي أهمية هذه المعاهدة باعتبارها أولى سعي جاد، ومنظم لإقامة نظام دولي على أسس قانونية وتعاون مشترك بين أعضائها بدلا من الحروب والصراعات، كما نظمت هذه المعاهدة العلاقات بين هذه الدول وفق قانون

1- نصر محمد عارف، **ابستمولوجيا السياسة المقارنة: النموذج المعرفي -النظرية- المنهج**، ط1، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2002، ص 262-266.

2- محمد مجدان، **العالم العربي والعلاقات الأطلسية دور النظام الإقليمي العربي وتأثيره فيها (1970-1990)** ، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام، 2007، ص 19

3- عدنان سليمان الأحمد، عدنان ماجد المجالي، **قضايا معاصرة**، ط2، عمان، الأردن: دار وائل للنشر، 2008، ص 77

4- ايفانز غراهم، جيفري نرينهام، **قاموس بنغوين للعلاقات الدولية**، تر : مركز الخليج للأبحاث ، ط1، الإمارات العربية المتحدة : مركز الخليج للأبحاث، 2004 ، ص 292.

مشترك وحددت آلية لتنفيذها من خلال التشاور بين أعضائها في حل مشاكلهم على أساس المساواة في الحقوق والواجبات بين الأعضاء، كما أخذت المعاهدة بفكرة التوازن الدولي، ولذلك أعطت الحق للدول بالتدخل ضد أي دولة تحاول أن تخل بالوضع القائم حتى يمكن المحافظة على السلم والتوازن القائم بين الدول كما وضعت المعاهدة قاعدة تدوين القواعد القانونية الملزمة للدول المعنية[1].

كما أنهت المعاهدة الحروب الدينية وأدت إلى بروز الدولة القومية، وأصبح النظام الدولي يتسم بالطبيعة الهرمية أو بمعنى آخر وجود دولة أو أكثر على قمة الهرم السياسي، وكانت الدولة القومية هي العامل الوحيد في السياسة الدولية، و لم تعرف هذه المرحلة المنظمات الدولية، ولا المؤسسات غير القومية مثل الشركات العالمية، وكانت قوة الدولة مرادفة لقوتها العسكرية، وكانت أوروبا تمثل مركز الثقل في هذا النظام، واتخذ النظام الدولي منذ ذلك الحين أشكالا متنوعة ما بين: نظام متعدد القطبية ونظام ثنائي القطبية، ونظام أحادي القطبية، وهذه الأنظمة تختلف فيما بينها، وهذا الاختلاف جوهره عدد اللاعبين على مسرح النظام، ويمكننا أن نولي هذه الأنظمة شيئا من الاهتمام على النحو التالي:

أولا–النظام المتعدد القطبية

تتميز معالم هذا النظام المتعدد الأقطاب بوجود مجموعة قوى تمتلك من مصادر القوة القومية، والنفوذ ما يجعلها تتبوأ مركزا هاما على قمة الهرم الدولي، وبالشكل الذي يجعلها متميزة عن غيرها، ومتكافئة نسبيا، إن لم تكن متعادلة تقريبا مع بعضها البعض، والتاريخ السياسي الدولي حافل بأمثلة عدة لهذا النموذج القطبي[2]: ففي عام 1700م كانت القوى العظمى تتمثل في الإمبراطورية العثمانية والسويد وهولندا وإسبانيا والنمسا وفرنسا وبريطانيا، وفي عام 1800م كانت القوى العظمى تتمثل ب: النمسا وفرنسا وبريطانيا وبروسيا وروسيا، وفي عام 1870م، أضيف للدول السابقة إيطاليا، وفي عام 1910م تمثلت القوى العظمى بالنمسا وفرنسا وبريطانيا وألمانيا وروسيا وإيطاليا واليابان والولايات المتحدة، وفي عام 1935م خرجت النمسا من ركب الدول العظمى السابقة.[3]

ثانيا–النظام الثنائي القطبية

تتحد هيكلية النظام الدولي في هذا النموذج بوجود قوتين عظميين تمتلكان من مصادر القوة والنفوذ ما لم تتح لأية وحدة دولية أخرى، وفي ظل هذا الواقع الدولي تتخذ علاقات القوة أشكالا مختلفة لعل من أبرزها عملية الاستقطاب (polarisation)، أي تجمع القوى الكبرى والمؤثرة حول مركزين قياديين،[4] وقيام علاقات تنافسية بينهما، والتاريخ السياسي قدم لنا نموذجا خاصا بهذا النظام بعد الحرب العالمية الثانية حيث برزت

1- جان آرت شولت، " عولمة السياسة العالمية" **عولمة السياسة العالمية**، ط1، دبي، الإمارات العربية المتحدة: مركز الخليج للأبحاث، 2004، ص 40

2- عبد القادر محمد فهمي، **النظام السياسي الدولي، دراسة في الأصول النظرية** ، ط 1، عمان، الأردن: دار وائل للنشر، 1979، ص 65

3- محمد عوض الهزايمة ، **قضايا دولية تركة قرن مضى وحمولة قرن أتى**، ط 1، عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع، 2007 ، ص 21.

4- كميل الحاج، **الديمقراطية في النظام الدولي الجديد الحالة التركية**، دون طبعة، لبنان: مركز الدراسات الأرمنية، دون سنة، ص 32،33.

الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي عام 1945 وحتى العام 1991 الدولتان اللاعبتان الأقوى على المسرح الدولي.[1]

ثالثا–النظام الأحادي القطبية

وأبرز معالم هذا النظام بروز دولة واحدة على قمة الهرم الدولي، تمتلك من القوة والنفوذ ما لم تمتلكه غيرها من وحدات النظام الدولي، وأبرز سمات هذا النظام، بأن الدولة المتفردة بالقوة والنفوذ تعتلي سدة الهرم[2]، وتقوم بوظيفة توزيع الأدوار وفرض السياسات التي تريد على بقية وحدات النظام، وتتدخل في شؤون الدول من أجل ترتيب البيئة الدولية بالشكل الذي يضمن لها الاستمرار في قيادة العالم، وقد حمل التاريخ السياسي نموذجا لهذا النظام هذا النموذج يتمثل بقيادة الولايات المتحدة للعالم منذ عام 1991 بعد أزمة الخليج الثانية، وأفول نجم الاتحاد السوفييتي بعد تفكيكه.[3]

ومن شكل النظام الأحادي القطبية برز مصطلح النسق الدولي "الجديد"، حيث في الواقع، ليس هناك موضوعا احتل مكانا واسعا في العديد من الدراسات والبحوث والرسائل الجامعية مثلما احتله هذا الموضوع، فهذا المصطلح "الجديد" في طرحه ترافق مع مفاهيم جديدة حفلت بها حقبة ما بعد الحرب الباردة، مثل نهاية التاريخ، وصراع الحضارات أو نهاية الأيديولوجية والسلام الديمقراطي.

ومن دون شك، فإن النسق الدولي "الجديد" يعد شكلا من أشكال تنظيم العلاقات الدولية، ويقوم على فكرة سيطرة قطب على حلبة السياسة الدولية، وهي فكرة ليست بجديدة في إطار العلاقات الدولية، حيث يمكن إرجاعها إلى عهود قديمة، فالنسق الدولي مر بعملية تحول من صورة إلى أخرى أو من شكل إلى آخر تبعا لطبيعة علاقات القوة والنفوذ، إذ يؤكد هنري كسنجر Henry Kissinger أن هناك ثلاثة متغيرات أساسية تؤثر في عملية تحول النسق الدولي، ويجملها في:– زيادة عدد المشاركين في النظام الدولي وتغير صفاتهم، وزيادة إمكانياتهم التقنية للتأثير المتبادل، ومن ثم اتساع حقل الأهداف الخاصة بهم[4].

وعليه فإن هذا "النسق الدولي الجديد" القائم على مجموعة من المبادئ والمعايير والقواعد، قد أعلن عن إشراقته جورج بوش الأب George H. W. Bush في خضم أحداث غزو القوات العراقية للكويت، حيث القرارات التي أصدرت في صدد الأزمة، لم يعهدها مجلس الأمن الدولي من قبل، حتى وصل الأمر إلى أن يوصف هذا النظام من قبل ردود الأفعال بأنه:" العالم الجديد يصدر الأوامر"، وقد بدأ بالفعل أن النظام العالمي الجديد كان شعارا مصمما لإعطاء شرعية دولية لأفضليات السياسة الأمريكية[5]، وكان من المفروض أن يكون جوهر النظام العالمي "الجديد" الذي طرحه بوش George H. W. Bush من خلال ما يلي:

–الدولة ذات السيادة بوصفها الوحدة الأساسية للعلاقات الدولية.

1- عدنان سليمان الأحمد، عدنان ماجد المجالي، المرجع السابق، ص 79.
2- كميل الحاج، المرجع السابق، ص 34
3- عبد القادر محمد فهمي ،المرجع السابق، ص 37-52.
4- ناظم عبد الواحد الجاسور، **موسوعة علم السياسة**، عمان: دار مجدلاوي، 2004، ص 366
5- كريس براون، **فهم العلاقات الدولية**، دبي: مركز الخليج للأبحاث، 2004، ص 250

- احترام معايير عدم الاعتداء وعدم التدخل.
- دعم القانون الدولي والمؤسسات الدولية.
- أن يتصرف المجتمع الدولي بالقوة إذا لزم الأمر[1].

ومن دون شك، فإن حرب الخليج الثانية كانت الفرصة التي أعدت لها الولايات المتحدة كل جهودها وإمكانياتها لتظهر بأنها القوة المنفردة، ولكن الوحيدة في عالم ما بعد الحرب الباردة، وبخاصة أنه قد تراجع دور الأمم المتحدة لحساب الولايات المتحدة، وظهرت الدراسات حول التوصيف المفاهيمي والمصطلحي لهذا الوضع العالمي الجديد الذي راح البعض يوصفه بالنسق الدولي "الجديد"،[2]ومنه فإن الحديث عن نظام بمعنى أن يكون أداة للاحتواء "انهيار نظام" فليس هذا بنظام، بل هو نقيض فكرة النظام أصلا، ويصبح شيئا يمت إلى التكتيك، بدلا من أن يكون تعبيرا عن بناء، له بعد "استراتيجي"[3]، ومرجع هذا الرفض لنظام دولي "جديد" يرتكز على أساس أن علاقات الظلم واللامساواة والعدوان، كانت ومازالت السمة المميزة للعلاقات الدولية، حيث الهيمنة والتفرد على الرغم من المبادئ السامية التي يستند إليها النظام[4].

الفرع الثاني: تعريف النسق الدولي

يستخدم هذا المصطلح المشتق من تحليل الأنظمة في سياقين اثنين في العلاقات الدولية: أولا: كوصف وثانيا كمستوى تفسيري للتحليل، ويستخدم أحيانا كمرادف لـــ: international system ويشير إلى نمط الأنشطة أو مجموعة التدابير التي يتميز بها السلوك المتبادل للدول.

فالتعريف النظري يرى أن النظام عكس اللانظام والفوضى، فقد ارتبط مفهوم النظام من الناحية السياسية ارتباطا عضويا بتطور المجتمعات البشرية، وأنه يتغير بتغير الزمان تبعا لتغير الظروف المادية والقيم السائدة، ولقد كان النظام الدولي—ولا يزال- ينطوي على بعدين ثابتين متلازمين هما: الانضواء تحت قاعدة مشتركة "القانون الدولي"، ووجود سلطة تقوم على تطبيق هذه القاعدة، وفي هذا الصدد يقول "مارسيل ميرل" "Marcel Merrill": "فإذا لم يكن هناك قانون أو ناموس أو قاعدة متفق عليها، تصبح التحكمية هي السمة البارزة للسلطة، وفي غياب سلطة أو قوة قادرة على تطبيق القانون تسود الفوضى".[5]

ويكشف مصطلح النظام الدولي الكثير من الغموض بين المفهوم وأجزائه، من صوره وتجلياته المحددة من جهة، ولاختلاف ملامح المجتمع الدولي عنه في المجتمع الداخلي لدولة ما، ونجد أن النظام الدولي، هو:" مجموعة الحقائق الاقتصادية والاجتماعية والجغرافية والسياسية التي تحكم علاقات المجتمع الدولي بكل مفرداته من

1- كريس براون، المرجع السابق ، ص 250
2- حسنين توفيق إبراهيم، **النظم السياسية العربية : الاتجاهات الحديثة في دراستها**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2005، ص 315
3- محمد سيد أحمد،" حول إشكالية النظام الدولي الجديد"، **مجلة السياسة الدولية**، السنة 27، العدد 104 (أفريل 1991)، ص 25
4- مصطفى عبد الله أبو القاسم خشيم،" توازن القوى في إطار النظام الدولي الجديد"، **مجلة دراسات**، السنة 4، العدد 13 (2003)، ص 11
5- ميرل مارسيل، **أزمة الخليج والنظام العالمي الجديد**، سلسلة دراسات أزمة الخليج (4)، ترجمة: حسن نافعة، القاهرة، مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية، الكويت: دار سعاد الصباح، 1992، ص 32.

الدول"، بينما ويفهمه البعض الآخر على أنه:" مجموعة من الأنساق القانونية التي تحكم علاقات الدول فيما بينها".[1]

ومن التعريفات النظرية للنظام الدولي* كذلك أنه: "كلية مجردة يمكن التعرف عليها من هياكل متغيرة، كل هيكل له سمات وعمليات، هي التي تفرز ظواهر جزئية محددة على الساحة الدولية مثل: الحروب، التحالفات، التعاون، التكامل..."[2]، وعرفه البعض بأنه:" يحتوي على وحدات، هيكل، مجموعة من المؤسسات والقواعد والإجراءات التي تنظم العلاقات بين الوحدات إضافة إلى أنماط من التفاعلات والعمليات التي تتم بين وحدات النظام".[3]

أما التعريف الإجرائي، فإنه يرتكز على التفاعلات الدولية ومحتواها، أكثر مما يركز على الطبيعة القانونية والآليات المؤسسية، التي تجري في إطارها هذه التفاعلات، حيث يرى "بروست روست" (Bruce Russett) بأنه "جمع من العناصر المتفاعلة"، أما "تشارلز ماكليلاند" (Charles A. McClelland)، فيراه "الصورة الموسعة للتفاعل بين فاعلين اثنين"[4]، ويقصد بالنظام الدولي كذلك "مجموعة من الوحدات السياسية المتدرجة لجهة القوة والمتفاعلة في علاقاتها على نحو يهيئ لإنزال قواها ولانتظام علاقاتها، بعيدا عن الفوضى الدولية من جهة وبما يحول دون هيمنة أي من هذه الدول على ما عداها، مكونة إمبراطورية عالمية من جهة أخرى". أو هو: "أنماط

1- عبد القادر رزيق المخادمي ، **النظام الدولي الجديد الثابت و المتغير**، ط4 ، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2010 ، ص29 .

***مجموعة تعاريف خاصة بالنسق الدولي**: - تعريف أحمد شرف: يرى أن النظام الدولي هو: "مجموعة الحقائق الاقتصادية والاجتماعية والجغرافية والسياسية التي تحكم علاقات المجتمع الدولي بكل أشخاصه ومؤسساته وبكل الأنساق القيمية والقانونية التي تعبر عن هذه الحقائق، التي ينظم علاقات الدول بعضها ببعض، وعلاقات الدول بالمجتمع الدولي ككل، وعلاقة الدول والمجتمع الدولي بالطبيعة وآليات التنفيذ لهذه العلاقات"، و تعريف حسن شريف: "أنه مجموعة القواعد العامة للتعامل الدولي، في جوانبه الصراعية والتعاونية، كما تضعها القوى الكبرى في الجماعة الدولية وتفرضها على القوى الأخرى في مرحلة تاريخية معينة" أنظر إلى: -ياسر أبو شبانة، **النظام الدولي الجديد بين الواقع الحالي والتطور الإسلامي**، دون طبعة، مصر: دار السلام، د ت ن ، ص 9، 10

--تعريف ستانلي هوفمان: Stanley Hoffman: بأنه:" عبارة عن نمط للعلاقات بين الوحدات الأساسية الدولية، ويتحدد هذا النمط بطريق بنيان أو هيكل العالم وقد يطرأ تغييرات على النظام مردها التطور التكنولوجي أو التغير في الأهداف الرئيسية لوحدات النظام أو نتيجة التغير في نمط وشكل الصراع بين مختلف الوحدات المشكلة للنظام" وتعريف ريمون آرون: هو مجموع من الوحدات السياسية التي تقام فيما بينها علاقات منتظمة ويمكن أن تصبح جميعا مشتركة في حرب عامة، نظاما دوليا (منظومة).أنظر إلى: -هايل عبد المولى طشطوش، **مقدمة في العلاقات الدولية** ، دون طبعة، الأردن: جامعة اليرموك، 2010، ص 35، 36.

- أما الأستاذ هولستي (Holsti) فيرى أن النسق هو: "مجموعة من الوحدات المستقلة، سواء أكانت قبائل، دول، أمم، إمبراطوريات تتفاعل فيما بينها بانتظام وفقا لعمليات مرتبة ".

- أما مورتن كابلان (Mortan Kaplan) فيرى أن النظام هو مجموعة من المتغيرات المترابطة فيما بينها، تتفاعل فيما بينها، ولها حدود تميزها عن البيئة الخارجية للنظام" أنظر إلى: - جيمس دورتي، روبرت بالتسغراف، **النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية**، ترجمة وليد عبد الحي ، ط1، الكويت: كاظمة للنشر والتوزيع، 1985، ص 113

-أناتول رابوبورت: والذي يقول فيه: "إن المجموع الذي يعمل ككل نتيجة الاعتماد المتبادل بين الأجزاء هو ما يمكن تسميته بالنظام"، أما كينت بولدنغ فيعرفه بأنه:" مجموعة من الوحدات السلوكية المتفاعلة التي تسمى أمما أو دولا والتي يضاف إليها أحيانا بعض المنظمات فوق القومية كالأمم المتحدة، ويمكن أن توصف كل وحدة من هذه الوحدات السلوكية بأنها مجموعة من المتغيرات التي يفترض وجود علاقات معينة فيما بينها" أنظر إلى: - محمد عوض الهزايمة، المرجع السابق ، ص 18

-تعريف جورج مودلسكي النظام الدولي، بأنه :" نظام اجتماعي تقيمه متطلبات وظيفية أو بنيوية، ويتكون من أهداف وعلاقات ويحتوي على نماذج من الأفعال والتفاعلات التي تحدث بين وحداته، ويرى بأن هدف دراسة العلاقات الدولية هو دراسة النظام الدولي والتغيرات التي تجري في داخله وفي داخل النظم الفرعية. أنظر إلى:- محمد طه بدوي، **مدخل إلى علم العلاقات الدولية**، ط1، مصر: المكتب المصري الحديث، 1976 ، ص 246،247

- مارسيل ميرل Marcael Merle: "عبارة عن مجمل العلاقات بين عدد محدود من اللاعبين الذين يصفهم نمط بيئي معين ويخضعون لصيغة تنظيمية ملائمة" أنظر إلى:- ميرل مارسيل، **سوسيولوجية العلاقات الدولية**، ترجمة حسن نافعة، ط1، القاهرة: دار المستقبل العربي، 1986، ص 159 وعليه جميع هذه التعريفات تحتوي على شقين هما: وجود وحدات في المجتمع الدولي بمختلف الأنواع، ووجود تفاعل وحراك بين هذه الوحدات. أنظر إلى:- عمار بن سلطان، **مداخل نظرية لتحليل العلاقات الدولية**، ط1، الجزائر: طاكسيج. كوم للدراسات والنشر والتوزيع، 2009 ،ص 264

2 - محمد السيد سعيد، المرجع السابق، ص 15.

3- حسنين توفيق إبراهيم، "اليابان والنظام الدولي في التسعينات"، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 101،(يوليو 1990)، ص 76.

4- نصر محمد عارف، **أبستومولجيا السياسة المقارنة**، المرجع السابق، ص 261-269.

التفاعلات الدولية على مستوى القمة بين الدول الكبرى —لا سيما الدولتان العظيمتان– التي يترتب على نوعية العلاقات بينها تحديد مناخ العلاقات الدولية ككل"[1]

من خلال الاستعراض السابق لتعريف النظام الدولي بشقيه النظري والإجرائي، نلاحظ أن التعريف الأول اتسم بالجمود، وذلك عبر وصف شكل النظام وهياكله، ووحداته والآليات التي يعمل بها، أي تناول النظام بطابعه القانوني والمؤسسي، في حين أن التعريف الإجرائي عمد إلى دراسة التفاعلات التي تتم داخل النظام عبر وحداته المكونة له، وتأثير هذا التفاعل على اتجاهات وتوازنات القوى التي تلعب دورا رئيسيا في تشكيل هيكلية النظام الدولي.

ونحن بدورنا يمكننا تعريف النظام الدولي استنادا على ما سبق من التعريفات بالقول: "بأنه مجموعة من المتغيرات ذات الارتباط المباشر بالحياة المعاشية لأشخاص ومؤسسات المجتمعات البشرية تتفاعل فيما بينها وفقا لآليات منتظمة تنقل هذه المجتمعات من حالة إلى حالة أخرى".

ويمكننا القول أن العناصر الأساسية التي يتكون منها النظام الدولي هي كالآتي:

– وجود قواعد تنظم التفاعلات بين وحدات النظام الدولي وهذه القواعد هي ما يعبر عنه بالقانون الدولي والمواثيق، والمعاهدات والأعراف الدولية كحق السيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى والأعراف الدبلوماسية وغيرها.

– النظام الدولي يمثل هيكلا بنيويا تشكله وحدات متعددة وهي الدول المنظمات الدولية والشركات المتعددة الجنسيات وكذا الأشخاص الذين يقومون بالأدوار الدولية ...

– التفاعلات التي تتم بين وحدات النظام سواء كانت في مجالات سياسية أم في غيرها من المجالات كالاقتصادية والاجتماعية والأمنية والثقافية والرياضية وغيرها.

– إن النظام الدولي لا يعيش في حالة ثبات وسكون بل هو في حالة حركة متصلة ومستمرة.

– النظام الدولي في حد ذاته قابل للتغيير المستمر.

أما المتغيرات المؤثرة على نظرية النظام فيمكن تصنيفها إلى نوعين من المتغيرات، متغيرات مستقلة ومتغيرات تابعة، فالمتغيرات المستقلة*تشمل ما يلي: الوحدات أو اللاعبون، الهيكل، أما المتغيرات التابعة** فتتمثل في ما يلي: القوة، كيفية إدارة القوة.[2]

1- جميل مطر وعلي الدين هلال، المرجع السابق، ص 22.

* **المتغيرات المستقلة** : - الوحدات أو اللاعبون: يقصد بها الدول التي تشكل في وقتنا الحاضر أكثر الأشكال بروزا بالإضافة إلى المنظمات الدولية والمجتمع المدني داخل الدولة الواحدة، بحيث تؤثر على مسار النظام سواء في تعامله مع البيئة الداخلية والخارجية.، الهيكل: ويقصد به مدى تفاعل الوحدات مع بعضها البعض في علاقات معينة، يمكن أن تكون علاقات تبعية أو علاقات تعاون أو تفاعلات رسمية أو غير رسمية أو أحلاف وتكتلات بشتى أنواعها، تمارس إقناعا بالطرق الدبلوماسية وكذلك في بعض الأحيان تعتمد على الوسائل العسكرية في حل النزاعات الداخلية.

** **المتغيرات التابعة**:- القوة: أي مدى القدرة على جعل الآخرين يسلكون سلوكا معينا، نتيجة الهيمنة من قبل وحدة من الوحدات، أو مجموعة من الوحدات في شكل تكتل ثنائي داخل النظام.- كيفية إدارة القوة: ويمكن في هذا المجال التساؤل عن كيفية السيطرة المباشرة أو غير المباشرة بين الوحدات أو حكما مشتركا، ومدى مراعاة التوازنات وكيفية معالجة الاستقرار داخل النظام. هذه المتغيرات في عملية الاستقرار والاستمرارية في تواجد النظام ومدى استجابته للتأثيرات الداخلية عبر المجتمع المدني، وللمتغيرات الخارجية كالنظام الدولي أو النظام الإقليمي.

2- ميرل مارسيل، **سوسيولوجية العلاقات الدولية**، ترجمة حسن نافعة، المرجع السابق، ص 461 ،462.

الفرع الثالث: خصائص ومكونات النسق الدولي

أولا: خصائص النسق الدولي

بشكل عام تعتبر مظاهر الشمولية، عدم التجانس، التفاعل بين الوحدات ورفض العزلة، وانعدام السلطة الدولية (فوضوية النظام الدولي)*، سمات أساسية للنظام الدولي المعاصر، غير أن النظام الدولي الذي أعقب نهاية الحرب الباردة عرف خصائص إضافية أخرى، حيث شهد العقد الأخير من القرن العشرين تحولا بنيويا في الشؤون الدولية، لأول مرة في التاريخ الحديث- منذ بدء التفاعل بين القارات قبل نحو 500 عام- تنتقل مسؤولية قيادة العالم إلى يد قوة غير أوراسية، حيث شكل انهيار الاتحاد السوفياتي الخطوة الأخيرة في الارتقاء السريع للولايات المتحدة لتصبح القوة العالمية الأولى والوحيدة.[1]

ثانيا: مكونات النسق الدولي

أما بالنسبة لمكونات النظام الدولي فهو يتكون من الفاعلون الأساسيون واللاعبون الثانويون:

1-الفاعلون الأساسيون:

تتمثل في الدول والمنظمات الدولية فبالنسبة للدول فيكاد يتفق المعنيون في العلاقات الدولية على أن الدولة هي الفاعل الرئيسي في مسرح السياسة الدولية[2]. والسبب في ذلك هو تمتعها بالسيادة أي عدم

***خصائص النظام الدولي :** تتمثل في:

1-**الشمولية:** العالمية وليس القارية لم يكن ممكنا الحديث عن نظام دولي قبل أكثر من قرن من الزمن إذ كانت العلاقات بين الدول محصورة في إطار ضيق، وهي علاقات تسودها المنافسة والصراع في القارة الأوروبية، ولم يكن ممكنا الحديث عن نظام دولي وإنما عن نظام أوربي فقط وبانتهاء الحرب العالمية الثانية يمكن القول بأن سمات وملامح النظام الدولي، أخذت تظهر وتمثلت في المشاركة المتكافئة لكل الدول، في شبكة مكثفة من المنظمات الدائمة والعالمية، أولا وازدياد كثافة المعاملات الاقتصادية ثانيا وظهور الاتصالات السريعة في ميدان الإعلام ثالثا، وظهور الأسلحة النووية وما جاءت به من نتائج على صعيد العلاقات الدولية رابعا لقد ظهرت شبكة وأنماط جديدة من العلاقات بين الدول تختلف في الخصائص والانتشار فهناك العلاقات التجارية والثقافية والإيديولوجية والسياسية والتسليحية ... أنظر إلى : - ناصف يوسف حتي، **القوى الخمسة الكبرى والوطن العربي، دراسة مستقبلية** ،دون طبعة، بيروت، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، 1987، ص11 وأيضا: - سعد حقي توفيق، **مبادئ العلاقات الدولية**، ط 3، الأردن : دار الوائل للنشر والتوزيع ، 2006 ، ص 45.

2-عدم التجانس: يتميز النظام الدولي بعدم التجانس، والمقصود بذلك النظام الذي يقوم على مجموعة من دول تنتمي في نظمها الداخلية إلى قيم وإيديولوجيات متباينة متصادمة ذات أثر بالغ في تقرير سياستها الخارجية ويشير الباحثون في هذا الصدد إلى ما يؤدي إليه التجانس من استقرار في النظام الدولي وما يؤدي إليه عدم التجانس من تهديد لهذا الاستقرار والسبب الذي يقف وراء حالة عدم التجانس يعود أساسا إلى كون المجتمع الدولي منقسم على نفسه جغرافيا إلى عدد كبير من الكيانات السياسية أي الدول، تتساوى هذه الأخيرة أمام القانون الدولي من خلال مبدأ السيادة، لكنها في المقابل متباينة بدرجة شديدة من حيث حجم القوة النسبية التي تحوزها كنتيجة لجملة معقدة من العوامل الجيوسياسية والتاريخية والاقتصادية. أنظر إلى: - سعد حقي توفيق، المرجع السابق ، ص45

3-**التفاعل بين الوحدات ورفض العزلة:** لقد أصبح العالم بمثابة قرية صغيرة بسبب الثورة في وسائل الاتصال والتطور المذهل في وسائل الإعلام، فتحقق الترابط التام بين مختلف أجزائه، وخاصة تطور وسائل المواصلات التي أسهمت في زيادة حركة التفاعلات والاتصالات بين مختلف وحدات المجتمع الدولي إذ أن هذه التطورات العلمية والتكنولوجية السريعة لاسيما تلك التطورات التي حدثت في النصف الثاني من القرن العشرين مكنت الشعوب من نقل أفكارهم وتجاربهم، وفي عصر العولمة حيث تجتاز حركة التبادلات، لاسيما السلع والمعلومات، الاستثمارات الحدود ازدادت حركة التفاعلات شدة بين الدول التي لم يعد بإمكانها الانكفاء على النفس حيث يعمل الانترنيت والسوبر كمبيوتر على تحقيق تقارب ليس بين الدول فقط وإنما بين الشعوب أيضا، وهكذا أصبحت المعرفة اليوم أكبر عامل يساهم في تنشيط التفاعل بين الدول. أنظر إلى:- سعد حقي توفيق، المرجع السابق ، ص 49، وأيضا: -عمار بن سلطان ،المرجع السابق، ص 265

4- **انعدام السلطة الدولية (فوضوية النظام الدولي)**: يتفق أنصار المقتربين الواقعي والليبرالي في العلاقات الدولية على الطبيعة الفوضوية للنظام الدولي، بمعنى غياب سلطة عليا مخولة قانونا وقادرة على ضبط سلوكيات الفاعلين الدوليين، ومن وجهة نظر الواقعيين الجدد المبدأ الناظم للنظام الدولي يأخذ شكل الفوضوية، أي عكس الهرمية أو التراتبية التي تميز النظم الداخلية في الغالب، لأن هذه الأخيرة تأخذ صورة منتظمة لوجود حكومة تفرض سلطتها على أعضاء المجتمع طوعا أو كرها، والفوضى وفقا لدعاة الواقعية هي انتفاء سلطة دولية ، وهذه الحالة لا تسمح فقط بحدوث حروب، بل تجعل من الصعب جدا بالنسبة للدول الوصول إلى غاياتها، طالما أنه لا توجد هناك مؤسسات أو هيئة عليا بإمكانها فرض وسن القوانين الدولية أنظر إلى:

-Robert Jervis, "Cooperation Under the Security Dilemma", **World Politics**, Vol.30 , No.2 (Jan.1978) , p 16

1- زبغنيو بريجنسكي، **رقعة الشطرنج الكبرى: الأولوية الأمريكية ومتطلباتها الجيو إستراتيجية** ، ترجمة أمل الشرقي، عمان: الأهلية للنشر والتوزيع، 1999، ص 11

2- أبو هيف علي صادق ، **القانون الدولي العام** ، ط1، مصر: منشأة المعارف، 1972 ، ص 124.

خضوعها لأي سلطة أخرى في الداخل أو الخارج، فالسيادة هي المعيار الذي يميز الدولة عن غيرها من المجموعات الدولية[1]. ويستند حق السيادة إلى عدة حقوق منها: الحق في الوجود فلا يمكن أن يرفض للدول حق المساهمة في الحياة الدولية وهذا المبدأ يعطي للدولة حق في التسلح والدفاع عن النفس لضمان استمرارها وأمنها[2].

وينبع عن السيادة حق آخر وهو حق الاستقلال فالدولة ذات السيادة لا تخضع لأي سلطة أو هيئة أخرى فهي صاحبة السلطة العليا عن الأشخاص الذين يخضعون لها وأن هذا يرتبط بما يطلق عليه بالاختصاص الكامل الذي هو التعبير القانوني لأصالة الدولة، ويتضمن اختصاصات داخلية وخارجية وهذا الحق في الاستقلال يسمح للدولة بأن تعمل على إبعاد أي تدخل في الشؤون الداخلية[3]، وأن هناك حق ينبع عن مفهوم السيادة يتعلق بحق المساواة فالدول المتساوية من الناحية القانونية مهما كانت غير متساوية من الناحية الفعلية، وهذه المساواة القانونية تترجم عن طريق تبادل الالتزامات والتمتع بالحصانات القضائية وعدم التمييز والمساهمة في المنظمات الدولية.

ويمكن اعتماد معيارين لتصنيف الدول هما معيار القوة والمعيار السياسي والاقتصادي والتكنولوجي، فمعيار القوة* يتم بموجبه تقسيم الدول إلى أربعة أصناف هي: الدول العظمى، الدول الكبرى، الدول المتوسطة، الدول الصغرى، أما بالنسبة للمعيار السياسي والاقتصادي والتكنولوجي فيمكن مزج عامل القوة العسكرية معها، وهو الأنموذج الذي يتبناه الأستاذ دانيال كولار Daniel Kolar وبموجبه تقسم الدول إلى سبعة مجاميع هي: (المعيار العسكري، معيار التوجه الفضائي، معيار الأنظمة الاجتماعية والاقتصادية، معيار التنمية، معيار الجغرافية السياسية والجغرافية الاقتصادية، معيار التقدم العلمي والتكنولوجي، وأخيرا المعيار السياسي.

أما بالنسبة للمنظمات الدولية كفاعل رئيسي فهي عبارة عن جماعات قائمة بموجب معاهدة تعقد بين عدة دول ووجودها يعبر عن ظاهرة التعاون في المجتمع الدولي، ويؤدي تأسيسا إلى إقامة هيئات خاصة تشكل وجودا قائما بذاته يتألف من الدول المتكونة لها"[4]، وهكذا تتأسس المنظمات الدولية من قبل الدول وباتفاقهم، ويكاد يتفق جميع الكتاب على أن المنظمات الدولية هي لاعب في العلاقات الدولية رغم عدم اتفاقهم على

1- سعد حقي توفيق، المرجع السابق ،ص 51.
2- ميرل مارسيل، **سوسيولوجية العلاقات الدولية**، ترجمة حسن نافعة، المرجع السابق، ص 322.
3- حسن علي الابراهيم، **الدول الصغيرة والنظام الدولي**، ط1، لبنان: مؤسسة الأبحاث العربية، 1982، ص 69-70.
* **أصناف معيار القوة**: تتمثل في:
1- دول عظمى: وهي أقوى الدول في العالم مثلما كان في ظل نظام ثنائي القطبية الولايات المتحدة الأمريكية و الاتحاد السوفياتي سابقا، وفي ظل نظام أحادي القطبية حاليا تعد الولايات المتحدة الأمريكية القطب الأحادي، وتعد دول عظمى تلك الدول التي تمتلك عدة اعتبارات منها: المساحة، حجم السكان، والثروات الطبيعية والتقدم التكنولوجي، ولكن الأهم من كل ذلك هو امتلاكها للأسلحة النووية
2- الدول الكبرى: وهي الدول التي ترغب في القيام بدور عالمي ولكن قدراتها لا تساعدها في القيام به إلا في مجال محدود من العلاقات الدولية مثل الصين، بريطانيا، فرنسا، بالإضافة إلى روسيا الاتحادية حاليا، أما اليابان وألمانيا فهما اليوم قوى كبرى اقتصادية وتكنولوجية لما تمتلكانه من مقومات اقتصادية ومالية وتكنولوجية مما منحها ذلك قدرة عالية على المنافسة في الأسواق العالمية.
3- **الدول المتوسطة:** بالعادة تلعب دور إقليمي وهناك عدد من الدول تمارس هذا الدور المتميز في بعض المناطق الإقليمية مثل مصر (في منطقة الشرق الأوسط والوطن العربي)، تركيا في إطار الجمهوريات الاسلامية والشرق الأوسط حاليا.....
4- **الدول الصغرى:** هي الدول التي تحاول الحفاظ على الاستقلال وحماية الحدود من الغزو الخارجي وهو حال الغالبية العظمى من دول العالم.
أنظر إلى: - سعد حقي توفيق، المرجع السابق، ص 56
4- محمد عوض الهزايمة، المرجع السابق، ص 24

كونها لاعبا رئيسا أو ثانويا، ولقد أخذت المنظمات الدولية مكانها إلى جانب الدول كعنصر فاعل في بنية النظام الدولي في أعقاب الحرب العالمية الثانية، نظرا للوظائف المتعددة وذات الأهمية التي تقوم بها على المستوى الدولي، ويمكن تصنيف هذه المنظمات على النحو التالي: منظمات دولية عالمية، منظمات دولية إقليمية، منظمات متخصصة ذات صفة عالمية، منظمات متخصصة إقليمية، منظمات دولية حكومية[1].

2-اللاعبون الثانويون

فإنه إلى جانب الدول والمنظمات الدولية والتي هي لاعب أساسي ورئيسي في العلاقات الدولية يوجد أطراف أخرى أصبحت ذات تأثير في العلاقات الدولية، وخصوصا في عقود ما بعد منتصف القرن العشرين، وذلك بسبب التطور الكبير في المجالات كافة السياسية والاقتصادية، خصوصا، والثقافية والعلمية والتكنولوجية وغيرها، ولعل أبرز هذه الأطراف هي: الشركات متعددة الجنسية والمنظمات غير الحكومية.*

الفرع الرابع: النماذج السياسية للنسق الدولي

النماذج التي سوف يتم عرضها، هي نماذج تقريبية وافتراضية توضح كيف تعمل الأنظمة الدولية، أي كيف تجري عمليات التفاعل بين وحداتها سواء كانت تفاعلات تعاونية أو صراعية، وكيف تؤثر هذه التفاعلات على استقرار أو اضطراب النظام الدولي؟ أي متى يعرف النظام وضعا مستقرا، ومتى يعرف وضعا مضطربا؟ وما هي القواعد التي تحكم سلوك النظام الدولي؟ ومتى يتحول النظام من نموذج إلى آخر؟، وقد تجلت في أربعة نماذج أساسية وهي: نموذج تشارلز ماكليلاند Charles A. McClelland والطبيعة المركبة للنظام السياسي الدولي[2]، ونموذج ريتشارد روزكرينس Richard Rosecrance مفهوم النظم الدولية المستقرة وغير المستقرة في ضوء الاستقراء التاريخي لتطور النظام السياسي العالمي[3]، ونموذج مارتن كابلان Morton Kaplan في التحليل النظمي: النظم الدولية الحقيقية والنظم الدولية الافتراضية[4]، ونموذج جورج مودلسكي George Modelski: من خلال دراسته التاريخية لتطور النظام الدولي، ومن خلال مختلف المنظرين والمحللين نجد أن هناك عدة محاور مشتركة تلتقي عندها اهتماماتهم وهي[5]:

-اهتمامهم بالبحث في الخصائص الهيكلية والوظيفية والسلوكية للنظام الدولي والنظم الفرعية المنبثقة عنه، وكذلك رصد وتحليل عمليات الاتصال التي تتم بين مختلف الأطراف الفاعلة وما يؤدي إليها من تفاعلات

1- سعد حقي توفيق، المرجع السابق ، ص 65

* **اللاعبون الثانويون: الشركات متعددة الجنسيات والمنظمات غير الحكومية، فالشركات متعددة الجنسيات**: أنه تعبير يطلق على الشركات الكبرى الضخمة والتي تنشئ وتقيم فروعا لها خارج الوطن الأم الذي ولدت فيه بغية تحقيق الربح وتعظيم قدرتها وهيمنتها المادية والاقتصادية وكذلك السياسية، ولعل سيادة النظام العالمي الجديد المبني على الفكر الرأسمالي هو ما جعل هذه الشركات تنمو بشكل كبير يفوق حدود التصور وذلك بسبب تلاقي المصالح ما بين الرأسمالية الاقتصادية التي تتبعها كثير من الدول وبين مصالح هذه الشركات، أما **المنظمات غير الحكومية**، ففي فترة ما بعد السبعينات من القرن الماضي دخلت أطراف أخرى كفاعل في العلاقات الدولية والتي كان بعضها ما فوق الدولة والبعض الآخر ما دون الدولة وقد كانت المنظمات غير الحكومية جزء من هذه الأطراف، حيث تتكون هذه المنظمات بتضامن وتعاون بين الأفراد بعيدا عن التوجيه الحكومي وتعرف المنظمات غير الحكومية على أنها تلك التي يشكلها الأفراد أو الجماعات دون أن تفرض الحكومات نفسها على عضويتها، وتتناول في أغلب الأحيان أنشطة إنسانية تهتم بالعالم ومثالها: الصليب الأحمر وغرف التجارة الدولية ومنظمات حقوق الإنسان ..... أنظر إلى:- هايل عبد المولى طشطوش، المرجع السابق، ص 97 وأيضا:- عدنان سليمان الأحمد، عدنان ماجد المجالي، المرجع السابق، ص 81

2- اسماعيل صبري مقلد، **نظريات السياسية الدولية دراسة تحليلية مقارنة**، المرجع السابق، ص114

3- Richard N. Rosecrance, **International Relations: Peace Or War?**, McGraw-Hill, 1973, pp 282-290

4- اسماعيل صبري مقلد، **نظريات السياسية الدولية دراسة تحليلية مقارنة**، المرجع السابق، ص 124

5- محمد مجدان ، المرجع السابق، ص27

وأنماط علاقات، وتعيين علاقة ذلك بتوازن النظام الدولي واستقراره.

-اهتمامهم بالبحث في ضوابط التكيف المتاحة للنظام الدولي ومدى فاعليتها فيما يتعرض له النظام من توترات وأزمات.

-اهتمامهم بتعيين الحدود الفاصلة بين النظام وبيئته الخارجية في إطار مفهوم المدخلات والمخرجات.

-اهتمامهم بالتأكيد على أهمية تدفق المعلومات داخل النظام الدولي لأهميته في اتخاذ القرار، و تأثيرها في مقدرة النظام على الداء الفعال لدوره.

-اهتمامهم بتحليل دور وسلوك النخب الحاكمة من الدول أعضاء النظام الدولي، وتأثير ذلك على استقرار أو اختلال النظام ذاته.

المبحث الثاني: ماهية النظام الإقليمي

لقد اختلف شراح القانون الدولي، وكتاب العلاقات الدولية حول النظام الإقليميRegional System ، والمعايير المختلفة في تحديد مفهومه، وعلى الرغم مما بذل من جهد فكري في تحديد المفاهيم المتعلقة بهذا النظام، فإنهم أرجعوا جذوره الفكرية إلى مصدرين أساسيين في أدبيات العلاقات الدولية، أولهما الإقليمية كأحد الموضوعات الأساسية في مجال التنظيم الدولي، والآخر التكامل بين الدول، والذي يعتبر التكامل الإقليمي أحد قضاياه الرئيسية.

المطلب الأول: نشأة النظام الإقليمي وأهميته كمستوى للتحليل في العلاقات الدولية

الفرع الأول: نشأة النظم الإقليمية

النظام الإقليمي بمعناه العلمي وكمستوى للتحليل في العلاقات الدولية هو مفهوم حديث، لم تتناوله الدراسات إلا في الستينيات والسبعينيات، وفي محاولة لتطوير أساس علمي يبين مختلف "مصادر التفسير" (Sources of explanation) في العلاقات الدولية، شهدت فترة الخمسينات والستينات ثورة عميقة مست مجالات الدراسات المتعلقة بتحليل العلاقات الدولية، من حيث مناهج البحث ومن حيث الموضوعات التي تتناولها، ومن حيث الأطر النظرية المتداولة بظهور ما يعرف ب"المدرسة السلوكية (behavioral school)، حيث بعد قرابة نصف قرن من سيطرة "النموذج الدولاتي" ومع إخفاق "النموذج التعددي" في الخمسينات، وفي تحويل أجندة البحث في علم العلاقات الدولية عن اهتماماتها الأنطولوجية، فإن ظهور "المنظور السلوكي" استطاع إحداث تحول جدي لكن على المستوى المنهجي، التي كانت بمثابة نقطة الضعف الرئيسية في "البراديمات السابقة"، وهكذا تبنى المنظور السلوكي نزعة علمية متطرفة موضوعها التعددية في شقها المتعلق بالمصالح لا القيم، أي ذلك التعدد الذي يقبع تحت مظلة التوافق حول المنطلقات والأسس بين جل المصالح الاقتصادية المتعارضة.[1]

1- عادل زقاغ، **النقاش الرابع بين المقاربات النظرية للعلاقات الدولية**، أطروحة دكتوراه في العلاقات الدولية (غير منشورة) ،جامعة باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2008 -2009، ص 40.

وتعنى السلوكية بما يمكن ملاحظته، وهي تشمل مختلف العلوم الاجتماعية، من علم النفس وعلم الاجتماع والأنثروبولوجيا والاقتصاد وعلم السياسة...في المجال السياسي، أراد التصور السلوكي أن يكون رد فعل على علم السياسة التقليدي، وعلى التصور المؤسسي، فالقضية تتمثل في طرح المشاكل السياسية بمفهوم السلوك الملاحظ والذي يمكن ملاحظته.[1]

أي أن السلوكيين وجهوا ثورتهم المعرفية ضد "علم السياسة التقليدي" الذي يعتمد المنهج التاريخي والمغالي في واقعيته حسب ديفيد إيستون (David Easton)، وهو واقع الحال أيضا في العلاقات الدولية حيث اعتبر السلوكيون الواقعيون الذين تمسكوا بنزعتهم المنهجية التاريخية خصوما للنزعة العلمية السلوكية[2].

ولقد بدأت دراسة السلوك السياسي(behaviorism) بالفعل في فترة العشرينات والثلاثينات، وكان هدف السلوكيين إضفاء الطابع العلمي على العلوم السياسية، واستخدموا من أجل ذلك تقنيات الحساب الكمي، لاسيما التقديرات الكمية الرياضية، كما استخدموا أيضا أساليب استطلاع الرأي والتحقيقات والمقابلات والنماذج وتحليل المضمون والتحاليل الإحصائية وغيرها من الحسابات الكمية.[3]

ونشير هنا أن السلوكيين بدءوا العمل على المناطق، والاهتمام بالقضايا التي تعتبر أكثر حيوية للسياسة الخارجية الأمريكية، فالولايات المتحدة الأمريكية وفرت أموال لتنفق على الأبحاث المهتمة بالتحديات الفكرية التي واجهت سياستها الخارجية، وهو ما مهد العمل أمام السلوكيين، لكن بعد ذلك انتشرت الأبحاث السلوكية في الجوانب الأخرى وخاصة توظيف مجموعة من مفاهيم جاهزة لعلوم أخرى، ارتبطت بالمنهج التجريبي لبناء نماذج تفسيرية في العلاقات الدولية مثل: القوة (Power)، البنية (Structure)، الوظيفة (Function)، الاتزان (Equilibrium)، النسق (System)،الصراع (Conflict)، الاتصال (Communication) التكامل (Integration، اتخاذ القرار (Decision-making)، وحاول السلوكيون الوصول إلى نظريات عامة وشاملة تفسر العلاقات الدولية، وأهمها نظرية النظم لمارتن كابلان (Morton Kaplan)، وما قدمه كل من سينجر وويتش. ولكن أن بعد تعذر ذلك توجهوا إلى التركيز على بعض المشكلات والقضايا: الوظيفية، التكامل الإقليمي، أسباب الحروب، الأوضاع الملائمة للردع...والمواضيع الأخرى المتعلقة بالسياسة الخارجية والعلاقات الدولية، ونجح بعضهم بالتوصل إلى نظريات جزئية، ومن أمثلتها: تأثير العوامل الجغرافية لـــ" هارولد(Harold) ومارغريت سبروت(Margaret.s)، الوظيفة ديفيد ميتراني (David Mitrany)، التكامل الإقليمي لأرنست هاس(Ernst Haas).[4]

كما يمكن إرجاع جذور النظام الإقليمي وأصوله الفكرية إلى مصدرين أساسيين في أدبيات العلاقات الدولية، حيث لم تحظ دراسة النظم الإقليمية، باعتبارها نظما فرعيا للنظام الدولي المسيطر، بالاهتمام الواجب

1- عبد العزيز جراد، "التحاليل النظرية الأمريكية للعلاقات الدولية"، **المجلة الجزائرية للعلاقات الدولية**، العدد 10، الفصل الثاني، 1988، ص 70،71.
2- عادل زقاغ، المرجع السابق، ص 40 ،41.
3- عبد العزيز جراد، المرجع سابق، ص 71.
4- أنور محمد فرج، **نظرية الواقعية في العلاقات الدولية- دراسة نقدية مقارنة في ضوء النظريات المعاصرة-**، ط 1، السليمانية: مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية، 2007، ص 159،158.

طيلة عقدي السبعينيات والثمانينيات، حيث ركزو منظرو العلاقات الدولية المحدثون على دراسة القوى الكبرى والتفاعلات التي تحدث في قمة النظام الدولية بصفة أساسية، وتعاملوا مع الإقليمية، كما يقول كانتوري وسبيغل، كجزء من دراسات المناطق Area studies دون مقارنة بعضها بالبعض الآخر، وفي أحيان أخرى اهتم البعض من أمثال جوزيف ناي بدراسة النظم الإقليمية من منظور المنظمات الإقليمية.[1]

وعليه يمكن إرجاع جذور النظام الإقليمي في الفكر السياسي المتعلق بالشؤون الدولية إلى زمن بعيد، حيث كان مفهوم الإقليمية Regionalism* أحد الموضوعات الأساسية في مجال التنظيم الدولي، ودار جدل طويل حول ما سمي بالعالمية في مواجهة الإقليمية، وأي المنهاجين ينبغي إتباعه لتنظيم المجتمع الدولي وحفظ السلم بين الدول، فكان هناك من اقترح تنظيمات إقليمية هي الطريق الأفضل لتحقيق السلام والأمن الدوليين، ذلك لأنه من الأيسر إقامة تنظيمات إقليمية، كما أن التنظيم الإقليمي قد يكون أكثر فاعلية وأكثر قدرة على الحركة بالمقارنة مع التنظيمات الدولية، وأضاف أصحاب هذا الرأي أنه من الخطأ النظر إلى الإقليمية كبديل للعالمية بل يمكن اعتبارها خطوة نحو تحقيقها،[2]كما يرجع أصول نشأة النظام الإقليمي إلى دراسة موضوع التكامل Integration** بين الدول، والذي يعتبر التكامل الإقليمي إحدى مسائله الأساسية، وصدرت في هذا المجال دراسات عديدة حول شروط التكامل الإقليمي وأنماطه ومراحله[1].

1- محمد السعيد إدريس، **النظام الإقليمي للخليج العربي**، ط1، بيروت، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، 2000 ، ص 16

* **الإقليمية Regionalism** : إن مصطلح الإقليمية لا يزال ضمن مجموعة من الاصطلاحات الدولية التي لم يتم التوصل بعد إلى تحديد دقيق لها، حيث لم يكن ثمة اتفاق في الرأي بشأن المقصود بها، فقد ذهب فريق من الباحثين إلى ضرورة تجاوز وضع تعريف جامد أو محدد للإقليمية، لكي لا يؤدي ذلك إلى قصر مجال تطبيقه على دائرة ضيقة من التجمعات والتكتلات الدولية دون غيرها، ووفقا لهذا الرأي فإنه يدخل ضمن التنظيمات الإقليمية جميع أنواع التكتلات التي تقوم على مبدأ التجاور الجغرافي أو الثقافي والحضاري، أو الاقتصادي، أو حتى العسكري، فيما ذهب فريق إلى التأكيد على أهمية تحديد مفهوم معين للإقليمية، على النحو الذي يحدد مقومات قيامها، وذلك لضمان عدم الخلط بينها وبين الصور الأخرى للتعاون بين الدول، ولقد أدى عدم وجود اتفاق واضح بشأن تعريف الإقليمية، إلى تباين التفسيرات حيال المحدد الرئيسي الذي تقوم عليه هذه الفكرة أساسا، والتي ينبغي أن يركن إليها تحديد هذا المفهوم، ولقد تمحورت آراء الباحثين حول عدة مفاهيم لمصطلح الإقليمية، فقد قسمها حازم عتلم إلى ثلاثة أقسام: التضامن السياسي، التضامن الاجتماعي، الجوار الجغرافي. أنظر إلى: - حازم محمد عتلم، **المنظمات الدولية الإقليمية المتخصصة**، القاهرة: دار النهضة العربية، 2000، ص 121-123، في حين حددها أحمد الرشيدي بثلاثة أنواع: الإقليمية كظاهرة جغرافية بحتة، الإقليمية كظاهرة جغرافية-ثقافية وحضارية، الإقليمية كتعبير عن واقع سياسي معين، أنظر إلى: - أحمد الرشيدي، "المنظمات الدولية والدور الجديد للأمم المتحدة في النظام الدولي"، في: جميل مطر وعلي الدين هلال (تحرير)، **الأمم المتحدة... ضرورات الإصلاح بعد نصف قرن: وجهة نظر عربية**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1996، ص 214-218، أما ممدوح شوقي فقد قسمها إلى خمسة مفاهيم: المفهوم الجغرافي، المفهوم الحضاري، المفهوم الفني، المفهوم الإرادي، المفهوم السياسي، انظر إلى:- ممدوح شوقي مصطفى، **الأمن القومي والأمن الجماعي الدولي**، القاهرة: دار النهضة العربية، 1975، ص 277-284.

-**الاقليمية الجديدة** Neo-regionalism: نظرا لتنامي هذه التطورات والتغيرات يرى البعض أن "الإقليمية الجديدة" هي سلسلة من الخطوات الإجرائية لسياسات التي تتبناها دول تجمعها عوامل مشتركة على المستوى الإقليمي، تعمل على إيجاد نوع من التعاون المشترك لتقوية نفوذها من خلال هذا التكتل، لضمان كيانها الذاتي تحسبا من نفوذ وسيطرة التكتلات الإقليمية الأخرى، أو في مواجهة الفاعلين الدوليين خارج نطاق الإقليم، فهي بذلك سلسلة من الإجراءات تهدف إلى التلاقي والاتفاق، ثم التعاون والتجمع، والسعي نحو العمل المشترك، لتحقيق الاستقرار والتقدم والرخاء لإعلاء شأن الإقليم، في مواجهة الأقاليم الأخرى، وفي مواجهة تحديات العولمة، وعليه فالإقليمية الجديدة في أبسط معانيها هي (تلك الموجة الحديثة من التفاعلات الاقتصادية والتجارية التي أخذت في التبلور، ابتداء من منتصف الثمانينات من القرن الماضي، في شكل تجمعات وكتل تجارية واقتصادية إقليمية كبرى، فقد اعتبر آخرون أن الإقليمية الجديدة هي (الموجة الحديثة من علاقات وتنظيمات التكامل الاقتصادي والتجاري...) أنظر إلى:- مركز زايد للتنسيق والمتابعة، **تجمع دول المحيط الهندي بين الاعتبارات الاقتصادية والتحديات الاقتصادية**، أبو ظبي،: مركز زايد للتنسيق والمتابعة، نوفمبر 2001/ ص7 وأيضا محمد السعيد إدريس، **تحليل النظم الإقليمية دراسة في أصول العلاقات الدولية الإقليمية**، ط1، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، 2001 ، ص 137

2- جميل مطر وعلي الدين هلال، **النظام الإقليمي العربي، دراسة في العلاقات السياسية العربية**، المرجع سابق ، ص23.

****التكامل الدولي** (International integration): إن المدلول اللفظي لكلمة التكامل هو (جعل الأجزاء المتفرقة كلا متكاملا)، أي وحدة واحدة، ويأتي التكامل كمحاولة لإصلاح حالة الصراع التي تعتري العلاقات الدولية أو التخفيف من حدتها، نتيجة التباين في المصالح والأهداف الاقتصادية والقومية، والذي جاء في ظل غياب قانون دولي ملزم لعلاج تلك الصراعات بيد أن الدولة القومية لم تلجأ إلى الصراع كمنهج لتحقيق أهدافها وحماية مصالحها، وإنما اعتمدت أيضا على النهج التعاوني لتحقيق ذلك، ولقد ساهمت عوامل عدة في تعزيز الاعتماد المتبادل بين الدول، منها تطوير التكنولوجيا والاتصالات الحديثة، وارتفاع وتيرة النمو الاقتصادي، هذا بالإضافة إلى زيادة المشاكل الاجتماعية والبيئية على المستوى الإقليمي والدولي، الأمر الذي استدعى تضافر الجهود لتطوير التعاون على جميع الأصعدة، وبالنظر إلى حالات التكامل التي سادت بين الدول، يتضح أنها كانت تعبر عن إرادة سياسية تضمن من خلالها تدعيم الأمن والتعاون بين الدول الأعضاء، أو أنها تندرج تحت منطق وظيفي مرتبط بتحقيق=

وإلى جانب هاذين المصدرين الفكريين لنشأة النظام الإقليمي، فإن هناك عوامل وأحداث وتطورات أخرى ساعدت في نشأة وتقوية مدرسة النظم الإقليمية في العلاقات الدولية، يأتي في مقدمة هذه التطورات بروز القطبية الثنائية كنمط مسيطر على النظام الدولي، وتفجر الحرب الباردة وما ترتبت عليها من استقطاب في العلاقات الدولية بين القوتين العظميين (الاتحاد السوفياتي السابق، والولايات المتحدة الأمريكية) فقد أسفر مسعى هاتين القوتين وتسابقهما على مناطق النفوذ، دون تعمد، عن تشكل العديد من النظم الإقليمية.[2]

وهناك آخرون يرجعون أسباب ظهور هذا النظام الإقليمي إلى الدوافع التالية:

-الدافع الأمني والذي يتمثل في حاجة الدول للأمن، خاصة بعد بروز سياسة الاستقطاب الثنائي وسعي كل من العملاقين إلى الحصول على مناطق نفوذ في مناطق مختلفة من العالم.

-الدافع السياسي والاقتصادي ويتمثل في رغبة قادة مجموعة من الدول إنجاز مصالح مشتركة، لا يمكن تحقيقها دون تكتلهم عن طريق اتحاد سياسي أو اقتصادي.

-المتغيرات الدولية وتتمثل في سعي الدول المتوسطة أو الصغيرة، وراء أدوار أكبر في السياسة الدولية، في ظل التسلسل الهرمي الدولي لموازين القوى في العالم3.

في البداية كانت المواجهة بين العملاقين على المسرح الأوربي، واستخدم كل منهما الأداة الاقتصادية والأداة العسكرية لخلق مناطق النفوذ، وأسفرت عن إنشاء حلف شمال الأطلسي وحلف وارسو، وإنشاء السوق الأوربية المشتركة(الاتحاد الأوربي حاليا) بفضل مشروع مارشال الأمريكي الذي استهدف إعادة بناء أوربا وتعميرها بعد الحرب العالمية الثانية لمواجهة محاولات التغلغل السوفيتية، ثم إنشاء مجلس المعونة الاقتصادية (الكوميكون)، وبعد أوربا كان التوسع في قارات آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية والوسطى لإنشاء عديد من الأحلاف والتكتلات، بدرجات مختلفة من الولاء والتبعية للقوتين العظميين، بحيث بات من تصنيف النظم الإقليمية في عقدي الخمسينات والستينات، حيث احتدمت الحرب الباردة إلى ثلاثة أشكال رئيسية هي : نظم إقليمية محتكرة أو تابعة، ونظم إقليمية توازنية أو محل تفاهمات، ونظم إقليمية بمثابة مناطق نفوذ مفتوحة للصراع والتنافس بين واشنطن وموسكو. إن مجمل هذه التطورات النظرية والسياسية، أظهرت ما أسماه الباحث "باري سويتز (Barry M. schutz) بـــ"نظرية الإقليم"،(Region theory)، كما طورها "كرازنر (Krasner)

=حاجات أساسية، يمكن توافرها عبر تعزيز التعاون والاتصال بين شعوب تلك الدول. إن تعريف التكامل الدولي أكثر صعوبة، فقد يفهم التكامل بوصفه "حالة" أو "عملية" على أنه وصف لنظام وعناصره الموجودين مسبقا، أو على أنه شرح للكيفية التي يتم بها تعزيز نظام سياسي وتطويره باتجاه معين، وبشكل عام فقد طرح "ويلسي" (Wallace) تعريفا واسعا للاستدلال على هذا المفهوم بقوله: (وجود أنماط كثيفة ومتنوعة للتفاعل بين وحدات مستقلة سابق، وقد تكون هذه الأنماط اقتصادية جزئيا في طابعها، واجتماعية جزئيا، وسياسية جزئيا). ولقد انقسم منظرو التكامل بهذا الخصوص إلى فريقين: الأول ينظر إلى التكامل بوصفه "عملية" أمثال: "هاس" (Hass)، "جوهان جالتونج" (Johan Galtung)، "تشارلز بنتلاند" (Charles Pentland)، أما الثاني فينظر إليه "حالة" أو "شرط" (Condition)، أمثال: "دويتش" (Deutsch)، "و اتزيوني" (Etzioni). أما أشكال التكامل هي الفيدراليةFederalism و الكونفدراليةConfederalism والتعدديةPluralistic والوظيفية Functionalism و الوظيفية الجديدة Neofunctionalism أنظر إلى:- نايف علي عبيد، **مجلس التعاون لدول الخليج العربية من التعاون إلى التكامل**، سلسلة أطروحات الدكتوراه (28)، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1996، ص 26 وأيضا:- ريمون حداد، **العلاقات الدولية**، المرجع السابق، ص 205

1- محمد مجدان، المرجع السابق، ص 28.

2- محمد السعيد إدريس، **تحليل النظم الإقليمية دراسة في أصول العلاقات الدولية الإقليمية**، المرجع السابق، ص40.

3- ناصيف يوسف حتي، المرجع السابق، ص 55

و"جيرفز" (Jervis) و"أوسلر هامبسون (Osler Hampson) وغيرهم من الباحثين، الذين وضعوا الأسس النظرية للنظم الإقليمية.[1]

الفرع الثاني: النظم الإقليمية كمستوى للتحليل في العلاقات الدولية:

أدخلت السلوكية مستويات التحليل إلى حقل العلاقات الدولية، ويعد ثلاثة من الكتاب الأمريكيين مسؤولين عن إدخال مستويات التحليل كموضوع للتفكير في هذا الفرع الدراسي، وهم: "كينيث وولتز" (Kenneth N. Waltz)،"مورتون كابلان"،(Morton Kaplan) و"ديفيد سينغر J. David Singer لقد كان من بين ثمار التطور الذي أتت به المدرسة السلوكية، التمييز بين ثلاثة مستويات تحليلية هي:

– مستوى النظام الدولي (International system level)، أي أنماط التفاعلات الدولية على مستوى القمة بين الدول الكبرى، والتي يترتب على نوعية العلاقات بينها تحديد مناخ العلاقات الدولية في العالم ككل.

– مستوى النظام الإقليمي (Regional system level)، ويقصد بذلك نظام التفاعلات في منطقة أو إقليم محدد يضم مجموعة من الدول، والتي تحدد على أسس جغرافية أو تفاعلية على الأصعدة الثقافية والاجتماعية والسياسية.

– مستوى الوحدات الوطنية (National units level)، ويركز على السلوك الخارجي للدول، أي على سياساتها الخارجية، والملاحظ من هذه المستويات الثلاثة، أن النظام الإقليمي يحتل مركزا وسطا بين المستويين الدولي والقومي، ويعتبر "باري بوزان" (Barry Buzan) المستوى الإقليمي مكونا منطقيا ضمن أي نظام أنطولوجي للمستويات،[2] ومنه يمكن إيجاز أهمية التحليل في هذا المستوى من خلال تحليلات العديد من الخبراء في الدراسات الإقليمية.

وقد صدرت مع مطلع السبعينيات دراسة مقارنة بعنوان "السياسة الدولية في الأقاليم"[3] للأستاذين لويس كانتوري Louis Cantori وستيفن سبيغل Steven Speigel، كان من شأنها إعطاء دفعة للجهود النظرية والاهتمام التطبيقي بمفهوم النظام الإقليمي، حيث رأيا أن هناك ستة أسباب لاعتماد مفهوم النظام الدولي الإقليمي كأداة تحليل في السياسة الدولية*، ولقد قامت تلك الدراسة بتقسيم العالم إلى (15) نطاقا إقليميا، بيد

1- محمد السعيد إدريس، **النظام الإقليمي للخليج العربي**، المرجع السابق، ص 16-17.

2- Buzan, Barry. "The Levels of Analysis Problem in IR Reconsidered." In Booth and Smith, eds., International Relations Theory Today. London: Polity Press, 1995,p 204-206. [http://n.ereserve.fiu.edu/010031086-1.pdf] (Acceded at: 10/10/2011)

3- محمد مجدان، المرجع السابق ،ص 28.

* **أسباب اعتماد النظام الإقليمي حسب كانتوري وستيفن سبيغل**: -يساهم هذا المفهوم في تعميق دراسة العلاقات الدولية من حيث تقديمه مستوى متوسطا للتحليل بين المستوى الدولي ومستوى الوحدات/الأطراف في النظام الدولي. -يساعد في تصحيح رؤية بعض الباحثين والدارسين الذين يتعاملون مع مختلف الأحداث من منظور النظام المهيمن (القوتين العظميين سابقا) أو النظام الدولي بشكل عام، بحيث يغيبون عوامل عديدة هامة تتعلق بطبيعة وخصوصيات الحدث أو الظاهرة السياسية على المستوى الإقليمي. فهناك أحداث كثيرة لا يمكن ردّ أسبابها إلى المستوى الدولي أو مستوى النظام المهيمن، بل هي نتاج عوامل إقليمية أو عوامل ما دون الإقليمية، -يساعد هذا المفهوم أخصّائي المناطق الذين يهتمون بدراسة الدول بأن يوسعوا مجال دراساتهم لتشمل السمات المشتركة بين الدول على المستوى الإقليمي في مناطق تخصصهم، كذلك يساعد هذا المفهوم المختصين بالشؤون الدولية لزيادة معلوماتهم عن خصوصيات كل منطقة وسماتها الهامة، - يساعد أيضا، في القيام بالدراسات المقارنة لسياسة الدولة على المستويين الإقليمي والدولي، -يساعد في الدراسة المقارنة بين منطقتين مختلفتين لاستخراج سمات التشابه والتمايز بينهما، وكذلك الدراسة المقارنة للمنطقة ذاتها في فترتين تاريخيتين مختلفتين لاستنباط السمات الجديدة للمنطقة، - يساعد أيضا في دراسة التفاعل بين المستويات المختلفة في النظام الدولي، كالتفاعل مثلا بين النظام المهيمن (نظام القوتين العظميين سابقا) ونظام إقليمي معين. وفي هذا السياق يدرس مثلا اختراق القوتين العظميين –سابقا- للنظام الإقليمي وتنافسهما حوله أنظر إلى:- محمد مجدان، المرجع السابق، ص 30

أنها ركزت على دراسة خمسة أقاليم، (غرب أوروبا، غرب أفريقيا، الشرق الأوسط، جنوب شرق آسيا، أمريكا اللاتينية) وأخضعت تلك الأقاليم إلى أربعة أنماط من المتغيرات، وذلك للتمييز بين تلك الأنظمة الخمسة (طبيعة ومستوى التماسك-طبيعة الاتصالات-مستوى القوة-هيكل العلاقات)، وتلك المتغيرات هي أساس دراسة العلاقة بين الدول الأعضاء في كل نظام إقليمي، كما أنها الأساس للمقارنة بين النظم الإقليمية الخمسة[1].

وعلى هذا السياق فقد ركزت دراسة النظم على تحليل العلاقات والتفاعلات التي تحدث بين الوحدات داخل النظام الإقليمي، أو بما يعرف (بمفهوم تحليل النظم الإقليمية)، وقد اختلفت الدراسات حول مستويات هذا التحليل، فقد عرض "Michael Breacher" ثلاثة مستويات لتحليل النظم الإقليمية هي[2]: المعالم الهيكلية للنظام Structural Features (تحليل مستوى وتوزيع القوة)، وأشكال التكامل السياسي والاقتصادي والتنظيمي (درجتها وانتشارها)، نوعية الارتباط بين النظامين الإقليمي والدولي.

فيما تناولها "Gaven Boyd" على تسعة مستويات[3]: أولها: دراسة الثقافة السياسية (مدى تشابهها أو اختلافها ومدى فعاليتها وأشكالها السلوكية)، وثانيها: دراسة الحكومات أو المجتمع المدني في الإقليم، وثالثها: دراسة النخب الحاكمة والمهارات السياسية المتوافرة، ورابعها: دراسة علاقات الاعتماد المتبادل بين وحدات النظام الإقليمي مع الدول الخارجية والتي تؤثر فيه، وخامسها: دراسات المؤسسات الإقليمية وتطورها وشرعيتها ومدى فاعليتها، وسادسها: دراسة السياسات الخارجية الإقليمية إزاء الدول الأخرى، وسابعها: الاجتماع السياسي (مدى التماسك الاجتماعي أو الانقسام)، ثامنها: علاقات الاجتماع المتبادل داخل الإقليم، وأخيرا قضايا التوسع المؤسساتي، ومن جانب آخر، عرضت دراسة أخرى أربعة مستويات لتحليل تلك النظم وهي[4]: (الخصائص البنيوية للنظام، نمط الإمكانيات أو مستوى القوة في النظام، نمط السياسات والتحالفات في النظام، بيئة النظام).

وأوضح "محمد السعيد إدريس" أهمية النظام الإقليمي كمستوى للتحليل بناء على كونه: يقوم بدور وحدة تحليل وسطية بين الدولة القومية من ناحية، والنظام الدولي من ناحية أخرى، فدراسة السياسة الخارجية لأي دولة من الدول لا يمكن فهمها بشكل كامل دون الرجوع إلى البيئة المجاورة Neighboring Environment التي توجد فيها تلك الدولة، حيث تؤثر أنشطة أي دولة من الدول أعضاء النظام الإقليمي، سواء كانت هذه النشاطات تعاونية أو عدائية في السياسة الخارجية للأطراف الأخرى أعضاء النظام، وكذلك لا يمكن فهم السياسة الدولية بشكل كامل إذا كان التركيز منصبا فقط على العلاقات بين القوى الكبرى في

1- Louis Cantori and Steven Speigel, **"The International Politics Of Regions"**, **Polity,** Vol. 2, No. 4 (Summer, 1970), pp. 397-425

2- للمزيد حول مستويات التحليل انظر:-

-Breacher Michael, "International Relations and Asian Studies: The Subordinate State System of Southern Asia", **World Politics,** Vol. 15, No. 2 (Jan., 1963), p 213-235.

3- للتوسع في آراء المذكور راجع:

-محمد السعيد إدريس، **تحليل النظم الإقليمية دراسة في أصول العلاقات الدولية الإقليمية**، المرجع السابق، ص 55-56. وأيضا:-

- Werner j. feld and Gaven Boyd, " The Comparative Study of International Regions ", in : Werner j. feld and Gaven Boyd (eds), **comparative regional system**, new york, Pergman policy studies, 1980, p 3-4.

4- جميل مطر وعلي الدين هلال، **النظام الإقليمي العربي، دراسة في العلاقات السياسية العربية**، المرجع السابق، ص 26-28

النظام الدولي، دون الاهتمام بالسياسات والتفاعلات الإقليمية، ويكتسب تحليل النظم الإقليمية أهميته بوصفه مستوى تحليليا متوسطا بين تحليل النظام الدولي وتحليل السياسة الخارجية للدول الإقليمية، من ناحية كونه يهدف إلى الكشف عن الطبيعة الداخلية للعلاقات الدولية الإقليمية في إقليم معين، والتعرف على أنماط وخصائص التفاعلات التي تحدث داخل النظام الإقليمي، والعوامل التي تتحكم في تلك التفاعلات، ومعرفة الكيفية التي يرتبط بها النظام الإقليمي بالنظام العالمي.

– إن تحليل النظم الإقليمية بهذا المعنى، يساعد على معرفة المدى الذي تتشابه فيه العلاقات الدولية للأقاليم مع بعضها البعض، ولماذا تتمايز العلاقات الدولية بين الأقاليم، ولماذا تتمايز العلاقات الدولية داخل الإقليم الواحد من مرحلة تاريخية إلى أخرى؟

– يفيد في صياغة منهج للعلاقات الدولية الإقليمية المقارنة، ويساعد على فهم تفاعلات المستويات المختلفة في النظام الدولي، وبالذات العلاقة بين النظام الدولي وأي من الأقاليم الدولية، وذلك لفهم حدود الترابط والاختراق أو التبعية، وأسباب تباين درجة ومستوى اختراق النظام الدولي للأقاليم، وسبل النهوض بتطوير العلاقات الدولية الإقليمية[1].

المطلب الثاني: تعريف النظام الإقليمي

قد اختلفت الدراسات الحديثة[2]حول تحديد المعايير التي يمكن من خلالها تعريف النظم الإقليمية، بيد أن معظمها قد دار حول محاور أساسية منها: وجود أكثر من ثلاث وحدات سياسية، والتجاور الجغرافي، ووجود شبكة معقدة من التفاعلات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، في حين استبعدت إحدى الدراسات وجود أي من القوتين الكبريين أيام الحرب الباردة عضوا في النظام الإقليمي.[3] أما "Russet Bruce" فقد دعا إلى وجود تشابه في النظم السياسية والسلوك السياسي لدولة الإقليم، مع وجود اعتماد متبادل"Interdependence" سياسي واقتصادي بينهما، مع تماثل اجتماعي وثقافي بين الوحدات المكونة لهذا الإقليم وإن كانت هذه المعايير تبقي على غموض الإقليم كمفهوم تنظيمي.[4] فيما اشترط"Micheal Breacher" اعتراف المجتمع الدولي بوحدة هذا الإقليم، مع وجود إدراك وحدات النظام الإقليمي بخصوصية إقليمها، الذي يجب أن يكون لهذا النظام دور مؤثر في التغيرات التي تحدث في النظام الدولي، كما عرض بريتشر أربعة مستويات تحليلية للنظام الإقليمي فيما أسماه "المعالم الهيكلية للنظام" وتشمل:

–تحليل مستوى القوة (قوية– ضعيفة).

–توزيع القوة (منتشرة–متركزة).

1- ناصيف يوسف حتي، **النظرية في العلاقات الدولية** ، المرجع السابق ، ص 56

2- من تلك الدراسات، انظر: -عبد الخالق عبد الله، **النظام الإقليمي الخليجي**، بيروت، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، 1998، ص 9-10، وأيضا:-عبد الجليل زيد مرهون، **أمن الخليج بعد الحرب الباردة**، بيروت، دار النهار للنشر، 1997، ص 105، - نايف علي عبيد، مجلس التعاون، المرجع السابق، ص 25.

3- جميل مطر وعلي الدين هلال، **النظام الإقليمي العربي، دراسة في العلاقات السياسية العربية**، المرجع السابق، ص 25.

4- Bruce M Russett, **International regions and international systems : a study in political ecology**, Chicago : Rand Mc Nally, 1967.

– أنماط التكامل السياسي والاقتصادي والتنظيمي (درجتها ومدى انتشارها).

– تحليل طبيعة الارتباط بين النظام الإقليمي والنظام الدولي.[1]

ويقترح ريمون أرون في هذا الصدد ثلاثة معايير في وصف النظام الإقليمي وهي كالتالي:

–يتكون النظام الإقليمي في إطار توازن قوى محلي مع افتراض وجود علاقة توتر محلية.

–تتضامن دول وشعوب النظام الإقليمي فيما يتعلق بمسألة مصيرها كما في إمكان هذه الدول والشعوب أن تميز بين ما يجري ضمن رقعتها الجغرافية وما يجري خارجها.

–يتميز النظام الإقليمي بما يمثله من رهان اتجاه دول النظام المهيمن (النظام الدولي)، وبالطريقة التي تدار فيها المنافسة بين هذه الدول.[2]

كما أحصى وليام تومبسون (William Thompson) من خلال مسح* قام به لأعمال علمية موثوقة 21 خاصية تستعمل غالبا لوصف الأنظمة الإقليمية[3]، ثم بعدها قام بحصر هذه الخواص 21 في قائمة بأربعة شروط أساسية كافية لتعريف النظام الإقليمي وهي:

–التقارب الجغرافي العام.

–مكون من وحدتين أو أكثر.

– انتظام وكثافة التفاعلات بحيث أن أي تغير في جزء من النظام يؤدي إلى تغير في أجزائه الأخرى.

–إدراك مشترك للنظام الإقليمي الفرعي كمسرح مميز للعمليات.

ويذهب "راي ماغوري (Ray maghoory) إلى الأخذ بمعيار التفاعلات الكثيفة والمتداخلة، التي تدور بين مجموعة من الدول القومية ذات القرب الجغرافي، كشرط أساسي للقول بتشكيل منطقة معينة لنظام إقليمي، يحظى باعتراف خارجي وداخلي كنطاق متسم بتفاعلات مميزة، فيكون النظام الإقليمي:" ذلك الإطار التفاعلي المميز بين مجموعة من الدول، يفترض أنه يتسم بنمطية وكثافة التفاعلات بما يجعل التغير في جزء منه يؤثر على بقية الأجزاء، و بما يؤدي أو يحمل ضمنا اعترافا داخليا وخارجيا بهذا النظام كنمط مميز".[4]

وهنا يمكن التمييز بين منظورين للتعامل مع النظام الإقليمي: حيث المنظور الأول يستعمل مصطلح النظام الفرعي (Sub-System) أو النظام التابع(Subordinate System) أي أنه يتفرع عن النظام الدولي، أما المنظور الثاني يستعمل مصطلح النظام الإقليمي (Regional System) على أساس أنه تجميع لدول متجاورة أو متقاربة تنتمي لإقليم جغرافي معين، بينها من الخصائص التفاعلية ما يميزها عن غيرها من الأقاليم.[5]

1- محمد السعيد إدريس، **النظام الإقليمي للخليج العربي**، المرجع السابق، ص 17.

2- Raymond Aron ,**paix et guerre entre nation**, paris ,Calmann-Lévy,1962,pp.383-339

* **مسح وليام تومبسون** (William Thompson): تتمثل في 21 خاصية هي:- علاقات تاريخية متميزة، - الاعتراف المتبادل بين أعضاء على الأقل،- الاعتراف الخارجي بحدود الإقليم،- التفاعل، - التشابك، - فاعل واحد أو أكثر.- عضوين على الأقل، -ثلاثة أعضاء على الأقل.-الاستقلالية -التكامل. -مستوى متناظر من التنمية. -توازن القوى بين الأعضاء. - التباين الوظيفي.- دول صغرى -روابط لغوية وثقافية وعرقية مشتركة - مكانة دولية متشابهة -وجود سياسات تكاملية -وجود أطر مؤسسية -التقارب الجغرافي -تأثير متساو من أقطاب السياسة الدولية -تنسيق عسكري.

3- إبراهيم عرفات، "إعادة التعريف الإقليمي في رابطة الدول المستقلة وأثره على النظام الإقليمي العربي" في ندوة: **الوطن العربي وكومنولث الدول المستقلة**، القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، 1994 ، ص 145

4- محمد السعيد إدريس، **النظام الإقليمي للخليج العربي** ،المرجع السابق، ص 19.

5- المرجع نفسه ، ص 13،14

إن تلك الاختلافات لا تمنع من استعراض عدة تعريفات للنظام الإقليمي، لتبين العناصر المشتركة، التي حظيت بإجماع علماء العلاقات الدولية، فالنظام الإقليمي*هو: "دولتان أو أكثر، متجاورة ومتفاعلة، وتمتلك بعض الروابط الإثنية واللغوية والثقافية والاجتماعية والتاريخية المشتركة، ويزداد فيها الشعور بالهوية أحيانا بسبب أعمال ومواقف الدول الغريبة عن النظام"[1]. وعرفه البعض بأنه: "التوجه القصدي لمجموعة من الدول لبناء روابط وثيقة فيما بينها، انطلاقا من شعور مشترك بمهمة أو مسؤولية متبادلة حيال إنجاز ما، في المجالات الأمنية أو الثقافية أو الاقتصادية أو كلها معا"[2].كذلك فقد ذهب البعض إلى القول بأن النظام الإقليمي هو: "نمط منتظم نسبيا ومكثف من التفاعلات يكون معترفا به داخليا وخارجيا بصفته مضمارا متميزا، يجري إنشاؤه والحفاظ عليه من قبل طرفين متجاورين أو أكثر"[3]، وقيل هو :"مجموعة من العلاقات والتفاعلات بين مجموعة من الدول تقع في إقليم جغرافي واحد، تخضع لقواعد وقوانين منظمة تستوحي الولاء لفكرة وسلطة عليا".[4]وهناك من يرى بأنه: "مجموعة من التفاعلات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في منطقة جغرافية معينة بين دول تربطها عناصر تماثل ثقافية واجتماعية واقتصادية وتتمتع تفاعلاتها وعلاقاتها بقدر من الذاتية والاستقلال وفقاً لظروف الإقليم وطبيعة نظمه السياسية والاجتماعية، ونوع العلاقات بين أعضائه لا تكون مجرد رد فعل وامتداد لسياسات الدول العظمى دون تجاهل تأثير وتفاعل هذه العلاقات بالإطار السياسي الدولي بمحدداته وقيوده"[5].

فقد أورد الأستاذ "هاني إلياس الحديثي" جملة من التعريفات**، جاء في التعريف الأول أن النظام الإقليمي: "مجموعة من الدول التي تنتمي إلى إقليم واحد، تربطها عوامل المصلحة و الولاء، بحيث تقيم أساس

***النظام الإقليمي وعلاقته ببعض المصطلحات**:

1-الإقليم: يعتبر الإقليم الأساس الذي ترتكز عليه مفاهيم الإقليمية والسياسات الإقليمية، كما أن له مدلولات متعددة أبرزها الجغرافي والسياسي والجيوبوليتيكي للإقليم، وفيما يلي عرض موجز لأهم تعاريف الإقليم. حيث في اللغة جمع أقاليم وتعني الأرض السبعة وأقاليم الأرض أقسامها، وهي كلمة معربة من الكلمة اليونانية Klima ذات الدلالة الجغرافية، قال ابن دريد لا أحسب الإقليم عربياً وقال الأزهري أحسبه عربياً، وأهل الحساب يزعمون أن الدنيا سبعة أقاليم كل إقليم معلوم، وقد سُمي إقليماً لأنه مقلوم من الإقليم الذي يتاخمه أي مقطوع وقد استعمل العرب هذا المصطلح منذ بدء الحضارة العربية واقتصر معناه على مدلولين الأول: مناخي حين قسموا العالم إلى خمسة أقاليم مناخية، وقد أضاف العرب إقليمين مناخين آخرين إلى ما سبق، فبلغت هذه الأقاليم عند ابن خلدون وغيره سبعة والمدلول الثاني: الجغرافي الشامل، فقد قسم علماء الجغرافيا العالم إلى أقاليم، أما في المصادر اللغوية الأجنبية ومنها الإنجليزية تشير كلمة إقليم ،Terri tory إلى الأرض أو المنطقة تحت سيطرة الحاكم أو الدولة، وكلمة إقليمRégion وتشمل تقسيم العالم The world أو الكون The univers أو المدن Cités أوالمناطق Districts إلى أقسام متعددة. كما تعني المناطق الجغرافية أو المناطق الإقليمية الداخلية التي تتبع السلطة السياسية. أنظر إلى: -ابن منظور، المرجع السابق، ص 491 وايضا: -الهيئة العامة للموسوعة العربية، **الموسوعة العربية**، دمشق، المجلد 10 ، ط 1،2001، ص 92

2- الحلف: إن الحلف –بشكل عام- يعبر عن التزام مجموعة من الدول بتنظيم تعاونها ضد دولة أو دول أخرى في ظروف معينة، فهو بذلك اتفاق بين وحدتين سياسيتين أو أكثر بالتعاون المتبادل، أو التحرك في المجال العسكري، بغية التصدي للخطر المشترك، ولقد انتهج معظم الباحثين، نهج "David Edwards" في أن تعبير الحلف يستخدم دلالة على التزام تعاقدي من النوع السياسي والعسكري المتبادل بين عدد من الدول، موجه ضد دولة محددة ولو لم تكن مسماة... وعادة ما تتسم بالطابع الرسمي بتوقيع معاهدة أو اتفاقية. أنظر إلى:- ممدوح محمود مصطفى، **سياسات التحالف الدولي: دراسة في أصول نظريات التحالف الدولي ودور الأحلاف في توازن القوى**، المرجع السابق، ص 137-139.

1-غسان سلامة، **السياسة الخارجية السعودية منذ عام 1945، دراسة في العلاقات الدولية**، (الدراسات الاستراتيجية 3)، بيروت: معهد الإنماء العربي، 1980، ص 15.

2- محمد السيد سعيد، **مستقبل النظام العربي بعد أزمة الخليج**، المرجع السابق، ص 17.

3- فواز جرجس، **النظام الإقليمي العربي والقوى الكبرى، دراسة في العلاقات العربية-العربية، والعربية الدولية**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1997، ص 24.

4- أحمد صدقي الدجاني، **المستقبل برؤية مؤمنة مسلمة**، عمان: دار البشري، 1992، ص 28.

5- حامد ربيع ،**الحوار العربي الأوربي ومنطق التعامل الأوربي الإقليمي**، بغداد :معهد البحوث والدراسات العربية ، 1983، ص 116-278 .

****تعاريف أخرى لهاني إلياس الحديثي:** وفي تعريفين آخرين لنفس الباحث، يؤكد على ضرورة توفر عاملي الجوار الجغرافي، والدخول في تفاعلات على قدر من التنوع والتعقيد بين مجموعة من الدول كشرط لاعتبارها دولا تشكل نظاما إقليميا، له خصائصه المميزة مقارنة بالنظام الدولي الذي يتفاعل ضمنه، فيرى من جهة أن النظام الإقليمي هو: " مجموعة الدول المتجاورة جغرافيا، والتي تتفاعل مع بعضها، سواء كان ذلك التفاعل عدائيا أو تعاونيا، و بالشكل الذي يؤثر في السياسات الخارجية لغيره من الدول، و في خياراتها السياسية الخارجية"، ويرى في النظم الإقليمية من=

تعاملها الإقليمي على الشعور بالتميز، والتعاون والتكامل في مجالات الأمن والاقتصاد، فهو أسلوب للممارسة إذا في التعامل بين الدول المختلفة التي تنتمي إلى إقليم واحد".[1] في هذا التعريف يوجز "الحديثي" شروط قيام نظام إقليمي في: – الجوار الجغرافي،– وجود مصالح مشتركة تدفع للتكتل، والولاء للتنظيم الإقليمي،– الشعور بالتميز و الخصوصية، الذي ينبع من إدراك الدول الأعضاء لانفراد نظامها الإقليمي بهوية متفردة، تشكل أساسا للانطلاق نحو التكامل في مختلف المجالات[2].

من خلال ما طرح حول معايير تعريف النظم الإقليمية، إضافة إلى بعض التعريفات التي حددت النظام الإقليمي، يمكن حصر مجموعة من العناصر المميزة للنظم الإقليمية، وأهمها:

–تعدد في الوحدات الإقليمية، حيث إن وجود وحدتين إنما يعبر عن علاقات ثنائية.

–إقليم جغرافي محدد ترتكز عليه علاقات الجوار الجغرافي، التي تشكل بدورها أساس التميز بين النظم الإقليمية.

–اعتراف داخلي وخارجي، بأن الإقليم يشكل حالة مميزة من النظام الدولي، ناتج عن إدراك حد أدنى من التماثل بين وحداته من الناحية الاجتماعية والثقافية والاقتصادية، أو الإحساس بهوية مشتركة، أو خطر مشترك ظاهر أو مستتر.

–نمط مكثف ومنتظم نسبيا من التفاعلات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية بين وحدات النظام. وتأسيسا على ما تم تناوله من المعايير التي يمكن من خلالها تعريف النظم الإقليمية، والعناصر المميزة لها، والتعريفات التي تم استعراضها مع محاولة إيجاد اقتراب فكري لهذا المفهوم، يمكن على ضوء ذلك إبراز أهم تصنيفات النظم الإقليمية*تبعا لنشأتها (اللاإرادي والإرادي)، وطبيعة تكوينها (النظام الإقليمي المؤسسي، النظام الإقليمي الوظيفي، النظام الإقليمي القومي).[1]

=جهة أخرى: " تجمعات للدول التي تتفاعل بصورة متناسقة فيما بينها، أكثر من تفاعلها مع بقية الدول في المجتمع الدولي" أنظر إلى: -هاني إلياس الحديثي، **سياسة باكستان الاقليمية 1971-1994** ،ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1998، ص 16

1- جلال عبد الله معوض، "تركيا والنظام الإقليمي في الشرق الأوسط بعد أزمة الخليج" ، **مجلة شؤون عربية**، العدد 67، (1991)، ص 51-52.

2- هاني إلياس الحديثي، المرجع السابق، ص 22-26.

* **تصنيفات النظم الإقليمية**: تتمثل في:

1- نشأة النظم الإقليمية: ويرى أصحاب هذا التصنيف أن هناك نوعان من النظم الإقليمية، نظم تنشأ عن توافر إطار من التفاعلات المشتركة بين وحدات النظام يتسم بدرجة من النمطية والكثافة بما يجعل التغيير في جزء منه يؤثر على بقية الأجزاء وثانيا نظم تنشأ عن توجه قصدي أو إرادي من جانب مجموعة من الدول بهدف بناء روابط وثيقة فيما بينها، انطلاقا من تصور مشترك لمهمة أو مسؤولية متبادلة حيال انجاز ما في المجالات الأمنية أو الثقافية أو الاقتصادية أو بعضها أوكلها

2- طبيعة تكوين النظم الإقليمية: إن طبيعة تكوين هذه النظم المتعددة، بيد أن أبرز أنواعها هي: النظم المؤسسية، النظم الوظيفية، النظم القومية.

أ-النظام الإقليمي المؤسسي: يقصد بمؤسسية النظام مدى اعتماده في أداءه لوظائفه على أبنية بيروقراطية محددة، ووجود قنوات مستقلة لجمع المعلومات وتحليل البدائل واتخاذ القرار ذلك أن وجود هذه الأبنية والقنوات يوفر للنظام موارد تؤهله للتحرك وفضلا عما تتيحه مؤسسة النظام من قدرة عالية من تنظيم الموارد و ضبط الأداء فإنها تتيح قدرا اكبر من المشاركة للوحدات الأعضاء في النظام لما تفرضه من ضوابط على الممارسة وبالذات على الوحدات الطامحة إلى الهيمنة و فرض السيطرة على النظام، ومن ثمة فالنظم الإقليمية غير المؤسسة تكون معرضة لضغوط قوية من الوحدات الأكبر، وهذا ينعكس سلبا على أداء النظام وخصوصية هذا الأداء وحتى ترتقي فعالية النظام المؤسسي يجب أن تتوفر أربعة عناصر وهي: أولا التكيف adaptation والتعقيد complexity والتماسك cohérence والاستقلال autonomy

ب-النظام الإقليمي الوظيفي: هو تجمع عدة دول لأداء وظيفة أو وظائف معينة أو لإدارة مسألة مشتركة ، هذا يعني أن الرابطة التي تفرض التعامل الإقليمي لا تتعدى المصالح المشتركة إلى ما سواها من عوامل أو اعتبارات أخرى حيث تملك كل من الوحدات الأعضاء في النظام مفهومها المميز وخصائصها الحضارية المختلفة النظام الإقليمي الوظيفي بهذا المعنى يغلب عليه أن يصير أداة لتنظيم المرافق الإقليمية بين الدول الأعضاء ويترتب على ذلك أن الدولة الواحدة يمكن أن تكون عضوا مشاركا في أكثر من نظام إقليمي وظيفي بناء على تشعب وتشابك علاقات الدولة الواحد، أمثلة عن هذا النوع من الأنظمة، نجد تجمع الدول المصدرة للنفط أبك OPEC

ج-النظام الإقليمي القومي: هو علاقة إقليمية تغلفها رابطة ولاء قومي واحد، ويضمها جميعا مصالح اقتصادية مشتركة، إن لم تكن متكاملة، يتميز النظام الاقليمي القومي بأن العلاقات بين الأطراف لا تقتصر على الدول والحكومات، وإنما تمتد إلى المجتمعات والشعوب التي تربط بينها وشائج=

المطلب الثالث: تفاعلات النظم الإقليمية وعلاقتها بالنظام الدولي

الفرع الأول: تفاعلات النظم الإقليمية

يقصد بها، تحليل العلاقات والتفاعلات التي تحدث بين دول أعضاء النظام الإقليمي، وضمن إطار هذا النظام، والتي تعرف عادة باسم "العلاقات الدولية الإقليمية" لمعرفة الطبيعة الداخلية لهذه العلاقات وما تتضمنه من أنماط تفاعلية، أو ما يعرف "بالعمليات السياسية الإقليمية" ولمعرفة المحددات التي تحكم حركة تلك التفاعلات وتؤثر في تطوره، ولقد ظل مفهوم تحليل النظم الإقليمية مثار خلاف في مضمونه ومعناه بين الباحثين لفترة طويلة، نظرا لحداثة استخدام النظم الإقليمية كمنهاجية لتحليل العلاقات الدولية، ولتباين الرؤى المفهومية للنظم الإقليمية بين جمهرة الباحثين، كالأستاذ مايكل بريتشرMicheal Breacher ووارنر فيلد Werner j. feld وجافن بويد Gaven Boyd وجوزيف ناي joseph S Ney، ودون نسيان الأستاذان العربيان جميل مطر وعلي الدين هلال.

كما تخضع تفاعلات النظام الإقليمي لمجموعة من المحددات، تضبط مسار هذه التفاعلات وتحدد أنماطها ويقسم ريجتز Wriggins هذه المحددات إلى داخلية domestic وإقليمية regional وعالمية Global ولأن هذا التقسيم رغم وضوحه إلا أن محور تحليله يتركز حول الدولة عضو النظام أكثر مما يركز على النظام نفسه، لذلك سنعرض تقسيم آخر ندمج فيه بين تحليل وحدات النظام والنظام ككل بتقسيم تلك المحددات إلى ثلاثة مجموعات: الأولى تتعلق بهيكلية النظام وخصائصه البنائية*وتضم هذه المجموعة أربعة محددات أساسية هي هيكلة النظام ومستوى التماسك، وطبيعة وبنية القوة وأخيرا أثار التقارب الجغرافي[2]، أما الثانية تختص بطبيعة النظام الإقليمي والمقصود تلك الصفات التي يتميز بها النظام الإقليمي وفواعله وكذلك خصائص الاتصالات والعلاقات بين هذه الفواعل ونوع ومستوى التهديدات التي تواجه النظام ومصادرها، هذه الصفات والخصائص تؤثر هي الأخرى بدرجة كبيرة في تفاعلات النظم الإقليمية وفي تحديد أنماط هذه التفاعلات، أما المجموعة الثالثة وهي دور القوى الخارجية أو ما يسميه كانتوري Louis,j.cantori وسبيجل Steven

---

=القربى اللغوية أو الدينية أو الثقافية، منفردة كانت أو مجتمعة مثل النظام الإقليمي القومي العربي، وعند دراسة النظام الإقليمي القومي يبرز مفهوم الدولة القائد، التي تتحمل عبء الحديث باسم الإقليم بما يعنيه ذلك من حقوق والتزامات، فهي التي تتولى عملية تكتيل الإرادة وتوزيع الأدوار، ولكي تستطيع أي دولة أن تؤدي هذا الدور يجب أن تملك إرادة الدولة القائد، فقد تكون لأي دولة ما يؤهلها من قدرات وإمكانيات و كفاءة للقيادة ولكنها تفتقد إلى إرادة القيادة، عندها لا تكون أمامها فرصة حقيقية للقيام بهذا الدور المطلوب لقيادة النظام، وهذا الدور يمكن أن تقوم به دولة واحدة أو تحالف من عدة دول.

1- محمد السعيد إدريس، **تحليل النظم الإقليمية دراسة في أصول العلاقات الدولية الإقليمية**، المرجع السابق، ص 26-30.

* **المجموعة الأولى: هيكلية النظام الإقليمي وخصائصه البنائية:** وتتكون من:

-**هيكلية النظام:** ويقصد بها الفواعل أو المستويات التي يتكون منها النظام ونظرا لتعددها فإن كانتوري وسبيغل يقسم النظام الإقليمي إلى ثلاثة قطاعات رئيسية هي القطاع المحوري أو المركزي، والقطاع الطرفي، واخيرا نظام التغلغل أو التدخل كطرف فاعل ومهم في تفاعلات النظام الإقليمي.

-**طبيعة ومستوى التماسك:** يقصد بالتماسك درجة التشابه في خصائص الكيانات السياسية أعضاء النظام الإقليمي ودرجة التفاعل فيما بينها (التماسك الاجتماعي، الاقتصادي، السياسي، التنظيمي).

-**بنية القوة للنظام الاقليمي:** يقصد بالقوة ليس فقط العناصر الكلية للقوة أو القدرات الكلية للدولة ولكن يقصد بالقوة أساسا القدرة المتاحة أو المحتملة ، لدولة ما على تغيير أو تبديل عملية صنع القرار داخل دولة أخرى بما يتوافق مع مصالح وأهداف الدولة الأولى وتوجد القوة في ثلاثة أشكال: مادية وعسكرية ومعنوية، وتتم دراسة القوة من أربعة جوانب أساسية هي مستوى القوة وانتشار القوة ومصادر القوة وأخيرا تجانس القوة أي درجة التوازن في الموارد الكلية للقوة.

2- Louis,j.cantori and Steven L.Spiegel ,op. cit , pp. 397-425

L.Spiegel بنظام التغلغل التي تلعب دورا فاعلا ومؤثرا في أنشطة وتفاعلات النظم الإقليمية من خلال المشاركة السياسية وغير السياسية المتكررة أو المتواصلة في العلاقات الدولية، هذا يعني أن شؤون النظم الإقليمية وتفاعلاتها ليست حكرا على الدول الأعضاء في الإقليم بل هناك دول خارج الإقليم لها نفوذ وتأثير قد يفوق نفوذ وتأثير أي دولة من أعضاء النظام، وربما يفوق الدولة المهيمنة أو الساعية إلى الهيمنة.

ويشير ريجتر wriggins إلى ثلاثة مداخل أو مسالك لتدخل القوى الخارجية في شؤون النظام الإقليمي وهي[1]:

-أن يكون للدولة أو القوة الأجنبية مصالح اقتصادية أو استراتيجية مباشرة في الإقليم، وتربطها علاقات خاصة مع أحد أعضائه.

- التنافس حول مناطق النفوذ، وهنا تكون الدولتان العظميان الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفييتي سابقا هما المعنيتين بذلك خلال سنوات الحرب الباردة

- تلبية دعوة إحدى دول النظام الإقليمي بالتدخل لموازنة نفوذ وقوة دولة أخرى في الإقليم تسعى لتوسيع سيطرتها على حساب مصالح تلك الدولة أو تريد التدخل في شؤونها.

وللحديث عن تحليل أنماط تفاعلات النظم الإقليمية فإن المقصود بدراستها دراسة طبيعة وأشكال العلاقات الدولية الإقليمية أي العلاقات التي تحدث داخل النظم الإقليمية وديناميكية التحول من شكل تفاعلي لآخر وأثر ذلك على النظام الإقليمي، ويمكن دراسة أنماط التفاعل داخل النظم الإقليمية بأكثر من منظور خاصة مصدرها وأنواعها، وكذلك طبيعتها وخصائصها.

أولا-دراسة أنماط التفاعلات وفقا لمصدرها وأنواعها

توجد بهذا الخصوص العديد من الاجتهادات النظرية التي حاولت استنباط الأنماط التفاعلية المختلفة التي تحدث داخل النظام نتيجة تفاعل متغيرين من خلال متابعة أثر التطورات التي تحدث في أحدهما على الأخر ومن أمثلتها:

1-الأنماط التفاعلية الناتجة عن أثر التغير في قوة الدولة على الاستقرار السياسي داخل النظام الإقليمي، ومثاله في ذلك نظرية أورجانسكي حول نظرية تحول القوة.[2]

2-الأنماط التفاعلية الناتجة عن العلاقة بين أثر التغير في توزيع القوة (التركيز-الانتشار) وبين طبيعة استخدام القوة داخل النظام (تكافل أم غير تكافل)، فهذه العلاقة تؤدي إلى الأنماط التفاعلية الأربعة:

-تفاعلات منضبطة ضمن إطار هيكل قيادي للنظام الإقليمي(دولة أو عدد محدود من الدول).

-تفاعلات تقوم على المشاركة،-تفاعلات تنافسية تتسم انتشار القوة.

-تفاعلات صراعية تقوم على التهديد وفرض السيطرة والهيمنة.[3]

1- Louis,j.cantori and Steven L.Spiegel, Ibid, pp. 397-425

2- David j.Myers, **Regional Hegemons –Threat Perception and Strategic Response**, Boulder :West view Press, 1991, p.5

3- David j.Myers, Ibid, p 11

3- الأنماط التفاعلية الناتجة عن التغير في هيكلية النظام، وأثر ذلك على مضمون وطريقة أداء النظام لوظائفه والفرضية الأساسية في هذا الاجتهاد هي أن كل هيكل أو بنيان للنظام يؤدي كل وظيفة من وظائف النظام بطريقة مختلفة، ويمكن الإشارة بهذا الخصوص إلى أبرز الأنماط التفاعلية الناتجة عن أثر تغير هيكلية النظام من القطبية المتعددة إلى القطبية الثنائية إلى القطبية الأحادية على أداء الوظائف الخمسة الأساسية للنظام الإقليمي وهي: التكامل، الأمن، التنمية، الشرعية، التكيف[1].

ثانيا–دراسة أنماط التفاعلات وفقا لطبيعتها وخصائصها

يتوافق منظور دراسة أنماط التفاعلات وفقا لطبيعتها، أكثر من منظور تحليلي أخر مع ما تتميز به هذه الأنماط من خصائص، وبالذات التداخل بين هذه الأنماط وطابعها الحركي، ويقدم منهج التحليل الذي عرضه بوزان[2] لهذه الأنماط التفاعلية على أساس محور العداوة–الصداقة إفادة كبيرة بهذا الخصوص، حيث تتدرج التفاعلات بين أعضاء النظام الإقليمي بين هذين المحورين، أقصى العداوة وأقصى صداقة، فيما يشبه تدرج ألوان الطيف[3] وهو ما أسماه كل من كانتوري Steven L.Spiegel وسبيجلSteven L.Spiegel بطيف العلاقات الذي يضم مجموعة من أنماط التفاعلات داخل النظام الإقليمي، حيث يميزان بين ثلاثة مستويات لتحليل بنية العلاقات داخل النظام الإقليمي: هي طيف العلاقات، وأسباب العلاقات، والوسائل المتبعة للتأثير في العلاقات[4].

مع الأخذ في الاعتبار هذا الارتباط بين العوامل والمحددات التي تسبب التداخل بين أنماط التفاعلات الصراعية والتعاونية، يمكن التمييز بين ثلاثة أنماط أساسية رئيسية تشتمل على أبرز التفاعلات التي تحدث داخل النظم الإقليمية، وكمعالم رئيسية لتلك التفاعلات دون تجاهل بالطبع لأنماط التفاعلات الفرعية التي تتدرج بين هذه المستويات: وهذه الأنماط الرئيسية هي أنماط الصراع والتوازن والتعاون.

1–**أنماط التفاعلات الصراعية داخل النظام الإقليمي**: يرتكز هذا النمط من التفاعلات على أساس قاعدة استخدام القوة في العلاقات بين الدول، وتمثله المدرسة الواقعية، حيث يلعب التهديد أو بمعنى أصح إدراك التهديد ونوعه، الدور الأساسي في إثارة ذلك النمط التفاعلي داخل النظام الإقليمي[5].

2–**أنماط التفاعلات التوازنية داخل النظام الإقليمي**: استخدم التوازن كمفهوم من مفاهيم تحليل العلاقات الدولية من جانب مدرسة تحليل النظم، وحاولوا من خلاله قياس مدى قدرة النظم على التكيف مع الظروف البيئية الضاغطة، ومدى القدرة على الاستجابة للمشكلات التي تطرأ نتيجة التفاعلات التي تتم بين

1- محمد السيد سعيد، **مستقبل النظام العربي بعد أزمة الخليج**، المرجع السابق، ص37-57

2- محمد السيد سليم، **تحليل السياسة الخارجية**، القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 1989، ص 322

3- Barry Buzan and Gowher Rizvi , **South Asian Insecurity and the Great Powers**, London: Macmillan, 1978,pp. 237.239

4- Louis,j.cantori and Steven L.Spiegel, ,op. cit , pp. 397-425

5-Hans Morgenthau, Politics Among Nations, New York: Alfred A. Knopf, 1978, pp. 4-15 [http://www3.nd.edu/~cpence/eewt/Morgenthau2005.pdf] (Acceded at: 10/10/2011)

أطراف النظام، ويأخذ السعي نحو التوازن ثلاثة أشكال رئيسية هي: -السعي للتوازن الداخلي،-السعي للتوازن الإقليمي،-توازن القوى الخارجية.

3-**أنماط التفاعلات التعاونية داخل النظم الإقليمية:** يمكن استنباط أربعة أنماط أساسية للتفاعلات التعاونية الإقليمية هي: الأمن الجماعي بين الدول الأعضاء، وبلورة سياسة خارجية مشتركة، والتعاون الفني بين الدول الأعضاء، وحل النزاعات بالطرق السلمية.[1]

الفرع الثاني: علاقة النظم الإقليمية بالنظام الدولي

الأصل في العلاقة بين النظم الإقليمية والنظام الدولي أنها علاقة تبعية، من هنا كانت مسميات النظم الإقليمية بالنظم التابعة أحيانا، والنظم الفرعية في أحيان أخرى تعبيرا عن هذا المعنى. لكن التبعية كإطار لهذه العلاقة لا تعني انعدام الاستقلالية بالنسبة للنظم الإقليمية سواء في تفاعلاتها مع النظام الدولي، كما تزعم المدرسة الواقعية وكما توحي فرضيات مدرسة التبعية.[2]

إن واقع العلاقة بين النظم الإقليمية والنظام الدولي أكثر تعقيدا من أن تكون مجرد علاقة ذات اتجاه واحد أو خضوع كامل، فهذه النظم تمتلك تفاعلاتها الذاتية التي تتم وفقا لاعتبارات خاصة بها بعيدا عن تأثير القوى العظمى المهيمنة في النظام الدولي(مدرسة النظم الإقليمية)، ومن ثم فإن التفاعلات الإقليمية ليست انعكاسا فقط أو مجرد رد فعل لإرادة النظام الدولي السائد أو القائد في النظام العالمي رغم كل ما يملكه هذا النظام من قدرات هائلة على التأثير في تلك النظم،[3] وإن المحدد الدولي أثره على النظم الإقليمية، أعقد بكثير مما تبدو عليه تلك العلاقة، ولقد ظهر جليا من خلال متابعة أدبيات العلاقات الدولية، التي يتم التعامل معهما كمحددين مكملين—بنسب مختلفة-وغالبا ما تتداخل القضايا الإقليمية والدولية—كما تم الإشارة إليها- بحيث لا يمكن فصل ما هو إقليمي عما هو دولي، بل غالبا ما تدار تلك القضايا في إطار ما يسميه "Paul Power" (التفاعل بين العوامل العالمية والعوامل الإقليمية).[4]

كما أن النظم الإقليمية، تختلف من حيث درجة خضوعها للنظام الدولي ونمط هذا الخضوع، فالنظم الإقليمية الواقعة في الدوائر الجيوسياسية الحيوية للقوى السائدة في النظام الدولي تميل إلى الخضوع لإحدى هذه القوى، أو تعمل بتناسق معها، أما تلك الواقعة في الأطراف البعيدة عن المجال الحيوي المباشر للقوى العظمى، فإنها غالبا ما تتمتع بقدر من الاستقلال الذاتي عنها، ومع ذلك فإن هذا الاستقلال خاضع لاعتبارات القوة الذاتية للنظام، فضلا عن طبيعة التوازن الاستراتيجي السائد في النظام الدولي، ورغم أن الأنظمة الإقليمية لها

1- محمد السعيد إدريس، **تحليل النظم الإقليمية دراسة في أصول العلاقات الدولية الإقليمية** ، المرجع السابق، ص 99- 102
2- أحمد يوسف أحمد، **النظام الدولي والنظام العربي، بحث في أنماط الارتباط في الوطن العربي والمتغيرات العالمية**، دون طبعة ، القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربي، 1991، ص 53-55
3- محمد السعيد إدريس، **تحليل النظم الإقليمية دراسة في أصول العلاقات الدولية الإقليمية**، المرجع السابق، ص 115
4- Power Paul, "Middle East nuclear issues in global perspective", **Middle East policy**, Vol, 1-2, September, 1995, p 39-189.

مكانة تحليلية أدنى من النظام الدولي، مما يجعلها تحليليا خاضعة له، إلا أنه لا يمكن فهم حركية النظام الدولي فهما كاملا بدون فهم تماثل وخصوصية نظم فرعية أو إقليمية عديدة.[1]

وترجع أسباب علاقات التأثير والتأثر المتبادلة بين النظام الإقليمي والنظام الدولي إلى المتغيرات الآتية:

-أهمية الإقليم في التوازنات الدولية، والعالمية منها خاصة، وترتبط هذه الأهمية بعناصر القوة التي يملكها الإقليم في النظام الدولي، فإقليم أوربا أو شرق آسيا مؤثران في عملية التكوين العالمي وليس الإقليمي فحسب.

-ارتباط الإقليم (كأطراف) بالتوازن العالمي، فالهند وباكستان مثلا يرتبطان بالقوى الكبرى، وهذا ما يجعل جنوب آسيا إقليما مهما في حفظ التوازن الدولي للقوى الكبرى.

-درجة التجانس أو التوافق في السياسات الإقليمية، فكلما زاد ميل النظام الإقليمي إلى التشكل ككتلة للتأثير في السياسة الدولية وخلافه صحيح أيضا، حيث يكون النظام الإقليمي مجالا لتصريف السياسة الدولية للقوى الكبرى. والأنموذج الأوربي مثال على الحالة الأولى الفاعلة، وخلافه الأنموذج العربي.[2]

فكما أن الأصل في العلاقة بين النظم الإقليمية والنظام الدولي هو التبعية وفي هذا السياق يقدّم أوران يونغ Oran Young نموذج الانقطاع Discontinuities في النظام الدولي الذي يفسر المعطيات العملية لقيام النظم الإقليمية، ويظهر هذا النموذج كيف أن أنماط التأثير الكونية والإقليمية يقسم بعضها بالتطابق والبعض الآخر بالانقطاع، ويستتبع ذلك ظهور تشابه في أنماط العلاقات وأنواع المصالح بين الإطار الكوني والأطر الإقليمية المختلفة، ويرى يونغ مثلا أن بعض المناطق لها خصوصيتها الفريدة التي تميزها عن مناطق أخرى، ولئن كانت هناك عوامل تأثير دولية موجودة في كافة المناطق إلا أن هناك أيضا عوامل التأثير الخاصة بكل منطقة، والتي بدورها تؤثر في أنماط العلاقات والتفاعلات القائمة في المنطقة، والتي تميزها عن أنماط العلاقات والتفاعلات في مناطق أخرى أو على المستوى الكوني، ويرى يونغ أن ما زاد من أهمية اعتماد مفهوم النظام الإقليمي كأداة تحليل سياسية، حدوث مستجدات في غياب حرب دولية عالمية تؤدي إلى إحداث تمحور على المستوى الدولي مما سمح لكل منطقة أن تطور بشكل أو بآخر خصوصياتها[3]، واندثار القوة بشكل تدريجي في النظام الدولي بالرغم من محافظة القوتين العظميين (سابقا) على نفوذهما الكبير، وقيام أو إعادة إحياء قوى كبرى وقوى إقليمية وازدياد عدد الدول المستقلة بشكل كبير، خاصة في إفريقيا وآسيا، وازدياد مستوى الوعي السياسي الذي يتخطى أحيانا حدود الدولة إلى حدود المنطقة، وأخيرا قيام نزاعات جديدة لا علاقة للقوتين العظميين بإنشائها.

إلا أن أندرو سكوت يرى أن هناك علاقة تبادلية بين النظامين الدولي والإقليمي، لأن كل الأطراف الفاعلة في نظام السياسة الدولية تكون في حالة من التفاعل المستمر مع بعضها، ومن هذه التفاعلات يرى أن

1- محمد مجدان، المرجع السابق، ص37

2- خضر عباس عطوان، **القوى العالمية والتوازنات الاقليمية**، ط1، الأردن، عمان: دار أسامة للنشر والتوزيع، 2010، ص 52

3- Oran R. Young,, Political Discontinuities In The International System, **World Politics**, Vol. 20, No. 3 (Apr., 1968) ,pp. .392-369

التطورات التي تطرأ على واقع النظم الإقليمية، يكون لها تأثيراتها وانعكاساتها على ما يجري داخل النظام الدولي نفسه.[1]

وبالنظر إلى واقع العلاقات الدولية، لا يمكن التسليم بنمط ثابت للعلاقة بين النظام الإقليمي وقوى النظام الدولي، فهذه العلاقة هي بمثابة نظام مفتوح يتأثر بالبيئة التي يعمل فيها وتوفر له من المدخلات ما يفرز نمطا معينا من العلاقات، يتوقف مدى ثباته على مدى ثبات الأخيرة، وعلى رغبة طرفي العلاقة في الحفاظ على ذلك النمط، مستفيدين في ذلك من عملية التقييم الذاتي التي يقومان بها لقياس مدى كفاءتها وفاعليتها في تحقيق الهدف منها، فالنظام الإقليمي يهدف إلى الحفاظ على ذاته عن طريق تكيفه مع البيئة المحيطة وما يطرأ عليها من تغيرات، وكلما زادت قدرته على التكيف احتفظ ببقائه مدة أطول.

وبذلك يمكن القول إن العلاقة بين النظامين الإقليمي والدولي هي بمثابة خط متواصل، أحد طرفيه الخضوع والتبعية، والطرف الأخر الانقطاع والتمايز مع غلبة سمة التغلغل على تلك العلاقة، وتختل درجة التغلغل وصورته كلما تحرك النظام على ذلك الخط، وهناك نوعان رئيسيان من التغلغل، تتفرع عنهما مجموعة من الصور الفرعية.[2]فالنوع الأول تغلغل سياسي غير مؤثر ولا يمس بطبيعة النظام الإقليمي (تقديم مساعدات اقتصادية وتعليمية لوحدات النظام الإقليمي، تشجيع إنشاء ترتيبات متعددة الأطراف في النظام الإقليمي)، والنوع الثاني تغلغل سياسي مؤثر يمس بطبيعة النظام (امتلاك مستعمرة ، تحريك القوى العظمى قواتها للتركز في المياه الإقليمية للنظام الإقليمي بهدف توسيع السيطرة، أعمال التخريب التي تستهدف تغيير نظام حكم في إحدى دول الإقليم المدعومة من قبل القوى الخارجية.[3]

والتحرك على هذا الخط، فضلا على صورة التغلغل، تحدده مجموعة من المحددات التي هي في حقيقتها مجموعة من المدخلات مصدرها البيئتان الداخلية والخارجية اللتان يعمل فيهما النظام، وبذلك لا بد من فهم تلك المحددات لمعرفة طبيعة العلاقة التي يمكن أن يخبرها النظام الإقليمي، ومن هنا يمكن تحديد مجموعتين من تلك المحددات:

أولا: محددات ناتجة من البيئة الخارجية للنظام الإقليمي، أي خصائص النظام الدولي التي تتمثل في هيكل النظام الدولي ومدى هيراركية توزيع القوة فيه بالإضافة إلى مدى أهمية النظام الإقليمي لقوى النظام الدولي، ومدى الحماسة الأيديولوجية لدى القوى العظمى (مدى رغبتها في إدماج النظم الإقليمية في أيديولوجيتها).[4]

وثانيا: محددات ناتجة من البيئة الداخلية للنظام: التي تتمثل في كيفية نشأة النظام الإقليمي وخصائص النظام الإقليمي بالإضافة إلى نمط العلاقات داخل النظام الإقليمي من حيث مدى استقرارها وطبيعتها الصراعية

1- Anddrew Scott, **The Functioning of the International political system**, New York, Macmillan, 1967, pp 112,113

2- إيمان أحمد رجب، المرجع السابق، ص 48.

3 - محمد سعيد إدريس، **النظام الإقليمي للخليج العربي**، المرجع السابق، ص 252.

4- إيمان أحمد رجب، المرجع السابق، ص 48-50.

أو التعاونية ومدى هيراركيتها ونمط التحالفات السائد، إضافة إلى مدى فاعلية المنظمة الإقليمية في حال وجودها وأخيرا مدى توافر منظومة قيم سياسية واقتصادية.[1]

ويتوقف تأثر النظام الإقليمي بعلاقته بالقوى العظمى على مستوى التغلغل، وقد يصل تأثره إلى درجة عدم قدرته على الاستمرار في البقاء، أو فقدانه حدوده التي حفظت له سمة التمايز، أو فقدانه إحدى وحداته، ومن ثم اختلال ميزان القوى فيه، كما حدث للنظام العربي باحتلال العراق وما يرتبط بذلك من تأثير في ترتيبات الأمن السائدة في النظام الإقليمي، خاصة إذا كانت لا تخدم مصالح القوى المتغلغلة.

ويتمثل أثر التغلغل في النظام الإقليمي من خلال حدوده وأمنه ومنظومة القيم الخاصة به ففي حدود النظام تسعى القوى المتغلغلة من خلال تبني سياسات تهدف إلى تأكيد تبعيته لها، أو إدماجه في نظم إقليمية أخرى تخدم مصالحها الخاصة بصورة أفضل، أو أنها قد تسعى إلى تفكيكه إلى نظم أصغر، أو تشجيع نزوع وحداته للتحرك الفردي بعيدا عما هو موجود من منظمات إقليمية، ودون استشارة أية وحدة من الوحدات الأخرى عن طريق إذكاء التنافس السياسي بينها من خلال استراتيجيا إعادة توزيع الأدوار.

أما أثر التغلغل في منظومة القيم فيمكن أن ينفذ هذا التغلغل على مستويين: أحدهما آني مرتبط بتشويه قيم سائدة تحكم التفاعلات الإقليمية، أو استبدال قيم أخرى بها، والآخر بعيد المدى تسعى إلى المساس بالروابط الثقافية المشتركة وأدوات نقل تلك الثقافة عن طريق الغزو الفكري والعلمي بل والتعليمي.

وللحديث عن أثر التغلغل في أمن النظام فيمكن تصنيفه إلى ثلاثة أنواع:[2]

-نوع خاص بالتأثير في ميزان القوى السائد في النظام، الذي يتشكل نتيجة نمط القوة السائد فيه، ويفرز بدوره مراكز قوى قد تكون متوسطة أو صغيرة، ومؤثرة أو غير مؤثرة، وبذلك يكون النظام الإقليمي أحادي القيادة أو متعدد القيادات.

-نوع خاص بالتأثير في ترتيبات الأمن الإقليمي، وتتعدد المداخل التي تسعى القوى العظمى من خلالها التأثير في أمن النظام الإقليمي، ومنها تحقيق الأمن عن طريق الهيمنة، حيث تسعى القوى العظمى إلى استغلال هيمنة إحدى القوى الإقليمية على النظام لتحقيق الأمن، إعمال لنظرية الاستقرار بالهيمنة، ما يمكن أن يتحقق الأمن من خلال خلق مجتمع أمني تعددي في حالة عدم توافر رغبة في استخدام القوة لحل النزاعات نتيجة مستوى التكامل بين وحدات النظام الإقليمي.

-نوع خاص بسعي القوى العظمى إلى إعادة تعريف مهددات الأمن الإقليمي بما يتفق ومصالحها ورؤيتها لتلك المهددات، وإن تباينت عن تلك التي تهدد أمن النظام الإقليمي فعليا.

هذه العوامل والملاحظات المختلفة التي تميز العلاقة بين النظم الإقليمية والنظام الدولي تكشف عن ثلاثة حقائق أساسية:[3]

1- جميل مطر، علي الدين هلال، **النظام الإقليمي العربي، دراسة في العلاقات السياسية العربية**، المرجع السابق، ص 26.
2- إيمان أحمد رجب، المرجع السابق، ص 57-60.
3- محمد السعيد إدريس، **تحليل النظم الإقليمية دراسة في أصول العلاقات الدولية الإقليمية**، المرجع السابق، ص 117

-أن النظام الدولي يملك تأثيرا كبيرا على النظم الإقليمية، وأن هذا الـــتأثير يختلف وفقا لخصائص النظام الدولي، ومن ثم فإن أي تغيير في هذه الخصائص سوف يحدث تأثيرات ملحوظة ومباشرة على النظم الإقليمية.

-أن كل نظام إقليمي له تفاعلاته الخاصة التي تميزه عن النظام الدولي، وعن غيره من النظم الإقليمية، ومن ثم فإن درجة تأثر النظم الإقليمية بالتغيرات التي تحدث في خصائص النظام الدولي سوف تختلف من نظام إقليمي لأخر حسب الخصائص التي يتميز بها كل نظام.

-إن علاقة التأثير بين النظام الدولي والنظم الإقليمية ليس محتما أن تكون ذات اتجاه واحد، بل إن النظم الإقليمية يمكن أن يكون لها تأثيرات على النظام الدولي في ظروف معينة وبدرجات متباينة من نظام إقليمي لأخر، أي أن العلاقة يمكن أن تكون علاقة تأثير متبادل بين النظام الدولي والنظام الإقليمي، وليست مجرد علاقة ذات اتجاه واحد

وتأسيسا على ما أثير في بداية تحليل العلاقة بين النظامين الإقليمي والدولي، نرى بأن النظم الإقليمية قد تأثرت بالتحولات التي حدثت في هيكلية وطبيعة وآليات النظام الدولي في مرحلة ما بعد الحرب الباردة من النظام الدولي ثنائي القطبية، بدأت تحدث تأثيرات واسعة وعميقة في وحدات النظام وعلى الأخص في النظم الإقليمية، بيد أن تلك التأثيرات ظلت نسبية، فهي لم تكن بذات الشمول ولا بالدرجة نفسها في كل النظم الإقليمية، هذه النسبية في التأثر ترجع لمعايير عدة هي التي تحكم درجة تأثر وتفاعل النظم الإقليمية بالتحولات في خصائص وهيكلية النظام الدولي، وعلى سياق ذلك، يمكن قياس تأثر النظم الإقليمية بأي تحولات في هرم أو قيادة النظام الدولي، من خلال خمسة معايير أساسية تحكم هذه العلاقة وفقا للآتي:[1]

-إمكانية أو قدرات النظام الإقليمي.

- حجم وكثافة المصالح الدولية في النظام الإقليمي.

- شكل الارتباطات الدولية-الإقليمية.

- التماسك البنيوي للنظام الإقليمي.

- وجود قيادة إقليمية.

المبحث الثالث: النظام الإقليمي العربي: نشأته وتطوره، تعريفه، سماته وخصائصه

إن النظام الإقليمي عامة، وكما ورد في الصفحات الماضية، وكما عرفه كانتوري وسبيغل، هو عبارة عن.. دولة أو دولتين أو أكثر متجاورة، ومتفاعلة، وتملك بعض الروابط الاثنية واللغوية والثقافية والاجتماعية والتاريخية المشتركة، ويزداد فيها الشعور بالهوية أحيانا بسبب أعمال ومواقف الدول الغربية عن النظام.

وبناء على هذا نلاحظ أن المنطقة العربية، هي أكثر تأهيلا لاكتساب صفة النظام الإقليمي، فهي تزخر بالخصائص التي تعمل على تقريب مكوناتها، فعلاوة على الشعور بالانتماء إلى القومية العربية، هناك عوامل مادية تكرس هذا الواقع من بينها الامتداد الجغرافي، واللغة والتماثل ودرجة التفاعلات التي ظهرت أبرز تجلياتها

1- للتوسع في ذلك أنظر: محمد السعيد إدريس، **تحليل النظم الإقليمية دراسة في أصول العلاقات الدولية الإقليمية**، المرجع السابق، ص 122-123 وأيضا:- **التقرير الاستراتيجي العربي لعام 1993**، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، 1994، ص 53.

على المستوى التنظيمي، حيث تتوفر المنطقة العربية على شبكة مكثفة من التنظيمات الرسمية وغير الرسمية، كما تزداد درجة التفاعلات، كلما تعرضت المنطقة لتحد خارجي، كما هو الشأن بالنسبة لإسرائيل.

المطلب الأول: نشأة وتطور النظام الإقليمي العربي

لقد نشأ النظام الإقليمي العربي نتيجة تفاعل العديد من العوامل فالشعوب العربية عاشت بصفة دائمة على أرضها عشرات السنين تتحدث بنفس اللغة وتدين بنفس العقيدة في غالبيتها بالإضافة إلى العامل الرئيسي وهو فكرة القومية وهذا ما يميز النظام الإقليمي العربي عن غيره من النظم مثل أمريكا اللاتينية.[1]

ومنذ تأسيس الجامعة العربية سنة 1945 إلى غاية 1974 تضاعف عدد أعضاء النظام الإقليمي العربي، فقد ظهرت في الجامعة العربية منذ تأسيسها عدة تحولات وتغيرات كان للتحولات الدولية الأثر البالغ، فقد اقترن ظهور الجامعة العربية بنهاية الحرب العالمية الثانية 1945 وعقد قمة يالطا والكشف عن بوادر وقواعد نظام دولي جديد ذو قطبين، ويرى "م فلوري" في تأسيس جامعة الدول العربية نتيجة رد الفعل المصري على المشروعين العراقي والأردني الذين استهدفا على التوالي تأسيس فيدرالية سوريا الكبرى وفيدرالية عربية عامة.[2]

ولقد اعتبرت فترة قيام الجامعة العربية هي البداية لنشأة النظام الإقليمي العربي لاعتبار أن الجامعة هي رمز النظام، كما استقلت كثير من الدول العربية منذ نشأة النظام الإقليمي العربي، حيث مثلا في الخمسينيات ظهرت أربع دول فاعلة في النظام الإقليمي العربي هي ليبيا والسودان وتونس والمغرب وأربع دول أخرى استقلت في الستينات هي الصومال والجزائر والكويت واليمن الجنوبي ويضيف الأستاذ طومسون قبرص كدولة محلية، وهناك أربع دول أخرى استقلت سياستها الخارجية في السبعينات وهي البحرين وقطر والإمارات العربية وعمان.[3]

ومع هذا كله ونظرا لتسارع الأحداث وتداخلها عرف النظام الإقليمي العربي منذ نشأته عدة مراحل، تجاذبتها أسباب وتحولات سياسية واقتصادية عديدة، سواء أكانت دولية أو إقليمية، حيث قسمت مراحل تطور النظام العربي إلى المراحل التالية[4]:

الفرع الأول: مرحلة نشأة النظام الإقليمي العربي (1945–1956)

تزامن ظهور الجامعة العربية مع نهاية الحرب العالمية الثانية،[5]ودخول العلاقات الدولية مرحلة جديدة وتبلور نظام دولي جديد يحكمه الصراع الإيديولوجي بين المعسكر الشرقي بقيادة الاتحاد السوفيتي والمعسكر الغربي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية[6]، وبسبب هذا التلازم كان على الجامعة العربية أن تلعب الدور

1- سعد أبو دية ، **دراسات في القضايا العربية**، ط 2، عمان: دار البشير للنشر والتوزيع، 1986، ص 34

2 - Ayoub Antoine, "M. Flory et R. Mantran, Les régimes politiques des pays arabes". In: Tiers-Monde, tome 10, n°39, 1969. pp 672,673
[http://www.persee.fr/docAsPDF/tiers_0040-7356_1969_num_10_39_2513_t1_0672_0000_2.pdf] (Acceded at: 10/10/2012)

3- سعد أبو دية ، المرجع السابق، ص 34

4- عبد الرحمان الصالحي، " تحديات جامعة الدول العربية في ظل المتغيرات الدولية"، **مجلة شؤون عربية**، العدد 81، (1995)، ص 61

5- محمد مجدان ، المرجع السابق، ص 48

6- Jean-François Thibault, "Marisol Touraine, Le bouleversement du monde. Géopolitique du XXIe siècle, Paris, Seuil, coll. « science politique », 1995, p 447". **Politique et Sociétés**, vol. 16, n° 2, 1997, pp. 180-182.

المحوري والرئيسي في النظام العربي، ولعب دور الحامي لمتطلبات الوحدة والدفاع عنها والوقوف في وجه السياسات المتضاربة حول مصير النظام العربي التي تراوحت بين مشفق ومدافع على الوحدة العربية، وهي الصورة التي ظهرت بها بريطانيا، وسياسة تمنع أي شكل من أشكال التقارب أو التعاون، وكانت تمثلها فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية، ومع إعلان قيام إسرائيل في 1948 دخلت العلاقات العربية–العربية مرحلة جديدة مبنية على الصراع الإيديولوجي.[1]

الفرع الثاني: مرحلة الصراع الإيديولوجي للنظام الإقليمي العربي (1956–1967)

شكل العدوان الثلاثي على مصر سنة 1956 المحطة النهائية للدول الاستعمارية القديمة فرنسا وبريطانيا،[2] فاسحتا المجال أمام القوة الدولية الجديدة الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي، لتصبح المنطقة العربية جزء مهم من مسرح الصراع الإيديولوجي بين المعسكر الشرقي والغربي، بل إن الولايات المتحدة الأمريكية اندفعت بقوة للهيمنة على دول المنطقة، بسبب الأهمية الاستراتيجية للمنطقة العربية (مصادر الطاقة) من خلال سياسة الاحتواء والأحلاف العسكرية[3]، الأمر الذي اصطدم مع المد القومي الذي أطلقته حرب السويس، وتحملت الدول العربية مثل مصر وسوريا مسؤولية المواجهة، ومن بين أهم وجوه مقاومة المد الأمريكي كان الموقف المصري من خلال عقد صفقة الأسلحة مع التشيك[4]، وشكلت الصفقة المصرية التشيكية إعلان الحرب الحرب على الغرب بما عنته الصفقة من إشراك وإدخال الاتحاد السوفيتي في المنطقة وهذا ما يتعارض مع السياسة الأمريكية.[5]

ترافقت هذه الخطوة بمجموعة من السياسات والخطوات التي أقدمت عليها مصر وشكلت في مجملها بداية مرحلة المواجهة مع الغرب فتحولت مصر إلى مركز المد القومي وسعت إلى التحالف مع الحركات القومية والتحررية المعادية للغرب للتأثير في النظام العربي[6]، فتبنت دعوات إلى التغير الجذري (ثورة الضباط الأحرار كنموذج للتغير)، مما ولد حالة من الاختلال بين أطراف النظام العربي وتزايد الأخطار عليه من جميع الاتجاهات ودخوله في حالة استنفار قصوى، وفي هذه المرحلة شكل العامل الجماهيري عامل ضغط وتحدي بالنسبة للأنظمة العربية، حيث شكل الضغط الجماهيري العامل الحاسم في الوحدة السورية المصرية في عام 1958، رغم تردد القيادة المصرية إلا أن ضغط الشارع فرض على القيادة المصرية فكانت الوحدة التي لم تعمر طويلا.

في الاتجاه المعاكس لدور مصر القيادي كان التحرك العراقي المنافس، الذي تحرك اتجاه تركيا وتوقيع معاهدة تحالف "حلف بغداد 1955" وهي السياسة التي تبناها قادة العراق بالتوجه إلى عقد التحالفات مع دول

1- عبد القادر محمودي، المرجع السابق، ص 134-135.
2- أحمد يوسف أحمد، " واقع النظام العربي: بين الهيكلية والإرادة السياسية"، في: **ندوة الجزائر النظام العربي ...إلى أين** في 10-11 جوان 2000؟، ط1، عمان: منتدى الفكر العربي، 2001، ص 63
3- Henry Laurens, **Le Grand jeu orient arabe et rivalités internationales**, paris: Armand colin, 1991, p63
4- خليل اسماعيل الحديثي، المرجع السابق، ص 66
5- سمير أحمد الزبن، **النظام العربي، ماضيه ، حاضره ،مستقبله**، ط 1، الإمارات العربية المتحدة :مركز الدراسات الاستراتيجية، 2001، ص 23
23
6- سمير محمد أحمد العبدلي، المرجع السابق، ص 87 - 89

خارج النظام العربي لتمكين العراق من لعب دور الدولة المحورية والمؤثرة في النظام العربي بدل من الدور المصري، مما جعل مصر تعمل على عزل السياسة العراقية والتضييق عليها داخل وخارج الجامعة العربية، ونظرا لافتقاد سياسة اجتماعية للدول الأطراف فيما بينها نتج فقدان المرونة في العلاقة واضحي العامل الإيديولوجي هو المحدد الرئيسي لسياسة الأطراف العربية في هذه المرحلة من عمره، وبالتالي انقسمت الدول العربية إلى تحالفين رئيسين يعبران عن سياسة اجتماعية مختلفة (الغربية، الشرقية) تفرض نفسها على العلاقة الخارجية مع الأطراف الأخرى، وفي هذه المرحلة ونظرا لاشتغال أطراف النظام العربي بالصراعات الإيديولوجية تم تناسي إسرائيل مما سمح بتنامي قدراته العسكرية وأهدافها الاستراتيجية في المنطقة وتهيئة الظروف لهزيمة العرب في حرب 1967.

الفرع الثالث: مرحلة تضامن النظام الإقليمي العربي (1967–1977)

كانت نتائج حرب 1967 ممتدة إلى كل الدول العربية، وليس دول الطوق فحسب، وكانت الهزيمة لكل أطراف النظام العربي وفي كلا المعسكرين الإيديولوجيين، مما ولد شعور بالخطر الداهم تشكله إسرائيل على أمن واستقرار النظام العربي، وهو الخطر الذي تم تجاهله في المرحلة السابقة[1]، فالقضاء على القدرة العسكرية المصرية والسورية لم يشكل تهديدا لهما فقط، بل كشف عن الاستراتيجية الإسرائيلية الرامية إلى توسيع مجالها الاستراتيجي، وإدراكا بأبعاد الهزيمة العسكرية والسياسية من قبل أطراف النظام العربي، دفعهم إلى التحرك الايجابي للحفاظ على النظام العربي ومحاولة دعم صموده في وجه الخطر الإسرائيلي الذي تقف وراءه القوة الغربية (وبالتحديد الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا)، وبهذا انتقل أطراف النظام العربي من حالة الصراع الإيديولوجي إلى التضامن العربي[2].

لقد عبر مؤتمر القمة العربية لجامعة الدول العربية في أوت 1967 عن بداية مرحلة جديدة في عمر النظام العربي، وهي مرحلة التضامن لاسترجاع ما تم فقدانه من أراضي في حرب 1967، وضرورة توحيد المواقف لتقوية موقف المفاوض العربي مع المجتمع الدولي (الأمم المتحدة بالتحديد)، لقد أدت هزيمة 1967 إلى تدعيم التضامن العربي وتراجع التهديد الإسرائيلي إلى حين، وتجميد وتراجع الصراعات والخلافات العربية–العربية، كل هذا سمح لدول المواجهة مصر وسوريا، والأردن إلى إعادة الثقة بإمكانات العرب وقوة دعمهم، مما سمح لدول المواجهة أن تخوض حرب إعادة الاعتبار والثقة في حرب أكتوبر 1973 والتي أعادت الاعتبار للقدرة العربية[3].

1- كامر أبو جابر، فيصل الرفوع، " النظام الإقليمي العربي من منظوره التاريخي منذ بداية القرن 19 حتى 1945 (المرحلة الثانية 1967-1987)، في: **النظام الإقليمي العربي الوضع الراهن والتحديات المستقبلية**، أعمال المؤتمر الاستراتيجي العربي الأول، عمان، 15-1987/09/17، ط 1، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بمؤسسة الأهرام، 1989، ص 96

2- سمير أحمد الزبن، المرجع السابق، 89

3-عبد الفتاح الرشدان، "مستقبل النظام الإقليمي العربي في ضوء المتغيرات الدولية والإقليمية المستجدة" ، **مجلة أبحاث اليرموك" سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية"**، المجلد 12، العدد 3، (1996)، ص88

لقد تغيرت نظرة المجتمع الدولي للدول العربية مما أدى إلى زيادة وزنها وفعاليتها على المستوى الدولي[1]، خاصة بعد أن تم توظيف سلاح النفط لأول مرة مما فسح المجال أمام فكرة مفادها أن قدرة تأثير الدول العربية يمكن أن تشمل العالم كله وليس المنطقة العربية فقط، وفي هذه الفترة زادت إمكانيات الدول العربية المالية بسبب ارتفاع أسعار النفط خاصة دول الخليج، وبسبب هذه التفاعلات السياسية والاقتصادية التي شهدها النظام العربي، ومصر على وجه الخصوص، التي تبنت استراتيجية جديدة في تعاملها مع إسرائيل تمثلت في التسوية السلمية معه[2]، لتتسارع الأحداث وتأخذ طابعا دراميا، خاصة بعد مبادرة الرئيس السادات وزيارته القدس وبهذا يدخل النظام العربي مرحلة جديدة.

الفرع الرابع: مرحلة تشتت النظام الإقليمي العربي (1977–1990)

أدت الخطوة المصرية المنفردة والمتمثلة في توقيع معاهدة للسلام مع إسرائيل، والتي أطلق عليها اسم اتفاقية كامب ديفيد 1977[3]، إلى انتقال النظام العربي إلى مرحلة جديدة، حيث تم طرد مصر من الجامعة العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي، وبسبب خروج مصر من الإطار العربي ومضاعفة المقاطعة العربية من عزلتها، حاولت أطراف عربية أخرى، أن تلعب دور يسمح لها بأن تعوض الدور المصري، من خلال طرح تحالفات وتكتلات إقليمية تسمح بإيجاد روابط أكثر تماسكا وديمومة (مجلس التعاون الخليجي واتحاد المغرب العربي)[4]، كل هذا كان له انعكاس سلبي على الجامعة العربية كمؤسسة كان من المفروض أن تلعب دورا أكثر فعالية يسمح بتعويض الغياب المصري، والظهور بصورة تسمح لها بالمحافظة على القدر اليسير من التوحد العربي، لكن الذي حدث هو العكس حيث كشفت هذه المراحل عن عجز الجامعة العربية لتوحيد الصفوف، ليس عجزا فيها، ولكن عدم القدرة على تنفيذ التعهدات العربية التي يتم التوصل إليها من قبل القادة العرب في القمم التي كانت تعقد على مستوى الجامعة العربية، ومن هنا جاءت هذه التجمعات الإقليمية الجهوية لكي تتمكن من الوفاء بالتزاماتها وتعهداتها على الأقل في نطاق أصغر من الإطار العربي الكبير، ومع هذا استمر الضعف العربي ليكشف عن مساوئ جديدة وانهزامات، مما عجل بعودة مصر إلى الصف العربي لأنه اكتشف أن إبعادها يضعف الموقف العربي أكثر من أن يقويه، ومع هذا كله واصل النظام العربي التدحرج من حالة التشتت إلى حالة الانقسام.

الفرع الخامس: مرحلة تراجع النظام الإقليمي العربي (1990 –2003)

وهي المرحلة التي بدأت بشن دول التحالف بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية حربها على العراق، وكان قد مهد لها ورافقها الإعلان عن بزوغ نظام عالمي جديد توجت الولايات المتحدة بمقتضاه زعيمة له، واعترف بها قوة عظمى وحيدة، بعد أن تضاءلت إلى جانبها قوة كانت بالأمس القريب ندة لها تقاسمها هذا المركز (الاتحاد السوفيتي)، و لم يعد للنظم الفرعية دور كبير في السياسية الدولية، إلا إذا كان هذا الدور مرسوما من

1- خليل اسماعيل الحديثي، المرجع السابق، ص 68
2- عبد القادر فهمي محمد، المرجع السابق، ص 34-35
3- عبد الفتاح الرشدان، المرجع السابق، ص 89، 90
4- محمد مجدان ، المرجع السابق، ص 52

قبل الولايات المتحدة ووفق مصالحها وأهدافها، بما في ذلك حلف الأطلسي، ومن بين أكثر النظم الإقليمية استباحة في هذه الفترة هو النظام الإقليمي العربي، الذي شهد أشد حالات تراجعه واختراقه بانقسام أطرافه بين مشارك في العدوان على أحد أطرافه وهو العراق وبين مستنكر له وبين ساكت عليه، وكان أولى ثمراته هو محاصرة دولة أو عزلها إلى حد ما، وهي إن لم تكن قائدة النظام العربي في هذه الفترة فهي تتقاسم قيادته مع مصر.[1]

ثم ما لبثت أن تلاها تراجع آخر يتصل بالقضية الفلسطينية، وهي القضية المركزية للنظام العربي، حين عقد مؤتمر مدريد للسلام عام 1991 برعاية الولايات المتحدة الأمريكية شاركها صوريا الاتحاد السوفيتي سابقا، ولقد كانت حصيلة هذا التراجع صدعا كبيرا في جسم النظام الإقليمي العربي الذي طالما كان مدينا بتماسكه، ووحدته في أغلب الظروف إلى اجتماعه حول القضية الفلسطينية، وفي ظروف الضعف والتشتت التي لم يشهد النظام العربي مثيلا لها من قبل، شنت الولايات المتحدة الأمريكية بالتحالف مع إسرائيل حملة للدعوة إلى إيجاد ترتيبات إقليمية غير مقيدة بصفة العروبة، تكون بديلة أو وريثة للنظام الإقليمي العربي ومؤسسته التنظيمية الجامعة العربية، فيما سمي بالدعوة إلى الشرق أوسطية، تبدأ بالتعاون في ميادين اقتصادية تبدو هامشية وثانوية ثم ما تلبث تحصد ثمارها السياسية.[2]

وهكذا بدأ النظام الإقليمي العربي في دوامة مع قضيته المركزية وقضاياه الأخرى، وأصبح لا يتعدى دوره فيها دور المراقب المستباح، بينما تتولى إسرائيل عقد معاهدات واتفاقيات تسوية جزئية وكلية، تسبقها مفاوضات بعضها علني وأكثرها سري مع أطراف عربية برعاية الولايات المتحدة.

المطلب الثاني: تعريف النظام الإقليمي العربي وعلاقته ببعض المصطلحات

الفرع الأول: تعريف النظام الاقليمي العربي

تناول موضوع تعريف النظام الإقليمي العربي عدة أخصائيين عرب وأجانب، فكل منهم يذهب إلى تحديد عناصر معينة، فهناك من ركز على الجانب المؤسسي وهناك من اعتمد على جانب التفاعلات بين وحدات المجموعة، كما نجد من يولي أهمية للعامل الجغرافي والتماثل ويمكن إبراز هذه الاتجاهات من خلال سرد التعريفات الآتية:

يقول جميل مطر وعلي الدين هلال:" إن مفهوم النظام الإقليمي العربي يشير إلى منظومة البلاد العربية من موريتانيا إلى الخليج، والذي يربط بين أعضائه عناصر التواصل الجغرافي والتماثل في عدد من العناصر اللغوية والثقافية والتاريخية والاجتماعية". وانطلاقا من تعريفهما، يؤكد الكاتبان أن النظام الإقليمي العربي بهذا المفهوم تنطبق عليه المناهج الثلاثة الرئيسية في تعريف النظام الإقليمي، التواصل الجغرافي والتماثل وحجم التفاعلات، ويضيفان قائلين أن هناك اعتبارا رابعا ينفرد به النظام العربي عن غيره من النظم الإقليمية الأخرى في العالم، وهو اعتبار معنوي ونفسي له نتائج سياسية هامة، ويعني بذلك حسب قولهم القومية العربية التي تتبلور في

1- خليل اسماعيل الحديثي، المرجع السابق، ص 71 -72
2- عبد الفتاح الرشدان، المرجع السابق، ص 72

شكل فردي من ناحية، وفي حركة سياسية من ناحية أخرى،[1] والملاحظ على هذا التعريف أنه لا يأخذ بالمعنى التفاعلي بقدر ما يفترض أهمية خاصة للقرب الجغرافي والتماثل الاجتماعي.

في حين يركز إسماعيل صبري مقلد على الجانب المؤسسي حيث يعتبر أن الجامعة العربية هي بمثابة نظام إقليمي منبثق من النظام السياسي العام، والتي تضم في عضويتها عددا من الدول التي تنظم مجالات التعاون فيما بينها بصرف النظر عن طبيعة هذا التعاون وما إذا كان عسكريا أو سياسيا أو اقتصاديا، وكل هذا في إطار الوضع الدولي القائم[2].

فالمنطقة العربية تكون نظاما إقليميا عربيا نسبة للوجود الإقليمي الواحد، الممتد والمتصل مباشرة مع كل أطرافه، ويتكون من وحدات أساسية هي الدول العربية، التي تجمع بينها منظمة إقليمية هي الجامعة العربية، ويجمع هذا النظام عدة شعوب متجانسة مرتبطة بوحدة الأصل واللغة والتاريخ والدين.[3]

لقد شهد النظام الإقليمي العربي صيغا عدة للتجمع الإقليمي، الأولى: تقوم على أساس التعاون الإقليمي الذي بدأ بنشأة جامعة الدول العربية كتنظيم إقليمي بين الدول والثانية: تحاكي منظومة الأمم المتحدة وتضم عدداً من المنظمات المتخصصة، والثالثة: المتمثلة في قيام مجلس الوحدة الاقتصادي، بهدف إقامة اتحاد اقتصادي عربي، والرابعة: التجمعات العربية الفرعية، ويؤيد ميثاق الجامعة قيام اتحادات إقليمية فرعية في مادته التاسعة، الأمر الذي أتاح قيام تجمعات فرعية في إطار التجمع الأشمل في خطوة نحو تعميق التكامل الكامل، هذه التجمعات تهدف إلى توثيق الروابط بين دول الجامعة، وتأتي في سياق الأقاليم الفرعية الكبرى في المنطقة العربية، ممثلة بالجزيرة العربية والمشرق العربي ووادي النيل والمغرب العربي والقرن الإفريقي، و تنطوي على خصوصيات تاريخية مجتمعية، داخل المجرى الرئيسي العام للتاريخ الاجتماعي والحضاري والسياسي العربي.[4]

ويعتمد محمد السيد سعيد على الجانب التفاعلي في تحديد النظام الإقليمي العربي حيث يرى :" أن النظام الإقليمي العربي يعد إطارا تفاعليا مميزا بين مجموعة من الدول العربية يفترض أن يتسم بنمطية وكثافة التفاعلات بما تجعل التغير في جزء منه يؤثر على بقية الأجزاء وبما يحقق اعترافا ضمنيا داخليا وخارجيا بهذا النظام كنمط مميز".[5] ويشير أيضا إلى أنه حتى إن لم تنجح هذه الطائفة من الدول في التكامل معا أو الاندماج الحقيقي، فإن تمسكها بالتوجه القصدي نحو ذلك الهدف هو ما يؤهل هذه الدول في أي مجال للانتماء إلى نظام إقليمي ما.

وهناك من يرى أن المنطقة العربية تشكل نظاما إقليميا بالنظر إلى تشكلها من عدة دول عربية متماثلة في الظروف التاريخية والسياسية والاقتصادية والسكانية بالإضافة إلى اشتراكها في ثقافة واحدة وهي الثقافة

1- جميل مطر وعلي الدين هلال، **النظام الإقليمي العربي، دراسة في العلاقات السياسية العربية**، المرجع سابق ، ص 35

2- اسماعيل صبري مقلد، **العلاقات السياسية الدولية، دراسة في الأصول والنظريات**، ط3، الكويت: منشورات ذات السلاسل، 1985، ص 28

3- حسن سيد سليمان، "النظام الإقليمي العربي في مواجهة التحديات الجديدة"، **مجلة كلية التجارة والاقتصاد**، العددان 16 ، 15، (مارس 2001)، ص246

4- خلدون حسن النقيب، **المجتمع والدولة في الخليج والجزيرة العربية من منظور مختلف**، ط2، بيروت :مركز دراسات الوحدة العربية ، جانفي 1989، ص11

5- محمد السيد سعيد، **مستقبل النظام العربي بعد أزمة الخليج**، المرجع السابق، ص 17

العربية،[1] ويذهب هذا الرأي الأخير إلى اعتبار النظام العربي نظاما منسجما بشريا وجغرافيا، أي يتمتع بهيكل نسيجي متجانس في مجموعة بالإضافة إلى وجود هيكل تنظيمي له يتمثل في جامعة الدول العربية.

والنظام الإقليمي العربي مثل غيره من النظم الدولية الفرعية، يضم عددا من الدول المتجاورة جغرافيا مثل النظام الإقليمي لجنوب شرق آسيا، أو النظام الإقليمي لشرق إفريقيا، وهكذا على المستوى فإن صلة الجوار الجغرافي بما يترتب عليها من مصالح ضرورية (حدود واقتصاد) تصبح هي واقع ومبرر قيام المنظمات الإقليمية. غير أن النظام الإقليمي العربي يتميز عن غيره من هذه النظم بكونه نظاما قوميا تربط أعضاؤه حكومات وشعوبا منظومة من القيم السياسية الرئيسية تتضمن هذا الخليط المركب، والمعقد بين الإقليمية التي تنطلق من قاعدة العلاقة بين دول مستقلة ذات سيادة نسميها بالقطرية، والقومية والتي تسعى إلى مزيد من عمليات التكامل والتوحيد بين أعضاء النظام.[2]

وتأسيسا على ذلك فإن شرط الانضمام إلى النظام الإقليمي العربي هو الانتماء إلى الأمة العربية، ورغم هذا فقد رفض البعض فكرة وجود نظام عربي بالمعنى المتعارف عليه لمفهوم النظام، وذلك في ضوء نقدهم لطبيعة الدول العربية، فمعظم الأقطار العربية في نظرهم ليست دولا بالمعنى الاجتماعي والسياسي الذي يميز الدولة في الغرب، فهي أقرب ما تكون إلى السلطات أو الهيئات الحاكمة، منها إلى الدول، وهي في الغالب دول الأفراد والرؤساء والمشايخ والقبائل، وكذلك في ضوء رصدهم لحالة الفوضى والتشتت والتبعثر بين الكيانات العربية، وعدم الانضباط في العلاقات والتفاعلات السياسية بينها، هذا إلى جانب غياب آليات تحديد التوجهات وضبط التفاعلات، وحل الصراعات بين الوحدات المكونة للنظام.

واعترض آخرون على مفهوم النظام العربي، من زاوية أنه غامض، ويفتح المجال للخلط واللبس مع مفهوم النظام السياسي الوطني في هذا القطر أو ذاك، لذلك اقترحت مفاهيم بديلة مثل النسق العربي، والمنظومة العربية.[3]

الفرع الثاني: علاقة النظام الاقليمي العربي ببعض المصطلحات

لا بد من الإشارة إلى أن أي حديث عن النظام الإقليمي العربي سوف يقودنا بالضرورة إلى الحديث عن بعض المفاهيم التي برزت في حقل السياسة الدولية ومنها مفهوم الشرق الأوسط، فما يتعلق بمنطقة الشرق الأوسط والمنطقة التي يشملها فإن لدينا ثلاث مصطلحات غربية راج استخدامها كثيرا لدى الكتاب والمختصين، وهي:

أولا–الشرق الأدنى وهي منطقة جغرافية تقع غربي الأناضول، والبحر الأسود أي مجموع الأقاليم شرق أوربا الذي يعتبر هو الأدنى إلى غرب أوربا وتتألف جغرافيا من غرب تركيا، بلغاريا، مولدافيا، مقدونيا،

1- محمد علي العويني، " العالم العربي والنظام الدولي"، **مجلة شؤون عربية**، العدد 27 (ماي 1983)، ص 8
2- عبد المجيد فريد،" توصيف النظام العربي"، **مجلة الباحث العربي**، العدد 16، سبتمبر 1988، ص 7.
3- محمد مجدان، المرجع السابق، ص 40

رومانيا، البوسنة والهرسك، اليونان، ألبانيا، هنغاريا، أو بمعنى أدق ممتلكات الدولة العثمانية[1] الأوربية في تلك الفترة[2]

ثانيا–الشرق الأقصى

وهي منطقة إقليمية واسعة تتمتع بإطلالتها علي المحيطين الهندي والهادي، وتؤلفها مجموعة أقاليم واسعة تقع في مشرق وجنوب شرق آسيا أقصى العالم وتتألف جغرافيا من:الهند، الصين، منغوليا، شرق سيبيريا، اليابان، دول جنوب آسيا، استراليا، نيوزيلندا[3]

ثالثا–الشرق الأوسط

هو مصطلح جغرافي سياسي شاع استخدامه في أجزاء العالم المختلفة منذ بداية القرن العشرين، إن التسمية ولو أن المقصود بها وبغيرها تقسيم الشرق إلى أقسام حسب البعد والقرب من أوربا الغربية إلا أن الإقليم في الواقع هو إقليم يتوسط خريطة العالم بصفة عامة والعالم القديم (أوربا وآسيا وإفريقيا) بصفة خاصة[4]، وهي منطقة إقليمية أوسع من منطقة الشرق الأدنى، أقل اتساعا من منطقة الشرق الأقصى وتتوسطهما، وتتسم هي الأخرى بمواصفات وتراكيب ومسالك التي تربط الشرق بالغرب وتؤلفها مجموعة أقاليم متنوعة تقع جنوب غرب آسيا والتي تتوسط العالم. أنظر: **خريطة الشرق الأوسط رقم (01)**

المصدر: http://rawabetcenter.com/archives/26196

1- فيما يخص الأصول التاريخية لمختلف التسميات التي ارتبطت بالمنطقة أنظر: سيار الجميل،" المجال الحيوي الشرق الأوسط إزاء النظام الدولي القادم "، **مجلة المستقبل العربي**، العدد 184 ، (جوان 1994)، ص 6

2- أحمد سوسة، **العرب و اليهود في التاريخ**، دمشق :العربي للإعلان والنشر والطباعة، د ت، ص7

3- مجداب بدر عناد ومحي الدين حسين، **المتغيرات الاقتصادية الدولية وانعكاساتها على اقتصاديات منطقة الشرق الأوسط**، طرابلس :أكاديمية الدراسات العليا والبحوث الاقتصادية، 1998 ،ص 432

4- كمال سالم الشكري، وآخرون،" مشروع الشرق أوسطية والأمن القومي العربي"، **مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية**، المجلد 28، العدد الأول، (2012)، ص 514

يعتبر مفهوم الشرق الأوسط أكثر المفاهيم الجغرافية إثارة للجدل والخلاف نظرا لغموضه[1]، ويستند التصور الغربي لمفهوم الشرق الأوسط إلى مسلمة تقول انها منطقة فسيفسائية، تتكون من خليط من الشعوب والجماعات الثقافية والقومية[2]، إن الجذور التاريخية للشرق الأوسط فهو مصطلح لم يكن في يوم من الأيام عربيا، بل كان غربيا بصورة عامة، والمعروف تاريخيا هو تعرض المنطقة العربية لهجمات الفرس واليونان والرومان، وفي العصور الوسطى للصليبين والمغول والتتار، ولاحقا الوجود العثماني والاستعمار الأوربي الذي كرس التجزئة عبر اتفاقيات سايكس بيكو وزرع إسرائيل في المنطقة.

من خلال ما سبق يمكن القول أن المنطقة العربية هي الشرق الأوسط أما البلدان المجاورة فتشكل أطراف دائرة الشرق الأوسط.[3]

إن مفهوم الشرق الأوسط يرتبط برجل الاستخبارات البريطاني الجنرال توماس ادوارد جوردن Thomas Edward Gordon في مقالة كتبها عام 1900 وهذا المفهوم تم استخدامه في الأوساط الأكاديمية، وتطور بالموازاة مع تطور الفكر الاستراتيجي الإنجليزي حيث استخدمه ضابط البحرية الأمريكي الكابتن ألفريد ماهان Alfred Thayer Mahan في مقال نشره في سبتمبر 1902 بعنوان الخليج العربي والعلاقات الدولية [4]، و لم يتم فيها ذكر البلاد التي يشملها، وفي نفس العام كتب مراسل الشؤون الخارجية لصحيفة التايمز اللندنية فالنتاين شيرول سلسلة مقالات بعنوان "المسألة الشرق أوسطية" ثم صدر كتاب هاملتون بعنوان "مشكلة الشرق الأوسط" في لندن سنة 1909[5]،كما أشار به اللورد كيرزون George Nathaniel Curzon حاكم الهند عام 1911باعتباره مدخلا للهند الأخرى، ومن هنا فإن دلالات المفهوم كانت تعني للاستراتيجية البريطانية كل المناطق التي تقع على الطريق إلى الهند.[6]

بعد نهاية الحرب العالمية الأولى بدأت دلالات المصطلح في التغير بحيث أنشئ وينستون شرشل Winston Churchill عام 1912 إدارة الشرق الأوسط لتشرف على شؤون مناطق الانتداب في كل من: العراق، فلسطين، شرق الأردن[7]، وجاءت الحرب العالمية الثانية لتؤكد هذا المفهوم من خلال إنشاء الحلفاء مركز تمويل الشرق الأوسط وقيادة الشرق الأوسط وقد شملت المناطق السالفة الذكر.[8]ولا يزال إلى يومنا هذا اختلاف بين

1- المرجع نفسه ، ص432
2- محمد صفي الدين خربوش،" مفهوم الشرق الأوسط والأمن القومي العربي"، **مجلة دراسات شرق أوسطية**، العدد 13، (خريف 2001)، ص17
3- هاني خليل، "النظام الإقليمي الشرق أوسطي الجديد، المقدمات التاريخية الجغرافية والسياسية . القسم الأول "، **مجلة معلومات دولية**، العدد23 ، (فيفري1995) ، ص17
.4-أحمد سليم البرصان،" مبادرة الشرق الأوسط الكبير :الأبعاد السياسية والاستراتيجية "، **مجلة السياسة الدولية** ، العدد 158 ، (أكتوبر 2004)، ص42
5- جلال عبد الله معوض، "الشرق الأوسط والدلالات والتطورات الجارية والمحتملة "، **مجلة شؤون عربية** ، العدد 80، (1994)، ص 141
6- أحمد إبراهيم الورتي، **مشاريع الإصلاح في الشرق الأوسط بين طموحات الشعوب ومصالح الدول الكبرى دراسة تحليلية مقارنة**، ط1، دمشق، دمشق، سوريا: دار الزمان للطباعة والنشر والتوزيع، 2012، ص 115
7- عمر كامل حسن، **النظام الشرق أوسطي وتأثيره على الأمن المائي العربي دراسة في الجغرافية السياسية والجيوبوليتيك**، ط1، دمشق، سوريا: سوريا: دار رسلان للطباعة والنشر والتوزيع، 2008، ص 26
8- .مجداب بدر عناد و آخرون، المرجع سابق ، ص 432 ،433

الباحثين حول المنطقة التي يمثلها هذا المصطلح، بحيث نجدها تتسع وتضيق حسب الهدف من استخدام المصطلح [1] وفي ما يلي بعض هذه التعريفات:

فقد عرف جورج ليستووسكي Lenczowski, George مصطلح الشرق الأوسط بأنه: "المنطقة الممتدة من مصر غربا إلى أفغانستان شرقا"، وقد استثنى التعريف دول المغرب العربي، ويرى ليستووسكي Lenczowski أن الدول الداخلة في التعريف ترتبط بما يلي:[2] (-تتشارك في تاريخ واحد وهو مكافحة الاستعمار،- تلاصق الاتحاد السوفياتي سابقا من دول العالم الحر،- ترتبط بدين واحد،- منتج رئيسي للنفط،- فيها ممرات مائية رئيسية في العالم، بينما يرى لونر بايندر Loner Binder أن الشرق الأوسط يمتد من ليبيا وحتى إيران ويضم أفغانستان وهي ولايات الدولة العثمانية سابقا.[3] أما المدرسة البريطانية المنطقة التي يشملها مفهوم الشرق الأوسط وحسب أطروحات المعهد البريطاني الملكي للعلاقات الدولية على إنها المنطقة التي تشمل (إيران، وتركيا، وشبه جزيرة العربية، منطقة الهلال الخصيب، مصر، السودان وقبرص)[4].

لقد تناولت مجلة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا الصادرة سنويا في لندن أن المنطقة تشمل تركيا، إيران، أفغانستان، قبرص، منطقة الهلال الخصيب، إسرائيل، شبه الجزيرة العربية، مصر، السودان، ليبيا، تونس، المغرب، الجزائر.[5] ومما يجلب الانتباه إلى ما أشرنا إليه من مسألة مصالح الدول في الأقطار العربية الأربعة الأخيرة هي من من شمال إفريقيا الذي يعتبر في منطقة خارج منطقة الشرق الأوسط[6]، إلا إن موسوعة (كيبيه) ترى الأمر بمنظار بمنظار آخر فهي تعرف منطقة الشرق الأوسط جغرافيا بأنها المنطقة التي تشكل التقاء القارات (أسيا ،أفريقيا، أوربا على امتداد مليون كم2 من الشواطئ الشرقية للبحر المتوسط حتى الشواطئ الشمالية الغربية للمحيط الهندي[7]، أما الموسوعة السياسة العربية التي تتبنى وجهة النظر العربية فتشير إلى أن هذا المصطلح ليس له مدلول دقيق ولكن تبقى هذه الدول -سوريا، لبنان، فلسطين، الأردن، العراق، مصر- تشكل نواة هذه المنطقة الذي يضيف إليها المحللون السياسيون بالجيوبوليتكس، تركيا، إيران، شبه الجزيرة العربية، والسودان بل أن بعضهم ضم إليها باكستان وأفغانستان أيضا.[8]

إن المدرسة الفرنسية وتبعا لوجهة نظر دائرة المعارف الفرنسية (لاروس) فإن تسمية الشرق الأوسط تطلق عندها على الأراضي التي تحتوي كل من (تركيا، سوريا ، مصر، إسرائيل ، لبنان، السعودية، العراق، إيران) ثم تتسع في مناسبات أخرى لتشمل ليبيا، السودان، أفغانستان، باكستان، والهند،[9] أما الأدبيات الروسية

1- جميل مطر وعلي الدين هلال، **النظام الإقليمي العربي، دراسة في العلاقات السياسية العربية**، المرجع سابق، ص24 -30

2- George Lenczowski, **the middle East in world**, Affairs, Fourth Edition cornel University, press 1979 ,p8

3- Loner Binder, **The ideological revolution in the Middle East** , Nye London , jhon while and sons inc 1964, p 254-264.

4- سعدون شلال، أعياد عبد الرضا عبدال، " الشرق الأوسط ..النظام (المفهوم والملامح)، **مجلة البحوث الجغرافية**، العدد 10 (2008)، ص152 ص152

5- فؤاد مرسي، **الاقتصاد السياسي الإسرائيلي**، القاهرة :دار المستقبل العربي، 1983 ، ص36

6- The middle East and North Africa, 1982-1983, London: Europa , publications Limited, 1982 .p.5.

7- فاضل عبد القادر الشيخلي ،"النظام الشرقي أوسطي قواعد قديمة لعبة جديدة"، **مجلة الجمعية الجغرافية** ، العدد 30 ،(1996)، ص 81 .

8- عبد الوهاب الكيالي وكامل الزهيري، **الموسوعة السياسية** ،ط1، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، مارس 1974 ، ص 334.

9- سعدون شلال، أعياد عبد الرضا عبدال، المرجع السابق، ص 153.

الروسية فلم تحدد بشكل واضح حدود الشرق الأوسط إذ تحدد الخارجية الروسية الشرق الأوسط ليشمل (سوريا، لبنان، فلسطين، الأردن، مصر، إسرائيل) وتستبعد كل من الخليج العربي وشمال أفريقيا،[1] في حين هناك أدبيات لهيئات ودوائر روسية أخرى تقول إنه يشمل (أفغانستان، باكستان، الهند، بنغلادش، بورما، نيبال، سيرلانكا، وسيلان).[2]

أما المنظور الأمريكي فقد حدده دالاس بثلاث مجموعات:

- الأقطار العربية وإسرائيل في أسيا.
- مصر والسودان وليبيا والحبشة في إفريقيا.
- تركيا واليونان وقبرص في أوربا.[3]

لم يقتصر اجتهاد الأمريكيين على هذا التحديد إذ إن مدرسة المحافظين الجدد العاملون في البنتاغون ومكتب نائب الرئيس، وضع عدة مخططات تنصب على إعادة رسم الخارطة للمنطقة انطلاقا من إن الحدود في الشرق الأوسط ليست مقدسة ولا نهائية، وهي مدرسة تتبنى آراء شارون وسيناريوهات معهد واشنطن لدراسات الشرق الأقصى ومركز الدراسات الاستراتيجية المعمقة في واشنطن وأنه يجب فك الشراكة الاستراتيجية مع كل من مصر والسعودية والسيطرة المباشرة على موارد النفط[4].أما مدرسة وزارة الخارجية الأمريكية فترجح الاسترشاد بنظرية (مبدأ الحرية) التي أوجدها الباحث الأمريكي مايكل ماكفويل Michael McFaul، والتي تقوم على إعادة بناء المنطقة في منظومة أمنية، إقليمية، اقتصادية شرق أوسطية ويكون لكل من إسرائيل وتركيا والعراق دور قيادي في تسييرها على أساس الديمقراطية والسوق الحرة وهناك باحثون حددوا منطقة الشرق الأوسط بالمنطقة التي تضم الدول العربية عدا (المغرب وموريتانيا) و إسرائيل وتركيا[5].

أما من الوجهة الإسرائيلية فقد عرفتها الجمعية الإسرائيلية للدراسات الشرقية في سجلها السنوي الذي صدر تحت اسم "سجل الشرق الأوسط" بواسطة معهد شيلواح للأبحاث، بأنها تضمن المنطقة الممتدة من تركيا شمالا إلى إثيوبيا والصومال والسودان جنوبا، ومن إيران شرقا إلى قبرص وليبيا غربا[6] وإن كانت الجمعية قد أسقطت قبرص في مجلد عام 1967، أما مركز جافي للدراسات الاستراتيجية يورد تعريفا للشرق الأوسط يضم جميع الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية باستثناء موريتانيا والصومال، هذا فضلا عن إسرائيل وإيران. فالتعريف الإسرائيلي وهو أشمل تعريف للمنطقة بحيث يشمل كل الدول العربية إضافة إلى إيران وباكستان.[7]

1- نورهان الشيخ، "السياسة الروسية في منطقة الشرق الأوسط"، **مجلة قضايا استراتيجية** ، العدد 13 ، (1998)،ص 09 وكذلك ينظر - حقي حسين عطوة، "الاتحاد السوفيتي والشرق الأوسط بعد قمة مالطا"، **مجلة السياسي**، العدد 100، (1999)، ص 237-240 .

2- نوري عبد الحميد العاني، "الجذور التاريخية للشرق الأوسط" ، **مجلة دراسات الشرق الأوسط** ، العدد 2، (1996)، ص43 .، وأيضا:- نورهان نورهان الشيخ ، المرجع السابق، ص 10

3- عمر كامل حسن، المرجع السابق، ص 31

4- عبد الغفار عفيفي الدويك ،" الادارة الأمريكية الجديدة والشرق الأوسط "، **مجلة الدفاع** ، العدد 175 (2001) ، ص43-47

5- كارل براون، **السياسة الدولية والشرق الأوسط قواعد قديمة لعبة خطيرة**، ترجمة عبد الهادي حسن جياد، بغداد :دائرة الشؤون الثقافية العامة ، ، 1987، ص 14

6- فاضل عبد القادر الشيخلي ، المرجع السابق، ص80

7- فوزي حماد وعادل محمد أحمد، " الأبعاد الاستراتيجية الدولية للتفجيرات النووية الهندية الباكستانية"، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 133، (جويلية 1998)، ص260 وأيضا: -عبد المنعم سعيد، " الإقليمية في الشرق الأوسط: نحو مفهوم جديد"، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 122، (أكتوبر 1995)، ص61

بالنسبة للأمم المتحدة مر هذا التعريف بالعديد من التطورات حتى أصبح أكثر شمولا، حيث عرفته دراسة لها أجريت عام 1975 بأنه المنطقة من ليبيا غربا حتى إيران شرقا ومن سورية شمالا حتى اليمن جنوبا[1]، غير أن الوكالة الدولية للطاقة الذرية قد عرفته بعد دراسة فنية لبحث الطرق المختلفة لتطبيق الضمانات في المنطقة عام 1989 على أنه المنطقة الممتدة من الجماهيرية العربية الليبية غربا حتى إيران شرقا ومن سورية شمالا حتى اليمن جنوبا[2]، وهذه الدول هي: ليبيا ومصر والسعودية والكويت والعراق وإيران والإمارات والبحرين وقطر وعمان وسورية ولبنان والأردن واليمن الجنوبي "قبل الوحدة" بالإضافة إلى إسرائيل[3].

لقد انعكس هذا الاضطراب في تحديد نطاق مصطلح الشرق الأوسط على الدراسات التي تتعلق بالنظام الإقليمي، فتعريف بيرسون– على سبيل المثال– وهو مستمد من دراسته عن المنطقة لا يتضمن السودان وبلدان المغرب العربي، ويلاحظ أن الدولة غير العربية الوحيدة المتضمنة في النظام هي إسرائيل ، أما بريتشرBreacher فمن الواضح أن تعريفه أنطلق من مدى مشاركة الدول في الصراع العربي–الإسرائيلي، ويلاحظ على هذا التعريف أنه يشمل المنطقة الممتدة من قبرص إلى الصومال إلى إيران، وتعتبر إسرائيل من دول القلب، والسعودية من دول الأطراف.[4]

يتضح من خلال التحديد الجغرافي لمفهوم الشرق الأوسط، ولجميع التحديدات أن دول الجوار الجغرافي لفلسطين المحتلة، كذلك العراق تشكل مركز هذا الإقليم، أو قلب هذا المفهوم، وإن توضيح هذا المفهوم جغرافيا ودفعه باتجاه الأطراف سواء شمالا أو شرقا أو جنوبا أو غربا، ليضم مناطق جغرافية غير عربية يهدف أساسا إلى إضفاء الشرعية على المفهوم، لأن المفهوم لو اقتصر جغرافيا على المنطقة العربية لأصبح لا مبرر له ولا يمكن استمراره[5]، هذه إذن البنية الدلالية لمفهوم الشرق الأوسط، وهي استبدال الثقافة والحضارة بالجغرافيا بالجغرافيا من أجل إعادة هوية المنطقة على نحو جديد، ولعل هذا يضع في حوزتنا الأدوات الكافية لبناء إدراك صحيح للأهداف المطلوبة من إقامة نظام الشرق الأوسط.[6] والجدول الموالي يوضح لنا مختلف الفروقات بين النظام الإقليمي العربي والنظام الشرق الأوسطي

1-UN General Assembly. Comprehensive Study of the Question of Nuclear-Weapon-Free Zones in All Its Aspects: Special Report of the Conference of the Committee on Disarmament. 8 Oct. 1975 (A/10027/Add.1), p. 31 [http://www.kcl.ac.uk/sspp/departments/warstudies/research/groups/csss/BB/SectionDfinal4.pdf] (Acceded at: 10/10/2011)

2-Technical study on different modalities of safeguards in the middle east, IAEA-GC 887, 24/08/1989. P35 [https://www.iaea.org/About/Policy/GC/GC33/GC33Documents/English/gc33-887_en.pdf] (Acceded at: 10/10/2011)

3- عمر كامل حسن، المرجع السابق، ص 31، 32

4- جميل مطر وعلي الدين هلال، **النظام الإقليمي العربي، دراسة في العلاقات السياسية العربية**، المرجع سابق، ص32

5- عمر كامل حسن، المرجع السابق، ص 36

6- عبد الإله بلقزيز،" تحديات إقامة النظام الشرق أوسطي وانعكاساته على مجال الثقافة،" **مجلة المستقبل العربي**، المجلد 18، العدد 303، (1996)، ص14.

جدول رقم (1) أوجه الشبه والاختلاف بين النظامين العربي والشرق أوسطي

العناصر	النظام الإقليمي العربي	النظام الاقتصادي الشرق أوسطي
جغرافيا	يشمل الأقطار العربية الآسيوية والشمال الإفريقي فقط واصفاً إياها منطقة واحدة محدودة ويقتصر عليها.	أوسع جغرافيا يشمل الأقطار العربية وأقطار غير عربية فضلاً عن إسرائيل، مجزئاً المنطقة إلى شرق – أوسطية – شرقية بما فيها مصر وشمال إفريقيا ، فضلاً عن قطار غير عربية أهمها تركيا إيران ولا تزال حدوده غامضة.
بشرياً	متجانس بشرياً اثنياً ولغوياً وثقافياً ودينياً وحضارياً– عربي–إسلامي	غير متجانس بشرياً متعدد الأجناس والأديان والثقافات والحضارات.
تاريخياً	لها أرث تاريخي مشترك	لا تشترك أقوامه في أرث تاريخي واحد
دور الدولة في الاقتصاد	يكون دور الدولة في اقتصادياته مهماً، من دون إهمال للقطاع الخاص	يقوم على اقتصاد السوق وهيمنة القطاع الخاص والأيديولوجية الليبرالية
التوجه التنموي	التوجه الاقتصادي الأساسي نحو الداخل والتنمية المستقلة وطنياً مع عدم الانغلاق على باقي العالم ولكن من دون العولمة والانفتاح غير المنضبط على العالم	توجهه الاقتصادي الأساسي نحو العولمة والاندماج بالاقتصاد العالمي الرأسمالي ، التنمية التابعة
الأهداف والوسائل	يحاول تحقيق أهدافه الاقتصادية بوسائل سياسية	يستعمل وسائل اقتصادية لتحقيق أهداف سياسية
الارتباط بالنظام العالمي	لا يرتبط بنظام عالمي ولا بدول أجنبية أو غير عربية ولا تسنده دول عظمى بل تقاومه	يرتبط بالنظام العالمي الجديد وبالولايات المتحدة الأمريكية بالذات وتسنده دول عظمى لاسيما دول الاتحاد الأوربي وبصورة اخص المتوسطية فيها وتدعو إليه
الاختيار والإجبار	قام اختياريا من دول عربية أعضاء في جامعة الدول العربية وليس فيه إجبار للحد على الانضمام أليه ، لذلك لم يتجاوز عدد الدول التي انضمت إليه **22** دولة.	مرتبط بالعملية السلمية العربية –الإسرائيلية وتطبيع العلاقات مع إسرائيل بموجب اتفاقيات السلام وبالتالي فان عنصر الإجبار واضح فيه
الارتباط	لمشروع سياسي جزء من مشروع وحدوي سياسي يهدف إلى توحيد العرب سياسيا واقتصاديا .	جزء من مشروع سياسي يهدف لتقطيع أوصال الأمة العربية وتجزئتها ومحاولة محو الهوية العربية وتكريس التعددية القطرية وفرض الوجود الاسرائيلي على العرب سياسيا واقتصاديا وثقافيا
التدرج	يسير بمشروع التكامل تدريجيا باتجاه الوحدة الاقتصادية وهو مطمحه الأساسي والنهائي	يقتصر على الانفتاح الاقتصادي والتعاون الإقليمي بين دول وشعوب غير متجانسة وتحقيق منطقة تجارة حرة مطمحه الأساس شعوبي وغير عربي كوسموبوليتاني
طبيعة الهدف	أهدافه اقتصادية قومية لمضوية	أهدافه السياسية تجزئته قوميا و قطريا
سياسة الانفتاح	مبدئيا سياسات اقتصادية حمائية بهدف تقوية المركز التنافسي للمشاريع إنتاجية والعربية ورفع مستوى كفاءتها أمام المنافسة الأجنبية	يتبع سياسة انفتاحية يخضع فيها المشاريع العربية لمنافسة غير متكافئة مع المشاريع الإسرائيلية والأجنبية ويفعل ذلك منذ البدء من دون توفير حماية كافية للمشاريع العربية
الموقف من السلام	لا يتعارض مع السلام العادل والشامل وقد سبق تاريخيا اتفاقيات السلام القائمة حاليا مع إسرائيل.	جزء لا يتجزأ من اتفاقيات السلام ونتيجة لازمة لها مفروض بموجبها وكجزء اساس من عملية تطبيع العلاقات مع إسرائيل و لا خيار للعرب فيه

المصدر: عبد المنعم السيد علي، "التكامل الاقتصادي العربي والنظام الاقتصادي الشرق أوسطي التناقض والتداخل والبدائل" ،**مجلة المستقبل العربي**، العدد 214، (1996)، ص 18،19

و مما سبق يمكن ملاحظة ما يلي:[1]

-توافق الدول العربية على تعريفي الأمم المتحدة ووكالة الطاقة الذرية.

-الإجماع على كون إيران جزءا من المنطقة.

- استبعاد تركيا من جميع التعريفات السابقة.

- لم تتم الإشارة إلى مناطق أعالي البحار.

-أن مصطلح الشرق الأوسط لا يشير إلى منطقة جغرافية بل إنه مصطلح سياسي في شأنه وفي استخدامه.[2]

-إن هذه التسمية لا تستمد من طبيعة المنطقة نفسها ومن خصائصها البشرية أو الحضارية الثقافية أو شكل نظمها السياسية، بل تسمية تشير إلى علاقة الغير بالمنطقة، فالشرق الذي يقال عنه متوسط بالنسبة لمن؟، وفي علاقته مع أي منطقة جغرافية أخرى والسؤال نفسه يثار بالنسبة لمصطلح الشرق الأدنى.

-إن هذه التسمية تمزق روابط المنطقة العربية ولا تعاملها على أنها وحدة متميزة، فهي تدخل فيه باستمرار دولا غير عربية مثل: تركيا وقبرص وإثيوبيا وأفغانستان وباكستان وإيران و إسرائيل، وتخرج منه باستمرار دول المغرب العربي (ليبيا، تونس، الجزائر، المغرب الأقصى) وأحيانا السودان.

المطلب الثالث: سمات وخصائص النظام الاقليمي العربي

يمتاز النظام الإقليمي العربي بالسمات والخصائص التالية:

-القدم والقدرة على الاستمرار، فالنظام الإقليمي العربي هو الأقدم من بين الأنظمة الإقليمية التي نشأت في العالم بعد الحرب العالمية الثانية، فلقد نشأت الجامعة العربية في منتصف الأربعينيات بينما نشأ النظام الإقليمي الأمريكي (منظمة الدول الأمريكية OAS بعده بسنتين)، أما في أوروبا (الجماعة الأوربية فنشأت في الخمسينات)، وفي آسيا (رابطة دول جنوب شرق آسيا ASEAN)[3].

-تدني الفاعلية والأداء، يمكن التمييز بين نموذجين من نماذج الأنظمة الإقليمية في العالم اليوم، هناك الأنظمة الإقليمية التي تتوسع أفقيا، وتتعمق عموديا بصورة مضطردة وملحوظة مثل الاتحاد الأوربي وآسيان... وهناك كم كبير من الأنظمة الإقليمية التي يغلب عليها الركود، وتعاني من ضعف الفاعلية مثل الاتحاد الإفريقي ومنظمة التعاون الاقتصادي والنظام الإقليمي العربي.[4]

-إن النظام الإقليمي العربي هو تجسيد واقعي للعروبة وللانتماء العربي، حيث يستند النظام العربي إلى تجربة تاريخية مشتركة بين وحداته لا نجد لها نظيرا في النظم الإقليمية الأخرى، فلقد سبق للأمة العربية أن

1- فوزي حماد وعادل محمد أحمد، " مشكلات إنشاء منطقة خالية من أسلحة التدمير الشامل في الشرق الأوسط"،**مجلة السياسة الدولية**، العدد 145، (جويلية 2001)، ص37

2- Nikki R. Keddi, " Is There a Middle East?", **International Journal of middle East studies** ,Vol. 4, No. 3, (july 1973) , pp. 255 – 271.

3- رغيد الصلح، "النظام الإقليمي العربي: الواقع والتحديات وسط المتغيرات السياسية الدولية، **في :ندوة النظام الإقليمي العربي وسط المتغيرات الدولية**، ط1، الإمارات العربية المتحدة: مركز زايد للتنسيق والمتابعة، 2003، ص 52.

4- المرجع نفسه ، ص 53

حققت ذاتها من خلال دولة موحدة امتدت قرونا وتركت ذكريات شكلت إرثا ثقافيا غدا معه اسم الأمة العربية، كما يقول ميشيل هدسون "Michael Hudson "أكثر استخداما في معجم السياسة العربية من أي اسم أو مصطلح آخر مما لا يمكن طرحه جانبا أو استبداله بأي مسمى آخر، بل أن الجماهير المنتمية إلى هذه الأمة مستعدة للثورة والقتال بل والموت في سبيل ما ينطوي عليه هذا المصطلح من اعتبارات معنوية"[1].

لعل وجود الشعور بالانتماء إلى أمة واحدة في إطار النظام الإقليمي العربي قد ولد نزعة قوية كما يقول بول نوبل Noble p :"في التدخل في السياسات الداخلية والخارجية لأطراف النظام تجاه بعضهم البعض، كما شجع هذا الشعور على نمو هيئات اجتماعية وتحالفات سياسية عابرة للأقطار العربية وحدودها الدولية، كما ساعد على انتشار أحزاب وحركات سياسية لم تكن الحدود القطرية حائلا دون انتشارها كجماعة الإخوان المسلمين، وإلى حد ما حزب البعث الاشتراكي، وهو ما عزز ويعزز الترابط بين الأنظمة السياسية للأقطار العربية، وأسهم في توثيق الرابطة بينها والعمل على إدامتها، ولذا تبدو المنظومة العربية شبيهة بقاعدة واسعة تتجاوب فيها أصداء المعلومات والأفكار والآراء دون اعتبار لحدود الدول".[2] كما أن الميثاق يشترط هذا الانتماء في من يريد الانتساب إلى إحدى مؤسساته وتحدد الدول موقفها من النظام الإقليمي العربي في ضوء موقفها من الفكرة العربية وعلاقتها بها، فعندما طرحت فكرة الانتساب إلى جامعة الدول العربية على اريتريا رفضت القيادة الإرتيرية هذا الاقتراح على أساس أن اريتريا غير عربية.

–لكل نظام قيمه ومبادئه ومسلماته تسمى (عقيدة النظام) والوحدة العربية هي عقيدة النظام الإقليمي العربي سواء سميت بهذا الاسم أو تحت مسمى العمل العربي المشترك أو التكامل أو التضامن العربي....، وليس بالضرورة أن تكون السياسات القطرية للدول العربية تتطابق حقيقة مع عقيدة النظام ومثله.[3]

–إن النظام الإقليمي العربي، مثل أي نظام إقليمي آخر، هو أوسع من المؤسسات وأوسع من المؤسسات الرسمية، إنه يتكون أساسا من رزمة واسعة من أنماط التعامل بين جماعات ومؤسسات ودول تنتمي إلى إقليمي واحد، وأنماط التعامل بين جماعات ومؤسسات حكومية ومؤسسات أهلية، وهكذا نشاهد مستويات وأشكالا متعددة من التعاون الإقليمي يتكون منها النظام الإقليمي العربي، فعلى المستوى الرسمي هناك مؤتمرات القمة العربية، واللقاءات الوزارية وجامعة الدول العربية وهيئاتها ومنظماتها المختصة، وبين هذه المستويات تداخل وتشابك ولكنها ليست متطابقة، فلقد تعطلت مؤتمرات القمة سنوات دون أن يتوقف عمل الجامعة أو اللقاءات الوزارية، كما أن هذه الأخيرة تعتبر نفسها مستقلة.[4]

–لكل نظام إقليمي قضية مركزية هي من بين قضاياه الأخرى تكون محط اهتمامه الأول، وعادة ما يوليها النظام من عنايته أكثر من سواها وتشغله أكثر من شواغل النظام الأخرى، ولأن تلك القضية هي قضية النظام الكبرى والأولى، فهي تشكل عنصر الفاعلية في النظام توافقا أم تنازعا، ومما لاشك فيه أن فلسطين هي

1- خليل إسماعيل الحديثي، النظام العربي وإصلاح جامعة الدول العربية، المرجع السابق، ص 41
2- المرجع نفسه، ص43
3- المرجع نفسه ، ص 44
4- رغيد الصلح، المرجع السابق، ص 52-54.

قضية النظام العربي المركزية وهي شاغل النظام ومدار الفاعلية فيه، وهي من أهم أسباب التوافق بين وحداته كما أنها في عين الوقت من أهم أسباب النزاع بين أطرافه.[1]

إن أهم خصائص النظام الإقليمي العربي أنه ليس نظاما إقليميا كغيره من النظم الإقليمية الأخرى، وإنما هو نظام قومي قبل أن يكون لأي من دواعي الإقليم وعناصره سببا في تكوينه أو تأثيرا في طبيعته، إذ أن النظام الإقليمي العربي ما هو إلا نتيجة من نتائج وجود علاقات فريدة ومتميزة بين كيانات دولية، وليس سببا في وجود تلك الكيانات، وهو نظام قام أصلا على استعادة الأمة العربية لكيانها الدولي بحدودها التاريخية المعروفة، وليس لتنظيم علاقات بين دول يجمعها جوار جغرافي وترغب في مستوى أرفع من التعاون أو التنسيق أو التكامل.[2] فالقومية العربية جعلت النظام العربي يتمتع بدرجة عالية من التماسك الثقافي واللغوي والاجتماعي والحضاري قد لا توجد في أي نظام آخر[3]، وبنفس الدرجة التي تتوافر في النظام العربي فالدول والشعوب الأوربية برغم خطواتها الكبيرة على طريق الوحدة الأوربية الشاملة في 1995 إلا لم تصل بفكرة الهوية الأوربية لدى شعوبها إلى ما وصلت إليه فكرة الهوية والقومية العربية في إدراك ووعي الجماهير العربية قاطبة من المحيط إلى الخليج مما يجعل النظام العربي بالمقارنة نظاما متميزا.[4]

لقد جمع الأستاذ محمد السعيد إدريس خصائص النظام الإقليمي العربي في العناصر التالية:

– وجود درجة عالية من التجانس اللغوي والثقافي والديني والحضاري والتاريخي بين شعوبه ودوله، ترتب عليها نمو وإحساس قوي بالذاتية الواحدة.

– قوة الروابط بين أعضاء النظام بدرجة تفوق مثيلاتها بين الدول الأعضاء في أي نظام إقليمي آخر.

– نمو الإحساس بالقرابة وبوجود هوية عربية واحدة، تفوق الهويات القطرية المختلفة.

–أدى الإيمان بالهوية العربية المشتركة إلى النظر إلى الوحدة العربية على أنها هدف مرغوب فيه لذاته، وقد مثل ذلك تحديا دائما لشرعية النظم القائمة[5].

يرى الباحث "ضاري رشيد إلياس" أن النظام الإقليمي العربي هو مجموعة الدول العربية، والتي تشكل وحدات هذا النظام والتنظيمات الرئيسية(جامعة الدول العربية) والفرعية (في تركيبة العلاقات والأحلاف العربية)، ومجمل العلاقات فيما بينها وبين الوحدات التي يربط بينها التواصل الجغرافي، والتماثل في العديد من الصفات اللغوية والثقافية والدينية والتاريخية والاجتماعية، وما يتميز به هذا النظام من خصوصية مميزة عن غيره من النظم الإقليمية، وهي القومية العربية، التي تتبلور في تيار فكري من ناحية وفي حركة سياسية من ناحية أخرى، مما يفترض فيه أن يكون نموذجا للنظم الإقليمية من حيث التجاذب والتجانس ومن ثم الفاعلية[6].

1- خليل إسماعيل الحديثي، المرجع السابق، ص48،47

2- المرجع نفسه ، ص 49.

3- أحمد يوسف أحمد، النظام الدولي والنظام العربي، بحث في أنماط الارتباط في: **الوطن العربي والمتغيرات العالمية**، المرجع السابق، ص 37 .

4- سمير محمد أحمد العبدلي، **الوحدة اليمنية والنظام الإقليمي العربي**، تقديم عبد العزيز المقالح، ط 1، القاهرة، مصر: مكتبة مدبولي، 1997، ص 85

5- محمد السعيد إدريس، **النظام الإقليمي للخليج العربي**، المرجع السابق، ص 261-263

6- ضاري رشيد الياسين،" أحداث الخليج والنظام الإقليمي العربي"، **مجلة الجمعية العراقية للعلوم السياسية**، المجلد 25، السنة 21، العدد1-2، (1993)، ص 56.

رغم هذه السمات والمميزات التي تلازم النظام الإقليمي العربي، إلا أنه يواجه صعوبات وتحديات وانتقادات من قبل الكثيرين ومنها: أن الروابط المعنوية والقومية على أهميتها لا تكفي وحدها لإقامة البنيان السياسي والاقتصادي والاجتماعي والمؤسساتي للنظام في العصر الحديث، كما لم تضمن استمرار وحدتهم السياسية في الماضي، ولا بد من روابط مادية وآليات متصلة لبناء النظام، وإلا فإن الروابط المعنوية ستجهض وتذهب مع توالي الإخفاقات وانهيار الآمال المعلقة بها.

المبحث الرابع: الاقترابات التفسيرية للدراسة

النظرية هي مجموعة مترابطة من المفاهيم والتعريفات والقضايا التي تكون رؤية منظمة للظواهر، عن طريق تحديدها للعلاقات بين المتغيرات بهدف تفسير الظواهر والتنبؤ بها، وهي أحد الوسائط المعرفية التي يستخدمها الباحث قصد الفهم والتفسير والتوقع، وتكتسي النظرية أهمية كلما كانت قابلة للتطبيق وتميزت بالوضوح والبساطة، وتزداد النظرية شهرة كلما اتسمت بالشمول والقدرة على استيعاب ظواهر متعددة وفهمها وتفسيرها، وبما أن النظرية تفيدنا كثيرا في عملية البحث، حيث أنها توجه البحث نحو مجالات مثمرة، كما أنها تضفي على نتائج البحث دلالات ومغزى، فإذا كان المنهج يحدد متغيرات تحاول الاقتراب من خلالها إلى الظاهرة دون تقييم العلاقة بين تلك المتغيرات، فإن النظرية على العكس من ذلك، إذ تحدد تلك المتغيرات وتحدد في نفس الوقت العلاقة بينها في اقترابها من الظاهرة المدروسة، ومن بين النظريات الموظفة هنا نجد :

المطلب الأول: الواقعية الجديدة (Neorealism)[1]

أسس كنيث والتز k. Waltz في كتابه "نظرية السياسة الدولية" (Theory of International politics)[2] نظرية الواقعية الهيكلية (Structural Realism) وكرس فيه نظرية الاختيار العقلاني (Rational Chose) المستوحاة من علم الاقتصاد الجزئي أداة للبحث عن الأسلوب الأمثل لاستخدام القوة لتحقيق الأهداف القومية، فضلا عن تحديثه لنظرية النظام الدولي.[3]

ففي نهاية السبعينيات من القرن الماضي، أضاف والتز k. Waltz بعدا جديدا في التحليل الواقعي بالتركيز على الدور الحاسم لبيئة السياسة الدولية وطبيعة النظام الدولي في تفسير العلاقات الدولية، حيث يرى والتز بأن وضع الدولة في بيئة السياسة الدولية ومكانتها في النظام الدولي أهم في تفسير سلوكها من خصائصها الداخلية وتفاعلاتها مع الدول الأخرى، فبيئة السياسة الدولية وطبيعة النظام الدولي يفسران الفرص المتاحة أمام الدولة والقيود المفروضة على سلوكها الخارجي، أما خصائصها الداخلية وتفاعلاتها مع الدول الأخرى فتحدد تفاصيل السياسة الخارجية لكل دولة.[4]

1- وصفي محمد عقيل،" التحولات المعرفية للواقعية في نظرية العلاقات الدولية المعاصرة"، **مجلة دراسات للعلوم الإنسانية والاجتماعية** ، المجلد 42، العدد 1، (2015)، ص 106

2- عبد الله بن جبير العتيبي، " النظرية في العلاقات الدولية بين المدرسة الواقعية الجديدة والمدرسة البنائية"، **مجلة شؤون اجتماعية**، العدد 108، (2010)، ص 111

3- أنور محمد فرج، **النموذج المعرفي الواقعي لدراسة العلاقات الدولية**، ط 1، عمان ، الأردن: المركز العلمي للدراسات السياسية ، دون سنة، ص 52.

4- عبد الله بن جبير العتيبي، المرجع السابق، ص 115

لذلك يتهم والتز k. Waltz نظريات العلاقات الدولية التي تركز على الخصائص الداخلية للدول وتفاعلاتها بأنها اختزالية، كما ينتقد النظريات التي تتناول النظام الدولي دون التركيز على محدداته البنيوية التي تقدم الفرص وتضع القيود على سلوك الدول[1]، بمعنى أن والتز يسعى إلى تفسير السياسات الدولية على أساس بنية النظام الدولي وحدها دون أي اعتبار على الإطلاق للطابع الداخلي للأمم المكونة له،[2]وهو يعتمد في ذلك على منهج المشابهة والقياس مع النظرية الجزئية، فهو يشبه الدول بالشركات ويشبه النسق الدولي التي توجد فيها الدول بنسق السوق التنافسي، فمنظومة السياسة الدولية تشبه الأسواق الاقتصادية، فكل منها يتم خلقها وإيجادها بشكل مفاجئ وغير مقصود من طرف الوحدات المكونة لها، لكن في نهاية المطاف تصبح بنية كل منها هي التي تفرض وتحدد السلوك على الوحدات المكونة له من خلال ما توفره هذه البنية من حوافز وقيود.[3]

ومن بين المنظرين المساهمين في بلورة أفكار وأسس وفرضيات الواقعية الجديدة، نجد: روبرت تاكر Robert Tucker، روبرت جيبلن Robert Giplin، وستيفن كريزنر Stephen Krasner، وروبرت كيوهان Robert Keohane، وجون مارشهيمر John Measheimer.

وتقوم الواقعية الجديدة على الافتراضات التالية[4]:

- تتميز العلاقات الدولية بالفوضى والصراع المتواصل.
- الدولة كوحدة تحليل وفاعل مركزي للنظام الدولي.
- تسعى الدول إلى تحقيق أقصى ما يمكن من الأمن فوق كل شيء.
- تحاول الدول زيادة قوتها دون أن يؤدي ذلك إلى وضع الأمن في خطر.
- ليس هناك أي تشكيل لأي نظرية للعلاقات الدولية بدون استنادها للتحليل البنيوي.
- إن التغيرات الجذرية والخطيرة تقع على مستوى توزيع القوى بين الوحدات السياسية في النظام الدولي.
- أن الأنظمة ثنائية القطبية أكثر استقرارا من الأنظمة متعددة الأقطاب.[5]
- استقلالية الحقل السياسي عن بقية الحقول الأخرى.

أما المفاهيم الأساسية في التحليل الواقعي الجديد: فتتمثل في النظام الدولي، توازن القوى، الأمن:

- **النظام الدولي (International System)**:اتخذ الواقعيون الجدد من النظام الدولي موضوعا رئيسيا لدراسة وتحليل السياسة الدولية استنادا إلى الأفكار النظامية والبنيوية المقتبسة من نظرية النظم لـــ"مورتن كابلان" فالنظام حسب–المفهوم السلوكي– هو: "مجموعة من الوحدات المتفاعلة فيما بينها لتشكيل وحدة

1- أحمد علي سالم، "القوة والثقافة وعالم ما بعد الحرب الباردة: هل باتت المدرسة الواقعية في العلاقات الدولية شيئا من الماضي؟"، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، العدد 20، (خريف 2008)، ص 120 .

2- أنور محمد فرج، **نظرية الواقعية في العلاقات الدولية- دراسة نقدية مقارنة في ضوء النظريات المعاصرة**، المرجع السابق، ص 362.

3- ألكسندر وندت، **النظرية الاجتماعية للسياسة الدولية**، ترجمة: عبد الله جبر صالح العتيبي، الإمارات العربية المتحدة: مركز الخليج للأبحاث 2006، ص 24.

4- عبد الناصر جندلي، **التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية**، ط1، القبة القديمة، الجزائر: دار الخلدونية للنشر والتوزيع 2007، 175. وأنظر أيضا: -أحمد نوري النعيمي، "البنيوية العصرية في العلاقات الدولية"، **مجلة العلوم السياسية** ، العدد 46، (2013)، ص 49

5- ألكسندر وندت، المرجع السابق، ص 154،153.

متماسكة هي النظام"، وإذا كانت فكرة النظام تقدم كاختيار للوحدات وكقياس لدرجة التفاعل فيما بينها، فإن مفهوم البنية (Structure) وثيق الصلة وملازم لمفهوم النظام.[1]

وعليه يرى والتز k. Waltz أن النظام الدولي يتشكل من بنية (Structure) ووحدات متفاعلة (Interacting unites) وفي اعتقاده أن البنية هي المكون الرئيسي للنظام الذي يجعل التفكير في النظام كله ممكنا، لذلك يقدم والتز k. Waltz تعريفا للبنية الدولية بالاعتماد على ثلاث أمور[2]: (-المبدأ الذي يحكم تنظيم الوحدات،-واختلاف الوحدات ووظائفها،-وتوزيع القدرات المادية بين الوحدات)[3]، فالمبدأ المنظم في السياسة الدولية حسب والتز k. Waltz هو: الفوضى(Anarchy)[4]، وهي بالنسبة له ثابتة، وعلى العكس من السياسة الداخلية فإن الوحدات هنا-على هذا المستوى- ليست مختلفة وظيفيا، فالنظام الدولي يتميز بالتفاعل بين الوحدات بوظائف متشابهة (خصائص الوحدات)، وحسبه يبقى الاختلاف فقط في عنصر توزيع القدرات المادية.

كما يميز والتز k. Waltz بين التغير داخل بنية النظام الدولي (أي تغير وحداته)، وتغير بنية النظام الدولي ذاتها فتغير هذه البنية هو تغير في عدد القوى الكبرى أو في قدراتها، حيث يقول: "...التفكير في البنية كما أحدده سوف يحد من مشكلة فصل التحولات على مستوى الوحدات من التحولات على مستوى النظام، وإذا كنا مهتمين بالتأثيرات المختلفة المتوقعة في نظم مختلفة فيجب أن نكون قادرين على تمييز تحولات الأنساق (Changes of systems) من التحولات ضمن الأنساق (Changes within systems).[5]

وهو ما يبرز السمة المادية للواقعية الجديدة، التي ترى بأن بنية النظام الدولي تتحدد بتوزيع الإمكانيات والقدرات المادية تحت الفوضى أي يمكن تعريف بنية النظام الدولي وفهمها بالتعرف على كيفية توزيع الإمكانيات المادية تحت الفوضى، وأن أي تغير في بنية النظام الدولي يمكن قياسه ومعرفته بالتحولات من توزيع قطبي إلى آخر فقط. إذن يؤمن الواقعيون الجدد أن سلوك الدول يتحدد بشكل واسع بواسطة البنية المادية للنظام الدولي، إن بعض مستوى المنافسة أو التنافس الأمني بين القوى الكبرى هو شيء حتمي في نظر الواقعيين الجدد، فقد يكون "الأفراد أحرارا في تبني خطابات لا واقعية، لكن في التحليل النهائي يجبر النظام الدول على أن تتصرف وفق قواعد الواقعية أو تواجه خطر الدمار"،[6] وقد أكد "مرشايمر"Mearsheimer أنه من الممكن تطبيق مفهوم النظام (النظام الذي يفسر عادة ليعني العالم ككل أي النظام الدولي الذي هو محل التركيز لدى

1- عبد الناصر جندلي، المرجع السابق ، ص 183.
2- ألكسندر وندت، المرجع السابق ، ص 350،351.
3- جوانيتا إلياس، بيتر ستش، **أساسيات العلاقات الدولية**، تر محيي الدين حميدي، ط1، دمشق، سورية، دار الفرقد للطباعة والنشر والتوزيع، 2016، ص 75
4- سمير جاسم راضي، " مفهوم التعاون الدولي في المدارس الفكرية للعلاقات الدولية"، **مجلة العلوم السياسية**، العدد 45، (2012)، ص120-121
5- أحمد محمد أبو زيد، " كينيث والتز: خمسون عاما من العلاقات الدولية (1959-2009): دراسة استكشافية"، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، العدد 27 (صيف 2010)، ص 105،106 .
6- John J. Mearsheimer, "A Realist Reply", **International Security**, Vol. 20, No. 1 (Summer, 1995), P91.

الواقعيين) بشكل أكثر دقة وذلك باستعماله لوصف أقاليم معينة مثل أوروبا، شمال شرق آسيا، وشمال وجنوب أمريكا.[1]

- **توازن القوى (The balance of power)**: تعتبر واقعية والتز Waltz الجديدة تطورا ملحوظا للرؤى الحديثة لنظريته حول توازن القوى بمفهومه المعاصر[2]، والذي يعرف-موازين القوى- من حيث عدد الأقطاب الكائنة في الميزان، والذي يتحدد -عدد الأقطاب- بعدد الدول التي بوسعها أن يهدد بقاء بعضها بعضا بشكل خطير.[3]

فوفقا لتصور مورغانتو تعتمد القوى على قدراتها الذاتية لتحقيق التوازن مع غيرها من القوى، في حين يرفض إنشاء الأحلاف كأداة لتحقيقه، وذلك لإيمانه بالاعتماد على الذات (Self-Reliance) كمبدأ حاكم لتصرف تلك القوى[4]، في حين والتز Waltz يقبل بتحقيقه من خلال عناصر القوة الداخلية، وعناصر القوة الخارجية معا فما توازن القوى-كما قال هارولد لازويل (Harold Lasswell)- إلا بناء من علاقات القوة يهدف للحفاظ على الوضع القائم وأية محاولة لتغييره، تثير رد فعل مقاوم باتجاه إعادة تنصيبه.[5]

وعلى خلاف مورغانتو الذي يعتبر نظام التعددية القطبية (Multipolarity) الأكثر استقرارا، يرى والتز ومعظم الواقعيين الجدد أن نظام الثنائية القطبية (Bipolarity) هو النظام الأكثر استقرارا[6]، فوالتز Waltz يرى بأن للأنظمة الثنائية القطبية مميزات جوهرية وحقيقة أكثر[7]، وأفضل من تلك التي تتسم بها الأنظمة المتعددة الأقطاب ففي الأنظمة ثنائية القطبية تكون احتمالات خطأ الدول المهمة في حساب قوتها النسبية احتمالات ضئيلة بسبب ضآلة الشكوك التي تواجهها حول التهديدات المحتملة كما أن احتمالات دخولها في حرب عن طريق الخطأ تكون قليلة جدا، ففي نظام القطبين يكون من السهل عليهما إدارة مشاكل العالم المشتركة بشكل أفضل مما لو كانوا أقطابا عديدة، فهذه الأخيرة تكون غير متوازنة وأكثر عرضة للنزاعات والحروب.[8]

- **الأمن: (Security)**: يعتبر مفهوم الأمن من المفاهيم التي تم مراجعتها من قبل الواقعيين الجدد، وينطلق الواقعيون الجدد في ذلك من فكرة اعتبار أن الأمن من اختصاص الدولة فقط، فكنيث والتز Waltz يقول: في ظل الفوضى، الأمن هو الهدف الأسمى، لكن فقط عندما يكون بقاء واستمرارية الدول مضمونا

1- John Mearsheimer, "Power and fear in Great Power Politics", in G.O. Mazur, ed., **One Hundred Year Commemoration to the Life of Hans Morgenthau (1904-2004)**, New York: Semenenko Foundation, 2004, P190 [http://mearsheimer.uchicago.edu/pdfs/A0033x2.pdf] (Acceded at: 10/10/2012)

2- جون ميرشايمر، "الواقعية البنيوية"، تحرير تيم دان وآخرون، في كتاب: **نظريات العلاقات الدولية التخصص والتنوع**، تر ديما الخضرا، ط1، بيروت، لبنان: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2016، ص 223،224

3- ألكسندر وندت، المرجع السابق، ص 25.

4- خالد موسى المصري، **مدخل إلى نظرية العلاقات الدولية**، ط1، سورية، دمشق: دار نينوى للدراسات والنشر والتوزيع، 2014، ص 90 وأيضا: وأيضا: -جوانيتا إلياس، بيتر ستش، المرجع السابق، ص81

5- كريس براون، المرجع السابق، ص 54.

6- خالد موسى المصري، **مدخل إلى نظرية العلاقات الدولية**، المرجع السابق، ص94

7- خالد موسى المصري،" الوضعية ونقادها في العلاقات الدولية (دراسة نقدية للنظريات الوضعية)"، **مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية**، المجلد 30، العدد الأول، (2014)، ص 331

8- ألكسندر وندت، مرجع سابق، ص 154.

ستبحث هذه الأخيرة عن أهداف أخرى، مثل الهدوء، الربح والقوة[1]،غير أنهم أحدثوا مراجعة في قضية زيادة القوة والقدرات العسكرية كمبدأ تقليدي لدى الواقعيين الكلاسيكيين، وذلك بفرضيتهم المرتبطة بالجانب الأمني والتي مفادها أن الدولة تعمل على زيادة قدراتها العسكرية ليس من أجل القوة في حد ذاتها كما يقول مورغانتو، وإنما فقط من أجل الدفاع عن أمنها وإقليمها، وذلك بالتقليص من مخاطر "المأزق الأمني" (Dilemme de Sécurité) والتي مفادها أن تحقيق الأمن للدولة (أ) يؤدي إلى حالة ألا أمن بالنسبة للدولة (ب) وذلك نتيجة تسلح الأولى، والسباق نحو التسلح يؤدي إلى ضعف الدولة (ب) لعدم امتلاكها للتكنولوجيا العسكرية الحديثة مما يؤدي إلى حالة انكشاف أمني لها[2].

ففي ظل الطبيعة الفوضوية للسياسة الدولية فإن الدول تشك ببعضها البعض وتضع أسوأ حالات التحليل لنيات بعضها البعض[3]، لذلك يبقى الضمان الأساسي لأمن الدول هو اعتمادها على قدراتها الذاتية حيث يقول والتز Waltz :"الوحدات في سعيها لتحقيق أهدافها والحفاظ على أمنها في حالة فوضوية... عليها الاعتماد على الوسائل والإجراءات التي باستطاعتها تشكيلها بذاتها، فمبدأ "اللهم- نفسي" هو بشكل حتمي مبدأ التصرف في النظام الفوضوي"[4]. بالإضافة إلى بناء توازنات عسكرية (تقليدية، نووية)، وبالتالي فإن الأمن الأمن حسب الواقعيون الجدد يبقى هو الغاية القصوى مادام هناك حالة فوضى في النظام الدولي، وهو ما تؤكده مقولة كنيث والتز (K.waltz) "إن الدول تتنافس دوما من أجل الرفاهية والأمن والتنافس أدى ويؤدي دوما إلى النزاع".

لذا تبقى القوة هي مؤشر أساسي ومركزي لتحقيق الأمن، إلا أننا نشير هنا إلى أن المفهوم الشامل للقوة قد اختفى من أطروحات الاتجاه البنيوي، حيث ركز أنصاره فقط على الجوانب المادية للقوة، وهكذا أصبحت القوة تعرف بأنها: "استخدام دولة لمواردها المادية لإجبار دولة أخرى على فعل شيء لا ترغب في القيام به"، ولقد سيطر المفهوم المادي للقوة على المدرسة الواقعية إلى درجة أنها أصبحت تفسر الحياة الاجتماعية من خلال تحليل التباين في متغير واحد هو توزيع إمكانيات القوة المادية الموضوعية، فوالتز Waltz يستبعد ما أورده مورغانتو من عناصر القوة المعنوية من قبيل الخصائص القومية والروح المعنوية و الإيديولوجية وشكل نظام الحكم والميل العام إلى المسالمة أو القتال، ويركز على الجوانب المادية في تعريف القوة. فهو يعرف الدول الكبرى بأنها:" الدول التي تمتلك إقليما واسعا وعددا كبيرا من السكان وموارد وفيرة، واقتصادا كفؤا وجيشا قويا ونظاما سياسيا مستقرا عالي الكفاءة"[5].

1- Stephan M. Walt, keeping the world “off -Balance”: self -Restraint and U.S Foreign Policy, Ikenberry, G. John, ed ,America Unrivaled: The Future of the Balance of Power, Ithaca, NY: Cornell University Press, 2002. p121-154 [http://belfercenter.hks.harvard.edu/files/keeping_the_world_off_balance_stephen_walt.pdf] (Acceded at: 10/10/2012)

2- رياض حمدوش، «تطور مفهوم الأمن والدراسات الأمنية في منظورات العلاقات الدولية»، مداخلة في ملتقى دولي بعنوان: **الجزائر والأمن في المتوسط: واقع وآفاق**، يومي 29 و 30 أفريل 2008، جامعة قسنطينة، ص 273.

3- المرجع نفسه ، ص 274.

4- عامر مصباح، **الثابت والمتغير في العلاقات الأمريكية- السعودية من خلال بعض القضايا الدولية المعاصرة**، أطروحة دكتوراه في العلاقات الدولية (غير منشورة)، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2005- 2006، ص 81.

5- رياض حمدوش، "تطور مفهوم الأمن والدراسات الأمنية في منظورات العلاقات الدولية"، المرجع السابق، ص 274.

ويعود سبب تحول الواقعية نحو المادية حسب Samuel Barkin في كتابه: Realist Constructivism إلى تحول دارسي العلوم السياسية إلى استخدام المناهج السلوكية التي تهتم بالقياس، ونزوعهم إلى افتراض رشد صانع القرار السياسي، أي أن التركيز على عناصر القوة المادية كان محاولة لحل مشكلة قياس القوة، وإذا كان الأمن من حيث ندرته أو توافره مرتبط بعملية إدراكه من طرف صانع القرار، فإن فكرة الأمن في الواقعية الجديدة أدت إلى انقسام أنصارها إلى فريقين: الواقعيون المهاجمون وعلى رأسهم جون مارشهيمر وروبرت جيبلن يرون بصعوبة توفير الأمن في النظام الدولي، بينما يرى الواقعيون المدافعون وعلى رأسهم كينيث والتز وغريكو بتوافره رغم الفوضى التي يتميز بها النظام الدولي، كما أن القوة –حسب الواقعيين الهجوميين– هي وسيلة ذات أهمية قصوى لتعظيم المكاسب أما القوة –حسب الواقعيين المدافعين– فإنها وسيلة لتحقيق الأهداف الضرورية، وهي أهداف ترتبط بالأمن معتبرين أن العلاقات الدولية هي عبارة عن مأزق أمني معقد[1].

أما من ناحية العلاقة بين النظام الدولي والإقليمي فتقوم الواقعية الجديدة في تحليلها على افتراض أساسي وهو أن النظام الإقليمي هو نظام خاضع للنظام الدولي الذي يقوم باختراق النظم الإقليمية بالعديد من الوسائل مثل المساعدات العسكرية، والتدخل في الشؤون الداخلية، والأعمال التخريبية، والتأثير على خريطة توزيع القوة في إطار الإقليم، هكذا تتعدد التحليلات الواقعية لعلاقة الهيمنة والخضوع بين النظام الدولي والإقليمي وفق توصيف ثلاثي كالتالي:

–تحليل الهيراركية الدولية القائم على مستويات نظامية متعددة.

–التحليل الإمبريالي للعلاقة بين النظم الإقليمية والنظام الدولي من منظور علاقة الهيمنة والخضوع بين المركز والأطراف.

–تحليل الاستقرار المهيمن وبناء نظم إقليمية تتوافق مع القواعد التي تضعها المؤسسات المالية الدولية.*

1- أحمد علي سالم، "القوة والثقافة وعالم ما بعد الحرب الباردة: هل باتت المدرسة الواقعية في العلاقات الدولية شيئا من الماضي؟"، المرجع السابق، ص 123 .

* **توضيح المقصود بمختلف التحليلات الثلاث: 1- تحليل الهيراركية الدولية القائم على مستويات نظامية متعددة**: تبنى كل من تومبسون وباري بوزان هذا التحليل الذي يقوم على تعدد المستويات النظامية في إطار السياسة الدولية ، حيث أشار تومبسون إلى أن النظرة إلى السياسة الدولية من هذا المنظور الذي يشير إلى وجود مستويات نظامية متدرجة يحقق قدرا كبيرا من المرونة، أما بوزان فقد أشار إلى وجود مستويات نظامية متعددة في السياسات الدولية وتأتي أهمية النظام الإقليمي باعتباره يمثل مستوى معينا من تلك المستويات المتعددة ومعنى ذلك أن النظام الإقليمي هو مستوى تحليلي وسيط بن المستوى النظامي الكلي وبين المستوى القومي، وعلى الرغم من أن النظرية التي وضعها بوزان وطورها في أواخر التسعينات وهي نظرية التعقيدات الأمنية الإقليمية تتوافق مع الرؤية الواقعية فيما يتعلق بهيكل السياسات الدولية القائم على الهيراركية النظامية إلا أن النظام الدولي –وفقا له- فيما بعد الحرب الباردة يقسم تقسيما هيراركيا جديدا، حيث يقسم إلى أربعة مستويات وهي مستوى القوى العظمى ومستوى القوى الكبرى ومستوى القوى الإقليمية وأخيرا مستوى القوى الصغرى. أنظر إلى:

-William R thompson, "The Regional Subsystem: A Conceptual Explication and a Propositional Inventory" **International Studies Quarterly,** Vol. 17, No. 1 (Mar., 1973),PP 90-91

2-التحليل الإمبريالي للعلاقة بين النظم الإقليمية والنظام الدولي: يحلل العلاقة بين الجانبين من منظور علاقة بين مركز دولي ومراكز دولية فرعية محلية، وهذا المركز الدولي يخترق المراكز الفرعية بوسائل عديدة، ومن ثم فإن هذا التحليل هو تحليل إمبريالي لأنه يرى أن أي شكل من أشكال التكامل الإقليمي أو أي شكل من أشكال الإقليمية هو نتاج لموقف تحاول فيه قوة رئيسية أو دولة كبرى على مستوى النظام الدولي أن تشكل هذا الإقليم بالشكل الذي يؤدي إلى تلبية مصالحها في إطاره، أي أن التحليل الإمبريالي لا يشير فقط إلى العلاقة النظامية بين المستوى الدولي والمستوى الإقليمي ولكنه يشير إلى عملية الأقلمة بالأساس بمعنى تدخل القوى الرئيسية لتشكيل الأقاليم بشكل معين يحقق مصالحها، ومن رواد هذا التحليل يوهان غالتونغ الذي تمحور تحليله على أساس تقسيم العالم إلى مجموعتين هما المركز والأطراف حيث أن الفاعلين من الدول التي تنتمي إلى المركز تمتلك اعلى درجات التنمية وتنتزع الفائدة الجوهرية من التفاعل مع دول الأطراف، أما بالنسبة لدول الأطراف فهي على نقيض دول المركز تمتلك معدلات نمو أقل وهي من ناحية أخرى تحصل على فوائد محدودة وضيقة من التفاعل مع دول المركز .أنظر إلى:

- Helge Hveem, "Political Regionalism: Master or Servant of Economic Internationalization?", in Björn Hettn ,Osvaldo Sunkel András Inotai, **Globalism and the New Regionalism,** vol 1, London : Palgrave Macmillan UK, 1999, p91 ===

كما أن الاختلاف النظري الكبير الذي ميز الواقعية الجديدة عن الواقعية التقليدية هو الأهمية المعطاة للأقاليم، فالواقعيون التقليديون ركزوا على النظام الدولي كساحة صراع بين سياسات القوى الكبرى، واعتبروا الأقاليم مجرد "حالات شاذة"[1] بمعنى أنها نوع من التشكيلات غير المرغوب فيها، والتي لا يمكن الاعتماد عليها، الواقعيون الجدد بالمقابل، لديهم صعوبات في توضيح وجود الأقاليم لأنهم يشددون على الطبيعة الفوضوية للنظام الدولي، وعلى الوضعية الناتجة عن ذلك من التنافس الأبدي من أجل القوة/الأمن بين دول أنانية، لذا تناولوا الأقاليم بطريقة شبيهة بتكوين التحالف "والت" S.Walt فاعتبروا الأقاليم كتشكيلات تحالف أو كأدوات لتعزيز المصالح الوطنية للدول وكوسائل لزيادة قوتها، فالتحالفات هي شكل من أشكال الأقلمة ناتجة عن حاجة الدول لوسائل تؤهلها لمواجهة الضغوط الخارجية السياسية والاقتصادية، وكذا لتحسين إمكانياتها للنجاح ضمن الوضعيات النزاعية في الساحة الدولية.[2]

فأب الواقعية الجديدة "والتز" k. Waltz يعتبر أن الدول المقيدة بالنظام الدولي الفوضوي تتحالف لمجابهة التحديات الخارجية، لذا فإن المجموعات الإقليمية تشكل في الغالب من طرف الدول كرد على تهديد أمني خارجي، ولأن الواقعيين الجدد يفترضون أن الدول مهتمة أكثر بقوتها النسبية أكثر من الاهتمام بالقوة المطلقة، لذا فهم لا يؤمنون بصلابة أو متانة الأقاليم (ليست شيئا دائما)، ويعتبرون أن فعالية العوامل الخارجية، وتأثيرها على الأقاليم تلاحظ بصفة خاصة وقت الحرب، كما ينظرون نظرة سلبية للاعتماد المتبادل فكلما كانت الاتصالات أقل بين الدول كلما قلت النزاعات.

إضافة إلى ذلك فإن الواقعيين بصفة عامة لا يعترفون بوجود تغيرات أساسية في الحياة الدولية، فهم يعتقدون أن الفوضوية تخلق العالم الذي يدفع بالدول وصناع سياستهم لاتباع سلوك معين بصرف النظر عن الخصائص القومية ورغبات صانعي السياسة، فكل من جلبين Robert Giplin، والتزWaltz و"فون جانتز" Von Gentz يشتركون في فكرة التكرار أو التوترات في السياسة الدولية، ويشككون في إمكانية تجاوز نتائج الفوضوية من خلال المؤسسات الدولية أو المعرفة أو من خلال التغيرات التكنولوجية والسوسيوسياسية التي تحدث على مستوى الوحدة أو على المستوى العبر وطني،[3] وبالتالي فإن التغير عند الواقعيين يقتصر حدوثه ضمن حدود ضيقة: تعديلات في ميزان القوى، أو في أقطاب القوة أو في خصائص القوى الكبرى يقول والتز

=**3- تحليل الاستقرار المهيمن وبناء نظم إقليمية تتوافق مع القواعد التي تضعها المؤسسات المالية الدولية**: يشير هذا التحليل إلى ان الدول الكبرى في النظام الدولي قد تتوجه إلى بناء نظام إقليمي في إقليم ما يكون محققا لمصالح جماعية مثل ان يتحول هذا النظام لمنطقة تجارة حرة أو منطقة استقرار مالي، كما أن هذا التحليل يوضح العلاقة بين دول المركز ودول الأطراف من خلال إطار تعددي وذلك لأنه يشير إلى دور المؤسسات المالية الدولية التي تقوم بالسيطرة الاقتصادية على دولة أو على إقليم معين وتقوم الدول الكبرى من خلال هذه المؤسسة بالعمل على إجبار الدول الموجودة في إطار الإقليم على التعاون للحصول على المخصصات والاعتمادات المالية المطلوبة بشدة وللحصول على ثقة المستثمرين.

1- Fabrizio tassinari, Mare Europaeum: Baltic Sea Region security and cooperation from post-Wall to post-Enlargement Europe, Political Studies Press, Copenhagen, 2004 (PhD Dissertation), P105 [http://www.fabriziotassinari.com/uploads/1/2/3/9/123934/mare_europaeum.pdf] (Acceded at: 11/11/2012)

2- Barry Buzan," the implications of September 11 for the study of international relations", http://www.scielo.br/pdf/cint/v24n2/v24n2a01.pdf

3- K.J. Holsti, K. J. Holsti, "The problem of change in International Relations Theory"", Institute of International Relations The University of British Columbia, Working Paper, No.26, December 1998, P11 [http://www.scielo.br/pdf/cint/v24n2/v24n2a01.pdf] (Acceded at: 11/11/2012)

Waltz: "على مر القرون تغيرت الدول في أشكال كثيرة لكن طبيعة الحياة الدولية ظلت هي دوما نفسها"، فهناك دائما: ميزان قوى، أقطاب قوة، وأي تغير هو تغير عابر وليس تغيرا جوهريا، فوالتز Waltz يرى أنه: "كلما كثر تغير الأشياء فإنها تبقى على حالها "تختبر التحديات المحلية والخارجية حماسة الدول، تفشل بعض الدول وتجتاز دول أخرى الاختبار بصورة رائعة، وفي الأزمنة الحديثة يفلح عدد كاف من الدول في الحفاظ على النظام العالمي سائرا كنظام دول، تتنوع التحديات وتتحمل الدول"، فالواقعية الجديدة ذات ميولات محافظة تسعى إلى تكريس الوضع السياسي الدولي القائم، كما أن معرفة آليات التحول على المستوى الإقليمي من منظور الواقعية الجديدة يوجب التركيز على:

أ- النزاع بين القوى السياسية الذي هو موضوع أساسي في التفكير الواقعي الجديد، والذي له أهمية عند إسقاطه على المستوى الإقليمي من خلال مفهوم الهيمنة Hegemony فالإقليمية عرفت كعمليات سياسية واقتصادية مرتبطة بعلاقات القوى أو الهيمنة، فكما أظهر أندرو هاريل Andrew Hurrell فإن التشكيلات الإقليمية تتفاعل مع القوة المهيمنة على الأقل بأربع طرق[1]:

-يمكن أن تتشكل الأقاليم كشكل من رد الفعل من الدول الضعيفة اتجاه القوى الكبرى مثال: الأسيان (ضد فيتنام)، مجلس التعاون الخليجي (ضد إيران)، مجموعة التنمية في أفريقيا الجنوبية SADC ضد جنوب أفريقيا).

-الأقاليم يمكن أن تتشكل من أجل احتواء وأيضا إرباك القوة المهيمنة كما في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية حيث تم تشكيل الجماعة الاقتصادية الأوروبية لاحتواء ألمانيا الغربية.

-الطريقة الثالثة تسمى اللحاق بالقاطرة أو استراتيجية الخضوع Bandwagoning في اللغة الاصطلاحية للواقعية الجديدة، بمعنى إمكانية استخدام الدول الضعيفة للتكامل الإقليمي كوسيلة لتصبح متصلة أو مرتبطة بالقوة المهيمنة.

-في وضعية أفول القوة المهيمنة، يمكن أن ينظر إلى الشكل الإقليمي كمصدر للقوة المهيمنة (الآفلة) نفسها لتحقيق مصالحها، لتقسيم الأعباء، لحل المشكلات المشتركة، ولخلق دعم دولي وشرعية لسياساتها (توجه روسيا نحو جوارها القريب).

ب- محورية الدولة كفاعل استراتيجي وعقلاني وحيد يمثل مركز هذه الديناميكية.

ويمكن القول أن قواعد الواقعية الجديدة يمكن أن تفسر التحولات إقليميا(كما دوليا)من منطلق القوة، وذلك من خلال التركيز على آليتي القوى الكبرى وإعادة توزيع القوة الإقليمية (أي التغيرات في بنية النظام).

-آلية القوى الكبرى: يمكن تناولها من خلال اعتبارها بحد ذاتها كبنية أو من خلال تأثيراتها على البنية الإقليمية، (وجود قوة مهيمنة، تدخل القوى الكبرى)، فوجود قوة مهيمنة Hegemony[2]حسب الواقعية

1- روبرت كيوهان و جوزيف ناي الابن، تمهيد، في جوزيف ناي وآخرون، **الحكم في عالم يتجه نحو العولمة**، ترجمة محمد الشريف السطح، السعودية: مكتبة العبيكان، 2002 ،ص 28

2- John Mearsheimer, Power and fear in Great Power Politics, op.cit.p 190

الجديدة يؤدي إلى إنشاء مجموعات إقليمية التي غالبا ما تتطور كرد فعل على هذه القوة المهيمنة الموجودة أو من المحتمل أن تتوحد، وذلك لخلق توازن قوة (نظرية توازن القوة) أو توازن تهديد (نظرية توازن التهديد) مع الدولة المهيمنة محليا أو المهددة، ما تلجأ الدول الضعيفة لالتماس تسوية إقليمية مع القوة المهيمنة المحلية على أمل أن تتلقى مكافآت خاصة (اللحاق بالقاطرة).* وتدخل القوى الكبرى الذي يكون أشد وضوحا في الأقاليم المعرضة للنزاعات (لديها نزعة عالية للحرب) وذلك إما بالعمل على تفاقم مستوى النزاع "من خلال تنافس القوى الكبرى" أو بالتقليل من حدة النزاع "من خلال الهيمنة أو تعاون القوى الكبرى أو من حيث انسحابها**.

---

* **توضيح المقصود ب: نظرية توازن القوة و نظرية توازن التهديد و اللحاق بالقاطرة**: **1- نظرية توازن القوة**: تركز هذه النظرية على توزيع القدرات المادية مثل السكان، الثروة الاقتصادية، الموارد الطبيعية، القوة العسكرية، ... وتتوقع هذه النظرية أن الدول ستوازن ضد الدولة الأقوى، المعرفة على أنها ذات التراكم الأكبر من الموارد المادية، كما تعني أن الدول ستتبع دائما أو حتى غالبا سلوكا موازنا، فالتوازن هو "استراتيجية للبقاء، هو طريقة لمحاولة الحفاظ على طريقة الحياة المستقلة للدولة، كما أنها لا تتوقع إتساق/تماثل السلوك، لكنه الاتجاه الأقوى للدول الرئيسية في النظام الدولي أو في الأنظمة الفرعية الإقليمية باللجوء إلى التوازن/ الموازنة عندما يكون عليهم فعل ذلك وعندما يظهر جليا ووشيكا الخطر الذي تمثله الدول القوية، فإن من المحتمل أن تزيد الدول الضعيفة قدراتها العسكرية الخاصة، وأن تشكل تحالفات دفاعية، تطور خطط عسكرية مشتركة مع شركائها، أو حتى تبادر بالحرب في محاولة لتحويل ميزان القوة لصالحها فتوازن القوة يمكن أن يعتبر كشرط لتوازن بنيوي في توزيع القدرات ضمن النظام الدولي (الإقليمي)، فهو يظهر بطريقة غير منتظرة "كقوة تقييد وتوجيه" على سلوك الوحدات وله خاصية مضادة للهيمنة. أنظر إلى:

- Kenneth N. Waltz, "Structural Realism after the Cold War", **International Security**, Vol. 25, No. 1 (Summer, 2000), P38,39

2-نظرية توازن التهديد: يرى "والت" (Walt) أن نظرية توازن القوة رغم أنها صحيحة فإنها ليست كاملة لذا أتى بنظرية ثانية مكملة أسماها نظرية توازن التهديد، حيث يعتقد "والت" أن الدول تشكل تحالفات للموازنة/لتوازن ضد التهديدات التي غالبا ما يكون مصدرها القوة، القرب، ويشير "والت" إلى أنه ليس من السهل قياس ميزان التهديدات وتحديد أي التهديدات هي أكثر جدية فعندما تكون التهديدات منتشرة وغير محددة فإن الدول ستبقى محايدة أو ستبني رهاناتها بطرق أخرى، لكن عندما تبدو دولة معينة أنها تشكل خطرا، فإن الرد المثالي هو ضم بعض الدول لتتحمل تكاليف احتواء هذه "الدولة الخطرة"، بالتالي فإن "تحويل المسؤولية" (Buck-passing) هو الرد المفضل على معظم التهديدات، وعندما لا تكون هناك أي دولة لتحول إليها المسؤولية فإن القوى الرئيسية تفضل أن توازن ضد الدولة (أو الدول) الأكثر تهديدا بدلا من أن تختار الخضوع أو الاستسلام (Bandwagon) لهذه الدول .أنظر إلى:

-Stephan M. Walt, "keeping the world "off -Balance": self -Restraint and U.S Foreign Policy", op.cit , P 33,34

3-اللحاق بالقاطرة: الانضمام إلى الطرف الأقوى: هو خطير حسب "والت" لأن التحالف مع دولة مهددة يتطلب الثقة في استمرار نزعتها الخيرة لأن النوايا يمكن أن تتغير، لذلك فإن الدول القوية عادة ما تختار تشكيل تحالفات دفاعية لاحتواء القوة الأكثر تهديدا بدلا من أن تحاول صرف هذا التهديد بضم قوتها إليها، مع الاستمرار في التركيز على توزيع القوة، وميكانيزم اللحاق بالقاطرة هو استراتيجية أخرى للبقاء تتبعها الدول، لأنها الاستراتيجية التي تكون متطلباتها أقل، فهي تتطلب مجهودا أصغر وتكاليفا أخفض بينما تعد بمكافآت ملموسة. أنظر إلى:

- Kenneth N. Waltz, "Structural Realism after the Cold War", op.cit P38

****توضيح المقصود ب: تنافس القوى الكبرى و الهيمنة أو تعاون القوى الكبرى أو الانسحاب: 1- تنافس القوى الكبرى:** تركز فيه على إقصاء بعضها البعض من الإقليم أو على الأقل توازن بعضها البعض من أجل إعاقة ظهور المنافس كمهيمن في الإقليم ذي المصالح الحيوية بالنسبة لهذه القوى الكبرى المتنافسة وتعتبر التحالفات الإقليمية الصغيرة المفتاح لتحقيق الأهداف الإقليمية للقوى الكبرى لذلك تعرض القوى الكبرى المتنافسة دعمها للدول الصغيرة، فإذن التنافس بين القوى الكبرى يساعد الزبائن على تحمل تكاليف نزاع طويل، في نفس الوقت فان القلق حول تصاعد الحروب الإقليمية، يمكن أن يجعل القوى الكبرى المتنافسة تتعاون ضمنيا لتحديد أمد ونطاق وهدف الحروب الساخنة، فالقوى الكبرى المتنافسة إذن تنحو نحو دعم الأطراف الإقليمية المتنافسة وهي غير متفقة على منطلقات حل النزاعات الإقليمية، هذه القوى الكبرى هي غير قادرة (وربما أيضا غير راغبة) في العمل معا بشكل فعال للتخفيف من حدة النزاع الإقليمي أو حتى لمنع قيام حروب ساخنة. أنظر في ذلك إلى:

- Benjamin Miller, "Between War and Peace: Systemic Effects on the Transition of the Middle East and the Balkans from the Cold War to the Post-Cold War Era". **Security Studies**, vol. 11, no. 2 (Winter 2001-2), pp. 22-23

2- الهيمنة /تعاون القوى الكبرى: يكون ميزان القوة الإقليمي معتمدا بشدة على الدعم الخارجي خاصة الدعم بالأسلحة من طرف القوى الكبرى، هذه الاستراتيجية الدولية (تدخل القوى الكبرى) يمكن أن تؤدي إلى سلام إقليمي فقط في حالة ما إذا كانت القوى الكبرى المهيمنة (Hegemony) لها حضور حيال الإقليم المعني، فوفقا لنظرية الاستقرار بالهيمنة (Hegemonic-stability theory) فإن إنتاج السلام والاستقرار يستلزم وجود قوة مهيمنة واحدة التي تكون قادرة (أي لديها القدرات المهيمنة الغالبة في المسائل الهامة المتعلقة بالمنطقة)، ومستعدة للقيادة، أي (تكون مستعدة لتقديم "دفعات إضافية " من أجل جعل الدول الأخرى تنضم إلى السلام)، فالقوة المهيمنة تعتبر نفسها كأكبر مستفيد من السلام الإقليمي على المدى الطويل، وأنها تستطيع صياغة البيئة الإقليمية والسيطرة عليها. أنظر إلى:

-Benjamin Miller, "When and How Regions Become Peaceful: Potential Theoretical Pathways to Peace", **The International Studies Review**, Volume 7, Number 2, (June 2005), P 249

3- الانسحاب (Disengagement): فيكون عندما لا تكون معنية بالإقليم لا عسكريا ولا دبلوماسيا، ماعدا التدخل في موضوعات خاصة، ومحدودة مثل إنقاذ وحماية مواطنيها، فالقوى الكبرى تحجم عن أي التزامات سياسية-أمنية في الإقليم، وتعتبر أن مصالحها الاقتصادية لا تستلزم تدخلا عسكريا-دبلوماسيا أو على الأقل لا تبرر الكلفة المطلوبة لهذا التدخل، ونتيجة هذا الانسحاب هي إطالة أمد النزاعات الإقليمية، التي يبقى حلها رهين توازن القوة المحلي ولحسابات الدول المتنافسة.

–آلية إعادة توزيع القوة: والذي يتم على مستويين من خلال إعادة توزيع القوة على مستوى البنية الإقليمية أو الدولية، أو على المستوى الداخل الإقليمي، فبالنسبة لإعادة توزيع القوة على مستوى البنية الإقليمية أو الدولية يأخذ أحد الشكلين إما نزول قوة من قوة كبرى Great power إلى قوة رئيسية Major power أو التغيرات في التقاطب Polarity

أما على المستوى الداخل الإقليمي والذي يبرز من خلال التعاون الإقليمي فمن المنظور الواقعي يمكن للشبكات الإقليمية أن تلعب دورا حاسما للدول لتحقيق أهدافها في نظام دولي فوضوي، والمحرك الأول للتعاون حسب الواقعية الجديدة هو "مسألة المكاسب النسبية"The Problem of Relative-Gains، حيث تلجأ الدول إلى التعاون عندما تتوقع أن تكسب أكثر إقليميا مقارنة بما يمكن أن تكسبه على المستوى العالمي، غير أن عدم الثقة المتزايدة في ظل الفوضى يمكن أن تؤثر على قدرة وإرادة الدول لانتهاج سلوكيات تعاونية متنوعة، فأنصار الواقعية الجديدة يؤمنون بشدة بفكرة أن التعاون يكون ضد خطر مشترك أو على الأقل ضد تهديد مشترك وأن التعاون بين الدول ممكن لكن من الصعب تحقيقه، وأكثر من ذلك، الحفاظ عليه، فمن غير المتوقع أن يصمد التعاون أطول من التهديد القادم من دولة أو مجموعة الدول المسيطرة، وذلك بسبب اهتمام الدول بالمكاسب النسبية والغش وعدم الثقة بين الدول.

إذن هناك عاملين تعيق التعاون حسب ما يعتقد الواقعيون الجدد: المكاسب النسبية والغش:

- **مسألة المكاسب النسبية**[1] The Problem of Relative-Gains: يرى العديد من أتباع نظرية الواقعية الجديدة أن أحد العوائق التي تقف في وجه التعاون أيضا هو أن الدول تميل إلى الاهتمام "بالمكاسب النسبية" أكثر من اهتمامها "بالمكاسب المطلقة"، ويقول هؤلاء: "إنه بدلا من اهتمام هذه الدول بالتعاون لأنه يحقق مصالح كل من أي دولتين متعاونتين، فإنه ينبغي أن تكون الدول عموما على دراية بالمكاسب التي تحققها من هذا التعاون بالمقارنة مع المكاسب التي يحققها الطرف المتعاون، ولأن الدول ستستمر في محاولاتها الدائمة للحصول على الحد الأقصى من المكاسب ضمن بيئة دولية تسودها الشكوك وانعدام الثقة، فإن التعاون يبقى دائما هدفا يصعب تحقيقه والحفاظ عليه[2].

فكما لاحظ "غريكو" "Joseph Grieco" (الفوضى وحدود التعاون)، فإن: "عقلانية الدولة تعني أن الدول تملك بشكل ثابت أهدافا مرتبة وأنها تختار الاستراتيجيات قصد تحقيق هذه الأهداف إلى أقصى الحدود الممكنة، ويتضمن التعاون الدولي (الإقليمي) توافقا طوعيا بين الدول حول سياساتها بحيث تساعد كل واحدة الأخرى للوصول إلى الهدف المرغوب المشترك"، وبالتالي فإنه بالنسبة للواقعيين الجدد فإن الدول تبحث دائما عن موازنة الضعف برفع مكاسبها إلى الحد الأقصى بأشكال أخرى من الأرباح، لذا لاحظ والتز بأن الدول

1- خليل حسين، **العلاقات الدولية، النظرية والواقع-الأشخاص والقضايا**، ط1، بيروت، لبنان: منشورات الحلبي الحقوقية، ص 198-200
2- جون بيليس، " الأمن الدولي في حقبة ما بعد الحرب الباردة"، في كتاب: **عولمة السياسة العالمية**، المرجع السابق، ص421

الضعيفة غالبا ما تسعى لإيجاد نوع من التوازن (عن طريق التحالف) بدلا من الدخول في صراع مع الدول القوية (الأعداء).[1]

– **مسألة الغش** The Problem of Cheating: لا ينكر كتاب مثل وولتز وميرشايمر Mearsheimerبأن التعاون قائم بين الدول في أغلب الأحيان، وبأن هناك فرصا لتعاون الدول بعضها مع بعض أكبر من الفرص التي كانت في الماضي، ولكنهم يجادلون مع ذلك بأن هناك حدودا معينة لهذا التعاون، لان الدول كانت وستبقى خائفة من قيام الآخرين بنقض أي اتفاقية تعقد وقيامها بتحقيق سبق عليها، ويعتبر هذا الأمر مخاطرة كبيرة بسبب طبيعة التقنيات العسكرية الحديثة التي من شأنه أن تحدث تحولا كبيرا في ميزان القوى الدولي.

ويجادل ميرشايمرMearsheimer بأنها : "قد تفتح المجال واسعا أمام الطرف الذي يمارس الغش بأن يلحق هزيمة حاسمة بالدولة الضحية"، وتدرك الدول أن هذا واقع فعلى الرغم من أنها ترتبط بتحالفات وتوقع اتفاقيات للحد من انتشار الأسلحة، فإنها تبقى حذرة ومدركة للحاجة إلى النهوض بأعباء أمنها القومي في نهاية المطاف، وهذا هو السبب الذي يحدو بالقوى النووية إلى الاستمرار في الاحتفاظ ببعض أسلحتها النووية بالرغم من اتفاقيات خفض الأسلحة الاستراتيجية التي عقدت في بداية تسعينيات القرن العشرين ومن تمديد اتفاقية عدم انتشار الأسلحة النووية المنعقدة عام 1995.[2]

ويزعم الواقعيون أنه ليس للمؤسسات الإقليمية آثارا مستقلة هامة على سلوك الدولة، فالمؤسسات تعكس حسابات الدولة لمصلحتها الذاتية المستندة بشكل أساسي إلى مفهوم القوة النسبية، وبالنتيجة فإن النتائج المؤسساتية تعكس ميزان القوة فهناك تفسيران للواقعية الجديدة حول إنشاء المؤسسات[3]:

–تعاون الدول ضد عدو مشترك يمكن أن يشكل المؤسسات التي من المفترض أن تعكس توزيع القوة في النظام الدولي، لكن من غير المتوقع أن تبقى المؤسسة بعد زوال التهديد.

– أن الدول القوية يمكن أن تشكل المؤسسات كأداة لإدارة القوة (Mearsheimer) فالواقعيين الجدد يعترفون أن القوى الكبرى تجد أحيانا أن المؤسسات – خاصة التحالفات – مفيدة للحفاظ أو حتى لزيادة حصتها من القوة العالمية. لذلك كان الناتو أكثر فعالية بالنسبة للولايات المتحدة وحلفائها لتحقيق التوازن ضد الاتحاد السوفييتي أكثر من تحقيق ذلك من خلال تحالف شكلي وأكثر ارتجالا، لكن الناتو لم يجبر أعضاءه للتصرف ضد منطق توازن القوة[4]. فالدول القوية إذن تستخدم المؤسسات، كما تفسر القوانين بالطريقة التي تناسبها، فالناتو حسب والتز بقي وتوسع ليس بسبب الخصائص المؤسساتية التي يتحدث عنها الليبراليون ولكن بشكل رئيسي. (لأن الولايات المتحدة تريد بقاءه وتوسعه). كما لعبت الولايات المتحدة دورا رئيسيا في تشكيل المنظمات الحكومية الإقليمية (RGO) في أمريكا اللاتينية، أو المنظمات التي ليست هي عضو فيها،

1- كريس براون، المرجع السابق، ص 58، 59
2- جون بيليس، المرجع السابق، ص 420
3- عبد الله بن جبير العتيبي، " التعاون الدولي في نظرية العلاقات الدولية: دراسة مقارنة للأنساق التنظيرية"، **مجلة دراسات مستقبلية**، العدد 11، (جانفي 2006)، ص 159- 170
4- John Mearsheimer, “Power and fear in Great Power Politics”, op.cit, pp 189-187

خلال الحرب الباردة، و لم يوفر هذا فقط شكلا لاحتواء الشيوعية القادمة من كوبا والاتحاد السوفيتي، ولكنه كان ذلك فرصة للشركات الأمريكية التي لديها مصالح في الإقليم.

المطلب الثاني. النظرية الوظيفية الجديدة

إن الوظيفية الجديدة هي امتداد ورد فعل للوظيفية الأصلية في نفس الوقت، وإذا كانت هذه الأخيرة قد اعتمدت بشكل كبير على إسهامات ديفيد ميتراني إلى درجة ارتباطها باسمه، فإن الوظيفية الجديدة ركزت بدرجة كبيرة على إسهامات ارنست هاس، الذي رفض فكرة عزل القضايا التقنية على السياسية كما فعل ديفيد ميتراني، غير أن هذا لا يعني البتة أن إسهامات بقية المفكرين الوظيفيين الجدد كأميتاي إيتزيوني Amitai Etzioni وكارل دويتش Karl Deutsch وجون غالتينغ وبروس روسيت وجوزيف ناي وغيرهم ليست من الأهمية بمكان من حيث القيمة العلمية والعملية، بل أن كل مساهمة من المساهمات تمثل مرجعية فكرية لا يستهان بها للظاهرة التكاملية.[1]

-**ارنست هاس Ernst Haas وتكامل القطاعات:** يرى "إرنست هاس" بأن التكامل هو العملية التي تتضمن انتقال الولاء لمركز دولي جديد تكون لمؤسساته سلطات عبر وطنية تتجاوز حدود الدول الأعضاء، ويعتقد أن السلطات عبر الوطنية ضرورية لنجاح التعاون الاقتصادي، وأن قيمتها تتجاوز الالتزام السياسي، وقد ارتكز "هاس" مثل "ميتراني" على عامل الانتشار معتبرا أن النجاح في أحد أبعاد التعاون الاقتصادي سيعزز مصالح النخب السياسية والمؤسسات الحكومية في الانطلاق إلى أبعاد تعاون جديدة وهكذا تتحقق عملية التكامل.[2]

حدد "إرنست هاس" شروطا للوظيفية الجديدة، بحيث تؤدي برامج التعاضد الدولي إلى تعظيم الرفاهية والتكامل معا، لخصها في الاتي:

-أن تكون محددة وظيفيا، أي أن يكون لمهامها مغزى اقتصادي للدول المعنية.

-أن تكون لممثلي الدول فيها ثقل في عملية اتخاذ القرار في أوطانهم.

-أن تكون الدول أو المجموعات الممثلة في المنظمات الدولية متجانسة حضاريا.

-يتوجب حدوث تفاهم بين النخب الرسمية والأهلية، المتشابهة المصالح عبر الحدود، وإعادة تشكيل مصالحها لترتبط بالمستوى فوق القطري

ويذهب "هاس" إلى حد جعل عملية التكامل مرتبطة بالنظام الدولي المقترح بالمستقبل ويقول: "إذا فهمنا الوضع الحالي على إنه سلسلة من التفاعلات والتمازجات بين عدد من البيئات الوطنية من خلال المشاركة في المنظمات الدولية فإن على التكامل أن يحدد العملية التي يتم من خلالها زيادة هذا التفاعل بهدف المساعدة على تلاشي الحدود بين المنظمات الدولية والبيئات الوطنية.[3]

1- ناصف يوسف حتي، المرجع السابق، ص 279
2- ريمون حداد، المرجع السابق، ص 207
3- جيمس دورتي، روبرت بالستغراف، المرجع السابق، ص 271.

باختصار، فإن وظيفة هاس الجديدة تركز على ثلاثة عناصر أساسية وهي : عنصر الولاء للتنظيم الدولي إقليميا كان أو دوليا لإنشاء العملية التكاملية وعنصر التسييس التدريجي أما العنصر الثالث فيتمثل في مبدأ التعميم أو الانتشار(التكامل في قطاع يؤدي إلى التكامل في بقية القطاعات الأخرى).[1]

- **كارل دويتش Karl Deutsch وعملية الاتصال:** يعتبر دويتش من المنظرين الأوائل الذين ساهموا في تطوير التكامل الجهوي خاصة في تركيزه على التجربة التكاملية التي تمت في أوربا الغربية، وقد تجلت مساهمة دويتش بصفة خاصة في تطويره لنظرية الاتصالات الاجتماعية2، ويرى في عملية التكامل بأنها شعور بالجماعية، وتماثلا في المؤسسات وفي القيم وفي السلوك، وهذا التيار في دراسة التكامل، يعطي أهمية كبيرة لمتغير الاتصال في عملية التكامل والاندماج، ويرى بان التكامل على المستوى الدولي يتأثر بطريقة تحقيق الأمن بين الأطراف، وذلك وفق نموذجين: نموذج الأمن الموحد ونموذج الأمن التعددي، فنموذج الأمن الموحد حسب دويتش يتحقق وفق شروط معينة*فنموذج الأمن الموحد نجد مثاله التاريخي في تشكل الولايات المتحدة الأمريكية كاتحاد فيدرالي مشكل من الولايات الأمريكية.3 والنموذج التعددي يتحقق بثلاث شروط تتمثل في: اتساق وانسجام في قيم نخبة اتخاذ القرار، والقدرة على التوقع المشترك، والاستجابة المشتركة.

وفي مقابل التكامل هناك التفكك والذي يرى أنه يمكن في الحالات التالية: في حالة تزايد الالتزامات العسكرية بين الدول التي تدخل في عملية التحالف، وزيادة المشاركة من أطراف وجماعات كانت تتخذ موقفا معارضا من عملية التكامل، تزايد التركيز على الفوارق الثقافية، مواجهة تدهور أو ركود اقتصادي، توجه النخب نحو الانغلاق، وعرقلة الإصلاحات الاقتصادية والسياسية، وفشل مجموعات ونخب في التكيف مع عملية التكامل نظرا لفقدان نفوذها4.

لقد رأى كارل دوتش Karl Deutsch في الخمسينات من القرن الماضي أن التفاعل الثقافي يمكن أن يكون أكثر كثافة بشكل يسمح للإقليم أن يشكل جماعة أمنية Security Community لقد كان التعاون في شمال أوروبا في نظر دوتش المثال الحقيقي لجماعة أمنية تعددية. فرغم أن الاستراتيجيات المؤسساتية المتعلقة بالتعاون الفوق وطني لم تطبق و لم يتم العمل بها، فإن الخصائص الثقافية المشتركة القوية في ذاتها لمنطقة أوروبا الشمالية سمحت للإقليم بأن يتعدى حدود الفوضى الدولية. لذلك فإننا نجد تعريف دوتش للإقليم بأنه مجموعة دول مرتبطة بشكل واسع وعلى مستوى أبعاد مختلفة. غالبا ولكن ليس دائما ما يستدل على هذا الارتباط

1- عبد الناصر جندلي، المرجع السابق، ص 252.
2- كارل دويتش، **تحليل العلاقات الدولية**، ت : شعبان محمد، ط1، القاهرة: الهيئة العامة للكتاب، 1983، ص 269
* **شروط نموذج الأمن الموحد حسب كارل دويتش**: -وجود انسجام في القيم المشتركة بين الأطراف، -توقع المنفعة المشتركة بين الأطراف، -زيادة القدرات الإدارية للوحدات الداخلة في التكامل، -وجود نمط حياة مشترك بين الأطراف، -نمو اقتصادي كبير يحققه الأطراف، -اتصال اجتماعي مكثف، -اتساع قاعدة النخبة، -تعبئة الأفراد في عملية التكامل من حيث أهميتها، -تعدد مجالات الاتصال،
3 - عمار بن سلطان، المرجع السابق، ص 394،395 .
4- عبد الناصر جندلي، المرجع السابق، ص 264.

بمؤشر وهو تدفق الاتصالات الاجتماعية الاقتصادية وهذا ما يميز مجموعة دول عن مجموعة أخرى. هذا النموذج من الترابط كثيرا ما يلاحظ في النماذج الاقتصادية و التسويات السياسية والاتصالات الاجتماعية.[1]

- **أميتاي ايتزيوني Amitai Etzioni ومراحل وفرضيات التوحيد السياسي** يرى أن التكامل هو عملية امتلاك وسيطرة فعالة في استخدام أدوات العنف والإكراه، من خلال وجود مركز لاتخاذ القرار، هذا التعريف من ايتزيوني ينطلق من فرضية أن عملية التكامل الاقتصادي تسبق عملية التوحيد أو التكامل السياسي، ويرى ايتزيوني بان عملية التكامل تمر بأربعة مراحل تتمثل في:

-مرحلة ما قبل التوحيد: حيث تدخل الدول والأطراف في علاقات من الاعتماد المتبادل، يشجعها على المزيد من التعاون.

-عملية التوحيد: إن الدخول في عملية التوحيد، يتم حسب ايتزيوني على أساس حوافز قسرية بوجود تهديد أمني مشترك، أو حوافز نفعية بإدراك وتوقع الأطراف للمكاسب المشتركة والفردية، كما أن أحد الحوافز التي تدفع إلى التكامل هو شعور الأطراف بهوية مشتركة، وهذه الحوافز تعمل النخب السياسية على إبرازها وتقويتها.

-عملية التوحيد من خلال القطاعات: في هذه المرحلة تنتشر عملية التوحيد من قطاع لأخر.

-مرحلة الانتهاء: وصول عملية التكامل إلى المرحلة النهائية يختلف من تجربة لأخرى، وتختلف مستويات وعمق التكامل أيضا.[2]

وأهم ما استخلصه اتزيوني من نموذجه:

-أن النخبة الخارجية، تشجع وتدعم عملية التوحيد إذا تطابقت مصالحها وأهدافها مع مصالح وأهداف النخبة المحلية أو الداخلية في الدول التي تسعى للوحدة.

-إن الاتحادات ذات النخب القليلة، يرجع لها النجاح أكثر من تلك التي تضم نخبا عديدة.

-أن ديناميكيات التوحيد في الدول النامية تكون أقل احتمالا للنجاح من الجهود التوحيدية في الدول المتقدمة[3]، وأما تفسيره للفكرة الإقليمية قال بنفس تحليل كارل دويتش، فقد قام بتفسير وجود الأقاليم والتعاون المؤسساتي الإقليمي عن طريق التركيز على الثقافة المشتركة كمتغير أساسي وكذلك التركيز على (المعطيات أو المعلومات حول التنقلات الداخلية للأشخاص، السلع، رؤوس الأموال والخدمات.[4]

- **جوزيف ناي وميكانيزمات وشروط التكامل:** يرى ناي بأن هناك مجموعة من الشروط لأية تجربة تكامل وهذه الشروط في حد ذاتها مرتبطة بمؤشرات وميكانيزمات التكامل[5] وهي:

1- Iver B. Neumann, "A Region-Building Approach to Northern Europe", **Review of International Studies,** Vol. 20, No. 1 (Jan., 1994), P 54

2- جيمس دورتي، روبرت بالستغراف، المرجع السابق، ص 278-282.

3- عمار بن سلطان، المرجع السابق، ص 397،396.

4- Iver B. Neumann , op.cit, p54

5- مازن خليل غرايبة،" نظريات التكامل الدولي: دراسة نظرية تحليلية"، **مجلة مؤتة للبحوث والدراسات سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية**، المجلد السادس، العدد 3(ديسمبر 1991)،192.

-تجانس وتقارب الاقتصاديات وهذا الشرط يأخذ بعين الاعتبار متوسط الدخل الفردي في الدول الأعضاء بحيث لا يجب أن يكون هناك تفاوت صارخ، وكذلك الدخل الوطني الخام أو ما يعبر عنه أحيانا بحجم الاقتصاد.

-تماثل قيم النخب والمقصود هنا هو تجانس قيم ومعتقدات ومصالح وأيديولوجيات النخب المؤثرة في مجتمعات التكامل.

-التعددية ويقصد بها التعددية السياسية التي تقتضي وجود مجموعة من الأحزاب مستعدة للتداول على السلطة، والتعددية الاقتصادية التي تعني وجود مصالح وجماعات مختلفة كما أن هذه التعددية يمكن أن تمتد حتى إلى الجانب الاجتماعي.

-إدراك المساواة في توزيع الفوائد وتعني تجانس وتوحيد التصورات نحو عدالة توزيع فوائد التجربة التكاملية.

-قدرة الدول على التكيف وهذا الشرط يتمحور حول قدرة الدول الأعضاء في عملية التكامل على تغيير سلوكاتها حتى تتماشى والظروف الجديدة التي تخلقها عمليتي التكامل والتكيف.

-إدراك الظروف الخارجية وهنا يجب معرفة دور البيئة الخارجية على عملية التكامل.

-انخفاض تكاليف التكامل وهذا يتطلب ضرورة بقاء تكاليف العملية التكاملية في حدها الأدنى خاصة في المراحل الأولى حتى لا يؤدي ذلك إلى انسحاب بعض الدول الأعضاء.[1]

وعليه فإن الوظيفية الجديدة تختلف عن التقليدية في نظرتها للتعاون بطريقة نفعية بمعنى أن "الوظيفة تتبع المصالح"، وليس كما في حالة الوظيفية التقليدية التي تعتبر التعاون كاستراتيجية لتحقيق السلم، بمعنى: "الصيغة تتبع الوظيفة"، كما ينظر الوظيفيون الجدد إلى الدولة كفاعل رئيسي، وأولي في الظواهر الإقليمية، بما في ذلك تلك النخب التي تؤثر في سلوك الدولة، ويقول أرنست هاس Ernest B. Haas إن دراسة التكامل الإقليمي مهمته تفسير كيف ولماذا تتوقف الدول عن أن تكون ذات سيادة بشكل كامل، كيف ولماذا تندمج وتختلط الدول مع جيرانها إلى أن تفقد الخصائص الحقيقية للسيادة على الرغم من أنها تسعى لاكتساب تقنيات جديدة لحل النزاعات فيما بينها"[2] إن هذه العبارة تعني أن الدول توازن الخسارة الجزئية للسيادة الناتجة عن الأقلمة بنوع من المكاسب الناتجة عن هذا الفعل الجماعي.

إن الوظيفيين الجدد مقتنعون بأن التكامل هو عملية ذاتية تتم بواسطة الجماعات الضاغطة، الرأي العام والتنشئة الاجتماعية الممتازة، فقد أبرز كل من هاس ولندبرغ Lindberg بطريقة أقل معيارية كيف يمكن تحقيق

1- حسين بوقارة، **التكامل في العلاقات الدولية** ، ط 1، الجزائر: دار هومة، 2008، ص 74،75

2-Anne-Marie Burley, Walter Mattli, Europe before the court: A Political theory of legal integration, **International Organization**, Vol. 47, No. 1 (Winter, 1993), P 53.

المصالح الوطنية من خلال الانتشار الوظيفي* والانتشار السياسي** وترقية الاهتمامات والمصالح المشتركة***إن أثار الانتشار يمكن أن تميز من منطلقي: "الهدف " و "المستوى".

–الهدف: حسب هاس فإن الانتشار" محصور في قرارات وأهداف مرتبطة بتحقيق أرباح إلى أقصى حد" والذي هو مرتبط مباشرة بطبيعة مصالح الفاعلين ضمن الدولة المنضوية تحت لواء عملية التكامل الإقليمي ومرتبط كذلك بقدرة هذه الفواعل على الدفع هذه المصالح إلى الأمام.

–المستوى: يشير الانتشار هنا إلى "الاختراق التدرجي الضئيل من طرف المؤسسات الفوق وطنية للمراكز الدنيا من صناعة القرار على المستويات الوطنية والمحلية". والنتيجة هي أن الحصيلة الإقليمية للتكامل كما يراه الوظيفيون الجدد تزود نظام تغذية استرجاعية Feedback لمختلف مالكي الأسهم المنضويين تحت الإقليم من أجل أن ترفع إلى الدرجة القصوى من أرباحهم، إن حالة الجماعة الاقتصادية الأوروبية في السبعينات هي المثال التقليدي في أدبيات الوظيفية الجديدة.

يميل الوظيفيون الجدد إلى أن يكون لديهم توجه قصير المدى فيما يتعلق بالحد الأقصى Maximisation للنتائج المتحصل عليها من قبل الفاعلين المستفيدين من التكامل الإقليمي، إن هذا التوجه مرتبط بدقة بالافتراضات التي تقول إن بعض النتائج الإقليمية يمكن أن تكون غير متوقعة (الانتشار) وأن الدول والنخب الوطنية هي قادرة على تفسير العمليات التي تقود إلى نتيجة إقليمية ما، هذا يعني أن الدول ليست متأكدة من إعادة هذه النتيجة الإقليمية، ولا لديها الإرادة للمجازفة، فالوظيفية الجديدة حتى في معظم تراجمها المعقدة تتجنب "التوكيد المعياري" مما يجعل هذه الصيغة النظرية مرنة وقابلة للتطبيق على حالات إمبريقية عديدة[1]فبعدم وضعها لفرضيات دقيقة تقدم الوظيفية الجديدة صيغة إمبريقية لحد كبير وترفض الاحتمال الذي يقول إنه يمكن تفسير التكامل الإقليمي من خلال "تعميمات شاملة".

المطلب الثالث: الليبرالية الجديدة

يقوم الليبراليون الجدد بتقسيم العالم إلى مركز وأطراف غير أن العلاقة بينهما لا تقوم على أساس علاقة الهيمنة والخضوع، كما هو الحال بالنسبة للتحليلات المختلفة في إطار الواقعية الجديدة، ولكن تقوم هذه العلاقة على أساس مفاهيم التعاون والاعتماد المتبادل، إذ الديناميكية الأساسية التي تربط بين المركز والأطراف عند الليبراليين الجدد هي آليات العولمة محددة في السوق العالمية والرأسمالية، إضافة إلى الفاعلين من غير الدول، وعلى الأخص الفاعلين عبر القوميين مثل الشركات متعددة الجنسيات والمنظمات غير الحكومية، ومن ثم فإن الليبراليون الجدد يرون أن الهيكل الأساسي للنظام الدولي يأخذ شكل المركز والأطراف أي الدول المتقدمة

---

* **الانتشار الوظيفي**: يعني أن التكامل بين الدول في قطاع اقتصادي واحد سيخلق بشكل سريع حوافزا قوية للتكامل في قطاعات أكثر وذلك لكي يستحوذ بالكامل على فوائد التكامل في القطاع الأصلي. فوجود اعتماد متبادل وظيفي عال بين القطاعات في اقتصاد صناعي حديث و درجة عالية من تقسيم العمل سيخلق ضغطا أكثر من أجل تكامل أكثر عندما يتحقق التكامل في قطاع واحد

** **الانتشار السياسي (ميكانزم التحول في الولاء الداخلي)**: يصف عملية السلوك التكيفي، يعني التحول المتزايد للتوقعات، التغير في القيم والالتئام عند المستوى الفوق وطني لمجموعات المصالح الوطنية والأحزاب السياسية في تجاوبها مع التكامل القطاعي.

*** **ترقية المصالح المشتركة:** يتم تحقيق هذا العنصر عندما تواجه الدول الأعضاء تحديات كبيرة للوصول إلى سياسة مشتركة مع تزامن الاعتراف بضرورة الوصول إلى نوع من الأرضية المشتركة لحماية المظاهر الأخرى للاعتماد المتبادل القائم بينهم.

1- Iver B. Neumann , op.cit, P 120

والدول النامية، بحيث أن هناك مجموعة صغيرة من الدول المتقدمة تتحكم في رأس المال والتكنولوجيا والمعلومات والموارد، وهذه الدول المتقدمة تضع القواعد التي تخضع لها دول الأطراف أي النامية، وعلى الرغم من أن الماركسيين يرون أن هذه البنية للنظام تتسم بعدم المساواة وعدم الاستقرار إلا أن الليبراليين الجدد، يرون أن هذه البنية تتسم باحتمالية النمو والتقدم بالنسبة للدول النامية، كما أن عدم الاستقرار يواجه هذه الدول يتميز بأن له حلولا مؤسسية.[1]

وإذا كانت الواقعية الجديدة تنظر إلى العلاقة بين النظام الدولي والنظام الإقليمي على أساس التعدد في المستويات النظامية في العلاقات الدولية، وعلى أساس أن النظام الإقليمي خاضع للنظام الدولي –كما سبق ذكره– وإذا كانت الليبرالية الجديدة تنظر إلى تلك العلاقة بين المركز والأطراف على أساس أن الديناميكية التي تربط بينهما تتمثل في العولمة التي تشير إلى التعاون الإقليمي على مستوى الأطراف من أجل تحقيق مستوى من التنمية متقارب من مستوى المركز، إلا أن هذين المنظورين في التحليل يتقاربان في تحديد ملامح حقبة القطبية الأحادية الحالية والدليل على ذلك أنه وفقا لليبرالية الجديدة أصبح المركز أكثر تماسكا نتيجة التفوق العسكري للغرب بشكل عام، وللولايات المتحدة بشكل خاص، كما أن المركز أيضا أصبح أكثر تفوقا في مواجهة الأطراف نتيجة غياب منافس للغرب، ومن ثم غياب القدرة على المناورة بواسطة دول العالم الثالث أو دول الأطراف–تلك القدرة التي كانت متاحة خلال فترة الحرب الباردة نتيجة التنافس بين القوتين العظميين– فإنه في ظل غياب المنافس يستطيع الغرب أن يفرض العديد من الشروط على الأطراف السياسية منها والمالية والاجتماعية والقانونية.[2]

وبناء على هذا الواقع فإن تحليل الليبرالية الجديدة يتضمن النظريات التالية:

–الاقليمية الليبرالية الجديدة[3]

إن الإقليمية الجديدة لا يمكن اعتبارها حركة تجاه الاكتفاء الذاتي إقليميا كما كان ينظر إليها خلال فترة الثلاثينات ولكنها تمثل تركيز للقوى الاقتصادية والسياسية التي تتنافس على مستوى الاقتصاد العالمي في تيارات متعددة من التفاعلات داخل الإقليمية وعبر الإقليمية.

ولقد تميزت فترة الثلاثينات من القرن الماضي بما يتماشى بالإقليمية المرتكزة حول الذات ذلك أن معدلات التجارة العالمية قد انخفضت بشكل كبير آنذاك كما تعاظمت الإجراءات الحمائية أيضا، وفي دول العالم الثالث فإن الاقليمية المرتكزة حول الذات قد تضمنت الدعوة إلى عدم الارتباط بالعالم الخارجي من ناحية والاعتماد على الذات بشكل جماعي من ناحية أخرى، أما فيما يتعلق بالإقليمية الجديدة فإن التوجه الأساسي للإقليم يكون توجها خارجيا وليس نحو الداخل، ومن ثم نجد أن الاقليمية الجديدة تقتضي التحرر

1- Barry Buzan and Ole Waever, **Regions and Powers: The Structure of International Security**, New York, Cambridge university press, 2003, pp7-10

2- Ibid, p10

3- James H. Mittelman, "Rethinking the "New Regionalism" in the Context of Globalization", **Global Governance**, Vol. 2, No. 2 (May–Aug. 1996), pp. 189-190

والانفتاح على قوى السوق الخارجية، وهذا يعني أنه وفقا لليبرالية الجديدة فإن المؤسسات الإقليمية لا تحتاج إلى بناء مؤسسات تمثل عائقا أمام بناء النظام الدولي، ولكنها تحتاج فقط إلى أن تقوم بتطويق الأقاليم أو مجموعتها الفرعية أو الاقتصاديات الأصغر بأشكال مختلفة من المؤسسات التي تتراوح ما بين المؤسسات الكبرى مثل الاتحاد الأوربي وتلك البسيطة مثل الأسيان.[1]

-الليبرالية المؤسسية الجديدة[2]

الليبرالية المؤسسية الجديدة أخذت بشكل متساوي من الواقعية والليبرالية، وهذا يعني إن كلا النظريتين تتعاملان مع قضايا ومشاكل تشوش الوضع القائم، وبشكل خاص قضايا الأمن والصراع والتعاون، فبالنسبة لليبرالية المؤسسية الجديدة فإن السؤال الجوهري للبحث هو كيفية تعزيز وتشجيع التعاون في نظام دولي يتسم بالفوضى، والتنافس الحاد بين الدول، والسؤال الجوهري للبحث بالنسبة للواقعية الجديدة هو كيفية المحافظة على البقاء في ظل هكذا النظام[3].

من جانب آخر فالواقعية الجديدة والليبرالية المؤسسية الجديدة كلاهما يبحثان عن تفسير الانتظام السلوكي من خلال فحص الطبيعة اللامركزية للنظام الدولي، كلاهما يقرران بلامركزية النظام الدولي وأهمية قوة الدولة. وتتقاسم الليبرالية المؤسسية الجديدة مع الواقعية الفرضية التي ترى بأن المسؤولين في الدول يحسبون جيدا التكلفة والفوائد المرجوة من أية أفعال يقومون بها، ولكن الليبرالية المؤسسية الجديدة لا تدعي بأن من السهل إيجاد الاتفاق الدولي أو المحافظة عليه، ولكنها تفترض بأن مقدرة الدول على الاتصال والتعاون تعتمد على مؤسسات من صنع البشر، التي تختلف تاريخيا وعبر قضايا مختلفة في الطبيعة والقوة، والدولة تقع في مركز تفسيرها للسياسات الدولية، ولكن هناك قواعد رسمية وغير رسمية تلعب أدوارا كبيرة في الليبرالية المؤسسية الجديدة، ولكنها لا توجد في التفسير الواقعي[4].

من هنا فإن الجانب الملفت للانتباه في منهج "كيوهين" Keohane هو تبنيه بصورة معتمدة لفرضيات الواقعية حول طبيعة الفاعلين الدوليين وبيئتهما الاجتماعية، وذلك من أجل تطوير نظرية تقف معارضة للواقعية الارثودوكسية، وهي النظرية التي أعطي فيها "كيوهين"Keohane دورا بارزا للمؤسسات الدولية، وفي عمله هذا لم يعمد إلى هدم فرضيات الواقعية، وإنما حاول ذلك باعتماد نظرة نقدية وتكيفية للواقعية، فمثلا قبل الدولة كفاعل حاسم وقبل الفوضى كبيئة للتعاون، وقبل بأن توزيع القوة والثروة في النظام الدولي يلعب تأثيرا

1- Ibid, pp 191-192

2- عبد الله بن جبير العتيبي، "التعاون الدولي في نظرية العلاقات الدولية : دراسة مقارنة للأنساق التنظيرية"، المرجع السابق، ص 160- 166 وأيضا:- وصفي محمد عقيل، المرجع السابق، ص 107

3- Steven L. Lamy, "Contemporary main stream Approaches: Neo-realism and Neo-liberalism", in: John Baylis, Steve Smith (Ed): **The globalization of world politics: an introduction to international relations** , Oxford University Press, 2005, P184.

4- Robert O. Keohane, **International Institutions and State Power**, Colorado: Westview Press, 1989, p7-8

قويا على سلوك الدولة، وقبل بشكل غير مباشر الفرضية المتعلقة بالسلوك العقلاني الأناني للدولة مدفوعة بحوافز مصلحتها الذاتية[1] يقول كيوهين Keohane : إن البدء مع فرضيات العقلانية والأنانية لها ثلاثة فضائل[2]:

– إنها تبسط مقدماتنا المنطقية، وتجعل الاستنتاجات أوضح للفهم.

– توجه اهتمامنا نحو الإكراهات التي يفرضها النظام على الفاعلين، وهذه تساعدنا على التركيز على إكراهات النظام التي تتولد من عدم المساواة في توزيع القوة والثروة في العالم وفي المؤسسات الدولية أكثر من التركيز على السياسات الداخلية.

– إنها تؤسس فرضياتها على نفس فرضيات الواقعية، بخلاف المناقشات حول أهمية دور المؤسسات والنظم الدولية لم تبنى على فرضيات الغيرية والعقلانية.[3]

من ناحية أخرى ترتبط الليبرالية المؤسسية الجديدة بنظام دولي يتوفر فيه شرطان أساسيان، أولا يجب أن يكون بين الفاعلين من الدول وغيرها مصالح متبادلة يرجى الحصول عليها نتيجة لعملية التعاون، وثانيا أن يكون التغيير في درجة "المأسسة يمارس تأثيرا قويا على سلوك الدول[4]، في الوقت نفسه يقر كيوهين Keohane: بأنه يتناول إمكانية تنظيم التعاون في الاقتصاد السياسي العالمي عندما توجد هناك مصالح عامة مشتركة، ولا يبحث في كيفية إيجاد المصالح المشتركة بين الدول، أي أنه نظرية تفترض مسبقا وجود مصالح عامة المتبادلة بين الدول وهي تحاول فحص الظروف التي من خلاله يمكن أن تؤدي هذه المصالح إلى التعاون[5].

ومن بين المبادئ الجوهرية المذهب المؤسسي لليبرالي الجديد[6]:

–**الطرف الفاعل (actor)**: يعتبر أنصار المذهب المؤسسي أنه من المسلم به أن الدولة ممثل شرعي للمجتمع. ومع أن روبرت كيوهان أكد على أهمية الأطراف الفاعلة من غير الدول في عمله السابق عن التعددية، فإن فهمه للمذهب المؤسسي الليبرالي الجديد يقر بأن الأطراف الفاعلة من غير الدول تخضع للدولة.

–**البنية (structure)**: يسلم الليبراليون بشكل عام بالوضع البنيوي للفوضى في النظام الدولي، لكن الأمر الحاسم هو أن الفوضى لا تعني أن التعاون بين الدول شيء متعذر، كما يبين وجود الأنظمة الدولية وانتشارها، والخلاصة أنه يمكن للأنظمة والمؤسسات الدولية أن تلطف الفوضى من خلال خفض تكاليف التحقق، وتعزيز المعاملة بالمثل وجعل معاقبة الابتعاد عن المعايير أسهل تنفيذا.

–**العملية (process)**: إن التكامل على الصعيدين الإقليمي والعالمي في ازدياد وهنا يعتبر الاتجاه المستقبلي للاتحاد الأوروبي حالة اختبار حاسمة بالنسبة للمذهب المؤسسي الليبرالي – الجديد.

1- Volker Rittberger (Ed.), **Theories of International Regime**, Cambridge: Cambridge University Press, 1997, P 28-29.

2- Robert O. Keohane, **After Hegemony: Cooperation and Discord in the World Political Economy,** New Jersey: Princeton University Press, 1984, P 29

3- أنور محمد فرج، **نظرية الواقعية في العلاقات الدولية دراسة نقدية مقارنة في ضوء النظريات المعاصرة**، المرجع السابق، ص 403

4- تارا طه عثمان، **النظرية الليبرالية والعلاقات الدولية**، السليمانية: مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية، 2013، ص 32

5- Robert O. Keohane, **After Hegemony: Cooperation and Discord in the World Political Economy**, Op. Cit., P. 6.

6- تيموثي دن، "الليبرالية"، في كتاب: **عولمة السياسة العالمية**، المرجع السابق، ص 338

-**الحافز**: تسعى الدول للدخول في علاقات تعاونية، حتى لو كان البعض يحصل على نصيب أكبر من المكاسب، فالمؤسسية الليبرالية الجديدة تهتم بالمكاسب المطلقة التي تعوزها الدولة، بعكس الواقعية الجديدة التي تهتم بالمكاسب النسبية.[1]

وعليه تؤكد الليبرالية المؤسساتية الجديدة على ميكانزمين أساسيين: الاعتماد المتبادل المركب والمنظومات الدولية الإقليمية*لفهم التغير سواء على المستوى الدولي أو الإقليمي، لكن من غير المحتمل، يقول كيوهان وناي دون البحث الدقيق في السياسات المحلية أن نفهم كيف تتغير أولويات الدول، فمع استمرارنا باعتبار الأولويات كشيء خارجي المنشأ والتأثير Exogenous فإن نظرياتنا ستفقد عدة قوى التي تحث على التغيرات في استراتيجيات الدول وبالتالي في أنماط التفاعل الدولي.[2]

ويعترف كيوهان وناي أن لا أعمالهما ولا أعمال أخرى حول المنظومات الدولية أسست إلى أي مدى وتحت أي ظروف تكون تأثيرات المنظومات على الدول هامة بقدر كاف لتخلق اختلافات هامة في السياسة العالمية، فهناك حاجة إلى عمل إمبريقي أكثر حذرا يقتفي سلوك الدول لرؤية كيف أن السياسات المحلية تتبع مبادئ وقواعد ومؤسسات المنظومة، وكذلك اقتفاء عمليات صناعة القرار الداخلي لمعرفة أي استراتيجيات تتبع في غياب قواعد المنظومة.[3]

-نظرية مجتمع الأمن

ينسب مفهوم مجتمع الأمن إلى كارل دويتش karl Deutsch ثم تلاه العديد من المحللين مثل أدلر Adler وبرنت Barnet حيث قاما بتناول هذا المفهوم من منظور النظرية الإنشائية **، وذلك من أجل تحليل عمليات بناء الأمن في الأقاليم المختلفة، كذلك نجد أن العديد من المحللين قاموا باستخدام هذا المفهوم بالتكامل أيضا مع

1- جهاد عودة، **النظام الدولي نظريات وإشكاليات**، ط1، مصر: دار الهدى للنشر والتوزيع، دون سنة، ص 84

*** توضيح المقصود ب: الاعتماد المتبادل المركب و المنظومات الدولية الإقليمية**

1-الاعتماد المتبادل المركب: الاعتماد المتبادل تعني أن الحواجز الطبيعية (المسافة، تكاليف النقل,...) أو الحواجز السياسية هي أخفض في التجارة مع الشركاء الإقليميين أكثر مما هي مع شركاء خارج الإقليم، وبالتالي تكون العلاقات التجارية الإقليمية أعمق مع هؤلاء الشركاء الإقليميين أما "كيوهان" و "ناي" فيعتقدان أن مفهوم الاعتماد المتبادل يشير إلى " أوضاع تتميز بوجود تأثيرات متبادلة بين دول أو بين فواعل في دول مختلفة" وهو تعريف واسع جدا حسب قولهما، لذا جاءا بمفهوم " الاعتماد المتبادل المركب" حيث يعتبر أن الدول تهتم بمنافعها الخاصة و لن تعارض أن تقوم دول أخرى بزيادة قوتها

2-المنظومات الدولية الإقليمية: تقدم المؤسساتية الليبرالية الجديدة تفسيرا للمنظومات الدولية قائما على قاعدة المصلحة في محاولة منها لمعالجة مشكلين أساسيين يعتبران العائق الأكبر أمام أي خطوة نحو التعاون، بل أن الواقعيين الجدد يعتبرانها بمثابة العائقين الذين يستحيل تجاوزهما أو التغلب عليهما وهما: -الشك والارتياب حول أولويات الفاعلين وحول المستقبل، -الشك والارتياب حول إمكانية أن يسلك الفاعلون الآخرون سلوكا انتهازيا واستغلاليا.

2- Robert O. Keohane, Joseph S. Nye, "powers and interdependence revisited", **International Organization**, Vol. 41, No. 4 (Autumn, 1987), pp P742.

3-Ibid, P743.

****النظرية الانشائية:** يهتم المنهج الانشائي بدراسة العلاقات الاجتماعية كمنطلق لكافة العلاقات الاقليمية، ومن وجهة نظر هذا المنهج، تلعب القواعد والمبادئ العامة، إلى جانب القانون، والأخلاق، والثقافة، دورا هاما في السياسة الخارجية، فمصالح الدول والوحدات الفاعلة في النظام الدولي، ليس من السهل تحديا بنائها أو شكلها، حيث إنها ناتجة عن التفاعلات بين الأنظمة القائمة، والمعايير والقواعد والثقافات الحاكمة لتلك التفاعلات، وهي عبارة عن عمليات وليست هياكل من السهل وصفها، كما انها تحدد الأخلاق والسلوك في التفاعلات بين الدول، فقد عرفها نيكولاس أونيف Nicholas Onufعلى أن النظرية الانشائية منهج لدراسة العلاقات الاجتماعية، على اختلاف أشكالها، وهي إطار نظري سعى إلى تقديم تفسير عام لما يفعله الناس، ويوضح لماذا تختلف المجتمعات؟ وكيف يتغير العالم؟ فالإنشائية تضع التصورات والرؤى، على طريق الوصول إلى تفسير مقبول للكثير من إشكاليات العلاقات الاجتماعية التي تبدو-في كثير من الأحيان-غير متصلة مع بعضها البعض. ويرى Werdt أن النظرية الإنشائية نظرية هيكلية في النظام الدولي وتتمتع بالسمات التالية:- الدولة هي الوحدة الأساسية في التحليل ،-الهيكل المميز للنظام الدولي هو التفاعل بين أكثر من عنصر،- يتم إنشاء الوحدات الدولية، والمصالح الدولية في سياق هيكل اجتماعي. أنظر إلى: -جهاد عودة، المرجع السابق، ص 160

النظرية الإنشائية من أجل دراسة الأمن الإقليمي في نظم إقليمية محددة مثل آسيا وأوربا والشرق الأوسط لـــ Maltz Andan Maaz، وقد تبنى فلفيو أتينا Fulvio Attina نفس المفهوم ولكن تحت مسمى الشراكة الأمنية الإقليمية، والتي يعرفها بأنها:" ترتيب أمني لإقليم دولي يستهدف التعاون بين الحكومات فيما يتعلق بالتعامل مع التهديدات الأمنية، ودعم الاستقرار وكذلك الآليات المتعلقة به مثل الاتفاقيات الأمنية الرسمية والمنظمات الدولية والاتفاقيات التنفيذية المشتركة، وعمليات الحوار متعدد الأطراف وتحالفات الاستقرار والسلام، وكذلك إجراءات بناء الثقة والدبلوماسية الوقائية، وكذلك الإجراءات التي تتعامل مع البيئة الداخلية".[1]

وعليه يشير إلى أن مجتمع الأمن أو الشراكة الأمنية الإقليمية، هي جزء لا يتجزأ من الاتفاقيات التجارية على المستوى الإقليمي، بحيث أن كل الدول في إطار إقليم معين تدخل في إطار هذه الشراكة، وقد يكون هنالك دول خارج الإقليم أعضاء في هذه الشراكة أيضا، كما هو الحال بالنسبة لعضوية الولايات المتحدة في العديد من التجمعات الأمنية الإقليمية مثل الأسيان والأبك والنافتا، وتتبنى هذه التجمعات الإقليمية على مجموعة من الاتفاقات الأصلية ومجموعة أخرى من الاتفاقات التنفيذية، وبالتالي فإن مفهوم الشراكة الأمنية أو مفهوم مجتمع الأمن يقوم على افتراض أساسي مؤداه أن الدول التي تدخل في عضوية إقليم ما تقوم بعقد اتفاقيات من أجل إدارة المشكلات الأمنية في حالة ما إذا كانت هذه الدول على وعي بالاعتماد المتبادل فيما بينها، وكذلك على وعي بالمشكلات الأمنية التي تتخطى الحدود القومية في إطار الإقليم التي يضمها بحيث أن هذه الاتفاقيات تتضمن استخدام موارد مختلفة بما في ذلك الموارد العسكرية والاقتصادية والتكنولوجية والثقافية، ويتخذ الترتيب الأمني للإقليم شكل إطار مركب من المؤسسات التي تتشارك فيها دول الإقليم المختلفة.[2]

المطلب الرابع. النظرية البنائية[3]

إن مصطلح البنائية Constructivism الذي ينتشر اليوم في الكتابات النظرية للعلاقات الدولية، والذي يدل على تحديد الافتراضات المادية البحتة أو الفردية التي من المفترض أن تسمح بفهم أفضل للتغيرات في السياسة العالمية تعود جذورها لزمن بعيد،[4] فهي كمفهوم ظهرت قديما ولعبت دورا في العلوم الطبيعية إلا أن الالتفات لها كمنهج للتطبيق في كافة العلوم لم يتبلور إلا في عصرنا الحديث.

فالبنائية كمنهج للتفكير ظهرت عندما أحدث رينيه ديكارت (R. Descartes) نقلة في دراسة العلوم الطبيعية بتطبيق النموذج الرياضي على الظواهر الطبيعية، والفيلسوف الايطالي Hyperlin جيامباتيستا فيكو (Giambattista Vico) في القرن الثامن عشر عندما تحدث عن بناء المعرفة حين عبر عن فكرة أن عقل الإنسان

1- مروة حامد البدري، **بناء النظام الإقليمي السياسات الأمريكية للشرق الأوسط**، ط1، القاهرة، مصر: المكتب العربي للمعارف، 2014، ص 82.

2- المرجع نفسه، ص 83

3 -كارين فيرك، "البنائية Constructivism"، تحرير تيم دان وآخرون، في كتاب: **نظريات العلاقات الدولية التخصص والتنوع**، المرجع السابق، ص 429 وأيضا:- يوسف محمد الصواني، **نظريات في العلاقات الدولية**، ط1، بيروت، لبنان: منتدى المعارف، 2013، ص 101-104

4- Audie Klotz, Cecelia Lynch, Rachel Bouyssou, Marie-Claude Smouts, " Le constructivisme dans la théorie des relations internationales ", **Critique internationale**, No. 2 (HIVER 1999), pp 51

يبني المعرفة، بالإضافة إلى إيمانويل كانط (I. Kant) الذي جادل بأنه يمكن أن نتمكن من الحصول على المعرفة عن العالم في كتابه "نقد العقل الخالص".[1]

ويعتبر علم اللغة الأرض الخصبة التي نما فيها المنهج البنائي، حيث درس علماء اللغة وعلى رأسهم العالم السويسري فردينان دي سوسير (F.de Saussure) عناصر اللغة والسمات المميزة لعلاقاتها بوصفها أنساقا لا علاقة لها بالعالم الذي تعبر عنه، في كتابه "دروس في الألسنية العامة" سنة 1916،[2] ونجاح اللغويات كعلم إنساني في بلوغ مرتبة العلم المنضبط كان عاملا مشجعا للباحثين في الميادين الإنسانية والاجتماعية الأخرى على الاقتداء بهذا العلم في منهجه، وهكذا انتقلت البنائية من اللغويات إلى الأنتروبولوجيا على يد العالم البنائي كلود ليفي ستروس (Claude lévi- Strauss) الذي نقل علم الأنتروبولوجيا إلى ميدان العلوم المنضبطة، ثم تتابع انتقال البنائية إلى ميادين وعلوم أخرى، حيث كان جاك لاكان (Lacan) رائد البنائية في التحليل النفسي، ورولان بارت في النقد الأدبي، وميشيل فوكو (Michel Foucault) في الفلسفة، وأخيرا جان بياجيه (Jean Piaget) من خلال نظريته البنائية في المعرفة، والتي كان لها الدور الأكبر في انتقال البنائية إلى ميدان التربية.

وقد ظهرت البنائية (Constructivism) كنظرية في العلاقات الدولية مع نهاية الحرب الباردة أواخر عقد الثمانينات من القرن العشرين، ويعد نيكولاس أوناف (Nicholas Onuf) أول من استعمل مصطلح "البنـــائية" في حقل العلاقات الدولية في كتابه (World of Our Making) عام 1989، إضافة إلى مقال ألكسندر وندت (Alexender Wendt) الصادر عام 1992 بعنوان: "الفوضى هي ما تصنعه الدول من الفوضى: البناء الاجتماعي لسياسة القوة"[3]، والذي يلقب بأب البنائية لما قدمه من إسهامات في تطوير موقف التفسيريين الاجتماعيين (Social constructivist)[4]، كما مثلت كتاباته مرجعية لدراسة السياسة الدولية.

وقد ساهمت نهاية الحرب الباردة في إضفاء الشرعية والمصداقية على النظرية البنائية، لأن الواقعية والليبرالية أخفقتا في استباق هذا الحدث كما أنهما وجدتا صعوبة كبيرة في تفسيره، بل والأكثر من ذلك فشلتا في شرح التغير الشامل في المنظومة الدولية، بينما تمتلك البنائية تفسيرا له، خصوصا ما يتعلق بالثورة التي أحدثها ميخائيل غورباتشوف في السياسة الخارجية السوفياتية باعتناقه أفكارا جديدة كالأمن المشترك.[5]

وقد تنوعت اتجاهات البنائيين حيث نجد هنا البنائيين الوضعيون أو كما يسمون بالبنائيون الحداثيون (Constructivists Modernists) أمثال ألكسندر وندت (A. Wendt) وأنوف (Onuf) وكراتوشويل (Kratochwill) ، فوندت قد ركز على أن الحقيقة الاجتماعية هي نتاج الفعل الاجتماعي، بينما اهتم

1- Robert Jackson and Georg Sorensen, **Introduction to International Relations: Theories Approaches**, third edition, New York: Oxford University Press, 2007, p164

2- الزواوي بغورة، **المنهج البنيوي، بحث في الأصول والمبادئ والتطبيقات**، ط1، الجزائر: دار الهدى، 2001، ص 33.

3- كارين فيرك، "البنائية Constructivism "، تحرير تيم دان وآخرون، في كتاب: **نظريات العلاقات الدولية التخصص والتنوع**، المرجع السابق، ص 449

4 -Robert Jackson and Georg Sorensen, Op, cit, p164.

5- عبد الناصر جندلي، المرجع السابق، 324

(Onuf) بأثر اللغة، خصوصا الأقوال والعبارات أما كراتوشويل فإنه يقدم نقدا لمنهجية التيار الرئيس ويعتبرها محددة بتركيزها على الوضعية، كما يركز أيضا على اللغة وفلسفتها، ويخلص من ذلك إلى الاهتمام بالمثل والقواعد،[1] بالإضافة أيضا إلى كريستيان ريوس (Christian Rios) وسميث (Smith)، جون روجي (Jone Rogie)، إيمانويل إدلر (E .Adler) وفاينمور (Feinnemore) وكذلك بيتر كاتزنشتاين (Peter Katzenstein)،[2] وكل هؤلاء يهتمون بالثقافة والهوية والقواعد، ويقبلون أن مصالح الفاعلين ليست ثابتة بل متغيرة، وتنشأ من الإطار الاجتماعي،[3]كما يميلون إلى تبني إبستمولوجية وضعية، وفي المقابل نجد البنائيون ما بعد حداثيون أو البنائية النقدية، ومن أمثال ذلك: Rechard Ashley، David Campbell، Der Darian و Walker R.B.J، وهم أصحاب الإبستمولوجية ما بعد الوضعية ويرفضون المنهج الوضعي السائد في التيار الرئيس.

وتشتق كلمة البنائية (Constructivism) من اللغوية من البناء (Construction) أو البنية (Structure) والتي هي مشتقة من الأصل اللاتيني (Sturere) بمعنى الطريقة التي يقام بها مبنى ما، وتشير كلمة "بناء" عند رادكليف براون (Radcliffe Brown) إلى وجود نوع من التنسيق أو الترتيب بين الأجزاء التي تدخل في تكوين الكل الذي نسميه بناء. أما البنية فهي ذلك الكل المكون من ظواهر متماسكة، يتوقف كل منها على ما عداه، ولا يمكنه أن يكون هو إلا بفضل علاقته بما عداه[4].

فهي نظرية نظامية (نسقية) تعتمد في جوهرها على علم الاجتماع، وعلم النفس الاجتماعي، وفيها تعتبر الهويات والمصالح المتغير التابع الذي ينبغي دراسته وفهمه، ويرى أنصار هذا الطرح أن الإعتبارات المادية وحدها لا تقدم تفسيرا مقنعا للعديد من الحالات في السياسة الدولية،[5] فوندت يجادل بأن الأفكار والثقافة المشتركة هي التي تعطي معنى ودلالة ومحتوى للعوامل المادية، أي أن بنية النسق الدولي حسب البنائيين "تتحدد بتوزيع الأفكار بين الفاعلين ثم يأتي دور القوى المادية وليس العكس"،[6] ولذلك نجد أن البنية حسب البنائيين تتشكل من:

- المعتقدات المشتركة.
- الموارد المادية، والتي لا تتخذ شكلا أو صيغة إلا من خلال تأويلات الفاعلين التي تنعكس على ممارستهم.
- ممارسات الفاعلين.

1- حسن الحاج علي أحمد، "العالم المصنوع: دراسة في البناء الاجتماعي للسياسة العالمية"، **مجلة عالم الفكر**، المجلد 33، العدد 04، (أفريل 2005).
[http://archive.sakhrit.co/newPreview.aspx?PID=2427428&ISSUEID=12671&AID=247508] (10/10/2011)
2- Robert Jackson and Georg Sorensen, Op, cit, p167.
3 - حسن الحاج علي أحمد، الموقع السابق،
4- فادية فؤاد حميدو محمد، **البنائية عند ليفي ستروس**، مصر: دار المعرفة الجامعية، 2008، ص 48.
5- حسن الحاج علي أحمد، الموقع السابق
6- ألكسندر وندت، المرجع السابق، ص7.

فالهياكل الاجتماعية حسب البنائية تعرف وتتشكل في جزء منها، من خلال التفاهمات المشتركة والتوقعات أو المعرفة المشتركة (Intersubjective) تذاتانية المعرفة،[1] لذلك تعد البنائية توجه انتقائي من النظريات الاجتماعية، ويتميز بشكل أكثر تحديدا بواسطة المثالية لها، وهذه المثالية وفقا لوندت تعني أنه: يتم تحديد وتشكيل أبنية الوجود البشري في المقام الأول عن طريق الأفكار المشتركة، وليس فقط عن طريق القوى المادية البحتة، وإن هويات ومصالح الجهات الفاعلة يتم بناؤها بواسطة هذه الأفكار المشتركة، ولا يمكن اعتبارها أمورا معطاة بشكل طبيعي.[2]

فالبنائية تركز بصفة عامة على ما يسميه جون سيارل (John Searle) بـــ"الوقائع الاجتماعية" أي الأشياء مثل: النقود، السيادة، الحقوق... التي لها حقيقة مادية، ولكنها لا توجد إلا في مجموع أشخاص يؤمنون بوجودها ويعملون بموجبها، فهي "مقاربة نظريا تأتي من الدراسة التجريبية للعلاقات الدولية"، وتتألف من "منظور اجتماعي للسياسة العالمية" وبالتركيز على السياق الاجتماعي، تذاتانية (Intersubjective) والطبيعة التأسيسية للقواعد والمعايير، وتركز بالأخص على أهمية التركيبات المعيارية لكل ما هو مادي، دور الهوية في تكوين اهتمامات وسلوكات الفاعلين، وكذا التكوين المتبادل للفاعلين والهياكل.[3]

كما تطرح الاهتمامات البحثية التالية: التغيير في السياسة الدولية، مفهوم الفوضى، كيف تؤثر الأفكار والثقافة والهويات في السياسة الدولية، بالإضافة إلى قضية الوكيل- الهيكل (structure /Agent).[4]

وعموما فإن البنائية كمنظور عام في العلاقات الدولية واعتمادا على تصور وإدراك ألكسندر وندت تنطلق من الافتراضات الأساسية التالية[5]:

- الدول هي الوحدات الأساسية للتحليل.
- تذاتانية (Intersubjective) البنى الأساسية للنظام القائم على الدول.
- تتشكل هويات ومصالح الدول في إطار نسق مترابط بفعل البنى الاجتماعية ضمن النظام.

فبالنسبة للبنائيين الفوضى ليست معطى مسبق، وإنما هي نتاج ما تصنعه الدول حيث اعتبر وندت أن الفوضى مبنية اجتماعيا فيما بين الدول، وبهذا أعطى تصورا جديدا لفهم سلوك الدول بتبنيه لتركيب نظري يقوم على[6]:

- دور الأفكار الذي يتعدى دور القوى المادية.
- كيفية تحديد الفواعل لهويات البنيات المادية.

1-Robert Jackson and Georg Sorensen, Op, cit, p165

2-Yücel BOZDAĞLIOĞL, "Constructivism and Identity Formation: An Interactive Approach", **Uluslararası Hukuk ve Politika**, Cilt 3,No: 11 ss.121-144, 2007, p122

3-Dario Battistella, **Théories des relations internationales**, Paris: Presses de Sciences Po coll, Références inédites, 2003, p271

4- Robert Jackson and Georg Sorensen, Op,cit, p166.

5-Stephen M Walt, "International Relations: One World, Many Theories", **Foreign Policy**, No. 110, Special Edition: Frontiers of Knowledge (Spring, 1998),pp. 40,41

6- Frédéric Charillon, **politique étrangère nouveaux regard**, paris: critique international, presses de science po po 2002, pp.74,76

– النظام تذاتاني للبنيات والذي يتكون من انسجام المفاهيم والتنبؤات.

– الهويات هي التي تحدد المصالح والسلوكيات فالهويات هي أساس وقاعدة المصالح.

أما العناصر المفاهيمية للنظرية البنائية: تتمثل في:

1– تذاتانية (Intersubjective) (الفهم المشترك، القصد الجماعي، الأفكار المشتركة)

تختلف البنائية مع مدارس المنفعة حول تحديد نوعية الأفكار التي يحملها متخذو القرار فعلى سبيل المثال يعرف كل من روبرت كيوهان (Robert Keohane) وجولد ستاين (Gold Stein) من الليبرالية الجديدة الأفكار على أنها المعتقدات التي يحملها الأفراد، وهذا في نظر البنائية يعني اختزال` مفهوم الأفكار إلى تلك التي يحملها الأفراد، ولا يوجد اهتمام بالأفكار الجمعية المشتركة (Intersubjective) أو القصد الجماعي[1] لذلك فهي تعرف على أنها: الأفكار المشتركة، وهذا السلوك تُشكّل من قبل تشكل هويات ومصالح الجهات الفاعلة[2]– فهذه الأفكار في رأيهم موجودة عند الأفراد في شكل "نحن نعتقد"، فمثلا، ما هي الوحدات المكونة للنظام الدولي؟ وتأتي الإجابة: هي السيادة، وهي موجودة فقط ضمن إطار من الفهم المشترك الذي يضفي عليها السريان والشرعية، فهي في ذلك مثلها مثل المفاهيم الجماعية الأخرى كما الـــمال وحقوق الملكية... يأتيها المعنى وتعطى دلالات بناء على فهم الأفراد الجماعي لها.[3]

ويعتمد الفهم الجماعي على الممارسة الاجتماعية التي يمكنها أن تعيد إنتاج هذا الفهم فمثلا: تدخل الولايات المتحدة الأمريكية في الفيتنام يأتي متسقا مع هويات متعددة لها، فهي قوة عظمى وإمبريالية وعدو وحليف...في حين الفاعلين الآخرين الذين يراقبون ممارسات الولايات المتحدة الأمريكية لم يقوموا فقط باستنتاج هويتها من خلال ممارساتها في الفيتنام، ولكنهم أيضا قاموا بإعادة إنتاج الفهم المشترك الجماعي حول ماهية هذه الهوية.

وبهذه الطريقة فإن الممارسات الاجتماعية لا تعيد فقط إنتاج الفاعلين من خلال هوياتهم ولكنها أيضا تعيد إنتاج هياكل اجتماعية قائم على فهم جماعي من خلال الممارسة الاجتماعية، فأهم قوة للممارسة الاجتماعية هي قدرتها على إنتاج التوقعات القدرة على التكهن بسلوك الدولة فالممارسة الاجتماعية تولد حالة من التفاهم.[4]

2– الأفكار: (Ideas)

ترى البنائية أن هناك أربعة أنواع من الأفكار: الإيديولوجيات أو النظم العقائدية المشتركة، المعيارية، المعتقدات السببية، ووصفات السياسة العامة، وتعد الأفكار إحدى مفاهيم التحليل البنائي لأن المنظور البنائي

1- حسن الحاج علي أحمد، الموقع السابق

2- Yücel BOZDAĞLIOĞL, Op,cit, p121.

3- حسن الحاج علي أحمد، الموقع السابق

4- نفس الموقع السابق

يركز على الجانب الاجتماعي للواقع فحسب البنائيين العالم هو عالم من الوعي الإنساني: يتشكل من الأفكار والمعتقدات واللغات والخطابات.[1]

فهي تقوم بالأساس على الاهتمام بالعنصر البشري ومكوناته الاجتماعية والثقافية، وتؤكد على الجانب الاجتماعي للعلاقات الدولية من خلال مجموع القيم التي يحملها الأفراد، التي يحاولون تجسيدها في صنعهم للعالم الذي تشكله تلك التصورات الفكرية والثقافية للأفراد التي تشكل نظاما اجتماعي للقيم والثقافات، تعبر من خلاله المجموعة عن إرادتها وقناعاتها وكذا تصوراتها عن طريق الدول والحكومات التي ما هي في الأخير سوى وكالات اجتماعية تتصرف بإيعاز من النظام الثقافي للأفراد.

3- المعايير: (Norms)

تعد من أهم المفاهيم التحليلية في المنظور البنائي فهي تشكل هوية الفاعل وخياراته وتحدد الأهداف التي تسعى لتحقيقها وتجعله يتخذ توجها معينا أو يمتنع عنه، تعرف على أنها: القيم المشتركة حول السلوك الملائم أو أنها الأساس الذي يقوم عليه قواعـــد السلوك المعترف به من قبل فواعل اللعبة. فهي عبارة عن آمال جماعية حول السلوك الشرعي لهوية أو لثقافة معينة، تعمل كقواعد تعبر عن المشاعر الإنسانية والوعي البشري كونهما يلعبان دورا أساسيا في السياسة الدولية.

ويميز البنائيون المعايير عن المفاهيم التصورية الأخرى استنادا إلى ثلاث خصائص:[2]

أ- التذاتانية (Intersubjective)، **ب- القيمة المرجعية** (Value Reference)، **ج- التوجه المباشر للسلوك** (Immediate Orientation to Behavior)، وتفرق البنائية بين ثلاثة أنواع من المعايير: التنظيمية، الإنشائية أو المؤسسة، وأخيرا التقادمية أو المقررة، وهذه الأنواع الثلاث من المعايير تتداخل فيما بينها بشكل كبير في الواقع، فكل المعايير الاجتماعية لها بعد تقادمي مقرر في العادات والتقاليد، وهي توصي بما يجب أن يكون معمولا به، كما تحدد ببساطة ماذا يجب أن يكون معمولا به، وعلاوة على ذلك، فحالما يحاول المعيار تأديب الفواعل في إطار مجالات جديدة، فإنه بالضرورة يحدد فواعل جديدة ومصالحا جديدة.

وتفرق البنائية بين المعايير أو القواعد المؤسسة والقواعد التنظيمية، فالأولى مهتمة بتفسير أصل الأشياء بينما تركز الثانية على توضيح العلاقات بين الأشياء (الدول- النظم- المؤسسات)، لذلك فإن البنائية ينصب تركيزها على القواعد المؤسسة.[3]

1- Robert Jackson and Georg Sorensen, Op,cit, p167.

2-Henning Boekle,Volker Rittberger and other, «Norms and Foreign Policy: Constructivist Foreign Policy Theory»,Tübinger Arbeitspapiere zur Internationalen Politik and Friedensforschung ,Tubingen, Germany, working paper N°: 34 a, p5.6 [https://publikationen.uni-tuebingen.de/xmlui/bitstream/handle/10900/47193/pdf/tap34a.pdf?sequence= 1&isAllowed=y] (Acceded at: 11/11/2012)

3- حسن الحاج علي أحمد، الموقع السابق

4- الهوية: (Identity)

يعتبر مفهوم الهـــوية من المفاهيم الأكثر أصالة في التحليل البنائي، وهو مفهوم يشير إلى "الصور الفردانية" والتميز الذاتي التي يملكها الوكيل (Agent) المتغير عبر الزمن والناتجة عن علاقاته مع الآخرين، فالبنائية ترى بأن هوية الدولة وتحديدها لماهية نفسها متغيرة، وتعتمد على الأطر التاريخية والثقافية والاجتماعية، لذا فإن فهم الهويات محوري لفهم السياسة العالمية، إذ تقوم الهويات بوظائف عدة، فهي تعلمك والآخرين عن من أنت، وتعرفك بالآخرين، فالهويات تؤثر في المصالح والأفضليات، حيث إن هوية الدولة تعكس أفضلياتها وأفعالها القادمة، وتفهم الدولة الآخرين بناء على الهويات التي تضيفها عليهم، بينما تقوم في الوقت نفسه بإعادة إنتاج هويتها من خلال التفاعل الاجتماعي اليومي.[1]

كما أن منتج الهوية لا يتحكم فيما تعنيه هذه الهوية للآخرين، وإنما يحدد ذلك "هيكل التفاعل الجماعي".[2] ولتوضيح أهمية دور الهوية في السياسة العالمية يقترح وندت أربعة أنواع من الهويات هي: الهوية الذاتية أو المشتركة، هوية النوع، هوية الدور، الهوية الجماعية.[3]

وفيما يخص المفاهيم الأساسية للتحليل البنائي تتمحور في:

–المعايير الدولية (International Norms): إن البنائية كنظرية اجتماعية للسياسة الدولية تعامل الدولة كفاعل اجتماعي، وتنظر للنسق الداخلي والخارجي الذي تتفاعل داخله على أنه بناء اجتماعي أساسا، ونتيجة لذلك فهي تدرك كلا من الوكيل والبنية (Agent/ structure") على أنهما –جوهريا- بناءات اجتماعية تذاتانية أو مُنشأة اجتماعيا.[4] ويرجع هذا الاختلاف في النظرة إلى الانطولوجيا البنائية مقارنة بالواقعية، فعكس العقلانيين، يعتقد البنائيون أن الواقع هو ذو "طبيعة تذاتانية" وموجود نتيجة الاتصال الاجتماعي الذي يسمح بتقاسم بعض المعتقدات والقيم، أي أن الواقع المادي والاجتماعي موجود كنتيجة للمعنى والوظائف التي يعطيها له الفاعلون فالإدراك أو الفهم الجماعي والمعايير تمنح الأشياء المادية مَعْنًا يساعد على تكوين الواقع، أي أن البنية – الفاعل بناءات تصورية أكثر منها مادية كما يفترض العقلانيون أنها عليه.

وبالتالي هذا يفضي إلى أن المتغير التفسيري البنائي يتحول من متغير عقلاني مادي (القوة والمصلحة) إلى متغير تصوري اجتماعي هو المعايير (Norms)، والتي تعرف بأنها: "التوقعات القيمة المشتركة حول السلوك الملائم (Appropriate behavior)"، أو هي "الأساس الذي تقوم عليه قواعد السلوك المعترف به من قبل فواعل اللعبة"، فالمعايير هي التي تشكل هوية الفاعل وخياراته وتُعَرف بالأهداف الفردية والجماعية التي يسعى

1- خليل حسين، المرجع السابق، ص 255-258
2- حسن الحاج علي أحمد، الموقع السابق

3-Dario Battistella, Op,cit, pp. 283,284.

4- Srdjan Vucetic, "Why did Canada Sit Out of the Iraq War? One Constructivist Analysis", Canadian Foreign Policy / La Politique étrangère du Canada, Volume 13, Number 1 (2006), pp. 133-153 [https://www.academia.edu/10818147/Why_Did_Canada_Sit_Out_the_Iraq_War_One_Constructivist_Analysis] (Acceded at: 11/11/2012)

لتحقيقها، وتحمله أو تمنعه على نهج سلوك معين،[1] أو كما يلخصها كراسنر (Krasner):"قواعد السلوك المعرفة في شكل حقوق والتزامات".[2]

ومن هنا نجد أن المصالح لأي دولة ليست معطى مسبق، وثابت كما تفترض كل من الواقعية الجديدة والليبرالية النفعية، فوندت بعكس والتز الذي يقول بالطبيعة المادية الصرفة لكل من "القوة" و"المصلحة"، فهو يرى بأن القوة يتم تشكيلها، وبشكل رئيس بواسطة الأفكار والسياقات الثقافية، فالمعايير هي التي تعطى معنى ودلالة لكل من القوة والمصلحة.[3]

في حين المنظور البنائي يرى بأن للمعايير أيضا أثر إنشائي أو تأسيسي(Constituve) وليس فقط أثر تنظيمي (Regulative) على سلوك الفاعل، فحسب البنائيين فإن أثر المعايير على السلوك لا يمكن اختزاله فقط في القيود أو الحوافز، فوظيفتها لا تنحصر في زيادة أو تقليص كلفة معينة، كما هو الأمر عند العقلانيين، فهي أيضا تعمل بمثابة حوافز تحدد الأهداف التي يجب أن يعمل الفاعل عليها بطرق شرعية.[4]

فمثلا يعرف النجاح المادي في السياسة الدولية بأنه: "امتلاك القوة واستخدامها"، لكن مع ذلك فإن معايير ما يعتبر قوة، وما يعتبر استخداما مشروعا لها قد تنوعت، ففي القديم كان يعتبر إخضاع الدول الأخرى نوعا من المجد والفضيلة، لكن اليوم أصبح سلوكا منبوذا وغير مشروع، أي أن المعايير الدولية والفهم المشترك لها من قبل الدول هو الذي يجعل من السلوك مقبولا أو منبوذا، فهذه المعايير تصبح "مقياسا للسلوك"، والتي هي في الحقيقة حسب "وندت" مُشَكَلَةٌ عن طريق الفهم المشترك (Intersubjective) الذي يتنوع بحسب السياق الثقافي وهو ما يطلق عليه وندت "المحاكاة" والتي هي آلية من آليات الاختيار الثقافي لتشكيل هوية الفاعلين.[5]

–الفوضى الدولية (International anarchy): تعتبر قضية البنية الفوضوية للنظام الدولي أيضا من أهم نقاط الاختلاف بين التحليل البنائي والواقعي وتصورهم للتفاعلات الدولية داخل الفوضى، فبالرغم من أن كليهما يتفقان على الطبيعة الفوضوية للنظام الدولي[6]، إلا أننا نجد "وندت" يعارض ما تذهب إليه النظريات التقليدية في كون الفوضى معطى مسبق يتشكل بمعزل عن الفواعل بداخله ويفرض عليها، فالترتيب والتوزيع المادي للعالم يتشكل بفعل أفكار ومعتقدات الجهات الفاعلة، فضلا عن التفاهمات المشتركة بينها، لذلك يرى وندت بأن "الفوضى هي نتاج ما تصنعه الدول" وليست معطى خارجي، فهي مبنية اجتماعيا فيما بين الدول، فوندت يرى بأن البنية العميقة للفوضى ما هي في حقيقة الأمر إلا ظاهرة ثقافية أو مثالية (متعلقة بالأفكار)

1- Henning Boekle,Volker Rittberger and other, Op,cit, pp5.6

2- Keiko Hirata, "Beached Whales :Examining Japan's Rejection of an International Norm", **Social Science Japan Journal**, Vol. 7, No. 2 (Oct., 2004), P.178

3- ألكسندر وندت، المرجع السابق، ص 144 ، 145.

4 -Henning Boekle,Volker Rittberger and other, Op,cit, p.6, 8 .

5- ألكسندر وندت، المرجع السابق، ص 444.

6- عبد الله بن جبر العتيبي، المرجع السابق، ص 126

أكثر من كونها مادية،[1] فالبنية الاجتماعية وإدراكها الجماعي هي فقط القادرة على إدراك أو تأويل نتائج أو آثار فوضى النظام، فهي ناتجة عن ممارسات الفاعلين أنفسهم.

وبالتالي الفوضى ليست حقيقة طبيعية وجدت بذاتها، بقدر ما هي نتيجة للمعنى الذي أعطته إياها الدول، فهي مجرد فكرة ذاتية عملت الدول منذ نظام واستفاليا على دمجها ضمن سلوكها، وهي تكتسي– الفكرة– القوة والتأثير عندما تعمل الدول على الاعتقاد بوجودها،[2]بالإضافة أيضا تنظر البنائية للفوضى على أنها هيكلية، وذلك لأنها تنشأ نتيجة للتأثير المتبادل للفاعلين الذين يستخدمون قواعد معينة ويدخلون في معاملات اجتماعية، مما يعني أن للفوضى معاني مختلفة نتيجة لتعدد الفاعلين الذين ينطلقون من الفهم الجماعي لمجتمعاتهم ومن معاملاتهم، لذا يؤكد البنائيون على أنه: "حتى في ظل فوضى النظام فإننا نحن الذين نتبع قواعدنا ومنظومتنا ونحن الذين نغير في ممارسات من سبقنا أو نتبع خطابهم لذلك يرى وندت أنه يمكن لمنطق الفوضى أن يتنوع ويتغير، فحتى أكثر الفوضويات تصارعا يمكن أن تكون مؤسسة على أفكار مشتركة،[3] وهو ينطلق في ذلك من كون وضع الفوضى يعكس الثقافة الشائعة في الساحة الدولية أكثر من كونها تنتمي إلى الطبيعة المادية للبنية.

لذلك يقترح بأن هناك على الأقل ثلاث ثقافات للفوضى: هوبزية، لوكية، كانتية، وليست ثقافة واحدة كما تقول الواقعية الجديدة (ثقافة هوبزية). فهو يرى بأن هذه الثقافات المختلفة تستند أو هي مبنية على تبني الدول لأنواع مختلفة من الأدوار فيما يتعلق بأي منها تمثل: "الآنا" و"الآخر".[4]

ويميز وندت بين ثلاث من الأدوار: العدو، المنافس والصديق، ويرى أن هذه الأدوار تشكلها ثلاث ثقافات كلية للسياسة الدولية، وفي الوقت نفسه، تشكل هذه الأدوار هذه الثقافات على التوالي: ثقافة هوبز وثقافة لوك، وثقافة كانط، ولكل من هذه الثقافات المختلفة قواعد خاصة للتعامل والتفاعل وميول منظومية معينة.[5]

–التغيير البنيوي: (Structural change): ينطلق وندت في ذلك من تعريف بنية المنظومة الدولية: بأنها توزيع الأفكار، وبالتالي فإن ذلك سيسمح بإمكانية تغير تلك الأفكار، وتبعا لها يتغير منطق الفوضى، وبالتالي حسبه فإن التغيير البنيوي أمر سهل،[6] فوندت يعرف التغير البنيوي انطلاقا من تغير الثقافة الدولية السائدة (هوبزية– لوكية– كانطية)،حيث يشرح التغير الهيكلي بالانتقال من ثقافة فوضى معينة إلى ثقافة فوضى أخرى، والذي يتم من خلال تطور هويات الفاعلين وتتم هذه الأخيرة من خلال الانتقاء الطبيعي

1- ألكسندر وندت، المرجع السابق، ص 144، 145.
2- عبد الله بن جبر العتيبي، المرجع السابق، ص 127- 132
3- ألكسندر وندت، المرجع السابق، ص 68.
4- خالد موسى المصري "النظرية البنائية في العلاقات الدولية"، **مجلة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية**، المجلد 30، العدد الثاني، (2014) ، ص 322، 323
5- ألكسندر وندت، المرجع السابق، ص 68.
6- المرجع نفسه، ص 68.

والثقافي،[1] فهي بعكس الواقعية الجديدة التي تشرح التغيير البنيوي انطلاقا من التغير في توزيع القدرات المادية في النسق.[2]

–علاقة البنية/الوكيل (Structure/ Agent): تولي البنائية اهتماما خاصا لمسألة التفاعل بين النسق ووحداته مركزة على علاقة الاعتماد المتبادل بينهما أو ما يسميه البنائيون بعلاقة التكوين المتبادل بين البنية والفاعل، فهم بعكس الواقعيين الذين يفصلون بين البنية والوكيل من حيث منح أهمية لأحدهما على الآخر.[3] في حين البنائية ترى بأن البنية ليس لها آثار أو نتائج تنظيمية فقط على سلوك الفاعلين، فهي وانطلاقا من الانطولوجيا المثالية التي تتبناها تفترض بأن البنية لها آثار تشكيلية على الفاعلين، فهي لها أثر تشكيلي على هويات ومصالح الدول، وفي المقابل أيضا تساهم هذه الأخيرة في تشكيل هيكل النظام الدولي وفق عملية التكوين المتبادل.[4]

يؤدي هيكل الجهات الفاعلة (الدول) لإعادة تعريف هويتها ومصالحها في عملية التفاعل وبالتالي تصبح الجهات الفاعلة "اجتماعية" من قبل هذه العملية، فالبنائيين بتركيزهم على البعد تذاتاني من المعرفة، يرغبون في التأكيد على الجانب الاجتماعي للبشرية العيش على دور الأفكار المشتركة باعتبارها بنية تقييد فكري وتشكيل السلوك، فهي تساعد الفاعلين على تعريف أنفسهم– من هم– وتشكل أهدافهم، والأدوار التي يعتقد أنها ينبغي أن تضطلع بها.[5]

وباختصار إن البنائية كنظرية في العلاقات الدولية* تحاول أن تجد العلاقة أو الرابط بين المكونات الثلاثة في العلاقات الدولية الفاعل، والبناء، وعملية التفاعل بينهما، وبذلك نرى أن البنائية تعد العلاقات الدولية هي علاقات اجتماعية إنسانية بالدرجة الأولى، وتعد أيضا جسرا أو وسطا بين التيارات الوضعة والتيارات ما بعد الوضعية.

المطلب الخامس. نظرية التبعية

تعود البدايات الأولى لظهور التبعية، كنظرية لتفسير تخلف بلدان العالم الثالث، إلى ستينات القرن العشرين[6]، وقد جاءت هذه النظرية كرد فعل لأزمة معالجة الماركسية الكلاسيكية لأوضاع العالم الثالث، مثلما مثلما جاءت لتسد أحد أوجه القصور الرئيسية في نظرية التحديث، وأفكار التنمية السياسية وامتداداتها،[7]

1- Yücel BOZDAĞLIOĞL, Op,cit, p.128

2- ألكسندر وندت، المرجع السابق، ص 69.
3- عبد الناصر جندلي، المرجع السابق، ص 326.
4- عبد الله بن جبر العتيبي، المرجع السابق، ص 118-122

5- Yücel BOZDAĞLIOĞL, Op,cit, p .130

* **ملخص لنظرة البنائية لمجموعة من المفاهيم**: **الفرد:** فاعل أساسي بحسب موقعه بالمجتمع أو النخب، **الدولة**: بناء اجتماعي وفاعل أساسي، **النظام الدولي:** يتكون من بناء مادي وبناء اجتماعي وهو الأهم، **المصلحة الوطنية**: تتحدد من خلال التفاعل بين الفاعل والبناء (الدولة وبنية النظام الدولي)، **الأمن القومي:** أيضا يتحدد ويبنى من خلال عمليات التفاعل المستمرة بين الفاعل والبناء، **الهوية:** وهي من أهم المفاهيم بالنسبة إلى البنائية وتتحدد من التفاعل بين الفاعل والبناء وتسهم في تحديد سلوك الفاعل. أنظر إلى:
-Karen Mingst, **Essentials of International Relations**, Norton, London, 2011, p 46

6-Baghat korany, "un deux ou quatre..: les écoles des relations internationales", **Études internationales**, Vol 15, 15, No 4, 1984, p718

7- بدر غيا، **اشكالية التبعية والاعتماد على الذات في بحوث التنمية في الوطن العربي**، أطروحة دكتوراه في علم الاجتماع (غير منشورة)، جامعة دمشق، 1992، ص 15.

ويرجع أصل مصطلح التبعية إلى كلمة توابع التي تطلق على المناطق التي كانت تحت سيطرة الدول الاستعمارية: اقتصاديا وسياسيا وعسكريا دونما مشاركة من قبل سكانها الوطنيين، وظل مفهوم التبعية يتداول حتى بعد أن نالت معظم دول العالم استقلالها السياسي، فنظرية التبعية جزء من الاتجاه الشمولي للعلاقات الدولية الذي هو بدوره جزء لا يتجزأ من الاتجاه الماركسي للعلاقات الدولية، ولقد نشأة مدرسة التبعية بداية لدى مفكري أمريكا اللاتينية (راؤول بريبش Raoul prebisch، أندريه جوندر فرانك، دوس سانتوس Dos santos، بول باران Paul baran كردوسو Cardoso، فرتادو Fertado ...).[1]

إن دول أمريكا اللاتينية عانت قبل غيرها من مساوئ الانخراط في السوق الرأسمالية العالمية بشكل كامل ذلك الانخراط الموجه أساسا لخدمة الدول الرأسمالية وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية وكانت لأفكار وآراء هؤلاء المفكرين تأثير كبير على مفكري الدول العربية، وعلى رأسهم سمير أمين وسعد زهران...[2]، لقد لاحظ الكثير من مفكري أمريكا اللاتينية أقطارهم وهي تعاني مشاكل التخلف وتزايد تبعيتها ولاحظوا أن النظريات السابقة التي حاولت تفسير ذلك، كانت نظريات تتميز بالتحيز والتمحور حول الذات وإرجاع نسبة التخلف إلى العوامل الداخلية وربما إلى عوامل حضارية ذاتية، وحاولوا دحض ذلك بإرجاع تخلف تلك البلدان إلى طبيعة النظام الرأسمالي المهيمن الذي اخترق الحدود، وفرض قيودا على أنظمة العالم الثالث (في الأطراف).[3]
الأطراف).[3]

لقد جاء اقتراب التبعية كنتيجة لمجموعة من الحقائق أو المسلمات والتي منها:

– على الصعيد المعرفي يجسد وحدة العلوم الاجتماعية (تعاون الحقول المعرفية وتكاملها) أي دراسة ظاهرة التنمية دراسة سياسية واقتصادية معا.

– البعد الدولي للتنمية، فما دام التحليل الداخلي المحض يمكنه حجب الأسباب الحقيقية للتخلف الاقتصادي، وتحميل العوامل الحضارية وحدها، مسؤولية هذا التخلف فلذلك نهض أصحاب اقتراب التبعية بدحض ذلك، وإرجاع التخلف إلى النظام الرأسمالي وقيوده الرهيبة.

– هيمنة طبيعة العلاقات العابرة للقارات والأوطان والحاسمة التي تقلب الحدود وسيادة الدول وتجمع بين دراسة السلطة على المستويين الوطني والدولي.[4]

والتبعية معناها كما هي عند دوس سانتوس Dos Santos: "حالة ما تكشف عن اقتصاد بعض الدول يرتبط بنمو وتوسع اقتصاد دولة أو دول أخرى، وتأخذ علاقة التشابك بين اقتصاد دولتين أو أكثر، وبينهما وبين التجارة الدولية شكل تبعية عندما تستطيع بعض الدول المهيمنة أو المسيطرة أن تتسع وتنمو نموا ذاتيا، في حين أن الدول الأخرى التابعة لا تستطيع أن تفعل ذلك إلا كانعكاس لتوسع ونمو الاقتصاد المهيمن."[5] ويميز

1- عباس الحديثي، **نظريات السيطرة الاستراتيجية وصراع الحضارات**، ط1، الأردن، عمان: دار أسامة للنشر والتوزيع، 2004، ص 95.
2- عبد الناصر جندلي، المرجع السابق، ص 214.
3- محمد شلبي، **المنهجية في التحليل السياسي المفاهيم، المناهج، الإقترابات، الأدوات** ، المرجع السابق، ص 191
4- عبد الخالق عبد الله،" في قضايا التخلف والتبعية في الوطن الربي"، **مجلة المستقبل العربي** ، العدد 94، (ديسمبر 1986)، ص 192،191.
5- مالك شعباني،" وار شتاين والنسق العالمي: محاولة لتفسير وفهم حركة الواقع الاجتماعي في البلدان النامية" **مجلة علوم الإنسان والمجتمع**، العدد 15، (جوان 2015)، ص 57

دوس سانتوس Dos Santos بين ثلاثة أنواع من علاقات التبعية: التبعية الاستعمارية والتبعية المالية–الصناعية والتبعية التكنولوجية – الصناعية.[1]

والتبعية لدى أندريه جوندر فرانك هي:" وضع مكون من سلسلة كاملة من المراكز والتوابع تربط معا أجزاء النظام الرأسمالي بكاملها من مراكزه الرئيسية في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية إلى أبعد المواقع في أرياف دول أمريكا اللاتينية ...كل من هذه التوابع يعمل كأداة امتصاص لرأس المال أو الفائض الاقتصادي من التوابع إلى المراكز المحيطة بها، ومنها إلى المركز العالمي للنظام الرأسمالي بأكمله، وأي نمو تحققه الدول النامية في إطار هذا النمط من العلاقات هو نمو تابع أي لا يملك لا الحركة الذاتية ولا صفة الديمومة".[2]

ويتخذ المنظور النيوماركسي أو نظرية التبعية من الفكر الماركسي– اللينيني إطارا نظريا لفرضياته الأساسية، التي يمكن إجمالها في النقاط التالية:

– ضرورة الفهم اليقيني للصيرورة العالمية الشاملة التي تتفاعل في سياقها كل الوحدات السياسية للمجتمع الدولي في إطار العلاقات بين الدول التابعة ودول الميتروبول

– أهمية التحليل التاريخي لاستيعاب النظام الرأسمالي العالمي بصفة خاصة والنظام الدولي بصفة عامة.

– انتهاج النظام الرأسمالي العالمي ميكانيزمات هيمنة، هي بمثابة معوقات تنمية للدول التابعة.

– أهمية العامل الاقتصادي في تفسير وتحليل تطور النظام الرأسمالي العالمي وتخلف التوابع.[3]

أما تيارات نظرية التبعية : Underdevelopment فتتمثل في:

– تيار التخلف

يعد أندريه جاندر فرنك أبرز ممثلي هذا التيار في نظرية التبعية، جمع كل أطروحاته الفكرية بشأن ظاهرة التخلف في كتابه المشهور The Development Of Underdevelopment وهي تعالج فكرة محورية مفادها أن التخلف لا يمثل الحالة الأصلية للمجتمع في العالم الثالث، بل نشأ التخلف وتطور من خلال أساليب الخضوع للنفوذ الرأسمالي، بمعنى أنه نشأ تاريخيا وتطور مع نشأة وتطور التقدم في الثورة أو المركز الرأسمالي المتقدم، ويكون التخلف والتقدم بهذا المعنى هما وجهان لعملية تاريخية واحدة بدأت مع بداية النظام الرأسمالي العالمي، وبالتالي فإن هذه المدرسة قد شددت على العوامل الخارجية في تكوين التخلف، حيث رأت " أننا نعيش ضمن (نسق نظام دولي) يمتلك شبكة علاقات كثيفة وضخمة يصعب عزل مسيرة التنمية فيها عن آثارها، وقد تتعدد أقطاب هذا النسق الدولي العام في مركز هذا النظام، وتتولد عنه أنساق فرعية أخرى ثانوية، مع تمايز نسبي، وتمارس دول المركز الهيمنة على الأطراف وتحكم العلاقات الدولية من خلال هذه التوجهات الأساسية في حين يتحدد موقع الدول النامية على المحيط ويكون دورها الغالب هامشيا".[4]

1- ابراهيم سعد الدين، "حول مقولة التبعية والتنمية العربية"، **مجلة المستقبل العربي**، العدد 17 (جويلية 1980)، ص 6-24
2- بدر غيا، المرجع السابق، ص 17.
3- عبد الناصر جندلي، المرجع السابق ،ص 216.
4- بدر غيا، المرجع السابق، ص 17

كما يرى أندرريه جوندر فرانك:" إن دراسة تنمية أو تخلف أي جزء من النظام الرأسمالي لا بد وأن ينظر إليه في إطار الهيكل الاقتصادي للنظام في مجموعه: فبنية النظام الرأسمالي ككل، والبنية الاقتصادية في الاقتصاديات التابعة في دول الأطراف كانت دائما تصف بالاحتكار خلال تاريخ التطور الرأسمالي، ومن ثم فإن الفائض المحتمل قد استنزف و لم يزل يستنزف بواسطة الاحتكارات الرأسمالية الخارجية أو يبدد على الاستهلاك الترفي".[1]

وعلى هذا الأساس لا يمكن اعتبار التبعية كعلاقة (خارجية) تماما، ومفروضة على جميع الأمريكيين اللاتينيين من الخارج وضد إرادتهم، بل ينبغي اعتبارها أيضا ظرفا (داخليا)، وجزء لا يتجزأ من المجتمع الأمريكي اللاتيني، يميز البورجوازية السائدة في أمريكا اللاتينية، تلك البورجوازية التي تعي تلك التبعية وتتقبلها في الوقت نفسه.

- تيار الإمبريالية Imperialism:

تقدم النظرية البنيوية للإمبريالية التي صاغها يوهان غالتونغ في مقال له بعنوان "نظرية بنائية عن الامبريالية "عام 1971 تفسيرا بنيويا لمسألة التخلف والتبعية،[2] وذلك بالاستناد إلى تكون العالم من أمم في المركز وأخرى في المحيط ولكل أمة مركز ومحيط خاصان بها"، ويرى أن الامبريالية هي: "نظام يقسم الجماعات المنظمة ويقيم بين بعض أجزائها علاقات تتسم بتوافق وانسجام المصالح، وبين أجزاء أخرى علاقات سمتها الأساسية تنافس المصالح وصراعها"، وبصورة ملموسة فإن الامبريالية: علاقة بين أمة توجد في المركز وأخرى توجد في المحيط هذه العلاقة تتسم بما يلي:

- الانسجام والتناغم بين مركز الأمة المركزية ومركز الأمة في المحيط.
- تنافر مصلحي أكبر في أمة المحيط منه في أمة المركز.
- تنافر مصلحي بين المحيط في الأمة المركزية والمحيط في الأمة المحيطية.[3]

وحيث لم تأخذ الأمة المركزية رأس جسر في مركز الأمة المحيطة، لا يوجد امبريالية، ولهذه الامبريالية آليتان وخمسة أنماط وثلاثة أطوار، وأن الأنماط الخمسة هي: امبريالية اقتصادية، امبريالية سياسية، امبريالية عسكرية، امبريالية في مجال وسائل الاتصال، وامبريالية ثقافية،[4] ويرى مركز الأمة المحيطية في نفسه شريكا لمركز المركز، أكثر مما هو شريك لمحيط المحيط، وعليه تتسم الامبريالية في كل هذه المجالات بكونها علاقة رأسية بين كل من مركز امبريالي وتوابعه المحيطة بحيث تنظم الروابط الأفقية بين هذه التوابع، بل وتنقل المراكز إلى التوابع، بما يؤدي إلى صراعات وحروب بالوكالة، كما أن علاقة التبعية تفضي إلى قمع نمو التوابع المحيطة التي تشغل الجزء الجنوبي من العالم.[5]

1- خضر زكريا ، **محاورات سياسية في الاشتراكية والديمقراطية**، دون طبعة، بيروت، لبنان: دار الفارابي ، 1990، ص 7
2- عمار بن سلطان ، المرجع السابق، ص 160.
3- بدر غيا، المرجع السابق، ص 21 .
4- عبد الناصر جندلي، المرجع السابق، ص 220.
5- محمد السيد سعيد، المرجع السابق، ص 216 .

- تيار المركز– المحيط Center-Periphery:

يمثل هذا التيار المفكران العربيان ألا وهما: سمير أمين وسعد زهران، يستند سمير أمين في تحليله لأصول وتطور تخلف المنطقة العربية إلى مقولة التبعية وارتباطها بالتبادل اللامتكافئ بين مجموعة البلدان الرأسمالية ومجموعة البلدان العربية، ويرى أن قوانين النمو الرأسمالي تختلف في المركز عنها في المحيط أو الهامش، فالنمو في المركز يتجه للقضاء على كافة الأنماط ما قبل الرأسمالية ويحل مشاكله وأزماته الدورية عبر التوسع الدولي للنظام الرأسمالي وعبر تنمية أشكال متجددة من الاحتكار، وبالتالي، وحيث يشكل العالم سوقا واحدة رأسمالية، فإن بنية السوق تفرض التطور اللامتكافئ على المحيط، ويعود عدم التكافؤ في التبادل إلى تبادل سلع احتاجت في إنتاجها كميات عمل غير متساوية وبينما يحتكر المركز الصناعات الفائقة (ذرة، إلكترون، فضاء)، تختص الأطراف بالصناعات الخفيفة المكملة لصناعات المركز وبالصناعات البتروكيمياوية والمعدنية الملوثة للبيئة، ويرى سمير أمين إن الخروج من الرأسمالية يبدأ من أطراف النظام لا من مراكزه بسبب التطور اللامتكافئ في المجموعتين اللتين يتكون منهما النظام العالمي حيث يؤدي التوسع الرأسمالي إلى تكامل النظام في المجتمعات المركزية، بيمنا يؤدي هذا التوسع إلى تفتت المجتمع في الأطراف وبالتالي فإن القضية الوطنية نفسها، أي تحرر الأمة ووحدتها وتكوين دولتها المستقلة، لا تحل إلا بفك الارتباط بالنظام العالمي.[1]

- تيار النظام العالمي[2] World-System Analysis

يعد ايمانويل والرشتاين Immanuel Wallerstein من أبرز ممثلي هذا التيار الذي يعتبر نقدا للتيارات الفكرية السابقة لأنه جاء في شكل تصور متطور لأطروحاتها،[3] حيث يعتقد بأن الأحداث الاجتماعية كلها يجب أن تخضع للتحليل ضمن سياق نظام– عالمي ويرى أن للأنظمة سمتان بارزتان: أولاهما أن كل السمات داخل النظام مترابطة وثانيها أن كل التطورات داخل النظام يمكن تفسيرها من خلال عوامل داخلية، بالإضافة أن للنظام العالمي الحديث سمات مكانية وزمانية حيث تصف السمات المكانية الانقسام الجغرافي للنظام العالمي إلى مركز وشبه طرف وأطراف، ويقوم كل من هذه الأقسام بدور اقتصادي مختلف، وهي مترابطة فيما بينها بعلاقة استغلالية تحقق المناطق الأغنى من خلالها مكاسب وأرباحا على حساب المناطق الفقيرة، أما الزمانية تصف السمات(الدورات، الاتجاهات، التناقضات، الأزمة) فترات التوسع والانكماش التي يمر بها الاقتصاد العالمي ويعزى إليها السبب في نهايته آخر المطاف. على الرغم من الاستقرار الظاهر للنظام العالمي الحديث، يزعم وولرشتاين أنه مقدم على الدخول في فترة أزمة نهائية، وتعزى هذه الأزمة إلى مزيج من عوامل تتعلق بالاقتصاد والسياسة والإطار الثقافي العالمي ويقول: إن شكل النظام العالمي الذي سوف يحل محل النظام الحالي ليس شكلا حتميا، ومن الممكن أن يكون للعمل الفردي تأثير في صياغة قالب النظام العالمي المنتظر أن يبرز في المستقبل.

1- بدر غيا، المرجع السابق، ص 22

2- مارتن غريفيش، تيري أوكالاهان، **المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية**، ط1، دبي، الإمارات العربية المتحدة: مركز الخليج للأبحاث، 2008، ص436

3- عبد الناصر جندلي، المرجع السابق، ص 225.

ويميل منظرو النظام العالمي إلى التشكيك في التركيز الموجه الآن نحو فكرة العولمة، ويرى هؤلاء المنظرون أن المظاهر التي تبدت حديثا للعولمة ما هي إلا جزء من اتجاهات قديمة في سياق تطور الاقتصاد العالمي الذي ترابطت ضمنه سمات النظام كلها، وأن تلك المظاهر ليست ظواهر جديدة للعولمة، ويضاف إلى ما تقدم أن فكرة العولمة تستغل بشكل متزايد كأداة أيديولوجية لتبرير تقليص حقوق العمال ومكاسب الرفاه الاجتماعي.[1]

1- ستيف هوبدن، ريتشارد وين جونز،" نظرية النظام العالمي"، في: **عولمة السياسة العالمية**، المرجع السابق، ص 306-308.

الفصل الثاني

البيئة الداخلية للنظام الإقليمي العربي قبل حرب الخليج الثالثة

المبحث الأول: النظام الإقليمي العربي: بحث في المحددات

المبحث الثاني: مؤسسة النظام الإقليمي العربي

المبحث الثالث: تفاعلات النظام الإقليمي العربي مع البيئة الداخلية قبل حرب الخليج الثالثة

ينطوي النظام الإقليمي العربي على مجموعة من الخصائص التكوينية تجمع في نفس الوقت بين عوامل القوة والتماسك وعوامل الضعف والتفكك والتبعية، بحيث تتغير النظرة التقويمية لأداء النظام تبعا للتوقعات المنتظرة منه والأهداف التي وضعها لنفسه، وأخيرا طبقا لقدرته على الوفاء بالتزاماته على المستويين السياسي والشعبي سواء لحل المشكلات التي تنشب من حين لآخر بين أطرافه لأسباب داخلية أم بأمر خارجي، أو لجهة قدرته على مواجهة التحديات الخارجية الإقليمية والدولية.

ويعتبر النظام الإقليمي نظاما متجانسا عندما ينتمي أعضاؤه إلى نفس منظومة القيم، حتى ولو كانوا منتظمين حسب مبادئ متباينة، وذلك لأن لهذا الانتماء وزن حاسم على صعيد تماسك الأعضاء، وكذلك لأن هذا الانتماء يولد نفس التصور فيما يتعلق بالقضايا الجوهرية أو المصيرية، خصوصا إذا كانت منظومة القيم تلك ترتبطان بوجدان الشعوب (أو الشعب) الذي تشكل النظام الإقليمي، وكذا لأن سلوك الأعضاء في هذه الحالة لن يختلف في جوهره، بل أن كل عضو يتحلى بهذا السلوك سيرى فيه وسيلة ناجعة لتحقيق الهدف المشترك المنبثق عن القيم المشتركة.

ولمعالجة هذا الفصل تم تقسيمه إلى ثلاثة مباحث حيث تم في المبحث الأول تبيان محددات النظام الإقليمي العربي من خلال المحددات الجغرافية والسكانية والاقتصادية والسياسية والعسكرية أما المبحث الثاني تم التعرض فيه إلى مؤسسة النظام الإقليمي العربي والتي تمثلت في الجامعة العربية أما المبحث الثالث فتم تناول تفاعلات النظام الإقليمي العربي مع البيئة الداخلية قبل حرب الخليج الثالثة من خلال ثلاثة معايير كالمعيار المؤسسي والموضوعي ومعيار الصراع والتعاون.

المبحث الأول: النظام الإقليمي العربي: بحث في المحددات

يستقطب النظام الإقليمي العربي الانتباه والاهتمام سواء على المستوى الإقليمي أو الدولي، فهو يعد واحدا من المناطق الإقليمية البالغة الأهمية والحساسية في العالم، ويعود ذلك إلى مكوناته وخصائصه التي تتعدد، فمنها ما هو طبيعي ومنها ما هو أساسي كالفواعل والبنى و العمليات، وتتكون بنية النظام الإقليمي العربي من مجموع البنى الجغرافية والسكانية والاقتصادية والعسكرية للدول الأعضاء المكونة له، والتي تشكل في مجموعها جوانب قوة هذا النظام على الأقل من الناحية النظرية والتي سوف نعبر عنها من خلال:

المطلب الأول: المحددات الجغرافية

إن الموقع المنطقة العربية في قلب العالم القديم على مساحة واسعة متصلة بالقارة الآسيوية والإفريقية[1] في شكل إقليم جغرافي واحد، وعليه تعتبر المنطقة ملتقى القارات الثلاث: آسيا، إفريقيا، أوربا،[2] أما من الناحية الفلكية فتقع ما بين درجتي عرض 2°جنوبا و 27° شمال خط الاستواء، وبين درجتي طول 16°غربا و60°شرقا،[3] أي أن المنطقة تقع في الوسط بين المناطق الحارة والمناطق المعتدلة مما يجعل أقطار المنطقة العربية

1- محمد نصر مهنا، **مدخل إلى الأمن القومي العربي في عالم متغير**،دون طبعة، الإسكندرية :المكتب الجامعي الحديث، 1996 ، ص47
2- جودة حسين جودة، **العالم :دراسة في الجغرافيا الإقليمية** ، دون طبعة، الإسكندرية :المكتب الجامعي الحديث، 1998 ، ص35
3- نعيم الطاهر، **دراسة في الواقع العربي**، ط1 ، عمان :دار اليازوري العالمية للنشر و التوزيع، 1998، ص13

تعرف أقاليم مناخية متنوعة،[1] وبهذا التنوع المناخي تتنوع المحاصيل الزراعية للمنطقة العربية وتختلف من دولة إلى أخرى، وبالتالي تكون إمكانية التكامل في المنتجات الزراعية أمرا ضروريا، وتقوم على هذه المساحة التي تقدر بحوالي 14158848 ألف كيلومتر مربع[2]، والتي تفوق مساحة كل من القارة الأوربية 10.5 مليون كيلومتر مربع[3] والولايات المتحدة الأمريكية 9.2 مليون كيلومتر مربع[4]، وتزيد عن مساحة كندا بحوالي 4 ملايين كيلومتر مربع مساحة كندا 59976 ألف كيلومتر مربع، وأربعة أضعاف مساحة الهند، وبالتالي تمثل المنطقة العربية من الناحية الجغرافية إقليما واحدا ممتدّا من الخليج إلى المحيط، وهذا يمنح الأمة العربية مقوّما هاما من مقومات بنائها وكيانها، وأهم معالم هذا الإقليم هو وحدة الأرض، فهي امتداد إقليمي متجانس يستند على جبال زاغاروس والخليج العربي، ومن الغرب على المحيط الأطلسي.[5] **أنظر خريطة المنطقة العربية رقم :(02)**

المصدر:

https://www.google.dz/search?hl=ar&site=imghp&tbm=isch&source=hp&biw=1600&bih=687&q=+%D8%A7%D9%84%D8%B4%D8%B1%D9%82+%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%88%D8%B3%D8%B7&oq=+%D8%A7%D9%84%D8%B4%D8%B1%D9%82+%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%88%D8%B3%D8%B7&gs_l=img.3...4639.17695.0.18166.23.20.2.1.1.0.939.3215.0j5j1j0j1j0j2.9.0....0...1ac.1.64.img..11.11.2285...0j0i10i1k1.8BFG4ejU45c#hl=ar&tbm=isch&q=%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%B7%D9%86+%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A&imgrc=XN5DsNSHmw5R5M%3A

وإذا أردنا الحديث عن حدود المنطقة العربية فهي حدود طبيعية ويمكن توضيحها كما يلي[6]:

1- صلاح محمد، **الجغرافيا الواضحة** ، الجزائر : منشورات القصبة، 1995 ، ص 297، 298

2- جاسم سلطان، **الجغرافيا والحلم العربي القادم جيوبوليتيك عندما تتحدث الجغرافيا**، ط 1، بيروت، لبنان: تمكين للأبحاث والنشر، 2013، ص 155

3- رحمن رباط حسين الايدامي، " الإمكانيات الجغرافية المتاحة في الوطن العربي لاستثمار طاقة الرياح"، **مجلة القادسية للعلوم الإنسانية**، المجلد التاسع ، العددان 1-2 ،(2006)، ص 232

4- محمد جمال مظلوم،" الاقتصاد العربي وتحديات التنمية وآثارهما على الأمن العربي"، في مجموعة مؤلفين، **تحديات العالم العربي في ظل النظام العربي في ظل النظام العالمي الجديد**، ط2 ،بيروت :مركز الدراسات العربي -الأوربي، 1997، ص 82

5- محمد نصر مهنا، المرجع السابق، ص 47

6- سالم يوسف زمو، حسن يوسف حسين، **جغرافية الوطن العربي**، ط3 ، ليبيا :المركز الوطني لتخطيط التعليم والتدريب، 2002 ، ص 12

– **الحدود الشرقية** وتتمثل في سفوح جبال زاغاروس التي تقع في غرب إيران بحيث تفصل بين جمهورية إيران الإسلامية والمنطقة العربية، وبالتالي فهي تفصل بين قوميتين، الإيرانية في الشرق والعربية في الغرب.

– **الحدود الغربية** ويسير بمحاذاة السواحل التي تشرف على المحيط الأطلسي غربا، بحيث تمتد من طنجة التي تقع بالقرب من مضيق جبل طارق في أقصى الشمال، حتى مصب نهر السنغال في أقصى الجنوب[1].

– **الحدود الشمالية** وهي حدود بحرية وبرية معا، غير أن البحرية منها تتمثل في المسافة الممتدة على طول السواحل التي تشرف على البحر المتوسط شمالا، والتي تنعطف بحيث تصل إلى سواحل بلاد الشام شرقا، فهي بذلك تلتقي مع الحدود الشرقية للمنطقة العربية، وتكون فاصلة بين الأتراك الذين استقروا في هضبة الأناضول والمنطقة العربية في الأراضي السهلية التي تقع فيما بين النهرين والشام، ولكن خط الحدود السياسية يجعل لواء الإسكندرونة جزءا من تركيا مع أنه كان جزءا من منطقة الأرض السورية، اقتطعته فرنسا لتمنحه لتركيا عام 1939 .[2]

– **الحدود الجنوبية** وهي حدود بحرية في الجناح الأسيوي، وبرية في الجناح الإفريقي، أما البحرية، فيلاحظ أنها تسير مع الشواطئ لشبه الجزيرة العربية التي تشرف على خليج عدن وبحر العرب، بحيث تمتد إلى سواحل خليج عمان والخليج العربي شرقا، وعن البرية، فإنها تمتد بمحاذاة خط حدود دول الجامعة العربية، الذي يبدأ من الساحل العربي السوداني على البحر الأحمر فاصلا بين السودان وإريتريا وبين هضبة الحبشة، إلى أن ينتهي على الساحل العربي الموريتاني الذي يشرف على المحيط الأطلسي غربا، بحيث تسير مع حدود السودان الجنوبية ومشارف هضبة البحيرات "الهضبة الاستوائية "متجهة إلى جنوب غرب السودان لتسير مع خط تقسيم المياه بين روافد نهري النيل والكونغو، ثم تسير متجهة في قلب الصحراء الكبرى حتى تصل إلى المحيط الأطلسي غربا لتستند في بعض أجزائها إلى معالم جبلية واضحة، تتمثل في جبال تيبستي في جنوب الجماهيرية الليبية، وجبال الأحجار في جنوب الجزائر، أما في الصومال وجيبوتي، فإن الحدود تسير مع السفوح الجنوبية لهضبة الحبشة فاصلة بينهما من ناحية، وإثيوبيا وكينيا من ناحية أخرى، حتى تلتقي بالمحيط الهندي عند خط العرض 2 درجة جنوبا[3].

وتتوزع الأرض العربية بين 22 دولة عربية تتباين مساحاتها بدرجة عالية، كما تتباين في ترتيبها المساحي بالنسبة لبعضها البعض وبالنسبة لباقي دول العالم، وتعتبر السودان أكبر الدول العربية مساحة، ويأتي ترتيبها تاسع أكبر دولة في العالم، في حين تشكل البحرين الأصغر مساحة وترتيبها عربيا 22 وعالميا 152، كذلك فإن أكبر أربع دول عربية (السودان والجزائر والمملكة العربية السعودية وليبيا) تمتلك 63% من مساحة الوطن العربي، في حين تحتل باقي الدول العربية (18 دولة) 37 % من مجمل المساحة فقط، وتقابل ذلك وجود أربع

1- طه بن عثمان الفراء، وآخرون، **الوطن العربي مقوماته ومشكلاته**، ط1، الرياض: جامعة نايف للعلوم الأمنية، 2003، ص 14
2- محمد صبحي عبد الحكيم ، وآخرون، **الوطن العربي أرضه وسكانه وموارده**، ط1، مصر: مكتبة الأنجلو المصرية، 1983، ص 6
3- محمد صبري محسوب، **العالم العربي دراسة جغرافية**، ط1، القاهرة، مصر: دار الفكر العربي، دون سنة، ص 18

دول هي الأصغر مساحة (البحرين، جزر القمر، لبنان وقطر) ولا تشكل إلا 0.17% من مساحة الوطن العربي.[1]

ويقع ربع هذه المساحة التي تقدر ب 3846759 ألف كيلومتر مربع في آسيا، الموزعة بالكيفية التالية: السعودية 2.150.000كلم2، العراق 438.000كلم2، سوريا 185.000كلم2، اليمن 483.000كلم2، الأردن 97.000كلم2، الامارات العربية المتحدة 84.000 كلم2، البحرين 622كلم2، قطر 11.300كلم2، الكويت 18.000كلم2، سلطنة عمان 212.000كلم2، لبنان 10.000 كلم2، فلسطين 21000 كلم2 ،وثلاثة أرباعها، والتي تقدر بحوالي 10205841 ألف كيلومتر مربع في إفريقيا، موزعة بالكيفية التالية: السودان 2.606.000كلم2، الجزائر2.381.000كلم2، ليبيا 1.590.000كلم2، 1.000.000كلم2، موريتانيا 1.085.000 كلم2، المغرب 711.000 كلم2، تونس 165.000كلم2، الصومال 638.000كلم2، جيبوتي 22.000 كلم2، جزر القمر 2170 كلم2.[2]

وعند مقارنة الجوار المساحي للدول العربية يلاحظ ما يلي:[3]

– تتميز معظم الدول الإفريقية بكبر مساحتها وذلك بعكس الدول الأسيوية التي يمتاز معظمها بصغر المساحة.

– معظم الدول العربية الإفريقية المتجاورة متقاربة في مساحتها حيث تتجاور الدول كبيرة المساحة، ولا يستثنى من ذلك سوى جيبوتي بالنسبة لموريتانيا وتونس بالنسبة لدول شمال إفريقيا.

– تتجمع الدول العربية الآسيوية المطلة على الخليج العربي الأصغر مساحة (البحرين، قطر، الكويت) ويجاورها دول شاسعة المساحة (الإمارات العربية المتحدة والعراق، والمملكة العربية السعودية)، مما يعني عدم توازن مساحي بين هذه الدول، إذ تعادل مساحة المملكة العربية السعودية 3254.3 ضعف مساحة البحرين، و192.3 ضعف مساحة قطر، و123.4 ضعف مساحة الكويت، في حين تشكل مساحة العراق 643.3 ضعف مساحة البحرين، و30.02 ضعف مساحة قطر، و 24.4 ضعف مساحة الكويت، في حين تشكل 19.76% من مساحة المملكة العربية السعودية، وتشكل الأخيرة لوحدها 1.36 ضعف مساحة باقي الدول العربية الاسيوية وعددها 12 دولة عربية.

وبهذه التركيبة القطرية لوحدات المنطقة العربية اليوم، مثلما أشار إلى ذلك "محمد جابر الأنصاري" واقعيا وموضوعيا هم حاصل جمع أوطانهم المتعددة القائمة بظروفها بمعطياته بقوتها، بإيجابياته، بسلبياتها لا أكثر ولا أقل، فليس ثمة وجود لهم خارج هذه الأوطان، رغم أنها خرجت إلى الوجود،[4]مثلما أشار إلى ذلك

1- حسن رمضان سلامة، خليل نمر درويش، " الوطن العربي بين التجانس والتباين دراسة تحليلية لبعض المؤشرات الجغرافية والاجتماعية"، **مجلة شؤون اجتماعية**، العدد 93-94، (ربيع وصيف 2007)، ص 10

2- محمد محمود السرياني، **الحدود الدولية في الوطن العربي نشأتها وتطورها ومشكلاتها**، ط 1، الرياض: أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، 2001، ص 15

3- حسن رمضان سلامة ، خليل نمر درويش، المرجع السابق، ص 11

4- محمد جابر الأنصاري و آخرون، **تكوين العرب السياسي و مغزى الدولة القطرية: مدخل إلى إعادة فهم الواقع العربي** ،ط2، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، 1995 ، ص 178

"عبد الإله بلقزيز": "بعملية قيصرية خارجية، جعلتها لم تنشأ في محيطها المجتمعي نشأة طبيعية، بفعل العملية الاستعمارية العنيفة التي تعرض لها الكيان العربي الذي كان ثمرة لزراعة خارجية".[1]

إن موقع المنطقة العربية بالنسبة لليابس والماء يعطيها ميزة أخرى إذ تتمتع بسواحل بحرية تسهل لها الاتصال الخارجي، سواء أكان ذلك تجاريا أم حضاريا أم اجتماعيا، ولذلك لم تكن المنطقة معزولة طوال التاريخ، وتعطي الواجهة البحرية الطويلة للمنطقة العربية ميزة اقتصادية أيضا، إذ تهيئ السواحل إمكانيات توفير المواصلات وتطويرها بين الداخل والساحل من جهة، وبين سواحل المنطقة العربية وسائر المناطق الأخرى في العالم من جهة أخرى.[2]

يمتاز الموقع البحري للمنطقة العربية بأنه موقع شبه جزري، إذ يتخلل اليابس في المنطقة العربية مجموعة من البحار والخلجان المهمة الممتدة كالأصابع وكأنها تشير إلى أخطر المواقع الاستراتيجية في العالم، أبرز تلك البحار والخلجان نجد: خليج العقبة، خليج عمان، الخليج العربي، خليج السويس، بحر العرب، البحر الأحمر، البحر الأبيض المتوسط[3]، ويعد هذا الأخير أحد هذه المساحات المائية ذات الأهمية الاستراتيجية الفريدة من نوعها والذي بات محل تنافس ما بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوربي، وهذا لعدة اعتبارات، فهو يعد مساحة مائية تمتد على حوالي 3800 كيلومتر من الشرق إلى الغرب ولا يتجاوز اتساعه 700 كيلومتر[4] يتوسط القارات الثلاث: إفريقيا، آسيا، أوربا، ومن هنا جاء اسم المتوسط لأنه يتوسط القارات الثلاث، أو يتوسط الأرض، فالبحر المتوسط Mediterranean Sea مشتق من كلمتين لاتينيتين هما Terra Medwis و Terra بمعنى الأرض، و Medwis بمعنى المتوسط أي البحر الذي يتوسط الأرض.[5]

وقد لعب البحر المتوسط دورا أساسيا في نشر الحضارات القديمة: المصرية واليونانية والفينيقية والرومانية والإسلامية[6]، ثم حضارة الكشوفات الجغرافية التي اعتمدت على القوة البحرية، إذ توسط البحر المتوسط كل هذه الحضارات والكشوفات الجغرافية والاستعمارية، مما جعل الأوربيين يطلقون عليه في القرنين 18 و 19 تسمية La Meditéranée، واعتبر مورتن كابلن أن مستقبل السياسة العالمية سيعتمد على الأقل في العقد القادم، واحتمالا للجيل القادم أيضا على تطور المنطقة المحيطة بحوض المتوسط، إذ يحتوي الربع الشمالي منها (أوربا الغربية) على أكبر تركيز للقوة البشرية الماهرة في العالم، والتي تقارب مثيلتها في الولايات المتحدة الأمريكية، ويملك الربع الجنوبي الشرقي في تلك المنطقة مصادر واسعة ورخيصة للطاقة، ويعد تدفقها المستمر

1- عبد الإله ، بلقزيز،" دور الدولة في مواجهة النزاعات الأهلية " في : **النزاعات الأهلية العربية والعوامل الداخلية و الخارجية**، ط1، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ،1997 ، ص 58 .

2- نعيم الظاهر، المرجع السابق، ص 16

3- صبري فارس الهيتي، **الجغرافيا السياسية مع تطبيقات جيوبوليتيكية**، ط 1، عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع، 2000، ص 97 وأيضا: عمر كامل حسن، عطا الله سليمان، **الجغرافيا السياسية الجديدة للعالم العربي**، ط 1، سورية: دار ومؤسسة رسلان للطباعة والنشر والتوزيع، 2008، 14،15

4- Yves Lacoste, **Dictionnaire de Géopolitique**, Paris: Flammarion 1995, P 988.

5- أسامة فاروق مخيمر: "تعريف الدولة المتوسطية، دراسة للخصائص الاجتماعية والاقتصادية"، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 129 ، (جوان 1997)، ص 42

6- هاشم كاظم صبيخي، "الأهمية الجيواستراتيجية للبحر المتوسط - دراسة في الجغرافية السياسي-"، **مجلة ابحاث ميسان** ، المجلد السادس، العدد 12، (2010)، ص 194، 195

في العقدين القادمين ضروريا للصحة الاقتصادية والسياسية للربع الشمالي الغربي ويحتوي الربع الشمالي الشرقي على المنطقة السوفيتية من أوربا بما فيها روسيا الأوربية وأوروبا الشرقية بالإضافة إلى روسيا الآسيوية.[1]

وتعتبر منطقة حوض المتوسط منطقة اتصال هامة بالنسبة للعالم، بحيث تمتد من جبل طارق إلى السيرت الكبير، هذا الطريق يلعب دورا هاما فيما يتعلق بمرور المحروقات إلى أوربا والولايات المتحدة الأمريكية، بالإضافة إلى المضايق التي تشرف عليها خاصة مضيق جبل طارق وصقلية، وما يمنحها ذلك من أهمية استراتيجية وهذا ما يفسر التنافس الذي بدأ يظهر ما بين الاتحاد الأوربي والولايات المتحدة الأمريكية بشأن هذا الجزء من المنطقة العربية دون أن ننسى الإشارة إلى أن منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط تشكل الجناح الجنوبي للحلف الأطلسي.[2]

وعليه يمكن القول أن النظام الإقليمي من الناحية الجغرافية يمتاز بالخصائص الأتية:[3]

– الموقع الجغرافي الاستراتيجي للمنطقة العربية الذي يجعل دوله حاكمة على مياه إقليمية وشواطئ طويلة.

– يسيطر على المضايق البحرية والخلجان الاستراتيجية والمرات المائية، ومنه التحكم في كثير من المواقع الاستراتيجية المؤثرة على حركة النقل في حالة الحرب والسلم.

– يمتلك عددا من أكبر الأنهار مثل نهر النيل ودجلة والفرات ونهر الأردن.

– يحتل موقعا مهما لحركة النقل العالمية برا وبحرا وجوا.

– يمتلك أراضي صالحة للزراعة لا تقل مساحتها عن 700.000 كلم2.

– يتميز بالتنوع المناخي والزراعي ووفرة المياه والمراعي الطبيعية والثروات الحيوانية...

– تختزن أراضيه ثروات معدنية ونفطية كبيرة.

– يضم الأراضي المقدسة ومهبط الوحي وقبلة المسلمين في جميع أنحاء العالم.

– يعتبر موطن اللغة العربية إحدى اللغات العالمية الحية.

– يتميز بتجانس سكاني قلما تجده مثله في أقاليم أو مناطق أخرى مماثلة في العالم.

المطلب الثاني. المحددات السكانية

الفرع الأول: حجم السكان

بلغ مجموع سكان النظام الإقليمي العربي في عام 2002 (295) مليون نسمة، وفي عام 2003 (300) مليون نسمة أو ما يعادل 4.5% و 4.6% من مجموع سكان العالم[4]، ويعيش 64.96% منهم في الدول العربية الإفريقية و 35.4% في الجناح الآسيوي، كما يقطن 23.39 % منهم في دولة واحدة فقط هي (مصر) ، في حين

1- هاشم كاظم صبيخي، المرجع السابق، ص 198- 203

2- Paul Paul-Marie de La Gorce,"L'OTAN et la prépondérance des États-Unis en Europe", **LE Monde Diplomatique**, Mars 1993 [https://www.monde-diplomatique.fr/1993/03/LA_GORCE/45148] (Accédez le: 11/12/2012)

3- محمد الأمين البشرى، **الأمن القومي العربي**، ط1، الرياض: أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، 2000، ص 13-16

4- **التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2003-2004**، صندوق النقد العربي ، أبو ظبي، ص د

يعيش 7.30% فقط في 11 دولة عربية يقل عدد سكان كل منها عن خمسة ملايين نسمة، وحسب ترتيب الدول العربية وفقا لجاميع سكانها، فإن أكثر الدول العربية سكانا هي مصر (مرتبة 1) ، ثم السودان (مرتبة 2)، فالجزائر (مرتبة 3) في حين تعتبر قطر(مرتبة 21)، وجزر القمر (20)، وجيبوتي (19) الأصغر مساحة[1]، وعند مقارنة مساحات الدول العربية بسكانها يلاحظ ما يلي:[2]

– بعض الدول تمتاز بصغر مساحتها وقلة عدد سكانها في آن واحد، وتشمل البحرين، الكويت، قطر، وجزر القمر ولبنان.

– بعض الدول تمتاز باتساع رقعتها المساحية، وكذلك كبر حجم سكانها، ويشمل ذلك، السودان، والجزائر والسعودية.

– تمتاز دول أخرى بعدم وجود تناسب ما بين مساحتها ومجموع سكانها ويشمل ذلك:

*دول كبيرة المساحة محدودة السكان وتتضمن ليبيا، موريتانيا.

*دول صغيرة المساحة كثيرة السكان، وتشمل لبنان، الأردن، والعراق.

– الجوار السكاني: عند مقارنة تباين حجم السكان بين الدول العربية المتجاورة يلاحظ أيضا ما يلي:

*يتجاور عدد من الدول العربية المحدودة في عدد سكانها، ويشمل ذلك معظم دول الخليج العربي (الكويت، قطر، البحرين).

*يتجاور عدد من الدول العربية كثيرة السكان مع دول محدودة السكان، ويشمل ذلك المملكة العربية السعودية (تجاورها دول الخليج العربي)، ومصر (مع ليبيا)، والعراق (مع الكويت)، والصومال (مع جيبوتي)، والجزائر (مع ليبيا)، وسوريا (مع لبنان والأردن).

*تتجاور بعض الدول العربية كثيرة السكان، مثل السعودية (مع العراق)، والجزائر (مع المغرب).

*تحتل مصر المرتبة الأولى في مجموع سكانها ويبلغ حجم سكانها بالنسبة لسكان الدول العربية المجاورة 13 ضعف سكان ليبيا و 1.8 ضعف سكان السودان.

الفرع الثاني: الخصائص الديمغرافية

ويمكن توضيحها من خلال الآتي:

أولا–تركيب السكان حسب العمر والزيادة الطبيعية والتوزيع السكاني

تتميز المجتمعات العربية بارتفاع نسبة الأطفال والشباب وانخفاض نسبة كبار السن مع وجود تفاوت نسبة محدودة بينهما، ففي حين يبلغ معدل نسبة السكان الذين تقل أعمارهم عن 15 سنة في النظام الإقليمي العربي 38 %، ونسبة الذين تزيد أعمارهم عن 65 سنة 6%.[3]

1- طه عثمان وآخرون، المرجع السابق، ص 57

2- حسن رمضان سلامة، خليل نمر درويش، المرجع السابق، ص 15، 16

3- مفيد ذنون يونس،" سياسات الخصوبة في الدول العربية وتأثيرها على النمو الاقتصادي" **مجلة بحوث مستقبلية**، العدد 12، (2005)، ص 22

أما بالنسبة للزيادة الطبيعية للسكان فهي الفرق بين عدد الولادات والوفيات في المجتمع السكاني، وقد شهدت معدلاته تراجعا ملحوظا بالنسبة للدول العربية،[1] ويبلغ معدل المواليد لجميع الدول العربية (30.31 بالألف)، ومعدل الوفيات (7.54 بالألف)، في حين يبلغ معدل زيادتها الطبيعية 2.25 %، وهي بذلك تزيد عن متوسط العالم في كل من معدل المواليد (22 بالألف) والوفيات (9 بالألف) والزيادة الطبيعية 1.3%. ويوجد تفاوت واضح بين الدول العربية بالنسبة لمعدلات الولادة والوفاة والزيادة الطبيعية على حد سواء[2]، ويمكن تقسيم الدول العربية حسب هذه المعدلات إلى المجموعات التالية[3]: (-دول تحتفظ بمعدلات ولادة ووفيات وزيادة طبيعية مرتفعة ويشمل ذلك الصومال، وجزر القمر، وموريتانيا، واليمن، والسودان، -دول تحتفظ بمعدلات ولادة مرتفعة ومعدلات وفيات منخفضة وتحتفظ بزيادة طبيعية عالية، ويشمل ذلك: فلسطين، وسلطنة عمان، والسعودية ، وسوريا، والعراق، وليبيا، والاردن، -دول تحتفظ بمعدلات ولادة مرتفعة ومعدلات وفاة منخفضة ويشمل ذلك: قطر، ولبنان، والكويت، والبحرين، والجزائر، والمغرب).

أما فيما يخص التوزيع السكاني فقد بلغت الكثافة السكانية للنظام الإقليمي العربي (29-57) نسمة/ الميل المربع، تبلغ هذه الكثافة حدها الأقصى في البحرين (2545 نسمة/الميل المربع) فإنها تتدنى إلى 7 نسمة/الميل المربع في موريتانيا، أو 8 نسمة/الميل المربع في ليبيا، ويعود هذا التباين في التوزيع السكاني بين الدول العربية تحديدا إلى العوامل التالية:

- اتساع رقعة الأراضي الصحراوية في النظام الإقليمي العربي، وما ينتج عن ذلك من تباعد وانخفاض الموارد الطبيعية والاقتصادية، وتقف غالبا الصحراء حاجزا بين المعمر منها أو التجمعات السكانية.

- يتباين دور الحاجز الصحراوي في توزع السكان في عدد من الدول العربية وفقا للحالات التالية: (وجود النفط "دول الخليج العربي"، وجود مصادر مائية سطحية أو جوفية "مصر"، صغر مساحة بعض الدول بالنسبة لمجموع سكانها "البحرين، الكويت، قطر".

- كذلك فإن التركز الحضري للسكان وبخاصة في العواصم والمراكز الإدارية يساهم في تباين التوزع السكاني على نطاق النظام الإقليمي العربي بعامة، وكل دولة عربية منفردة بخاصة.

ثانيا- الناتج المحلي الإجمالي ونصيب الفرد منه

يوضح هذا المؤشر والذي يعد من مؤشرات القوة الدافعة للنمو الاقتصادي، ويقيس مستوى الانتاج الكلي وحجمه، وتوضح البيانات المتعلقة بنصيب الفرد العربي من الناتج المحلي الإجمالي إلا أنه شهد ارتفاعا من

1- سوسن صبيح حمدان، "نمو السكان في المنطقة العربية واثره في قياس درجة التطور الاجتماعي"، **مجلة آداب المستنصرية**، العدد 53، (2010)، ص 9

2- حسن رمضان سلامة، خليل نمر درويش، المرجع السابق، ص 17

3- رشا جبار محمد رضا، "التحليل المكاني للنمو السكاني في دول الاسكوا للمدة 1995-2005، **مجلة البحوث الجغرافية**، العدد 21، (2015)، ص 478، 479 وأيضا:- حسن رمضان سلامة، خليل نمر درويش، المرجع السابق، ص 18 وايضا: مفيد ذنون يونس، المرجع السابق، ص 19، 23

2096 دولار عام 1995 إلى 2492 دولار في عام 2003، غير أنه مازال منخفضا مقارنة مع 7804 دولار على المستوى العالمي و 4054 دولار على صعيد الدول النامية.[1]

أما متوسط نصيب الفرد السنوي من الناتج المحلي الإجمالي للنظام الإقليمي العربي فقد بلغ 2127.99 دولار (حسب تعادل القوة الشرائية لعام 2002) مع وجود تباين واضح بين الدول العربية فرادى، ويمكن تصنيف متوسط الدخل الفردي من الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية إلى أربع مجموعات، وهي:[2] (–دول ذات دخل فردي متدن يقل فيها متوسط الدخل الفردي السنوي عن 2.000 دولار وتشمل: اليمن، جزر القمر، السودان، جيبوتي، –دول ذات دخل فردي معتدل، يتراوح فيه متوسط الدخل الفردي السنوي ما بين 2.000–4.000 دولار وتشمل: موريتانيا، سوريا، المغرب، مصر، –دول ذات دخل فردي مرتفع، يتراوح فيها متوسط الدخل الفردي السنوي ما بين 4.000-10.000 دولار وتشمل: الأردن، لبنان، الجزائر، تونس، ليبيا، –دول ذات دخل فردي يزيد فيها متوسط الدخل الفردي عن 10.000 دولار وتشمل: السعودية، سلطنة عمان، الكويت، البحرين، قطر، الامارات العربية المتحدة).

ويعتبر الناتج المحلي الاجمالي الوطني ومتوسط نصيب الفرد العربي من هذا الناتج مؤشرا لتباين المستويات المعيشية والخدمات التي توفرها قطاعات الدولة المختلفة لمواطنيها كما يؤدي إلى تباعد المعايير الاجتماعية والقافية بين المجتمعات العربية ويمكن تأكيد هذا التفاوت من خلال تتبع انتشار مشكلة الفقر وأوضاع خدمات التعليم والصحة والسكن فيما بينها.

1–مشكلة الفقر

يعد النمو السكاني محددا أساسيا للفقر بالإضافة إلى العوامل السكانية الأخرى، وسرعته تؤدي إلى زيادة الفقر بزيادة مضطردة، إذ إن الزيادة السكانية تعتبر من القوى المضادة للنمو بصور أساسية،[3] ويضاف إلى التفاوت في معدل الدخل الفردي والناتج الوطني الإجمالي، تفاوت آخر في تباين المداخيل الفردية في الدول العربية فرادى مما يؤدي إلى ظهور بعض المشكلات الاجتماعية كالفقر والبطالة وتباين مستويات المعيشة، ومكن تصنيف الدول العربية التي تتوافر عنها بيانات عن توزع المداخيل الفردية لعام 1998 إلى أربع مجموعات هي: (–دول يزيد فيها معامل الفقر البشري عن 30% من السكان وتشمل: موريتانيا واليمن والمغرب والسودان والعراق ومصر والصومال، –دول يتراوح فيها معامل الفقر البشري ما بين 20-30% من مجموع السكان وتشمل: عمان وتونس والجزائر، –دول يتراوح فيها معامل الفقر ما بين 10-19% من مجموع السكان

1- علي عبد الله أحمد، " واقع التنمية المستدامة وتأثيرها في الوطن العربي"، **مجلة جامعة تكريت للعلو م الإنسانية**، المجلد 14، العدد 10، (نوفمبر 2007)، ص 297

2- حسن رمضان سلامة، خليل نمر درويش، المرجع السابق، ص 22

3- عدنان داود محمد العذاري، هدى زوير مخلف الدعمي،" قياس أثر المؤشرات السكانية على الفقر في الوطن العربي- دراسة تحليلية للمدة (1970-1998)، **مجلة جامعة كربلاء**، المجلد الثالث، العدد 11، (أوت 2005)، ص 274

وتشمل ليبيا والامارات العربية المتحدة والسعودية ولبنان وسورية، –الدول التي يقل فيها معامل الفقر عن 10% وتشمل البحرين والأردن والكويت).[1]

2–التعليم إن جميع البيانات المتوافرة عن المؤشرات الخاصة بالتعليم في الدول العربية تشير إلى عدم إشباع حاجات المواطن من التعليم وما يرتبط به من ثقافة، وإلى تخلفها الشديد عن المقاييس العالمية التي تشير للتقدم في هذا المجال:

– إن معدلات الأمية في الدول العربية مخيفة حقا بمقارنة بما يمتلكه النظام الإقليمي العربي من قدرات يمكن أن تؤهله لأن يكون فاعلا في النظام الدولي الراهن، فتشير الإحصائيات إلى وجود 70 مليون أمي عربي[2]، منهم 43 مليون امرأة فبلغت نسبة الأمية في الجزائر 22.6 % بالنسبة للذكور و44.3 % للإناث في سنة 1999 العراق 35 % ذكور و55 % إناث، وفي المغرب بلغ معدل الأمية بالنسبة للذكور 38.9 % و64.9 % بالنسبة للإناث، وفي مصر 33.9% للذكور و57.2 % للإناث.[3]

– ومن أهم المؤشرات الدالة على عدم إشباع المواطن لحاجته من التعليم في الدول العربية، نسبة الإنفاق على التعليم من الناتج المحلي الإجمالي للدخل، ونسبة الملتحقين بالمراحل التعليمية المختلفة، وأيضا نسبة التسرب من هذه المراحل، ومعدل المدرسين إلى التلاميذ... هي بعض المؤشرات والتي إذا تم البحث فيها، نخرج بدون شك بالحكم على مدى حاجة المواطن العربي من التعليم[4]، ويمكن تصنيف الدول العربية في مجال التعليم إلى خمس مجموعات: (–المجموعة الأولى أقل من 50 % تضم كل من موريتانيا والمغرب والسودان، –المجموعة الثانية 50–60% ويدخل فيها كل من مصر والعراق، –المجموعة الثالثة 61–70% ويندرج تحتها الجزائر وتونس والمملكة العربية السعودية، –المجموعة الرابعة 71–80% وتشمل الكويت وقطر والامارات العربية وعمان وسوريا وليبيا،–المجموعة الخامسة أكثر من 80% وتضم الأردن والبحرين ولبنان).[5]

3–الخدمات الصحية

تعاني الخدمات الصحية من تدهور كبير في معظم البلدان العربية نتيجة للزيادة الهائلة في عدد السكان من جهة، والتي لم يوافقها زيادة في مقابله الإنفاق على الخدمات والمرافق الصحية، نظرا لتبني الحكومات العربية برامج إصلاح هيكلي أدت إلى تخلي الدولة عن كثير من الخدمات التي كانت تقدمها للمواطنين وعلى رأسها الخدمات الصحية، أما معدل عدد الأطباء المتوفر لكل مائة ألف من السكان خلال الفترة (1999–2003) فيتراوح ما بين 7 في جزر القمر، و 14 في موريتانيا، و 16 في السودان، و 274 في لبنان، و 220 في قطر

1- حسن رمضان سلامة، خليل نمر درويش ،المرجع السابق، ص 25 وأيضا:- عدنان داود محمد العذاري، هدى زوير مخلف الدعمي، المرجع السابق، ص 276 للمزيد أنظر: سالم توفيق النجفي وآخرون، " الفقر والبيئة في البلدان العربية المتضمنات والتأثيرات"، **مجلة بحوث مستقبلية**، العدد 41، (2013)، ص 172، 173 وأيضا:- سونيا محمد علي،" تقدير خطوط الفقر لبعض الدول العربية في بداية القرن الواحد والعشرون (قطر ، الإمارات ، الأردن، اليمن، البحرين، لبنان، سوريا، السودان، مصر)"**مجلة الوحدة الاقتصادية العربية**، العدد 37، (جوان 2009)، ص 146

2- شريط عابد، " الاقتصاد العربي وتحديات القرن الواحد والعشرون"، **مجلة بحوث اقتصادية عربية**، العدد 39، (صيف 2007)، ص 36

3- P.N.U.D. Rapport Arabe sur le Développement Humain 2002, New York: Bureau Régional pour Les Etats Arabes, 2002, p. 167 [http://www.undp.org/content/dam/ahdr/docs/AHDR-2002-fr.pdf] (Accédez le: 11/12/2012)

4- شريط عابد، المرجع السابق، ص 36

5- طه بن عثمان وآخرون، المرجع السابق، ص 96

و218 في مصر، وباستثناء ليبيا 120 فإن عدد الأطباء في المغرب العربي منخفض نسبيا (تونس 70، الجزائر 85، المغرب 49)، وقد يعود ذلك إلى هجرة الأطباء إلى الخارج، أما انخفاضه في الدول الأخرى (اليمن وجيبوتي وموريتانيا والسودان وجزر القمر) فيعود إلى تدني الموارد المالية أو عدم كفاية الامكانات الطبية الملائمة، وذلك على العكس من الدول الأخرى التي يتراوح فيها العدد ما بين 100-189 والتي تتميز إما بقلة عدد سكانها أو توفر الامكانيات الطبية المناسبة كالإمارات العربية 177 والكويت 160 والسعودية 153 والأردن 205 وسوريا 142 وعمان 137.[1]

4- التجانس يرتبط بالبناء السكاني أيضا مسألة التجانس الاجتماعي – اللغوي والديني والعرقي وبالنسبة للنظام الإقليمي العربي فسكانه يتكلمون لغة عربية واحدة، وينتمون إلى ثقافة واحدة وتراث واحد، ومعظمهم يدين بالإسلام باستثناء أقلية بسيطة تعتنق الديانة المسيحية أو اليهودية في بعض وحداته تلك الأقلية تمثل مصدر الخلل في التجانس السكاني خصوصا بعد التغيرات الدولية التي شهدها النسق الدولي في بداية العقد الأخير من القرن العشرين، حيث بدأت الدول الكبرى تستغل تلك الأقليات لتحقيق مزيد من النفوذ والتغلغل داخل النظام الإقليمي العربي،[2] والمثال البارز لهذا الخلل اتضح كثيرا أثناء العدوان الأمريكي على العراق في صيف 2003 حينما قامت الولايات المتحدة الأمريكية باستثمار التناقضات السكانية هناك لتنفيذ مخططها.

المطلب الثالث. المحددات الاقتصادية

إن الأهمية النسبية للاقتصاديات العربية تظهر من خلال المساهمة الهامشية للناتج المحلي الإجمالي العربي في الناتج المحلي الإجمالي العالمي، التي وصلت إلى 2.29 % عام 2002، وبدراسة مكونات الهيكل القطاعي للناتج المحلي الإجمالي للدول العربية، يتبين التركيب المشوه والتباين فيما يسهم به القطاع الأولي (الصناعات الاستخراجية والزراعية)، وقطاعي الخدمات والصناعات التحويلية، وهو الأمر الذي يرفع قابلية الاقتصاديات العربية للتأثر بالصدمات الخارجية.[3]

وتؤثر الاقتصاديات العربية في الأسواق العالمية تأثيرا جد ضعيف، نظرا لضآلة حجم صادراتها وواراداتها، فقد وصلت نسبة صادرات الدول العربية عام 1981 إلى 10.8% من إجمالي الصادرات العالمية، وخلال العقدين الماضيين نمت بمعدل 4.4% فقط مقابل معدل نمو الصادرات العالمية سنة 2001 كما ظلت نسبة الواردات العربية ضئيلة هي الأخرى، لتصل نسبتها إلى 2.5% من إجمالي الواردات العالمية[4]، أما عن نصيب الأقطار العربية من الاستثمارات الأجنبية المباشرة فإنه يبدو هو الآخر ضعيفا جدا، إذ لم يتجاوز 0.8% خلال الفترة من 1999 إلى 2002،[5] ورغم ارتفاع هذه النسبة إلى 1.56% سنة 2003 إلا أنها تبقى ضئيلة إذا ما قورنت بتجمعات أخرى أو حتى دول أخرى، إذ نجد أن هونج كونج مثلا تستحوذ لوحدها على نسبة 2.42% من

1- UNDP, 2002, Human Development Rapport 2002, New York: oxford University Press. [http://hdr.undp.org/sites/default/files/reports/263/hdr_2002_en_complete.pdf] (Acceded at: 11/12/2012)

2- محمد الأمين البشرى، المرجع السابق، ص 15، 16

3- عماد الليثي، **بعد نصف قرن : التكامل الاقتصادي العربي**، ط 1، القاهرة :دار النهضة العربية، 2003، ص 87-89

4- فؤاد أبو ستيت ، **التكتلات الاقتصادية في عصر العولمة** ، ط 1، القاهرة :الدار المصرية اللبنانية، 2004، ص 190

5- عماد الليثي، المرجع السابق، ص 102

تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخلة، وهكذا بالنسبة لسنغافورة التي يصل نصيبها إلى 2.04 %،[1] ومن خلال تلك النسب يتضح أن المنطقة العربية تعد اقل مناطق العالم جذبا للاستثمارات وذلك بسبب عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي والأمني في بعض الدول إضافة إلى المعوقات الإدارية ونقص المهارات وتدني مستوى الخدمات الاجتماعية.

يمكن القول أن الاقتصاديات العربية لا تكاد تجد لها مكانا في الاقتصاد العالمي، ولا زالت تعاني من ضعف قدرتها التنافسية مع بعض دول العالم المتقدم، ناهيك عن التكتلات الإقليمية، وفي هذا السياق سنورد بعض المؤشرات التي تعطي صورة أكثر وضوحا عن وضع الاقتصاديات العربية ،وتكشف عن بعض الحقائق التي تميزها.

الفرع الأول: أهم مؤشرات الاقتصاديات العربية

أولا– مؤشر تطور الهيكل القطاعي للناتج المحلي الإجمالي العربي إن تحليل الهيكل القطاعي للناتج المحلي الإجمالي للدول العربية يوضح تدهور إمكانيات الاقتصاديات العربية في تحقيق القيمة المضافة والتوازن القطاعي، إضافة إلى الخلل الكبير في البنية الهيكلية القطاعية، ويمكننا أن نوضح ذلك من خلال النقاط التالية[2]:

– يعد الاختلال في نسب مساهمة القطاعات الاقتصادية (السلعية والخدمية) في الناتج المحلي الإجمالي إحدى خصائص الاقتصادات العربية، ويقدر الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية حسب الجدول رقم (02) عام 2003 بنحو 722.9 مليار دولار بالأسعار الجارية، وحققت معدل نمو قدره 9.1% مقارنة بمعدل نمو قدره 1% في عام 2002، يرجع هذا التحسن في جزء منه الى الارتفاع في الأسعار العالمية للنفط الخام، وزيادة كميات إنتاجه وتصديره، وبالتالي زيادة قيمة العوائد النفطية للدول المصدرة له، وزيادة مساهمة قطاع الصناعة الاستخراجية في الناتج المحلي الإجمالي. وان ناتج الصناعة الاستخراجية قد ارتفع بنحو 38.2 مليار دولار خلال عام 2003 أي بزيادة نسبتها 23.1 % مقارنة بزيادة طفيفة لم تتعد نسبتها 0.9 في المائة في عام 2002.

جدول رقم (02)الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية (1995–2003)

السنوات	الناتج المحلي الإجمالي (مليار دولار)	معدل النمو السنوي %
1995	**535.6**	**2.3***
1996	**585.2**	**9.3**
1997	**607.1**	**3.7**
1998	**586.5**	**3.4–**
1999	**629.5**	**7.3**
2000	**675.9**	**13.6**
2001	**656.1**	**2.9–**
2002	**662.4**	**1.0**
2003	**722.9**	**9.1**

*المتوسط السنوي لمعدل النمو خلال الفترة 1990-1995

المصدر: **التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2001-2003**، صندوق النقد العربي ، أبو ظبي، ص 15.

1- **التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2005** ، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، الإمارات، ص 10

2- فارس كريم بريهي،" تفعيل التعاون الاقتصادي العربي ..ضرورة حتمية في ظل الترتيبات التجارية الدولية"، **المؤتمر العلمي الأول حول اقتصاديات الاعمال في ظل عالم متغير**، جامعة العلوم التطبيقية الأهلية 22-2003/07/24، عمان، ص 4،3.

-يتضح من مكونات قطاعات الإنتاج السلعي، كما في الجدول رقم:(03)، حدوث التراجع في حصة قطاع الزراعة من نحو 9.4% عام 2002 الى 9.2% عام 2003، والانخفاض في حصة قطاع الصناعات التحويلية من 11.4% عام 2002، الى 10.9% عام 2003، وزيادة في حصة قطاع الصناعات الاستخراجية من 25.1% عام 2002، الى 28.3% عام 2003، وذلك بسبب زيادة في أسعار النفط، وباستبعاد القيمة المضافة لقطاع الصناعات الاستخراجية يلاحظ انخفاض المساهمة النسبية للقطاعات السلعية في الناتج المحلي الإجمالي غير الاستخراجي خلال السنوات من 1990-2003 من حوالي 41.9% الى حوالي 37.4% بالمقارنة بمساهمة قطاعات الخدمات التي تقدر بنحو 59% في عام 2003. ويعكس هذا الوضع ارتفاع النصيب النسبي لقطاع الخدمات في التركيب الهيكلي للاقتصادات العربية مع انخفاض في نصيب القطاعات السلعية مما يزيد من حاجة الدول العربية للاستيراد من انكشاف الاقتصادات العربية وارتباطها بالأسواق العالمية.

جدول رقم (03): الهيكل القطاعي للناتج الإجمالي للدول العربية (1990-2003)

	هيكل الناتج المحلي الإجمالي						هيكل الناتج غير الإستخراجي % *					
القطاعات	1990	1999	2000	2001	2002	2003	1990	1999	2000	2001	2002	2003
قطاعات الإنتاج السلعي	55.4	51.3	54.3	52.7	53.0	55.1	41.7	39.7	36.5	38.3	37.2	37.4
منها الزرعة	12.5	13.0	10.9	11.5	9.4	9.2	16.3	16.1	14.1	15.0	12.6	12.8
الصناعات الاستخراجية	23.6	19.3	26.1	23.3	25.1	28.3	-	-	-	-	-	-
الصناعات التحويلية	10.6	11.5	10.9	11.0	11.4	10.9	13.9	14.3	13.9	14.3	15.2	15.2
باقي قطاعات الإنتاج	8.7	7.5	6.4	6.9	7.1	6.8	11.5	9.3	8.5	8.9	9.4	9.4
قطاعات الخدمات	44.6	48.7	45.7	45.9	44.3	42.3	58.3	60.3	63.5	59.9	59.2	59.0
الناتج المحلي الإجمالي	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100

*النسبة الى الناتج المحلي الإجمالي بعد استبعاد القيمة المضافة في قطاع الصناعات الاستخراجية

المصدر: **التقرير الاقتصادي العربي الموحد لأعوام 2001—2002- 2003-2004**، صندوق النقد العربي ، أبو ظبي، ص18 -19-20.

- ويقدر الاستهلاك الخاص بحوالي 356.7 مليار دولار لعام 2003، أي ما يشكل حوالي 48.3% من الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية مقارنة بنحو 51.9% في العام 2002. أما الاستهلاك الحكومي فيقدر بحوالي 140.8 مليار دولار في عام 2003، محققاً معدل نمو بالأسعار الجارية بلغ حوالي 7.2%، في حين سجلت نسبته الى الناتج المحلي الإجمالي انخفاضا طفيفاً لتبلغ حوالي 19.5%، مقارنة بحوالي 19.8% في العام 2002. كما انخفض عن النسبة المحققة في بداية التسعينات والتي بلغت حوالي 26.2% في عام 1990.[1]

وما يمكن استنتاجه من خلال تلك الأرقام أن معظم الانشطة في معظم اقتصاديات العربية هي في القطاعات الأولية، كما أن السمة الغالبة لمعظم الدول العربية ما زالت تكمن في الدور الرئيسي الذي يؤديه

1- **التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2004**، صندوق النقد العربي ، المرجع السابق، ص 20.

القطاع الأولي في الحياة الاقتصادية ، ولذلك لا يمثل القطاع الصناعي التحويلي القوة المحركة الفعلية والأساسية للاقتصاديات العربية

ثانيا– مؤشر التجارة الخارجية

سجلت التجارة الخارجية العربية الإجمالية في عام 2002 زيادة في جانب الصادرات تقدر نسبتها بنحو 1.4% في حين سجلت الواردات الاجمالية العربية زيادة تقدر نسبتها بنحو 7.7% وذلك مقارنة مع العام 2001، وفيما يخص الهيكل السلعي للتجارة الخارجية، فلم يشهد تغيرا يذكر خلال عام 2002، إذ لا يزال الوقود المعدني رغم انخفاض حصته من 68.2% إلى 67.5% يستأثر بالنصيب الأكبر من إجمالي الصادرات العربية تليه المصنوعات والمنتجات الكيماوية بحصة تبلغ 16.2% و5.2% على التوالي، في حين تشكل الآلات ومعدات النقل، والسلع المصنعة، والسلع الغذائية النصيب الأكبر من إجمالي الواردات العربية بحصص تبلغ 37.7 % و26.7 % و 14.2% على التوالي[1]

ونظرا لانعدام الاندماج في التجارة الدولية، فليس من المفاجئ أن تكون التجارة العربية البينية محدودة، فقد وصل معدل النمو في قيمة التجارة العربية البينية إلى 13.7% عام 2003، حيث انتقلت قيمتها من 20.7 مليار دولار عام 2002 إلى 23.5 مليار دولار عام 2003، ورغم هذه الزيادة إلا أنها لم تشكل سوى 9.6 % من حجم التجارة العربية الإجمالية.

وبالإضافة إلى ضآلة ومحدودية التجارة العربية البينية، تتميز هذه الأخيرة بما يلي:[2]

–معظم التجارة العربية تقع داخل المناطق الفرعية، حيث 75% من تجارة دول مجلس التعاون الخليجي مع البلدان العربية هي تجارة بين بلدان المجلس ذاتها، إذ تشير البيانات إلى أن سلطنة عمان مثلا تركزت في دولة مجاورة واحدة هي الإمارات بنسبة 64% من صادراتها إلى الدول العربية، وكذلك الأمر في البحرين التي تركزت صادراتها في السعودية بنسبة 57%. وهكذا بالنسبة لبلدان المغرب العربي أيضا حيث تركزت صادرات ليبيا مثلا في تونس بنسبة 69%.

– يتشابه نمط التجارة العربية البينية مع نمط تجارتها غير العربية، حيث تمثل صادرات الطاقة أكثر من 57.5% من إجمالي الصادرات، وحلت الأغذية والمشروبات في المركز الثاني بنسبة 14.1 %، لتأتي المصنوعات بنسبة تصل إلى 6% فقط.

– هنالك تفاوت كبير في مدى التجارة العربية البينية، حيث تستحوذ البلدان التي تتبع سياسات ونظم التجارة الحرة الجزء الأكبر كالأردن والإمارات والبحرين وتونس والسعودية والكويت.

1- **التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام** 2003، صندوق النقد العربي ، المرجع السابق، ص ف

2- ناصر السعدي،" التكامل الاقتصادي العربي: يقظة لإزالة الحواجز المعيقة للازدهار" ،**الندوة الرابعة حول التكامل الاقتصادي العربي : التحديات والأفاق،** صندوق النقد العربي ، معهد السياسات الاقتصادية ،أبو ظبي في 23-24 فيفري 2005 ، ص 40

ثالثا– مؤشر ميزان المدفوعات

تبرز التطورات في موازين المدفوعات العربية ضعف الوضع الخارجي للاقتصاديات العربية لقابليتها الكبيرة للتأثر بالصدمات الخارجية خاصة بالنسبة للدول غير النفطية، وتشير الإحصائيات إلى أن موازين مدفوعات الدول العربية اتسمت بالعجز خلال بعض سنوات عقد التسعينيات (-3.6% سنة 1992،-1.3% سنة 1995،-5.1% سنة 1998 من الناتج المحلي الإجمالي[1].

تواصل نمو الصادرات العربية الإجمالية في عام 2002، وانعكس ذلك على مجمل عناصر موازين المدفوعات للدول العربية، حيث أسفرت الموازين التجارية والجارية والموازين الكلية عن فوائض، وارتفعت الاحتياطات الخارجية الرسمية إلى مستويات قياسية وبذلك يكون عام 2002، هو العام الرابع على التوالي الذي تحقق فيه الموازين التجارية والجارية والكلية للدول العربية مجتمعة فوائض، وتواصل فيه الاحتياطات الخارجية الرسمية اتجاهها الصعودي السنوي، ولقد حقق الميزان التجاري للدول العربية مجتمعة في عام 2002 فائضا قدره نحو 65.8 مليار دولار، ويلاحظ أن هذا الفائض يقل بنسبة 6.8 % عن الفائض التجاري المحقق في عام 2001 البالغ 70.6 مليار دولار، حيث يعزى التراجع إلى ارتفاع الواردات العربية الإجمالية عام 2002، بصورة تجاوزت الارتفاع الذي حدث في الصادرات العربية الإجمالية.[2]

رابعا–مؤشرات عبء المديونية الخارجية

يشير المؤشر الأول وهو نسبة إجمالي الدين العام الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى أنه يمكن تصنيف الدول العربية المقترضة إلى ثلاث مجموعات[3]: مجموعة تقل فيها هذه النسبة عن 50% وهي عمان ومصر ولبنان والمغرب، ومجموعة تقل فيها هذه النسبة عن 100% وتشمل كلا من تونس وجيبوتي واليمن والجزائر والأردن، أما المجموعة الثالثة والتي تضم كلا من سوريا وموريتانيا والسودان والصومال فتزيد فيها هذه النسبة عن 100% وهذا عام 1999، ولقد تمثلت نسبة الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي بالنسبة للدول العربية المقترضة ففي عام 1997 بـــ 53.3% و عام 1998 بـــ 53.6% وعام 1999 بـــ 44.7 % وعام 2000 بـــ 44.7% وعام 2001 بـــ45.0% وفي عام 2002 بـــ 46.9%، ولقد تراجعت نسبة هذا المؤشر لمجموع الدول العربية المقترضة عام 2003 إلى 45.6%، ويرجع ذلك إلى تجاوز نسبة النمو في الناتج المحلي الإجمالي نسبة الزيادة في المديونية الخارجية لهذه الدول.[4]

أما المؤشر الثاني ارتفع حجم الدين العام الخارجي القائم في ذمة الدول العربية المقترضة من 132.4 مليار دولار عام 2001 إلى 141.9 مليار دولار في عام 2002، وارتفعت نسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي بنحو 1.9% عن مستواها في العام السابق لتبلغ 46.9% ومن ناحية أخرى ارتفع اجمالي خدمة الدين العام الخارجي بنحو

1- فارس كريم بريهي، المرجع السابق، ص 9

2- **التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام** 2003، المرجع السابق، ص صاد

3- عزت ملوك قناوي،" المديونية الخارجية العربية وتداعياتها الاقتصادية خلال الفترة (1990-2006)، **مجلة الوحدة الاقتصادية العربية**، العدد 37، (جوان 2009)، ص 92

4- **التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2004**، صندوق النقد العربي، المرجع السابق ، ص 160-163.

1.4% ليبلغ 15.0 مليار دولار، في حين انخفضت نسبته إلى إجمالي صادرات السلع والخدمات للدول المقرضة من 15.8% في عام 2001 إلى 15.4% في عام 2002.[1]

الفرع الثاني: وضع القطاعات الاقتصادية للدول العربية:

أولا– وضع القطاع الزراعي

يعد القطاع الزراعي من القطاعات الاقتصادية المهمة في معظم الدول العربية من حيث مساهمته النسبية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي، واستيعابه لعدد كبير من اليد العاملة، مما يجعله مصدرا رئيسيا لمعيشة نسبة كبيرة من السكان. كما يعد هذا القطاع المصدر الرئيسي لتوفير المواد الأولية للعديد من الصناعات التحويلية مثل الصناعات الغذائية وصناعات النسيج.

لقد تراوحت نسبة مساهمة القطاع الزراعي العربي في الناتج المحلي ما بين 8.9% إلى 13% خلال الفترة 1985-1996،[2] وتراجعت هذه النسبة إلى 8.3% عام 2000 ثم إلى 8.2% عام 2003، وتتباين الأهمية النسبية للناتج الزراعي من دولة لأخرى، حيث يبلغ متوسط نسب هذه النسبة 2.9 % في دول مجلس التعاون الخليجي، مقابل 15% في الدول العربية ذات الموارد الزراعية المهمة وهي: مصر، المغرب، تونس، الجزائر، السودان، سوريا والعراق، وتبلغ هذه النسبة حوالي 6.8% في الدول العربية الأخرى.

تشكل الأراضي الزراعية المستغلة نسبة ضئيلة من إجمالي مساحة الدول العربية، فلقد وصلت هذه النسبة 5% عام 2003،[3] كما أن نظام إراحة الأرض المتبع في عدد كبير من البلاد ونقص وسائل الري الملائمة، يقلص إلى حد كبير مساحة الأراضي المزروعة.

يعد القطاع الزراعي مصدرا رئيسيا للعمالة والتوظيف في الدول العربية، حيث وصلت نسبة العاملين به 31% من مجموع السكان عام 2003، وقد كانت في عام 2000 حوالي 33% ، ويرجع سبب هذا الانخفاض إلى تدني مستوى الأجور في هذا القطاع، وارتفاع مستوى البطالة المقنعة نتيجة للطبيعة الموسمية للإنتاج الزراعي، وانتشار الزراعة المطرية التي يتسم فيها الإنتاج الزراعي بالتذبذب والانخفاض.[4] ورغم ذلك لا زالت الزراعة تضم غالبية السكان مما يدل على انخفاض إنتاجية الفرد، حيث أن معظم دول العالم المتقدم لا يزيد عدد العاملين في الزراعة على 5% من عدد السكان، مما يعني أن كل مزارع يوفر الاحتياجات الزراعية لحوالي 20 فردا آخرين يعيشون خارج قطاع الزراعة، وليس الحال كذلك في النظام الإقليمي العربي، بل إن المنطقة العربية تعاني نقصا في الغذاء تقوم باستيراده من الخارج.[5]

وقد انخفضت المساحة المحصولية في الدول العربية عام 2002 بنسبة 3.7% مقارنة مع العام السابق نظرا لانخفاض المساحة المحصولية لمجموعة الحبوب، وتشير تقديرات الإنتاج الزراعي لعام 2002 إلى انخفاض إنتاج

1-1- **التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام** 2003، المرجع السابق، ص ق
2- بوزيدي قدور، **التكامل الاقتصادي العربي**، أطروحة دكتوراه (غير منشورة) في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1999، ص 168
3- **التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2003** ، صندوق النقد العربي، المرجع السابق، ص 3
4- المرجع نفسه ،ص 7
5- حازم الببلاوي، **الاقتصاد العربي في عصر العولمة**، ط 1، أبو ظبي : مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2003، ص 29

القمح بنسبة 9.5%، وإنتاج الشعير 32.9%. وفي المقابل، ارتفع انتاج البذور الزيتية بنسبة 2.3% وإنتاج الدرنيات بنسبة 5%، وارتفاع قصب السكر بنسبة 3.7 % وزاد إنتاج الأرز بنسبة 10.5% وترجع هذه الزيادات إلى تحسن انتاجية بعض المحاصيل وزيادة المساحات المخصصة لها. ومن جانب آخر، تشير التقديرات الأولية إلى أن الإنتاج الحيواني قد ارتفع خلال عام 2002 بمعدل بلغ حوالي 3.0 %، حيث ارتفع انتاج اللحوم البيضاء بنسبة 6.5 %، والبيض بنسبة 4.3 % واللحوم الحمراء بنسبة 1.5 % والألبان بنسبة 5.3%. ولا يزال هناك مجال واسع لتطوير الثروة الحيوانية من خلال التوسع في استخدام نظم الانتاج الحديثة والمكثفة، وتحسين الكفاءة الانتاجية للحيوان، وتفير التسهيلات الائتمانية، إضافة إلى نشر التعليم وحو الأمية بين أوساط المربين[1]

وقد أدت جهود الدول العربية في مجال تطوير أساليب التربية والإكثار الحديثة والرعاية البيطرية والإرشاد وتحسين السلالات المحلية إلى تحقيق زيادة في عدد الوحدات الحيوانية من حوالي 90 مليون رأس إلى حوالي 92 مليون رأس.[2]

رغم الجهود المبذولة في مجال تطوير القطاع الزراعي إلا أن الفجوة الغذائية لا زالت كبيرة، إذ وصلت عام 2003 إلى حوالي 14.6 مليار دولار، لقد أدى هذا الوضع غير الملائم للقطاع الزراعي إلى النتائج السلبية التالية:[3]

– اضطرار الأقطار العربية، وبخاصة الأقطار ذات الكثافة السكانية الكبيرة، وذات العجز المالي، إلى تخصيص مبالغ طائلة للإنفاق على الواردات الغذائية، مما أثر على موازين مدفوعاتها.

– ارتفاع أسعار الأغذية في عدد كبير من الأقطار العربية، وبخاصة أقطار العجز المالي، مما أثر على مستوى استهلاك الطبقات الفقيرة والمحدودة الدخل، كما نجم عن ذلك تعاظم أهمية الدعم المالي الذي تخصصه الحكومات لتخفيض أسعار المنتجات الغذائية الضرورية.

–تزايد أهمية المعونات الغذائية، وهو الأمر الذي أدى إلى زيادة التبعية وزيادة الضغوط الخارجية.

ثانيا– وضع القطاع الصناعي وقطاع الخدمات

يعاني القطاع الصناعي في الدول العربية حالة من الارتباط بالأسواق الدولية والخضوع لشروطها السياسية والاقتصادية وأيضا لتقلباتها، وذلك نتيجة الاعتماد في توفير مستلزمات الإنتاج على الخارج، ونتيجة التحكم الزمني من الدول الموردة في عمليات إمداد تلك المستلزمات للقطاعات الإنتاجية.[4]

بلغت قيمة الناتج الصناعي بشقيه الاستخراجي والتحويلي، حوالي 244.2 مليار دولار بالأسعار الجارية خلال عام 2002، مقارنة بحوالي 242.9 مليار دولار عام 2001، وبلغت القيمة المضافة للصناعة الاستخراجية نحو 165.3 مليار دولار عام 2002 وهو مستواها في عام 2001، بينما بلغت القيمة المضافة للصناعة التحويلية حوالي 78.9 مليار دولار عام 2002 مقارنة بحوالي 77.6 عام 2001، ويعزى الجمود الذي شهده نمو القطاع

1 - **التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2003** ، صندوق النقد العربي، المرجع السابق، ص ياء
2- **التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2006** ، صندوق النقد العربي، المرجع السابق، ص 49،50.
3- رمزي زكي، **الاقتصاد العربي تحت الحصار**، ط 1 ، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1989، ص 307
4- محمد جمال مظلوم، "الاقتصاد العربي وتحديات التنمية وآثارهما على الأمن العربي" المرجع السابق، ص 89

الصناعي خلال العامين الأخيرين في جزء كبير منه إلى استمرار الركود الاقتصادي العالمي الذي صاحبه ضعف في الطلب على النفط الخام وتخفيض الدول العربية لانتاجها منه.[1]

وكان معدل النمو السنوي للقطاع الصناعي خلال عام 2003 حوالي 17.1%، وبلغت قيمة الناتج الإجمالي للقطاع الصناعي خلال عام 2003 نحو 283 مليار دولار مقارنة مع معدل نمو متواضع مقداره 1%. ويعزى هذا التحسن في أداء القطاع الصناعي عام 2003 الى ارتفاع الأسعار العالمية للنفط الأمر الذي أدى الى زيادة في عوائد الصادرات النفطية التي تشكل نسبة عالية من القيمة المضافة للصناعة الاستخراجية والتي زادت من 166 مليار دولار الى 204 مليار دولار. ونتيجة لهذه الزيادة، ارتفعت مساهمة الصناعات الاستخراجية في الناتج المحلي الإجمالي من دولة عربية الى أخرى، وخاصة النفطية[2]

إضافة إلى ذلك يتميز القطاع الصناعي للدول العربية بالخصائص التالية:[3]

– صغر حجم المنشآت الصناعية بسبب ضآلة رؤوس الأموال المستثمرة.

– صغر حجم الأسواق العربية، حيث تعاني الدول العربية من ضعف التسويق المحلي، نظرا لانخفاض المستوى المعيشي للسكان وارتفاع قيمة السلع المحلية.

– تنافس الصناعة العربية فيما بينها.

– عدم وجود اتصالات تجارية عربية في المجال الصناعي، وغياب التنسيق الصناعي فيما بين الدول العربية .

– تمركز المنشآت الصناعية في المدن، نظرا لتوافر الشروط الضرورية لقيامها.

– فقدان الترابط بين المراحل الإنتاجية، حيث تتسم الصناعة العربية بالتطور في المرحلة الأولى ممثلة في الصناعة الاستخراجية، مقابل ضعف الصناعة الوسيطة واقتصار مشاريع الصناعات التحويلية على إنتاج السلع الاستهلاكية، وقد كرست الصناعة العربية الجهد الأكبر من إمكانياتها لإقامة عدد من الصناعات الهيدروكربونية دون العمل في الوقت نفسه على استكمال هذه العملية الأساسية بعمليات تصنيعية أخرى تكون مشتقة منها ومكملة لها.

– تركز معظم النشاط الصناعي العربي في صناعات بدائل الواردات، وبالتالي فالإنتاج يكون مخصص للسوق المحلي وليس للتصدير.

– عدم توافر العمالة الصناعية الماهرة نظرا لحداثة عهد معظم الدول العربية بالاهتمام بقطاع الصناعة ، ولعدم الاهتمام ببرامج التدريب والتعليم الفني.

– عدم توافر البنية التحتية الصناعية، إذ أن المناطق الصناعية قليلة وغير مجهزة بما يلبي الخدمات الصناعية.

1 - **التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2003** ، صندوق النقد العربي، المرجع السابق، ص كاف

2- **التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2004**، صندوق النقد العربي، المرجع السابق، ص 61.

3- سليمان الرياشي وآخرون، **التكامل الاقتصادي العربي الواقع والافاق**، ط 1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1998، ص 144،143

أما قطاع الخدمات فإنه يمثل جزءا كبيرا من الناتج المحلي الإجمالي في كثير من الدول العربية، حيث يمثل 26% كأدنى نسبة في الصومال، وصولا إلى 69% كأعلى نسبة في الأردن سنة 1992، ولهذا بقي قطاع الخدمات يمثل نسبة معتبرة من الناتج المحلي الإجمالي لمجموع الدول العربية، ووصلت هذه النسبة 45.9% سنة 1995 و 59 % سنة 2003.[1] مقارنة بنحو 59.2% و58.3% خلال عامي 2002، 1990 على التوالي ويعود تزايد الاهتمام بقطاع الخدمات في الدول العربية للأسباب التالية:

- اتجاه أصحاب الاستثمارات الخاصة لهذا القطاع، بسبب ضعف قطاعي الزراعة والصناعة.
- تزايد السكان وتزايد الهجرة من الريف إلى المدينة، مما أدى إلى زيادة الطلب على الخدمات.
- رغبة الحكومات العربية في تفادي النقص الذي كان في عهود الاستعمار في قطاع الخدمات.

عليه رغم الجهود المبذولة في سبيل تحسين الوضع الاقتصادي إلا أنها تصطدم بمجموعة من التحديات هي:

- التخلف الحاد في مستويات تطور القوى الانتاجية المادية والبشرية.
- التبعية الكبيرة لريع الموارد الطبيعية.
- الفجوة التكنولوجية والرقمية.
- تدني مستوى التعليم والبحث العلمي.
- تحديات البطالة وهجرة الكفاءات العربية.

المطلب الرابع. المحددات السياسية

نالت المواضيع ذات العلاقة بالأنظمة السياسية العربية حظها من الدراسة والتحليل وقد زاد الاهتمام بها مع نهاية الحرب الباردة نظرا لما شهدته من تطورات وتحولات وتغيرات مست جوانب عديدة من الحياة السياسية للأنظمة العربية، رافقها بروز ظاهرة العولمة Globalization وانعكاساتها المباشرة على كافة المستويات سياسيا، أمنيا، اقتصاديا، اجتماعيا وثقافيا...والبحث في القواعد والأطر القانونية والسياسية التي تتحكم في مسار الوضع الإقليمي العربي، يحتم علينا التركيز على وحداته من زاوية عملها وتفاعلها على المستوى الداخلي، حيث أن النظام العربي المركزي أو الإقليمي هو مجموعة أنظمة سياسية فرعية متناقضة ومتباينة فيما بينها من جهة ومتضامنة شكليا أي في الخطابات السياسية فقط مع تسجيل درجات دنيا للمشاريع المشتركة وغلبة العلاقات مع الأطراف الأجنبية.

من ثمة فالأنظمة السياسية العربية تتفاعل في إطار مستويين، الأول يتعلق بالدول النامية أو دول الجنوب التي تتواصل معه تلك الأنظمة من حيث السمات العامة بينما المستوى الثاني فهو مستوى المنطقة العربية الذي تنتمي إليه تلك الأنظمة وتتواصل معه ثقافيا وتاريخيا وجغرافيا ....

1- **التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2005**، صندوق النقد العربي، المرجع السابق، ص 8

الفرع الأول: سمات الأنظمة السياسية العربية وتصنيفاتها

أولا– سمات الأنظمة السياسية العربية

لأن الأنظمة السياسية العربية تنبع من الأفراد والجماعات المكونة لها فإنها تكتسب ذاتيتهم وخصوصيتهم ومميزاتهم لذلك تشترك الأنظمة السياسية العربية في مجموعة سمات أهمها:

1– التجربة الاستعمارية

فقد خضعت الدول العربية لأشكال مختلفة من السيطرة الاستعمارية وأساليبها كما أنها تعد حديثة العهد بالاستقلال الرسمي، إذ تركت التجربة الاستعمارية العديد من الآثار السلبية على الأصعدة السياسية والاقتصادية والثقافية من ذلك أن لغة المستعمر ما زالت سائدة وهو ما خلق فروقا عميقة فيما بينها، وفي مقابل ذلك فالأثر الإيجابي تمثل في تعميق الوعي بالتناقض الأساسي مع المستعمر والشعور بوحدة التحديات بين الشعوب العربية ما ساعد على تنمية الهوية المتمايزة.[1]

2–خاصية التبعية

يعبر عالم الاجتماع النرويجي غالتونغ Galtung عن العلاقة غير السوية بين الدول باستخدام مصطلح الاستعمار الهيكلي والإمبريالية اللذان يشيران إلى ذلك التفاعل الرئيسي بين دول المركز ودول المحيط في صورة تبادل تجاري واقتصادي يتسم بعدم المساواة نتيجة احتكار الأولى للسلع المصنعة مقابل مسؤولية الثانية عن المواد الأولية، الأمر الذي يحرم هذه الأخيرة من تحقيق وفرات خارجية، وعادة ما يمثل المدخل الثقافي مدخلا مناسبا لخلق علاقات التبعية وتكريسها، ويحدث ذلك من خلال الترويج لنمط الحياة الغربية واشاعة القيم الاستهلاكية حيث يستمر الاعتماد على الغرب في تلبية الاحتياجات الأساسية، ولما كانت التبعية السياسية قرينة للتبعية الاقتصادية فإن هذا يفسر عدم استقلالية القرارات السياسية لدول الجنوب عامة والدول العربية بصفة خاصة.

3– المشكلات الاقتصادية

تعتبر الدول النامية عموما ودول المنطقة العربية خاصة دول محدودة الموارد، وبصفة أدق هي دول محدودة القدرة على توظيف مواردها لأن اقتصادها يعتمد بشكل شبه كلي على مورد واحد يعد بطبيعته قابلا للنفاذ هو "النفط"، الأمر الذي يجعلها عرضة لمخاطر اقتصادية عنيفة نتيجة التذبذب في الأسعار العالمية لهذه المادة الخام، ونجدها من ناحية أخرى دولا متوسطة التطور ومتنوعة الهياكل الإنتاجية والصادرات كما أنها مدينة في الوقت ذاته، ويترافق مع ما تقدم تدني مستويات العلاقات الاقتصادية البينية فقد بلغ حجم التجارة العربية البينية عام 2000 ما يعادل 9.33 مليار دولار وهو ما يعني أن ارتباط العرب بالعلاقات الاقتصادية الدولية يفوق ترابطهم البيني.[2]

1- علي الدين هلال، نيفين مسعد، **النظم السياسية العربية : قضايا الاستمرار والتغيير**، ط 1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2000 ، ص 23

2- عمر عبد الله الكامل، "الأمن العربي من منظور اقتصادي"، **في الأمن العربي التحديات الراهنة والتطلعات المستقبلية**، ط 1، باريس : مركز الدراسات العربي- الأوربي، 1996 ، ص 95

بالرغم من التباينات إلا أن هناك عددا من السمات المشتركة بين أنظمة الحكم في البلدان العربية، لعل أهم هذه السمات هي :

– عدم رسوخ مفهوم الدولة في الكثير من البلاد العربية، فعلى حين أن مفهوم الدولة الحديثة يقوم على المؤسسات، فإن هذا المفهوم يكاد يغيب عن الأنظمة العربية، فالولاء في الغالبية العظمى من البلاد العربية هو للعشيرة أو القبيلة أو الطائفة، ثم يأتي بعد ذلك الولاء للدولة مما أدى إلى تركيز السلطة في يد رئيس الدولة أو شيخ القبيلة أو العشيرة، وانتفاء مبدأ الفصل بين السلطات ورجحان كفة السلطة التنفيذية ويؤدي ذلك إلى اختفاء مبدأ تداول السلطة والتشبث بها أمر حيلة أو موت.

– غياب التعددية السياسية: فالنموذج الغالب في الدول العربية هو سيادة الرأي الواحد، والفكر الواحد، والقائد الواحد، والدول العربية يمكن تصنيفها اعتمادا على مؤشر التعددية السياسية إلى دول تأخذ بنظام تعدد حزبي شكلي وينتهي بها الأمر في الأغلب الأعم إلى وجود حزب كبير هو الحزب الذي تسانده السلطة وإلى جواره أحزاب غير مؤثرة ولا فعالة، وهناك دول تأخذ بفكرة الحزب الواحد القائم (سوريا)، كما أن هناك دول ترفض الأحزاب (السعودية)،[1] والدول العربية على اختلافها تشيع فيها ثقافة الخضوع، وتتسم عملية صنع القرار فيها بالسلطوية، ويتم حرمان القوى السياسية من حقها في التمثيل السياسي، وتتسم العملية السياسية بالطابع الشخصي، فهي نظم أبوية تعتمد على شخص الزعيم الفرد والدائرة الضيقة المحيطة به من المقربين والأتباع مما يعني انخفاض كفاءة العملية السياسية.[2]

– تعاني الدول العربية على اختلافها من أزمة شرعية، وجوهر الشرعية هو قبول الأغلبية العظمى من المحكومين لحق الحاكم في أن يحكم، وأن يمارس السلطة بما في ذلك استخدام القوة ووفقا لماكس فيبر فإن الشرعية يمكن أن تستمد من ثلاثة مصادر رئيسية هي: التقاليد، والزعامة الملهمة (الكاريزما)، والعقلانية القانونية، ومن أهم وسائل تكريس أو بناء الشرعية هي الكفاءة والفاعلية في إدارة شؤون المجتمع وفي تحقيق أهدافه مما يدعم شرعية النظام ويؤدي إلى تحقيق النظام السياسي والاجتماعي.

والنظم العربية سواء كانت ملكية أو جمهورية تعاني من أزمة شرعية فالأنظمة الملكية الثمانية في المنطقة العربية تعتمد في تبرير شرعيتها على المصدر التقليدي الذي ينطوي على بعد ديني إسلامي أو بعد قبائلي أو على البعدين معا، وبالرغم من محاولة هذه النظم التجديد في مصادر شرعيتها وتدعيمها بمصادر إضافية للشرعية أو بزيادة فعاليتها فإنها مازالت تضيق دائرة المشاركة السياسية وتطوق أي محاولة لتسييس الجماهير.

بالنسبة للأنظمة الجمهورية وعددها أربعة عشر نظاما جمهوريا. تستمد شرعيتها إما من إيديولوجية ثورية، أو من قيادة كاريزمية أو منهما معا وقد واجهت شرعية هذه النظم عديد من الأزمات حاولت

1- عبد الإله بلقزيز، **المعارضة والسلطة في الوطن العربي**، ط1، بيروت، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، 2001، ص 20-25.
2- يحي الجمل، "أنظمة الحكم في الوطن العربي"، في مجموعة مؤلفين، **أزمة الديمقراطية في الوطن العربي**، ط3، بيروت، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، 2002، ص 355 -370.

مواجهتها باستخدام وسائل القمع أو تضخيم المنجزات، أو إثارة الخوف من وصول معارضة للسلطة أو افتعال الأزمات الخارجية.[1]

-عجز المعارضة العربية عن أن تكون البديل التاريخي للسلطة القائمة، فالمجال السياسي مجال نابذ للمعارضة لا يقدم لها أي إمكانية حقيقية للاشتغال بالسياسة، بالرغم من أن المعارضة تلعب دورا هاما في صون الحياة السياسية من الاضطراب ومدها بأسباب الاستقرار، فهي قوى توازن ضرورية تقوم بالتمثيل السياسي للقوى الاجتماعية والسياسية المختلفة، ولا تتمثل أزمة المعارضة في الدول العربية في وجود قيود عليها من جانب السلطة السياسية القائمة فقط، ولكن أيضا عدم وجود مشروع سياسي تستند إليه، وكذلك في إخفاقها السياسي وعدم ديمقراطية التنظيمات الداخلية لها، وفقدانها لاستقلاليتها وتبعيتها للنظام السياسي القائم في الداخل، بل وتبعيتها للخارج في بعض الأحيان، كما هو الحال في المعارضة العراقية أو الليبية حيث تأخذ المعارضة في هذه الحالة شرعيتها من علاقتها مع طرف خارجي ومن ثم لا بد من تجديد المعارضة من خلال تبني خطاب سياسي جديد.[2]

في هذا الإطار فإن النظم السياسية العربية التي تأخذ ببعض الديمقراطية عندما تسمح لبعض القوى المعارضة بتكوين الأحزاب والحركات السياسية تكون حريصة على ما يلي:

- أن لا تشكل قوى المعارضة أغلبية حتى لو اضطرت إلى تزوير الانتخابات.

- في حالة تشكيل المعارضة أغلبية في البرلمان تقدم النخبة الحاكمة الضمانات (الدستورية) بعدم إقرار مسئولية الحكومة أمام البرلمان، وعد الالتزام بتكليف حزب الأغلبية بتشكيل الحكومة.

- في حالة كون الحكومة مسئولة أمام البرلمان تسيطر عليه أغلبية معارضة فإن النخبة الحاكمة تكون حريصة على عدم تجاوز الحدود المسموح بها[3].

لقد لخص الدكتور "عمر هاشم ربيع" ما سبق ذكره في كون أن الأنظمة السياسية العربية تعاني من أزمات عديدة أثرت على بنائها في ستة أزمات رئيسية: (-أزمة الهوية - أزمة بناء الأمة - أزمة الشرعية - أزمة مشاركة -أزمة تكامل - أزمة توزيع).[4]

وبالحديث عن الأنظمة السياسية العربية أيضا توجد خصائص كثيرة تمتاز بها هذه الأنظمة تجعلها تساير التغيرات العالمية على جميع المستويات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية:

- وجود توجه لدى أغلبية الأنظمة السياسية العربية نحو الديمقراطية حيث يذهب المفكر "برهان غليون" إلى اعتبار أن المجتمعات العربية جميعا على المستوى نفسه من التقدم على طريق التعددية،[5] فالأنظمة السياسية

1- سعد الدين إبراهيم،" مصادر الشرعية في أنظمة الحكم العربية" في مجموعة مؤلفين، **أزمة الديمقراطية في الوطن العربي**، المرجع السابق، ص 412

2- عبد الإله بلقزيز، **المعارضة والسلطة في الوطن العربي**، المرجع السابق، ص 11-52

3- خلدون حسن النقيب، **الدولة التسلطية في المشرق العربي**، ط 1، بيروت، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، 1991، ص 343

4- عمر فرحاتي، الأنظمة السياسية العربية بين سلبية الثبات وإيجابية التغيير، **مجلة العلوم الإنسانية**، العدد الثاني، (جوان 2000)، ص 6-8

5- برهان غليون، **الديمقراطية وحقوق الإنسان في الوطن العربي، حقوق الإنسان العربي**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1999، ص 60

العربية ليست مغلقة على البرنامج الديمقراطي الراهن أي على المشاركة وحقوق الإنسان، إذ أن المسيرة التعددية ليست غائبة ولا مهددة إنما هي بطيئة ومتأخرة بالمقارنة مع بعض الدول الآسيوية والأمريكية اللاتينية والأوربية.

– وجود تنوع في مصادر الفكر السياسي التي تعتبر مرجعية فكرية للأنظمة السياسية العربية، على غرار الفكر السياسي الإسلامي الذي تضمن تحديدا واضحا لطبيعة السلطة السياسية إذ بين أسس ممارستها تاركا تحديد شكل النظام السياسي للمجتمع الإسلامي وفقا لظروف الزمان والمكان انطلاقا من تصوره لوظيفة الدولة، ويوجد الفكر الليبرالي الذي تبلور من خلال الأفكار السياسية التي قدمها المفكرون والفلاسفة في المجتمعات الغربية وكذلك الفكر الاشتراكي، ويتجه المفكر الفرنسي كلود فاتان Claude Fatane إلى التأكيد على مميزات الأنظمة السياسية العربية من خلال الاتجاه إلى وجود محاولات كثيرة في هذه الأنظمة تحاول إقامة الحجة على وجود ممارسات اجتماعية سياسية ليست شديدة الاختلاف عن نظيرتها في أوربا وأمريكا الشمالية.[1]

ثانيا– تصنيف الأنظمة السياسية العربية

أما بخصوص هذه الأنظمة فإنه توجد صعوبة فعلية في إعطاء تصنيف دقيق ومحدد للأنظمة السياسية العربية، وهذا راجع أساسا إلى تعدد وتنوع معايير التصنيف، إذ لا يوجد هناك معيار جامع ومانع يمكن تصنيف الأنظمة السياسية العربية على أساسه، لكن من المفيد الإشارة إلى بعض المعايير المتاحة لتصنيف الأنظمة السياسية العربية على النحو التالي:–معيار الهيكلة السياسية،–معيار نظام الحكم–معيار النخب الحاكمة–معيار الإيديولوجية الرسمية–معيار مصدر المشروعية*

1- عمر فرحاتي، "الأنظمة السياسية العربية بين سلبية الثبات وإيجابية التغيير"، المرجع السابق، ص 6 -8

*** توضيح المقصود بهذه المعايير:**

1- معيار الهيكلة السياسية: يستخدم هذا المعيار أساسا للتمييز بين النظامين الملكي والجمهوري، فالأول يقوم على أساس توارث السلطة داخل الأسرة الحاكمة أما الثاني فهو يعتمد على الانتخاب كمعيار لتولي السلطة، وبالإسقاط على الأنظمة السياسية العربية نجد أن هناك ثماني دول لا زالت تتبنى النظام الملكي هي: السعودية، الكويت، قطر، البحرين، عمان، الإمارات العربية، الأردن والمغرب، ويلاحظ أن هذا العدد يعتبر كبير نسبيا-خاصة مع انحسار الأنظمة الملكية على مستوى العالم بل وعلى مستوى المنطقة العربية ذاتها-حيث شهدت الفترة بين عامي 1950 و 1970 سقوط خمسة أنظمة ملكية في كل من: مصر وتونس والعراق واليمن وليبيا تشترك الأنظمة الملكية العربية في عدة خصائص أبرزها أن الوراثة فيها تسير في خط الأبوة وليس الأمومة وأنها وثيقة الصلة بالغرب ولاسيما بالولايات المتحدة الأمريكية، كما أنها عدا المغرب تتميز بالتجاور الجغرافي وتقع في الجناح الشرقي للمنطقة العربية، أما فيما يخص الأنظمة الجمهورية التي تنتظم فيها بقية الدول العربية فقد اشتركت بدورها في خاصية هامة وهي تبنيها لإيديولوجيات اشتراكية بعد حصولها على استقلالها، وكذا اشتركت تلك الأنظمة في سياساتها الخارجية في مسألة معاداة الأحلاف ومناهضة الاستعمار والإلحاح على مطلب الوحدة العربية و إيجاد حلول للقضية الفلسطينية، وعلى صعيد آخر اختلفت الأنظمة الجمهورية فيما بينها من حيث نمط انتقال السلطة وتداولها إذ توجد مجموعة من الدول اعتمدت في الأساس على نقل السلطة عن طريق الانقلابات العسكرية، وأخرى لم تعرف نمطا واحدا أو ثابتا لتداول السلطة إنما عرفت خلال تطورها السياسي عدة أنماط مختلفة. أنظر إلى :- ابراهيم سعد الدين، "مصادر الشرعية في أنظمة الحكم العربية"، **مجلة المستقبل العربي**، السنة السادسة، العدد 62، (أفريل 1984)، ص 106 ،107

2-معيار نظام الحكم: ويستخدم هذا المعيار عادة للتمييز بين ثلاثة أشكال من الأنظمة السياسية: الأول هو نظام الحكم الرئاسي الذي يقوم على أساس محورية دور السلطة التنفيذية في العملية السياسية، والثاني هو نظام حكم الجمعية الوطنية الذي يقر بأولوية السلطة التشريعية على السلطة التنفيذية، والثالث هو نظام الحكم البرلماني، القائم على تحقيق التوازن بين السلطتين التنفيذية والتشريعية.

وبالتطبيق على الأنظمة السياسية العربية نجد أنها تحولت أنظمة الحكم فيها إلى أنظمة رئاسية وفي إطاره ضخمت من صلاحيات رئيس الدولة على حساب البرلمان، ففي الوقت الذي يفرض البرلمان -مثلا- قيودا صارمة على التصرفات المالية لرئيس الدولة نجد أن الذمة المالية لبعض الرؤساء العرب تختلط في أحيان كثيرة بالذمة المالية لدولهم دون أية رقابة فعلية من المجالس النيابية، ولعل ما يساعد على شكلية الرقابة البرلمانية أن كثير من البرلمانات العربية لا تعكس الصفة التمثيلية للإرادة الشعبية. وعلى هذا الأساس لا يمكن وصف أي نظام عربي بأنه نظام برلماني وذلك إما لغياب السمات اللازمة مثل حالات غياب الدستور وعدم وجود انتخابات أو أحزاب، وإما بسبب اتساع الصلاحيات التي يتمتع بها رئيس الدولة ==

الفرع الثاني: المنظمات الدولية والإقليمية

تتعدد وتتنوع المنظمات الدولية والإقليمية التي تنتمي إليها الدول العربية ما بين منظمات سياسية كمنظمة الأمم المتحدة، ومنظمة المؤتمر الإسلامي، والاتحاد الإفريقي (منظمة الوحدة الإفريقية)،وجامعة الدول العربية، ومنظمات اندماجية وتشمل كل من اتحاد المغرب العربي ومجلس التعاون العربي ومجلس التعاون الخليجي، ومنظمات اقتصادية ومالية مثل منظمة التجارة العالمية.....

الفرع الثالث: المجتمع المدني العربي

يعتبر المجتمع المدني من الركائز الأساسية لتحقيق التقدم والازدهار وتفعيل التنمية البشرية الحقيقية، ويسمى هذا المجتمع بهذا الاسم، لأنه يتخذ طابعا اجتماعيا مدنيا وسلميا مستقلا عن الدولة والحكومة وعن كل المؤسسات الرسمية والعسكرية، على الرغم من كونه يتكامل مع المؤسسات الحاكمة تنسيقا واستشارة واقتراحا، ويجسد المجتمع المدني مظهرا من مظاهر الديمقراطية الحديثة التي ترتكز على الحرية والمساواة والعدالة والكرامة الإنسانية والإيمان بحقوق الإنسان، ولا يمكن للمجتمع المدني أن يشتغل إلا في مجتمع ديمقراطي يحترم حقوق الإنسان ويعمل على تثبيتها وتكريسها في جميع المجالات والأصعدة والمستويات.

كما أن المجتمع المدني "من حيث المبدأ، نسيج متشابك من العلاقات التي تقوم بين أفراده من جهة، وبينهم وبين الدولة من جهة أخرى، وهي علاقات تقوم على تبادل المصالح والمنافع والتعاقد والتراضي والتفاهم

= وعدم مسؤوليته النظرية أو الفعلية أمام البرلمان، وبالتالي فالأنظمة العربية، بغض النظر عن شكل رئاسة الدولة وعما هو مكتوب نظريا في الدستور، تعد أنظمة رئاسية تتركز فيها جل السلطات الفعلية في يد رئيس الدولة. أنظر إلى:- علي الدين هلال، نيفين مسعد، المرجع السابق، ص 63، 64

3-معيار النخب الحاكمة: تتكون نظريا من كافة الأشخاص المؤثرين سياسيا سواء كان ذلك بصفة مباشرة أو غير مباشرة، بمعنى أنها تتشكل من الحكومة وقادة المعارضة ورجال الصناعة والشخصيات العسكرية البارزة، وأي عناصر أخرى داخل المجتمع يمكنها أن تؤثر في عملية صنع القرار، وفي مقابل النخب الحاكمة نجد "النخب اللاحاكمة" وهي تتشكل من كل العناصر التي لا تؤثر في المسائل السياسية تتعدد المعايير في السياق العربي التي يمكن تبعا لها تصنيف النخب السياسية الحاكمة، إذ وفقا لمعيار توجهها التنموي العام يتم التمييز بين النخب التقليدية التكيفية وتلك الإصلاحية التحديثية وتلك الثورية التعبوية، وتبعا لمعيار الأيديولوجية السياسية أو الحزب السياسي الذي تنتمي إليه النخبة يتم التمييز على سبيل المثال بين نخب سياسية قومية وأخرى ليبرالية وثالثة إسلامية و رابعة ماركسية، وتبعا لمصدر التجنيد يمكن التمييز بين نخب مدنية وأخرى عسكرية وثالثة تشمل مزيجا بينهما، وتبعا لمصدر الأصول الاجتماعية والطبقية للنخب يصح التمييز بين كبار الملاك الزراعيين والبورجوازية الرأسمالية من ناحية، والنخب المنبثقة من الطبقة الوسطى من ناحية ثانية، وتلك التي تستند إلى أسس عمالية أو فلاحية من ناحية ثالثة.

4-معيار الإيديولوجية الرسمية: أثرت طريقة حصول الدول العربية على استقلالها إلى حد بعيد في صياغة أيديولوجيتها المعلنة وتوجهاتها العامة، فالدول التي خاضت كفاحا من أجل الاستقلال أو تغيير شكل نظامها من خلال تدخل عسكري قد تبنت عادة أيديولوجية ثورية أساسها مركزية دور الدولة في الداخل ومناهضة الاستعمار ودعم حركات التحرر في الخارج، ومن جهة أخرى هناك مجموعة من الدول حصلت على استقلالها عن طريق التفاوض ولم يتغير شكل نظامها بطريقة قسرية عنيفة، وتلك قد تبنت عادة أيديولوجية محافظة أساسها تثبيت الأوضاع القائمة وتنشيط دور القطاع الخاص ومقاومة المد الثوري. ومع حرب أكتوبر 1973 وارتفاع أسعار النفط استفادت بعض الدول الراديكالية النفطية مثل العراق والجزائر، وحققت مكاسب مادية خلقت ما يمكن وصفه ب: "تشابك المصالح المتعارضة" بينها وبين الدول النفطية المحافظة، فلقد وجد الطرفان نفسيهما شديدي التقارب فيما يتعلق بسياسات النفط، لكنهما ظلا على اختلافهما في مجال السياسة الخارجية وتوجهاتها حيال بعض القضايا الجوهرية مثل العلاقة مع القوى الكبرى أنظر إلى: جميل مطر وعلي الدين هلال، النظام الإقليمي العربي، المرجع السابق، ص 114

5-معيار مصدر المشروعية: عموما يمكن الحديث عن ثلاثة مصادر لشرعية الأنظمة العربية مع ملاحظة أنه لا يوجد نظام يعتمد على مصدر واحد للشرعية: المصدر الأول: هو التقليدي، ويشار به إلى مجموعة التقاليد الدينية و الأعراف القبلية والعشائرية التي تعتمد على تحقيق رضا المحكومين من خلال احترامها لها إيمانا بتجذر الدين والتقاليد في الوعي العربي، وفي هذا الإطار تلجأ بعض الأنظمة العربية إلى نسبة حكامها إلى النسل النبوي الشريف، كما تقدم نفسها باعتبارها حارسة للقيم الإسلامية في علاقاتها الداخلية والخارجية، وتستقي الملكيات الثمانية في المنطقة العربية من هذا المصدر، فضلا عن بعض الأنظمة الجمهورية كالنظام السوداني أثناء حكم النميري وفي ظل حكم عمر البشير، بل إن النظام العراقي السابق نفسه بأيديولوجيته العلمانية قد استخدم هذا المصدر في بعض الأحيان وبدا ذلك أوضح ما يكون إبان أزمة الخليج الثانية وحربها، و المصدر الثاني: هو الشخصي، أي الشخصية "التاريخية أو الكاريزمية"، ويكون فيه الحاكم نفسه هو مصدر الشرعية بسبب قصور المصادر الأخرى للشرعية، وتلك الظاهرة لا تنطبق فقط على بعض الدول المحافظة كالمغرب والأردن، لكنها تمتد لتشمل الدول الثورية مثل مصر في عهد "جمال عبد الناصر" مثلا والجزائر في عهد الراحل "هواري بومدين"، لكن هذا المصدر بطبيعته هو مصدر مؤقت ينتهي أثره بوفاة الزعيم أو الكاريزما الأمر الذي يستلزم ضرورة تطوير مصادر أخرى للشرعية، والمصدر الثالث: هو العقلاني-القانوني فمن الممكن أن تسعى الشخصية الكاريزمية في مرحلة نضجها إلى إقامة الأبنية والمؤسسات التي تخلد أثرها وتضمن عدم وجود فراغ سياسي في السلطة بعد اختفائها أنظر إلى: علي الدين هلال، نيفين مسعد، المرجع السابق، ص 72

والاختلاف والحقوق والواجبات والمسؤوليات ثم إن هذا النسيج من العلاقات يستدعي، لكي يكون ذا جدوى، أن يتجسد في مؤسسات طوعية اجتماعية واقتصادية وثقافية وحقوقية متعددة".[1]

يعرف المفكر الإيطالي أنطونيو غرامشي Antonio Gramsci (1937-1981) المجتمع المدني بأنه :" مجموعة من البنى الفوقية مثل: النقابات والأحزاب والمدارس والجمعيات والصحافة والآداب والكنيسة"،[2] ويقابل المجتمع المدني لدى غرامشيGramsci المجتمع الرسمي أو ما يسمى بسلطة الدولة، كما يعرفه المفكر الألماني هابر ماس Jürgen Habermas بقوله:" المجتمع المدني نسيج من الجمعيات والهيئات الاجتماعية التي تناقش الحلول الممكنة لبعض المشاكل المرتبطة بالمصلحة العامة"،[3] أما الدكتور "سعد الدين إبراهيم" فيعرفه بأنه:" مجموعة التنظيمات التطوعية الحرة التي تملأ المجال العام بين الأسرة والدولة لتحقيق مصالح أفرادها، ملتزمة في ذلك بقيم ومعايير الاحترام، والتآخي والتسامح والإدارة السليمة للتنوع والخلاف"،[4]

كما يعرفه لاري دياموند Larry diamond بصفته القطاع الثالث في مثلث الدولة والسوق والمجتمع، وهو بذلك يقف على مسافة واحدة بين الدولة والسوق، وربما وسيطًا بينهما وقد يختلف المجتمع المدني عن السوق بأّنه يمثل مصالح المؤسسات التي لا تتوخى الربح، ويختلف عن الدولة بأّنه لا يسعى إلى العمل السياسي والوصول إلى المناصب السياسية والإدارية العامة،[5] وكون المجتمع المدني عمل طوعي وتطوعي، فهناك من يعرفه على أنه عبارة عن مبادرات تطوعية وإرادية منظمة خارج الأسرة والدولة، وهي مبادرات غير ربحية وتستهدف الصالح العام،[6] وهناك من يعرفه على أنه: "الفضاء الجمعوي الخارج عن إطار العائلة والسوق والدولة ويضم المؤسسات الخاصة والتطوعية وغير الربحية والمستقلة عن الدولة والتي تدافع عن مصلحة مشتركة أو قيمة مشتركة أو تناصر قضية مشتركة".[7]

في هذا السياق، يمكن تعريف المجتمع المدني بأنه عبارة عن"تشكّلات اجتماعية منظمة وفاعلة تهدف، وبشكل طوعي وغير رسمي، إلى تحقيق الأهداف العامة للجماعة، عبر وسائل الحكم الرشيد ومن خلال أطر قانونية تضمن الشفافية وحرية التجمع"[8].وعليه فالمجتمع المدني عبارة عن هيئات مدنية حرة تقوم بأعمال تطوعية اختيارية لصالح الإنسان بتنسيق مع الدولة أو في استقلال عنها من أجل تحقيق التنمية الشاملة.

1- عبد الغفار شكر، محمد مورو، **المجتمع الأهلي ودوره في بناء الديمقراطية**، دار الفكر المعاصر، الطبعة الأولى، 2003، ص 20

2- الحبيب الجنحاني، "المجتمع المدني بين النظرية والتطبيق" ، **عالم الفكر**، العدد 3 (مارس 1999)، ص .31

3- هابرماس، **ما هو المجتمع المدني؟**، ترجمة مصطفى أعراب ومحمد الهلالي، الرباط، المغرب، 1999، ص 48.

4- سعد الدين إبراهيم، "المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي"، مقدمة كتاب: **المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في البحرين**، مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية، 1995، ص 5

5- Larry Diamond, "Rethinking Civil Society, Toward Democratic Consolidation", **Journal of Democracy**, Volume 5, No. 3, (July 1994), p 5. [https://muse.jhu.edu/article/225391/pdf] (Acceded at: 20/01/2013)

6- أماني قنديل وآخرون، **مؤشرات فاعلية منظمات المجتمع المدني العربي**، ط1، الشبكة العربية للمنظمات الأهلية، 2010 ، ص22 .

7-Salim Nasr, "Arab Civil Societies and Public Governance Reforms: An Analytical Framework and Overview", UNDP, GFD, February 2005, p. 5.
[http://www.la.utexas.edu/users/chenry/civil/Dead%20Sea%202005/CivilSocietyAndMedia/RegionalReport.pdf] (Acceded at: 20/01/2013)

8- Sa'ed Karajah, "Civil Society in the Arab World: The Missing Concept", **The International Journal of Not-for-Profit Law**, Volume 9, Issue 3, April 2007, p 3.
[http://www.icnl.org/research/journal/vol9iss2/special_2.htm] (Acceded at: 20/01/2013)

من المعروف في الكتابات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والفكرية والفلسفية أن المجتمع المدني لم يظهر في الغرب إلا مع الدولة الليبرالية التي دافعت عن الدولة واستوجبتها للخروج من حالة الطبيعة والفوضى والإقطاع عن طريق الاعتراف بحقوق الإنسان والملكية الخاصة والعلمانية، وقد دافعت عنه الكتابات الفلسفية وخاصة كتابات جان جاك روسو Jean-Jacques Rousseau التي أتت مناهضة للمجتمع الديني، فضلا عن كتابات هيغل Hegel وأنطونيو غرامشي Antonio Gramsci التي قدمت تصورا إيديولوجيا للمجتمع المدني من خلال ربطه إما بالبورجوازية عند هيغل Hegel وإما بالطبقة البروليتارية عند غرامشي Gramsci.

لم ينتقل مفهوم المجتمع المدني إلى المنطقة العربية إلا في السنوات المتأخرة من القرن العشرين بفعل انتشار الوعي العلمي والثقافي والمثاقفة مع الغرب والانفتاح الإعلامي، ومحاولة الدول العربية لتبني الديمقراطية والتيار الليبرالي وتكريس ثقافة حقوق الإنسان، وإرساء دولة الحق والقانون خاصة بعد فشل الأنظمة الاشتراكية والتجارب السياسية اليسارية في جل الدول العربية، وذهب الأستاذ "حبيب الجنحاني" إلى أبعد من ذلك حينما أثبت بأن مفهوم المجتمع المدني دخيل على تراث الفكر السياسي العربي الإسلامي، و لم يبرز في الخطاب السياسي العربي إلا في العقود الأخيرة، واتسم عند ظهوره بسمات خاصة جعلته يختلف عن ميزات المفهوم في بيئته الأولى، و لم يتأثر المجتمع العربي الإسلامي بهذا المفهوم إلا خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر وهي الفترة التي رحل فيها بعض رواد الفكر الإصلاحي العربي الإسلامي إلى أقطار أوربية وسجلوا ما شاهدوه.[1]

أصبح اليوم مفهوم المجتمع المدني من أكثر المصطلحات تداولا في كثير من الحقول المعرفية والمنتظمات الدولية واللقاءات التي تعقدها المنظمات غير الحكومية وشبه الحكومية، ويمتاز المجتمع المدني بمقومات وشروط، حيث من مقوماته: الاستقلالية عن كل الضغوطات الخارجية الرسمية أو شبه الرسمية والتخصص في الأعمال والمشاريع التي تنفع المجتمع البشري بصفة خاصة والمجتمع الإنساني بصفة عامة، واحترام الشرعية القانونية والتنظيمية للجمعيات والهيئات المدنية.

أيضا للمجتمع المدني التطوعية والاختيار الحر، ويعني هذا أن خدمة المجتمع مبني على المساهمة الحرة والفعل التطوعي دون إلزام وإجبار، ومن المقومات الأخرى لهذا المجتمع نستحضر تكامل المجتمع المدني مع الدولة عن طريق البحث والتحقيق وتقديم الاقتراحات والاستشارة و إعلان الاحتجاج البناء والنقد الهادف أو المساهمة في التغيير البديل والبناء الفعال لصالح الإنسان مع تحقيق التنمية الشاملة.

كما أن المجتمع المدني ينبني على مجموعة من الشروط الجوهرية كتحقيق الديمقراطية وإرساء دولة حقوق الإنسان والاعتراف بحريات المواطنين الفردية والجماعية، وتكوين نظام انتخابي تمثيلي شفاف ونزيه يخدم مصلحة الوطن والشعب على حد سواء، ومن ثم، فعلاقة الديمقراطية بالمجتمع المدني علاقة وطيدة، لأن الديمقراطية تساهم في: "دعم استقلالية مبادرات المجتمع المدني بالتوسع في تنظيم الجماهير، وإقامة مؤسسات المجتمع المدني، والسير إلى طريق التنمية الوطنية المعتمدة على النفس للحد من العلاقات اللامتكافئة، وتحقيق قدر

1- الحبيب الجنحاني، المرجع السابق، ص 31.

مناسب من العدالة الاجتماعية، تمكن المجتمع المدني من ممارسة دوره في دعم التطور الديمقراطي للمجتمع، ويحتاج السير بنجاح إلى طريق التطور الديمقراطي على ثقافة ترسخ في المجتمع التعاون واحترام الآخر والتنافس والصراع السلميين."[1]

أما الشروط الأخلاقية التي ينبني عليها المجتمع المدني فتكمن في التسامح وتقبل الآخر والإيمان بالاختلاف والاعتراف بالرأي المخالف وحب الغير والتضحية بالذات في سبيل المصلحة العامة وإيثار منطق الحوار والاختلاف والتعايش والأخوة، ونبذ العنف والتهميش والإقصاء وسياسة التغريب والتطرف والإرهاب.

يتضح مما سبق أن المجتمع المدني يلتزم: "في وجوده ونشاطه بقيم ومعايير الاحترام والتسامح والمشاركة وإدارة التنوع والاختلاف إدارة سلمية، وهي نفس القيم والمعايير التي تقوم عليها الديمقراطية لتدبير شؤون المجتمع، فالديمقراطية أسلوب حياة يشمل كافة مجالات المجتمع، ولا يكفي أن تكون هذه القيم أساس تحرك الإنسان في المجتمع، بل ينبغي أيضا تنمية مهارات المشاركة التي تمكنه من التفكير والتصرف تصرفا يوازن بين حقوقه الفردية وبين الصالح العام."[2]

يقوم المجتمع المدني على مجموعة من المكونات يمكن حصرها في النقابات والاتحادات المهنية، والجمعيات التعاونية والخيرية، والغرف التجارية والصناعية، والقطاع الخاص، والجمهور العريض، والمنظمات غير الحكومية مثل مراكز حقوق الإنسان والمنظمات الشبابية ومنظمات المرأة والطفل والتنمية والبيئة وأجهزة الإعلام والنشر وأجهزة التوعية والتربية ومراكز البحوث والدراسات العلمية والجمعيات الثقافية والرياضية، بله عن الأحزاب السياسية والآداب والفنون والصحافة والمراكز الدينية...

يلاحظ أن هذه المنظمات والجمعيات مستقلة عن الدولة والحكومة والمؤسسات السياسية حيث تشتغل بكل جدية ومثابرة وتفان خدمة لأهداف إنسانية سواء أكانت اقتصادية أم اجتماعية أم بيئية أم ثقافية أم تربوية أم إعلامية.

تتوزع الجمعيات الأهلية العربية على خارطة واسعة من مختلف الأنشطة الاجتماعية والثقافية والمهنية والرعائية والسياسية والنسوية...، كما يتباين عددها من دولة لأخرى وتتصدر الجزائر القائمة بنحو 57959 جمعية منها حوالي 842 على المستوى الوطني و57117 على المستوى المحلي، تليها المغرب بقرابة 30 ألف جمعية، ثم مصر التي يفوق عددها 16 ألف جمعية، فتونس بحوالي 7560 جمعية، فلبنان 3656 جمعية، ثم اليمن 2713 جمعية، ويقل عدد الجمعيات الأهلية في دول الخليج ليصل أدناه في قطر حيث لا يتجاوز عددها عشر جمعيات، في حين يبلغ أعلاه في البحرين بحوالي 321 جمعية، ثم بالمملكة العربية السعودية فيصل إلى نحو 230 جمعية على المستويين الوطني والمحلي ويستثنى من هذه الأرقام في الغالب المنظمات السياسية والنقابات العمالية.

أما على المستوى الإقليمي تصنف المنظمات العربية إلى نوعين:

1- محمد مورو، **المجتمع الأهلي، آفاق معرفية متجددة**، دون طبعة، دون مكان: منشورات العرفان، دون سنة، ص 84
2- عبد الغفار شكر، محمد مورو، المرجع السابق، ص 20

أولاً : منظمات عربية عبر قطرية وهي رغم كثرتها العددية إلا أن إنتاجيتها العملية محدودة المدى والتأثير ولا يذكر منها إلا المنظمة العربية لحقوق الإنسان، واتحادات المحامين والمهندسين والأطباء والكتاب والصحفيين العرب، وقد لعبت هذه المنظمات أدواراً مهمة فيما يتعلق بقضايا تطوير المهنة وفي مجال المطالبة بتحسين أوضاع حقوق الإنسان والتطور الديمقراطي، وذلك علاوة على مواقفها من القضية الفلسطينية والعلاقة بالغرب، خاصة بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001.

ثانيا : المنظمات الوطنية وترتفع أعدادها في بلاد الشام ومصر والمغرب العربي، بينما تقل في دول منطقة الخليج العربي.[1]

غير أنه هناك اختلافا فكريا حول الأحزاب السياسية ومدى انتمائها إلى المجتمع المدني، فإذا كان هناك من لا يدرجها ضمن المجتمع المدني لكونها تخدم مصالحها السياسية والإيديولوجية، ويذهب الباحث المغربي الدكتور "حسن قرنفل" مذهبا معاكسا، إذ يؤكد أن جل المفكرين يتفقون على أن: "النقابات والجمعيات الثقافية والحقوقية والأحزاب السياسية تشكل أهم مقومات المجتمع المدني، وإذا كان انتماء النقابات والجمعيات المختلفة إلى المجتمع المدني لا يثير أي نقاش ولا اعتراض، فإن اعتبار الأحزاب السياسية أحد مكونات هذا المجتمع المدني، على العكس من ذلك، يثير الكثير من الأسئلة، ذلك أنه يجب أن نذكر بأنه لا مجال للحديث عن مجتمع مدني داخل مجتمع معين إلا مقابل وجود هيئات وتنظيمات أخرى مختلفة، من هنا يمكن القول بأن المجتمعات المعاصرة تتكون من ثلاث مستويات، المستوى الأول يضم السلطة السياسية الحاكمة الممارسة لكل الصلاحيات التنفيذية والتشريعية المخولة لها من طرف الدستور أو القانون، والمستوى الثاني يتكون مما يمكن تسميته بالمجتمع السياسي الذي يضم النخبة السياسية المؤطرة داخل الأحزاب السياسية، والمستوى الثالث هو الذي يضم المجتمع المدني. وكل مستوى من هذه المستويات الثلاثة يقيم علاقات تقارب وتنافر مع المستويين الآخرين".[2]

يرفض الدكتور "حسن قرنفل" إدراج الأحزاب السياسية ضمن المجتمع المدني، لأن الأحزاب السياسية تنتمي إلى المجتمع السياسي وتمارس جميع الوسائل الشرعية وغير الشرعية للوصول إلى السلطة واحتكارها، وهذا يتنافى مع مقومات وأهداف المجتمع المدني الذي يعمل على خدمة الصالح العام في جو ديمقراطي شفاف ونزيه بعيدا عن الاستغلال والانتهازية، يقول حسن قرنفل في هذا الصدد: "وهكذا، وحسب هذا التصور، فإن الأحزاب السياسية لا تدخل في نطاق المجتمع المدني، بينما تعتبر النقابات إحدى دعائمه، وذلك ببساطة لكون النقابات وإن مارست السياسة في كثير من الأحيان في التوجهات السياسية العامة للبلاد وبقيامها بإضرابات ذات طابع سياسي، فإن الهدف من سلوكها ذلك ليس هو الوصول إلى السلطة السياسية، ولكن التأثير عليها ومراقبتها."[3]

1- باقر النجار،" المجتمع المدني في الوطن العربي واقع يحتاج إلى إصلاح"، **المجتمع المدني في البلدان العربية ودوره في الإصلاح**، ط 1، مصر: المنظمة العربية لحقوق الإنسان، 2004 ، ص 62-65.
2- حسن قرنفل، **المجتمع المدني والنخبة السياسية**، ط1، دون مكان: أفريقيا الشرق، 1997، ص 57
3- -المرجع نفسه، ص 58

ومهما اختلفنا في طبيعة الأحزاب السياسية، فكل من يساهم في خدمة الإنسان وكان ينطلق في توجهاته من منطلقات مستقلة عن ضغوطات السلطة الحاكمة والضغط العسكري فهو ينتمي إلى المجتمع المدني.

يقوم المجتمع المدني بالأدوار والمهام التالية: حيث يرتكز المجتمع المدني على المشاركة الشعبية والفعل التطوعي لكل مواطن غيور على بلده لخدمة بيئته القروية والحضرية والجهوية ووطنه وأمته عن طريق تحقيق مشاريع إنسانية تساهم في تحقيق التقدم والازدهار قصد الخروج من التخلف والفقر ومشاكل البطالة، وينبني المجتمع المدني أيضا على خدمة مصالح الأفراد والمجتمع ومصالح المواطنين عن طريق اقتراح منجزات تنموية تستهدف الرفع من قدرات المواطنين وتحسين ظروفهم الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والبيئية وتوعيتهم سياسيا لتحمل مسؤولياتهم التاريخية للمساهمة في تفعيل التنمية المستدامة.

لا يمكن السير بالمجتمع المدني إلى آفاق أرحب في المجتمعات العربية إلا عن طريق العلم وتحسين الرعاية الصحية والرفع من الدخل الفردي، ولن يتم هذا الطموح المشروع والنبيل إلا بوجود استثمارات اقتصادية وأيد عاملة مؤهلة قادرة على تشغيل دواليب الاقتصاد وتسيير عجلة النمو الإنتاجي.

من هنا، لن ينبغي أن تقتصر أنشطة المجتمع المدني على ما هو مادي وبيولوجي واقتصادي، بل ينبغي أن تتجاوز ذلك إلى تحقيق المنجزات الثقافية والفكرية عن طريق محاربة الأمية بكل أنواعها (الأمية الأبجدية، والأمية الوظيفية، والأمية الإعلامية، والأمية اللغوية، وأمية نقص التكوين)، وتزداد: "أهمية المجتمع المدني ونضج مؤسساته لما يقوم به من دور في تنظيم وتفعيل مشاركة المواطنين في تقرير مصائرهم، ومواجهة ما يؤثر في معيشتهم ويزيد من إفقارهم، ولما يقوم به من دور في نشر ثقافة خلق المبادرة الذاتية، وثقافة بناء المؤسسات، وثقافة إعلاء شأن المواطن، والتأكيد على إرادة المواطنين في الفعل التاريخي، والمساهمة بفعالية في تحقيق التحولات الكبرى للمجتمعات."[1]

المطلب الخامس. المحددات العسكرية

إن مقاربة المقومات العسكرية للنظام الاقليمي العربي ليست بالشيء السهل المنال، نتيجة الطبيعة المعقدة للقوة العسكرية، وحتى في الحالات التي يسهل فيها حصر مثل هذه القدرات وأبعادها الكمية، فإن نوعية ومصداقية المعلومات والبيانات، تختلف بشكل ملموس من متغير إلى آخر ومن دولة إلى أخرى، إضافة إلى ذلك هناك الأبعاد المنهجية والمفهومية الأكثر تعقيدا لتقويم هذا العامل الحساس الذي عادة ما يحاط بالسرية من طرف دول المنطقة العربية لإخفاء القدرات العسكرية القائمة في هذا المجال.

وفوق كل هذا فإنه مثلما هو ثابت علميا فإن ميزان القوى العسكري بمعناه العام لا يستند إلى المقومات العسكرية والتسليحية فحسب، أي عدد الأسلحة والتشكيلات والقوات، كما أنه لا يقتصر على تقييم نوعية الأسلحة والمعدات، ولا حتى لقابلية استخدامها في الزمان والمكان المناسبين فقط بل أن ذلك الميزان يتبلور من خلال مقاربة مقدرة كل طرف على استخدام الأسلحة والمعدات والقوات المتوفرة وعلى مدى الاستعدادات

1- عبد الغفار شكر، محمد مورو ، المرجع السابق، ص 55

القائمة لديه للاستفادة من الطاقات الكامنة في مجتمعه وبنيته التحتية، غير أنه رغم كل هذا فإن هناك العديد من العوامل المساعدة على تقويم القدرة العسكرية لدولة ما (أو مجموعة من الدول) وتتعلق في مجملها بما يملكه البلد من قدرة قتالية وجيوش عسكرية وقاعدة صناعية وبنية علمية ووسائط قتالية.

الفرع الأول: تعداد القوات المسلحة العربية

بخصوص تعداد القوات المسلحة العربية، فإنها بلغت حسب إحصائيات عام 2003 ما مجموعه 1.895.120 مليون مقاتل في القوات المسلحة العاملة، موزعين في الجيوش العربية بالآلاف على النحو التالي: دول المواجهة العربية (دول الطوق) 934.070 مقاتل، دول الخليج العربي 330.3000 مقاتل، دول المغرب العربي 459.750 مقاتل باقي الدول العربية 171000 مقاتل، تتفاوت الدول العربية في مسألة التجنيد، فهناك دول تتبع نظام التجنيد الالزامي، ودول تتبع نظام التجنيد التطوعي (الاختياري) ودول تأخذ بالنظامين السابقين معا، وتتفاوت مدة الخدمة الالزامية في دول الفئة الأولى من سنة الى ثلاث سنوات، كذلك تختلف مدة خدمة الاحتياطيين من دولة الى أخرى ونظام استدعاء الاحتياطيين بالقوات المسلحة يحتاج الى تبديل وتطوير بما يتلاءم مع الانظمة المطبقة في الدول الحديثة المعاصرة، وكذلك طريقة وأساليب تدريبهم على الأسلحة الحديثة.[1]

الفرع الثاني: الصناعات العسكرية العربية

بادرت بعض دول المنطقة إلى محاولات التصنيع العسكري لتحقيق عدة غايات استراتيجية منها: تقليص الانكشاف الأمني والاستراتيجي للدول العربية في مجال التسلح للتخلص من سيطرة أو تدخل الدول المصدرة للأسلحة، وتفادي حظر الأسلحة من طرف الدول المنتجة والضغوطات المترتبة عنها، وضمان سرية وأمن الاحتياجات والمشروعات الدفاعية الوطنية، ضمن هذه التوجهات حاولت بعض الدول العربية اقتحام هذا المجال، فكان أن سعت دول: مصر، العراق، السعودية، إلى طرق مفاتيح الصناعة العسكرية، تبعها في ذلك عدة دول عربية بكيفية متواضعة مثل: سوريا والجزائر والأردن[2].

كانت مصر بلا جدال هي الدولة العربية السباقة إلى عمليات التصنيع العسكري داخل المنطقة العربية، الأمر الذي أهلها لأن تحتل صدارة الانتاج العسكري العربي في المنطقة العربية من حيث حجم الانتاج ونوعيته، وقد بلغت طاقة الصناعة العسكرية المصرية ما قيمته 1.5 مليار دولار سنويا[3] أنصبت فيها سياسة مصر التصنيعية ضمن هذا الإطار حول خمسة اتجاهات رئيسية كانت على النحو التالي:

– التجميع لبعض أنواع الدبابات والعربات المدرعة والهيلوكوبترات وطائرات التدريب والزوارق والصواريخ والرادارات والأنظمة الإلكترونية و الطائرات بدون طيار.

1 - ابراهيم اسماعيل كاخيا، " القدرة الشاملة العربية ودورها في بناء الردع العربي"، **مجلة كلية خالد العسكرية**، العدد 78، (سبتمبر 2004)، ص73-80

2 - يزيد صايغ، **الصناعة العسكرية العربية**، ط 1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1992، ص 285-291

3 - المرجع نفسه، ص 153

– تعديل الدبابات والعربات المدرعة السوفياتية وإطالة عمرها العملياتي بعد الحظر التسليحي الذي فرضته "موسكو" على مصر. وذلك من خلال تحسين محركاتها وتزويدها بأسلحة وأنظمة الكترونية غربية جاهزة أو مجمعة محليا ومتناسقة مع التسليح الغربي الذي دخل الخدمة في القوات المسلحة المصرية ليحل تدريجيا مكان التسليح الشرقي.

– زيادة حركية عدد من الهاونات والراجمات السوفياتية التي تم تحميلها على عربات غربية.

– تركيب منظومات للدفاع الجوي القريب نيل 23، رمضان 23، سيناء 23 آمون ... من خلال دمج الأسلحة المضادة للطيران أو أكثر الأسلحة الشرقية أو الغربية الكائنة لديها، مع أنظمة كشف وتسديد وتعقب غربية جاهزة، وتحميلها على عربات ميدانية خفيفة.

– تصنيع المتفجرات والأسلحة الخفيفة وذخائرها التقليدية بما في ذلك بعض القذائف الصاروخية والمدفعية ومشاعل الإنارة ووسائط تشكيل الستائر الدخانية.[1]

وتشير التقديرات إلى احتمال أن تبقى مصر هي القوة الرئيسية للصناعة العسكرية العربية في الأمد المنظور إذ رغم العوائق التي تعاني منها، فإنها تعد أفضل دول المنطقة من حيث قدرتها على الاستمرار وتوسيع نطاق أنشطتها كما وكيفا، وذلك بفضل الخبرة الصناعية الهامة التي تمتلكه هذه الصناعة منذ أوائل الخمسينات.

ثاني أهم بلد عربي في مجال التصنيع العسكري هو العراق الذي تبوأ هذه المكانة في أواخر الثمانينات التي ظهر معها كمنتج للسلاح في المنطقة العربية بصورة مفاجئة، وقد تمثلت أولى البوادر التي أشارت إلى امتلاك العراق مقدرة في مجال الانتاج العسكري في استخدام هذا البلد الأسلحة الكيميائية ضد القوات الايرانية في عام 1984، ثم جاءت البادرة الثانية مع إطلاق نحو 300 صاروخ أرض– أرض ضد إيران في ربيع 1988، كان معظمها مصنعا أو معدلا في العراق، غير أن الصناعة العسكرية العراقية لم تبدأ في عرض ما طورته من أسلحة إلا بعد أن وضعت حرب الخليج أوزارها خلال سنة 1988. إلا أن تلك التجربة قد تم إجهاضها في بداية عقد التسعينيات علي يد قوات التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية في حرب الخليج الثانية 1991 التي تم خلالها تدمير البنية الصناعية العسكرية العراقية بشكل شبه كلي تم تدمير ما تبقى منها خلال سنوات الحصار الدولي الأمريكي على العراق الذي استمر من 1991 و لم يرفع إلا بعد العدوان الأمريكي البريطاني الأخير عليه في مارس 2003.[2]

البلد العربي الآخر الذي طرق باب التصنيع العسكري العربي هو السعودية التي أهلتها محاولاتها لاقتحام هذا المجال الحساس لأن تكون ثالث بلد عربي في مجال التصنيع العسكري، بعد مصر والعراق قبل الدمار الذي لحق به جراء الحروب التي خاضها، وقد تمكنت السعودية من احتلال هذه المكانة على الصعيد العربي في مجال التصنيع العسكري، من خلال استثمارها لإمكاناتها المالية الكبيرة وعلاقاتها الوثيقة مع الدول الصناعية الغربية الكبرى التي ساعدتها على إنشاء مؤسسات حديثة للتصنيع العسكري، وفي مقدمة هذه القوى كانت الولايات

1 - هيثم الأيوبي، "وسائل التطوير العسكري"، في **الأمن العربي: التحديات الراهنة ...والتطلعات المستقبلية**، المرجع السابق، ص 183،184.
2- يزيد صايغ، المرجع السابق، ص 231-268

المتحدة الأمريكية مع مطلع السبعينات، وقد كانت البداية مع الدراسات التي قامت بها الولايات المتحدة عام 1972 التي جرى الاتفاق بخصوصها عام 1968 حول إمكانية توسع وتطوير سلاح البحرية السعودية، وفي ربيع عام 1971، تقدمت السعودية بطلب إلى الولايات المتحدة قصد مساعدتها على تحديث الحرس الوطني السعودي، وقد كانت الاستجابة من خلال دراسة مسحية قامت بها واشنطن في منتصف عام 1972 وتم إكمالها في خريف1973 .

وفي عام 1985 أطلقت المملكة العربية السعودية برنامج التوازن الاقتصادي الاستراتيجي"درع السلام" والذي بلغت قيمته 3.7 مليار دولار، واستهدف البرنامج تزويد السعودية بنظام دفاع جوي كامل من قبل الولايات المتحدة الأمريكية، وجاءت تلك الصفقة محاولة للاستفادة من نقل أنظمة الدفاع المتطورة لمختلف قطاعات الدفاع السعودية، ونصت تلك الصفقة على شروط تعويضية تنص على أن الشركات الأمريكية المنفذة لتلك الصفقة عليها استثمار جزء من رأس مالها، والذي يقدر ما بين 30% و35 % من قيمة العقود الدفاعية في مشروعات صناعية سعودية، والتي تقدر ب 500 مليون دولار، ونقل تلك التكنولوجيا يسهم في خلق فرص عمل جديدة للسعوديين من اجل تدريبهم وتأهيلهم على التكنولوجيا الحديثة.[1]

يضاف إلى مجهودات التصنيع العسكري في هذه البلدان، باقي المحاولات التصنيعية التي قامت بها دول المنطقة، لخوض مثل هذه المحاولات عن طريق الترخيص الأجنبي فيما يخص تصنيع بعض الأسلحة المتوسطة والخفيفة مثل الرشاشات والذخائر الخاصة بالأسلحة الفردية، وقطع الغيار وكذا أسلحة المشاة وعربات القتال وهذه البلدان هي: سوريا، ليبيا الجزائر، المغرب الأردن لكن بكيفية جد متواضعة، غير أن هذه المجهودات المبذولة من طرف هذه الدول لتلبية بعض حاجياتها العسكرية في هذا المجال، لا تعد قدرات انتاج عسكرية بأتم معنى الكلمة على أهميتها، لأن القدرة الحقيقية للتصنيع العسكري تكمن في تصنيع الأسلحة الرئيسية من العيار الثقيل.[2]

على الصعيد الجماعي، حاولت الدول العربية التنسيق فيما بينها من أجل بناء صناعة عسكرية عربية، تلبي بعض حاجيات المنطقة الدفاعية في هذا المجال، تعود البوادر الأولى التي انطلقت بموجبها هذه المحاولات إلى منتصف السبعينات التي شهدت تأسيس "الهيئة العربية للتصنيع"، بمشاركة أربع دول عربية هي: مصر، السعودية، قطر، دولة الإمارات العربية المتحدة،[3] وقد تركت هذه الهيئة الباب مفتوحا أمام انضمام باقي الدول العربية إليها ومن بين ماجرى الاتفاق عليه هو أن ترتكز مشاركة الدول العربية النفطية

1- يزيد صايغ، المرجع السابق، ص 273
2- المرجع نفسه، ص 285-292
3- الهيئة العربية للتصنيع،
https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A7%D9%84%D9%87%D9%8A%D8%A6%D8%A9_%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A%D8%A9_%D9%84%D9%84%D8%AA%D8%B5%D9%86%D9%8A%D8%B9(20/01/2013)

الثلاث على تقديم رأس المال، في حين تشارك مصر بتقديم مختبراتها في هذا المجال وكذا وسائط الإنتاج المتوافرة لديها، إضافة إلى الأخصائيين الفنيين والإداريين واليد العاملة المؤهلة.

كان مآل محاولات التصنيع العسكري العربية الاخفاق الذي يعود في خلفياته بغض النظر عن مدى توفر الإرادة العربية في التصنيع العسكري الجماعي من عدمها إلى طبيعة عمليات التصنيع العسكرية البالغة التعقيد، في ظل تواضع الخبرات العربية في هذا المجال من حيث: افتقار الصناعة العسكرية العربية إلى الصناعية المدنية والقاعدة العلمية وكذا جهود البحث والتطوير، ثم القوة العاملة الفنية، ناهيك عن ضعف التمويل المحلي وارتفاع تكاليف توريد التكنولوجيا العسكرية بأسرارها المعرفية، سواء تعلق الأمر بأسعار الآلات وقطع الغيار والمواد الأولية أو رخص التصنيع وأجور الخبراء، وتأخذ هذه المسألة بعدها الأقصى عندما يتم التجميع على أساس الحد الأدنى من المساهمة الحال في معظم مشروعات التجميع العربية القائمة في الوقت الحاضر. وفوق كل هذا تحتفظ الدول الصناعية بأسرار القطع الجاهزة وتركيب المواد الداخلة في بنيتها والتكنولوجيات المستخدمة لإنتاجها، بما يحفظ لهذه القوى النماذج الأكثر تطورا للعمل في قواتها المسلحة وقوات الدول المتقدمة الحليفة.

فعوض أن تتغلب الدول العربية على هذه العقبات، كما أشار إلى ذلك المقدم " هيثم الأيوبي" من خلال: تنسيق الدول العربية لمجهوداتها الجماعية للنهوض بهذا القطاع أنزوى التصنيع العسكري لكل دولة داخل حدودها القطرية، وهوما حال دون حشد الطاقات التي تعطي لهذا التصنيع طابعا قوميا يجمع القدرات المالية في الدول لعربية الغنية والقوى البشرية المؤهلة والبنى التحتية المحدودة المتوافرة في الدول العربية الأقل ثروة نجم عن ذلك نشوء بؤر صغيرة للتصنيع العسكري مبعثرة جغرافيا، ومتقوقعة حول الحد الأدنى من الحاجات القطرية (ذخائر تقليدية، متفجرات، أسلحة خفيفة) مع تعدد مراكز تصنيع بعض المنتجات بشكل يتعارض مع متطلبات التوفير والتكامل وكذلك تواضع المستوى التكنولوجي لهذه البؤر ومحدودية البنى التحتية، وضآلة رؤوس الأموال المسخرة التي رهنت آفاق تطوير الصناعة العسكرية العربية في إطار المشروع القومي، حيث كانت الأموال المرصودة لها أقل من 1100 مليون دولار.[1]

الأمر الذي حرم هذا المشروع من التحول الجاد نحو تصنيع عسكري، يتناسب مع المتطلبات الدفاعية والعسكرية لدول المنطقة وطبيعة التحديات التي تواجهها. إذ تحت تأثير هذه العقبات كان توجه "الهيئة العربية للتصنيع" نحو تقليص موازنات البحث العلمي التكنولوجي، والحد من مشروعات التصميم والتطوير المكلفة وغير المنتجة على المدى القصير والتركيز بشكل رئيسي على عقد اتفاقيات تعاون مع شركات الصناعة العسكرية الغربية بغية المساهمة في تصنيع الأسلحة التي قد تتعاقد بعض الدول العربية على شراءها، وفق أسلوب يتمثل في استلام تلك الأسلحة على شكل قطع مصنعة جاهزة يتم تجميعها في المصانع المصرية

1 - هيثم الأيوبي، المرجع السابق، ص 162

خصوصا بترخيص من الشركة المنتجة وتحت إشرافها، مع إمكانية الاستغناء عن استيراد بعض هذه القطع في المستقبل والاستعاضة عنها بقطع مماثلة يتم تصنيعها محليا بترخيص في وحدود كمية يتفق عليها مسبقا.

الفرع الثالث: الإنفاق العسكري العربي

بعد أن تحررت الدول العربية ونالت استقلالها دأبت على تعزيز قدراتها العسكرية حالها في ذلك حال الدول النامية الأخرى، الهدف من ذلك كان لتحقيق الأمن والاستقرار وتهيئة الأجواء الملائمة لتنفيذ الخطط والبرامج التنموية، مما تطلب تحديد طبيعة ومسار الإنفاق العسكري للدول العربية.

جدول رقم (04): الإنفاق العسكري للدول العربية للمدة 1970–2003 (مليون دولار)

الدول/السنوات	1970	1975	1980	1985	1990	1995	2000	2001	2002	2003
السعودية	462	4122	17875	20083	199926	12974	20112	21421	18805	18944
الكويت	125	623	937	1537	1435	4222	3082	3029	3126	3369
الإمارات	18	34	1232	2035	1594	2696	2925	2882	2909	2853
عمان	41	761	959	2351	1640	1950	2091	2439	2520	2667
البحرين	11	16	161	156	210	267	337	356	307	491
مصر	605	2049	1658	2648	4573	1653	2404	2570	2688	2816
سوريا	161	705	3343	2739	5453	4089	5474	5070	5052	5883
الأردن	91	135	332	539	689	1004	524	514	624	724
لبنان	94	212	102	93	106	1009	743	978	911	914
الجزائر	78	183	481	853	1499	1118	2205	2234	2461	2453
ليبيا	199	698	3449	3573	1708	–	342	335	431	36
المغرب	41	154	404	592	846	1553	3017	2228	2269	2308
تونس	13	33	87	394	389	314	400	415	411	428
دول أخرى	768	3235	20323	25794	14267	609	1653	1354	1651	1521
المجموع	2716	12960	51343	3405	54334	33458	44291	45825	44166	45907

المصادر: -عبد الرزاق الفارس، **السلاح والخبز الإنفاق العسكري في الوطن العربي 1970-1990**، ط1، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية 1993، ص 129-130-بيتر ستالنهايم وآخرون، "جداول الإنفاق العسكري"، **التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي، معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي**، الكتاب السنوي 2005، ترجمة حسن حسن وآخرون ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2005، ص 516-526

يبين الجدول رقم (04) أن الإنفاق العسكري للدول العربية ارتفع من 2.7 مليار دولار عام 1970 ليصل إلى 12.9 مليار دولار عام 1975 بنسبة تغير 48%، هذه الزيادة جاءت بسبب الارتفاع الأول لأسعار النفط عام 1973 فضلا عن اندلاع حرب أكتوبر التي خاضها العرب ضد إسرائيل مما دفعهم إلى تعزيز القدرات العسكرية تحسبا لحروب جديدة ضد هذا الكيان.[1]

أخذ الإنفاق العسكري العربي 1980 بالارتفاع بشكل كبير إذ بلغ أكثر من 51 مليار دولار وهو أكبر من إنفاق عام 1975 ليشكل نسبة 6.7% من إجمالي الإنفاق العسكري العالمي الذي قد بلغ 755 مليار دولار، جاءت هذه الزيادة متوافقة مع الارتفاع الثاني لأسعار النفط عام 1979، واندلاع الحرب العراقية الإيرانية، مما صعدت من حدة التوتر والتهديدات خصوصا بمنطقة الخليج العربي الأمر الذي دفع دول مجلس التعاون الخليجي إلى زيادة الإنفاق العسكري إذ بلغت نسبة التغير لهذه الدول 39% مع زيادة الإنفاق لكل الدول العربية

1- عباس علي محمد، **الأمن والتنمية دراسة حالة العراق للمدة 1970-2007** ، ط1، العراق: مركز العراق للدراسات، 2013، ص 140

الأخرى باستثناء مصر التي حققت انخفاضا بنسبة سالبة بلغت 5%، يعود ذلك إلى انتهاء حالة التوتر والتهديدات بينها وبين إسرائيل بعد توقيع اتفاقية السلام عام 1977.[1]

أما لبنان فهي الأخرى انخفض إنفاقها العسكري ليصل إلى النصف عما كان عليه عام 1975 السبب هو ما تعانيه من تردي أوضاعها الاقتصادية فضلا عن استمرار الحرب الأهلية فيها عام 1985 مع توسع الأحداث والمخاطر التي تتعرض لها الدول العربية واستمرار الحرب بين العراق وإيران، ازداد الإنفاق العسكري العربي ليصل إلى أعلى مستوى له فتجاوز 63 مليار دولار بنسبة تغير 5.4%، انخفض بعد ذلك الإنفاق العسكري العربي تدريجيا إلى 54.3 مليار دولار عام 1990 ثم وصل إلى 33.4 مليار دولار عام 1995، فضلا عن ذلك تحملت دول مجلس التعاون الخليجي إنفاقا عسكريا مضافا قدره 82 مليار دولار كتكاليف للقوات الأجنبية التي جاءت إلى المنطقة بعد حرب الخليج الثانية، فقد كانت حصة دول مجلس التعاون الخليجي من إجمالي التكاليف نحو 90%، فضلا عن تكاليف التدمير والخراب التي خلفها الغزو مع ظهور مشكلتين رافقت هذه الأحداث وهي تردي العلاقات العربية–العربية، والعربية–العراقية أما المشكلة الأخرى فهي مرتبطة بالتكاليف الاقتصادية بعد توقف إنتاج النفط وتصديره في العراق والكويت.[2]

خلال عام 2000 وما رافقه من زيادة نشاط الحركات الإرهابية المتطرفة في المنطقة العربية والعالم، الأمر الذي دفع الدول العربية إلى زيادة إنفاقها العسكري خصوصا دول مجلس التعاون الخليجي لتعزيز وحماية الاستثمارات النفطية والتجارية الكبيرة مما جعل الإنفاق العسكري العربي يتجاوز 44 مليار دولار بنسبة تغير 4.8% .[3]

أخذ بعدها الإنفاق العسكري العربي عام 2001 يحافظ على مستوى متقارب ليتجاوز عام 2003 حاجز 45.907 مليار دولار، جاء ذلك بعد الاجتياح الأمريكي للعراق عندها بلغ الإنفاق العسكري لدول مجلس التعاون الخليجي 28.324 مليار دولار مقابل 7.521 مليار دولار للدول المجاورة لإسرائيل، التي كان إنفاقها العسكري أكثر تأثرا بالتهديدات والمخاطر الإسرائيلية خصوصا سوريا إذ تجاوز إنفاقها العسكري 5.883 مليارات دولار عام 2003 فضلا عن تعرضها للتهديدات الأمريكية، أما دول المغرب العربي فكان إجمالي إنفاقها العسكري لعام 2003 نحو 5.225 مليارات دولار.[4]

ومما سبق نستنتج أن حجم الإنفاق العسكري العربي يتباين بين ازدياد وانخفاض ضمن منظومة الأوضاع التي تعيشها دول العالم بشكل عام، ومدى الخطر الذي تتعرض له الدول العربية بشكل خاص، خاصة المخزون الاستراتيجي والاقتصادي الذي تمتلكه الدول العربية، بالإضافة إلى الخطر الصهيوني المحيط بالمنطقة، يفرض

1- Michael p .todaro. **Economic Development**, sixth edition , London Longman, 1997 ,p 634.

2- الفارس عبد الرزاق، **السلاح والخبز :الإنفاق العسكري في الوطن العربي 1970-1990**، المرجع السابق، ص 182

3- ستالنهايم .بيتر وآخرون، "جداول الإنفاق العسكري"، **التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي**، معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي، الكتاب السنوي 2007، ترجمة عمر الأيوبي وآخرون، ط 1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية 2007، ص 472

4- عباس علي محمد، المرجع السابق، ص 145

عليها بشكل طبيعي زيادة حجم إنفاقها العسكري، ولهذا تحظى المؤسسة العسكرية في الدول العربية بالحيز الأكبر في البرامج والخطط التي ترسمها الدولة، بالإضافة إلى مزيد من الموارد الاقتصادية المرصودة لهذا القطاع.

ومن الأسباب الدافعة لتطور الإنفاق العسكري العربي أن هناك عوامل ومعطيات قد أثرت في زيادة حجم التخصصات المالية الموجهة للقطاع العسكري مما أدى إلى عرقلة الخطط والبرامج التنموية للعديد من الدول العربية منها:

– الارتفاع الكبير لأسعار النفط الذي حدث في عقد السبعينات من القرن الماضي فقد شهد ارتفاعين الأول عام 1973 والمتزامن مع حرب أكتوبر إذ ارتفع سعر برميل النفط من 3.05 دولارات إلى 10.73 دولارات بنسبة تغير 251%، أما الارتفاع الثاني فكان عام 1979 نتيجة الاضطرابات في إيران مما أدى إلى زيادة أسعار النفط إلى 17.25 دولار بعد أن كان 12.7 دولار عام 1978، ليستمر بعدها الارتفاع بأسعار النفط لتصل إلى أعلى مستوى لها خلال القرن الماضي وذلك عام 1981 إذ بلغ 32.51 دولار[1]، هذه الزيادة أدت إلى الوفرة المالية لدى الدول العربية النفطية مما أسهم بزيادة إنفاقها العسكري

– الأهمية الاستراتيجية للموقع الجغرافي الذي يتمتع به الوطن العربي فهو يتحكم بأهم الممرات التجارية الدولية وأنه يتحكم في مداخل البحر الأبيض المتوسط والبحر الأحمر، فضلا عن أنه قريب نسبيا من الاتحاد السوفيتي السابق كذلك أوربا والولايات المتحدة الأمريكية. هذا الموقع المهم جعل الدول عرضة للاحتلال والتهديدات مما دفعها إلى زيادة الإنفاق العسكري والتسلح للمحافظة على كيانها واستقرارها.[2]

– الثروات الطبيعية المتعددة المتوافرة في الوطن العربي التي أصبحت الأساس في معظم الأنشطة الاقتصادية والتجارية أهمها النفط والغاز والمعادن، ودورها برفع مستوى التسلح لغرض المحافظة وحماية هذه الثروات.[3]

– ظهور حركات التحرر الوطنية وانتشارها قد عزز من القدرات العسكرية للمحافظة على كيان الدول العربية ضد المخاطر والتهديدات الخارجية أو الداخلية، مع ما رافق ذلك سباق للتسلح الذي جرى ويجري بين الدول العربية ودول الجوار وأهمها إسرائيل[4].

– الحروب التي خاضها النظام السابق (العراق) أسهمت بشكل كبير في رفع مستوى الاهتمام في القطاع العسكري خصوصا لدول مجلس التعاون الخليجي.

– إن تطور سلاح ترسانة إسرائيل في المنطقة، وتطور برنامجها النووي، دفع الدول العربية عامة إلى رفع مستويات الإنفاق العسكري لأعلى الدرجات، وتسعى إسرائيل دوما لرفع حجم إنفاقها العسكري، لمواجهة

1-Opec ; **annual stastical bulletin ,2007**،(Austria،opec،2007)،us energy information administration .p117 [http://www.opec.org/opec_web/static_files_project/media/downloads/publications/ASB2007.pdf] (Acceded at: 15/02/2013)

2- طلعت أحمد مسلم، **التعاون العسكري العربي**، دون طبعة، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1990، ص 19

3- المرجع نفسه، ص 26

4- الفارس عبد الرزاق، المرجع السابق، 131-130

أي تهديد عربي محتمل، بالإضافة إلى رغبتها بفرض سيطرتها كقوة عسكرية، محاولة منها بلعب دور إقليمي مؤثر تكون القوة العسكرية أحد مقوماته، على دول المنطقة أجمع.[1]

– موقف الدول المتقدمة من إيران ودورها في المنطقة بعد تطويرها لترسانة أسلحتها التقليدية فضلا عن التطور الحاصل في برنامجها النووي مع ما رافق ذلك من دور للحركات الإرهابية المتطرفة التي جزء منها كانت الدول العربية نقطة انطلاقها، فكل هذه الأحداث تعد عوامل إضافية لزيادة الإنفاق العسكري خصوصا لدول مجلس التعاون الخليجي و دول الجوار الصهيوني.

المبحث الثاني: مؤسسة النظام الإقليمي العربي

يتمثل النظام العربي في شبكة كثيفة ومعقدة من الروابط والتفاعلات الرسمية وغير الرسمية تبلور بعضها في شكل مؤسسات وأبنية، وبعضها يجري بين أفراد وجماعات، دونما شكل قانوني أو بنائي محدد، كما يتسم النظام الإقليمي العربي بوجود شبكة واسعة من المنظمات المتخصصة في كافة الجوانب الاقتصادية والاجتماعية ومن المعاهدات والاتفاقيات التي تنظم عمل هذه المؤسسات ونشاطها، التي تلتف جميعا حول المؤسسة الأم، وهي جامعة الدول العربية.

المطلب الأول: جامعة الدول العربية: النشأة، المبادئ، الأهداف

الفرع الأول: نشأة جامعة الدول العربية

تأسست جامعة الدول العربية في 22 مارس 1945، أي قبل إنشاء هيئة الأمم المتحدة بستة أشهر تقريبا، وكانت تضم في عضويتها سبعة دول مستقلة وهي (مصر، الأردن، السعودية، سوريا، اليمن، العراق، ليبيا) ثم اتسعت عضويتها لتشمل 22 دولة عربية وهي مجموع الدول الأعضاء في النظام الإقليمي العربي[2]، وقد قام تأسيس جامعة الدول العربية على حقيقتين جوهريتين:

– وعي كل مواطن عربي بالانتماء إلى أمة كبيرة واحدة.

– أن هذه الأمة تنفرد بخصائص فريدة تجمعها مقومات مشتركة كاللغة والدين، الحضارة، التاريخ المشتركة والتواصل الجغرافي.[3]

إلا أن فكرة إقامة تنظيم واحد يجمع شمل الدول العربية لم تتبلور أو تتضح معالمها إلا خلال الحرب العالمية الثانية بفعل جملة من المتغيرات العربية والإقليمية والدولية.

على المستوى العربي: خلال فترة ما بين الحربين الأولى والثانية، شهدت العديد من الدول العربية انتفاضات وطنية وثورات تنادي بالاستقلال، وقد تحققت فعلا استقلال بعض البلدان العربية، فانتشر وعي يدعو إلى الوحدة العربية والتخلص التام من التبعية الأجنبية ومساعدة بقية الشعوب العربية على نيل استقلالها،

1- سعد أحمد، "تطور الترسانة العسكرية الإسرائيلية في أرجوحة المخطط الاستراتيجي الأمريكي للهيمنة منطقيا وامنيا"، **الحوار المتمدن**،2004 ، العدد 870.
[http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=19648] (25/03/2012)

2- Philipe Moreau Defarges, **les organisations internationales contemporaines**, seuil, Paris, 1996, p 13.

3- أحمد عصمت عبد المجيد، "جامعة الدول العربية والقضايا المعاصرة"، **مجلة شؤون عربية**، العدد 73، مارس 1993، ص 98.

فجاءت فكرة جامعة الدول العربية التي مثلت الكيان الوحدوي الذي يجمع الدول العربية المستقلة آنذاك ويساعد الشعوب العربية المستمرة على نيل استقلالها.

كما ظهرت الحاجة إلى الوحدة أكثر من أجل وضع حد للعدو الصهيوني ووضع حد للهجرات اليهودية إلى الدولة الفلسطينية، في نفس الوقت أدى تزايد الاحتكاك بالغرب إلى الانفتاح على بعض الأفكار السياسية، في مقدمتها فكرة القومية بالإضافة إلى الأساس الروحي والثقافي والتاريخي والاقتصادي الذي يجمع بين الدول العربية، كلها عوامل ساعدت في توحيد الصف العربي لمواجهة التحديات المشتركة من خلال إنشاء منظمة إقليمية عربية واحدة.[1]

على المستوى الإقليمي: بالنسبة للظروف الإقليمية المحيطة وقت بروز فكرة الوحدة العربية، وتجسيد نظام إقليمي عربي واحد، لم تكن هناك محاولات من طرف الدول المجاورة كتركيا و إيران لإجهاض مساعي العرب نحو إقامة وحدة أو تكامل عربي.

على المستوى الدولي: لقد كانت المنطقة العربية تحت سيطرة كل من بريطانيا وفرنسا في الوقت الذي كانت فيه الولايات المتحدة الأمريكية منشغلة بالاتحاد السوفيتي وأوروبا الشرقية والصين، وقد جاء الموقف الفرنسي ضد أي وحدة عربية يقول الأستاذ خلدون ساطع الحصري في هذا الصدد :"أما عن موقف الدول الأجنبية من قيام مثل هذا الاتحاد نرى مثلا فرنسا تبدي لبريطانيا رأيها في الاتجاه الوحدوي العربي هو خطر جدي وأنها ضد أي اتحاد عربي".[2]

أما بريطانيا التي وجدت نفسها أمام الضغط النازي والفاشي المتزايد على الدول الغربية أثناء الحرب وحيال النفوذ الأمريكي المتزايد الذي يسعى إلى فرض سيطرته على المنطقة كلها، عمدت إلى محاولة التخفيف من حدة العداء العربي تجاهها، فأعلنت عن تعاطفها مع دعوات الاستقلال وترحيبها بأي عمل باتجاه الوحدة العربية[3]، وفي هذا السياق ألقى وزير خارجية بريطانيا "أنتوني إيدن" خطابا في 29 ماي 1941 ذكر فيه: "لقد خطا العالم العربي خطوات واسعة في طريق الرقي، وهو يطلع الآن إلى تحقيق نوع من الوحدة جعل منه عالما متماسكا، ويرجو أن تساعده بريطانيا العظمى في بلوغ هذا الهدف، ويسرني أن أعلن باسم حكومة صاحبة الجلالة عن ترحيب بريطانيا بهذه الخطوات، وعن استعدادها لمساعدة القائمين بها".[4]

وبعد عام تقريبا من خطاب وزير الخارجية البريطاني دعا رئيس الوزراء المصري مصطفى النحاس كل من رئيس الوزراء السوري ورئيس الكتلة الوطنية بشارة الخوري للتباحث حول فكرة إقامة جامعة الدول العربية، وبعدها بدأت سلسلة من المشاورات الثنائية بين مصر من جانب وممثلي كل من العراق، سوريا، لبنان، السعودية، الأردن، اليمن من جانب آخر.

1- عبد الرحمن لحرش، **المجتمع الدولي، التطور و الأشخاص**، دون طبعة، دون بلد، دار العلوم، 2007، ص 146.
2- خلدون ساطع الحصري، "نقد كتاب تأسيس جامعة الدول العربية لأحمد جمعة"، **مجلة المستقبل العربي**، العدد 11، 1978، ص 178.
3-Henry Laurens, **le grand jeu orient arabe et rivalités internationales,** op.cit, p 49.
4- وحدة الإعلام، "الجامعة العربية والقضايا العربية خلال القرن العشرين، الخلفية التاريخية لجامعة الدول العربية"، **مجلة شؤون الشرق الأوسط**، العدد 07،(2003)، ص 188.

وقد أسفرت المشاورات عن تبلور اتجاهين رئيسين بخصوص موضوع الوحدة، حيث الاتجاه الأول يدعو إلى ما يمكن تسميته بالوحدة الإقليمية أو الفرعية (مشروع سوريا الكبرى، مشروع الهلال الخصيب)، أما الاتجاه الثاني يدعو إلى قيام حكومة مركزية واحدة لكل الدول العربية في شكل دول فدرالية.[1]

وفي الفترة الممتدة بين 25 جويلية إلى 07 أوت 1944 أجريت مشاورات على مستوى لجنة تحضيرية بين ممثلين عن كل من سوريا، لبنان، الأردن، العراق، مصر واليمن، وقد اتفق المجتمعون على إنشاء رابطة تجمع شمل البلاد العربية بما لا يمس استقلالها وسيادتها، واستقر الأمر على تسمية تلك الرابطة جامعة الدول العربية، وعقدت اللجنة التحضيرية اجتماعا في الاسكندرية اختتم بإصدار بروتوكول الاسكندرية، الذي سجل الاتفاق على إنشاء جامعة الدول العربية.

وفي 22 مارس 1945، وقعت كل من الدول العربية السبعة على ميثاق الجامعة العربية في القاهرة وخرجت جامعة الدول العربية إلى حيز الوجود،[2] و لم يمض عام واحد إلا وقد انتهت الحكومات العربية من التصديق عليه وإيداعه لدى الأمانة العامة للجامعة وأصبح الميثاق نافذا منذ 1945/05/11.

لقد جاء الميثاق صورة صادقة للواقع العربي في نهاية الحرب العالية الثانية، إذ كان مقتصرا على إرضاء طموح الجماهير العربية، وتطلعاتها إلى الوحدة العربية، وفي نفس الوقت إرضاء بريطانيا التي رأت في قيام الجامعة العربية خدمة لمصالحها في المنطقة كما توقعت من الجامعة أن تتحمل المسؤولية لإيجاد حل للقضية الفلسطينية بالتعاون معها، وربما أرادت أن تكون الجامعة أداة لإحباط أي عمل عربي موحد يخدم المصالح البريطانية.[3]

وعليه فجامعة الدول العربية إذن ليست تنظيما إقليميا يضم دولا مختلفة الهوية القومية كالاتحاد الإفريقي مثلا، وهي ليست تنظيما إقليميا تندرج في عضويته دولة من دول النظام المهيمن في النظام السياسي الدولي كمنظمة الدول الأمريكية، وهي ليست منظمة قومية فوق الدول لأن ميثاقها وأهدافها أكدت السيادة القطرية، و لم تأخذ بالأغلبية قاعدة في التصويت.[4]

فالجامعة العربية منظمة إقليمية قومية تتعرض منذ نشأتها للتصارع ثلاثة أنواع من الإرادات، إرادة الفكر القومي وإرادة الأقطار (الأعضاء)، وإرادة البيئة الدولية، فهي ترضخ لمحددات تفرض عليها ألا تصدر عنها قرارات تتناقض مع عقيدة النظام الإقليمي العربي، ولمحددات تفرضها الدول لكي لا تتمادى الجامعة في التعبير عن الفكر القومي أو الحد من صلاحيات الأقطار الأعضاء، وسيادتها ولتدخلات متواصلة من البيئة الدولية للتأثير على التوازنات و التحالفات العربية.[5]

1- أحمد أبو الوفاء، **جامعة الدول العربية كمنظمة دولية إقليمية**، دون طبعة، القاهرة: دار النهضة العربية، 1999، ص 60.
2- وحدة الإعلام، المرجع السابق، ص 190.
3- علي محافظة، "النشأة التاريخية للجامعة العربية"، **جامعة الدول العربية الواقع والطموح**، دون طبعة، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، 1983، ص 52.
4- رشيد هارون هاشم، **جامعة الدول العربية**، دون طبعة، تونس: دار سراس للنشر، 1980، ص 16.
5- غالب بن غلال العتيبي، **جامعة الدول العربية و حل المنازعات العربية**، ط 1، الرياض، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2010، ص 17.

الفرع الثاني: مبادئ جامعة الدول العربية

تضمنت ديباجة الميثاق والمواد الخامسة، السادسة، الثامنة، المبادئ التي تسعى جامعة الدول العربية لتحقيقها وهي كالتالي:[1]

- المساواة في السيادة بين الدول الأعضاء.
- عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأعضاء.
- منع الالتجاء إلى القوة لفض المنازعات العربية.
- المساعدة المتبادلة (الدفاع المشترك).

بالإضافة إلى المبادئ المنصوص عليها في الميثاق الحالي، أضيفت مبادئ أخرى في مشروع تعديل الميثاق وفق تصور اللجان التي شكلتها الأمانة العامة لتعديل الميثاق بتاريخ 1979/11/22 تنفيذا لقرار مؤتمر القمة العربي العاشر المنعقد بتونس وهي كما يلي:[2]

- اعتبار الإنسان غاية كل عمل سياسي واقتصادي واجتماعي.
- اللجوء إلى الجامعة العربية لحل منازعات الدول الأعضاء بالطرق السلمية قبل اللجوء إلى غيرها من المنظمات الدولية.
- تشجيع الخطوات الوحدوية بين الدول الأعضاء كمرحلة في سبيل تحقيق الوحدة العربية الشاملة.
- منح قرارات الجامعة الهيبة التي تستحقها عن طريق منع الدول الأعضاء عن مساعدة أي دولة تتخذ الجامعة ضدها إجراءات قسرية.
- عدم انتهاج سياسة تتعارض مع أهداف الجامعة و مبادئها.

الفرع الثالث: أهداف جامعة الدول العربية:

تهدف الجامعة العربية إلى تحقيق أهداف سياسية واقتصادية واجتماعية نص عليها الميثاق واتفاقية الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي وهذه الأهداف هي:[3]

-توثيق الصلات بين الدول العربية في المسائل السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية[4] وقد ورد النص على هذا في ديباجة ميثاق الجامعة العربية وفي المادة الثانية فقرة 02 من الميثاق بقولها: "الغرض من الجامعة توثيق الصلات بين الدول المشتركة فيها وتنسيق خططها السياسية تحقيقا للتعاون بينها وصيانة لاستقلالها وسيادتها والنظر بصفة عامة فيها وتنسيق خططها السياسية تحقيقا للتعاون بينها وصيانة لاستقلالها وسيادتها والنظر بصفة عامة في شؤون البلاد العربية ومصالحها"، كذلك من أغراضها تعاون الدول المشتركة فيها تعاونا

1- فواز موفق ذنون، "جامعة الدول العربية الواقع والآفاق المستقبلية، **مجلة أبحاث كلية التربية الأساسية**، المجلد 6، العدد 02، (2012)، ص 314.

2- حسين البحارنة، "ميثاق الجامعة العربية بين القطرية والقومية والتعديلات المقترحة"، **جامعة الدول العربية بين الواقع والطموح**، المرجع السابق، ص 111.

3- علي يوسف الشكري، **المنظمات الدولية والإقليمية والمتخصصة، دراسة في عصبة الأمم والأمم المتحدة والجامعة العربية ومنظمة الوحدة الإفريقية ومنظمة الوحدة العالمية، وجمعية الهلال الأحمر الليبي**، دون طبعة، دون بلد: ايتراك للطباعة والنشر والتوزيع، دون سنة، ص 180.

4- عادل محمد البياتي، "جامعة الدول العربية بين حاضر العمل العربي المشترك ومستقبلية"، **مجلة شؤون اجتماعية**، العدد 63، (خريف 1999)، السنة 16، ص 61.

وثيقا بحسب نظم كل دول منها وأحوالها في الشؤون الآتية: "الشؤون الاقتصادية والمالية، شؤون المواصلات، شؤون الثقافة، شؤون الجنسية والجوازات والتأشيرات وتنفيذ الأحكام وتسليم المجرمين، الشؤون الاجتماعية، الشؤون الصحية".

-صيانة استقلال الدول الأعضاء[1]، لقد ورد هذا الهدف في ديباجة الميثاق والمادة الثانية منه والغرض منه تنسيق المواقف والسياسيات العربية أمام المشكلات الدولية والمجتمع الدولي وتعاونها وتضامنها داخل الجامعة وخارجها حتى يؤدي هذا التضامن إلى دعم استقلالها في مواجهة الأطماع الأجنبية.

-المحافظة على السلام والأمن العربيين: ويمكن استخلاص هذا الهدف من المادتين 05 و 06 من الميثاق، فالجامعة العربية تختص باستئصال كل المنازعات التي تمس الدول الأعضاء فيها مهما كان نوعها وذلك منعا لكل تهديد للسلام والأمن في المنطقة.

-عدم اللجوء إلى القوة لفض النزاعات بين الدول الأعضاء والملاحظ أن الميثاق لم يلزم الدول الأعضاء باتخاذ وسائل معينة لفض المنازعات فيما بينها.[2]

إضافة إلى هذه الأهداف تسعى الجامعة العربية التي تحقيق أهداف غير معلنة كتحرير الوطن العربي وتحقيق الوحدة العربية حيث الهدف الأول لم ينكر صراحة لا في ميثاق جامعة الدول العربية، ولا في معاهدة الدفاع المشتركة والتعاون الاقتصادي المبرمة في 17 جوان 1950 ويرجع هذا الأمر إلى واقع الدول العربية آنذاك التي كانت في معظمها تحت النفوذ الأجنبي، أما الهدف الثاني غير المعلن فيمكن [3]فهمه من خلال قراءة ديباجة الجامعة العربية.

المطلب الثاني: جامعة الدول العربية: العضوية، الأجهزة

الفرع الأول: العضوية في جامعة الدول العربية

تنص المادة الأولى من ميثاق الجامعة العربية على أنها: "تتألف جامعة الدول العربية من الدول العربية المستقلة الموقعة على هذا الميثاق، ولكل دولة عربية مستقلة الحق في أن تنضم إلى الجامعة، فإذا رغبت في الانضمام قدمت طلبا بذلك يودع لدى الأمانة العامة الدائمة، ويعرض على المجلس في أول اجتماع يعقد بعد تقديم الطلب"، وعليه نجد بالجامعة العربية نوعين من المنضمين فيها:

-أعضاء مؤسسون وهم سوريا، الأردن، العراق، السعودية، لبنان، مصر، اليمن.

-أعضاء منضمون وهم كل دولة تتوافر فيها الشروط التالية، وذلك حسب نص المادة الأولى بقولها: "ولكل دولة عربية مستقلة الحق في أن تنظم إلى الجامعة إذا ما توافرت الشروط التالية:[4]

أولا- أن تكون دولة عربية، وتقرير عروبة الدولة من اختصاص مجلس الجامعة لأن الميثاق لم يتضمن تعريفا للعروبة، وهذا الشرط يخفي على الجامعة العربية كمنظمة إقليمية طابعها القومي لم يشر أي مشكلة

1- بشار حسن يوسف، وجيه عفدو علي، "جامعة الدول العربية والإصلاح السياسي"، **مجلة دراسات إقليمية** ،العدد 30، (2013)، ص 110.
2- محمد السعيد الدفاق، **التنظيم الدولي**، ط 3 ، بيروت: الدار الجامعية، 1983، ص 473.
3- المرجع نفسه ، ص 475-476.
4- عبد السلام صالح عرفة، **المنظمات الدولية والإقليمية**، ط 2، ليبيا: الدار الجامعية للنشر والتوزيع، 1999، ص 302-303.

رسمية ولكن انضمام الصومال عام 1974، وجيبوتي عام 1977 أثار لدى البعض تساؤلا حول مدى انطباقه عليها باعتبار أن اللغة الرسمية لهاتين الدولتين لم تكن اللغة العربية ولكن مجلس الجامعة استند عند قبوله للدولتين إلى أصل الشعبين وانتمائهما القومي.[1]

ثانيا– أن تكون دولة مستقلة، وفكرة الاستقلال غير محدودة نظرا للتطورات التي طرأت عليها في العلاقات الدولية الحالية، ووفقا للمفهوم القانوني للدولة والذي يجب أن تتوافر فيه مقومات الدولة الثلاث (الشعب، الإقليم، السيادة) فإن جامعة الدول العربية قد توسعت في هذا المفهوم، وكذا الاستقلال إذا اكتفت بتمتع الدول بالحكم الذاتي، وأن يعترف بوجودها عدد كبير من الدول، وعلى هذا الأساس قبلت سوريا ولبنان وشرق الأردن كما قبلت الحكومة المؤقتة بقرار من مجلس الجامعة في شهر يوليو عام 1959، استنادا إلى الملحق الخاص بالتعاون مع البلاد العربية غير الأعضاء[2]، أما بالنسبة لدولة فلسطين فإنها منحت وضعا خاصا ومتميزا حيث أقر لها ملحقا خاصا.

ثالثا– أن يوافق مجلس الجامعة على الانضمام، نصت المادة الأولى من ميثاق الجامعة على أنه يحق لكل دولة عربية مستقلة الانضمام إلى جامعة الدول العربية بعد أن تقدم طلبا بذلك يودع لدى الأمانة العامة الدائمة ويعرض على المجلس في أول اجتماع يعقد بعد تقديم الطلب.[3]

وجرى العمل حتى أوائل الستينات على قبول الدول طالبة العضوية بالإجماع، الأمر الذي دفع بعض الدول إلى الاعتقاد أن الاجماع شرط أساسي كقاعدة، ولما تقدمت الكويت عام 1961 بطلب الانضمام إلى الجامعة عارضه العراق بحجة أن الكويت جزء من العراق، ولكن لم تلق معارضة العراق أي مساندة من بقية الدول العربية فانحسب الوفد العراقي احتجاجا، ولكن تم قبول الكويت استنادا إلى أن العبرة في الاجتماع هي الأصوات الدول الحاضرة، ولا عبرة للصوت الغائب.[4]

رابعا– أن تتقدم الدولة طالبة الانضمام بطلب إلى الجامعة فالعضوية في الجامعة ليست تلقائية أو إجبارية ولكن لا بد وأن تطلبها الدولة المعنية، ويتضمن الطلب الذي تقدمه الدولة عادة: تعهد الدولة طالبة العضوية بجميع الالتزامات، وهي الالتزامات التي يرتبها الميثاق على الدول الأعضاء بدون تحفظ.[5]

***عضوية فلسطين:** وبالنسبة لفلسطين فقد أصدر مجلس الجامعة قرارا عام 1952 اعتبر المندوب الفلسطيني مندوبا عن فلسطين وليس مندوبا عن عرب فلسطين كما كان الحال من قبل، واستمر هذا الأمر حتى عام 1964 حينما اعترف مؤتمر القمة العربي الأول الذي عقد بالقاهرة بمنظمة التحرير الفلسطينية التي أنشئت عام 1963 ممثلا شرعيا للشعب الفلسطيني واعتبر المجلس رئيس المنظمة ممثلا لفلسطين لدى الجامعة وفي

1- محمد عزيز شكري، **جامعة الدول العربية ووكالاتها المتخصصة بين النظرية والتطبيق**، ط 1، الكويت: منشورات دار السلاسل، 1975، ص 24.

2- بن عامر تونسي، **قانون المجتمع الدولي المعاصر**، ط1، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2000، ص 207-209.

3- محمد عبد العاطي، "جامعة الدول العربية، المبادئ والأهداف".
[http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/441136a3-83d5-4bb7-9f61-805b282f2887] (11/12/2012)

4- محمد عزيز شكري، **جامعة الدول العربية ووكالاتها المتخصصة بين النظرية والتطبيق**، المرجع السابق، ص 25.

5- أحمد أبو الوفاء محمد، **الوسيط في قانون المنظمات الدولية**، دون طبعة، مصر: دار النهضة العربية، 1985، ص 635.

مؤتمر الدار البيضاء الذي انعقد بعد حرب 1973 بين العرب و إسرائيل، اعترف الملوك والرؤساء العرب المجتمعون في المغرب بمنظمة التحرير الفلسطينية ممثلا شرعيا ووحيدا للشعب الفلسطيني ليس فقط في الجامعة العربية وإنما في الأمم المتحدة وعلى الصعيد الدولي وفي عام 1976 وبناء على اقتراح مصري قبلت المنظمة الفلسطينية عضوا كامل العضوية ولها ممثل في مجلس الجامعة من حقه أن يصوت في كل القضايا التي يناقشها المجلس.

– فقدان العضوية، تفقد الدولة عضويتها داخل الجامعة العربية للأسباب المحددة في المادتين 18–19 من الميثاق:

– الانسحاب، فإذا رغبت إحدى دول الجامعة العربية أن تنسحب منها، أبلغت المجلس عن إرادتاها في الانسحاب قبل تنفيذه بسنة م 01/18، وخلال هذه الفترة تلتزم الدولة بكافة التزامات العضوية، ويجوز للدولة التي لا تقبل بتعديل أدخل على الميثاق أن تنسحب عند تنفيذ هذا التعديل (م 19).[1]

– فقدان العضوية القسري (الفصل)، فلمجلس الجامعة العربية الحق في اعتبار أي دولة لا تقوم بواجبات الميثاق منفصلة عن الجامعة بقرار يصدر بإجماع الدول عدا الدول المفصولة.

– فقدان السيادة، فالقواعد العامة للقانون الدولي تبين بأن الدولة إذا فقدت سيادتها طواعية فإنها تفقد عضويتها في المنظمات الدولية لانتفاء صفة الدولة في ذلك العضو شكل اتحاد مصر وسوريا وتكوينهما للجمهورية العربية المتحدة عام 1958 ،وكذلك عندما اتحد اليمن الشمالي والجنوبي في دولة واحدة عام 1990 وهي الجمهورية العربية اليمنية أما فقدان الدولة لسيادتها بالإكراه كما حصل نتيجة الاحتلال العراق لدولة الكويت عام 1990، فإنه لم يؤثر على استمرار عضوية الكويت في الجامعة، وبالتالي فإنها تتحمل الالتزامات وتمارس الحقوق التي رتبها الميثاق.[2]

الفرع الثاني: أجهزة جامعة الدول العربية

الجامعة الدول العربية، شأن المنظمات الإقليمية الأخرى، عدد من الهيئات والأجهزة تتولى أمر إدارتها والقيام على تحقيق أهدافها والتعبير عن إرادتها، تتقاسم المهام والمسؤوليات وهي كالتالي:

أولا–مجلس جامعة الدول العربية

هو أعلى سلطة في جامعة الدول العربية، وطبقا للمادة الثالثة[3] من ميثاق الجامعة العربية فإن المجلس يتكون من ممثلي الدول المشتركة في الجامعة، ويكون لكل منها صوت واحد مهما يكن عدد ممثليها، كما تنص المادة الثانية من النظام الداخلي لمجلس الجامعة على أن يتألف المجلس من مندوبي الدول الأعضاء وتزودهم دولهم بوثائق اعتمادهم وثائق تفويضهم عند الاقتضاء، وعضوية مجلس الجامعة تقوم على مبدأ المساواة[4]، فكافة الدول

1- محمد عبد العاطي، الموقع السابق.
2- عبد السلام صالح عرفة، **المنظمات الدولية والإقليمية**، المرجع السابق، ص 307.
3- أنظر المادة 03 من ميثاق جامعة الدول العربية.
4- حسن نافعة، **التنظيم الدولي**، القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، 2004، ص 215.

ممثلة في المجلس على قدم المساواة ولا يكون لكل منها سوى صوت واحد، كما أن المجلس هو الهيئة العامة التي يشترك فيها جميع الدول الأعضاء في الجامعة أما الباقي فهي أجهزة مهمتها مساعدة المجلس في أداء مهامه.

لم يحدد الميثاق ولا النظام الداخلي لمجلس الجامعة مستوى تمثيل الدول الأعضاء في المجلس ولا عدد الممثلين وترك ذلك لتقدير كل دولة عضو، يرى بعض المحللين أن عدم النص على مستوى التمثيل بصورة جامدة يعد من الصياغات الحكيمة التي تميز بها ميثاق الجامعة في هذا الصدد، لأنه يسمح بأن تكون هناك جدية في التقدير تتماشى مع مقتضيات وظروف العلاقات العربية والأحداث الدولية[1]، ونظرا أن الميثاق لم يحدد مستوى ممثلي الدول الأعضاء في المجلس، فإن مؤتمرات القمة للملوك والرؤساء العرب قد اعتبرت دورات المجلس على هذا المستوى[2]، وبشأن اختصاصات المجلس، فإن له اختصاصا عاما طبقا لنص المادة 03 من الميثاق[3]، وهو القيام بتحقيق أغراض الجامعة وتتلخص اختصاصاته في النقاط التالية:

– مراعاة تنفيذ ما تبرمه الأقطار الأعضاء في الجامعة من اتفاقيات في مختلف الشؤون الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والصحية م 3/2.

– فض المنازعات بين الأطراف العربية المتنازعة بالطرق السلمية م 5.

– اتخاذ التدابير اللازمة لدفع الاعتداء الواقع على إحدى الدول العربية م 6.

– تقرير وسائل التعاون مع المنظمات الأخرى م 3.

– تعيين الأمين العام م 12.

– إقرار ميزانية الجامعة م 13.

– إقرار النظام الداخلي للأمانة العامة.

ينعقد مجلس الجامعة في دورة عادية مرتين في السنة (مارس، سبتمبر) كما ينعقد بصفة غير دورية كلما دعت الحاجة إلى ذلك بناء على طلب دولتين من دول الجامعة وذلك طبقا للمادة 11 من الميثاق، أو بناء على طلب دولة واحدة في حالة الاعتداء طبقا للمادة 06، وطبقا للنظام الداخلي للمجلس فإن انعقاد المجلس يكون صحيحا إذا حضره ممثلون لأغلبية الأعضاء، كما تكون الاجتماعات سرية إلا في الحالات التي يقرر فيها المجلس علنية بأغلب الآراء، والأمين العام للجامعة هو الذي يحدد التاريخ الذي تبدأ فيه الدورات العادية.[4]

بالنسبة لعملية اتخاذ القرار، فإن في حالة القرارات الخاصة يدفع الاعتداء، الفصل من الجامعة فإنه يشترط الإجماع، ولا يدخل حساب الأصوات رأي الدولة المعتدية، أو المراد فصلها طبقا للمادتين 16 و 18 من الميثاق، وفي حالة القرارات الخاصة بتعيين الأمين العام، وتعديل الميثاق فإنه يشترط أغلبية الثلاثين طبقا للمادتين 12 و 19 في حالة القرارات الخاصة بالتحكيم والتوسط لحل المنازعات، وأيضا في حالات فض أدوار الانعقاد وحالات شؤون الموظفين وإقرار الميزانية ووضع نظام داخلي للمجلس وللأمانة العامة فإنه يكتفي بالأغلبية

1- عبد العزيز سرحان، **المنظمات الدولية الإقليمية والمتخصصة**، القاهرة: دار الفكر العربي، 1974، ص 34.
2- المرجع نفسه ، ص 136.
3- انظر المادة 03 من الميثاق.
4- أحمد فارس عبد المنعم، **جامعة الدول العربية 1945-1980، دراسة تاريخية**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1986، ص 20.

العادية وذلك طبقا للمادتين 15 و 16، وفيما عدا ذلك فإن ما يقرره المجلس بالإجماع يلزم جميع الدول وما يقرره بالأغلبية يكون ملزما لمن يقبله.[1]

ثانيا–الأمانة العامة:

بمقتضى المادة 12 من ميثاق جامعة الدول العربية يكون للجامعة أمانة عامة دائمة تتألف من أمين عام، وأمناء مساعدين من الموظفين، ويكون الأمين العام بدرجة سفير والأمناء المساعدون في درجة وزراء مفوضين.[2]

يتم تعيين الأمين العام للجامعة بقرار يصدر من مجلس الجامعة بأغلبية ثلثي أعضائه لمدة خمس سنوات قابلة للتجديد.[3] ويعين الأمين العام بموافقة المجلس الأمناء المساعدين والموظفين الرئيسيين في الجامعة (المادة 12) وللأمين العام اختصاصات ووظائف كثيرة منها.

–يحدد الأمين العام التنظيمات الداخلية للأمانة العامة ومراكز الجامعة في الدول العربية وبعثات الجامعة في الخارج.

– يضع طرق وأساليب العمل في الإدارات وكذلك الترابط بينها (المادة 04 من النظام الهيكلي للأمانة العامة) كما يشرف الأمين العام للجامعة على قيام الأمانة العامة بالمهام التالية:

– اقتراح الخطط والبرامج على مجالس الجامعة وأجهزتها ولجانها.

– تنفيذ ما تقره تلك المجالس والأجهزة واللجان من خطط وبرامج.

– إعداد الدراسات والمشاريع التي تتطلبها أعمال مجلس الجامعة وأجهزتها ولجانها.

– القيام بأعمال الأمانة الفنية لهذه الهيئات (المادة 05) من النظام الهيكلي للأمانة العامة.

كما يعد الأمين العام مشروع ميزانية الجامعة (المادة 13 من الميثاق)، بالإضافة إلى الاختصاصات الإدارية للأمين العام، يتمتع أيضا باختصاصات سياسية باعتباره المتحدث الرسمي باسم الجامعة العربية في مواجهة الدول الأعضاء، أو الدول الأجنبية والمنظمات والمؤتمرات الدولية، وبهذه الصفة يتولى حضور اجتماعات مجلس الجامعة والمشاركة في مناقشة الموضوعات المدرجة في جدول أعماله، كما له الحق توجيه نظر المجلس أو الدول الأعضاء إلى أي مسألة يرى أنها تسيء للعلاقات القائمة بين الدول الأعضاء، أو بينها وبين الدول الأخرى (المادة 20 من النظام الداخلي لمجلس الجامعة) كما يتولى مهمة التوسط في النزاعات وتوطيد العلاقات العربية وفض المنازعات بالطرق السلمية.[4]

في إطار اختصاصات الأمين العام، يتضح أن نجاح الأمانة العامة في أداء دورها المهم، يتوقف على وجود أمين عام له مكانته المناسبة عربيا ودوليا، ويكون بمثابة الشخص الممثل لآراء وأهداف ومصالح الجامعة العربية،

1- محمد طلعت الغنيمي، **الوجيز في القانون الدولي، النظرية العامة**، الإسكندرية: منشأة المعارف، 1974، ص 198.
2- عبد الرحمان لحرش، المرجع السابق، ص 152.
-3 أحمد فارس عبد المنعم، المرجع السابق، ص 29-30.
4- يحي حلمي رجب، "النظام القانوني لجامعة الدول العربية"، **مجلة الأمن و القانون**، العدد الأول، السنة العاشرة، جانفي 2002، ص 216.

ويتجاوز بذلك مجرد العمل الإداري في متابعة قرارات الجامعة وتنفيذها إلى اضطلاعه بالدور السياسي والدبلوماسي في حل النزاعات التي تنشأ بين الدول الأعضاء.[1]

ثالثا–اللجان الفنية الدائمة

يساعد مجلس الجامعة عدة لجان فنية دائمة مهمتها إعداد دراسات فنية متخصصة فيما يحال إليها من موضوعات، والمادة الرابعة من الميثاق نصت على تأليف لجان خاصة للشؤون المبينة في المادة الثانية، تمثل فيها الدول المشتركة في الجامعة وتتولى هذه اللجان وضع قواعد التعاون ومداه وصياغتها في شكل مشروعات اتفاقيات تعرض على المجلس للنظر فيها تمهيدا لعرضها على الدول المذكورة وقد أصبح عدد اللجان 12 لجنة وهي: "اللجنة السياسية، اللجنة القانونية الدائمة، اللجنة الثقافية الدائمة، لجنة خبراء البترول العربي، اللجنة الدائمة للمواصلات، اللجنة العسكرية الدائمة، اللجنة الاجتماعية الدائمة، اللجنة الدائمة للإعلام العربي، اللجنة الصحية الدائمة، اللجنة الدائمة للأرصاد الجوية، اللجنة الدائمة لحقوق الإنسان، اللجنة الدائمة للشؤون الإدارية والمالية".[2]

بالاستناد إلى النظام الداخلي للجان الفنية الدائمة فإنها تختص بوضع قواعد التعاون بين الدول العربية وصياغتها في شكل مشروعات تعرض على مجلس الجامعة، كما تقوم بدراسة ما يحيله المجلس أو الأمانة العامة أو إحدى الدول الأعضاء من موضوعات تتصل بطبيعة نشاطها، كما أجاز الميثاق بقرار من مجلس الجامعة إشراك الدول غير الأعضاء في الجامعة في عضوية هذه اللجان.

يعين مجلس الجامعة لكل لجنة رئيس لمدة سنتين قابلة للتجديد (المادة الخامسة من النظام الداخلي للجان) وتعقد اللجان اجتماعاتها في مقر الجامعة ويكون الانعقاد صحيحا بحضور ممثلي أغلبية الدول الأعضاء (المادة الرابعة) من النظام الداخلي للجان، ولكل دولة مندوب واحد أو أكثر في كل لجنة (المادة الثالثة) من نفس الناظم ولكل دولة عضو في الجامعة صوت واحد مهما تعدد ممثلوها (المادة السادسة) وتكون اجتماعات سرية.[3]

رابعا–الأجهزة المنصوص عليها في معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي

جاءت معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي المبرمة في أفريل 1950 كمحاولة لسد أوجه القصور التي شابت ميثاق الجامعة العربية خاصة في المجالين الدفاعي والاقتصادي.[4]

1–مجلس الدفاع المشترك

ولعل أهم مؤسسات الجامعة بل أهم مؤسسات العمل العربي المشترك برمته كان في المأمول أن يكون هذا المجلس إذا تم تفعيله... وكان هذا المجلس قد أنشئ تنفيذا لمعاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي بين

1- عبد الحميد محمد الوافي، "ديناميات العمل في الأمانة العامة للجامعة العربية"، **جامعة الدول العربية بين الواقع و الطموح**، المرجع السابق، ص 618.
2- مفيد شهاب، **جامعة الدول العربية، ميثاقها وانجازاتها**، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 1978، ص 76.
3- عبد السلام صالح عرفة، **التنظيم الدولي**، دون طبعة الإسكندرية، منشورات الجامعة المفتوحة، 1997، ص 79.
4- محمد السعيد الدفاق، المرجع السابق، ص 509.

الدول العربية بقرار من مجلس الجامعة في عام 1950، ويتكون مجلس الدفاع العربي المشترك من وزراء الخارجية والدفاع العرب ويلحق به لجنة فنية عسكرية دائمة، بإشراف هيئة استشارية عليا من هيئة أركان حرب الجيوش العربية، وكان هذا أول عمل عربي مشترك ينشأ ومعه آلياته الفنية.

ومن أهم بنود المعاهدة المشتركة التي يعمل هذا المجلس بموجبها هو أن: "الدول المتعاقدة تعد كل اعتداء مسلح يقع على أي دولة عربية أو أكثر اعتداء عليها جميعا، بالإضافة إلى بنود مهمة أخرى تتعلق بالتنسيق الاستراتيجي وبإعداد الخطط وتوحيدها والعمل على تنفيذها،[1] وتتضمن اتفاقية الدفاع المشترك في المادة الثانية على أهم أحكام الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة الخاصة بتحقيق مبدأ الدفاع الجماعي للدول العربية ضد العدوان المشترك إضافة إلى هذا يلاحظ أن قرارات مجلس الدفاع المشترك تخضع لقرارات مجلس الجامعة العربية، ويشترط أن يقرها مجلس الجامعة بالإجماع طبقا لأحكام المادة السادسة من ميثاق الجامعة.

إضافة إلى مجلس الدفاع المشتركة، هناك الهيئة الاستشارية التي أنشأت بموجب البروتوكول الإضافة الملحق بمعاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي الذي وافق عليه مجلس الجامعة في فيفري 1952[2]، وتضم الهيئة رؤساء أركان حرب جيوش الدول المتعاقدة وتختص بالإشراف على اللجنة العسكرية الدائمة وتوجيهها في جميع اختصاصاتها، لكن هذه الأجهزة بقيت ضعيفة حتى الآن، كما أن بعضها لم يشكل أصلا بشكل صحيح أو يعمل بشكر مطرد.

وقد حدد الملحق العسكري اختصاص اللجنة في العديد من النقاط من بينها إعداد الخطط العسكرية لمواجهة كل الأخطار المتوقعة وتقديم المقترحات لتنظيم قوات الدول المتعاقدة...، كما تقوم هذه اللجنة باختيار رئيسها من بين أعضاء اللجنة لمدة سنتين قابلة للتجديد وقد أعطت المعاهدة للأعضاء حق الانسحاب بعد مرور عشر سنوات من نفاذ هذه المعاهدة على أن لا يكون الانسحاب نافذا إلا بعد مرور سنة من تاريخ إعلان الرغبة في الانسحاب الذي يقدمه إلى الأمانة للجامعة (المادة 12 من المعاهدة) ومقر اللجنة القاهرة ويجوز لها أن تعقد اجتماعها في أي مكان آخر.

نص البند الخامس من الملحق العسكري لمعاهدة الدفاع المشترك على إنشاء القيادة العامة للقوات المشتركة في الميدان المسماة القيادة العربية الموحدة في مؤتمر القمة العربي الأول عام 1964.[3]

2–المجلس الاقتصادي والاجتماعي

أنشئ تنفيذا لمعاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي المبرم عام 1950[4]، وقد نصت المادة الثامنة من المعاهدة على أن إنشاء مجلس اقتصادي من وزراء الدول المتعاقدة المختصين بالشؤون....

ساعد المجلس منذ انعقاده في دورته الأولى عام 1953 على إبرام عدة اتفاقيات اقتصادية منها اتفاقية إنشاء المؤسسة المالية العربية للإنماء الاقتصادي عام 1957 واتفاقية الوحدة الاقتصادية في صيف 1957 التي

1- طه بن عثمان الفراء و آخرون، المرجع السابق، ص 191.
2- عبد السلام صالح عرفة، **التنظيم الدولي**، المرجع السابق، ص 190.
3- عبد السلام صالح عرفة، **المنظمات الدولية والإقليمية**، المرجع السابق، ص 321.
4- أحمد فارس عبد المنعم، المرجع السابق، ص 35.

تهدف إلى ضمان حرية انتقال رؤوس الأموال من بلد إلى آخر، وضمان حرية انتقال الأشخاص والبضائع، المنتجات الوطنية، حرية الإقامة، العمل، إزالة الحواجز الجمركية، توحيد قواعد النقل، تنسيق السياسات المالية النقدية، الضريبية، وقد أنشأت اتفاقية الوحدة الاقتصادية بين دول الجامعة مجلس الوحدة الاقتصادية الذي يضم الأطراف في الاتفاقية كما أنشأ المجلس الاقتصادي السوق العربية المشتركة لتحقيق أهداف الاتفاقية.[1]

أما فيما يتعلق بأهداف المجلس فهو يعمل على تحقيق الأغراض الاقتصادية والاجتماعية الموضحة في معاهدة الدفاع المشترك وميثاق جامعة الدول العربية[2] وهي:

– رسم السياسات العامة للتعاون الاقتصادي والاجتماعي العربي وتخطيط البرامج اللازمة لذلك ومتابعة تنفيذها من قبل المنظمات والهيئات العربية.

– الإشراف على حسن قيام المنظمات العربية المتخصصة بمهامها المبنية في مواثيقها والموافقة على إنشاء أية منظمة عربية جديدة.

– الإشراف على لجنة الجامعة العربية للتنسيق مع المنظمات العربية المتخصصة.

– دعوة المنظمات العربية للقيام بمشروعات مشتركة وفقا للشروط التي يقرها.

– تقديم توجيهات ملزمة للمنظمات العربية المتخصصة فيما يتعلق بموازناتها.

ينعقد المجلس في دورة عادية في الأسبوع الأول من شهر ديسمبر من كل عام[3]، كما يجتمع في دورات غير عادية، بناءا على طلب دولتين في المجلس على الأقل، انعقاد المجلس صحيحا إذا حضره ممثلون لأغلبية الدول الأعضاء ولكل دولة صوت واحد ويصدر قراراته بأغلبية الدول الأعضاء، وتكون ملزمة لمن يقبلها، كما تكون اجتماعات المجلس سرية إلا في الحالات التي يقرر فيها المجلس علنية جلساته، يستطيع أن يكون اجتماع المجلس على مستوى وزراء الدول الأعضاء المختصين ووزراء الخارجية أو من ينوب عليهم، وللمجلس أن ينشأ لجان فنية دائمة أو مؤقتة لقطاعات خاصة أو لدراسة موضوعات معينة ويتولى الأمين العام للجامعة تنظيم سكرتارية المجلس ولجان، ويجوز تعديل النظام الداخلي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي بقرار يصدره المجلس بموافقة أغلبية الدول الأعضاء.

في البيان الختامي للقمة العربية العادية 13 بالأردن في مارس 2001، رحب القادة بمبادرة مصر بعقد المؤتمر الاقتصادي الأول في القاهرة في نوفمبر 2001[4] بمشاركة حكومات الدول العربية والقطاع الخاص العربي والأجنبي والمؤسسات الاقتصادية والدولية، وقد كلف القادة الأمين العام بدعم هذا الجهاز وتطويره، وذلك من أجل تفعيل الآليات والمؤسسة العربية المكلفة بمتابعة العمل الاقتصادي العربي المشترك.

خامسا–المنظمات العربية المتخصصة لقد واكب إبرام الاتفاقيات السابقة وغيرها إنشاء وكالات متخصصة تعمل في إطار الجامعة العربية وهي:

1- بطرس بطرس غالي، "العمل المشترك في إطار جامعة الدول العربية"، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 20،(1970)، ص 383.
2- يحي حلمي رجب، المرجع السابق، ص 202.
3- عبد السلام صالح عرفة، **التنظيم الدولي**، المرجع السابق، ص 192.
4- يحي حلمي رجب، المرجع السابق، ص 203.

الاتحاد العربي للمواصلات السلكية واللاسلكية 1957، مجلس الوحدة الاقتصادية العربية 1964، المنظمة العربية للدفاع الاجتماعي ضد الجريمة 1966، مجلس الطيران المدني للدول العربية 1967، المنظمة العربية للمواصفات والمقاييس 1968، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول 1968، اتحاد إذاعات الدول العربية 1969، المنظمة العربية للعلوم الإدارية 1969، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم 1970، المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة 1971، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي 1971، منظمة العمل العربية 1972، المنظمة العربية للتنمية الزراعية 1972، الاتحاد البريدي العربي 1972، المؤسسة العربية ضمان الاستثمار 1975، الأكاديمية العربية للنقل البحري 1975، المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في إفريقيا 1975، صندوق النقد العربي 1977، المؤسسة العربية للاتصالات الفضائية 1978، المنظمة العربية للثروة المعدنية 1979، المنظمة العربية للتنمية الصناعية 1980.

إن هذه المنظمات العربية المتخصصة تنص مواثيقها الأساسية على الصلة التي تربط بينها وبين جامعة الدول العربية[1]، تختلف فيما يتعلق في بنياتها التنظيمية فمنها ما يعتمد جهازا ثنائيا مثل منظمة العمل العربية التي تتشكل من أمين عام وأمانة عامة تدعى مكتب العمل، ومجلس الوحدة الاقتصادية العربية الذي يتألف من مجلس ومكتب فني استشاري دائم ومجلس الطيران المدني للدول العربية ويتألف من مجلس ومكتب دائم.

هناك البعض الآخر الذي يعتمد جهازا ثلاثيا ونذكر منها المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم التي تتألف من مؤتمر عام ومجلس تنفيذي وإدارة عامة، وكذلك المنظمة العربية للمواصفات والمقاييس التي تتألف من لجنة عامة ومكتب تنفيذي وأمانة عامة.

كما أن البعض الآخر يعتمد جهازا رباعيا مثل الاتحاد البريدي العربي الذي يتألف من مؤتمر ومجلس تنفيذي ومجلس استشاري للدراسات البريدية وأمانة عامة وكذلك اتحاد إذاعات الدول العربية الذي يتألف من جمعية عامة ومجلس إداري ومركز هندسي وأمانة عامة.

المطلب الثالث. العلاقة بين جامعة الدول العربية والتجمعات الإقليمية الفرعية

الفرع الأول–التجمعات الإقليمية الفرعية

أولا–مجلس التعاون الخليجي

إن نشأة مجلس التعاون الخليجي سنة 1981 الذي يضم كل من: السعودية، والكويت، والإمارات العربية المتحدة، وقطر والبحرين، وسلطنة عمان، كانت بدوافع أمنية بالدرجة الأولى، حيث عرفت المنطقة منذ الجلاء العسكري لبريطانيا عنها سنة 1971، أحداثا شكلت تطوراتها مصادر تهديد لأمن الخليج، إلا أن هذه النشأة تزامنت أيضا مع الاهتمام حول إصلاح العلاقات الاقتصادية الدولية والتوصل إلى نظام اقتصادي يدور حول محور الأمن وتحديد الأمن الاقتصادي الجماعي، كما ورد في الإعلان الخاص بهذا النظام الصادر عن الجمعية

1- محمد عزيز شكري، "الوظيفة والعمل العربي المشترك"، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 48 ،(أفريل 1977)، ص 30.

العامة للأمم المتحدة في 1974، وفي وثيقة استراتيجية العمل الاقتصادي المشترك التي أقرها مؤتمر القمة العربي في عمان 1980.

قد أدركت دول مجلس التعاون الخليجي أهمية التنسيق والتكامل الاقتصادي فيما بينها، من أجل تثبيت قوتها وجعلها في مأمن يحميها من الأطماع والضغوطات الخارجية[1]، خاصة وأنها تتقارب وتتجانس في البنية الاقتصادية، فكلها دول تعتمد على النفط كمصدر رئيسي للدخل القومي ولنفقاتها العامة، وكذا إيرادات ميزان مدفوعاتها، فهو يمثل حوالي ثلثي الناتج المحلي والدخل القومي، كما أن هذه الدول تشترك في مجابهة جملة تحديات اقتصادية من بينها: صغر المساحة (ما عدا السعودية)، الحجم السكاني، كما تعاني هذه الدول من مشكلة العمالة الوافدة، إضافة إلى أن الانكشاف على الخارج في جميع المجالات فرضته متطلبات التنمية الحقيقية المستقبلية من الغذاء والدواء والاحتياجات التقنية، الأمر الذي يعمق جذور التبعية، شكل بالنظر إلى المطامع الدولية والصراع الدولي، تحديا مصيريا لا بد من مواجهته، هذه الخصائص والتحديات المشتركة، كانت دافعا مشجعا على التكامل بين هذه الدول، حيث يتم تجميع الموارد على المستوى الإقليمي الفرعي من أجل تحقيق استراتيجية للرد على هذه الأوضاع.[2]

بعد قيام مجلس التعاون الخليجي بنصف عام، تم التوصل إلى التوقيع على الاتفاقية الموحدة بتاريخ 11 نوفمبر 1981، والتي جاءت لتحدد تفاصيل تلك الأهداف، وتنص هذه الاتفاقية على تنسيق وتوحيد السياسات الاقتصادية المالية والنقدية والصناعية للدول الأعضاء في مجلس التعاون، والهدف النهائي لهذه الاتفاقية هو الوصول إلى تكامل اقتصاديات الدول الست الأعضاء في المجلس، أو الانتقال إلى اقتصاد واحد[3]، عبر تحرير التجارة بدءا من الدعوة لإنشاء منطقة التجارة الحرة بين الأعضاء وإقامة اتحاد جمركي يشتمل تعريفة جمركية موحدة اتجاه العالم الخارجي، وعلى الرغم من أن مجلس التعاون الخليجي يتميز من بين الكثير من المنظمات الإقليمية بظاهرة اجتماعاته الدولية واستمراريتها منذ نشأته رغم التحديات التي واجهتها مسيرة المجلس[4]،إلا أن مساره في مجال التعامل الاقتصادي لا يزال بطيئا ومحدودا، بغض النظر عن ما حققته من انجازات على اعتبار أنه من الطبيعي أن يكون لكل تنظيم خطة تنفيذية للتعاون الاقتصادي والاجتماعي، يسعى من خلاله إلى تحقيق مشروعه الاندماجي[5]، حيث يلاحظ أن هناك تأخر زمنيا معينا بين الاتفاقيات والآثار التي يتوقع أن تسفر عنها في الهياكل الاقتصادية.

نشير إلى أن مجلس التعاون لدول الخليج العربية قد أقر على مدى عقدين حوالي 61 وثيقة اقتصادية تنصب معظم الترتيبات التي تتضمنها على ضرورة خلق الأجواء نحو التكامل الاقتصادي في ميادين التجارة

1- علي شفيق، **مجلس التعاون الخليجي من منظور العلاقات الدولية**، دون طبعة بيروت، دار النهضة العربية، 1988، ص 367.
2- عبد السلام محمد الغنامي، **النظام الإقليمي العربي بعد حرب الخليج الثانية وتداعيات أحداث 11 سبتمبر 2001**، ط 2، الرباط، مطبعة دار السلام بالرباط، 2003، ص 51.
3- علي شفيق، المرجع السابق، ص 368.
4- أحمد محمد ظاهر، "القمة 21 لدول مجلس التعاون الخليجي"، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 131، (جانفي 1998)، ص 151.
5- عبد السلام محمد الغنامي، المرجع السابق، ص 51.

والاتحاد الجمركي والنقل والمواصلات وتنسيق السياسات المالية والنقدية، إلا أن الواقع الحقيقي لمسيرة مجلس التعاون تكشف جملة من الاختلافات المثيرة.[1]

أما الجوانب التنظيمية والمؤسسة لمجلس التعاون الخليجي يتكون الهيكل التنظيمي من المجلس الأعلى وهيئة فض المنازعات، والمجلس الوزاري، والأمانة العامة، ويتكون المجلس الأعلى من رؤساء الدول الأعضاء، ويعقد دورتين عاديتين كل سنة، وهو الذي يضع السياسة العليا للمجلس ويناقش التوصيات والقوانين واللوائح التي تعرض عليه تمهيدا لاعتمادها ويشكل هيئة فض المنازعات، والأخيرة تتبع المجلس الأعلى وتتولى فض المنازعات التي تنشأ بين الدول، وتعد المرجع الأساسي في تفسير النظام الأساسي للمجلس، أما المجلس الوزاري فيتألف من وزراء الخارجية للدول الأعضاء ويضع النظام الأساسي للأمانة العامة، ويضع التوصيات والسياسات والمشروعات التي تهدف إلى تطوير التعاون والتنسيق بين الدول الأعضاء وبالنسبة للأمانة فتتكون من أمين عام ويعاونه أمناء مساعدون وجهاز فني وإداري وتتحدد اختصاصاته في إعداد الدراسات ومتابعة تنفيذه التوصيات الدورية عن أعمال المجلس، ومشروعات اللوائح المالية والإدارية التي من شأنها أن تجعل الجهاز متطورا ومواكبا نمو المجلس نفسه.[2] ولعل أهم ما يمكن قوله على تجربة مجلس التعاون الخليجي، هو أنها ذات طبيعة استراتيجية أكثر من كونها خطوة نحو خلق سوق خليجية عربية يمكن أن تصب في مشروع السوق العربية المشتركة.

ثانيا–اتحاد المغرب العربي

في تاريخ شمال إفريقيا لم يتوحد المغرب العربي و لم يعرف الوحدة، و لم تتبلور فكرة اتحاد المغرب العربي إلا قبيل الحرب العالمية الثانية بخاصة من طرف رابطة الطلبة المسلمين لشمال إفريقيا[3]، التي دعت إلى توحيد المغرب العربي في ميدان الكفاح ضد الاستعمار الفرنسي، وفي أواسط الثلاثينيات أصبحت فكرة اتحاد المغرب العربي أحد الموجهات الرئيسية في عمل الحركات الوطنية لأقطار شمال إفريقيا، وبعد استقلالها السياسي تمكن دول شمال إفريقيا من تبني مفهوم الوحدة عبر الخطاب السياسي للقادة ثم تدوينه ضمن قوانينها الأساسية، ويعد الرئيس بورقيبة أول من تكلم عن فكرة اتحاد المغرب العربي، وتوحيد شمال إفريقيا سنة 1957، وابتداء من هذا التاريخ توالت محاولات وجهودات توحيد بلدان المغرب العربي الأربعة لكن النتائج كانت ضعيفة، إلا أن الفكرة تجسدت على أرض الواقع في أفريل 1958 في مؤتمر طنجة[4]، و لم تعد الفكرة مجرد تنسيق الأعمال بل أصبحت تعني العمل من أجل قيام وحدة فيدرالية بين الأقطار المغاربية الثلاث (تونس، المغرب، الجزائر) وقد توصل المجتمعون إلى اتفاق انصب في النقاط التالية:

1- حسين عبد الله جوهر، "منطقة الخليج بين ضغوطات العولمة الاقتصادية وتحديات التكامل الإقليمي"، **مجلة السياسة الدولية**، عدد 148، (أفريل 2002)، ص 49-50.

2- حسن أبو طالب، "نظم التعاون الفرعية بين الدول العربية وإحياء النظام العربي"، **أعمال ندوة مستقبل الترتيبات الإقليمية في منطقة الشرق الأوسط وتأثيراتها على الوطن العربي**، القاهرة 27-29 ديسمبر 1997، القاهرة، للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم: معهد البحوث والدراسات العربية، 1998، ص 492.

3- محمد عابد الجابري، **وحدة المغرب العربي**، ط 1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1987، ص 20،21.

4- بخوش صبيحة، **اتحاد المغرب العربي دوافع التكامل الاقتصادي والمعوقات السياسية 1989-2007**، أطروحة دكتوراه، (غير منشورة)، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية، نوفمبر 2007، ص 81-86.

-العمل على إنشاء وحدة مغاربية في شكل فيدرالية وإنشاء المؤسسات الكفيلة بذلك في الاجتماعات اللاحقة ولقد تم ربط هدف الوحدة هذا بهدف استقلال الجزائر وعليه وجب مساعدتها في كفاحها ضد المستعمر.

-عقد لقاءات دورية بين قادة البلدان الثلاث كلما اقتضت الضرورة لذلك للتشاور وتقييم ما أنجز، وإنشاء جمعية استشارية تأسيسية تختص بمسائل المصلحة المشتركة وتقديم توصيات لأجهزة اتحاد المغرب العربي وإنشاء كذلك سكرتارية (أمانة عامة) تقوم بتنفيذ قرارات الأجهزة الأخرى وتكون متكونة من ستة أعضاء (عضوية لكل دولة).[1]

وبعد الاستقلال كانت مسألة التعاون ما بين الدول المغاربية أمرا ضروريا لتطوير اقتصادياتها وخلق تكتل مشترك إزاء الخارج وبخاصة السوق الأوروبية المشتركة آنذاك، الأمر الذي دفع بهذه الأقطار إلى إنجاز فيما بينها عدة اتفاقيات ثنائية شملت الميادين التالية: التعاون الإداري والتقني في مجال القضاء، التعاون الاقتصادي والمالي في المبادرات التجارية، المواصلات، التعاون الثقافي، المجال الدبلوماسي والقنصلية...، واتبعت هذه الدول كذلك أسلوب الاجتماعات واللقاءات عبر المؤتمرات من أجل تحقيق اندماجها ابتداء من سنة 1964 وإلى حدود 1975، وقد تمخضت عن هذه اللقاءات عدة لجان من أجل تنمية وتنشيط مسألة التعاون الاقتصادي والتجاري البني وكذا عدة أجهزة كاللجنة الاستشارية الدائمة عام 1964 لتنشيط الروابط الاقتصادية بين دول المغرب العربي[2]، وأخيرا اجتمع قادة المغرب العربي في زرالدة بالجزائر في 10 جوان 1988 وأصدروا بيان زرالدة الذي أوضح رغبة القادة في إقامة اتحاد المغرب العربي وتكوين لجنة تضبط وسائل لتحقيق وحدة المغرب العربي وتم الإعلان الرسمي عن قيام هذا الاتحاد في 17 فيفري 1984 بمراكش من قبل خمس دول: الجزائر، المغرب، تونس، ليبيا، موريتانيا.[3]

أما الجوانب التنظيمية والمؤسسية للاتحاد المغاربي فوفقا لمعاهدة الاتحاد، والمكونة من 19 فصلا نالت أجهزة الاتحاد منها عشر فصول، أشارت إلى الأجهزة الآتية: مجلس الرئاسة، ويضم رؤساء الأقطار المغربية الخمس، ويتناوب كل منهم رئاسة الاتحاد كل ستة أشهر، وهو الهيئة الوحيدة المخولة في اتخاذ القرارات وينبغي أن تصدر بالإجماع، ومجلس رئاسة الوزراء، واللجان الوزارية المتخصصة وتعمل على استشراف إمكانات التكامل بين بلدان الاتحاد وعرض دراساتها على مجلس الرئاسة ولها أن تستعين بلجان فرعية أخرى، ثم مجلس وزراء الخارجية ويتكون من وزراء الدول للشؤون المغاربية، أما الأمانة العامة فهي جهاز متفرع لإدارة شؤون

1- حسين بوقارة،"اتحاد المغرب العربي بين الواقع والآفاق"، **المجلة السياسية للعلوم السياسية والعلاقات الدولية**، العدد 02،(1996)، ص 59،60.

2- مطيع مختار، "المشروعات الرسمية على طريق الوحدة العربية"، في مجموعة مؤلفين، **صراع الوحدة والتجزئة في الوطن العربي**، ط1، الرباط، منشورات المجلس القومي العربي، 1992، ص 63.

3- Mohamed Djadi, **l'Algérie et l'unité Magrébine**, Alger, Dar el Djoumouaa, 1989, p 137.

الاتحاد والإشراف عليها وأما مجلس الشورى فيعمل كهيئة برلمانية تتكون من عشرة أعضاء عن كل دولة عضو وله صلاحيات استشارية، وأخيرا هيئة قضائية تتكون من عضوين من كل دولة[1].

يلاحظ على هذه الأجهزة تبعا لما ورد في المعاهدة، أنها غير مفصلة الاختصاصات ولا تأتي المعاهدة بالتوضيحات العملية بشأن اختصاص الجهاز ولا قواعد عمله ولا دورية اجتماعاته، وعلى أنه قد ورد بعض التوضيحات بشأن تركيب كل جهاز وانعقاد دوراته، وبخاصة فيما يتعلق بصلاحياته، وقد عكس ذلك فلسفة القادة المغاربة، حيث ترمي إلى تجنب الأجهزة الثقيلة المعقدة وإلى توخي المرونة وإلى الاتكال على الممارسة.[2]

كما نصت معاهدة إنشاء الاتحاد المغاربي باعتباره منظمة إقليمية على الأهداف التالية:[3]

– تقوية أواصر الأخوة التي تربط الدول الأعضاء وشعوبها ببعضها ببعض.

– تحقيق الرفاهية والتقدم للشعوب المغاربية والدفاع عن حقوقها.

– إقامة مجتمع مغاربي يجسد حرية وتضامن شعوب المنطقة ويعمل على تحقيق وحدتها كخطوة أولى في طريق الوحدة العربية الشاملة.

– العمل على توحيد السياسات الخارجية لدول الاتحاد بما يكفل حماية وأمن المنطقة ونصرة سائر القضايا العادلة.

– العمل على تحقيق حرية تنقل الأشخاص السلع، الخدمات ورؤوس الأموال.

– مضاعفة الجهود لتطوير التعاون بين دول الاتحاد، ونهج سياسة مشتركة في مختلفة الميادين لتحقيق الأغراض التالية:

– تحقيق الوفاق بين الدول الأعضاء وإقامة تعاون دبلوماسي وثيق بينها يقوم على أساس الحوار.

– صيانة استقلال كل دولة من الدول الأعضاء.

– تحقيق التنمية الصناعية والزراعية والاجتماعية للدول الأعضاء، واتخاذ ما يلزم من وسائل لهذه الغاية، خصوصا بإنشاء مشروعات مشتركة وإعداد برامج عامة ونوعية في هذا الصدد.

– إقامة تعاون يرمي إلى تنمية التعليم على جميع مستوياته والحفاظ على القيم الروحية والخلقية المستمدة من تعاليم الإسلام السمحة، وصيانة الهوية القومية العربية، واتخاذ ما يلزم من وسائل لبلوغ هذه الأهداف خصوصا بتبادل الأساتذة والطلبة وإنشاء مؤسسات جامعية وثقافية ومؤسسات متخصصة في البحث تكون مشتركة بين الدول الأعضاء.

ثالثا–مجلس التعاون العربي

جاء في ديباجة نص اتفاقية مجلس التعاون العربي ما يلي: "لما كانت الأمة العربية ذات تراث حضاري غني وعريق وذات دور كبير في بناء صرح الحضارة الإنسانية فإن الأمة العربية قد خاضت في العصر الحديث

1- محمد خالد الأزعر، "اتحاد المغرب العربي، قضية استكمال الهياكل وإلحاح الخبرة الأوروبية"، **مجلة مستقبل العامل الإسلامي**، السنة الثانية، العدد 08 (خريف 1992)، ص 220، 221.

2- مصطفى الفيلالي، "آفاق اتحاد المغرب العربي"، **مجلة المستقبل العربي**، العدد 132، فبراير 1990، ص 44.

3- أحمد اسماعيل راشد، **تاريخ أقطار المغرب العربي السياسي الحديث والمعاصر**، ط 1 ، لبنان: دار النهضة العربية، 2004، ص 254،255.

تجارب عدة في العمل المشترك والتعاون والتضامن وحققت بعض أشكال الوحدة واكتسبت في ذلك الدروس الغنية من الجوانب الإيجابية والسلبية لتلك التجارب..."، وإيمانا بأن التعاون بين الدول العربية في هذه الميادين يكتسب أهمية خاصة بسبب التهديدات التي تعرض لها الأمن القومي العربي وما يزال، وهي تهديدات ذات طبيعة أمنية وسياسية واقتصادية وحضارية.[1]

انطلاقا من هذا الطرح كان انبثاق مجلس التعاون العربي في 16 فيفري 1989 ويضم كل من: مصر، الأردن، العراق، اليمن الشمالي[2]، ويمكن القول أن هذا المجلس يمثل تجمعا غير تقليدي من حيث تكوينه وموقعه وامتداداته فثلاثة من أقطاره (مصر، العراق، الأردن) تقع في قلب المنطقة العربية، ويتصل بعضها البعض جغرافيا مما يجعل هذا المجلس يحتل رقعة جغرافية ذات أهمية قصوى عربيا وإقليميا ودوليا، ويضم كتلة سكانية ضخمة ويرتكز على قاعدة اقتصادية متنوعة ويعكس ذلك كله الأهمية الاقتصادية والسياسية والعسكرية لهذا التجمع قوميا ودوليا، ولقد تميزت ديباجة الاتفاقية بالإشارة إلى الأمة العربية وتراثها الحضاري ودورها في بناء صرح الحضارة الإنسانية والدروس التي اكتسبتها من تجارب الوحدة والتعاون والعمل المشترك واستنتجت الاتفاقية أن التعاون الذي يعزز الصلات الروحية والتعاونية والعملية بين مواطني الدولة يأتي في مقدمة تلك الدروس، وأن خلق تجمعات اقتصادية توفر للدول المنتمية إليها ظروفا أفضل لحماية مصالحها وتحقيق التنمية والتقدم الاقتصادي فيها يشكل اتجاهها واقعيا وبناء ينسجم مع الاتجاهات العالمية المعاصرة[3].

جاء في متن الاتفاقية "أن المجلس أحد تنظيمات الأمة العربية يتمسك بميثاق الجامعة ومعاهدة الدفاع المشترك ويهدف إلى تحقيق أعلى مستويات التنسيق بين خطط التنمية وكذلك تحقيق التكامل والتنسيق في مختلف المجالات التعليمية والثقافية والإعلامية والاجتماعية وشؤون العمل والتنقل والإقامة والاستشارات والمشاريع المشتركة وإقامة سوق مشتركة بين الدول الأعضاء وصولا إلى السوق العربية المشتركة والوحدة الاقتصادية العربية[4] والمجلس مفتوح لكل دولة عربية ترغب في الانضمام إليه ويتم الانتساب بموافقة جميع الدول الأعضاء في المجلس وتكون قراراته ملزمة للجميع، إن الآمال التي كانت معلقة على هذا التجمع كانت كبيرة إلا أنها لم تتحقق بسبب وقوع أزمة الخليج الثانية 1991، وما نتج عنها من وضع العراق تحت الحصار.

الفرع الثاني: الاتجاه المؤيد والرافض لهذه التجمعات الإقليمية الفرعية

إن الفكر القومي العربي شهد جدلا واسعا حول علاقة التجمعات الإقليمية الفرعية بقضية الوحدة وبقضية العمل العربي المشترك منذ فترة مبكرة، وقد تأثر الموقف القومي من هذه المحاولات بمدى قوة أو ضعف الفكر القومي، والتحديات التي كان يواجهها في كل فترة عن الأخرى، ومنذ أن أعلن قيام المجلس التعاون

1- عبد السلام محمد الغنامي، **النظام الإقليمي العربي بعد حرب الخليج الثانية**، المرجع السابق، ص 54.
2- هيثم كيلاني، "تقييم التجارب الوحدوية السابقة، ظروف قيامها وأسباب فشلها"، في مجموعة مؤلفين **صراع الوحدة والتجزئة في الوطن العربي**، المرجع السابق، ص 115.
3- محمود محي الدين، رشا عبد الحكيم، "التعاون الاقتصادي العربي في السياسة الاقتصادية المصرية،" في: **مؤتمر مصر ومشروعات النظام الإقليمي الجديد في المنطقة**، القاهرة، مركز الدراسات والبحوث السياسة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 1997، ص 186
4- عبد المنعم السيد علي، "الاقتصاد السياسي للمداخل الإقليمية للتكتل الاقتصادي العربي"، **مجلة المستقبل العربي**، العدد 192، (فيفري 1992)، ص 79-81.

الخليجي في ماي 1981 والاتحاد المغاربي يوم 17 فيفري 1989 ونهاية بإعلان دمشق مارس 1991، وهناك اتجاهان أساسيان في تقديم هذه التجارب من منظور علاقتها بهدف الوحدة العربية، وتعظيم العمل الجماعي والعمل المشترك وعلاقتها بالجامعة العربية.[1]

أولا–الاتجاه المؤيد لهذه التجمعات

يؤيد قيام هذه التجمعات انطلاقا من عدة اعتبارات:

– إن هذه التجمعات تعبر عن أشكال وسيطة من التعاون والتنسيق بين الدول العربية، وهي تشكل نوعا من استجابة النظم العربية لتجاوز مشكلات وأزمات الدولة القطرية، كما أنها تنطلق من إدراك صعوبات تحقيق الوحدة العربية الشاملة في الوقت الراهن، ومن مبدأ "أن ما لا يدرك كله لا يترك جله"، وإذا كان عسيرا تحقيق الوحدة العربية الشاملة في المدى المنظور، فإن هناك خطوات وأشكالا وحدوية وسيطة ممكنة التحقيق وتتوفر لها كل مقومات النجاح، وبالتالي فإن هذه التجمعات تعبر عن خيار عملي وعقلاني وواقعي في ضوء الظروف والملابسات الراهنة التي يمر بها النظام الإقليمي العربي.[2]

– إن قيام هذه التجمعات لا يتعارض مع ميثاق الجامعة العربية في ضوء مادته التاسعة التي تبيح لدول الجامعة فيما بينها أن تتعاون بشكل أوثق وأقوى، بل يساعد على الإنجاز العملي لما لم تصل الجامعة إلى تحقيقه ويستجيب من ناحية أخرى لتطلعات التكامل والوحدة لدى الشعوب العربية.

– إن قيام مثل هذه التجمعات يتماشى مع الاتجاه العالمي نحو إقامة الكيانات الاقتصادية الكبرى، ويفرض هذا الاتجاه العالمي على العرب تحديات من نوع جديد، يمكن أن ينجم عنها تعميق تبعية الاقتصاديات العربية، وغيرها من اقتصاديات العالم الثالث إذا ما استمرت الممارسات الاقتصادية لهذه الدول على ما هي عليه، ومن ثم فإن هذه التجمعات الإقليمية تمثل استجابة معقولة للتعامل مع هذه التحديات.

– أن هناك إمكانيات للتعاون والتنسيق بين هذه التجمعات، فالخطاب السياسي لقادة الدول الأعضاء فيها يؤكد على هذا المعنى، وبالتالي فهي ليست محاور أو تكتلات تقوم على أساس التنافس والصراع ولكنها تجمعات الهدف منها دعم علاقات التعاون والتنسيق بين الدول الأعضاء فيها، وهي تصب بشكل إيجابي في المجرى العام لعملية ترميم وإعادة بناء النظام العربي.

– وجود سمات وصلات خاصة بين أقطار المنطقة العربية، وأن الترابط بين هذه الأقطار من شأنه أن يسهل إقامة الوحدة العربية الكبرى التي ستكون حينذاك بين عدد أقل من الوحدات، وبالتالي فإن هذه التجمعات الفرعية خطوة أو مرحلة على طريق هذا الهدف الكبير.

1- حسن أبو طالب، "نظم التعاون الفرعية بين الدول العربية وإحياء النظام العربي"، المرجع السابق، ص 489.
2- عياد عباس جلول، "إشكالية التجمعات الإقليمية العربية في ضوء واقع ومستقبل النظام الإقليمي"، **مجلة شؤون عربية**، العدد 82،(1995)، ص 132.

– أن هذه التجمعات هي حل وسط –ربما مؤقت ومرحلي– بين إغراءات الاستقلال والتمسك بالسيادة ومخاطر واقع التجزئة من ناحية، وصعوبة إلغاء التقسيمات القطرية التي تلت فترة الاستقلال، من ناحية أخرى.

– أن هذه التجمعات هي تجسيد لأسلوب التقارب الإقليمي الواقعي المتدرج، وأنه مع نجاحها فسوف ينمو ويزداد تيار وحدوي جديد في المنطقة العربية كلها.[1]

– زد على ذلك أنه بالنظر إلى الموقع الرئيسي لجامعة الدول العربية على خريطة التنظيم الدولي الإقليمي العربي، فإن الأصل في الأمور أن ولايتها العامة تتسع لتشمل كل شأن عربي، وبما في ذلك الشؤون التي تدخل ضمن ثقافة الولاية العامة لأي تجمع إقليمي عربي آخر، فأمن دولة الإمارات العربية المتحدة مثلا في نزاعها مع إيران حول موضوع السيادة على الجزر العربية الثلاث في الخليج العربي، طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسي، هو مسألة تعني جامعة الدول العربية تماما كما يعني بها مجلس التعاون الخليجي.[2]

– أن تتضمن العلاقة المفتوحة بين جامعة الدول العربية وبين التجمعات العربية الفرعية نصا يشير إلى وجوب ألا تنتهج هذه التجمعات سياسة خارجية تتناقض في مجملها وبشكل صريح مع السياسات الخارجية التي تنتهجها الدول العربية في إطار الجامعة، وتؤدي ذلك في عبارة أخرى أن أي محاولة لإعادة بناء جامعة الدول العربية ينبغي أن تأخذ في عين الاعتبار حقيقة أن هذه التجمعات العربية المحدودة لا يمكن أن تكون بديلا عن الجامعة بأي حال من الأحوال.[3]

ثانيا–الاتجاه الرافض لهذه التجمعات

فيرى أنها تحمل مخاطر توسيع نطاق التفتت من تجزئة قطرية إلى تجزئة إقليمية، وأنها تؤكد على الخصوصيات والتباين الاجتماعي والاقتصادي بين أقطار الأمة العربية، ومدخلا لترسيخ العزلة والانقسام وتقسيم المنطقة العربية إلى نواد مغلقة على أعضاء بعينهم.[4]

ومن هنا، لا يخطئ البعض عندما يؤسس حقيقة مهمة مفادها أن هذه التجمعات جاءت لتحقيق وظيفة معلومة و لم تكن لتؤسس مبدأ قانوني، كما أن هذه التجمعات أسست مفهوما جديدا للسيادة الإقليمية الذي زاد الأمور تعقيدا بانضمامه إلى مفهوم السيادة القطرية الذي يعد عاملا معرقلا لتحقيق العمل العربي المشترك، عاضد ذلك قصور تلك التجمعات في التأمين الذاتي لمطامحها، فأسست تبعا لذلك منفذا لتكريس الانقسام في المنطقة العربية في الوقت الذي أخذت أهمية الجامعة العربية أمام ذلك بالتراجع[5]، بالمقابل أفسدت تلك التجمعات مهمتها بنفسها كونها توسلت بأداة تعمل على فك الارتباط بين القومية ونزعة الدولة وامتداداتهما

1- حسن أبو طالب،"نظم التعاون الفرعية بين الدول العربية وإحياء النظام العربي"، المرجع السابق، ص 490.
2- أحمد الرشيدي، تحديث آليات العمل العربي المشترك كمدخل للتعامل مع الترتيبات الإقليمية المطروحة في الشرق الأوسط"، **أعمال ندوة مستقبل الترتيبات الإقليمية في منطقة الشرق الأوسط وتأثيراتها على الوطن العربي** ، المرجع السابق، ص 522-525
3- أحمد الرشيدي، "الجامعة العربية وأزمة الخليج"، **مجلة العلوم الاجتماعية**، المجلة 19 العدد الأول والثاني، ربيع، صيف 1991، ص 146.
4- حسن أبو طالب، "نظم التعاون الفرعية بين الدول العربية وإحياء النظام العربي"، مرجع سابق، ص 490.
5- عطية حسين أفندي، "الجامعة العربية وأزمة الخليج"، **مجلة السياسية الدولية**، العدد 104، (1991)، ص 46.

في التمركز حول النظام الرسمي العربي، لذا فإن الاستمرار في ذلك يجعل النظام العربي قائما على أساس روابط إقليمية لا على ادعاء روابط قومية، عندها يصح القول إن الوظيفة الأساسية لتلك التجمعات هو وظيفة أمنية.

إلا أن أزمة الخليج وحربها جاءت لتؤكد:

– ضعف مصداقية التجمعات الإقليمية الفرعية وخاصة مجلس التعاون الخليجي في ما يختص بتحقيق الهدف الجوهري المتمثل بتوفير الأمن الجماعي لأعضائه معززا ذلك عجز النظام العربي عن زرع الثقة بقدرته على توفير القدرة العسكرية لردع أي تهديد[1]، ولكن الذي حدث يشير إلى عكس هذا التبرير، فالتجمع الخليجي يحاول الآن أن يتملص من العهد العربي ليدخل عهد الحماية الأجنبية وليؤسس بعدا إقليميا للمطامع الأمنية ظل الأمن القومي العربي يعمل جاهدا على تعريبها.

– عجز التجمعات الإقليمية العربية عن التصدي للمشاكل التي تتعرض لها العلاقات بين دولها بحيث لا تستطيع حسمها حتى لا تهدد وحدة الأمة العربية كلها بالخطر، بل إن الدول الأعضاء في هذه التجمعات لا تؤمن بفاعليتها.[2]

وبين هذه الاتجاهين اتجاه وسط لا يرى إمكانية إلغاء القومي ما هو محلي وليس له مصلحة في ذلك، وأنه يجب تقبل الفكرة مع وضع ضوابط لها لكي تكون هذه التجمعات وحدات محلية مندمجة تؤدي إلى الوحدة، وليس أن تكون عقبات في سبيلها.[3]

المبحث الثالث: تفاعلات النظام الإقليمي العربي مع البيئة الداخلية قبل حرب الخليج الثالثة

للعلاقات العربية–العربية بعدان رئيسيان أحدهما رسمي والآخر شعبي، ونقصد بالبعد الرسمي مجمل التفاعلات التي تتم بين الحكومات والمؤسسات الرسمية العربية، سواء على المستوى الثنائي أي بين دولتين من الدول الأعضاء في النظام الإقليمي العربي أو على المستوى الجماعي أي بين التجمعات أو التكتلات أو التحالفات التي تتم بين الدول العربية، سواء في إطار النظام الإقليمي العربي ككل (الجامعة العربية والمنظمات المتخصصة المرتبطة بها أو في إطار النظم العربية الفرعية والمنظمات المرتبطة بها (مجلس التعاون الخليجي، اتحاد المغرب العربي...)،[4] وعليه يمكن دراسة واقع العلاقات العربية–العربية القائم استنادا إلى عدة معايير أهمها المعيار المؤسسي والمعيار الموضوعي والمعيار المتعلق بالصراع والتعاون في العلاقات.

المطلب الأول: المعيار المؤسسي

ونقصد به النطاق الذي تدور فيه هذه التفاعلات، ووفقا لهذا المعيار فهناك المستوى الثنائي والمستوى الإقليمي والمستوى الجماعي والمستوى الأهلي غير الحكومي.

1- وحيد عبد المجيد، "مستقبل النظام الإقليمي العربي بعد الغزو"، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 102، (أكتوبر 1990)، ص 61.
2- منعم العمار، "في مستقبل النظام العربي "جامعة الدول العربية"، بين الهوية والاختراق"، **مجلة المستقبل العربي**، عدد 167،(جانفي 1993)، ص 24-25.
3- حسن أبو طالب، "نظم التعاون الفرعية بين الدول العربية وإحياء النظام العربي"، المرجع السابق، ص 490.
4- حسن نافعة، **العلاقات العربية-العربية في ظل الهيمنة الأمريكية رؤية استراتيجية**، ط 1، فلسطين: معهد إبراهيم أبو الغد جامعة بيرزيت، 2004، ص 10.

الفرع الأول: المستوى الثنائي

توجد علاقات ثنائية بين جميع الدول العربية، كما يوجد عدد كبير من اللجان الثنائية المشتركة التي تنعقد في معظم الأحوال بصورة منتظمة أو شبه منتظمة.[1]

وبشكل عام فإن النظام العربي يتسم بدرجة محدودة من التفاعلات بين أطرافه، ويمكن قياس ذلك من خلال دراسة الزيارات الرسمية المتبادلة بين الدول العربية، وقد تم رصد الزيارات التي قام بها رؤساء أو ملوك أو رؤساء وزراء أو وزراء خارجية عرب لدول عربية أخرى، وقد بلغ عدد الزيارات التي تنطبق عليها هذه المعايير في العام 2000 ما مجموعه 283 زيارة، وبمتوسط قدره 13.5 زيارة لكل بلد عربي في العام، أي أن كل دول عربية ترسل –أو تستقبل– ما متوسطه 1.125 زيارة من بلد عربي آخر كل شهر، وهو مستوى متواضع جدا من التفاعلات، خاصة إذا أخذنا في الاعتبار مجموع الروابط الثقافية والتاريخية والاستراتيجية التي تجمع بين الدول العربية.[2]

وهناك أكثر من زاوية إضافية للنظر في هذه البيانات، وهي الزوايا التي يساعد كل منها بطريقة مختلفة على فهم وتفسير طبيعة التفاعلات في النظام الإقليمي العربي فالدول العربية لا تتفاعل فيما بينها بشكل متساو، فهناك دول عربية ترسل و/أو تستقبل، من البعثات الرسمية ما يزيد عن المتوسط الحسابي لمجموع الدول العربية فهناك 9 دول عربية أرسلت في عام 2000 من الوفود الرسمية ما يزيد على 13 وفدا رسميا، وهذه الدول هي الأردن والبحرين، والسعودية والسودان وسوريا وفلسطين وقطر ولبنان ومصر، وهناك 07 دول عربية تستقبل من الوفود الرسمية ما يزيد على المتوسط السنوي لمجموع الدول العربية، وهذه الدول هي الأردن والإمارات والسعودية والمغرب وتونس وسوريا ومصر ويمكن اعتبار الدول التي تظهر في القائمتين معا هي الدول التي مثلت المحرك الأكثر فعالية للنظام الإقليمي العربي خلال العام 2000، وهذه الدول هي الأردن والسعودية وسوريا ومصر.[3]

تبدو هذه النتيجة منطقية إلى حد كبير حيث أن هذه المجموعة من الدول تضم أكبر دولة عربية من حيث السكان (مصر)، وأكبر الدول العربية من حيث القدرة المالية (السعودية)، كما تضم الدول العربية الأكثر احتكاكا بأهم القضايا العربية أي القضية الفلسطينية (مصر، وسوريا، الأردن) وكلها من دول الطوق العربي المحيط بإسرائيل، وكذلك بقضية العراق (السعودية، والأردن، وسوريا) فللدول الثلاث حدود برية مباشرة مع العراق.

أما بالنسبة للجان الثنائية المشتركة التي تنعقد في معظم الأحوال بصورة منتظمة أو شبه منتظمة، وهنا سنلحظ أن هناك دولا أنشأت بالفعل عددا كبيرا من هذه اللجان، وتعد مصر والسعودية وسوريا وتونس والمغرب والجزائر والأردن والعراق والكويت، والملاحظ أن الدول الأربع في هذه القائمة تقيم أكبر عدد من

1- محمد سعد أبو عامود، "العلاقات العربية – العربية الواقع والمستقبل"، **مجلة شؤون خليجية**، س 3، العدد 25، (ربيع 2002)، ص 10.
2- **التقرير الاستراتيجي العربي لعام 2000**، ط1، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، الأهرام، 2001، ص 129.
3- المرجع نفسه، ص 129،130.

هذه اللجان بالترتيب المتقدم، وتعد مصر من أكثر الدول العربية في هذا المجال من حيث عدد اللجان الثنائية المشتركة، وقد أنجزت هذه اللجان عددا كبيرا من الاتفاقيات الثنائية، ومن وجهة نظر الدبلوماسية المصرية، فإن قيام هذه اللجان من شأنه أن يوفر البنية الأساسية اللازمة لتفعيل العمل العربي المشترك على كافة المستويات الأخرى، حيث يمكن –بمرور الوقت ولتوافر الإنجاز– دمج هذه اللجان بحيث تتحول إلى لجان ثلاثية أو رباعية وهكذا، وفيما يتعلق بالتجربة المصرية في شأن هذه اللجان الثنائية على مدى عشرين عاما يمكن أن نقدم بعض الملاحظات التي تقدم في واقع الأمر نموذجا للتفاعلات العربية–العربية على هذا المستوى:[1]

– الاتجاه العام هو انتظام انعقاد هذه اللجان، إلا أن أكثر اللجان المصرية العربية الثنائية انعقادا هي اللجان المصرية السعودية، المغربية، التونسية، الكويتية، السورية، في حين أن باقي اللجان تتذبذب من حيث درجة انتظام انعقادها، وإن كانت السنوات الخمس الأخيرة قد شهدت انتظاما نسبيا لبعض اللجان التي كان مجمدة أو غير منتظمة من حيث الانعقاد.

– تأثر انتظام انعقاد هذه اللجان بالعلاقات فيما بين الدول العربية، فإذا حدث توتر في العلاقات تعذر انعقادها أو تأجل، إلا أنها لم تصل في أية حالة إلى مرحلة الإلغاء.

– تنوع هذه اللجان من حيث مستوى رئاستها، فهناك لجان برئاسة رؤساء الدول، وهناك لجان تنعقد برئاسة رؤساء الوزراء ولجان تنعقد برئاسة وزراء الخارجية، ومع ذلك فإن مستوى الرئاسة لا يرتبط بفعالية اللجان من عدمها، فاللجنة المصرية السعودية، على سبيل المثال تنعقد برئاسة وزير الخارجية في البلدين إلا أنهما من أكثر اللجان إنجازا ويؤكد هذا حجم التبادل المتنامي بين البلدين والتنسيق الواضح في المواقف.[2]

–تنوع مستويات الإنجاز بين هذه اللجان، فبعض اللجان حقق إنجازات فعلية والبعض لم يحقق واقعيا ما يتناسب مع القرارات التي تم إصدارها، وأبرزها في هذا الشأن اللجنة المصرفية الليبية التي لم تنجز خلال السنوات الأخيرة نسبة كبيرة مما تم الاتفاق عليه.

– إن هذه اللجان وإن كانت تمثل إطارا لانتظام التفاعلات الثنائية بين الدول العربية، إلا أنها ليست الإطار الوحيد للتفاعلات الثنائية، حيث تمثل لقاءات القمة الثنائية بين القادة العرب إطارا آخرا لهذه التفاعلات لا يقل أهمية عما يحدث في إطار هذه اللجان.

وهذا يقودنا إلى رصد جانب آخر هام من التفاعلات الثنائية العربية خلال السنوات الخمس الأخيرة، خاصة فيما يتعلق بالتوصل إلى تسوية بعض الخلافات والنزاعات العربية، فلقد حدثت بعض الخلافات خلال هذه الفترة بين الدول العربية بصدد بعض القضايا الهامة وتم حلها عبر دبلوماسية القمة، أو من خلال المساعي الحميدة لطرف عربي ثالث، كما تم التوصل إلى اتفاقات لتسوية بعض المشكلات الحدودية بين الدول العربية، وتم أيضا التوصل إلى اتفاقات هامة بشأن التعاون في مجال إمدادات المياه بين العراق وسوريا وبين سوريا

1- صلاح سالم زرنوفة، "السياسة العربية المصرية، نقد واستشراف"، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 139، (جانفي 2000)، ص 86-93.
2- محمد سعد أبو عامود، "العلاقات العربية-العربية الواقع والمستقبل"، المرجع السابق، ص 11.

والأردن وتمت تسوية الخلافات المصرية السودانية، إلا أن بعض الخلافات لم يتم تسويتها كما هو الحال بالنسبة للجزائر والمغرب والعراق والكويت.[1]

الفرع الثاني: المستوى الإقليمي العربي

هناك تكتلات عربية هي مجلس التعاون لدول الخليج والجزيرة العربية، الاتحاد المغاربي، إعلان دمشق، مجلس التعاون العربي.

أولا–تفاعلات مجلس التعاون الخليجي

يعتبر الاختصاص المتمثل في إقامة علاقات خارجية مع الدول غير الأعضاء في المنظمة، ومع المنظمات الدولية، والقدرة على إبرام معاهدات دولية اسهاما في توثيق العلاقات بين المجلس والدول الأعضاء في المنظمات، وتمثيل مصالحها، غير أن تحمل المسؤولية على الصعيد الدولي مقيد بشرط عدم تصدي هذا النشاط لحدود أهداف المنظمات الدولية، واختصاصاتها الموكلة إليها.

لهذا جاءت الفقرة الخامسة من المادة الثامنة من النظام الأساسي لمجلس التعاون الخليجي لتؤكد إدراك دول المجلس أن متطلبات العمل والتنسيق والتشاور لا تكون محددة بين هذه الدول فقط، وإنما تتوجه لتوثيق علاقات المجلس مع الدول، والمنظمات الدولية الأخرى، ويعتبر المجلس الأعلى السلطة العليا بمجلس التعاون ويتكون من رؤساء الدول الأعضاء، ورئاسته دورية، ويعقد دورة عادية كل سنة.

كما يهدف التنسيق بين دول مجلس التعاون لدول الخليج في مجال الممارسة الخارجية إلى صياغة مواقف مشتركة، تجاه القضايا السياسية التي تهم دول المجلس، والتعامل مع العالم كتجمع، انطلاقا من الأسس والثوابت التي ترتكز عليها السياسة الخارجية لدول مجلس التعاون ومن أهمها حسن الجوار وعدم التدخل في الشؤون الداخلية وحل النزاعات بالطرق السلمية، ودعم القضايا العربية والإسلامية وتطوير علاقات التعاون مع الدول العربية والإسلامية والدول الصديقة، لكن هذا التنسيق لا يصل إلى درجة فرض التزامات معينة من جانب كل طرف تجاه غيره من الأطراف فيما يتعلق بتحركه الذاتي.[2]

1–علاقات مجلس التعاون لدول الخليج العربية مع دول الجوار

تحد دول مجلس التعاون لدول الخليج كل من إيران والعراق والأردن واليمن، ويبدو أن العراق وإيران كانتا الدولتان الأكثر تفاعلا مع الأحداث في الخليج بل وكانت الحرب بينهما أحد أسباب تأسيس مجلس التعاون الخليجي.

أ–العلاقات مع العراق كان التباين في المستوى الاقتصادي بين الدول العربية الخليجية من أهم الأسس التي قام عليها المجلس، والذي استثنى دولا قريبة جغرافيا منه مثل اليمن والعراق، والمبرر المقدم من المجلس هو كون العراق له رغبة بأن تكون الدولة المهيمنة في المنطقة وخاصة في ظل تنامي قوة العراق العسكرية مع بداية الثمانينات.

1- خليل إسماعيل الحديثي، "تسوية المنازعات العربية"، **مجلة شؤون عربية**، العدد 105، (مارس 2001)، ص 5-22.
2- محمود صالح العادلي، **الشرعية الدولية في ظل النظام العالمي الجديد**، دون طبعة، الإسكندرية: دار الفكر الجامعي، 2003، ص 139.

هذا ما حدث بالفعل عندما أقدم النظام العراقي سنة 1990 على غزو دولة الكويت واحتلالها، سارعت دول مجلس التعاون بالتحرك من منطلق أن أي اعتداء على أي دولة عضو هو اعتداء على جميع دول مجلس التعاون، ومثلث دول المجلس نواة التحرك السياسي والدبلوماسي الرافض للعدوان ونتائجه، والمطالبة بالانسحاب بلا شروط، حيث عقد وزراء خارجية دول المجلس اجتماعا طارئا بالقاهرة يوم 03 أوت 1990 على هامش اجتماعات مجلس الجامعة العربية، كما كان لدول المجلس إسهامها الفاعل في استصدار سلسلة من قرارات مجلس الأمن لتأمين انسحاب قوات النظام العراقي وعودة الشرعية دونما قيد أو شرط، بدءا من القرار (660) مرورا بالقرار 678 في 29 نوفمبر 1990، وصولا إلى قرارات أخرى صدرت لإزالة آثار العدوان.

وقد توجت الجهود والمواقف الخليجية بقرارات اتخذها القمة 11 لمجلس التعاون التي عقدت في الدوحة خلال ديسمبر 1990، حيث أكدت القمة وقوف دول المجلس في وجه العدوان وتصميمها على مقاومته وإزالة آثاره ونتائجه، واضطلعت دول المجلس بدور أساسي في عملية تحرير دولة الكويت، وذلك بتوظيف رصيدها السياسي والدبلوماسي وتسخير قدراتها العسكرية والمادية من أجل التحرير الذي تحقق في فيفري 1991، كما عملت بعد ذلك على المعالجة بتنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة وإزالة آثار الغزو والاحتلال.

بعد سقوط النظام العراقي السابق، أبدت دول مجلس التعاون في أكثر من مناسبة حرصها الأكيد على الوقوف مع الشعب العراقي الشقيق في محنته السياسية الذي وجد نفسه فيها، من خلال دعم الدور المحوري للأمم المتحدة في العملية السياسية في العراق كما هو موضح في قرار مجلس الأمن الدولي رقم 1546 الصادر بتاريخ 08 جوان 2004....[1]

ب–العلاقات مع اليمن من خلال القراءة المتعمقة لماضي العلاقات اليمنية الخليجية يتبين بأنها قد ظلت مرهونة بالتحسن في العلاقات اليمنية–السعودية، وتسوية الخلافات الحدودية، وخصوصا بعد أزمة الخليج الثانية 1990–1991، لا سيما وأن قرار مجلس التعاون الصادر خلال حرب تحرير الكويت قضى بعدم إعادة العلاقة بين دول المجلس واليمن إلى طبيعتها إلا عندما تبدأ اليمن مفاوضاتها مع السعودية لحل قضية الحدود.

وقد اتضح هذا بعد توقيع مذكرة التفاهم بين الجانبين في فيفري 1995 حيث بدت العلاقات اليمنية–الخليجية تشهد تحسنا طفيفا، غير أنه ظل محدودا وفي إطار ضيق حتى تم التوقيع على معاهدة جدة في 12 جوان 2000، وهذه المعاهدة أرست عهدا جديدا وأساسا قويا لتطوير العلاقات الأخوية وترشيح الأمن والاستقرار والسلام في المنطقة، خصوصا وأن العلاقات اليمنية–الخليجية دخلت مرحلة جديدة من التفاهم والتنسيق والتعاون بشتى صوره ومن أهمها التبادل التجاري والتعاون الأمني والثقافي والاقتصادي.[2]

1- محمد صادق محمد إسماعيل، **مجلس التعاون الخليجي في الميزان**، ط 1، مصر: دار العلوم للنشر والتوزيع، 2010، ص 97،98.
2- مهيوب حسن ردمان محمد، **أبعاد الدور اليمني في تحقيق أمن واستقرار الخليج العربي 1990-2004**، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، جامعة أسيوط، كلية التجارة، قسم العلوم السياسية و الإدارية العامة، 2008، ص 228،229.

ج- العلاقات مع الأردن يدرك كل من الأردن ومجلس التعاون أهمية تعزيز العلاقات بينهما، باعتبار أن ذلك يحقق مصالح للطرفين، فهو يسهم في تدعيم قدرة الأردن على مواجهة التحديات الداخلية والضغوط الخارجية، كما أنه يفتح آفاقا جديدة أمام الاستثمارات الخليجية في المملكة الأردنية.

كما أن استقرار الأردن يمثل أهمية لدول مجلس التعاون الخليجي، بل للمنطقة بصفة عامة، وذلك بحكم كونه طرفا إقليميا مهما في المعادلات والتوازنات الأمنية والاستراتيجية في منطقة تموج بالتوترات والنزاعات وشهدت العلاقات بين دول المجلس والأردن تطورا ملحوظا خلال السنوات الأخيرة، وعلى الرغم من أن هذا التطور قد شمل العلاقات بين الجانبين في مجالات التبادل التجاري، والاستثمار الخليجي في الأردن والعمالة الأردنية في دول المجلس، فإنه لم يقتصر عليها بل امتد ليشمل بعض المجالات السياسية والأمنية.

وبناء على ذلك فإن الأردن نهج طريقا واضحا في سياسته الخارجية تجاه مجلس التعاون الخليجي استندت إلى إقامة علاقات متوازنة مع دول المجلس، وبالتالي فقد لعب الأردن دورا هاما في تحقيق الأمن والاستقرار لكثير من دول الخليج من خلال قيام الأردن برفد دول الخليج بالكوادر البشرية المدربة وإرسال البعثات العسكرية التي ساهمت في تطور القوات العسكرية والأمنية لمعظم دول مجلس التعاون وبخاصة دولة الإمارات العربية بالإضافة إلى الدور الأردني الشامل في تحقيق التنمية وللقطاعات كافة.[1]

2-علاقات مجلس التعاون دول الخليج مع الدول العربية

من منطلق الانتماء العربي لدول مجلس التعاون لدول الخليج، فإن المجلس كان من أولى اهتماماته تطوير العلاقات مع الدول العربية ودعم القضايا العربية ومعالجة الهموم المشتركة، وذلك منذ دورته الأولى، وهذا رغم بعض الانتقادات، ومنها أننا عندما ندقق في الاتفاقية الاقتصادية الموحدة الموقعة بين أقطار المجلس نجدها لا تشير إلى العلاقة ببقية الأقطار العربية لدرجة أن أحد الاقتصاديين العرب ذهب إلى حد الحكم على تجربة المجلس بأنها تسير بمعزل عن التكامل العربي. ومع ذلك لعب المجلس دورا مهما في مختلف القضايا العربية، بحكم الثقل الاستراتيجي والمالي وحتى الديني لدوله من خلال:

أ-دعم القضية الفلسطينية وعملية السلام[2]، حيث أكدت دول المجلس أهمية إحلال السلام العادل في الشرق الأوسط، استنادا إلى قرارات الشرعية الدولية، لاسيما القرارين (242 و 338) ومبدأ الأرض مقابل السلام، وألقت الضوء على الممارسات الإسرائيلية العنصرية اللاإنسانية في الأراضي العربية المحتلة، التي تتنافى مع أبسط مبادئ الشرعية الدولية وحقوق الإنسان، كما أكدت على حق الشعب الفلسطيني في كفاحه المشروع ضد الاحتلال، ودعت إلى عدم الخلط بين الكفاح المشروع من أجل تقرير المصير والإرهاب.

ب-على المسار السوري، أكد المجلس دعمه وتأييده لمطالب سورية في استرداد حقوقها المشروعة وإنهاء الاحتلال للأراضي العربية التي احتلتها عام 1967 بما فيها الجولان المحتل.

1- المشاقبة أمين، **السياسة الخارجية الأردنية ودول مجلس التعاون الخليجي**، ط1، عمان: دار الحامد، 2002، ص 25
2- محمد صادق محمد إسماعيل، المرجع السابق، ص 100.

ج–على المسار اللبناني، حظي لبنان باهتمام خاص من مجلس التعاون، حيث جاء في بيان الدورة الأولى للمجلس في 25 ماي 1981 حرص دول المجلس على سلامة وسيادة واستقلال لبنان، واستمر المجلس على مدى السنوات الماضية في دعمه الاستقرار السياسي الاقتصادي والأمني في لبنان.[1]

د–العلاقات مع دول المغرب العربي

بالنسبة للمملكة المغربية فإن تشابه الأنظمة جعل العلاقات بين رؤساء الدول الخليجية والمملكة المغربية خالية من التعقيدات والصعوبات التي تعيق باقي العلاقات الأخرى الاقتصادية على الخصوص، ومما زاد العلاقات السياسية متانة تطابق وجهات النظر حول القضايا الأساسية التي تعنيهما، وخاصة ما يتعلق بمقاربتهما على أساس الالتزام بالشرعية وإذكاء الطرق الدبلوماسية المعتمدة على الحوار والتفاوض في حلها، كما ساندت المملكة المغربية، الإمارات العربية المتحدة فيما يخص مطالبها باسترجاع الجزر الثلاث من إيران.

أما بالنسبة لباقي دول المغرب العربي فإنه رغم اللقاءات والمباحثات العديدة التي يجريها الأمين العام للمجلس والأمناء المساعدين مع المسؤولين في الجمهورية الجزائرية وباقي دول المغرب العربي فإن مجال التبادل وخاصة التجاري لا يساير نوع العلاقات السياسية القائمة، ولا طموحات الطرفين لأن حجم التبادل التجاري يتطلب مزيدا من الجهود من أجل تقريب أسواق كل الأطراف.[2]

ثانيا–تفاعلات الاتحاد المغاربي

إذا كان الاتحاد المغاربي قد مر على قيامه ما يقارب العشريتين من الزمن فإن نشاطه الفعلي لم يتجاوز فترة الخمس سنوات الأولى من عمره، إذ سرعان ما تم تجميد نشاط مؤسساته سنة 1995 لتعود مع مطلع 2000 إلى العمل لكن دون تقدم يذكر، وإذا كانت فترة خمس سنوات ضئيلة جدا حتى لا نقول معدومة في حياة الشعوب والأمم التي تقاس بمئات السنين فإنها تبقى المرجعية الوحيدة لنا لقياس مدى نجاح الاتحاد في تحقيق بعض أهدافه.[3]

وإذا كان البطء هو السمة المميزة لأداء الاتحاد المغاربي في مرحلة الركود التي دخلها بعد عام 1990، إلا أنه شهد خلال عام 1993 عدة تطورات سريعة على صعيد العمل المؤسسي حيث استكملت الأبنية القانونية والهيكلية لأجهزة الاتحاد (الهيئة القضائية والجامعة المغاربية والأكاديمية المغاربية للعلوم...، كما أن الاجتماعات الدورية للجنة المتابعة المؤلفة من الوزراء المكلفين بشؤون الاتحاد في حكومات الدول الأعضاء والاجتماعات الدورية لوزراء خارجية الاتحاد وفرت الإطار المناسب للتشاور والتنسيق السياسي الدوري، أما على صعيد المسعى الاندماجي فقد عقدت اللجان الوزارية المتخصصة (الأمن الغذائي، والاقتصاد والمالية، والبنية الأساسية والموارد البشرية) المنبثقة عنها مجلس وزارية قطاعية اجتماعات دورية لتحقيق برنامج الاتحاد المغاربي الاقتصادي

1- محمد صادق، محمد إسماعيل، المرجع السابق، ص 99.
2- حسيني علي حسين الدوسري، المرجع السابق، ص 159.
3- بخوش صبيحة، المرجع السابق، ص 209.

والاجتماعي والتربوي وفي عام 1993، دفعت عدة اتفاقيات إلى خير التنفيذ، وهذه الاتفاقيات خاصة بتبادل المنتجات الزراعية وتشجيع وضمان الاستثمار وتفادي الازدواج الضريبي والنقل البري للمسافرين والبضائع.

وعلى صعيد التعامل مع معطيات المناخ الدولي والإقليمي فإن ظاهرة الإسلام الأصولي، دفعت إلى عودة محور تونس–الجزائر–موريتانيا (دول معاهدة الإخاء والوفاق لعام 1983) إلى البروز كتكتل مؤثر ضمن مجموعة الاتحاد وأثرت بقوة على العلاقات الجزائرية المغربية عام 1994.[1]

وقد قام الاتحاد بعقد ست دورات لمجلس رئاسة الاتحاد فقط[2]، وكانت على التوالي: عقدت الدورة العادية الأولى في تونس ما بين 21–23 جانفي 1990 والدورة العادية الثانية في الجزائر ما بين 21–23 جويلية 1990، بعدها عقدت الدورة العادية الثالثة في ليبيا ما بين 10–11 مارس 1991، أما الدورة العادية الرابعة فعقدت في المغرب ما بين 15–16 سبتمبر 1991، وعقدت الدورة العادية في موريتانيا ما بين 10–11 نوفمبر 1992 وأخيرا عقدت الدورة العادية السادسة في تونس للفترة ما بين 2-3 أفريل 1994.[3]

لكن مع بداية 1995 بدأ الجمود يظهر على مؤسسات اتحاد المغرب العربي، وبدأت العلاقات الثنائية بين أقطار المغرب العربي تنمو وعلى حساب الاتحاد نفسه، ففي 16 فيفري 1995، زار ليبيا محمد صالح دمبري وزير خارجية الجزائر، وحمل رسالة من الرئيس الجزائري زروال إلى نظيره الليبي معمر القذافي وذكرت وكالات الأنباء أنها تتعلق بالعلاقات الثنائية بين البلدين، وقرار ليبيا التخلي عن رئاسة الاتحاد ولأسباب تتعلق بما أسمته (طبيعة النشاط المغاربي)[4]، وأفاد تقرير نشرته صحيفة العلم المغربية بتاريخ 17 فيفري 1995 لمناسبة مرور ستة سنوات على تأسيس اتحاد المغرب العربي ما يلي: " إن مؤسسات الاتحاد باستثناء أمانته العامة لا تزال تعاني الجمود وأن الاتفاقيات الأساسية الهادفة إلى تحقيق التكامل الاقتصادي مثل المعاهدة الجمركية الموحدة ومشروع منطقة التبادل الحرة لا تزال في طور الأماني، وإن شعار (مغرب عربي بلا حدود) يواجه مشكلات عدة على أرض الواقع، وقد تجلى ذلك عندما تبادل البلدين الجزائر والمغرب فرض تأشيرة الدخول على مواطني البلدين وأغلقت الحدود البرية لأسباب أمنية تتعلق بأنشطة الجماعات الإسلامية المسلحة والوضع الداخلي في الجزائر، فما تزال مسألة الصحراء تشكل مادة الخلافات الجزائرية المغربية"، وأضاف التقرير:" أنه لا بد من إيجاد تسوية لأزمة لوكربي والعمل على رفع الحصار الذي تتعرض له ليبيا لتسير قدما في مسيرة الاتحاد خاصة وأن ليبيا تشعر بمحدودية وقلة تضامن بلدان الاتحاد معها لحل الأزمة مع الدول الغربية وقد رفضت ليبيا مؤخرا تسلم رئاسة الاتحاد من الجزائر، الأمر الذي يشير إلى ضرورة إعادة تقديم أوضاع الاتحاد وإعادة توجيه أنشطته.[5]

1- **التقرير الاستراتيجي العربي لعام 1994**، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة ، 1995، ص 205،206.
2- بخوش صبيحة، المرجع السابق، ص 214.
3- كفاح عباس رمضان الحمداني، "تفعيل اتحاد المغرب العربي، رؤية مستقبلية"، **مجلة دراسات إقليمية**، العدد 16، (2009)، ص 289.
4-مركز دراسات الوحدة العربية، **يوميات وثائق الوحدة العربية 1995**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1996، ص 62.
5- كفاح عباس رمضان الحمداني، "اتحاد المغرب العربي في ظل المتغيرات العربية الراهنة"، **مجلة دراسات إقليمية**، العدد 33، (2014)، ص 55

ثم أعلنت الجزائر في 07 مارس 1995 أنها ستستمر في رئاسة الاتحاد وحتى نهاية العام بعدما رفضت ليبيا تسلم الرئاسة ويذكر إن ليبيا طالبت بإعادة تقويم نشاطات الاتحاد وأشارت إلى استيائها من التزام الأقطار الأعضاء في الاتحاد بالحظر الجوي المفروض عليها[1]، وفي حديث صحفي لمحمد عمامو الأمين العام لاتحاد المغرب العربي بتاريخ 22 ماي 1995 حول مسيرة الاتحاد والمشكلات الداخلية والخارجية التي تواجهه، إذ أكد على أن فكرة الاتحاد جاءت لجمع شمل (شعوب) المنطقة وإحكام تعاونها بما فيها مصلحة بلادهم، حيث أظهرت التحولات العالمية الكبرى التي حدثت مؤخرا ضرورة تجمع هذه الأقطار كجبهة لمواجهة التحديات التي تواجهها، وأصبح الأمر يقينا لدى كل مواطن في المغرب العربي بضرورة وجود عنصر مستقبلي بين دول ذات الخصوصية و المصالح المشتركة، ومن ثم فليس في المغرب العربي مكان لإقامة محور ضد أي دولة بل هو مجال لتكثيف التعاون والتكامل وصولا إلى الاندماج الكامل إن شاء الله وإسهاما في ما هو أكبر سواء ضمن محيطنا العربي أم الإسلامي، وأضاف أنها تمت الموافقة على 24 اتفاقية اتحادية معظمها اتفاقيات اقتصادية، وأكد أيضا أن ليبيا لا ترغب في الانسحاب من عضوية الاتحاد.[2]

وسرعان ما تدهورت العلاقات بين دول المغرب العربي، فقد أعلن الرئيس الليبي معمر القذافي في 30 نوفمبر 1995، "إن ليبيا قررت سحب اعترافها بموريتانيا كدولة عربية بسبب اتفاقها مع إسرائيل على تبادل التمثيل الدبلوماسي بينهما"[3]، ثم اتخذت ليبيا مزيدا من الإجراءات ضد موريتانيا ففي ديسمبر 1995 أعلنت أنها قررت قطع مساعداتها الاقتصادية لموريتانيا، والاستغناء عن العمال الموريتانيين في ليبيا بسبب الاتفاق الموريتاني الصهيوني، على فتح مكتب لرعاية مصالحها في نواكشوط وتل أبيب.[4]

من جانب آخر طالبت المغرب الجزائر رسميا في 23 ديسمبر 1995، بتجميد نشاط مؤسسات اتحاد المغرب العربي بصفتها رئيسا للدورة 1995، وذلك بعدما اتهمت الجزائر بتجاوز وضعها من مراقب محايد إلى طرف معني مباشر في قضية الصحراء الغربية من خلال انحيازها إلى جبهة البوليساريو[5]، وردت الجزائر على لسان وزير خارجيتها محمد صالح دمبري في 27 ديسمبر 1995 "إن بلاده ترفض طلب المغرب تجميد أنشطة الاتحاد باعتبار أن موضوع الصحراء الغربية لا يرتبط بالاتحاد المغربي"[6]، في حين أكدت تونس في 28 ديسمبر 1995 معارضتها المغرب بتجميد اتحاد المغرب العربي بسبب انحياز الجزائر إلى جبهة البوليساريو وقضية الصحراء الغربية.[7]

1- مركز دراسات الوحدة العربية، **يوميات ووثائق الوحدة العربية 1995**، المرجع السابق، ص 77.
2- كفاح عباس رمضان الحمداني، "تفعيل اتحاد المغرب العربي رؤية مستقبلية"، المرجع السابق، ص 290.
3-مركز دراسات الوحدة العربية، يوميات و وثائق الوحدة العربية، 1995، المرجع السابق، ص 278.
4-عزمي عاشور، "موريتانيا وإسرائيل علاقات دبلوماسية"، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 139، سنة 36، (جانفي 2000)، ص 146.
5- كفاح عباس رمضان الحمداني، "اتحاد المغرب العربي في ظل المتغيرات العربية الراهنة"، المرجع السابق، ص 56.
6-مركز دراسات الوحدة العربية، **يوميات و وثائق الوحدة العربية 1995**، المرجع السابق، ص 301.
7- كفاح عباس رمضان الحمداني، "تفعيل اتحاد المغرب العربي رؤية مستقبلية"، المرجع السابق، ص 291.

إن الانقطاع الذي حدث في مجلس رئاسة الاتحاد يعني فقدان دور دبلوماسية القمة الجماعية الأمر الذي ترتب عنه انعكاسات سلبية على فعالية بقية الأجهزة ومن ثم على درجة التماسك بين أعضائه وعلى مواقفهم تجاه العديد من القضايا الإقليمية والدولية.[1]

مع مطلع سنة 2001 بادرت ليبيا بمحاولة تفعيل الاتحاد حيث حاولت لعب دور الوسيط بين الجزائر والمغرب غير أن مساعيها باءت بالفشل بسبب تعنت الطرف المغربي، من جهتها بادرت الجزائر بالتفعيل عن طريق دعوتها وزراء الخارجية لاتحاد المغرب العربي للاجتماع في الجزائر يوم 19 مارس 2001، وقبله لجنة المتابعة يومي 17 و 18 مارس 2001 إضافة إلى اجتماع مسبق للخبراء يوم 15 مارس 2001، وهو فريق دعت الجزائر إلى تأسيسه لإعادة التفكير في المنظومة الاتحادية ككل والنظر في مدى صلاحية الاتفاقيات بحكم التغيرات الحاصلة.

ومواصلة لجهودها الرامية إلى تفعيل الاتحاد وربما التخلص من الرئاسة سعت مرة أخرى إلى دعوة مجلس وزراء الخارجية للاجتماع وتهيئة الظروف الملائمة لانعقاد القمة السابعة، وكان للوساطة التونسية المصرية السعودية بين الجزائر والمغرب أن يتم الاتفاق على عقد القمة في شهر جوان 2002 دون إدراج القضية الصحراوية في جدول الأعمال، لكن المغرب قرر مقاطعة القمة مما دفع بليبيا إلى تقديم طلب التأجيل لأسباب مرتبطة بالقضية الصحراوية.

مع مطلع سنة 2003 جددت الجزائر مساعيها الرامية لتفعيل الاتحاد، فانعقد مجلس وزراء الخارجية في شهر جانفي، ورغم إصرار كل الأطراف على إعادة التفعيل إلا أن هذا لم يمنع من ظهور خلافات حادة بينها، وهذا ما أدى بوزير الخارجية الجزائر للتصريح قائلا: "إن الجزائر اضطلعت برئاسة الاتحاد لفترة تميزت بطول مودتها وصعوبتها... إنها غير مستعدة لتحمل المزيد من التضحيات من أجل تحقيق أطماع دول أخرى".[2]

وهكذا جمدت أنشطة الاتحاد لتظهر على الساحة السياسية في المغرب العربي العلاقات الثنائية فيما بينها، مع ملاحظة استمرار بعض المؤسسات الاتحاد بالعمل لحد الآن على أمل تفعيل الاتحاد من جديد، ونذكر على سبيل المثال الأمانة العامة للاتحاد ومجلس وزراء الخارجية.[3]

عجز قادة الاتحاد عن عقد قمتهم في طرابلس، وفيما كان المغاربيون يستعدون جميعا للذهاب إلى العاصمة الليبية بعد 12 عاما دون قمة تجمع قادة دول الاتحاد، وبعد أن أخفقوا في الالتقاء في الجزائر عام 2003 لأول مرة بعد آخر قمة جمعتهم في تونس عام 1994، جاءت رسالة التهنئة التي بعث بها الرئيس عبد العزيز بوتفليقة إلى رئيس الجمهورية الصحراوية عبد العزيز بمناسبة الذكرى 32 لتأسيس جبهة البوليساريو، الأمر الذي واجه رد فعل طبيعي من المغرب لجهة اعتذار الملك محمد السادس عن المشاركة في قمة طرابلس.[4]

1- زايد عبيد الله مصباح، "اتحاد المغرب العربي، الطموح والواقع"، **مجلة المستقبل العربي**، العدد 236، (أكتوبر 1998)، ص 35.
2- بخوش صبيحة، المرجع السابق، ص 217-219.
3- محمد وقيدي، "التفكير في الوحدة من خلال عوائقها، **مجلة شؤون عربية**، العدد 57، (مارس 1989)، ص 8.
4-توفيق المديني، **اتحاد المغرب العربي، بين الإحياء والتأجيل، دراسة تاريخية سياسية**، ط1، سوريا: منشورات اتحاد الكتاب العرب، 2006، ص ص 35.

يتضح لنا أن التطورات المعاصرة في دول المغرب العربي قد سمحت بالمزيد من الانفصال والاستقلال الخاص بكل الأقطاب، وفي ظل الشروط العالمية المعاصرة فإنه لا ينبغي أن ينحصر البحث لدينا في التنقيب عما يؤيد مسعانا الراهن في إقامة اتحاد المغرب العربي، بل ينبغي أن يشمل أيضا البحث في التاريخ نفسه عما أعاق تلك الوحدة من أن تصبح واقعا قائما في الوقت الحاضر نتيجة أسباب داخلية وخارجية:[1]

–الأسباب الداخلية، والتي تتخذ طابعين رئيسيين أحدهما ذو دلالة قطرية والآخر ذو دلالة جماعية بينية وتتمثل هذه الأسباب في اختلاف الأنظمة السياسية المغاربية، وغياب الديمقراطية والمشاكل الداخلية كالأزمة الجزائرية في التسعينيات مثلا، إضافة للمشاكل الاقتصادية، ويمكن تحديد التحديات الاقتصادية التي تواجهها دول الاتحاد في (زيادة عدد السكان، نمو اليد العاملة في المغرب العربي، تشابه اقتصاديات دول الاتحاد، التطور العلمي والتكنولوجي، ارتباط الاقتصاد المغاربي بالاقتصاد الأوروبي)، والاختلاف في المصالح بين الدول المغاربية، ومشكلة الصحراء الغربية، وغياب الأسلوب العلمي.

– الأسباب الخارجية وتتلخص في أزمة لوكربي و طبيعة العلاقات مع الاتحاد الأوربي وإسرائيل.

ثالثا–تفاعلات إعلان دمشق

يعد إعلان دمشق الذي تم التوقيع عليه في أعقاب حرب الخليج الثانية، وتحديدا في 06 مارس 1991 من قبل كل من دول مجلس التعاون الخليجي الست بالإضافة إلى مصر وسوريا[2]، وإعلان دمشق لا تنطبق عليه معايير بناء النظم الفرعية في شقها المؤسسي، إذ ليس له أجهزة خاصة به، وهو يمثل بذلك أقصى درجات المرونة المؤسسية، حيث تولي وزارة الخارجية للبلد المتكفل باستضافة اجتماع وزراء الخارجية لدول الإعلان الثمانية كافة الجوانب التنظيمية الخاصة بالاجتماع المعني، وليس هناك أية جهة مخولة متابعة تنفيذ ما قد يتم الاتفاق عليه والظاهر أن ما يتم الاتفاق عليه يخضعه لمعيار التوافق العام بين الوزراء ولعملية تنقيح وتغيير مستمرة وصولا إلى الحد الذي يقبله الجميع.[3]

إن إعلان دمشق احتل فيه المجال الأمني مكانا بارزا في بداية إعلانه، ثم تطور الأمر إلى أن أصبح مجرد تنسيق المواقف الخارجية و هو الوظيفة الرئيسية.[4]

فيما يتعلق بتنسيق السياسة الخارجية بين دول إعلان دمشق، فتشير تجربته أنها قريبة من تجربة مجلس التعاون الخليجي، فهناك انتظام في الاجتماعات التي يجريها وزراء الخارجية لدول الإعلان، وهناك رؤى يتم التعبير عنها في البيانات الختامية لهذه الاجتماعات ولكنها تسمح بدرجة من التمايز بين سياسات ومواقف الدول كل على انفراد وبين المضمون الذي تم التعبير عنه في إطار البيان الختامي، وقد بدأ الموقف الجماعي لدول الإعلان مفتقدا أثناء أزمة الحرب الأهلية اليمنية صيف 1994، حيث ظهرت مواقف متعارضة بين ثلاثة

1- كفاح عباس رمضان الحمداني، "تفعيل اتحاد المغرب العربي رؤية مستقبلية"، المرجع السابق، ص 291-300.
2- **التقرير الاستراتيجي العربي لعام 1994**، المرجع السابق، ص 210.
3- حسن أبو طالب، "نظم التعاون الفرعية بين الدول العربية وإحياء النظام العربي"، المرجع السابق، ص 493،492.
4- حسن أبو طالب، "تصورات دول مجلس التعاون الخليجي لقضايا الأمن في الخليج بعد الحرب"، في مصطفى علي (محرر)، **مصر وأمن الخليج بعد الحرب**، مركز البحوث والدراسات السياسية، كلية الاقتصاد، القاهرة، 1994، ص 124.

اتجاهات، أولها مسعى إلى استصدار قرار جماعي يبيح التدخل العسكري العربي في الحرب اليمنية، وثانيها رفض هذا المسعى وحاول توظيف علاقاته اليمنية من أجل التوسط ووقف القتال، وثالثها عبرت عنه حكومة قطر تحديدا حيث وقفت علانية مع الحكومة اليمنية ضد الحزب الاشتراكي وأعلنت التزامها بقراري مجلس الأمن 924 و 931[1].

تبدو التباينات بين دول الإعلان جلية إزاء قضية التطبيع مع إسرائيل، والموقف من المصالحة مع العراق في ظل حكم الرئيس صدام حسين، وقد بدت تلك التباينات مؤثرة بشدة على التنسيق العام بين دول الإعلان في أكتوبر 1994، حيث تحركت قوات عراقية صوب الحدود مع الكويت، وما تلاه من رد فعل خليجي اتجه مباشرة صوب الولايات المتحدة، ومتجاوزا بذلك مصر وسوريا، الأمر الذي تبعه رد فعل مصري–سوري غاضب، أمكن احتواؤه لاحقا حين استجابت الدول الخليجية لدعوة مصرية للاجتماع في القاهرة لبحث الموقف واتخاذ قرار مناسب وفقا لما يقتضيه الإعلان من تشاور وتنسيق في الأمور التي تمس الأمن لأحد أعضائه.

وفي فترة مبكرة كان هناك تباين بشأن إيران، بيد أن التطورات الإيرانية الداخلية الأخيرة بعد تولي الرئيس محمد خاتمي 1997، وحدوث انفراجات في العلاقات العربية الإيرانية اختفت تلك التباينات السابقة، ويظل موقف دول الإعلان من مسألة التطبيع مع إسرائيل، وعلاقاتها بالتطورات الجارية في عملية التفاوض مسألة تمس الجامعة العربية جنبا إلى جنب كونها مسألة خلافية بين الإعلان نفسه، وبدأ التأثير السلبي لهذه المسألة واضحا حين قررت دول الخليج إنهاء المقاطعة –غير المباشرة– من الدرجتين الثانية والثالثة للكيان الصهيوني في أكتوبر 1994[2]، معتبرة إياه يعكس التقدم في مفاوضات السلام في الشرق الأوسط، وعلى الرغم من أن التطبيق الخليجي للمقاطعة غير المباشرة اتسم بالمرونة إلا أن إصدار قرار واضح بهذا الشكل دون الرجوع إلى الجامعة العربية، أو التشاور مع طرفي –سوريا و مصر– كشف أن المصالح الخاصة هي أعمق تأثيرا في توجيه المواقف أكثر من أي ارتباط جماعي آخر.

رابعا–مجلس التعاون العربي

إن إعلان مجلس التعاون العربي جاء تجسيدا وتتويجا لتطور في العلاقات والمصالح المشتركة التي كانت قائمة بين الدول الأربع المؤسسة للمجلس في الفترات السابقة (مصر، العراق، الأردن، اليمن الشمالي)، حيث كانت معالم تلك العلاقات تتمثل في تزايد حجم التبادل التجاري الذي كان مستهدفا أن يصل عام 1989 أي عام التأسيس إلى حوالي 500 مليون دولار بين الأردن ومصر، ومليار دولار بين العراق والأردن و 500 مليون دولار بين مصر 500 مليون دولار بين الأردن و مصر، مليار دولار بين العراق و الأردن و 500 مليون دولار بين مصر و العراق، وبالطبع فإن هذا الهدف تطور وازداد مع قيام المجلس، يدعم ذلك تعاون عسكري ملموس

1-حسن أبو طالب، "نظم التعاون الفرعية بين الدول العربية و إحياء النظام العربي"، المرجع السابق، ص 508.
2-عبد المنعم علي حسن، "قرار مجلس التعاون الخليجي ومصير المقاطعة العربية لإسرائيل"، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 119، (جانفي1995)، ص 171،172.

في الحجم والمدى، وعلى صعيد الشركات المشتركة فإنه يلاحظ وجود مجموعة من الشركات المشتركة، كما ظهر التعاون في مجال البنية الأساسية خاصة في مشروعات ربط شبكات الكهرباء ومشروعات النقل والمواصلات، وفي نفس الاتجاه جرى التنسيق الصناعي في قطاعات مختلفة، وجرى تبادل ثقافي واسع النطاق، بالإضافة إلى توقيع اتفاقية لتنظيم العمالة (مصر، الأردن)، (مصر، العراق)، (مصر، اليمن).

علاوة على ذلك فقد شكلت لجان ثنائية عليا بين مصر وكل من الأردن والعراق واليمن، من خلال ذلك تبين لنا أن إعلان مجلس التعاون جاء تتويجا للتطور السريع في العلاقات الثنائية بين الدول الأرباع وكان يبدو واضحا أهمية انبثاق مجلس التعاون العربي خاصة من الناحية الاقتصادية بعد أن تأكد للجميع إخفاق جهود التنمية القطرية التي لم تتمكن من تحقيق أهدافها.[1]

غير أن هذه التجربة وعند أول هزة سياسة فعلية انهارت دون أن تتمكن حتى اقتصاديا من نقل ولو جزء مما تم إعداده من قرارات واتفاقات تم التوقيع المشترك عليها إلى أرض الواقع، فقد وضع الاجتياح العراقي للكويت في 1990 أي بعد حوالي 17 شهرا على قيامه حدا لهذا المجلس، وإن كان رسميا تم ذلك في فيفري 1994 حينما أعلنت لجنة الشؤون العربية والخارجية، لمجلس الشورى المصري تأييدها لإلغاء اتفاقية تأسيس مجلس التعاون العربي بناء على القرار الجمهوري بمشروع القانون، والذي أحيل إلى مجلس الشعب، وإن كانت الحكومة الأردنية قامت بتصفية المجلس بصفة رسمية في يوم 01 أوت 1992 بعد تجميد نشاطه قرابة عامين و لم تعارض أي من الدول الأعضاء تصفية المجلس نهائيا.

وعموما في إطار المستوى الإقليمي فإن مجلس التعاون الخليجي هو أكثر هذه التكتلات الإقليمية العربية من حيث الانتظام في انعقاد دوراته بمستوياتها المختلفة، كما أنه حقق بعض الإنجازات على طريق تحقيق التكامل بين الدول الأعضاء، قياسا بالاتحاد المغاربي شبه المجمد، وإعلان دمشق لا تنتظم دورات انعقاده، ومن ثم فمستوى التفاعلات العربية على المستوى الأقاليمي لم يحقق حتى الآن الأهداف المرجوة من قيامه، باستثناء مجلس التعاون الخليجي الذي يسير في اتجاه تحقيق جانب من أهدافه، و إن كان إيقاعه يتم بالبطء و الحذر.[2]

وعلى هذا المستوى برزت بعض الخلافات العربية الثنائية، كالخلاف الجزائري المغربي بشأن قضية الصحراء الغربية والخلاف الليبي الموريتاني بشأن تطبيع علاقاتها مع إسرائيل، والخلاف الإماراتي مع بعض دول مجلس التعاون حول العلاقات مع إيران، وفي إطار إعلان دمشق برزت خلافات عربية بين مصر وقطر بشأن انعقاد المؤتمر الاقتصادي للشرق الأوسط، وشمال إفريقيا عام 1997، وخلافات بين قطر والسعودية حول ترسيم الحدود ودور بعض المواقف القطرية، بصدد الصراع العربي الصهيوني، وهذه الخلافات كان لها تأثيرها على مستوى الإنجاز العربي على هذا المستوى.

1- ذياب مخادمة، "مجلس التعاون العربي...، تجربة لم تكتمل".
[http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/eef66135-59af-42eb-bc44-5d23324b1be1] (14/05/2013)
2- عبد الخالق عبد الله، **النظام الإقليمي الخليجي**، المرجع السابق، ص 21-35.

الفرع الثالث: المستوى الجماعي للتفاعلات العربية–العربية

الذي يتمثل في الجامعة العربية والمنظمات التابعة لها، فلقد انتظم انعقاد دورات مجلس الجامعة العربية، إلا أن فعالية الجامعة العربية كمؤسسة جامعة للدول العربية، كانت محلا للنقد من جانب العديد من الدول العربية، وأبرز الدول التي وجهت نقدا للجامعة كانت العراق وليبيا وبعض دول الخليج، وبالرغم من وجاهة هذا النقد إلا أن ما يجب إدراكه هو أن الجامعة كمؤسسة إقليمية تضم عددا من الدول لا تستطيع أن تتحرك بإرادتها المنفردة، فدائما يتطلب الأمر درجة معينة من التوافق في الإرادات بين الدول الأعضاء، بحيث تستطيع الجامعة أن تقوم بدورها، وبالرغم من الظروف الصعبة التي واجهت الجامعة العربية خلال العقد الأخير، إلا أنها قامت ببعض المبادرات لإعادة القوة إلى العلاقات العربية–العربية، كالدعوة إلى المصالحة العربية، وإنشاء محكمة عدل عربية ودورية القمة العربية، وهو ما تحقق في قمة القاهرة 2000 حيث صدر قرار بإنشاء مؤسسة القمة (04)، والتي تنعقد دوريا، بوصفها تمثل جزءا من البناء المؤسسي للجامعة العربية.

والواقع أن هذا يعد تطورا هاما في هذا البناء المؤسسي، إذ يمكن أن يعطي دفعة هامة لقراراته في المستقبل، حيث إن قمة الجهاز في المرحلة السابقة كانت في نطاق وزارة الخارجية، ومن ثم فهذا الرفع لمستوى القيادة من شأنه أن يوفر إطارا أكثر ملائمة لتخطي العقبات، التي كانت تواجه العديد من القرارات التي يصدرها مجلس الجامعة.[1]

وفي إطار المستوى الجماعي للتفاعلات العربية–العربية تم إنشاء منطقة التجارة الحرة العربية، والتي يتزايد عدد الدول العربية في التصديق على إنشائها الأمر الذي يوفر الإطار القانوني لتفعيلها خلال المرحلة المقبلة، خاصة وأن هناك حتى الآن دولا عدة يمكن أن تقيم هذه المنطقة بالفعل بعد توقيعها اتفاقيات ثنائية لإنشاء مناطق حرة للتجارة العربية، لتسبق الزمن المحدد لتنفيذ هذه الاتفاقية، وهذا بلا شك يعد مؤشرا إيجابيا على تنامي وانتظام التفاعلات العربية–العربية على المستوى الجماعي.

وفي ذات الإطار نجحت الدول العربية في التوصل إلى اتفاق لمكافحة الإرهاب من خلال مجلس وزراء الداخلية العربية، وهو اتفاق يقوم على تحقيق قدر من التعاون الأمني بين الدول العربية، والملاحظ أن معظم المنظمات العربية التابعة لجامعة الدول العربية والمنظمات المتخصصة قد انتظمت في دورات انعقادها، كما عادت بعضها للانتظام أو الانعقاد أخيرا كمكتب المقاطعة العربية للكيان الصهيوني، وإن كان هذا الجهاز يعاني من وجود بعض الخلافات في وجهات النظر بصدد أسلوب المقاطعة.

وانطلاقا مما سبق يمكن رصد مختلف إنجازات الجامعة العربية وأسباب ضعفها في:

أولا–إنجازات الجامعة

–ظلت الجامعة العربية منبرا قوميا تضم في إطارها كافة الدول العربية وتعمل تحت مظلتها مجموعة من المجالس ومنظمات العمل العربي المشترك، ورغم أن الدول الأعضاء حافظت على سيادتها، وأعطت الأولوية

1- محمد سعد أبو عامود، "العلاقات العربية-العربية الواقع والمستقبل"، المرجع السابق، ص 11، 12

لمصالحها القطرية على المصالح القومية، إلا أن عملية صنع القرار تأخذ في اعتبارها بشكل أو بآخر وجود الجامعة وتراعي أن تكون سياستها متماشية مع الإطار القومي العام الذي تمثله الجامعة، وبالتالي حافظت الجامعة على النظام الإقليمي العربي وساهمت في الحد من التمزق والتشرذم والتفتت إلى كيانات طائفية أو محلية، وقامت بالتخفيف وتلطيف التوتر والانقسامات العربية من خلال مجالسها وهيئاتها وأنشطتها.[1]

-تمكنت الجامعة العربية من خلال المبادئ والأهداف التي تحددت في ميثاقها والقرارات والمواقف والتحركات التي اتخذتها أن تبلور موقفا عربيا عاما موحدا إزاء عدد من القضايا العربية المصيرية، وعلى رأسها القضية الفلسطينية وأزمة الشرق الأوسط، والعلاقات مع الدول الكبرى، وضوابط العلاقات العربية، واتخاذ دور متشدد في علاقات العرب والعالم[2]، وهي سياسة تعني الاتفاق على حدود دنيا لا ينبغي تخطيها في التعامل مع قضايا معينة، وهي لا تعني بالضرورة وحدة الموقف الذي تتخذه كل دولة منفردة أو تطابقه تماما كما لا تفترض هذه السياسة انتفاء أو عدم وجود خلافات عربية بقدر أو بآخر بشأن قضية محددة في ظروف أو ملابسات معينة، بل هي تعني الاتفاق على المبادئ أو الأهداف التي تحكم الحركة العربية نحو تطورات أو قضايا محددة، وتفرض الالتزام بحد معين لا ينبغي لأية دولة عربية أن تتخطاه أو تتراجع عنه.[3]

-لعبت الجامعة دورا بارزا منذ قيامها في تحرير البلاد العربية تحت سيطرة الاستعمار (نحو سوريا، لبنان، المغرب، تونس، الجزائر، موريتانيا) حيث كان لها الأثر الفعال في استقلال جميع الدول وانضمامها إلى الجامعة.[4]

وقامت الجامعة العربية بدور فعال لدعم حركات التحرر في المنطقة العربية ماديا ومعنويا وسياسيا وعلى رأسها منظمة التحرير الفلسطينية ومساندة القضية الفلسطينية حتى يتمكن الشعب الفلسطيني من إقامة دولته الفلسطينية المستقلة.

ففي ضوء التسوية السلمية تطور الموقف العربي من الصراع العربي الصهيوني، فمجلس جامعة الدول العربية اتخذ في دورته السادسة و التسعين، التي عقدت في سبتمبر 1991 قرار يرحب بالمساعي الرامية لإقامة سلام عادل وشامل في الشرق الأوسط ويشتمل الموقف العربي الذي يبرز لأول مرة العناصر الأساسية التالية:

-تنفيذ قراري مجلس الأمن 242-338 بكامل بنودهما مع التركيز بشكل خاص على البند الأساسي المتعلق بعدم الاستيلاء على الأراضي بالقوة.

-التأكيد على مبدأ مبادلة الأرض بالسلام.

-حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير و تطبيق قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 194 الخاص بحق العودة.

-التأكيد على عروبة القدس الشريف.

1- عبد الغفار رشاد محمد، "خبرة العمل العربي المشترك وتوقعات المستقبل"، **مجلة شؤون عربية**، العدد 63،(سبتمبر 1990)، ص 17-18.
2- جميل مطر، "الجامعة العربية والنظام الإقليمي العربي وتحديات الثمانينات" في **جامعة الدول العربية الواقع والطموح**، المرجع السابق، ص 889-890.
3- عبد الحميد الموافي، "فعالية المنظمة الدولية، جامعة الدول العربية كحالة للدراسة"، **مجلة شؤون عربية**، العدد 50، (جوان 1987)، ص 17.
4- طه بن عثمان الفراء، وآخرون، **الوطن العربي ومقوماته ومشكلاته**، المرجع السابق، ص 193.

-إن نجاح المفاوضات المتعددة الأطراف والمؤدية إلى إقامة تعاون يقتضي من وجهة النظر القانونية والواقعية تحقيق تقدم ملموس في المفاوضات الثنائية.

-وفي نطاق توسيع العمل العربي المشترك أنشأت الجامعة العربية العديد من المنظمات المتخصصة العربية في المجالات الاقتصادية والثقافية، كما أنشأت المجالس الوزارية المتخصصة في الشؤون الاجتماعية والصحية والعدل والإعلام والبيئة والرياضة والشباب وأبرمت الاتفاقيات والمواثيق بين الدول العربية الأعضاء.[1]

وترجمت أهدافا طموحة تتخطى الواقع العربي وما يحيطه من مشاكل وعقبات، وهي إنجازات لا يمكن التقليل من أهميتها رغم ضعف العائد على المستوى العملي، وهو ما يعود إلى أسباب لا ترجع إلى الجامعة العربية وأمانتها العامة بقدر ما ترجع إلى الدول الأعضاء وسياساتها نحو العمل العربي المشترك، وعدم قدرتها تجاوز خلافاتها السياسية وعزلها عن الامتداد إلى جوانب العمل المشترك في المجالات الأخرى رغم تأكيد قمة عمان الاقتصادية عام 1989 من ضرورة الفصل بين القضايا السياسية والقضايا الفنية والعمل العربي المشترك.[2]

-تمكنت الجامعة العربية من أن تؤدي دورا رائدا في العمل السياسي الدولي لدى الأمم المتحدة ومنظماتها في تحقيق درجة كبيرة من التوثيق بين مواقف الدول العربية والتعاون السياسي بينها، فبرز دور مجالس السفراء لدى دول أوروبا وأفريقيا وآسيا والأمريكيتين، ودور المجموعة العربية لدى الأمم المتحدة، كما لها الأثر الفعال في تنسيق الآراء وتوحيد الاتجاهات المختلفة للوصول إلى موقف عربي موحد بشأن كافة المواضيع العربية والدولية، وخاصة تلك التي تطرح على الأمم المتحدة ومنظماتها والتي تظهر العرب أن لهم سياسة خارجية عربية موحدة، إعمالا لما جاء في ميثاق الجامعة ومعاهدة الدفاع العربي المشترك والتعاون الاقتصادي[3]، كما أدت الجامعة دورا هاما في إدارة الحوار العربي-الأوروبي، وفي تطوير التعاون العربي-الإفريقي، وتستطيع الجامعة أداء هذا الدور والعمل على تطبيقه، وتزداد احتمالات النجاح كلما تزايدت مقدرة العرب على العمل العربي المشترك وتحديد الهدف ووضوح الرؤية والإرادية السياسية للحوار، بهدف تعزيز المصلحة العربية المشتركة.[4]

-وفي مجال تسوية المنازعات بين الدول العربية الأعضاء، ورغم أن ميثاق الجامعة يعتبر متخلفا إلى حد كبير فيما يتعلق بالنظام القانوني الخاص بتسوية المنازعات، استطاعت الجامعة –عملا- أن تطور هذا النظام القانوني وأن تقطع خطوات واسعة في مجال التسوية السلمية للمنازعات التي نشبت بين الدول العربية، فلم تدخر الجامعة جهدا على امتداد تاريخها في بذل مساعيها لغرض التوصل إلى تسوية سلمية للمنازعات التي تحدث أحيانا بين الدول العربية، والحق أنها سبقت غيرها من المنظمات الدولية والإقليمية في بعض المجالات

1- عبد الحسن زلزلة، "الدور الاقتصادي للجامعة العربية" في **جامعة الدول العربية الواقع والطموح**، المرجع السابق ، ص 211-212.
2- عبد الحميد الموافي، المرجع السابق، ص 19.
3- مصطفى عبد الله أبو القاسم خشيم، "السياسة الخارجية العربية الموحدة، الواقع و الطموح"، **مجلة شؤون عربية**، العدد 69، (مارس 1992)، ص 13-84..
4- عبد الغفار رشاد محمد، المرجع السابق، ص 19.

ذات الصلة بهذا الموضوع، ومنها مثلا تشكيل وإرسال قوات عربية لحفظ السلام كالنزاع العراقي الكويتي عام 1961....[1]

-بادرت الجامعة منذ إنشائها إلى خلق الأجهزة الاقتصادية الفنية فأنشأت لجنة دائمة للشؤون الاقتصادية لإرساء قواعد التعاون الاقتصادي وصياغتها في شكل مشروع واتفاقات وسياسات وإجراءات، ومنها تسيير تبادل المنتجات الوطنية وتبادل التمثيل التجاري والبعثات التجارية، وإقامة المعارض الصناعية والزراعية والاشتراك كوحدة في المعارض الخارجية، وإنشاء مؤسسات صناعية وتجارية...، إلا أن ما تنفيذه من هذه الأهداف وما تم عقده من اتفاقيات كان غير كاف بسبب قصور في الميثاق، وما به من نقص وثغرات أدت إلى ضعف نشاط الجامعة وأجهزتها الاقتصادية المتخصصة وتعطيل كافة الجهود التي بذلتها الأجهزة في كثير من الموضوعات والمشاريع واللوائح والاتفاقيات، ويرجع السبب الرئيسي في ذلك إلى بعض النقاط التي وردت في الميثاق حسب المادة الثانية والمادة السابعة من الميثاق إضافة إلى عدم وجود جهاز لمتابعة تنفيذ ما تم التوصل إليه من قرارات.[2]

ثانيا– أسباب ضعف جامعة الدول العربية

قد تعددت الأسباب من خلال العناصر التالية:

-أن فلسفتها تقوم على أساس أنها مجرد منظمة إقليمية تضم في عضويتها دولا عربية ذات سيادة هي أعضاء أو وحدات النظام الإقليمي العربي بمختلف مشكلاته وتفاعلاته وتناقضاته وعليه فإن قوة أو ضعف الجامعة على المستويين الإقليمي والدولي، كانا نتيجة لقوة وضعف النظام العربي برمته، وظلت فاعلية الجامعة رهينة بالحدود الدنيا من إجماع أعضاء الجامعة حول الموقف من القضايا والتحديات.[3]

-عدم تأصل روح الوحدة العربية في نفوس واضعي الميثاق على النحو المرجو، ولا يمكن تدارك الخلل في ذلك إلا بتغيير الفلسفة التي تقوم عليها جامعة الدول العربية، وجعلها وسيلة لغاية واحدة هي إقامة وحدة أو اتحاد أو رابطة أقوى وامتن بين الدول الأعضاء ولا يتأتى ذلك إلا باستعداد الدول الأعضاء للتنازل عن قدر من سيادتها في سبيل تحقيق هذا الهدف.[4]

-لقد جاء ميثاق الجامعة كحل وسط بين ثلاثة تيارات قطري، وتيار إقليمي، وتيار قومي فعلى مستوى الأهداف والمبادئ تجلت الأبعاد القومية، وعلى مستوى درجات أعلى من التعاون والتنسيق برزت الأبعاد الإقليمية التي تجلت في ضوء المادة التاسعة (09) وبذلك يكون الميثاق قد كرس وضعية الجامعة كمؤسسة حد

1- علي الدين هلال وجميل مطر، "جامعة الدول العربية والنظام العربي يطرح الإشكالات التطوير"، **مجلة شؤون عربية**، العدد 63،(1990)، ص 13-18.

2- فاروق محمود محمد، "تطورات محاولات الاندماج الاقتصادي العربي مع الإشارة إلى أهم مشكلاته"، **مجلة شؤون عربية**، العدد 49 (مارس 1987)، ص 157-159.

3- لطفي الحربي، "العمل العربي المشترك في أربعة عقود، نظرة نقدية ورؤية مستقبلية"، **مجلة شؤون عربية**، عدد 41، (مارس 1985)، ص 96.

4- الطاهر بن عريفة، **الجامعة العربية والعمل العربي المشترك 2002/1945**، ط1، الأردن: دار زهران للنشر والتوزيع، 2011، ص 518.

أدنى للتعاون والتنسيق بين الدول العربية، وعلى المستوى القطري دشن الميثاق مبادئ السيادة والاستقلال والمساواة بين الدول الأعضاء.[1]

-أن قرارات مجالسها وهيئاتها أصبحت غير ملزمة للدول الأعضاء فهي مجرد توصيات خاصة وأن أغلب هذه القرارات يتم إقرارها بالأكثرية، ولذلك فهي ملزمة لمن يقبلها وإذا قورن هذا الوضع بالأمم المتحدة، نجد أن قرارات المنظمة الدولية تصدر بموافقة الثلثين، وهي ملزمة أدبيا لجميع الدول وللخروج من هذه الوضعية لا بد من جعل القرارات ملزمة للجميع وإصدار هذه القرارات بأغلبية بسيطة أو بأغلبية الثلثين.[2]

-إن عدم وجود نظام الالتزام في الجامعة والتمسك بقاعدة الإجماع في القرارات يعتبران من العوامل الهامة لإضعافها، فتنفيذ قرارات الجامعة لا يتوقف على إجماع الدول الأعضاء فحسب، وإنما أيضا على النظم القانونية والصيغ الدستورية المعمول بها في تلك الدول، بحيث يمكن القول أن قرارات لم يصادق عليها قانونيا مع أنها حظيت بموافقة ممثلي الدول الأعضاء، وبما أن مؤسسات العمل العربي المشترك في نطاق الجامعة لا تملك أن تلزم الدول بالمصادقة على القرارات التي تم اتخاذها بالإجماع فإن بعض القرارات التي اتخذت على هذا النحو لم تقترن بالتنفيذ الفعلي[3]، وهكذا لم يتم تحويل قرارات الجامعة التي حازت على إجماع الدول العربية إلى سياسات وممارسات قومية تلتزم بها الدول الأعضاء، وهو ما أدى إلى تضاؤل الاهتمام الرسمي والشعبي بقرارات الجامعة بصفة عامة.

-ضعف موارد الجامعة المالية نظرا لتأخر بعض الدول في سداد مساهماتها وعدم وجود موارد دخل ثابت لها يمكنها من القيام بواجبات عملها.[4]

-عدم وجود جهاز تنفيذي ذي قدرة فاعلة على متابعة تنفيذ القرارات، وقد نتج عن هذه الحقيقة إسراف وعدم مبالاة في إصدار القرارات مع العلم مسبقا بعدم الارتباط بتنفيذها.[5]

-أن تمثيل الدول الأعضاء لدى الجامعة غير منتظم فقد ترك الميثاق حرية تشكيل الوفود ومستوى ودرجة تخصصها دون حل، فلا بد من جعل ضوابط وشروط تبين مستوى التمثيل ودرجته وتخصصه.

-تعدد أجهزة الجامعة ومنظماتها وهيئاتها وما خلقه ذلك من ازدواج في العمل وتدخل في الاختصاصات مع عدم وجود هيئة فعالة للتنسيق كما هو الحال في هيئة الأمم المتحدة.

-ضعف جهاز الأمانة العامة وأجهزة المنظمات التابعة لها وشعور العاملين بهذه الأجهزة بأنهم ممثلون لدولهم وليسوا موظفين يعملون في منظمة تسعى لتحقيق الوحدة.

-إن صلاحيات الأمين العام للجامعة غير كافية للقيام بواجباته حيث نجد أن ميثاق الجامعة يضع قيودا على الأمين العام مما أدى إلى إضعاف مقدرته على المساهمة في حمل مشاكل الجامعة.

1- حسن نافعة، "الجامعة العربية ومستقبل النظام العربي"، **مجلة شؤون عربية**، العدد 37، (مارس 1984)، ص 237.
2- الطاهر بن عريفة، مرجع سابق، ص 518-519.
3- أحمد طربين، "العمل العربي المشترك في أربعة عقود، نظرة نقدية مستقبلية"، **مجلة شؤون عربية**، العدد 41، (مارس 1985)، ص 64.
4- الطاهر بن عريفة، المرجع السابق، ص 519.
5- عبد العزيز حسين، "العمل المشترك في أربعة عقود"، **مجلة شؤون عربية**، العدد 41، (مارس 1985)، ص 81.

-عدم وجود مكاتب دائمة للجامعة في العواصم العربية للاستقبال والتنسيق والعلاقات العامة.[1]

الفرع الرابع: المستوى الأهلي غير الحكومي

إن هذا المستوى هو أكثر المستويات نموا خلال التسعينات حيث ظهرت العديد من المؤسسات والمنظمات العربية الأهلية غير الحكومية، كما برز انتظام انعقاد الاتحاد البرلماني العربي، وبدأت الجهود الخاصة بإنشاء البرلمان العربي، وبالرغم من القيمة المعنوية الهامة للتفاعلات العربية-العربية عند هذا المستوى، إلا أنها لم تصل إلى ما هو مأمول حتى الآن.[2]

المطلب الثاني: المعيار الموضوعي

ونقصد به الموضوعات والقضايا التي تدخل في نطاق العلاقات العربية-العربية، ويرتبط بهذا مدى الاتفاق والاختلاف حول مضمون كل من هذه القضايا وطبيعة هذه القضايا، والموضوعات، بمعنى هل هي ذات طبيعة تعاونية أم ذات طبيعة صراعية؟ وكذا الاتفاق والاختلاف حول الأولويات بصدد القضايا محل العلاقات العربية -العربية.

وبداية يمكن القول إن هناك موضوعات وقضايا سياسية وأخرى اقتصادية وثالثة أمنية ورابعة اجتماعية وثقافية، وفيما يلي نعرض لكل مجموعة من هذه الموضوعات والقضايا

الفرع الأول: الموضوعات والقضايا السياسية

هناك العديد من الموضوعات والقضايا السياسية التي تدخل في ثقافة العلاقات العربية-العربية ومنها الصراع العربي الصهيوني، قضية العراق، العلاقة مع دول الجوار الجغرافي، بالوحدة العربية والترتيبات الإقليمية.

أولا- الصراع العربي الإسرائيلي

فقد تعددت الآراء بصدد محتوى هذا الصراع، بمعنى هل هو صراع وجود أم صراع حدود؟ وفي خلال عقد التسعينات، وبعد انطلاق عملية السلام في مؤتمر مدريد سيطر رأي مؤداه: أن الصراع صراع حدود، وأنه يمكن التوصل إلى تسوية سلمية مع الدول العربية، ومن ثم أقرت الدول العربية السلام كخيار استراتيجي، ولكن مع تعثر هذه التسوية بدا واضحا أن الدول العربية أضحت ترى أن هذا الصراع هو صراع وجود لا صراع حدود، وأدركت الدول العربية مخاطر المشروع الصهيوني عليها، فهذا المشروع لا يستهدف إقامة كيان استيطاني استعماري على أرض فلسطين فحسب، وإنما يستهدف الهيمنة على المنطقة، وتحويل الدولة العبرية إلى قوة إقليمية عظمى مهيمنة، الأمر الذي يلحق أضرار مباشرة بكل الدول العربية دون استثناء، ومن هنا بدأت الآن مرحلة المراجعة لتحديد طبيعة هذا الصراع ومخاطره والآليات اللازمة للتعامل معه، ولقد شهد عقد التسعينات تراجعا في الأهمية النسبية لهذا الصراع في سلم الأولويات العربية، إلا أنه مع بداية القرن الحادي

1- الطاهر بن عريفة، المرجع السابق، ص 519-522.
2- محمد سعد أبو عامود، "جامعة الدول العربية والنشاط الأهلي العربي"، **مجلة شؤون عربية**، العدد 86، (جوان 1996)، ص 7-19.

والعشرين استعاد هذا الصراع بوصفه السابق في مقدمة الأولويات العربية، فقد شهدت الفترة من 1996 إلى 2000 انعقاد قمتين عربيتين بخصوص هذا الصراع وصولا إلى قمة عمان في مارس 2001.[1]

ومع ذلك فإن التوصل إلى أسلوب ملائم للتكامل مع هذا الصراع قد يفجر بعض الخلافات في وجهات النظر بين الدول العربية، نتيجة لوجود قدر من تعارض أو تباين لمصالح الخاصة بكل دولة ولطبيعة الضغوط الدولية التي تواجه كلا من هذه الدول.

إلا أننا نرى أن حجم الخطر ونوعية التهديد الذي يواجه الدول العربية بفعل هذا الصراع وتداعياته، سوف يفرض على هذه الدول التوصل إلى اتفاق متوازن بشأن أسلوب إدارة هذا الصراع.

ثانيا–قضية العراق

من القضايا السياسية الهامة في نطاق العلاقات العربية–العربية، وقد بدأت هذه القضية في الظهور مع اندلاع الحرب العراقية الإيرانية (1980–1988)، والتي استمرت ثماني سنوات، وقد ساندت معظم الدول العربية العراق في هذا الحرب باعتباره يدافع عن البوابة الشرقية للوطن العربي في مواجهة إيران الفارسية في حين أيدت سوريا وليبيا إيران، وبعد انتصار العراق في هذه الحرب بدأ يعاني مشكلات ما بعد الحرب، و لم ينل هذا الموضوع الكافي على المستوى العربي بطرح الموضوع في السياق العربي، بل لجأ إلى تفجير بعض المشكلات مع الكويت والسعودية، ثم ما لبث أن لعبت برأسه أوهام القوة فقام بغزو الكويت ليخلق أزمة عربية جديدة حول العراق.

اندلعت أزمة وحرب الخليج الثانية في 02 أوت 1990 جراء اجتياح العراق للكويت والنظام الإقليمي العربي يعيش حالة انقسام حاد بشأن سياسته وعلاقته مع القوى الفاعلة في النظام الدولي وتحديدا الولايات المتحدة الأمريكية وحلفاؤها الغربيين إلى فريقين متعارضين نتيجة لمواقفها المعادية للقضايا العربية، الفريق الأول رأى ضرورة التشدد مع تلك القوى، والتعامل معها بحزم حتى تعيد النظر في مواقفها المعادية للقضايا العربية، وفي مقدمتها قضية الشعب الفلسطيني وموضوع انحيازها الكامل إلى جانب إسرائيل وأخيرا حملتها الإعلامية والسياسية ضد العراق واتهامها بتطوير أسلحة غير تقليدية تزعم ذلك الفريق العراق ومنظمة التحرير الفلسطينية.[2]

هناك فريق آخر رأى إمكانية إيجاد صيغة تصالحية مع تلك القوى والوصول إلى حلول وسط حول القضايا الخلافية وتزعم ذلك الفريق كل من مصر والمملكة العربية السعودية وبقية دول الخليج.[3]

وبعد تفجر الأزمة إلى نزاع جراء اجتياح العراق للكويت في 02 أوت 1990 عقد النظام العربي قمة لمعالجة تلك الأزمة في القاهرة خلال الفترة من 08–10 أوت 1990، وخلال تلك القمة ظهر الانقسام الكبير بين وحدات النظام العربي إلى فريقين حول كيفية احتواء الأزمة والتواجد العسكري في المنطقة.[4]

1- محمد سعد أبو عامود، "العلاقات العربية-العربية الواقع والمستقبل"، المرجع السابق، ص 11، 12
2- محمد السيد سعيد، **مستقبل النظام الإقليمي العربي بعد أزمة الخليج**، المرجع السابق، ص 90.
3- المرجع نفسه ، ص 85.
4- أحمد يوسف أحمد، "الوضع العربي الراهن وسبل الخروج من الأزمة"، **مجلة المستقبل العربي**، العدد 159، (ماي 1992)، ص 83.

بعد أن تقدمت الكويت والمملكة العربية السعودية في ذلك المؤتمر بطلب الموافقة على الاستعانة بقوات عسكرية أجنبية لإخراج القوات العراقية من الكويت، وحماية المملكة العربية السعودية من اجتياح عسكري عراقي محتمل لها، فظهر اتجاهان من الدول الأعضاء ولكل اتجاه مبرراته ووجهة نظره وذلك على النحو التالي:

*__الاتجاه الأول__: رأى إمكانية احتواء الأزمة في إطارها العربي وذلك عبر مبادرة يقوم بها بعض الزعماء العرب لإجبار العراق على الانسحاب من الكويت، وإجراء حوار مباشر بين البلدين لمعالجة القضايا الخلافية العالقة بينهما وتفويت الفرصة على القوات الأجنبية المتربصة بالأمة من التدخل في شؤون الدول العربية والسيطرة على ثرواتها (الأردن، منظمة التحرير الفلسطينية، اليمن، السودان، تونس، ليبيا، الجزائر، موريتانيا).[1]

* __الاتجاه الثاني__: الرأي تزعمته كل من مصر والمملكة العربية السعودية ودول الخليج الأخرى رأى ألا جدوى في الانتظار للحل العربي كونه غير ممكن الحدوث، نظرا للهيمنة التي يتمتع بها العراق في توجيه تفاعلات النظام العربي وتوجهه الثوري في تغير نمط السياسات العربية تجاه بعض القوى الدولية، في مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية منذ أواخر الثمانينات، فأيد التحالف ووافق على طلب السعودية والكويت للاستعانة بقوات أجنبية لإخراج العراق من الكويت وحماية المملكة العربية السعودية من التهديدات العراقية، وذلك من خلال طرح ذلك الطلب للتصويت في الجامعة العربية في تلك القمة وتمريره بطريقة مخالفة لقوانين الجامعة العربية التي تنص على الإجماع، وفي سابقة خطيرة صوتت الدول الأعضاء في ذلك التحالف على قبول التواجد العسكري الأجنبي في الأرض والمياه العربية، وصدر ذلك القرار ليمثل ثاني انتهاك لأمن القومي العربي بعد الانتهاك الأول الذي مثله اجتياح العراق للكويت، وليكون مقدمة لسلسلة من الانتهاكات المتتابعة لمنظومة القيم التي حكمت التفاعلات العربية تجاه الأمن القومي العربي، والقضايا المركزية الرئيسية الأخرى للنظام الإقليمي العربي وفي مقدمتها قضية الشعب الفلسطيني والصراع مع إسرائيل.[2]

بعد تلك القمة وذلك القرار دخل النظام العربي مرحلة من الصراع الحاد في نمط السياسات بين أعضاءه والشلل التام امتد أثره ليشمل الأطر المؤسسية للنظام الإقليمي العربي، فلم يستطيع مجلس الجامعة العربية عقد اجتماعاته العادية أو الاستثنائية عام 1990، وفي نفس السياق أصيب النظام العربي منذ ذلك الاجتماع بحالة من الجمود والشلل المؤسسي خلال الفترة التي تلت أزمة وحرب الخليج الثانية 1991، و لم يستطع خلالها أن يعقد اجتماع على مستوى القمة بين الدول الأعضاء فيه إلا بعد مرور ستة سنوات على وقوعها في مؤتمر القاهرة 1996 والتي عقدت ناقصة لعدم حضور العراق والذي لم توجه له الدعوة لحضور تلك القمة استجابة لضغوط عربية ودولية.[3]

على ضوء هذا الانقسام دخل النظام الإقليمي العربي في دوامة صراع كبرى من خلال مجموعة من الإجراءات والمواقف العدائية والتفاعلات الصراعية التي عمقت حالات الانقسام بصورة خطيرة وغير مسبوقة

1- محمد السيد سعيد، المرجع السابق، ص 92.
2- أحمد يوسف أحمد، "النظام الإقليمي العربي بعد احتلال العراق"، **مجلة وجهات نظر**، العدد 54، (جويلية 2003)، ص 27.
3- جميل مطر، "المسألة العربية بين قرنين"، **مجلة المستقبل العربي**، العدد 230،(أفريل 1998)، ص 08.

امتد أثرها من الجوانب الرسمية إلى الجوانب الشعبية تمثلت في خروج الجماهير العربية في كثير من العواصم العربية للمظاهرات ضد بعضها البعض تحت تأثير التعبئة الخاطئة التي صاحبت الأزمة.[1]

أما على المستوى الرسمي فقد اتخذت بعض الحكومات العربية في دول الخليج إجراءات وسياسات عقابية تؤدي إلى مزيد من القطيعة ضد بعض الدول العربية التي صنفت بأنها مؤيدة للعراق في احتلاله للكويت منها ما يلي:

- تخفيض البعثات الدبلوماسية وإغلاق السفارات في بعض الأحيان كما هو الحال بالنسبة لمواقف الكويت مع دول الضد.
- قطع المساعدات والدعم المالي التي كانت تقدمه دول الخليج للدول العربية التي صنفت بدول الضد (اليمن، الأردن، ومنظمة التحرير الفلسطينية، والسودان، وطرد جالياتها العاملة في الخليج).
- قيام حملات إعلامية عدائية متبادلة بين الطرفين شملت السباب والقذف والشتائم وكيل التهم وبصورة فاتت التصور وعمقت الجروح وأوجدت شرخا كبيرا في الجسد العربي امتد أثرها إلى المواطن العربي.[2]

أما على المستوى العراقي فنجد التدخل الخارجي لتحرير الكويت والذي أسفر عن تدمير العراق وفرض العقوبات الدولية عليه، وتجريده من أسلحته الاستراتيجية، ولقد أدى استمرار هذه العقوبات وما نتج عنها من أضرار لحقت بأبناء الشعب العراقي، إلى بروز الدعوة إلى إعادة النظر في نظام العقوبات خاصة وأن هذا البلد يواجه مخاطر التقسيم، الأمر الذي يؤدي في حالة حدوثه إلى خلخلة الأوضاع، والتوازنات القائمة في المنطقة، والقضية العراقية بمختلف جوانبها محل خلاف بين الدول العربية، فالبعض ينظر إلى خطر تقسيم العراق، والبعض الآخر ينظر إلى خطر استمرار النظام العراقي القائم على الأمن والاستقرار في المنطقة، والبعض الثالث يركز على الأضرار التي بالشعب العراقي[3]، حيث تميزت الفترة من 1996–2000، بفترة التحسن النسبي للعلاقات العراقية من خلال نجاح السياسة الخارجية العراقية في تخفيف كسر جزئي للحظر الدولي وكسب حلفاء ومؤيدين دوليين لها في ذلك وأبرز مثال على ذلك الموقف الروسي والفرنسي من مشروع القرار الأمريكي البريطاني في مجلس الأمن في عام 2000 والمتعلق بالعقوبات ضد العراق.[4]

أما على المستوى العربي فقد تميزت سياسة كل من سوريا ومصر والإمارات وقطر وعمان بنوع من الانفتاح تجاه العراق وتأييده في بعض المواقف الداعية إلى رفع الحظر والعقوبات الاقتصادية المفروضة عليه بينما استمرت الكويت والمملكة العربية السعودية على مواقفها المنددة تجاه طول هذه الفترة.[5]

1- شملان يوسف العيسى، "تأثير أزمة الخليج في العمالة العربية"، **مجلة المستقبل العربي**، العدد 254،(أفريل 2000)، ص 33.
2- حسنن توفيق إبراهيم، "أزمة الخليج والأمن القومي العربي، **مجلة شؤون عربية**، العدد 67، (جويلية 1991)، ص 34.
3- محمد سعد أبو عامود، "العراق والنظام العربي: شروط الاندماج"، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 136، (أفريل 1999)، ص 110-117.
4- **التقرير الاستراتيجي العربي لعام 2002**، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة ، 2003، ص 330-359.
5- علي فخرو،" واقع ومستقبل العلاقات الخليجية -الخليجية، ملف الخليج العربي رؤى المستقبل"، **مجلة المستقبل العربي**، العدد 268، (جوان 2001)، ص 136.

ثالثا– دول الجوار الجغرافي إيران، تركيا

إن القضية السياسية الثالثة في نطاق العلاقات العربية–العربية تدور حول مختلف المواقف وبصفة خاصة إيران وتركيا، فهناك اتجاه لتطبيع العلاقات مع إيران، إلا أن هذا الاتجاه يثير مخاوف بعض الدول العربية كالإمارات العربية المتحدة، وذلك نظرا لاحتلال إيران للجزر الإماراتية وعدم رغبتها في التوصل إلى حل للنزاع حول هذه الجزر بالطرق السلمية باعتبار أن هذه الجزر أراض إيرانية ولا تفاوض على السيادة عليها، وبالرغم من الجهود التي بذلت إلا أن الجانب الإيراني لم يبد أي قدر من المرونة بصدد موضوع الجزر الإماراتية.

وعلى الرغم من هذا فإن التوصل إلى إطار عربي للتعاون مع إيران خلال المرحلة القادمة قد يصبح ضرورة استراتيجية للدول العربية، حيث إن هذا الخيار يتلاءم مع المعطيات القائمة على أرض الواقع، فإيران دولة من دول الجوار الجغرافي المباشر للدول العربية، ولها روابطها التاريخية والثقافية والدينية والاجتماعية مع العالم العربي، وبحكم هذا الوضع لا بد أن تكون نقطة ضعف وعداء يمكن أن تنفذ من خلالها قوى أخرى معادية لحصار الدول العربية، كما أن إيران دولة نفطية هامة، ومن ثم فالدول العربية بحاجة إلى إطار لتنسيق مع إيران حول قضايا النفط، هذا بالإضافة إلى أن إيران تؤيد بوضوح الحق العربي في الصراع مع إسرائيل، هذا الصراع الذي قد تفرض تطوراته المقبلة بناء تحالفات عربية إقليمية جديدة.[1]

ويأتي بعد ذلك موضوع العلاقات العربية مع تركيا حيث منابع الفرات التي تنساب إلى كل من سوريا والعراق، والتي تعد مصدرا لخلاف عربي تركي كاد أن يصل إلى حد القتال عام 1998، وفي ظل الإغراءات الإسرائيلية لتركيا لبناء تحالف استراتيجي معها موجه إلى الجانب العربي، تبرز أهمية التوصل إلى سياسة عربية مشتركة تجاه التعامل مع تركيا، التي لها أيضا روابط تاريخية وثقافية ودينية مع المنطقة العربية، بما يؤدي إلى تجنب تحولها إلى دولية معادية أولا، وبما يجذبها إلى إقامة علاقات تعاونية مع الدول العربية ثانيا بدلا من التحالف مع إسرائيل.[2]

رابعا– الترتيبات الإقليمية الجديدة في المنطقة العربية

أما القضية السياسية الرابعة تدور حول هذه الترتيبات الإقليمية الجديدة في المنطقة، فثمة عدة مشروعات إقليمية مطروحة منها المشروع الشرق أوسطي الذي يقوم على جعل إسرائيل محور التفاعلات في المنطقة والمشروع المتوسطي الذي يقوم على إقامة نظام إقليمي جديد له خصائص ثقافية جديدة[3]، ثم المشروع العربي الذي يقوم على تطوير النظام الإقليمي العربي، وزيادة فعاليته بما ينتج عنه دخول العرب مجتمعين في أية تفاعلات إقليمية جديدة، وبالرغم من الانتقادات الموجهة إلى البديل العربي إلا أنه يبدو البديل الملائم للمصالح

1- روز ماري هوليس،" إيران، العلاقات الخارجية والدور الإقليمي المحتمل"، **مجلة المستقبل العربي**، العدد 258، (أوت 2000)، ص 170-178.

2- **التقرير الاستراتيجي العربي لعام 1999**، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، 2000، ص 102-109.

3- محمود عبد الفضيل، "مشاريع الترتيبات الاقتصادية والشرق أوسطية، المحاذير وأشكال المواجهة، ندوة العرب والتحديات الشرق أوسطية"، **مجلة المستقبل العربي**، العدد 179، (جانفي 1994)، ص 106.

العربية، قياسا إلى المخاطر المتولدة عن المشروع الشرق أوسطي وسيولة المشروع المتوسطي، ومن ثم فيمكن القول بأنه على الرغم من الاتفاق العربي المبدئي على أهمية إحياء النظام العربي إلا أن ثمة خلاف حول مضمون هذا النظام الجديد وآليات إحيائه وإدارته، وهو الأمر الذي يتطلب حسما نهائيا خلال المرحلة المقبلة بفعل الظروف الإقليمية والدولية المحيطة بالمنطقة العربية.[1]

خامسا– قضية الوحدة العربية

قد تراجعت أهميتها بصورة واضحة في الخطاب السياسي العربي الرسمي وغير الرسمي لتظهر مفردات جديدة تعبر عن مستوى أدنى من التوحد، وتدور حول: التنسيق، التعاون، العمل المشترك، تصفية الخلافات العربية، إلا أن السنوات الأخيرة شهدت طرح الاتحاد العربي الذي قدمته ليبيا إلى مجلس الجامعة العربية ليدرج في قائمة المشروعات العربية المؤجلة، والواقع أن قضية الوحدة كانت دائما محلا للخلاف في وجهات النظر العربية منذ قيام الجامعة العربية، وما حدث في واقع العلاقات العربية–العربية جعل من الاقتراب البرجماتي الذي تعبر عنه المصطلحات السابقة هو الأساس في تناول هذه القضية إضافة إلى الاقتراب الوظيفي الذي يحاول أن يتمثل في التجربة الأوروبية من أجل البحث عن سبيل الاستفادة منها في هذا المجال.[2]

الفرع الثاني: الموضوعات والقضايا الاقتصادية

ازداد الاهتمام بالقضايا الاقتصادية في نطاق العلاقات العربية–العربية منذ عقد السبعينات، وكان المضمون حول كيفية انتظام العلاقات بين الدول الغنية والدول الفقيرة بعد طفرة النفط في السبعينات، ودارت هذه العلاقات خلال السبعينات وحتى الثمانينات حول تقديم الدول الغنية للمساعدات الاقتصادية المباشرة وغير المباشرة للدول الفقيرة، أنشئت لهذا الغرض العديد من الصناديق العربية، وبالرغم من حجم المساعدات الكبيرة الذي قدمته الدول العربية الغنية إلى الفقيرة خلال هذه الفترة إلا أن هذه المساعدات لم تحقق الأهداف، التي قدمت من أجلها لأسباب عديدة، ومع تراجع أسعار النفط منذ عام 1984 بدأت هذه المساعدات في الضمور النسبي، الأمر الذي أثار قضية إدارة الثروة العربية خاصة على مستوى الأوساط الشعبية في المنطقة العربية[3]، وقد شكل هذا التفاوت في الثروات مدخلا آخر من مداخل الخلافات العربية ومع بروز التكتلات الاقتصادية الكبرى في العالم وبدء مرحلة جديدة من مراحل النظام العالمي، خاصة مع توقيع اتفاقية التجارة العالمية الحرة، حدث نوع من التغير في مضمون القضايا الاقتصادية العربية–العربية، حيث برزت الآراء الخاصة بأهمية إقامة تكتل اقتصادي عربي، يقوم على أساس تبادل المصالح والمنافع، وبالفعل تم التوصل إلى اتفاقية لإنشاء منطقة التجارة الحرة العربية بدأ تنفيذها اعتبارا من عام 1998.

1- نادية مصطفى (محرر)، **مؤتمر مصر ومشروعات النظام الإقليمي الجديد في المنطقة**، المرجع السابق ، ص 15-20.
2- محمد سعد أبو عامود، "العلاقات العربية- العربية في النصف الثاني من القرن العشرين"، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 139، (جانفي 2000)، ص 08 -29.
3- فهمي محمود القيس، "مجلس الوحدة الاقتصادية العربية: الدور والواقع"، **مجلة شؤون عربية**، العدد 104، (ديسمبر 2000)، ص 113-128.

وقبل الوصول إلى هذه الاتفاقية المتعلقة بإنشاء منطقة التجارة الحرة العربية فقد مر العمل الاقتصادي العربي المشترك بمراحل عدة تعود إلى برتوكول الإسكندرية سبتمبر 1945 الذي نص على أن: "تتعاون الدول العربية الممثلة في اللجنة تعاونا وثيقا، وأن تؤلف لجنة من الخبراء لوضع قواعد التعاون في الشؤون التالية:

-الشؤون الاقتصادية والمالية، بما في ذلك التبادل التجاري والجمارك والعملة والزراعة والصناعة.

-شؤون المواصلات بما في ذلك السكك الحديدية والطرق والطيران والبرق والبريد، وتبلور الاهتمام بالتعاون الاقتصادي العربي في ذلك:

أولا- معاهد الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي عام 1950: حيث نصت المادة السابعة منه على: "أن تتعاون الدول المتعاقدة على تبادل منتجاتها الوطنية والزراعية والصناعية، وبوجه عام تنظيم نشاطها الاقتصادي وتنسيقه وإبرام ما تقتضيه الحال من اتفاقات خاصة لتحقيق هذه الأهداف، ونصت المادة الثامنة على إنشاء المجلس الاقتصادي العربي ويتكون هذا المجلس من وزراء المال والاقتصاد العربي أو من يمثلهم عند الضرورة وعدل اسمه فأصبح المجلس الاقتصادي والاجتماعي، ومن أهم إنجازات هذا المجلس اتفاقية تسهيل التبادل التجاري والترانزيت بين الدول العربية سنة 1953، واتفاقية اتخاذ جدولة موحدة للتعريفة الجمركية عام 1956، واتفاقية إنشاء المؤسسة المالية للإنماء الاقتصادي عام 1957.[1]

ثانيا- اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية: لقد أعدت هذه الاتفاقية في إطار الجامعة العربية، بإشراف اللجنة السياسية التابعة لها وذلك في 1956/05/22 بدمشق، وقد صادق عليه مجلس الجامعة الاقتصادي في 03 جوان 1957، وقد نصت اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية في مادتها الأولى على ما تعتبره أهداف الوحدة وهي:[2]

- حرية انتقال الأشخاص ورؤوس الأموال وحرية تبادل البضائع والمنتجات الوطنية والأجنبية.
- حرية الإقامة والعمل والاستخدام وممارسة النشاط الاقتصادي.
- حرية النقل والترانزيت واستعمال وسائل النقل والمرافئ والمطارات المدنية.

ومع أن هذه الاتفاقية أقرت من قبل المجلس الاقتصادي التابع للجامعة العربية عام 1957 إلا أنها وقعت فعليا في 06 جوان 1962 من قبل أربع دول فقط هي (مصر، العراق، سوريا، الأردن) وانضمت ليبيا والسودان عام 1977، و بموجبها نشأ مجلس الوحدة الاقتصادية العربية الذي يشرف على تنفيذ الوحدة الاقتصادية، ولقد اعتمدت اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية، على المدخل التبادلي للتكامل الاقتصادي دون الالتزام بجدول زمني للتدرج في تطبيق بنودها، مع خلوها من النصوص والأحكام الملزمة للدول المشاركة

1- حماد مجدي، **جامعة الدول العربية مدخل إلى المستقبل**، في: سلسلة عالم المعرفة، العدد 299، الكويت : المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ديسمبر 2003، جانفي 2004، ص 49.

2-مجلس الوحدة الاقتصادية العربية، **قرارات مجلس الدورة الاقتصادية العربية من جوان 1964 إلى جوان 1975**، القاهرة، الأمانة العامة، ص 48-54.

فيها...[1]، وبالرغم من كل هذه العوائق أمام اتفاقية الوحدة الاقتصادية فقد أصدر مجلس الوحدة أكثر من 600 قرار.[2]

لكن تعثر تطبيق الاتفاقية لأسباب كان أساسها الخلافات السياسية وتعارض الأنظمة بين الدول العربية (اشتراكية، ليبرالية) ووجود دون نفطية غنية ودول فقيرة، ودول ذات ثقل بشري وسياسي ودول صغيرة مع اختلافات في البنيات الاقتصادية والنقدية.[3]

ثالثا– السوق العربية المشتركة 1964: بعد أن أخذت دراسة اتفاقية الوحدة الاقتصادية وقتا طويلا أصدر مجلس الوحدة الاقتصادية قرارا بإنشاء هذه السوق بعد أقل من ثلاثة أشهر ونصف من وضع الاتفاقية حيز التطبيق، حيث أن أهدافه هي نفس الأهداف المسطرة في الاتفاقية عدا الفقرة الخاصة بحقوق التملك والإرث.

إلا أن قرار إنشاء سوق عربية مشتركة لم يكن يعني إنشاء سوق عربية مشتركة بالفعل، حيث يتم التدرج للوصول إلى تحقيق الوحدة الاقتصادية مرورا بإنشاء منطقة التجارة الحرة، الاتحاد الجمركي، السوق المشتركة ثم تحقيق الاتحاد الاقتصادي للوصول إلى تحقيق الوحدة الاقتصادية، وهذا مرتبط بمواعيد معينة عكس الاتفاقية التي لم تشمل أي تحديد زمني.

وقد نصت مقدمة قرار إنشاء السوق على اعتبارها مرحلة مهمة تهدف إلى إرساء دعائم الوحدة الاقتصادية على أسس سليمة من أجل التنمية الاقتصادية المتناسقة، وخطوة متقدمة في سبيل تحقيق التكامل الاقتصادي العربي، وفي رأي الأمين العام لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية "حسن إبراهيم" فإن قرار إنشاء السوق العربية من حيث المبدأ هو إرساء القواعد التكامل الاقتصادي العربي وصولا إلى الوحدة الاقتصادية الكاملة وحدد القرار أهداف السوق المشتركة.[4]

وبقيت الدول العربية في مستوى عال من الالتزام في السنوات الأولى من عمر الاتفاقية، انعكس إيجابا على حجم المبادلات التجارية بين هذه الدول، حيث بلغ حجم التجارة البينية بين هذه الدول سنة 1955 حوالي 97 مليون دولار، ارتفع هذا الرقم سنة 1975 إلى 1.2 مليار دولار، ثم حدث تباطؤ في التطبيق لظروف وأسباب مختلفة وخاصة نشوء الأزمات والاختلافات الثنائية والجماعية بين الدول العربية فانعكس ذلك سلبا على حجم التعامل الاقتصادي بين الدول العربية.[5]

رابعا–منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى: بدأ تنفيذها اعتبارا من عام 1998، كما تم توقيع عدد من الاتفاقيات الثنائية العربية لإنشاء مناطق التجارة الحرة، تسبق من حيث التنفيذ منطقة التجارة العربية الحرة وتمهد الطريق لإقامتها[6]، وبالرغم من وجود بعض الصعوبات في هذا المجال إلا أن هناك بعض المؤشرات

1-عبد الحميد عبد المطلب، **السوق العربية المشتركة، الواقع والمستقبل في الألفية الثالثة**، ط 1، القاهرة: مجموعة النيل العربية، 2003، ص 13-25.
2-الإمام محمد، **السوق العربية المشتركة في ظل المتغيرات الإقليمية والدولية**، ، القاهرة: مجلس الوحدة الاقتصادية العربية ، 1996، ص 13.
3- يموت عبد الهادي، **التعاون العربي وأهمية التكامل في سبيل التنمية**، دون طبعة، بيروت: معهد الإنماء العربي، 1987، ص 192.
4-عردوكي يحي، **السوق العربية المشتركة**، ط 1 ، دمشق: منشورات وزارة الثقافة، 1970، ص 177.
5-مجلس الوحدة الاقتصادية العربية، المرجع السابق، ص 48-54.
6- صلاح الدين حسن السيسي، **دراسات نظرية وتطبيقية قضايا اقتصادية معاصرة**، ط1، القاهرة: عالم الكتب، 2000، ص 89-91.

الإيجابية الهامة بدأت تبرز خلال الفترة الأخيرة، ومنها نمو حجم التجارة البينية العربية، وقيام المنظمات العربية المتخصصة التابعة للجامعة العربية بإنجاز العديد من الدراسات الفنية المتعلقة بتنفيذ اتفاقية التجارة العربية الحرة، كما برزت بعض المشروعات العربية الاقتصادية المشتركة الهامة مثل مشروع الغاز الطبيعي بين مصر وسوريا والأردن هذا بالإضافة إلى استمرار بعض المشروعات التي كانت قائمة منذ فترة سابقة.[1]

الفرع الثالث: الموضوعات والقضايا الأمنية

تعد القضايا الأمنية من أهم قضايا العلاقات العربية–العربية، وتدور هذه القضايا من حيث الاتفاق والاختلاف في وجهات النظر بين الدول العربية بين نقطتين: الأولى الاتفاق حيث توجد قضايا محل الاتفاق الواضح بين الدول العربية كقضايا الأمن الداخلي ومكافحة الإرهاب، وتوجد قضايا أخرى كمحل للخلاف، حيث تختلف طبيعة التهديدات، التي تواجه الأمن القومي لكل دولة من الدول العربية من حيث مصدر التهديد ومداه ونوعيته ودرجة خطورته، وعلى الرغم من أن اتفاقية الدفاع العربي المشترك قد جعلت أي تهديد تتعرض له دولة عربية يمثل تهديدا للدول الأخرى، إلا أن وضع هذا المبدأ موضع التطبيق توجيهه العديد من الصعوبات خلال السنوات الأخيرة، وهو ما وضح في قضية لوكيربي بالنسبة لليبيا والعقوبات الاقتصادية المفروضة على العراق، خاصة وأن الغزو العراقي للكويت قد أوضح إمكانية أن تهدد دولة عربية أمن دولة عربية أخرى، وبالرغم من وجود ساحة من الخلافات حول القضايا الأمنية، إلا أن ثمة واقع قائم في المنطقة يوضح أن هناك مصدرا رئيسيا للخطر والتهديدين المباشر وغير المباشر لمعظم الدول العربية، وهي إسرائيل التي تمتلك ترسانة من الأسلحة التقليدية، وغير التقليدية المعروفة بأسلحة الدمار الشامل، ولديها القدرة على توجيه ضربات مباشرة لمعظم العواصم العربية، بحكم امتلاكها لنظام صاروخي بعيد المدى.[2]

كما إن أية قراءة موضوعية لخريطة القوة في المنطقة توضح أن الدول العربية قد أصبحت محاطة بدول تمتلك قدرات تسليحية خطيرة يصل مداها إلى أرجاء المنطقة العربية، ولا تستطيع أية دولة عربية أن تواجه أي عدوان عليها بصورة منفردة، كما أن أي تهديد يقع على دولة عربية تكون له بالضرورة آثار مباشرة وغير مباشرة على الدول العربية الأخرى بحكم الجوار والترابط المكاني، ومن هنا فإن قضية الأمن القومي العربي قضية هامة من قضايا العلاقات العربية– العربية في الواقع المعاصر، بالرغم من حملات التشكيك والإهمال في بحث هذه القضية .

الفرع الربع: الموضوعات والقضايا الثقافية

للقضايا الثقافية أهمية خاصة في العلاقات العربية–العربية، نظرا لأن الرابطة الثقافية تعد من أقوى الروابط الجامعة للشعوب العربية، بحكم اللغة المشتركة والتراث التاريخي المشترك، وما يحمله من خبرات سياسية مشتركة، من ناحية أخرى فإن هذا الجانب من جوانب العلاقات العربية–العربية ظل أكثر الجوانب بعدا عن التأثير السلبي للخلافات والتفاعلات الصراعية العربية، ومن ثم فهناك العديد من مجالات التفاعل الثقافي العربي

1- فهمي محمود القيس، المرجع السابق، ص 113-128.
2- محمد سعد أبو عامود، "العلاقات العربية-العربية الواقع والمستقبل"، المرجع السابق، ص 15.

القائمة، والمستمرة والتي يتم لم تتوقف، ولكن ما نحتاج إليه خلال المرحلة الحالية هو التطوير والتحديث والتوظيف بما يتلاءم ومتغيرات العصر الذي يتشكل حولنا الآن خاصة، وأن جميع الدول العربية تواجه تهديدات مباشرة لقيمها وهويتها العربية في ظل الأطروحات المختلفة لمستقبل الأوضاع في المنطقة، وفي إطار ثورة الإعلام والاتصال والمعلومات التي تعيد تشكيل الإدراك والخبرات والثقافة في شتى المجتمعات، ويمكن الحديث في موضوع القضايا الثقافية عن الدور الذي لعبته الجامعة العربية ومساعيها في تعزيز الوحدة الاجتماعية الثقافية والتي مرت بمراحل منذ تأسيسها (1945).[1]

أولا– مساعي الجامعة العربية لتعزيز الوحدة الثقافية من 1945 حتى 1973 تمثلت في:

– المعاهدة الثقافية 1945: كان من نتائجها إنشاء عدة أجهزة (اللجنة الثقافية، اللجان المحلية، الإدارة الثقافية، معهد إحياء المخطوطات العربية، معهد الدراسات العربية العالي....)، كما تميزت بمجموعة من الأنشطة الثقافية لجامعة الدول العربية تمثلت في المؤتمر الثقافي العربي حوالي 06 مؤتمرات إلى غاية المؤتمر المنعقد بالجزائر 1964.

– مؤتمر وزراء التربية والتعليم والمعارف العرب 1964 لذي تضمن إنشاء المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم.– ميثاق الوحدة الثقافية العربية 1964 الذي نص في مادته الأولى على: "ضرورة رسم الفلسفة التربوية العربية، التي تنهض بهذا الهدف العام، وعلى تعيين أهداف التربية في جميع مراحل الدراسة وإبرازها في مجال العمل والتنفيذ، بما يحقق ما تعقده الأمة العربية على تربية شبابها من آمال".[2]

– الجامعة وإنشاء المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (أليسكو) في 25 جويلية 1970.

– منجزات أخرى ثقافية للجامعة العربية حتى 1973، التي تمثلت في المنجزات على الصعيد المؤسساتي والثقافي، فالمؤسساتي تجلى في الجهاز الإقليمي العربي لمحو الأمية وصندوقه الخاص سنة 1967، والمكتب الدائم لتنسيق التعريب في الوطن العربي عام 1969، وقسم العلوم والتكنولوجيا عام 1969 بالإضافة إلى الأنشطة الثقافية للجامعة العربية والمؤتمر الثقافي العربي سابع عام 1967....

ثانيا– مساعي الجامعة العربية لتعزيز الوحدة الاجتماعية الثقافية منذ 1973 أي 1985

– المساعي في المؤتمر الأول لوزراء الثقافة العرب 1976.

– الاستراتيجية العربية لمحو الأمية وتعليم الكبار 1976 وإستراتيجية تطوير التربية العربية 1978.

– المؤتمر الثاني لوزراء الثقافة العرب 1979 ،وتشكيل لجنة الخطة الثقافية 1981.

– المؤتمر الثالث لوزراء الثقافة العرب بغداد 1981.

1- محمد عز العرب، "التكامل الثقافي في عصر العولمة، ندوة معهد البحوث والدراسات العربية، التابعة لجامعة الدول العربية، القاهرة، 25-2001/12/26"، **مجلة شؤون عربية**، العدد 109، (ربيع 2002)، ص 216-224.

2-وفيق صالح ناصر، **دور جامعة الدول العربية في أبرز قضايا العرب السياسية، من حرب تشرين 1973 حتى مشروع إصلاح الجامعة العربية 2000**، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة دمشق كلية الآداب والعلوم الإنسانية لقسم التاريخ، 2007، ص 326،325.

– لجنة الخطة الثقافية حتى إنجاز الخطة 1985: حيث عقدت اللجنة بعد اجتماعها الأول ستة (06) اجتماعات الإقامة 1985/11/18.[1]

ثالثا– مساعي الجامعة العربية لتعزيز الوحدة الاجتماعية الثقافية منذ إنجاز الخطة 1985–2003

– المؤتمر العام للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم والخطة الشاملة للثقافة العربية 1985.

– المساعي في المؤتمر العام للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم 1989، والذي اتخذ المؤتمر مجموعة كبيرة من القرارات الهامة نذكر أهمها على سبيل المثال لا الحصر قرار بشأن تمثيل المنظمة في منظمة اليونسكو، بشأن فلسطين، بشأن مكان الاجتماعات....[2]

– المساعي في مؤتمر وزراء الشؤون الثقافية في الوطن العربي 2002، حيث شكل المؤتمر الثالث عشر (13)، أهمية خاصة باختياره سياسات الثقافية من أجل التنمية موضوعا رئيسيا وانطلاقا من الشعور العميق بالمسؤولية وتحديات المرحلة ورهاناتها.

– مساعي الجامعة في تعزيز الوحدة الاجتماعية الثقافية حتى 2003: وذلك من خلال تصاعد أنشطة مؤسساتها المركزية والفرعية بهذا الشأن وعلى كل المستويات التي عرفتها هذه المساعي في المراحل الزمنية السابقة، وبخاصة على مستوى كل فعاليات المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم.

وإحكاما للعمل العربي الثقافي الموحد، انبثقت عن مؤتمرات وزراء الثقافة العرب التي عقدت بإشراف المنظمة، عدة لجان استشارية أخرى مهمتها مساعدة المنظمة على وضع البرامج والمشاريع في الإطار العربي الواحد من بينها اللجنة الدائمة للثقافة العربية، اللجنة الدائمة للمسرح، اللجنة الدائمة للآثار...، دون نسيان موضوع الأمن الثقافي العربي الذي أخذت المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم في برمجته بمجاليه المادي والمعنوي.

رابعا–الجامعة العربية وأزمة الثقافة العربية وأبرز التحديات الثقافية الداخلية والخارجية، تمثلت في:

– الجامعة ومواجهة الأزمة الذاتية (الداخلية للثقافة العربية)، من خلال متابعة مواقف الجامعة العربية من أعلى مستوياتها، مؤتمرات القمة العربية إلى أدناها اللجان الفرعية القطرية، وعي كوادرها بأن الثقافة العربية لا تزال في أزمة ذاتية قديمة وحديثة كل هذه الأمور لها جوانبها المتعددة.

– الجامعة العربية والتحديات الخارجية التي تواجه الثقافة العربية من خلال العناصر التالية: –العولمة وصراعات الحضارات، –مشاريع الشرق أوسطية والمتوسطية والتطبيع،–التغريب والحداثة،–الأمن الثقافي العربي والحاجة إلى الإصلاح.[3]

1- علي بن محمد، "المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم و استراتيجية الثقافة والتربية العربية، الجهود العلمية المحمودة والإرادة السياسية المفقودة".
[http://www.arabnc.org/details.php?id=426&cid=162&tohide=12] (20/03/2014)
2- وفيق صالح ناصر، المرجع السابق، ص 335-341.
3- المرجع نفسه ، ص 344-351.

المطلب الثالث: معيار الصراع والتعاون

يمكن دراسة العلاقات العربية–العربية من خلال الصراع والتعاون، وفي هذا الإطار يبرز الجانب الصراعي على هذه العلاقات بصورة واضحة إلى درجة أن البعض لا يرى أية جوانب للتفاعلات التعاونية في هذه العلاقات، ويرجع هذا إلى عدة أسباب أهمها:

أن التفاعلات التعاونية في العلاقات العربية–العربية ينظر إليها على أنها أمور طبيعية وأقل من مستوى الطموحات الممكنة والمتاحة ومن ثم يقلل من أهميتها، أما التفاعلات الصراعية فعادة ما تنال الاهتمام الإعلامي، بل أن الإعلام هو أحد أدوات إدارة مثل هذا النوع من التفاعلات، وهو ما تؤكده إحدى الدراسات الرائدة للصراعات العربية–العربية، وبالرغم من عدم إنكارنا لوجود صراعات عربية إلا أننا نرى ضرورة قراءة هذه التفاعلات الصراعية في إطارها الموضوعي، وفي سياقها التاريخي حتى نتجنب إصدار الأحكام العامة دون مقتضى.[1]

ويرى كل من "علي الدين هلال ونيفين مسعد" أن أغلب هذه النزاعات والصراعات في المنطقة العربية كان سببها عدم وضوح الحدود فيما بين الدول العربية على عكس حدودها مع العالم الخارجي التي تتسم بالوضوح، فالحدود العربية –العربية تتميز بمجموعة من الخصائص الأساسية أهمها:[2]

– أنها حدود حديثة العهد، حيث أنه قد بدأ ترسيمها منذ نهاية الأربعينيات وامتد ذلك حتى السبعينات وهي في أغلبها موروثة عن الاستعمار.[3]

– أن كثيرا منها لم يتحدد بمقتضى اتفاقيات بين الدول المعنية الأمر الذي يفتح الباب بالمطالبات وادعاءات الحقوق التاريخية.

– وأخيرا فإن تلك الحدود تتعرض للتشكيك في مصداقيتها على اعتبار أنها تمثل فواصل مصطنعة بين كيانات تنتمي لأمة واحدة، وفيما يلي عرض لأهم هذه النزاعات والصراعات.

الفرع الأول: الجبهة المغاربية

تتميز الظاهرة النزاعية في الجبهة المغاربية من المنطقة العربية بأنها ذات طبيعة جغرافية وحدودية وهي حديثة استقلال شعوب هذه الدول العربية ومن بين أهم هذه النزاعات نجد:

أولا–النزاع المغربي–الجزائري

بمجرد استقلال الجزائر في جويلية 1962 قامت أول مجابهة عسكرية حدودية في المنطقة سنة 1963 ما بين القوات المسلحة الجزائرية والمغربية عرفت هذه المجابهة باسم حرب الرمال، حيث اعتبر المغرب جزء من الجنوب الجزائري قطعة تاريخية منه، يتعلق الأمر بالأراضي الواقعة إلى الجنوب من واد درعة، وإلى الغرب من زوصفاني

1- محمد سعد أبو عامود، "العلاقات العربية-العربية الواقع والمستقبل"، المرجع السابق، ص 15.
2-علي الدين هلال ونيفين مسعد، المرجع السابق، ص 86،85.
3-Jean Yangoumale, "l'état et le droit d'autodétermination : qu'est ce qu'une minorité nationale ?", **monde diplomatique** 39 année, N454 janvier 1992, p 15. [https://www.monde-diplomatique.fr/1992/01/YANGOUMALE/44054] (Accédez le: 25/04/2013)

زاورارة،[1] ولقد كاد هذا النزاع أن يدخل المنطقة كلها في حرب شاملة نتيجة تدخل أطراف عربية وأجنبية فيه، ولقد حاولت جامعة الدول العربية فض النزاع من خلال لجنة الوساطة التي تكونت من ممثلي تونس ولبنان ومصر وليبيا ورئيس المجلس والأمين العام للجامعة، وكذا عقد دورة غير عادية لمجلس الجامعة في 19 أكتوبر 1963 لكن هذه المبادرة فشلت لكن الاتصال المباشر الذي تم بين رئيس الدولتين المتنازعتين أثناء القمة الأول في جانفي 1964 أدى إلى إبرام اتفاق بين البلدين بشأن إنهاء القتال ومع هذا فقد بقيت أزمة الحدود قائمة بين الطرفين رغم توقيع اتفاقيات إيفران يوم 15 جانفي 1964 وتلمسان في 24 ماي 1964 أين أقر المغرب بالصفة الجزائرية للمناطق المتنازع عليها.[2]

ثانيا–النزاع على الصحراء الغربية

ارتبط الصراع على الصحراء الغربية بإعلان إسبانيا عن اكتشاف الفوسفات في باطنها عام 1963 الأمر الذي أدى إلى تمسك إسبانيا بالسيطرة عليها، وذلك بعد التمهيد لفصلها عن المغرب وإعلانها جمهورية مستقلة، ومن هنا جاءت دعوتها الأمم المتحدة كي تنظم استفتاء في الصحراء الغربية لتقرير مصير شعبها، حيث أيدت الجزائر الجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب في عام 1974، مما حدا المغرب على رفع القضية إلى محكمة العدل الدولية التي أقرت بوجود حقوق مغربية موريتانية مشتركة في الصحراء، وفي عام 1975 خرج الحسن الثاني على رأس مسيرة لتحرير الصحراء الغربية من القوات الإسبانية، فانفجرت المواجهة العسكرية بعد ذلك بعام واحد مع الإعلان عن قيام الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية.

أعلنت موريتانيا عن انسحابها من الصراع على الصحراء، لتعلن المغرب فور ذلك استعادتها لجزء من التراب الوطني، وفي المقابل وقفت ليبيا والجزائر لتساندان شعب الصحراء الغربية، انطلاقا من حقه في الاستقلال، كذلك قدمتا الدعم إلى جبهة البوليساريو في صراعها المسلح مع المغرب.[3]

اتفقت الأطراف على تشكيل لجنة من الأمم المتحدة لاستفتاء شعب الصحراء حول رأيه في الاستقلال أو في استمراره كجزء من الكيان المغربي،[4] ورغم ذلك فإن هناك خلاف حول من أصحاب الحق في الإدلاء بآرائهم، حيث توافق المغرب على إجراء الاستفتاء بمقتضى مشروع الأمم المتحدة بإنشاء لجان لتحديد الهوية في الإقليم بينما ترفض البوليساريو قيام الاستفتاء بناء على هذا المشروع.[5]

ومن هنا فإنه وإن كانت الدول الخمس: تونس والجزائر والمغرب وليبيا وموريتانيا تتمتع بعضوية كيان واحد، اتحاد المغرب العربي، إلا أن مشكلة الصحراء الغربية تمثل محورا أساسيا من محاور الخلاف فيما بينها.[6]

1- Abdel Aziz Djerad, **Dualité du monde Arabe**, Alger, Enal-OPU, 1987, p 92.

2- بطرس بطرس غالي، **الجامعة العربية وتسوية المنازعات المحلية**، دون طبعة، القاهرة، معهد البحوث والدراسات العربية، جامعة الدول العربية، 1977، ص 948.

3- علي الدين هلال و نيفين مسعد، المرجع السابق، ص 91.

4- مهيمن عبد الحليم الوادي، "مشكلة الصحراء الغربية دراسة في أبعادها الجيوبوليتيكية"، **مجلة كلية التربية للبنات**، المجلد 24 (02) (2013)، ص 443-450.

5- جاسم شعلان، "مشكلة الصحراء الغربية وانعكاساتها على مستقبل الأمن القومي العربي بحث في الجغرافية السياسية"، **مجلة جامعة بابل للعلوم الإنسانية**، المجلد 19، العدد 04، (2011)، ص 680.

6- حميد فحران الراوي، "الاتحاد المغاربي ومشكلة الصحراء الغربية"، **مجلة العلوم السياسية**، الإصدار 41، (2010)، ص 93-98.

ثالثا–النزاع الجزائري–التونسي

طالبت تونس هي الأخرى بالسيادة على بعض المناطق الهامة من الشرق الجزائري لأجل هذا حدثت العديد من الحوادث الحدودية ما بين البلدين كانت كفة ميزان القوة لصالح الجزائر الأمر الذي منع تونس من القيام بمحاولات عنيفة لتحقيق مطالبها الترابية كما فعل المغرب.[1]

الفرع الثاني: الجبهة الخليجية:

يمكن تلخيص أهم النزاعات في منطقة الخليج العربي فيما يلي:

أولا–نزاعات السعودية مع الدول العربية المجاورة لها

بالرغم من العلاقات التحالفية والأخوية التي تجمع السعودية بكل من اليمن وقطر والبحرين والإمارات العربية المتحدة خاصة في إطار مجلس التعاون الخليجي إلا أن هذه الدول تنظر جميعها بعدم الرضا تجاه المملكة السعودية لكونها استولت على بعض من أراضيهم ومن أكثر النزاعات بروزا نجد:

1–النزاع السعودي القطري

تعود جذور هذا النزاع إلى المطالبات لآل سعود بقطر في مطلع هذا القرن، واعتبارهم لها بمثابة جزء لا يتجزأ من إقليم الإحساء بعد ضمه للسلطة السعودية في عام 1913، إلا أن آل سعود بتأثير من الضغط البريطاني اعترفوا بحدود قطر بعد ذلك بعامين، وفي الواقع، فإن هذا النزاع بين الدولتين تدور حول مدى أحقية قطر في منح حقوق التنقيب عن البترول فيها للشركات الأجنبية، وهو النزاع الذي التزمت فيه بريطانيا الموقف القطري، وأيدته طيلة وجودها في منطقة المشرق العربي، وفي عام 1965 وقعت الدولتان اتفاقا يقضي باتخاذ الإجراءات لترسيم حدوديهما.[2] وفي سبتمبر 1992 انفجر الموقف مجددا على الحدود القطرية السعودية، حيث أعلنت قطر وقف العمل باتفاق عام 1965، وهو ما رفضته السعودية رفضا قاطعا، كما سحبت قواتها من قوة ذرع الجزيرة وقاطعت اجتماعات مجلس التعاون الخليجي عام 1992.[3]

2–النزاع السعودي اليمني

تعد المشكلات الحدودية من بين محاور الخلاف الثابتة بين آل سعود واليمن وهي متجذرة وقديمة، إذ تعود إلى عام 1926 عندما وضع آل سعود إقليم عسير تحت حمايتهم، فردت اليمن بالسيطرة على إقليم حيزان، وبقي الوضع هكذا إلى أن انفجرت المواجهة بينهما في عام 1934، وانتهت بهزيمة اليمن، وتوقيع معاهدة الطائف في نفس العام،[4] وبتوحيد اليمن الجنوبية والشمالية في 21 ماي 1990 برزت الرغبة في إنهاء المشاكل الحدودية مع السعودية إلا أن حرب الخليج الثانية ومساندة اليمن للعراق أدى إلى تجميد هذه المجهودات.[5]

1- عبد القادر محمودي، المرجع السابق، ص 247-249

2- جمال حماد الحميد، **مشكلات الحدود السياسية في منطقة الخليج وشبه الجزيرة العربية 1850-1971**، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، جامعة دمشق، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، قسم التاريخ، 2009، ص 168-173.

3- ناظم عبد الواحد الجاسور، **إشكالية الحدود في الوطن العربي دراسة في الصراعات السياسية والخلافات الحدودية العربية- العربية**، دون طبعة، عمان: إدارة مجدلاوي، 2001، ص 92،93.

4- حسن أبو طالب، "حالة الحدود اليمنية مع عمان والسعودية"، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 111، (جانفي 1993)، ص 217.

5- الفريق سعد الدين الشاذلي، **الحرب الصليبية الثامنة**، ج 1، الجزائر: دار الحكمة، 1990، ص 229.

استأنفت المفاوضات بين الطرفين سنة 1992 لكن باكتشاف الشركة الكندية البترول في منطقة الحدود واستخراجها ما يقدر بـــ 510 مليون برميل عاد النزاع بين الطرفين مجددا لينتهي سنة 1994 بتوقيع مذكرة تفاهم، أكدت المادة الأولى منها على تمسك الطرفين باتفاقية عام 1934 كأساس لتحديد الحدود بين الطرفين[1]، مع تشكيل لجنة عسكرية مشتركة لمنع اندلاع أي مواجهات عسكرية بين البلدين، وأخرى لتطوير التعاون السعودي اليمني على الصعيد التجاري والاقتصادي، وفي سنة 1996 وقع الطرفان اتفاقية التعاون الأمني ومكافحة التهريب يسمح بتسليم المجرمين إلى السلطات المختصة في كلتا الدولتين وبذلك يمكن القول أن توقيع مذكرة التفاهم لم تحل دون استمرار الأداة العسكرية في العلاقات اليمنية السعودية، إذ شهدت الحدود خلال الحقبة الممتدة بين 1995–2000 أربع جولات على الأقل للصراع المسلح بين الطرفين الأولى في منتصف ديسمبر 1995 والثانية في جويلية 1997 والثالثة في جويلية 1998 والرابعة عام 1999 كانت جميعها تقوم بها القوات العسكرية السعودية للتوغل في الأراضي اليمنية في مناطق (الخراخير وجزيرتي حريم و ذي حراب وجزيرة الدويمة)، كانت هذه الأداة تستخدم من قبل السعودية للضغط على الجانب اليمني للقبول بالرؤية السعودية في مسائل الحدود، بينما اعتمد الجانب اليمني الحل السلمي كل هذا مهد الطريق إلى التوقيع على معاهدة جدة في 12 جوان 2000، وهذا بعد زيارة ولي العهد السعودي الأمير عبد الله بن عبد العزيز إلى صنعاء في 22 ماي 2000، التي تعتبر بمثابة نقطة تحول هامة في مفاوضات الحدود اليمنية السعودية.[2]

3–النزاع السعودي الكويتي

يرتبط هذا النزاع بالمنطقة المحايدة بين الدولتين، والتي كان وضعها قد تحدد بشكل مؤقت بمقتضى اتفاقية العقير، التي توصل إليها آل سعود مع المقيم السياسي البريطاني في الخليج في عام 1922، ووفق هذه الاتفاقية يتمتع الجانبان السعودي والكويتي بحقوق متساوية، ولكن من دون تحديد دقيق لماهية ممارسة الجانبين سيادته لكل منهما في الجزء الخاص به.[3]وقد جاءت اتفاقية عام 1965 لتنهي هذا الوضع المؤقت، وتوزع مساحة المنطقة المحايدة مناصفة وبالتساوي بين السعودية والكويت، لكن وبالرغم من ذلك فإن وضع بعض الجزر المتنازع عليها بين الدولتين ظل غير محسوم، نظرا للاختلاف على تكييف الوضع القانوني لهذه الجزر بمعنى هل تشكل جزءا من المنطقة المحايدة وبالتالي يتم اقتسامها وفق اتفاقيتي 1965 و 1969، أم أنها تخضع للسيادة المنفردة لأحد الطرفين دون الآخر، وزاد تعقيد الموقف تفجر النفط في هذه الجزر، الأمر الذي يفسر احتدام التنافس عليها، ففي عام 1949 منحت الكويت إحدى الشركات الأمريكية حق التنقيب عن النفط في جزيرتي قارور و أم المرادم، وهو ما رفضته السعودية بتاتا، كما رفضت اقتراحا تقدمت به الكويت عام 1961 لتقاسم

1- سعيد عبد المسيح شحاتة، "الحدود اليمنية السعودية بين اتفاقية الطائف ومذكرة التفاهم"، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 120، (أفريل 1995)، ص 238،239.

2- أحمد حسين الريدي، **السياسة اليمنية الإقليمية في ظل المتغيرات الدولية (1995-2005)**، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، جامعة الجزائر 3، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2010، ص 225-227.

3-جمال حماد الحميد، المرجع السابق، ص 155-156.

عوائد النفط في الجزيرتين مقابل الاعتراف بسيادة الكويت عليها ثم قطعت السعودية خطوة أبعد بإعلانها عن مد سيادتها على الجزيرتين من طرف واحد عام 1977.[1]

4–النزاع السعودي العراقي

تتسم العلاقات بين السعودية والعراق بقدر من التداخل والتعقيد، وهي على الرغم من لحظات التقارب في العقود الماضية، إلا أنها كانت تنطوي على احتمالا ت للنزاع، على الرغم من أن دوافع التقارب كانت أقوى من دوافع الخلاف.[2] وتمثل مشكلات الحدود السعودية والعراق، خلافا أقل صراعا وتوترا من النزاعات الأخرى، في منطقة الخليج وشبه الجزيرة العربية، ويرجع ذلك إلى كون هذه المنطقة المتنازع عليها هي صحراء قاحلة ولا تحتوي على النفط، وهذا يقلل أو يحد من المنافسات أو التدخلات الخارجية، وقد مر النزاع إلى غاية ترسيم الحدود عام 1984 بالعديد من الاتفاقيات كاتفاقيتين المحمرة والعقير عام 1922 ومؤتمر الكويت 1923–1924 واتفاقية بحرة عام 1925 حتى ترسيم الحدود سنة 1984.

5–النزاع السعودي الإماراتي

تركز الخلاف الحدودي بين السعودية والإمارات على منطقة البريمي، وقد تضافرت في إثارته عدة عوامل استراتيجية ونفطية، وتتمثل هذه العوامل في ثبوت وجود احتياطات هائلة من البترول في المنطقة فضلا عن الماء العذب، مما جعلها واحة خضراء غنية بالثروات الزراعية ووقوعها في مكان حيوي تتجمع عنده عدة طرق، كما تعتبر مركزا مهما للتجارة، مما جعلها بمنزلة منفذ أو ميناء صحراوي فضلا عن كونها تعد البوابة الشمالية لسلطنة عمان[3]، ونتيجة انسحاب بريطانيا من منطقة الخليج في عام 1971 وحصول الإمارات على استقلالها، رفضت السعودية الاعتراف بهذا الاستقلال وأعلن المندوب السعودي في الجامعة العربية أن لبلاده مطالب معينة في الإمارات يجب تلبيتها قبل أن نعترف بها اعترافا كاملا[4]، وفي عام 1974 توصلت السعودية والإمارات إلى اتفاق على إنهاء النزاع الحدود على البريمي ينص على احتفاظ الإمارات بقرى منطقة البريمي الست التي كانت في حيازتها وفي المقابل حصلت السعودية على خور العيديد الذي يشمل منطقة ساحلية بطول 25 كيلو متر تقريبا.[5]

6–النزاع السعودي البحريني

فلم يبرز الخلاف إلا مطلع العقد الرابع من القرن الماضي، مع منح المنامة حقوق تنقيب في منطقة "فيشت أبو سعفة"، و لم يحل الخلاف إلا بعد عقدين عبر تقسيم المنطقة جغرافيا والاشتراك في منابع النفط فيها.

1- عبد الجليل زيد مرهون، **أمن الخليج بعد الحرب الباردة**، المرجع السابق، ص 137-174.

2-Joseph McMillan. Saudi Arabia *and* Iraq. Oil, Religion, *and an* Enduring Rivalry, Washington, *united states* institute of peace, 2006, p 1-14. [http://www.usip.org/sites/default/files/sr157.pdf] (Acceded at: 25/04/2013)

3- عبد الله الأشعل، **قضية الحدود في الخليج العربي**، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، 1987، ص 52.

4- صلاح العقاد، "استخدام الوثائق في منازعات الحدود بمنطقة الخليج العربي، تطبيق على النزاع حول واحات البريمي"، **مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية** ، العدد 43، (ماي 1985)، ص 141-144.

5- عبد الله الأشعل، **قضية الحدود في الخليج العربي**، المرجع السابق، ص 56.

7–النزاع السعودي العماني

بالنسبة للنزاع حول مناطق الربع الخالي بين سلطة عمان والسعودية فقد وضعت اتفاقية لتنظيمه عام 1990، تحفظ عليها اليمن التي كانت منقسمة آنذاك بدورها.[1]

ثانيا–النزاع اليمني العماني

ظل المشكل الحدودي بين الطرفين محل أخذ ورد إلى غاية مرحلة ما بعد الوحدة اليمنية، بحيث توصل الطرفان إلى اتفاقية ترسيم الحدود في أكتوبر 1992، وضمت الاتفاقية ملف أول بشأن الرعي –تنقل القبائل عبر الحدود وفقا لمواسم هبوط الأمطار– والثاني يضم سلطات الحدود ومنافذ العبور، الجمارك، التأشيرات... وقد استطاع الطرفان من خلال حلهما للنزاع الحدودي فيما بينهما بتقديم نموذج يحتذ به.[2]

ثالثا–النزاع القطري البحريني

تتنازع الدولتان على مجموعة من الجزر الغنية بالنفط والغاز والمياه العذبة، فضلا عن موقعها الاستراتيجي المهم وهي جزر حوار وسواد الجنوبية وفشت العظم وفشت الدبيل، وقد بدأ الخلاف بين الدولتين عام 1935 عندما منحت قطر حق التنقيب عن النفط في أراضيها لشركة نفط قطر، مما دفع البحرين للاحتجاج على شمول التنقيب باطن جزيرة حوار وقد تدخلت بريطانيا في هذا النزاع لصالح البحرين.

في عام 1965 منحت البحرين حق التنقيب عن النفط في جزيرة حوار لشركة كونتنتال الأمريكية، مما أدى إلى احتجاج قطر لدى بريطانيا التي ضغطت هذه المرة حتى توقف الشركة أعمال التنقيب لصالح البحرين، وتكرر الخلاف بين الدولتين في الثمانينات بعد اكتشاف قطر حقل غاز الشمال باحتياطاته الضخمة، وقيامها (أي قطر) بمنح حق استثمار الحقل لشركتين بريطانية وفرنسية، علاوة على شركتها الوطنية، وقد ردت البحرين بإجراء مناورات بحرية قرب فشت الدبيل التابع لقطر، مما أدى إلى توتر العلاقات.

في عام 1991 رفضت البحرين طلب قطر عرض القضية على محكمة العدل الدولية، فما كان من حاكم قطر إلا أن أعلن في العام التالي عن مد عرض المياه الإقليمية لدولته إلى مسافة اثني عشر ميلا بحريا، مما يدخل في إطارها عددا من الجزر المتنازع عليها[3]، فتقدمت البحرين بطلب لدى محكمة العدل الدولية طعنت فيه مطالب قطر والمبررات التي استندت إليها، وفي الأول من جويلية 1994 أصدرت محكمة العدل الدولية حكمها بشأن اختصاصها النظر في الخلاف القطري البحريني، استمر تداول المحكمة لقضية الجزر نحو 10 سنوات، وفي اليوم 16 مارس 2001 أصدرت المحكمة حكمها النهائي في الخلاف حيث أقرت بأحقية البحرين على جزر حوار وسيادة قطرة على قطاع زبارة وجزيرتي جنان وحد جنان.[4]

1- مصطفى العرب، "نزاعات الحدود العربية، ارث الاستعمار وحروب الأخوة".
[http://archive.arabic.cnn.com/2010/middle_east/7/15/Arab.borders] (20/03/2014)

2- محمد عباس الضالعي وأحمد محمد طالب، **مجلس التعاون الخليجي واليمن الفرص والمتطلبات**، اليمن، صنعاء: مركز عبادي للدراسات والنشر، 2003، ص 250-253.

3- سالم مشكور، **نزاعات الحدود في الخليج: معضلة السيادة والشرعية**، ط 1، بيروت، مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، 1993، ص 118-124.

4- جيوفاني ديستيفانو، **نزاعات الحدود وحلها في ضوء القانون الدولي، حالة قطر والبحرين**، ط 1، الإمارات: مركز الإمارات والدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2008، ص 13-31.

رابعا–النزاع الكويتي العراقي

يأتي هذا النزاع في قمة أخطر النزاعات التي عرفتها الجبهة الشرقية الخليجية للمنطقة العربية، وتعود جذوره التاريخية إلى عام 1913 تاريخ حصول الكويت على استقلالها الذاتي في إطار الإمبراطورية العثمانية، وعدم توضيح الحدود بينها وبين إقليم البصرة التابع للعراق الأمر الذي جعل العراق يطالب مرارا بضم الكويت إليه وهو يقدم الخرائط والوثائق التي تثبت أن الكويت هي مجرد محافظة عراقية[1].

ولقد قام نظام الحكم بقيادة عبد الكريم قاسم باتخاذ إجراءات عملية لضمها إليه سنة 1961 الأمر الذي فجر أزمة إقليمية حادة في المنطقة، فقد طالبت الكويت المساعدة من بريطانيا و لم تنتهي هذه الأزمة إلا بوصول القوات البريطانية إلى الإمارات وتهديد السعودية بخوض الحرب بجانب الكويت إذا لم تتراجع العراق عن مساعيها التوسعية، كما تم تشكيل قوات الطوارئ العربية لتحل محل القوات البريطانية لدى انسحاب هذه الأخيرة، وفي عام 1963 اعترف العراق باستقلال الكويت، وتم تشكيل لجنتين لترسيم الحدود بين الدولتين، إلا أن الخلاف ثار بينهما مرة أخرى في عام 1973 باحتلال القوات العراقية مركز الصامتة الحدودي، وتقدمها في الأراضي الكويتية، ثم انسحابها على إثر تحرك الدول العربية، وفي عام 1990 تفجر الموقف مجددا، بعد اتهام العراق الكويت بانتهاز خوضه حرب الخليج الأولى واستغلال بعض آباره النفطية، وتعمد زيادة إنتاجها النفطي مما يخض سعر النفط، وتلك كانت الخلفية التي وقع فيها اجتياح العراق للكويت، وبعد تحرير الكويت، تم تشكيل لجنة تابعة للأمم المتحدة قامت بترسيم الحدود بين الدولتين في أفريل 1992، ووافق مجلس الأمن على تقريرها في 27 أوت من العام نفسه.[2]

وعليه وفي شأن معيار الصراع والتعاون يمكن أن نقدم الملاحظات الآتية:[3]

–أن التفاعلات الصراعية أمر طبيعي في العلاقات بين الدول، ولا تنفرد به العلاقات العربية–العربية، ومن ثم فيجب قراءة هذه النزاعات في هذا الإطار، وعدم المبالغة في إصدار الأحكام مسبقا.

–أنه وإن كانت هناك تفاعلات صراعية في هذه العلاقات إلا إن هناك تفاعلات تعاونية، بل إن هذه التفاعلات التعاونية كان لها أبلغ الأثر في تحقيق المصالح العربية العليا في لحظات تاريخية معينة.

–أن التفاعلات الصراعية العربية–العربية هي أقل التفاعلات عنفا قياسا إلى التفاعلات الصراعية في نطاق العلاقات الدولية.

–أن بعض التفاعلات الصراعية العربية قد أوضحت مدى عمق الاعتماد المتبادل بين الشعوب العربية، كما أوضحت أن الخسائر الناجمة عنها لا تقتصر على أطراف الصراع، بل تمتد إلى الأطراف العربية الأخرى.

–أن الخبرة السياسة المكتسبة من متابعة وتحليل العلاقات العربية–العربية تؤكد أن التفاعلات التعاونية يمكن بناؤها إذا أمكن التوصل إلى رؤية مشتركة لتوازن المصالح بين الدول العربية، وإذا أمكن التوصل إلى رؤية

1- علي الدين هلال، نيفين مسعد، المرجع السابق، ص 90.
2- خالد المرجاني،" ترسيم الحدود العراقية لكويتية بعد أزمة الخليج"، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 111، (جانفي 1993)، ص 231-238.
3- محمد سعد أبو عامود، "العلاقات العربية-العربية الواقع والمستقبل"، المرجع السابق، ص 16.

مشتركة لطبيعة التهديدات التي تواجه الدول العربية، وإذا تم تفعيل الإرادة السياسية القادرة على تبني خيار التعاون وتحمل أعبائه، وهي أعباء لا تقارن بتكاليف النزاع، وهذا ما تؤكده الخبرة السياسية العربية المعاصرة لمن يريد أن يفهم.[1]

1- محمد سعد أبو عامود، "العلاقات العربية-العربية في النصف الثاني من القرن العشرين"، المرجع السابق، ص 8-12.

الفصل الثالث

البيئة الخارجية للنظام الإقليمي العربي قبل حرب الخليج الثالثة

المبحث الأول: الدول الإقليمية المجاورة للنظام الإقليمي العربي: بحث في المحددات

المبحث الثاني: أهم تحولات النظام الدولي لما بعد الحرب الباردة.

المبحث الثالث: تفاعلات النظام الإقليمي العربي مع البيئة الخارجية قبل حرب الخليج الثالثة

شهد النظام الدولي خلال عقد التسعينات من القرن العشرين العديد من التحولات والتغيرات التي عصفت بكل السياسات والاستراتيجيات، التي عرفها العالم خلال مرحلة الحرب الباردة، كان أهمها انتهاء الحرب الباردة، وتفكك الاتحاد السوفيتي ودول الكتلة الشرقية، الأمر الذي أحدث فراغا استراتيجيا كبيرا في الساحة الدولية، عملت الولايات المتحدة الأمريكية الطرف المنتصر في الحرب الباردة على توظيفه، والاستفادة منه قدر الامكان لترسيخ زعامتها على العالم، ولتأكيد انتصارها في الحرب الباردة، معلنة بذلك عن مولد نظام دولي جديد، لاسيما بعد أزمة الخليج الثانية 1990-1991، التي مثلت حدث ومناسبة للإعلان عن هذا النظام.

وإن هذه التحولات في البيئة الدولية وطبيعة التغير في النظام العالمي، وتوجهاته الجديدة كان لها تداعيات وآثار سلبية على النظام الإقليمي العربي اتخذ صورا وأشكالا متعددة، فقد أدت إلى تغير مفهوم الإدراك للأمن القومي العربي واختلال أسسه وتراجع مكانته في النسق الدولي، باعتبار أن أهم ما يميزه أنه يرتكز على أسس وعوامل اللغة والدين والتاريخ والثقافة المشتركة، وقد كانت هذه عناصر هامة في تشكيل أنماط العلاقات والتفاعلات بين أطرافه، مما جعله أكثر ثباتا على الأقل في مواجهة قضايا مهمة كالصراع العربي الإسرائيلي.

لكن التحولات البنيوية في البيئة الدولية وتوجهاتها الجديدة أدت إلى تراجع وانقسام النظام الإقليمي العربي، فقد اتجهت الاستراتيجية الأطلسية (الغربية) إلى إعادة تركيب المجال الجيو استراتيجي العربي مما جعله ينكفئ إلى موقع طرفي سهل إعادة نسقه على أسس غير قومية، وبالتالي تغيير أهدافه وأولوياته وأسس تكوينه عبر التحكم بخارطة التفاعلات داخله، وسلبه البعد المكاني والتاريخي مما حد من إمكانية استغلال قدراته الكامنة والمحتملة، ولكي تحقق الاستراتيجية الغربية أهدافها عمدت إلى تحجيم دور الدول العربية التي لا تتوافق مع توجهاتها عبر إجهاض قدراتها من خلال انتهاج أساليب متعددة لإقصائها تنطلق من إدراجها ضمن الدول الراعية للإرهاب إلى نعتها بأنها دول تهدد الاستقرار الإقليمي والدولي لتبرير استخدام الضغط الدبلوماسي والاقتصادي عليها وإن لزم استخدام القوة لتطويعها.

وعليه تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث، تمثل المبحث الأول في الدول الإقليمية المجاورة للنظام الإقليمي العربي من خلال تحديد قدراتها الجغرافية والسكانية والاقتصادية والسياسية والعسكرية، أما في المبحث الثاني فتم التعرض فيه إلى أهم تحولات النظام الدولي لما بعد الحرب الباردة من خلال التحولات الهيكلية للنظام الدولي –التحولات في نمط إعادة ترتيب وتوزيع عناصر القوة، والتحولات القيمية (العلاقة بين الحضارات صدام أم حوار)، أما في المبحث الثالث فتم التطرق فيه إلى تفاعلات النظام الإقليمي العربي مع البيئة الخارجية قبل حرب الخليج الثالثة من خلال تزايد الدور الإقليمي لدول الجوار الجغرافي وكذا دور القوى الكبرى المؤثرة في المنطقة العربية.

المبحث الأول: الدول الإقليمية المجاورة للنظام الإقليمي العربي: بحث في المحددات

للمنطقة العربية حدود جغرافية مشتركة مع 11 دولة في القارتين الآسيوية والإفريقية ففي أقصى الشرق العربي هناك الجمهورية الإسلامية في إيران، والتي تجاور سبع دول عربية خليجية هي دول مجلس التعاون بالإضافة إلى العراق، وفي أقصى الشمال العربي تقع تركيا، والتي تجاور كلا من سوريا والعراق، أما في أقصى الجنوب والغرب فيحد المنطقة العربية تسع دول إفريقية هي ارتيريا وإثيوبيا وتشاد وأوغندا وزائير وأفريقيا الوسطى والنيجر ومالي والسنغال، والتي لها حدود مشتركة مع كل من السودان والصومال وجيبوتي وليبيا والجزائر وموريتانيا.

المطلب الأول: تركيا

الفرع الأول: المحددات الجغرافية

تقع تركيا في القسم الجنوبي الغربي من قارة آسيا وتبلغ مساحتها الإجمالية 779.452 كم2 وهي بذلك أكبر من أي دولة أوروبية عدا روسيا الاتحادية، وهي من بين الدول الكبيرة المساحة في الشرق الأوسط، وتقع تركيا بين دائرتي عرض 36-42 درجة شمالا، وخطي طول 26-44 درجة شرقا، وتأخذ شكلا مستطيلا، حيث أن ما يقارب 97% من مساحتها هذه يقع في الجزء الآسيوي مع وجود جزء صغير تبلغ نسبته 3% من مساحتها في الجزء الأوروبي، ويفصل بينهما بحر مرمرة ومضيق البوسفور والدردنيل، وهي ممرات مائية هامة تصل بين البحرين الأسود والمتوسط[1]. **أنظر خريطة تركيا رقم: (03)**

المصدر: http://www.moheet.com/2013/02/20/1729676/#.WI22PpI3qAI

1- جودة حسين جودة، **جغرافية الدول الإسلامية**، ط 1، الاسكندرية، مصر : دار المعارف، 1984، ص 682-685.

ويحد تركيا –جزئيها الأسيوي– البحر الأسود وجمهورية جورجيا وأرمينية من الشمال، والبحر المتوسط وسوريا والعراق من الجنوب وإيران وأذربيجان من الشرق وبحر إيجه من الغرب، أما جزئها الأوروبي فيحده بلغاريا من الشمال واليونان من الغرب، وأما من الشرق فيحدها البحر الأسود وبحر إيجه ومضيق البوسفور من الجنوب، ولذا تتمتع تركيا بموقع استراتيجي هام بحكم إشرافها على تلك البحار والمضايق التي توصل بينها[1] وللموقع الجغرافي لتركيا أهمية حيوية حيث يشكل هذا الموقع جسرا بين القارتين وبشكل خاص بين البلقان والشرق الأوسط وتعتبر طريق لأوروبا نحو العالم الإسلامي، كما أن موقعها إلى الجنوب من روسيا الاتحادية يعطيها أهمية كبيرة لمواجهة التطلعات الروسية على المياه الدافئة في البحر المتوسط والخليج العربي، ولكون تركيا تشرف من خلال موقعها على البحر الأسود ومضايق البوسفور والدردنيل فإن ذلك أكسبها أهمية استراتيجية بالنسبة للتوجه الأوروبي والروسي نحو المياه الدافئة، والقارة الآسيوية ومنطقة الشرق الأوسط الغنية بالنفط.[2]

كما أنها تسيطر على هذه المضائق المهمة التي تبحر فيها السفن نفايات التجارة الدولية والداخلية للدول المحيطة بحوض البحر الأسود، وتتمتع تركيا بتنوع في التركيب الجيولوجي بين هضاب وجبال وسهول داخلية أو ساحلية وقد أدى ذلك إلى تنوع الثروات المعدنية وتتميز تركيا بوفرة المياه نتيجة الظروف المناخية والتضاريسية التي أعطتها شبكة واسعة من المجاري المائية، بعضها يتجه إلى البحر الأبيض المتوسط والأخرى نحو البحر السود وبعضها نحو بحر ايجه وبحر مرمرة وبعضها يتجه نحو البحيرات الداخلية في الهضبة بينما يتجه نهرا دجلة والفرات نحو العراق و سوريا حتى الخليج العربي.[3]

الفرع الثاني: المحددات السكانية

يتميز البناء السكاني لتركيا بالحيوية البيولوجية والاجتماعية، فهي تضم كتلة بشرية ضخمة ذات حركية سكانية نشطة، وقد بلغ عدد سكانها 70.4 مليونا عام 2002، ومن المتوقع أن يبلغ 82.1 مليونا في العام 2015 حسب تقديرات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومن المتوقع أن يصل معدل التزايد إلى 2%، في الفترة 2002-2015 وعلى الرغم من المساحة الكبيرة للدولة إلا أنهم يتمركزون في ثلاث مدن كبرى هي اسطنبول وأنقرة وأزمير، ويتركز 65.8% من السكان في المدن في العام 2002، ويتميز السكان بتكوين عرقي وديني ولغوي متعدد، التي يرجع أسباب تشكيلها إلى عهد الدولة العثمانية، حيث كانت مناطق نفوذها تشمل أراضي واسعة في آسيا، أوروبا وإفريقيا وتحكم العديد من الشعوب، لا يوجد إحصاءات الرسمية لعدد السكان

1- محمد نورالدين، **تركيا الجمهورية الحائرة مقاربات في الدين والسياسة والعلاقات الخارجية**، ط 1، بيروت: مركز الدراسات الاستراتيجية، البحوث والتوثيق، 1998، ص 44-62.

2- جودة حسنين جودة، وعلي أحمد هارون، **جغرافية البلدان الإسلامية والأقليات المسلمة في العالم المعاصر**، ط 1، الرياض: دون مركز، 1999 ، ص202-205

3- مركز البحوث والمعلومات، "وضع الطاقة في تركيا"، **سلسلة الدراسات الاقتصادية** ،العدد 18، (1982)، ص 34.

حسب الأعراق، لأن الحكومة التركية ترى في تركيا بلدا لكل الأتراك بغض النظر عن أصولهم العرقية، الذي لا يلقى القبول من كل الأقليات وخاصة الأكراد.[1]

حسب تقديرات في هذا الصدد يشكل الأتراك أكبر تشكيلة عرقية للسكان (حوالي 70–80%) يليهم الأكراد (20-30%) ثم الزازيون (2-3%) فالعرب (2%)، الشركس (0.5%) والجورجيون (0.5%) كما أن هناك أقليات أخرى: أرمن، يونان، آشور، أراميون، بوسنيون، ألبان، شينانيون، بلغار، لازيون، كما تعد الأقليات القرمية، التتارية، الآذرية، الغاغازية، الأوزبكية، القرغيزية، التركمانية، الكازاخية، أقليات تركية.[2]

الفرع الثالث: المحددات الاقتصادية

يتسم الاقتصاد التركي بكل أو بجل سمات الاقتصاد المنفتح والمنخرط بصورة قسرية في النظام الاقتصادي الحديث العالمي، ولكن انخراطه هذا أدى إلى تكوين اقتصاد مشوه فيه سمات عديدة للاقتصاد الرأسمالي، ولكنه ينطوي موضوعيا على بنى وعلاقات إنتاج ما قبل رأسمالية أو لنقل رأسمالية مشبوهة.

ويعاني الاقتصاد التركي من أزمات هيكلية كبيرة ومن عبء الديون وضعف الاستثمار الخارجي والتضخم والبطالة والفساد... للفترة 1980-2003[3]، وقد بلغت خدمة الدين (15%) من الناتج المحلي الإجمالي للعام (2002) في حين بلغ الإنفاق على التعليم (37%) من الناتج المحلي الإجمالي للفترة (1999-2001) وبلغ صافي المساعدات الرسمية الخارجية 635.8 مليون دولار في العام 2002،[4]ويدرك الأتراك معالجة أزمات الاقتصاد المزمنة تتطلب مساعدة الدول الكبرى وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية ومن خلالها المؤسسات المالية الدولية فضلا عن الإصلاحات الاقتصادية والسياسية التي يتطلبها مسار الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي.

الفرع الرابع: المحددات السياسية

تشكل البناء السياسي لتركيا في العقد الثالث من القرن العشرين وتركيا هي أقدم دول الشرق الأوسط الحديثة إذ تأسست عام 1923، وقد ورثت عقد السياسة العثمانية من حيث مخاوف التطويق والتلاشي على مبادئ مؤسس الدولة الحديثة مصطفى كمال أتاتورك معلنين الالتزام الفعلي (وأحيانا الشكلي والطقسي) بها ولكنهم يتجاوزونها سلوكيا عند كل فرصة سانحة حتى يبدو في هذا الالتزام نوع من "التقية السياسية" بهدف التمسك بشرعية التأسيس للدولة وللطبقة السياسية والعسكرية، ويتسم النظام السياسي في تركيا بسمات "فصامية" ففيه ديمقراطية وتداول على السلطة وفيه تسلط ودكتاتورية وضغوط شديدة على حقوق الإنسان وحقوق مختلف التكوينات الإثنية والتيارات السياسية.[5]

وقد حدد الدستور الذي أقر عام 1982 السلطات الرئيسة ومهامها التشريعية والتنفيذية والقضائية.

1- عقيل محفوض، **المؤسسة العسكرية والسياسة العامة في تركيا دراسة في جدليات المجتمع والدولة والسياسة الخارجية**، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، جامعة حلب، كلية الاقتصاد، قسم الاقتصاد والعلاقات الدولية، 2006، ص 85

2- المرجع نفسه، ص 92

3- رواء زكي يونس الطويل، **الاقتصاد التركي والأبعاد المستقبلية للعلاقات العراقية التركية**، ط 1، عمان، الأردن: دار زهران للنشر والتوزيع، 2011، ص 28

4- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **تقرير التنمية البشرية 2004 الحرية الثقافية في عالمنا المتنوع**، بيروت، لبنان: مطبعة كركي، 2004، ص 202،203

5- عقيل محفوض، المرجع السابق، ص 81،80

أولا–السلطة التشريعية: وتمثلها الجمعية الوطنية التركية الكبرى وتتحدد اختصاصاتها حسب المادة 87 من الدستور من خلال انتخاب رئيس الجمهورية، التشريع وتعديل القوانين وإبطالها، الإشراف على عمل مجلس الوزراء والوزراء، تفويض مجلس الوزراء في حالات محددة وإصدار مراسيم حكومية تكتسب قوة القانون وإقرار الخطط الحكومية بشأن السياسة العامة الداخلية والخارجية ومناقشة مشروع الميزانية وإعلان الحرب وتفويض القوات المسلحة وقرار إرسالها إلى الخارج، وتتكون الجمعية من 550 نائبا منتخبا حسب التعديل الدستوري عام 1995 وينتخب النواب لمدة 05 سنوات.[1]

ثانيا–السلطة التنفيذية: وتتكون من رئاسة الجمهورية ومجلس الوزراء والإدارات العامة.

–رئاسة الجمهورية: تتحدد اختصاصات رئاسة الجمهورية بموجب الفصل الثاني من القسم الثالث من الدستور، وبحسب المادة 101 ينتخب رئيس الجمهورية من قبل أعضاء الجمعية الوطنية، وقد لا يكون من أعضائها، لمدة 07 سنوات غير قابلة للتمديد، ومن بين اختصاصاته حسب المادة 104 من الدستور: الإشراف على تطبيق الدستور، وإصدار القوانين، وتعيين رئيس الأركان العامة، ورئيس الوزراء والوزراء، ودعوة الجمعية الوطنية للانعقاد عند الضرورة، ودعوة مجلس الوزراء للانعقاد برئاسته، وإعلان الأحكام العرفية، وحالة الطوارئ، وتعيين أعضاء مجلس التعليم العالي، وتعيين أعضاء المحكمة الدستورية ...وترتبط برئيس الجمهورية هيئات هي الأمانة العامة وتضم مساعدين ومستشارين للرئيس، بالإضافة إلى رئاسة المخابرات، ومجلس الدولة الذي يشرف على عمل الإدارة العامة ويقدم تقاريره واستشاراته للرئيس.

–مجلس الوزراء: وهو مركز السلطة التنفيذية على اعتبار أن النظام السياسي في تركيا هو نظام برلماني، ويتكون مجلس الوزراء من رئيس الوزراء والوزراء المادة 109 ويعين رئيس الوزراء من قبل رئيس الجمهورية من بين أعضاء الجمعية الوطنية، وعادة ما يكون رئيس أكبر الأحزاب تمثيلا، ومن اختصاصات رئيس الوزراء حسب المادة 112 أنه يشرف على عمل الوزراء ويعد ويخطط برنامجا للسياسات العامة يكون هو الأساس الذي يمنح على أساسه ثقة الجمعية الوطنية، ويكون الوزراء مسؤولين متضامنين عن أعمال الحكومة كما يكونون مسؤولين كل منهم عن أعمال حكومته في إطار الدستور، وتتركز اختصاصات مجلس الوزراء في رسم وتخطيط السياسة العامة ووضع الميزانية والإشراف على خطط وإمداد القوات المسلحة وإعدادها في الحالات التي تتطلب ذلك.

– الإدارة العامة: وهي الجسم الإداري التنفيذي على مستوى الدولة، وبحسب المادة 123 من الدستور فإن شكل وهرمية الإدارة تحدده البنى والوظائف المطلوبة منها وهو ما يحدده بقانون، وتتخذ الإدارة العامة شكلين: إدارة مركزية وإدارات محلية، ويمكن للوزارات والمؤسسات العامة أن تصدر قوانين وتعليمات إدارية ولكن وفق القانون العام والدستور، وتقسم تركيا بحسب المادة 126 من الدستور إلى مقاطعات محلية حسب

1- المرجع نفسه، ص 164

الحاجة الجغرافية والاقتصادية وتحدد المادة 127 طبيعة العلاقة بين الإدارة المركزية وبين الإدارات المحلية وتقرر أولوية الأولى على الثانية معللة ذلك بضرورة التكامل من أجل حماية مصالح البلاد ككل.

ثالثا- السلطة القضائية: وتتكون من هرمية تشمل مجموعة من الهيئات القضائية وأهمها: المحكمة الدستورية العليا، ومحكمة الاستئناف العسكرية، والمحكمة الإدارية العسكرية العليا ومجلس الدولة، ومحكمة أمن الدولة، والقضاء العسكري، ويقرر الدستور استقلالية القضاء في واجباته ومسؤولياته وفق الدستور، وتتكون المحكمة الدستورية العليا من 11 عضوا أصيلا نظاميا و 4 أعضاء احتياط، ويعينهم رئيس الجمهورية من بين أعضاء مجلس الدولة والمحاكم العليا، ومن اختصاصات المحكمة بالتحقق من دستورية القوانين والتعليمات الصادرة عن الحكومة، وتفحص المراسيم والقوانين وإجراءات الجمعية الوطنية والتعديلات الدستورية، ولكنها لا تناقش أيا من القوانين والتعليمات والإجراءات الصادرة وفق حالة الطوارئ أو الأحكام العرفية وتشرف المحكمة على الحياة السياسية والأحزاب والفصل في المنازعات الناشئة حول السياسات العامة والقضايا المتعلقة بالجمعية الوطنية ورئاسة الجمهورية ومجلس الوزراء.[1]

الفرع الخامس: المحددات العسكرية

تتركز العقيدة السياسية للجيش في تركيا على مبادئ أتاتورك وأساسها الحفاظ على وحدة الدولة ونظامها العلماني ومسارها نحو "الغربنة"، والاندماج في أوروبا، فضلا عن العقيدة الأمنية المتمثلة بالحفاظ على كيانية الدولة من الانقسام والأمن الداخلي والاستقرار السياسي، وضبط الحركة القومية الكردية والتفاعلات مع الجوار الجغرافي السياسي، والاستعداد لمصادر التهديد المحتملة، وهي لا شك كثيرة، بما يتطلب ذلك من تحديث للجيش وبناء تحالفات أمنية خارجية.[2]

وتبدو العقيدة السياسية للجيش أكثر بروزا من العقيدة الأمنية والعسكرية ذلك انها تخص الجوانب غير العسكرية لدور المؤسسة العسكرية في السياسة العامة، وتتميز المؤسسة العسكرية في تركيا بالتماسك والشعور القومي بالهوية والدور الرسالي التحديثي، وقد ترأسها عدا عن مؤسسها مصطفى كمال أتاتورك 25 رئيسا للأركان كان أولهم الجنرال عصمت إينونو في 03 ماي 1920، وتهتم تركيا بزيادة قدراتها العسكرية، ويبلغ عدد الأشخاص الموائمين للخدمة العسكرية في تركيا حوالي 12 مليونا، وعدد من يدخل سن التجنيد (680) ألفا كل عام، ويتوزع حوالي 515100 شخص يؤدون الخدمة العسكرية على صنوف القوات المسلحة بين 402000 للقوات البرية و60100 للجوية و53000 للبحرية، ويمكن للجيش أن يجند 378700 من المواطنين المؤهلين للأعمال العسكرية عند الضرورة، ولدى الأتراك 36-40 ألفا من الجنود في قبرص التركية وحوالي 3000 جندي يعملون في إطارات عمليات الأمم المتحدة وحلف الناتو لحفظ السلام في أفغانستان وصربيا والجبل الأسود، والجيش التركي هو الثاني من حيث العدد في حلف الناتو بعد الجيش الأمريكي[3]، وقد بلغت

1- عقيل محفوض، المرجع السابق، ص 165، 166

2- هيثم كيلاني، **جيوش الشرق الأوسط و تحديات القرن الحادي و العشرين**، ط 1، دمشق: المركز العربي للدراسات الاستراتيجية، 1997، ص 31-35.

3- عقيل محفوض، المرجع السابق، ص 170

واردات السلاح التركية حوالي 1250 مليون دولار في العام 1994 وحوالي 5.4 مليون في العام 2003، وقد بلغت نسبة الإنفاق العسكري 4.9% من الناتج المحلي الإجمالي للعام 2002.[1]

ولقد اتبعت تركيا في طريق تعزيز مكانتها العسكرية مسارات متعددة، آخذتا من خلالها تطوير مشاريع لتحديث قدراتها العسكرية، أهمها المشروع الذي بدأته في عام 1996، وهو عملية غير مسبوقة لتحديث الجهود والخصوصيات المتعلقة بالصناعات الدفاعية، وهذا المشروع في نظر المحللين سيؤثر سواء على علاقات تركيا مع حلفائها، وكذلك على عملية الديمقراطية داخل تركيا.[2] في حين يرى بعض الباحثين على غرار محمد نور الدين وسيفي طاشهان، أن تركيا مضطرة لامتلاك قوة عسكرية قوية كونها تريد السلام، ويجب أن تصرح تركيا عن امتلاكها للقوة العسكرية كي تقطع الطريق أمام بعض الدول التي تنتج أسلحة الدمار الشامل، ويمكن أن تلحق الضرر بالمصالح التركية قوية سواء استخدمتها أم لم تستخدمها، لكي تكون قوة رادعة و ليس من أجل الاحتلال.[3]

المطلب الثاني: إيران

الفرع الأول: المحددات الجغرافية

يلعب الموقع الجغرافي لأي دولة دورا مؤثرا في سلوكيتها، من خلال موقعها الجغرافي البري والبحري والجوي، وإيران تقع في غرب آسيا بين دائرتي عرض 29°، 40° شمالاً، وخطي طول 40°، 63° شرقاً تقريباً ، ويحدها شمالا أرمينيا، أذربيجان، تركمانستان، وغربا تركيا والعراق، وجنوبا الخليج العربي، وخليج عمان، وشرقا باكستان وأفغانستان.[4] أنظر **خريطة إيران رقم: (04)**

المصدر: http://www.muslm.org/vb/showthread.php?334293

1- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **تقرير التنمية البشرية 2004 الحرية الثقافية في عالمنا المتنوع**، المرجع السابق، ص 203

2-Elliot Hen-tov, "the political economy of Turkish military modernization", **Middle East Review of International Affairs**, volume 8, No 4, article 5 December 2004 [http://www.rubincenter.org/2004/12/hen-tov-2004-12-05/](Acceded at: 30/06/2013)

3-طاشهان سيفي، "جيوبوليتيكا تركيا"، **مجلة شؤون الشرق الأوسط**، العدد 108، (2002)، ص 125.

4- عبد الوهاب الكيالي، **موسوعة السياسة**، ط 1، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1979، ج1، ص 423

وتتمتع إيران بموقع جغرافي استراتيجي مهم، وقد استمرت أهمية هذا الموقع في التاريخ الحديث خصوصا بعد ظهور إنتاج البترول في الشرق الأوسط،[1] ويبلغ طول الحدود البحرية الإيرانية بعد إضافة الحدود البحرية الشمالية (بحر قزوين)، ما مجموعه 2500 كم، فموقع إيران الجيو استراتيجي الحساس يلقى اهتماما في الشمال حيث تتهافت الشركات العالمية بما فيها الشركات الأمريكية على توقيع الامتيازات في حوض بحر قزوين.[2]

وهذا الموقع والحدود تلعب دوار مؤثرا في سياستها الخارجية من خلال قدرة إيران على التعامل مع الأطراف المجاورة بدبلوماسية وحذر تجنبا لوقوع أي اشتباكات أو مطامع متبادلة في مواقع الأطراف الأخرى، فتجاورها مع دول مجلس التعاون الخليجي أثر سلبيا على علاقتها معها، ويعتبر الخليج ممر مائي شديد الأهمية بالنسبة لإيران، إذ يشغل الساحل الإيراني الطويل 1500 ميل الشاطئ الشمالي للخليج العربي بكامله، ويعتبر نافذة إيران الأساسية على العالم الخارجي، إذ تسيطر إيران بالاشتراك مع سلطنة عمان على مضيق هرمز الاستراتيجي.[3]

وفي الوقت نفسه تعتبر إيران في النظام العالمي ذات موقع فريد، باعتبارها جسرا يربط منطقتين من العالم في غاية الأهمية، هما آسيا الوسطى والخليج، وقد أثر هذا الموقع الجديد بشكل كبير على السياسة الخارجية الإيرانية، ومن خلال الوظيفة الجيواستراتيجية الجديدة، يمكن تحديد منطقتين جيوسياسيتين رئيسيتين واحدة في العمق الجيوسياسي الشمالي، والأخرى في العمق الجيوسياسي الجنوبي.

-العمق الجيوسياسي الشمالي: وتتمثل في (القوقاز، وبحر قزوين، وآسيا الوسطى) وهي ما تسمى باسم شمال غرب آسيا.

-المنطقة الجيوسياسية الجنوبية لإيران (منطقة الخليج): وتشمل كل من (السعودية، الإمارات، الكويت، البحرين، قطر، عمان، إيران، العراق)، وينبع اهتمام إيران بالموقعين الشمالي والجنوبي من خلال ما تمتلكه هاتين المنطقتين من احتياطي نقطي كبير خاصة الغاز الطبيعي في المنطقة الشمالية، حيث يحتل بحر قزوين المرتبة الأولى في العالم في احتياطي الغاز، البالغ 57.1 ترليون متر مكعب، والمرتبة الثانية في احتياطي النفط المثبت البالغ 59.2 مليار برميل، أما المنطقة الجنوبية فهي أيضا غنية بمصادر الطاقة بصورة ضخمة.[4]

يلعب حجم الدولة من حيث الاتساع أو عدمه، دورا فاعلا و مؤثرا في سلوك صناع القرار، و إيران دولة مترامية الأطراف، حيث تبلغ المساحة الإجمالية لها 636.372 ميلا مربعا أي ما يعادل 1.648.195 كم2،[5] ويصل طول ساحلها على بحر قزوين 800 كلم وعلى الخليج 1660 كلم، وتبلغ المسافة بين أقصى شمالها

1- جودة حسنين جودة، **جغرافية آسيا الإقليمية**، ط1، مصر: المكتب الجامعي الكويت، 1998، ص 461.
2- جمال سند السويدي، **إيران والخليج: البحث عن الاستقرار**، ط1، أبو ضبي: مركز الإمارات للدراسات و البحوث الاستراتيجية، 1996، ص 161.
3- المرجع نفسه، ص 194.
4- طلال عتريسي ،"جغرافية إيران السياسية"، **مجلة شؤون الأوسط** ، العدد 84، (1999)، ص 4.
5- سمير يوسف،" إيران بين أزمة الخليج والنظام الدولي الجديد"، **مجلة قضايا استراتيجية**، العدد 03، (1991)، ص 19.

الغربي، وأقصى جنوبها الشرقي حوالي 3640 كم ومن الشمال إلى الجنوب حوالي 2275كم.[1] ويمكن تقسيم إيران من ناحية التضاريس إلى أربعة أقاليم رئيسية و هي:[2]

-الهضبة الداخلية: والتي تقع في وسط إيران و غربها و تحتل ما يقارب 900 م فوق مستوى البحر.

-الجبال: تمر بإيران أربع سلاسل جبلية[3]، وهي سلسلة الجبال الشمالية، سلسلة الجبال الغربية والجنوبية، سلسلة الجبال الجنوبية، سلسلة الجبال المركزية و الشرقية.

الفرع الثاني: المحددات السكانية

يبلغ عدد سكان الجمهورية الإسلامية الإيرانية 65.54 مليون نسمة سنة 2002، وذلك بمعدل نمو سكاني يبلغ 1.4، أما اللغة الرسمية فهي الفارسية التي تكتب بالأحرف العربية، بالإضافة لوجود لغات أخرى، وهي العربية والتركية والكردية والبلوشية، وبناء على المادة 13 من دستور الجمهورية الإسلامية لعام 1979 (والذي وضع بعد أشهر من نجاح الثورة الإسلامية وأعيد النظر فيه عام 1986 فإن الإسلام هو الدين الرسمي للبلاد، ويمكن القول بأن أكثر من 99% من سكان إيران مسلمين أغلبهم شيعة بنسبة 90% والسنة 9% والبقية أقليات مسيحية ويهودية وزرداشتية و بلوش و ... فإيران من الدول متعددة العرقيات واللغات وكل عرقية ما زالت محافظة على لغتها ونسبة كل عرقية وانتماؤهم الديني كالتالي: 60% فرس (أغلبية شيعية)، 16% أذر (أغلبية شيعية) 10% أكراد (أغلبية سنية) 06% لور (أغلبية شيعية) 2% عرب (أغلبية شيعية) 2% بلوش (أغلبية سنية) 2% تركمان (أغلبية سنية) 2% أقليات أخرى من الأرمن والسريان واليهود وغيرهم.[4]

الفرع الثالث: المحددات الاقتصادية

يعتبر العامل الاقتصادي من أهم العوامل الدافعة لاتجاهات المخرجات السياسية، هذه الحقيقة لا يمكن إغفالها أو تجاهلها عند مناقشة سياسة أي دولة مهما كانت طبيعتها ودافعها، وإيران ليست استثناء من هذه القاعدة حيث يلعب الاقتصاد دورا حيويا في الحياة السياسية الإيرانية،[5] فالاقتصاد الإيراني الذي يعد من أكبر اقتصاديات المنطقة هو اقتصاد قائم بصورة أساسية على القطاعات الأولية المتمثلة في النفط والغاز والزراعة، كما أن الصناعة الإيرانية تنتمي في مجملها إلى الثورتين الصناعيتين الأولى والثانية، وهو يحتاج بالفعل إلى استثمارات كبيرة في قطاع الصناعة غير النفطية سواء لتحديث ما هو قائم أو بناء صناعات جديدة في المجالات التي يحتاجها المجتمع الإيراني، أو لاختراق مجالات جديدة تنطوي على مستويات تكنولوجية أرقى.[6]

1 -عبد المنعم المشاط وآخرون، **أمن الخليج العربي، دراسة في الإدراك و السياسات**، القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، 1994، ص 294.

2- **الموسوعة العربية العالمية**، ط1، المملكة العربية السعودية: مؤسسة أعمال الموسوعة للنشر و التوزيع، 1996، ج 3، ص 461،460.

3- صلواتي ياسين، **الموسوعة العربية الميسرة والموسعة**، ط 1، بيروت: مؤسسة التاريخ العربي، ج 1، ص 692.

4- وليد عبد الحي، **إيران مستقبل المكانة الإقليمية عام 2020**، ط1، الجزائر: مركز الدراسات التطبيقية والاستشراف، 2010، ص42-51

5- عبد الله يوسف سهر محمد، "السياسية الخارجية الإيرانية: تحليل لصناعة القرار"، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 138، (أكتوبر 1999)، ص 13.

6- كريم أصلان، "مستقبل الاقتصاد الإيراني بعد تعديل المادة 44 من الدستور، الاقتصاد الإيراني والاتجاه نحو الخوصصة"، **مجلة مختارات إيرانية**، السنة الخامسة، العدد 55، ص 160.

وإذا كان الرئيس الإيراني السابق "هاشمي رفسنجاني" قد بدأ مسيرة التحول في الاقتصاد الإيراني من اقتصاد موجه و اقتصاد حرب إلى اقتصاد تنمية ثم اقتصاد حر، فإن الرئيس "محمد خاتمي" كان أكثر واقعية في وضع أولوياته الاقتصادية، فاعتبر ما قام به إنما هو حركة تصحيحية للاقتصاد الإيراني في إطار قيم الثورة.[1]

وقد تم وضع الخطة الاقتصادية الخماسية الأولى (بداية 1990 نهاية 1994) والثانية (1995-1999) والثالثة (2000-2004) أما الرابعة فهي التي تغطي الفترة (2005-2009) والتي حملت عنوان فرعيا "النمو المستند إلى المعرفة في الاقتصاد القومي في تفاعله مع الاقتصاد المعولم"[2]، والخطة الخماسية الخامسة (2010-2014)، وسعت الحكومات الإيرانية المتوالية من خلال هذه الخطط إلى تعزيز مقدرات النمو الاقتصادي الإيراني في ظل مناخ داخلي وخارجي يعرف العديد من الأزمات كان لها الأثر المباشر على فاعلية تلك الخطط وفي هذا السياق يقول: "مير حسين موسوي" إن النشاط السلبي للاقتصاد الإيراني في فترة ما بعد الثورة كان نوعا ما بسبب الكثير من الأزمات الخارجية، فالاقتصاد الكلي إضافة إلى أنه لم يواكب المستوى المعيشي، فهو أصيب أيضا بصدمات من جراء الثورة، وشكلت الحرب الطويلة الأمد والمكلفة مع العراق وكذلك الخطر الاقتصادي المستمر من قبل الولايات المتحدة الأمريكية، والتي جمدت الأموال الإيرانية والأسعار المتغيرة للنفط كانت سببا إضافيا في ذلك.

وللحديث عن المؤشرات الكمية للاقتصاد الإيراني يمكن ملاحظة ما يلي:[3]

– تمتلك إيران ثالث أكبر احتياطي نفطي في العالم و قدره (190) مليار برميل، أي ما قيمته (8.8%) من إجمالي الاحتياطيات العالمية حسب التقديرات التي تعدها شركات النفط العالمية و مراكز الأبحاث الاقتصادية.

– تعد إيران ثاني أكبر منتج للنفط في منظمة البلدان المصدرة للنفط (أوبك) بعد السعودية بكمية تقدر بحوالي (3.7) مليون برميل يوميا، و يخصص (2.4) مليون برميل منها للتصدير، والباقي للاستهلاك المحلي.

– يمثل الإنتاج النفطي الإيراني نحو (13.47%) من إجمالي إنتاج منظمة الأوبك بما فيها العراق وحوالي 4.84%من إجمالي الإنتاج العالمي البالغ 76.53 مليون برميل يوميا حسب تقديرات منظمة الأوبك لعام 2002.

– وتحتل إيران المرتبة الثانية عالميا، بعد روسيا من حيث احتياطات الغاز والتي تقدر بنحو 26 تريليون م3 وتشكل نحو 15% من الاحتياطات العالمية، و يمكن أن تستمر حتى 400 عام بمعدلات الإنتاج الحالية.

– كما تمتلك إيران نحو 300 كلم من سواحل بحر قزوين والذي تقدر احتياطاته النفطية بحوالي 200 مليار برميل ويصل احتياطي الغاز فيه إلى 18 تريليون م3، ومنذ انهيار الاتحاد السوفيتي عام 1990 تطالب إيران بتقاسم متساو لموارد بحر قزوين أي 20% لكل دولة من الدول الخمسة المطلة على البحر و هي إيران، روسيا، أذربيجان، كازاخستان، تركمانستان.

1- دون اسم الكاتب، "الاقتصاد الإيراني إلى أين"، **مجلة مختارات إيرانية**، السنة الرابعة، العدد 41، (ديسمبر 2003)، ص 17.
2- وليد عبد الحي، المرجع السابق، ص 90
3-عطا الله زايد الزايد، **العلاقات السياسية السعودية الإيرانية، وأثرها على الأمن الإقليمي لمنطقة الخليج العربي 1980-2003**، رسالة ماجستير (غير منشورة)، العلوم السياسية، الجامعة الأردنية، 2003، ص 66.

– تعد إيران ثاني أكبر منتج للبتروكيماويات بعد السعودية، حيث يتراوح مستوى إنتاجها بين 14 و15 مليون طن، وتعتزم إيران مضاعفة طاقتها الإنتاجية إلى 35 مليون طن سنويا وذلك بتكلفة استثمارية قدرها 7.5 مليار دولار.

– تبلغ مساهمة قطاع الصناعة نحو (17.5%) من إجمالي الناتج المحلي في إيران ويعمل في هذا المجال حوالي 6.4 مليون عامل.

– وأما عن صناعة السجاد الإيراني، والتي تعد أهم أركان الصادرات غير النفطية، فبلغت نسبة تصدير السجاد للخارج عام 2000 فقط 20.6 من إجمالي الصادرات الإيرانية، فيما كانت عام 1994 تشكل ما نسبته 44.4%، وتحظى هذه الصناعة برواج عظيم في السوق الخارجي، لاسيما في الأسواق الأوروبية و اليابانية.

– وتبلغ مساحة الأراضي الإيرانية القابلة للزراعة حوالي 22 مليون هكتار، والمزروع منها فعليا فقط 8 مليون هكتار أي حوالي ثلثي المساحة الصالحة للزراعة.

الفرع الرابع: المحددات السياسية

يحظى هيكل السلطة في النظام السياسي الإيراني بخصوصية شديدة، عند مقارنته بغيره من النظم، تتمثل في ماهيته الإسلامية والثورية[1]، وبالرغم من ذلك، فإن ثمة خصائص عدة يشترك فيها هذا النظام مع النظم الأخرى، كطابعه الجمهوري وتقسيمه السلطة إلى ثلاث سلطات، هي التنفيذية والتشريعية والقضائية.

تميز النظام السياسي الإيراني تحت قيادة آية الله الخميني بأنه نظام هرمي بشكل كامل، فعلى القمة يقف الخميني (المرشد) ممتلكا سلطات غير متنازع عليها، مستسقاة ليس فقط من الدستور، بل من مصادر أخرى مثل كونه قائد الثورة الإسلامية، ومؤسس الجمهورية الإسلامية، والأهم من ذلك كاريزميته التي كان يتمتع بها، لذلك فقد أدى رحيله في عام 1989 إلى جدل داخلي كبير بين القوى، والتيارات السياسية المختلفة في إيران حول مستقبل النظام الإسلامي وآلية صنع القرار فيه، أما على المستوى المؤسسي، فقد تم بعد قيام الثورة الإيرانية عام 1979 أسلمة النظام السياسي الإيراني من خلال تشكيل عدة مؤسسات إسلامية ثورية تتألف من أعضاء معينين موازية للمؤسسات السياسية الحكومية المؤلفة من أعضاء منتخبين مباشرة من قبل الشعب، مما أدى إلى ازدواجية في هيكل السلطة وثنائية في صنع القرار داخل النظام السياسي الإيراني، لهذا جاء التعديل الدستوري عام 1989 محاولة لتحقيق توازن مؤسسي في ظل هذه الازدواجية، والصراع السياسي الداخلي الدائر بين الهياكل المؤسسية المتداخلة، ويظهر ذلك بوضوح و نحن نستعرض الركائز التنظيمية للنظام السياسي الإيراني.

أولا–المؤسسات المسؤولة عن صنع القرار السياسي في إيران

ونعني بها الوحدات التي تتعاون فيما بينها في مجال صنع السياسية العامة و تنفيذها وهي:

1 -عباس ملكي، "صنع القرار في السياسة الخارجية الإيرانية"، **مجلة مختارات إيرانية**، العدد 36، (2003)، ص 12-25.

– مؤسسة القيادة أو الزعامة (ال الفقيه)، يمثل قمة نظام الحكم في إيران، ويسيطر على سلطات الدولة ومقدراتها كافة بحكم صلاحياته السياسية والدينية، نائباً عن الإمام الغائب أو المهدي المنتظر وتستند هذه المؤسسة على نظرية ولاية الفقيه حيث يجري انتخابه من بين رموز المؤسسة الدينية (مراجع التقليد بالحوزات العلمية)، بواسطة مجلس الخبراء، لفترة ولاية غير محددة (ما لم يتم إعفاؤه من جانب مجلس الخبراء لإخلاله بشروط الولاية، وفقاً للمادتين 107، 111 من الدستور يتمتع بصلاحيات واسعة وفقاً للدستور، يتمثل أبرزها في الآتي:[1]

*التصديق على تعيين رئيس الجمهورية، بعد انتخابه من قبل الشعب، وكذا حق إعفائه من منصبه إذا ما قرر المجلس الأعلى للقضاء إدانته بالتقصير فى مهام وظيفته.

*تعيين 50% من أعضاء مجلس صيانة الدستور، الذي يُعد أحد أهم المجالس التشريعية الثلاثة (مجلس الشورى– مجلس صيانة الدستور– مجلس تشخيص مصلحة النظام)، لدوره الرقابي على مجلس الشورى.

*إصدار القرارات السيادية، كقرار الحرب والسلم وتعبئة القوات.

*يعد القائد الأعلى للقوات المسلحة.

*يقوم على تحديد السياسات العامة للدولة بعد التنسيق مع مجلس الأمن القومي بذات الشأن.

*التدخل لاحتواء الخلافات بين السلطات الثلاث (التشريعية – التنفيذية – القضائية).

– مجلس الخبراء (الأوصياء): يعد أعلى سلطة دستورية في إيران، حيث يضطلع بأهم دور سياسي وهو اختيار (الولي الفقيه)، ويتابع أداؤه ويمتلك صلاحية إعفائه من منصبه حالة إخلاله بشروط الولاية، وهو هيئة تضم 86 عضوا كلهم من علماء الدين المسلمين الذي ينتخبون مباشرة من قبل الشعب لمدة 08 أعوام.[2]

– السلطة التنفيذية: وهي السلطة المكلفة بتنفيذ القوانين، التي تحدد الخطوط العامة لسياسة الدولة ويمثلها في الجمهورية الإسلامية الإيرانية (رئيس الجمهورية، مجلس الأمن القومي). فرئيس الجمهورية لا يجوز انتخابه أكثر من دورتين كل منها أربع سنوات.

– السلطة التشريعية: وقوامها في الجمهورية الإسلامية جهازان هما مجلس الشورى الإسلامي (البرلمان) ومجلس صيانة الدستور.

*مجلس الشورى الإسلامي (البرلمان) يتشكل من 272 عضوا في انتخابات 2000 يتم اختيارهم بالانتخاب المباشر لدورة مدتها 04 سنوات ومهمته تشريع القوانين في إطار الدستور ومراقبة أداء السلطة التنفيذية، وطبقا للدستور لا تعتبر قرارات المجلس الشرعية إلا بموافقة مجلس صيانة الدستور وفي حالة الاختلاف بين المجلسين تجاه أحد القضايا يتم إحالتها على مجلس تشخيص مصلحة النظام.

1- طلال صالح بنان،" إيران معضلة التعايش بين نظرية ولاية الفقيه و الديمقراطية"، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 155،(2004) ، ص 08-25.
2-ينزن إيرادي، **مدخل إلى السياسة الخارجية لجمهورية إيران الإسلامية**، ط1، القاهرة: الدار الثقافية، 2000، ص 16.

*مجلس صيانة الدستور فإنه يتشكل من 12 عضو مشكلين في لجنتين: لجنة الفقهاء وعددها 06 معينين من قبل المرشد ولجنة القانونيين وعددهم 06 يتم انتخابهم بواسطة مجلس الشورى ومن مهام هاتين اللجنتين المراجعة الفقهية والدستورية لجميع قرارات مجلس الشورى الاسلامي لإجازتها أو رفضها ولا يشترك رجال القانون في التصويت على المسائل الفقهية بينما يشارك الفقهاء في التصويت على كافة القضايا.

*مجلس تشخيص مصلحة النظام وهو يتشكل من رئيس السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية وعدد من رموز المؤسسة الدينية وأعضاء أخرين (وزراء–نيابيين) طبقا للموقف ومهمته الفصل بين مجلس الشورى الإسلامي و مجلس صيانة الدستور في حالة الاختلاف.

– السلطة القضائية: وهي السلطة المسؤولة عن فض النزاعات، التي تحصل داخل المجتمع، وتقسم في نظام الجمهورية الإسلامية إلى أربع درجات وهي: رئيس السلطة القضائية، وزير العدل والمحكمة العليا[1] والمدعي العام.

ثانيا–القوى المؤثرة في صنع القرار السياسي الإيراني

ونعني بها القوى التي تشارك بشكل غير مباشر في صنع القرار السياسي من خلال ما تمارسه من ضغط، وتأثير في مؤسسات صنع القرار، بما تملكه من نوفذ داخلها، ويمكن تقسيمها في النظام السياسي إلى قوى سياسية عسكرية ودينية واقتصادية:

– **القوى العسكرية**: ونعني بها المؤسسة العسكرية، التي تتكون في إيران من ثلاث عناصر أساسية هي الجيش والحرس الثوري، وقوات التعبئة أو النفير العام.

– **القوى الدينية**: ونعني بها المؤسسة الدينية وتمارس هذه القوى الدينية تأثيرها في عملية صنع القرار السياسي الإيراني ضمن إطارين هما:

مؤسسة الحوزة العلمية[2] وأئمة وخطباء صلاة يوم الجمعة وبيوت آيات الله العظام.[3]

– **القوى الاقتصادية**: في إيران قوتان اقتصاديتان رئيسيتان هما البازار[4] والمؤسسة الخيرية.

– **القوى السياسية في إيران**: ونعني بها أبرز التيارات والأجنحة السياسية داخل المجتمع الإيراني، والتنظيمات الرسمية المعبرة عنها، والتي تمثلت إما في تيار اليمين واليسار أو التيار الحافظ والتيار الإصلاحي أو التيار الوسطي المعروف بالتيار البراغماتي (المصلحي).ويمكننا تحديد أبرز التنظيمات السياسية الرسمية التي تبلورت منذ أوائل التسعينات في الحياة السياسية الإيرانية على الشكل التالي: "جمعية علماء الدين المناضلين، جمعية الدفاع عن قيم الثورة، جبهة المشاركة، حزب كوادر البناء، مجمع العلماء المجاهدين (روحاني مبارز)...".

1- نيفين مسعد، **صنع القرار في إيران والعلاقات العربية الإيرانية**، دون طبعة، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2002، ص 129.
2- فهمي هويدي، **إيران من الداخل**، ط4، القاهرة: مركز الأهرام للترجمة، 1991، ص 125.
3- عباس ملكي، المرجع السابق، ص 21-25.
4- فهمي هويدي، المرجع السابق، ص 214.

ثالثا–القوى المعارضة للنظام الإيراني:

للنظام الإسلامي في إيران قوى سياسية معارضة أبرزها: (حركة تحرير إيران، منظمة مجاهدي خلق الإيرانية).[1]

الفرع الخامس: المحددات العسكرية

مما لا شك فيه أن إيران تدرك موقعها الجغرافي والاستراتيجي وعمقها التاريخي في المنطقة العربية حيث إنها تمثل صلة الوصل بين آسيا الوسطى والمحيط الهندي من جهة وبين المشرق العربي وبحر قزوين والخليج العربي من جهة أخرى، و هذا ما يساعد إيران أن تصبح قوة إقليمية رئيسية، ومع انتصار الثورة الإسلامية وانتهاء الحرب الإيرانية العراقية، ظهر جليا بأن أي نظام للأمن في المنطقة لا يشمل إيران مصيره الفشل، وبالأخص أن حرب الخليج اثبتت عدم قدرة الأمن القومي العربي على حفظ الأمن والاستقرار في الخليج.[2]وقد بدأت إيران بخطوات حثيثة لتنظيم قواتها و تسليحها فأصبحت تتراوح بين 900 ألف و المليون جندي بالإضافة إلى الحرس الثوري الذي يضم بين 150 ألف و 200 ألف جندي، كما انفقت مبالغ هائلة على تحديث ترسانتها، إذ انفقت بين 1989-1992 حوالي 7 مليارات دولار، ليرتفع إلى 7.300 مليار دولار بين 1993-1995 ومنذ الاتفاق على وقف انتهاء الحرب الإيرانية العراقية سعت إيران إلى امتلاك معدات عسكرية استراتيجية وصواريخ أرض–أرض طويلة المدى، وحصلت على أسلحة متطورة من دول آسيا الوسطى ومنصة إطلاق الصواريخ وصواريخ سكود من كورية الشمالية[3]، ومع انتهاء حرب الخليج الثانية رصدت إيران مبلغ 20 مليون دولار لمدة 5 سنوات للناحية العسكرية، إلا أن تطبيق الحظر الدولي على توريد الأسلحة حد من تطبيق هذه الخطة، و لذلك توجهت إيران إلى امتلاك السلاح النووي مما يجعلها في مركز متقدم في أي تنظيم إقليمي، ويقلل من احتمال مواجهتها مع الولايات المتحدة الأمريكية[4]، وسعي إيران إلى امتلاك التكنولوجية النووية ليست حديث العهد، ففي عهد الشاه وبمساعدة الولايات المتحدة الأمريكية، رصدت حكومة الشاه 6 مليارات دولار للمجال النووي، وقد تعهدت شركة سيمنز الألمانية ببناء مفاعلين نوويين بقوة 1200 ميغاواط في محطة بوشهر سنة 1976، إلا أن أعمال البناء توقفت مع اندلاع الثورة.

وتعد سنة 1992 بداية نقلة نوعية في التعاون الإيراني– الروسي في المجال النووي فقد تم التوقيع على اتفاقية تنص على بناء محطة نووية وإجراء دراسات حول سلامة وتشغيل المحطات النووية ونظم الحماية والوقاية من الاشعاع، كما تعهدت روسية ببناء أربعة مفاعلات نووية بتكلفة 3.5 مليار دولار[5]، وفي 1994 أرسلت روسية 150 فنيا، وأكثر من 2000 عامل إلى محطة بوشهر لإكمال بناء المحطة، كما تعهدت بتزويد إيران باليورانيوم المخصب لتشغيل المحطة، وإيفاد 500 عالم روسي لتدريب الاختصاصيين الإيرانيين.[6]

1- نيفين مسعد، المرجع السابق، ص 150-158.
2-الكيلاني هيثم ،"هموم الأمن العربي مع جواره"، **مجلة شؤون عربية**، العدد 77، (1994)، ص 28.
3- حوات محمد علي، **مفهوم الشرق أوسطية وتأثيرها على الأمن القومي العربي**، ط 1، القاهرة: مكتبة مدبولي، 2002، ص 268،267.
4- ناجي محمد عباس، "الملف النووي الإيراني: مرحلة تقريب المسافات"، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 166، (2006)، ص 177.
5- أحمد مصطفى نبيل، "التعاون الروسي الإيراني في المجال النووي"، **مجلة الدفاع**، العدد 136، (1997)، ص 51.
6-محمود أحمد إبراهيم، "البرنامج النووي الإيراني، التطور والدوافع"، **مجلة السياسية الدولية**، العدد 131، (1998)، ص 313.

وتوصلت إيران إلى اتفاق مع الصين في سبتمبر 1992 لشراء مفاعلين بطاقة 300 ميغاواط لكل منها، ودفعت إيران في 1998، 800 مليون دولار كدفعة أولى من الصفقة إلى الصين، واتفق على أن تبيع الصين فصل النظائر المغناطيسية ومعدلات الطاقة النووية، كما تعاونت مع الأرجنتين وباكستان والهند وكورية الشمالية، فقد استقدمت علماء ذرة من باكستان، واتفقت مع الأرجنتين على تزويدها بالوقود النووي.

وقد اشترت إيران من روسية 100 طائرة من طراز ميغ 29 واستقدمت خبراء لتدريب قواتها، كما حصلت على مساعدة لبناء مصنع لتجميع الطائرات الحربية، وبذلك أصبح سلاح الجو الإيراني الأقوى في الخليج.[1]

وتم تزويد القوات البحرية الإيرانية بصواريخ سيلكورورم الصينية المضادة للسفن، كما اشترت غواصات روسية من طراز كيلو، وسعت إيران إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي من الأسلحة فأقامت معامل لصناعة الأسلحة وأصبحت منذ 1992 قادرة على تصنيع كاميرات استطلاعية وأجهزة تسديد وتحكم بالنيران وعربات نقل جند مدرعة وطائرات استطلاع بدون طيار، ونجحت في تصنيع طائرة تشبه المقاتلة الأمريكية أم 05.

المطلب الثالث: إسرائيل

الفرع الأول. المحددات الجغرافية

تقع فلسطين (وهي الأرض التي قامت إسرائيل على اغتصابها) في الغرب من قارة آسيا بين دائرتي عرض 29.30° و 33.15° شمالا وبين خطي طول 34.15° و 35.40 درجة شرقي غرينيتش، وهي تتوسط مفارق الطرق بين آسيا وإفريقيا وأوروبا وتصل ما بين البحر الأبيض المتوسط والبحر الأحمر، يحدها البحر الأبيض المتوسط غربا وسوريا والأردن شرقا، ولبنان وسوريا شمالا وشبه جزيرة سيناء (جمهورية مصر العربية)، وخليج العقبة جنوبا.[2]

تبلغ مساحة الجزء الذي تعترف البيئة الدولية (قرارات الأمم المتحدة ومواقف مختلف المنظمات والدول) لإسرائيل بحق السلطة والسيادة فيه بحدود 20 ألف كيلومتر مربع، وهو ذو شكل مغزلي يبلغ أقصى امتداد له بين الشمال والجنوب بحدود 417 كلم بينما يبلغ معدل العرض بين حدود الضفة الغربية وساحل البحر الأبيض المتوسط حوالي 21 كلم ويضيق في بعض النقاط (تلقيلية) ليصبح فقط 15 كلم.[3] **أنظر خريطة إسرائيل رقم: (05) أدناه**

1- حوات محمد علي، المرجع السابق، ص 178.

2- عبد المنعم عبد الوهاب، **جغرافية العلاقات السياسية، دراسة وتحليل تطبيقي لعلم الجيوبوليتيكس والجغرافيا السياسية**، دون طبعة، الكويت: مؤسسة الوحدة للنشر والتوزيع، دون سنة، ص 201.

3- بسمة خليل نامق الأوقاتي، "تأثير مقومات قوة الدولة على سياستها الخارجية دراسة إسرائيل"، **مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية**، العدد 29، (2010)، ص 128.

المصدر: http://marocain-bus.blogspot.com/2012/11/blog-post_675.html

تنقسم هذه الأرض من الوجهة الجغرافية الطبيعية إلى أربعة أقسام:

– المنطقة الساحلية التي تشتمل السهل الساحلي الفلسطيني الممتد من رأس الناقورة شمالا إلى رفح جنوبا.

– المنطلقة الجبلية التي تمتد وسط البلاد وتضم مرتفعات الجليل ومرتفعات نابلس ومرتفعات القدس وفي هذه المنطقة تقع معظم الأماكن المقدسة لدى المسلمين والمسيحيين واليهود.

– منطقة الغور التي تقع شرقي فلسطين ويخترقها نهر الأردن، وتنخفض فيها الأرض إلى أشد انخفاض الأرضي في العالم.

– منطقة صحراء النقب وتساوي تقريبا نصف مساحة فلسطين الكلية، وتشكل القسم الجنوبي من البلاد وهي مثلثة الشكل تقريبا، وتعتبر مدينة بئر السبع المدينة الرئيسية في المنطقة وهي مهد انطلاقة النبي إبراهيم في دعوته ومسقط رأس ابنه إسماعيل جد العرب العدنانيين.[1]

وتتمتع إسرائيل بمناخ متوسطي يتميز بصيفه الطويل والحار والجاف، وبشتائه القصير والبارد والممطر والذي يتغير محليا من منطقة إلى أخرى بناء على ارتفاعها وموقعها على خط العرض، ما يعني أن مناخه محكوم بموقعه بين الطقس الجاف والشبه الاستوائي الذي يميز مصر وبين الطقس الرطب شبه الاستوائي لمنطقة المشرق العربي أو شرق البحر الأبيض المتوسط.

1- عبد المنعم عبد الوهاب، المرجع السابق، ص 202.

الفرع الثاني: المحددات السكانية

ركزت الحركة الصهيونية منذ بدايتها على العامل الديموغرافي وخاصة الهجرة، كأداة مهمة لإنجاح المشروع الإسرائيلي في فلسطين، وقد استمر قادة إسرائيل في التأكيد على العامل المذكور، إذ لخص بن غوريون أول رئيس وزراء إسرائيلي الأهداف الديموغرافية قائلا: "إن درع إسرائيل هو في زيادة عدد سكانها، وأكد بأن حدود إسرائيل ستعينها الأجيال القادمة".

تتحدث الدراسات عن التحول الذي أصاب المجموعات السكانية على أرض فلسطين التاريخية قبل إعلان دولة إسرائيل عام 1948 فلم تكن تتعدى نسبة اليهود من إجمالي سكان فلسطين 8% عام 1914 حسب تقرير الدولة العثمانية آنذاك، وفي عام 1922 مثل اليهود نسبة 11.1%من إجمالي السكان ثم بدأت أعداد اليهود بالتزايد في فترة الانتداب البريطاني بسبب موجات الهجرة إلى أن وصلت عشية إعلان دولة إسرائيل 31.%، وبعد حرب 1967، واحتلال الضفة وقطاع غزة "طرد ونزح" نحو 460 ألفا من السكان الفلسطينيين، ثم استمرت عمليات التهجير بعد ذلك حتى عام 1979 كما تذكر دراسة "التحول الديمغرافي القدري في فلسطين" للدكتور يوسف كامل إبراهيم.

ويذكر دليل إسرائيل عام 2004 أن التحولات السكانية في المجتمع الإسرائيلي بدأ بعد حرب 1967 وتعمقت وتسارعت بعد حرب أكتوبر 1973، ويعتبر انهيار الاتحاد السوفيتي وفتحه باب الهجرة أمام اليهود من أهم المؤثرات الخارجية في المجتمع الإسرائيلي، إضافة إلى تأثير العولمة الاقتصادية والثقافية والانتفاضة الفلسطينية الأولى عام 1987 والانتفاضة الثانية عام 2000، والعملية السلمية وتطوراتها.[1]

وقد بلغ عدد سكان إسرائيل عام 2003 حوالي 4.748.4 موزعون حسب انتمائهم الديني كما يلي:[2] اليهود: 5.165.4، المسلمون: 1.072.5، المسيحيون (عرب وغير عرب) 142.4، الدروز: 110.8، غير مصنفين بحسب الدين 254.6، لبنانيون مقيمون في إسرائيل وغير مصنفين حسب الدين: 2.7.

أما التوزيع العرقي لإسرائيل سنة 2003 على الشكل التالي:

أوروبي وأمريكي المولد 37.6% (اليهود الأشكناز)، إسرائيلي المولد 32.4% (يهود الصابرا أو الصاريم)، آسيوي وإفريقي المولد 30.1%. وتعد اللغتان العبرية والعربية اللغتين الرسميتين في الدولة، مع العلم أن اللغة العبرية تكون اللغة الأساسية في المناطق ذات الكثافة اليهودية والعربية في المناطق ذات الكثافة السكانية العربية.

الفرع الثالث: المحددات الاقتصادية

قد عملت الحركة الصهيونية ومن بعدها إسرائيل على تكوين اقتصاد ذاتي من خلال إنشاء المستوطنات الزراعية (الكيبوتز والموشاف)، ووضع بنية تحتية في المجال الصناعي وخاصة التصنيع الحربي الذي حول الاقتصاد الإسرائيلي من اقتصاد زراعي مبني على صادرات الحمضيات إلى اقتصاد صناعي على درجة عالية من

1- علي آل ثاني ومي الزعبي، السكان في فلسطين التاريخية.
[http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/e8810bdb-e142-43ed-adc6-f98f18626423] (14-03-2014)
2- تسقيا فاين وآخرون، **إسرائيل الإنسان والمدى مواضيع مختارة في الجغرافيا**، ترجمة صالح علي سواعد، ط 1، تل أبيب: مركز التكنولوجية التربوية، 2008، ص 13.

التقنية[1]، إذ تحول الإنتاج العسكري إلى الفرع الإنتاجي القائد في بنية الإنتاج والتصدير وأصبح قطاع الصناعات العسكرية أكبر قطاع صناعي في إسرائيل، سواء استنادا لمعيار رأس المال الثابت أو اليد العاملة التي تحتل 40% من إجمالي عمال القطاع الصناعي في إسرائيل.[2]

وتؤدي الحرب دورا هاما في نمو الاقتصاد الإسرائيلي، فهي السبيل الأمثل للحصول على المزيد من المساعدات الخارجية، والتوسع على حساب الأراضي العربية، وبالتالي زيادة حجم الموارد الطبيعية واتساع نطاق السوق الإسرائيلية، فعندما تتجمع مؤشرات الأزمة الاقتصادية تصبح الحرب لازمة إذ تؤدي الحرب مباشرة إلى تدفق الأموال والمساعدات، فينقلب اتجاه المؤشرات الاقتصادية من الانكماش إلى الانتعاش، فبفضل حرب 1967، عمت موجة من الازدهار أنقذت إسرائيل من الأزمة الاقتصادية التي خنقتها طوال سنوات 1965-1967.[3]هذه المعطيات أدت إلى ظهور مركب صناعي عسكري لعب دورا كبيرا في تعبئة المجتمع لحالة العسكرة المستمرة بحجة مواجهة الخطر الخارجي والدفاع عن أمن الدولة ويرى "ألكس مينتز" (Alex Mintz) أستاذ العلوم السياسية بالجامعة العبرية في القدس، بأن تأثير المركب الصناعي العسكري الإسرائيلي على سياستها العسكرية ضئيل مقارنة بالولايات المتحدة الأمريكية لأن أهم شركات الصناعة الإسرائيلية تابعة للدولة، إذ تشرف وزارة الدفاع على شركة الصناعات الإسرائيلية (IMI)، وهيئة تطوير الوسائل القتالية (Rafael) وشركة الصناعات الجوية الاسرائيلية (IAI) بفروعها المختلفة مثل شركتي تاديران وسولتام soltam– Tadiran وباقي الشركات الأخرى تأتي في إطار الشراكة مع الحكومة أو السهتدروت، إلى جانب وجود عدد من شركات القطاع الخاص.[4] وعليه يتسم الاقتصاد الإسرائيلي بجملة من السمات تجعل منه اقتصادا فريدا من نوعه ويمكن إجمال هذه السمات في:

– سيطرة الدولة على الاقتصاد، وتأتي هذه السيطرة من خلال ثلاث جهات هي مؤسسات الدولة، الوكالة الإسرائيلية، والهستدروت.

– هناك علاقة وثيقة بين الاقتصاد والجيش في إسرائيل.[5]

– الاعتماد الكبير على المعونات والمساعدات الأجنبية سواء أكان ذلك في شكل منح أم قروض أم تسهيلات تجارية.

– ارتفاع نسبة الغلاء السنوية حيث كانت (449%) عام 1984 و (185%) عام 1985 وبعد برنامج حكومي لتخفيض قيمة الشيكل صارت النسبة المذكورة 18% في عام 1991[6]، وقد قدر تقرير البنك العربي في التنمية الصادر عام 2000 متوسط التضخم السنوي في الفترة من 1990-1998 بنحو (11%).

1- أحمد بهاء الدين شعبان، **الاستراتيجية العسكرية الإسرائيلية عام 2000**، ط 1، القاهرة: سيناء للنشر، 1999، ص 89.
2- عبد الوهاب المسيري ، **موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية**، 5 أ ج، ط1، القاهرة: دار الشروق، ج3، 2004، ص 472.
3- أحمد بهاء الدين شعبان، المرجع السابق، ص 129.
4-Alex Mintz, " The Military-Industrial Complex: American Concepts and Israeli Realities ", **the journal of conflict Resolution**, Vol. 29, No. 4 (Dec., 1985), pp 623-639.
5- ماضي عبد الفتاح محمد، **الدين والسياسة في إسرائيل**، ط 1، القاهرة: مكتبة مدبولي، 1999، ص 74-76.
6- وهبة محمد، **إسرائيل والعرب والشرق أوسطية**، ط 1، القاهرة: المكتبة الأكاديمية، 1994، ص 235.

– ارتفاع نسبة الاستهلاك العام والخاص حيث بلغت عام 1995 و 1998، 87% و 90.8%من الناتج المحلي الإجمالي.

– يساهم القطاع الخاص الإسرائيلي بنسبة ثلثي الناتج القومي، بينما يساهم القطاع العام بالثلث الباقي، ويعد قطاع الخدمات أضخم القطاعات الإطلاق (وهو قطاع غير إنتاجي)، ويليه قطاع الصناعة فقطاع المواصلات والاتصالات فقطاع التشييد والبناء ثم قطاع الزراعة.

– يعاني الاقتصاد الإسرائيلي من مشكلات حقيقية، أهمها العجز التجاري الذي يبلغ (11) مليار دولا عام 2000.[1]

الفرع الرابع: المحددات السياسية

من المعروف أن النظام السياسي المعتمد في إسرائيل هو النظام البرلماني وجوهر هذا النظام قائم على أساس مبدأ الفصل بين السلطات الثلاثة (التنفيذية، التشريعية، القضائية) وإيجاد نوع من التوازن والتعاون فيما بين هذه السلطات.

أولا–السلطات الرئيسية:

يقوم النظام السياسي الإسرائيلي على مبدأ الفصل بين السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية كما يأتي:

1–السلطة التنفيذية: إن خصوصية المجتمع الإسرائيلي من حيث تطوره وظروف نشأته انعكست في شكل إعطاء دور قوي على الأداة الحكومية والمتمثلة في السلطة التنفيذية، خصوصا بالمسائل المتصلة بالأمن القومي والسياسة الخارجية، كما أنها تشكل قطب الرضي (الفوز في الانتخابات والإعلان عن تولي الحكم من أحد الأحزاب المتنافسة، والتي تمثل بدورها حالة اتفاق على مشروع إدارة المجتمع الإسرائيلي)، وهذا بالنسبة لكل ما يتصل بالتخطيط لواقع الحياة في إسرائيل ،[2] وتنقسم السلطة التنفيذية إلى قسمين، رئاسة الدولة ومجلس الوزراء.

أ–رئاسة الدولة: تعتبر قمة هرم السلطة في الدولة، وهو منصب رمزي أكثر منه عملي ورئيس الدولة في إسرائيل يمثل الدولة في الداخل والخارج، وسلطته فوق سلطة المؤسسات الحكومية جميعها من الناحية الرسمية وينتخب لمدة 05 سنوات ولا يجوز انتخابه أكثر من مرتين.[3]

ب–مجلس الوزراء: تتصف الوزارة الإسرائيلية بأنها وزارة ائتلافية باستمرار نتيجة عجز أي من الأحزاب الإسرائيلية في الحصول على أغلبية مطلقة، في الكثير من الأحيان، وتضطلع الحكومة الإسرائيلية بعدة مهام تتلخص فيما يلي:[4]

– تنفرد بإعلان الحرب و عقد معاهدات الصلح.

1- تقرير عن التنمية لعام 2000 البنك الدولي للإنشاء والتعمير، الطبعة العربية، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، 2000، ص 202-206.
2- اللواء أ ج سعيد فاضل،" أسلوب صنع القرار السياسي في إسرائيل"، **مجلة استراتيجيا**، العدد 84، (فيفري 1989)، ص 69.
3- المرجع نفسه ، ص 70-71.
4- نظام بركات، **النخبة الحاكمة في إسرائيل**، ط 1، بيروت: منشورات فلسطين المحتلة، 1982، ص 77.

- تعتبر القوة التنفيذية للدولة وهي التي تقوم بإعداد القوانين التي يوافق عليها الكنيست.
- تضع الإجراءات الخاصة والعامة في الدولة.
- تملك مجالا واسعا في التشريع خصوصا في حالة الطوارئ.
- المركزية في اتخاذ القرارات بشأن الأمن والسياسة الخارجية.

2-السلطة التشريعية (الكنيست): ويتكون من مجلس واحد يتولى الأمور التشريعية ورقابة السلطة التنفيذية ويبلغ عدد أعضاءه 120 عضوا ينتخبون مرة كل أربع سنوات.[1]

وتتحدد وظائف الكنيست في المهام التالية:[2]

- الموافقة على التشريعات لإعطائها الصيغة القانونية.
- تقرير الميزانية والضرائب.
- صنع السياسة العامة ووضع الخطوط العريضة التي تلتزم الحكومة بتنفيذها.
- إقرار وتصديق المعاهدات والاتفاقات قبل إقرارها من قبل رئيس الدولة.
- انتخاب رئيس الدولة، والتقرير في حالات معينة أنه غير جدير بالمنصب والقيام بعزله.
- الإشراف والرقابة بواسطة اللجان....

3-السلطة القضائية: إن هذه السلطة مستقلة استقلال تاما عن السلطتين، وهي بعيد عن مجال الصراعات السياسية والحزبية في البلاد، ولذا فإن القضاء لا يتمتع بأهمية بارزة في الحياة السياسية في إسرائيل خصوصا وأنه محروم من حق مراقبة أعمال الكنيست غير القانونية لعدم وجود دستور مكتوب يخوله الحكم على مدى مطابقة أعمال الكنيست، والحكومة للقواعد الدستورية.[3]

ثانيا- مراكز القوى الإسرائيلية: يضم النظام السياسي الإسرائيلي مجموعة من القوى السياسية الفعالة تشكل في تفاعلها مع الإطار الرسمي الصورة الحقيقية لطبيعة ممارسة السلطة ووضع القرارات والتخطيط الاستراتيجي في إسرائيل ومن هذه القوى السياسية الأحزاب وجماعات الضغط والهستدروت والمؤسسة العسكرية الإسرائيلية.

1-الأحزاب السياسية: تتميز الأحزاب السياسية بالتعدد الذي يعد من أبزر خصائص النظام السياسي الإسرائيلي، ومرجع هذا التعدد هو تنوع الطوائف وتبيان الاتجاهات وتفاوت الأصول التي تسعى كل منها للتعبير عن نفسها بشكل حزب سياسي، كما يمكن تصنيف الأحزاب الإسرائيلية إلى أربع مجموعات وهي: الأحزاب الاشتراكية العمالية والأحزاب اليمينية والأحزاب الدينية والأحزاب اليسارية والشيوعية.[4]

1- سعيد تيم، **النظام السياسي في إسرائيل**، ط 1، بيروت: دار الجليل، 1989، ص 200.
2- عبد الرزاق محمد أسود، **الموسوعة الفلسطينية**، المجلد الأول، ط 1: بيروت، الدار العربية للموسوعات، 1978، ص 200.
3- نظام بركات، المرجع السابق، ص 80.
4- أحمد خليفة، "الأحزاب السياسية"، بحث في كتاب **دليل إسرائيل العام**، تحرير صبري جرجيس وأحمد خليفة، ط 1، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1996، ص 35.

2–جماعات الضغط: تمتاز جماعات الضغط الإسرائيلية بقوتها لعدم وضوح التسلسل السلطوي داخل الدولة وعدم تحديد الصلاحيات مما جعل القيادات تستعين بجماعات الضغط لدعم قوتها، فضلا عن تعدد مراكز اتخاذ القرار إذ أن عملية صنع القرار تمر بمستويات عدة ومراحل تتيح للقوى الضاغطة المجال للتأثير في القرارات، ويرتبط كل هذا بطبيعة المجتمع الإسرائيلي الذي يعد مجتمع مهاجرين يحاولون التكتل والاتحاد لتشكيل قوى ضاغطة على الأجهزة الرسمية ومصالحها أو ضمان حقوقها[1]، ومن جماعات الضغط الإسرائيلية الآتي: (جماعات رأسمالية، جماعات دينية، الجماعات الأكاديمية والثقافية، وبعض الجماعات العاملة في المجال الإعلامي، الجماعات السياسية، جماعات اجتماعية).

3–الهستدروت (الاتحاد العام للعمال في إسرائيل): تأسست عام 1920 في مدينة حيفا[2]، ويتكون الهيكل العام للهستدروت من الهيئات التالية[3]: (المؤتمر القومي، المجلس العام، اللجنة التنفيذية).

ومن أهم الأدوار التي يقوم بها[4]: (دور نقابي–عمالي، دور اقتصادي، دور تربوي–ثقافي، دور سياسي–إيديولوجي...).

4–المؤسسة العسكرية: تقع المؤسسة العسكرية في قلب عملية صنع القرار وذلك من خلال:

تمتع المؤسسة العسكرية على رأسها وزير الدفاع بصلاحيات واسعة لمواجهة الأزمات كإعلان الحرب الطوارئ و"تعبئة الاحتياط دون الحاجة إلى موافقة مجلس الوزراء أو الكنيست".

– تملك وزارة الدفاع الوسائل والإمكانيات اللازمة لتخطيط السياسات وتقديرها وتقديم البدائل مع ضعف عدد المؤسسات الأخرى.

– سيطرة المؤسسة العسكرية على أجهزة جميع المعلومات وأجهزة الاستخبارات ومراكز الدراسات الاستراتيجية المكلفة بوضع التقديرات وصياغة البدائل لاتخاذ القرار.

– اعتماد كثير من القيادات المدنية على العسكريين لاستشاراتهم.

– حضور العسكريين كرئيس الأركان ورئيس الاستخبارات للاجتماعات المهمة كاجتماعات مجلس الوزراء، واللجنة الوزارية للأمن ولجنة الشؤون الخارجية والأمن في الكنيست.[5]

الفرع الخامس: المحددات العسكرية

يرجع تأسيس الجيش الإسرائيلي إلى 1948/05/26 أي بعد إعلان قيام إسرائيل بـــ 12 يوما وذلك وفق ما يلي:

أولا. الهيكلية:[6] – قيادة المنطقة الشمالية: تكمن أهداف هذه القيادة في حماية الحدود الشمالية للأراضي الفلسطينية التي يحتلها إسرائيل.

1- نظام بركات، **النظام السياسي في إسرائيل**، م س ذ، ص 226.
2- عبد الرزاق محمد أسود، المرجع السابق، ص 225.
3- نظام بركات، **النخبة الحاكمة في إسرائيل**، المرجع السابق، ص 178.
4- عبد الرزاق محمد أسود، المرجع السابق، ص 226.
5- نظام بركات، **النظام السياسي في إسرائيل**، المرجع السابق، ص 222.
6- **بنية القوة العسكرية الإسرائيلية و مصادر تمويلها**، القاهرة، مصر: وزارة الإعلام الهيئة العام للاستعلامات، 1986، ص 28.

– قيادة المنطقة الجنوبية: تهدف إلى الدفاع عن الحدود الجنوبية للأراضي الفلسطينية، التي تحتلها إسرائيل، كما تقع على عاتق القياد مسؤولية جميع الوحدات الواقعة في قطاع العربة، النقب و إيلات، وتمتد مناطق نفوذ القيادة الجنوبية من الحدود الشرقية مع الأردن (حوالي 400 كلم)، وحتى الحدود الغربية مع مصر (حوالي 240 كلم).

– قيادة الجبهة الداخلية: تعمل قيادة الجبهة الداخلية بشكل أساسي في حالات الطوارئ المختلفة في مجال الدفاع المدني في أوقات الحروب والأزمات كما تعمل في مجالات الإنقاذ في العالم.

– القيادة الوسطى: تقوم بحماية المنطقة الوسطى والحدود الشرقية ومنع الهجمات من المناطق المسيطر عليها إلى الجبهة الداخلية.

– هيئة أركان الجيش الإسرائيلي، وتتألف من عدة أجنحة هي: (الجناح التكنولوجي واللوجستي، جناح الاستخبارات العسكرية، جناح التخطيط، جناح تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، جناح الموارد البشرية).

– تقسيمات أسلحة الجيش الإسرائيلي تتمثل في (سلاح الجو، سلاح البر، سلاح البحرية).[1]

ثانيا. الاستراتيجية العسكرية الإسرائيلية

لقد أقامت إسرائيل استراتيجيته العسكرية على الأسس التالية:

(–عسكرة التجمع الاستيطاني الإسرائيلي في فلسطين، ورفع كفاءة المقاتل ونوعية السلاح–الحرب الوقائية–الردع–التفوق العسكري–نقل المعركة إلى أرض العدو–إيجاد العمق الاستراتيجي، وبناء الأحزمة الأمنية–المرونة وسهولة التحرك، وسرعة اتخاذ القرار الميداني–الإقلال قدر الإمكان من الخسائر البشرية– التحكم في تسلح الأطراف المقابلة (العربية والإسلامية) وجعلها في الحدود الدنيا).

وتبني النظرية الأمنية الإسرائيلية على أساس إمكانية الحرب في أي لحظة، وتبين مبادئ الحرب القائمة على الهجوم والدفاع والمفاجأة وسرعة الحركة والضربة الاستباقية.

1–القوى البشرية: الخدمة في القوى المسلحة إجبارية للجنسين وهي 3 سنوات للرجال و 2 سنتان للنساء بعدها يدخل هؤلاء مرحلة ثانية وهي جيش الاحتياط و يخضعون لدورات تدريبية لعدة أسابيع من كل سنة بعد إنهاء المرحلة الأولى وهي الخدمة الإجبارية، يذكر أن الخدمة الإجبارية فقط لليهود والدروز وهي العمر 18 سنة و حتى 49 سنة، أما الأفراد المتاحون للخدمة فعددهم يقارب 03 ملايين.[2]

2–الصناعة العسكرية: إن إسرائيل تصنع تشكيلة واسعة من الأسلحة الخفيفة والمتوسطة والثقيلة من دبابات إلى طائرات ومدفعية ومدرعات وصواريخ، وأنظمة دفاع جوي ورادارات، بالإضافة إلى قطع الغيار وطائرات بدون طيار، وعدة أنظمة الكترونية متطورة، وبرامج تتعلق بالكمبيوتر وتحديد الأماكن وأنظمة الرؤية

1- قسم الأرشيف والمعلومات، "الجيش الإسرائيلي 2000-2012"، **تقرير معلومات**، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، ص 13.
2- هادي زعرور، **توازن الرعب القوى العسكرية العالمية، أمريكا وروسيا وإيران، وإسرائيل، حزب الله وكوريا الشمالية**، ط 1، بيروت، لبنان: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، 2013، ص 128.

الليلية، والأشعة ما دون الحمراء، ولدى إسرائيل قمرها الاصطناعي الخاص بها، وهي من الدول القليلة القادرة على إطلاق قمر اصطناعي، ولديها عدد من الأقمار الصناعية.

3–القوات المسلحة الإسرائيلية: تتألق من القوات البرية والجوية والبحرية، وفيما يتعلق بالقوة العسكرية لهذا الجيش فإنها عادية للغاية، حيث يملك أحدث الأسلحة التكنولوجية وأحدث أنظمة الكمبيوتر وأفضلها وأكثر الأسلحة المعروفة بدرجة تطورها، جزء منها من صنع أمريكي والآخر إسرائيلي، و إسرائيل إلى جانب أمريكا وروسيا هي الدولة الوحيدة التي تملك دفاعا صاروخيا للصواريخ البلستية، وبالطبع فإن حصة كبيرة من هذه القدرات هي القدرة النووية والكيميائية والبيولوجية (158 رأس نووي).

يبقى أن نقول أن إسرائيل لديها ما يقارب 40000 دبابة حوالي 11.000 ناقلة جند مصفحة، بضع مئات من آليات مقاتلة مصفحة، 1500 قطعة مدفعية منها 250 هاون و 100 قاذفة للصواريخ تقريبا وبضعة آلاف من آليات خفيفة التدريع، إضافة إلى حوالي 420 مقاتلة وقاذفة، ما يزيد عن 100 طائرة نقل ومتعددة المهام وحوالي 109 مروحيات نقل ومتعددة المهمات و 80 مروحية هجومية إضافة إلى 3 بوارج، 10 زوارق صاروخية، 4 غواصات هجومية، 45 من الزوارق الحربية....[1]

المطلب الرابع: محددات دول الجوار الإفريقي (إثيوبيا وإرتيريا)

بالرغم من أهمية علاقة الدول العربية بجميع دول الجوار، إلا أن علاقات دوله بكل من إثيوبيا واريتريا، هي التي كانت ولا تزال تستأثر بالأولوية السياسية العربية في الجهة الإفريقية.

الفرع الأول: إثيوبيا

تقع إثيوبيا في الجزء الشمالي الشرقي من القارة الإفريقية بين خطي عرض 9-2 شمالا وخطي طول 42-38 أي في المنطقة التي تعرف بالقرن الإفريقي ذات البعد الاستراتيجي المهم لارتباطها بالبحر الأحمر الذي يعد أهم الممرات المائية في العالم، وتحد إثيوبيا من الشمال اريتريا بحدود طولها 912 كلم، ومن الغرب السودان وجنوب السودان بحدود طولها 1606 كلم، ومن الجنوب كينيا 830 كلم، ومن الشرق الصومال وجيبوتي بحدود طولها 1626 كلم و337 كلم على التوالي،[2] وتقدر مساحة أثيوبيا بنحو 1.104.300 كلم2، ويقدر عدد سكانها بـــ 75 مليون نسمة وفقا لتقديرات عام 2003 وهي الثالثة بعد نيجيريا ومصر في قائمة أكثر الدول سكانا في القارة الإفريقية، وينحدر الإثيوبيون من مجموعتين هم الأفارقة السود ومن سكان شبه الجزيرة العربية.[3] أنظر **خريطة أثيوبيا رقم: (06)**أدناه

1- هادي زعرور، المرجع السابق، ص 129.
2- محمد الحسن عبد الرحمن الفاضل، "العلاقات الإسرائيلية الإثيوبية"، **مجلة الراصد**، دون عدد، (ديسمبر 2010)، ص 111.
3- سداد مولود سبع، "الممارسة الانتخابية في النظام السياسي الإثيوبي"، **مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية**، العدد 40، (2013)، ص 135.

المصدر: http://www.alukah.net/world_muslims/0/41894

هناك تصنيف أكثر دقة إذ يركز على الجماعات المكونة للمجتمع الأثيوبي، أولى تلك الجماعات هي الأمهرة التي تشكل ثلث عدد السكان وعلم من أصول سامية، وهي الجماعة الأهم لكونها المسيطرة سياسيا وثقافيا ولغويا على باقي الجماعات الأخرى في إثيوبيا وتعتنق الأمهرة الديانة المسيحية الأرثودوكسية القبطية، أما الجماعة الثانية، فهم التغرين الذين يتداخلون إلى حد كبير مع الأمهرة لكونهم من أصول سامية ويعتنقون الديانة الأرثودوكسية القبطية أيضا، ويقدر عددهم بحوالي 7% من السكان، إلا أنهم يعدون أكثر أصالة ممن سواهم والجماعة الثالثة هي جماعة الأرمو، أو الجالا وهي أكبر الاثنيات التي يتكون منها المجتمع الأثيوبي حيث تصل نسبتهم إلى 40% من مجموع السكان، ويتوزع الأرمويين الديانة الإسلامية والديانة المسيحية والديانات التقليدية، وهناك جماعات أخرى أهمها السيدامو ونسبتها 9% والشانكيلا ويعود أصلهم إلى الأصول الزنجية والعفر والكوراج، فضلا عن أقليات ضئيلة جدا.[1]

يتحدث الأثيوبيون بعدد من اللغات تعد الأمهرية وهي لغة سامية ولغة التخاطب الرسمية في إثيوبيا التي تعدد بها اللغات واللهجات إذ تصل عدد اللهجات إلى 200 لهجة، ويبلغ عدد الناطقين باللغة الأمهرية نحو 50% من السكان.[2]

أما قدراتها الاقتصادية، فترتكز على الزراعة، إذ يسهم الانتاج الزراعي فيها بنحو 45% من الناتج المحلي الإجمالي، وتستوعب نحو 85% من الأيدي العاملة، وأساس دخلها القومي مصدره تصدير محصول البن فضلا عن تصدير الماشية ما جعل اقتصادها عرضة لتقلبات الأسعار العالمية، وفي حالة اعتماد دائم على

1- عبد السلام إبراهيم بغدادي، **الوحدة الوطنية ومشكلة الأقليات في إفريقيا**، ط2، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2000، ص 44-49.
2- عبد السلام إبراهيم بغدادي، **البعد الإيجابي في العلاقات العربية الإفريقية والتعددية الأمنية ترابط ثقافي**، ط1: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2013، ص 163-178.

القروض والمعونات الخارجية، مما دفعها إلى تدعيم علاقاتها مع الخليج النفطية، وكذلك إسرائيل وتركيا وإيران، من أجل سد النقص في الحاجات الغذائية لاسيما وأن 40% من السكان هم تحت خط الفقر.[1]

أما فيما يتعلق بهيكلية النظام السياسي فإنه يتكون من الهيئات التالية:

– **الهيئة التنفيذية**: هي تتكون بدورها من رئيس الدولة ورئيس الحكومة هو رئيس الوزراء، وينص الدستور على وجود مجلس للوزراء يختار أعضائه رئيس الوزراء و يعتمده مجلس نواب الشعب.

– **الهيئة التشريعية**: تتكون الهيئة التشريعية من مجلسين هما: مجلس الاتحاد أو الأعيان (108 عضو)، ومجلس الشعب أو مجلس النواب (547 عضو لمدة خمس سنوات).

– **الهيئة القضائية**: تعد المحكمة الاتحادية العليا أعلى سلطة قضائية في إثيوبيا.[2]

أما بالنسبة للقدرات العسكرية، فإثيوبيا هي أكبر قوة عسكرية في منطقة القرن الإفريقي، من حيث عدد القوات المسلحة والانفاق العسكري الذي يقدر بـــ (1.2%) من الناتج المحلي الإجمالي تليها السودان في ذلك، وكان لهذا التفوق العسكري مقارنة بباقي دول المنطقة، إحدى الأسباب التي زادت من اعتماد الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل عليها في تنفيذ مخططاتها في القرن الإفريقي ومنطقة البحر الأحمر وحوض النيل.[3]

الفرع الثاني: إريتريا

تقع إريتريا في منطقة القرن الإفريقي في الشمال الشرقي لقارة إفريقيا قبالة شبه الجزيرة العربية من الناحية الجنوبية الغربية، بين دائرتي عرض 12.24°-18.2° شمالا وخطي طول 36°-43° شرقا يجاور إريتريا من الشمال والغرب جمهورية السودان وتشترك معها في حدود يبلغ طولها 605 كلم ومن الجنوب جمهورية إثيوبيا ويبلغ طول الحدود بينهما 912 كلم وجيبوتي من الجنوب الشرقي محدد طولها 113 كلم. كما تطل إريتريا على البحر الأحمر شرقا بطول الساحل 1080 كلم.

وتملك حوالي 126 جزيرة أكبرها أرخبيل دهلك الذي يتألف من 25 جزيرة، وتتميز بتنوع كبير في تضاريسها، ومعالمها البيئية، والمقسم إلى ثلاث معالم طبيعية كما يلي: (المرتفعات، الأراضي الساحلية السهلية، الأراضي السهلية).كما تحتوي على مجموعة من الأنهار مثل نهر القاش، نهر بركة، نهر عنسبا، نهر سيتيتا، ويتباين المناخ في أرتيريا بين المناخ الصحراوي الحار الجاف في المناطق المحاذية للسودان إلى المناخ المعتدل الرطب في مناطق الجنوب الغربي.

كما تغطي إريتريا رقعة من الأرض تقدر بنحو 121.320 كلم2 بما في ذلك الجزر البحرية، واعتمادا على المساحة تصنف اريتريا ضمن الأقطار الصغيرة في حجمها ومساحتها.[4] **أنظر خريطة إريتريا رقم:(07) أدناه**

1- أيمن شبانة، هادم، "القادم :الظهور الأثيوبي في جنوب الشرق الأوسط"، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 185، (جويلية 2012)، ص 84.
2- سداد مولود سبع، المرجع السابق، ص 146-147.
3- أيمن شبانة، المرجع السابق، ص 85.
4- محمود محمد علي، عبد الله إسماعيل، "مقدمة تعريفية عن اريتريا"، **التقرير الشامل رقم 01 اريتريا خلال عقدين (1991-2011)**، ط 1، دون بلد: مركز دراسات القرن الإفريقي، ص 26-32.

المصدر: http://greee7.blogspot.com/2012/02/2012-maps-and-flags-of-eritrea-2012.html

ويقدر عدد سكان إريتريا بنحو 4.574.000 نسمة سنة 1998، 70% مسلمون و 29 % مسيحيون، 1% ديانات روحية ويتوزع سكان إريتريا تاريخيا بين ثلاث مجموعات إثنية بالمعنى العام هي (الحامية والسامية والنيلية) ولذلك فالشعب الإرتيري مثل بقية شعوب المنطقة متعدد القوميات ويتكون من تسع إثنيات مختلفة من حيث الحجم والثقافة واللغة والديانة، ويمكن ترتيب هذه المجموعات بحسب نسبتها إلى السكان كالآتي:[1] التغرينيون 50.82% ويليهم التجري 28.61% ثم الساهو 6.40% والبلين 3.69% والعفر 3.20% والحدارب 2.91% والبازا 2.42% والباريا 1.55% وأخيرا الرشايدة 0.19%.

أما قدرتها الاقتصادية فتعتبر الزراعة العمود الفقري للاقتصاد الإرتيري، ويعتمد عليها غالبية سكان إريتريا حيث يمتهن 80% من السكان حرفتي الزراعة والرعي ويعتبر إقليم القاش بركا من أكبر الأقاليم التي تمارس فيه الزراعة ويمتاز بخصوبة التربة ووفرة الموارد المائية وكبر المساحة الزراعية، كما تعتبر الثروة الحيوانية من القطاعات الحيوية، كما يفترض أن تعدم الاقتصاد الإرتيري ويتمركز وجود الثورة الحيوانية بدرجة أساسية في المنطقة الغربية والجنوبية الغربية من إريتريا أي إقليم القاش بركا، وأن صادرات الحيوانات والجلود والمنتجات الحيوانية تتشكل مصدرا هاما لكسب العملية الأجنبية في إريتريا.[2]

أما من الناحية السياسية فتمثلت في انتهاء مهمة الاستعمار وإعلان استقلال إريتريا القانوني في أبريل 1993 ثم أيضا تشكيل الحكومة الانتقالية وتم اختيار إسياس أفورقي "Isaias Afwerki" رئيسا للدولة الوليدة، وبذلك أكدت الجبهة الشعبية ممارستها التسلطية ومقصية كل الفصائل الإرتيرية التي ناضلت من أجل

1- عارف عبد القادر عبده سعيد، **التنافس الدولي في منطقة القرن الإفريقي منذ نهاية الحرب الباردة**، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، جامعة القاهرة، كلية الاقتصادية و العلوم السياسية، 2007، ص 40.

2- طاهر محمد علي، عبد الله اسماعيل، "الموارد الاقتصادية والبنى التحتية"، **التقرير الشامل رقم1، اريتريا خلال عقدين (1991-2011)**، المرجع السابق، ص 137-142.

الاستقلال، فهو رأس الدولة من عام 1994، من دون أشخاص أو تحديد مدى زمني لرئاسته، كما لم ينتخب أعضاء المجلس الوطني منذ تأسيسه، ويدعو أعضاؤه للضرورة عند الحاجة للمصادقة على بعض الاتفاقيات أو لصرف مكافآتهم وفق اجتماعات بعض أعضاء المجلس، كما تم تعطيل الدستور وهو غير مقر ولا نافذ ومجمد إلى أجل غير معلوم.[1]

أما من الناحية العسكرية فيبين الاهتمام المتزايد للجبهة الشعبية بالجوانب العسكرية والأمنية تدريجيا وتأهيلا وتسليحا منذ كانت ثورة في الساحة وحتى اليوم وهذا سر قوتها في هذا المجال، وقد تشكل الإنفاق الأمني والعسكري عبئا ثقيلا على ميزانية الدولة التي تعاني من العجز أصلا، وتمثل إريتريا المرتبة الثامنة من حيث الإنفاق على الجوانب الأمنية والدفاعية مقارنة بحجم إجمالي ناتجها المحلي، حيث بلغ الإنفاق العسكري 208 ملايين دولار أمريكي عام 1998 وارتفع إلى 271 مليون دولار أمريكي في عام 1999، أي بنسبة 38.5% من الناتج الوطني في عام 1999، وتحتل اريتريا المرتبة الثالثة من حيث عدد أفراد جيشها مقارنة بنسبة السكان وفقا لما جاء في تقرير المعهد العالمي للدراسات الاستراتيجية في العالم، إن أريتريا تملك 370000 جندي من أصل سكانها البالغ عددهم قرابة 4.6 ملايين نسمة.[2]

المبحث الثاني: أهم تحولات النظام الدولي لما بعد الحرب الباردة

لقد ترتب عن نهاية الحرب الباردة عدة تحولات دولية على مستويات: هيكل أو بنية النظام الدولي، ترتيب وتوزيع القوى، والمنظومة القيمية، فالتحولات على مستوى هيكل أو بنية النظام الدولي تتمثل في تحول النظام الدولي من الثنائية القطبية إلى الأحادية القطبية بعد الانهيار السوفيتي والمنظومة الاشتراكية كقطب منافس للولايات المتحدة الأمريكية والقطب الرأسمالي، أما التحولات على مستوى ترتيب وتوزيع القوى، فينبغي الاشارة هنا إلى حدوث نوع من التراجع للقوة العسكرية كميا، وكيفيا، ومقابل، حدث هناك تقدم كبير للقوتين الاقتصادية والتكنولوجية، ويرجع ذلك إلى تغير طبيعة الصراع الدولي من صراع عسكري–أيديولوجي إلى صراع اقتصادي حضاري، ونجمت عن هذه التحولات تحولات على مستوى المنظومة القيمية للنظام الدولي كتحصيل حاصل للتحولات السابقة.

المطلب الأول: التحولات الهيكلية للنظام الدولي

يقصد بهيكل النظام الدولي "توزيع القدرات فيه وترتيب الوحدات المكونة له بالنسبة لبعضها البعض"[3]، فهيكل النظام كمفهوم تأسس على الأوضاع المتعلقة بأعضاء ذلك النظام و نمط توزيع القوة بين أعضائه الذي يؤثر في تشكيل نمط وآليات سلطة صناعة القرار واتخاذه فإذا تغير نمط توزيع القوة بين الأعضاء وتغير نمط

1- إبراهيم ميرفني محمد علي، "أريتريا: التحديات الداخلية والخارجية"، **مجلة دراسات الشرق الأوسط و إفريقيا**، العدد 3 المجلد 2، (جوان 2003)، ص 179-180.
2- عبد الله اسماعيل، "الأمن والدفاع"، **التقرير الشامل رقم 01 اريتريا خلال عقدين (1991-2011)** ،المرجع السابق، ص 78.
3- ودودة بدران، "مفهوم النظام العالمي الجديد في الأدبيات الأمريكية دراسة مسحية"، **مجلة عالم الفكر**، المجلد 23 العددان 3 و 4، (جانفي-مارس، أفريل- جوان 1995)، ص 26.

العضوية ونمط المشاركة في صناعة القرار الدولي واقتسام سلطاته واختصاصاته بين الأعضاء والتنظيمات والآليات المنوط بها مسؤولية ذلك.

الفرع الأول: الانهيار السوفيتي وبروز النظام الدولي

مع وصول الرئيس "ميخائيل جورباتشوف" "Mikhail Gorbachev" إلى السلطة في الاتحاد السوفيتي في مارس عام 1985، واتخاذ العديد من السياسات الداخلية والخارجية، حيث رأى بأن الطريق الوحيد لإصلاح الاختلالات في الدولة هو العمل على تغيير مسار السياسية الخارجية، ثم القيام بالإصلاحات الداخلية بحيث تصبح السياسة الخارجية خادمة للسياسة الاقتصادية وليس العكس، كما كان عليه الحال طيلة سبعين سنة الماضية، ورأى جورباتشوف بأنه لا بديل عن الاهتمام والتركيز على دور التكنولوجيا ورأس المال والسوق الغربية في إنعاش الاقتصاد السوفيتي المتهالك، ولا بد أيضا من وضع حد لمسألة المساعدات السوفيتية المخصصة لدعم الأنظمة السياسية في دول العالم الثالث التي أرهقت الميزانية السوفيتية.[1]

وعليه تميزت السياسة الداخلية للاتحاد السوفيتي في هذه الفترة بما يلي:

– محاولة جورباتشوف معالجة وإصلاح الاختلالات الداخلية خاصة الاقتصادية عبر سياسات الإصلاحات (البيروسترويكا) والمكاشفة (الجلاسنوست).

– لم تؤد السياسات التي اتخذها جورباتشوف لإصلاح الأوضاع الداخلية في الدولة إلى نجاح حقيقي بل ربما سرعت من تدهور الأمور الداخلية بشكل أكبر مما كان عليه الحال في السابق.

– مع نهاية العام 1989 بدأ الاتحاد السوفيتي يواجه مشكلة تفكك الدولة لاسيما بعد أن صوتت برلمانات كل من ليتوانيا ولاتفيا لصالح الانفصال عن الاتحاد السوفيتي.[2]

– اتجاه دول الكتلة الشرقية نحو طريق إتباع النهج الغربي في الديمقراطية والتعددية السياسية والتداول السلمي للسلطة عبر صناديق الاقتراع.

– تم سقوط جدار برلين مع نهاية 1989 وتمت الوحدة الألمانية في أكتوبر 1990 الذي أدى إلى تلاشي التقسيم السابق للشرق الاشتراكي والغرب الرأسمالي.[3]

أما السياسة الخارجية للاتحاد السوفيتي في هذه الفترة فقد تميزت بما يلي:

– التقارب السوفيتي الأمريكي والدول الغربية على مختلف الأصعدة، والتقليل من التزاماته الخارجية والتراجع من مناطق نفوذه التقليدية.

– تبني استراتيجية جديد لإدارة الصراع الدولي تقوم على التعاون والتنسيق مع جميع الدول (الإبقاء عن استراتيجية الصراع وسباق التسلح).[4]

1-سعد حقي توفيق، **النظام الدولي الجديد، دراسة في مستقبل العلاقات الدولية بعد انتهاء الحرب الباردة**، ط1، عمان: الأهلية للنشر والتوزيع، 1999، ص 30.

2- المرجع نفسه، ص 28-32.

3- صالح أبو بكر علي أحمد، **أثر التغيرات العالمية والإقليمية على العلاقات العربية الإفريقية من عام 1989-2000**، ط1، القاهرة: دار النهضة العربية، 2005، ص 06.

4- إسماعيل صبري مقلد، **العلاقات السياسية الدولية، النظرية والواقع**، المرجع السابق ، ص 52،51.

– تقديم العديد من التنازلات للولايات المتحدة الأمريكية، حيث وافق عام 1985 على استئناف محادثات الحد من التسلح، كما وافقت على عدم الربط بين عقد المعاهدة الخاصة بإزالة الصواريخ متوسطة المدى في أوروبا ووقف حرب الخليج[1] وتخفيض عدد قواته المسلحة وترسانته من الأسلحة التقليدية.

– أما بالنسبة للصراعات الإقليمية فقد حاول جورباتشوف أن يعمل سويا مع الإدارة الأمريكية لتسوية هذه الصراعات سلميا من منطلق توازن المصالح، وبالشكل الذي يقلل من خسائر الاتحاد السوفيتي وخسائر حلفائه.[2]

ونتيجة لهذه الأوضاع أدركت الولايات المتحدة أن فراغا كبيرا سوف تشهده الساحة الدولية نتيجة تنحي أحد طرفي الحرب الباردة من المعادلة الدولية، وحتى لا يستفيد من ذلك الفراغ أحد سواها، أخذت الإدارة الأمريكية في ترتيب الأوضاع الدولية بما يتوافق ونسيج مع مصالحها في المرحلة المقبلة، مدركة أن تغير النظام يمثل في حد ذاته بعدا من أبعاد إعادة تنظيم العلاقات الدولية وفقا لعلاقات القوى الجديدة، فعندما تنسحب قوى عظمى أو أكثر ينشأ فراغ للقوى، وتضعف معه الدول التي كانت مرتبطة ومدعومة منه، وتنشأ صراعات جديدة ويتم تسوية صراعات سابقة وتظهر تحالفات جديدة وتظهر دولا وتختفي أخرى، ونتيجة لانسحاب الاتحاد السوفيتي أتاح ذلك للولايات المتحدة الأمريكية للتربع على قمة النظام الدولي الجديد، وتدويل قيمها وأيديولوجيتها على الساحة الدولية.[3]

ويمكن اعتبار يوم 21 سبتمبر 1989 تاريخ الاستسلام والانسحاب الفعلي للاتحاد السوفيتي من الساحة الدولية، وبالتالي انتهاء الحرب الباردة التي استمرت أكثر من أربعة عقود، وتجنيد حملة دولة للقضاء على أعداء الولايات المتحدة ومعارضي سياساتها ممن سمتهم بدول محور الشر، والتخلص منهم تحت ذريعة مكافحة الإرهاب الدولي واستئصاله.

الفرع الثاني: النظام الدولي الجديد بين الأحادية والتعددية القطبية:

فيما يتعلق بهيكل النظام الدولي الجديد، فإنه يسود الفكر السياسي المعاصر عدة اتجاهات تتعلق بهيكل النظام و يمكن إبرازها من خلال الشكل التالي ما يلي:

1- ودودة بدران، "أزمة الخليج والنظام الدولي"، **مجلة العلوم الاجتماعية**، المجلد 13، العدد 1-2 (ربيع و صيف 1991)، ص 47.
2- سعد حقي توفيق، **النظام الدولي الجديد، دراسة في مستقبل العلاقات الدولية بعد انتهاء الحرب الباردة**، المرجع السابق، ص 47.
3- المرجع نفسه، ص 09-10.

شكل رقم (01): علاقات التفاعل بين القوى الفاعلة في النظام الدولي الجديد

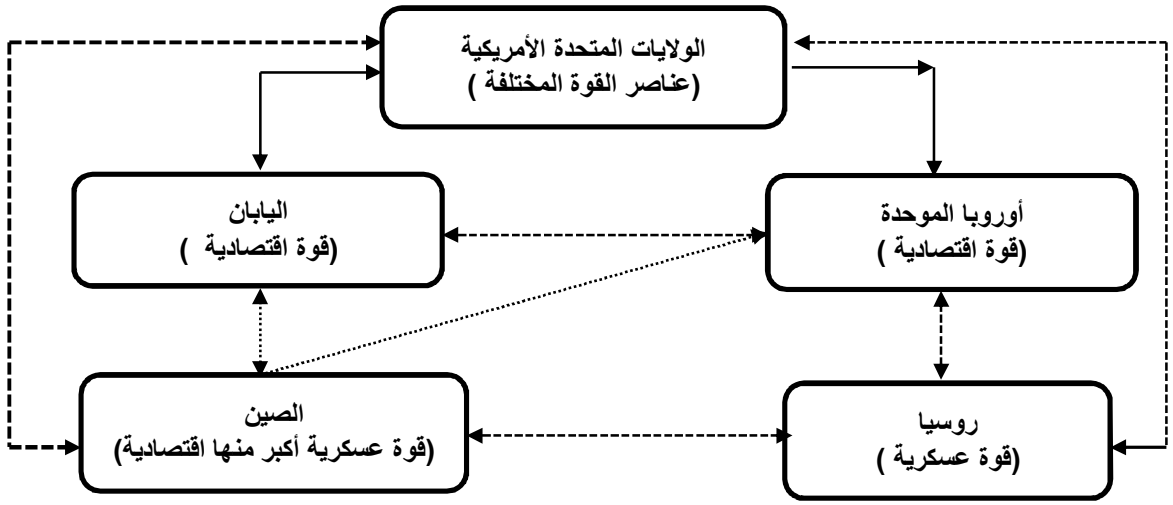

--------- علاقات صراع وتنافس في نفس الوقت
---------- علاقات تعاون
———— علاقات تحالف وتعاون
..... علاقات تنافس

المصدر: عبد الناصر جندلي، **انعكاسات تحولات النظام الدولي لما بعد الحرب الباردة على الاتجاهات النظرية الكبرى للعلاقات الدولية**، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية، 2005/2004، ص 285

أولا–الاتجاه الأول: الأحادية القطبية

يرى بعض المحللين السياسيين بأن انهيار الاتحاد السوفيتي، قد ترك للولايات المتحدة الأمريكية السيطرة المنفردة على المنظومة الدولية، ولعل أبرز منظري هذا الاتجاه Charles Krauthammer الذي يرى أن انهيار الاتحاد السوفيتي قد ترك العالم مع قوة عالمية واحدة هي الولايات المتحدة الأمريكية كونها تملك معظم عوامل القوة (عسكرية، دبلوماسية، سياسية، اقتصادية) مما يجعلها اللاعب الحاسم في أي صراع، وفي أي جزء من العالم تختاره في اللعبة السياسية الدولية،[1] ويستند هذا الاتجاه على ما يلي:

– موقف الولايات المتحدة الأمريكية في حرب الخليج الثانية، حيث نجحت في إحداث تعبئة شاملة وضخمة لقوى التحالف وفي ظل إشراف الأمم المتحدة ضد العراق، وكذلك في الدبلوماسية الأمريكية في تأمين مصادر الطاقة النفطية لعقود قادمة.[2]

– انهيار القوة السوفيتية في السياسة الدولية، حيث أوضحت أزمة الخليج الثانية، تراجع القوة السوفيتية كقوة عظمى في المنظومة الدولية، حيث أن الأزمات التي يعاني منها الاتحاد السوفيتي سواء اقتصادية أو اجتماعية، وأيديولوجية[3]، أرغمتهم على تبني استراتيجية جديدة قائمة على درجة عالية من الاعتمادية

1-Charles Krauthammer, "The Unipolar Moment,", **Foreign Affairs**, Vol. 70, No. 1, America and the World 1990/91, p 24.

2- ناصيف يوسف حتي، "أي هيكل للنظام الدولي الجديد"، **مجلة عالم الفكر**، العدد (4، 3)، 1995، ص 107-109.

3-Alvin *Z* Rubinstein, "New World *Order or* Hollow Victory?", **Foreign Affairs**, Vol. 70, No. 4 (Fall, 1991), p 56.

السوفيتية على الغرب[1]، الأمر الذي يعني أن الولايات المتحدة الأمريكية أصبحت القوة العظمى الوحيدة القادرة على تنظيم الأوضاع العالمية، دون أن تخشى معارضة فعالة.[2]

– إن أيا من القوى المؤهلة للعلب دور أساسي في النظام العالمي الجديد أهمها –اليابان والاتحاد الأوروبي– لا تمتلك في الوقت الراهن مقويات القطب الدولي (الاقتصادي، العسكري، التكنولوجي)، فعلى الرغم من أن اليابان والاتحاد الأوروبي قوة عظمى من المعيار الاقتصادي، إلا أن من الناحية العسكرية والتي تعتبر مقوما أساسيا للقطب الدولي، يعانيان من قصور فيها، فالمعروف أن اليابان لا تنتج الأسلحة النووية، ولا تسمح بدخولها لأراضيها كما أن هناك قيود دستورية على إنفاقها الدفاعي، أما القدرات النووية للدول الأوروبية مجتمعة، فتعتبر محدودة عند مقارنتها بقدرات الولايات المتحدة في هذا المجال.[3]

– مصداقية القوة العسكرية الأمريكية من العالم، والذي يؤكد ذلك موقفها من حرب الخليج الثانية وسيطرتها على قوى التحالف إبان الحرب، ربما لن يشجع قوة أخرى لتحدي إرادتها بالإضافة إلى وجود بيئة دولية ملائمة لسياستها بخلو الساحة الدولية بعد تفكك الاتحاد السوفيتي الأمر الذي أوجد عنصرا مضافا لمصداقية قوتها العسكرية.[4]

ثانيا–الاتجاه الثاني: تعددية الأقطاب

حيث يشير هذا الاتجاه إلى تعدد مراكز القوى في هيكل النظام القومي الجديد، لأن مراجعة توزيع عناصر القوة بين الوحدات الرئيسية في هذا النظام (الولايات المتحدة، أوروبا، اليابان) يوضح أنه لا يوجد دولة واحدة تتمتع بتفوق من جميع عناصر القوى الأمر الذي دفع بالبعض إلى التأكيد على غياب فئة الدولة العظمى من هذا النظام،[5]وأن اصطلاح القوى العظمى أصبح اصطلاحا غير ملائم في ظل نظام تعدد مراكز القوى،[6]ويرى أنصار هذا الاتجاه أن الولايات المتحدة، وإن كانت تتمتع بتفوق كبير في بعض عناصر القوة العسكرية (التفوق التكنولوجي، القدرة على نشر القوات) والأيديولوجية (جاذبية، الأفكار الاقتصادية و(السياسية) و(الدبلوماسية (علاقات صداقة مع العديد من الوحدات الدولية) أو الثقافية (انتشار الرموز الاستهلاكية للثقافة الأمريكية)[7]، إلا أنها في المجال الاقتصادي تعاني مشكلات عديدة أهمها:[8]

– هبوط الإنتاجية الأمريكية مقارنة مع دول صناعية متقدمة منذ نهاية الستينات.

– تحول القيادة التكنولوجية وخاصة في مجال البحث والتنمية في غير العسكرية.

1- حسنين توفيق إبراهيم، "النظام الدولي الجديد في الفكر العربي"، **مجلة عالم الفكر** ، العدد (3، 4)، (1995)، ص 65.

2-*Charles Krauthammer*, op.cit, p 27.

3- ابراهيم حسنين توفيق، "النظام الدولي الجديد في الفكر العربي"، المرجع السابق، ص 65.

4- سعد حقي توفيق، المرجع السابق، ص 94-96.

5- William Pfaff, "Redefining World Power", **Foreign Affairs**, Vol. 70, No. 1, America and the World 1990/91 (1990/1991), pp 35-40.-

6-Barry Buzan, " New Patterns of Global Security in the Twenty-First Century" **International Affairs (Royal Institute of International Affairs 1944-)**, Vol. 67, No. 3 (Jul., 1991), *pp 432-440.*

7- هدي متيكس، "النظام الدولي الجديد لواقع العربي"، **مجلة شؤون عربية**، العدد 88،(1996)، ص 34-38.

8-ودودة بدران، "الرؤى المختلفة للنظام العالمي الجديد"، في محمد السيد سليم (محرر)، **النظام العالمي الجديد**، جامعة القاهرة، مركز البحوث والدراسات السياسية، 1994، ص 28-31.

– الانفتاح المتزايد للاقتصاد الأمريكي للمنافسة الأجنبية.

– التصدع في القاعدة الاجتماعية الداخلية في الولايات المتحدة الأمريكية، والتي تنذر بتصاعد معدلات الجريمة، وانحدار في نوعية التعليم، وارتفاع مؤشرات البطالة والضرائب، مما ينعكس على دورها الخارجي لفرض استقرار دولي يتفق ورؤيتها الاستراتيجية.

وفي هذا الإطار فإن مراكز القوى من النظام العالمي الجديد تمثل مجتمعا أمنيا متعدد أي أن هذه المراكز المتعددة ذات التوجه الرأسمالي تمثل مجموعة ينتفي فيها توقع أو استعداد أي منهم لاستخدام القوة العسكرية في علاقاتهم المتبادلة،[1] وهذا يعني أن أوروبا واليابان أصبحتا أكثر قوة مما كانت عليه في الستينات، وأن أيام الهيمنة الأمريكية ذهبت، وعلى الولايات المتحدة الأمريكية أن تقبل حقيقة أنها أصبحت إحدى القوى الرئيسية بين كثير من الدول التي تنافسها في عالم غير منتظم.[2]

ومن هنا فإن النظام الدولي الراهن يتسم بدرجة عالية من التكامل الاقتصادي والاعتماد المتبادل بين ثلاثة مراكز قوى (الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان، الاتحاد الأوروبي)[3]، بينما تسعى دول أخرى مثل (الصين، روسيا) بالانضمام إلى هذا النظام، ونتيجة لذلك فإن علاقات التكامل والاعتماد المتبادل اقتصاديا، تترجم إلى علاقات ردع سياسي، مما يعني صعوبة لجوء أي من القوى الرئيسية إلى سياسات عدوانية، كما أن الشكل الحالي للنظام الدولي لا يعتمد على النواحي الاقتصادية بل السياسية أيضا، ومع هذا فإن الولايات المتحدة الأمريكية تتمتع بموقع سياسي متميز بتزعمها التحالف، وهو الدور القيادي الممنوح لها من أطراف النظام الدولي، التي تستطيع إنهاءه متى تغيرت المصالح والظروف،[4] كما أن من مصلحة جميع الأطراف المحافظة على هذا النظام الاقتصادي، مع العلم بأن الطرف الأقل قدرة على إيجاد البديل هو الولايات المتحدة.[5]

وكذلك يرى أيضا هذا الاتجاه أنه على الرغم من الدور الكبير الذي قامت به الولايات المتحدة في حرب الخليج الثانية، إلا أنها لم تقم بهذا الدور بمفردها، وإنما كان ذلك ضمن إطار تحالف دولي شاركت فيه العديد من الدول عسكريا وماديا بالإضافة إلى وجود عدد من الاعتبارات الإقليمية والدولية.

ثالثا–الاتجاه الثالث وفيه يميز أنصار هذا الاتجاه بين مستويين من التحليل للنظام الدولي:

– المستوى الاستراتيجي والعسكري: حيث أن روسيا الاتحادية والولايات المتحدة، سيظلان بموقعهما المتميز على مستوى العالم، بحكم تفوقهما العسكري بالمقارنة مع بقية الدول الأخرى،أما اليابان والاتحاد الأوروبي فمن غير المتوقع أن يتحولا إلى قوة عسكرية منافسة للولايات المتحدة وروسيا.[6]

1- أبو غزالة محمد محمود، **هيكل النظام السياسي الدولي، القوة تحكم العالم**، دون طبعة، عمان: دون دار، 1997، ص 43.

2- Immanuel Wallerstein, *" Foes as Friends? "*, ***Foreign Policy***, *No. 90 (Spring, 1993),* pp 155-157

3- Theodore H. Moran, " International Economics and National Security*"*, **Foreign Affairs**, Vol. 69*, No. 5 (*Winter, 1990*)*, p 78-82.

4- لستر ثرو، **المتناطحون، المعركة الاقتصادية القادمة بين اليابان وأوروبا وأمريكا**، ترجمة، محمد فريد، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، سلسلة الدراسات المترجمة، 01، 1995، ص 03-19.

5- العبد الله رضوان، "الأبعاد السياسية للتطور في النظام الدولي"، في مصطفى حمارنة (محرر): **العرب في الاستراتيجيات العالمية**، الجامعة الأردنية: مركز الدراسات الاستراتيجية، 1994، ص 70.

6- علي الدين هلال، "النظام الدولى الجديد: الواقع الراهن واحتمالات المستقبل"، **مجلة عالم الفكر**، المجلد الثالث والعشرون، العددان الثالث والرابع، (جانفي/مارس-أفريل/جوان 1995)، ص 21.

– المستوى الاقتصاد والمالي، فهؤلاء يرون أن العالم لن يشهد نوعا مميزا من التعددية القطبية multi polar system والذي تحتل فيه اليابان وألمانيا موقعا متقدما ومتميزا،[1] إلا أن ما يؤخذ على هذا الرأي هو أنه قائم على افتراض مؤداه أن هاتين الدولتين (اليابان، ألمانيا) لن تفكرا ببناء قوة عسكرية، وهو افتراض قد يكون من الصعب قبوله، فمن المحتمل جدا أن تبادر كل من هذه الدول إلى بناء قوتها العسكرية، خاصة وأن هناك إنفاقا عسكريا متزايدا، ورغبة في لعب دور عسكري في العالم، فقد قامت اليابان بإرسال قوات عسكرية، أو دعم العمليات العسكرية في بعض المناطق العالم، وكذلك قيام ألمانيا بإرسال بعضا من وحداتها العسكرية إلى الصومال.[2]

الفرع الثالث: العولمة كآلية لإرساء معالم النظام الدولي الجديد

اقترن الاهتمام بمفهوم النظام الدولي الجديد، بالاهتمام بمفهوم العولمة Globalization أي كثر الحديث عنها، ليست على المستوى الأكاديمي فحسب، وإنما أيضا على مستوى أجهزة الإعلام والرأي العام والتيارات السياسية والفكرية المختلفة، و لم يعد الأمر يقتصر على مساهمات الاقتصاديين وعلماء السياسة أو المهتمين بالشؤون العالمية، بل تعدى ذلك ليشمل مساهمات الاجتماعيين والفلاسفة والإعلاميين والفنانين، وعلماء البيئة والطبيعة وغيرهم، ولا غرابة في ذلك، فمفهوم العولمة له من الجوانب والأبعاد الكثيرة ما يثير الاهتمام كل هؤلاء، ولكن وسط هذا الكم الهائل من الكتابات عن العولمة تصبح مسألة صياغة تعريف دقيق لها، مسألة معقدة وشائكة، نظرا لتعدد التعريفات، وتأثير الباحثين وانحيازهم الإيديولوجي رفضا وقبولا فضلا عن الحذر الذي تقابل به الشعوب عملية العولمة وتخوف البعض من انتشارها على حساب مصالحهم وثقافتهم المتنوعة.[3]

أولا–تعريف العولمة وأبعادها

1–تعريف العولمة

فالعولمة لغة مشتقة من "عالم" التي يعرضها مختار الصحاح "بالخلق" وتجمع على عوالم والعالمون "أصناف الخلق" والعالمين تشمل الكون أي عالمنا والعوالم الأخرى.[4] ومصطلح الإنجليزي Globalization فيترجم إلى الكوكبة أو الكونية أو العولمة، وكانت الغلبة والانتشار لكلمة العولمة وذلك لشيوع استخدامه عند مختلف الشرائح الاجتماعية.[5] وعلى الرغم من الاختلاف والتباين الشديد بين معظم محاولات الباحثين لتعريف العولمة، إلا أنه يمكن أن نلتمس فيما بينها بعض خطوط التقارب، وقد يكون هذا الاختلاف والتباين يرجع في الأساس إلى تعدد العولمة وتداخلها مع بعضها، وهذا ما سيتضح من خلال العرض التالي: هناك عدد من المحاولات التي أخضعت مفهوم العولمة للتدقيق المفاهيمي، تعد العولمة مرحلة تاريخية للتطور المجتمع البشري، الذي يشهد فيها العديد من التغيرات السياسات والاقتصادية والثقافية، ومن خلال تركيزه على آليات العولمة

1-Charles Krauthammer, op.cit, pp 23-33.

2- علي الدين هلال، المرجع السابق، ص 44.

3- هانس بيتر مارتين، هارولد شومان، **فخ العولمة**، ترجمة عدنان عباس علي، مراجعة: رمزي زكي، في سلسلة عالم المعرفة، الكويت : المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ،العدد 238، 1998 ، ص7.

4- أحمد عبد الرحمن، "العولمة... المفهوم والمظاهر و المسببات"، **مجلة العلوم الاجتماعية**، المجلد 26، العدد الأول، (ربيع 1998)، ص 52.

5- عبد الجليل كاظم الوالي، "جدلية العولمة بين الاختيار والرفض"، **مجلة المستقبل العربي**، العدد 275، (جانفي 2002)، ص 59-60.

يذهب "محمود عبد الفضيل"[1] إلى أن العولمة مرحلة تاريخية لتطور البشرية تتم من خلال ثلاث آليات أساسية.

- ثورة المعلومات والاتصالات.
- صعود رأس المال العالمي إلى مركز القيادة في عملية التطور الرأسمالي.
- نمو نشاط الشركات الدولية وتوسعه من خلال عمليات الاندماج المتزايدة.

2-أبعاد العولمة

وفي سياق هذا الاهتمام الواسع بالعولمة تبرز عدة اتجاهات يركز كل اتجاه منها في تعريفه للعولمة على أحد أبعاد المفهوم وذلك كما يتضح من خلال التحليل الثاني.

أ-البعد الاقتصادي للعولمة: يتعامل أيضا هذا الاتجاه مع مفهوم العولمة من خلال التركيز على أهم القضايا الاقتصادية التي يثيرها مفهوم العولمة، على أساس العولمة تجسد التطور الرأسمالي العالمي وتتضمن وضعا تعمل فيه الشركات الصناعية والتجارية والمؤسسات المالية متخطية الحدود القومية.[2]

وفي إطار هذا الاتجاه يذهب أحد الباحثين إلى أن العولمة تتضمن تحرير التجارة، في السلع والخدمات وحركة الأموال وتدويل الإنتاج إضافة إلى التنشيط المتزايد للمؤسسات الاقتصادية وقواعد الضبط والتحكم على مستوى العالم، وهناك من يتفق مع هذه الرواية ويشير إلى أن العولمة هي أحد الموضوعات الاقتصادية التي فرضت نفسها خلال التسعينات لتعبر عن اتساع التدفقات الدولية وعمقها في مجالات التجارة والمال والمعلومات في سوق عالمية واحدة ومتكاملة،[3] ويرى "محمد الأطرش" أن العولمة هي اندماج أسواق العالم في حقول انتقال السلع والخدمات والرساميل والقوى العاملة ضمن إطار رأسمالية حرية الأسواق بحيث تصبح هذه الأسواق سوقا واحدة[4]، ويعرف "صادق جلال العظم"، العولمة بأنها وصول نمط الإنتاج الرأسمالي منذ منتصف القرن العشرين تقريبا، إلى نقطة الانتقال من عالمية دائرة التبادل والتوزيع والسوق والتجارة والتداول إلى عالمية دائرة الإنتاج نفسها،[5] ويعالج "إسماعيل صبري عبد الله" مفهوم العولمة من خلال تحليله الدقيق لتاريخ الرأسمالية على أساس أن العولمة هي في جوهرها محاولة من النظام الرأسمالي لتطوير نفسه، وتحقيق نوع من الإمبريالية الجديدة التي تتوافق مع هذا العصر.[6]

ب-البعد السياسي للعولمة: هناك اتجاه ثاني يركز أصحابه في تناولهم لمفهوم العولمة على البعد السياسي ووفقا لهذا الاتجاه تعني العولمة أن الدولة ليست هي الفاعل الوحيد على المسرح السياسي العالمي، ولكن توجد إلى جانبها هيئات متعددة الجنسيات ومنظمات عالمية وجماعات دولية وغيرها من التنظيمات الفاعلة التي تسعى إلى تحقيق مزيد من الترابط والتداخل والتعاون والاندماج الدولي.[7]

1- محمود عبد الفضيل، **مصر و العالم على أعتاب ألفية جديدة**، ط1، القاهرة: دار الشروق، 2000، ص 115.
2- بول بيروخ، "المبادئ الاقتصادية والمؤسسة للعولمة من منظور تاريخي"، ترجمة حسن بيومي، **مجلة الثقافة العالمية**، العدد 104، (فيفري 2001)، ص 54.
3- تقرير التنمية البشرية لعام 1997، ترجمة و نشر مجلة الاجتهاد، العدد 38، (شتاء 1998)، ص 100-645.
4- محمد الأطرش، "حول تحديات العولمة الاقتصادية" ، **مجلة المستقبل العربي**، العدد 260، (أكتوبر 2000)، ص9
5- صادق جلال العظم، "ما العولمة؟"، **مجلة الطريق**، العدد الرابع، (جويلية 1997)، ص 30.
6- إسماعيل صبري عبد الله، "الكوكبة الرأسمالية في مرحلة ما بعد الإمبريالية"، **مجلة اليسار الجديد**، العدد الأول، (ربيع 2002)، ص 16-39.
7- فريدريك جيمسون، "العولمة والاستراتيجية السياسية"، ترجمة شوقي جلال، **مجلة الثقافة العالمية**، العدد 104، (فيفري 2001)، ص 30

وبذلك تكون العولمة تعبيرا عن التداخل الواضح لأمور الاقتصاد والاجتماع والسياسة والثقافة والسلوك دون اعتداء يؤثر بالحدود السياسية للدول ذات السيادة أو انتماء إلى وطن يحدد أولوية معينة دون الحاجة لإجراءات حكومية.[1]

وتعبر العولمة في بعدها السياسي عن سقوط الشمولية والسلطوية والتزوع الديمقراطي والتعددية السياسية واحترام حقوق الإنسان وهذا ما يؤكده "محمود أمين العالم" حين قال: إنه في قلب العولمة لا تزال ترتفع مفاهيم ومبادئ وقيم العقلانية، والحرية والعدل والمساواة والديمقراطية.[2]

ويرتبط مفهوم العولمة في بعده السياسي ببروز المجال السياسي العالمي، بمعنى التفكير في العالم باعتباره وحدة سياسية واحدة، حيث من المؤكد أن التجزئة والعزلة السياسية في طريقها للزوال، وهذا الاتجاه المتزايد نحو العالمية، واتساقا مع هذا التوجه نحو الارتباط السياسي والعالمي يلاحظ دخول البشرية مرحلة التدفق الحر وغير المقيد للسياسة على الصعيد العالمي، فالقرارات والتشريعات والسياسات والقناعات والأزمات السياسية ليست مرتبطة ببعضها البعض فحسب، إنما هي تتدفق بحرية تامة بين المجتمعات والقارات وبأقل قدر من القيود ومجموعة هائلة متجاورة الحدود السياسية والجغرافية.[3]

ج–البعد الثقافي للعولمة: معظم المحاولات التي تركز على البعد الثقافي للعولمة تعرف مفهوم العولمة على أساس أنها عملية خلق ثقافة عالمية Global culture، حيث أن هناك عمليات تحول نحو التكامل والتشابه،[4] وهذا أيضا ما يذهب إليه "جان نيدرفين بيترس" Jan Nederveen Pieterse عندما يشير إلى أن أكثر التغيرات شيوعا للعولمة، هي التي تؤكد على أن العالم يتجه نحو التوحد وتوحيد المعايير من خلال تزامن تكنولوجي وتجاري وثقافي نابع من الغرب.[5]

وهكذا توصف العولمة بأنها التشكيل البنائي الملموس للعالم ككل، أي أن الوعي المتزايد على مستوى كوني بأن العالم بيئة تتشكل على نحو مستمر لا يتوقف، وحيث النظر إليها على أنها نسق ثقافي عالمي" كوني" من خلال وجود نظام للمعلومات ينتشر بواسطة الاتصال الفضائي على مستوى عام وظهور أنماط من الاستهلاك والثقافة الاستهلاكية وتبلور أساليب حياتية كونية وسياحية عالمية وما غير ذلك.[6]

وتهدف العولمة إلى الاختراق الثقافي، حيث السيطرة على الإدراك وسلب الوعي والهيمنة الثقافية وهنا يؤكد "مايك فيذر ستون"Mike Fetherston على أن التمدد والتداخل الثقافي العالمي يؤدي إلى نشأة كيان عالمي يعرف بأنه: "نطاق من التفاعل والتبادل الثقافي"، فهو عملية تقوم فيها سلسلة من التدفقات الثقافية لإفرار تجانس ثقافي وفوضى ثقافية في آن واحد، حيث ردود أفعال داعمة للتوقعات وإفراز ثقافات عابرة

1- إسماعيل صبري عبد الله، المرجع السابق، ص 17.
2- محمود أمين العالم، **من نقد الحاضر إلى إبداع المستقبل**، ط1، القاهرة: دار المستقبل العربي، 2000، ص 110.
3- عبد الخالق عبد الله، "عولمة السياسة والعولمة السياسية"، **مجلة المستقبل العربي**، العدد 275، (أفريل 2002)، ص 28-30.
4-أحمد عبد الرحمان، "العولمة...المفهوم و المظاهر والمسببات"، المرجع السابق، ص 52.
5-جان نيدرفين بيترس، **العولمة والتهجين، ضمن محدثات العولمة**، تحرير مايك فيذرستون، ترجمة عبد الوهاب علوب، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، 1995، ص 60.
6- جوردن مارشال، **موسوعة علم الاجتماع**، المجلد الثاني، ترجمة محمد الجوهري وآخرين، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، 2000، ص 1047 – 1048

للقوميات وفي هذا تتشكل ثقافة أصيلة تتجه إلى ما وراء حدود القوميات وأطلق عليها " فيذر ستون" ثقافة ثالثة.[1]

د–البعد المركب للعولمة (اقتصادية، سياسية، ثقافية اجتماعية متعددة...): يشير أحد الباحثين إلى أن صفة التركيب هذه لا تنبع فقط من تعدد الأبعاد التي يشير إليها المفهوم وإنما استخدامه أيضا للتعبير عن كل من التغيرات التي تحدث في هذه الأبعاد المختلفة والآثار الناجمة عنها، من هنا فالعولمة ليست مجرد عملية أحادية الاتجاه وإنما هي في جوهرها تعبير عن ديناميات معقدة،[2] ومن المعلومات التي تؤكد على أن العولمة عملية متعددة المستويات والأبعاد رؤية "مصطفى كامل السيد"[3] الذي يرى أن العولمة مفهوم يقصد به عملية تجري على أرض الواقع لها مستويات متباينة هي:

–المستوى الأول: ويتمثل في تزايد سرعة الانتقال لمفردات عديدة في الحياة الدولية (تزايد سرعة انتقال البضائع والخدمات ورؤوس الأموال والأشخاص والأخبار والصور وغير ذلك.

– المستوى الثاني: هو ظهور الشبكات تفاعل عالمية، وأهم تجسيد لهذه الشبكات العالمية هو شبكة الانترنت.

– المستوى الثالث: ويتمثل في ظهور نظم عالمية فهناك نظام مالي عالمي وهناك نظام نقدي عالمي وغير ذلك من النظم والتي انتشرت لدى المجتمعات في العالم.

ويذهب "محمود أمين العالم" إلى أن العولمة ظاهرة موضوعية نتيجة للطابع التوسعي والتنافسي لنمط الإنتاج الرأسمالي فضلا عن السيطرة على الاكتشافات العلمية والتكنولوجية في مجال الاتصالات والمعلومات وخاصة بعد تفكك المنظومة الاشتراكية.[4] وفي هذا السياق يذهب "إبراهيم العيسوي" إلى أن العولمة هي تعميم تعميم النظام الرأسمالي على كل أرجاء المعمورة بدرجات متفاوتة مع تعرضه لعمليات تطوير شملت بنيته وأسلوب إدارته وغير ذلك من جوانبه وعناصر تشغيله استنادا إلى التوازن التكنولوجي التي شهدها العالم وبوجه خاص ثورة المعلومات والاتصالات"،[5] أما "امانويل والرستين" Immanuel Wallerstein فيشير إلى أن أن العولمة هي تطور ونمو نظام عالمي موحد ذلك النظام تسود وتسيطر فيه العلاقات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية الرأسمالية.[6]

ومن خلال العرض السابق لمختلف المحاولات التي حاول من خلالها عدد من الباحثين إخضاع مفهوم العولمة للتدقيق المفاهيمي يمكن للباحث استخلاص عدد من القضايا أهمها:

1- أمال عبد الحميد، "العولمة والثقافة الاستهلاكية الأشكال والآليات"، في ندوة " **المجتمع الاستهلاكي ومستقبل التنمية في مصر**، تحرير أحمد مجدي حجازي، مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، القاهرة، 2001، ص 141 ، 142

2- حمدي عبد الرحمن حسن ،"العولمة وآثارها السياسية في النظام الإقليمي العربي ..رؤية عربية"، **مجلة المستقبل العربي**، العدد 285، (أوت 2000)، ص 5

3- مصطفى كامل السيد، **العولمة والتحول الديمقراطي، في العولمة: قضايا ومفاهيم**، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، القاهرة، 2000، ص 95 ، 96

4- محمود أمين العالم، من الحاضر إلى إبداع المستقبل، المرجع السابق، ص 106.

5- إبراهيم العيسوي، "العولمة الاقتصادية بين حتمية الاستمرار واحتمالات التراجع"، **مجلة النهضة** ، العدد الأول، (أكتوبر 1999)، ص 126

6- Martin Shaw, **global society and international relations Sociological Concepts and Political Perspectives**, **Perspectives**, First published by Polity, Cambridge, 1994, p 10.

– تعدد رؤى الباحثين للعولمة فهناك من اعتبرها مرحلة تاريخية لتطور المجتمع البشري، وهناك من اهتم في تناوله لهذا المفهوم بالتركيز على بعد واحد من أبعاد العولمة وهناك من اهتم بالعولمة بوصفها عملية مركبة وشاملة لأبعاد عديدة (الاقتصادي، السياسي، الثقافي) وهناك فريق ركز على الأهداف الأيديولوجية لمفهوم العولمة، من خلال أنها محاولة رأسمالية العالم بما يحقق مصلحة دول المركز الرأسمالي وأهدافها، وهناك العديد من المحاولات الأخرى و التي تتماشى مع هذا الرواج والانتشار والجدل الذي تصاحب مع ظهور مفهوم العولمة.

– تأثرت محاولات الباحثين في تعريفهم للعولمة بانتماءاتهم الأيديولوجية والعلمية إلى جانب موقفهم من العولمة قبولا ورفضا.

– عكست هذه المحاولات التي قدمها مختلف الباحثين أهمية الدور الذي تؤديه ثورة الاتصالات والمعلومات في الدفع الإيجابي بعمليات العولمة والترويج لها في مختلف مجتمعات العالم.

– الاختلاف فيما بين الباحثين حول تحديد مفهوم العولمة، يؤكد أنها عملية معقدة ومركبة وتتضمن ديالبتيكية مستمرة بين العديد من الأبعاد منها الاقتصادي والسياسي والثقافي والاجتماعي والتقني.

– أن العولمة عملية تتضمن بجانب أهدافها الإنسانية المعلنة، أهدافا أيديولوجية مستترة، لا تخدم إلا مصالح دول المركز الرأسمالي، وتعد العولمة آلية هذه الدول لتحقيق هذه المصالح في حين أن العولمة بالنسبة للدول الفقيرة –دول الأطراف– هي التعبير الصارخ عن الهوة السحيقة المتزايدة عمقا، والتي تفصل بين قدرات الشعوب على تحقيق مطامحها، والقرارات الكبرى التي تحدد مصيرها والتي تؤخذ دائما عنها وخارج حدودها.[1]

ومما سبق تتبنى الدراسة الراهنة التعريف التالي للعولمة: "هي ذلك المفهوم الذي يشير إلى مجموعة من العمليات التي تمتد نشاطاتها إلى مختلف النظم الاجتماعية في مختلف مجتمعات العالم أجمع وهذه العمليات تقودها دول المركز الرأسمالي وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، وذلك بالاعتماد على عدد من الآليات أهمها القوة السياسية والعسكرية والاقتصادية للولايات المتحدة وحلفائها، والمؤسسات الاقتصادية الدولية كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي لشركات المتعددة الجنسيات وثورة الاتصالات والمعلومات وهذه العمليات تتضمن هدفا عاما مستترا هو تعميق تبعية دول الأطراف إلى دول المركز الرأسمالي بما يحقق مصالح هذا المركز اقتصاديا وسياسيا وثقافيا وأهداف أخرى معلنة تتمثل في:

– اقتصاديا: وتتضمن فرض النظام الرأسمالي على مختلف النظم الاقتصادية في دول العالم وهذه العملية يطلق عليها رسملة العالم وذلك بالاعتماد على عدد من الآليات أهمها الشركات المتعددة الجنسيات وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي و هذه الآليات تؤدي الدور الحاسم في فرض التحولات الاقتصادية على مختلف اقتصاديات العالم نحو التوجه الرأسمالي.

1- أحمد مجدي حجازي، **الثقافة العربية في زمن العولمة**، بدون طبعة، القاهرة: دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع ، 2001، ص 20.

– سياسيا: تتناول دول العولمة وتوسيع مجالات الحرية الفردية وتزايد نشاطات المنظمات العالمية والجماعات الدولية وغيرها من التنظيمات الفاعلة والتي تعمل على تحقيق الترابط والاندماج العالمي من خلال التركيز على عدد من القضايا العالمية، منها على سبيل المثال حقوق الإنسان وحرياته وقضايا المرأة وإحياء المجتمع المدني العالمي وغيرها من القضايا.

– ثقافية: محاولة فرض ثقافة معينة تخدم الأهداف الاقتصادية والسياسية لدول المركز الرأسمالي وهذه الثقافة في الغالب الأهم هي الثقافة الأمريكية ويعمل على نشرها وتدعيمها لدى مختلف مجتمعات العالم وخاصة لدى أفراد وجماعات ومختلف دول الأطراف.

ثانيا–مؤسسات العولمة هناك أربعة مؤسسات اقتصادية ومالية دولية تقوم بتجسيد وترجمة أهداف العولمة إلى واقع ملموس وهي: صندوق النقد الدولي، البنك الدولي، منظمة التجارة العالمية، الشركات المتعددة الجنسيات

شكل رقم (02): مؤسسات العولمة الدولية

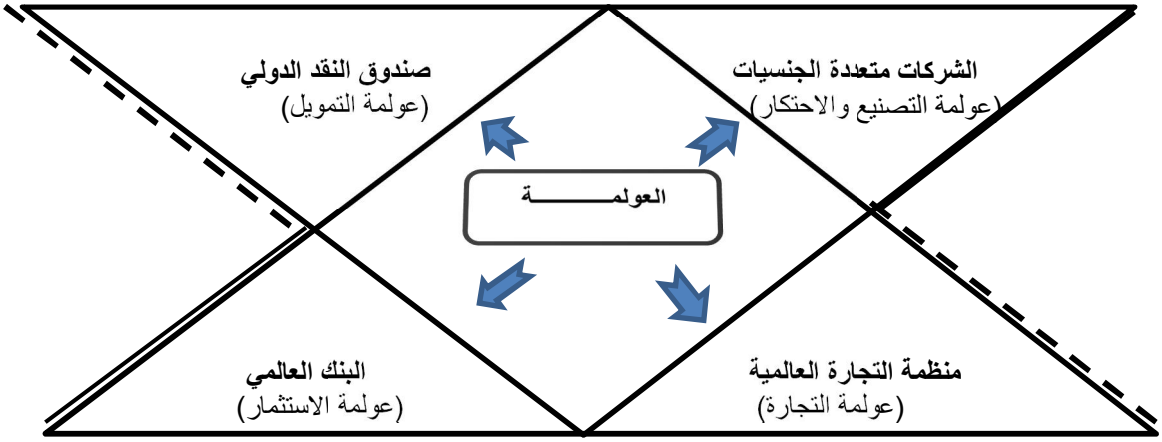

المصدر: عبد الناصر جندلي، انعكاسات تحولات النظام الدولي لما بعد الحرب الباردة على الاتجاهات النظرية الكبرى للعلاقات الدولية، المرجع السابق، ص 311

1–صندوق النقد الدولي

هو هيئة مالية دولية أنشئ بموجب نص اتفاقية برتون وودز التي أبرمت في جويلية 1944، وأصبحت نصوصها نافذة في 27 ديسمبر 1945 وكان الهدف من إنشاء صندوق النقد الدولي الحفاظ على قيمة العملات واستقرار أسعار الصرف،[1] والإسهام في إقامة نظام للمدفوعات متعدد الأطراف بالنسبة للعمليات الجارية بين الدول الأعضاء ومساعدتها على تصحيح الاختلالات في موازين مدفوعاتها من خلال استعمال موارد الصندوق مقابل ضمانات ملائمة كما أن عضوية الصندوق مفتوحة لكل بلد يرغب في ذلك شريطة أن يكون بلدا مسيطرا على شؤونه الخارجية، قادرا على الوفاء بالتزامات العضوية، يلتزم إدارة سياسته الاقتصادية والمالية وفقا لمواد ميثاق الصندوق وقادرا على دفع حصة الاشتراك بالصندوق.[2]

1- عاطف السيد، **العولمة في ميزان الفكر، دراسة تحليلية**، القاهرة: فلمنج للطباعة، 2000، ص 19،20.
2-محسن أحمد الخضيري، **العولمة الاجتياحية**، ط1، القاهرة: مجموعة النيل العربية، 2001، ص 102،103.

زيادة على الأهداف التي أنشأ من أجلها فهو يقوم بوظائف أخرى أهمها:[1]

– تقديم المعونة الفنية من خلال إرسال بعض الخبراء إلى بعض الدول لفترات محدودة لتقديم النصائح الفنية في المشكلات التي تواجهها.

– تبني سياسات تدريب من خلال إنشاء معهد التدريب في ماي 1946 يقدم خدمات وبرامج تدريبية متقدمة في مجال التحليل المالي والسياسات النقدية والمالية والاقتصادية.

– تحقيق التنسيق الوثيق بين نشاط الصندوق ونشاط البنك الدولي من أجل خدمة الاقتصاد العالمي.

والجدير بالذكر أن صندوق النقد الدولي بدأ يتحول في عام 1971 من هدفه الخاص بالمحافظة على ثبات أسعار تحويلات العملات إلى مهمة أخرى هي الإقراض، وهذه أمور كلها تعمل في إطار ترسيخ العولمة الاقتصادية واندماج الدول في تياراتها والعمل وفق توجهاتها، ووجهت العديد من أوجه النقد لصندوق النقد الدولي يمكن إجمالها في النقاط التالية:[2]

– أقيم الصندوق على مبدأ الهيمنة الأمريكية في إدارته، ففضلت الولايات المتحدة إنشاء مؤسسة محدودة الفاعلية ولكن تابعة لها تماما.

– توضح الملاحظة الأولى محدودية تحكم الصندوق في الشؤون النقدية العالمية، فالصندوق لا يتدخل في العلاقات بين الدول الرأسمالية الكبرى ولا يعرض عليها (و بصفة خاصة الولايات المتحدة الأمريكية) سياسات تكيف هيكلي صارمة، كما يفعل مع دول العالم الثالث.

– ليس الصندوق صاحب القرار الحقيقي في رسم السياسات النقدية، فالصندوق مؤسسة تنفيذية فقط، بينما صاحب القرار هم دول المركز الرأسمالي وعلى رأسهم الولايات المتحدة الأمريكية.

مما سبق يمكن القول بأن صندوق النقد الدولي بوصفه مؤسسة اقتصادية عالمية، يمثل آلية من الآليات التي يعتمد عليها المركز الرأسمالي في تحقيق مصالحه، وخاصة تعميق نموذج الهيمنة والتبعية في دول العالم الثالث.

2–البنك الدولي للإنشاء والتعمير

هو مؤسسة مالية دولية نشأت بموجب اتفاقية برتون وودز التي وقعت سنة 1944 وقام البنك عام 1945، وبدأ بممارسة نشاطه في 1946 ويعتبر الهدف الأساسي للبنك هو مساعدة الدول النامية في رفع مستوى معيشتها مقاسا بمستوى الدخل القومي بالنسبة للفرد، بالإضافة إلى تنمية اقتصادياتها كذلك جاء تأسيس البنك لتلبية حاجة ملحة إلى رؤوس المال لتمويل أعمال إعادة بناء وتعمير ما دمرته الحرب العالمية الثانية،[3] وإذا كانت مساعدات البنك للدول تقتصر على رفع مستوى التنمية حسب ميثاقه، فإن له توجهات جديدة تتمثل في تشجيع ودعم التغييرات السياسية للتحول إلى الأسواق العالمية المفتوحة، وتثبيت مبدأ التحول إلى الملكية الفردية على حساب الملكية العامة لوسائل الإنتاج، وتقليص دور الحكومات في التدخل لإدارة شؤونها الاقتصادية. لقد

1-عاطف السيد، المرجع السابق، ص 19-20.

2- Andrew Heywood, **politics**, palgrave macmillan press, London, 1997, p 183.

3- محسن أحمد الخفيري، المرجع السابق ، ص 104.

كشفت سياسات البنك الدولي للإنشاء والتعمير عن انحيازه للتيار الذي يخدم مصالح العولمة، ولذا فهو مؤسسة داعمة لها، زيادة على كونه وسيلة لرفع مستويات التنمية في البلدان المتخلفة وضمان القروض وهي وظائف تقليدية، كما يقوم بوظائف أخرى يمكن إيجازها فيما يلي:[1]

– تقديم المعونة الفنية للدول الأعضاء ذات الاقتصاديات المختلفة، مثل تحديد أهمية المشروعات والتدابير الإدارية والتنظيمية لتنفيذها ووسائل تمويل نفقاتها المحلية.

– تشجيع الاستثمار الخاص لتحقيق النمو وتوسيع قاعدة القطاع الخاص وتشغيل المدخرات بطريقة عقلانية وجذب رؤوس الأموال ورجال الأعمال إلى النشاط الاقتصادي لدعم مسيرة التنمية.

– العمل على المساعدة في تحقيق التقدم الاقتصادي ورفع مستوى المعيشة من خلال توخيه الموارد المالية من الدول المتقدمة اقتصاديا إلى الدول النامية.

– العمل على إنهاء المنازعات المالية بين الدول الأعضاء وتدريب المتخصصين في هذه الدول على إدارة التنمية المحلية، وهذه الوظائف مرتبطة تماما بمفهوم العولمة الاقتصادية، وأن مسؤولية تحقيقها تنسب إلى البنك الدولي باعتباره مؤسسة من المؤسسات المسؤولة عن إدارة العولمة وأن وظائف هذا البنك تصب في أهداف العولمة وتخدمها.

كما يؤخذ على أداء البنك الدولي الملاحظات التالية:[2]

– سيطرة الدول المتقدمة على إدارة البنك الدولي وقراراته خاصة الولايات المتحدة الأمريكية التي تملك حوالي 20% من القوة التصويتية في البنك الدولي كما هو الحال في صندوق النقد.

– من سياسات البنك أنه لا يقيم إلا القيل من المشروعات الصناعية التي تحقق تنمية حقيقية، وهي تمثل حجر الزاوية في تنمية دول العالم النامي، ويركز فقط على قطاعات الزراعة والطاقة والبنية الأساسية، وتلك القطاعات يتم تدعيمها من أجل أن تتكامل مع حاجات دول المركز الرأسمالي.

– تزايد المشروطية من قبل البنك الدولي وخاصة في برامج الإصلاح الهيكلي التي تحتاج إلى إعادة نظر من قبل البنك لتكون أكثر ملائمة لظروف الدول النامية.

3–منظمة التجارة العالمية:

نشأت عن الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة عدد من الاتفاقيات الفرعية، وتمثل الاتفاقية الأولى في تأسيس منظمة التجارة متعددة الأطراف، وهدفها إيجاد إطار مؤسسي واحد يشمل "اتفاقية الجات GAAT" وفي 15 أفريل 1994 أعلن وزراء المالية والاقتصادية لـــ 117 دولة في مراكش عن قيام منظمة التجارة العالمية، وبقيام هذه المنظمة في أول جانفي 1995، اختفت اتفاقية الجات GAAT حيث حلت محلها هذه المنظمة

1- عاطف السيد، المرجع السابق، ص 22.
2- سيد أمين، **في مواجهة أزمة عصرنا**، ط1، القاهرة: دار سيناء للنشر والتوزيع، 1997، ص 47-48.

الجديدة،[1] كما يمثل إنشاء هذه المنظمة تحولا جوهريا في طبيعة النظام التجاري الدولي، حيث تتمتع كافة الدول الأعضاء بمجموعة متجانسة من الحقوق والالتزامات المتكافئة في إطار المنظمة الجديدة.[2]

وهكذا اكتسبت منظمة التجارة العالمية صلاحيات مهمة التفتيش على جميع الدول ضمانا لحرية التجارة ومحاربة أي سياسة حمائية، وكذا الإشراف على تنفيذ القوانين الخاصة بالقضايا التجارية بدرجة أكثر شمولا من الجات GAAT مثل مسائل حقوق الملكية الفردية والخدمات والاستثمار وتسوية المنازعات ولقد كانت فكرة إنشاء المنظمة العالمية للتجارة بمثابة عنصر مكمل لعناصر النظام الاقتصادي العالمي الجديد وخدمة لتوجهات العولمة الاقتصادية وذلك من خلال تناولها للشؤون التي تخص التبادل التجاري، وهو شأن مكمل للشؤون المالية والنقدية، وهذا دائما في إطار التوجهات الجديدة للاقتصاد العالمي، وما أفرزته العولمة الاقتصادية، فإذا كان إنشاء صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير يهدف إلى توسيع دائرة الشؤون المالية والنقدية، فإن منظمة التجارة العالمية هي دور مكمل ويهتم بتوسيع التبادل التجاري الدولي وزيادة حجم التدفقات السلعية بين دول العالم، وهذا ما أدى إلى زيادة حدة المنافسة على الأسواق الخارجية بين الدول الصناعية المتقدمة من جانب والدول التي تنامت قدرتها الاقتصادية في آسيا مثل اليابان والاقتصاديات الناشئة من جانب آخر.

إن المؤسسات الاقتصادية الثلاث (الصندوق النقد الدولي، البنك الدولي، منظمة التجارة العالمية) هي في مجملها تشكل أهم الآليات التي تعتمد عليها عمليات العولمة في إحداث معظم التحولات التي شهدتها البنية الاقتصادية العالمية، منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وعلى الرغم من هذه المنظمات تمثل تجمعات اختيارية للدول الأعضاء فيها، إلا أن عملية إدارة هذه المنظمات وصناعة القرار فيها تنطوي على درجة عالية من سيطرة دول المركز، ومن هنا جاءت التغييرات التي شهدتها هذه المنظمات منذ العقد الأخير من القرن العشرين وتحديدا صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، معبرة عن مصالح الدول الكبرى المهيمنة عليها، بينما جاءت منظمة التجارة العالمية منذ البداية تعبيرا مكثفا عن التغيرات التي جرت في البنية الاقتصادية العالمية، منذ انتهاء الحرب الباردة وانهيار الكتلة الشرقية الاشتراكية.[3]

4-الشركات المتعددة الجنسيات

إن عدد الشركات المتعددة الجنسيات في تزايد مطرد، متمركز في أقوى الدول العالمية وهي الولايات المتحدة، اليابان، فرنسا، ألمانيا، بريطانيا، والتي تمتلك مجتمعة ما يفوق عن 172 شركة، حيث تحولت هذه الشركات إلى مؤسسات تسيطر على التكنولوجيا والاقتصاد العالميين في هيئة دول عالمية من دون مسؤوليات،[4] نتيجة لتفكك الاقتصاديات الاشتراكية في أوروبا الشرقية والصين وفيتنام والانتقال إلى خوصصة القطاع الاقتصادي، وتمركز الاقتصاد العالمي بين الأقطاب الاقتصادية المشكلة للنظام الدولي الجديد، المتمثلة في

1- عاطف السيد، المرجع السابق ، ص 22.
2- عبد الواحد العفوري، **العولمة و الجات**، ط1، مصر: مكتبة مدبولي، 2000، ص 35.
3-أحمد السيد النجار، "الدولة والمنظمات الاقتصادية الدولية، نماذج التسلط"، **مجلة الديمقراطية**، العدد 03، (صيف2001)، ص 86.
4- عمار جفال، "قوى و مؤسسات العولمة: التجليات والاستجابة العربية"، **مجلة شؤون الأوسط**، العدد 107، (صيف 2002)، ص 32-36.

كل من الولايات المتحدة، الاتحاد الأوروبي، واليابان،[1] وهكذا فإن العولمة تعمل لمصالح الأقوياء الذين يتحكمون في هذه الشركات العملاقة وآلياتها بطريقة تمكنهم من تحقيق مآربهم، فلهذه الشركات دور كبير في التأثير على اتخاذ القرارات الاقتصادية الكبرى والحاسمة، كما أنها تقوم بالتأثير على كافة عناصر التنمية الاقتصادية مهمتها عولمة التصنيع و الاحتكار. وذهب أسامة عبد المجيد من خلال دراسته لتاريخ الشركات المتعددة الجنسيات في المنطقة العربية إلى أن النتيجة الأساسية لتفاعلها مع هذه الشركات هي تكريس تبعيتها إلى منظومة دول المركز الرأسمالي باستخدامها العديد من الآليات، وأبرزها والتي لا يكاد يخلو منها قطر عربي هو التبعية التكنولوجية.[2]

يضاف لما سبق، أن هذه الشركات تمثل قوة اقتصادية ومالية، بما يتيح لها القوة على ممارسة صور الضغط على الحكومات في العالم الثالث، والتأثير على سياساتها وقراراتها السيادية، ولعله ليس من الجديد الإشارة إلى أن رأسمال شركة واحدة من هذه الشركات العالمية العملاقة يفوق إجمالي الدخل القومي لعدد من الدول النامية، وهذا ما يجعل هذه الشركات أكثر قوة من وضع الدول.

وهكذا فإن قدرة الدولة على ممارسة سيادتها على إقليمها بالمعنى التقليدي، بدأت تتغير في ظل العولمة، فالعولمة تفرض قيودا ومحددات على قرارات الدول وسياساتها من ناحية، كما أن قدرات الدول على التحكم في عمليات التدفق الإعلامي والمعلوماتي والمالي عبر حدودها تتآكل و بصورة متسارعة من ناحية أخرى، وجدير بالذكر أن دول العالم الثالث تعد في معظمها هي الأكثر تأثرا بهذه التحولات وذلك نظرا لاعتبارات عدة منها: ضعف أجهزة الدولة وهشاشتها، وعدم رسوخ مؤسساتها في كثير من الحالات، وتفاقم مشكلاتها الاقتصادية والاجتماعية وتدني القدرات التكنولوجية للعديد من هذه الدول.[3]

المطلب الثاني: التحولات في نمط إعادة ترتيب وتوزيع عناصر القوة

مع نهاية الحرب الباردة بانهيار نظام الثنائية القطبية الذي طبع النظام الدولي بعد الحرب العالمية الثانية وتحددت معالمه بثلاث عوامل أساسية هي الإيديولوجية، القوة العسكرية والقوة الاقتصادية شهدت عناصر القوة إعادة ترتيب جديد سمح بتفوق البعض منها على حساب تراجع الأخرى، حيث تمثل التغير الذي طرأ على ترتيب عناصر القوة في فترة ما بعد الحرب الباردة في تراجع مركز دور القوة العسكرية والإيديولوجية وتعاظم دور الاقتصادية والثورة العلمية والتقنية فيما يلي تفصيل ذلك.

الفرع الأول: تقدم مكانة القوة الاقتصادية على حساب تراجع القوة العسكرية

إن الاقتصاد العالمي يدخل القرن الحادي والعشرين وفي إطار عمليات العولمة ببعدها الاقتصادي قد بدأت خريطة العالم الاقتصادية في التغير، وبدأت آليات وأشكال ومفاهيم جديدة تظهر في السياسات

1- المرجع نفسه ، ص 33.

2- أسامة عبد المجيد، "مستقبل الاقتصاد العربي في ظل الشركات متعددة الجنسيات"، **مجلة شؤون عربية**، العدد 108، (ديسمبر 2001)، ص 142.

3- حسنين توفيق إبراهيم، "العولمة، الأبعاد والانعكاسات السياسية رؤية أولية من منظور علم السياسة"، **مجلة عالم الفكر**، المجلد 28، العدد 02، (ديسمبر 1999)، ص194-199 .

الاقتصادية، وهذا كله يدشن لقيام نظام اقتصادي عالمي جديد، وتعكس الأوضاع الراهنة عددا من الخصائص والسمات لهذا النظام الجديد، يمكن للباحث عرضها على النحو التالي:

أولا–الاتجاه نحو المزيد من الاعتماد الاقتصادي المتبادل

حاولت الرأسمالية بالاعتماد على الثورة التكنولوجية للقضاء على حاجز المسافات بين الدول والقارات، وهذا يعني تزايد إمكانيات التأثير و التأثير المتبادلين، ومحاولة إيجاد نوع جديد من التقسيم الدولي للعمل الذي يتم بمقتضاه توزيع العملية الإنتاجية الصناعية بين أكثر من دولة، بحيث يتم تصنيع مكونات أي منتج نهائي في أكثر من مكان واحد، وتشير هذه الاتجاهات إلى تغير موازين القوى الاقتصادية، وطرح معايير جديدة لهذه القوى تتلخص في السعي إلى اكتساب الميزة التنافسية التي كانت للأمم في التسعينات، ومن شأن هذه التحولات العمل على زيادة درجة الاعتماد المتبادل بين دول العالم المختلفة، و ينطوي ذلك على تعاظم التشابك بين البلاد المتاجرة.[1]

ثانيا– النزعة نحو الإقليمية والتكتل

شكلت المناقشات بين الواقعية الجديدة والليبرالية الجديدة بشأن إذا كان للتعاون أو التكتلات الإقليمية أدوات فعالة للمحافظة على النظام والسلام العالمي، وإمكانية توزيع المكاسب بين الأطراف، حجة مقنعة مفادها أن الكتل التجارية الإقليمية هي البديل الوحيد عن سياسات القوة بعد انهيار الاتحاد السوفييتي، وبروز الولايات المتحدة الأمريكية كقوة مهيمنة حيث توفرت البيئة الخصبة لتنامي قيام التجمعات الإقليمية خاصة في ظل اقتصاد عالمي متزايد العولمة، كذلك كان للتوزيع العالمي الجديد القومي بعد انهيار الاتحاد السوفييتي، والذي وصفه "باري بوزان" "Barry Buzan" بإزالة غطاء القوة العظمى أثر في النزعة الإقليمية على مستوى العالم.[2]

كما ليس ثمة خلاف بين جمهور الباحثين، حول أن البنية الاقتصادية العالمية، تشهد منذ العقد الأخير من القرن العشرين، اتجاها واضحا وقويا، يدفع في طريق التكامل الاقتصادي ويوجد الأسواق الكبرى، وذلك من خلال اتجاه معظم دول العالم نحو إقامة التكتلات الاقتصادية، وهذه التكتلات يعدها "بول هيرست Paul Hirst" واحدة من أهم آليات النجاح الاقتصادي العالمي، والتي يمكن دول المركز الرأسمالي من السيطرة على مسافات جغرافية شاسعة.

وهذه التكتلات تكون في الغالب بين مجموعة من الدول تتوافر فيها عدد من المقومات المتجانسة اقتصاديا وثقافيا وحضاريا وتاريخيا والتي تربطها في النهاية مصالح اقتصادية مشتركة ومن أهم التكتلات الاقتصادية العملاقة على سبيل المثال: الاتحاد الأوروبي وهو يجمع بين التكامل الاقتصادي والتكامل النقدي بين الدول الأعضاء، وهناك أيضا تجربة تشمل التكامل الاقتصادي فقط وهي اتفاقية التجارة الحرة لدول

1- علي الدين هلال، "النظام الدولى الجديد: الواقع الراهن واحتمالات المستقبل"، المرجع السابق، ص 19.

2-Barry Buzan, **People, State And Fear, An Agenda For International Security Studies In The Post-Cold War**, London, Harvester Wheatsheaf, 1991, p 172.

أمريكا الشمالية[1] "النافتا" NAFTA، وهناك تكتل ثالث يتمثل في التكتل الاقتصادي لمنطقة شرق آسيا وغرب الباسفيك حيث توجد ثلاث محاور رئيسية للتجمع الاقتصادي في تلك المنطقة، والذي يبرز دور النمور الآسيوية ومعها اليابان في إطار النظام الاقتصادي العالمي الجديد وهذه المحاور هي:[2]

المحور الأول: رابطة جنوب شرق آسيا المعروف باسم الآسيان "Asean"

المحور الثاني: جماعة التعاون الاقتصادي لآسيا المعروفة باسم أبيك "APEC"

المحور الثالث: جماعة جنوب شرق آسيا وشبه القارة الهندية والمعروف باسم "سارل"

ويضاف لما سبق عدد من التكتلات الأخرى وإن كانت أقل أهمية مثل تكتل دول أمريكا اللاتينية وغيرها.[3]

وإذا كانت التكتلات الاقتصادية كما يشير فؤاد رسمي، ليست مجرد استجابة تلقائية لعملية إطراء التقسيم الدولي للعمل وإضفاء طابع دولي على الحياة الاقتصادية في كل بلد على حدا، فإن التكامل هو الاستجابة الإرادية الواعية للضرورة الموضوعية للتدويل أي الجمع بين مصالح البلد الواحد ومصالح غيره من البلدان المتكاملة.[4]

و لم تقتصر التحولات الجديدة في النظام العالمي على مجرد ما حدث من تحولات في هيكلية هذا النظام وطبيعته وآلياته بل تضمنت أيضا تحولا نوعيا في أنماط تفاعلاته حيث أخذت التفاعلات الاقتصادية التي تكتسب موقفا متميزا وثقلا متزايدا ضمن هذه الأنماط لدرجة أخذت تؤثر بشكل ملموس على هيكلية النظام الدولي الجديد وطبيعته وآلياته ضمن ما أخذ يعرف بظاهرة أو موجة الإقليمية الجديدة New Regionalism.[5]

ولقد اتخذت الإقليمية الجديد ثلاثة مصطلحات رئيسية:

المفهوم الأول[6]: إن الإقليمية المفتوحة تشجع على انضمام أعضاء جدد وتسمح بالتوسع المستمر في إنشاء المناطق التجارية التفضيلية أكثر اتساعا، ويستند ذلك إلى حقيقة مؤداها أن تخفيض التعريفات الجمركية لديها يؤدي إلى قيام تجارة متعددة الأطراف، وترتب على هذا الاتجاه إمكانية تحقيق التجارة الحرة العالمية من اندماج التكتلات ، إذ قامت تلك التكتلات بتخفيض تعريفاتها الخارجية والعمل في نفس الوقت على إلغاء التعريفة الداخلية لكل تكتل، ويرى أصحاب هذا الاتجاه لابد من توفر عدة شروط وهي:[7] (أن تكون العضوية مفتوحة وشرط عدم المنع و التحرير الانتقائي والمكاسب المفتوحة)

1- عبد المطلب عبد الحميد، **النظام الاقتصادي العالمي: الآليات –الخصائص –الأبعاد**، ط1، القاهرة: مكتبة النهضة المصرية ،1998، ص 33

2- عبد المنعم سعيد، "العرب والنظام العالمي الجديد: الخيارات المطروحة"، **كراسات استراتيجية**، العدد 3، (ماي 1991)، ص 10.

3- سمير المقدس، "التكتل الاقتصادي العربي والعولمة على مشارف القرن الحادي و العشرين"، **مجلة شؤون عربية** ،العدد 103، (سبتمبر 2000)، ص 149.

4- فؤاد مرسي، **الرأسمالية تجد نفسها**، في سلسلة عالم المعرفة، الكويت : المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، العدد 147،1999، ص 146.

5- محمد السعيد إدريس، **تحليل النظم الإقليمية دراسة في أصول العلاقات الدولية الإقليمية**، المرجع السابق، ص 137.

6- سامي عفيفي حاتم، **الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي والتجارة الدولية قضايا معاصرة في التجارة الخارجية**، ج 3، ط 1، القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، 2005، ص 62.

7- Shang-Jin Wei, Jeffrey A. Frankel, " Open Regionalism in a World of Continental Trade Blocs **", Staff Papers (International Monetary Fund)**, Vol. 45, No. 3 (Sep., 1998*),p* 5.

المفهوم الثاني: أن التكتلات الاقتصادية القارية تتركز بعدها الإقليمي على فكرة انتقال الإقليم الاقتصادي داخل القارة الواحدة أو داخل المنطقة الجغرافية الواحدة إلى نطاقها القاري يعني أننا نشهد قارة بأكملها تقييم مجموعة من الترتيبات الاقتصادية مع قارة أخرى بهدف تحرير التجارة الخارجية بين قارتين أو أكثر، و هو تحول اقتصادي بالغ الأهمية.[1]

ففي هذه الحالة تصبح وحدة الإقليم الاقتصادي هنا قارة بأكملها، بحيث يتكون الإقليم الاقتصادي من قارتين أو أكثر، واحتمال تماثل الخصائص الاقتصادية والاجتماعية والسياسية أمرا بعيدا المنال، إذ أن محاولات التكامل الاقتصادي القاري اكتفت في الوقت الراهن بدرجة واحدة من درجات سلم التكامل الاقتصادي، ألا وهي درجة منطقة التجارة الحرة باعتبارها الحد الأدنى الذي يمكن إقامته بين قارتين أو أكثر من قارات دول العالم الست.[2]

المفهوم الثالث: الإقليمية فوق القارية (المجالات الاقتصادية الكبرى) وقد أطلق هذا المصطلح لأن هذه التكتلات أبدت منحى يفوق القارات أي إلى ما وراء المحيطات مثل الأوبيك و منه يمكن أن نقسم التكتلات الاقتصادية الإقليمية على اعتبار وحدة الإقليم قد امتدت إلى فضاءات واسعة إلى أربع مستويات وفقا للأستاذ "علي القزويني".[3] **شكل رقم (03):" المستويات (الفضاءات) الجغرافية الأساسية:**

المصدر: علي القزويني، المرجع السابق، ص319

-المستوى الأدنى شبه أو تحت الإقليمي(المغرب العربي، الخليج العربي،...).

-المستوى المتوسط الإقليمي، وهو الإقليم بالمعنى الدقيق أو المعروف ويشمل منطقة جغرافية كاملة مثل أمريكا الوسطى، جزء من أوروبا....

1- سامي عفيفي حاتم، المرجع السابق، ص 342.
2- سامي عفيفي حاتم، ص 344.
3- علي القزويني، **التكامل الاقتصادي الدولي والإقليمي في ظل العولمة**، ط1، طرابلس، ليبيا: أكاديمية الدراسات العليا، 2004، ص 317،318.

-المستوى الأعلى فوق إقليمي (قاري) ويشمل التكتلات ما فوق إقليمية تشمل قارات بأكملها: الاتحاد الإفريقي، الاتحاد الأوروبي، تكتل النافتا....

-المستوى ما فوق القاري: المعنى الأوسع فإن التكتلات الاقتصادية شملت فضاءات أوسع ما فوق قارية منها الفضاء الأمريكي ، الفضاء الأورومتوسطي....

وقد اختلفت سمات الموجة الحديثة للإقليمية عن الموجة التقليدية في ما يلي:[1]

-أصبحت الترتيبات التكاملية أكثر تعقيدا وتشابك سواء من حيث هياكلها أو نطاقها الجغرافي.

-تعكس التكتلات الإقليمية الجديدة الأفكار الاقتصادية الليبرالية واقتصاد السوق.

-أصبحت التكتلات الإقليمية عملية متعددة الأوجه ومتعددة القطاعات و تغطي نطاقا كبيرا من الأهداف الاقتصادية والسياسية التي يمكن وصفها بأنها أهداف استراتيجية وليست تجارية فقط.

-تأخذ التكتلات الإقليمية الجديدة من استراتيجية التوجه الخارجي منهاجا لها وتعتمد على النظرة الخارجية والبيئية للتكتل كمصدر للنمو، كما أنها تمثل لبعض الدول الخطوة الأولى لإمكانية الاستفادة من عمليات العولمة.

-تمثل الإقليمية محاولات للاستفادة من مكاسب خلق التجارة واقتصاديات الحجم وتنوع المنتجات ومكاسب زيادة الكفاءة وتنسيق السياسة التي تنجزها التكتلات الإقليمية الجديدة.

-تركز الترتيبات التكاملية الجديدة على مجالات جديدة مثل الاستثمار وسوق العمل وسياسات المنافسة والتكامل النقدي والمالي والتعاون العلمي والتكنولوجي والبيئي.

-تؤكد التكتلات الإقليمية الجديدة أيضا على أهمية الاستثمار الأجنبي بالنسبة للتكتلات الإقليمية كمحرك أساسي في اتجاه تحريك التجارة كهدف نهائي لإقامة التكتل الإقليمي.

-ظهور ترتيبات تكاملية مختلطة ذات التزامات تبادلية بين دول نامية ومتقدمة.

-تتسم معظم الترتيبات الإقليمية الجديدة بسمة مشتركة تمثل في كون الدول المعنية أعضاء في عدة تكتلات إقليمية في نفس الوقت فالولايات المتحدة الأمريكية عضو في منطقة التجارة الحر لأمريكا الشمالية NAFTA وعضو في تجمع آسيا والباسيفيك APEC.

أما أسباب الاتجاه المتزايد نحو الإقليمية الجديدة فإنها ترجع إلى سببين هامين هما:[2]

-أصبح التكامل الاقتصادي الإقليمي استراتيجية مفضلة (لب أي أجندة اقتصادية).

-أن الإقليمية ذات طبيعة مختلفة. أما بالنسبة للتفرقة بين الإقليمية التقليدية والإقليمية الجديدة من خلال الجدول رقم (05) الآتي:

1- محمد لحسن علاوي، **الاقتصاديات العربية بين حتمية الإقليمية وتحديات العولمة الاقتصادية**، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، جامعة الجزائر 3، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، 2010/2009، ص 32.

2- ليليا بن منصور، **الشراكة الأورو متوسطية ودورها في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر في المغرب العربي (الجزائر، تونس، المغرب)**، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، جامعة منتوري قسنطينة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، 2011-2012، ص 49.

الخصائص	الصيغة التقليدية للتكامل	الصيغة الحديثة للتكامل
النطاق الجغرافي	إقليم يضم دولا متجاورة	إقليم أو أكثر متجاورين
الخصائص الإقليمية	التجانس وتقارب المستويات الاقتصادية	التباين، أعضاء متقدمون يتولون القيادة
الخصائص الاجتماعية	تأكيد التقارب لتحقيق الوحدة كهدف نهائي	السماح بالخصوصيات وتبادل التفاهم
الدوافع السياسية	تحقيق الأمن والسلام وإيقاف الحروب	دعم الاستقرار السياسي
تحرير التجارة	اتفاقات تفصيلية تبدأ بمنطقة تجارة حرة ثم اتحاد جمركي	مناطق تجارة حرة تتفاوت فيها المدة التي تستكمل فيها الدول المختلفة مقوماتها
عدم اشتراط المعاملة بالمثل	مجاز لصالح الدول الأقل تقدما	غير مجاز مع تعويض الأقل تقدما
نطاق التجارة	أساسا للمنتجات الصناعية، بهدف إحلال محل الواردات على المستوى الإقليمي	السلع والخدمات مع التركيز على تعزيز التصدير
رأس المال	تحريره تدريجيا مع توفير الشروط الأشد للتكامل النقدي	يفرض منذ البداية حركة من الأعضاء والأكثر تقدما إلى الأقل تقدما
العمل	يؤجل لمرحلة وسيطة يستكمل عند الاتحاد	غير متاح لمواطني الأعضاء الأقل تقدما
تنسيق السياسات	تدريجي مع توسيع صلاحيات سلطة فوق وطنية يشارك فيها كل الأعضاء بالتساوي	إعطاء وزن أكبر لمطالب الشركات المتعددة الجنسيات
المرحلة النهائية	وحدة اقتصادية على أمل أن تفضي إلى وحدة سياسية	أساسا مرحلة وحيدة تقتصر على تحرير التجارة وحركة رأس المال
القائم بالدعوى و التوجيه	السلطات الرسمية للدول الأعضاء	قطاع الأعمال والشركات المتعددة الجنسيات

المصدر: محمد حمود الإمام، **التكامل الاقتصادي الإقليمي بين النظرية والتطبيق**، مصر: معهد البحوث و الدراسات العربية، 2000، ص 51،52

وعموما فإن هذه النزعة الجديدة للإقليمية أو الأقلمة بعد انتهاء الحرب الباردة امتازت بخصائص معينة يمكن توضيحها بما يلي:[1]

– حاجة الدول الإقليمية للتنمية الاقتصادية، بعد حدوث تراجع في شدة الحاجة لتنظيم الأمن الإقليمي، والاكتفاء بعقد معاهدات ثنائية.

– تناسي الروابط بين المجتمعات الإقليمية المتجاورة اقتصاديا واجتماعيا وبضرورة الحاجة لحرية حركة الأفراد والبضائع عبر الحدود ووجود روابط وثيقة بين البلدان الإقليم ومجتمعاتها بدرجة أكبر من العالم الخارجي.

– دور وسائل الإعلام بالتركيز على التجارب الناجحة للتكامل الإقليمي وما حققته من عوائد إيجابية للاستثمار والتنمية محليا وإقليميا.

– طبيعة التنظيم وتعقيداته وتفاعلاته تساهم في نجاح التجربة التكاملية الإقليمية وتعطيه شكلا قانونيا ومؤسسيا.

ولتعزيز الفكرة التكاملية هناك مجموعة معطيات ظهرت بعد انتهاء الحرب الباردة شجعت على تبلور النزعة الإقليمية وعززتها بشكل مؤسسي منها:[2]

1- محمد لحسن علاوي، المرجع السابق، ص34،33

2- فيونا بتلر، "الإقليمية والتكامل" في كتاب **عولمة السياسة العالمية**، المرجع السابق، ص 853-854.

– الشعور بالأقلمة والرغبة بالعمل الجماعي.

– الوعي والإدراك بالهوية الإقليمية.

– زيادة التعاون الإقليمي لمواجهة المشكلات الكبرى مثل آثار أزمة الخليج 1991، والأزمة اليوغسلافية 1993، والأزمة المالية في شرق آسيا 1997.

الفرع الثاني: تزايد دور القوة التكنولوجية والتقنية (ثورة الاتصالات والمعلومات):

إن ما يحدث اليوم هو مشهد العالم الذي لم يعد لما كان عليه، لقد أصبح العالم متغيرا والتغير كبير وهائل إلى حد تدخل معه البشرية عصرا جديدا، وسمات هذا العصر تحددها مجموعة التحولات الاقتصادية والسياسية والتي سبق الحديث عنها، هذا إضافة التي ثورة الاتصالات والمعلومات، والتي تنقلب معها الأولويات وتتغير خريطة علاقة البشر بالمكان والزمان والثقافة وصناعة الحياة،[1] وهذا ما يؤكده "السيد يسين " حينما يذهب إلى أن هناك إجماعا بين الباحثين في العلم الاجتماعي، على أن الإنسانية تنتقل في الوقت الراهن إلى طور حضاري جديد بتأثير الثورة العلمية والتكنولوجية و ثورة الاتصالات الكبرى.[2]

وفي إطار محاولات الرصد التاريخي لبدايات هذه الثورة، يذهب "حسن حنفي" إلى أن ثورة الاتصالات والمعلومات نشأت في المجتمعات الغربية الحديثة، التي كانت نشأتها منذ بداية النهضة الأوربية بناء على دوافع السيطرة على البحار، ثم الرغبة في الاستيلاء على العالم القديم في إفريقيا وآسيا.[3]

وشهدت تقنيات الاتصال منذ بداية الحرب العالمية الثانية، فترة نمو لم يسبق لها مثيل في التاريخ، وحققت ميادين الاتصال تطورا في مجالات تطبيقها فاق ما توقعه الخبراء أنفسهم وأكثر السمات بروزا في تطور تقنيات الاتصال، تتمثل في حركة الاندماج بين ميادين الاتصال المختلفة والاختفاء التدريجي للحدود التي تفصلها.

ويجسد هذا الاندماج بين ميادين الاتصال، ذلك التحول العالمي الذي يعكس مرحلة جديدة من التطور التقني في وسائل الاتصال والمعلومات، حيث امتزجت فيه نتائج ثلاث ثورات وخلاصتها وهي:

أ–ثورة وسائل الاتصال: والتي تتمثل في تكنولوجيات الاتصال الحديثة والتي بدأت بالاتصالات السلكية واللاسلكية مرورا بالهاتف والنصوص المتلفزة، وانتهت بالأقمار الصناعية و الألياف البصرية.

ب–ثورة المعلومات والتي تمثل ذلك الانفجار المعرفي الضخم وذلك الكم الهائل من المعرفة، في مختلف التخصصات واللغات، والذي تمت السيطرة عليه من خلال تكنولوجيات المعلومات.

ج–ثورة الحاسبات الالكترونية: والتي توغلت في كل مناحي الحياة، وامتزجت بكل وسائل الاتصال واندمجت معها.[4]

1- علي حرب، "الثقافة.. الوسائط... السوق"، **مؤتمر مستقبل الثقافة العربية**، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، 1997، ص 337.
2- السيد يسين، **المعلوماتية و حضارة العولمة**، القاهرة: نهضة مصر، 2001، ص 5.
3- السيد حنفي، "ثورة المعلومات بين الواقع و الأسطورة"، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 123، (جانفي 1996)، ص 80.
4- فيليب بروتون، سيرج برو، **ثورة الاتصال**، ترجمة هالة عبد الرؤوف، ط1، القاهرة: دار المستقبل العربي، 1993، ص 218، 219.

وتمثل شبكة الانترنت جوهر ذلك الامتزاج، حيث يتم تخزين معلومات واردة من 21 ألف شبكة معلومات، بشكل منظم يسهل عملية استرجاعها بواسطة أي مستخدم، و ذلك من خلال الحاسبات الالكترونية، ثم تقوم بعد ذلك بواسطة تقنيات الاتصال المتطورة التي توظف الهاتف و الأقمار الصناعية في توصيلها للمستخدم، وفي ظل هذا النظام تعد الانترنت أداة الاتصال الإنساني الأساسية.[1]

وفي ظل هذا الاندماج بين ميادين الاتصال وآلياته، يؤكد عدد من الباحثين على صعوبة الفصل بين تكنولوجيا الاتصال وتكنولوجيا المعلومات، فقد جمع بينهما النظام الرقمي الذي تطورت إليه نظم الاتصالات، فترابطت شبكات الاتصال مع شبكات المعلومات وهو ما يمكن ملاحظته في حياتنا اليومية من التواصل بالفاكس عبر شبكات الهاتف وفي بعض الأحيان مرورا بشبكات أقمار الاتصال، وما يمكن متابعته على شاشات التلفزيون من معلومات تأتي من الداخل وقد تأتي من أي بقعة جغرافية في العالم أيضا وبذلك انتهى عهد استقلال نظم المعلومات عن نظم الاتصال، وتطور كل منهما في طريق كان في الماضي، أما الوقت الراهن فإنه يمثل عهدا جديدا للمعلومات والاتصالات، ويتم التعبير عن هذا التداخل بين تكنولوجيا الاتصال والمعلومات بمصطلح Compunction، ويترجمه عدد من الباحثين إلى العربية بـــ "المعلواتصالية".[2]

وتقف وراء ثورة الاتصالات والمعلومات عوامل عديدة يمكن إيجازها فيما يلي:

– العامل التقني: والمتمثل في التفتح الهائل في تكنولوجيا الكمبيوتر، عتاده وبرمجياته وتكنولوجيات الاتصالات.[3]

– العامل الاقتصادي: والمتمثل في عولمة الاقتصاد وما يتطلبه من سرعة حركة السلع ورأس المال.[4]

– العامل السياسي: المتمثل في تزايد استخدام وسائل الاتصالات والمعلومات من قبل القوى السياسية بهدف إحكام قبضتها على سير الأمور، والمحافظة على استقرار موازين القوى في عالم شديد الاضطراب زاخر بالصراعات و التناقضات.[5]

وقد تداخلت هذه العوامل الاقتصادية والتقنية والسياسية بصورة غير مسبوقة و أدت إلى بروز هذه الثورة في تكنولوجيا الاتصال والمعلومات، والتي خلقت تحولا عالميا، يتمثل في أن العالم يعيش في عصر المعلومات، نتيجة لسرعة وتزايد المعلومات التي تنساب حول العالم كله، من خلال وسائل الاتصال مما أدى إلى اتصال وثيق يربط بين مناطق العالم كلها مع بعضها البعض[6]، ولقد دفع ذلك عددا من الباحثين نحو نظرية نظرية جديدة ألا وهي مجتمع المعلومات Information Society وذلك من خلال أن مجتمع المعلومات هذا

1- محمود علم الدين، "ثورة المعلومات ووسائل الاتصال... التأثيرات السياسية التكنولوجية الاتصال"، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 123، (جانفي 1996)، ص 102.

2- السيد يسين، المرجع السابق، ص 94.

3- عمرو الجويلي، "العلاقات الدولية في عصر المعلومات، مقدمة نظرية"، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 123، (جانفي 1996)، ص 85.

4- نبيل علي، **الثقافة العربية وعصر المعلومات**، في سلسلة عالم المعرفة، الكويت : المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، العدد 265، (جانفي 2001)، ص 344.

5- Mamoun Fandy," Information Technology, Trust, and Social Change in the Arab World". **Middle East Journal**, Vol. 54, No. 3, The Information Revolution (Summer, 2000),p397

6- نبيل علي، المرجع السابق، ص 345.

يأتي بعد مراحل مر فيها التاريخ الإنساني وتميزت كل مرحلة بنوع من أنواع التكنولوجيا يتفق معها، فلقد شهدت الإنسانية من قبل تكنولوجيا الصيد ثم تكنولوجيا الزراعة وبعدها تكنولوجيا الصناعة ثم وصلت أخيرا إلى تكنولوجيا المعلومات والتي من خلالها يستمد مجتمع المعلومات سماته.

وعلى الرغم من أن هناك من يفصل بين المجتمع الصناعي والمجتمع المعلوماتي إلا أن هناك من يشير إلى إلى أن مجتمع المعلومات يعتبر مرحلة متقدمة من مراحل تطور المجتمع الصناعي وعلى الرغم من هذا الاختلاف إلا أن هناك اتفاقا بين عدد من الباحثين على عدد من السمات التي تميز مجتمع المعلومات وفي هذا الصدد أشار جورج سكننت Jorge R. Schenent أي أن هناك ست خصائص لمجتمع المعلومات هي:

- المادية المعلوماتية أو تبادل المعلومات كما لو كانت سلعة اقتصادية.
- القوة العاملة الكبيرة في المجالات والأنشطة المتعلقة بالمعلومات.
- الترابط والتفاعل بين الأفراد والمؤسسات المعلوماتية.
- المكانة الاجتماعية الخاصة للمعرفة العلمية.
- البيئة الاجتماعية التي تتضمن وسائل اتصالية ومعلوماتية متعددة.
- التكنولوجيا المعلوماتية بواسطة الانتشار.[1]

بإيجاز يمكن القول إن الإنسان يشهد اليوم ثورته الجذرية الثالثة، فبعد الثورة الزراعية والثورة الصناعية يعيش العالم اليوم الثورة المعلوماتية وثورة الاتصال [2]وذلك ما أكده الأستاذ ألفين توفلر (Heidi A.Toffler) في تحليله لنمط السلطة والقوة، حيث يسميها الموجة الثالثة، ويعني بهذا مجتمع المعلومات (Information Society) في العلاقات الإنسانية.[3]

المطلب الثالث: التحولات القيمية (العلاقة بين الحضارات صدام أم حوار)

مع نهاية الحرب الباردة شاعت نظريات وأفكار كثيرة تندرج في سياق التنبؤ بما يمكن أن يشهده النظام الدولي الجديد من صراعات ذات طبيعة أيديولوجية ومنها صراع الحضارات التي قدمها "صموئيل فيليبس هنتجتون" "Samuel Philips Hantigton" الذي قال إن الصراع في العالم سينتقل من الصراع التقليدي حول الموارد والإيديولوجيات إلى مرحلة أعلى وهي صراع الحضارات،[4]ففي صيف عام 1993 نشر هنتجتون أحد أشهر المنظرين لفترة الحرب الباردة في مجلة شؤون خارجية Foreign Affairs، الأمريكية الشهيرة دراسة بعنوان "صدام الحضارات"[5]

1- السيد يسين، المرجع السابق، ص 100

2- عصام سليمان يونس، "ثورة الاتصال وانعكاساتها على الشخصية القومية"، **ندوة: المجتمع المدني و تحديات القرن الحادي والعشرين**، تحرير غريب سيد أحمد: دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1995، ص 207.

3- الفن توفلر، **تحول السلطة بين العنف و الثورة و المعرفة**، ليبيا :الدار الجماهيرية للنشر و التوزيع و الإعلان، 1992 ، ص 33،34

4- عباس غالي الحديثي، **نظريات السيطرة الاستراتيجية وصراع الحضارات**، المرجع السابق، ص 70.

5- علي ليلة، **تفاعل الحضارات بين إمكانية الالتقاء واحتمالات الصراع**، ط1، القاهرة: جامعة عين شمس، كلية الأدب، 2006، ص 76-77.

وكانت النظرية التي انطوت عليها الدراسة حيث أنه بعد انتهاء صراع الشرق والغرب تتجه العلاقات الدولية إلى عهد جديد حيث إن الصراع الرئيسي في العالم خلال مرحلة الحرب الباردة، كان يدور بين المعسكرين الشرقي والغربي في وقت كانت دول العالم الثالث تحاول فيه تشكيل تحالفات وتكتلات أخرى.[1]

و لم يعد الأمر يدور هذه المرة حول التناقضات الطبقية أو الإيديولوجيات، وإنما حول خطوط التقسيم الحضاري والثقافي، وبحسب رأي هنتجتون فإن حروب المستقبل الكبيرة ستنشب بسبب الانقسامات الثقافية والحضارية، وسيحدث الصراع بين الحضارات لأسباب عدة منها النمو السكاني المتسارع والعولمة.[2]

يرى هنتجتون أن الفروق الأساسية بين المجتمعات المختلفة سبب أولي لصدام الحضارات وخاصة في ظل ما يتميز به العالم اليوم من شدة التفاعل لكون العالم قد أصبح أصغر بالنظر إلى التأثيرات التي أحدثتها ظاهرة العولمة في العلاقات الدولية،[3] ويؤكد هنتجتون أن من أسباب الصدام عمليات التحديث الاقتصادي والتغيير الاجتماعي المستمرة والمتسارعة حول العالم والتي تؤدي إلى نزع الفرد عن هويته، كذلك من أسباب صدام الحضارات نمو الوعي بالحضارة نتيجة الدور المزدوج للغرب فبالرغم أن الغرب في أوج قوته وانتصار حضارته الرأسمالية فإنه يواجه حضارات مختلفة ترغب في تشكيل العالم ومن هنا فإن صدام الحضارات أمر حتمي.[4]

والجدير بالذكر أن هنتجتون استوحى نظريته الخاصة بصراع الحضارات من المستشرق اليهودي "ماكسيم رودنسون""Maxime Rodinson"، الذي كان أول من قال إن علاقة العالم الإسلامي والمسيحي أشبه بالصراع الإيديولوجي بين النظام الرأسمالي و النظام الشيوعي.[5]

ويرى هنتجتون أن عالم ما بعد الحرب الباردة يتكون من سبع حضارات أو ثمان وهي الصينية واليابانية والهندية والغربية والأرثودوكسية وحضارة أمريكا اللاتينية والإفريقية والإسلامية[6] ويرى أن اتجاه الصراع والعداوات والتجمعات الدولية سيرسم مستقبلا وفقا لمسارات العلاقة بين هذه الحضارات وحدود المصالح والعداء بينها[7]، و يعتقد هنتجتون أن التفاعلات الحضارية لعبت دورا مؤثرا منذ بداية التاريخ في تشكيل ملامح العالم، من خلال ما يعتبره اتصالات مؤثرة بين الحضارات عندما كان يتم غزو شعب حضارة ما[8] أو يستبعد شعب حضارة ما، الأمر الذي يعني وفقا لهذه الرؤية أن السياسات العالمية باتت متعددة الأقطاب و متعددة الحضارات أيضا، وقد حدد هنتجتون قائمة من حضارات عدة غير غربية يمكن أن تدخل في نزاع مع

1- دييتر سنغاس، **الصدام داخل الحضارات التفاهم بشأن الصراعات الثقافية**، ترجمة شوقي جلال، ط1، أبو ظبي الإمارات العربية المتحدة، دار العين للنشر، 2008، ص 134،133.
2- عباس غالي حديثي، المرجع السابق، ص 71.
3- دييتر سنغاس ، المرجع السابق، ص 134.
4- علي ليلة، المرجع السابق، 78-79.
5- حسن أوريد، **الإسلام والغرب والعولمة**، الدار البيضاء: منشورات جريدة الزمن، 1999، ص 33.
6- Samuel P. Huntington," The Clash of Civilizations?", **Foreign Affairs**, Vol. 72, No. 3 (Summer, 1993), PP 25-27.
7- صمويل هنتجتون، **صدام الحضارات، إعادة صنع النظام العالمي**، ترجمة طلعت الشايب، ط2، القاهرة: دار سطور، 1998، ص76،75
8 عبد الرزاق مقري، **صدام الحضارات محاولة للفهم أبعاد وأسباب ومآلات العدوان الأمريكي على الأمة الإسلامية**، ط1، المنصورة، مصر: دار الكلمة للنشر والتوزيع، 2004، ص 16-19.

الغرب، فإنه رجح الإسلام كأكثر التهديدات خطورة متجاهلا كلا من التنوع والتعددية ومختلف متغيرات الإسلام والعالم الإسلامي.[1]

ويرتبط الحديث عن صراع الحضارات بنظرية أخرى هي نظرية "نهاية التاريخ" التي طرحها "يوشيهيرو فرانسيس فوكوياما" "Yoshihiro Francis Fukuyama"سنة 1989 في كتابه "نهاية التاريخ والإنسان الأخير"[2] التي ترى أن الديمقراطية الرأسمالية الأمريكية تشكل نقطة الذروة في التطور الإيديولوجي للإنسانية والصورة النهائية المثلى لنظام الحكم البشري وبالتالي فهي تمثل نهاية التاريخ"[3]

وتعني فكرة نهاية التاريخ، وفقا لما قاله فوكوياما أن التغييرات المقبلة هي مجرد فرصة للشعوب الأخرى للاقتداء بالنموذج النهائي إي النموذج الغربي لأنه لن يكون هناك أي تقدم أو تطور بعد ذلك فيما يتعلق بالمبادئ والعقائد والمؤسسات.[4]

ويربط فرانسيس فوكوياما بين الديمقراطية وتحقيق التنمية ويرى أنهما مترابطان معا، بحيث لا يمكن تحقيق التنمية في غياب الديمقراطية، فهو يؤكد أن الرأسمالية تمثل طريقا متاحا لكل الدول الراغبة في تحقيق التنمية الاقتصادية وهذا يتم مقابل التزام هذه الدول بمعايير الديمقراطية الليبرالية[5].

وستتركز رؤيتا نهاية التاريخ وصراع الحضارات على الموقع المنتصر الذي حققته "الحضارة الغربية" بإنهاء الحرب الباردة لمصلحتها فنهاية التاريخ لدى فوكوياما تعني بلوغه ذروته، بانتصار القيم الديمقراطية ذلك أن "التاريخ" في هذه الرؤية ظل مسرحا لصراع هائل بين قيم وممارسات ومصالح في الوقت الذي كان يسير فيه إلى غاياته المحتومة.[6]

المبحث الثالث: تفاعلات النظام الإقليمي العربي مع البيئة الخارجية قبل حرب الخليج الثالثة

تمثل البيئة الخارجية أحد المحددات الرئيسية لطبيعة التفاعلات داخل النظم الفرعية للنظام الدولي، ومنها النظام الاقليمي الذي يعتبر من أكثر النظم الفرعية تأثرا بطبيعة النظام الدولي وخصائصه وأنماط تفاعلاته، وذلك لعدة أسباب منها: كثافة مصالح القوى الدولية والإقليمية الفاعلة في النظام الدولي داخل النظام الإقليمي، وكذا الأهمية الجغرافية والاستراتيجية والاقتصادية التي يحتلها النظام الإقليمي العربي في استراتيجية تلك القوى، وقوة الارتباط بين وحداته وتلك القوى المسيطرة في النظام الدولي، وطبيعة وخصائص النظام الدولي القائم على التنافس الحاد والسباق القوي على مناطق النفوذ، وضعف التماسك السياسي والاقتصادي بين وحدات النظام الإقليمي العربي، لهذه الاسباب أثرت البيئة الخارجية على تفاعلاته والتي كانت على الشكل الآتي:

1- صمويل هنتجتون، المرجع السابق، ص 77.
2- فرانسيس فوكوياما، **نهاية التاريخ و خاتم البشر**، ترجمة حسين أحمد أمين، القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، 1993، ص 9.
3- السيد أحمد فرج، **حوار الحضارات في ظل الهيمنة الأمريكية هل هو ممكن**، ط1، القاهرة: دار الوفاء للطباعة والنشر، 2000، ص 72
4- فرانسيس فوكوياما، المرجع السابق، ص 9
5- علي ليلة ، المرجع السابق، ص74-76
6- فوزي نورالدين، "تحليل الصراعات الدولية: بين الأبعاد الثقافية والاعتبارات الاستراتيجية، **مجلة العلوم الإنسانية**، العدد 37/36، (نوفمبر 2014)، ص 183-185

المطلب الأول: تزايد الدور الإقليمي لدول الجوار الجغرافي

يعتبر الجوار الجغرافي عاملا تكامليا أو عاملا صراعيا بين الأطراف المتجاورة حسب طبيعة العلاقات، التي ينتهجونها وحسب طبيعة المحددات التي تنطلق منها السياسات وقوة تأثيرها،[1] وبالنسبة للنظام الإقليمي العربي في علاقته بالقوى المحيطة فإنه لا يخرج عن تلك القاعدة حيث تحكمه في علاقته معها مجموعة العوامل والمحددات كالعامل التاريخي والجغرافي والدولي والثقافي والاقتصادي خصوصا بالنسبة لكل من إيران وتركيا وإلى حد ما إثيوبيا، على خلاف إسرائيل التي تنطلق محددات التفاعل معها من منطلق عدوانية بحتة.

ونتيجة لارتباط العلاقة بين النظام الإقليمي وهذه القوى بالمحدد الدولي أو البيئة الدولية التي تعتبر أقوى في التأثير من المحددات السابقة ذكرها، ونظرا لما شهدته هذه الأخيرة من متغيرات ذات تأثير سلبي على النظام الاقليمي العربي لعل أهمها تدهور الامكانيات والقدرات الاقتصادية والعسكرية للنظام، والخلل الكبير في موازين القوى الاقليمية الأمر الذي أغراها لممارسة أدوار جديدة داخله تتسم بنوع من التدخل المباشر والسعي المتعاظم نحو تحقيق مصالحها على حساب المصالح العربية، ناهيك عن التهديدات المباشرة للأمن القومي العربي، والتي بلغت حدودها القصوى في التعامل الإسرائيلي تجاه النظام كما سنوضحه لاحقا.

الفرع الأول: تركيا والمنطقة العربية

توجد عوامل كثيرة تؤثر في التفاعلات التركية تجاه النظام الإقليمي العربي منها ما هو داخلي يرتبط بالبيئة الداخلية التركية، ومنها ما هو خارجي مرتبط بالبيئة الخارجية الدولية والإقليمية بالإضافة إلى المحددات الأصلية الموجهة للسياسة الخارجية للطرفين تجاه بعضها البعض سواء أكانت الجغرافية أو الاقتصادية أو السياسية أو الثقافية أو الدينية.[2]

وسنتناول هنا باختصار السياسة الخارجية التركية تجاه النظام الإقليمي العربي خلال فترة التسعينات وبداية الألفية الثالثة في ضوء المتغيرات الدولية والإقليمية من خلال مواقف الحكومة التركية وسلوكياتها تجاه الدول العربية المحيطة بها وخصوصا سوريا والعراق باعتبارهما أعضاء في النظام الإقليمي العربي، بالإضافة إلى مواقفهما تجاه قضايا رئيسية تؤثر سلبا عليه وعلى أمنه القومي كالتحالف مع القوى المعادية له، وفي مقدمتها إسرائيل وتجاه قصية المياه وقضية العراق.

أولا-الموقف التركي أثناء أزمة حرب الخليج الثانية 1990-1991

يمكن تلخيص الموقف التركي تجاه النظام الإقليمي العربي أثناء تلك الأزمة في الآتي:

- أيدت الحكومة التركية التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية ضد العراق حيث كانت تركيا جزءا مهما وركيزة في انطلاق ذلك العدوان على العراق، فقد التقت المصلحة التركية مع المصلحة الأمريكية في تدمير قوة العراق العسكرية، وتحجيم دور خصم إقليمي عنيد بالنسبة لتركيا تمهيدا لإعادة ترتيب المنطقة العربية سياسيا، وأمنيا واقتصاديا وفقا لمصلحة الدولتين، وبمعنى آخر الاستفادة من مزايا ما بعد الحرب

1- فهمي هويدي، "العرب و إيران"، **مستقبل العالم الإسلامي**، العدد 02، (ربيع 1991)، ص 27-60.
2- إبراهيم الداقوقي، **صورة العرب لدى الاتراك**، ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1998، ص 223.

في تقوية روابطها مع الولايات المتحدة[1]، ومن هنا يمكن فهم القرارات التي اتخذتها الحكومة التركية منذ اليوم الأول من الحرب بفتح القواعد العسكرية الأمريكية في الأراضي التركية لانطلاق الطائرات الأمريكية منها لضرب العراق وفتح حدودها البرية مع العراق للجيش الأمريكي لمهاجمة العراق وتشتيت قواته العسكرية وتدميرها، إلى جانب قيامها أيضا باتخاذ عدد من القرارات الأخرى المتعلقة بإحكام الحصار على العراق، ومنها قرار إغلاق خط أنبوب النفط العراقي الذي يمر عبر الأراضي التركية، والذي يصب في ميناء جيهان التركي على البحر المتوسط[2]، وإغلاق حدودها البرية والجوية أمام حركة البضائع من وإلى العراق وإحكام الحصار عليه.

– استفادة تركيا من الانقسام العربي الحاد الذي صاحب الأزمة والحرب في تحقيق مكاسب اقتصادية تركية في المنطقة العربية وتحديدا في منطقة الخليج، وذلك من خلال الحصول على مساعدات نفطية خليجية أثناء وبعد الأزمة كمكافأة لتركيا لموقفها المساند للحرب بلغت قيمتها أكثر من 100 مليار دولار أمريكي، بالإضافة إلى حصول بعض الشركات التركية على عقود عمل لإعادة الإعمار في الكويت والسعودية وبعض الدول الخليج الأخرى وفتح أسواق تلك الدول أمام المنتجات التركية.[3]

ثانيا–بروز النوايا التركية التوسعية في شمال العراق

مثلت القضية الكردية أحد المحاور الرئيسية للتفاعلات التركية اتجاه النظام الإقليمي العربي، وخصوصا تجاه العراق وسوريا منذ انتهاء العمليات العسكرية في الخليج وقد عملت تركيا على استثمار موقفها في تلك الحرب والرضا الأمريكي عنها، والضعف والانقسام العربي في تلك الحرب وتدمير العراق في تحقيق مكاسب استراتيجية لها على حساب الدول العربية المجاورة وذلك عن طريق القيام بأعمال عدوانية واضحة تمثلت في التالي:

1–**قيام الجيش التركي باجتياح الأراضي العراقية في شمال العراق** تحت مبرر ملاحقة مقاتلي حزب العمال الكردستاني التركي المحظور، وتدمير قواعده الموجودة في شمال العراق تارة وتارة أخرى في مشاركتها للدول الغربية بإقامة منطقة آمنة للأكراد العراقيين في شمال العراق، وحمايتهم من بطش الحكومة العراقية على حد زعمها[4]، وتكررت تلك الأعمال الاستفزازية العدوانية طوال عقد التسعينات رغم الاحتجاجات المتكررة لكل من العراق وجامعة الدول العربية[5]، التي لم تعرها الحكومة التركية أية اهتمام يذكر، بل سعت جاهدة إلى محاولة حل مشكلتها الكردية المزمنة على حساب سيادة الدول العربية المجاورة لها فقد أغرها حالة الضعف والانقسام العربي والخلل الكبير في موازين القوى العسكري إلى تحقيق أطماع تركية قديمة تاريخية في الأراضي

1- محمد خليفة، "تركيا وأزمة الخليج"، **مستقبل العالم الإسلامي**، العدد 02، ربيع 1991، ص 99.
2- جلال عبد الله معوض، "تركيا والأمن القومي العربي، السياسة المائية و الأقليات"، **مجلة المستقبل العربي**، العدد 160، (جوان 1992)، ص 92.
3- هيثم الكيلاني، "الأمن القومي العربي في إطار العلاقات العربية الإقليمية" **مجلة شؤون عربية**، العدد 80، (ديسمبر 1994)، ص 132-157
4- جلال عبد الله معوض، **صناعة القرار في تركيا والعلاقات العربية التركية**، ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1998 ، ص 27.
5- مركز دراسات الوحدة العربية، "المؤتمر القومي العربي الثامن: حال الأمة العربية 1997، تقرير الأمانة العامة للمؤتمرات" **مجلة المستقبل العربي**، العدد 232، (جوان 1998)، ص 68-70.

العربي المجاورة لها حينما أرسلت الجيش التركي لاجتياح شمال العراق في أكتوبر عام 1997، في أكبر عملية اجتياح منذ عام 1991 والتي أسمتها بعملية فولاذ 1997 وإقامة منطقة آمنة للأكراد شمال العراق واعتبار ذلك جزء من حقوق السيادة التركية كما جاء في تصريحات كبار المسؤولين الأتراك ومنهم الرئيس التركي " *سليمان* دميرل "Süleyman Demirel الذي ذكر في أحد تصريحاته بأن ما يقوم به الجيش التركي في شمال العراق هو عمل مشروع لحماية الأمن القومي لتركيا، وسيستمر ذلك حتى النهاية وإن تطلب الأمر استعادة بعض المناطق الكردية كالموصل وكركوك واقتطاعها من السيادة العراقية تحت اسم حقوق تركيا التاريخية في شمال العراق وهو توجه يؤمن به كثير من قادة الجيش التركي ذوي الأفكار العلمانية.[1]

2–القيام بتهديد سوريا: حيث اتبعت الحكومة التركية نفس الأسلوب العدواني الذي اتبعته مع العراق والذي تمثل في التهديدات التركية المتكررة على لسان كبار المسؤولين الأتراك في أكثر من مناسبة ضد سوريا منها على سبيل المثال تصريحات رئيس الوزراء التركي مسعود يلماز Mesut Yılmaz في 20 يونيو 1996 أثناء زيارته للإسكندرونة، والتي حملت صيغة التهديد والتحذير لسوريا من مخاطر استمرار دعمها لحزب العمال الكردستاني وإيوائها لمقاتليه، وقاداته منذ فترة ما بعد أزمة حرب الخليج[2]، وتصاعدت تلك التهديدات في مستوياتها حتى بلغت أقصى درجاتها عام 1998 عندما قامت تركيا بحشد الجيش التركي على الحدود السورية، والتهديد باجتياح سوريا وقيام مجلس الأمن القومي التركي باتخاذ قرار لمعاقبة سوريا بحجة قيامها بإيواء مقاتلي حزب العمال الكردستاني المحظور الذي يتزعمه "عبد الله أوجلان" في أراضيها وإقامة معسكرات تدريب لعناصر ذلك الحزب المعارض، والسماح له بالقيام بشن عمليات عسكرية داخل الأراضي التركية انطلاقا من الأراضي السورية،[3] وكادت تلك الأزمة أن تفجر صراعا عسكريا بين البلدين لولا تدخل بعض الأطراف الإقليمية للوساطة بينهما والوصول إلى حل سلمي للأزمة تمثل في إخراج "عبد الله أوجلان" من الأراضي السورية وإغلاق المعسكرات التابعة لذلك الحزب الموجود في كل من سوريا ولبنان.

ثالثا–التحالف التركي الإسرائيلي

من أهم مصادر التهديد الذي مارسته تركيا باتجاه النظام الإقليمي العربي توثيق علاقتها مع إسرائيل، وإقامة روابط قوية معه خصوصا في المجالات العسكرية وصلت إلى حد عقد تحالف استراتيجي معه على مختلف المستويات عام 1996، واستعداد تركيا في سبيل الحفاظ على ذلك التحالف إلى التضحية بعلاقاتها مع كافة وحدات النظام الإقليمي العربي دون استثناء كما هو واضح من خلال تصريحات كبار المسؤولين الأتراك ومن خلال المواقف والسياسات التركية تجاه الدول العربية المجاورة لتركيا.

1- مأمون كيوان، "التعاون العسكري التركي-الإسرائيلي و التحول إلى نظام أمني إقليمي"، **مجلة شؤون الأوسط** ،العدد 76، (أكتوبر 1998)، ص 16.

2- **التقرير الاستراتيجي العربي لعام 1998**، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ،1999، ص 203، و كذلك:- جلال عبد الله معوض، "التعاون العسكري الإسرائيلي التركي"، **مجلة المستقبل العربي**، العدد 337، (نوفمبر 1998)، ص 6-30.

3- **التقرير الاستراتيجي العربي لعام 1998**، المرجع السابق، ص 204،

ويعتبر ذلك السلوك السياسي التركي جزء من توجه ثقافي استراتيجي عقائدي لدى بعض القادة العسكريين الأتراك وخصوصا أصحاب التوجهات العلمانية، وهو توجه يقوم على أساس مصلحة مشتركة بين دولة تعتمد سياسة الانعزال عن محيطها الثقافي الإسلامي، وتذهب بعيدا عنه عبر محاولاتها الاندماج مع أوروبا، وبين دولة دخيلة في أصلها عن هذا المحيط (إسرائيل)، اعتقادا منها أن ذلك التحالف سيمثل رأس حربة لتنفيذ الاستراتيجية الأمريكية في المنطقة العربية والإسلامية بعد انهيار الاتحاد السوفيتي وبروز النزعة الأمريكية التوسعية، وأنه أي ذلك التحالف سيمكن تركيا من ممارسة دور إقليمي قيادي في إطار تلك الاستراتيجية الأمريكية، وأنه سيحقق لتركيا مكاسب استراتيجية أهمها زيادة التقارب مع الولايات المتحدة الأمريكية، ودعم الموقف التركي في مفاوضات الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، بالإضافة إلى حصولها على تكنولوجيا متطورة في صناعة الأسلحة.[1]

ومن هنا اعتبرت الدول العربية أن ذلك التحالف موجه بدرجة أساسية ضدها، ويمثل تهديد صريحا لأمنها القومي وسلوكا تركيا معاديا للأمة العربية، خصوصا بعد أن عززت تركيا ذاك التوجه العدواني بعدد من السياسات التي أكدت صحة المخاوف العربية ومن تلك السياسات ما يلي:

– تبادل الزيارات الرفيعة المستوى بين تركيا وإسرائيل، وخاصة زيارات الوفود العسكرية كزيارة رئيس الأركان التركي "إسماعيل حقي كراداي" لإسرائيل في أواخر فيفري 1997، وزيارة وزير الدفاع التركي "ترهان تايان" Turhan Tayan لإسرائيل في أواخر أفريل وأوائل ماي من العام نفسه، وكذا زيارة نائب رئيس الأركان التركي لإسرائيل بعد ذلك مباشرة في منتصف ماي 1997، وفي نفس السياق استقبلت تركيا خلال تلك الفترة عدد من المسؤولين الإسرائيليين في زيارة رسمية لها منهم وزيري السياحة والخارجية، وكذلك زيارة عدد من المسؤولين العسكريين الإسرائيليين في زيارات عمل إلى تركيا تمخضت عن توقيع عدد من الاتفاقيات ذات الطابع العسكري في مجال الطيران والصواريخ وغيرها من المجالات العسكرية الأخرى،[2]كما شملت تلك الاتفاقات أيضا تحديث معدات الجيش التركي في المصانع العسكرية الإسرائيلية على يد الخبراء الإسرائيليين مقابل قيام تركيا بتقديم تسهيلات عسكرية وأمنية لإسرائيل في الأراضي التركية تشمل السماح للطائرات الحربية الإسرائيلية باستخدام المجال الجوي التركي والقيام بتدريبات مشتركة في الأجواء التركية مما يعني أن تصبح تركيا عمق استراتيجي لإسرائيل وتوسيع التعاون في مجال مكافحة الإرهاب، وهذه الأعمال جميعها تعتبر تهديدا خطيرا للأمن القومي لسوريا والعراق الذي يعتبر جزء رئيسي من الأمن القومي العربي.[3]

– دعم الاتفاق الاستراتيجي المبرم بين البلدين في فيفري 1996 باتفاق ثاني في أوت عام 1996 يقضي بقيام إسرائيل بتطوير الطائرات التركية التي يملكها الجيش التركي الأمريكية الصنع من طراز (F4).[4]

1- محمد نور الدين، ،"تركيا والعرب"، **مجلة شؤون الأوسط**، العدد 104، (خريف 2001)، ص 4-5.
2- جلال عبد الله معوض، "التعاون العسكري التركي –الصهيوني"، **مجلة المستقبل العربي**، المرجع السابق، ص 20.
3- المرجع نفسه، ص 22.
4- محمد نور الدين، "تركيا والإسلاميون والسلطة،" **مجلة شؤون الأوسط**، العدد 109 دون سنة، ص 261.

– القيام بمناورات عسكرية مشتركة مع إسرائيل قبالة السواحل السورية ومحاولة جر الأردن للمشاركة في تلك المناورات لتعميق حالات عدم الثقة والانقسام في السياسات العربية.[1]

– توثيق علاقاتها السياسية والاقتصادية والتجارية مع إسرائيل بإقامة عدد من الفعاليات التجارية المشتركة.

– التصريحات المتكررة من قبل المسؤولين الصهاينة والأتراك بأن التحالف بينهما بشكل نواة الترتيبات الإقليمية الأمنية المستقبلية في المنطقة.

رابعا–تهديد الأمن المائي لسوريا والعراق

المشكلة المائية بين تركيا وكل من سوريا والعراق مشكلة قديمة ومؤثرة بشكل سلبي في بناء علاقات طيبة بين البلدان الثلاثة نظرا لرفض تركيا التوقيع على معاهدة تنظيم اقتسام المياه مع كل من العراق وسوريا بحجة أن تركيا هي دولة المنبع لنهري دجلة والفرات اللذان يمران في أراضي الدول الثلاث، ومنذ بداية عقد التسعينات، وما يشهده من متغيرات دولية وإقليمية رجحت كفة تركيا على الدول العربية المجاورة وبدأت تركيا ممارسة سياسة مائية عدوانية مست مصالح العراق وسوريا، وكان من أهم مؤشراتها ما يلي:

– الاستمرار في التوسع في بناء السدود المشاريع المائية الضخمة على ضفاف نهري دجلة والفرات، وروافدهما والتي بلغت 21 سدا و 19 محطة كهربائية في إطار مشروع جاب (GAP) التركي في جنوب شرق الأناضول رغم ما يسببه المشروع من أضرار فادحة على مصالح العراق وسوريا والمتمثلة في انخفاض كمية المياه المتدفقة إلى الدولتين من 17 مليار متر مكعب من المياه إلى أقل من 10 مليار متر مكعب الأمر الذي أثر سلبا على مشاريع الري والطاقة في كل منهما.[2]

– انخفاض منسوب المياه في كلا النهرين بشكل ملحوظ والتأثير على الرقعة الزراعية في العراق وسوريا والتي قد تصل في العراق إلى استبعاد 40% من أراضي حوض الفرات من نطاق الاستغلال الزراعي.[3]

– إغلاق مجرى نهر الفرات في بداية عام 1990 لمدة تزيد عن الشهر وتحويله لملء سد أتاتورك دون إخطار الدولتان العربيان أو الاستجابة لندائهما واحتجاجاتهما أو حتى مناشدة الجامعة العربية.[4]

– رفض تركيا المتكرر لإبرام أية اتفاقية لتقاسم المياه مع كل من العراق وسوريا و اعتبار نهري الفرات ودجلة نهران تركي، وأن السيادة عليهما لتركيا حتى آخر نقطة في الحدود التركية تتصرف فيهما كيفما تشاء حسب تصريح الرئيس التركي " *سليمان* دميرل "Süleyman Demirel نفسه.[5]

– الرغبة في ممارسة دور إقليمي يقوم على أساس المشاركة في ترتيبات إقليمية واقتصادية وأمنية بواسطة المياه سواء عن طريق ما عرف بمشروع مياه السلام الذي سيمد بعض الدول العربية الخليجية بالمياه مقابل

1- مأمون كيوان، المرجع السابق، ص 20.
2- جلال عبد الله معوض، "تركيا والأمن القومي العربي، السياسة المائية و الأقليات"، المرجع السابق، ص 94.
3- عبد الملك خلف التميمي، **المياه العربية- التحدي و الاستجابة**، ط 1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1999، ص 113-115.
4- المرجع نفسه، ص 114.
5-عبد الله خلف التميمي، المرجع السابق، ص 115.

حصول تركيا على النفط من خلال ما أسماه بعض المسؤولين الأتراك مبادلة النفط بالمياه[1] في إطار الترتيبات الإقليمية المفتوحة من قبل الولايات المتحدة الأمريكية وبعض القوى الإقليمية الأخرى والمرتبطة أساسا بعملية التسوية بين العرب وإسرائيل.

خامسا–التغير الإيجابي في السياسة الخارجية التركية تجاه النظام الإقليمي العربي بعد عام 2002

منذ تولي حزب العدالة والتنمية للسلطة في أعقاب فوزه في الانتخابات التشريعية التركية في نوفمبر 2002، وتشكيله للحكومة بشكل منفرد ولأول مرة بعد فترة عدم الاستقرار السياسي التي شهدتها تركيا جراء التغيرات الحكومية المتلاحقة، وزيادة نفوذ جنرالات الجيش منذ سقوط حكومة رئيس الوزراء التركي السابق تورغوت أوزال Turgut Özal في منتصف عام 1995[2]، منذ ذلك الحين أخذ ذلك الحزب بلورة سياسة خارجية جديدة تجاه النظام الإقليمي العربي تقوم على أساس بناء جسور الثقة مع الدول العربية، والمحافظة في الوقت نفسه على التحالف بينه، وبين إسرائيل وطمأنة الجنرالات المتشددين في الجيش التركي ذوي الاتجاهات العلمانية على استمرار تركيا في انتهاج المبادئ العلمانية في سياستها الداخلية، واستقلالية السياسة الخارجية عن الضغوط الأمريكية.

الفرع الثاني: إيران والمنطقة العربية

إن الحديث عن التفاعلات الإيرانية – العربية يأخذ منحى مختلفا عن التفاعلات التركية العربية بالرغم من أن كلتا الدولتين تقفان على طرف منطقة القلب العربي، وهما دولتان إسلاميتان وتربطهما بالدول العربية علاقات تاريخية قديمة.

إلا أن إيران لها وضعها الخاص في هذه المنطقة فهي تعتبر دولة آسيوية، والبيئة الاجتماعية فيها شرقية التراث والغالبية العظمى من شعبها المسلم يعتنق المذهب الجعفري الإثني عشري (الشيعة)، وتشرف على الخليج العربي ودولة التي تختزن أكبر احتياطات النفط في العالم (بما في ذلك إيران) والنزعة الفارسية لشعبه لا زالت في لغته وعاداته وتقاليده بما لذلك من أصول التفاعلات على مر التاريخ بين الإمبراطورية الفارسية القديمة، والشعوب العربية المجاورة لها، كما أن إيران والعرب تجمعها اعتبارات استراتيجية وسياسية واقتصادية وثقافية وهي اعتبارات يمكن أن تضعف أمامها الأسباب المضادة للتفاهم، إذا ما عززها رغبة الطرفين في تغليب الحوار والرغبة في التلاقي وتغليب المصالح المشتركة واستغلال الفضاءات الممكنة للتقارب. لذلك تميزت التفاعلات الإيرانية العربية بما يلي:

أولا–الانفتاح الإيراني تجاه دول مجلس التعاون الخليجي

وقد مرت التفاعلات الإيرانية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي بمرحلتين:

1–المرحلة الأولى من 1990–1997

1- عدنان البياتين، "أزمة المياه في الوطن العربي"، **مجلة المستقبل العربي**، العدد 204، (فيفري 1996)، ص 79.
2-جلال عبد الله معوض، "التعاون العسكري التركي –الاسرائيلي ، المرجع السابق ص 25.

اتبعت إيران منذ انتهاء الحرب العراقية الإيرانية سياسة خارجية تجاه دول الخليج العربي قامت على الانفتاح والتعاون وطي صفحة الماضي وإقامة علاقة تعاون واحترام مع أنظمة الحكم القائمة في تلك الدول، والتخلي عن بعض الأفكار الثورية كتصدير الثورة الإيرانية للدول الأخرى،[1] وقد جاء ذلك التوجه في أول تصريح أدلى به الرئيس الإيراني "هاشمي رفسنجاني" عقب فوزه في انتخابات عام 1989 أثناء انعقاد مؤتمر دولي في إيران حول الإصلاحات السياسية أعلن فيه رغبة إيران إتباع سياسة خارجية تقوم على التضامن والتعاون مع جيرانها المباشرين،[2] كسمة من سمات المرحلة القادمة التي أفرزتها التحولات الدولية ثم تبع ذلك مواقف عملية أثبتت صحة ذاك التوجه أثناء أزمة وحرب الخليج الثانية عندما عارضت إيران احتلال العراق للكويت، وضمها بالقوة العسكرية واعتبرت أي تغيرات جغرافية لاغية وباطلة، والتزمت قرارات الأمم المتحدة المتعلقة بهذه الأزمة واستطاعت وبمهارة أن توازن بين مطالب رجال الدين المتشددين في الداخل الداعين إلى الجهاد المقدس ضد التواجد الأجنبي في الخليج والمصلحة العليا لإيران،[3] وفي كسب ثقة جيرانها في دول مجلس التعاون وإعادة العلاقات الدبلوماسية، والقيام بعدد من الزيارات والمطالبة بدور فاعل لإيران فأي ترتيبات إقليمية مستقبلية لأمن الخليج الأمر الذي يعكس فهم وإدراك القيادة الإيرانية لمسار وطبيعة التحولات الدولية ومحاولة التكيف معها وتوظيفها لتحقيق المصلحة العليا لإيران.[4]

وفي السياق نفسه عملت إيران على استثمار أجواء التحسن في علاقاتها بإقامة روابط تجارية قوية مع تلك البلدان، تمثلت في عقد عدد من الاتفاقيات والبروتوكولات التجارية، والمشاركة في المعارض والفعاليات التجارية التي أقامتها تلك البلدان، وكذلك تنسيق مواقفها مع تلك الدول في سوق النفط العالمية، وتحديدا في منظمة الأوبك، ولإيجاد سياسة نفطية موحدة تخدم مصالح الطرفين، وقد ركزت إيران بدرجة أساسية على المملكة العربية السعودية، باعتبارها أكبر منتج للنفط في دول منظمة الأوبك، وقد أثمرت تلك السياسة عن نتائج إيجابية لإيران تمثلت في إيقاف التدهور في أسعار النفط، وتحقيق درجة من التقارب السعودي الإيراني الذي يتيح لإيران مجال أوسع للمشاركة في التفاعلات المختلفة مع دول المنطقة بشكل عام.[5]

2-المرحلة الثانية 1997-2002

خلال هذه المرحلة استمرت السياسة الخارجية الإيرانية في استثمار أجواء التحسن التي أحدثتها التحولات الدولية في علاقاتها مع الدول المجاورة لها في الخليج، بعد فوز محمد خاتمي في انتخابات 1997، وهو الذي تبنى سياسة خارجية أكثر انفتاحا اتجاه جيران إيران الخليجيين، خصوصا والعالم الخارجي عموما، وقد ترجمت تلك السياسة في خطوات عملية تمثلت في زيارات متتالية لوفود رفيعة المستوى من إيران إلى دول

1- هدى ميتيكس، "مجلس التعاون الخليجي بعد الأزمة والواقع والتحديات والآفاق، في أبعاد دولية وعربية لأزمة الخليج" **مجلة المستقبل العربي**، العدد 168، (فيفري 1993)، ص 100.
2-على محافظة، **العرب والعالم المعاصر**، ط1، عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع، 2009، ص 452-456.
3- أحمد ثابت وآخرون، **العولمة وتداعياتها على الوطن العربي**، سلسلة كتب المستقبل العربي، رقم 24، ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، جانفي 2003، ص 61-82.
4- **التقرير الاستراتيجي لعام 1990**، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، ص 142.
5- بهرام أخوان كاظمي، "مسار العلاقات الإيرانية السعودية"، **مجلة شؤون الأوسط**، العدد 102، (ربيع 2001)، ص 77 و كذلك:- محمد النابلسي، "العلاقات العربية الإيرانية بعد الحرب الأفغانية"، **مجلة شؤون الأوسط**، العدد 109- (شتاء 2003)، ص 152-183.

مجلس التعاون الخليجي، وكذلك مشاركة السعودية في مؤتمر القمة الإسلامي في طهران سنة 1998، ثم زيارة وزير الدفاع الإيراني للملكة العربية السعودية، وعقد اتفاق أمني بين البلدين في مجال مكافحة الإرهاب عام 2000،[1] وتبع ذلك مباشرة توسيع عدد من الاتفاقيات الأمنية بين إيران ودول مجلس التعاون الخليجي الست باستثناء دولة الإمارات العربية التي تميزت علاقات إيران معها بالتوتر الشديد نتيجة احتلال إيران للجزر الإماراتية الثلاث طنب الكبرى وطنب الصغرى، وجزيرة أبو موسى، والذي يعتبر أهم عقبة أمام تحسن العلاقات الإيرانية الخليجية بشكل عام.

ثانيا–دعم القضية الفلسطينية ومعارضة عملية التسوية السلمية

وذلك من خلال:

– انطلق الموقف الإيراني تجاه عملية التسوية من منطلق إيديولوجي اعتبر قضية الشعب الفلسطيني تهم كل المسلمين بل واعتبرتها القضية التي يجب أن تحتل المرتبة الأولى في العالم الإسلامي.[2]

– إن الحل الأمثل حسب إيران للصراع العربي الإسرائيلي لن يتم إلا بالقوة العسكرية لانتزاع ذلك الكيان الذي غرست في قلب الأمة الإسلامية فخلق الفرقة والتمزق بين دول وشعوب المنطقة وإشادة عدم الاستقرار.[3]

– اتهمت إيران الدول العربية المشاركة في عملية التسوية بالخيانة والتفريط في الحقوق المشروعة للشعوب العربية والإسلامية والخضوع للضغوط الأمريكية.[4]

– طرحت إيران نفسها بديلا للقوى الوطنية العربية المعارضة لعملية التسوية في فلسطين المحتل وجنوب لبنان وقدمت الدعم السياسي والعسكري الذي يمكن تلك القوى من مواصلة الكفاح ضد المحتل الإسرائيلي.[5]
الإسرائيلي.[5]

ثالثا–البحث عن دور فاعل في الترتيبات الأمنية الجديدة في الخليج

ركزت استراتيجية إيران تجاه أمن الخليج منذ بداية عقد التسعينات على ثلاثة مبادئ رئيسية هي:[6]

– أن إيران دولة إقليمية قوية في المنطقة يجب أن تشارك في أي ترتيبات إقليمية مستقبلية لأمن الخليج: وذلك من خلال تصريح وزير الخارجية الكويتي أثناء زيارته لطهران في 1990/08/24 الذي صرح للصحفيين قائلا: "إن إيران دولة كبيرة ومهمة في المنطقة ويجب أن يكون لها دورا فاعلا تحقيق الأمن الإقليمي للخليج".[7]
للخليج".[7]

1- بيجان أسدي، "إيران وأمن الخليج"، **مجلة شؤون الأوسط**، العدد 106،(ربيع 2002)، ص 175.
2- محمود سريع القلم، "مستقبل العلاقات العربية الإيرانية"، **مجلة المستقبل العربي**، العدد 177، (نوفمبر 1999)، ص 60.
3- جون بر الترمان، "دول الخليج والمظلة الأمريكية"، **مجلة شؤون الأوسط**، العدد 102، (ربيع 2002)، ص 60.
4- **التقرير الاستراتيجي لعام 1990**، المرجع السابق، ص 188.
5- حسن محمد الزين، "انفجار في مواجهة ابتذال التاريخ الانتفاضة الفلسطينية والولايات المتحدة الأمريكية"، **الشاهد**، العدد 196،(ديسمبر 2001)، ص 44.
6- هيثم الكيلاني، "الأمن القومي العربي في إطار العلاقات العربية الإقليمية"، المرجع السابق، ص 132-157.
7- حمد العبد الله، "استشراف العلاقات الكويتية الإيرانية"، **مجلة المستقبل العربي**، العدد 113، (نوفمبر 1996)، ص 110-120.

– رفض أية مشاركة عربية خليجية أو أجنبية في الترتيبات الإقليمية الخاصة بترتيبات الأمن في الخليج من خلال ما عرف بإعلان مجلس دول إعلان دمشق الذي أقامته دول مجلس التعاون الخليجي ومصر عقب انتهاء العملية العسكرية الأمريكية في الخليج عام 1991.

– العمل على إخراج القوات الأجنبية من الخليج واعتبار أمن الخليج يخص الدول المطلة عليه، حيث رفضت إيران الدور الأمريكي في أمن الخليج من خلال معارضتها للوجود الأجنبي الأمريكي، واعتبرتها تهديدا خطيرا للأمن القومي الإيراني[1]، خصوصا في ظل التواجد العسكري الكثيف للقوات الأمريكية في تلك الدول وبعد وضوح النوايا الأمريكية على البقاء الدائم في المنطقة حسب تصريحات وزير الدفاع الأمريكي أثناء زيارته لبعض دول الخليج في أواخر 1998.[2]

رابعا–الانفتاح الإيراني نحو دول المشرق والمغرب العربي

شهدت العلاقات الإيرانية الأردنية التي أعيدت منذ عام 1991 نوعا من التحسن خلال عام 1998، والذي تمثل في زيارة نائب وزير الخارجية الإيراني محمد سعيد الصدر سنة 1998 إلى عمان، واستقباله من قبل الملك الراحل حسين، وكذلك زيارة وزير الخارجية الأردني إلى طهران بنفس السنة، وإجرائه محادثات وصفت بأنها مثمرة مع المسؤولين الإيرانيين لتوسيع العلاقات بين البلدين.

كما تمت سنة 1999 بتبادل الزيارات بين البلدين وتم خلالها تحييد جوانب الاختلاف بين الدولتين وهي عملية السلام والتطبيع مع إسرائيل وقضية الجزر الثلاث والتعاون الاقتصادي....[3]

أما بالنسبة للعلاقات المصرية الإيرانية فقد ركزت إيران بدرجة أساسية على مصر منذ عام 1997 باعتبارها كما وصفها "خاتمي" الجناح الثاني للحضارة الإسلامية إلى جانب إيران لما تحتله مصر من مكانة كبيرة في المنطقة العربية والعالم الإسلامي.[4]

أما العلاقات الجزائرية الإيرانية فقد عادت بعد فوز الرئيس عبد العزيز بوتفليقة سنة 1999 بعد مرحلة القطيعة بين إيران والجزائر منذ عام 1992.

وقد شاركت الجزائر في الاجتماع التأسيسي لاتحاد البرلمانات الإسلامية والذي عقد في إيران سنة 1999 وبشكل عام فإن إيران تعتقد بوجود نزعة إصلاح وتعقل في الجزائر بعد فوز بوتفليقة.

وكذلك الشأن بالنسبة للعلاقات الإيرانية المغربية والعلاقات الإيرانية التونسية وكله تم في فترة الرئيس خاتمي.[5]

1- رمضان كيلينيتش "بنية الأمن في الخليج بعد الحرب الباردة" **مجلة شؤون الأوسط**، العدد ،102 (ربيع 2001)، ص 42-44.
2- هيم مزاحم، "السياسية الخارجية الأمريكية بعد 11 سبتمبر"، **مجلة شؤون الأوسط**، العدد 107، (صيف 2002)، ص 184.
3- سعد حقي توفيق، **علاقات العرب الدولية في مطلع القرن الحادي والعشرين**، ط 1، الأردن: دار وائل للنشر، 2003، ص 232، 233.
4- **التقرير الاستراتيجي العربي لعام 2001**، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، القاهرة، 2002، ص 190.
5- سعد حقي توفيق، **علاقات العرب الدولية في مطلع القرن الحادي والعشرين**، المرجع السابق، ص 233-235.

الفرع الثالث: إسرائيل والمنطقة العربية

إن الوصف الدقيق لإسرائيل وعلاقتها بالنظام الإقليمي العربي تمثل في أنها تشكل دخيلا على النظام حتى وإن كان هامشيا من حيث تفاعلاتها مع أطراف هذا النظام، إلا أنه تسعى إلى أن تصبح فاعلا هاما يحدد جدول أعماله ونسق أولوياته، إذ تتمثل دورها كدخيل في محاولة الدفع بعوامل التنافر لكي يضعف من الاتجاهات التفاعلية في هذا النظام، وتستهدف كذلك إثارة المشكلات الخاصة بالتكامل القومي، وتحاول التحالف مع بعض الأقليات العرقية والقومية، والدينية، توطئة لخلق شقاق جزئي على المستويين القطري والقومي.[1]

إن احتلال القلب النابض للمنطقة العربية وتقسيمها ليس محض مصادفة بل هي خطة مدروسة لتقويض النظام الاقليمي العربي من داخله وقد حاول المستعمرين الغرب تقويضه، ونجحوا في رسم الحدود وخلقوا إسرائيل لتتابع هذه المهمة.[2]

ولقد أدت التحولات الدولية إلى إصابته بحالة من الضعف الشديد والتدهور الكبير في أنماط القدرات والإمكانات والانقسام الحاد في السياسات العربية، مما أغرى إسرائيل بممارسة دور جديد ضده منذ بداية عقد التسعينات يقوم على أساس تحقيق عدد من الأهداف الاستراتيجية منها:

- الحصول على الاعتراف العربي الجماعي بإسرائيل.
- اختراق التفاعلات العربية والتخلص من سلاح المقاطعة العربية.
- طرح مشاريع إقليمية بديلة للنظام الإقليمي العربي.
- زيادة التهديدات الإسرائيلية للأمن القومي العربي.[3]

أولا–الاعتراف العربي الجماعي بإسرائيل

من أهم التداعيات السلبية التي أفرزتها التحولات في بنية النظام الدولي على النظام الإقليمي العربي قبول بعض وحداته الاعتراف بإسرائيل ومنحها الشرعية في احتلال الأرض العربية، وقد مثل أحد الأهداف الإسرائيلية التي سعت إلى تحقيقها منذ بداية نشأتها، وتحقق لها نوع من الاعتراف غير المباشر من خلال الحضور والمشاركة العربية الجماعية في مؤتمر مدريد في أكتوبر عام 1991، والجلوس معه على طاولة واحدة، والقبول بمبدأ التفاوض المباشر معه، والتخلي عن كثير من الثوابت التي حكمت مسيرة الصراع معه لمدة تزيد عن نصف قرن.[4]

في نفس السياق استثمرت إسرائيل حالة الضعف والانقسام في السياسات العربية لفرض شروطها ورؤيتها للتسوية السلمية القائمة على أساس الحلول الجزئية، والمنفردة لنزع الطابع القومي للصراع العربي–

1-حامد ربيع، **نظرية الأمن القومي العربي**، دون طبعة، القاهرة: دار الموقف العربي، 1984، ص 42-67.
2- فيصل الرفوع، **النظام الإقليمي العربي، مرحلة ما بعد عام 1967**، عمان، الجامعة الأردنية، مركز الدراسات الاستراتيجية، ص 24.
3- برهان الدجاني، "مستقبل الصراع العربي الصهيوني"، **مجلة المستقبل العربي**، العدد 165،(1992)، ص 26.
4- نظام محمود بركات، "الصراع العربي الإسرائيلي منذ مدريد وحتى عام 1998"، في كتاب: **صراع القرن مع الصهيونية وإسرائيل عبر مائة عام**، دون طبعة، عمان: مؤسسة عبد الحميد شومان، 1999، ص 199-240.

الإسرائيلي من خلال فرض مسارين للتفاوض، الأول ثنائي بين الدول العربية التي لها أرض محتلة من قبل إسرائيل والثاني جماعي يضم الدول العربية الأخرى لمناقشة قضايا التعاون الإقليمي في المنطقة،[1] واستبعاد أي دور للجامعة العربية في مسيرة التسوية، كما نجحت أيضا في فرض رؤيتها وتفسيرها الخاص لقراري مجلس الأمن (242) و (338)، وعدم اعتبارهما المرجعية الأساسية في المفاوضات الجارية بينها وبين الدول العربية.

ثانيا–اختراق التفاعلات العربية والتخلص من سلاح المقاطعة العربية

بعد حصول إسرائيل على الاعتراف العربي استطاعت من خلال عملية التسوية أن تحقق نتائج غير ملموسة في اختراق التفاعلات العربية خصوصا بعد توقيعها اتفاقية أوسلو مع منظمة التحرير الفلسطينية في مارس 1993، واتفاقية وادي عربة مع المملكة الأردنية في عام 1994، حيث استطاعت بعدها النفاذ بشكل سريع إلى عمق التفاعلات العربية، وتحقيق اختراقات متتالية للتفاعلات العربية تمثلت في فتح قنوات اتصال مع معظم الدول العربية، ومنها فتح مكاتب تجارية في بعض العواصم العربية، ورفع المقاطعة الاقتصادية العربية معتمدة في ذلك على الضغوط التي مارستها الولايات المتحدة الأمريكية على الدول العربية كما هو الحال مع الكويت، عمان وقطر... التي اندفعت بشكل غير متوقع نحو تطبيع علاقتها مع إسرائيل بإقامة علاقة دبلوماسية كاملة معها، وتبادل السفراء بين الدولتين،[2]كما شمل الاختراق أيضا إرسال بعض الوفود في زيارات إلى بعض الأقطار العربية إما لحضور مؤتمرات إقليمية أوروبية، وتوظيفها إعلاميا ودوليا لخدمة أهداف سياسية إسرائيلية في عملية التسوية، ومن أبرز الأمثلة على ذلك زيارة "شيمون بيريز" لسلطنة عمان عام 1994 على رأس وفد من رجال الأعمال الإسرائيليين للمشاركة في أعمال مؤتمر حول الاستثمار هناك، وكذا زيارة بعض الوفود إلى تونس والمغرب، ناهيك عن زيارة عدد من الرموز الإسرائيلية بشكل شبه مستمر لكل من القاهرة وعمان.[3]

ثالثا–طرح مشاريع إقليمية بديلة للنظام الإقليمي العربي

عملت إسرائيل وحليفتها الولايات المتحدة الأمريكية في محاولة للقضاء على الهوية القومية للنظام الإقليمي العربي عبر طرح مشاريع إقليمية جديدة، تحتل فيها إسرائيل موقع القيادة، وتتمكن من خلالها من السيطرة على الأمة العربية وثرواتها ومقدراتها الاقتصادية، ومن أبرز الأمثلة على ذلك التصور الذي طرحه رئيس وزراء الإسرائيلي شمعون بيريز عام 1994 في كتابه" الشرق الأوسط الجديد" والذي يقوم على أساس تقسيم المنطقة إلى ثلاثة مستويات للتعاون الإقليمي[4] على النحو الآتي:

- المستوى الأول، إقامة تجمع ثلاثي يضم الأردن ومناطق الحكم الذاتي و إسرائيل.
- المستوى الثاني: يضم مصر وسوريا ولبنان و إسرائيل والأردن ومناطق الحكم الذاتي.

1- مصطفى علوي، "البيئة الدولية والإقليمية للمفاوضات"، **مجلة الدراسات الفلسطينية**، العدد 6، (1991)، ص 113.
2- ناجي محمد عباس، "الأنظمة العربية والكيان الصهيوني من المقاطعة إلى السوق المشتركة"، **مجلة قضايا دولية** ، العدد 212، (جانفي 2004)، ص 4.
3- عبد الله السيد و ولد أباه، "التسوية في الشرق الأوسط، ومستقبل النظام الإقليمي العربي"، **مجلة المستقبل العربي**، العدد 192، (فيفري 1995)، ص 38.
4- عبد الله السيد ولد أباه، المرجع السابق، ص 41.

– المستوى الثالث: يضم إلى جانب دول المستوى الأول دول مجلس التعاون الخليجي بغرض الاستفادة من رؤوس الأموال والفوائض المالية التي تملكها تلك البلدان.[1]

ودون الخوض في التفاصيل المتعلقة بأهداف تلك المشاريع يكفي أن نشير فقط إلى وجود إسرائيل في المستويات الثلاثة المختلفة لهذه التجمعات المقترحة فهو يمثل محور التفاعلات في هذه التكتلات ذات الطابع الاقتصادي، ولكون الاقتصاد الإسرائيلي متطور فمن البديهي أن يكون التوجه والقيادة للطرف الأقوى تقنيا وعسكريا والأكثر تقدما تكنولوجيا، وقد بدأ طرح مثل هذه الرؤى من خلال عدد من الدراسات والأبحاث التي صدرت عن مراكز أبحاث داخل إسرائيل ، وبعض الدول الغربية التي تتناول الدور المستقبلي الاقتصادي لإسرائيل، واتفقت معظمها أن تقدم وفقا للمعادلة الأمنية (الخبرة الإسرائيلية + المياه التركية+ العمالة المصرية+ المال الخليجي).

أما من الناحية العملية فقد قطعت إسرائيل شوطا كبيرا في سبيل تحقيق ذلك الهدف خلال عقد التسعينات بعد انطلاق عملية التسوية عبر إقامة العلاقات الثنائية مع بعض الأقطار العربية أو المشاركة في المؤتمرات الإقليمية التي عقدت لمناقشة قضايا التعاون الإقليمي في إطار المفاوضات الجماعية ابتداء من مؤتمر الدار البيضاء عام 1994، فمؤتمر عمان 1995، ومؤتمر القاهرة عام 1996 وانتهاء بمؤتمر الدوحة عام 1997، والذي أصيب بالفشل بسبب تعثر عملية التسوية ووصولها إلى طريق مسدود نتيجة للتعنت الشديد في السياسة الإسرائيلية الأمر الذي أجل الخطوات النهائية لتحقيق الهدف الإسرائيلي للقضاء على النظام الإقليمي العربي إلى مرحلة لاحقة بدأت ملامحها تتضح بعد الاحتلال الأمريكي للعراق في مارس 2003، وإن كانت تحت مسمى جديد هو الشرق الأوسط الكبير الذي تقدمت به الولايات المتحدة الأمريكية في عام مارس 2004.

رابعا–زيادة التهديدات الإسرائيلية للأمن القومي العربي

وذلك من خلال:

– التحالف التركي الإسرائيلي عام 1996.

– توثيق إسرائيل علاقات مع دولة ارتيريا والوصول بها إلى مرحلة التحالف بهدف إيجاد موطن قدم في البحر الأحمر، وإقامة منشآت عسكرية في الجزر الإرتيرية القريبة من السواحل العربية لتهديد الأمن القومي العربي.

– إقامة علاقات مع الدول الإفريقية في منطقة البحيرات العظمى في وسط إفريقيا التي يوجد بها منابع النيل إلحاق الضرر بمصر والسودان التي تعتمد على مياه النيل في الزراعة والشرب، بالإضافة إلى تشجيع حركات التمرد في جنوب السودان لتفتيت السودان، وإقامة دولة مسيحية في الجنوب تكون مركز تهديد خطير للأمن القومي العربي.

1- محمود عبد الفضيل، "مشاريع الترتيبات الاقتصادية، الشرق أوسطية، المحاذير وأشكال المواجهة، ندوة العرب والتحديات الشرق الأوسطية"، المرجع السابق، ص 106، وكذلك:- عبد الواحد بلقزيز،" تحديات إقامة النظام الشرق الوسطية وانعكاساته الثقافية"، **مجلة المستقبل العربي**، العدد 203، (جانفي 1996)، ص 13، وكذلك:- عبد القادر صالح، "نحو نظام عربي جديد"، **مجلة شؤون عربية**، العدد 83 (سبتمبر 1995)، ص 56، وكذلك:- حسنين توفيق إبراهيم، "أزمة الخليج والأمن القومي العربي"، المرجع السابق، ص 24.

– الانفتاح على الدول الآسيوية التي انفصلت عن الاتحاد السوفيتي وبالأخص الإسلامية منها في وسط آسيا وتحقيق مكاسب سياسية واقتصادية وعلمية على حساب مصالح النظام الإقليمي العربي في تلك الدول.

– استثمار التسوية في إصلاح علاقات إسرائيل بدول مشرق آسيا كالهند واندونيسيا، والتي كانت تقف إلى جانب الدول العربية في صراعها معها، وتربط موضوع إعادة العلاقات بالتزامها بقرارات الشرعية الدولية ذات الصلة.

– العدوان العسكري المباشر على بعض الدول العربية كالاعتداءات المتكررة على لبنان (العدوان على قانا عام 1996)، وكذلك منع لبنان من القيام من استغلال مياه نهر الحصباني عام 2002.

– التهديدات المستمرة بين الحين والآخر بضرب سوريا.

– إرسال شبكات تجسس إلى بعض الأقطار العربية للقيام بأعمال تمس الأمن القومي العربي مثل محاولة اغتيال خالد مشعل ممثل حركة حماس في الأردن عام 1996.[1]

– الاستمرار في تطوير أسلحة الدمار الشامل وعدم إخضاعها لمراقبة الوكالات الدولية للطاقة الذرية ورفض التوقيع على معاهدة حضر الانتشار النووي.

– إجهاض جهود بعض الدول العربية والإسلامية الرامية إلى امتلاك أسلحة استراتيجية أو أدوات إنتاجها وتصنيفها والعمل على تدميرها والتخلص منها بكل الوسائل الممكنة سواء كانت تلك الوسائل مباشرة كاستخدام القوة العسكرية (العراق) أو غير مباشرة في إطار العلاقات الأمريكية الإسرائيلية.[2]

– إدخال المنطقة العربية في حالة سباق تسلح لاقتناء مختلف أنواع الأسلحة من خلال تكديس الأسلحة الحديثة والمتطورة عن طريق الشراء أو تلك المصنعة محليا أو تلك التي تحصل عليه كهبات و مساعدات من الدول الغربية.

الفرع الرابع: دول القرن الأفريقي (إثيوبيا وإرتيريا) والمنطقة العربية

أولا–إثيوبيا

أثرت إثيوبيا سلبا على تفاعلات النظام الإقليمي العربي، من خلال سياستها المائية تجاه كلا من مصر والسودان، وموقفها العدائي تجاه الصومال من خلال حرب الأوجادين، وذلك لارتباطاتها الدولية مع الاتحاد السوفيتي أيام الحرب الباردة، وبعد التحولات الدولية التي شهدها النظام الدولي منذ بداية عقد التسعينات وانعكاساتها السلبية على أثيوبيا والمتمثلة في انهيار السلطة المركزية هناك واستقلال أحد الأقاليم الذي كان خاضعا لسيادتها، وهو الإقليم الاريتري وكذا دخول الولايات المتحدة كطرف رئيسي لترتيب الأوضاع في منطقة القرن الإفريقي بعد مؤتمر لندن الذي حضره مساعد وزير الخارجية الأمريكي لترتيب اتفاق بين اريتريا وإثيوبيا والذي على أساسه نالت ارتريا استقلالها عن إثيوبيا،[3] وقد تزايدت درجة التأثيرات والتداعيات السلبية

1- **التقرير الاستراتيجي العربي لعام 1998**، المرجع السابق، ص 249.
2- هيثم الكيلاني، "الأمن القومي رهين المحبسين"، **مجلة شؤون عربية**، العدد 83، (سبتمبر 1995)، ص 18، و كذلك:- المختار مطيع، "الوطن العربي والنظام العالمي الجديد التأثيرات والتفاعلات"، **مجلة شؤون عربية**، العدد 74،(1993)، ص 58.
3- إجلال رأفت، عبد الملك عودة ،" ندوة القرن الإفريقي أهم القضايا المثارة"، **مجلة المستقبل العربي**، العدد 218، (أفريل 1997)، ص 84.

في العلاقات العربية الإثيوبية بعد ذلك كما هو واضح من خلال السياسة الإثيوبية تجاه القضايا المرتبطة بالأمن القومي العربي وذلك على النحو التالي:

1-زيادة التقارب الإثيوبي مع إسرائيل

حيث أدت التحولات في منطقة القرن الإفريقي إلى حدوث انعكاسات سلبية في العلاقات الإثيوبية العربية لصالح إسرائيل التي استطاعت أن تستثمر الأزمة الداخلية في إثيوبيا والناتجة عن تلك التحولات لتحقيق بعض المصالح الاستراتيجية لها مثل تهجير يهود الفلاشا من إثيوبيا وإعادة العلاقات الدبلوماسية المقطوعة معها منذ فترة والتي كانت مقطوعة في إطار تضامن إثيوبيا مع القضايا العربية، تحت بند دخول العرب مع إسرائيل في التسوية السلمية، وكذلك توثيق العلاقات الإسرائيلية الإثيوبية في عدد من المجالات الاقتصادية أهمها المجال الزراعي والمجالات التنموية الأخرى كالمشاريع المائية و بناء السدود.[1]

2-ممارسة سياسة مائية عدوانية

تجاه كل من مصر والسودان إذ أدى التقارب الإسرائيلي الأثيوبي إلى انعكاسات سلبية على الأمن القومي العربي تمثلت في قيام إسرائيل بمحاولة إلحاق الضرر بكل من مصر لسودان في حصتيهما المائية من خلال تشجيع إثيوبيا على إقامة مجموعة من السدود على منابع النيل الأزرق والتي أثرت بدورها على حصة البلدين العربيين المائية من مياه النيل.

وقد بدأت الخطوات العملية لتلك السياسة المائية من خلال استقبال إثيوبيا لعدد من الخبراء الصهاينة في مجال بناء السدود والمشاريع المائية حسب ما جاء في تقرير لجنة الشؤون المائية في البرلمان المصري.[2]

والشروع في بناء مجوعة من السدود على منابع النيل الأزرق، قد مثل ذلك التوجه ضررا فادحا على الأمن القومي المصري والسوداني على حد سواء كونه يؤثر سلبا على حصتي البلدين من مياه النيل.

3-دعم حركات التمرد في جنوب السودان

قامت إثيوبيا بمساعدة حركات التمرد السوداني وتقديم التسهيلات اللازمة لتلك الحركات للتمرد على الحكومة المركزية في الخرطوم، وذلك مقابل حصولها على مساعدات اقتصادية من الولايات المتحدة الأمريكية، وبعض الدول الغربية و إسرائيل الذين شجعوا ودعموا حركات التمرد في جنوب السودان بهدف تقسيمه وزرع الفتنة بين أبنائه، وقد عبر الأمريكيون عن مواقفهم العدائية تجاه الشعب والحكومة السودانية، صراحة من خلال تصريحات علنية لمسؤولين أمريكيين تحمل صيغة عدوانية، ومنها ما نقلته صحيفة "واشنطن بوست" الأمريكية عن مسؤولين في الإدارة الأمريكية قولهم إن التجهيزات عسكرية أمريكية ستنقل إلى إثيوبيا لمساعدة الحركات المعارضة للنظام السوداني الموجودة في الأراضي الإثيوبية للقيام بعمليات عسكرية عبر الحدود الإثيوبية

1- محمد نبيل الشيمي، "العلاقات الاقتصادية بين دول حوض نهر النيل"، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 158، (أكتوبر 2004)، ص 101.، وكذلك:- ناصيف يوسف حتي، "البيئة الإقليمية من منظور المشروع الحضاري العربي"، **مجلة المستقبل العربي**، العدد 269، (جويلية 2001)، ص 71.

2- صالح زهر الدين، "المياه العربية في الاستراتيجية الصهيونية"، **مجلة شؤون الأوسط**، العدد 104، (خريف 2001)، ص 192.

ضد قوات الحكومات السودانية مقابل حصول إثيوبيا على مساعدات اقتصادية أمريكية تقدر بعشرين مليون دولار أمريكي نظير ذلك العمل.[1]

4-إثيوبيا والمسألة الصومالية

من أجل إبقاء الصومال ممزقا ومنهارا، حرصت إثيوبيا على تشجيع الحركات الانفصالية داخل الصومال، ممثلة في تشجيعها لانفصال شمال الصومال الذي أعلن قيام ما يعرف بجمهورية أرض الصومال في عام 1991، علاوة تشجيع قيام كيانات حكم ذاتي أخرى في الصومال، مثل دويلة "بلاد بونت" التي أعلنت في شرق ووسط البلاد في يوليو 1998، بوصفها كيانا يتمتع بالحكم الذاتي في إطار الدولة الصومالية، وكذلك ما يعرف بالدولة الإقليمية بجنوب غرب الصومال، التي أعلنت في أفريل 2002، بوصفها كيانا يتمتع بالحكم الذاتي في مناطق جنوب غرب الصومال، ويعد قادة تلك الكيانات الانفصالية أو شبه الانفصالية حلفاء لأثيوبيا إذا تتطابق مواقفهم مع مصالح إثيوبيا، ويحصلون منها على الدعم السياسي والعسكري.

كما حرصت أثيوبيا الشديد على إفشال أي دور مصري أو عربي في عملية التسوية، والمصالحة الوطنية في الصومال من خلال: [2]

-معارضة مؤتمر القاهرة للسلام في الصومال سنة ماي 1997.

-وقوف أثيوبيا بشدة ضد اتفاق جيبوتي لعام 2000 للمصالحة الصومالية.

ثانيا-ارتيريا

من أهم إفرازات التحولات الدولية في البيئة الإقليمية المحيطة بالنظام الإقليمي العربي ظهور فاعل إقليمي جديد هي اريتريا التي تعتبر بحكم موقعها الجغرافي المجاور له من أهم المناطق المرتبطة بأمنه القومي أحد الأطراف الإقليمية المؤثرة سلبا على تفاعلاته وأمنه القومي خصوصا في ظل النظام السياسي القائم حاليا في دولة اريتريا الذي انتهج سياسة عدوانية تجاهه منذ اللحظات الأولى لقيامه ومن تلك السياسات العدوانية ما يلي:

1-دعم حركات التمرد السودانية

اتبعت الحكومة الإرتيرية موقفا يتميز بالعداء الصريح تجاه السودان تمثل في دعم القوى المعارضة للحكومة السودانية، وتقديم المساعدات المادية والمعنوية لها، والسماح لها بإقامة معسكرات تدريب على الأراضي الإرتيرية وتشجيعها على القيام بعمليات عسكرية ضد الجيش السوداني من تلك القواعد عبر الحدود بين البلدين كما قامت أيضا بتقديم الدعم العسكري المباشر لتلك الحركات للاستمرار في حربها ضد النظام السوداني، وتشجيع ودعم مطالبها الانفصالية، والسماح بإقامة محطة إذاعية والبث المباشر عبرها لمدة أربع ساعات في اليوم لمهاجمة الحكومة السودانية، كما قامت اريتيريا بتسليم مقر السفارة السودانية في أسمرة لتلك

1- إجلال رأفت، عبد الملك عودة، المرجع السابق، ص 80.، وكذلك مختار شعيب، "العلاقات الإسرائيلية الإرتيرية مرحلة ما بعد الحرب الباردة"، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 131، (جانفي 1998)، ص 224.

2- أحمد إبراهيم محمود، "إثيوبيا والمسألة الصومالية: من التدخل عن بعد إلى الغزو العسكري"، **مجلة المستقبل العربي**، السنة الثلاثون، العدد 339، (ماي 2007)، ص 94-98.

القوى،[1] كما تكررت التصريحات لأكثر من مسؤول إريتيري حول إصرار الحكومة الإرتيرية على مواصلة الدعم والمساندة لتلك الحركات حتى إسقاط حكومة الخرطوم حسب زعم الرئيس الاريتيري السابق أسياسي أفورقي Isaias Afwerki.

2-احتلال جزيرة حنيش اليمينة:

فوجئت اليمن في منتصف ديسمبر 1995، بقيام البحرية الإرتيرية مدعومة بعدد من الزوارق الحربية الإسرائيلية الصنع بمهاجمة جزيرة حنيش اليمينة، واحتلالها وقتل وأسر أفراد الجالية اليمنية المتواجد في تلك الجزيرة،[2] واستمرت اريتيريا في احتلالها لتلك الجزيرة والجزر المجاورة لها حتى صدور حكم دولي في أكتوبر 1998 قضى بملكية اليمن للجزيرة،[3] وقد جاء السلوك العدواني الاريتيري ليجسد عمليا التوجهات والسياسات العدوانية التي انتهجتها الحكومة الاريتيرية تجاه الدول العربية ومنظومتها الإقليمية منذ حصول تلك الدول على الاستقلال عن أثيوبيا عام 1993، سواء من خلال سلوكها تجاه السودان أو اليمن أو حتى الصومال وجيبوتي، اللتان تعرضتا هما الأخريان لعدوان على أراضيهما من قبل نفس الحكومة الاريتيرية، بل ولقد جاء ذلك السلوك العدواني الاريتيري في إطار قيام الحكومة الاريتيرية بتنفيذ دور مشبوه تريد من خلالها أن تقنع بعض القوى الدولية والإقليمية المعادية للنظام العربي، وتحديدا الولايات المتحدة الأمريكية و إسرائيل بأنها تصلح أن تكون وكيلا لهما في المنطقة العربية.[4]

3-توثيق اريتيريا لعلاقاتها مع إسرائيل

قامت اريتيريا منذ استقلالها ببناء وتوثيق علاقات قوية مع إسرائيل في المجالات السياسية والاقتصادية والعسكرية من خلال إعطائها لإسرائيل مواقع عسكرية في الجزر الاريتيرية لإقامة محطات تجسس على الدول العربية المحاذية لسواحل البحر الأحمر، وإقامة قواعد عسكرية إسرائيلية لتهديد الأمن القومي العربي مقابل حصولها على بعض المساعدات الاقتصادية والعسكرية نظير ذلك العمل دون آبهة بما يمثله ذلك من خطورة على علاقاتها مع الدول العربية، وما يسببه من تهديد للأمن القومي العربي، كما قامت بإرسال بعثات عسكرية اريتيرية للتدريب في المعاهد والجامعات الإسرائيلية كما تم تبادل الزيارات الرسمية بين المسؤولين الاريتيريين ومسؤولين من إسرائيل، وأهمها زيارة الرئيس الاريتيري أسياسي أفروقي Isaias Afwerki لإسرائيل في منتصف 1994،[5] ولم يقتصر الموقف الاريتيري عند هذا الحد بل قام المسؤولين الاريتيريون بإصدار تصريحات صحفية ذات توجه عدائي تجاه النظام الإقليمي العربي ففي مقابلة صحفية مع أفورقي في نوفمبر عام 1996 هاجم ذلك المسؤول أكثر من دولة عربية، ومنها مصر على موقفها من قضية احتلال حنيش، كما رحب بالعمليات التي قام بها الجيش الإثيوبي في الأراضي الصومالية، وعبر عن ارتياحه للعمليات العسكرية التي تشنها

1- إجلال رأفت، عبد الملك عودة، المرجع السابق، ص 78.
2- محمد صفي الدين خربوش، "نحو مشروع قومي عربي يحفظ الأمن في البحر الأحمر"، **مجلة المستقبل العربي**، العدد 287، (نوفمبر 1997)، ص 46-64.
3- حكيم عبد الوهاب السماوي، "الوحدة اليمنية وتعزيز الأمن والسلم الدوليين"، **مجلة الثوابت**، العدد 21، (سبتمبر 2000)، ص 53.
4- **التقرير الاستراتيجي العربي لعام 1998**، المرجع السابق، ص 230.
5- مختار شعيب، المرجع السابق، ص 223-226.

قوى التمرد السوداني ضد الحكومة المركزية من الأراضي الاريتيرية[1]، وفي معرض رده على سؤال حول أثر التقارب الاريتيري مع إسرائيل على العلاقات العربية الاريتيرية، وإمكانية انضمام اريتيريا إلى الجامعة العربية مستقبلا، أجاب أن الجامعة العربية هي نادي الضعفاء، وأنه لا يرغب في الانضمام إليها، وأنه في الوقت نفسه يفضل توثيق علاقاته مع إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية أكثر من توثيق علاقاته مع الدول العربية، بل وأكد أن قيام مثل تلك العلاقات تمثل مصلحة وطنية لاريتيريا وتتمثل في الحصول على المساعدات الاقتصادية والعسكرية والتنموية بالإضافة إلى دعم موقفها السياسي في أي ترتيبات إقليمية قادمة نظير تقديم خدمات تصب في اتجاه تحقيق المصلحة الاستراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية و إسرائيل في منطقة البحر الأحمر والقرن الإفريقي ذات الأهمية الاستراتيجية للدولتين.[2]

المطلب الثاني. القوى الكبرى الفاعلة في المنطقة العربية

إن للدول الكبرى مصالح حيوية مهمة داخل النظام الاقليمي العربي نابعة من أهمية موقعه الجغرافي الاستراتيجي، ومن ثرواته الاقتصادية الهامة وفي مقدمتها النفط، بالإضافة إلى أسواقه الاستهلاكية الواسعة والهامة لتصريف منتجات تلك القوى، الأمر الذي جعل النظام الإقليمي العربي موقع للصراع بين القوى الكبرى المسيطرة على النظام الدولي منذ أمد بعيد من أجل السيطرة عليه، واستغلال خيراته لدعم مكانتها في النظام الدولي، واحتكار سوقه التجاري الواسع خصوصا بعد اكتشاف النفط، وفي بداية التسعينات وبعد التحولات التي شهدها النظام الدولي، وبروز الولايات المتحدة كقوة عظمى وحيدة على قمة النظام الدولي، سعت تلك الدولة إلى التغلغل في تفاعلات النظام الاقليمي العربي سياسيا واقتصاديا وعسكريا والسيطرة الفعلية على هذه المنطقة الهامة من العالم. فما موقع الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة؟ ، وماهي أدوار كل من الاتحاد الأوربي وروسيا والصين في المنطقة العربية بعد انتهاء الحرب الباردة؟

الفرع الأول: الولايات المتحدة الأمريكية والمنطقة العربية

استثمرت الولايات المتحدة الأمريكية التحولات التي شهدها النظام الدولي في بداية عقد التسعينات لزيادة نفوذها وتغلغلها داخل النظام الإقليمي العربي وذلك من خلال:

أولا–فرض التصور الأمريكي لتسوية الصراع العربي الإسرائيلي

انطلق التصور الأمريكي للتسوية السياسة على أساس استثمار اللحظة التاريخية والمعطيات والحقائق الجديدة التي أوجدتها المتغيرات الدولية والإقليمية التي شهدها النظام الدولي، وأسهمت الولايات المتحدة الأمريكية بصورة أو بأخرى في إبرازها لإيجاد بيئة سياسية لها لطرح تصور لتسوية سلمية لذلك الصراع يخدم مصالحها الاستراتيجية العليا في المنطقة العربية والمتمثلة في السيطرة على هذه المنطقة الهامة من العالم والغنية

1- محمد صفي الدين خربوس، "نحو مشروع قومي عربي يحفظ الأمن في البحر الأحمر"، المرجع السابق، ص 57.
2-هدية محمود،"عدم انضمام اريتريا للجامعة العربية اختيارها السياسي وله أبعاد أخرى"، **جريدة اليومية المصرية**، الثلاثاء الموافق 19 نوفمبر 2002 العدد 10749، ص3 [http://www.alyaum.com/article/1032758] (25/03/2014)

بثرواتها البترولية للاستقواء بها في مواجهة القوى الدولية المنافسة لها في النظام الدولي، وقد ارتكز هذا التصور على الأسس الآتية:

– أن الولايات المتحدة الأمريكية تملك في يدها معظم أوراق إدارة ذلك الصراع، على اعتبار أنها القوة العظمى الأولى في النظام الدولي بعد انهيار القطب الثاني المتمثل في الاتحاد السوفيتي.[1]

– أن الولايات المتحدة الأمريكية أصبحت تملك نفوذا كبيرا داخل النظام الإقليمي العربي أكثر من أي وقت مضى بعد زيادة تواجدها العسكري غير المسبوق داخله بعد حرب الخليج الثانية بالشكل الذي يمكنها من ممارسة الضغوط السياسية على وحدات النظام لقبول هذا التصور.

– إن النظام الإقليمي العربي يعيش درجة قصوى من الضعف والانقسام جراء أزمة وحرب الخليج الثانية 1991.

– أن الخلل الاستراتيجي الكبير بين العرب وإسرائيل زادت من فرصة فرض التصور الأمريكي للتسوية السلمية للصراع العربي الإسرائيلي.[2]

وعليه قام الدور الأمريكية في عملية التسوية على الأسس الآتية:

– الانفراد الأمريكي برعاية عملية التسوية (الطرف الوحيد).[3]

– تفكيك النظام الإقليمي العربي ونزع طابعه القومي وذلك من خلال تجزئة مسارات التفاوض إلى مسارين منفصلين الأول يجمع إسرائيل والدول العربية التي لها علاقة مباشرة بالصراع (مفاوضات ثنائية) والثاني يقوم على أساس (مفاوضات متعددة الأطراف).[4]

– عدم اقتراح الحلول حيث يقوم الدور الأمريكي على أساس التوفيق بين أطراف الصراع وجمعهم إلى مائدة المفاوضات وترجيح كفة المطالب والشروط الإسرائيلية ودعمها وعدم اقتراح الحلول الجاهزة لأن ذلك متروك للأطراف المعنية لإيجاد الحلول التي يتفقوا عليها.[5]

إن الالتزام الأمريكي الصريح والمعلن بأمن إسرائيل، وتصاعد الضغط على الدول العربية في ظل غياب دولة عظمى في مواجهة واشنطن زاد من تصعيد الموقف الاستراتيجي في المنطقة في غير صالح العرب، خاصة بعد تداعيات الوضع في الخليج، والتي أفضت إلى انعقاد مؤتمر مدريد للسلام في الشرق الأوسط 1991، وإن مراجعة شاملة للتفصيلات التي نشرت عن عملية السلام في مساراتها الثنائية ولجانها الخمس المتعددة الأطراف تشير إلى أن إسرائيل سعت بمساعدة واشنطن منذ انعقاد المؤتمر إلى صياغة أسسه ومبادئه وأطره القانونية بحيث يجعل من أمنها المرجعية الرئيسية في مختلف المسارات واللجان، وتأسيسا على ذلك جاء إعلان المبادئ

1- أحمد يوسف و ممدوح حمزة، **صناعة الكراهية في العلاقات العربية الأمريكية**، ط2، بيروت، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004، ص28.
2- ناعوم تشومسكي، **أوهام شرق أوسطية**، ترجمة تشرين فهمي، ط 1، القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، 2004، ص 7.
3- محمد الأطرش، "المشروعان المتوسطي والشرق أوسطي في الوطن العربي"، **مجلة المستقبل العربي**، العدد 210، (أوت 1996)، ص 5.
4- عبد المنعم سعيد، "نظرة عامة على المفاوضات"، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 115، (جانفي 1994)، ص 151.
5- غسان العربي، "الإدارة الأمريكية الجديدة والشرق الأوسط"، **مجلة شؤون الأوسط**، العدد 102، (ربيع 2004)، ص 172.

الفلسطيني– الإسرائيلي في سبتمبر 1993 وتلته معاهد السلام الأردنية الإسرائيلية سنة 1994، وتعثر المساران السوري واللبناني نتيجة الاختلافات حول طبيعة السلام ومدى الانسحاب.[1]

إن المنهج الذي استخدم في مؤتمر مدريد وما تلاه خلال المسارات الثنائية في عملية التفاوض يحيق الضرر بالدول العربية ويقلل من فاعليتها وإمكانية استخدام قدراتها بشكل تكاملي خلال عملية التفاوض والمساومة وفي هذا السياق ولكي يكون هناك نوع من توازن المصالح الحقيقي كان من الأفضل ربط القضايا المهمة مثل التطبيع وإنهاء المقاطعة أو عقد المعاهدات لتتوازى مع قضايا أخرى مهمة استراتيجية مثل ضبط التسلح النووي الإسرائيلي على وجه التحديد، وإن إرجاء ذلك إلى ما بعد التسوية النهائية أمر على قدر كبير من الخطورة على الجانب العربي حيث فقد العرب معظم أوراق الضغط والمساومة.[2]

ثانيا–فرض ترتيبات إقليمية جديدة

بدأ مفهوم النظام الإقليمي الشرق أوسطي الجديد ينتشر ويتكرر على أساس النظام العالمي الجديد الذي تسعى الولايات المتحدة الأمريكية من خلاله لتحقيق الهيمنة السياسية والعسكرية والاقتصادية على العالم، إنما يحتاج إلى إعادة النظر في الأنظمة الإقليمية العالمية بحيث تخدم جميعها المصالح الأمريكية وهذا يعني أن المشروع الشرق أوسطي،[3]هو مشروع مدعوم من قبل الولايات المتحدة الأمريكية ويندرج في سياق محاولاتها لإحكام سيطرتها على المنطقة لتقرير وضعها الاقتصادي من جهة عبر السيطرة على منابع النفط وممراته وتكريس هيمنتها على النظام الدولي من جهة أخرى، وذلك من خلال عدم السماح لأية قوة أخرى منافستها لاسيما القوى الصاعدة كألمانيا في أوروبا، واليابان والصين في آسيا، ويأتي ذلك استكمالا لمحاولاتها الرامية إلى إزاحة النفوذ الأوروبي من المنطقة، وامتدادا لمشاريعها التي طرحت سابقا تحت شعار ملء الفراغ[4]، لقد اكتملت ملامح المشروع الشرق أوسطي في عهد الرئيس جورج بوش الأب George Bush نتيجة للتغيرات الناجمة عن تفكك الاتحاد السوفيتي وتداعيات حرب الخليج الثانية، والتي أدت إلى التمركز العسكري في منطقة منابع النفط وطرق إمداداته.

وفي ضوء هذه التطورات رأت الولايات المتحدة الأمريكية الحريصة كل الحرص على ضمان أمن إسرائيل، وتفوقها النوعي أن الفرصة سانحة لفرض نظام إقليمي جديد متفرع عن النظام الدولي الذي باتت تهيمن عليه، مع العلم أن أهم خصائص النظام الإقليمي الشرق أوسطي الجديد هي:

– التأكيد على أهمية الدور الأمريكي السياسي والعسكري والأمني للهيمنة على المنطقة.

– التأكيد في الوقت نفسه على ضرورة بقاء الدور العربي مهمشا وغير ملحوظ وخاصة في ميدان أمن الخليج.

1- هيثم كيلاني، "أثر التسوية السلمية على الأمن القومي العربي"، في أحمد يوسف أحمد، **التسوية السلمية للصراع العربي -الإسرائيلي، وتأثيرها على الوطن العربي**، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 1996، ص 89.

2- مطر جميل، "التسوية السلمية وأثرها على الأمن القومي العربي" ، في أحمد يوسف أحمد، المرجع السابق، ص 35،34.

3- منير الحمش، "التحدي الصهيوني وتحديات المشروعات الإقليمية المشبوهة"، **مجلة الفكر السياسي**، العدد 06، (ربيع 1999)، ص 99،100.

4- ماجد كيالي، "مداخلة في التحديات الشرق أوسطية الجديدة والوطن العربي"، **التحديات الشرق أوسطية الجديدة والوطن العربي** بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2000، ص 83-88

– إقامة سوق شرق أوسطية لتطبيع العلاقات بين دوله وفقا للمصالح الحيوية الأمريكية وحلفائها في المنطقة.[1]

وبالاستناد إلى ما سبق يتضح أن هذا المشروع يتألف من محورين، الأول أمني والثاني اقتصادي فالمشروع من الناحية الأمنية سيحمل في داخله هندسة جديدة للمنطقة يكون لإسرائيل فيه موقع مميز يلائم ثقله ووظيفته في الاستراتيجية الأمريكية المقابلة، وما يميز هذه الاستراتيجية سياسة الترويج والبحث عن أعداء جدد، وفي هذا السياق يمكن تفسير الأسباب لإبراز مخاطر ما يسمونه بالعدو المركزي المقبل للغرب وأمريكا وإسرائيل والمتمثل بالأصولية الدينية المتطرفة أو الحركات الإرهابية الجهادية.

إن إثارة هذا الموضوع يصب في سياق منهجية سياسية وأمنية شاملة تهيئ المناخ الإقليمي والمحلي للمنطقة الشرق أوسطية لكي تأخذ إسرائيل موضعها كدولة مركزية، وهذا يتطلب الربط بين مجموعة من المفاهيم العملية، مثل ربط موضوع التنمية الاقتصادية الإقليمية بموضوع السلام مع إسرائيل ويذكر شمعون بيريزShimon Peres في كتابه "الشرق الأوسط الجديد" فرضية أساسية اشتراطيه وهي: "أن إرساء نظام إقليمي جديد مرهون بنجاح عملية السلام الإسرائيلية العربية"[2]، كما أن المشروع من الناحية الاقتصادية يتضمن إقامة مشاريع مشتركة في حقل البنية التحتية والطاقة و المياه والسياحة والطرق بين الدول العربية وتركيا وإسرائيل، بالإضافة إلى إقامة مجتمع إقليمي بين أمم المنطقة، مع سوق مشتركة ومؤسسات مركزية منتخبة على غرار المجتمع الأوروبي.[3]

لقد سعت الولايات المتحدة الأمريكية بوصفها قوة الدفع الأساسية في ترجمة الشرق أوسطية إلى واقع ملموس من خلال ثلاث صيغ.[4]

– الضغط باتجاه إلغاء المقاطعة العربية لإسرائيل.

– فرض الولايات المتحدة من خلال الموقع الخاص الذي تحتله في العلاقات العربية معادلة جديدة مفادها إن إقامة علاقات جيدة معها أو تحسينها يتم عن طريق التطبيع مع إسرائيل بحيث صار التطبيع بمثابة الضمان الأمني الذي تلعبه الولايات المتحدة مع بعضهم أو بمثابة القناة لتقديم المساعدات الاقتصادية.

–إقامة نوع من الربط المعكوس بين عملية السلام من جهة ومن جهة ثانية يكون فحواها درجات مختلفة من التطبيع مع إسرائيل موجهة نحو عملية السلام بحيث تؤثر علاقات التطبيع هذه في الضغط على الدول العربية المشاركة في عملية التطبيع.

ويمكن تلخيص أهم أسباب اندفاع الولايات المتحدة الأمريكية لإقامة النظام الشرق أوسطي وترجمته إلى واقع قائم بما يأتي:

1- خليل هاني، "النظام الإقليمي الشرق أوسطي الجديد"، **معلومات دولية**، العدد 23،(فيفري 1995)، ص 18.
2- شمعون بيريز، **الشرق الأوسط الجديد**، ترجمة محمد حلمي عبد الحافظ، ط1، عمان، الأردن: الأهلية للنشر والتوزيع، 1994، ص 67.
3- منير الحمش، المرجع السابق، ص 101.
4- حسنين توفيق إبراهيم، "العالم العربي وتحديات التسعينات"، **مجلة قضايا دولية**، العدد 211، (1994)، ص 10.

– إيجاد مخرج لأزمة الاقتصاد الأمريكي إذ يسمح هذا المشروع بأن تدخل الشركات الاستثمارية كطرف فاعل في معاملات السوق وهذا له فوائد إيجابية للاقتصاد الأمريكي.

– تكريس تبعية المنطقة للهيمنة الأمريكية حتى يتسنى لها السيطرة على ثروات المنطقة من نفط وموارد طبيعية[1].

ثالثا–في المجال الأمني والعسكري

لقد كان للتداعيات التي أفرزتها البيئة الدولية الجديدة خاصة بعد الخليج الثانية وما تلاها آثارها على الأمن القومي العربي، فقد أدت إلى تحقيق الولايات المتحدة بشكل خاص وحلفائها الغربيين بشكل عام مزيدا من المكتسبات على حساب النظام العربي، عبر صيغ مختلفة أبرزها:

1–التسهيلات الأمنية والعسكرية للقوى الأجنبية في الوطن العربي

عبر اتفاقيات تعاون دفاعي وعسكري بين الولايات المتحدة وعدد من الدول الغربية وبعض الدول العربية والتي اتخذت أشكالا متعددة كتواجد عسكري وقواعد جوية واتفاقيات تخزين أسلحة وذخائر أو إجراء تدريبات ومناورات مشتركة.[2]

لقد كان للتواجد العسكري في المنطقة العربية والتمركز المسبق للمعدات والمواد والمنشآت الخاصة بالاستطلاع والإنذار والقيادة والسيطرة والحرب الالكترونية عامل تهديد عسكري مباشر يصب في مصلحة إسرائيل، ويهدد الأمن الوطني والإقليمي العربي بصورة مباشرة ويزعزع الاستقرار السياسي في عدد من الدول العربية، خصوصا أنه اقترن بتشجيع الولايات المتحدة للأقليات العرقية والطائفية في بعض الدول العربية بدعوى الدفاع عن الحقوق الإنسان، واستخدام مبدأ التدخل الدولي الإنساني، والذي تستخدمه الولايات المتحدة كواحد من أدوات تنفيذ سياستها الخارجية والذي نرى آثاره في العراق وجنوب السودان وتشجيع انقسام الصومال من قبل.

2–توجهات أدوار الحلف نحو المنطقة العربية،

أصبح حلف شمال الأطلسي يربط الأمن الأطلسي بالأمن المتوسطي على اعتبار أن التحديات والتهديدات الأمنية التي تفاقمت في الحوض المتوسطي منذ بداية التسعينات يمكن أن تمتد تداعياتها الأمنية إلى الدول الأوروبية، حيث يقول الأمين العالم للحلف: "تحمل مبادرة الحلف تجاه دول جنوب المتوسط وظيفة سياسية وأمنية تكمل مسعى الولايات المتحدة الرامي إلى إحلال السلم في منطقة الشرق الأوسط على أساس مبادرة مدريد للسلام التي وقعت عليها أطراف النزاع في مدريد 1991".[3]

بدأ اهتمام حلف الناتو بمنطقة جنوب المتوسط والشرق الأوسط منذ 1991 عقب قمة قادة دول الحلف في روما التي جاء في سياقها أن السياسة الأمنية للناتو تولي اهتماما بالدول المتوسطية غير الأوروبية وأكد أن

1- ممدوح محمود مصطفى، **الصراع الأمريكي السوفييتي في الشرق الأوسط**، ط1، القاهرة: مكتبة مدبولي، 1995، ص 59،60

2- مقصود كلوفيس، " ندوة تحديات الواقع ومسؤوليات المستقبل العربي"، **مجلة المستقبل العربي**، العدد 176، (أكتوبر 1993)، ص 66.

3- رشيد سلامة، "المغرب العربي بين الخيار المتوسطي و مشروع الشراكة الأمريكية"، **مجلة شؤون الأوسط**، العدد 82، (أفريل 1990)، ص 35.

الاستقرار والسلام على الحدود الجنوبية لأوروبا مهم لأمن التحالف وهو كذلك ما أقره المفهوم الاستراتيجي الجديد للحلف في بيان قمة واشنطن 1999 على اعتبار أن منطقة الشرق الأوسط من أولويات التدخل المنتظر للحلف، وهذا تحت اعتبارات المحافظة على القيم الديمقراطية الغربية ومكافحة الإرهاب وعلى هذا الأساس تقع المنطقة العربية تحت المظلة الأمنية والسياسية والعسكرية للحلف وتصبح ضمن مجاله الحيوي.[1]

وعليه لابد من التنويه أنه كان لتوسيع حلف الناتو باتجاه المنطقة العربية بدعوى معالجة النزاعات ذات الصبغة الإقليمية والقضاء على بؤر التوتر ومنابع الإرهاب ومكافحة الأصولية الإسلامية ومراقبة انتشار أسلحة الدمار الشامل وتأمين تدفق النفط أثر بالغ الخطورة على الأمن العربي، حيث أن مجال التدخل المتصور للحلف في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا يمكن استجلاؤه من حيث أن المنطقة هي الأقرب لحدود التحالف وهي مرشحة لتدخل الناتو طبقا لعقيدته الجديدة والمعروفة باستراتيجية خارج المنطقة "Out of Area" خاصة بعد أن أبرم الحلف اتفاقيات خاصة مع عدد من الدول العربية ومنحها صفة مراقب، وهذه الدول ملزمة بمقتضى الاتفاقية بتقديم تسهيلات لوجستية لقوات التدخل السريع في الحلف إذا ما قررت التدخل في أية منطقة قريبة من النطاق الجغرافي لهذه الدول.[2]

مما أدت الأوضاع السابقة إلى زوال هامش المناورة وتقليص حرية الحركة أمام العرب، كما أدت أيضا التهديدات الأمنية التي تواجهها الدول العربية إلى تصاعد دول الجوار الجغرافي في مواجهة الأمن العربي، ومحاولة امتلاك القدرة على تحديد نمط التفاعلات السياسية والاقتصادية والأمنية وتصبح هي الطرف الفاعل في ذلك.[3]

رابعا–زيادة النفوذ الاقتصادي الأمريكي داخل النظام الإقليمي العربي

إن زيادة النفوذ الاقتصادي الأمريكي داخل النظام نابع من المصالح الاقتصادية، التي تشكل القاعدة الأساسية التي تقوم عليها السياسة الأمريكية، وهي تشمل صناعة النفط والعلاقات التجارية بين أمريكا والدول العربية، وإقامة المشاريع الاستثمارية في مختلف المجالات الاقتصادية غير أن النفط وصناعته وعائداته النقدية، وطرق استثماره في الأسواق العربية والعالمية، جميعها تعد المحور الرئيسي لهذه المصالح، وأهميتها لا تقتصر على الاقتصاد الأمريكي فقط بل تتعداه إلى اقتصاد الدول الصناعية المتحالفة مع أمريكا، ذلك أن النفط مادة استراتيجية لا غنى عنها، ولا بديل يماثلها في الوقت الحاضر.[4]

1- خضر عباس عطوان، "حلف شمال الأطلسي والتوازنات الإقليمية في الشرق الأوسط"، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، العدد 16، (خريف 2009)، ص 188،187.
2- أنظر إعلان قمة واشنطن على مستوى الرؤساء للدول الأعضاء في التحالف 24 نيسان 1999، المادتان 39-40.
3- معوض نازلي، "دول الجوار الجغرافي والأمن القومي العربي"، في عبد المنعم المشاط، **الأمن القومي العربي، أبعاده ومتطلباته**، مركز البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 1993، ص 109.
4- خلف محمد الجراد، "المنطقة العربية في الاستراتيجية الأمريكية"، **مجلة دراسات استراتيجية**، دون عدد، دون سنة، ص 121.

هذه الحقائق دفعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى استثمار المتغيرات الدولية وهيمنتها على النظام الدولي ووجودها العسكري غير المسبوق في المنطقة[1] لزيادة تغلغلها الاقتصادي داخل النظام الإقليمي العربي الذي يحتوي على ثلثي احتياطي النفط العالمي عبر مجموعة من الآليات وذلك على النحو التالي:

1-الشركات والاستثمارات

حيث تتصدر الشركات الأمريكية العاملة في مجال النفط في المنطقة العربية قائمة الشركات العالمية، وخصوصا في دول مجلس التعاون الخليجي، فخلال عقد التسعينات حصلت شركة شيفرون الأمريكية مثلا على أكبر مشروع لإنتاج المشتقات النفطية في المملكة العربية السعودية بلغت قيمته 550 مليون دولار، كما حصلت أيضا على مشروع آخر في مختلف الأنشطة والقطاعات الاقتصادية الأخرى التي بلغت قيمتها الملايين من الدولارات، وكذلك الأمر في بقية دول الخليج الأخرى (الإمارات العربية المتحدة أكثر من ثلاثمائة شركة، الكويت، الشركات مسيطرة على عقود الإعمار والاستثمار النفطي... بعد تحرير الكويت سنة 1991.[2]

2-برامج الإصلاح الاقتصادي

نتيجة لتفاقم الأوضاع الاقتصادية لكثير من بلدان العالم الثالث عامة والدول العربية خاصة، وزيادة عدد الدول المحتاجة للمساعدات الاقتصادية، وقلة عدد الدول والجهات المانحة، مكن الولايات المتحدة بوصفها القوة العظمى المسيطرة على الجهات المانحة للمساعدات والقروض للدول الفقيرة المحتاجة لها، وفي مقدمتها الصندوق الدولي والبنك الدوليين من التدخل المباشر في الشؤون الداخلية للدول الفقيرة المحتاجة لتلك المساعدات والقروض[3]، وأصبحت تلك الدول على استعداد لتقديم تنازلات تمس السيادة الوطنية في سبيل الحصول على جزء يسير من المساعدات، والقروض حتى ولو كانت شروطها مجحفة جدا من أجل معالجة الأوضاع الاقتصادية المتردية في مجتمعاتها وإنقاذها من السقوط، فلم يعد هناك في القاموس الاقتصادي بعد انتهاء الحرب الباردة المساعدات دون شروط.[4]

وقد تمثلت رؤية الولايات المتحدة الأمريكية تجاه الدول العربية خصوصا الدول غير الحليفة في هذا ما يلي:

- ربط الحصول على المساعدات بإجراء إصلاحات اقتصادية (برنامج الإصلاح الهيكلي المعزز).
- الموافقة على بعض الشروط التي تمس الثوابت القومية والوطنية.
- الاندماج الاقتصادي في إطار الاقتصاد الرأسمالي.

1- هالة سعودي، "السياسة الأمريكية تجاه الوطن العربي في أعقاب الحرب العالمية الثانية"، في كتاب: **صناعة الكراهية في العلاقات الأمريكية العربية**، المرجع السابق، ص 88.
2- حسن عبد الله أحمد جوهر، عبد الله يوسف، "الخليج ومحاولات الهيمنة العالمية عن منابع النفط"، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 133، (1998)، ص 8-15.
3- عبد الكريم بكار، **العولمة طبيعتها وسائلها، تحدياتها، التعامل معها**، ط2، عمان: دار الإعلام للنشر والتوزيع، 2001، ص 56.
4- المرجع نفسه ، ص 60.

3–العقوبات الاقتصادية وفرض الحصار: استخدمت الولايات المتحدة الأمريكية العقوبات الاقتصادية كأداة من أدوات التغلغل الاقتصادي والسياسي في المنطقة العربية وتهديد الأمن القومي ومن ضمن هذه الدول بما يعرف بالدول المارقة وفي مقدمتها العراق، ليبيا، السودان....

وقد سعت الولايات الأمريكية عن طريق العقوبات الاقتصادية إلى تحقيق عدد من الأهداف السياسية والاقتصادية في المنطقة العربية منها ما يلي:

– إضعاف النظام الإقليمي العربي من خلال إضعاف الدول المستهدفة بالعقوبات.

– تهديد الأمن القومي العربي من خلال زيادة حركة الأساطيل العسكرية في المياه العربية لإحكام الحصار أو ما سمي بمراقبة الحضر الاقتصادي.

– استهداف الشعوب العربية قبل الحكومات وأبرز الأمثلة على ذلك المعاناة التي تعرض لها الشعب العراقي طوال سنوات الحضر الذي امتد لأكثر من 12 عاما.[1]

خامسا–التحولات في الاستراتيجية الأمريكية في المنطقة العربية بعد عام 2001

شكلت هجمات 11 سبتمبر 2001 منصة لانعطافة جديدة في المشروع الإمبراطوري، وسرعة في وتيرة إنجاز مخطط "المشروع الأمريكي للقرن الجديد"، الذي لم تستطع رموز من يسمون المحافظين الجدد مثل بول وولفويتز "Paul Wolfowitz وديك تشيني "Dick Cheney"، من وضعه موضع التنفيذ، وخلاصة المشروع أن يتم استخدام فائض القوة العسكرية والتقنية للولايات المتحدة لصوغ نظام عالمي جديد تتفرد فيه الولايات المتحدة بعرش النظام الدولي إلى أقصى مدة ممكنة عبر التحكم في مصادر ومخزونات الطاقة والحيلولة دون تمكين أية دولة أخرى من منافسة الولايات المتحدة عسكريا واقتصاديا.

وجاءت الهجمات المذكورة لتوفر الفرصة والمبرر لإعادة رسم خريطة المنطقة لما يضمن هذه الأهداف ويحقق بوليصة التأمين لأمن وبناء إسرائيل وإزاحة أي خطر كامن يهددها[2]، و قد لخص وزير الخارجية الأمريكية الأسبق كولن باول Colin Powell أبعاد المخطط الاستراتيجي الأمريكي بالقول: "إعادة تشكيل المنطقة بما ينسجم مع المصالح الأمريكية"[3]، وقد حددت الولايات المتحدة الأمريكية العناصر الرئيسية لسياستها في الشرق الأوسط من خلال العناصر التالية:

1–الحرب ضد الإرهاب وحسب ما ورد في استراتيجية الأمن القومي الأمريكي تم تحديد أهداف الحرب على الإرهاب بتحطيم وتفكيك المنظمات الإرهابية وقطع الطريق على عمليات تمويلهم واتصالاتهم، وصارت الاستراتيجية الأمريكية تعني بتثبيت ثلاث حقائق ترتبط بهذه الاستراتيجية وهي:

–تعطيل وتدمير الشبكات (الإرهابية) والبنى التحتية التابعة لها.

1- جيف سيمونز، **استهداف العراق العقوبات والغارات في السياسة الأمريكية**، ط 1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2003، ص 126-131.

2- منذر سليمان، "قراءة في انعكاسات المشروع الإمبراطوري الأمريكي على المنطقة العربية، **مجلة المستقبل العربي**، العدد 377، (جويلية 2010)، ص 27.

3- كوثر عباس الربيعي، "التأمين لنهضة عربية جديدة، العرب في مواجهة الاستراتيجية الأمريكية"، **مجلة دراسات دولية**، العدد 49، (2011)، ص 22.

-إن حماية الولايات المتحدة الأمريكية، وتوفير الأمن القومي هو من أولويات هذه الاستراتيجية.

-تأمين العناصر والمكونات الفكرية القادرة على خلق مناخ شامل يرفض الإرهاب ويكافحه وهو ما أطلقت عليه الإدارة الأمريكية تعبير "صراع المفاهيم".

وتتعامل الولايات المتحدة مع تهديد الإرهاب في سياستها الخارجية من خلال ثلاث مستويات رئيسية:

- المستوى الأول: مجابهة المنظمات والجماعات الإسلامية التي تصفها بالعنيفة (تنظيم القاعدة) مثلا.
- المستوى الثاني: استهداف الدول التي ترعى المنظمات الإرهابية بأي صورة من الصور.
- المستوى الثالث: مطالبة أغلب الدول العربية من قبل الإدارة الأمريكية بإدخال إصلاحات شاملة.

وهناك وسيلتان تعدان من أبرز الوسائل التي اعتمدت عليها الإدارة الأمريكية في إطار تنسيقها مع الدول العربية ضمن حملة مكافحة الإرهاب وهما: "برنامج مساعدات مكافحة الإرهاب، توظيف المنظمات الدولية لمساندة جهود مكافحة الإرهاب على المستوى الدولي".[1]

2-منع انتشار أسلحة الدمار الشامل بين دول الشرق الأوسط:

بمختلف أنواعها الذرية والكيمياوية، والبيولوجية، وكذلك الصواريخ بعيدة المدى القادرة على حملها ونقلها إلى مسافات طويلة[2]، وقد دفعت هجمات 11 سبتمبر 2001 نحو مزيد من التشدد في منع الانتشار النووي[3]، وتركز السياسة الأمريكية على عدد من الآليات الدولية لتعزيز جهود منع الانتشار النووي والتي تتمثل في التعاون من خلال الأمم المتحدة ومبادرة الأمان النووي مارس 2003، والشراكة العالمية ضد انتشار أسلحة الدمار الشامل والتي تبنتها مجموعة الثماني في يونيو 2002.[4]

3-نشر الديمقراطية في المنطقة العربية

أصبح العمل على دعم التحول الديمقراطي في الدول العربية مكونا رئيسيا من مكونات السياسة الخارجية الأمريكية بعد 11 سبتمبر، فلقد كانت طوال الحرب الباردة تهتم بالمحافظة على الاستقرار في المنطقة لضمان وصول إمدادات البترول فكانت تستثني منطقة الشرق الأوسط من تطبيق الديمقراطية[5]، لكن بعد أحداث 11 سبتمبر أصبحت ترى أن إحداث إصلاحات ديمقراطية في المنطقة هو ضرورة أمنية للولايات المتحدة لإنهاء العنف المتولد من المنطقة اتجاهها.

وعن ذلك قال الرئيس بوش الإبن: "لقد مضى ستون عاما على الدول الغربية وهي تحاول إيجاد الأعذار المناسبة لدول الشرق الأوسط بسبب التراكمات التي سببها نقص الحريات في تلك الدول، ومع ذلك فإن الأعوام السابقة لم تجعلنا في مأمن من الأخطار التي تهددنا، ولأنه لا يمكن تحقيق الاستقرار على حساب التحرر

1- **التقرير الاستراتيجي العربي لعام 2005**، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، القاهرة، 2006، ص 55.
2- خلف محمد الجراد، المرجع السابق، ص 125.
3- كوثر عباس الربيعي، المرجع السابق، ص 25.
4- **التقرير الاستراتيجي لعام 2005**، المرجع السابق، ص 55.
5- William G. Hyland, " America's New Course", **Foreign Affairs**, Vol. 69, No. 2 (Spring, 1990), p 3.

وهذا على المدى البعيد، ومادام الشرق الأوسط سيبقى موقعا لا تزدهر فيه الحرية، فهذا يحتم عليه أنه سيبقى مكانا جغرافيا يعاني الكثير من الركود و الاستياء والتذمر، ومرتعا خصبا لتصدير العنف إلى الخارج"[1]

سادسا-أمريكا والمنطقة المغاربية

فقد عمدت الولايات المتحدة إلى إبرام اتفاقيات تعاون وثيق بين كل من الجزائر، المغرب، تونس وموريتانيا، مع حلف الأطلسي، تعنى بتسهيل عمل قوات التدخل السريع التابعة للحلف، هذا في المجال العسكري، أما اقتصاديا فإن واشنطن عملت على صياغة سياسة خاصة بها بمعزل عن مظلة الحلف تحكمها مصالحها، فالاهتمام الأمريكي بتونس والمغرب والجزائر يأتي من خلال تصاعد الاستثمارات الأمريكية فيها وتأسيس مجلس أعمال أمريكي مغاربي، حيث يواصل الدور الأمريكي صعوده في هذه الدول في محاولة أمريكية لمنافسة النفوذ الفرنسي في تلك المنطقة، وانطلاقا من المقولة الشهيرة لوزير الخارجية الأمريكي الأسبق "جون فوستر دالاس"John Foster Dulles **إن** الولايات المتحدة ليس لها أصدقاء بل مصالح"، يمكن فهم الأهداف الأمريكية في المغرب العربي، والتي تسعى إلى تأكيد وتحقيق الحضور الأمريكي سياسيا وأمنيا، ولكن على قاعدة الاستثمار والاقتصاد.[2]

الفرع الثاني: الاتحاد الأوروبي والمنطقة العربية

يمكن توضيح العلاقة بين الدول الأوروبية والعربية من خلال ما يعرف بالشراكة الأورومتوسطية، والذي ظهر كفكرة في أوروبا الغربية، وهو يصور حال التعاون للدول المطلة على البحر الأبيض المتوسط شماله وجنوبه، وهي تضم كلا من (سورية، لبنان، مصر، تونس، الجزائر، المغرب، إسبانيا، فرنسا، إيطاليا، تركيا، سلوفينيا، كرواتيا، البوسنة والهرسك، يوغسلافيا، اسبانيا، اليونان، قبرص، مالطا).

لقد تفاعلت مجموعة من المحددات والمتغيرات، التي دفعت الأوروبيين إلى طرح هذا المشروع وأهمها المحددات والمتغيرات العالمية، حيث لقد كان الطرح المتوسطي الأوروبي ردا على إصرار الولايات المتحدة الأمريكية على الانفراد بمقدرات الشرق الأوسط، وهو الأمر الذي يتجلى بوضوح منذ أزمة الخليج الثانية، بالإضافة إلى تصاعد حدة الخلاف بين أوروبا والولايات المتحدة حول القضايا التجارية والنقدية، والعالمية، وتراجع فكرة التهديد السوفييتي للأمن الأوروبي مما أدى إلى تصاعد بعض الأصوات الأوروبية بضرورة هدم وتقويض دور الحلف الناتو، وقد عكست هذه الخلافات بين جانبي الأطلنطي آثارها على المواجهة حول حوض المتوسط، وتجلي ذلك ببروز الدعوة المتوسطية التي اعتبرت تعبيرا عن رغبة أوروبا في جعل المتوسط بحرا أوروبيا وليس بحرا أمريكيا.

أما أهم المحددات والمتغيرات الأوروبية المحضة التي دفعت الاتحاد الأوروبي نحو تبني سياسة متوسطية فتتمثل في التجربة الاندماجية الأوروبية التي راحت أوروبا تدشن لها منذ النصف الثاني من الثمانينات حيث دخلت أوروبا في مرحلة جديدة لتدعيم الهوية الأوروبية، ولقد جاءت معاهدة ماستريخت 1993 لتعكس رغبة

1- كوثر عباس الربيعي، المرجع السابق، ص 28.
2- عبد اللطيف خالد، "مستقبل العلاقات بين دول شمال وجنوب المتوسط"، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 123، (1996)، ص 252.

الطرف الأوروبي في الربط بين إحراز تقدم على صعيد الوحدة الاقتصادية والسوق الواحدة، وبين التقدم على صعيد السياسة الخارجية المشتركة، وهو ما اتضح في مضمون الشراكة الأوروبية المتوسطية، حيث أرادت أوروبا الموحدة أن تترجم نجاحاتها الاقتصادية إلى حضور سياسي على صعيد الأحداث العالمية.

وأخيرا تأتي المحددات والمتغيرات الإقليمية والتي تتمثل في مجموعة المخاطر والتهديدات الأمنية التي باتت تهدد الأمن الأوروبي وهي في معظمها قادمة من جنوب وشرقي المتوسط بسبب قرب المسافة بين أوروبا والمنطقة العربية وسعة العلاقات القائمة بينهما، فإن أي اضطراب أو تدهور في الأمن والاستقرار في أي بقعة منها يؤثر على الأمن والاستقرار في الطرف الآخر، رغم اختلاف مفهوم الأمن والاستقرار لدى كل منهما.

فحينما رفع الاتحاد الأوروبي شعار (أوروبا آمنة في عالم أفضل)، أدرك أن إمكانية توفير الأمن والاستقرار ترتبط ارتباطا وثيقا بالتعاون مع جيرانه ويقتضي ذلك تحديد إطار للعلاقات مع الدول العربية يحول دون وصول الإرهاب إلى أوروبا، واتخاذ التدابير لمنع انتشاره بين الأقليات الإسلامية في أوروبا، أما العرب فيرون أن السبب الرئيسي للانتشار العنف والتطرف في الدول العربية والإسلامية يكمن في سياسات الدول الغربية اتجاه الدول العربية والإسلامية، وانحيازها المطلق إلى إسرائيل في الصراع العربي الإسرائيلي، وأن أوروبا كانت مأوى لهؤلاء المتطرفين بعد أن لاحقتهم دولهم العربية والإسلامية.[1]

ونتيجة لتفاعل تلك المحددات والمتغيرات تجسدت فكرة المتوسطية في مشروع متكامل عبر عنه في مؤتمر برشلونة الأورو المتوسطي للفترة 29–30 تشرين الثاني 1995، الذي انتهت أعماله بإصدار الإعلان السياسي الذي تضمن ثلاثة أجزاء رئيسية وهي:

– الشراكة السياسية والأمنية وأهم مبادئها: احترام حقوق الإنسان ومبادئ الديمقراطية وحق ممارسة الحريات الأساسية، والتعاون في محاربة الإرهاب.

– الشراكة الاقتصادية وأهم مبادئها: تعزيز التعاون والتنمية في كافة القطاعات الاقتصادية (الزراعية، الصناعية، البحث العلمي، النقل، المياه، البيئة).

– الشراكة الاجتماعية والثقافية والإنسانية، ومن أهم مبادئها أهمية الحوار بين الثقافات والحضارات في التقريب بين شعوب المنطقة.

إلا أن تلك المبادئ لا تعكس الأهداف الحقيقية لأوروبا من تلك المشروع، حيث يمكن تلخيص بعض تلك الأهداف في النقاط التالية:

– إن هذا المشروع هو محاولة لتأكيد تواجدها في المنطقة العربية بعد محاولات استبعادها وتحجيمها من قبل إسرائيل والولايات المتحدة اللتين طرحتا (المشروع الشرق أوسطي الجديد) مع الأخذ بعين الاعتبار أن نتائج المشروعين واحد بالنسبة للعرب وهي تتلخص بـــ: التبعية، تكريس التخلف، تغيير الهوية العربية وزرع إسرائيل نهائيا في نسيج المنطقة العربية.[2]

1- محافظة علي، "العلاقات الأوروبية العربية، الروابط والمصالح و المحاذير"، **مجلة شؤون عربية**، العدد 121، (ربيع 2005)، ص 78.
2- بسيم وفاء، "التعاون الأوروبي المتوسطي"، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 158، (أفريل 1997)، ص 247

– إيجاد أسواق لصادراتها من السلع لخدمات وعن طريق إقامة منطقة تجارية حرة، مما يعطيها ميزة تفضيلية في أسواق المنطقة العربية.

– محاربة انتشار (الأصولية الإسلامية) تحت شعار مكافحة الإرهاب وتحقيق أمن إسرائيل.

– إيقاف هجرة أبناء الجنوب المتوسطي غير الشرعية إلى أوروبا أو الحد منها.

– قطع الطريق نهائيا على إمكانية قيام وحدة اقتصادية عربية جزئية أو كلية.

– سينجم عن منطقة التجارة الحرة انفتاح الأسواق العربية المتوسطية دون حماية على استيراد السلع المصنعة والمتطورة، وسيشكل هذا عقبة رئيسية أمام إمكانية صناعات وطنية في المنطقة العربية المتوسطية.[1]

هذا يعني أن المشروعات الأمريكية والأوروبية المطروحة لإعادة صياغة المنطقة قد ارتبطت منذ البداية باستمرار المصالح الاستعمارية كما أن هذه المشروعات لم تكن نهاية المطاف بل ستتجدد بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 واحتلال الولايات المتحدة الأمريكية ولكن هذه المرة بذرائع وحجج ووسائل مختلفة عن المشروعات السابقة مع الحفاظ على الأهداف والمضامين نفسها، فالولايات المتحدة ترى أن هناك إمكانية لعودة نظرية إيزنهاور حول الفراغ في الشرق الأوسط وذلك لاعتقادها أن هناك فراغا حضاريا في الشرق الأوسط أدى إلى حالة أمنية متفاقمة، هذه الحالة الأمنية شكلت نوعا من التهديد للحضارة الغربية ودول الغرب[2]، بهذا توجب على الغرب والولايات المتحدة التدخل لقلب الأوضاع في المنطقة العربية وإعادة تشكيلها من جديد من خلال إحياء مشروعات قديمة ولكن هذه المرة بصيغ و أساليب جديدة.

الفرع الثالث: روسيا والمنطقة العربية

بدأ الحضور والتواجد السوفييتي في الشرق الأوسط عموما والمنطقة العربية خصوصا عقب العدوان الثلاثي على مصر عام 1956، ثم بلغ أشده في الستينات ثم شهدت العلاقة تراجعا في السبعينيات نتيجة الثورة النفطية وما أحرزته من تغيرات في الاتجاهات السياسية لدى معظم النظم العربية، وفي بداية الثمانينات حصل تقدم في العلاقات السوفيتية العربية مقارنة بالفترة التي سبقتها، ولو أن النفوذ بقي محصورا من حيث الحجم وعدد الأطراف الصديقة ومتقلبا من حيث قدرة كل طرف على التأثير على مواقف الأطراف الأخرى، وبقيت هذه القضية معتمدة على المشكلة المطروحة والخيارات الموجودة.[3]

إن التغير الجذري الذي أصاب السياسة الخارجية الروسية في ضوء مسوغات التفاهم والتنسيق مع الولايات المتحدة الأمريكية عقب عام 1990 والذي ترجع أسبابه إلى المحدد الدولي بشكل خاص، قد انعكس على علاقات روسيا التجارية بمنطقة الرق الأوسط واتخذ ملامح عديدة ففي المرحلة الأولى وتحديدا في 28 جانفي 1992 استضافت روسيا الاتحادية اللجنة متعددة الأطراف المنبثقة عن مؤتمر مدريد للسلام في الشرق الأوسط وتلخص موقفها بلعب دور الوسيط في جميع بنود جدول الأعمال، وبدأ الدور الروسي يعترف بكونه

1- منير الحمش، "التحديات الاقتصادية التي يتعرض لها الوطن العربي"، **مجلة دراسات عربية**، العدد 8/7، (جوان 1997)، ص 11.
2- على محمد جواد، "ندوة الشرق الأوسط الكبير"، **مجلة شؤون الأوسط**، العدد 114، (ربيع 2004)، ص 12-13.
3- شيخ نورهان، **صناعة القرار في روسيا والعلاقات الروسية العربية**، ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1998، ص 115-117.

مساعدا للدور الأمريكي لا ندا له وبشكل عام أصبح موقف روسيا من القضية الفلسطينية محكوما إلى حد بعيد سياسة الوفاق مع الولايات المتحدة، الأمر الذي يشير إلى تراجع واضح في دور روسيا وأولوياتها كقوة كبرى تجاه القضايا الإقليمية والدولية.[1] ويدلل على ذلك تراجعها في موقفها حيال قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 3379 القاضي باعتبار الصهيونية شكلا من أشكال العنصرية وتصويتها لصالح إلغائه عام 1991.[2]

كما صوتت روسيا على قرار مجلس الأمن الدولي رقم 748 القاضي بفرض حظر على ليبيا، ثم حصل تغير في الموقف الروسي نتيجة زيادة حجم الاستثمارات الروسية في ليبيا، وكذلك تسهيل ليبيا للمصالح الاقتصادية الروسية في إفريقيا، كما امتنعت روسيا عن اتخاذ أي موقف تجاه العراق لدعم مساعيه لرفع الحصار الذي كان مفروضا عليه، فقد اكتفت روسيا بالتحفظ على السياسات والممارسات الأمريكية، ووقفت روسيا إلى جانب الولايات المتحدة في حرب الخليج الثانية، ووافقت على اثنى عشر قرارا صادرا عن مجلس الأمن الدولي فيما بعد ضد العراق، وإن لم تشارك في المعارك ضده، وحاولت العمل على إيجاد حلول سلمية، إضافة إلى ذلك تخلت روسيا عن اشتراطاتها السابقة بالسماح لموجات الهجرة لليهود إلى إسرائيل مقابل عدم توطينهم في الضفة الغربية فقد استمرت موجات الهجرة بازدياد وسبقها استئناف العلاقات الدبلوماسية مع إسرائيل عام 1991.[3]

الفرع الربع: الصين والمنطقة العربية:

اتسمت العلاقات العربية الصينية في عقد التسعينات من القرن الماضي، وبداية القرن الحالي بنمط من الاستقرار والاستمرارية من حيث التعاون في المجالات المختلفة إذ ركزت الصين في هذه الفترة على رؤيتها الاقتصادية، بدون أن تتخلى عن مبادئها وقد ركز المؤتمر الخامس عشر للحزب الصيني في سبتمبر 1997 على اعتماد السوق الاشتراكية، وإعادة هيكلة القطاع تحت مظلة التكيفات الاستراتيجية وتنوع الملكية.[4]

لم تسع السياسة الصينية نمو المنطقة إلى الهيمنة، بل دعت إلى تطوير علاقات الصداقة والتعاون مع الدول المختلفة، وإقامة نظام دول جديد، على ضوء المبادئ الخمسة للتعايش السلمي، فالتعاون الاقتصادي بين الصين والدول العربية يتصف بميزة التبادل المتكامل، ويتمتع بأسس طبيعية في مختلف المجالات، وهو ما أدى إلى بروز كثير من التساؤلات حول مستقبل الصيني بوصفها دولة عظمى لها تأثير على الصعيد الآسيوي من جهة، وعلى المستوى الدولي من جهة أخرى منافسة بذلك الولايات المتحدة الأمريكية.[5]

فأصبحت الصين بحاجة إلى بيئة دولية مستقرة يسودها السلام، لذلك أصبحت الواقعية أساس الاستراتيجية الصينية الخارجية، وأكدت الصين على تبنيها الدبلوماسية المستقلة، وأصبح هناك تبادل من خلال

1- عبد الله زكريا، "العلاقات العربية الروسية بين الواقع والمستقبل، **مجلة شؤون العربية**، العدد 79، (1994)، ص 182-183.
2- صايل فلاح سرحان، "أثر التطورات الجديدة في السياسة الخارجية الروسية على بنية النظام الدولي"، **مجلة المنارة**، المجلد 17،العدد 6، 2011)، ص 285.
3- **التقرير الاستراتيجي العربي لعام 1997**، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، القاهرة ،1998، ص 185-187.
4- مازن أحمد صدقي العقيلي، "محددات السياسة الخارجية الصينية تجاه الشرق الأوسط"، **حوليات آداب عين الشمس**، المجلد 36، (جانفي-مارس 2008)، ص 18.
5- عدنان خلف حميد البدراني، "أثر الاستمرارية والتغير في السياسة الخارجية الصينية تجاه عملية السلام في الشرق الأوسط"، **مجلة المستنصرية للدراسات العربية الدولية**، العدد 49، (2015)، ص 12.

عقد اتفاقات للتبادل الاقتصادي وجذب رأس المال العربي للاستثمار في الصناعات الصينية بخاصة الخليجي منها، ودعت الصين إلى حل مشاكل الشرق الأوسط سياسيا وبدون عنف، وتأكيد حل النزاعات بالطرق التفاوضية والسلمية[1]، فقد كانت الصين ممتعضة من التفرد الأمريكي في المنطقة بخاصة في اقتصاديات الخليج، لذلك جاء موقفها في الأزمة العراقية ضد التحالف الغربي الذي تتزعمه أمريكا في حل النزاع بالقوة، ففي عام 1991 تحدث الناطق الرسمي باسم الحزب الشيوعي بأن السياسة الأمريكية في أزمة الكويت كان هدفها الرئيسي هو تعليم صدام حسين درسا ومن ثم الهيمنة الأمريكية على العالم، وفي عام 1994 كان الرئيس الصيني جيانغ زيمين Jiang Zemin "إن سياسة الصين يجب أن تعارض الهيمنة الأمريكية على العالم، من خلال دعم الدول المعارضة للسياسة الأمريكية، مثل إيران وغيرها وأكد أن استمرار السلم هو أكثر أهمية لاقتصاد الصين".[2]

وتسعى الصين لتنمية علاقاتها الاقتصادية وتطويرها بدول العالم، وفي مقدمتها الدول العربية، بغرض فتح أسواق جديدة أمام منتجاتها الصناعية التي تواجه منافسة قوية من قبل اليابان، والدول الغربية الصناعية كما أنها تشجع رؤوس الأموال العربية لإقامة المشروعات الاستثمارية، وهي تسعى لتحقيق الأهداف الآتية:

-زيادة الصادرات إلى الخارج حسين ميزانها التجاري، وذلك بالحصول على أسواق جديدة وكبيرة لمنتجاتها الصناعية[3]، حيث كانت الصادرات الصينية إلى دول الشرق الأوسط عام 1990 ما يعادل 1.5 مليار دولار وأكثر من 50.600 عامل يعمل في المنطقة العربية وفي عام 1994 ارتفع التبادل التجاري مع دول مجلس التعاون الخليجي إلى 2.26 مليار دولار مع عجز في الميزان التجاري لصالح دول مجلس التعاون الخليجي يقدر بـــ 700 مليون دولار.[4]وقد تصدرت الصين تجارة السلاح في المنطقة وقفزت مبيعاتها من الأسلحة للأعوام 1986-1990 إلى 8397 مليون دولار وارتفع في الأعوام 1991-1995 إلى 9485 مليون دولار.

- زيادة حصيلتها من العملات الصعبة التي تحتاج إليها لتحديث صناعاتها ورفع كفاءة الإنتاج، والتوسع في استخدام التكنولوجية الحديثة.

- تشجيع الاستثمارات الخارجية خاصة من الدول التي تملك فائضا نقديا بالعملات الصعبة، تم تعزيز التعاون التجاري والاستثماري بين الطرفين في وقت يتعاظم فيه التطرف والتعصب ضد العرب، من بعض دول الغرب خاصة الولايات المتحدة الأمريكية ويرتكز هذا المجال على البتروكيمياويات ومصافي النفط.[5]

1- عبد العزيز حمدي عبد العزيز، "قوة الصين النووية ووزنها الاستراتيجي في آسيا"، **مجلة السياسة الدولية**، عدد 145، (جويلية 2001)، ص 69.

2- Jonathan Rynhold; Deng-Ker Lee, 'Peking's Middle East Policy in the Post Cold War Era," **Issues and Studies**, Vol. 30, No. 8, August 1994, p. 85.

3- وليد عودة، "الصين والعالم العربي: العلاقات الاقتصادية المتبادلة وآفاق المستقبل"، **أوراق اقتصادية**، العدد 15، دون سنة، ص 75.

4- Jonathan Rynhold; Deng-Ker Lee, op cit, p 84.

5- مازن أحمد صدقي العقيلي، مرجع سابق، ص 25.

– النفط والغاز: تعتمد الصين بنسبة كبيرة عن النقط العربي وتبرز الدول (المملكة العربية السعودية، الإمارات العربية المتحدة، السودان، عمان، اليمن، الكويت، ليبيا، قطر) كشركاء رئيسيين للصين، إذ تستورد منها نحو 50% من احتياجاتها من إجمالي 60% من واردات الصين من نفط منطقة الشرق الأوسط كله.[1]

أما الأهداف العربية من علاقاتها مع الصين فإنها تتمثل في:[2]

– الحصول على حليف قوي ليشكل قطبا موازيا للولايات المتحدة الأمريكية في المرحلة القادمة.

– الحصول على شريك مؤيد للقضايا العربية (تأييد الحلول السلمية لقضية الصراع العربي الإسرائيلي على أساس قرارات الأمم المتحدة ووفق مبدأ الأرض مقابل السلام، عارضت الغزو الأمريكي للعراق 2003).

– الحصول على شريك لشراء السلاح.

– الحصول على شريك تجاري وعلى مجال للاستثمار المتبادل.

– الحصول على شريك سياسي من خلال المنظمات الدولية (كالأمم المتحدة، وحركة عدم الانحياز، والمنظمات الإقليمية).

1- محمد نعمان جلال، "الصين والعرب، دعم متبادل ووجهات نظر غير متطابقة"، **آفاق مستقبلية**، العدد 8،(كانون الأول 2010)، ص67.
2- عاهد مسلم المشاقبة، "البعد السياسي للعلاقات العربية - الصينية وآفاقها المستقبلية"، **مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية**، المجلد 41، ملحق 1، (2014)، ص 373-387.

الفصل الرابع

النظام الإقليمي العربي وحرب الخليج الثالثة

بحث في الأهداف والمواقف وطرق إدارتها

المبحث الأول: حرب الخليج الثالثة: بحث في الأهداف.

المبحث الثاني: المواقف العربية والإقليمية والدولية من حرب الخليج الثالثة

المبحث الثالث: إدارة حرب الخليج الثالثة من طرف العراق ودول الحلفاء

يحسب المخطط الأمريكي للسيطرة على العالم حسابا خاصا للشرق الأوسط ليس أقلها مصادر الطاقة الهائلة في ربوعه، ويوجه اهتماما كبيرا جدا في قلب تلك المنطقة إلى العراق كمصدر للبترول ولموقعه المركزي في جغرافية المنطقة العربية، وكمعارض عنيد لاحتلال إسرائيل أراضي العرب.

ولقد شكلت أحداث 11 سبتمبر 2001 منعطفا تاريخيا مهما في حاضر العالم ومستقبله، وقد جاءت هذه الأحداث في سياق تحول عميق في منظومة توزيع القوى في النظام العالمي الذي بدأ يظهر مع انتهاء الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفيتي والتقلص في دور روسيا الاتحادية على المستوى العالمي، ثم هيمنة القطب الواحد الأمريكي وعدم نشوء قوة منافسة له، وقد كان لجميع هذه التحولات انعكاسات وآثار مختلفة على الأوضاع في المنطقة العربية، أبرزها ظهور فكرة الحرب على الإرهاب من خلال أولى حروب القرن ضد أفغانستان وصولا إلى الحرب الأمريكية على العراق التي كانت تحمل في طياتها العديد من الأهداف، سواء أكانت أهدافا معلنة أم أهدافا حقيقية دون إهمال الأهداف الخفية للحرب، وشكلت العديد من المواقف الدولية والعربية والأممية المؤيدة والمعارضة لها، كما تميزت هذه الحرب بإدارتها من طرف الأطراف المتحاربة (العراق، دول الحلفاء)

المبحث الأول: حرب الخليج الثالثة: بحث في الأهداف.

تعددت الذرائع الأمريكية لتبرير حربها على العراق* في مارس 2003 من امتلاك النظام العراقي السابق لأسلحة الدمار الشامل، وصولا إلى التوق الأمريكي لإيجاد نظام ديمقراطي في هذا البلد يقوم على أساس احترام حقوق الإنسان، ويكون نموذجا يحتذى به في المنطقة ككل وفقا لنظرية الدومينو في توظيفها الايجابي، وعلى النحو الذي وجد التعبير الأوضح عنه في مبادرة "الشراكة الأمريكية الشرق أوسطية" التي أعلن عنها كولن باول Colin Powell، والقائمة على الإصلاح الاقتصادي والسياسي وإصلاح التعليم في المنطقة، فهل كانت هذه الأهداف هي التي دفعت بالولايات المتحدة الأمريكية إلى خلق واحدة من أخطر السوابق العالمية، المتمثلة

* **العراق جغرافيا وسكانيا:** تحد العراق في موقعه الجغرافي الحالي ست دول هي: تركيا، والأردن، وسورية، والمملكة العربية السعودية، والكويت، وإيران. ويُقسم معظم الجغرافيين الخصائص الجغرافية في العراق بحسب أربعة مناطق رئيسة هي: المنطقة الغربية والجنوبية الغربية من الصحراء، والمرتفعات بين أعالي دجلة والفرات، والمرتفعات الجبلية في الشمال والشمال الشرقي، والسهل الرسوبي على نهري دجلة والفرات، تبلغ المساحة الكلية للعراق 437.072 كلم2، منها مساحة يابسة 432.162 كلم2، والمياه 4910 كلم2. ويبلغ الطول الكلي للحدود 3631 كم، منها 1458 كم مع إيران، و 181 كم مع الأردن، و 242 كم مع الكويت، و 814 كم مع السعودية، و 605 كم مع سورية، و 331 كم مع تركيا. أما السواحل البحرية على الخليج، فيبلغ طولها 58 كم. وهذه الحدود الطويلة، وهذا العدد من البلدان المجاورة للعراق، كان مصدر قلق ومشكلات له، وصلت إلى حد الحرب ثماني سنوات مع إيران (1981– 1988)، والعدوان العراقي على الكويت (1990)، ثم حرب تحرير الكويت (1991)، وكانت من الأسباب الرئيسة للغزو الأمريكي للعراق عام 2003. وتتسم جغرافية العراق بالتنوع الطبيعي، من منطقة الجبال المعقدة، ومنطقة الجبال، ومنطقة شبه جبلية، ومن السهل الرسوبي الأعلى، والسهل الرسوبي الأسفل، ومنطقة الأهوار، وهضبة الجزيرة، والهضبة الغربية. وهذه المناطق الثمان الرئيسة التي تتشكل منها مساحة العراق من الممكن أن تكون مصدر قوة وثروة، ذلك أن تنوع الأقاليم يعني تنوع الموارد الطبيعية، والتي تُعد الأساس في الموارد الاقتصادية، أي الأساس في تكوين الثروة. ومن الممكن في ذات الوقت أن تكون المناطق المتنوعة الجبلية مصدر قلق ومشكلات للدولة، ومن حيث التضاريس، يمكن تقسيم سطح العراق إلى خمسة أقسام طبيعية كالآتي: (الهضبة الغربية، المنطقة الجبلية، منطقة الأهوار، السهل الرسوبي، المنطقة المتموجة، ويقسم مناخ العراق إلى ثلاثة مناطق رئيسة هي: (مناخ البحر المتوسط، مناخ السهول، المناخ الصحراوي). . أما من حيث الموارد واستخدام الأراضي فنجد: الموارد الطبيعية تتمثل في نوعيات مختلفة من المعادن، مثل الفوسفات، والكبريت، والحديد، والزئبق الأحمر. أما استخدام الأراضي فتتمثل في: الأراضي الصالحة للزراعة: 12%، المراعي الدائمة: 9%.، الغابات والأحراش: صفر%، أغراض سكانية وصناعية: 79%، الأراضي المروية: 25.500 كم2، النفط، الغاز الطبيعي

ويبلغ إجمالي عدد سكان العراق 24 مليون نسمة، 97% منهم مسلمون، ولكنهم منقسمون بسبب العداوات العرقية والطائفية. حيث تبلغ نسبة العرب السُنَّة 13% (3.12 مليون نسمة)، وأكراد غير عرب غالبيتهم سُنَّة 20% (4.8 مليون نسمة)، وعرب شيعة 63% (15.1 مليون نسمة)، ومسيحيون وآخرون 4% (0.9 مليون نسمة). ويتمركز معظم الشيعة في الجنوب، والأكراد في الشمال، والسُنَّة في وسط وغرب العراق. وتكثر القبائل في مناطق نينوي بشمال غرب العراق، والأنبار غرب العراق، والنجف والمثنى في الجنوب.

في التصرف العسكري المنفرد بذريعة الحرب الوقائية بعيدا عن الإدارة والشرعية الدولية التي تجسدها الأمم المتحدة ؟

في مقابل الأهداف الأمريكية السابقة (المعلنة) تتعدد الاجتهادات في بيان الأهداف الحقيقية والخفية للحرص الأمريكي على حربها في العراق، ومن ثم يتمثل السؤال عن الأهداف المعلنة والحقيقية والخفية للحرب على العراق؟

المطلب الأول: الأهداف المعلنة لحرب الخليج الثالثة

تمثلت هذه الأهداف في:

الفرع الأول: تحرير العراق من نظام صدام حسين

أولا–العراق قبل وصول صدام حسين للحكم: كانت بلاد ما بين النهرين والعراق إحدى المناطق الأولى التي سكنها الإنسان القديم، ومهدا للحضارات وملتقى لأنواع مختلفة من الثقافة، ومركزا للعقائد والديانات، وقد قامت دولة العراق الحديثة في سنة 1921 نتيجة انهيار الإمبراطورية العثمانية في الحرب العالمية الأولى، وعندما دخلت تركيا الحرب إلى جانب ألمانيا سارعت بريطانيا إلى عزل العراق في 16 نوفمبر 1914 واستغرقت في غزوه أربع سنوات[1]، إذ كانت سياسة بريطانيا ترمي إلى استعمار العراق مما أثار استياء وتذمر الوطنيين العراقيين المنتمين إلى التيار القومي العربي والتيار الإسلامي، فكانت ثورة النجف سنة 1918 وثورة العشرين سنة 1920... التي قامت من أجل الاستقلال التام، مما جعل البريطانيون يقيمون المذابح للثوار في أنحاء العراق حيث سقط منهم 8200 ثائرا بين قتيل وجريح، وفي نهاية الحرب العالمية الأولى وضعت عصبة الأمم نظام الانتداب على العراق سنة 1920، ثم جرت مفاوضات بين العراق وبريطانيا انتهت بعقد معاهدة بين الطرفين سنة 1930 اعترفت فيها بريطانيا باستقلال العراق مع حصولها على بعض الامتيازات، وفي سنة 1932 وافقت عصبة الأمم على إلغاء الانتداب ودخول العراق عضوا فيها.[2]

وقد تولى فيصل الأول الحكم في العراق حتى سنة 1933[3] ليخلفه إبنه غازي الذي حكم العراق إلى غاية وفاته سنة 1939، تاركا العرش لإبنه فيصل الثاني الذي كان يبلغ من العمر أربع سنوات فقام بالوصاية على العرش خاله الأمير عبد الإله، وقد بلغ العراق درجة ملحوظة من التقدم أثناء هذه الفترة، وفي سنة 1944 قامت ثورة رشيد عالي الكيلاني الذي انضم إليه معظم الجيش واستولى على الحكم وقطع العراق علاقاته ببريطانيا، و لم تستمر الثورة سوى شهرا واحدا إذ نجح الجيش البريطاني في القضاء عليها،[4] ثم انضم العراق إلى جامعة الدول العربية عام 1945، وفي عام 1948 اشترك بقوة عسكرية صغيرة في حرب فلسطين، لينضم سنة 1955

1- كمال ديب، **زلزال في أرض الشقاق، العراق 1915- 2015**، تقديم لـ جورج كرم، ط1، بيروت، لبنان: دار الفارابي، 2003، ص 56.
2- عاطف السيد، **الغزو الأمريكي البريطاني للعراق مارس-أفريل 2003 ، دراسة سياسية استراتيجية** ، ط1، مصر: دون دار نشر، 2003.، ص 24.
3- كمال ديب، المرجع السابق، ص 58.
4- عاطف السيد، المرجع السابق، ص 25.

إلى حلف بغداد العسكري الذي ضم تركيا وباكستان وإيران وبريطانيا، لتعلن بذلك هذه الأخيرة عن إلغاء معاهدتها مع العراق وتعهدها بتزويده بالمساعدة العسكرية.

وفي 14 جويلية 1958 وقع انقلاب عسكري في العراق بقيادة عبد الكريم قاسم معلنا عن انتهاء الحكم الملكي وقيام الجمهورية العراقية، وكان انسحاب العراق في 24 مارس 1959 من حلف بغداد أهم الأحداث الناشئة عن هذا الانقلاب، وقد أفضى ذلك إلى انسحاب القوة الجوية البريطانية لينعم العراق باستقلاله التام في شؤونه الداخلية والخارجية.[1]

غير أن عبد الكريم قاسم لم يتمكن خلال فترة حكمه القصيرة من فرض سيطرته المطلقة على الحياة السياسية،[2] مما أتاح الفرصة للبعثيين لكي يتحالفوا مع بعض العسكريين من أجل الاستيلاء على السلطة، وفي 8 فيفري 1963 نجح حزب البعث بالتعاون مع فريق العسكريين بزعامة عبد السلام عارف شريك عبد الكريم قاسم في انقلاب عام 1958 في إسقاط نظام شريكه، غير أن هذا التحالف لم يستمر طويلا فبعد تسعة أشهر انقلب عبد السلام على حلفائه البعثيين وقرر الانفراد بالسلطة، وحكم العراق نحو ثلاث سنوات إلى غاية مقتله في أفريل 1966 خلال حادث طائرة هليكوبتر ليتولى بذلك أخوه عبد الرحمن عارف السلطة في العراق.[3]

وقد استطاع البعثيون بعد فترة قصيرة أن يعيدوا بناء تنظيمات الحزب و يلموا شملهم، إذ تمكنوا بعد أقل من خمس سنوات على هزيمتهم الأولى من الإطاحة بعبد الرحمن عارف والاستيلاء على السلطة في 1968، كما نجح محور التكريتيين (صدام حسين وأحمد حسن البكر) تدريجيا في إزاحة خصوم البعثيين داخل الحزب أولا، ثم إخضاع منافسيه الآخرين ثانيا باستخدام أساليب متنوعة مثل القهر والقمع هادفا إلى الاحتكار الكامل للسلطة، حيث كان أحمد حسن البكر التكريتي رئيسا لمجلس قيادة الثورة وقائدا عاما للقوات المسلحة ثم رئيسا للجمهورية، غير أنه أقيل سنة 1979 ليتولى بعده صدام حسين السلطة في العراق ويصبح خامس رئيس للعراق.[4]

ثانيا–العراق أثناء حكم صدام حسين

لقد كان صدام حسين شخصية اختلفت الآراء في شأنها ومن الأسباب الرئيسية لذلك أنه لم يكن مستعدا لأن يرضخ أمام الإساءات والتهديدات العسكرية الأمريكية، و لم يماثله في ذلك إلا عدد قليل جدا من الزعماء الوطنيين في العالم، وقد كسب صدام في سيرته الطويلة أصدقاء كثيرين من خدمه المقربين وجماهير الشارع العربي في العديد من الدول إلى فلسطين الشتات والاحتلال إلى عملاء في وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية ورجال أعمال أمريكيين، كما خلق لنفسه أعداء كثيرين من المعارضين السياسيين المعذبين والمسجونين ونشطاء حقوق الإنسان واستراتيجي واشنطن والعديد من المفجوعين في بلاده وجوارها.[5]

1- كمال ديب، المرجع السابق، ص 75.
2- سيف نصرواي، " حزب البعث والحرب الأمريكية على العراق "، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 152، (أفريل 2003)، ص 61.
3- عاطف السيد، المرجع السابق، ص 26
4- سيف نصراوي، المرجع السابق، ص 61.
5- جيف سيمونز، **عراق المستقبل السياسة الأمريكية في إعادة تشكيل الشرق الأوسط** ، ترجمة سعيد العظم، ،ط1، بيروت، لبنان: دار الساقي ،2004، ص 89.

1–نظام صدام حسين و السياسة الداخلية العراقية

أ–الحقوق السياسية:

–الانتخابات: لقد أعيد انتخاب الرئيس صدام حسين بالإجماع أمينا عام لحزب البعث في ماي 2001 وهو ما أتاح له البقاء في منصبه كرئيس لمجلس قيادة الثورة، وضم المجلس إلى عضويته عن طريق الانتخاب قصي الابن الثاني لصدام وستة أعضاء جدد آخرين، ويتولى رئيس مجلس قيادة الثورة أيضا رئاسة الجمهورية لمدة سبع سنوات، وقد جرى آخر استفتاء عام على رئاسة الجمهورية في أكتوبر 2002 وحصل فيه على نسبة 100% من أصوات الناخبين مما آثار انتقادات واسعة في الخارج ومن قبل المعارضة العراقية.

وتقاسم مجلس قيادة الثورة السلطة التشريعية مع المجلس الوطني المؤلف من 250 عضوا، وجرى في مارس 2000 انتخاب 220 عضوا للمجلس الوطني من 59 منطقة انتخابية متعددة المقاعد، ليتم بموجب مرسوم جمهوري خاص تعيين الأعضاء الثلاثين المتبقيين كممثلين عن المحافظات الشمالية الثلاث (أربيل، دهوك، السليمانية)، لتعذر إجراء انتخابات فيها كونها تتمتع بقدر من الحكم الذاتي منذ حرب الخليج 1991، وكانت هذه آخر انتخابات برلمانية أجريت في العراق، وقد حدد المجلس الوطني مجموعة شروط يجب توفرها في المترشح لعضويته من بينها أن يكون المترشح حائزا لموافقة الهيئة الانتخابية التي شكلها مجلس قيادة الثورة، مؤمنا بالاشتراكية وأن يثبت ولائه لمبادئ ثورة 1968.[1]

–الفصل بين السلطات: مارس مجلس قيادة الثورة المنبثق عن حزب البعث العربي الاشتراكي الحكم قبل الإطاحة به السلطة التنفيذية والتشريعية العليا في العراق، وهو الذي أسس المجلس الوطني العراقي سنة 1980 ليتقاسم الوظائف التشريعية معه، كما سمحت الحكومة العراقية سنة 1980 بإجراء انتخابات لاختيار مجلس تشريعي كردي مؤلف من 50 عضوا.[2]

وكان يحق لمجلس قيادة الثورة القيام بمهام تشريعية بالتعاون مع المجلس الوطني أو من دونه، وإصدار القوانين والمراسيم التي تتمتع بقوة القانون، كما مارس جميع سلطاته بأصوات أكثرية ثلثي أعضائه، ويتمتع أعضاؤه بحصانة كاملة مع إمكانية عزل أي عضو من أعضاء المجلس الوطني أو أي وزير أو نائب لرئيس الجمهورية، ومنع أعضاء المجلس الوطني من مناقشة مشروعات القوانين الخاصة بالشؤون العسكرية والمالية والأمن العام، ولرئيس الجمهورية الحق في حل المجلس الوطني.

–المجتمع المدني: رغم تعرض المجتمع المدني بكافة أنواعه إلى تقييد شامل من قبل النظام السابق في ممارسة الحياة العامة المتصلة بالشأن السياسي في ظل نفي وقمع أي حركات معارضة للنظام من جهة،[3] وتحكم حزب البعث وأجهزة الأمن والمخابرات العراقية في كافة أوجه الحياة العامة من جهة أخرى، إلا أن هناك بعض الحرية

1- محمد أحمد العشملي، **الزحف إلى الجحيم 1940 – 2005 حرب الكل ضد الجميع**، ط 1، القاهرة، مصر: مكتبة مدبولي، 2005، ص 128.
2- جوديث سي يافيه، **الشرق الأوسط عام 2015 من منظور أمريكي**، ترجمة أحمد رمو، ط 1، ، دمشق ، سورية : دار علاء الدين 2005، ص 130.
3- فالح عبد الجبار، "القضايا الاجتماعية والمجتمع المدني"، **العراق والمنطقة بعد الحرب قضايا إدارة الإعمار الاقتصادي والاجتماعي**، ط 1، بيروت، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004 ، ص 153.

في مجال العمل الاجتماعي التطوعي، وكانت أبرز المنظمات في البلاد الاتحاد الوطني للنقابات المهنية في العراق الذي تأسس بموجب " قانون تنظيم الاتحادات المهنية لعام 1987، واتحاد الفلاحين العراقيين واتحاد العمال الفلسطينيين في العراق....

–الأحزاب والحياة الحزبية: أصدر مجلس قيادة الثورة عام 1991 تفويضا قانونيا يسمح بتأسيس أحزاب سياسية أخرى في العراق إلى جانب حزب البعث الحاكم، لكن الحياة الحزبية ظلت مصادرة من قبل النظام السابق وتمت تصفية بعض قادة المعارضة جسديا، مما أدى إلى هروب معظمهم إلى الخارج.[1]

ب–الحقوق المدنية:

–حقوق المرأة: أدت المرأة دورا نشطا في التطور السياسي للعراق قبل الاحتلال، حيث سعى البعثيون منذ استيلائهم على السلطة سنة 1968 إلى إشراك المرأة في الحياة السياسية بدعم من الدولة، فأسسوا منظمة جماهيرية تعرف باسم " الاتحاد العام للمرأة العراقية " بعد فترة قصيرة من توليهم السلطة، بهدف تقديم الخدمات للنساء وإدخالهن في المؤسسات الحكومية الجديدة، ونفذ الاتحاد العام برامج لمحو الأمية والتدريب المهني ورعاية الأطفال، كما تم إصلاح قوانين لمنع التمييز بين الجنسين في أماكن العمل واستهدفت الإصلاحات الأخرى تحقيق التكافؤ بين الجنسين في مجال حق الاقتراع والطلاق والضرائب وملكية الأراضي.

–حرية الرأي والتعبير: تكاد تكون معدومة في عراق ما قبل صدام، حيث قيد قانون العقوبات العراقي في مادتيه 220-222 حقوق الأفراد في التعبير والتجمع والتظاهر السلمي، وقد كانت الاغتيالات السياسية والمحاكمات الصورية تتم بصورة دائمة في حق المعترضين على النظام، لكن ومنذ نهاية التسعينيات خفف العراق من الملاحقات القانونية للمواطنين الذين غادروا البلاد بطريقة غير شرعية، محاولة منه لتشجيعهم على العودة إذ أصدر الرئيس صدام حسين في أكتوبر 2002 عفوا عنهم كما أطلق سراح جميع المساجين.

–حرية واستقلال الإعلام: قيد مرسوم مجلس قيادة الثورة رقم 840 نشاط وسائل الإعلام المذكورة في قانون الصحافة لعام 1968، وفي سنة 1998 تم استقبال المحطات التلفزيونية الفضائية لكن بعد الحصول على تصريح بذلك يقضي بدفع رسوم عالية لا يقوى معظم العراقيين عليها، و لم يكن هناك سوى خمس صحف سياسية يومية وأسبوعية أكثر من نصفها يديرها عدي.

–الحريات الدينية: معظم سكان العراق (97%) مسلمون ثلثاهم من الشيعة والثلث الآخر من السنة والباقي 3% مسيحيين ويزيديين وآشوريين، ولقد مارس النظام قمعا شديدا ضد الشيعة رغم أن تعدادهم يعادل ضعف السنة وثلاثة أمثال السنة العرب، كما استطاع عزل وتهجير معظمهم إلى الجنوب وفرض عليهم إقامة شبه جبرية.[2]

–الحقوق الاقتصادية: بمعيار عناصر القوة الاقتصادية الدامغة يعتبر الاقتصاد العراقي متميزا عن غيره من اقتصاديات الدول النامية، حيث يمتلك مجموعة من العناصر الكامنة التي تؤهله ليكون اقتصادا متقدما، فهو

1- نوري المرسومي، **الانهيار بداية ... وليست نهاية**، ط1، مصر: الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، 2006، ص 76.
2- حازم صاغية، **بعث العراق سلطة صدام قياما وحطاما**، ط1، بيروت، لبنان: دار الساقي، 2003، ص 105.

يتوفر على موارد نفطية هائلة وأخرى زراعية ضخمة عكس بقية الدول العربية التي قد يتميز اقتصاد بعضها بالموارد النفطية دون الزراعية أو العكس، ومن المؤشرات الكلية الدالة على ضخامة وتنوع الاقتصاد العراقي:

-امتلاك العراق لثاني أكبر احتياطي نفطي في العالم.

-توفر الموارد المائية والأراضي الزراعية في العراق، حيث تبلغ الأراضي الزراعية المروية 25.5 ألف كلم مربع.

-اتسام الإنتاج في الاقتصاد العراقي بالتنوع، حيث لم يكن العراق يعتمد على النفط كمصدر رئيسي للناتج المحلي الإجمالي، فلم تتجاوز مساهمة النفط سوى 45% من إجمالي هذا الناتج قبل الحرب مع إيران.[1]

-تمتع العراق بقوى عاملة شابة وصلت إلى 4.5 مليون عام 1989، ووصول معدل النمو في الناتج القومي قبل حرب الخليج الثانية إلى حوالي 15%، ووصول متوسط دخل الفرد إلى حوالي 3200 دولار أوائل 1990، وعدم وجود ديون خارجية مستحقة على الدولة بل بالعكس كانت العراق دائنة في بعض الأحوال.

ورغم هذه المؤشرات الدالة على عناصر القوة لدى الاقتصاد العراقي إلا أنه لم ينجح في تحقيق طموحات التنمية الاقتصادية للمواطن العراقي، لأن الحكومات العراقية المتتالية لم تنجح في استغلال هذه العناصر نظرا لطبيعة السياسات الاقتصادية المتبعة طوال العقود الماضية، إذ توافقت الإيرادات الضخمة من النفط مع عقلية اقتصادية تبنت ما يطلق عليه خططا تنموية انفجارية كان الاقتصاد العراقي أول ضحاياها، نتيجة إهدارها موارد البلاد الاقتصادية والمالية لتحقيق منافع آنية كانت دائما ذات طابع أيديولوجي دعائي، ويمكن رصد ذلك بصورة واضحة في السياسات الاقتصادية العراقية المختلفة على النحو التالي:[2]

-السياسة الزراعية: رغم أن اقتصاد العراق لم يقع في المشكلة التي وقعت فيها بعض الدول النامية، المتمثلة في إحداث التنمية الصناعية على حساب القطاع الزراعي، وانتهاء الأمر بهذه الدول إلى عدم تحقيق التنمية الصناعية وتدهور أو انهيار القطاع الزراعي، إلا أن الإطار المؤسسي لقطاع الزراعة في العراق (وزارة الزراعة العراقية) انشغل بأمور بعيدة عن التنمية الزراعية، حيث اهتمت الحكومة بتسعير السلع الزراعية البسيطة واستصلاح الأراضي دون دراسة جدوى هذه العملية، مما أضر بالبيئة العراقية عموما (تجفيف الأهوار).

-السياسة الصناعية: رغم كل ما امتلكه العراق من إمكانيات صناعية متطورة، إلا أن الملاحظ أن سياسته الصناعية أعطت أولوية للصناعة العسكرية وفتح استثمارات ضخمة فيها، مما أدى إلى تحميل ميزانية الدولة مبالغ هائلة لاستيراد السلع العسكرية، ونظرا لاهتمام العراق بهذه الصناعة لم يهتم بالصناعة الأساسية الخاصة بسد الاحتياجات المدنية.

1- مغاوري شلبي علي، " الاقتصاد العراقي. من الحصار إلى ما بعد الحرب "، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 152، (أفريل 2003)، ص 72.
2- باسل جودت الحسيني، " السياسات الاقتصادية في العراق والتطلعات والسياسات الاجتماعية "، **العراق والمنطقة بعد الحرب قضايا إعادة الإعمار الاقتصادي والاجتماعي**، المرجع السابق، ص 213.

–السياسة التجارية تجاه العالم الخارجي: امتازت العراق لسنوات طويلة بسياسة تجارية انغلاقية قائمة على الاكتفاء الذاتي والتنمية المستقلة دون أن تحقق نجاحا في ذلك، كما أن العراق كان يعتبر المنظمة العالمية للتجارة بمثابة أذرع العولمة و أداة لخدمة المصالح الأمريكية.[1]

–السياسة النقدية العراقية: لم يكن لدى العراق مشاكل غير عادية في مجال السياسة النقدية قبل الحرب مع إيران، لكن بعد ثلاث سنوات من نشوبها بدأت هذه المشاكل في الظهور وتمت معالجتها بتنظيم عمليات التحويل لأجور العمالة الأجنبية، وبانتهاء الحرب ظهرت مشاكل أخرى من نوعية المشاكل التي تواجه اقتصادا يعود إلى النشاط بعد الحرب، غير أن دخول العراق في حرب أخرى في عقد التسعينيات جعل الاقتصاد العراقي يتماشى مع مشكلة تضخم خطيرة وانهيار شبه تام للقدرة الشرائية للدينار بصورة غير مسبوقة، رغم أهمية مؤشري الأرقام القياسية لأسعار المستهلكين وانخفاض أسعار الصرف كمظاهر لمشكلة التضخم التي أصبحت تهدد مستقبل الاقتصاد العراقي.[2]

2– نظام صدام حسين والخارج: لقد شجع صدام حسين على نشوء وطنية متشددة كشعور واع بالفخر في أمجاد تاريخ العراق القديم وبدأ في إعادة تعمير بابل التاريخية، وكان من المحتم في مثل هذه البيئة أن ينظر صدام إلى العمل العسكري كخيار واقعي عندما تكون السبل الأخرى إلى هدف ما مسدودة، حيث أن أول الأعمال التي قام بها بعد استيلائه على رئاسة الجمهورية إطلاق العنان لغزو عسكري شامل لإيران بموافقة ومساعدة واشنطن.[3]

أ–حرب الخليج الأولى: غزا الجيش العراقي إيران في 22 سبتمبر على امتداد جبهة بطول 1300 كلم من خورا مشهر في الجنوب إلى قصر شيرين في الشمال 1980،[4] بعد أن قرر صدام أن المطالب الإقليمية المتبقية للعراق لا يمكن أن تسوى إلا عن طريق القوة، وأن الدفاع عن النظام الإسلامي الأصولي في طهران الذي أطاح بالشاه لا يمثل مصلحة للولايات المتحدة الأمريكية،[5] التي لم تكتف عند بدء هذه الحرب بالامتناع عن أي تدخل في مجرى الأحداث، بل أصبحت في وقت لاحق دعما عمليا لمجهود صدام الحربي كخطوة أولى ثم مشاركا نشطا في النزاع العسكري، وقد طال أمد الحرب بين إيران والعراق من دون نتيجة حاسمة إذ سقط مئات ألاف الضحايا على مدى عدة سنوات وترتبت على العراق مديونية عالية.[6]

ب–اجتياح الكويت: أحيط غزو الكويت في 1990[7] بدعاية غربية مركزة تضمنت الكذب وتشويه الحقائق والحذف المتعمد لمعلومات أساسية، حيث قال صدام حسين في 30 مارس 1990 أمام المشاركين في

1- باسل جودت الحسيني، " السياسات الاقتصادية في العراق والتطلعات والسياسات الاجتماعية "، **مجلة المستقبل العربي**، العدد 295 ، (سبتمبر 2003)، ص 89.
2- مغاوري شلبي علي، المرجع السابق، ص 73.
3- عبد المنعم سعيد، **الكارثة العرب وأصول المسألة العراقية**، ط1، القاهرة: نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، 2004، ص 59.
4- عبد القادر رزيق المخادمي، **نزاعات الحدود العربية**، ط1، الجزائر: دار الفجر للنشر والتوزيع، 2004، ص 171.
5- عقاب يحي، **العراق في زمن الاستثناء**، ط1، القبة، الجزائر: دار الكتاب العربي للطباعة والترجمة والنشر والتوزيع، 1999، ص 37.
6- سعد ناجي جواد، " الوضع العراقي عشية الحرب "، **ندوة احتلال العراق وتداعياته عربيا وإقليميا ودوليا، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية**، ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004، ص 254.
7- Jocelyn coulons, **l`agression les états- unis, lirak et le monde**, 1ere éditions athena , 2004, p17.

مؤتمر القمة العربية ببغداد: "الحرب تخاض بالجنود ويأتي الأذى من الانفجارات وأعمال القتل والمحاولات الانقلابية، إلا أنه يأتي أيضا بالوسائل الاقتصادية أحيانا، وأنا أقول للذين يقصدون شن حرب على العراق إنها في نوع من الحرب على العراق".[1]

فقد كان صدام حسين يشكو بهذه العبارات من عدم مراعاة الكويت والإمارات العربية المتحدة لمصاعب الاقتصاد العراقي في فترة ما بعد الحرب الإيرانية العراقية، مواصلتين إنتاج النفط حسب مشيئتهما متجاوزتين الحصص المخصصة لهما من منظمة أوبك، مما أدى إلى انخفاض عائدات النفط العراقية، كذلك اتهم العراق الكويت بأنها تأخذ كميات كبيرة جدا من نفط حقل الرميلة الذي يمتد إلى داخل الكويت، و لم تكن لدى صدام في ضوء الشكاوى العراقية أسباب هامة تدعوه إلى الاعتقاد أن الولايات المتحدة الأمريكية ستتخذ أي إجراء ضده، إذ اجتمع في 12 أفريل 1990 مع أعضاء من مجلس الشيوخ الأمريكي هم: روبرت دول Robert dole، الان سمبسون Alan Simpson، هاوارد متزبتاوم Howard Metzertaum وحضرت الاجتماع أيضا السفيرة الأمريكية لدى بغداد أبريل غلاسبي April glaspie، ولا يسع أي شخص يقرأ النسخ المختلفة لمحضر تلك الجلسة أن يشكك في اللهجة الاسترضائية العامة التي سادتها.[2]

وأخذت فرقتان مدرعتان عراقيتان في 24 جوان 1990 موقعين لهما على طول الحدود الكويتية، فلم تفعل واشنطن شيئا سوى إعلان الناطقة باسم وزارة الخارجية الأمريكية مارغريت تاتوايلر أنه:" ليس للولايات المتحدة الأمريكية أي معاهدات دفاعية مع الكويت"، كما أعلن مساعد وزير الخارجية الأمريكي جون كيلي أمام لجنة فرعية لمجلس النواب في 31 جوان قبل يومين من الغزو العراقي للكويت أنه: "ليس على الولايات المتحدة الأمريكية التزام نابع من أي معاهدة تجبرنا على إشراك قواتنا في الدفاع عن الكويت".[3]

وهكذا كان مسؤولون أمريكيون مستعدون ليقولوا لصدام حسين في أواخر جويلية 1990 إنهم يفهمون مآخذه على الكويت، وأن الولايات المتحدة الأمريكية ليست ملزمة بالدفاع عن هذه الإمارة، غير أنها أطلقت عمليتي درع الصحراء وعاصفة الصحراء بمجرد اجتياز القوات العراقية للحدود الكويتية،[4] ملقية كمية من القنابل على العراق تعادل قوتها التفجيرية سبع قنابل ذرية كالقنبلة التي ألقيت على هيروشيما، فارضة نظاما ظالما للقتل الجماعي بالقصف الجوي ذهب ضحيته 200 ألف جندي عراقي حرقا وتفجيرا في الصحراء، وعقوبات اقتصادية استمرت 13 عاما.[5]

غير أن الشعب العراقي هوالضحية الأكبر لهذه الحرب التي خلفت وراءها كارثة إنسانية هي الأكبر في التاريخ المعاصر، فقد أصدر مجلس الأمن القرار 661 سنة 1990 يفرض عقوبات اقتصادية شاملة على العراق

1- Amir taheri, " Saddam ou comment s`en débarrasser", **politique internationale**, (n91 printemps, 2001), p122. [http://www.politiqueinternationale.com/revue/article.php?id_revue=6&id=374&content=synopsis] (Accédez le: 02/02/2014)

2- جيف سيمونز، **عراق المستقبل السياسة الأمريكية في إعادة تشكيل الشرق الأوسط** ، المرجع السابق، ص 309.

3- أسامة عكنان، **إعصار الخليج**، ط1، الجزائر: شركة الشهاب، 1991، ص 137.

4- جين ادوارد سميث، **حرب جورج بوش**، ترجمة محمود برهوم ونقولا ناصر، ط1، الأردن: دار الفكر للنشر والتوزيع، 1992، ص 36-37.

5 -عبد الأمير الأنباري، " نظام عقوبات الأمم المتحدة، حالة العراق"، **مجلة المستقبل العربي**، العدد 215 ،(جانفي 1997)، ص24.

بهدف التضييق عليه لإرغامه على سحب قواته من الكويت، ورغم انسحاب قواته ظلت العقوبات نافذة بذريعة التأكد من خلو العراق من أسلحة الدمار الشامل وإرغامه على تطبيق قرارات مجلس الأمن، لكن هذه العقوبات التي فرضت على العراق من قبل الامبريالية الأمريكية وحلفائها منذ ثلاث عشر عاما تعد عملية إبادة جماعية منظمة غير مسبوقة لحوالي 1.6 مليون شخص عراقي، ونتيجة لمشاركة الأمم المتحدة في فرض هذه العقوبات استقال "دينيس هاليداي" المشرف السابق على برنامج النفط مقابل الغذاء مبررا ذلك بقوله: "إننا سبيل تدمير مجتمع بأكمله وهذا عمل لا أخلاقي وغير مشروع".[1]

ومنذ عام 1991 استقال ما يفوق 50 من كبار مسؤولي الأمم المتحدة في العراق لنفس السبب المتمثل في كون أن العقوبات هي إبادة للشعب العراقي، إذ حسب إحصائيات الأمم المتحدة تحول العراق خلال ثلاثة عشر عاما من بلد غني نسبيا إلى بلد يعد من أشد البلدان فقرا، حيث تحول أكثر من 35% من إيرادات برنامج النفط مقابل الغذاء المطبق عام 1996، والذي يحق للعراق بموجبه بيع ما يعادل 10 مليار دولار سنويا من النفط إلى صندوق التعويضات، وإلى تلبية مصروفات مفتشي الأسلحة التابعين للأمم المتحدة، هذا بينما تعرقل الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا تنفيذ العديد من العقود المبرمة بين العراق والأمم المتحدة لوصول الغذاء والدواء إلى شعبه، بحجة أن لهذه السلع الضرورية استخدامات مزدوجة عسكرية ومدنية،[2] كما تشير تقارير اليونيسيف (منظمة الأمم المتحدة للطفولة) إلى أن أكثر من 500 ألف طفل عراقي تحت عمر خمس سنوات ماتوا بسبب العقوبات خلال العقد الأخير، غير أن كل ذلك لم يكن كافيا لصقور واشنطن المصرين أولا وأخيرا على هدف تغير النظام العراقي وتحرير العراقيين.

الفرع الثاني: أسلحة الدمار الشامل العراقية

لقد أثار بحث وتطوير إنتاج الأسلحة الكيماوية والبيولوجية وكذا المشاريع النووية العراقية مخاوف القوى الدولية والإقليمية وخاصة إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية، وأمام ضغوطات هذه الأخيرة ألزمه مجلس الأمن بموجب قرار رقم 687 بتدمير ما لديه من مخزونات والبنية الأساسية المتعلقة بالصواريخ الباليستية وأسلحة الدمار الشامل، فوافق العراق على التعاون مع لجنة الأمم المتحدة بإزالة أسلحة الدمار الشامل والوكالة الدولية للطاقة الذرية حتى يتمكن من التخفيف أو رفع الحصار الاقتصادي والعقوبات المفروضة عليه، فقام بمبادرة ذاتية عام 1991، بتدمير ما لديه من أسلحة، والأمر الثاني تعامله الكامل مع مفتشي اللجنة الخاصة والوكالة الدولية للطاقة، غير أن النظام العراقي حاول إخفاء أعداد من الصواريخ الباليستية وأسلحة الدمار الشامل بعيدا عن اللجنة، وهي محاولة تسببت عند اكتشافها عام 1995 في زعزعة الثقة السياسية في الحكومة العراقية تجاه التزاماتها أمام مجلس الأمن وأصبح التشكيك في كل ما يصدر من الجانب العراقي فسلطت لجان الرقابة الأممية عمليات تفتيشها بكل صرامة.

1-Anthony Arnove étal, **l'Irak. Assiégé les conséquences mortelles de la guerre et des sanctions**, paris: parangon, 2003 ,p 31.
2- IBID, p32.

أولا–واقع أسلحة الدمار الشامل العراقية

1–الأسلحة الكيماوية:

– إنتاجه لكميات من غاز الخردل وعوامل الأعصاب، كالتابوت والزارين والـــ (xx)خلال عقد الثمانينات.[1]

– استخدامه رفقة إيران الأسلحة الكيماوية في حربهما معا (حرب الخليج الأولى 1980–1988).2

– تدميره الكامل لمخزون الأسلحة الكيماوية سنة 1991 (عقب حرب الخليج الثانية) بأمر من الرئيس دون معاودة البحث والتطوير أو الإنتاج لاحقا.[3]

2–الأسلحة البيولوجية:

–كان لديه برنامج لهذه الأسلحة خلال الفترة الممتدة بين 1957–1990 مكنه من إنتاج الأنثراكس (الجمرة الخفيفة) والبوتالين والأفلاتوكسين.[4]

– قيامه بتسليح هذه العوامل عام 1990 دون استخدامها قتاليا.

– تدميره لمخزونه من الأسلحة البيولوجية بالكامل صيف عام 1991، دون معاودة البحث والتطوير أو الإنتاج لاحقا.

3–الأسلحة النووية:

– تمكنه من وضع برنامج للاستخدام السلمي للطاقة النووية منذ عام 1959 بالتعاون مع الاتحاد السوفيتي الذي قام ببناء مفاعل نووي للبحوث بدئ العمل به في 1968.

– طور العراق طموحه إلى إنتاج الطاقة الكهربائية بواسطة مفاعلات نووية وعقد اتفاقية مع فرنسا في عام 1976 لبناء مفاعلين للبحوث " تموز1 " أوزيراك " تموز2" يستخدمان وقود اليورانيوم المخصب بنسبة 93%.[5]

– طور العراق مزيدا من طموحه في العامين 1976–1978 مع ايطاليا إضافة إلى اتفاقية أخرى مع شركة بلجيكية لبناء وحدة لاستخلاص اليورانيوم من خام الفوسفات المستخدم في إنتاج الأسمدة في مصنع القائم غرب العراق (أنتجت الوحدة نهاية 1990 نحو 16 طن من اليورانيوم الأولي).[6]

– انعطف البرنامج النووي العراقي السلمي والمعلن بعد تدمير الطائرات الإسرائيلية مفاعل " أوزيراك" في 07 جوان 1981 إلى برنامج سري يستهدف تخصيب اليورانيوم عالي التخصيب وتصميم سلاح نووي يعتمد في الأساس على هذا النوع من اليورانيوم.

1- سعد الدين الشاذلي، المرجع السابق، ص 23.
2- يحي صادوفسكي، **الصواريخ أم الخبز**، ط1، مصر: مركز الأهرام للترجمة والنشر والتوزيع، 1994، ص 64.
3- جعفر ضياء جعفر، نعمان النعيمي، **الاعتراف الأخير حقيقة البرنامج النووي العراقي**، ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2005، ص 173.
4- عبد الهادي مصباح، **الأسلحة البيولوجية والكيماوية بين الحرب والمخابرات والإرهاب**، تقديم أسامة الباز، ط1، القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، 2000، ص 126-127.
5 - سعد الدين الشاذلي، المرجع السابق، ص 16-17.
6- يحي صادوفسكي، المرجع السابق، ص 64-65.

– بنهاية عام 1990 اقترب البرنامج النووي السري العراقي من مستويات واعدة لتحقيق أهدافه حيث:

*بلغت طريقة الفصل الكهرومغناطيسي للنظائر(emis) لتخصيب اليورانيوم إلى المرحلة الإنتاجية في موقع " الفارسية " شمال بغداد.

* توصل البرنامج البحثي لتخصيب اليورانيوم بالطرق الكيماوية إلى نتائج مختبرية مشجعة.

* وصل برنامج تصميم وتطوير سلاح نووي إلى نتائج مشجعة في الدراسات النظرية وفي تصميم أساس للسلاح.

– جاءت حرب عاصفة الصحراء في عام 1991 بنتائج كارثية على البرنامج النووي العراقي في جميع أبعاده ومرافقه و لم يعد يمتلك العراق أي مفردات لبرنامجه النووي (**أنظر خريطة رقم(08): مواقع أسلحة الدمار الشامل العراقية المفترضة**).

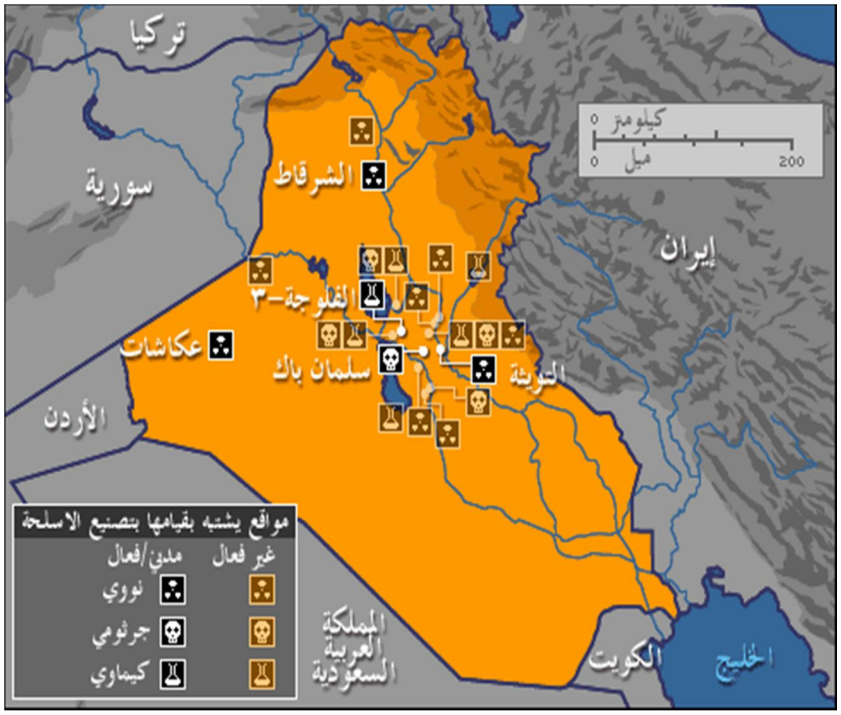

المصدر: http://www.bbc.co.uk/arabic/specials/iraqkeymaps/page8.shtml

ثانيا–الافتراءات حول أسلحة الدمار الشامل العراقية: في خطابه أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في 12 سبتمبر 2002 ألح الرئيس الأمريكي جورج دبليو بوش على دول العالم اتخاذ موقف أكثر حزما اتجاه أسلحة الدمار الشامل العراقية المزعومة، حيث قال: "إن نظام صدام حسين خطير ويزداد خطورة" مقدما معطيات عن هذه الأسلحة، ولإعطاء المزيد من الثقل لخطابه أصدر البيت الأبيض في اليوم ذاته وثيقة بعنوان "عقد من الخداع والتحدي"[1]، ذكر فيها أمثلة عن انتهاكات صدام حسين لستة عشر قرارا لمجلس الأمن خلال العقد المنصرم، كما ذكر في الوثيقة ذاتها وتحت عنوان "الأسلحة النووية" ما نصه :" كان صدام حسين يمتلك برنامجا للتسلح النووي قبل حرب الخليج، وهو مستمر في العمل حاليا لتطوير سلاح نووي"، مستشهدا بتقرير صادر

1- جعفر ضياء جعفر، نعمان سعد الدين النعيمي، "أسلحة الدمار الشامل الاتهامات والحقائق"، **مجلة المستقبل العربي**، العدد 306، (أوت 2004)، ص 46.

في 9 سبتمبر 2002 عن المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية أكد قدرة صدام على صنع قنبلة نووية خلال شهور معدودة إذا ما تمكن من الحصول على مادة انشطارية،[1] ثم سردت وثيقة البيت الأبيض عددا آخر من الافتراءات تتضمن ما يلي:

-سار العراق بخطى متسارعة إلى امتلاك الأسلحة النووية، حيث أجرى بحثا حقيقيا في الأسواق العالمية لشراء المواد التي تساعده على تصنيع قنبلة نووية.

- لا يزال العراق يمتلك الخبرة الفنية والبنى التحتية لينطلق من جديد في سعيه إلى بناء سلاح نووي.

وبعد اثني عشر يوما أي في 24 سبتمبر 2002 أصدرت الحكومة البريطانية ملفا رسميا بعنوان "أسلحة الدمار الشامل العراقية: تقويم الحكومة البريطانية"، المقدم بقلم توني بلير الذي قال فيه:" تثبت الوثيقة أن برنامج أسلحة الدمار الشامل العراقي برنامج نشط وتفصيلي ينمو بشكل متواصل"، وجاء الفصل الثالث من هذه الوثيقة ليشرح الوضع الحالي (1998-2002) لأسلحة الدمار الشامل العراقية، مقدما جملة من الاستنتاجات أهمها:

- يمتلك العراق قدرات يمكن إعادة استخدامها في مجال الأسلحة الكيمياوية والبيولوجية خلافا لنصوص القرار 687 لسنة 1991.

-إن صدام مستمر في إعطاء أهمية كبيرة لامتلاك أسلحة الدمار الشامل والصواريخ التي يعتبرها حجر الأساس في جعل العراق قوة إقليمية، وهو مصمم على الإبقاء على هذه القدرات.

-العراق مستمر في تطوير الأسلحة النووية وهو بذلك يخرق التزاماته تجاه معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية، ويخرق مضمون قرار مجلس الأمن رقم 687 لسنة 1991، إضافة إلى سعيه لشراء مقادير من اليورانيوم من إفريقيا علما أنه لا يمتلك برنامجا نوويا سلميا يبرر ذلك.[2]

- يمتلك العراق عددا من صواريخ سكود المطورة التي يمكن أن تطال قبرص وشرق تركيا وطهران وإسرائيل، كما يسعى إلى تطوير صواريخ ذات مدى أبعد من ذلك.

-إن الخطط العسكرية العراقية تتضمن استخدام الأسلحة الكيمياوية والبيولوجية في أي حرب مقبلة.

-إن بمقدور القوات المسلحة العراقية استخدام السلاح الكيمياوي والبيولوجي، ولقد أعدت الأوامر لذلك بما فيها السيطرة والإسناد اللوجستي، بحيث يمكن نشر هذه الأسلحة في غضون 45 دقيقة من تسلم الأمر بذلك.

وبتوافق متقن في يوم 24 سبتمبر 2002 اجتمع الكونغرس ليمنح رئيس الولايات المتحدة تفويضا بشن الحرب على العراق، وكي يتمكن المجلس من الوصول إلى إجماع حول الموضوع طلب من مدير وكالة المخابرات المركزية جورج تينيت، أن يتحدث إلى لجنة الشؤون الخارجية في مجلس الشيوخ عن تقويم وكالته

1- جعفر ضياء جعفر، النعمان سعد الدين النعيمي، "أسلحة الدمار الشامل، الاتهامات والحقائق"، **ندوة احتلال العراق وتداعياته عربيا وإقليميا ودوليا، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية**، المرجع السابق، ص 168.

2- عماد خدوري، **سراب السلاح النووي العراقي مذكرات وأوهام**، ط1، لبنان: الدار العربية للعلوم، 2005، ص 270-271.

لقدرات العراق في مجال أسلحة الدمار الشامل، فصرح:" لقد تم إيقاف وحجز 3000 أنبوب ألمنيوم عالي المتانة في عمان في طريقها إلى العراق"، بل أضاف أن وكالته قد حصلت في الفترة بين العامين 1999–2001 على معلومات استخباراتية تشير إلى أن العراق حاول شراء 500 طن من أكسيد اليورانيوم من النيجر، الأمر الذي أكده وزير الخارجية كولن باول واعتبره دليلا على سعي العراق الحثيث صوب طموحاته النووية.[1]

جاءت هاتان الشهادتان لتمكن الكونغرس الأمريكي في 07 أكتوبر 2002 من منح الرئيس بغالبية كبيرة التفويض لشن هجوم عسكري على العراق، وكانت الوكالة الدولية للطاقة الذرية قد رضخت في السابق إلى توجيهات الولايات المتحدة الأمريكية، فأبقت قبل مغادرة مفتشيها للعراق في 16 ديسمبر 1998 بأمر من ريتشارد بتلر Richard Butler المدير التنفيذي للأونسكوم على عدد من النقاط الهامشية العالقة، كعدم تزويدها ببعض الوثائق والتصاميم حول الطارد المركزي الذي سبق أن اشتراه العراق من جهة أجنبية، وكان مسؤولوا الوكالة يخبرون الجانب العراقي أن هذه النقاط المتبقية بسيطة ويمكن حلها خلال مرحلة التفتيش والتحقق المستديم (omv) وهي مرحلة ما بعد نزع السلاح، لكن الوكالة لم تخبر مجلس الأمن برؤيتها هذه التي عبرت عنها للجانب العراقي.

وعلى الرغم من تمكن الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا والوكالة الدولية للطاقة الذرية والانموفيك من إقناع المجتمع الدولي بصحة ادعاءاتهم، فقد تمكن دعاة الحرب من المحافظين الجدد في الولايات المتحدة الأمريكية مثلما تمكنت حكومة توني بلير من تضليل مجالسها النيابية وشنوا بذلك الحرب على العراق في 2003/03/19.[2]

الفرع الثالث: النظام العراقي وعلاقته بالإرهاب

عرف المحللون والسياسيون الأمريكيون الهجمات المفتوحة يوم 11 سبتمبر 2001 على برجي التجارة العالمية في نيويورك والبنتاغون في العاصمة الأمريكية واشنطن معا، بأنها لحظة فاصلة في تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية الحديث، شأن لحظات فاصلة سابقة غيرت بسرعة التصور الحكومي للواقع السياسي الدولي، وضعتها على مسار سياسي وعسكري جديد يهدف إلى مخاطبة واقع جديد،[3]كما حفزتها على محاولة صياغة "مبدأ" لفهم ومواجهة عالم ما بعد الحرب الباردة المحفوف بالأخطار، فسعت– تحت تأثير منظور المحافظين الجدد– لوضع استراتيجية تستطيع بواسطتها أن تنظم عالما استطاع فيه خصومها الخارجيين أن يهاجموا أكثر المواقع قربا من قلبها، وأن يوجهوا ضربات ساحقة لأكثر الرموز اعتزازا لقوتها العالمية الاقتصادية والعسكرية، ولقد ألقى ريتشارد هاس Richard Haass مدير مكتب التخطيط السياسي بوزارة الخارجية الأمريكية خطابا في أفريل 2002، أشار فيه إلى أن حقبة ما بعد الحرب الباردة شكلت تحديات جديدة فوق قومية، وشكلت أيضا

1-جعفر ضياء جعفر، نعمان سعد الدين النعيمي، **ندوة احتلال العراق وتداعياته عربيا وإقليميا ودوليا، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية**، المرجع السابق، ص 170.

2 - Lauren Johnston; 'We Were Almost All Wrong' " 29 january 2004 [http://www.cbsnews.com/news/kay-we-were-almost-all-wrong/](Acceded at: 30/04/2014)

3 - سميح فرسون، " جذور الحملة الأمريكية لمناهضة الإرهاب "، **مجلة المستقبل العربي**، العدد 284، (أكتوبر 2002)، ص 6.

تحديات تقليدية، و لم تعد الاستراتيجيات التقليدية الأقدم واستراتيجيات الدفاع والاحتواء والردع كافية بعد الآن، مقترحا في الخطاب نفسه مبدأ "الإدماج" من خلال قوله: "إن الهدف الأساسي للسياسة الخارجية الأمريكية في القرن الحادي والعشرين هو إدماج بلدان ومنظمات أخرى في الترتيبات التي ستدعم عالما يتسق مع المصالح والقيم الأمريكية، وبهذا ندعم السلام والرخاء و العدل على أوسع نطاق ممكن، إن إدماج شركاء جدد في جهودنا سيساعدنا على التصدي للتحديات التقليدية المتعلقة بصون السلام في مناطق مقسمة، وكذلك التصدي للأخطار عبر القومية مثل الإرهاب الدولي وانتشار أسلحة الدمار الشامل، كما أنه سيساعد على أن يجلب العالم المعو لم أولئك الذين قد استبعدوا في السابق، إن مصيرنا في هذه الحقبة يتداخل بنسيجه مع نسيج مصير الآخرين ومن ثم يتعين أن يكون نجاحنا نجاحا يتشارك فيه الآخرين، إلا أنه ظهر يرسي الأساس لمبدأ يعتمد الاستباق العسكري".[1]

إن معظم البلدان التي تعرضها إدارة بوش في الوقت الحاضر على أنها أهداف ممكنة لتدخل أمريكي في الشرق الأوسط، مخصصة العراق على وجه التحديد كهدف لعمل مبكر، غير أن كارثة الحادي عشر من سبتمبر كشفت على مجموعة حقائق لعل أبرزها:

-الأزمة التي يواجهها الغرب في عقيدته العسكرية والاستراتيجية بعد زوال الخطر الشيوعي، التي ترتب عليها واقع أوصل الولايات المتحدة الأمريكية اليوم لوضع مخصصات الإنفاق العسكري بمستوى يفوق كل مخصصات إنفاق الأنشطة الحكومية الباقية، مما أوقعها في ورطة الرغبة في استمرار الاستباق على رغم غياب المبررات والحوافز، و جعلها تدرك أنها بحاجة لإعادة صياغة عقيدتها العسكرية بعد زوال الشيوعية لضمان استمرار الصدارة للغرب، فبقاء الحضارات كما يفسره المؤرخ البريطاني الشهير أرنولد توينبي .Arnold J Toynbee مرتبط بالاستجابة الظافرة للتحديات المتعلقة "من تحقيق غاية إلى صراع جديد، ومن حل مشكلة إلى مجابهة أخرى، ومن هدأة مؤقتة إلى حركة راجعة ".[2]

لقد كان البحث عن عدو استراتيجي هاجسا أمريكيا منذ اللحظة التي نكست فيها بغير رجعة الأعلام السوفيتية في كل المحافل الدولية، حيث صرحت جين كيركباتريك Jeane J. Kirkpatrick مندوبة الولايات المتحدة (السابقة) في الأمم المتحدة حين رؤيتها لهذا المشهد قائلة: "إن العدو التالي هو الأصولية الإسلامية"، غير أن هذا الإعلان ظل على طاولة البحث والتداول يبحث له عن مسوغات مقنعة، إلى أن أعلن الحلف الأطلسي في بيان له صدر في 21 فيفري 1992 بأن الأصولية الإسلامية هي العدو القادم للحلف، وبذلك برزت دراسات وبحوث وآراء تتناول هذا الموضوع كان أبرزها أطروحتي صراع الحضارات لهنتنغتون Samuel Huntington Phillips ونهاية التاريخ لفوكوياما Francis Fukuyama.[3]

1- مايكل هدسون، " مأزق امبريالية إدارة المناطق الجامحة "، **مجلة المستقبل العربي**، العدد 284، المرجع السابق، ص 39.
2- اسماعيل الشقي، " التحديات الاستراتيجية بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر"، **مجلة المستقبل العربي**، العدد 283، (سبتمبر 2002)، ص 29.
3- فرانسيس فوكوياما، المرجع السابق، ص 8.

-مدى صمود النظرية الأمنية التقليدية في حفظ الاستقرار السياسي للولايات المتحدة الأمريكية، وتقوم هذه النظرية على فرضيات منها أن المحيطين الهادي والأطلسي يشكلان عازلا أمنيا لأمريكا، وأن التفوق التكنولوجي والمعلوماتي يمنحان قوتها العسكرية تفوقا غير مسبوق على مدار التاريخ، غير أن القوة العسكرية هي أداة دفاعية بينما التفوق الاقتصادي والسياسي يجعلان الولايات المتحدة الأمريكية القوة الأعظم بلا منافس، وأن وعي المجتمع بتقاليد الديمقراطية التاريخية كفيل بإبقاء السيطرة المدنية على القوات المسلحة في البلاد.

-القلق من نشوء نظام اقتصادي منافس خارج إطار السيطرة الأمريكية، لذلك لم تكن كارثة الحادي عشر من سبتمبر سببا للحرب في أفغانستان بقدر ما كانت حافزا لها، فقرار خوض حرب في أفغانستان كان جاهزا أعد له منذ فترة – لدواعي تكريس العقيدة العسكرية الجديدة – للخروج من مأزق التدهور الاقتصادي، ونتيجة ضغوط تحالف شركات النفط الأمريكية العاملة في بحر قزوين، تم التخطيط للسيطرة على هذا الأخير أملا في تقليل اعتمادها على نفط الخليج العربي الذي صعبت السيطرة عليه.[1]

وانطلاقا من قيام السياسة الخارجية على القوة المرتبطة بتحقيق المصالح فإن استراتيجيتها مازالت متمسكة بنظرية مورغانتو وكسنجرHenry Kissinger، التي تقول بأن المصالح لا تتحقق بمعزل عن القوة وأن القوة يجب أن تبقى حاضرة إذا أرادت الدولة أن تضمن نجاح سياستها الخارجية، ومن ناحية أخرى فإنها لا تؤمن بالديمقراطية إنما بالتوازنات (إقامة مراكز قوى تحقق لها مصالحها تحت شعار الديمقراطية)، وقد حاول الرئيس بوش الابن George W. Bush تحديد مهمات ثلاث أمام هذه الاستراتيجية لتحقيقها وهي[2]:

- الدفاع عن السلام من خلال قتال الإرهابيين والطغاة.
- بناء علاقات قوية مع القوى العظمى.
- توسيع دائرة السلام بتشجيع مجتمعات حرة ومتفتحة في كل قارة من قارات العالم.

لقد وضع بوش George W. Bush في رؤيته الاستراتيجية الجديدة الإرهابيين والطغاة في سلة واحدة ووصفهم بأنهم يهددون مصالح الولايات المتحدة الأمريكية، إذ قال بأن الطغاة يبنون جيوشا من شأنها أن تهدد أمنها خاصة إذا امتلكت أسلحة الدمار الشامل، ولا يقل من وصفهم بالإرهابيين خطورة عن الطغاة من حيث أن شخصا أو مجموعة أشخاص تعمل سرا تستطيع أن تتسلل إليها لتقوم بأعمال تهدد أمنها، وأوضح بوش George W. Bush أن استراتيجية الحرب الباردة كانت على مواجهة أعداء معروفين بأدوات معروفة وحيز جغرافي معروف، لكن العدو الآن- حسب رؤيته- غير مرئي ويعمل في الخفاء.[3]

في هذا السياق صدرت تصريحات متعددة عن مسؤولين أمريكيين ترى إمكانية التعاون بين بعض الحكام الموصوفين بالطغاة ورجال المنظمات السرية الموصوفين بالإرهابيين، مما قد يمكن المنظمات من امتلاك أسلحة

1- اسماعيل الشقي، المرجع السابق، ص 44.
2- عبد الستار قاسم، " الاستراتيجية الأمريكية الجديدة وانعكاساتها على العرب "، **تقرير ارتيادي (إستراتيجي) لمجلة البيان**، الإصدار الثاني، ط 1، 2004، ص 280.
3- المرجع نفسه، ص 282.

الدمار الشامل، و لم تتلكأ الدوائر الأمنية في القول بأن عراق صدام وكوريا الشمالية قد يتعاونان مع تنظيمات معادية للولايات المتحدة الأمريكية في صنع أسلحة كيماوية وجرثومية، وهذا ما يسوغ في النهاية عدم التمييز الحدي بين الطغاة والمنظمات السرية، وبناء على هذا سوغ بوش الضربات الوقائية دون التخلي عن سياسة الردع والاحتواء التي كانت قائمة، والضربة الوقائية تعني ضرب العدو المحتمل وتدمير قواه قبل أن يكون قادرا على توجيه ضربة للولايات المتحدة الأمريكية، ويعد العراق من أهم الدول المدرجة على القائمة الأمريكية لما يسمى بـــ" الدول المارقة " منذ حرب الخليج الثانية 1991، وتتمثل مشكلة العراق بتوقف عمل المفتشين الدوليين خلال السنوات الأربع الأخيرة، وقد كان الموقف الأمريكي- وخاصة إدارة الرئيس بوش الابن George W. Bush –أكثر تشددا تجاه العراق، حيث تبنت هذه الإدارة في حملتها الانتخابية لهجة متشددة ضده، وكان فريق إدارة بوش " نائب الرئيس، وزير الدفاع، مستشارة الأمن القومي "من أنصار توجيه ضربة أمريكية له بهدف الإطاحة بنظام صدام حسين.

وكان الاقتراح الذي قدمته الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا إلى مجلس الأمن في جانفي 2001، والمعروف بنظام "العقوبات الذكية" ضد العراق[1] قد أخفق لعدم اقتناع بقية الدول الأعضاء في مجلس الأمن به، وقد اعتبرت العراق أحداث 11 سبتمبر رد فعل مشروع على السياسات الأمريكية الخاطئة اتجاه الشرق الأوسط، كما أدانت الحرب الأمريكية على أفغانستان، وفي الوقت نفسه لم تظهر أي أدلة على تورط العراق في هذه الأحداث، أو في هجمات الجمرة الخبيثة التي كانت بعض المؤسسات الأمريكية قد تعرضت لها في ذلك الوقت.[2]

وبعد نصر الولايات المتحدة الأمريكية السريع في أفغانستان، تصاعد خطابها بشأن القيام بعمل عسكري ضد العراق في إطار الحرب على الإرهاب، باعتبار أن النظام العراقي نظام مارق يمثل وجوده بحد ذاته تهديدا لأمنه، وأن المخرج الوحيد هو عمل عسكري سواء تحت مظلة الأمم المتحدة أو بصورة منفردة، ورغم تراجع هذا الخطاب لفترة وجيزة إلا أنه عاود الصعود مرة أخرى من خلال خطاب بوش George W. Bush في 29 جانفي 2001، الذي لم يترك مجالا للشك في الإصرار على شن عملية عسكرية هجومية شاملة قصد القضاء نظام صدام حسين،[3] وتأسيس نظام ديمقراطي جديد يمكن أن يؤدي إلى تطورات إيجابية كبيرة في الشرق الأوسط وفق تغيير شكله كليا.[4]

المطلب الثاني: النفط كهدف حقيقي وحرب الخليج الثالثة

بعد أن وضعت الحرب الانجلو-أمريكية على العراق أوزارها، وشرعت الولايات المتحدة الأمريكية في إعادة ترتيب البيت العراقي من الداخل تمهيدا لبدأ مرحلة جديدة من الفك وإعادة التركيب لأساسات منطقة

1- عبد الفتاح الرشدان، "استراتيجية القوى الدولية تجاه المنطقة العربية "، **تقرير ارتيادي (إستراتيجي) لمجلة البيان**، الإصدار الأول، ط 1، 2003، ص 298.

2- محمد عبد السلام، " تعقيدات الهجوم العسكري الأمريكي المحتمل على العراق "، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 150، (أكتوبر 2002)، ص 63.

3- جمال عبد الجواد، "السياسة الأمريكية تجاه العراق: تشدد يميني وهوس أمني "، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 150، المرجع السابق، ص 89.

4- عبد الفتاح الرشدان، المرجع السابق، ص 299.

الشرق الأوسط، تظل الحقيقة النفطية عاملا مؤثرا وحاكما لنظرة الولايات المتحدة الأمريكية للمنطقة العربية خاصة البقعة الخليجية منها،[1] ورغم كثرة الأهداف التي تذرعت بها لتبرير حربها على العراق بدءا من تدمير أسلحة الدمار الشامل وانتهاء بنشر المبادئ الليبرالية الغربية من قبيل الديمقراطية والحرية واحترام حقوق الإنسان، إلا أن الأهداف النفطية فرضت نفسها على عدد كبير من الكتابات والتحليلات الغربية والعربية، فضلا عما أوضحته تصريحات العديد من المسؤولين الغربيين وعلى رأسهم بعض أعضاء الإدارة الأمريكية الحالية.[2]

الفرع الأول: النفط في الفكر السياسي الأمريكي

يحتل النفط أهمية خاصة في سلم الأولويات الأمريكي منذ القدم ليس لكونه شريان الحياة في المجتمعات الصناعية فحسب، بل لأهميته الاستراتيجية العالمية ودوره في تحديد قوة الدول ووضعها العالمي، وللتعرف على حقيقة النفط في الفكر الأمريكي يجدر بنا التعرض للعناصر التالية[3]:

أولا– السياسة النفطية الأمريكية

تركز السياسة النفطية الأمريكية على إشباع احتياجاتها النفطية وضمان تأمين مصادر الطاقة باستمرار استجابة لأية تغيرات داخلية وخارجية طارئة،[4] وتحاول هذه السياسة النفطية التوفيق بين هدفين متعارضين هما تلبية الاحتياجات النفطية الداخلية، والحفاظ على المخزون النفطي الاستراتيجي من ناحية، وتقليل الاعتماد على المصادر الخارجية في إشباع هذه الاحتياجات المحلية، وهو ما وضع جليا في استراتيجية الطاقة القومية National energy policy التي أصدرتها وزارة الطاقة الأمريكية في ماي 2001 أو ما يعرف بتقرير ديك تشيني Dick Cheney، وتحتل السياسة النفطية أهمية كبيرة في تفكير الإدارة الأمريكية الحالية نظرا للتغيرات التي طرأت على السياسة الأمريكية بعد أحداث سبتمبر، وقد زادت حدة تأثير هذا المفهوم في الفكر الرسمي الأمريكي مؤخرا نتيجة لعاملين هما:

– زيادة الاستهلاك الأمريكي من النفط والذي يبلغ ربع استهلاك العالم 22 مليون برميل يوميا (25%) يتم استيراد نصفه 10.5 م.ب. ي، ومن المتوقع أن تصل نسبة الاستيراد إلى نحو 25% بحلول عام 2025.

– الاعتماد على دول الشرق الأوسط خاصة الدول الخليجية والتي شهدت علاقاتها مع واشنطن بعض التوترات بعد وقوع أحداث 11 سبتمبر، خاصة العلاقات مع السعودية التي تعد المنتج والمصدر الأول للنفط في العالم وتلعب دورا كبيرا في تحديد أسعار النفط العالمية.

1- خليل العناني، " دور النفط في الأزمة العراقية الأمريكية " **مجلة السياسة الدولية**، العدد 151، (جانفي 2003)، ص 34.
2- أحمد علي الغامدي، " هل سبب الحرب اقتصادي ؟ وما الآثار المترتبة على دول المنطقة؟ "، **مجلة البيان**، العدد 188، (يونيو 2003)، ص 55.
3- خليل العناني، **العراق الجديد ومستقبل خريطة النفط العالمية**، دون طبعة، الإمارات العربية المتحدة: مركز زايد للتنسيق والمتابعة، 2003، ص 35.
4- رمزي سلمان، " السياسة النفطية "، **مجلة المستقبل العربي**، العدد 305، (جويلية 2004)، ص 102-103.

ونتيجة لهذين العاملين لم يكن مستغربا أن تتجه الولايات المتحدة الأمريكية لتطوير علاقات شراكة نفطية استراتيجية مع مناطق أخرى، مثل منطقة غرب إفريقيا ومنطقة وسط آسيا وبحر قزوين بالإضافة إلى الشراكة مع روسيا.[1]

ثانيا–النفط العربي في بؤرة الاهتمام الأمريكي

لم يغب النفط العربي (الخليجي) يوما عن ذهن رجال الإدارة الأمريكية منذ أكثر من قرن من الزمن،[2]فالخليج العربي يحتوي على أكثر من 65% من الاحتياطي النفطي العالمي ويساهم بأكثر من 35% من الإنتاج النفطي العالمي،[3] وهو الإقليم الوحيد القادر على سد الاحتياجات النفطية العالمية المتزايدة خلال العقود القليلة القادمة، فالسعودية وحدها تمتلك ربع الاحتياطات النفطية العالمية (261.5 مليار برميل) وتعد أكبر منتج نفطي عالمي على الإطلاق، كما يحتوي العراق على نحو 11% من الاحتياطي النفطي العالمي (112.5 مليار برميل) كاحتياطات معروفة، وهو ما يجعله يأتي في المرتبة الثانية بعد السعودية مباشرة (**أنظر الجدول رقم (06) الدول الخمس الأولى في العالم على صعيد احتياطات وإنتاج النفط (1999)**).[4]

الدولة	الاحتياطات مليار برميل	من الاحتياطات العالمية بالمئة	الانتاج مليون برميل في اليوم **1998**
السعودية	**261,5**	**24,8**	**9,2**
العراق	**112,5**	**10,7**	**2,2**
الإمارات	**97,8**	**9,3**	**2,7**
الكويت	**96,5**	**9,2**	**3,2**
إيران	**89,7**	**8,5**	**3,8**

المصدر :خليل العناني ،"دور النفط في الأزمة العراقية –الأمريكية" **مجلة السياسة الدولية** ،العدد 151،(جانفي 2003)، ص34

وعلى مدار أكثر من ربع قرن حاولت الولايات المتحدة الأمريكية الاقتراب شيئا فشيئا من النفط الخليجي بمختلف الطرق، وتم ذلك من خلال عدة خطوات تتلخص فيما يلي:

–تزويد قوة الانتشار السريع بمعدات عسكرية ثقيلة للتدخل في حالة حدوث أزمة في منطقة الخليج.

–إنشاء قيادة مركزية مسؤولة عن شؤون الخليج من شرق إفريقيا حتى أفغانستان، ومع اشتداد الحرب العراقية الإيرانية شكلت البحرية الأمريكية عام 1987 قوة المهام المشتركة للشرق الأوسط لحماية خزانات النفط في مياه الخليج.

–حرب الخليج الثانية حيث لم تعد السعودية وغيرها من بلدان الخليج تمانع في أن يكون هناك وجود عسكري مباشر على أراضيها.

–الحرب على أفغانستان: استطاعت الولايات المتحدة الأمريكية أن تستغل أحداث 11 سبتمبر كي توسع من تواجدها العسكري في منطقة آسيا الوسطى، وحتى يكتمل الحزام العسكري الأمريكي المتمثل في

1- خليل العناني، **العراق الجديد ومستقبل خريطة النفط العالمية**، المرجع السابق، ص 36.
2- عدنان جابر، **العرب وعصر ما بعد النفط**، ط1، سورية: دار علاء الدين, 2004، ص 13.
3- سمير صارم، **إنه النفط يا(....) الأبعاد النفطية في الحرب الأمريكية على العراق**، ط1، سورية: دار الفكر، 2003، ص 48.
4- كينيث بولاك، " أمن الخليج "، ترجمة غسان رملاوي، **مجلة شؤون الأوسط** العدد 115، (صيف 2004)، ص 83.

إنشاء قواعد عسكرية من جيبوتي جنوب شرق إفريقيا إلى جزيرة ديجو جاريكا في المحيط الهندي، بالتوازي مع قواعد آسيا الوسطى في كازاخستان وأوزبكستان قامت بوضع يدها على نصف الكرة الأرضية الغني بآبار النفط والغاز الطبيعي.

-الحرب على العراق: ربما كانت إزالة صدام هي آخر قطعة تم وضعها في أساس الإمبراطورية الأمريكية، حيث ستحتفظ واشنطن بقواعد عسكرية في العراق كي تضمن السيطرة الكاملة على النفط العراقي ومن ورائه بحيرات النفط الخليجية والآسيوية ووسط آسيا، و قد صرح بذلك كبير مفكري تيار المحافظين الجدد "روبرت كيجان Robert Kagan " مؤكدا حدوث المشاكل الاقتصادية في الولايات المتحدة الأمريكية بمجرد انقطاع النفط، إلا أن التحكم في العراق من شأنه منع حدوث مثل هذه المشاكل.[1]

ثالثا-الوضع النفطي في الولايات المتحدة الأمريكية

يبلغ حجم الإنتاج الأمريكي من النفط الخام وسوائل الغاز نحو 5.7 مليون برميل يوميا وهو ما يشكل حوالي 9.7% من الإنتاج العالمي، كما تبلغ الاحتياطات المؤكدة من النفط هناك نحو 30.4 مليار برميل بنسبة تبلغ 2.9% من الاحتياطي العالمي، وتستهلك ربع الإنتاج النفطي للعالم (25%) تستورد نصفه، [2] ومن المتوقع أن يزداد الطلب الأمريكي على النفط إلى حوالي 27.21 مليون برميل يوميا وحوالي 29.17 مليون برميل يوميا عام 2025 بزيادة سنوية تبلغ 1.7% في المتوسط، ولذا فإن الولايات المتحدة الأمريكية ستضطر إلى تأمين أكثر من ثلثي احتياجاتها وتحديدا 68% منها بحلول عام 2025 مقارنة مع 55% عام 2001 و 42% عام 1990.[3]

ومن المتوقع أيضا أن يزداد الطلب الأمريكي على النفط بمقدار 500 ألف برميل يوميا بمعدل 2.5%سنويا خلال الفترة الممتدة من 2002 إلى 2004، مقابلة انخفاض الإنتاج النفطي المحلي بمقدار 66 ألف برميل يوميا طوال سنة 2003، أو ما يعادل 1.1% ليصل الإنتاج إلى 0.16 م.ب.ي، وكذلك انخفاض الإنتاج في ألاسكا بمقدار 3% في نفس السنة و0.7% عام 2004.

رابعا-الدوافع النفطية للحرب الأمريكية على العراق

يمكن تقسيم أهم الدوافع النفطية التي كانت وراء الإصرار الأمريكي على الحرب ضد العراق إلى دوافع مباشرة وغير مباشرة كما يلي:

1- الدوافع المباشرة:

أ-إشباع الاحتياجات النفطية الأمريكية: من خلال تعبير الجنرال ريتشارد ميرفي مساعد وزير الخارجية الأمريكي الذي ذكر أن: " منطقة الخليج وما تحويه من كميات هائلة من احتياجات النفط، تجعل من الضروري أن تحتفظ الولايات المتحدة الأمريكية بحرية التدخل في الإقليم والاستفادة من هاته الثروة النفطية

1-خليل العناني، **العراق الجديد ومستقبل خريطة النفط العالمية**، المرجع السابق، ص 40-42.
2- فهد العرابي الحارثي، **أمريكا التي تعلمنا الديمقراطية والعدل**، ط1، بيروت: أسبار للدراسات والبحوث والإعلام، 2004، ص 216.
3- عدنان جابر، المرجع السابق، ص 47.

الهائلة"،[1] ووفقا لأحدث تقارير وزارة الطاقة الأمريكية فإن الولايات المتحدة الأمريكية تستهلك نحو 22 مليون برميل يوميا من النفط الخام، سترتفع إلى نحو 26 مليون برميل يوميا بحلول عام 2020، وإذا كانت تستورد حاليا 11.6 مليون برميل يوميا (54% من مجمل استهلاكها الحالي)*، فإن هذه النسبة سترتفع إلى أكثر من 16 مليون برميل يوميا بحلول عام 2020 أي أكثر من 30 مليون برميل يوميا عام 2030، ويعود ذلك لاتجاه الإنتاج المحلي للانخفاض بمقدار خمسة مليون برميل يوميا عام 2030 بسبب نضوب الحقول الحالية وعدم اكتشاف حقول جديدة، ولذا يستوجب عليها أن تهتم أكثر بتأمين مصادر مستقرة لوارداتها من النفط الخام من الخارج، وأن تتخذ من التدابير ما يساهم في زيادة المخزون الاستراتيجي الحالي.

ب–تحقيق مصالح الشركات الأمريكية: هناك خمس شركات عالمية كبرى تسيطر على السوق العالمية للنفط، منها شركتان أمريكيتان هما (اكسون موبيل وشيفون تكساس)، وشركتان بريطانيتان هما (البريطانية للبترول، وشل الملكية)، بالإضافة إلى شركة توتال الفرنسية، وتعتبر الشركة الأمريكية (اكسون موبيل) الأكبر بين الشركات البترولية العملاقة حيث تبلغ أصولها نحو 142 مليار دولار، وبلغت عائداتها عام 2001 حوالي 192 مليار دولار، وكانت الشركات الأمريكية تمتلك حوالي ثلاثة أرباع الإنتاج النفطي العراقي غير أن هذه النسبة تقلصت بعد تأميم شركة البترول العراقي عام 1972، وحاليا ترغب الشركات الأمريكية والبريطانية في استعادة وضعها السابق في قطاع النفط العراقي.[2]

ج–تحقيق مصالح رجال الإدارة الأمريكية: هناك العديد من العلاقات الوثيقة بين رجال الإدارة الحالية ورؤساء مجالس إدارة العديد من الشركات النفطية الأمريكية، ولعل هذا التشابك في العلاقات يعود لعاملين هما:

–أن أغلب رجال الإدارة وعلى رأسهم الرئيس بوش ونائبه تشيني يعدون من النفطيين القدامى على حد وصف كبار الغربيين خاصة الأمريكيين منهم.

–مساهمة رجال الأعمال النفطيين في تمويل العديد من الحملات الانتخابية لصالح الجمهوريين خاصة أثناء الانتخابات الرئاسية عام 2000.[3]

د–تحسين أوضاع الاقتصاد الأمريكي: هناك من يعلق أمالا كبيرة على أن يتم استعادة تكاليف الحرب على العراق من خلال التحكم في عائدات النفط الأمريكية، التي يقدرها البعض بحوالي 50 مليار دولار سنويا، وهناك تيار داخل الإدارة الأمريكية ينظر للنفط العراقي باعتباره الحل السحري لمشاكل الاقتصاد الأمريكي.

1- حسن الرشيدي، " الشرق الأوسط الكبير والنيات الخفية "، **تقرير ارتيادي (إستراتيجي) لمجلة البيان**، الإصدار الثاني (2004)، المرجع السابق، ص 311.

***أهم موردي النفط للولايات المتحدة الأمريكية خلال عام 2002:** كندا 1.83 مليون برميل ، السعودية 1.55 مليون برميل ، فنزويلا 1.37 مليون برميل ، المكسيك 1.28 مليون برميل ، نيجيريا 0.60 مليون برميل يوميا، المملكة المتحدة 0.60 مليون برميل يوميا ، العراق، 0.44 مليون برميل يوميا، النرويج 0.38 مليون برميل يوميا، أنجولا 0.33 مليون برميل أي ما مجموعه 10.38 مليون برميل **أنظر إلى:** خليل العناني، **العراق الجديد ومستقبل خريطة النفط العالمية** ،المرجع السابق، ص40

2- خليل العناني، " دور النفط في الأزمة العراقية –الأمريكية "، المرجع السابق، ص 38.

3- سمير صارم، المرجع السابق، ص 142.

2- الدوافع غير المباشرة: وتتلخص في: تقليل قبضة الأوبك على سوق النفط، واكتمال البناء الإمبراطوري الأمريكي، والتحكم في مصير القوى الكبرى (الصين، اليابان، فرنسا، روسيا).[1]

الفرع الثاني: دور النفط العراقي في تغيير خريطة النفط العالمية

منذ ظهور النفط العراقي أوائل القرن الماضي وحتى وقتنا هذا وهو يمثل مطمعا لمختلف القوى العالمية بمختلف أشكالها وأصنافها، (**أنظر خريطة رقم(09): أبار النفط العراقية**)،

المصدر: http://www.bbc.co.uk/arabic/specials/iraqkeymaps/page6.shtml

ويمكن إبراز حقيقة النفط العراقي التي تميزه عن غيره كما يلي :[2]

أولا–الاحتياطات الضخمة

تحوي الرمال العراقية بداخلها ما مقداره 112.5 مليار برميل من النفط الاحتياطي المؤكد، تمثل نحو 11% من احتياطي النفط العالمي الذي يبلغ نحو 1087 مليار برميل، وهو ما يجعل العراق يحتل المرتبة الثانية عالميا من حيث حجم الاحتياطات النفطية بعد السعودية، كما يشير الخبراء إلى أن لدى العراق أكثر من 526 بئر نفطية في العالم منها حقل " القرنة " الغربي الذي يحتوى على أكثر من 100 مليار برميل من النفط الاحتياطي، كما يتواجد به 74 حقلا نفطيا معروفا منها ستة حقول مصنفة عملاقة أي تختزن أكثر من خمسة مليارات برميل، و22 حقلا مصنفة كبيرة أي تختزن ما بين 500 مليون برميل وخمسة مليارات برميل، و45 حقلا مصنفة متوسطة تختزن ما بين 50 مليونا و 500 مليون برميل أو صغيرة تختزن أقل من 50 مليون برميل.[3]

ثانيا–التكلفة الإنتاجية المنخفضة

تشير التقارير الصادرة عن وزارة الطاقة الأمريكية إلى أن تكاليف استخراج النفط العراقي تعد الأدنى على مستوى العالم، مما يجعلها أكثر جاذبية وأهمية نتيجة قربه من سطح الأرض.

1 - Noël Mamère, Patrick Farbiaz, **Dangereuse Amérique : Chronique d'une guerre annoncée**, (paris : éditions Ramsay, 2003), p74.

2- فهد العرابي الحارثي، المرجع السابق، ص 217.
3- كمال ديب، المرجع السابق، ص 417.

ثالثا–الجودة العالية: يتميز النفط العراقي بجودته المرتفعة، حيث يحتوي على نسبة عالية من الكربون ونسبة منخفضة من الكبريت تجعل نسبة تكريره جيدة، فضلا عن ارتفاع جودة المشتقات النفطية.

رابعا–عائدات النفط العراقي: تؤدي عائدات النفط العراقي دورا هاما في جذب الانتباه إليها ومحاولة الاستئثار بها، ويمكن معرفة ما يحققه النفط العراقي من عائدات اقتصادية من خلال حساب سعر برميل النفط على أساس 25 دولارا في المتوسط، وبافتراض أن العراق به ما يقارب 250 مليار برميل من النفط المؤكد وغير المؤكد فإن هذا يعني تحقيق حوالي 3.125 تريليون دولار كعائدات إجمالية، وبافتراض أن تكلفة إنتاج البرميل هي 1.5 دولار على أقصى تقدير يصبح الربح الإجمالي تقريبا 2.937 تريليون دولار، وبافتراض اقتسام الأرباح بين الحكومة والشركات الاستثمارية خلال فترة تناهز خمسين عاما تصبح مكاسب أية شركة في اليوم ما يعادل 29 مليار دولار، وهو ما يوازي ثلثي الأرباح التي حققتها أكبر خمس شركات نفطية في العالم عام 2001 التي وصلت أرباحها إلى 44 مليار دولار.[1]

المطلب الثالث: الأهداف الخفية لحرب الخليج الثالثة

الفرع الأول: إقامة الإمبراطورية الأمريكية

إنه منذ وصول نخبة المحافظين الجدد للسلطة وهم يسعون إلى تحقيق حلمهم الإمبراطوري، وتعود بدايات هذا التوجه الإمبراطوري إلى عام 1997 عندما تقدم لفيف من الساسة الأمريكيين الجمهوريين إلى الرئيس الأمريكي الأسبق بيل كلينتون Bill Clinton بوثيقة بعنوان "نحو قرن أمريكي جديد" كمشروع غير حكومي يدعو للهيمنة الأمريكية على العالم، والمشروع كما حدده القائمون عليه ينتهي إلى إكمال الهيمنة الأمريكية على الكرة الأرضية وتشمل خطواته:

–إنشاء وجود أمريكي قوي في منطقة الشرق الأوسط، واستخدام القوة العسكرية لحماية المصالح الحيوية في الخليج، وهو ما تم في العراق.

–تتركز مهمة الولايات المتحدة عالميا في التخلص من كل مصادر التهديد.

–تكون الإدارة العسكرية الأمريكية هي مركز القيادة للقوى العالمية.

–الاحتفاظ بالقواعد العسكرية وإضعاف أي قوة إقليمية تظهر في المنطقة.

–تطوير نظام عالمي جديد يقوم على قيادة أمريكا لردع الأنظمة المارقة مثل كوريا الشمالية وليبيا وسوريا وإيران[2].

وقد تأكد الفكر الامبريالي الأمريكي بنشر استراتيجية الأمن القومي في 2002، وبالتدقيق في الفكر الاستراتيجي الجديد فإنه يحمل هدف واحد، وهو انفراد أمريكا بالهيمنة على العالم، فالولايات المتحدة لن تسمح لأي قوة دولية بان تكون منافسا لها في العالم، وأنها ستستخدم الحرب الاستباقية لمنع أي خطر محتمل،

1- خليل العناني، **العراق الجديد ومستقبل خريطة النفط العربي**، المرجع السابق، ص 68.
2- أميمة محمد عبد اللطيف، **المحافظين الجدد: قراءة في خرائط الفكر والحركة**، القاهرة: دار الشروق الدولية، 2002، ص 58،59

وكان نشر استراتيجية الأمن القومي بمثابة إشارة إلى أن العراق سيكون الاختبار الأول وليس الأخير، لقد صار العراق أنبوب الاختبار الذي تنمو فيه سياسة الحرب الاستباقية.

فالهدف المنتقى في الحرب الوقائية يجب أن يتصف بعدة سمات:

-يجب أن يكون مجردا من أية قدرات دفاعية في الواقع.

-يجب أن يكون على درجة من الأهمية يستحق معها عناء مهاجمته.

-يجب أن تكون هناك طريقة لتصويره على أنه يحشد الشر المطلق والخطر الداهم الذي يهدد بقاء الولايات المتحدة.

وكان العراق يستوفي هذه الشروط من كل النواحي، فقد أنهكته الحروب المتتالية، فقد تعرض لهزيمة قاسية في حرب تحرير الكويت، ثم الحصار الاقتصادي والعقوبات التي استمرت أكثر من اثنتي عشر عاما، وهو على درجة عالية من الأهمية الاستراتيجية فلديه ثاني أكبر احتياطي بترول عالمي، والشرط الثالث من السهل إثباته ، إذ يكفي ترديد أن الرئيس صدام حسين يحشد أخطر أصناف الأسلحة في العالم مما يهدد بقاءنا[1]، وبالتالي كان العراق المحطة الأولى التي طبقت فيها استراتيجية الأمن القومي الأمريكي الجديدة والتي اعتمدت مبدأ الضربة الاستباقية كأساس جديد للسياسة الخارجية الأمريكية من أجل الهيمنة على العالم ومنع ظهور أي قوة دولية منافسة فكان نشر استراتيجية الأمن القومي بمثابة إقرار علني بأن أحد دوافع الحرب كان إرساء الاستراتيجية الامبريالية الكبرى بوصفها معيارا جديدا في العلاقات الدولية وأن العراق سيكون الاختبار الأول وليس الأخير.

الفرع الثاني: تأمين إسرائيل

يعد هذا الأخير أكثر المستفيدين من استمرار الاحتلال الأمريكي للعراق بسبب ما ترتب على هذا الاحتلال من فائدة كبيرة لاستراتيجيتها في المنطقة، مما يخدم موقفها في صراعها مع الدول العربية،[2] ويتيح لها التغلغل في العراق، والوصول إلى نهر الفرات ضمن الحدود التي رسمتها الحركة الصهيونية في استراتيجيتها لإسرائيل (من الفرات إلى النيل)، ولهذا فإن العدوان على العراق ما هو إلا حرب قامت بها الولايات المتحدة الأمريكية بالوكالة عن إسرائيل لرسم خريطة جديدة في الشرق الأوسط تلبية لمصالحهما في المنطقة.[3]

ولقد حاولت الدول العربية محاصرة إسرائيل سياسيا واقتصاديا منذ قيامها ورفض معظمها الاعتراف بها، مما ولد نظرة عداء وكراهية لديه اتجاه تلك الدول، كما أرادت أن تتدخل في مواقف الدول الأجنبية تجاه المنطقة العربية لكي تمارس السياسة نفسها التي تمارسها ضده، وانصبت الاستراتيجية الإسرائيلية على أساس

1- Noam Chomsky, **Hegemony or Survival: America's Quest for Global Dominance**, new york: holt paper back,2004,chp.2 [http://library.uniteddiversity.coop/More_Books_and_Reports/Noam_Chomsky-Hegemony_or_Survival-Americas_Quest_for_Global_Dominance.pdf] (Acceded at: 30/04/2014)

2- مجموعة مؤلفين إسرائيليين ،**الدور الإسرائيلي في الحرب الأميركية على العراق** ، ترجمة أبو هدبة ، ط1، سوريا: مركز الدراسات الفلسطينية ، 2005 ، ص 9.

3- أحمد سعيد نوفل، " الدور الإسرائيلي في العدوان على العراق، دلالاته الاستراتيجية " **تقرير ارتيادي(استراتيجي) للبيان**، الاصدار الثاني، المرجع السابق، ص 193.

تجزئته والاستعانة بالأقليات الدينية والعرقية لزعزعة أمنه واستقراره، ولخص أحد الباحثين الإسرائيليين هذه الاستراتيجية بقوله:" الشرق الأوسط ليس سوى موزاييك شعوب وثقافات وأنظمة تحكم شعوبا ومجموعات غير راضية، إذا استطاعت إسرائيل الاتصال بهذه المجموعات كافة المعادية للعروبة والإسلام فإنها ستتمكن من تفتيت المنطقة العربية قطعا"،[1] ووفقا لهذه الاستراتيجية تم تقسيمها إلى أربعة أقسام أو ما يعرف بتشريح هنري كسنجر Henry Kissinger :

-دائرة الهلال الخصيب (سوريا، العراق، لبنان، الأردن، فلسطين): وفي تشريحه لهذه الدائرة يرى بأن سورية بلد ذو بنية متطرفة، لا يمكن ضبطه إلا بحكم عسكري، أما لبنان فهي بلد هش التركيب، قابل للتعدد والانقسام، والعراق بلد ذو ثلاثة أجنحة يعيقه الجناح الثالث عن الانطلاق. وقيادتها من طرف سورية والعراق

-دائرة وادي النيل (مصر، ليبيا، السودان): وأثناء تشريحه لهذه الدائرة يرى بأن مصر تمثال دولة مستعرة الفقر والمشكلات وهي مصر الدولة الرائدة فيها.

-دائرة شبه الجزيرة العربية (الإمارات، الكويت، السعودية، البحرين، سلطنة عمان): وأثناء تشريحه للدائرة يرى بأن الكويت لا تستطيع أن تستمر وتعيش دون حماية خارجية، والسعودية دولة ذات أجساد متعددة ولها رأس واحد، وهي الدولة القائدة فيها.

-دائرة المغرب العربي (المغرب، الجزائر، تونس): وأثناء تشريحه للدائرة يرى بأن الجزائر دولة تنفق من رصيد ثرواتها القابل والمشرف على النفاذ، وقيادة الدائرة من طرف المغرب والجزائر.[2]

وعموما اللحمة الداخلية لهذه البلدان هشة، والوحدات السياسية للهلال الخصيب غير قابلة للاستمرار بسبب تعاظم دور الأقليات ، وتضاؤل دور الأكثرية العربية والسنية، كما أن قيام إسرائيل عجل في انفجار مشكلة الأقليات، وفي طموحها للاستقلال.[3]

وقد بين د-عبد الوهاب المسيري الأهداف "القومية" التي تسعى إسرائيل إلى تحقيقها وهي:

-تجزئة الدول العربية وبلقنتها.

-تمكين الدولة اليهودية من التكامل.

-تحويل إسرائيل إلى قلعة صناعية ودولة خدمات سياحية.

-ربط الاقتصاد العربي بالاقتصاد الإسرائيلي من منطلق السيطرة ومبدأ التبعية.

-تجزئة دول المنطقة غير العربية.

-تحويل القدس إلى عاصمة يهودية عالمية مصرفية وصناعية.[4]

1- عبد الله الحسن، **الأقليات في الواقع العربي: الاندماج والتجزئة**، ط1، دمشق: دار مشرق مغرب، 1995، ص 67.
2- كوثر عباس الربيعي،" التصور الأمريكي للتحولات في المنطقة العربية"، **مجلة الكوفة للعلوم القانونية والسياسية**، العدد 17 ، (2013)، ص 29
3- كوثر عباس الربيعي، المرجع السابق، ص 29
4- أحمد سعيد نوفل، المرجع السابق، ص 195.

وبالتالي فاحتلال العراق وجعله منزوع السلاح والسيادة ينهي أي شكل من التهديد الذي كان يمثله العراق لإسرائيل، ويسمح له باختراق المنطقة وتحقيق أطماعه ومصالحه، وهو ما يبحث بالفعل منذ اليوم الأول للغزو خاصة في شمال العراق، فقد تزايد التواجد الاستخباراتي الإسرائيلي خاصة شمال العراق،[1] حيث قام الموساد بتدريب قوات البشمركة الكردية، وأقيم عدد من المكاتب السرية للموساد في كردستان للتجسس على إيران وسوريا وربما تركية، وتم وضع أجهزة تنصت حساسة على الحدود الإيرانية لمتابعة النشاط النووي الإيراني، بالإضافة إلى التغلغل الاقتصادي، حيث قامت الشركات الإسرائيلية بغزو السوق العراقية انطلاقا من الدعوة التي وجهها نائب وزير المالية الأمريكي "جون تيلور" أثناء المؤتمر الاقتصادي الذي انعقد في عمان بالأردن في الفترة من 21 إلى 22 جوان 2003 للصهيونيين، بالإضافة إلى الوجود الاستخباراتي الإسرائيلي المكثف في العراق فهناك تغلغل يهودي في قطاعات الاقتصاد المختلفة، وأصبحت السلع الإسرائيلية تغمر الأسواق العراقية وهناك قائمة كبيرة من الشركات الإسرائيلية تعمل في العراق، وبالإضافة إلى مشاركة إسرائيل في عملية إعادة الاعمار من خلال مقاولين ثانويين بالإضافة إلى تهريب السلاح.

الفرع الثالث: تغيير خارطة المنطقة العربية

تمثل الهدف الأساسي الذي خططت أمريكا لوضعه في استراتيجيتها في المنطقة وأعدته منذ سنة 1970، في مراعاة هيكلة دول المنطقة العربية إلى كيانات صغيرة متناثرة القوى أكثر مما هي عليه الآن، قائمة على أسس طائفية، عرقية، مذهبية، دينية، عنصرية، عشائرية بغية تحقيق الفائقية في القوى للعدو الإسرائيلي في المنطقة وإزالة كل تهديد ضده، وفي الوقت نفسه تأمين سيطرتها على هذه الكيانات الهزيلة باستنزاف واستثمار ثرواتها وتسخير قدراتها الاقتصادية والنفطية، على غرار ما كانت قد رتبته في إنشاء دويلات الخليج العربي النفطية في ذلك الموقع الاستراتيجي والهيمنة على اقتصادها وقلبه إلى اقتصاد (وحيد الجانب) مستهلك وغير منتج لصالحها، إضافة إلى إضعاف قدراتها على الوقوف بصف واحد في وجه العدو والتوسع الإسرائيلي البعيد عن المنطقة العربية، وتطبيق استراتيجية صهيون التي تقول: "حدود إسرائيل من الفرات إلى النيل" واستخدامها كقوة تهديد لدول المنطقة وجعلها أقوى من أي دولة عربية.

ومن أقدم خرائط تقسيم المنطقة العربية تلك التي قدمها الصهيوني البريطاني برنارد لويس– الذي أبعد إلى أمريكا في مطلع الثمانينات عقب فضيحة أخلاقية– للكونغرس الأمريكي الذي أقرها بالإجماع في جلسة سرية سنة 1983، وفكرتها الأساسية إجهاض كل النظم السياسية العربية المستقلة وتحويل العراق إلى دويلات ثلاث مثلما وضحته إحدى خرائطها كما يلي[2]: (– دولة شيعية في الجنوب، –دولة سنية وسط العراق، –دولة كردية تقتطع الشمال العراقي والشمال الشرقي من إيران وغرب سوريا وجنوب تركيا).

1- سعيد اللاوندي، **الشرق الأوسط الكبير.. مؤامرة أمريكية ضد العرب**، ط1، القاهرة: نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، 2005، ص38

2- محمد إبراهيم بسيوني، **المؤامرة الكبرى مخطط تقسيم الوطن العربي من بعد العراق**، ط1، دمشق، القاهرة: دار الكتاب العربي، 2004، ص 93.

خريطة رقم(10):مخطط تقسيم المنطقة العربية حسب برنارد لويس.

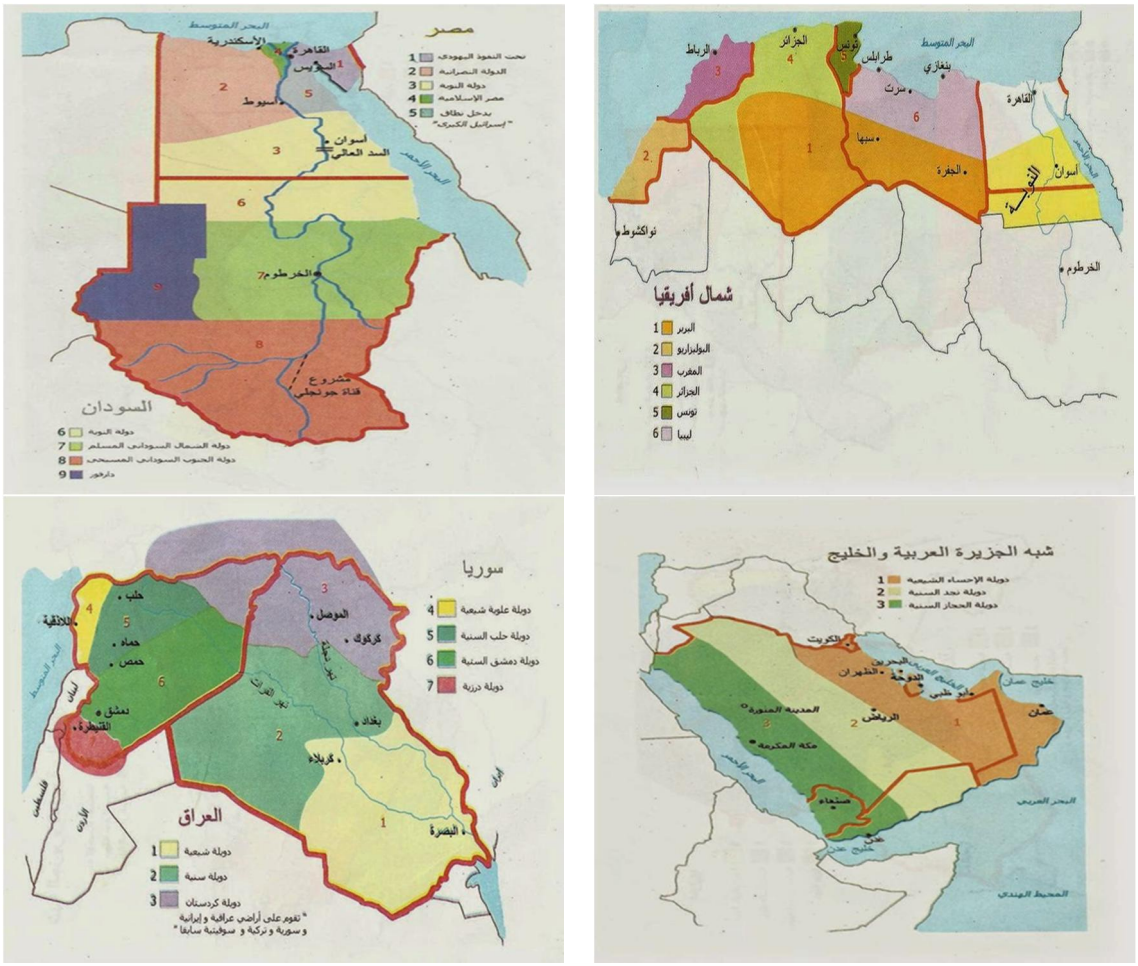

المصدر: هيثم دقاق،"برنارد لويس والشرق الأوسط الجديد أو الكبير"، **مجلة الفكر السياسي**، العددان 48-49، (خريف 2013)، ص 288-283

إذن نحن أمام رؤية غربية واضحة لملء الفراغ السياسي والعسكري في منطقة الشرق الأوسط تبناها بقوة اليمين الأمريكي بقيادة بوش تهدف إلى:

-تدمير القوة العسكرية لإيران والعراق.

-إحداث عجز كامل للنظام الإقليمي العربي على مستوى الدولة ومنظومة الجامعة العربية معا.

-إشعال الصراعات الأهلية الداخلية في كل الدول العربية.

-تضخم قوة إقليمية صهيونية شريكة في مشروع الهيمنة الأمريكية على المنطقة.

-السعي إلى تشتيت فصائل المقاومة العربية الشعبية.

-الضغط بالمؤسسات الشعبية الفاعلة والتهديد بالديمقراطية وحقوق الإنسان في معظم الدول العربية.

-تحقيق الرغبة الأمريكية في السيطرة على الموارد الطبيعية (النفط) ومواجهة القوى الصاعدة في آسيا (الصين وغيرها).

وفي الخرائط أيضا تقسيم للجمهورية اللبنانية على أساس طائفي غير موجود، بيد أن العقلية الإمبريالية الساعية للهيمنة على العالم تفترض وجود الطوائف وتفترض أنها قادرة على إثارة الفتن بينها وتقسيم الدول العربية تبعا لمزاجيتها، وفي خارطة تقسيم لبنان نجد عدة دويلات هي: (-دويلة بيروت،-دويلة سنية في الشمال عاصمتها طرابلس،-دويلة بعلبك.،-دويلة بارونية عاصمتها جونيه،-كانتون فلسطيني في الجنوب حول صيدا،-كانتون كتائبي في الجنوب،-كانتون صهيوني في الجنوب،-دويلة درزية في أجزاء من الأراضي اللبنانية والسورية والإسرائيلية).[1]

ولا نعرف كيف سيتعامل الفكر الإمبريالي الصهيوني مع هذه الحالة من تفتيت لبنان التي عجزت كل المؤامرات عن تفكيكها طوال التاريخ القديم والحديث، آخرها عجز الحرب الأهلية وفشل دعاة الطائفية في تقسيم لبنان الذي عاد بعد انتهاء الفتنة الطائفية دولة ديمقراطية أقوى مما كانت وأكثر وحدة وتماسكا، ولم تستثن خرائط الصهيوني برنارد لويس دول المغرب العربي والدول العربية في إفريقيا من حالة التقسيم الطائفي والعرقي، إذ ورد في الخرائط تقسيم واضح لجمهورية مصر العربية إلى ثلاث دويلات هي: (- دويلة سنية في الشمال تشمل نصف الدلتا الغربي والساحل الشمالي وتمتد إلى ليبيا وعاصمتها الإسكندرية،- دويلة مسيحية في صعيد مصر تقسمها عرضيا ولها منفذان لأحدهما على البحر المتوسط والآخر على البحر الأحمر وعاصمتها أسيوط،- دويلة النوبة في جنوب مصر وشمال السودان).[2]

والغريب أن الخرائط تركت النصف الشرقي وفرع النيل الذي يصب في دمياط بعيدا عن التقسيم، في إشارة إلى ضم سيناء وشرق دلتا مصر إلى إسرائيل ليتحقق الحلم القديم من النيل إلى الفرات، حيث تؤكد الخرائط أن حدود إسرائيل سوف تشمل الأردن والدولة السنية في وسط العراق وشمال مصر وشمال الخليج العربي، أما دول المغرب العربي فهي الأخرى سوف تشهد تقسيما عرضيا، حيث ستقام دويلة البربر على مساحة عرضية تشمل جنوب ليبيا والجزائر ودويلة البوليزاريو جنوب المملكة المغربية وشمال موريتانيا...، والغريب أن الخرائط أيضا تقسم الجمهورية التونسية إلى دويلتين إحداهما في الشمال والأخرى في الجنوب

أما السودان فقد كانت الخرائط شديدة الوضوح في تقسيمه إلى خمس دويلات هي: دويلة النوبة في شمال السودان وجنوب مصر،- دويلة سنية في وسط السودان،-دويلة افريقية في غرب السودان،- دويلة مسيحية في جنوب السودان،- دويلة حبشية تمتد إلى إثيوبيا في شرق السودان).[3]

كما تتعرض منطقة الشرق الأوسط التي تشكل المنطقة العربية القسم الأعظم منها جغرافيا ومكانيا، لأنواع مختلفة من المشاريع التي تصوغها قوى من خارج المنطقة بالتعاون مع قوى إقليمية مرتبطة ارتباطا استراتيجيا بقوى أجنبية مثل إسرائيل، أو متأثرة بها مثل تركيا.[4]

1- محمد أبو مليح محمد،" المؤامرة الكبرى ...مخطط تقسيم الوطن العربي من بعد العراق "، **مجلة حصاد الفكر**، العدد 143، (مارس 2004)، ص 31.
2- محمد إبراهيم بسيوني، المرجع السابق ، ص 101.
3- محمد أبو مليح محمد، المرجع السابق ،ص 31
4- هيثم الكيلاني، " الأمن العربي على مشارف القرن الحادي والعشرين "،**مجلة شؤون عربية**، العدد 102، (جويلية 2000)، ص 67.

ورغم مرور أكثر من 60 سنة على تأسيس جامعة الدول العربية مازالت هذه المشاريع تتابع الواحد تلو الآخر، مثل حلف بغداد عام 1955، ومبدأ إيزنهاور عام 1957، والنظام الشرق أوسطي عام 1994، والشراكة المتوسطية عام 1995، والشرق الأوسط الكبير عام 2004.

المبحث الثاني: المواقف العربية والإقليمية والدولية من حرب الخليج الثالثة

لقد تشكلت العديد من المواقف بخصوص حرب الخليج الثالثة، والتي اختلفت وتباينت تبعا لمدى ارتباط مصالح دولها بنتائج هذه الحرب، نذكر أهمها بالتركيز على المواقف العربية الرسمية وغير الرسمية، ومواقف دول المنطقة بما فيها إيران وتركيا، وكذا المواقف الأوربية المعارضة وموقف الأمم المتحدة.

المطلب الأول: مواقف الدول العربية من حرب الخليج الثالثة

رغم وضوح الواجب والالتزامات العربية القانونية في مثل حالة الغزو الأمريكي للعراق حسب معاهدة الدفاع المشترك، والقرارات العربية على مختلف مستويات مؤتمرات القمة العربية واجتماعات وزراء الخارجية، إلا أن الاستجابة العربية لذلك الواجب وتنفيذ تلك الالتزامات قد اختلفت بين "الواقع العربي الرسمي" و"الواقع العربي الشعبي".

الفرع الأول: الواقع العربي الرسمي

يمكن تسجيل الملاحظات التالية حول هذا الواقع:

– لم ينفذ أي من الأطراف العربية التزاماته تجاه العدوان على العراق بموجب معاهدة الدفاع العربي المشترك، وبموجب قرارات مؤتمر القمة ووزراء الخارجية العرب التي تعتبر الاعتداء على العراق اعتداء عليها جميعا، وما يترتب من تقديم الدعم العسكري للعراق والمشاركة في رد الاعتداء الذي تم حتى من دون قرار أو موافقة من مجلس الأمن.

– إن الحرب الأمريكية على العراق تشن أرضا وبرا وجوا من أراضي وموانئ وقواعد عربية في الخليج، وبأسلحة وعتاد تمر في مياه عربية وتسهيلات لوجيستية تنطلق من دول عربية أخرى، خلافا للالتزامات العربية المترتبة بموجب معاهدة الدفاع العربي المشترك وقرارات القمة ووزراء الخارجية العرب التي نصت الأخيرة منها على:" ضرورة امتناع دولهم عن تقديم أي نوع من المساعدة والتسهيلات لأي عمل عسكري يؤدي إلى تهديد أمن وسلامة العراق ووحدة أراضيه".

– هناك بعض الأنظمة العربية الخليجية وأطراف أخرى عربية تولت إخراج "المسرحية الأمريكية" بالطلب من الرئيس العراقي "التخلي عن السلطة" إرضاء لأمريكا ومنعا لعدوانها، و لم يكتف بعضها بذلك بل حاول تسويق هذه الفكرة والحصول على دعم الأطراف الأوربية لهذا المشروع خلافا لالتزاماتها القانونية والقرارات العربية[1].

1- خير الدين حسيب، **مستقبل العراق الاحتلال المقاومة التحرير والديمقراطية**، ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004، ص 81.

– وباستثناء سوريا ولبنان واليمن لم يصدر عن أي نظام عربي بصورة مستقلة أي إدانة للعدوان الأمريكي على العراق، بل إن أحدها حمل العراق نفسه مسؤولية ما سيلحق به وبالدول العربية الأخرى من أضرار نتيجة هذا الاعتداء ، وإن هذه الأنظمة في ماعدا الثلاثة المشار إليها هي ما بين خائف أو ساكت أو متواطئ سرا أو علنا مع هذه الحرب ، ومن مواقف بعض الدول العربية نذكر:

* **الكويت**: قدم نظام حكم آل الصباح في الكويت معونة ضخمة للحملة العسكرية الأمريكية، حيث وضع المياه الإقليمية والمجال الجوي ونصف المساحة البرية للكويت تحت سيطرة القوات الأمريكية، ليكون بذلك أكثر تأييدا لها من الأسرة الحاكمة السعودية التي ازداد قلقها من الضغوط الداخلية، وقد كانت الكويت في بادئ الأمر منقسمة على نفسها حول مقدار الدعم الذي يجب تقديمه للأمريكيين سنة 2003 رغم كل مشاعر الغبن والاستياء التي خلفها غزو صدام للكويت عام 1990، وكان بعض الناطقين الرسميين مستعدين لإعلان معارضة الكويت للحرب بينما ساهمت أحداث وقعت أخيرا في زيادة التوترات الداخلية الكامنة في المجتمع الكويتي.

لقد كانت الكويت بالنسبة إلى أهداف حرب عام 2003 أكثر من مجرد دولة حليفة للولايات المتحدة الأمريكية، حيث مثل وجود القوات الأمريكية احتلالا للكويت قبل أن يكون احتلالا للعراق، وهو ما لم تلحظه وسائل الإعلام الغربية كثيرا، وعلى الرغم من بقاء الكويت حليفة للولايات المتحدة الأمريكية إلا أن مشاعر الاستياء لدى المواطنين الكويتيين العاديين التي تؤجج نارها مشاهد معاقبة دولة عربية شقيقة وإذلالها قد تكون لها عواقب على المستقبل.[1]

* **المملكة العربية السعودية**: شهد العراق أحداثا قبل الحرب لم تدخر أثناءها المملكة وسعا للحيلولة دون دخولها منفردة، أومشتركة مع دول أخرى عربية وإسلامية للوصول إلى تسوية سلمية للأزمة منذ أن لاحت نذر الحرب في الأفق، لبقاء العراق موحدا حرا مستقلا كمبدأ لا يقبل النقاش والمساومة ورفض المملكة القاطع للمساس بوحدته واستقلاله وثرواته وأمنه الداخلي أو تعرضه لاحتلال عسكري، حيث أكدت عدم المشاركة أو تقديم أي مساعدات عسكرية أو غيرها بأي شكل يساعد على الحرب ضد العراق الشقيق، وظلت بذلك معارضة للحرب ولكن بشكل أقل من دول أخرى كسوريا.[2]

وقد دعت السعودية في 2003/03/24 إلى ضرورة وقف العمليات في أسرع وقت مجددة رفضها للاحتلال العسكري، مؤكدة أن حل المسألة العراقية يكون عبر الجهد الدولي المشترك في إطار الشرعية الدولية، كما أكد مجلس الوزراء السعودي في جلسته التي عقدها بنفس اليوم برئاسة الملك فهد بن عبد العزيز عدم المشاركة بأي حال من الأحوال في هذه الحرب ، مثلما أكد الأمير سعود الفيصل تقديم السعودية اقتراحا لوقف الحرب إلى واشنطن وبغداد، ومشيرا إلى أن الفرصة للتحرك الدبلوماسي لإيقاف هذه الحرب ما زالت

1- جيف سيمونز، **عراق المستقبل السياسة الأميركية في إعادة تشكيل الشرق الأوسط**، المرجع السابق، ص 235-239.
2- وزارة الثقافة، **المملكة العربية السعودية في المحيط الدولي** ، ط1 ، العربية السعودية : دار الصحراء السعودية للنشر والتوزيع ، 2004، ص 265.264.

قائمة بعد أن ظهر للطرفين ما تسببه هذه الحرب من خسائر، مكررا الدعوة لتنحي صدام حسين عن السلطة قصد وقف هذه الحرب واعتبر الحل الوحيد لهذة الأزمة.[1]

وهكذا اتضح أن المملكة العربية السعودية تعرضت لضغوط أمريكية كبيرة لكي تساعد المجهود الحربي الأمريكي بطرق مختلفة، كاستضافة قواتها والسماح باستخدام القواعد الجوية السعودية، وتخزين 15 مليون برميل من النفط كمخزون احتياطي ضد آثار الحرب.

* **سوريا:** كانت سوريا إلى جانب العراق طبعا أشد الدول العربية معارضة لحرب عام 2003 وظلت صامدة على موقفها طوال فترة التراع، وانتقد الرئيس السوري بشار الأسد خلال مؤتمر صحافي مشترك بدمشق في 31 أكتوبر 2002 رئيس وزراء بريطانيا توني بلير لموقفه التهجمي بقوله:" لا نستطيع أن نقبل ما نراه يوميا على شاشات التلفزيون من قتل للمدنيين الأبرياء في أفغانستان هناك مئات يموتون كل يوم ....علينا أن نفرق بين مكافحة الإرهاب والحرب، نحن دائما ضد الحرب، نحن وأنا شخصيا نفرق بين المقاومة والإرهاب، المقاومة حق اجتماعي وديني وقانوني تحميه قرارات الأمم المتحدة".

ونتيجة لهذا التصريح ندد دونالد رامسفيلد Donald Rumsfeld بسوريا في 3 أفريل 2003 نظرا لتجاهلها التحذيرات الأمريكية، وادعائه بأنها تزود العراق بمعدات عسكرية، معلنا تحميل الحكومة السورية مسؤولية إرسال شحنات مزعومة من الإمدادات إلى العراق من بينها نظارات الرؤية الليلية وقال إن مثل هذا السلوك يعتبر عملا عدائيا.[2]

رغم ذلك واصلت سوريا معارضة الحرب أثناء احتدامها، واتهمت في بيان صادر عن وزارة خارجيتها أن واشنطن تسعى للحصول على "شهادة حسن السلوك " من إسرائيل، حيث ورد في هذا البيان:" لقد اختارت سوريا أن تكون مع الشرعية الدولية المتمثلة في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، كما اختارت الوقوف مع الشعب العراقي الذي يواجه غزوا غير شرعي وغير مبرر"، كما أكد أيضا وزير الخارجية فاروق الشرع ضرورة أن تستمع الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا لأصوات المجتمع الدولي المتصاعدة التي تشجب حربهما على العراق وتطالب بوقفها فورا.[3]

***الأردن:** نفى الأردن الذي كان مستعدا لاستضافة قوات أمريكية لحرب عام 2003 بين الحين والآخر وجود مثل هذا الاستعداد رغم اعترافه بوزن القوة الأمريكية، حيث لمح الملك عبد الله قبل بدء الحرب إلى أنه لا ينوي ارتكاب الغلطة نفسها التي ارتكبها والده الملك حسين بتأييده بغداد في حرب الخليج الثانية عام 1991، لكن سرعان ما علم أن الملك عبد الله مستعد لدعم الحرب التي تقودها الولايات المتحدة الأمريكية ضد العراق بشكل مستمر مقابل ضمانات اقتصادية وأمنية.[4]

1- جيف سيمونز، **عراق المستقبل السياسة الأميركية في إعادة تشكيل الشرق الأوسط**، المرجع السابق، ص 239.
2- سليمان الفرزلي،" لبنان وسوريا في الأزمة العراقية معارضة للحرب وقبول بنتائجها "، **الحدث العربي والدولي**، العدد 27 ، (مارس 2003) ،ص 32.
3- القاضي نبيل عبد الرحمن حياوي، **سقوط بغداد الوقائع الكاملة ليوميات حرب الخليج الثالثة متابعات تحقيقات –وثائق**، ط 1، لبنان: دار القلم للطباعة والنشر والتوزيع، 2003، ص 354.
4- جيف سيمونز ، **عراق المستقبل السياسة الأميركية في إعادة تشكيل الشرق الأوسط** ،المرجع السابق، 249.

فما إن أعطى الملك عبد الله في مرحلة مبكرة موافقته على وجود عسكري كبير في الأردن، حتى بلغ التواجد الأمريكي به أكثر من 4000 جندي بحلول شهر سبتمبر 2002 يقومون بتدريباتهم المعهودة في الصحراء الجنوبية، وقد استدعى رئيس وزراء الأردن علي أبو الراغب في أفريل 2003 السفير الأمريكي في عمان إدوارد فتيم ليستنكر قتل المدنيين العراقيين في الحرب، محاولة منه للتظاهر والتمويه إذ أصبحت الحكومة الأردنية باستضافتها القوات الأمريكية شريكة في أعمال التدمير والمجازر المرتكبة في العراق .

* **قطر**: لم تضع قطر أي قيود على العمليات التي ينفذها العسكريون الأمريكيون، مما شجعهم على نقل مزيد من الموارد البشرية والمادية في قاعدة الأمير سلطان الجوية في المملكة العربية السعودية إلى قطر.

* **البحرين وعمان**: استضافت البحرين وعمان أيضا قوات عسكرية أمريكية وبريطانية رغم المعارضة الداخلية التي دفعتهما للإحساس بالحرج في أحيان كثيرة، إلا أنه تم حشد آلاف الجنود البريطانيين في سلطنة عمان الحليفة التقليدية للغرب، انطلاقا من نجاح الدبلوماسية الأمريكية والبريطانية القائمة على سياسة الرشوة والتخويف في تأمين الدعم الكافي لهما.[1]

* **مصر**: لم تكن لدى الرئيس المصري حسني مبارك أي رغبة في تعريض أمن بلاده للخطر عن طريق التشكيك بجدية في شرعية تصميم الولايات المتحدة الأمريكية على شن حرب على العراق، مؤكدا بأن بلاده بذلت أقصى جهد ممكن لتفادي وقوع الحرب، وأن موقفها كان وما زال واضحا قبل أن تبدأ هذه العمليات العسكرية في العراق.[2]وكما صرح قائلا: "لقد قامت العمليات العسكرية ونحن كنا ضد قيامها أكثر من مرة، غير أن الدول الكبرى كانت لها تقديراتها وتستطيعون أو تعلمون ذلك مما جرى في مجلس الأمن الدولي"، ليشدد بعد ذلك في 27 مارس 2003 على ضرورة مساعدة الشعب العراقي في مأساته الحالية مجددا تحذيره من أن للحرب تداعيات خطيرة جدا وأبعادا أخطر تستوجب وقفها فورا، وعقب انتهاء العمليات العسكرية واحتلال بغداد أكدت مصر على ضرورة العمل على استقرار الوضع في العراق وإنشاء مؤسسات تدير الدولة مطالبة الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا أن تعمل بأسرع ما يمكن على إعادة الاستقرار للأوضاع في العراق.[3]

* **لبنان**: حذر مسؤول كبير في قوات الأمم المتحدة في لبنان في 21 مارس من أن الحرب قد تؤدي إلى تصعيد التوتر على الحدود اللبنانية الإسرائيلية، وقال المستشار السياسي والناطق الرسمي لقوات الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان (UNIFIL) تيمور غوكسيل Timour Goksel :" إذا ساء الوضع أكثر في العراق ووقعت خسائر كبيرة في الأرواح بين المدنيين واتخذت الحرب اتجاها آخر، فقد نرى تفجرات للمشاعر في لبنان لا نستطيع أن نتكهن كيف ستجري الأمور وعليه فالموقف اللبناني كان يندد بالاحتلال الأمريكي للعراق".[4]

1- المرجع نفسه، ص252-256.
2- القاضي نبيل عبد الرحمن حياوي ،المرجع السابق ، 134.
3- المرجع نفسه، ص 294.
4- سليمان الفرزلي ،المرجع السابق ، ص 34-35.

* **اليمن**: اعتبر الرئيس اليمني علي عبد الله صالح أن ما يجري من حرب في العراق هو عدوان ضد الشعب العراقي لا مبرر له، حيث أكد في خطاب ألقاه أمام مجلس الشورى يوم 2003/03/25:" أن هذه الحرب من قبل قوى التحالف بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية مخالفة للشرعية الدولية ممثلة في مجلس الأمن"، رافضا بذلك هذه الحرب مناديا بضرورة إفساح المجال أمام الحلول السلمية لحل الأزمة وإعطاء المفتشين الدوليين الوقت الكافي لإنجاز مهامهم في العراق، كما أضاف أيضا: "إن قوانين وقرارات الشرعية الدولية يتم التعامل معها بمعايير مزدوجة، فإسرائيل تستغل انشغال العالم بالحرب والعدوان على العراق لتمارس عدوانها وإرهابها على الشعب الفلسطيني، وأن المجتمع الدولي يقف عاجزا عن فرض شيء ضدها وإجبارها على الكف عن عدوانها وإرهابها ضد الفلسطينيين"، مشيرا إلى أن صوت اليمن سيظل مرفوعا وقويا لرفض العدوان على الشعب العراقي و على أبناء الشعب الفلسطيني.[1]

* **الجزائر**: إن موقف الجزائر الرسمي من العدوان ضد العراق اقتصر على الشجب والتنديد، حيث ما تزال السلطة الجزائرية مصرة على أن ما يجري في العراق مجرد حرب سلبيتها الوحيدة أنها قامت خارج الشرعية الدولية، في الوقت الذي يعتقد فيه الشارع الجزائري بأن هذه الحرب عدوان غاشم، كما أن الموقف الرسمي الذي اتخذته الجزائر لم يسمح لا للجزائريين ولا لممثليهم بالتظاهر في الشوارع مما جعل التنديد بالحرب يتحول إلى تنديد مزدوج، وعموما اكتفت الجزائر بالتأسف على نشوب الحرب بالرغم من المعارضة الدولية وعدم نجاح مساعي السلام "[2].

*__المغرب__: جدد العاهل المغربي الملك محمد السادس في 2003/03/24 دعوة بلاده لاحترام وحدة الشعب العراقي الشقيق وصيانة سيادته وأمنه واستقراره، كما جدد حسن أوريد الناطق الرسمي باسم القصر الملكي انشغال المغرب العميق بتطورات الوضع بعد الحرب على مختلف الأصعدة وما يتطلبه من جهود إنسانية من قبل التنظيم الدولي لفائدة الشعب العراقي الشقيق.

*__السودان__: شدد وزير خارجية السودان مصطفى عثمان إسماعيل على أن عدم تدارك الدول المحبة للسلام والأمن في الدول العربية والشعوب الغربية ما يجري من عدوان على الشعب العراقي، سيقود إلى درجة من الكراهية والبغضاء تنعكس على هذه الدول وشعوبها.[3]

الفرع الثاني: الواقع العربي الشعبي

ولد التهديد الأمريكي للعراق ثم العدوان عليه استنكارا شعبيا عربيا واسعا، تجلى في المظاهرات الواسعة والمتتالية عبر معظم الأقطار العربية، باستثناء الخليج العربي عدا البحرين ومواقف التيارات الإسلامية المختلفة في الكويت، وكذلك مواقف بعض النخب السعودية والخليجية الرافضة للحرب، إضافة إلى مبادرات شعبية

1- القاضي نبيل عبد الرحمن حياوي، المرجع السابق ، 221.
2- سامية ب ،" موقف الجزائر الرسمي من العدوان ضد العراق "،**الخبر الأسبوعي**، العدد 213، (2003)، ص 5.
3- القاضي نبيل عبد الرحمن حياوي، المرجع السابق، ص 222.

لإرسال متطوعين إلى العراق للمشاركة في مقاومة المعتدي الأمريكي، وبالتشديد على مقاطعة سلعه القابلة للاستبدال، كما قام المؤتمر القومي العربي بجهد واسع في هذا المجال ومساهمته في الكثير من الفعاليات الشعبية.[1]

المطلب الثاني موقف تركيا وإيران من حرب الخليج الثالثة

الفرع الأول: تركيا

تعرضت العلاقات الأمريكية –التركية إلى أزمة نتيجة إحجام الأخيرة عن الموافقة على نشر 62 ألف جندي أمريكي في أراضيها لفتح جبهة من الشمال في الحرب على العراق،[2]ورغم ذلك توصلت الحكومة التركية إلى طريقة لاسترضاء حكومة الرئيس بوش ملمحة –تحت ضغط العسكريين– إلى احتمال إجراء اقتراع جديد في البرلمان، لتعلن في 19 مارس عن سماحها للطائرات الأمريكية باستخدام مجالها الجوي تلبية لطلب عاجل قدمه وزير الدفاع الأمريكي دونالد رامسفيلد في اجتماع مع نظيره التركي، وتم التفاوض بشأنه بين وزير الخارجية كولن باول Colin Powell ونظيره عبد الله غول، وكان ذلك تنازلا تركيا صغيرا لكنه كان مفيدا للبيت الأبيض المصمم على الحرب.

وقد سبب رفض البرلمان التركي للخطط الأمريكية لفتح جبهة شمالية في الحرب على العراق، توترات أرخت بثقلها على العلاقات التركية الأمريكية، وهناك ثلاثة عوامل عند تقييم الرد التركي الأكثر ترجيحا على انهيار نظام صدام وفرض الوجود الأمريكي الاستعماري الجديد هي:

– كون العراق مستعمرة تركية أثناء العهد العثماني، وبالتالي لا يمكن لتركيا تقبل الاحتلال الأمريكي للعراق حتى ولو كان ظاهرة مؤقتة.

– إن للقضية الكردية بعدا تاريخيا عميق الجذور وهي مشكلة باقية ومن شأن هذا الاعتبار وحده أن يغري أنقرة –على الأرجح –بالتفكير في وجود تركي واسع دائم شمال العراق.

–من حسن حظ تركيا أن الولايات المتحدة الأمريكية نظرت إليها مثل إسرائيل كدولة ذات أهمية استراتيجية مما سمح لأنقرة بممارسة نفوذ كبير وإن يكن محدودا في المنطقة.[3]

عموما لم يكن لتركيا من وجهة النظر الأمريكية دور جيد في الحرب لأنها رفضت إغراءاتها وتهديداتها، ولكنها سمحت للطائرات الحربية الأمريكية باستخدام مجالها الجوي وكانت هناك توترات شديدة بين الأكراد والأتراك لكن ذلك لن يسبب قلقا كبيرا لاستراتيجية واشنطن .

الفرع الثاني: إيران

راقبت إيران العدوان الأمريكي عام 2003 بقلق ورفض متزايدين، وكانت الولايات المتحدة الأمريكية قد وصفت إيران بأنها "دولة إرهابية" ورفضت الاعتراف بالاتجاهات الإصلاحية في السياسة الوطنية للبلاد، مما أشعر طهران بالتوجس والقلق من أن تكون هي الدولة التالية على لائحة الأهداف الأمريكية[4].

1- خير الدين حسيب، مرجع سابق ، ص 83.
2- عبد العظيم محمود حنفي ،" العلاقات التركية الأمريكية "، **مجلة السياسة الدولية** ، العدد 153 ،(جويلية 2003) ، ص 222-225.
3- جيف سيمونز، **عراق المستقبل السياسة الأميركية في إعادة تشكيل الشرق الأوسط**، المرجع السابق، ص 299.
4- المرجع نفسه، ص 201.

فإيران وكما كانت في السابق تمارس درجات من ضبط النفس وقد أعلنت في أكثر من مرة وعلى لسان أكثر من مسؤول أنها لن تتورط في الحرب الأمريكية البريطانية على العراق ولن تسمح باستخدام أراضيها لهذه الحرب[1] .

وأمام حقيقة إعادة رسم خريطة الشرق الأوسط لم يغفل الإيرانيون حقيقة الموقف وإدراك مدى المخاطر التي يمكن أن تهدد إيران إذا أقدمت واشنطن فعلا على شن الحرب، و بوحي هذا الإدراك اتخذت إيران مواقف أساسية لمواجهة هذه الأخطار كالتالي :

-الرفض المطلق للحرب سيعفي إيران من عدة مخاطر, مثلما أكده العديد من المسؤولين الإيرانيين خاصة الرئيس محمد خاتمي، غير أن هذا الموقف تحول من موقف إلى سياسة هدفها منع الحرب عرفت باسم الحياد الإيجابي، كما أكد وزير الخارجية الإيراني كمال خرزاي أن طهران تدين مسبقا أي هجوم على بغداد.

-تجنب أي مواجهة مع العراق، حيث حرص الإيرانيون في تلك المرحلة على تجنب أي خلافات أو مواجهات سياسية مع العراق حتى لا تؤول على أنها انحياز للموقف الأمريكي.

-التنسيق مع دول مجلس التعاون، حيث زار المسؤولون الإيرانيون كلا من السعودية والبحرين للتأكيد المشترك على مسألتين: الأولى رفض أي عمل عسكري منفرد ضد العراق مما يعني أن صدور قرار من الأمم المتحدة يبيح هذا العمل يعني أنه لن يلق معارضة، والثانية هي إعطاء أولوية الاهتمام للشعب العراقي بما ينم عن وجود توافق حول موقف رافض للنظام العراقي.

-تجنب أي مواجهة مع الولايات المتحدة الأمريكية، فقد حرصت إيران حتى تلك المرحلة على تخفيف الانتقادات اتجاهها من جهة، وأخذ التيار الإصلاحي زمام المبادرة للدعوة إلى ضرورة التقارب معها من جهة ثانية.[2]

غير أن إيران حاولت تغيير بعض هذه المواقف التي اتخذتها قبل الهجوم الأمريكي البريطاني على العراق بإدراكها لقرب وقوع الحرب منها:

- الإقدام على بعض الإصلاحات الداخلية ذات العلاقة بالدعوة للتغيير والإصلاح الديمقراطي في دول منطقة الشرق الأوسط مثل استقبال فريق دولي لحقوق الإنسان ...

- زيارة كمال خرزاي وزير الخارجية الإيراني للعاصمة لندن من أجل الحصول على ضمانات بريطانية بعدم تعرض إيران لأي هجوم عسكري في نهاية الحملة الأمريكية –البريطانية ضد العراق.

- دعم إيران لمؤتمر المعارضة العراقية الذي عقد في لندن (ديسمبر 2002) وتقربها من فصائل المعارضة بجميع اتجاهاتها.

- التجاوب الإيراني مع دعوة عبد الله غول رئيس الحكومة التركية لعقد المؤتمر الإقليمي في اسطنبول.

- استقبال قادة وزعماء المعارضة العراقية في إيران من جانب كبار المسؤولين الإيرانيين.

1- آمل حمادة ،" إيران والشرق الأوسط الجديد ،" **مجلة السياسة الدولية** ، العدد 158 ،(أفريل 2003)، ص 133.
2- **التقرير الاستراتيجي العربي لعام 2003-2004**، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، القاهرة ، 2004، ص 221-223

– لم يكتف الإيرانيون بذلك بل حرصوا أيضا على عدم التورط في أي سياسة يفهم منها أنهم يقفون ضد ما تريده وتسعى إليه الولايات المتحدة الأمريكية في العراق، إلا أن تأكيد المسؤولين الأمريكيين على تقليص دور إيران في المعارضة العراقية, وكذا تعيين حاكم عسكري بعد انتهاء الحرب, دفع إيران إلى تصعيد التشدد في موقفها بالإعلان عن عدم مشاركتها في هذه الحرب، وأن قواتها سوف تتصدى لأي طائرة أمريكية تنتهك المجال الإيراني.

المطلب الثالث: المواقف الأوربية المعارضة تجاه حرب الخليج الثالثة

لم يكن هناك طرف أوربي متحمس لضرب العراق باستثناء بريطانيا وإسبانيا، أما فرنسا وألمانيا فإن مواقفهما توزعت بين الاعتراض الصريح والاعتراض الخجول أو الصامت.[1]ومع ذلك فإن أثر الحرب على العلاقات الأوربية الأمريكية كان واضحا، حيث أدى التباعد الأوربي الأمريكي حول العراق دورا في التأثير على وجهات نظر الولايات المتحدة الأمريكية حول القوة والتأثير الأوربي.[2] وقد حاولت العديد من الأدبيات العربية تشخيص طبيعة العلاقات الأوربية الأمريكية في تحديدها لأربع رؤى أساسية هي: رؤية التكامل، ورؤية التنافس، ورؤية توازن المصالح، وأخيرا رؤية أوربا المقسمة بين الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا من جانب، وبعض الدول الأوربية وبالذات فرنسا وألمانيا وروسيا من جانب آخر، فكيف كان موقف كل بلد؟[3]

الفرع الأول: فرنسا

رفضت فرنسا الحرب على العراق واعتبرتها خروجا عن إطار الشرعية الدولية، كما رفضت الاستجابة لطلب الإدارة الأمريكية بإغلاق قسم رعاية المصالح العراقية (السفارة) في باريس وطرد الدبلوماسيين العراقيين المعتمدين لديها، حسب ما أكده الناطق باسم الخارجية الفرنسية ريفاسو:"أن فرنسا تعتبر الطلب الأمريكي يدخل في صلب السيادة الفرنسية وإنها لا تجد سببا في الوقت الحاضر للاستجابة إليه ", إضافة إلى رفضها إقامة حكم عسكري أمريكي بالعراق يدوم لسنوات طويلة.[4]

وصرح شيراك أيضا في مؤتمر صحافي في ختام القمة الأوربية ببروكسل، أن فرنسا لن تقبل أي قرار يميل إلى إضفاء الشرعية على التدخل العسكري، ويمكن المقاتلين الأمريكيين والبريطانيين من تأدية دور مركزي خلال الأزمة الحالية وبعدها، وبين وزير خارجية فرنسا دومينيك دوفيلبان:" أن فرنسا تريد أن يعود العراق سريعا إلى ممارسة سيادته على أراضيه، وأكد سماح بلاده للطائرات العسكرية الأمريكية بالتحليق في الأجواء الفرنسية رغم معارضة باريس للحرب،"[5]كما رفض الرئيس الفرنسي مرة أخرى استئثار أمريكا وبريطانيا وحدهما بمصير العراق ومستقبله السياسي وإعادة إعماره، غير أن الموقف الفرنسي تغير من خلال تصريح رئيس

1- خالد الحروب، "الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا بعد 11 سبتمبر : تعزيز الانفرادية الأمريكية والتهميش الأوربي"، **مجلة شؤون عربية** ، العدد 111، (خريف 2002)، ص 45.

2- عدنان الهياجنة، " الحرب عن العراق وتوازن القوى الدولي ، دراسة استراتيجية "، **تقرير ارتيادي (إستراتيجي) لمجلة البيان (سنوي 2004)**، المرجع السابق، ص 232.

3- محمد السيد سليم،" السياسات الأوربية والأمريكية في الشرق الأوسط توافق أم تعارض "، **كراسات استراتيجية**، العدد 45، (نوفمبر 2004)، ص 10.

4- القاضي نبيل عبد الرحمن حياوي، المرجع السابق ،ص 61.

5- نفس المرجع ، ص 94.

وزراء فرنسا: "الأمريكيون ليسوا أعداءنا ونتمنى انتصارهم في الحرب على العراق"، وبذلك أصبحت فرنسا تتحرك على ثلاث محاور دبلوماسية تستهدف حرمان واشنطن من الانفراد بالعراق وتعتبر الواقعية مبدأ جديدا لدبلوماسيتها لأنها تتمنى فوز الديمقراطية على الدكتاتورية.[1]

الفرع الثاني: ألمانيا

أكد المستشار الألماني "غير هارد شرودر" Gerhard Schröder أمام المجلس البوند ستاج أن الأزمة العراقية سوف تقرر مصير العالم كله لفترة عقدين من الزمن، بما يشكل سببا لمعارضة بلاده للغزو الأمريكي للعراق، لأن موافقة الجميع على هذا الغزو تعني الإقرار بعالم خاضع لقطب واحد لعقدين من الزمن، ويرى المحللون أن المستشار الألماني يعتبر أن نجاح فرنسا وألمانيا في منع هذا الغزو أمر نسبي، بينما تمكنهما من تعرية الدوافع الأمريكية من غطاء الشرعية الدولية أمر أكيد، كما حذر وزير الخارجية الألماني يوشكا فيشر Joschka Fischer من سلسلة حروب جديدة لنزع الأسلحة بقوله:" لا يمكنني التصور أننا سنجد أنفسنا أمام سلسلة حروب لنزع الأسلحة ولا أريد ذلك، علينا العمل من أجل مواصلة تطوير آليات حلول سلمية في إطار الأمم المتحدة".[2]كما أكدت ألمانيا مقاطعتها الحرب من خلال رفضها للمشاركة في قوة حفظ السلام وإعادة الإعمار بعد الحرب وفق تصريح هايدى ماري فيتشيريك تسويل وزير التنمية :" على من يخرب العراق أن يعيد بناءه بنفسه ".[3]

الفرع الثالث: روسيا

أعلن وزير الخارجية الروسي ايجور ايفانوف Igor Ivanov أن روسيا ستستخدم حق الفيتو لمنع قرار الحرب الذي تصر الولايات المتحدة الأمريكية على إصداره من مجلس الأمن، حفاظا على السلام في العالم إذا كان ذلك ضروريا،[4]ولقد بين أيضا بأن العراق ليس يوغسلافيا ولا أفغانستان بقوله:" خططت الولايات المتحدة الأمريكية في السابق للانتهاء من الحملة العسكرية في يوغسلافيا خلال سبعة أيام، و لم تستطع الانتهاء منها قبل 78 يوما".[5]

المطلب الرابع: موقف هيئة الأمم المتحدة تجاه حرب الخليج الثالثة

أصدر مجلس الأمن خلال الفترة الممتدة من 1990 إلى 2003 حوالي 65 قرارا خاصا بحالة العراق، كان أولها القرار رقم 660 الذي صدر في 1990/08/02 بعد اجتياح القوات العراقية للكويت، وطالب العراق بالانسحاب الفوري غير المشروط، ثم اتخذت عدة قرارات منها القرار رقم 661 الذي فرض الحصار الاقتصادي، والقرار 678 الذي أعطى للولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها الحق في استخدام القوة العسكرية ضد العراق لإجباره على الانسحاب من الأراضي الكويتية.[6]

1- نفس المرجع، ص 394.
2- المشير أبو غزالة ، **الولايات المتحدة الأمريكية العراق والدمار الشامل** ، ط1، دون مكان، دون دار، 2004 ، ص 238.
3- القاضي نبيل عبد الرحمن حياوي، المرجع السابق، ص 72-290.
4- المشير أبو غزالة ،المرجع السابق ، ص 238.
5- القاضي نبيل عبد الرحمن حياوي، المرجع السابق، ص91.
6- جيف سميونز، **استهداف العراق العقوبات والغارات في السياسة الأمريكية** ، المرجع السابق، ص 156.

إضافة إلى القرارات المتعلقة بنزع أسلحة الدمار الشامل التي يعود التعامل الدولي معها إلى عام 1991 بصدور القرار رقم 687 الذي ثبت مبادئ وقف إطلاق النار في الحرب وحدد مهام لجنة المفتشين الدوليين،[1] وكانت الوكالة الدولية للطاقة الذرية قد أكدت في تقريرها عام 1996 أن العراق قد قدم كل ما لديه إلى الوكالة الدولية وأتاح لها تدمير كافة تجهيزات برنامجه النووي والمفاعلات والمنشآت النووية في التونة والأثير والفرات والقعقاع، وفي نفس السنة صدر القرار رقم 986 الخاص ببرنامج النفط مقابل الغذاء الذي لم يقبل العراق به إلا في نهاية السنة نفسها.[2]

وبعد ذلك قدمت الولايات المتحدة الأمريكية مقترح العقوبات الذكية بحجة التخفيف عن معاناة الشعب العراقي، الذي يسمح باستيراد المواد الغذائية والدوائية دون الحاجة لموافقة لجنة 661، ويحرم النظام العراقي من السيطرة على أموال الصادرات العراقية ووضعها كلها تحت سيطرة الأمم المتحدة، وقد لخص القرار 1284 كافة القرارات الدولية الخاصة بالعراق، الذي رفض هذا القرار الملزم له بالموافقة على التفتيش المفاجئ دون شروط ، والمشير إلى عدم التزامه بإعادة الكويتيين إلى بلدهم ، غير أن حالة الأزمة كانت هي السائدة في أجواء العلاقة بين العراق والمفتشين.[3]

بالرغم من أن المفتشين اتبعوا قرارات مجلس الأمن، إلا أنه يمكن تسجيل ما يأتي مما يعتبر دورا محددا للعدوان على العراق بشكل مباشر أو غير مباشر:

– ضلوع عدد من المفتشين في أعمال تجسس لصالح دول أخرى, وتقديمهم المعلومات إلى أجهزة استخباراتية لتلك الدول حتى قبل تقديمها إلى المنظمة الدولية.

– إدامة الأزمة على العراق، فعلى الرغم من أن المفتشين أكدوا عام 1995 على لسان رئيسهم أكيوس أن 95% من أسلحة العراق قد دمرت تماما، وأن ما تبقى من نواقص ليس أكثر من ثغرات تتطلب سدها من قبل العراق، إلا أن المنظمة الدولية ومفتشيها ضلوا يصعدون الأزمة التي بلغت ذروتها في ديسمبر عام 1998 حين تم التواطؤ مع الإدارة الأمريكية على ضرب العراق في عملية ثعلب الصحراء.[4]

– إن لغة المفتشين لم تكن حاسمة وقاطعة، فقد حرصوا على أن تبقى منطقة رمادية تثير الشكوك في كافة تقاريرهم، مما شجع واشنطن على مواصلة الضغط على العراق أو اعتباره مخلا بالتزاماته بموجب قرارات مجلس الأمن.

– لقد أدارت الأمم المتحدة الأزمة بشكل سيء لم يخل من أهداف مغرضة توحي بأن لدى العراق ما يخفيه عن المجتمع الدولي.

1- كمال ديب، المرجع السابق ، ص21.
2- سعد الله الفتحي ،" النفط مقابل الغذاء وأعقابه والبدائل " **العراق والمنطقة بعد الحرب قضايا إعادة الأعمار الاقتصادي والاجتماعي** ، المرجع السابق ، ص 179.
3- محمد الدوري، **اللعبة انتهت من الأمم المتحدة إلى العراق محتلا**، قدم له جورج فرشخ، ط1، المغرب: المركز الثقافي العربي، 2004، ص 70.
4- جيف سيمونز ، **استهداف العراق العقوبات والغارات في السياسة الامريكية**، المرجع السابق ، ص 262.

هناك في الأمم المتحدة، كان نظر الدور الأمريكي للأمر يتجاوز حدود أزمة أسلحة إلى سير للهيمنة، حيث سعت الولايات المتحدة الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 لإصدار قرار من مجلس الأمن يجيز لها استخدام القوة ضد العراق كحملة مستمرة على نزع السلاح، ليصدر بذلك القرار 1441 في نوفمبر 2002،[1] الذي أمهل العراق فرصة أخيرة للامتثال لالتزاماته المتعلقة بنزع أسلحة الدمار الشامل، وبعودة المفتشين الدوليين إليه دون شروط، وهكذا حاولت أمريكا أن تثبت أنه لا فائدة ترجى من التفتيش، وأن العراق مستمر بالاحتيال على مجلس الأمن، رغم من أن تقرير بليكس و البرادعي أشار إلى أن عمليات التفتيش حققت انجازات مهمة، ثم بدأت الولايات المتحدة تضغط على مجلس الأمن لاستصدار قرار يمنح العراق مهلة حتى 17 مارس 2003 لنزع أسلحته وإلا سيتحمل عواقب وخيمة، ورغم أن أعضاء المجلس رفضوا هذا الاتجاه، والمعارضة الدولية الشديدة، شنت الولايات المتحدة الأمريكية الحرب في 20 مارس 2003 دون موافقة مجلس الأمن، مما أضعف الأمم المتحدة وانعكس على دورها الدولي.

المبحث الثالث: إدارة حرب الخليج الثالثة من طرف العراق ودول الحلفاء:

شكلت الحرب الأمريكية البريطانية على العراق تطورا غير مسبوق على الإطلاق في العلاقات الدولية المعاصرة عموما، وفي الخبرة السياسية العربية خصوصا، فهي المرة الأولى في فترة ما بعد الاستقلال التي تتعرض فيها دولة عربية مستقلة لعدوان أمريكي بريطاني سافر دون أسانيد قانونية ودون غطاء من الشرعية الدولية، و رغم التفوق الساحق لقوات الغزو الأمريكي والبريطاني على القوات المسلحة العراقية، إلا أن المقاومة العراقية الباسلة وغير المتوقعة فرضت واقعا مختلفا عن التوقعات الأمريكية التي كانت تعتبر الحرب مجرد نزهة عسكرية تنهار خلالها القوات المسلحة العراقية بسرعة، ويتم خلالها القضاء بسهولة على نظام الحكم في العراق برئاسة صدام حسين. وقد اعتمدت الأطراف المتصارعة على استراتيجيات عسكرية متباينة حسب القدرات العسكرية والأوضاع العملياتية لكل طرف، إذ حاولت المؤسسة العسكرية الأمريكية الاستفادة من حربها على العراق لاختبار وتطبيق نظرياتها الهجومية الحديثة خاصة استراتيجية الصدمة والترويع، بينما لجأ الجانب العراقي إلى استخدام استراتيجية دفاعية محدودة تشمل الاستنزاف من خلال حرب المدن.

المطلب الأول: إدارة حرب الخليج الثالثة من طرف العراق

الفرع الأول: مسرح العمليات

وقد اقتصر على المسرح البري فقط، كما انحصر داخل الحدود الجغرافية للدولة بعد استبعاد المنطقة الخاضعة للسلطة الكردية في كردستان العراق في الشمال والشمال الشرقي، والتي يحدها ما يسمى بالخط الأخضر وهي تضم مدن أربيل والسليمانية، ومثل هذا الاتجاه تهديدا مباشرا مثل الاتجاه الجنوبي باعتباره الاقتراب الرئيسي لقوات التحالف البرية، وبالنسبة للحدود الشرقية مع إيران فهي حدود مغلقة بالنسبة للعراق إضافة إلى وجود قوات فيلق بدر التابعة للمجلس الأعلى للشيعة العراقية التي رغم عدم مشاركتها في العمليات

1- رشا حمدي ،" دور الأمم المتحدة في العراق : الانعكاسات والدلائل " ، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 154، (أكتوبر 2003)، ص 142.

العسكرية إلا أنها تمثل عازلا قويا في الاتجاه الشرقي، وبالنسبة للاتجاه الغربي وهي الحدود مع المملكة العربية السعودية ومع الأردن كانت مفتوحة في وجه المغادرين واللاجئين فقط وتخضع لرقابة أردنية أمريكية صارمة، ومع سوريا التي كان الجانب العراقي يعول عليها نسبيا.

ولكن كان الموقف الحاسم من جانب قوات التحالف في مراقبة ذلك الجزء من الحدود والتدخل العسكري المباشر والسريع بالقصف الجوي لأي تحركات تجري في تلك المنطقة حتى لو كانت تحركات مدنية، يضاف إلى ذلك امتداد مسرح العمليات على مساحة أكبر من 430.000 كلم مربع مع انتشار الأهداف والمواقع والقواعد الرئيسية محل الصراع على كل المسرح، والمتمثلة في المدن الرئيسية والقواعد ومناطق حشد، ومواقع القوات العسكرية وشبه العسكرية ومراكز القيادة والسيطرة والاتصالات، وعقد المواصلات والمستودعات ومناطق ومضخات البترول وغيرها من الأهداف الحيوية، وذلك في شكل جزر صحراوية منفصلة تتراوح المسافات بينها من العشرات إلى مئات الكيلومترات في مناطق صحراوية شاسعة تربطها شبكة طرق سريعة، وهو ما يجعل من المحافظة على روابط القيادة والسيطرة وشبكة الاتصالات أمرا غاية في الصعوبة وعرضة للتهديد السريع.[1]

كما تنتفي القدرة على الدعم والمساندة المتبادلة بين المواقع وبعضها، وهو أمر غاية في الأهمية في العمليات العسكرية ويحرم تلك المواقع من أي دعم من القيادة الأعلى سواء أكان دعما تكتيكيا أم لوجيستيا، وبالتالي سهولة عزلها وحصارها بالإضافة إلى عدم توفر الموارد المحلية التي يمكن الاعتماد عليها إداريا في معظم تلك المناطق، ومع الوضع في الاعتبار انتفاء البعد الجوي نتيجة للسيادة التي فرضتها عليه قوات التحالف، والبعد البحري بحكم جغرافية العراق وعدم إمكان الاستفادة من المنفذ الضيق المحدود على الخليج في أم قصر وشط العرب.

الفرع الثاني: حجم وقدرة القوات العراقية

لمعرفة حجم وقدرة القوات العراقية لابد من معرفة العوامل المؤثرة على فاعلية القدرات العسكرية العراقية المتاحة، والتي يمكن حصرها فيما يلي:

-ليس باستطاعة العراق كسر حظر التسلح المفروض عليه دوليا والحصول على أي أسلحة ومعدات وذخائر، وأن ما لديه يحتاج إلى تموين وإمداد مستمر بقطع الغيار للحفاظ على كفاءة الأسلحة وصلاحيتها للخدمة، ولا يمكن للعراق أن يحدثها لرفع قدراتها التي لم تعد مناسبة في مواجهة الأسلحة المتطورة الحديثة المتوفرة لدى القوات الأمريكية وقوات التحالف، كما أن حظر التسلح على العراق يقابله سباق تسلح لرفع القدرات العسكرية الخليجية لتحقيق التفوق الأكبر في المقارنة العددية والنوعية وكفاءة المعدات مع إمكانية استعراض الخسائر، وتصبح الحقيقة المؤكدة أن التوازن العسكري في منطقة الخليج ليس في صالح العراق مع

1- عادل سليمان، " ماذا جرى في العراق ؟ تحليل عسكري"، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 153، (جويلية 2003)، ص 309.

وجود الحشود العسكرية، وعليه فإن العمل العسكري الأمريكي والدولي لن يقابل بمقاومة لها ثقل وتأثير قوي على الصراع المسلح.[1]

-هناك عوامل أخرى لها تأثيرها السلبي على مدى فاعلية القدرات العسكرية العراقية، فمصانع الإنتاج الحربي متوقفة جراء التدمير الذي لحقها من جهة و جعل الاقتصاد العراقي منهارا من جهة أخرى، الأمر الذي يعيق استفادة العراق من الكوادر الوافدة من الخارج و ينعكس سلبا على عملية تحقيق إعادة كفاءة أسلحة القتال الرئيسية (طائرات ، دبابات ، المعدات الإلكترونية، معدات الدفاع الجوي).

-لقد انعكس الوضع الأمني ومزاولة أعمال القهر إلى إجراءات صارمة على السماح للقوات العراقية بالتدريب، مما أثر على الكفاءة مع التشدد في استخدام الطلعات الجوية للتدريب خوفا من حدوث انقلاب، وأيضا مع البحرية التي فرض عليها حصار بحيث لا يمكن تأدية مهامها.

-كما فرض الإنفاق العسكري المرتفع أعباء إضافية على الاقتصاد العراقي، وخلق مشاكل في البنية الأساسية للدولة إضافة إلى تزايد احتياجات الشعب العراقي المعزول والمحاصر، مما جعل الإنفاق العسكري موجها نحو تحقيق الأمن لا نحو تطوير القوات المسلحة، والمعدلات التالية توضح ذلك: (-نصيب الفرد العراقي من الإنفاق العسكري السنوي حوالي 65.17 دولار، في المقابل فإن العائد على الفرد في القوات المسلحة العراقية في الإنفاق العسكري حوالي 3000 دولار، وبالمقارنة مع الإنفاق العسكري للدول العربية يكون إجمالي الإنفاق العسكري العراقي نسبته 3%، وما يعادل نسبة 7.06% من إجمالي الإنفاق العسكري السعودي، وما يعادل نسبة 15.8% من إجمالي الإنفاق العسكري التركي، وما يعادل 22.4% من إجمالي الإنفاق العسكري الإيراني). وتشير التقديرات الأمريكية إلى أن العراق يحتاج إلى 20 مليار دولار لإعادة البنية العسكرية لقواته عند رفع الحظر عنه، وأن احتياجات الفروع الرئيسية للقوات المسلحة العراقية لتحديث القدرات لا يقل عن 10 مليار دولار لاستعادة الكفاءة.

وهكذا حققت مصادر التسلح للقوات العراقية تنوعا في مجال التسليح وحصلت قبل حرب الخليج الثانية على صفقات تسلح من الدول التالية: (الاتحاد السوفيتي: دبابات، طائرات، مدفعيات، صواريخ، ذخائر، قطع غيار، الصين: دبابات، طائرات، قطع مدفعية، حاملات صواريخ، ذخائر، دول أوربا الشرقية: معدات هندسية، أسلحة خفيفة، معدات إشارة، قطع غيار, إجراء لممرات الطائرات، الذخائر، وذلك كله من بولندا ورومانيا والمجر ويوغسلافيا وتشيكوسلوفاكيا... ، دول أوربا الغربية: طائرات، معدات الكترونية، مدفعية، ذخائر، قطع غيار، معدات هندسية، عربات، مواد كيماوية، كل ذلك من فرنسا وألمانيا وإيطاليا، دول أمريكا اللاتينية: صواريخ أرض- أرض، عربات مدرعة, قنابل طائرات، تعاون في مجال الصواريخ، كل ذلك كان من عند الدول التالية: البرازيل، التشيلي، الأرجنتين، دول عربية: ذخائر، مدافع، معدات إشارة).[2] وبالتالي يتضح جليا أن ما لدى العراق الآن ليس سوى بقايا الصفقات القديمة المبرمة في فترة الثمانينات.

1- عثمان كامل، " تقييم القدرات العسكرية العراقية عام 2003"، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 151، (جانفي 2003)، ص 120.
2- المرجع السابق، ص 122.

أما تقييم القدرات العسكرية العراقية عام 2003 حسب الجدول التالي رقم (07)

	القدرات العسكرية قبل عاصفة الصحراء	القدرات العسكرية في إطار الحظر
إجمالي القوات المسلحة	**1000,000** مقاتل (عاملة)، **480,000** مقاتل احتياطي، **650,000** الجيش الشعبي	**429,000** مقاتل عاملة، **650,000** مقاتل احتياطي، **100,000** مقاتل الجيش الشعبي **15,000** قوات الأمن ، **20,000** قوات حرس الحدود، **10,000** و **15,000** فدائيو صدام
القوات البرية	**800,000** مقاتل، **8** فيالق (**47** فرقة)منها (**42** فرقة مشاة ميكانيكية –**5** فرقة مدرعة)، قوات الحرس الجمهوري، **5** فرق تشكيل خاص، قوات خاصة (حوالي **20** فوج)	**375,000** مقاتل (**100,000** مستدعى)، **7** فيالق ،**24** فرقة (**72** لواء)، قوات الحرس الجمهوري استكملت على حساب قواعد الحظر
التسليح الدبابات	**5500** دبابة، **7100** عربة مدرعة، **3000** قطع مدفعية، **200** قطعة قذف صاروخية، **2100** قطع هاون، **7** لواءات صواريخ أرض أرض طراز فروج، سكود بي –أس أس –**21** استروس بالإضافة إلى صواريخ معدلة في العراق طراز الحسين	**2200** دبابة (ت**55** _**62**، ت72، ت**59**)، **900** عربة قتال مدرعة ح **BMB1**، **2000** عربة نقل جند مدرعة ،**1800** قطعة مدفعية مجرورة، **150** قاذف صاروخي، **150** قطعة مدفع ذاتيالحركة، هاونات أعيرة مختلفة، **6** قواذف صواريخ ،**27** صاروخ سكود بي
القوات الجوية القوة البشرية	**40,000** مقاتل منهم **10,000** دفاع جوي و**22** قاعدة جوية، و**18** مطار	**35,000** مقاتل (منهم **17,000** دفاع جوي)أصبحت تمركز القوات الجوية خارج مناطق الحظر ما بين دائرتي عرض **33**–**36** ما هو داخل مناطق الحظر وتم خزنه لا تتحرك
التسليح	**517** طائرة قتال،(**274** طائرة هجوم أرض –**223** مقاتلات –**20** قاذفة قنابل –**62** طائرة نقل جوي) **200** كتيبة صواريخ أرض جو	**130** طائرة قاذفة مقاتلة قاذفة (**6**–**7**)،قاذفة قنابل ثقيلة **180** طائرة مقاتلة، عدد من طائرات الاستطلاع الجوي **2** طائرة حرب إلكترونية ،طائرات نقل ومواصلات –طائرة تدريب
طيران الجيش	**447** طائرة (**160** هليوكبتر مسلح –**112** طائرة قتال هجومي –**175** طائرة نقل متنوعة.	**500** طائرة (**120** طائرة هليوكبتر هجومية **BO**–**S10** ،**350** طائرة نقل مواصلات
القوات البحرية –البشرية	**5000** مقاتل	**2000** مقاتل
القواعد البحرية	أم قصر ،البصرة	البصرة ،الزبير
القوة البحرية	**6**قطع بحرية كبيرة(خارج العراق)عدد من منشأت الصواريخ ولنشات الحراسة والمرور وقد تمكنت القيادة العراقية في فترة التحضير للهجوم على العراق إلى أن زادت قواتها البرية إلى **52** فرقة متنوعة ولكنها خسرت	**2** فرقاطة ،**3** سفن إنزال بحري ،زوارق صواريخ طراز **OSAL** ،**5** زوارق دورية ،**80** زورق مرور خفيف ،**4** سفن كاسحة ألغام ،**3** سفن 'سناد

المصدر :عثمان كامل ،"تقييم القدرات العسكرية العراقية عام 2003" **مجلة السياسة الدولية** ،العدد 151، (جانفي 2003)، ص120-121

لوحظ عليها ما يلي:

– انخفاض أعداد القوات المسلحة العاملة مع زيادة قوات الاحتياط.

– انخفاض أعداد القوات البرية وفرق التنظيم، مع تقلص في عدد الفرق إلى 24 فرقة وكذلك عدد الدبابات، كما تراجعت أعداد القواذف الصاروخية إلى 150 قطعة.

–القوات البحرية قدراتها متواضعة جدا وطرازاتها روسية الصنع.

– احتفاظ القوات الجوية بأعداد من طائرات التدريب طراز ميراج ف–1 فرنسية، PC-4/9 صينية، توكانو ع–29–38 غربية، كما لديها طائرات بدون طيار تصنيع عراقي إيطالي وعراقي روسي مشترك، ومازالت هذه القوات نشطة من وجهة النظر العملياتية لمواجهة النشاط الجوي الأمريكي والبريطاني الذي يقوم بدوريات جوية مشكلة من طائرة أواتيه وعدد من طائرات ف 15–16 بلغ تعدادها ما بين 16–24 طائرة وتقوم بقصف الأهداف العراقية (**أنظر خريطة رقم (11):القدرات الدفاعية الجوية العراقية**).

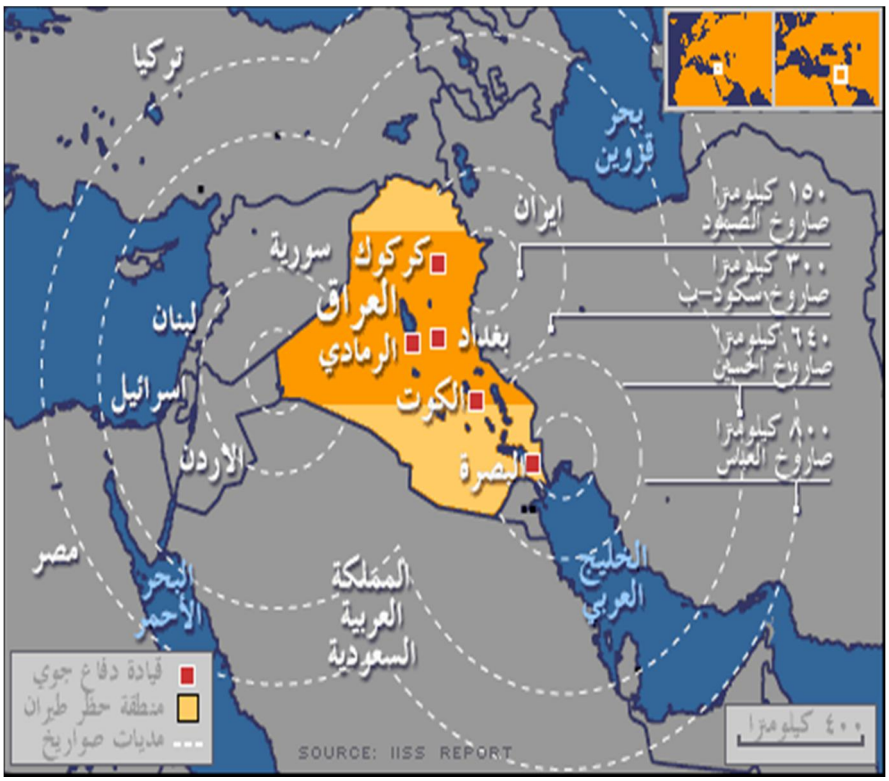

المصدر http://www.bbc.co.uk/arabic/specials/iraqkeymaps/page3.shtml

أولا–قوات الجيش الشعبي:

1–الحرس الجمهوري الخاص: يتكون من 15 ألف جندي من صفوة الموالين لصدام حسين وعشائره، ويتشكل من 4 ألويه مشاة وكتيبتي دبابات ت– 72 ووحدة دفاع جوي مسلحة بالصواريخ الخفيفة، وهي قوات على مستوى عال من التسليح والتدريب ومستكملة بنسبة 100% تتمتع بعناية فائقة ورعاية كبيرة من صدام حسين شخصيا، مهمتها الحراسة المباشرة للرئيس وتأمين قوات الرئاسة من الاتجاهات الشمالية والغربية والجنوبية والدفاع المباشر عن المقر الرئاسي.

2–الحرس الجمهوري العام: يتألف من نحو 80 ألف مقاتل معظمهم من بلدة تكريت والبلدات المجاورة لها التي تضم العديد من العشائر الموالية لصدام حسين وتربطها به صلات دم أو علاقات مصاهرة، وقد اختبر هؤلاء على أساس الولاء الشخصي لصدام حسين وأسرته من جهة ولحزب البعث من جهة أخرى.[1]

وقوات الحرس الجمهوري مجهزة بأحدث ما في حوزة العراق من أسلحة ومعدات ونسبة استكمالها 100%، تولى قيادتها قصي صدام حسين منذ عام 1992 أما رئيس أركان حرب قواتها فكان الفريق إبراهيم عبد الستار التكريتي الذي كان يحظى بثقة صدام حسين، و الحرس الجمهوري يتكون من فيلقين:

–الفيلق الشمالي للدفاع عن بغداد وتكريت ويشمل: (– فرقة المدينة المدرعة بدبابات ت–72، – فرقة عدنان المشاة الميكانيكية، – فرقة نبوخذ نصر للمشاة).[2]

–الفيلق الجنوبي للدفاع عن جنوب بغداد والاتجاه الجنوبي ويضم: (– فرقة الفداء المدرعة بدبابات ت–72،–فرقة حامو رابي المدرعة بدبابات ت–72،– فرقة بغداد المشاة الميكانيكية)، ويشمل تسليح الفيلقين مدفعية ذاتية الحركة ومدفعية صاروخية ومقذوفات موجهة مضادة للدبابات ووسائل دفاع جوي صاروخية وعناصر دعم هندسية وفنية وإدارية.

3–الجيش النظامي: يتألف من 5 فيالق غير متماثلة على النحو التالي[3]: (–**الفيلق الأول:** يضم فرقتي مشاة وفرقة مشاة ميكانيكية ويتمركز حول كركوك والفيلق الخامس،–**الفيلق الثاني:** يتألف من فرقتين من المشاة وفرقة مدرعة، مهمته تأمين الحدود الشمالية والشمالية الشرقية مع إيران،–**الفيلق الثالث:** يتكون من ثلاث فرق مشاة وفرقة مشاة ميكانيكية، يتمركز حول الموصل ومهمته الدفاع عن الاتجاه الشمالي،– **الفيلق الرابع:** يضم فرقتين من المشاة وفرقة مدرعة، مهمته تأمين الحدود الجنوبية الشرقية مع إيران حتى أقصى الجنوب، ويضم التسليح الرئيسي لتلك القوات دبابات 62/55/54 روسية الصنع، وقطع المدفعية المجرورة والمدفعية المضادة للطائرات ومجموعة متنوعة من ناقلات الجنود المدرعة، وكانت تلك الأسلحة تعاني نقصا في قطع الغيار وسوءا في الحالة الفنية إضافة إلى ضعف مستوى تدريبها،[4]– **الفيلق الخامس:** يتمركز في منطقة الموصل ويتكون من الفرقة الأولى الآلية و الفرق الأولى والرابعة والسادسة عشر مشاة ولواء مشاة مستقل، مهمته حماية الجزء الشمالي من العراق ويبلغ تعداده ثلاثة وأربعين ألفا. (**أنظر خريطة رقم(12): توزيع الجيش العراقي أثناء حرب الخليج الثالثة**).

1-عادل سليمان، المرجع السابق، ص 309.
2- عاطف السيد، المرجع السابق، ص 90.
3- علوان حسون العبوسي، **القدرات والأدوار الاستراتيجية لسلاح الجو العراقي في الفترة 1931-2003**، ط1، عمان ، الأردن: الأكاديميون للنشر والتوزيع، 2014، ص 422
4- عادل سليمان، المرجع السابق، ص 310.

المصدر: http://arabic.cnn.com/iraq.war/maps/index.htm

ثانيا– قوات الأمن الجوي: تتألف من 5000 فرد تتمركز في بغداد وتتبع قصي صدام حسين مباشرة، وهي مسؤولة عن الأمن الداخلي للقوات المسلحة، مهمتها فرض الرقابة والقيام بالمتابعة الدقيقة لكل وحدات القوات المسلحة وللقادة على مختلف المستويات القيادية لضمان الولاء للنظام، ولديها لواء مشاة ميكانيكي جيد التدريب مستعد للتدخل السريع لإحباط أي تمرد عسكري.

ثالثا–قوات شبه عسكرية:

1–قوات فدائيي صدام: وهي منظمة شبه عسكرية أنشأها عدي صدام حسين سنة 1991 وتولى قيادتها، فيما تولى منصب نائب القائد الفريق مزاحم صعب الحسن التكريتي, ويتراوح تعدادها ما بين 40 إلى 50 ألف فرد تم اختيارهم من أبناء العشائر والمناطق الموالية لصدام حسين وأسرته، وتدريبهم على أعمال دوريات الأمن ومقاومة أعمال التمرد والانتفاضات الشعبية وتنفيذ اعتقال الخصوم والمعارضين للنظام، وكان ضمن قوات فدائيي صدام فرقة خاصة تسمى "سرايا الموت" ترتدي الأقنعة وتنفذ أوامر الإعدام مباشرة للمعارضين أينما وجدوا، ويحدد صدام حسين أعمال ونشاط فدائيي صدام ومهامهم.[1]

2–الجيش الشعبي: ويتكون من 19 وحدة مقاومة شعبية تم تشكيلها بالتنسيق مع الجيش النظامي، حيث أنشئت معسكرات تدريب تحت إشراف ضباط ملحقين من الجيش وقد جرى عقد دورات تدريبية

1- رعد مجيد الحمداني، **قبل أن يغادرنا التاريخ**، ط1، بيروت، لبنان: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2007، ص 272

عسكرية أولية لمجموعة من الشباب، مدة الدورة من 04-06 أسابيع يعود بعدها المتدرب إلى عمله بعد تسجيل بياناته لطلبه عند الضرورة، وعناصره ضعيفة الكفاءة القتالية.[1]

3-المتطوعون العرب: لبى نداء الواجب القومي والديني آلاف الشباب العرب من معظم الأقطار العربية وذهبوا إلى العراق لمشاركة إخوانهم العراقيين في الدفاع عن بلدهم وهم على أتم الاستعداد للشهادة على ترابه، وقد اهتمت القيادة الأمريكية بهذه الظاهرة اهتماما كبيرا وحسبت لهم ألف حساب في حال إطالة أمد القتال وقد تركت أثرا إيجابيا كبيرا في نفوس الجماهير العربية وعوضت بعض الشيء عن تقاعس الأنظمة العربية في دعم العراق.[2]

الفرع الثالث: الخطة الاستراتيجية لإدارة حرب الخليج الثالثة من طرف العراق

ركزت القيادة العراقية منذ فترة ما قبل بدء الحرب على تبني استراتيجية دفاعية تهدف إلى استنزاف قوات الغزو الأمريكية والبريطانية من خلال الضربات السريعة المفاجئة، سعيا إلى إحداث آثار تراكمية عليها انطلاقا من فرضية عدم القدرة على تحقيق انتصار عسكري حاسم على هذه القوات، مما يفرض اللجوء إلى الدفاع والصمود لأطول فترة ممكنة قصد تحقيق النصر السياسي,، خاصة إذا نجح الصمود العراقي في مواجهة زيادة ضغوط الرأي العام الأمريكي والعالمي على الإدارة الأمريكية والحكومة البريطانية من جهة، وإذا نجح أيضا في حمل الأمم المتحدة على التدخل للضغط عليهما لوقف عدوانهما على العراق من جهة أخرى.[3]

وقد وجدت القيادة العراقية أن هذا الشكل يعتبر الأنسب والأكثر ملائمة للميزان العسكري القائم في هذه الحرب، لذلك قامت قبل بدء الغزو الأمريكي البريطاني بإدخال تحسينات على الأوضاع الدفاعية في جميع المدن العراقية، ابتداء من البصرة في الجنوب وصولا إلى بغداد في الوسط بغية زيادة قدرة القوات المتحصنة داخلها على الصمود في مواجهة أي غزو أمريكي من أجل جعل القتال أكثر صعوبة بالنسبة للقوات المهاجمة، كما جرى أيضا إدخال تحولات هامة في هيكل قيادة القوات المسلحة العراقية، حيث ألغى الرئيس صدام حسين هيكل القيادة العسكرية التقليدية، وأعطى حرية أكبر للقادة الميدانيين في اتخاذ القرارات المتعلقة بالعمليات العسكرية استعدادا لخوض معارك حرب عصابات بالمدن.[4]

كما أعطى الرئيس صدام حسين سلطات واسعة لنجله قصي في تنسيق الحرب الدفاعية داخل المدن، بالإضافة إلى إشرافه التام على الوحدات العسكرية المكلفة بحماية نظام الحكم خاصة قوات الحرس الجمهوري وجهاز الأمن الخامس، علاوة على دوره الحيوي في إحكام السيطرة على الجيش العراقي، وقد جرى التخطيط لجعل مركز الدفاعات العراقية في العاصمة بغداد، يجري من خلالها تنسيق الحرب الدفاعية وامتداد استعداداتها العسكرية إلى العديد من المجالات بما في ذلك تخزين الأغذية والوقود والأسلحة وإقامة الخنادق، إضافة إلى

1- عاطف السيد، المرجع السابق، ص 92.
2- عادل سليمان، مرجع سابق، ص 311.
3- أحمد إبراهيم محمود، " حرب الخليج الثالثة: الاستراتيجيات العسكرية ودلالات الصمود العراقي "،**مجلة السياسة الدولية**، العدد 153، (جويلية 2003)، ص 55.
4- ياسر حسين، **موسوعة أشهر الحروب عبر التاريخ**، ط 2، مصر: مركز الراي٩ للنشر والإعلام، 2003 ، ص 103.

تخطيط القادة العسكريين التابعين لصدام حسين لاستغلال الأنهار والموانع المائية الطبيعية لعرقلة التقدم الأمريكي وتكوين شبكة دفاعية ممتدة الدوائر تكون بغداد مركزها، أما المتطوعون العراقيون فقد فتحت القيادة العراقية الباب أمامهم للانخراط في الجيش المسمى جيش القدس.

وهكذا نلاحظ أن الاستراتيجية الدفاعية العراقية انطلقت من كون أن قدرات القوات المسلحة العراقية لن تستطيع الدفاع عن جميع أراضي العراق، ولا تستطيع الدخول في مواجهات مفتوحة بسبب افتقارها للغطاء الجوي جنبا إلى جنب مع التفوق التكنولوجي للأسلحة الأمريكية والبريطانية عليها، ولذلك ركزت الاستراتيجية العسكرية العراقية على الدفاع عن العاصمة بغداد والعمل على استدراج قوات التحالف الأمريكي البريطاني إلى حرب مدن داخل بغداد، يتم خلالها إلحاق خسائر بشرية ومادية جسيمة بها مما يزيد من ضغوط الرأي العام العالمي على الحكومتين الأمريكية والبريطانية ويدفعهما نحو تعديل موقفهما السياسي لصالح العراق،[1] وقد قسمت القيادة العراقية العراق إلى أربعة مناطق دفاعية:

أولا–المنطقة الجنوبية: شملت هذه المنطقة محافظات: البصرة، القادسية، سيان، ذي قار[2]، وخصص للدفاع عنها فيلقان متكاملان يقودهما قادتها وأمراؤها العسكريون الجيدون، وكان القائد الأعلى لهذه المنطقة فريق ركن غير عسكري (ذو رتبة فخرية) ليس لديه أي خلفية عسكرية، ولا تتناسب خبرته مع المنصب الذي عين فيه ولا مع ثقل الحرب التي سيخوضها القوات التي يقودها، وتم نشر تشكيلات الفيلقين على كل هذه المنطقة الواسعة آخذة مواقع دفاعية ثابتة معدة جيدا ضد أي تعرض معادي جوي أو أرضي على محوري نهري دجلة والفرات، المحور الأول (البصرة– العمارة–الكوت) والمحور الثاني (البصرة–الناصرية–السمارة)،[3] معتمدة على ما تيسر لديها من وسائل الدفاع الجوي المحدودة من حيث نوعيتها و قدرتها لا تعدادها و قوتها لمواجهة المعدات الأمريكية المتقدمة والمتطورة من جهة، وعلى القوات المدرعة الفاقدة لمبدأ الحركة والمرونة تجاه قوات آلية ومدرعة حديثة القدرة والتسلح والمتمسكة بحرية الحركة الكاملة تحت غطاء جوي صاروخي متطور ودقيق وفعال من جهة أخرى.

ثانيا–المنطقة الوسطى: شملت هذه المنطقة محافظات: الحلة، كربلاء، النجف، الكوت، ومحوري دجلة والفرات حتى ضواحي بغداد، وخصص للدفاع عنها فيلق واحد وقوة من الحرس الجمهوري آخذا مواضعه الدفاعية في المحافظات القريبة من بغداد (محافظة كربلاء)، وعين لهذه المنطقة قائد عام مدني أيضا برتبة فريق فخرية، مهمتها منع تقدم القوات المعادية باتجاه منطقة بغداد متخذة مواضع دفاعية ثابتة ومعدة جيدا على محور (الحلة– كربلاء–النجف) ومحور (الكوت–بغداد)، للتحصن فيها بشكل جيد جدا تحاشيا للتعرض للقصف الجوي الصاروخي الثقيل المعادي، إلا أنها كانت محرومة من عاملين أساسيين للدفاع الفعال المرونة والحركة

1- المرجع نفسه، ص 56.
2- رعد مجيد الحمداني، المرجع السابق، ص 299
3- طه نوري ياسين الشكرجي، **الحرب الأمريكية على العراق**، ط 1، بيروت: دار العربية للعلوم، 2004، ص 54.

والمناورة كسابقاتها ولا تتمتع بإسناد جوي مناسب يضمن لها حرية مواجهة القوات الأمريكية المتقدمة باتجاهها أو التي تتخطاها.[1]

ثالثا–المنطقة الشمالية: خصص لهذه المنطقة فيلقان جيدان يقودهما كذلك قائد عام مدني برتبة عسكرية فخرية لا خبرة لديه بأساليب القتال والقيادة في الحرب الحديثة ولا قدرة له على مواجهة أو إدارة مثل هذه القوات، لهما وسائل قتال تؤهلهما للقتال في المناطق الجبلية فقط دون الاعتماد على معدات آلية أو مدرعة مناسبة ودون إسناد جوي مناسب، يفصل جبهتها نهر دجلة الذي يعزل منطقة مسؤوليتها إلى منطقتين، تشمل الأولى (كركوك، السليمانية، أربيل، دهوك) ويسيطر عليها الأكراد والثانية (صلاح الدين، نينوى، الموصل) تحت سيطرة الفيلقين، وهي منطقة واسعة تضم البادية الشمالية العراقية وتمتد من الحدود السورية إلى نهر دجلة.[2]

رابعا– المنطقة الحيوية "بغداد": تمحور الدفاع فيها عن الضواحي المحيطة ببغداد من كافة الاتجاهات، واعتبرت من أهم المناطق الحيوية كونها ستواجه العدو في آخر مراحل هجومه الحيوي وأن عدم ثباتها ومقاومتها معناه سقوط العاصمة ونهاية الحرب، لهذا خصص لها أقوى القوات التي يمتلكها العراق وهي قوات الحرس الجمهوري المشكلة على شكل جحافل معركة والمسلحة بأحدث المعدات، نظرا لما يتمتع به مقاتلوها من قدرات وكفاءة عالية جدا اكتسبوها خلال الحرب مع إيران (حرب القادسية) لمدة ثمانية سنوات، وكان ثقل تحشدها باتجاه محور نهر الفرات لمجابهة القوات المعادية المتقدمة من الجنوب والجنوب الشرقي ولمجابهة القوات المظلية أو المحمولة جوا التي قد تنزل حول بغداد في الشمال والشرق.

غير أن تلك القوات كانت تحت قيادة مدنية لا خبرة لها في الحرب والقتال ضد قادة محترفين مدربين ذوي كفاءة عالية، إضافة إلى افتقارها لعامل المرونة والحركة نظرا لحرمانها من وسائل الدفاع الجوي الفعالة التي تؤمن لها حرية المناورة، وكانت مهمتها تفرض عليها التفرق وأخذ المواضع حول بغداد وفي ضواحيها في كافة الاتجاهات، والتي لم تكن تتعدى الأربعة جحافل معركة تعادل كل منها فرقة مجهزة جيدا ولديها قوات مدرعة حديثة واستناد أرضي عالي المستوى وفعال، وكان قد قدر لها أن تكون مدربة على التغيير والانقلاب والتحول إلى قوات لها قدرة على القتال في المدن ومواجهة القوات الأمريكية في قتال الشوارع.

وهناك العديد من الملاحظات حول الخطة العراقية للدفاع عن العراق يمكن إجمالها في:

–فصل القوات العراقية بقيادات أربع مستقلة أفقدها أهم عوامل النجاح في الحرب، هي التنسيق والتعاون والمرونة في استخدام القوات.

–هذا الفصل بالجبهات والقوات أدى إلى الخروج عن مبدأ (التحشد والاقتصاد بالقوة)، حيث أعطيت المناطق نفس القدرات القتالية دون النظر إلى أهمية المناطق المسؤولة عنها، ودون النظر إلى حجم تلك المنطقة أو زحف العدو فيها أو حيويتها

1- علوان حسون العبوسي، المرجع السابق، ص 425
2- طه نوري ياسين الشكرجي، المرجع السابق، ص 56-57.

-فقدان عامل المرونة والحركة للقوات المدرعة العراقية ضمن المنطقة الواحدة وانعدامها تماما.

-جهل القيادات العامة للمناطق وعدم قدرتها على إدارة الحرب في مناطق مسؤوليتها وعدم إلمامها التام لخطة العدو في الحرب أدى إلى إصدار أوامر وقرارات ارتجالية.

-فقدان السيطرة المركزية للقيادة العامة للقوات المسلحة وقيادات المناطق على مجرى الحوادث وإدارة المعارك في المناطق الأربع.

-اعتماد القيادة العامة العراقية على مبدأ قلب الحرب النظامية إلى حرب قتالات خاصة، وقتالات المدن والشوارع. الملاحظ والمهم من كل هذا هو سوء وجهل تقدير القيادة العامة للموقف، فرغم معرفتها لقدرات العدو العالية وخاصة التكنولوجية وتفوقها الجوي والصاروخي، قبلت دخول الحرب ضده دون النظر أو التفكير في حلول سياسية شجاعة لتحاشي الحرب.

المطلب الثاني. إدارة حرب الخليج الثالثة من طرف دول الحلفاء

الفرع الأول: مسرح العمليات

إن مسرح العمليات لقوات التحالف كان مسرحا غير محدد وغير محدود، حيث اتسع وامتد ليشمل بالإضافة إلى الميدان الذي ستدور عليه العمليات العسكرية المجالات الجوية والبرية والبحرية.[1]

وكان لدى قوات التحالف في المنطقة 39 قاعدة عسكرية ومنطقة تسهيلات عسكرية ولوجستية منها 6 قواعد جوية رئيسية و3 قواعد بحرية و 2 قاعدة برية، بالإضافة إلى مركز قيادة عملياتي رئيسي في السيلية بقطر ومركز معلومات لإدارة الحرب المعلوماتية واسعة النطاق في المنامة بالبحرين، ومراكز قيادة فرعية في الكويت

وفي هذا الإطار يمكن رصد خريطة توزيع القوات الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط والمناطق المحيطة بها أيضا وخاصة آسيا الوسطى، (**أنظر خريطة رقم(13): التواجد العسكري الأمريكي في الخليج العربي**)

المصدر: http://www.bbc.co.uk/arabic/specials/iraqkeymaps/page4.shtml

1- محمد عبد السلام،" مستقبل الوجود العسكري الأمريكي في الخليج العربي "، **ملف الأهرام الإستراتيجي**، العدد 101، (ماي 2003)، ص60.

وذلك على النحو التالي:

*الكويت: تضم قاعدتي "السالم وجابر الأحمد" وتوجد فيها منظومات الصواريخ المضادة للصواريخ من طراز "باتريوت" وكذلك طاقم مركز القيادة.

*البحرين: تعتبر عاصمتها المنامة المقر الدائم للأسطول الأمريكي الخامس، كما تعتبر أيضا قاعدة الشيخ عيسى المهبط الرئيسي لطائرات التموين الأمريكية.

*قطر: بها قاعدة "العديد" العسكرية الجوية الأمريكية التي تستخدم أساسا لتخزين الأسلحة والعتاد والمواد التموينية، حيث تم صرف أكثر من مليون دولار من أجل تجديدها وأصبح من الممكن اتساعها لحوالي 100 طائرة حربية، إضافة إلى أنها مجهزة بأحدث منظومات الاتصال والتوجيه.[1]

*السعودية: كانت التسهيلات العسكرية السعودية تمثل أقوى مواضع تواجد القوات الأمريكية في منطقة الخليج منذ عام 1990، فهناك تسهيلات عسكرية مختلفة لعناصر متعددة من القوات الأمريكية في الدمام والخبر، وتبوك وقاعدة الملك عبد العزيز بالظهران، وقاعدة الملك فهد البحرية بجدة، وقاعدة الملك خالد الجوية جنوب الرياض ، هذه الأخيرة تعتبر أقوى مواقع التواجد العسكري الأمريكي فيها حيث يوجد بها حوالي 5100 جندي أمريكي، كما تضم قيادة القوات الجوية الأمريكية في الخليج التي نقلت بعض عناصرها إلى قطر.

*عمان: بها قاعدتا سيب، مازيرا وتومران، وهما قاعدتان أمريكيتان بالأساس.

*الإمارات: توجد بها قاعدة جوية أمريكية تعتبر أهم مركز على الإطلاق في المنطقة لتوفير الوقود للطائرات الأمريكية.

*اليمن: تتمتع الوحدات العسكرية الأمريكية بتسهيلات مختلفة في اليمن اتسع نطاقها في إطار الحملة الأمريكية ضد الإرهاب لتشمل عناصر مختلفة للدعم والتدريب خاصة بالساحة اليمنية نفسها، لكن التسهيلات العسكرية التقليدية كانت تتركز عادة في ميناء عدن ذي الموقع الاستراتيجي الذي يعتبر محطة رئيسية لخدمات الوقود والصيانة الخاصة بالوحدات البحرية الأمريكية الذي شهد واقعة استهداف مدمرة يو إس كول" في أكتوبر 2000.

*تركيا: بها أكبر قاعدة للولايات المتحدة الأمريكية, وهي قاعدة انجيرليك التي تضم حوالي 1700 جندي أمريكي وتتمركز فيها 36 مقاتلة من طرازات مختلفة، وهي الدولة الوحيدة العضو في حلف شمال الأطلسي بالشرق الأوسط وتربطها علاقات عسكرية قوية معها.

*إسرائيل: تستند العلاقات العسكرية الأمريكية الإسرائيلية على اتفاقات تحالف استراتيجي متطور تضمن تعاونا عسكريا معقدا بين الجانبين، توجه في إطاره شبكة تسهيلات عسكرية أمريكية في معظم المواقع العسكرية الإسرائيلية منها ستة مواقع عسكرية أهمها المواقع 51، 53، 54 التي يتم فيها تخزين أسلحة ومعدات

1- محمود خليل، " إعادة نشر القوات الأمريكية في الخليج بعد حرب العراق "، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 153، (جويلية 2003)، ص 318.

طوارئ خاصة بالقوات الجوية والقوات البحرية والقوات الخاصة الأمريكية، وهي معدات يمكن أن تستخدمها القوات الإسرائيلية نفسها وقت الحاجة.[1]

*الخليج العربي والمحيط الهندي: توجد في هاتين المنطقتين ست مجموعات جوية من القوات المسلحة الأمريكية و 250 مقاتلة و 3000 صاروخ مجنح من طراز توماهوك، وتستخدم قاعدة جزر دبيجوجارسيا كمركز لتجمع الطائرات الشبح من طراز (ب1– ب52).

*أوزباكستان: يوجد بها حوالي 1500 عسكري أمريكي في قاعدة: "خان أباد" و 10 فرق مشاة، إلا أن الاتفاقية الموقعة بين أوزباكستان والولايات المتحدة الأمريكية تنص على استخدام هذه القوات في العمليات الإنسانية والإنقاذ.

*قيرغيزيا: يوجد بها 3000 عسكري أمريكي في قاعدة "ماناس" السوفيتية السابقة ويتمركز بهذه القاعدة فيلق لمشاة البحرية الأمريكية ومجموعة من الطائرات الأمريكية المقاتلة.

*طاجيكستان وكازاخستان: النشاطات العسكرية في هاتين الدولتين محاطة بالسرية التامة سواء من الولايات المتحدة الأمريكية أو القيادات السياسية، وتحاول قيادتا الدولتين تحويل الاهتمام عن هذا الأمر وتستبعد مناقشة ذلك أو الإعلان عنه في سياساتهما الخارجية أو الداخلية على حد سواء.

*أفغانستان: تتمركز القوات الأمريكية حاليا في قاعدتي "باجرام" و"قندهار" السوفيتيتين السابقتين ويوجد بهما 8 ألاف جندي أمريكي بما فيها القوات الخاصة.

*باكستان: حصلت الولايات المتحدة الأمريكية على موافقة القيادة الباكستانية باستخدام قواعد جاكوب أباد ودالباندين وبانس.

الفرع الثاني: حجم وقدرة قوات التحالف

إن الحجم العام لقوات التحالف معلن ومنشور من قبل بدء العمليات العسكرية وعناصره الرئيسية تتمثل في:

– مجموعة قتال بحرية على رأس كل منها حاملة طائرات نووية، ومجموعة برمائية وعدد من 6-8 قطعة بحرية ما بين مدمرات وغواصات وفرقاطات وطرادات.

– قوة جوية تتجاوز 480 طائرة قتال متعددة الطرازات بالإضافة إلى القاذفات الاستراتيجية بعيدة المدى التي تعمل من قواعدها في بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية (ب52، ب1، ب2 AC130SGUNSHIP سفينة النيران الطائرة.[2]

– قوات برية على أرض المسرح تتكون من الفرقة الثالثة الميكانيكية والفرقة 101 اقتحام جوي ووحدة الماريتر واللواء 173 من الفرقة 82 المنقولة جوا (كان يعمل في المنطقة الشمالية)، وفي بريطانيا الفرقة الأولى المدرعة التي نقلت من ألمانيا وشارك فيها لواء جرذان الصحراء ولواء كوماندوز مكون من وحدتين وحاملة

1- المرجع نفسه، ص 319.
2- ياسر حسين، المرجع السابق، ص 105.

طائرات وعناصر من القوات الجوية، تلك هي القوات التي نفذت أعمال القتال البرية على امتداد المسرح من أم قصر وحتى بغداد وتكريت والموصل وكركوك، لكن هناك جانب آخر من قوات التحالف لم يكشف عنه النقاب ومن غير المتوقع أن يكشف عنه في وقت قريب وهو بالتحديد[1]:

– قوات العمليات الخاصة: هي مجموعة كبيرة من القوات الخاصة الأمريكية المتنوعة: دلتا فورس Delta، قوات سيل Seal، قوات الرينجرز Rangers، قوات قناصة الليلNight Stalks، القوات الخاصة البريطانية أس إيه أس SAS، قوات الماريتز الخاصة M.E.U، القوات الخاصة البولندية جروم GROM والاقتحام التكتيكي T.A.G، القوات الخاصة الأسترالية، وتلك القوات أدت دورا غاية في الأهمية والخطورة قبل وأثناء سير أعمال القتال.

*__قوات الفضاء:__ والتي تم تخصيصها من قيادة الفضاء الأمريكية U.S Space Command تضم حوالي 16 قمرا صناعيا ومحطات فضائية لإطلاق قذائف الليزر عالية الطاقة ولكل أعمال الكشف والتتبع والإنذار والتصوير والتوجيه والتحكم.[2]

*__القوات والعناصر المعلوماتية:__ مخصصة للعمليات من القيادة الاستراتيجية الأمريكية " U.SStrategic Command"، ومسؤولة عن إدارة الحرب المعلوماتية الحديثة، بما يجعل من مسرح العمليات على امتداده واتساعه بكل تفاصيل ما يدور عليه مشهدا واضحا دقيقا على شاشات الحواسب والمونيتورز الموجودة في مراكز القيادة الرئيسية والميدانية والمتحركة، ويصل الأمر إلى نظم "المالتي ميديا" الوسائط المتعددة الموجودة في مركبات القيادة وطائرات الهيلكوبتر المقاتلة، وقد تم إنشاء مركز رئيسي للحرب المعلوماتية في المنامة بالبحرين على اتصال وثيق ومباشر مع مركز القيادة في السيلية.[3]

والشيء الملاحظ حول هيكلة القوات المسلحة الأمريكية أن إدارة بوش الابن ما إن وصلت إلى السلطة حتى شرعت في عملية إصلاح القوات المسلحة، سعيا إلى إحداث تطوير جذري في هيكلها وحجمها ومذهبها العسكري من أجل زيادة كفاءاتها وقدراتها القتالية، بما يساعد على تعزير مكانتها كقوة عظمى وقائدا للنظام العالمي، لذلك حاولت إعادة تطوير نظام متكامل للدفاع الصاروخي وإلغاء مبدأ "خوض الحرب على جبهتين رئيسيتين، وقد قدرت ميزانية الحرب في مراحلها الأولى بـــ 75 مليار دولار أنفقت على الشكل التالي:

– 53 مليار دولار للعمليات العسكرية بحد ذاتها، ونقل القوات إلى المنطقة والإجراءات اللوجيستية خلال العمليات وإعادة الجنود بعد انتهاء النزاع المسلح.

– عشرة مليارات دولار لإعادة تشكيل ترسانة القوات الأمريكية واستبدال التجهيزات التي دمرت أو تضررت.

1- آليسون ج, ك بيلر، " مقدمة، العراق، الميراث " ترجمة حسن حسن وآخرون، **التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي**، ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004، ص 94.

2- أندرو كوتي، " حرب العراق: الخلافات والتحديات المستديمة "، ترجمة حسن حسن وآخرون، **التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي**، المرجع السابق، ص 157.

3- كمال مساعد، **الحرب الوقائية الأمريكية ومنظومة البنتاغون العسكرية والتكنولوجية**، دون طبعة ، بيروت: الجمهورية اللبنانية وزارة الخارجية والمغتربين، 2004، ص 27.

– ثلاثة مليارات لعمليات المساعدة الإنسانية وإعادة الإعمار.

– خمسة مليارات دولار للمساعدة الثنائية للدول التي تضررت جراء النزاع والإرهاب كالأردن، إسرائيل، تركيا، باكستان، أفغانستان، الفلبين، كولومبيا.

– 3.7 مليار دولار لوزارة الأمن الداخلي للوقاية من الإرهاب والحماية في حال وقوع اعتداءات، كما وافق الكونغرس الأمريكي على طلب جورج بوش لتوفير أموال إضافية للحرب قدرت ب 80 مليار دولار.[1]

الفرع الثالث: الخطة الاستراتيجية لإدارة حرب الخليج الثالثة من طرف دول الحلفاء

لقد حدث تحول في جوهر الفكر الاستراتيجي الأمريكي بانتقاله من مفهوم الردع والاحتواء إلى مفهوم العمل الوقائي باعتباره مفهوما مركزيا فيه،[2] لذلك جاءت الحرب ضد العراق تطبيقا عمليا لمبدأ الحرب الاستباقية الذي أعلنه الرئيس الأمريكي بوش الابن George W. Bush في أعقاب أحداث 11 سبتمبر 2001، ذلك المبدأ الذي كان ضمن كثير من القضايا الهامة التي أثارتها وثيقة استراتيجية الأمن القومي الأمريكي التي تضمنت معالم رسم مذهب عسكري جديد،[3] إذ يمكن القول بأنها شكلت الإرهاصات الأولى لهذا الأخير الذي تضمنته الوثيقة المؤلفة من تسعة فصول، حيث أحدث الرئيس بوش الإبن George W. Bush تغييرا في السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية انطلاقا من كونها في موقع قوة لا يفرض عليها أحد أن تستخدمه في خدمة الإنسانية كلها من أجل أن تعم القيم الأمريكية في الكرة الأرضية، ويعني هذا أيضا حسب الوثيقة نفسها أن عليها أن تمسك بالمبادرة دائما فلا تتخلى عنها لحظة قط وأن تبني ميزان القوى بشكل يجعلها منحازة لقيم مفهومات الدولة، وأن تنقل الحرب إلى حيث الإرهابيون والدول الراعية لهم، وعليها أن تعمل ضد المخاطر البازغة قبل أن تتشكل تماما وإذا لم تقبل ذلك فإن التاريخ سيحاكم أولئك الذين رأوا التهديدات قادمة وأخفقوا في التحرك،[4] أما في حرب الخليج الثالثة فقد طبقت الولايات المتحدة الأمريكية الاستراتيجيات التالية:

***الاستراتيجية الأمريكية بين الصدمة والترويع والقوة الحاسمة:** شهدت الاستراتيجية العسكرية الأمريكية في حرب الخليج الثالثة تحولات متوالية حسب تطور الصراع المسلح مع الجانب العراقي، حيث بدأت الحرب بتطبيق ما يعرف باستراتيجية الصدمة والترويع إلا أن هذه الاستراتيجية أثبتت فشلا ذريعا بسبب قوة المقاومة العراقية العنيفة وغير المتوقعة، مما أرغم دول الحلفاء على العودة إلى استراتيجية القوة الحاسمة التي تعرف أيضا باسم (مبدأ باول)، القائمة على مبدأ الاستفادة من الكثافة النيرانية الهائلة للقوات الأمريكية من أجل ضرب الأهداف الحيوية لا سيما مراكز القيادة والسيطرة ومناطق التجمع الرئيسي للقوات المسلحة العراقية، وكافة الأهداف التي تخدم المجهود العسكري العراقي، وتعتمد كذلك على قدرات تكنولوجية متطورة

1- القاضي نبيل عبد الرحمن حياوي، المرجع السابق، ص 205.
2-أحمد إبراهيم محمود،" حرب العراق وتحولات الفكر الاستراتيجي الأمريكي "، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 153، المرجع السابق، ص 113-153.
3-هدى محمود حرب، " الحرب الاستباقية ومشروعية الحرب الأمريكية على العراق "، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 154،(أكتوبر 2003)، ص 70.
4-هيثم الكيلاني، "مستقبل الوجود الأمريكي "، **تقرير ارتيادي (إستراتيجي) لمجلة البيان، (سنوي 2004)**، مرجع سابق، ص 255.

ومنظومات تسلحيه متكاملة قادرة على تحقيق التأثير المستهدف من أجل التأثير في إرادة الخصم وإدراكه، ومن المفترض نظريا أن نجاح هذه الاستراتيجية يتطلب عدة عناصر رئيسية هي: المعرفة الكاملة بالذات والخصم والبيئة بما يشمله ذلك من المعرفة الكاملة بالعمليات الذهنية والمنظومات القيمية لقادة الخصم وجماهيره، والسرعة في جميع مراحل العمل العسكري سواء في المناورات والتحركات داخل الميدان أو الاستيلاء المسبق على المواقع أو القيام بالعمليات المضادة للعدو، وبراعة التنفيذ على النحو الذي يؤكد للخصم أنه يواجه قوات أكثر قوة وكفاءة.

وفي سياق تطبيق هذه الاستراتيجية اعتمدت الخطط العسكرية الأمريكية لغزو العراق على عدد من العناصر الرئيسية أبرزها:

-الاعتماد في بناء وتشكيل هيكل القوة العسكرية المخصصة لغزو العراق بصورة أساسية على عنصر السرعة وخطة الحركة والقدرة النارية العالية، وهو ما دعاها إلى الاعتماد على الفرقة 101 المحمولة جوا والفرقة 82 للاقتحام الجوي وفرقة مشاة البحرية الأولى، وجميعها فرق سريعة الحركة لخوض المعارك الخاصة بغزو العراق.

-التزامن بين الهجوم الجوي والهجوم البري في اجتياح العراق للمرة الأولى منذ فترة طويلة، وكان ذلك راجعا إلى الاعتقاد بأنه لن تكون هناك مقاومة حقيقية من جانب القوات المسلحة العراقية والشعب العراقي، وأن الجيش العراقي سوف ينهار ويستسلم بسرعة شديدة بمجرد بدء الهجوم الأمريكي عليه.

-شن حرب نفسية ودعائية مكثفة قبل وأثناء عملية الغزو من أجل محاولة إقناع أكبر عدد ممكن من القادة والضباط والجنود العراقيين بالاستسلام وعدم المقاومة، حيث أعقب الضربة الأولى للعراق أولى وسائل الحرب النفسية وهي الشائعات (قتل 5 مسؤولين عراقيين أثناء الهجوم الأمريكي على بغداد، حرق العراقيين لآبار البترول بالبصرة...)، ولم يكتف الجانب الأمريكي بذلك فقط بل استخدم وسائل أخرى مثل المنشورات...،[1] وهو ما جعل نتيجة الجولة الأولى من الحرب النفسية تدهور الحالة المعنوية لقوى التحالف بعدما تفوق الجانب العراقي في القدرة على السيطرة والتحكم في مختلف الإجراءات، وإضافة لما سبق من أهم أسباب فشل الإدارة الأمريكية لحربها النفسية ضد العراق ما يلي:

-الاندفاع والانفعال الشديد من جانب الإدارة الأمريكية.

-عدم ربط بوش للحرب النفسية والدعاية المضادة والخداع للعراق بحقائق تحقق صدمة رئيسية.

-التركيز على بث معلومات كثيفة دون تنقيحها، وتكرارها دون جدوى.

-سوء اختيار الإدارة وأسلوب المحتوى أو الرسالة لضعف اللغة وقصورها، مما قلل فاعلية خطط الحملات النفسية المضادة.

-بينما نجح الجانب العراقي في إدارة حربه النفسية على بعض المستويات كالتالي:

1- علا رجب، " إدارة العمليات النفسية في حرب العراق "، **ملف الأهرام الإستراتيجي**، العدد 100، (أفريل 2003)، ص 45.

-ربط المواطن بقضية بلاده إلى جانب ربطه ببيانات وبمواقع دينية.

حرص القيادة العراقية على إذاعة التكبيرات والقرآن الكريم من ميكروفونات المساجد أثناء الهجوم الجوي لتدعيم الإرادة والعقيدة للجندي العراقي.

-إكساب المواطن العراقي القدرة على السيطرة وضبط النفس في الأزمات.

-الدور الجيد للإدراك والوعي في إدارة الحرب النفسية.

-ظاهرة الصحاف ودوره الريادي في هذه الحرب النفسية.

ولذلك فقد أدت جملة هذه التطورات إلى إعادة صياغة الخطط العسكرية، حيث جرت العودة إلى استراتيجية القوى الحاسمة أو مبدأ باول من خلال التدمير الشامل لقدرات الخصم.

أما خطة دول التحالف للعدوان على العراق فقد أعدت على أساس التقدم من اتجاهين الأول من الشمال (تركيا) والثاني من الجنوب (الكويت)، ونظرا لعدم موافقة تركيا على دخول قوات التحالف بلادها للهجوم على العراق عبر حدودها فقد غيرت دول التحالف خططها واقتصر التقدم من الجنوب (**أنظر خريطة رقم(14): تمركز القوات العراقية وقوات دول التحالف أثناء حرب الخليج الثالثة**)

المصدر :وليام مسون موراي واخرون ،**حرب العراق تاريخ عسكري ميداني يومي** ، ت مركز التعريب والترجمة، ط1 ، بيروت :الدار العربية للعلوم، 2005 ،ص 139

كالاتي:[1]

-تتقدم القوات البريطانية عبر الكويت باتجاه أم قصر والفاو والاتجاه نحو البصرة على محورين:

-الأول: محاذي لشط العرب وبالتالي على الطريق البري (الفاو- البصرة) أي أن هدفها الحيوي هو احتلال منطقة البصرة.

- الثاني: تتقدم القوات الأمريكية عبر حدود الكويت باتجاه الناصرية دون المرور بمنطقة البصرة عبر محور (الكويت – الناصرية –الديوانية – الحلة – كربلاء – النجف) إلى غاية الهدف الحيوي النهائي (بغداد) معقبة الطريق السريع البري البعيد كليا عن المدن الرئيسية وبقوتين.

-بعد إكمال كل من القوتين البريطانية والأمريكية احتلال أهدافها والسيطرة على مدن المنطقة الجنوبية كاملة وتأمين طرق مواصلاته بدقة تتوجه القوات الأمريكية الرئيسية للدخول في معركة احتلال بغداد.

-خطط لأن يكون الهجوم على بغداد من الاتجاهات الأربعة، من الجنوب والشرق والغرب ومن الشمال، على أن تكون الأهمية والأسبقية في الهجوم على المنطقة الحيوية في بغداد (منطقة المطار)، أما الهجوم من الاتجاهات الأخرى فكان بغرض إجبار القوات العراقية على التبعثر وتثبيتها في مواقعها على تلك الجبهات وتكبيدها خسائر في مواقعها بواسطة القصف الجوي الصاروخي.

- بعد إكمال احتلال بغداد وإسقاط النظام تتجه القوات الأمريكية إلى الشمال معقبة الطريق السريع إلى الموصل واحتلال المدن الكائنة فيه بالتعاقب.

- لم تثبت القوات الأمريكية في خطتها احتلال المدن (كركوك، وأربيل) و لم تكلف نفسها التوجه إليها لأنها اعتمدت على الميليشيات الكردية الموجودة فيها لتأمين ذلك.

- اعتماد الخطة كليا على المعلومات الدقيقة وعلى عمليات التجريد بضرب الأهداف الأرضية وتحاشي الدخول في معركة أرضية فاصلة مع القوات العراقية البرية.

وعندما بدأت العمليات العسكرية في الساعة 5:34 بتوقيت بغداد يوم 20 مارس 2003 أسفرت عن وجود حربين لا حرب واحدة، حرب أمريكية هدفها احتلال العراق والقضاء على النظام تستخدم آلة عسكرية أعدتها لحروب القرن 21، وأخرى عراقية هدفها الدفاع عن السلطة تستخدم أدوات حروب مضى عليها أكثر من نصف قرن.

المطلب الثالث: سير حرب الخليج الثالثة ومجرى الأحداث

عند إنذار 48 ساعة أعطته قوات التحالف للعراق ابتداء من يوم 2003/03/18 حتى نهاية الأربعاء 2003/03/19 طلبت من الرئيس صدام حسين التنازل دون قتال،[2] وبنهاية هذه المدة في الساعة الخامسة من صباح يوم الخميس 2003/03/20 دقت صفارات الإنذار في بغداد معلنة بدء الحرب على العراق بقصف جوي

1- طه نوري ياسين الشكرجي، المرجع السابق، ص 62.

2- سول لانداو، **الإمبراطورية الاستباقية الدليل إلى مملكة بوش**، تقديم جورج مككقرن، ترجمة ليلى النابلسي، ط1، لبنان: شركة الحوار الثقافي، 2005، ص 165.

صاروخي، حيث نفذت تسع طائرات شبح من طراز ف- 117 هجمة جوية مفاجئة على منشآت للقيادة العراقية مع التركيز على المنشآت الخاصة بصدام حسين، أطلقت خلالها عددا من القنابل الخارقة للتحصينات بالتزامن مع إطلاق 40 صاروخا من طراز توماهوك من السفن الحربية المرابطة في مياه الخليج، وقد شملت هذه العملية كافة المدن العراقية مستهدفة تدمير البنى التحتية في العراق والمواصلات والاتصالات، والمنشآت العسكرية والمدنية والمعسكرات، والمعامل ودوائر الدولة الرئيسية والعسكرية والمدنية، والقصور الرئاسية ودوائر الدولة الأمنية.[1]

كانت عملية التجريد هذه قاسية وهمجية استمرت منذ يوم 2003/03/20 حتى يوم احتلال بغداد في 2003/04/09، وحربا جوية قاسية من جانب واحد إذ لم يكن للعراق أي سلاح مضاد لهذه الطائرات والصواريخ المنصبة على الأهداف المدنية قبل العسكرية، و لم يكن هذا الهجوم الجوي والصاروخي مخططا له كجزء من العملية الهجومية الشاملة، إنما تم تنفيذه بصورة طارئة بناء على معلومات استخباراتية مستقاة من ضباط عراقيين كبار تؤكد تواجد صدام حسين وكبار معاونيه في جنوب بغداد، وكانت الإدارة الأمريكية تعلق آمالا كبيرة على إمكانية نجاح هذا الهجوم في تحديد مسار الحرب بصورة جذرية، وهذا ما دفعها إلى الإسراع ببدء الهجوم عبر مراحل.[2]

في فجر 20 مارس أيضا قامت المدفعية الأمريكية الثقيلة بتمهيد نيراني مكثف على المواقع العراقية القريبة من الحدود الكويتية—العراقية تلاها هجوم بري لقوات التحالف اصطدمت فيه القوات البريطانية والأمريكية بثلاث فرق من القوات النظامية العراقية، (الفرقة 11 المشاة والفرقة 51 المشاة الميكانيكية والفرقة 6 المدرعة)، حيث نشبت اشتباكات متكررة بين الجانبين، وخلافا للمخطط الأمريكي البريطاني الذي ركز على هدف الوصول إلى بغداد من جميع الاتجاهات مع عزل وتطويق المدن والقطاعات العسكرية التي تبدي مقاومة قوية، إلا أن القوات المتحالفة ركزت على الاستيلاء على ميناء أم قصر ومدينة صفوان وشبه جزيرة الفاو ثم الناصرية والبصرة وصولا إلى العاصمة بغداد.[3]

منذ يوم 21 مارس 2003 شنت القوات البريطانية هجوما جبهويا على القوات العراقية المدافعة جنوب مدينة البصرة وعلى موانئها (قوات الفيلق الثالث من الجيش العام وقوة الدفاع الساحلي)، لكن الدفاعات العراقية صمدت بوجهها بقوة وشجاعة، الأمر الذي جعل القتال كصفحة مهارشة طويلة ومكلفة بالتضحيات والوقت.[4]

في الوقت ذاته اندفع الفيلق الخامس الأمريكي وقوات الماريتز بالتعاقب على محور الفرات غربا نحو مدينة الناصرية (400 كلم جنوب غرب بغداد) وكانت فرقة المشاة 19 مكلفة بالدفاع فيه. وبعد قتال قصير تمكنت

1- أندرو كوتي، المرجع السابق، ص 156

2 - Frederic pons, **pièges a Bagdad les secret d'un sans précèdent**, Paris: production jemmis balland, 2004, pp 41-42.

3- وليام مسون موراي، روبرت هـ، سكايلز، جونيور، **حرب العراق تأريخ عسكري ميداني يومي**، ترجمة مركز التعريب والترجمة، ط1، بيروت: الدار العربية للعلوم، 2005، ص 139.

4- ياسر حسين، المرجع السابق، ص 109. وأيضا: علوان حسون العبوسي، المرجع السابق، ص 445

قوات الماريتز من عبور نهر الفرات باتجاه مدينة سوق الشيوخ فتكبدت عددا من الخسائر بالأرواح والمعدات وعددا من الأسرى، ثم اتخذت من طريق الشطرة–الكوت المحاذي لنهر الغراف مسلكا للوصول إلى الهدف الاستراتيجي أي مدينة الكوت، بعد اجتياز مدن النصر وقلعة سكر والحي، وتمكنت بعد قتال عنيف من احتلال مدينة الكوت (170 كلم جنوب شرق بغداد) في 28 مارس 2003، وهو اليوم الذي جرت فيه أولى المعارك مع الفيلق الثاني للحرس الجمهوري.[1]

وقد تمكنت قوات من الماريتز الأمريكي كذلك من عبور نهر الفرات شمال مدينة السماوة (320 كلم جنوب غرب بغداد) واتخذت طريق السماوة– مدينة الديوانية مسلكا نحو جنوب بغداد، في حين اندفعت الفرقة الأمريكية 3 والفرقة 101 الأمريكية ناقص لواء، إلى غرب مدينة النجف بموازاة خط النفط الاستراتيجي لتحقق أول تماس من هذا الاتجاه بقوات الفيلق الثاني من الحرس الجمهوري الذي كان يدافع على خط الكوت–النجف، بجبهة 180 كلم وبعمق 170 كلم إلى جنوب بغداد ونهر ديالى.[2]

وفي 26 مارس 2003 تمكنت القوات البريطانية من احتلال مدينة البصرة بعد قتال مضن مع قوات الفيلق الثالث العراقي، ثم اندفعت إلى مدينة العمارة (340 كلم جنوب شرق بغداد) ضمن دفاعات الفيلق الرابع العراقي (فرقة مدرعة وفرقة مشاة).[3]

كما أن من 26 مارس إلى 04 أفريل 2003 دارت معارك عنيفة في قاطع عمليات فيلق الحرس الجمهوري الثاني (يتألف من فرقتي مشاة وفرقتي مدرعات) مع القوات الأمريكية بثلاثة أرتال (الجهد الرئيس لها) على محور نهر الفرات و (الجهد الثانوي) على محور نهر دجلة و(الجهد المساعد) على محور الديوانية–الحلة الطريق السريع–ناحية القاسم–مفرق جبلة/المسيب، بإسناد جوي أمريكي كبير وعنيف، وبعد معارك شديدة على مشارف جنوب بغداد، تمكنت القوات الأمريكية من تدمير معظم قوات الفيلق الثاني من الحرس الجمهوري، وكان للطائرات المقاتلة وطائرات الأباتشي التأثير الأكبر في القوات العراقية، حين أمعنت في تدمير الدروع العراقية، إذ تم عبور نهر الفرات من منطقتي مدينة الكفل ومنطقة جرف الصخر وكذلك عبور نهر ديالى من منطقة الجسور الجنوبية المقامة على النهر وجنوب شرق مدينة بعقوبة شمالا.[4]

أدى الطابور الخامس الموالي لإيران دورا كبيرا في تحييد الفيلق الربع العراقي، وفي إحداث حالة من الإرباك والتشويش خلف بقية القوات العراقية المدافعة، مع تأمين الدلالة للقوات المهاجمة نحو المقاومات المنعزلة.[5]

1- رعد الحمداني، " الشهادة الرابعة: احتلال العراق كارثة لما تنته"، في كتاب: مجموعة مؤلفين، **عشر سنوات هزت العالم عقد على احتلال العراق 2003-2013**، ط1، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2015، ص 708

2- المرجع نفسه، ص 709 وأيضا. فريد الفالوجي، **قصة الخيانة والسقوط ماذا حدث في بغداد .....؟ خفايا الانهيار المفاجئ لنظام صدام**، ط 1، دمشق القاهرة : دار الكتاب العربي ،2003 ، ص 171

3- طه نوري ياسين الشكرجي، المرجع السابق، ص 74-75. وأيضا:- رعد الحمداني، المرجع السابق، ص 709

4- فريد الفالوجي، المرجع السابق، ص 174 وأيضا"- رعد الحمداني، المرجع السابق، ص 709

5- رعد الحمداني، المرجع السابق، ص 709

تمكن اللواء 173 من الفرقة المحمولة جوا 101 من الإنزال في أربيل التي كانت تحت السيطرة الأمريكية– الكردية منذ عام 1992، لإسناد قوات الأحزاب الكردية للتعرض لقوات الفيلقين العراقيين في كل من الموصل وكركوك، فساعد هذا في استسلام الفيلقين يومي 10 و 11 أفريل 2003 أي بعد سقوط بغداد، كذلك تمكن لواء الفرقة المحمولة جوا 82 من الإنزال في منطقة سد حديثة الاستراتيجية بخسائر كبيرة معظمها غير قتالية، مع دفع دوريات قتال وصلت إلى بحيرة الحبانية وناظم المجرة غرب مدينة الرمادي يوم 01 أفريل 2003.[1]

(شكل رقم (04): حصاد ثلاثة أسابيع من معارك حرب الخليج الثالثة).

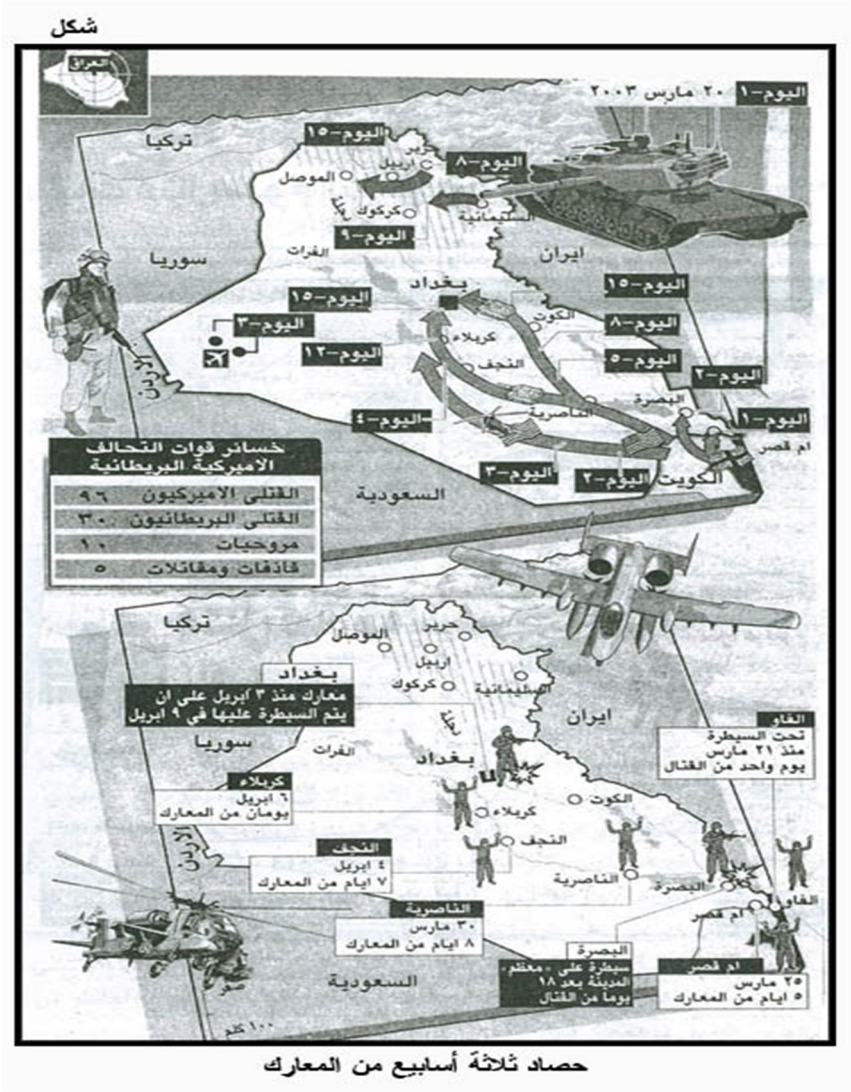

المصدر: http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Siasia2/GhzIrq2003/fig20.jpg_cvt.htm

هاجمت القوات الأمريكية بغداد من أربع جهات من الشمال الشرقي ومن الجنوب الشرقي ومن الجنوب الغربي، ومن الجانب الغربي باتجاه المطار الدولي، وبعد قتال دام 05 أيام احتلت بغداد بالكامل، في الوقت ذاته استسلمت القوات المدافعة بالغرب العراقي في الأنبار إلى القوات الأمريكية القادمة من الحدود الأردنية.[2]

1- وليامسون موراي، روبرت ه، سكايلز جونيور، المرجع السابق، ص 185-216
2- رعد الحمداني، المرجع السابق، ص 710

الفصل الخامس

النظام الإقليمي العربي بعد حرب الخليج الثالثة

بحث في التداعيات ومشاريع التغلغل

المبحث الأول: تداعيات الاحتلال الأمريكي البريطاني على العراق والمنطقة العربية

المبحث الثاني: مشاريع التغلغل لدول الجوار الجغرافي للمنطقة العربية بعد حرب الخليج الثالثة

المبحث الثالث: مشاريع التغلغل للقوى الكبرى الفاعلة في المنطقة العربية بعد حرب الخليج الثالثة

شكل الاحتلال الأمريكي ذروة الاختلال في النظام الإقليمي العربي، الذي عانى خلال مراحل تاريخية فاصلة العديد من الاهتزازات الخطيرة التي تمكن من تجاوز بعضها، في حين استمرت تداعيات بعضها الآخر لفترات لاحقة، لكن صدمة احتلال العراق غمرت جميع العرب شعوبا وأنظمة بحالة إحباط هائل بسبب التداعيات الخطيرة التي عكسها هذا الاحتلال، والتي سيعكسها مستقبلا، وتستهدف في المقام الأول النظام الإقليمي العربي برمته، وربما كان غزو العراق للكويت مقدمة لذلك التصدع، والذي امتدت تفاعلاته حتى وقوع كارثة الاحتلال الأمريكي للعراق، ونتج من احتلال العراق مزيدا من الاختراق لأمن النظام وحدوده وقيمه، فواقعة الاحتلال ذاتها عنت انتقال القوى العظمى، ممثلة في الولايات المتحدة، التي ظلت تؤثر في النظام منذ نشأته الرسمية، من خارج حدوده إلى داخل تلك الحدود، فأصبح بذلك مهددا بتبعية أمنه وقيمه للقوى العظمى التي باتت تمارس نوعا من الهيمنة فيه، بما يعنيه ذلك من انتفاء تمايز أمنه الذي هو من المقومات المعرفية للنظم الإقليمية.

وعليه تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث، حيث تم التعرض في المبحث الأول إلى تداعيات الاحتلال الأمريكي البريطاني عراقيا وعربيا، ثم بعد ذلك في المبحث الثاني تم التطرق فيه إلى مشاريع التغلغل للأطراف الاقليمية بعد حرب الخليج الثالثة وخاصة تركيا وإيران وإسرائيل وإثيوبيا، أما في المبحث الثالث تطرقت فيه إلى مشاريع التغلغل للقوى الكبرى المؤثرة في المنطقة العربية بعد حرب الخليج الثالثة، والتي تمثلت في الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوربي وروسيا والصين.

المبحث الأول: تداعيات الاحتلال الأمريكي البريطاني على العراق والمنطقة العربية.

أتت قوات الغزو الأمريكية –البريطانية لإسقاط النظام العراقي فانتهت إلى نشر الفوضى والتسيب الأمني في العراق، وكان هدفها تدمير السلطة القائمة فانتهت إلى تدمير الدولة، وذلك لم يحدث بمحض الصدفة، أعني لم يكن الإتيان على الدولة من "المضاعفات الجانبية" لتدمير النظام إنما كان ذلك مقصودا ومعدا له بعناية، فالدولة العراقية الموروثة عن حقبة الاستعمار لم تعد موضع بداهة في العقل الاستراتيجي الإسرائيلي الأمريكي، ولا من المقدسات الجيوسياسية للمنطقة غير القابلة للانتهاك، لذا فإن صيغتها الجغرافية والكيانية باتت محل إعادة نظر، أما الغزو والعدوان والاحتلال وإزاحة السلطة المركزية في بغداد بالعنف الخارجي المسلح فأدوات وظيفية لإعادة وضع كيان العراق على طاولة الجراحة الكولونيالية استئنافا لجراحات سابقة قطعت أوصال المنطقة العربية، وباجتياح العراق واحتلال أراضيه وإسقاط نظامه السياسي، يكون الغزو الكولونيالي الجديد قد خطا خطواته الحاسمة نحو تفكيك الكيان العراقي وإنهاء بقايا مظاهر السلطة والدولة فيه.[1]

المطلب الأول. تداعيات الاحتلال الأمريكي البريطاني على العراق

إن الاحتلال الأمريكي للعراق أدى إلى انعكاسات سلبية في العديد من المجالات الأمنية، والسياسية، والاقتصادية والاجتماعية، وهذا على عكس ما وعدت به الإدارة الأمريكية وكبار مفكريها من أن التدخل

1- عبد الإله بلقزيز ،" المشروع الممتنع: التفتيت في الغزوة الكولونيالية للعراق"، **احتلال العراق الأهداف – النتائج – المستقبل**، ط1، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، 2004، ص 115.

العسكري الأمريكي سيجعل من العراق نموذجا للديمقراطية والحرية والتقدم في المنطقة، وفي هذا الصدد قال زبيغنيو بريجنسكي Zbigniew Brzezinski في كتابه المعنون بـــ"الاختيار بين السيطرة على العالم أم قيادة العالم" بأن :"التدخل العسكري الأمريكي في العراق أخذ شكلا من أشكال الحروب الحديثة للدول المتقدمة باستخدام أسلحة دقيقة لم تصمم لتدمير المجتمعات للدول المعادية، بل الاكتفاء بنزع أسلحة الخصم، ومن ثم إخضاعه، وما الحرب على العراق إلا نموذج لهذه الحروب"[1]. غير أن الحقيقة المؤلمة هي أن العراق تعرض إلى تدمير البنى التحتية، وحل مؤسساته السياسية، وتفكيك جيشه، ونهب خيراته وثرواته، وتدمير وسرقة متاحفه لطمس تاريخه الحضاري.

الفرع الأول: في المجال السياسي

بعد أن تمت عملية الاحتلال في 09 أفريل 2003 تعمدت الولايات المتحدة سياسة الغموض عند الحديث عن إدارة العراق في مرحلة ما بعد سقوط النظام، ورغم تصريحات الإدارة الأمريكية بأن حكم العراق سوف يكون ديمقراطيا إلا أنه لم تحدد الآليات التي سوف يتم استخدامها من أجل تحقيق هذا الغرض، وكان "زلماي خليل زادة" Zalmay Khalilzad مساعد الرئيس الأمريكي بوش قد تحدث عن الخطوط العريضة لخطة الإدارة الأمريكية لمرحلة ما بعد صدام حيث أشار إلى أربعة أمور رئيسية:

– إن الهدف الأمريكي طويل المدى هو إقامة حكومة ديمقراطية ذات تمثيل واسع ونبذ الإرهاب.

– الهدف الأمريكي الأقرب هو توحيد العراق.

– تلبية الحاجات الإنسانية للشعب العراقي وقد أشار "زلماي" إلى إعادة بناء العراق علي ثلاث مراحل المرحلة الأولى هي إعادة البناء السياسي للعراق المرحلة الثانية وهي إعادة بناء الاقتصاد والمرحلة الثالثة وهي إعادة البناء الأمني.

– العمل لدى الدول الدائنة للعراق من أجل إسقاط جزء من تلك الديون عن العراق.

كما تسربت أنباء بأن الولايات المتحدة تنوي حكم العراق عسكريا، خصوصا أن حاكم العراق الجديد كان جنرالا (جي غارنر) Jay Garner ، لكنها تراجعت عن هذا التوجه لأسباب كثيرة، منها التحدي الخاص بكيفية إدارة العراق، الذي ربما تمثل في غياب طبقة سياسية تمتلك جذورا حقيقية في العراق تمكنها من حكمه، وتنال قدرا كبيرا من الإجماع الوطني والقومي.[2]

تبعا لذلك أودعت السلطة إلى الحاكم الإداري /السفير بول بريمرPaul Bremer ، الذي قام خلال فترة حكمه بإصدار العشرات من القوانين المتنوعة التي نظمت شؤون وجوانب عدة ذات صلة بعراق ما بعد

1- زبيغنيو بريجنسكي، **الاختيار بين السيطرة على العالم أم قيادة العالم**، ترجمة: عمر الأيوبي، ط1، لبنان، بيروت: دار الكتاب العربي، 2004، ص25

2- عمر الشوبكي، "المعارضة العراقية بين التصورات الأمريكية والأزمات الداخلية"، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 154 (أكتوبر 2003)، ص 141،142

الحرب، وأهم تلك القوانين ما يتعلق بإقامة مجلس الحكم في اوت 2003، وكذلك قانون إدارة الدولة العراقية للفترة الانتقالية في مارس 2004[1].

وجاء قرار الأمم المتحدة رقم 1511 في 16 أكتوبر 2003، داعيا مجلس الحكم إلى وضع برنامج وجدول زمني للفراغ من وضع القانون الأساسي، وإجراء الانتخابات وفقا للدستور المؤقت، و لم تكن هذه الضغوط معزولة عن البحث عن سبل لمواجهة العنف المتصاعد، والتعجيل في العملية الانتقالية، واستمرارا لهذه التحولات السياسية، دفعت الولايات المتحدة الأمريكية الإقرار بوجوب نقل السيادة إلى حكومة عراقية مؤقتة، وبالفعل وقعت اتفاقية مع رئيس مجلس الحكم (جلال طالباني) في نوفمبر 2003، لنقل السيادة إلى حكومة مؤقتة بحلول العام جويلية 2004، وفي 30 جوان 2004 تشكلت الحكومة العراقية المؤقتة، والتي جاءت نتيجة خطة قام بها "الأخضر الابراهيمي" مبعوث الأمم المتحدة في تكوين حكومة تكنوقراط[2] على عكس الأسس التي قام بها مجلس الحكم الانتقالي.[3]

وبناء على تلك الخطة عين رئيس مجلس الحكم العراقي " غازي الياور" رئيس للجمهورية في حين كان "إياد علاوي" رئيسا للوزراء، وفي اليوم نفسه اعلن رئيس الوزراء أسماء الوزراء الذين سيؤلفون وزارات الحكومة المؤقتة وبذلك انحل مجلس الحكم المؤقت لتنتقل السيادة للعراقيين.

وفي 28 جوان 2004، والتي كانت من المفترض أن تنتقل في 30 جوان 2004، إلا أن هذا الموعد قدم يومين لأسباب أمنية، وقد سلم "بول بريمر" Paul Bremer إلى رئيس الوزراء الأسبق إياد علاوي وثيقة تسليم السيادة للعراقيين، وأعلن: أن الاحتلال قد بلغ نهايته.[4] ولكن على ما يبدو كان هنالك العديد من الاعتراضات والأصوات الرافضة لقانون إدارة الدولة العراقية من قبل المكونات العراقية بحيث أعلنت تحفظها عليه، وطالبت بجمع التوقيعات الرافضة له، ولكن على الرغم من ذلك الرفض الواسع، إلا أن القانون ظل نافذا، وأصبح الموجه الأساس لحركة الدولة العراقية،[5] وعدت الحكومة هي الأخرى دلالة على السياسة الأمريكية في العراق التي تعمدت اللعب على الوتر العرقي والطائفية من أجل تفكيكه وتقسيمه: وهي حكومة أخرى من حكومات المحاصصة الطائفية بدلالة: أن الوزارات العراقية تم زيادتها لتلبية الحصص، فبعد أن كانت 18 تم زيادتها لتصل إلى 25 وزارة بحيث يكون لكل عضو من مجلس الحكم أن يعين أحد الموالين في مركز وزاري، فضلا عن وجود الصلات العائلية في هذه الحصص، فالوزارات السيادية (الدفاع، الخارجية، المالية، النفط، الداخلية) تم تقسيمها على (الشيعة–الأكراد–السنة).[6]

1- نبيل محمد سليم، "مشروع قانون آلية استعادة السلطة وإدارة دولة العراق للفترة الانتقالية"، **مجلة دراسات دولية**، العدد 56، (2004)، ص12

2- آدم روبرتس، "نهاية الاحتلال في العراق 2004"، **الاحتلال الأمريكي للعراق صوره ومصائره**، ط 1، بيروت، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، 2005، ص 185

3- فراس عبد الرزاق السوداني، **العراق ..مستقبل بدستور غامض نقد قانون إدارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية** ، ط 1، عمان : دار عمان للنشر والتوزيع، 2005، ص 185

4- المرجع نفسه، ص 33

5- نعمة العبادي، " المكون الثقافي الأساسي للشعب العراقي وموقعه من الدستور(العلاقة بين الدين والدولة)، **مجلة الاسلام والديمقراطية** ، العدد 11، (نوفمبر 2005)، ص 52،53

6- رند رحيم فرانكي،" مراقبة الديمقراطية في العراق تقرير رقم 1 عن الواقع في العراق"، **مجلة المستقبل العربي**، العدد 297، (نوفمبر 2003)، ص81

أما حقيقة اختيار تلك الحكومة فإنه كان من قبل الحاكم المدني، ففي 13 ماي أعلن الأخضر الابراهيمي في مؤتمر صحفي عن عدم ارتياحه لتلك النتيجة كما جاء في تفسيره "كان امريكيون يحكمون البلاد، ولقد أخذنا بالاعتبار وجهة نظرهم ...، أما إذا كان الدكتور علاوي من اختيارهم، أو أنهم قاموا بمناورات من أجل تعينه، فعليكم أن توجهوا السؤال إليهم".[1]

وعليه ان الحكومة لم تكن من اختيار الشعب العراقي، وبهذا فإن إدارة الدولة للمرحلة الانتقالية قد سمح بممارسة الوصاية على الشعب العراقي، وهذا الشكل من الحكومات بلا شك يتعارض مع الاسس الديمقراطية.

ولذلك وبموجب قانون إدارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية تم الانتقال إلى مرحلة أخرى حددت عن طريق نص على إجراء انتخابات عامة في 31 ديسمبر كحد أقصى لانتخاب الجمعية الوطنية الانتقالية، والتي تتولى صياغة دستور دائم للبلاد يتم إقراره باستفتاء الشعب العراقي عليه، تمهيدا لقيام حكومة منتخبة دستوريا بحلول عام 2005.

وبالفعل تم انتخاب المجلس في 30 جانفي 2005، كما جاء في القانون ليقوم المجلس بإعداد مسودة للدستور الدائم، وتكوين لجنة كتابة الدستور في 10 ماي 2005، التي تم إقرارها من قبل المجلس في 22 أوت 2005، وعرض الدستور للاستفتاء عليه في 15 أكتوبر 2005 وكانت نسبة الأصوات عليه بنعم تبلغ نحو 63%.[2] وبذلك تقرر إجراء الانتخابات في 15 ديسمبر 2005 التي تمخض عنها فوز قائمة الائتلاف العراقي الموحد بنسبة 48% من مقاعد مجلس النواب، تلتها القائمة الكردية، فجبهة التوافق، ثم القائمة العراقية[3].حيث تم انتخاب حكومة (دستورية) للبلاد على وفق نصوص الدستور المستفتى عليه، وبموجب تلك الانتخابات تم اختيار "نوري كامل المالكي" رئيسا للوزراء، وقد نالت هذه الحكومة ثقة مجلس النواب، وأدت اليمين الدستوري، وأعلن رئيس الوزراء برنامج حكومته السياسي. وتتمحور خطته السياسية بثلاث عناصر: تحقيق المصالحة الوطنية، ووضع خطة أمنية والسعي لحل الميليشيات المتواجدة خارج العراق.[4]

والجدير بالذكر بخصوص حكومة المالكي قد جاءت هشة، ناهيك عن ضعف أدائها، وذلك راجع إلى نقص تجربتها في كيفية إدارة الشؤون الداخلية، وإلى التقسيم القبلي، المذهبي والولاء للعشائر، أما فيما يخص تشكيل وحدة حكومة وطنية والتي كان شعارها من قبل، فشلت هي الأخرى في تحقيق هذا المكسب، وذلك راجع إلى سيادة روح العشيرة والقبيلة.

بدأت أواخر عام 2009 التحضيرات الخاصة بالانتخابات البرلمانية، التي أجريت في 7 مارس 2010[5]، وهي الانتخابات البرلمانية الثالثة التي تجرى في ظل الاحتلال الأمريكي للعراق، إذ أن ما يميز هذه المرحلة، وأنه

1- بيترو غالبريث، **نهاية العراق كيف تسبب القصور الأمريكي في إشعال حرب لا نهاية لها**، ترجم أياد أحمد، ط1، بيروت، لبنان: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2007، ص 164

2- عماد مؤيد جاسم، " المشاركة السياسية في المجتمع العراقي (دراسة تحليلية)"، **مجلة قضايا سياسية**، العدد 11، (خريف 2006)، ص 78

3- أبو بكر دسوقي، "مؤتمر شرم الشيخ الدولي ومستقبل العراق"، **مجلة السياسة الدولية** ، العدد 159، (جانفي 2005)، ص 158

4- أحمد إبراهيم محمود وآخرون، **حال الأمة العربية 2006-2007 أزمات الداخل وتحديات الخارج** ،ط 1، بيروت ، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، 2007، ص 134،133

5- سامح راشد، "مخاطر المشهد العراقي ودواعي الحضور العربي"، **مجلة شؤون عربية** ، العدد 141 ، (ربيع 2010)، ص35-38

أقيمت هذه الانتخابات في ظل عدم تصالح جميع مكونات الشعب العراقي فيها، فضلا عن ذلك أنه لم تكن لدى الشعب العراقي خيارات تختلف عن تلك التي ترأست قوائم الانتخابات عام 2005[1]، والتي فشلت في تحقيق الأمن والخدمات الأساسية لشعب العراقي، إضافة إلى الفساد الذي ساد في أجهزة الدولة ، كما أنه لم يحصل هناك شيء في الهيكل السياسي في مرحلة ما بعد الانتخاب، إذ لم يحصل فيها أي تغيير الذي قسم العراق على أسس طائفية، فضلا عن ذلك هو بقاء الادارة الأمريكية على عدد كبير من قواتها لإنجاح الانتخابات.

وعليه فإن النظام السياسي العراقي تميز بجملة من الخصائص التي تسبب الاحتلال في حدوثها تزاوجت بين الواقع المجتمعي والدستوري، حيث اعترف الدستور الدائم بقسم منها، وقسم آخر فرضه الواقع الاجتماعي والسياسي وهذه الخصائص هي:

–التعددية السياسية: قد وصلت التعددية إلى مستويات غير مسبوقة وغير منضبطة ايضا وبطبيعة المجتمع والاتجاهات السائدة فيه، فإن هذه التعددية لم تستطع أن تستقطب كافة العراقيين، وبقيت اكثر من مجموعة اجتماعية–سياسية لم تجد تمثيلا سياسيا يعبر عن مصالحها في هذا التنوع الحزبي–السياسي ومنها (مجموعة القوميين العرب، مجموعة الاسلاميين المتشددين، اتجاهات وطنية عدة لم تؤمن بجدوى العملية السياسية وبقيت منعزلة عن الحياة السياسية، مجموعات أقل شأنا مثل المجموعات الاجتماعية غير الناشطة سياسيا، وهي تمثل نسبة لا بأس بها من المشهد العام). وقد انعكس هذا التنوع السياسي–الحزبي في أوزان القوى السياسية داخل المؤسسات العراقية كالبرلمان العراقي ومجالس المحافظات ....[2]

–المحاصصة السياسية: أصبحت أمرا واقعا حين وافق المنخرطون في العملية السياسية على صيغة مجلس الحكم التي تقدم بها السفير بريمرPaul Bremer، ما جعل الطائفية والتمييز المذهبي حقيقة واقعة، وهي في مضمونها الذي نفذ لا تقل خطرا عن الاحتلال، لأن الاحتلال لا بد أن ينتهي ويزول، في حين الطائفية إذا ترسخت وتجذرت في النسيج الاجتماعي، فإنه يصبح من الصعب إلغاؤها خاصة في ظل التقاسم الوظيفي والمالي والإداري[3].

–ضعف الأداء الحكومي والتنفيذي: وتسبب الواقع في إخراج حكومة وجهاز تنفيذي غير قادر على أداء مهامه الوظيفية.

– سلبية أداء مجلس النواب: إن لمجلس النواب ثلاثة أدوار أساسية (الدور الرقابي، الدور التشريعي، الدور السياسي)، بيد أنه شهد عجزا وسلبية في التعاطي معها خلال دوراته التشريعية الثلاث.[4]

1- أحمد إبراهيم محمود وآخرون، **حال الأمة العربية 2009-2010 النهضة أو السقوط**، ط 1، بيروت، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، 2010، ص 228

2- خضر عباس عطوان، "النظام السياسي في العراق : بين الاصلاح والشرعية رؤية تحليلية في ضوء نهج التظاهر في العام 2011"، سلسلة (دراسات وأوراق بحثية) ، الدوحة ،(14 نوفمبر 2011) .
[http://www.dohainstitute.org/release/16fef522-4f67-4a38-a7b3-8a45f0b974b4] (12/10/2014)

3- عبد الحسين شعبان، "تضاريس الخريطة السياسية العراقية"، **مجلة المستقبل العربي**، العدد 333، (نوفمبر 2006)، ص 58

4- خضر عباس عطوان، "النظام السياسي في العراق : بين الاصلاح والشرعية رؤية تحليلية في ضوء نهج التظاهر في العام 2011" المرجع السابق، ص 9-12

وما يمكن التأكيد عليه هو أن التحول نحو الديمقراطية لا يمكن أن يتم على الطريقة التي حصلت في العراق، حيث أن الانتقال جاء عبر الاحتلال الخارجي، وأن هذا الاحتلال لم يقتصر على إسقاط نظام سياسي فقط، وإنما امتدت آثاره إلى تخريب الدولة العراقية ومحاولة إعادة بنائها على المقاس الأمريكي وليس وفق مصلحة الشعب العراقي، كما أن فرض الديمقراطية من الخارج في العراق لم يلق تجاوبا ونجاحا، لأن المشكلة الحقيقية تكمن في خصوصية البلد التعددية وطبيعة العلاقات بين مكوناته، فهو معروف بنزاعاته الطائفية والقومية عبر التاريخ، وعلى هذا الساس فإن العائق أمام بناء الديمقراطية العراقية هو النزاع الطائفي لا سيما بين السنة والشيعة، ونجد بأن الجميع يقدم الطائفة على الوحدة الوطنية.

الفرع الثاني: في المجال الأمني

بعد سقوط النظام العراقي في 09 أفريل 2003 أصدر مجلس الأمن القرار 1483 في 22 ماي 2003 القاضي بوضع كل من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا العظمى تحت قيادة موحدة بوصفها دولتين قائمتين بالاحتلال في العراق، كما تم تعين "بول بريمر" Paul Bremer حاكما عاما للعراق، وقد اتخذ هذا الأخير جملة من القرارات، كان من أهمها هو استدعاؤه عشرين موظفا من العاملين في القصر الجمهوري في عهد الرئيس "صدام حسين" للاتفاق على آلية مشتركة لإدارة الدولة الجديدة.[1] كما افتتح بول بريمر فترة مسؤوليته المدمرة بقرارين لا يزالان يؤثران تأثيرا سلبيا في الوضع العراقي (القرار رقم 01 المسمى قرار اجتثاث البعث، القرار رقم 02 الذي حل الجيش العراقي والمؤسسات الأمنية وأخل بالأمن العام من جهة، وأرسل ملايين أخرى من الأسر العراقية إلى المجهول).[2] ونتيجة لذلك أصبحت الحدود العراقية غير آمنة يدخلها من يشاء من دول الجوار دون رقيب، كما سادت الفوضى واللا أمن في العراق بسبب تسريح قوى الأمن الداخلي، حيث تعرضت العاصمة بغداد على مدار ثلاثة أيام للسلب والنهب، و لم تسلم حتى المتاحف التاريخية التي سرقت منها التحف الأثرية الثمينة والنادرة لتاريخ العراق القديم على مرأى القوات الأمريكية، على الرغم من أن قرار مجلس الأمن 1483 الذي خول لأمريكا باحتلال العراق يفرض عليها حماية أرواح و أموال وممتلكات شعوب الدول المحتلة.[3]

لقد شكل الواقع المذكور البيئة الحاضنة لولادة الميليشيات المسلحة، فضلا عما كان موجودا خارج حدود العراق قبل العام 2003، لتكون علامة فارقة في هيكل القوة العراقية المعاصرة، الأمر الذي جعل العراق بموجب التقارير الدولية، وباعتراف الأمين العام السابق للأمم المتحدة "كوفي عنان" أكثر الأماكن خطورة في

1- محمد العرب، **ما لم يذكره بريمر في كتابه**، ط 1، مصر، القاهرة: مكتبة مدبولي، 2007، ص 13
2- عبد الوهاب القصاب، "الغزو وطروحات المحافظين الجدد لتفتيت العراق"، **كتاب عشر سنوات هزت العالم عقد على احتلال العراق 2003-2013**، المرجع السابق ، ص 71 للمزيد أنظر:-
- شاكر الأنباري ، **دولة على مفترق الطرق: تأملات في أوضاع العراق بين عامي 2003-2006**، ط 1، العراق، إقليم كردستان العراق: دار أراس ،2011، ص 168
- سامح راشد،" العراق الجديد..مآلات الاحتلال والمستقبل"، **مجلة شؤون خليجية**، العدد 139، (خريف 2009)، ص 47
3- معتز فيصل العباسي، **التزامات الدولة المحتلة اتجاه البلد المحتل**، ط 1، لبنان، بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، 2009، ص 518

العالم، كما لم يتردد الأمين العام السابق بالقول:" إن ما يحدث في العراق الآن أسوء بكثير من الحرب الأهلية[1]، ولذا كان من نتيجة هذا الوضع، مئات الألاف من القتلى من المدنيين العزل إلى جانب الأرامل واليتامى، واعداد من المهجرين داخل العراق ومهاجرين خارجه[2]. إلا أن الأكثر سوءا ليس في ذلك فقط، بل في تفكيك عرى التواصل بين أبناء الوطن الواحد، وأجزاء الوطن الموحد عبر تاريخه الطويل، وقد أسهم هذا التراجع في تدعيم تلك الرؤى التي تنادي بتقسيم العراق إلى مناطق ذات خصوصيات طائفية وعرقية متباينة، فقد صادق مجلس الشيوخ الأمريكي على بيان سياسي رمزي يتبنى تقسيم العراق لا مركزيا إلى مناطق شبه مستقلة، وقد تقدم بهذا المشروع السيناتور" جوزيف بايدن" الذي أيد ما يسمى بالنظام الفيدرالي في العراق.[3]

يضاف إلى ذلك فقد أفرز الفراغ الأمني في العراق عن ظاهرة خطرة، وهي وجود عناصر الشركات الأمنية الخاصة أو ما يطلق عليها (المرتزقة الجدد)[4]، إذ تم تحويل هذا البلد إلى ساحة عمل لعشرات الآلاف من العناصر الأجنبية العاطلة عن العمل، وهذا ما أكده (بيتر سنجر) Peter Singer الباحث في معهد بروكينغز، والخبير بشؤون المرتزقة الذي سبق له وأن ألف كتابا بعنوان(مقاتلو الشركات الخاصة: ظهور الجيوش الخاصة)، قائلا: "أن عدد المرتزقة العاملين في العراق بحدود عشرين ألف مرتزق تابعين لخمس وعشرين شركة أجنبية"، وأضاف: " في العراق اليوم أكبر جيش مرتزقة في التاريخ".[5]

بالإضافة إلى تنامي ظاهرة ولادة الفصائل المسلحة التي تتبنى منطق العمل العسكري الذي يستهدف الوجود العسكري الأمريكي في مختلف أرجاء العراق ليصل عدد المعلن عنها فقط وبموجب بيانات الرسمية والتي شكلت فيما بينها جبهات موحدة للعمل إلى أكثر من 43 فصيلا مسلحا، وهذا يعني إلى جانب الكيانات المسلحة الأخرى تحول العراق إلى أكبر ميدان للتدريب العسكري في العالم، وأضخم ترسانة للسلاح المتداول بين الأفراد والجماعات المسلحة في التاريخ المعاصر، ومن شأن ذلك أن يقلص فرص التفاؤل بوجود حلول حقيقية لحالة العسكرة والتسلح في البلاد وخلق مجالات اختصاص أسبابها وبدائل توجيه مكوناتها لاحتواء آثارها على المدى القصير أو البعيد.[6]

ويمكن تحديد ثلاث دوائر من العنف والصراع المسلح تسيطر على العراق (أنظر الشكل رقم: (05) ، ويمكن التمييز بينها على المستوى النظري بالنظر إلى أطرافها ونطاقها، إذ تعتبر المليشيات المسلحة التابعة للتيارات السياسية القوى الرئيسية في الدائرة الأولى [7](منظمة بدر التابعة للمجلس الأعلى للثورة الاسلامية،

1- فرج الألوسي، " الحرب الأهلية : تجارب معاصرة"، في مجموعة باحثين ، **ندوة حول احتمالات الحرب الأهلية في العراق: تساؤلات ورؤى متبادلة**، ط1، عمان: المركز العراقي للدراسات الاستراتيجية، 2007، ص 27

2- بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق، تقرير حقوق الإنسان 01 أفريل / 30 جوان 2007 .
[http://www.ohchr.org/Documents/Countries/IQ/HRReportAprJun2007AR.pdf] (12/10/2014)

3- محمد صادق الهاشمي وآخرون، **قراءة تحليلية لمشروع بايدن لتقسيم العراق**، ط1، بغداد، العراق: مركز العراق للدراسات، 2008، ص 13 وما بعدها

4- خوسيه ديل برادو، "الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة فاقمت الفوضى في العراق وتسببت في إفساد أمنه"، **عشر سنوات هزت العالم عقد على احتلال العراق 2003-2013**، المرجع السابق، ص 258.

5- حسن عبيد عيسى، "المرتزقة الجدد" **مجلة المستقبل العربي** ، العدد 328 ، (جوان 2006)، ص 126

6- محمد طالب حميد، **العلاقات الايرانية الأمريكية توافق أم تقاطع**، ط 1، القاهرة: العربي للنشر والتوزيع ، دون سنة، ص 133

7- إيمان أحمد رجب، **النظام الاقليمي العربي في مرحلة ما بعد الاحتلال الأمريكي للعراق**، المرجع السابق، ص 227

جيش المهدي التابع للتيار الصدري، عصائب أهل الحق في العراق تأسست في 2005 ومؤسسو هذه الجماعة هم : محمد الطبطبائي، وقيس الخزعلي وأكرم الكعبي، قوات البشمرجة الكردية....)[1]، في حين تمثل القوات الحكومية وقوات الاحتلال القوى الفاعلة في الدائرتين الثانية والثالثة، حيث تخوض صراعا مسلحا في مواجهة الجماعات والتنظيمات المسلحة المعادية للاحتلال وللحكومة التي تكونت في ظله، وترى الإدارة الأمريكية أن هذه الجماعات التي صنفتها إلى مجموعتين (مجموعة الرافضين للعملية السياسية، ومجموعة الموالين لنظام صدام) تسعى إلى استعادة سيطرة السنة على الحياة السياسية في العراق ليتمتعوا بما تمتعوا به في عهد صدام، وترى أنه لا بد من إلحاق الهزيمة العسكرية بهم وتهميشهم سياسيا إذا ما اعترضوا طريق الديمقراطية.

شكل رقم (05): دوائر العنف والصراع في العراق 2003–2011

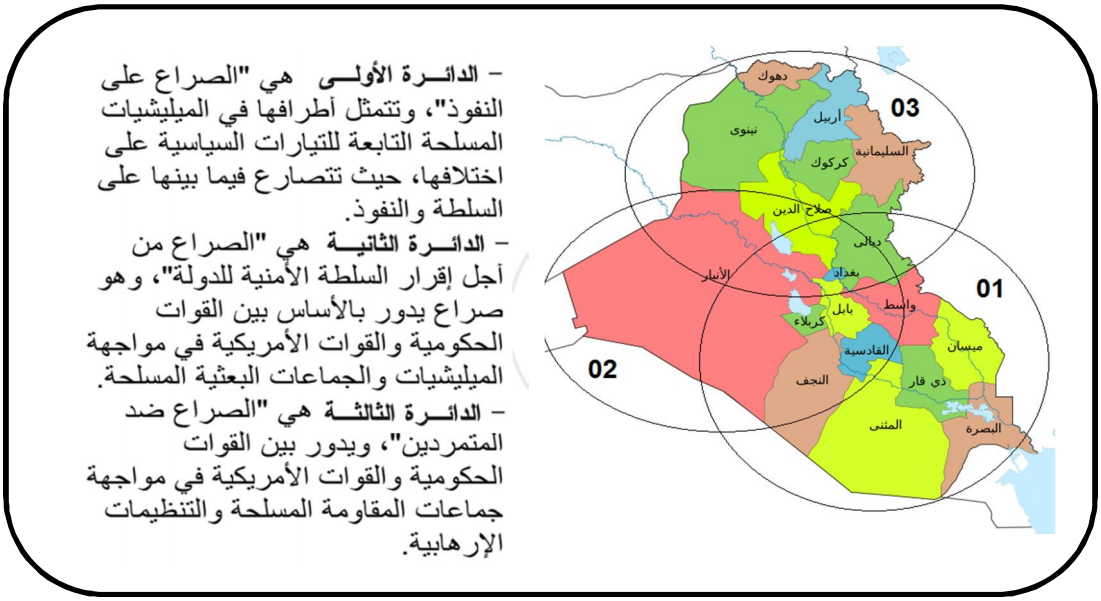

المصدر: إيمان أحمد رجب، "العراق بعد 2011: التحديات في فترة ما بعد الانسحاب الأمريكي"، **مجلة المستقبل العربي**، العدد 396 ،(فيفري 2012)، ص 67 (بتصرف)

ومع إعادة بناء قوات الأمن العراقية منذ عملية انتقال السيادة إلى العراقيين في 2004 أصبحت هذه القوات في حالات عديدة شريكا للقوات الأمريكية في ممارسة العنف السياسي الرسمي أو الحكومي، فبدلا من أن تكون أداة ردع لحماية المواطن تحولت إلى آلة قمع للمجتمع وقد وثقت العنف الذي مارسته قوات الأمن العراقية منذ 2004 وحتى 2011 في تقارير صادرة من منظمات دولية وداخلية عديدة أهمها[2]:

–الاعتقال والاحتجاز التعسفي في السجون بدون إذن من جهة قضائية مختصة وحالات الاعدام بدون محاكمة.

–اقتحام البيوت واعتقال المواطنين دون إذن من القضاء.

1- آراس قادر محي الدين، **العنف السياسي في العراق دراسة سياسية–اجتماعية**، ط 1، السليمانية: مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية، 2015، ص 80،81

2- منظمة العفو الدولية ، التقارير القطرية حول العراق-بين المجازر واليأس- العراق بعد خمس سنوات.
[https://www.amnesty.org/ar/press-releases/2008/03/d8a7d984d8b9d8b1d8a7d982-d8aed985d8b3-d8b3d986d988d8a7d8aa-d985d986-d8a7d984d985d8acd8a7d8b2d8b1-d988d8a7d984d98ad8a3d8b3-20080317/](10/10/2014)

-تهديد الناشطين في المنظمات المدنية والانسانية والعاملين في وسائل الاعلام.

-استخدام العنف والقوة في مواجهة المظاهرات والاحتجاجات.

-الاعتداء على الصحفيين وتقييد حريتهم أثناء عملهم وضربهم وقتلهم في بعض الأحيان

وفي دائرة الصراع الثالثة، تواجه الحكومة جماعات المقاومة المسلحة والتنظيمات الإرهابية*، حيث إن الأولى تتخذ من إنهاء الاحتلال هدفا لها، لذا تنشط في استهداف الأهداف الأمريكية والبريطانية دون غيرها، وعادة ما يتم الخلط بينها وبين التنظيمات الإرهابية، مثل تنظيم القاعدة في بلاد الرافدين.

و لم تكن **المقاومة العراقية** بدعة بين نظيراتها فيما عرف من تاريخ الحروب، فحيثما وجد الاحتلال فثمة مقاومة، وهي لا تنشأ إلا حين يحتل أجنبي إقليم شعب، ولول الاحتلال ما عرفنا المقاومة، وهي وسيلة الشعب المضطهد في انتزاع استقلاله، ولا تشكل عدوانا ضد أحد، إنما تعد بمثابة الدفاع عن النفس.[1] ولقد شكلت الانطلاقة السريعة لعمليات المقاومة العراقية منذ الأيام الأولى للاحتلال العقبة الأساسية[2]، والتي لم تكن في حسبان المخططين، ونجحت في إفشال وتعطيل وتفكيك الصفحات السياسية، والاقتصادية والاجتماعية للاستراتيجية الأمريكية الشاملة، وذلك بعد أن كبدت قوات الاحتلال وعملاءه، في فترة قياسية، خسائر بشرية ومادية فادحة[3].أنظر الجدول أدناه

*** مجمل تكتلات وفصائل المقاومة للاحتلال من العرب السنة:**

-**تكتل المجلس السياسي للمقاومة العراقية** أعلن عنه في 29 أكتوبر 2007 وتظم (الجيش الاسلامي في العراق، جماعة انصار السنة، الجبهة الإسلامية للمقاومة العراقية، حركة المقاومة الإسلامية، جيش المجاهدين ثم انسحب من المجلس، جيش الفاتحين ثم انسحب من المجلس)

-**جبهة الجهاد والتغيير** في مطلع سبتمبر 2007 (كتائب ثورة العشرين، جيش الراشدين، جيش المسلمين في العراق، الحركة الإسلامية لمجاهدي العراق، سرايا جند الرحمن ، سريا الدعوة والرباط، كتائب التمكين، كتائب محمد الفاتح) .

-**فصائل تنظيم دولة العراق الاسلامية** في 15 أكتوبر 2006(تنظيم قاعدة الجهاد في بلاد الرافدين، جيش الطائفة المنصورة، سرايا الجهاد الإسلامي، كتائب الأهوال، سرايا أنصار التوحيد، سرايا الغرباء، جيش أهل السنة والجماعة انسحب من المجلس، جماعة جند الصحابة، سرايا فرسان التوحيد، سرايا ملة إبراهيم، كتائب كردستان، كتائب المرابطين، كتائب أنصار التوحيد والسنة)

-**جبهة الجهاد والتحرير** في سبتمبر 2007،(جيش رجال الطريقة النقشبندية ، جيش الصحابة، جيش المرابطين، جيش حمزة، جيش الرسالة، جش ابن الوليد، القيادة الموحدة للمجاهدين (العراق)، كتائب التحرير، جيش المصطفى، جيش تحرير العراق، سرايا الشهداء ، جيش الصابرين ، كتائب الجهاد على أرض الرافدين، جيش لفارس لتحرير منطقة الحكم الذاتي، سرايا الجهاد في البصرة، سرايا الفلوجة الجهادية، الجبهة الشعبية الوطنية لتحرير العراق، سرايا الطف الحسينية، سرايا تحرير الجنوب، جيش حنين، سرايا ديالى للجهاد والتحرير، سرايا المجد لتحرير العراق).

-**فصائل أخرى:** وهي جماعات لم تنضم إلى تكتل ما ، واخرى ظهرت أسماؤها ثم انحسرت بسبب انضمامها إلى الجماعات الكبرى أو اندثارها، وأخرى ظهرت حديثا واغلبها انفصلت عن غيرها(جماعة أنصار الاسلام "جيش انصار سابقا"، عصائب العراق الجهادية، جيش أبو بكر الصديق "السلفي سابق" جيش سعد بن أبي وقاص: انشق عن كتائب ثورة العشرين، جيش المجاهدين المرابطين: انشق عن جيش المجاهدين، درع الإسلام ويعتقد أنها جزء من جيش المجاهدين، جيش الفرقان: انشق عن الجيش الإسلامي ثم تلاشى، كتائب القصاص العادل، سرايا عبد الله عزام يعتقد أنها جزء الجناح العسكري لحماس العراق، سرايا المدينة المنورة، جيش الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، جيش محمد، الجبهة الوطنية لتحرير العراق، جيش العراق في أرض الرافدين، سهام الحق، جيش الموحدين، جيش أنصار المجاهدين، جيش القعقاع وهو جزء من كتائب ثورة العشرين، سرايا الغضب الإسلامي وانضمت إلى تنظيم القاعدة، كتائب الثأر ويعتقد انها جزء من الجيش الإسلامي أو انضمت إليه، كتائب الحسين ويعتقد انها جزء من الجيش الإسلامي أو انضمت إليه، كتائب العباس ويعتقد انها جزء من الجيش الإسلامي أو انضمت إليه ، كتائب مجاهدي الطائفة المنصورة، وهي من اوائل الفصائل إذ تشكلت واعلنت عن نفسها ماي 2003 ثم انحازت إلى الجيش الاسلامي، كتائب أبو حفص المصري وهي تنظيم القاعدة ، الجماعة السلفية المجاهدة أو الجهادية، ثوار الأنبار. أنظر إلى: عبد الرحمن الرواشدي وآخرون، **العرب السنة في العراق تاريخهم –واقعهم –مستقبلهم**، ط1، السعودية: مركز البحوث والدراسات البيان، 2012، ص 176-180

1- خليل اسماعيل الحديثي ، **تنازع المشروعية بين الاحتلال والمقاومة في العراق**، ط1، عمان : دار المأمون للنشر والتوزيع، 2005، ص 30

2- حسن ابو هنية ،"المنظمات والفاعلون الخارجيون القاعدة والميليشيات المدعومة من الخارج" ، **عشر سنوات هزت العالم عقد على احتلال العراق 2003-2013**، المرجع السابق، ص 274

3- خالد المعيني،" مستقبل العراق في ضوء التوجهات الجديدة لواشنطن"، **تقرير ارتيادي(استراتيجي) للبيان**، الاصدار السابع، ط1، الرياض: مجلة البيان، 2010، ص 225 ،226

الجدول رقم (08): أعداد الضحايا من العراقيين والقوات المحتلة للمدة 2003-2013

السنة	قتلى القوات المحتلة				ضحايا العراقيين
	الأمريكيين	البريطانيين	بقية الدول	المجموع	
2003	486	53	41	850	12039
2004	849	22	35	906	11545
2005	846	23	28	897	16161
2006	823	29	21	873	29088
2007	904	47	10	961	25456
2008	314	41	04	322	9710
2009	149	/	/	150	5132
2010	60	/	/	60	4109
2011	54	/	/	54	4147
2012	01	/	/	01	4573
2013	/	/	/	/	1352
المجموع	4486	215	179	4804	123366

المصدر: حيدر نعمة بخيت،" الحكم الصالح في العراق ودوره في بناء الدولة"، **مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية**، المجلد 9، العدد 28، (2013)، ص 115

الشكل رقم (06): تطور أعداد الضحايا من العراقيين خلال المدة 2003-2013

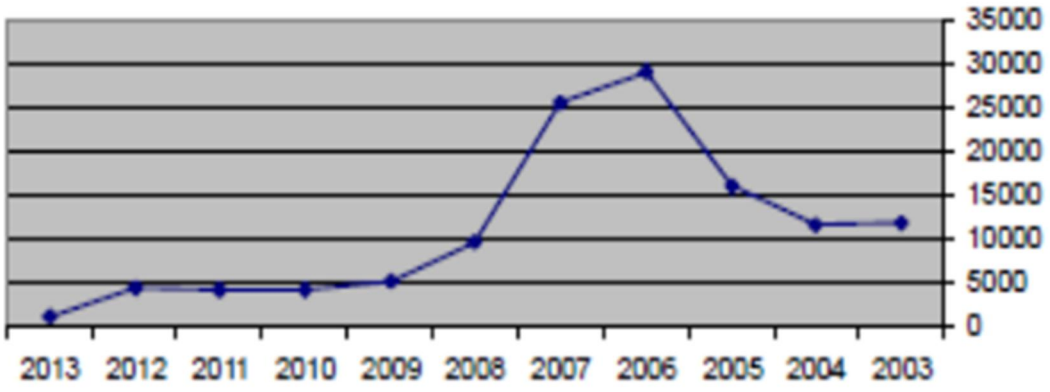

المصدر: حيدر نعمة بخيت، المرجع السابق، ص 115

حيث لو تتبعنا أعداد الضحايا من العراقيين والقوات المحتلة خلال المدة 2003-2013 فإننا نلاحظ الفرق الكبير ما بين من سقط من ضحايا العراقيين بالقياس ما سقط من قتلى القوات المحتلة فوفقا للجدول رقم (08) فإن أعداد القتلى من القوات المحتلة تراوحت ما بين قتيل واحد في عام 2012 و 961 قتيل في عام 2007 وهو الرقم الأعلى في هذا العام كون العراق شهد فيه أحداث ساخنة تطلبت من القوات المحتلة تكثيف دورياتها في المناطق الساخنة[1]، بينما في عام 2013 فلم تخسر القوات المحتلة أي قتيل نتيجة انسحاب قواتها من العراق وإبقاء عدد غير معروف من موظفيها في سفاراتها داخل المنطقة الخضراء ، أما أعداد الضحايا من العراقيين فقد تراوح ما بين 4109 ضحية كحد أدنى في عام 2010 و 29088 ضحية في عام 2006 بينما كان عدد الضحايا خلال الشهر الأربعة الأولى من عام 2013 هو 1353 ضحية[2]، وانطلاقا من الشكل رقم (06) يمكن اعتبار عام

1-علي باكير،" العراق والتراجع الأمريكي"، **تقرير ارتيادي(استراتيجي) للبيان**، الاصدار الخامس، ط 1، الرياض: مجلة البيان، 2008، ص 188،189

2- حيدر نعمة بخيت، المرجع السابق، ص 114 للمزيد أنظر إلى:- أحمد محمود، "المقاومة العراقية وتحولات المستقبل"، **تقرير ارتيادي(استراتيجي) للبيان**، الاصدار الرابع، ط1، الرياض: مجلة البيان، 2007، ص 114،115

2007/2006 من أعنف الأعوام في العراق، إذ بلغ العنف فيه مستويات واسعة لا سيما العنف الطائفي، وأن النسبة الأعظم من الضحايا كانوا من المدنيين .

ويمكن هنا التمييز بين مرحلتين لنشاط المقاومة العراقية: المرحلة الأولى هي مرحلة المقاومة المنظمة التي استمرت منذ 21 مارس 2003 حتى دخول قوات الاحتلال إلى بغداد في 09 أفريل 2003، وتألفت من (فدائي صدام وعددهم بين 20 ألف و 40 ألف مقاتل، جماعات مسلحة تابعة للبعث وعددهم بضعة آلاف، عدد من المجاهدين الأجانب وعددهم بين 5000 و 7000 مقاتل دخلوا العراق في الشهور الأخيرة قبل الحرب)، وبدخول قوات الاحتلال إلى بغداد، اتجهت المقاومة إلى استراتيجية حرب الشوارع ثم الهجمات الخاطفة، جنبا إلى جنب مع التفجيرات غير المنتظمة الموجهة ضد أهداف أمريكية، وهو ما يمثل المرحلة الثانية لنشاط المقاومة. وهذا لا ينفي تورطها، نتيجة الظروف والأطراف المحركة للأحداث في العراق، في أعمال تستهدف مدنيين عراقيين وبعثات دبلوماسية ويصدق عليها وصف الارهاب، إلا ان ذلك الوصف ينبغي الا ينسحب على نشاط المقاومة المسلحة ضد الاحتلال.[1]

والدليل على وجود المقاومة المسلحة هو ارتفاع التكلفة المادية للاحتلال، وعدم قدرة قواته على السيطرة على الأوضاع في العراق بعد احتلال بغداد، وهو ما دفع قوات الاحتلال إلى الاستعانة بوحدات من الجيش العراقي الجديد قبل لجوئها إلى طلب قوات إضافية. وذلك فضلا على ارتفاع عدد الاصابات في صفوف القوات الموجودة في العراق، وهو ما دفعها إلى الانسحاب، كالقوات الايطالية، وقوات كوريا الجنوبية التي نجحت سياسة الخطف التي مورست ضد الجنود الكوريين في إجبارها على الانسحاب وفي إثبات جدوى المقاومة رغم محدودية تلك القوات.[2]

شكلت سنة 2006 متغيرا كبيرا في تراكم عمل المقاومة، وتأثيرها على الاحتلال ، فقد شكل حجم العمليات والخسائر الأمريكية حدا غير متوقع، ويذكر كل من جيمس بيكر ولي هاملتون في تقريرهما أن اللجنة المشكلة لدراسة الحالة في العراق دققت في أحد أيام جويلية 2006 عدد العمليات المسلحة ضد القوات الأمريكية، فتم تزويدها بعدد العمليات والبالغ 93 عملية، إلا ان اللجنة جمعت كافة عمليات هذا اليوم، فتوصلت إلى ان عدد العمليات والهجمات على القوات الأمريكية في ذلك اليوم قد بلغ 1100 عملية، هذا الفارق هو ما تحاول الإدارة الأمريكية بإصرار إخفاؤه، والأمر كذلك فيما يتعلق حجم خسائرها المادية والبشرية. ولغرض تعميق البحث في موقع المقاومة العراقية في الاستراتيجية الأمريكية للمرحلة الأولى لا يمكن إغفال دراسة مهمة وشاملة صدرت تحت عنوان (خطة عملية للانسحاب من العراق الآن) لكل من الدكتور "جورج ماكغفرن" George McGovern ، والدكتور "وليام بولك" وفيما يلي بعض التوصيات التي وردت في هذه الدراسة:

1- إيمان أحمد رجب، **النظام الاقليمي العربي في مرحلة ما بعد الاحتلال الأمريكي للعراق**، المرجع السابق، ص 204،205

2- Hosmer, Stephen t .**why the Iraqi Resistance to the Coalition Invasion was so Weak**. Los Angeles, CA:RAND Corporation 2007, pp132-134 [http://www.rand.org/content/dam/rand/pubs/monographs/2007/RAND_MG544.pdf] (Acceded at: 30/08/2015)

-إذا لم تنسحب الولايات المتحدة من العراق، فالحرب ستستمر. وهذا يعني أن أكفان الجنود القتلى وأفراد الجيش المصابين سيستمرون بالتدفق على أمريكا.

-ما دام الأجانب في البلاد، فإن الأهالي الوطنيين سيواصلون كفاحهم حتى يخرج الأجنبي.

-إن الخطوة الأولى في عملية وقف التريف للمصالح الأمريكية هي انسحاب قواتنا[1].

أما في الفترة 2008/2007 فقد طبقت الولايات المتحدة الأمريكية استراتيجية* تعرف باستراتيجية الطريق إلى الأمام وقد بنيت عناصر هذه الاستراتيجية على ثلاثة مجالات (المجال الأمني، المجال التشريعي والسياسي، المجال الاقتصادي والبيئي)، وما يهمنا هنا هو المجال الأمني الذي اعتمد التقرير في تقييمه لنتائج الاستراتيجية على معيارين هما: انخفاض عدد عمليات المقاومة وزيادة عدد القوات الحكومية العراقية، وإلى جانب المقاومة المسلحة، هناك المقاومة السلمية، كالتظاهرات التي اتخذت من إنهاء وجود قوات الاحتلال هدفا لها، ويمثلها رجال الدين مثل آية الله العظمى علي السيستاني....[2] إذا من كل ما سبق ذكره يمكن القول:

-انهيار العراق والتي تمثلت مظاهره في استمرار الصراع المسلح خلال فترة إعادة البناء وضعف الأجهزة الأمنية الجديدة للدولة والتي تميزت هذه الأخيرة ب:

*باتت هذه الأجهزة مجالا آخر لإعمال منطق الإقصاء الطائفي في مواجهة السنة من ناحية والاقصاء العرقي في مواجهة العرب من ناحية أخرى.

*تخترق هذه الأجهزة المليشيات المسلحة، التي منها ما هو تابع للأحزاب والقوى السياسية الفاعلة في العراق.

*تعاني برامج التدريب نقصا في الخبراء والمستشارين القادرين على التحدث باللغة العربية.

-طيلة الفترة الزمنية السابقة على 2003 كانت سياسة العراق قائمة على أساس العنف والإقصاء وتهميش الأكثرية طبقية كانت أو طائفية، الأمر الذي صنع منه عنصرا تمييزيا (طبقيا) أعان عليه الاعتقاد الذي ساد بعد التغيير هو من كان يحكم سابقا أولى بالحكم الان، تلك النظرة التي أصبحت عاملا مجهضا لديمومة العراق في شكله الإنساني المرتبط بخيارات المواطنة والمجتمع المتعدد المشاركة والهويات ما دامت هناك جميع هذه القوى المتصارعة فيما بينها بشكل عنفي وإقصائي.

- إن العنف السياسي في العراق ومصادره وفواعله الظاهرة والجهات والأطراف المتحكمة به هي القوات الأجنبية (قبل الانسحاب الأمريكي) والجماعات المسلحة ذات الأيدولوجيات الدينية المتطرفة، من كل الجهات والمذاهب، وبقايا حزب البعث وأجهزته الأمنية والعسكرية المنحلة ومن تحالف معها مؤخرا، ويضاف

1- خالد المعيني، "موقع المقاومة العراقية في الاستراتيجية الأمريكية الجديدة"، **تقرير ارتيادي(استراتيجي) للبيان**، الاصدار السادس، ط 1، الرياض: مجلة البيان، 2009، ص 235

* **استراتيجيات الاحتلال الأربع في العراق منذ ماي 2003**: -الاستراتيجية الأولى جوان 2004 (خطة نقل المسؤوليات الأمنية إلى القوات العراقية).
-الاستراتيجية الثانية نوفمبر 2005 (استراتيجية النصر في العراق NSVI) -الاستراتيجية الثالثة عام 2006 (استراتيجية الحملة المشتركة لدمج المساعي Classified) -الاستراتيجية الرابعة ديسمبر 2007- جويلية 2008(استراتيجية الطريق الجديد إلى الأمام).

2- رجائي فايد،" المأزق العراقي: مشكلات بناء الدولة في مجتمع تعددي"، **كراسات استراتيجية**، العدد 137 (مارس 2004)، ص 6-9

لها جهات مسلحة ذات توجهات دينية متزمتة برزت بعد سقوط النظام مدعية أنها تعارض التواجد العسكري الأجنبي في العراق، وكذلك استغلت في توجهاتها الدينية المتشددة مسألة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وحاولت فرض تصورها الخاص لهذه المسألة، والمليشيات المسلحة التابعة لأحزاب وقوى مشاركة في العملية السياسية، والقوات الأمنية العراقية تحت أي مسمى، وقوات الحماية الخاصة المتعاقدة مع القوات الأجنبية في العراق، وكذلك حماية المسؤولين وعصابات الجريمة المحلية والدولية، وهي تسعى جميعا كل بما متاح له من وسائل وإمكانات لممارسة العنف.

الفرع الثالث: في المجال الاقتصادي

واجه العراق بعد التغيير الذي حدث عام 2003 تحديات اقتصادية كبيرة تمحورت حول عملية إعادة إعمار العراق واختيار الاستراتيجيات والسياسات الناجعة من أجل بناء اقتصاد وطني متين يضمن العيش الكريم للمواطن العراقي، ولكن في ظل غياب رؤية واضحة لدى الطبقة السياسية الحاكمة ولدى معظم الأحزاب التي تتطلع إلى بلوغ سدة الحكم في العراق عانى العراق الكثير من المشاكل الاقتصادية، فقد ورث العراق ديونا تقدر ب 120 مليار دولار[1]، واقتصادا هشا يعتمد بالدرجة الأولى على تصدير النفط، ودون وجود للبنى التحتية، وانخفاضا لمستوى دخل الفرد، وارتفاع نسبة التضخم، مما اثر سلبا على القدرة الشرائية للطبقة الوسطى، كما تفشى الفساد المالي والإداري وبروز الجريمة المنظمة.

وليس خافيا أيضا أن العراق قبل 2003 كان دولة تطبق النظام المركزي الذي يشغل فيه القطاع العام دورا محوريا في النشاط الاقتصادي، وبعد التغيير الذي حدث في العراق عقب العام 2003 واحتلاله من قبل الولايات المتحدة الأمريكية وما رافق ذلك من تغيرات سياسية بدت ملامح التغير الاقتصادي واعتماد الحكومة نهج التحول نحو اقتصاد السوق والتحول نحو القطاع الخاص من خلال جملة مرتكزات اقتصادية أهمها:[2] (الدستور العراقي عام 2005، السياسات الاقتصادية الحكومية 2006، قانون الاستثمار رقم 13 لسنة 2006، وثيقة العهد الدولي 2007[3]، خطة التنمية الاقتصادية 2010-2014)*[1].

1- سامي الخفاجي، **الاحتلال الأمريكي ومستقبل العراق**، ط 2، الأردن، عمان: دار آمنة للنشر والتوزيع 2012، ص 283

2- الشيماء محمد محمود حسن، عصام أسعد محسن،" الأبعاد السياسية والاقتصادية لاستراتيجية بناء الدولة العراقية الجديدة"، **مجلة قضايا سياسية**، العدد 34(2014)، ص 254

3-عبد علي كاظم المعموري، خضير عباس أحمد النداوي،" السياسات الاقتصادية في العراق بعد الاحتلال الأمريكي"، **مجلة كلية الادارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والادارية والمالية** ، العدد 4 (2011)، ص 8-15

*** توضيح هذه المرتكزات الاقتصادية:-**

1- الدستور العراقي عام 2005: أكد الدستور العراقي على جملة من المعايير والمبادئ الاقتصادية والاجتماعية والتي تناولتها العديد من مواده، ومنها المادة 23 والتي ركزت على صيانة الملكية الخاصة وحق العراقي التملك في أي مكان في العراق ، والمادة 24 والتي كفلت حرية انتقال الأيدي العاملة والبضائع ورؤوس الأموال العراقية بين الأقاليم والمحافظات والمادة 25 والتي تكفل الدولة إصلاح الاقتصاد العراقي وفق اسس اقتصادية حديثة وبما يضمن استثمار كامل موارده وتنويع مصادره وتشجيع القطاع الخاص وتنميته والفقرة الثالثة من المادة 110 ركزت على اختصاصات السلطات الاتحادية برسم السياسة المالية والجمركية واصدار العملة وتنظيم السياسة التجارية ووضع الميزانية العامة للدولة ورسم السياسة النقدية لها، ويتضح مما تقدم أن دستور العراق لم ينص صراحة على طبيعة وفلسفة النظام الاقتصادي المنشود للبلاد كونه رأسماليا أم مختلطا أم اشتراكيا بل ما وضع هو مبادئ عمل هي أقرب في جوهرها للنظام الاقتصادي الرأسمالي مع المحافظة على دور مركزي محدود للدولة في بعض الاختصاصات.

2- السياسات الاقتصادية الحكومية 2006: جاء في البرنامج الاقتصادي لعام 2006 ما يلي:

-وضع خطة شاملة للبناء والاعمار-تنشيط عملية إعادة الاعمار واعطاء الأولوية للمناطق المحرومة والمتضررة-الاسراع بتأهيل قطاع الطاقة الكهربائية –الاهتمام الفائق بالقطاعين الزراعي والصناعي ووضع القوانين والقرارات وتقديم الدعم الحكومي الكفيل.....

3- قانون الاستثمار رقم 13 لسنة 2006: تضمن قانون الاستثمار الذي صدر سنة 2006 سبع فصول استعرض فيها كافة المزايا والضمانات للمستثمرين والتزامات المستثمر وكل ما له علاقة بإصدار اجازة الاستثمار وتأسيس المشاريع.

كما عمدت سلطات الاحتلال الأمريكي خلال الفترة 2003/04/09 ولغاية 2011/12/31 إلى إصدار قرارات وقوانين عدة (أصدرها الحاكم بول بريمر) هي في جوهرها عبارة عن إجراءات اصلاحية تم تطبيقها في منتصف تسعينات القرن الماضي على اقتصادات دول أوربا الشرقية، وافترض أنها صالحة للتطبيق في الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية، ومن بين أبرز القرارات التي أصدرها الحاكم المدني بول بريمر (قرار تعليق الرسوم الجمركية، قرار الاستراتيجية الضريبية، قانون الاستثمار الأجنبي، قانون المصارف، قرار خصخصة المشاريع الحكومية باستثناء القطاع النفطي)[2].

وللحديث عن واقع الاقتصاد العراقي في هذه الفترة أو ما يعرف بعقد المرحلة الانتقالية يتم ذلك من خلال الاختلالات الهيكلية الداخلية والخارجية.

أولا–الاختلالات الهيكلية الداخلية وتتمثل في المؤشرات الأتية: نمو الناتج المحلي الاجمالي، مسارات معدلات التضخم، معدلات البطالة، عجز الموازنة العامة للدولة.[3] حسب الجدول أدناه

4- وثيقة العهد الدولي 2007: تضمنت وثيقة العهد الدولي والتي صادقت عليها الحكومة العراقية والدول الصناعية الكبرى وبعض الدول الاقليمية ومن بينها مصر وممثلين عن صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والأمم المتحدة والجامعة العربية ، العديد المضامين النظرية التي حددت ملامح الاقتصاد العراقي وابرز ما ورد فيها في الشق الاقتصادي:

-إدارة الموارد العامة والاصلاح الاقتصادي وإصلاح القطاع الاجتماعي والتركيز على قطاع الطاقة والزراعة للاستفادة المثلى في موارد العراق وجذب الاستثمارات الخارجية

-الاندماج في الاقتصاد العالمي.

5- خطة التنمية الاقتصادية 2010-2014:- قدمت خطة التنمية الاقتصادية التي أعدتها وزارة التخطيط بالتعاون مع كافة الوزارات الحكومية والعديد من الباحثين الاقتصاديين جملة من الاصلاحات المؤسسية على مستوى القطاعات كافة، وأكدت على بناء القدرات البشرية والفنية اضافة إلى توظيف التكنولوجيا الحديثة ،والتأكيد على اقتصادية المشاريع المتبناة في الخطة وموضوع الحكومة الرشيدة بما فيها من مبادئ سيادة القانون والمساءلة والشفافية والعدالة والشمولية والكفاءة والتوسع في مجال اقتصاد المعرفة وتوظيفه لخدمة أهداف الخطة، لتكون بذلك خطة التنمية الاقتصادية قد عملت أهم المرتكزات التي يقوم عليها الاقتصاد العراقي.

1- الشيماء محمد محمود حسن، عصام أسعد محسن، المرجع السابق، ص 256

2- حامد عبيد حداد، "التحديات الاقتصادية للعراق بعد الانسحاب الأمريكي"، **مجلة دراسات دولية**، العدد 52 ، (2012)، ص 54،53

3- كامران أحمد حمه، **إصلاح النظم الاقتصادية تجارب معاصرة وامكانية الاستفادة منها في الاقتصاد العراقي**، ط1، السليمانية: مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية، 2013، ص 186، 187

جدول رقم (09): مؤشرات الناتج المحلي الإجمالي، مسارت معدل التضخم، معدلات البطالة، عجز الموازنة العامة للدولة العراقية (2011/2002)

	مؤشرات اختلالات هيكلية داخلية و خارجية / السنة	الناتج المحلي الاجمالي العراقي للمدة 2009/2003 مليون دينار عراقي			نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي		التضخم السنوي	معدلات البطالة للسنوات 2008/2003			الموازنة العامة خلال الفترة 2011/2003 مليار دينار عراقي			الميزان التجاري العراقي 2011/2003 مليون دولار		
		أسعار جارية	نسبة النمو	اسعار ثابتة	نسبة النمو %	نصيب الفرد الواحد دولار	معدل النمو %	معدل التضخم السنوي %	معدل البطالة ذكور %	معدل البطالة إناث %	معدل البطالة العام %	الايرادات العامة	النفقات العامة	العجز أو الفائض	صادرات	واردات	العجز أو الفائض
1	2002	/	/	/	/	770	/	19.3	/	/	/	/	/	/	/	/	/
2	2003	29585788.6	27.9-	26990.4	33.1-	580	24.6-	32.6	30.2	16	28.1	24568	29575	5007-	9711	8443	1268
3	2004	53235358.7	79.9	41607.8	54.2	1250	53.6	36.9	29.4	15	36.8	32982	32117	865	17810	18107	27-
4	2005	73533598.6	38.1	43438.8	4.4	1500	16.6	36.9	19.22	14.16	17.97	40502	26375	14127	2397	20002	368
5	2006	95587954.8	30.0	47851.4	10.2	1820	17.5	53.2	16.16	22.65	17.5	49232	33487	15744	30529	18707	11822
6	2007	107828462.5	12.8	48046.9	0.4	2848	36	30.8	16	22	17	42064	51727	9662-	39500	18288	21212
7	2008	155636000	44.3	53000	10.3	3990	28.6	32.4	14.33	19.64	15.34	80476	86683	6207-	717	472	245
8	2009	99552836	36-	33901.5	36	2553	56.2	35.1	/	/	17	50408	72900	22491-	59002	70200	1198
9	2010	/	/	/	/	/	/	38.1	/	/	18	61735	44657	22952-	48700	52800	4100-
10	2011	/	/	/	/	/	/	/	/	/	/	80934	96662	15726-	56680	54405	2257
11	معدل النمو السنوي المركب %	/	39.4	/	14.4	/	/	/	/	/	/	14.1	16.2	/	/		/

المصدر: كامران أحمد حمه، **إصلاح النظم الاقتصادية تجارب معاصرة وامكانية الاستفادة منها في الاقتصاد العراقي**، المرجع السابق، الصفحات بتصرف 189-200

1–نمو الناتج المحلي الاجمالي

ففي عام 2003 انخفضت معدلات النمو للناتج المحلي الاجمالي بسبب الحرب وسيادة حالة من عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي ووجود فراغ سياسي في العراق حيث أن معدل تراجع النمو في عام 2003 مقارنة بعام 2002 كان قد بلغ -27.9% أما في عام 2009 فإن هذا المعدل قد سجل –36 % بسبب تراجع أسعار النفط عالميا، أما في بقية السنوات لقد سجلت ارتفاعات كبيرة في الناتج المحلي الاجمالي، أما بالنسبة لمتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي فقد انخفض في عام 2003 ليصل إلى 580 دولار ليبدأ بالتحسن تدريجيا حيث وصل إلى 2848 دولار في عام 2007 والذي يمثل زيادة مضاعفة عن عام 2006[1]

2– مسارات معدلات التضخم

يتضح من الجدول رقم (09) أعلاه بأن معدلات التضخم في العراق في ارتفاع مستمر حيث سجل هذا المعدل في عام 2002 حوالي 19.3%، أما في عام 2003 سجل 32.6 % إلى أن بلغ معدل 53.9% في عام 2006، يتضح من الجدول كذلك أن معدلات التضخم منذ 2007 قد اصبحت شبه ثابتة في معدل الثلاثينيات تقريبا، إلا أن هذا لم يكون نتيجة السياسة الانكماشية للبنك المركزي، وإنما كانت هناك سياسة مالية توسعية من قبل وزارة المالية أدت إلى ارتفاع وازدياد الانفاق بشكل كبير وارتفاع الطلب الحكومي وبالتالي ارتفاع الطلب الكلي[2].

3–معدلات البطالة

يلاحظ من الجدول رقم (09) أن معدلات البطالة بشكل عام مرتفعة جدا مقارنة بالمعدل الطبيعي للبطالة التي لا تتجاوز 3% من الأيدي العاملة الكلية، كما أن معدل البطالة خلال المدة المذكورة في انخفاض مستمر ولو بمعدلات بسيطة، حيث يتبين بأن معدل البطالة بلغ 28.1% عام 2003 بسبب حل الجيش العراقي وحل مؤسسات عسكرية أخرى ومؤسسات مدنية مثل وزارة الاعلام وهيئاتها التي كانت توظف أعدادا كبيرة وحل هيئة التصنيع العسكري. أما في عام 2008 فقد بلغت 15.34 % أي بانخفاض حوالي 13 % من عدد العاطلين عن العمل، أما في عامي 2010/2009 فإننا نرى ارتفاعا طفيفا في البطالة وذلك نتيجة للآثار السلبية للأزمة العالمية على الاقتصاد العالمي وانخفاض أسعار النفط الخام حيث بلغت 17 و 18% على التوالي[3].

4–عجز الموازنة العامة للدولة

يتضح من الجدول رقم (09) أن الايرادات العامة اتسمت بالتزايد التدريجي، إذ بلغت 49232 مليار دينار عام 2006 ثم انخفضت عام 2007 وقد بلغت أعلى قيمة لها في عام 2008، وذلك بسبب الارتفاع المتصاعد لأسعار النفط الخام، بالمقابل سجلت النفقات العامة ارتفاعا ملحوظا حيث بلغت 84657 مليار دينار

1- كامران أحمد حمه ، المرجع السابق، ص 190 للمزيد أنظر:- -هيثم عبد الله سليمان،" علاقة النمو بالإصلاح الاقتصادي في العراق بعد عام 2003، **مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية**، المجلد 21، العدد 81، (2015)،ص 283-284

2- المرجع نفسه، ص 194 للمزيد انظر:- حاتم كريم القريشي، وآخرون، "ثلاثية العولمة الاقتصادية IMF-WB-WTO وتأثيرها في واقع الاقتصاد العراقي"، **مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية** ، العدد 22، (2016)، ص 159،158

3- كامران أحمد حمه ، المرجع السابق، ص 190 للمزيد انظر:- سامي عبيد محمد، زاهد قاسم بدن،" قياس أثر الاختلالات الهيكلية على البطالة في العراق للمدة 1990-2013"، **مجلة الاقتصادي الخليجي**، العدد 26 (جوان 2015)، ص 11

في عام 2010 وذلك بسبب الزيادة الحاصلة في رواتب الموظفين وإعادة إعمار جزء من الدمار الذي لحق بالبنية التحتية ومشاريع البناء وزيادة الانفاق العسكري، ومكافحة الارهاب بالإضافة إلى الفساد المالي والاداري، هذا وحققت النفقات معدل نمو مركب قدره 16.2% وهو يفوق معدل نمو الايرادات العامة، الأمر الذي أدى إلى حصول عجز في الموازنة العامة لمعظم السنوات[1].

ثانيا–الاختلالات الهيكلية الخارجية

تتناول المشاكل الاقتصادية التي هي موجودة في العراق ولها علاقة بالعالم الخارج والعلاقات الاقتصادية مع الدول الأخرى والتي تتمثل في الميزان التجاري العراقي والمديونية الخارجية.

1–وضع الميزان التجاري

يؤكد الجدول رقم (09) أن الميزان التجاري العراقي قد حقق فوائض مستمرة خلال المدة 2011/2003، باستثناء السنوات 2004 و 2005 و 2010 حيث سجل عجزا مقداره 270 و 11198 و 4100 مليون دولار على الترتيب ويعود ذلك إلى ارتفاع الواردات بمقدار أكبر من الارتفاع في الصادرات خلال العام 2004، أما في العامين الأخرين فيعود السبب إلى آثار الأزمة المالية العالمية وانخفاض أسعار النفط الذي انعكس على انخفاض الايرادات النفطية، أما بعد عام 2004 وبالتحديد للمدة 2005-2008 فقد توالت الزيادات في فائض الميزان التجاري بمعدلات متذبذبة تبعا لحركة الصادرات والواردات، وبلغ معدل النمو المركب للفائض ما نسبته 18.6% وبلغ معدل النمو المركب للميزان التجاري خلال المدة 3.6 %[2]

2–المديونية الخارجية

بدأ العراق خطواته الأولى بمعالجة المديونية الخارجية منذ الأشهر الأولى بعد عملية التغيير في 2003،[3] وذلك بالتعامل مع المؤسسات المالية والمصرفية الدولية ومؤسسات الأمم المتحدة، ففي بداية عام 2004 أصدر نادي باريس قرارا بخصوص متابعة وتحديد مضمون مستقبل الاقتصاد العراقي، يهتم القرار بجزء من الديون الرسمية الضخمة على العراق والبالغة أكثر من 120 مليار دولار أمريكي، وبعد مباحثات طويلة تم التوصل إلى اتفاق مع صندوق النقد الدولي في جويلية 2004، على الصيغة النهائية لتحليل استدامة المديونية، والتي أعطت العراق الحق في الحصول على تخفيض لديونه الخارجية بنسبة 80%[4]. أما بالنسبة إلى الديون العربية الموجودة لدى العراق فإنها حسب بعض البيانات الصادرة من مؤسسات اقتصادية عربية ودولية قد بلغت أكثر من 10 مليار دولار أمريكي، غير أن المبالغ المترتبة على العراق كتعويضات للكويت التي تستقطع من إيرادات العراق النفطية ما نسبته 5% سنويا وهذا يشكل عبئا على الاقتصاد العراقي[5].

1- جعفر باقر محمود علوش، مروة واسط كاظم، "بيان أثر الاختلال في الموازنة العامة على بعض متغيرات الاقتصاد الكلي للمدة 1980-2011 باستخدام تحليل السببية"، **مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية** ، العدد 17، (2015)، ص 103-105

2- نبيل مهدي الجنابي، "آثار عجز الموازنة العامة الاتحادية على الميزان التجاري العراقي"، **مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية**، العدد 8،(2012)، ص 11

3- أيسر ياسين الغريري، علي عبدالله الشيخ، "مديونية العراق الخارجية...الواقع والآفاق"، **مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية** ، المجلد ع، العدد 10، (2008)، ص 89، 90

4- هيثم عبد الله سليمان، المرجع السابق، ص 286

5- حامد عبيد حداد، "المديونية العراقية"، **مجلة دراسات دولية**، العدد 33، (2007)، ص 110- 115

وعموما كان لتنفيذ الاستراتيجية الأمريكية في العراق تداعيات سلبية في مجملها على الاقتصاد والمجتمع العراقي أبرزها ما يلي:

أ–توقف عملية التنمية: فقد توقفت خطط التنمية وبرامجها بأشكالها المختلفة الاقتصادية والاجتماعية، وأصبح الاقتصاد العراقي مشلولا ومنهكا، وهناك عوامل عدة تؤثر في الاقتصاد العراقي، وتؤدي إلى انخفاض مستوى الانتاج منها: (–تعرض العديد من المشاريع الانتاجية للتدمير –اغلاق العديد من المؤسسات الانتاجية وتعطيلها–انخفاض مستوى الاستثمار ، وهذا بسبب عدم الاستقرار السياسي والأمني).

ب–انخفاض انتاج النفط: أدى الاحتلال الامريكي للعراق إلى تحويلها من دولة نفطية مؤثرة في السوق العالمية ومكتفية ذاتيا إلى دولة أقل إنتاجا بعد أن أدى إلى إهمال المنشآت النفطية والتهريب إلى إضعاف إمكانياته في هذا المجال.

ج–استشراء ظاهرة الفساد الإداري والمالي: لقد استشرت هذه الظاهرة في العراق لتأخذ حجما كارثيا بعد الاحتلال، إذ عمت جميع مرافق الدولة العراقية ومؤسساتها، فقد اعترف تقرير أمريكي بإهدار مليارات الدولارات كانت مخصصة لإعادة إعمار العراق خلال إدارة بول بريمر 2004/2003.[1]

د–تدمير القطاع الصناعي: ويتسم بالآتي:[2]

*توقف معظم المشاريع الصناعية الخاصة الصغيرة والمتوسطة والتي يصل عددها إلى 34 ألف مشروع بسبب توقف دعم الدولة لها وانقطاع الكهرباء وانكشاف السوق العراقية.

*هروب رؤوس الأموال الصناعية إلى الخارج لعدم ملائمة البيئة المحلية والتي أصبحت طاردة للاستثمار.

*توقف معظم المشاريع الصناعية الكبيرة والعائدة إلى القطاع العام، وبعضها تعمل بطاقات انتاجية منخفضة جدا كالصناعات الكيمياوية والأدوية والغذائية والجلدية والنسيجية.

*انخفاض نسبة مساهمة القطاع الصناعي في توفير مفردات البطاقة التموينية من 63 % قبل الاحتلال الأمريكي إلى أقل من 5% بعد الاحتلال.

هـ–تدهور القطاع الزراعي: كانت نسبة مشاركة القطاع الزراعي في الناتج المحلي قبل الاحتلال أي في عام 2002 تصل إلى نسبة 14.4 %، وقد انخفضت النسبة إلى 3.5 % فقط في عام 2007، مع تراجع بنسبة 50% عما كان عليه قبل الاحتلال[3].

و–تدهور القطاع التجاري: بعد الاحتلال وما حصل من انكشاف السوق العراقية وفتح الحدود مع العالم دخلت العديد من السلع الرديئة إلى العراق، واعتماد المحتل سياسة الاغراق والتي أضرت كثيرا بالمنتج المحلي والمستهلك والاقتصاد القومي.[4]

1- حامد عبيد حداد، "التداعيات الاقتصادية للاستراتيجية الأمريكية في العراق"، **مجلة دراسات دولية**، العدد 43، (2010)، ص 51،52

2- بلاسم جميل الدليمي،" أهم التحديات التي تواجه الاقتصاد العراقي وسبل معالجتها"، **مجلة العلوم الاقتصادية والادارية** ،المجلد 17، العدد 62، (2011)، ص 161

3- حامد عبيد حداد، "التداعيات الاقتصادية للاستراتيجية الأمريكية في العراق"، المرجع السابق، ص 54

4- بلاسم جميل الدليمي، المرجع السابق، ص 162

ي–وتمثلت التداعيات أيضا في: ارتفاع تكاليف إعادة الاعمار والتي تقدر ب 250 مليار دولار[1]، انتشار وتفاقم ظاهرة البطالة والفقر، اتساع نشاطات التهريب، الخصخصة، تفاقم ظاهرة التضخم، أما بالنسبة للتحديات الدولية فتمثلت في: التأثير الأمريكي في الاقتصاد العراقي، ضعف الاستثمار الأجنبي، ضغوط مؤسسات العولمة الثلاث IMF-WB-WTO ، البند السابع[2].

ومن خلال ما تقدم يتضح بأن العراق واجه صعوبات اقتصادية كثيرة، تفاقمت حدتها بعد الاحتلال الأمريكي وازاحة النظام السابق، حيث أنه عانى من عجز مالي كبير ودين عام خارجي وداخلي واسع، وتضخم كبير، وانكشاف اقتصادي خارجي، وتفاوت واسع في توزيع الدخل والثروة، وهجرة فادحة للكفاءات نحو الخارج، وما زاد الأمر تعقيدا هو الوضع السياسي المتأزم والاحتلال الأمريكي الذي عمل على الهيمنة على مقومات العراق الاقتصادية، وإن هذه الآثار ستنعكس بشكل مباشر على الجانب الاجتماعي.

الفرع الرابع: في المجال الاجتماعي

وتمثلت في العناصر التالية:

أولا– المجتمع العراقي بعد الاحتلال

نوجز في ما يأتي أبرز المتغيرات الاجتماعية التي طرأت في المشهد العراقي بعد احتلال الولايات المتحدة العراق، وفي هذا الصدد يتساءل الباحث مايكل أوترمان وآخرون في كتابه "محو العراق: خطة متكاملة لاقتلاع عراق وزرع آخر بعد سنوات عجاف من غزو العراق"، ما الذي تتركه الولايات المتحدة وراءها "؟ ويجيب: " لا تزال نساء العراق وأطفاله الأكثر ضعفا عرضة للخطر، فيما لا يزال السكان من الأقليات الإثنية والدينية في مواجهة الموت العنيف، أضف إلى ذلك استمرار بيع البقايا الهالكة من إرث العراق الثقافي الغني ...لمن يدفع أكثر في الخارج، ويبدو أن أسوأ ما في عنف ما بعد الاجتياح همد، فيما يستمر إرث إبادة المجتمع، وهو الهجوم الشامل على حياة العراقيين وثقافتهم وهويتهم الوطنية"[3]، ويذكر الكتاب نتائج 80 شهرا من الاحتلال الأمريكي للعراق[4]: (–استشهاد 1.2 مليون عراقي بينهم 2610 من الأساتذة والعلماء والأطباء، فضلا عن 341 إعلاميا،–هجرة داخلية لمليوني عراقي،–لجوء ثلاثة ملايين إلى دول أخرى). مع التسليم بتلاشي الخطوة الفاصلة بين ما هو اجتماعي وما هو اقتصادي، وبينهما وبين ما هو سياسي، فإن أبرز التجليات في المشهد العراقي اليوم تصب في الخانة الاجتماعية من دون إهمال باقي العوامل.

إن قراءات سريعة لملامح المشهد الاجتماعي بعد الغزو تكشف عن تعاظم بعض الظواهر ذات الانتشار المحدود نسبيا في الماضي، واتساعها إلى حد أصبحت معه شاغلا للرأي العام، المحلي والاقليمي والدولي، من ذلك على سبيل المثال لا الحصر: (ظاهرة التهجير القسري، ظاهرة اليتم والتشرد والتفكك الأسري، ظاهرة

1- الشيماء محمد محمود حسن، عصام أسعد محسن، المرجع السابق، ص 258
2- حامد عبيد حداد، "التحديات الاقتصادية للعراق بعد الانسحاب الأمريكي"، المرجع السابق، ص 54-61
3- مايكل أوترمان، ريتشارد هيل وبول ويلسون، **محو العراق: خطة متكاملة لاقتلاع عراق وزرع آخر**، ترجمة أنطوان باسيل، ط 1، بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، 2011، ص 206
4- المرجع نفسه ، ص 206

الفساد الإداري والمالي، الفقر والحرمان، ارتفاع معدلات البطالة، ظاهرة الاعاقات البدني والعقلي، ظاهرة العشوائيات الحضرية).[1]

ويمكن عد بعض المشكلات جديدة لم يألفها المجتمع العراقي منها: (ظواهر الارهاب والصراعات الطائفية، ظاهرة الجريمة المنظمة، ظاهرة الاستغلال الجنسي والمتاجرة بالجسد "الرقيق الأبيض"، ظاهرة تعاطي المخدرات.....)، وتتصل بذلك مشكلات اجتماعية –ثقافية لا تنفصل عن المشكلات المذكورة، منها: (مظاهر العنف والتمييز ضد المرأة "العنف الأسري"، تراجع معدلات الالتحاق المدرسي، وارتفاع معدلات الرسوب والتسرب الدراسي" المتوسطة والثانوية"، الهجرة من الريف إلى المدينة بسبب الجفاف وسوء الادارة الزراعية والفقر، ارتفاع معدلات الطلاق مقابل انخفاض معدلات الزواج، اتساع ظاهرة عمل الأطفال).[2]

ثانيا– مسارات التنمية البشرية في العراق

لم يحقق دليل التنمية البشرية في العراق تقدما ملموسا على مدى عقود من الزمن، إلا أن الأمور ازدادت سوءا بعد التغيير الذي شهده العراق في أفريل 2003، حيث بدأ العراق يواجه تراجع نوعي وكمي في التقرير الوطني لحال التنمية البشرية من 0.583 عام 1998، إلى 0.552 عام 2005، مع تحسن نسبي وصل إلى 0.573 عام 2011، كما جاء في تقرير التنمية البشرية العالمي حيث جاء ترتيب العراق فيه بالمرتبة 132 عالميا، وهو يقع ضمن الدول متوسطة التنمية كما جاء في هذا الدليل[3]، إن التفصيلات التي يعج بها الواقع الاجتماعي العراقي اليوم معقدة ومتداخلة بكل ما تنطوي عليه من اضطراب، وارتباك ولتجنب الغرق في هذه التفصيلات، سيتم التركيز فقط على بعض المؤشرات التنموية: أنظر الجدول أدناه

جدول رقم (10) المؤشرات التنموية للعراق: التعليم، الصحة، الفقر(2003–2012)

المؤشرات / السنة	التعليم (النفقات العامة)		الصحة (النفقات العامة)		الفقر
	التعليم(مليون دولار)	نسبة النفقات العامة للناتج المحلي %	الصحة (مليون دولار)	نسبة النفقات العامة للناتج المحلي %	نسبة النفقات العامة للناتج المحلي %
2003	36.78	0.24	85.81	0.56	/
2004	818.19	2.23	445.69	1.21	25
2005	993.60	1.98	489.36	0.97	/
2006	1406.18	2.15	560.45	0.86	/
2007	2215.40	2.51	880.98	1.0	23
2008	2919.71	2.24	2241.90	1.72	22.9
2009	5813.36	4.90	3497.15	2.94	23
2010	6823.78	4.92	4782.83	3.45	14.2
2011	8476.22	4.56	/	/	23
2012	/	/	/	/	18.9

المصدر: جليل كامل غيدان، هيثم حسون حطيمان، "التكاليف الاجتماعية لبرامج الاصلاح الاقتصادي في العراق بعد 2003"، **مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية**، العدد 21، (2016)، ص 103-107

1- عدنان ياسين مصطفى،" تحولات المجتمع العراقي بعد الغزو"، **عشر سنوات هزت العالم عقد على احتلال العراق 2003-2013**، المرجع السابق، ص 166 ، 167

2- المرجع نفسه ، ص 167

3- فارس كريم بريهي الحساني، إيمان عبد خضير،" متضمنات التنمية البشرية المستدامة في الاقتصاد العراقي-دراسة تحليلية"، **مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة**، العدد الخاص بالمؤتمر العليمي الخامس (2014)، ص 31

1– التعليم:

هناك مؤشرات عدة لقياس مستوى التعليم ليعبر عن البعد التعليمي للتنمية البشرية، ومنها نسبة الأمية بين البالغين، ونسبة الطلبة الذين يلتحقون بالتعليم، وصافي القيد الاجمالي، والانفاق على التعليم وغيرها[1]، الا أنني سأركز على النفقات العامة لقطاع التعليم ونسبتها إلى الناتج المحلي الاجمالي في الاقتصاد العراقي للمدة 2011/2003، إن هذا القطاع عانى هو الاخر من حالة التدهور الذي أصاب القطاعات الاقتصادية الأخرى بعد الاحتلال ومن خلال الجدول رقم (10) يتبين أن حجم النفقات العامة على قطاع التعليم قد ارتفع من 36.78 مليون دولار عام 2003 إلى 8476.22 مليون دولار عام 2011 مما انعكس على ارتفاع نسبة الانفاق على التعليم إلى الناتج المحلي الاجمالي من 0.24% عام 2005 إلى 4.6 % عام 2011 وبالرغم من ذلك لم يتطور هذا القطاع لأنه لم يوجه نحو الاستثمار في تطوير البنية التحتية في التعليم[2].

2–الصحة:

عانى قطاع الصحة في العراق تدهورا ملحوظا ومماثلا في بداية مرحلة التغيير عام 2003 للوضع الذي كان سائد طوال في العقدين الأخيرين من القرن الماضي وبالأخص خلال مرحلة العقوبات الاقتصادية، الأمر الذي أثر سلبا على الخدمات التي يقدمها هذا القطاع لأفراد المجتمع، إذ عانى هذا القطاع من انخفاض في الانفاق وانعدام الصيانة والاستثمار وسوء الادارة وقد تفاقم الوضع سوءا من جراء عمليات السلب والنهب التي حدثت بعد عام 2003، لذلك اعتمدت وزارة الصحة في النصف الثاني من عام 2004 رؤية مستقبلية للوضع الصحي ورسمت استراتيجية امدها أربع سنوات لإعادة تأهيل وبناء القطاع الصحي، انطلاقا من مبدأ تقديم الرعاية الصحية الشاملة والمجانية الممولة من العائدات الحكومية، والتي طبقت منذ عقود وحتى مرحلة العقوبات الاقتصادية حيث اعتمدت سياسة التمويل الذاتي.[3]لذلك ارتفع حجم تخصيصات الميزانية العامة للقطاع الصحي زيادة ملحوظة في بداية مرحلة التغيير وكما هو مبين في الجدول رقم (10) إذ ارتفعت التخصيصات من 85.81 مليون دولار عام 2003 إلى 4782.83 مليون دولار عام 2010، إلا ان هذه التخصيصات تحتاج إلى إعادة النظر فيها لأنها ما تزال متدنية وبشكل كبير جدا إذا ما قورنت مع دول العالم الأخرى وبالأخص المتقدمة.[4]

3–الفقر:

فالفقر البشري هو: "ذلك الحرمان من التمتع بالعمر الطويل والحرمان من فرص التعليم، والحرمان من المستوى المعيشي اللائق في توفر مياه الشرب، وفي ضمان تغذية صحية للطفل"،[5] وقد احصت دائرة الشؤون

1- فارس كريم بريهي الحساني، إيمان عبد خضير، المرجع السابق، ص 42
2- باسمة علوان حسين وفؤاد توما، "تطور التعليم في العراق"، **مجلة دراسات تربوية**، العدد 6،(أفريل 2009)، ص 161
3- علاء الدين علوان، "تمويل القطاع الصحي ، خيارات تمويل الرعاية الصحية في العراق"، **المجلة الصحية للشرق الأوسط**، المجلد 14، العدد 6،(2008)، ص 1374،1373
4- فارس كريم بريهي، "الاقتصاد العراقي ، فرص وتحديات (دراسة تحليلية للمؤشرات الاقتصادية والتنمية البشرية)، **مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية**، العدد 27،(2011)، ص 45
5- آمال شلاش وآخرون، **العراق : التقرير الوطني لحال التنمية البشرية**، ط1، العراق وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي وبيت الحكمة، 2009، ص27

الانسانية في الأمم المتحدة بأن أكثر من 04 ملايين عراقي يعيشون في فقر مدقع[1]، وفي جانفي 2006 أعلنت وزارة العمل والشؤون الاجتماعية في العراق بأن نسبة الفقر في العراق بلغت حوالي 20% من إجمالي عدد السكان، وأن حوالي مليون عائلة عراقية تعيش تحت خط الفقر، أي أقل من دولار للفرد الواحد يوميا ، أما الأسرة التي لديها دخل فهي تقدر بحوالي 171 ألف أسرة فقط على مستوى العراق براتب شهري يتراوح ما بين 40 إلى 50 ألف دينار عراقي، أي حوالي 30 دولار أمريكي، وهو راتب ضئيل بالمقارنة مع متطلبات الحياة الاقتصادية والاجتماعية السائدة في العراق.[2]

وللحديث عن نسب الفقر في العراق فلقد بقيت النسبة مرتفعة عند مقارنتها مع مثيلاتها في بعض البلدان النامية، وبالأخص (مصر والأردن) موضع الدراسة اذ تتراوح ما بين 25% و 22.9% خلال المدة 2004-2005 وكما مبين في الجدول رقم (10) فقد انخفضت من 25 % عام 2004 إلى 22.9% و 23 % عامي 2008 و2009 على التوالي ويعتبر عامل عدم الاستقرار الأمني خلال تلك الفترة وبالأخص عمليات التهجير القسري وارتفاع حصيلة العمليات العسكرية وراء بقاء هذه النسبة مرتفعة وان انخفضت قليلا، مضافا إلى ذلك الضغوط الدولية لقبول العراق تطبيق برامج الاصلاح الاقتصادي، وقد انخفضت نسبة الفقر إلى 14.2 % عام 2010 نتيجة التحسن في الوضع الأمني والاقتصادي واطلاق العراق في 2010 استراتيجية التخفيف من الفقر تضمنت سياسات النمو متعدد القطاعات وبرامج لإصلاح التشريعات المناصرة للفقر، ثم عاودت تلك النسبة بالارتفاع في عام 2011 لتصل إلى 23 % بعد ذلك انخفضت لتصل إلى 18.9 % عام 2012[3].

4-المرأة:

لم يتمكن العراق خلال العقود المنصرمة من إدماج مختلف مكونات مجتمعه في مساره التنموي، فعلى المستوى الأول، يلاحظ أن المرأة العراقية ظلت مبعدة و لم تحتل مكانتها كاملة في الدينامية التنموية للبلد، فمستوى التنمية لدى النساء ولاسيما القرويات منهن، ظل مقلقا، كما يشهد على ذلك معدل تمدرس الفتيات ومعدل بطالة النساء، ويمكن تحديد بعض أوضاع المرأة العراقية في ضوء المسوح الحديثة[4]:

-لا تزال معدلات الأمية مرتفعة بين السكان العراقيين لنها ترتفع أكثر بين النساء (تبلغ 16% للفئات العمرية 12-19 سنة، 20 و 21 % للفئات العمرية 20-29 و 30-39، 66.6% في الأعمار 50 سنة فأكثر).

1- جيف سيمونز ، **استهداف العراق : العقوبات والغارات في السياسة الأمريكية**، المرجع السابق، ص107

2- انتوني كوردسمان، **العراق تحت الاحتلال: تدمير الدولة وتكريس الفوضى**، ط 1، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، 2008، ص 291، 292

3- جليل كامل غيدان، هيثم حسون حطيمان، "التكاليف الاجتماعية لبرامج الاصلاح الاقتصادي في العراق بعد 2003"، المرجع السابق، ص 102، 103. للمزيد أنظر: حنان عبد الخضر هاشم، مها علاوي راضي،" سبل مواجهة الفقر وأثرها في تعزيز التنمية المستدامة في العراق"، **مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية**، المجلد 8، العدد 25، (2012)،ص 167-188

- عادل حميد العادلي، "التنمية والفقر سمات وتحديات /العراق انموذجا"، **مجلة كلية المأمون الجامعة**، العدد 25 (2015)، ص 117-150

- حمدية شاكر مسلم لايدامي،" الفقر متعدد الأبعاد والتنمية البشرية المستدامة في العراق"، **مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية** ، المجلد 20، العدد 76 ،(2014)، ص 320-341

- رجاء خضير عبود موسى الربيعي،" الفقر وسوق العمل في العراق دراسة تحليلية للمدة من 2012/2007"، **مجلة كلية الادارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية**، المجلد 204، العدد 17 (2015)، ص 107-141

4- عدنان ياسين مصطفى، المرجع السابق، ص 191 للمزيد أنظر: وسن كريم عبد الرضا، مناف محمد السوداني،" التحليل المكاني لتمكين المرأة في العراق"، **مجلة سر من رأي** ، المجلد 6، العدد 33 (2013)، ص 220- 227.

-نغم اسحق زيا، "المرأة العراقية ورؤية السلام في العراق وفق مقاييس الأمم المتحدة"، **مجلة كلية القانون للعلوم القانونية و السياسية** ، المجلد 02، العدد 07 ، (2013)،ص 134- 139

– تدني التحصيل العلمي لنساء العراق للفئة العمرية من 15 إلى 54 سنة لأن حوالي 22 % منهن لا يستطعن القراءة والكتابة وبالتالي تزداد نسبة المية مع ازدياد العمر.

–تراجع المتوسط العمري للزواج الأول عند النساء من 23.5 سنة في عام 2009 إلى 22.4 سنة في عام 2011.

–انخفاض نسبة مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي من 14.2% في عام 2003 إلى 13% في عام 2011، كما تتفاوت نسب المشاركة بين الذكور والاناث في قوة العمل، لن مشاركتهن تنخفض في الريف إلى 14% مقارنة ب 75 % للرجال، كما تنخفض مشاركتهن في الحضر إلى 13% مقارنة ب 76 % للرجال.

–لا تزال نساء عراقيات كثيرات يتعرضن للعنف بأشكاله المختلفة، فقد تعرضت حوالي 46% من الفتيات بعمر 10–14 سنة لعنف من أحد أفراد الأسرة، وتعرضت حوالي 36 % من النساء المتزوجات لأحد أشكال العنف المعنوي من الزواج.

–معاناة المرأة العراقية بالعديد من المشاكل المتعلقة بعملها وانتشار ظاهر اختطافها واغتصابها والاتجار بها (تجارة الرقيق الأبيض)، وتغريبها، وعليه أصبحت المرأة العراقية هدفا مركزيا من أهداف الاحتلال، فاستهدفوها بجميع الوسائل وبمختلف الطرق، اقتصاديا وعلميا وجسديا وفكريا[1].

5–الشباب:

على الرغم من كون الشباب يمثلون النسبة الأكبر في هرم السكان، إلا أنهم لم يحتلوا مكانتهم اللازمة في مسيرة التنمية، وإن اندماجهم الاجتماعي والاقتصادي ظل محدودا ولا سيما في العقود الأخيرة ،وفي ضوء المعطيات التي توصلت إليها المسوح الحديثة في العراق يمكن رسم تصور عن بعض أوضاع الشباب وفقا للمؤشرات الآتية[2]:

–لا تزال نسب التحاق الشباب في التعليم متدنية 21 % للإعدادية و 14 % للتعليم العالي.

–على الرغم من التحسن النسبي في معدلات الإلمام بالقراءة والكتابة بين الشباب، لا تزال معدلات الأمية مرتفعة بينهم، حيث ان نسبة الأمية للفئة العمرية 20–29 سنة بلغت 16.3% من إجمالي الشباب عام 2011 وهو ما ينعكس سلبا على مستوى المهارات والقدرات الانتاجية للشباب.

–انخفاضا نسبيا في معدلات النشاط الاقتصادي للشباب بعمر 15–24 سنة مقارنة بالمسوح السابقة من 37.3% في عام 2008 إلى 30% في عام 2011.

–ظل القطاع الحكومي الأكثر استقطابا لحملة الشهادات من الشباب بينما كان القطاع الخاص أكثر جذبا للشباب من المستويات التعليمية المتدنية.

1- حسين الرشيد،" التغيرات الاجتماعية في العراق بعد الغزو الأمريكي"، **تقرير ارتيادي(استراتيجي) للبيان**، الاصدار الخامس، ط 1، الرياض: مجلة البيان، 2008، ص 248، 249

2- عدنان ياسين مصطفى، المرجع السابق، ص 194 للمزيد أنظر:- أحمد حافظ الطائي، " ظاهرة بطالة الشباب في العراق اسبابها وطرق علاجها"، **مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية**، العدد 47 (2014)، ص 114- 136

-شهد معدل بطالة الشباب انخفاضا خلال الفترة من عام 2008 إلى 2011 ويعزي هذا الانخفاض إلى طبيعة سياسة التشغيل التي تبنتها الدولة بعد عام 2005 والهادفة اضطرارا إلى زيادة اعداد المشتغلين في الدولة ولا سيما الجهاز الأمني.

إن ما تجدر إليه في هذا الصدد أن كثير من جذور التهميش والاستبعاد، ولا سيما في مجالات التعليم والعمل والمشاركة السياسية والترفيهية، تنمو في البيئة الأسرية، وخصوصا بالنسبة للشابات، ومع ذلك فإن الحماية الأسرية ولا سيما العشائرية- مازالت من ضرورات الوساطة في حل المشكلات[1]، خصوصا حين يتعرض المجتمع لأزمات متلاحقة ويبد فعل القانون ضعيفا.

ثالثا-المتغيرات الاجتماعية:

لا شك في أن التحولات الاقتصادية والاجتماعية التي تعرض لها المجتمع العراقي أنتجت مجموعة من التغيرات اضطلعت دورها، فأدت إلى حدوث شروخ كثيرة تمثلت في:

1-الأوضاع الأسرية:

أحدث الاحتلال الأمريكي للعراق عام 2003 كثيرا من المتغيرات الاجتماعية في المجتمع العراقي، فعلى المستوى الأسري شهدت الأسرة العراقية تغيرات هامة أدت لتراجع دورها الريادي، فارتفعت نسبة الطلاق لنحو 200%، في حين تراجعت نسبة الزواج في الفترة 2003-2006 إلى 50%، وتزايدت حالات فقد الأبوين أو أحدهما في العراق، وبلغ عدد الأطفال الأيتام الملايين، وارتفع معدل وفيات الأطفال إلى 150 %، بسبب الحصار الظالم، والأمراض المتنوعة التي ظهرت بعد الاحتلال، وتحدثت التقارير بأن 90-100 امرأة ترمل كل يوم، ووصل عدد الأرامل والعوانس في العراق 08 ملايين امرأة وانتشرت الأمراض، كالكوليرا والسرطان والاسهال والإيدز، والأمراض الوبائية والنفسية وأمراض الأطفال. وشهد المجتمع أعظم حالات التهجير الطائفي، حتى بلغ المهجرين الملايين، وصار العراق من أخطر دول العالم، وأقلها أمنا على الاطلاق وخصوصا على الأسرة العراقية[2].

2-الفئات الهشة:

أظهرت المسوح أن نسبة النساء معيلات الأسرة ارتفعت إلى 11.5% من نسبة النساء المتزوجات في عام 2007، إلا أن هذه النسبة شهدت انخفاضا ملموسا لتبلغ 7.7% في عام 2011، وهذا نتيجة مقتل أرباب الأسر من الرجال نتيجة الحروب والنزاعات، كما يشكل أيضا فئة المعوقون(بدنيا وعقليا) نسبة كبيرة في اللوحة الاجتماعية العراقية بسبب عدم الاستقرار الأمني، وبالنسبة لفئة المسنين فقد بلغ عدد السكان من كبار السن (65 عاما فأكثر) حوالي 1.016 مليون نسمة في عام 2010 ومن المتوقع أن يرتفع إلى 3.736 ملايين نسمة في

1- حليم بركات، **المجتمع العربي المعاصر: بحث استطلاعي اجتماعي**، ط 6، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ، 1998، ص 367 وما بعدها

2- حسين الرشيد،" التغيرات الاجتماعية في العراق بعد الغزو الأمريكي" المرجع السابق، ص 239

عام 2040[1]، أما في صدد توفير الحماية الاجتماعية لفئات المشار إليها، فإن مستواها يبقى غير كاف، ويطرح مشكلات معقدة ذات أثر سلبي على استمرارية أنظمتها.[2]

3–المشكلات الاجتماعية والأخلاقية والتربوية:

لقد عمت في المجتمع العراقي الكثير من المشاكل الاجتماعية والأخلاقية والتربوية، حيث انتشر ما يسمى " زواج المتعة" في مناطق عديدة، وخاصة جنوب البلاد، في تجسيد واضح لأحد مظاهر تفتت المجتمع، وانهيار قيمه الأصيلة، وراج سوق المخدرات وتهريبها من وإلى العراق، وقدر عدد مدمنيها والمتاجرين بها بعشرات الآلاف، وشاعت السرقات وعم الفساد، في مؤشر خطير على ضياع خيرات العراق وثرواته.[3]

المطلب الثاني: تداعيات الاحتلال الأمريكي البريطاني على المنطقة العربية

إن الأزمة الراهنة لهذا النظام ليست صورة نمطية للأزمات التي مر بها خلال العقود الخمس الماضية، وكما يرى أحد الباحثين فإن هذه الأزمة تمتاز بشيء من التفرد، بسبب المتغيرات الداخلية (العربية) والخارجية (العالمية) التي ارتبطت بهذه الأزمة، وقد وقعت في ظل انقسام عربي ظهرت آثاره واضحة على أداء النظام الإقليمي العربي في مواجهته[4]، ويعزى هذا الانقسام في المواقف العربية إلى ثلاثة عوامل: أولها، عوامل عالمية ترتبط بالولايات المتحدة الأمريكية وسياستها، وثانيها، عوامل قطرية عربية بنيوية تتعلق بهشاشة النظم العربية على المستويات الأمنية والسياسية والاقتصادية، وثالثها، عوامل عربية–عربية تنبع من الوضع الراهن العربي للنظام العربي.[5]

الفرع الأول: النظام الاقليمي العربي واحتلال العراق

كان منقسما على نفسه عشية الحرب على العراق، واستمر هذا الانقسام حتى بعد وقوع الحرب، ويمكن تصنيف مواقف الاقطار العربية بين دول رافضة للعدوان، ودول مشاركة فيه، ودول صامتة.[6] وإن الجامعة العربية نفسها، وهي عنصر من عناصر النظام الاقليمي العربي بدا صوتها ودورها خافتا وباهتا خلال الأزمة التي سبقت الحرب على العراق[7]، وبعد احتلاله، ففي الاجتماع الذي عقدته الجامعة في دورتها العادية 119 في القاهرة بعد يومين من وقوع الحرب 22-24 مارس اكتفت الجامعة بإدانة العدوان، والمطالبة بسحب القوات الغازية والدعوة إلى عقد دورة طارئة لمجلس الأمن الدولي لاتخاذ قرار بوقف العدوان، وسحب القوات

1- عدنان ياسين مصطفى، المرجع السابق، ص 206،207

2- عدي سالم علي الطائي، " واقع شبكة الحماية الاجتماعية في العراق وإمكانيات تطويرها (محافظة نينوى أنموذجا)، **، مجلة بحوث مستقبلية ،** العدد 24، (2008)، ص 150 للمزيد انظر:- مها رحيم سالم ،" شبكة الحماية الاجتماعية والأمن الانساني في العراق في إطار السياسة الاجتماعية"، **مجلة كلية التربية للبنات** ، المجلد 23، العدد 4، (2012)، ص 1132- 1157.

-علي جوات وتوت، نعيم عبد الرضا،" شبكة الحماية الاجتماعية في العراق (الانعكاسات الاجتماعية والاقتصادية) دراسة ميدانية، **مجلة القادسية للعلوم الانسانية**، المجلد 18، العدد 4 (2015)،ص 349-375

3- حسين علي الرشيد، المرجع السابق، ص 239

4- أحمد يوسف أحمد،" النتائج والتداعيات على الوطن العربي"، **احتلال العراق وتداعياته عربيا واقليميا ودوليا، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية**، المرجع السابق، ص 228.

5- المرجع نفسه ، ص 329

6- عبد الإله بلقزيز،" الوضع العربي عشية الحرب"، **احتلال العراق وتداعياته عربيا واقليميا ودوليا، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية**، المرجع السابق، ص 256.

7- أشرف سعد العيسوي،" حرب الخليج الثالثة ومستقبل النظام الاقليمي العربي"، **مجلة شؤون خليجية**، العدد 33، (ربيع 2003)، ص 71،72

الغازية فورا خارج الحدود الدولية للعراق[1]، ولكن هذه القرارات لم تر النور أبدا فمنذ الوهلة الأولى بدا واضحا أن الدول العربية لم تكن في موقف إجماع تام على قضية الحرب على العراق، بغض النظر عن الجوانب الشكلية واللفظية التي اتخذتها عدد من الدول العربية بخصوص الموقف من الحرب، ويشير أحمد يوسف أحمد إلى أن:" دولة عربية واحدة لم تجرؤ على أن تكرر منفردة ما تضمنه قرار المجلس الوزاري في دورته الـــ 119 كتعبير عن موقف جماعي، وهكذا اختفت مفردات العدوان والغزو ومطالبات الانسحاب الفوري لقوات الاحتلال ...من مفردات الدبلوماسية العربية"[2]

أولا–إعادة دمج العراق في النظام الاقليمي العربي

على الرغم من تعليق عضوية العراق في الجامعة العربية بعد عام 2003، فإن العراق حاول أن يكون جزءا فاعلا من المنظومة العربية، وتمسك بعضويته بوصفه أحد مؤسسيها، لذلك دعا مجلس الحكم الانتقالي الذي تشكل في ماي 2003 أمين الجامعة العربية للحضور إلى العراق، وفي استجابة سريعة شكلت الجامعة وفدا برئاسة الأمين العام المساعد للشؤون السياسية أحمد بن حلي وزيارة العراق.[3]

وعلى الرغم من اللقاء الذي حصل بعدها بين بعض أعضاء الحكم في القاهرة مع الأمين العام عمرو موسى إلا أن الأخير اشترط ألا يكون هذا اللقاء دليل اعتراف بمجلس الحكم، وقدم أعضاء المجلس عددا من الطلبات إلى الجامعة العربية منها إعادة مقعد العراق في الجامعة وإعادة التمثيل الدبلوماسي العربي إليه....[4]

قام العراق أثناء الجلسة العادية المنعقدة في القاهرة على المستوى الوزاري في 2003/09/03 بشغل المقعد العراقي في الجامعة، وقد تمت الموافقة عليه لمدة انتقالية على أساس التحرك نحو صياغة الدستور، واجراء انتخابات تفضي إلى تشكيل حكومة عراقية ذات سيادة معترف به دوليا تتولى مسؤوليات السلطة مع الاستمرار في متابعة الوضع العراقي، وكلف مجلس الحكم بتقديم تقرير دولي عن مدى التقدم في تنفيذ هذا القرار، وطلب من وزير الخارجية العراقي متابعة هذا الموضوع.[5]

وأثناء مشاركة وزير الخارجية العراقي هوشيار زيباري في جلسة مجلس وزراء الخارجية العرب في دورة انعقاده 122 في القاهرة في مارس 2004 أكد المجلس حرصه على وحدة الأراضي العراقي واحترام سيادة العراق واستقلاله والالتزام بمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية.[6]

وقد شارك العراق في مارس 2005 باجتماعات مجلس الجامعة على مستوى وزراء الخارجية، ورحب المجلس بتطورات الوضع في العراق، والانتخابات التي جرت في جانفي 2005 وعدها انجازا كبيرا للشعب

1- أحمد يوسف أحمد، "تطور النظام العربي"، **أمتي في العالم: حولية قضايا العالم الاسلامي**، العدد السادس (ماي 2005)، القاهرة: مركز الحضارة للدراسات السياسية، ص 957

2- أحمد يوسف أحمد،" النتائج والتداعيات على الوطن العربي"، **احتلال العراق وتداعياته عربيا واقليميا ودوليا، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية**، المرجع السابق، ص 334-353

3- عامر كامل أحمد،" موقف الجامعة العربية من العملية السياسية في العراق بعد عام 2005"، **مجلة دراسات دولية**، العدد 47،(2011)، ص 61 61

4- خلود محمد خميس،" دور الجامعة العربية في المسألة العراقية"، **مجلة دراسات دولية**، العدد 33، (2007)،ص 80

5- وزارة الخارجية العراقية، العراق والجامعة العربية.

[http://www.mofa.gov.iq/ab/submenu.php?id=30] (20/10/2014)

6- عامر كامل أحمد، المرجع السابق، ص 62

العراقي والعملية السياسية، وعد كتابة الدستور الدائم للبلاد على قاعدة التوافق الوطني وإجراء الاستفتاء العام خطوة بالاتجاه الصحيح.[1]

وفي مؤتمر القمة الذي انعقد في الجزائر في دورة انعقاده 17 شدد البيان الختامي على وحدة الأراضي العراقية واحترام سيادته واستقلاله والدعوة إلى تنفيذ قرار مجلس الأمن 1546 لعام 2004 لتمكينه من استعادة كامل سيادته وانهاء الوجود العسكري فيه[2]، ومنذ سبتمبر 2006 جرى تحول في موقف الجامعة العربية في العراق عندما دعا مجلس الوزراء الخارجية العرب في دورته المنعقدة في القاهرة 124 بضرورة الوجود الدبلوماسي العربي في العراق (اختيار السفير مختار لماني لشغل منصب رئيس بعثة الجامعة العربية في بغداد).[3]

أما مؤتمر القمة العربية الذي عقد في الرياض في 28 مارس 2007 فقد طرح العراق مبادرة جديدة على القمة العربية لعقد مؤتمر موسع لدول الجوار والدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن والدول الثماني، ووصف الرئيس العراقي المؤتمر بأنه جيد فيما يتعلق بالعراق إذ دعت القمة إلى مساعدة العراقيين في جميع الميادين[4].

ودعا الرؤساء العرب في مؤتمر القمة التي عقدت في الخرطوم في دورتها 18 إلى تكرار ما تم إعلانه في القمة السابقة، وجرى في هذه القمة لأول مرة إدانة الأعمال التخريبية التي استهدفت المقامات، والأضرحة الدينية في سامراء والمساجد ودور العبادة الأخرى كما رحبت القمة بمبادرة الأردن لعقد لقاء للقيادات والمرجعيات الدينية، وقد سارعت الدول العربية بعد عام 2007 إلى فتح سفاراتها في العراق تلبية لمقررات مجلس الجامعة، وتنفيذ لمقررات القمم العربية، ومن جانبها سعت الحكومة العراقية إلى تذليل كافة الصعوبات التي تواجه الحضور العربي كافة من خلال الدعوة التي اعلنها وزير الخارجية العراقي هوشيار زيباري بأن العراق على استعداد لتأمين المتطلبات الأمنية للسفارات العربية، وتأمين الظروف المناسبة لاستقرارها.

وحدث انقطاع ما بين الحكومة العراقية والجامعة العربية من بداية عام 2007 لحين تعيين ممثل جديد في فيفري 2008، وهو السفير هاني خلاف الذي سعى إلى تفعيل دور الجامعة في العراق، إلا أنه اعتذر عن الاستمرار بمهمته في عام 2009 لأسباب مرضية، وجاءت مشاركة العراق في مارس 2008 في مؤتمر القمة العربية في دورته 20 في دمشق، وصدر عن القمة البيان الختامي الخاص بالعراق*[5]. كما شاركت العراق في مؤتمر القمة العربي الذي انعقد في الدوحة في مارس 2009 برئاسة رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي. وقد

1- وزارة الخارجية العراقية ، العراق والجامعة العربية، الموقع السابق
2- خلود محمد خميس، المرجع السابق، ص 81
3- وزارة الخارجية الموقع السابق
4- عامر كامل أحمد ، المرجع اسابق، ص 64
* تضمن الاشارة الى دعم جهود الحكومة العراقية في اعادة بناء مؤسساتها الامنية على اسس وطنية ومهنية ، وتهيئة الظروف الملائمة لاستكمال الملف الامني في عموم العراق، بالإضافة الى القرار الخاص بوضع المهاجرين العراقيين في الدول العربية الذي تضمن تقديم الشكر والتقدير للدول العربية التي تستضيف المهاجرين العراقيين على ما تتحمله من اعباء في تأمين العيش الكريم لهم، دعوتها الى تسهيل منح تأشيرات الدخول والاقامة للعراقيين الراغبين بزيارة تلك الدول، وكذلك ضرورة الاسراع في تقديم المساعدات العاجلة وايداعها في الحساب الخاص الذي فتحته الامانة العامة لجامعة الدول العربية لدعم المهاجرين العراقيين.
5- وزارة الخارجية الموقع السابق.

شكل المؤتمر نقطة تحول للعراق عندما بدا يخطو خطوات راسخة في تثبيت حقه الشرعي لاستضافة القادة العرب في بغداد[1].

وفي جانفي 2010 تم تعيين السفير ناجي أحمد شلغم ممثلا للجامعة في العراق الذي اعترف بضعف الوجود العربي، وأنه يحتاج إلى تفعيل، أما بشان دورها في الانتخابات فقد أكد بأنه سيتم نشر 70 مراقبا من الجامعة منهم 32 داخل العراق، و 38 خارجه وسيتوزع المراقبون في الشمال والوسط والجنوب.[2]

و لم تختلف مواقف دول مجلس التعاون من العراق كثيرا عن مواقف الدول العربية، إذ انه أكد "الانتماء العربي للعراق" ورحب بمجلس الحكم الانتقالي، وتحدث عن وضع جدول زمني لنقل الحكم والسلطة إلى العراقيين، وجاء ذلك بعد زيارة الرئيس جلال طالباني أول رئيس لمجلس الحكم إلى الكويت للاعتذار عما ارتكبه النظام العراقي السابق.[3]

وبحثت الدول الخليجية في مسألة ديونها المستحقة على العراق (45-55 مليار دولار)[4]، واتجهت الدول الخليجية كذلك إلى المساهمة في عملية إعادة الاعمار، خاصة في القطاع النفطي، فوقعت الكويت والعراق في 02 أوت 2004 اتفاقا لتشكيل لجنة نفطية مشتركة تهتم بتطوير حقل سيبا في الشمال العراقي، ووعدت العربية السعودية في نهاية جويلية 2004 بتقديم مليار دولار لإعادة الاعمار، وذلك فضلا على حضور الكثير من شركات الاتصالات الخليجية في السوق العراقية[5]. كما رحبت بعض الدول الخليجية بعودة العراق إلى بعض لجان مجلس التعاون، كما كان الحال قبل غزوه للكويت.

ويعترض مسالة الدمج عدد من المعوقات، منها ما هو نابع من الدول العربية ذاتها، مثل مواقفها من قضية اللاجئين العراقيين وإعادة جدولة الديون العراقية، ومشاركتها في إعادة إعمار العراق، ومنها ما هو مرتبط بتوجهات الحكومة العراقية ذاتها، ومن تلك المعوقات أيضا ما هو مرتبط بمواقف أقطار الخليج الستة من العراق الجديد فهناك حالة عدم الثقة بين حكومات هذه الدول، والحكومة العراقية بسبب استبعاد السنة وسيطرة الشيعة على الأخيرة، وبسبب تطور نظام سياسي تعددي في العراق مختلف في طبيعته عن نظمها السياسية، وبسبب عدم استقرار الوضع الأمني في العراق، وما يطرحه من تحديات أمنية على مجتمعاتها، وذلك بالإضافة إلى المعوقات الناتجة من الرؤية الأمريكية للعراق الجديد، إذ إن هناك حرصا أمريكيا على دمج العراق عربيا لتقليل النفوذ الايراني فيه.[6]

ثانيا–مؤتمر الوفاق الوطني والمصالحة الوطنية العراقية

بدأ تحرك الجامعة العربية باتجاه العراق بعد مرور أكثر من سنتين ونصف على التغيير الذي حصل فيه، إذ قررت اللجنة الوزارية العربية حول العراق التي اجتمعت في جدة بإيفاد الأمين العام للجامعة عمرو موسى إلى

1- أحمد يوسف أحمد،" قمة الدوحة ومعضلة النظام العربي"، **مجلة المستقبل العربي**، العدد 363، (ماي 2009)، ص 13
2- عامر كامل أحمد، المرجع اسابق، ص 67
3- إيمان أحمد رجب، **النظام الاقليمي العربي في مرحلة ما بعد الاحتلال الأمريكي للعراق**، المرجع السابق، ص 180
4- جاسم يونس الحريري، "العراق ودول الخليج (المتغيرات والمستقبل)، **مجلة دراسات دولية** ، العدد 33، (2007)، ص 98
5- أشرف العيسوي، "العراق الجديد في الرؤية الخليجية"، **مجلة السياسة الدولية** ، العدد 162، (أكتوبر 2005)، ص 82،83
6- إيمان أحمد رجب، **النظام الاقليمي العربي في مرحلة ما بعد الاحتلال الأمريكي للعراق**، المرجع السابق، ص 14

العراق بهدف لقاء مختلف الفعاليات العراقية، والتحضير لمؤتمر وفاق وطني جامع من أجل الخروج بصيغة مشتركة، وإيجاد قواسم بين الأطراف العراقية لصيانة استقراره ووحدته وعروبته. ووصل وفد الجامعة إلى العراق والتقى بمختلف الفعاليات، ورفع تقريرا إلى الأمين العام كان إيجابيا لجهة تشجيعه لزيارة العراق[1]، وقد صرح "مختار لماني" بأن الهدف من إرسال بعثة الجامعة هو "منع وقوع حرب طائفية"، وأن عمل الجامعة في العراق سيرتكز على ثلاثة مبادئ تتمثل في: "الحفاظ على وحدة التراب العراقي، وإنجاح العملية السياسية عبر الوصول لقناعات مشتركة باستحالة حكم العراق من طرف واحد، بالإضافة إلى ضمان تواصل العراق مع محيطه العربي، وكل ذلك لا يحدث إلا بتحقيق توافق بين العراقيين أنفسهم".[2]

وبدأت زيارة عمرو موسى في أواخر 2005 إذ لاقت استجابة كبيرة من النخب السياسية العراقية، ومن جانب آخر فإن الزيارة حققت تواصلا عربيا مؤسسيا انقطع لمدة طويلة، وفتحت الطريق لتأدية دور عربي كان مرفوضا في السابق، لأن الدول العربية المجاورة للعراق حاولت عزله وعدم التعاون معه في دعم الشعب العراقي.[3]

وقد تمثل طرح الجامعة العربية لتحقيق المصالحة في الأفكار التالية: (-اعتبار الحوار بين كل القوى المتصارعة، بما في ذلك البعثيون والمقاومة الوطنية، السبيل إلى تحقيق المصالحة وإثبات حسن النوايا تجاه كل طرف، ومن ثم منع وقوع حرب أهلية،-أن تكون المواطنة أساس الانتماء وتعزيز مفاهيم وقيم الوحدة الوطنية والتعايش المشترك بين جميع أطياف الشعب العراقي ومكوناته ،-إعادة النظر في إجراءات اجتثاث البعث وفي آلياته بما يضمن محاكمة المسؤولين ومحاسبتهم، وفقا للقانون على الجرائم التي ارتكبوها).[4]

ومن أجل المتابعة الدورية لما يجري في العراق، شكلت الجامعة أيضا لجنة وزارية مؤلفة من السعودية والعراق وسورية والجزائر والكويت والبحرين ومصر والأردن وممثل عن الجامعة[5]، و لم يشهد عام 2007 نشاطا نشاطا مكثفا من قبل الجامعة لتنفيذ مبادرتها، في حين عاودت السعي إلى تنفيذها في مطلع عام 2008، في ظل ترحيب عراقي بذلك سرعان ما تراجع.[6] وخلال استقبال رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي لعمرو موسى في زيارته الثانية في عام 2009 للعراق، عبر نوري المالكي أنه منذ استلامه للمسؤولية في مجلس الوزراء أعلن مبدأ المصالحة الوطنية والتعاون مع كل من يؤمنون بالعملية السياسية، وفق مبادئ الدستور، وأن عملية المصالحة تحتاج إلى أجواء هادئة وظروف هي الآن متوفرة ومستقرة، كما أكد لصحيفة الشرق الأوسط عن ترحيبه

1- عامر كامل أحمد ، المرجع اسابق، ص 67،68

2- لماني للحياة: فتح قنوات اتصال مع المقاومة خيار يحظى بتأييد عراقي، الثلاثاء 23 ماي 2006 .
[http://www.akhbaar.org/home/2006/05/3920.html] (25/11/2014)

3- خلود محمد خميس، المرجع السابق، ص 82

4- إيمان أحمد رجب، **النظام الاقليمي العربي في مرحلة ما بعد الاحتلال الأمريكي للعراق**، المرجع السابق، ص 278

5- نص قرار مجلس الجامعة العربية الرقم 6553 ، الدورة 124 (سبتمبر 2005)، الجامعة العربية.
[http://www.lasportal.org/ar/councils/lascouncil/Documents/124%20%D9%82%D8%B1%D8%A7%D8%B1%D8%A7%D8%AA%20%D9%85%D8%AC%D9%84%D8%B3%20%D8%AC%D8%A7%D9%85%D8%B9%D9%87%20%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84%20%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A%D8%A9%20%D8%B9%D9%84%D9%89%20%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B3%D8%AA%D9%88%D9%89%20%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%B2%D8%A7%D8%B1%D9%8A.pdf] (01/12/2014)

6- إيمان أحمد رجب، **النظام الاقليمي العربي في مرحلة ما بعد الاحتلال الأمريكي للعراق**، المرجع السابق، ص 279

بالمعارضة العراقية قائلا:" أن من يريد أن يعود للصف وإلى العملية السياسية، ويترك لغة السلاح والتطرف والطائفية نحن نرحب به".[1] ورغم تأييد حكومة المالكي للجامعة بإضفائها بعدا وطنيا على معظم أفكارها، وذلك في المبادرة التي طرحها المالكي في 25 جوان 2006 تحت اسم "مشروع المصالحة والحوار الوطني" وتشكيلها وزارة للحوار الوطني فإنه ما يزال هناك عدد من المعوقات التي تحول دون تمكن الجامعة من تنفيذ مبادرتها، وتتمثل في الآتي[2]:

-عدم قبول القوى الرئيسية في العراق باتساع المصالحة لتشمل الجماعات المسلحة وجماعات المقاومة الوطنية.

-عدم موافقة تلك القوى على انعقاد المؤتمر في مقر الجامعة العربية.

-عدم وجود مساندة عربية لدور الجامعة في تحقيق المصالحة الوطنية.

وعموما فإن هدف الجامعة العربية الخاص بتحقيق المصالحة الوطنية قائم على منطق التعايش السلمي، وتسمح للسنة بالمشاركة العادلة في السلطة السياسية، وما يرتبط بذلك من الدخول في حوار مع الجماعات المسلحة ذات الأهداف السياسية، كتلك التابعة لحزب البعث، ومن شأن هذا الهدف أن يؤثر إيجابا في الوضع الأمني في العراق، فضلا على ضبطه الصعود الشيعي ووضعه حدا له، وهذا ما عبرت عنه مبادرة الجامعة العربية الخاصة بتحقيق المصالحة في العراق.

ثالثا-المقاومة الوطنية العراقية والاستقلال الوطني

كان النظام الإقليمي العربي، كما سبق بيانه، قد حسم موقفه من مجلس الحكم الانتقالي بقرار توافقي صدر عن مجلس الجامعة العربية، وبذلك أقر شرعية مجلس الحكم والحكومات التي تلته على نحو يبرر عدم تقدمه دعما ماديا ودبلوماسيا للمقاومة العراقية. وقد تردد أنه عقب اعترافه بمجلس الحكم، تم في الجامعة العربية استقبال عدد من عناصر المعارضة العراقية المطالبة بإنهاء احتلال العراق.[3] ولقد جاءت قرارات القمم العربية المعبرة عن الموقف الرسمي للنظام العربي خالية من أية إشارة إليها، رغم أنها أشارت إلى "جماعات إرهابية رفعت شعار المقاومة"، وذلك في الوقت الذي تحدث فيه بعض المسؤولين في جامعة الدول العربية عن وجود المقاومة العراقية كنتيجة طبيعية للاحتلال، وهذا الموقف يعتبر سابقة في تاريخ مواقف النظام الإقليمي العربي من حركات المقاومة الوطنية خاصة خلال الخمسينات والستينيات[4].وبالنسبة لموقفه من استقلال العراق فإنه قد مهد له موقفه من المقاومة العراقية، أي إن تجاهله للأخيرة كان ممهدا لعدم دفاعه عن ضرورة حصول العراق على استقلاله وهذا ما يشير إليه عدد من المؤشرات، منها عدم انعقاد قمة عربية طارئة بمناسبة شن الولايات المتحدة حربها على العراق 2003، وهذا يعني أن الدول العربية لم تر في غزو العراق واحتلاله تهديدا يسوغ الدعوة إلى عقد قمة طارئة.

1- عامر كامل أحمد، المرجع اسابق، ص 72

2- إيمان أحمد رجب، **النظام الاقليمي العربي في مرحلة ما بعد الاحتلال الأمريكي للعراق**، المرجع السابق، ص 279-282

3- معد فياض، " أحمد الجلبي: إيران لها نفوذ في العراق ونريد من الجامعة العربية تنديدا بالإرهاب"، **الحياة** 2005/10/25

4- إيمان أحمد رجب، **النظام الاقليمي العربي في مرحلة ما بعد الاحتلال الأمريكي للعراق**، المرجع السابق، ص 17

ورغم أن اجتماع مجلس الجامعة العادي الذي عقد في 24 مارس 2003، طالب قوات الاحتلال بانسحاب فوري غير مشروط[1]، وكانت مواقف القمم العربية التي عقدت بعد سيطرة قوات الاحتلال على بغداد- سواء على مستوى عربي محدود ممثلة في قمة مجلس التعاون في ديسمبر 2003، أو على مستوى عربي جماعي ممثلة في القمة العربية في تونس ماي 2004 قوية إلى حد ما[2]، فإن وصف الوضع في العراق بأنه تحت "الاحتلال" لم يتكرر في أية قمة تالية عربية أو خليجية، أو في تصريحات كل دولة عربية على حدى، بل استبدلت كلمة قوات الاحتلال بـــ "الوجود العسكري الأمريكي"، كما جاء في قرارات قمة الجزائر عام 2005.[3]

وبـــ "القوات الأجنبية" كما جاء في قرارات قمة الخرطوم عام 2006.[4] وربطت قرارات قمة الرياض عام 2007 خروج "القوات الأجنبية" ببناء وتأهيل القوات العراقية على أسس وطنية ومهنية.[5]

الفرع الثاني: النظام الاقليمي العربي والإصلاح السياسي*

يشكك بعض المؤلفين الغربيين في وجود نظام إقليمي عربي، ومن وجهة نظر الدكتور بهجت قرني فإن هؤلاء يخلطون بين غياب النظام وغياب فاعليته، ونحن نتفق مع وجهة النظر هذه، ونرى أن عدم فاعلية النظام الاقليمي العربي هو المحدد الأساسي لأدائه على الساحة الدولية، وقد وضعت إحدى المتخصصات الفرنسيات مجموعة من المعايير لتقييم فاعلية أي نظام إقليمي، ووفقها يصبح النظام فعالا عندما[6]: (-ينصاع أعضاء النظام لمجموعة من القواعد المشتركة،- يعترض أعضاء النظام حين يخرق عضو أو أكثر إحدى هذه القواعد، وحين

1- شذى فيصل العبيدي،" موقف جامعة الدول العربية من المتغيرات السياسية الجديدة في العراق 2003-2005"، **مجلة دراسات إقليمية**، العدد 06، (جانفي 2007)، ص 187

2- مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة الدور العادية (16) تونس 22-23 ماي 2004 .
[http://www.lasportal.org/ar/summits/Documents/%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%B1%D8%A7%D8%B1%D8%A7%D8%AA%2016.pdf] (01/12/2014)

3- مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة الدورة العادية (17) الجزائر 22/23 مارس 2005 .
[http://www.lasportal.org/ar/summits/Documents/%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%B1%D8%A7%D8%B1%D8%A7%D8%AA%2017.pdf] (01/12/2014)

4- مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة الدورة العادية (18) الخرطوم جمهورية السودان 28/29 مارس 2006.
[http://www.lasportal.org/ar/summits/Documents/%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%B1%D8%A7%D8%B1%D8%A7%D8%AA%2018.pdf] (01/12/2014)

5- إيمان أحمد رجب، **النظام الاقليمي العربي في مرحلة ما بعد الاحتلال الأمريكي للعراق**، المرجع السابق، ص19

* **الإصلاح السياسي:** يعرف الإصلاح لغة من صلح يصلح صلاحا وصلوحا وهو الشيء الذي زال عنه الفساد، ويقال صلحت حال الرجل أي زال عنها فسادها والإصلاح نقيض الإفساد ولا يحتاج السوي إلى الإصلاح والاستصلاح ضد الاستفساد، ويرتبط الإصلاح مع التعديل إلى درجة التلازم، فالتعديل هو التقوية ويقال عدلته فأعتدل أي قومته فاستقام ولا يحتاج إلى التقويم إلا ما عوج، وفي قاموس المورد يقابل الإصلاح مصطلح Reform في الانجليزية وتعني إعادة التشكيل أو العمل الذي يحسن الظروف، أو تحسين حالة الشيء أو تصليحه وتصحيحه من الأخطاء. أنظر في ذلك إلى:- خليل الجر، **لاروس: المعجم العربي الحديث**، باريس: مكتبة لاروس، 1973، ص 716 وأيضا:- نديم المرعشلي وآخرون، المرجع السابق، ص 614، 714، وأيضا:- منير البعلبكي، **قاموس المورد إنجليزي-عربي**، بيروت: دار العلم للملايين، 1986، ص 770
أما من الناحية الاصطلاحية فتعرفه الموسوعة السياسية على أنه: تعديل غير جذري في شكل الحكم أو العلاقات الاجتماعية دون المساس بأساسها، والإصلاح خلاف الثورة وهو يستعمل عادة للحيلولة دون حدوث ثورة أو تأخيرها، أما صمويل هنتنغتون يرى ان الإصلاح السياسي هو تغيير القيم وأنماط السلوك التقليدية، ونشر وسائل الاتصال والتعليم وتوسيع نطاق الولاء بحيث يتعدى العائلة والقبيلة ليصل إلى الأمة، وعلمنة الحياة العامة وعقلانية البنى التحتية. وهو يتضمن عمليتين منفصلتين وهما الديمقراطية والليبرالية. أنظر في ذلك إلى:
-عبد الوهاب الكيلاني وكامل الزهيري، المرجع السابق، ص 324
- Samuel. P. Huntington, "Democracy's Third Wave". **The Journal of Democracy**, Vol. 2, No. 2 (spring., 1991), p 13-34

6- Smouts Marie Claude, "la coopération internationale : de la coexistence a la gouvernance mondiale", sous la direction de Smouts Marie-Claude, **Les nouvelles relations internationales Pratiques et théories**, paris: Presses de Sciences Po (P.F.N.S.P.),1998,p 145

يتبع ذلك مجموعة من الإجراءات هدفها تبرير الخرق ومعالجته، –لا يحتاج أعضاء النظام إلى استخدام القوة من أجل إجبار الأطراف على الانضمام إلى النظام الإقليمي واحترام قواعده ، –يسمح أداء النظام بتحقيق الأهداف المعلنة عند تأسيسه).

بمحاولة تطبيق هذه المعايير على النظام الإقليمي العربي، وجدنا أنه غير فعال، ويظهر ذلك في عدم قدرته على تأطير سياسات أعضائه، وضمان احترامهم لمجموعة من القواعد العامة المشتركة، وحقيقة الأمر أن الدول العربية تحافظ على حد أدنى من العمل الإقليمي المشترك، في إطار جامعة الدول العربية، ويسمح هذا الحد الأدنى للأنظمة العربية بتحقيق ثلاثة أهداف هي: (–إعاقة أية مشاريع إقليمية منافسة من شأنها فرض قواعد عمل صارمة على سياسات الدول العربية، أو إيجاد قواعد عمل مشتركة بينها وبين إسرائيل، كما أن وجود نظام إقليمي آخر من شأنه توسيع نطاق المنافسة على مركز "القوة الإقليمية"، ليشمل هذا النطاق تركيا وإيران وإسرائيل،– نزع شرعية تدخل أية أطراف غير عربية في الشؤون السياسية والاستراتيجية العربية[1]، –تقوية الشرعية الإقليمية والداخلية للأنظمة العربية فأنشطة الجامعة والقمم العربية تسمح للأنظمة العربية بالتظاهر بالاستجابة لمطالب الوحدة العربية التي ترفعها الشعوب عند تفجر الأزمات الإقليمية[2].

وعليه بعد احتلال العراق تحدث العديد من الأكاديميين عن انهيار النظام الإقليمي العربي، كما هي العادة كلما مر بأزمة، وجاءت المواقف الرسمية للدول العربية لتؤكد هذه المرة تمسكها بالجامعة العربية التي هي الكيان المؤسسي للنظام، وحرصها على إصلاحها بدلا من هدمها، وذلك دون إغفال حقيقة مناداة بعض الرؤساء العرب بقيام "تنظيم إقليمي جديد منسجم مع التنظيم العالمي ويكون مقبولا لدى الجميع"[3]، أو بالتخلي عن الجامعة العربية وتشكيل اتحاد عربي،[4] ويمكن الحديث هنا عن نوعين من الإصلاح أخذ يشهدهما النظام الإقليمي العربي بصورة غير مسبوقة منذ احتلال العراق: النوع الأول خاص بإصلاح الجامعة العربية، والنوع الثاني خاص بإصلاح النظم السياسية العربية.

أولا–إصلاح الجامعة العربية

بدأ الاتجاه نحو إصلاحها منذ قمة القاهرة 2000، حيث نيط بالأمين العام للجامعة تولي تلك المهمة، وتلا ذلك طرح العديد من المبادرات الرسمية لإصلاح الجامعة العربية بدأت بالمبادرة السعودية (13 جانفي 2004) وانتهت بإعلان الجزائر (مارس 2005)، ويمكن في إطار المبادرات الرسمية التمييز بين ثلاث مستويات*:

1- Ibrahim Saad Eddin, "Future Visions of the Arab Middle East", **Security Dialogue** ,Vol 27, n 4, 1996, pp 428-430

2- Michael Barnett, " Institutions, Roles, and Disorder: The Case of the Arab States System ", **International Studies Quarterly**, Vol. 37, No. 3 (Sep., 1993), p 287

3- مجهول، عاهل البلاد يلتقي بلير في لندن...ويؤكد الإرهاب ليس من الديانات ، جريدة الوسط، العدد: 683 الثلاثاء 20 جويلية 2004م الموافق 02 جمادى الآخرة 1425.

[http://www.alwasatnews.com/news/print/401367.html] (15/01/2015)

4- عبد الحليم محجوب، "مستقبل الجامعة العربية في ضوء مبادرات التطوير والإصلاح"، في :**من أجل إصلاح جامعة الدول العربية** : بحوث ومناقشات الندوة الفكرة التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع المؤتمر الشعبي العام في اليمن، تحرير محمد جمال باروت، ط 2، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2005، ص 177، 178

***توضيح أهم هذه المبادرات: تتمثل في:- 1-المبادرات القطرية**: أ-**المبادرة الليبية**: جاءت امتدادا لأفكار نادت بها ليبيا كثيرا، حيث دعت إلى استبدال الجامعة باتحاد عربي يتخذ قراراته بغالبية الثلثين، ويحظر على أي من أعضائه توقيع اتفاقات عسكرية مع دول أجنبية أو استدعاء قوات=

المستوى الأول المبادرات القطرية أي تلك الصادرة عن دولة عربية بمفردها وأهمها: (ليبيا ومصر والسعودية وقطر واليمن والأردن والسودان) ، والمستوى الثاني المبادرات المشتركة (الصادرة عن أكثر من دولة عربية)، وتبرز في هذا الإطار المبادرة الثلاثية لكل من مصر والسعودية وسوريا، أما المستوى الثالث فتجلى في المبادرات

=من خارج دول الاتحاد أو قبول إقامة قواعد عسكرية أجنبية على أراض دول الاتحاد العربي المقترح. أنظر إلى: عبد الحليم محجوب، "مستقبل الجامعة العربية في ضوء مبادرات التطوير والإصلاح"، المرجع السابق، 177،178

ب-المبادرة المصرية: ركزت على ضرورة وجود عمل عربي موحد جدي لتسوية النزاعات العربية عبر الطرق السلمية ، كما أبرزت قيام الدول العربية بتنفيذ مشروعات اقتصادية تكاملية بينها، وقدمت المبادرة تصورا للقطاع الخاص والدور الذي يمكن أن يلعبه في العمل الاقتصادي العربي، وطالبت بإقامة برلمان عربي موحد، ومحكمة عدل عربية، ومجلس امن عربي، أو منتدى للأمن القومي العربي. وسلطت المبادرة المصرية الضوء على ضرورة تعديل نظام التصويت داخل الجامعة ، القائم على قاعدة الإجماع ، لأن هذا النظام يشكل عائقا يحول دون انطلاق القرار العربي الواجب اتخاذه في بعض الأوقات العصيبة. أنظر إلى: صلاح الدين حسن السيسي، **النظم والمنظمات الاقليمية والدولية، الواقع مبادرات ومقترحات التطوير والعمل**، ط 1، القاهرة : دار الفكر العربي، 2007، ص 493

ج-المبادرة السعودية: دعت إلى ميثاق عربي جديد يضمن حماية المصالح المشروعة وتحقيق المطالب العادلة للدول العربية، كما دعت المبادرة إلى تطوير المشاركة السياسية داخل الدول العربية وركزت المبادرة على النواحي الاقتصادية حيث حثت على وضع خطة عملية لاستكمال تطبيق منطقة التجارة الحرة الكبرى بشكل نهائي في عام 2005 على ان تكون خالية من القيود. أنظر إلى: حسن أبو طالب، "النظام العربي تحديات ما بعد احتلال العراق"، **كراسات استراتيجية**، العدد 126، (2003)، ص 23

د-المبادرة القطرية : أكدت المبادرة القطرية على الاسراع بإقامة سوق عربية مشتركة وتوفير الموارد المالية للجامعة لتمكنها من القيام بمهامها.

ه-المبادرة اليمنية: دعت إلى تحويل الجامعة إلى اتحاد الدول العربية الذي سيضم مجلس الاتحاد الملوك والرؤساء العرب ومجالس اخرى للأمن والدفاع والخارجية والاقتصاد والتجارة والتنمية والشؤون الاجتماعية كما دعت المبادرة اليمنية على ضرورة إقامة برلمان عربي ومجلس شورى وتعديل نظام التصويت وانشاء محكمة عدل عربية... أنظر إلى: -عصام عبد الشافي، "مبادرات الاصلاح وعملياته في العالم العربي رؤية نقدية"، **أمتي في العالم: حولية قضايا العالم الاسلامي**، العدد السابع، (2007)، المرجع السابق، ص 11،12

و-المبادرة الأردنية : جاءت بسيطة فلم تتطرق إلى كافة الجوانب، سوى أنها ركزت على التطوير المؤسساتي والارتقاء بجامعة الدول العربية وتشكيل لجنة فنية لإعداد الدراسات اللازمة في هذا المجال.

ي-المبادرة السودانية: وقد كان فحوى هذه المبادرة الابقاء على جامعة الدول العربية وتفعيل المعاهدات القائمة في المنظومة العربية وفيما يتعلق بالإصلاح الداخلي ألحت المبادرة على تعزيز مبدأ الشورى وتحقيق الرقابة الشعبية وتشجيع قيام منظمات المجتمع المدني ورعايتها أما ما يتعلق بالجانب الوظيفي للمنظمة دعت المبادرة إلى تفعيل المؤسسات العاملة في المجال الاقتصادي وإحياء مشروعات منطقة التجارة الحرة والسوق المشتركة والاهتمام بالوجود العربي في الخارج ومنح الاتفاقيات العربية الأولوية على ما سواها. أنظر: صلاح الدين حسن السيسي، المرجع السابق، ص 123

2-المبادرة الثلاثية: قبيل الاجتماع الاستثنائي لوزراء الخارجية العرب بعد أيام والذي سبق قمة تونس 2004، خرجت السعودية ومصر وسوريا بمقترح لتطوير الجامعة يقارب بين رؤى الدول الثلاث في هذا الشأن وقد عرفت باسم المبادرة الثلاثية ودعت المبادرة إلى توسيع المشاركة السياسية وإنجاز الإصلاحات الضرورية في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية وإقامة الهياكل اللازمة لتنفيذها وتهيئة الظروف الضرورية لتمكين الشعب العربي من أداء دوره الحقيقي في الاقتصاد العالمي من خلال إرساء التكامل الاقتصادي العربي ، وقد تقرر بموجب الوثيقة الثلاثية إيجاد الآليات اللازمة لما يلي: تقرير السياسات المشتركة لتحقيق أهداف ومقاصد ميثاق الجامعة العربية ووضع الخطط المناسبة لذلك ، دعم العلاقات البينية العربية، تنسيق السياسات الأمنية الدفاعية والخارجية.... ،وقد حدد هذا المقترح ملاحق لتحقيق هذه الأغراض بما فيها إنشاء مجلس الأمن العربي ، وتعزيز العمل الاقتصادي العربي المشترك، واعتماد القرارات في الجامعة وإنشاء هيئة متابعة تنفيذ القرارات.

3-المبادرات الجماعية:

أ-**مشروع الأمانة العامة للجامعة العربية**: حاول السيد عمرو موسى الأمين العام لجامعة الدول العربية ، دمج المبادرات التي قدمتها الدول العربية في مشروع يجمع بينها، عن طريق تشكيل لجنة من كبار الشخصيات السياسية والقانونية على المستوى العربي، لبلورة صيغة توافقية للأفكار المطروحة، وخلصت اللجنة إلى شكل نهائي للمبادرة العربية لإصلاح الجامعة، طرحها الأمين العام على وزراء الخارجية العرب في اجتماعهم الاستثنائي في القاهرة مارس 2004، واقترحت الوثيقة إضافة عدد من الملاحق إلى ميثاق الجامعة العربية ، تتناول إنشاء البرلمان العربي، إنشاء مجلس الأمن العربي، تعزيز العمل الاقتصادي العربي المشترك، تطوير المجلس الاقتصادي والاجتماعي، انشاء المصرف العربي للاستثمار والتنمية وتطوير النظام الأساسي لمحكمة العدل العربية، إنشاء هيئة متابعة تنفيذ القرارات، إقامة المجلس الأعلى للثقافة العربية.

ب-مبادرة قمة تونس(ماي 2004): أشارت هذه المبادرة إلى اهمية تطوير العمل العربي المشترك على أربعة محاور أساسية، هي: وثيقة عهد ووفاق وتضامن بين قادة الدول العربية، وتطوير منظومة العمل العربي المشترك ، والنظام الهيكلي للأمانة العامة لجامعة الدول العربية، والوضع المالي للجامعة، أما الملف الاقتصادي والاجتماعي، فتضمن 13 بندا أبرزها منظمة التجارة الحرة العربية الكبرى، والبيئة، والتنمية المستديمة، ودعم الاقتصاد الفلسطيني، وقطاع النقل العربي وملف الصناعة العربية، وحقوق الطفل العربي، إضافة إلى العقد العربي لذوي الاحتياجات الخاصة (2004-2013)، وقد أكد " إعلان تونس" الصادر في ختام أعمال القمة، على عدد من أمور التي تشكل التزامات على الدول الأعضاء فيما يتعلق بالإصلاح، وجاءت هي الأخرى تكرارا لما جاء في وثيقة العهد، وإن أضاف إليها النص على تعزيز عرى الصداقة بين البلدان العربية، ومختلف بلدان العالم، وبلورة مفهوم جديد للتعاون والشراكة المتضامنة معها ، انطلاقا من الحرص على ترسيخ الحوار بين الأديان والثقافات، وابراز رسالة الاسلام الحضارية والانسانية التي تدعو إلى إشاعة قيم التسامح والتفاهم والتعايش السلمي بين الشعوب والأمم، وتنبذ الكراهية والتمييز. أنظر إلى: **التقرير الاستراتيجي العربي 2004/2005**، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، 2005، ص 152

ج- إعلان قمة الجزائر (مارس 2005): انعقدت أعمالها يومي 22 و 23 مارس 2005 تحت شعار "المصالحة والاصلاح "، وصادقت على مشاريع القرارات المرفوعة من وزراء الخارجية العرب، وصدر عنها "إعلان الجزائر" ومقرراته التي تضمنت تفعيلا لمبادرة السلام العربية، كما نص على بعض الاصلاحات الخاصة بالجامعة العربية كإضافة مادة جديدة حول إنشاء برلمان عربي انتقالي، واعتماد نظامه الأساسي، وإنشاء هيئة لمتابعة تنفيذ القرارات والالتزامات، وتعديل الفقرة 2 من المادة 6 بشأن التصويت في الحالات الخاصة بالاعتداء على دولة عضو، واعتماد نص جديد لمادة 7 من الميثاق بشأن تعديل آلية اتخاذ القرارات، وتكليف الأمين العام بالتشاور مع الدول الأعضاء لتشكيل لجان متخصصة، لمواصلة بحث مشروعي إنشاء محكمة العدل العربية، ومجلس الأمن العربي عرضهما على الدورة العادية القادمة لمجلس الجامعة على مستوى القمة. أنظر إلى: صلاح الدين حسن السيسي، المرجع السابق، ص 71،72

الجماعية كمشروع الأمانة العامة للجامعة العربية، ومبادرة قمة تونس (ماي 2004) وإعلان الجزائر (مارس 2005).

إن موضوع إصلاح الجامعة هو موضوع قيد البحث والتداول على مستوى النخب السياسية والمفكرين السياسيين والقانونيين، ومطلب ملح للجماهير والرأي العام منذ عدة عقود، لكن بلغت ذروتها في مناسبتين أساسيتين هما: جراء تعليق عضوية مصر ونقل مقر الجامعة إلى تونس سنة 1980 بسبب توقيع مصر لاتفاقية كامب ديفيد، والثانية في قمة تونس 2004 غير أنه تم إرجائها إلى القمة اللاحقة بالجزائر لأن قمة تونس عالجت أربعة مواضيع وهي: العراق، فلسطين، الاصلاح السياسي والاقتصادي وصراع الحضارات[1]. ولقد حددت أهم متطلبات إصلاح جامعة الدول العربية، والتي تمثلت في تعديل الميثاق والإصلاح المالي والاصلاح الإداري والبيروقراطي.

1–تعديل الميثاق:

إن تعديل الميثاق يعد إحدى الضرورات، وذلك باعتبار أن الميثاق هو السبب الرئيسي الذي أدى إلى تدهور الجامعة، وهو المسؤول على ما آلت إليه في الوقت الراهن، حيث أنه لم يعد يتماشى والوضع الذي يعيشه النظام الاقليمي العربي، خصوصا وأنه جاء منذ البداية منقوصا وعاكسا لظروف مرحلة التأسيس وإرادة الدول المؤسسة له، وأبرز النقاط التي ركز عليها التعديل تتمثل في: (المقدمة، الأهداف، المبادئ، العضوية، عوارض العضوية، هيئات الجامعة، التصويت، مجال تسوية المنازعات بالطرق السلمية، جامعة الدول العربية ووكالاتها المتخصصة، الشخصية القانونية للجامعة وحصانتها، تعديل الميثاق).

لقد أصبح التغيير والتعديل والاصلاح أحد أهم العناصر في النظام الاقليمي العربي، خاصة منها ميثاق الجامعة، ولكن الإشكال يبقى دائما مطروح هل الميثاق هو سبب عجز الجامعة عن تحقيق أهدافها؟.[2] وقد اختلفت الآراء في ذلك، حيث يرى البعض أن الميثاق أكثر تقدما من الواقع العربي المعاش، كما أن هناك تشاؤما من إمكان موافقة الدول العربية على تطوير الميثاق بجعل الجامعة أقوى من الناحية القانونية في الوقت الذي تقف فيه عاجزة عن تنفيذ ما ورد فيه[3].

2–الإصلاح المالي:

يعتبر الإصلاح المالي من أهم العناصر التي يجب أن تعطى لها الأولوية للمناقشة، حيث أن الجامعة العربية أصبحت تعاني عجزا كبيرا في ميزانيتها، وهذا ما أدى بالجامعة العربية إلى التراجع عن إنجاز المشاريع وتمويلها. و لم تكن المشكلة المالية للجامعة وليدة السنوات الأخيرة بل لازمتها منذ فترة طويلة، وما زالت هذه المشكلة تقف أمام حركيتها، وهذا ما جعل الأمين العام للجامعة يرفع تقريرا لمجالس وزراء الخارجية حول الوضع المالي

1- محمد المحافظة ،" إصلاح الجامعة العربية بين المعطيات الداخلية والمؤثرات الخارجية "، ورقة مقدمة إلى الندوة المنعقدة بالكويت بالتعاون مع مركز الدراسات الاستراتيجية، الكويت 25-26 سبتمبر 2004

2- حسن البحارنة، "ميثاق الجامعة العربية بين القطرية والقومية والتعديلات المقترحة"، في جامعة الدول العربية : الواقع والطموح، المرجع السابق، ص 120

3- سليم عبد العظيم، "جامعتنا العربية: هل يمكن إصلاح ما أفسده العرب"، **العربي**، العدد 136، (مارس 1995)، ص 89

الذي يمكن أن نسميه بالوضع المزري لأنه لم يسمح بتحقيق ما يزيد على 400 مشروع وبرنامج عمل بين عامي 2003 و 2004[1]، وتشير بعض الإحصائيات إلى أن المساهمات المسددة بلغت 05% لغاية فيفري 2004، وسدت فقط 49% من الميزانية لعام 2003 بقيمة 35 مليون دولار وهو أدنى نسبة منذ عام 1990.

3-الإصلاح الإداري والبيروقراطي:

إن الأمين العام لجامعة الدول العربية السيد عمرو موسى جاء بخطة تطوير وإعادة هيكلة أجهزة الجامعة العربية*، وذلك عملا بالتفويض الذي منحه إياه قادة الدول العربية في قمة عمان 2001، وقد بدأ في الحديث عن الجانب المالي، كما أجرى الأمين العام تغييرات هيكلية إدارية بعد اجتماعه بمديري ورؤساء 24 منظمة متخصصة تابعة للجامعة في جوان 2001، عرض خلالها خطة التطوير التي تستند إلى ضرورة البدء في هيكل الجامعة إداريا والقضاء على ما بها من ترد بيروقراطي[2]، وقد أتى هذا التطوير كضرورة ملحة اقتضاها الواقع العربي، نظرا لأن كل الظروف الدولية والإقليمية المحيطة بالجامعة قد تغيرت كلها إلا الجامعة التي تعد التنظيم الدولي الوحيد الذي لم يشهد طوال تاريخه الطويل تطويرا في الأهداف والآليات على نحو ما شهدت تجارب تنظيمية أخرى، ومن جهة أخرى لتغطية الثغرات التي احتواها الميثاق.

وفي جانفي 2005 اتخذ المجلس الاقتصادي والاجتماعي قرارا بمعايير وضوابط حضور مؤسسات المجتمع المدني العربية اجتماعات المجلس وأجهزته (المجالس الوزارية) بصفة مراقب، وركزت هذه المعايير على" أن تكون المؤسسة عربية غير ربحية"، وأن تكون أهدافها غير متوافقة وميثاق الجامعة وأهدافها، وفي جانفي 2012 كان عدد الهيئات التي حصلت على هذه الصفة 33 هيئة*، وتبين هذه المجموعة من الأسماء المجالات المتنوعة للتعاون العربي الأهلي، وكثافة شبكة العلاقات العربية المؤسسية الرسمية أو تلك المرتبطة بأنشطة المجتمع المدني.

وعلى رأس التنظيمات العربية الرسمية تنعقد بشكل دوري اجتماعات القمة التي تجمع الملوك والرؤساء العرب التي اتصفت عموما بتناولها كافة قضايا العمل العربي المشترك، باستثناء قمة عمان الاقتصادية 1980 والقمة الاقتصادية في الكويت 2010، فالقمة العربية التنموية الاقتصادية والاجتماعية في مصر 2011.[3]

1- **التقرير الاستراتيجي العربي لعام 2005/2004**، المرجع السابق، ص 314

* **خطط الأمين العام لتطوير وهيكلة الجامعة العربية:** تتمثل في:

1- خطة الأمين العام للجامعة المالية: (- بدأ في إنهاء عقود الخبراء الذين كانت تستعين بهم الجامعة، -قلص عدد العاملين في مكتب الجامعة ببيروت، -أعلن عن سياسة جديدة في التوظيف بحيث لا تتجاوز مدة عقود الخبراء الذين تستعين بهم الجامعة ستة أشهر،- وافق على تخفيض سن الخروج من الخدمة لكبار الموظفين بالجامعة إلى 58 عاما بدلا من 62، - إتباع أسلوب التعاقد الشخصي لتوفير الموظفين لأجهزة الجامعة).

2- خطة الأمين العام للجامعة الهيكلية الإدارية: (- تعيين نائب للأمين العام، - تعيين ستة مفوضين عامين للجامعة في مجالات حقوق الإنسان والمغتربين والمجتمع المدني والاقتصاد والشؤون الاجتماعية، -تعيين نائب لكل مفوض وتعيين مبعوثين للجامعة للتعامل مع المشكلات الطارئة، - إدخال رؤساء الوزارات والحكومات ضمن منظومة اجتماعات الجامعة الدورية للاجتماع مرة واحدة في العام).

3- خطة الأمين العام للجامعة للتطوير: (-اختيار شخصيات ذات ثقل في المجتمع العربي يسمى بالمفوض العربي، -إعادة هيكلة الأمانة لجامعة الدول العربية، - إعادة ترتيب العلاقات بين عناصر منظومة العمل العربي في ظل هيكل واضح مرشد، -إجراء تقييم دوري لكافة عناصر عمل المنظومة وفق العناصر التالية: accountability /activité/ performance، -استخدام التقنيات الحديثة التي تتيحها تكنولوجية الإعلام والاتصال، -دراسة إمكانيات إتاحة التمويل الذاتي في كل المنظمات.

2- وثائق،" خطة الأمين العام لتطوير منظومة العمل العربي المشترك" **مجلة شؤون عربية**، العدد 107،(سبتمبر 2001)، ص 238، 239

***الهيئات**: (المنظمة الكشفية العربية، الاتحاد العربي للأسرة، اتحاد المقاولين العرب، الاتحاد العام للصحفيين العرب، الشبكة العربية للبيئة والتنمية (راند)، اتحاد المحامين العرب، الشبكة العربية للمنظمات الأهلية، المنظمة العربية للمعاقين، الاتحاد العربي للمحاربين القدماء وضحايا الحرب، منتدى الفكر العربي، المجلس العربي للطفولة والتنمية....).

3- علي الدين هلال،" النظام الاقليمي العربي في مرحلة تحول"، **أوراق عربية** ، العدد 27، (ماي 2012)، ص 16

لقد تعرض النظام الإقليمي العربي بوحداته المختلفة لضغوط عديدة من أجل الإصلاح، ووجدت الدول العربية نفسها في مأزق، بين قبول الضغوط الخارجية، وبين تجاهل الأمر، وكان المخرج أن تقوم بطرح مبادرات للإصلاح توحي من خلالها للشعوب العربية والأطراف الخارجية أن ثمة إرادة عربية للإصلاح، وهو الأمر الذي دفع الدول العربية إلى أن تطرح قضية الإصلاحات الداخلية في الدول العربية إلى ساحة القمم والاجتماعات العربية، الأمر الذي يعد تحولا نوعيا في العمل العربي المشترك، ولكن ظلت المشكلة الأساسية في هذه المبادرات أنها لمجرد المناقشة ومقاومة الضغوط الخارجية من خلال كسب الوقت في بحث كيفية وأولويات الإصلاح، ومحاولة إفراغه من مضمونه الأساسي، والمراهنة على أن الضغوط الخارجية لن تبقى على ذات الوتيرة التي بدأت بها، الأمر الذي يعكس افتقار رؤى الإصلاح التي تقدمت بها الدول العربية في مجملها إلى الجدية والرؤية الشاملة لمعالجة أوجه القصور في العمل والنظام العربي، وفي إطار هذه الاعتبارات، فقد تعددت الانتقادات التي تعرضت لها مبادرات الإصلاح الرسمية العربية ومن بين هذه الانتقادات[1]:

-إن المبادرات العربية —على اختلافها في التوجه والمضمون-تنطلق من اعتبارين أساسيين هما : الوقوف ضد الإصلاحات الأمريكية التي تتخذ شكل إملاءات مفروضة، والمقاربة التدريجية في الإصلاح والتغيير داخليا وإقليميا[2].

-إن مبادرة الأمانة العامة طرحت أفكارا تقفز فوق الواقع العربي بكل تعقيداته، كالاقتراح الخاص بإنشاء برلمان عربي، فكيف يصاغ هذا الاقتراح وهناك العديد من الدول العربية ليست فيها برلمانات وطنية من الأساس، وحتى تلك التي توجد فيها مجالس نيابية تتشكل بالانتخاب، فإنها تعاني من هيمنة النظم السياسية عليها والتحكم في قراراتها، وإفراغها في كثير من الأحيان من مضمونها، حتى لا تمارس حقها الأصيل في الرقابة على الأداء الحكومي.[3]

-إن المقترحات التي تتضمنها المبادرة الثلاثية تتسم بالعمومية الشديدة في الآليات المقترحة والتحديد غير المدروس.

– ما جاء في تعليق لتقرير استراتيجي عربي على قرارات القمم العربية، وخاصة قمة الجزائر 2005، حيث قال:" لن يكون من المبالغة القول إن قمة الجزائر تعد واحدة من القمم التي تؤكد على قدرة العرب على المراوحة في كافة القضايا الأساسية لخلق انطباع على الأقل لدى الرأي العام بأن ثمة شيئا ما يتحرك، وأن العرب مقدمون على فعل ما يتعلق بالملفات الحيوية، بينما الواقع يؤكد أن ما تم قد جاء بهدف عقد القمة بأقل خسائر ممكنة.[4]

1- عصام عبد الشافي، "مبادرات الاصلاح وعملياته في العالم العربي رؤية نقدية"، المرجع السابق، ص 15
2- السيد ولد أباه،" حوار الإصلاح الشرق أوسطي صدام المبادرات" ، **صحيفة الشرق الأوسط**، عدد 9228، 2004/03/04 [http://archive.aawsat.com/leader.asp?section=3&article=221080&issueno=9228#.V-vHCJJopuk] (10/01/2015)
3- **التقرير الاستراتيجي العربي لعام 2005/2004**، المرجع السابق، ص 304 ،305
4- المرجع السابق، ص 315-317

وبعد إذ تم إقرار المشروع النهائي لإصلاح الجامعة، أضيفت إلى مشكلة الجامعة مشكلة أخرى، فالمؤسسات الجديدة المضافة لم تسلم مما تعانيه المؤسسات القائمة فعلا من حالة تراجع، سواء على مستوى أدائها أو على مستوى نطاق عملها، الأمر الذي يتطلب أن تكون الدول العربية جادة في مسألة إصلاح الجامعة ليكون إصلاحا مفعلا لأدائها، وبالتالي يتطلب الاهتمام بالأمور التالية[1]:

-إعادة تعريف المهمات التي يتعين على الجامعة العربية القيام بها بطريقة محددة ودقيقة.

-إصلاح المجلس الاقتصادي والاجتماعي بحيث يحوي لجنة تعنى برجال الأعمال العرب وتتولى مهمة التعاقد معهم من أجل تمويل الجامعة العربية والمساهمة في ميزانيتها، مقابل عملها كوسيط بينهم وبين الدول العربية ذات الاقتصاديات الملائمة للاستثمارات (الاقتصاديات الخليجية).

-وضع برامج تدريبية تشمل كل من يعين في الجامعة العربية، تنمي لديه الشعور بالانتماء إلى النظام الإقليمي العربي، وتتوقف طبيعة كل برنامج على طبيعة المنصب، ويمكن الشروع في تنفيذ البرامج في دوائر بعينها ثم يتم التوسع.

-الاهتمام بالرأي العام العربي، فلكي يتم خلق نوع من التواصل بين الجامعة والشعوب، لا بد من تنظيم استطلاعات دورية للرأي العام العربي حول القضايا العربية وحول ما يتوقع من الجامعة، ويمكن البدء في ذلك بالتعاون مع مؤسسات عربية قائمة تنظم هذه الاستطلاعات في إحدى الدول العربية.

ومع كل الانتقادات الشديدة وعدم الرضا عن أداء الجامعة والنظام العربي، فالملاحظ أنه على مدار عمر الجامعة فإنه لا توجد دولة عربية قررت أن تهجر الجامعة أو تتنكر لهذا النظام، والدول التي قاطعت الجامعة أو صدر قرار بتجميد عضويتها سرعان ما عادت إلى الجامعة، ويمكن تفسير ذلك بثلاث اعتبارات[2]: أولها معنوي، وهو رسوخ مفاهيم العروبة والانتماء العربي والهوية المشتركة بين جمهرة العرب، وثانيها سياسي، وهو أن هذا التجمع العربي مثل ملاذا في أوقات الشدة للدول الأعضاء، وبالذات عندما تكون هناك أزمة أو مواجهة مع طرف دولي، والثالث عملي، وهو أنه لا يوجد بديل، وإن كل المحاولات لتجاوز الجامعة العربية باءت بالفشل.

ثانيا-إصلاح النظم السياسية العربية

لم تتوقف دعوة المجتمع العربي إلى الإصلاح لحظة واحدة، منذ استقلال الدول العربية، فقد قدم الفكر السياسي العربي عشرات من الرؤى السياسية للإصلاح، وقدمت الأحزاب ومؤسسات المجتمع المدني حيثما وجدت، برامج محددة، وعبر الشارع في العديد من الدول العربية عن مطالب واضحة بأشكال متنوعة، لكن ظلت كل هذه المطالب -رغم التضحيات التي صاحبتها- صرخة في واد، حيث كانت الحركة السياسية والاجتماعية هشة تحت وطأة التشريعات والممارسات القمعية، وكان بعضها مخترقا من النظم القمعية أو من

1- إيمان أحمد رجب، **النظام الاقليمي العربي في مرحلة ما بعد الاحتلال الأمريكي للعراق**، المرجع السابق، ص 167-169
2- علي الدين هلال،" النظام الاقليمي العربي في مرحلة تحول"، المرجع السابق، ص 18

الخارج، وكان بعضها يرفض بعضها الآخر أكثر مما يرفض النظم الاستبدادية، مثل رفض الشيوعيين تارة، أو رفض التيار الإسلامي تارة أخرى، أو اجتثاث القوميين تارة ثالثة.

وخلال العقد الأخير، حكمت محاولات الإصلاح السياسي والانتقال إلى الديمقراطية في الدول العربية ثنائيتان بارزتان، هيمنت أولاهما في أعقاب 11 سبتمبر وتمحورت حول الإصلاح من الخارج أو من الداخل، وانطلقت الثنائية الأخرى في ديسمبر 2010 بثورة تونس ثم مصر اللتين أطاحتا بالنظامين الاستبداديين في كل منهما، وأطلقتا رياح التغيير في كافة أنحاء النظام الإقليمي العربي، وكرستا ثنائية أخرى هي الإصلاح بين الفعل الثوري والإصلاح التدريجي.[1]

1-الإصلاح من الخارج أو من الداخل

على الصعيد العربي أثار الشكل الإملائي لمشروع الشرق الأوسط الكبير سخط معظم الدول العربية، وإذا كان المسؤولون العرب قد أقرو بالحاجة إلى إصلاحات واسعة في دولهم ومؤسساتهم شريطة أن تتم في صورة متدرجة وضمن الظروف الخاصة بكل منها ومن دون تدخل خارجي، فإن الجميع قد أكد على رفض عملية الفصل القسري بين الإصلاحات المطلوبة وموضوع الصراع العربي—الإسرائيلي نظرا لقناعتهم بالترابط بين المسألتين، فالإدارة الأمريكية تطرح موضوع العنف في المنطقة والمدرجة تحت عنوان "الإرهاب" بما في ذلك المقاومة الوطنية الشرعية ضد الاحتلال الإسرائيلي على أنها ناشئة عن غياب الديمقراطية والتوجهات الإصلاحية، وهذا التقسيم يسقط تلقائيا أبرز عوامل الاستقرار بالمنطقة وهو الصراع العربي الإسرائيلي، وفي المقابل تبرز الدول العربية إجماعا على أن النزاع القائم في فلسطين يحول دون إرساء وضع مستقر بالمنطقة تستعيد في إطاره عمليات التنمية والتطوير ديناميكاتها الطبيعية، وترفض إدارة بوش هذا المنطق وتصر على معالجة أوضاع المنطقة بمعزل عن الصراع العربي الإسرائيلي وتأثيراته العميقة.[2]

ولقد كان في مقدمة الدول العربية التي اتجهت لإعلان رفضها للمشروع الأمريكي مصر والسعودية* وسوريا ولبنان**[3]، وقد اتجهت مصر نحو اتخاذ خطوة إيجابية في التعامل مع المشروع الأمريكي فأطلقت مبادرة

1- محسن عوض، "الانتقال إلى الديمقراطية في الوطن العربي بين الإصلاح التدريجي، والفعل الثوري (2001-2011)"، **مجلة المستقبل العربي**، العدد 388، (جوان 2011)، ص 51،50.

2- زينب عبد العظيم محمد،" الرؤية الأمريكية للشرق الأوسط الكبير الأبعاد والدوافع وردود الأفعال"، في صلاح سالم زرنوقة ومصطفى كامل السيد (محرران)، **الاصلاح السياسي في الوطن العربي**، القاهرة: مركز دراسات وبحوث الدول النامية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة ، 2006، ص 94، 95 للمزيد أنظر: ابن سالم عبد الحميد، **مشروع الشرق الأوسط الكبير وتداعياته على المنطقة مستقبل الحركة الاسلامية ونهاية إسرائيل**، ط 1، الجزائر: دار الخلدونية للنشر والتوزيع، ، 2005، ص 57-68.

* **بيان سعودي مصري:** عدم قبول زعماء البلدين لفرض نمط إصلاحي بعينه على الدول العربية والإسلامية من الخارج مؤكدين أن الاهتمام بتحقيق الاستقرار في منطقة الشرق الأوسط يستلزم إيجاد حلول عادلة ومنصفة لقضايا الأمة العربية والإسلامية وعلى رأسها القضية الفلسطينية وقضية العراق، كذلك أشار البيان إلى أن الدول العربية تمضي على طريق التنمية والتحديث والإصلاح بما يتفق مع مصالح شعوبها وقيمها وتلبية لاحتياجاتها وخصوصيتها وهويتها العربية.

** **سوريا ولبنان:** أكد نائب الرئيس السوري عبد الحليم خدام:" أن أي مدخل للتعاون بين العرب وأي جهات خارجية من أجل الإصلاح يجب أن ينطلق من تصفية الاحتلال الإسرائيلي وتطبيق قرارات الأمم المتحدة وبعدها تنطلق المنطقة بشكل جدي باتجاه الاستقرار والأمن، كذلك أعلن رئيس الوزراء اللبناني الراحل رفيق الحريري صراحة رفضه للمبادرة وأعرب عن مخاوفه من تطبيقها.

3- محمد محمود يوسف،" العرب متحفظون والغرب متحمسون مشروع الشرق الأوسط الكبير ..لمصلحة من ؟"، **أسبوعية الدعوة**، العدد 1947، (17 جوان 2004)، ص 57

مضادة للمشروع الأمريكي في 2004/03/01*، وقد عرض وزير الخارجية أحمد ماهر هذه المبادرة الرسمية على وزراء الخارجية العرب الذين اجتمعوا بالقاهرة في دورة خاصة لمناقشة تطوير الجامعة العربية الذي كان من المقرر عرضه على القمة العربية في تونس في 29 /30 مارس، والتي تم تأجيلها قبل انعقادها بيوم واحد إلى جانب ذلك[1]، وفي تحرك إيجابي آخر من جانبها قامت مصر بعقد مؤتمر لمنظمات غير حكومية حول الإصلاح في المنطقة العربية يوم 12 مارس 2004 بالإسكندرية فيما اعتبر بادرة غير مسبوقة تعكس رغبة الرئيس مبارك في استباق المشروع الأمريكي للتغيير والإصلاح في الشرق الأوسط كما تعكس توجهه نحو إجراء إصلاحات سياسية في مصر ولكن بشكل تدريجي.

ولقد قدم مؤتمر الإصلاح بالإسكندرية**وثيقة تضمنت أكثر من 64 توصية تشكل رؤية أعضائه لإصلاح عالمنا العربي أعدها وبحثها 151 شخصية من 18 دولة عربية[2]. على الجانب الآخر فإن هناك بعض الدول العربية التي اتخذت موقفا مرنا أو غير واضح من المبادرة الأمريكية مثل الكويت وقطر والمغرب والأردن والعراق، ما أشار إلى نجاح المخطط الأمريكي في إضافة عامل انقسام جديد بين دول المنطقة يلهيها عن القضية العربية المحورية، وعلى الصعيد غير الرسمي، فإذا كان القليل من النخبة المثقفة قد اعتبر أن التغيير لا بد أن يأتي من الخارج بعد أن اتضح صعوبة تحقيقه من الداخل، فإن الأغلبية من هذه النخبة وتشاركها معظم الشعوب العربية أعربت عن رفضها للمبادرة الأمريكية وإدانة سياساتها في المنطقة خاصة الاحتلال الأمريكي للعراق وسياساتها إزاء الصراع العربي – الإسرائيلي.[3]وعليه فإن أسباب التشكيك العربي بمبادرات الإصلاح من الغرب تمثلت أولا في رفض التدخل الخارجي وضعف قوى التغيير الداخلية، وثانيا سجل الولايات المتحدة وممارساتها بدعم الأنظمة الشمولية، وثالثا المخاوف من تبعات الاصلاح في المنطقة، هل هناك جدية في الإصلاح؟،

***المبادرة المصرية 2004/03/01**: ربطت بين الإصلاح السياسي في العالم العربي والثقافة المحلية والتقاليد الدينية ، وكذلك تحقيق العدل للفلسطينيين عن طريق إنهاء الاحتلال الإسرائيلي، واحترام سيادة الشعوب العربية والحفاظ على وحدتها الإقليمية وسلامة أراضيها، كما اقترحت على الدول العربية تأكيد عزمها على الاستمرار في عمليات التحديث والإصلاح التي تضطلع بها المجتمعات العربية استجابة لرغبة وحاجات شعوبها.

1- زينب عبد العظيم محمد، المرجع السابق، ص 96 للمزيد أنظر:- نعيم الأشهب ومازن الحسيني، **مشروع الشرق الأوسط الكبير أعلى مراحل التبعية**، ط1، عمان، الأردن: دار الشروق لنشر والتوزيع، 2005، ص 134- 136.

****المبادرات العربية شبه الرسمية وغير الرسمية للإصلاح السياسي**: **-المبادرات شبه الرسمية**: تمثلت في 1- **وثيقة الإسكندرية** 12 مارس 2004: (تناولت خمسة مجالات هي الإصلاح السياسي، الاقتصادي، الاجتماعي، الثقافي، آليات المتابعة مع المجتمع المدني)، 2- **إعلان الدوحة للإصلاح العربي** 03-04 جوان 2004:(ضرورة تشريع دساتير، إجراء انتخابات دورية حرة ونزيهة، إلغاء حالات الطوارئ ومحاكم أمن الدولة في كافة الدول العربية...)، 3- **مبادرة المنتدى الاستراتيجي العربي** ديسمبر 2004: (تناول عدة محاور هي: التحديات والآفاق لمستقبل العالم العربي، تطور الأنظمة السياسية، والقضايا والسياسات الأمنية في العالم العربي، والتكامل العربي وعولمة الاقتصاد والأعمال ومستقبل النفط والغاز والتنمية البشرية والمجتمع المعرفي وثورة التكنولوجيا والمعلومات وأسواق العمل العربية وصعود وسقوط الدول والمؤسسات)، 4-**مبادرة مراكز الأبحاث العربية ديسمبر 2004** يتكون من تسعة مراكز هي (مركز الاهرام للدراسات السياسية، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، منتدى الإصلاح العربي في مكتبة الإسكندرية، المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية، مركز الدراسات الاستراتيجية بالجامعة الأردنية ، المركز اللبناني للدراسات، مركز الدراسات السوداني، مركز الدراسات الاستراتيجية بجامعة الكويت، مركز الدراسات والبحوث الاجتماعية بالرباط **-المبادرات غير الرسمية :** ومن أهم هذه المبادرات وثيقة بيروت حول الاستقلال الثاني مارس 2004، مبادرة ابن خلدون للإصلاح والديمقراطية جوان 2004 بالقاهرة، مبادرة ملتقى الإسلام والإصلاح أكتوبر 2004 أنظر إلى: عصام عبد الشافي، "مبادرات الاصلاح وعملياته في العالم العربي رؤية نقدية"، المرجع السابق، ص 16-21

2- محمد الجوهري حمد الجوهري، **الديمقراطية الأمريكية والشرق الأوسط الكبير**، ط1، القاهرة: دار الأمين، 2005، ص 161 وأيضا:- -رضوان محمود المجالي، "الإصلاح السياسي في المنطقة العربية: (ضرورة داخلية أم مطلب خارجي)، **مجلة شؤون عربية**، العدد 135، (خريف 2008)، ص 172

3- زينب عبد العظيم محمد، المرجع السابق، ص 96 للمزيد أنظر: -أحمد أحمد الموافى، " تحقيق الديمقراطية والشأن الداخلي (مشروع الشرق الأوسط الكبير)"، **مجلة مركز صالح عبد الله كامل للاقتصاد الاسلامي**، العدد 26، (2002)، ص 133- 140

والسبب الأخير في استطلاعات الرأي وزيادة العداء والنظرة السلبية للغرب.[1]أخذت الدول العربية تنفذ ما طلب منها من إصلاحات في المشروع بصيغتيه، مستجيبة في ذلك للضغوط الأمريكية والداخلية، وبذلك كانت حركتها متفقة تماما مع ما صرحت به وزيرة الخارجية الأمريكية في "منتدى المستقبل" في البحرين من أن التركيز على " أفكار ومثل الإصلاحيين الأصليين" سيكون أكثر فاعلية في تمكين الديمقراطية، وشملت هذه الإصلاحات معظم الدول العربية (مصر، سوريا، الأردن، دول الخليج الست، اليمن، الدول المغاربية....).[2]

2-الإصلاح بين ثنائية الفعل الثوري والتدريجي

أ- الثورات العربية.. الأسباب والمسارات والمآلات: عندما حل شهر ديسمبر 2010 إيذانا بانتهاء العقد الأول من الألفية، لم يكن بوسع أكثر المحللين تفاؤلا بقدرات المجتمعات العربية أن يتنبأ بتلك التطورات العاصفة التي كانت على الأبواب، رغم كل البواعث الداعية للتغيير، وإرهاصات التزايد المطرد للاحتجاجات الشعبية في كثير من الدول العربية، وحتى عندما أشعل محمد بوعزيزي النار في نفسه يوم 17 ديسمبر، لم يكن بوسع أحد أن يتخيل أنه أشعل حريقا في المنطقة العربية بأسرها.[3] وامتدادا للأحداث التي دشنت الثورة التونسية بدايتها، دخل النظام الاقليمي العربي حقبة سياسية جديدة تميزت بعودة الإرادة الشعبية، بعد قرون من اختطافها من جانب الطبقات الحاكمة، واستبدالها بشرعيات بديلة، تقوم في الكثير منها على الشرعية التاريخية، والقوة العسكرية، والنزعات القبلية والطائفية، وانطلق الربيع العربي من المغرب العربي نحو المشرق العربي، في تفاعل وانسجام يمد جذوره بعيدا في أعماق التاريخ العربي، ويستمد قوته من وحدة اللغة والدين والتاريخ والمجتمع، فهذه الثورات تجد منطلقها وتفسيرها في وحدة الشعوب العربية، وهي وحدة ثقافية ودينية ولغوية، تدحض كل الدعوات التي تم ترويجها حول الأنظمة القطرية، باعتبارها بديلا للوحدة العربية[4].

وفي إطار هذه الاعتبارات، ارتكزت الثورات العربية بعدد من الخصائص والسمات، التي تمثلت في[5]: (1-التشابه في عوامل التغيير كالفساد السياسي، والاستبداد والهيمنة الكلية على مقاليد الأمور في البلاد، ومشروعات نقل وتوريث السلطة... ، 2- أن الشعوب العربية كسرت حاجز الخوف، 3- أن القوى التي قررت النزول إلى الشارع لم تكن الأحزاب التقليدية وغيرها، 4- أن الشباب الذي بادر إلى الاحتجاج هو جيل متعلم ومثقف (جيل الحداثة والتكنولوجيا)، 5- التشابه في التحديات كتحدي البعد الاستراتيجي

1- عبد الله خليفة الشايجي،" إشكالية إدارة رئيس الولايات المتحدة الأمريكية جورج بوش في دمقرطة "الشرق الأوسط الكبير" المبادرات-المعوقات-المستقبل"، **مجلة شؤون اجتماعية** ، العدد 103، (خريف 2009)، ص 113- 117

2- إيمان أحمد رجب، **النظام الاقليمي العربي في مرحلة ما بعد الاحتلال الأمريكي للعراق**، المرجع السابق، ص 171، 172 للمزيد أنظر:- أمحمد أحمد جبريل،" الإصلاح من الخارج بين الممانعة والقبول: دراسة في حالات سوريا وليبيا والسعودية"، **أمتي في العالم: حولية قضايا العالم الاسلامي**، العدد السابع (2007)، المرجع السابق، ص 1-30 وأيضا: -ماجد كيالي، "مشروع الشرق الأوسط الكبير دلالاته وإشكالاته"، **دراسات استراتيجية** ، العدد 122، (2007)، ص 62،63

3- محسن عوض، المرجع السابق، ص 62

4- عصام عبد الشافي، " الثورات العربية..الأسباب والمسارات والمآلات"، **تقرير ارتيادي(استراتيجي) للبيان**، الاصدار التاسع، ط 1، الرياض: مجلة البيان، 2012، ص 76

5- المرجع نفسه ، ص 77-79 للمزيد أنظر:- موسى الحديد، "الحراك السياسي في المنطقة الدوافع والمحددات"، **مجلة دراسات شرق أوسطية**، العدد 53، (خريف 2010)، ص 122-124 وأيضا:- عاصي حسين حمود، سهاد عادل أحمد، " نهاية عصر النخبة العربية التداعيات والأسباب"، **مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية والسياسية**، المجلد 4، السنة 4، (العدد 14)، (2012)، ص 61- 65.
-أسراء احمد جياد،" محددات التفاعل بين الثورات العربية: دراسة في الأسباب والنتائج"، **مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية**، العدد 43 (2013)، ص 35-43

المستقبلي، وتحدي العقيدة السياسية، وتحدي القيادة، 6-بروز الدور الحيوي للإعلام بكافة أشكاله ووسائله، 7-ضعف البناء السياسي في الدول العربية، 8- أنها أبرزت أهمية الحاجة للإصلاح، 9- أن هذه الثورات أبرزت أهمية الرأي العام المجتمعي. وفي إطار تحليل مسار الثورات والاحتجاجات التي شهدتها المنطقة العربية 2011، وأنماط الاستجابة الرسمية لها يمكن التمييز بين عدة مستويات أساسية وذلك على النحو التالي:

شكل رقم: (07) مستويات الثورات والاحتجاجات العربية وفقا لمساراتها والاستجابة الرسمية لها.

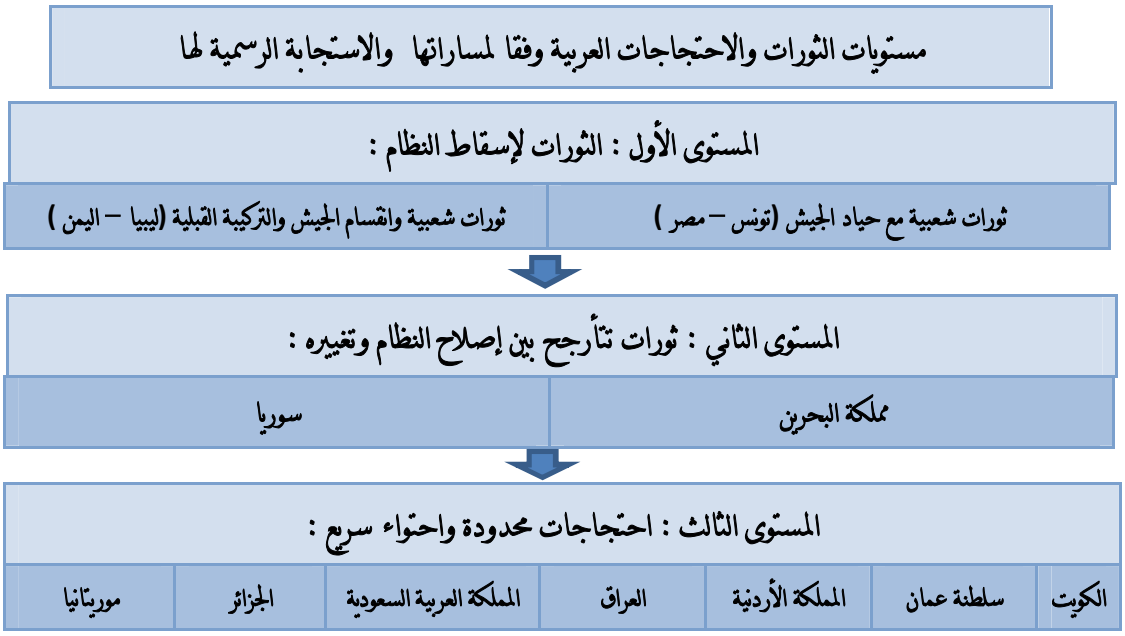

المصدر: عصام عبد الشافي، " الثورات العربية...الأسباب والمسارات والمآلات"، **تقرير ارتيادي(استراتيجي) للبيان**، الاصدار التاسع، ط 1، الرياض: مجلة البيان، 2012، ص 79

-المستوى الأول: ثورات لإسقاط النظام: وتمثل في نموذجين*:

* **المستوى الأول للثورات: 1-ثورة تونس ومصر**: - **تونس**: يعتبر إقدام الشاب "محمد البوعزيزي" على إحراق نفسه احتجاجا على مضايقته ومنعه من ممارسة التجارة الموازية التي كان يرتزق منها من جهة وللتنديد برفض السلطات المحلية قبول شكواه ضد العون البلدي الذي صفعته أمام الملأ من جهة ثانية السبب المباشر الأول المفجر لهذا الحراك إضافة إلى مؤشرات أخرى ساهمت في هذه الثورة كالإقصاء السياسي وانهيار شرعية النظام القائم، طرح مشروع يكرس الرئاسة مدى الحياة والحكم الفردي المطلق، الفجوة بين الخطاب السياسي والواقع، التهميش الاقتصادي والاجتماعي، البطالة، الفقر، غياب العدالة الاجتماعية، انعدام التوازن في المخططات التنموية، هيمنة النخبة الحاكمة على مجتمع المال والأعمال في الدولة ونتيجة لهذه السباب تفجرت هذه الثورة، إذ سرعان ما امتدت الاحتجاجات التي تفجرت في سيدي بوزيد إلى مدن وقرى الداخل، ثم انتقلت إلى المدن الكبرى مثل صفاقس والقيروان وبنزرت وتونس العاصمة، وقد اسهمت كافة طبقات المجتمع في الثورة وشاركت فيها، بينما تأخر انضمام الاتحاد العام للشغل التونسي في تأييده الثورة والانضمام إليها، أما بالنسبة لنمط المواجهة وحجة النظام التونسي فإنه لم يتردد النظام في اللجوء إلى استخدام القوة والاحتكاك المباشر بالاعتداء بالضرب على المتظاهرين سلميا، وشكل التعتيم على الإعلام ووسائل الاتصال أداة مهمة لقمع الاحتجاجات ... ، وعموما أدت الثورة إلى إسقاط النظام وفرار زين العابدين بن علي إلى السعودية. أنظر في ذلك إلى:- الأزهر الماجري، **الثورة التونسية 17 ديسمبر 2010 في جدلية التحرر والاحتواء**، ط1، تونس: المغاربية للطباعة وإشهار الكتاب، 2011، ص 49 وأيضا محسن عوض، المرجع السابق، ص 62، 63

- **مصر:** بدأت الثورة بتجمعات شبابية احتجاجية واسعة النطاق تجمعها شبكات التواصل الاجتماعي على شبكة الانترنت، وبعضها ينتمي إلى بعض المنظمات السياسية مثل شباب 06 أفريل، وشباب حركة كفاية، والجمعية الوطنية للتغيير وحزب الجبهة الديمقراطية وقد تعددت أسباب الثورة وخلفياتها كانسداد الأفق السياسي والديمقراطي، طرح مسألة التوريث، تزوير انتخابات مجلس الشعب في نوفمبر 2010 وخلو المجلس من المعارضة، التهميش الاقتصادي والاجتماعي، البطالة، الفقر، غياب العدالة الاجتماعية، الفساد المتفشي في مرافق الدولة، تراجع دور السياسة الخارجية المصرية، تأثير الحراك السياسي التونسي، وتجاوبت مع هذه الثورة المصرية فئات متعددة من القوى الاجتماعية ، ولم يتخلف عن تأييد الثورة سوى قيادة المؤسسات الدينية الرسمية ، ورؤساء النقابات المهنية ...، وجغرافيا بدأت الحركة الاحتجاجية في القاهرة والاسكندرية والسويس والغربية والدقهلية يوم 25 جانفي ثم امتدت إلى سائر محافظات البلاد. أما بالنسبة لنمط المواجهة وحجة النظام كانت شبيهة للثورة التونسية في ذلك، وقد أدت الثورة إلى إسقاط النظام ودخلت مصر في مرحلة أخرى تعرف بالثورة والثورة المضادة أنظر في ذلك إلى: سداد مولود سبع، "حركة 25 يناير الاحتجاجية والاستقرار السياسي في مصر"، **مجلة الكوفة للعلوم القانونية والسياسية**، العدد 17، (2013)، ص 269- 285. وأيضا:
-Zaid Eyadat and Gwendolyn Schaefer, "Arab Révolutions of 2011: An Explanatory Model", **Dirasat Human and Social Sciences**, Volume 40, No. 1, 2013, pp 202,203===

1-ثورات شعبية مع حياد الجيش (تونس—مصر) 2- ثورات شعبية وانقسام الجيش والتركيبة القبلية (ليبيا واليمن).

-المستوى الثاني: ثورات تتأرجح بين إصلاح النظام وتغييره (سوريا، البحرين)*.

-المستوى الثالث: احتجاجات محدودة واحتواء سريع: شهدت العديد من الدول العربية، من الخليج إلى المحيط، احتجاجات ومظاهرات، ارتبط بعضها بالمد الثوري والعدوى العربية، مع وجود المحفزات والدوافع الداخلية للتظاهر فشهدت الكويت وسلطنة عمان والمملكة الأردنية والعراق والمملكة العربية السعودية والجزائر وموريتانيا... ، أنماطا وأشكالا متفاوتة من الاحتجاجات، وبطبيعة الحال اختلفت ردود الأفعال الرسمية حيال هذه الاحتجاجات وفقا لحجمها ودرجة انتشارها، وكذلك وفقا للقدرات السياسية والاقتصادية للنظام السياسي القائم من ناحية ثانية، هذا بجانب تأثير درجة الدعم والتأثير الخارجي(الإقليمي والدولي) لهذه الاحتجاجات.[1]

==**2-ثورة ليبيا واليمن: - ثورة ليبيا**: التي اندلعت في 17 فيفري مع الزخم الذي حققته جارتاها في تونس ومصر، ومن الأسباب الدافعة للثورة الليبية هناك الاسباب السياسية كتآكل أسس الشرعية للنظام واحتكار الثروة والقوة والسلطة، وقمع المعارضة، وعدم وجود رؤية جديدة للتغيير، وهرمية السلطة، ونظام الحكم الاستبدادي، وتقلبات في السياسة الخارجية، وعدم وجود دستور للبلاد أما الأسباب الاقتصادية فتمثلت في البطالة وسوء الأوضاع الاقتصادية... ، أما الأسباب الاجتماعية فتمثل في الاختلال الجهوي والمناطقي، إلغاء النظام القبلي... وجاءت شرارتها ذات صلة بانتهاكات حقوق الإنسان أيضا، في سياق المطالب الشعبية المتوالية لمحاسبة مقترفي مذبحة سجن أبو سليم، وسرعان ما حفزتها الاعتقالات والإجراءات القمعية وامتدت إلى العديد من المدن الليبية شرقا وغربا، وقد اختار العقيد الليبي العنف المطلق معتمدا على ميليشيات أولاده، وهو ما دفع الثوار لحمل السلاح، مدعومين في مرحلة تالية بقوات من حلف الناتو، حتى نجحو في دخول العاصمة في أوت 2011، وإعلان تحرير كامل التراب الليبي، بعد مقتل العقيد معمر القذافي. وتم بعدها تشكيل المجلس الانتقالي لكن الوضاع في ليبيا مازالت لم تعرف الاستقرار ودخلت في مرحلة خطيرة عرفت بالدولة الفاشلة. أنظر في ذلك إلى: كفاح عباس رمضان الحمداني، " حركة التغيير في ليبيا"، **مجلة دراسات إقليمية**، العدد 34، (2014)، ص 69- 85

-ثورة اليمن: بدأت الثورة اليمنية بتظاهرات شعبية للمطالبة برحيل الرئيس علي عبد الله صالح وإسقاط نظامه، ويمكن إجمال الأسباب التي قادت إلى اندلاع الثورة في اليمن إلى سوء الأوضاع السياسية المتمثلة بمطالبة المعارضة اليمنية بالإصلاح السياسي والدستوري، وسيطرة أقارب الرئيس على مقدرات الحكم والثروة، وشخصنة السلطة والفساد، وتجهيل الشعب اليمني بسن قوانين ومناهج دراسية متخلفة، والأوضاع الاقتصادية والاجتماعية السيئة المتمثلة بانتشار الفساد والبطالة والفقر، وأيدت الأحزاب والقوى السياسية ومنظمات المجتمع المدني الثورة وانضمام العديد من القبائل اليمنية إليها، وامتدت إلى 15 محافظة يمنية، واعلن وزيرين وعدد من أعضاء البرلمان والدبلوماسيين البارزين استقالاتهم من مناصبهم وانضمامهم للثوار، وكذا بعض قيادات القوات المسلحة مثل علي محسن الأحمر... التي أدت في النهاية إلى سقوط نظام الرئيس علي عبد الله صالح أنظر في ذلك إلى:- نادية فاضل عباس فضلي، "الربيع العربي في اليمن الأسباب والنتائج"، **مجلة الكوفة للعلوم القانونية والسياسية** ، العدد 17، (2013)، ص 391-393

* **المستوى الثاني للثورات: - ثورة البحرين وسوريا: 1-ثورة البحرين:** التي شهدت بروز الحركة الاحتجاجية خلال الشهر السابقة على الانتفاضة ، فقد بدأت الانتفاضة بالفعل يوم 14 فيفري، بتنظيم عدة تظاهرات في قرى شيعية فقيرة تطالب بتحسين الخدمات استجابة لدعوة أطلقها الشباب عبر مواقع التواصل الاجتماعي إلى تظاهرات احتجاجية للمطالبة بإجراء إصلاحات سياسية تتمثل في وضع دستور جديد للبلاد تصبح بموجبه البحرين مملكة دستورية، فالحكومة لم تف بكل الوعود التي قطعتها للمتظاهرين لتحقيق الديمقراطية ، مما دفع بالمعارضة إلى زيادة سقف مطالبها بإطلاق سراح السجناء السياسيين ومعالجة مشكلتي البطالة والسكن وتعديل قانون الانتخابات... ومع اتجاه الموقف نحو المزيد من التصعيد بين المتظاهرين والحكومة، استدعت تدخلا حكوميا عنيفا لإنهاء الاعتصام في دوار اللؤلؤة وبمساعدة من قوات درع الجزيرة. انظر في ذلك إلى: محمد كريم كاظم، فراس عباس هاشم، "حركات التغيير العربية وانعكاسها على أمن دول مجلس التعاون الخليجي"، **مجلة دراسات دولية**، العدد 55، (2013)، ص 109، 110 وأيضا: دينا شحاتة، مريم وحيد، "محركات التغيير في العالم العربي"، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 484، (أفريل 2011)، ص 16،17، وأيضا: إيمان أحمد رجب، "طائفية الاحتجاجات: ملامح الأزمة الداخلية والإقليمية لمظاهرات البحرين"، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 484، المرجع السابق، ص 74-78

2-ثورة سوريا: انطلقت الشرارة في 15 مارس 2011 في درعا جنوب البلاد واليت واجهتها الحكومة بالقوة مما أدى إلى مقتل عدد من المتظاهرين تراوح عددهم بين 10 بحسب ادعاء الحكومة و 100 بحسب ادعاء المتظاهرين، وقد حاول النظام السوري معالجة الأزمة عن طريق إصدار عفو عام عن الذين شاركوا في المظاهرات ، ولكن ذلك لم يؤد إلا إلى زيادة عدد المحتجين وانتشار الاحتجاجات إلى مدن وانتشار الاحتجاجات إلى مدن أخرى وصلت إلى أطراف العاصمة دمشق، وكان لأطراف إقليمية ودولية أثرا كبيرا في زيادة الهوة بين الحكومة والمعارضة حتى وصلت إلى حد المواجهة العلنية وما زالت تتفاقم دون أن يستطيع أي من الطرفين سواء الحكومي أو المعارضة المسلحة من حسم الصراع. أنظر في ذلك إلى: حيدر زاير العامري، " الأزمة السورية وحالة الاستثناء من ربيع الثورات العربية"، **مجلة الكوفة للعلوم القانونية والسياسية**، العدد 17، (2013)، ص 452 وأيضا: ابتسام محمد العامري، " الأزمة السورية قرارات في تأثيرات البعد الاقليمي، **مجلة الكوفة للعلوم القانونية والسياسية**، العدد 17 ،المرجع السابق، ص 220،219

1- عصام عبد الشافي، " الثورات العربية...الأسباب والمسارات والمآلات"، المرجع السابق، ص 84

ب- سبل تعزيز مكتسبات الثورة والانتقال إلى الديمقراطية: على مدار عقود طوال، نجحت نظم الحكم القمعية في محاصرة وتفتيت قوى المعارضة السياسية التقليدية، وكذا القوى الاجتماعية المؤثرة، وسط هيمنة شاملة على سلطتي البرلمان والقضاء، وهو ما أدى إلى إفقاد المجتمعات العربية طلائعها السياسية المحتملة، وانطلاقا من هذا أن سبل تعزيز مكتسبات الثورة والانتقال إلى الديمقراطية يكون كالآتي[1]:

-الانخراط في مهمة بناء النظام السياسي الجديد.

-تفكيك وإصلاح بنية النظم الحاكمة التي يتم إسقاطها.

-دعم آليات تفعيل الحقوق الارتكازية.

-دعم آليات وتقنيات تفعيل الحق في المشاركة.

-مواصلة الاهتمام بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية.

وعموما يمكن القول بأن الثورات أحدثت تحولا كبيرا على المستوى الداخلي والخارجي للدول، فهي أكدت بطلان مقولة أن المنطقة العربية مستثنية من التحول الديمقراطي، وبالوقت نفسه أثبتت فرضية أساسية إن الشعوب العربية هي وحدها من يقرر طبيعتها السياسية والاجتماعية، ومع ذلك فإن هذه الثورات تركت وستترك آثار على النظام الإقليمي كونها حاصلة فيه وجزء منه، ولذلك يمكن رصد التحولات الداخلية لدول التغيير وبروز ظواهر سياسية واجتماعية جديدة جلبتها الثورة لدولهم[2] ، وقد تجلى ذلك في تفاعلات النظام الإقليمي العربي بين الرسمية والشعبية من خلال مجموعة من المؤشرات كاستمرار الانهيار والانقسام بين وحدات النظام، وتكريس ظاهرة الثورات المعطلة (أنصاف الثورات)، وتزايد قوى عدم الاستقرار داخل النظام وتكاثرها، وبروز القصور في أداء جامعة الدول العربية، والتباين وعدم التماثل في أنماط التفاعل مع الثورات، والانقسام داخل مجلس التعاون الخليجي بشأن الثورات[3]، وكذلك أثرت هذه الثورات على طبيعة الاستقرار الإقليمي، وأفسحت المجال للدول الإقليمية الفاعلة لبناء دور إقليمي جديد موظفة بذلك حالة عدم الاستقرار التي تشهدها المنطقة[4].

الفرع الثالث: النظام الاقليمي العربي والأمن القومي بعد احتلال العراق

لقد ميز الباحثون بين ثلاث مستويات للأمن القومي العربي هي: الأمن القطري: وهو ما يتعلق بأمن كل دولة عربية على حدى في إطار حدودها السياسية والتزاماتها الدولية، والأمن الإقليمي: وهو ما يتعلق بعدد من الدول العربية يضمها إقليم محدد كدول مجلس التعاون الخليجي...، وهناك الأمن القومي العربي بمعناه الشامل، والذي يفترض أن هناك اتفاقًا على مصادر التهديد وسبل مواجهتها، ويفترض وجود تكامل بين المستويات السابقة،[5]ومعنى ذلك أن أي تهديد للأمن القطري لدولة عربية، أو تنظيم إقليمي عربي من شأنه أن ينتقص من

1- محسن عوض، المرجع السابق، ص 75-78

2- بهاء عدنان السعبري، "أثر الحراك العربي على النظام الإقليمي"، **مجلة قضايا سياسية**، العدد 37-38، (2014)، ص 277

3- إبراهيم نصر الدين، وآخرون، **حال الأمة العربية 2013-2014 مراجعات ما بعد التغيير**، تحرير علي الدين هلال، ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2014، ص 142-146

4- بهاء عدنان السعبري، المرجع السابق، ص277

5- عبد المنعم المشاط، **الأمن القومي العربي، أبعاد ومتطلباته**، المرجع السابق، ص 30-32

الأمن العربي، باعتبار أن الأخير حاصل الأمن لكل دولة عربية، والأمن الإقليمي الفرعي، أي أن السياسات الأمنية لأي مستوى يجب أن لا تتعارض مع مقتضيات الأمن القومي العربي،[1] وعليه فإنه هو تأمين كيان الأمة وتهيئة الظروف المناسبة لتحقيق أهدافها وغاياتها القومية من خلال توفير القدرات اللازمة لمواجهة المخاطر عبر الاتفاق على مصادر التهديد، وتبني سياسيات خارجية وأمنية محددة ومشتركة للتعامل مع الأطراف الأخرى عالميًا وإقليميًا وخصوصًا في مجال إدارة الأزمات، والتعاون عبر صيغ مؤسسية ذات صلاحيات مستقلة إلى حد ما عن النظم السياسية الحاكمة.[2]

لكن نتيجة للتغيرات في النظام الدولي وما آلت إليه حرب الخليج الثانية والاحتلال الأمريكي للعراق مؤخرا والتحولات في الصراع العربي الإسرائيلي، فقد تعددت الآراء حول مصادر تهديد الأمن القومي العربي، حيث يميز البعض بين مصادر تهديد داخلية وخارجية، فيما يرى البعض الآخر أن من الأنسب تقسيمها إلى مصادر تهديد رئيسية وثانوية، من منطلق درجة خطورة التهديد بصرف النظر عن كونه خارجيًا أم نابعًا من البيئة الداخلية، والجدير بالذكر أن مصادر التهديد تختلف من دولة إلى أخرى في درجة حدتها وخطورتها، كما أنها مختلفة في الدول المتقدمة عنها في الدول النامية، فهي خارجية في الأولى بينما هي مزيج من الخارجية والداخلية في الثانية، مع تفاوت حجم التهديد الذي تفرضه، كما يعتبر كل منهما عاملا مساعدًا في تهيئة المجال للآخر ليفرض نفسه.[3]

ونتج من احتلال العراق مزيد من الاختراق لأمن النظام الإقليمي العربي من قبل الولايات المتحدة الأمريكية، كما ترتب عليه من ناحية ثانية انهيار العراق كقوة إقليمية أدت في فترات معينة الدور الموازن في المنطقة، ومن ناحية ثالثة، ازداد الوزن النسبي لمصادر التهديد النابعة من داخل وحدات النظام، والمؤثرة سلبا في أمن الدولة القطرية بالدرجة الأولى، و لم يتمكن النظام الإقليمي العربي من التعامل معها بفاعلية في المرحلة السابقة على احتلال العراق، إذ كثيرا ما تم إغفالها لصالح التهديد النابعة من قوى خارجية[4]. أو لصالح تلك الناتجة من تفاعلات وحدات النظام بعضها مع بعض كغزو العراق للكويت، على سبيل المثال، وتتجلى أهم التهديدات الداخلية في:

أولا–الدولة الفاشلة والأمن:

مجمل ما سبق أن الأوضاع السياسية والاقتصادية والأمنية والاجتماعية التي رتبها الاحتلال الأمريكي للعراق عام 2003 تعني أن العراق أضحى خارج معادلة التوازن الإقليمي التقليدية، بل أصبح ضمن الدول الفاشلة*، وبالنسبة لمؤشرات الدولة الفاشلة فإنه منذ 2005 بدأ صندوق السلام،Fund for peace بالاشتراك

1- بكر مصباح تنيره، "الأمن القومي العربي وتوازن القوى الاستراتيجية في ضوء المتغيرات العربية والدولية"، المرجع السابق، ص 19
2- حامد عبد الله ربيع، **نظرية الأمن القومي العربي**، المرجع السابق، ص 96، 97
3- غازي النهار، **الأمن القومي العربي: دراسة في مصادر التهديد**، ط1، عمان :دار مجدلاوي، 1993، ص 3
4- أكرم القش، "تكامل أبعاد الأمن القومي العربي"، في مدحت أيوب، محرر، **الأمن القومي العربي في عالم متغير**، ط 1، القاهرة: مكتبة مدبولي، 2003، ص 90-92

* **تعريف الدولة الفاشلة**: "تلك الدولة التي تعاني نزاعات عميقة وتوترات وتنافسات خطيرة من جانب فصائل متحاربة، حيث تخوض القوات الحكومية معارك ضد عناصر ثورية مسلحة، وتعاني هذه الدولة وجود جذور لأحقاد وعداوات عرقية أو دينية أو لغوية أو طائفية، وينبغي تأكيد أن شدة العنف ليست هي المعيار المحدد لفشل الدولة من عدمه، بل طبيعة ذلك العنف ومساره واتجاهه ضد الحكومة، أو النظام القائم، ويكون أساس=

مع مجلة السياسة الخارجية الأمريكية (Foreign policy)، في إصدار تقارير سنوية حول الدول الفاشلة، وقد تم وضع مجموعة من المعايير وفق آلية علمية تستخدم برامج معقدة ومتطورة تقوم بمسح عشرات الآلاف من المصادر الإخبارية لجمع المعلومات وتحليلها، ثم تأطيرها ضمن 12 مؤشرا فرعيا اجتماعيا واقتصاديا وسياسيا وعسكريا، وتتراوح قيمة كل منها بين (0-10)، وكلما حازت الدولة علامات أعلى كلما تصدرت قائمة تصنيف الدول الفاشلة[1]. وفي ضوء مؤشرات الدولة الفاشلة التي يعدها صندوق السلام ومجلة السياسة الخارجية الأمريكية، انتقل العراق ما بين المرتبة 04 في 2006، والمرتبة 09 في 2012/2011، والمرتبة 13 عام 2014[2]، ونجد مظاهر كثيرة لفشل الدولة ومنها أزمة المهجرين داخليا، الذين يبلغ عددهم، وفقا لإحصاءات هيئة الهلال الأحمر العراقي، 2.198.408 مهجرين في نهاية أكتوبر 2007، من بينهم الأطفال دون الثانية عشرة، وهم يشكلون 58.6 % من العدد الإجمالي، علاوة على تردي الخدمات العامة والاقتتال بين الطوائف العراقية[3].

الجدول رقم (11) مؤشرات الدولة الفاشلة بالنسبة للعراق (2006-2014)

مؤشرات انعدام استقرار/ السنة	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
التدخل الخارجي	10.0	10.0	10.0	10.0	9.5	9.3	9.0	8.5	7.9
الفصائل السياسية	9.7	9.8	9.8	9.6	9.6	9.6	9.6	9.6	9.6
المنظومة الأمنية	9.8	10.0	9.9	9.7	9.5	9.5	9.9	10.0	10.0
حقوق الإنسان	9.7	9.7	9.6	9.3	9.1	8.6	8.3	8.6	8.7
الخدمات العامة	8.3	8.5	8.5	8.4	8.4	8.0	7.8	7.6	7.7
شرعية الدولة	8.5	9.4	9.4	9.0	9.0	8.7	8.4	8.6	8.7
الفقر والتدهور الاقتصادي	8.2	8.0	7.8	7.6	7.6	7.0	7.7	7.3	7.0
التنمية غير المتوازنة	8.7	8.5	8.5	8.6	8.8	9.0	8.7	8.4	8.1
هجرة البشر	9.1	9.5	9.3	9.1	9.3	8.9	8.6	8.3	8.0
المشاكل بين المكونات	9.8	10.0	8.8	9.7	9.3	9.0	9.7	10.0	10.0
اللاجئون والمشردون	8.3	9.0	9.0	8.7	8.7	9.0	8.5	8.8	8.5
الضغوط الديموغرافي	8.9	9.0	9.0	8.7	8.5	8.3	8.0	8.3	8.0
المجموع	109.0	111.4	110.6	108.5	107.3	104.8	104.3	103.9	102.2
تسلسل	4	2	5	6	7	9	9	11	13

المصدر: إياد العنبر، اسحق يعقوب محمد،" مستقبل العراق: دراسة في العلاقة بين مؤشرات الدولة الفاشلة ومتغيرات انهيار الدولة"، **مجلة حولية المنتدى**، العدد 19(2014)، ص 16

=هذا العنف المطالب السياسية، وبخاصة تقاسم السلطة أو الاستقلال والحكم الذاتي". وأيضا "انها الدولة التي تفقد السيطرة على وسائل العنف الخارج عن الإطار القانوني، ومن ثم تكون عاجزة عن تحقيق السلام والاستقرار لشعوبها، وفي فرض السيطرة على أراضيها، وعليه لا تستطيع ضمان النمو الاقتصادي أو أي توزيع عادل للسلع الاجتماعية ، وغالبا ما تتميز بانعدام المساواة الاقتصادية والمنافسة العنيفة على الموارد" أنظر إلى:

-Robert L. Rotberg, "the New Nature of Nation-State Failure", **Washington Quarterly**, vol. 25, no. 3(Summer 2002), pp85-87

-Rosa Ehrenreich Brooks, " Failed States, or the State as Failure?", The University of Chicago Law Review, Vol. 72, No. 4 (Autumn, 2005), pp 1159-1161

1- تقرير، "مؤشر الدول الفاشلة لعام 2008"، **مجلة المستقبل العربي**، العدد 356 (أكتوبر 2008)، ص 132-133

2- إياد العنبر، اسحق يعقوب محمد، إياد العنبر، اسحق يعقوب محمد،" مستقبل العراق: دراسة في العلاقة بين مؤشرات الدولة الفاشلة ومتغيرات انهيار الدولة"، **مجلة حولية المنتدى**، العدد 19(2014)، ص 164

3- هيئة الهلال الأحمر العراقي، "المهجرون في داخل العراق "، **مجلة المستقبل العربي** ، العدد 352 (جوان 2008)، ص110

إذن هذه المؤشرات تأتي لتراكم فشل الدولة في العراق، الذي يترتب عليه تحديات خطيرة تهدد مستقبله وكيانه الموحد، لا سيما أن الأزمات السياسية في العراق تنعكس سلبا على النظام السياسي، ولا زالت تعطل مؤسسات الدولة في القيام بوظائفها وبقاء العراق ضمن دائرة الدول الفاشلة.

ثانيا–الآثار الطائفية

كان للصعود الشيعي في العراق عقب الغزو الأمريكي للعراق تأثيره في أمن المنطقة العربية بصفة عامة، وأمن بلدان مجلس التعاون الخليجي خاصة، وخصوصا في ظل الجدل بشأن إمكانية نشوء هلال شيعي في المنطقة نظرا إلى ارتباط الشيعة في بلدان الخليج بنظرائهم في كل من العراق وإيران، وما لذلك من تأثير وبخاصة في البلدان الخليجية* التي تحتوي على مكون شيعي مهم.[1]

وبالنظر إلى تدهور الأوضاع الأمنية في العراق إلى الحد الذي يسمح بالقول إنها بلغت مستوى الحرب الأهلية، فإن ذلك قد يؤدي إلى إمكانية تكرار تلك الحالة في بلدان الخليج العربي، أما الأثر الثاني لهذا الصعود الشيعي في العراق ومن ثم حالة التناحر الطائفي، فيتمثل في احتمال وقوع مواجهة أمريكية –إيرانية، حيث في إمكان إيران دعم وكلائها من الشيعة في العراق، مع ما يمثله ذلك من تهديد لأمن بلدان الخليج[2]، فمن بين تداعيات الاحتلال الأمريكي للعراق عام 2003 ظهور روابط ثقافية واجتماعية واقتصادية جديدة بين الطوائف الشيعية في منطقة الشرق الأوسط عموما، إذ يحرص الآلاف من الشيعة في كل من لبنان وباكستان على زيارة المدن الشيعية المقدسة في العراق، كما أصبح لصور المرشد الأعلى الإيراني آية الله على خامنئي حضور قوي في بعض البلدان الخليجية.[3] وتأسيسا على ما سبق، سيكون للبيئة الأمنية الداخلية في العراق تأثير مباشر في بلدان الجوار، وبخاصة بلدان المجلس، إذ تتوزع جماعات العنف بين تلك الدول والعراق، بل إن بعضا منها ينتمي إلى تنظيمات ممتدة ضمن عموم المنطقة.[4]

ثالثا–خطر الحرب غير المتكافئة** لقد بات العراق مصدرا لقوى تمارس الحرب غير المتكافئة تجاه حكومات المنطقة، خاصة مع استمرار المواجهات المسلحة في العراق بين التنظيمات الإرهابية والقوات العراقية

---

* **أعداد الشيعة في الخليج**: على الرغم من عدم وجود بيانات رسمية بشأن أعداد الشيعة في بلدان الخليج العربية، فإن هناك إحصاءات تشير إلى أنهم يشكلون حوالي 12% من إجمالي عدد السكان الأصليين في بلدان المجلس، أو ما يقدر ب 32 مليون نسمة، أي أن إجمالي عدد السكان الشيعة في تلك البلدان يصل إلى 3.480.000 نسمة، إلا أن تلك النسبة تتباين من دولة إلى أخرى، فهي في البحرين 60-65 %، وفي الكويت 25-30%، وفي العربية السعودية 15-20 %، وفي قطر 16%، وفي الامارات 6%، أما شيعة عمان، فليس هناك بيانات عن أعدادهم فيها، وتكمن الخطورة في أن ما يزال للقبيلة والطائفة والجماعة الإثنية في المجتمعات الخليجية وظائف سياسية واقتصادية وثقافية، من حيث علاقاتها بالدولة أو علاقتها بالفرد، وهي بالتالي قد تستجيب للتأثيرات الخارجية فتنشأ حالة من التعصب تهدد استقرار هذه المجتمعات. أنظر في ذلك :- محمود سعود أبو عامود،" الشيعة في الخليج وتفاعلات الصراع الأمريكي- الإيراني"، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 168، (أفريل 2007)، ص 96 ،96. وأيضا:- باقر سلمان النجار، "الفئات والجماعات : صراع الهوية والمواطنة في الخليج العربي"، **مجلة المستقبل العربي**، العدد 325، (جوان 2008)، ص47

1- جارث ستانسفيلد، **أمن الخليج عقب غزو العراق في النظام الأمني في منطقة الخليج العربي: التحديات الداخلية والخارجية**، ط 1، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2008، ص 144

2 جارث ستانسفيلد، المرجع السابق، ص 145، 146

3- Vali Nasr, " When the Shiites Rise", **Foreign Affairs**, Vol. 85, No. 4 (Jul. - Aug., 2006), pp. 58-71, 73-74

4 عبد الجليل زيد مرهون،" أمن الخليج والمتغير الأمريكي"، **مجلة المستقبل العربي**، العدد 328 (جوان 2006)، ص 9

** **الحرب غير المتكافئة:** يقصد بها الحرب التي يكون أحد طرفيها أضعف من الطرف الآخر من الناحية التنظيمية ومن ناحية القوة المادية ، ويقوم فيها الطرف الضعيف بدراسة دقيقة لنقاط ضعف خصمه التي يمكن أن تلحق به خسارة كبيرة وتزيد من ضعفه إذا قام باستهدافها، وفي الوقت ذاته يعمل هذا الطرف على تعظيم قوته الذاتية عن طريق إعادة تنظيم صفوفه، أو تجنيد المزيد من العناصر فيها، أو توسيع نشاطه ليشمل مناطق أخرى، وعادة ما تقع هذه الحرب بين الدولة والجماعات المسلحة، ولا يوجد ميدان محدد لها، وهي تتطلب أسلحة ذكية ودقيقة في إصابة الهدف، ومن أدواتها الإرهاب العقائدي والعلماني.

(المشكلة) والأمريكية، وما ارتبط بذلك من تضييق للخناق عليها والضرب المكثف لمعاقلها، فاتجهت إلى إعادة ترتيب صفوفها وتجنيد عناصر جديدة لتعوض ما خسرته في تلك المواجهات من خلال خلايا يتم إنشاؤها في خارج العراق، أو من خلال التحالف مع بعض خلايا النائمة أو النشطة في المنطقة.[1]

تحولت الساحة العراقية منذ بداية عام 2005 من معقل لإيواء المتطوعين العرب والمسلمين وتدريبهم واستيرادهم، إلى ساحة تخريج ومركز تصدير لهم إلى الدول الأخرى، خصوصا المجاورة للعراق مثل السعودية والكويت والأردن[2]، فبينما كانت مراكز أجهزة الاستخبارات الغربية تحاول رصد أماكن توزع هؤلاء المتطوعين وأعدادهم وتحركاتهم، إذا بها ترصد عمليات اختفاء بالجملة لمئات منهم، بل إن تقارير أجهزة الاستخبارات الغربية أشارت في أواخر جانفي 2005 إلى خروج حوالي 200 مقاتل عربي من العراق خلال هذا الشهر فقط[3].

اتضحت مخاطر هؤلاء " العائدين من العراق"، عندما تفجرت الحوادث خلال جانفي /فيفري 2005 في أنحاء مختلفة من الكويت، ومن قبلها في السعودية والأردن والدار البيضاء واسطنبول ومدريد، وكانت أجهزة استخبارات أوربية عدة تدرس تقريرا صدر عن الاستخبارات الألمانية عن مخاطر وصول عمليات الزرقاوي وقاعدة بن لادن إلى أوربا، وتحذر من خطر" العائدين من العراق" إلى أوربا، ليشكلوا أكبر خطر إرهابي من نوعه منذ عمليات 11 سبتمبر 2001. وتزامنت عودة المقاتلين غير العراقيين إلى بلدانهم مع الإعلان عن تكوين "قاعدة الجهاد في بلاد الرافدين" وعملية الولاء والمبايعة من الزرقاوي إلى بن لادن، ويتضمن إعلان الجهاد في أكثر من ساحة عربية ودولية في وقت واحد، وتحديدا توسيع رقعة الجهاد من العراق لتشمل منطقة الخليج كلها،[4]ويصاحب هذه الحركة انتقال بعض عناصر تنظيم القاعدة إلى خارج العراق من أجل تشكيل خلايا في الدول التي تنتمي إليها هذه العناصر، وقد عرفت هذه الحركة بظاهرة "العائدين من العراق" وفي كلتا الحالتين، تكون الدولة التي تستقر فيها تلك العناصر أرضا للحرب غير المتكافئة.

وتجدر الإشارة إلى أن انتشار التنظيمات الإرهابية في المنطقة، خاصة العقائدية منها، سابق على احتلال العراق[5]، إلا أن الاحتلال الذي حول العراق إلى دولة فاشلة أدى إلى تحرك ما كان نائما منها، بل وتشكل

1- Michael McConnell, "Annual Threat Assessment of the Intelligence Community for the Senate Armed Services Committee", Senate Armed Services Committee (27 February 2008), pp. 5-6 [http://www.investigativeproject.org/documents/testimony/348.pdf] (Acceded at: 15/01/2016)

2- محمود محمد عبد الغفار، وآخرون،" تحديات الأمن الوطني والأمن الإقليمي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية"، **مجلة دراسات**، المجلد 1، العدد 1 (2014)، ص 90

3- محمد السعيد إدريس،" مستقبل العراق وتأثيره على الأمن الإقليمي الخليجي"، **مجلة دراسات**، المجلد الأول، العدد 1،(2014)، ص 147

4- محمد السعيد إدريس، "تداعيات غزو العراق على الخيارات الاستراتيجية لدول مجلس التعاون الخليجي"، في: **عشر سنوات هزت العالم عقد على احتلال العراق 2003-2013**، المرجع السابق، ص 415

5-Anthony H. Cordesman, The Military Balance in the Middle East, February 18, 2004 [https://csis-prod.s3.amazonaws.com/s3fs-public/legacy_files/files/media/csis/pubs/me_mb_ai.pdf] (Acceded at: 20/02/2016)

تنظيمات جديدة تحوي في تكوينها عناصر عادت من العراق لتنفذ عمليات بالاستراتيجيات ذاتها التي تستخدم في العراق، وخاصة في المملكة العربية السعودية ودول المجلس، واليمن والمغرب والجزائر*.

رابعا–العراق كمصدر تهديد عسكري محتمل لأمن النظام الإقليمي العربي

رغم أن عملية احتلال العراق قضت على ما تبقى له من قوة عسكرية، بعد عملية التدمير المنظم التي نفذتها الإدارة الأمريكية عقب حرب تحرير الكويت و لم يبق له سوى 40 بالمئة من إجمالي قوته التي كان يملكها عند اجتياحه الكويت، ورغم ما يفرضه الدستور العراقي الجديد من قيود على برامج العراق بشأن التسلح، بما يعني اختفاء أحد أسباب نزوع العربية السعودية والكويت وباقي دول الخليج إلى زيادة إنفاقها العسكري لردع أي طموح عراقي للهيمنة أو لتهديد وجودها كما يرى البعض. ومنه لم تؤد حزمة الحروب على العراق إلى تقلص الإنفاق العسكري لدول الخليج، بل زاد هذا الإنفاق، الأمر الذي يشير إلى استمرار المهددات الأمنية والاستراتيجية وتصاعدها، وزيادة معدلات الاستنزاف المالي[1]، نقول رغم ذلك كله، فإن هناك عددا من المعطيات التي تفيد بكون العراق مصدرا محتملا لتهديد عسكري من شأنه ، أيا تكن صورته، أن يخل بأمن منطقة الخليج ابتداء باعتبارها المجال الأول لتنفيذ خياراته الإقليمية ثم أمن النظام الإقليمي العربي ككل، ومن هذه المعطيات عدم التيقن من حجم ما سيمتلكه من مقومات القوة العسكرية بعد استقرار الأوضاع فيه، ومن طبيعة علاقاته مع إيران، التي باتت بصفة خاصة تتمتع بنفوذ واضح داخله، إلى جانب عدم استقرار أوضاعه وما يرتبط به من شكوك في سلوكه الإقليمي والدولي الذي قد يجر المنطقة إلى حرب رابعة، فضلا على استمرار حال عدم الثقة لمواقف الخليجية منه[2].

ويمكن اعتبار استمرار ارتفاع معدل الإنفاق العسكري للدول الخليجية بالتحديد مؤشرا على خوفها من تلك المعطيات إلى جانب اعتبارات أخرى**، حيث شهد الإنفاق الدفاعي الخليجي طفرة تصاعدية لمواجهة التهديد الإيراني الذي أصبح في صدارة مشهد التهديدات للخليج، بعد خروج العراق من المواجهة والتوازن بين دول الخليج وإيران، وبعد ان أصبحت إيران في موقع المسيطر بعد انسحاب القوات الأمريكية الرئيسية في نهاية

---

* **الهجمات الارهابية على هذه الدول:** شكلت العمليات التي نفذتها التنظيمات الإرهابية في المملكة العربية السعودية (ماي، نوفمبر 2003) والتي استهدفت عددا من المجمعات السكنية في مدينة الرياض نقطة تحول جذري طاول جميع دول الخليج بأكثر من 200 عملية إرهابية ، فمنذ حادث الخبر، توالت تلك الأعمال حتى مثلت ظاهرة في معظم دول الخليج –البحرين والكويت وقطر وعمان... - ووصلت في الحالة اليمنية لتصبح مواجهة شاملة لحركات مسلحة خاضت 6 حروب ضد الدولة، تحولت أخيرتها إلى اشتباكات مع قوات الحرس الوطني للمملكة العربية السعودية= =ويمكن تصنيف اليمن بأنه الدولة الثانية بعد السعودية وتنشط فيها جماعة القاعدة وكتائب جند اليمن، أما بالنسبة للمغرب والجزائر فإنه ينشط في كلا البلدين عدد من الخلايا الإرهابية المحلية ذات الصلة بتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، فمثلا في المغرب تنشط جماعة المحاربين المغاربة الإسلامية التي تدعم القاعدة وتنظيم الصراط المستقيم والجهاد السلفي وبعض الخلايا التابعة لتنظيم القاعدة وفي الجزائر تنشط الجماعة الإسلامية المسلحة. أنظر في ذلك إلى:- محمد صالح المسفر،" عشر سنوات من تداعيات احتلال العراق مهددات أمن المنطقة وعبور التفكك والتأثير فيه"، في: **عشر سنوات هزت العالم عقد على احتلال العراق 2003-2013**، المرجع السابق، ص 363، 364 وأيضا:- أيمن إبراهيم الدسوقي، " معضلة الاستقرار في النظام الإقليمي الخليجي"، **مجلة المستقبل العربي**، العدد 434، (أفريل 2015)، ص 77

1- محمد صالح المسفر، المرجع السابق، ص 365

2 إيمان أحمد رجب، **النظام الاقليمي العربي في مرحلة ما بعد الاحتلال الأمريكي للعراق**، مرجع سابق، ص 270

****مؤشرات أخرى عن العراق كمصدر تهديد**: -تحميل الحكومة العراقية غيرها من الدول مسؤولية ما يعانيه العراق من دما وترد في أوضاعه الامنية نتيجة تحمله تبعات " الحرب ضد الإرهاب الإقليمي والدولي نيابة عن أمم المنطقة وأمم العالم أجمع. – إثارتها مسألة ضيق منافذ العراق المائية على الخليج من خلال تصريح الرئيس العراقي جلال طالباني في 24 ديسمبر 2007 عن إلغاء اتفاقية الجزائر ، -إيواء العراق حزب العمال الكردستاني، الذي يتخذ من مناطق الحدود مع تركيا وإيران قاعدة لشن هجمات على اهداف تركية، -تصريحات صدرت عن بعض المسؤولين حول مستقبل العلاقات العسكرية مع الولايات المتحدة ، وما يمكن أن تجره على أمن المنطقة (تصريح موفق الربيعي عن إنشاء حلف في المنطقة شبيه بحلف بغداد أو الناتو).

عام 2011، وقد بلغت نفقات الأمن والدفاع في دول المجلس 385 مليار دولار، كما قدرت مشتريات التسلح لدول المجلس لعام 2010 بمبلغ 105 مليارات دولار بحسب مكتب المحاسبة الأمريكي، كما استوردت دول مجلس التعاون الخليجي صفقات اسلحة من الولايات المتحدة بقيمة 37 مليار دولار بين العامين 2005 و2009، وعقدت المملكة العربية السعودية بعدها صفقة تسلح مع الولايات المتحدة بقيمة 60 مليار دولار، كما عقدت الإمارات مع أمريكا صفقة بقيمة 7 مليارات دولار، ومنه أصبحت دول الخليج تقيم احتياجاتها الأمنية بناء على تهديدات مختلفة، فما عادت تواجه تهديدات من دول فقط-كما حال إيران- بل من جماعات غير حكومية أيضا، تتمحور حول إيران أيضا، كما هو الحال في المواجهة مع الحوثيين في اليمن وتنظيم القاعدة، كما صارت تتضمن مراقبة الحدود جوا وارضا وبحرا.[1]

المبحث الثاني: مشاريع التغلغل لدول الجوار الجغرافي للمنطقة العربية بعد حرب الخليج الثالثة

إن تفاعلات النظام الإقليمي العربي مع محيطه الإقليمي هي الأكثر دلالة على ما وصل إليه من حالة، وكانت السمة الرئيسية للتفاعلات هي اختراقه من خارجه إقليميا فهناك الاختراق الإسرائيلي والإيراني والتركي والإثيوبي، في ظل صمت أو تأييد عربي، مما يشير إلى عدم مقاومة النظام لظاهرة الاختراق الخارجي، ولهذه الأطراف الأربعة أهمية بالغة في التأثير عليه من خلال موضع كل هذه الأطراف في الاستراتيجية العالمية الغربية، ويمكن تصنيف المشروعات القائمة في المنطقة العربية إلى العديد من المشاريع: الأول وهو المشروع الإسرائيلي القائم بمنطق الاحتلال منذ سنوات طويلة، ولكن العاجز وحده عن تحقيق المصالح الأمريكية في عرض المنطقة الممتدة من الخليج العربي وحتى المحيط الأطلسي، أما المشروع الثاني فهو الطموح الإيراني الصاعد في سماء المنطقة تحت عنوان محاربة النفوذ الإسرائيلي فيها، وهناك مشروع ثالث لا يشارك في التلاطم الجاري بين المشروعين الأول والثاني، ولكنه ينتظر النتيجة الحاسمة بينهما وهو المشروع التركي، أما المشروع الرابع فهو المتمثل بالدور الأثيوبي في منطقة القرن الإفريقي والمتحالف مع إسرائيل، أي أن هناك أربع قوى إقليمية غير غربية ينشط تأثيرها ويشتد تحركها على الساحة العربية إلى ما يقارب الوصول إلى مرحلة الهيمنة على سياساتها.

المطلب الأول: المشروع التركي في المنطقة العربية

تركيا تعتبر جزءا رئيسا من منطقة الشرق الأوسط، ولها ارتباط تاريخي وديني مع المنطقة العربية بحكم الحضارة والتاريخ المشترك كون الدولة العثمانية حكمت المنطقة أربعة قرون، وهناك جاليات تركية استعربت خلال هذا التاريخ الطويل، ولذا هناك تداخل بشري وجغرافي وحضاري بين العرب والأتراك، وتقع تركيا بين اثنين من أغنى مناطق في النفط والموارد الطبيعية، كما أن مد البلاد يضع تركيا في موقف استراتيجي بارز من أحد الأطراف مع منطقة الخليج ومن الطرف الأخر مع بحر قزوين، وإن التحول الكبير في تركيا وبروز رؤية

1- محمد صالح المسفر، المرجع السابق، ص 365

استراتيجية واضحة في السياسة الخارجية التركية، ظهرت مع وصول حزب العدالة والتنمية التركي للحكم بعد فوزه في الانتخابات البرلمانية عام 2002.

الفرع الأول: الانفتاح التركي على المنطقة العربية

بالنسبة لتركيا ودورها تظل المسألة الكردية هي جل اهتمامها، أي مستقبل كردستان العراق، وانعكاساتها على أكراد تركيا منسجمة مع إيران وسوريا حيال معارضة قيام دولة كردية مستقلة في المنطقة، وفي شمال العراق تحديدا، فإن أنقرة أقرب إلى محور الممانعة، ويضاف إلى ذلك فتور العلاقات المصرية–التركية والسعودية –التركية لأسباب تاريخية، أو لأسباب خشية السعودية ومصر أن يكون لتركيا دور إقليمي متطور، خاصة بعد توسط تركيا بين إسرائيل وسوريا، مما همش الدور المصري هنا، "ومما بين لدمشق أنه من الممكن تحسن العلاقات مع واشنطن عن طريق وسيط تركي وليس بشرط مصري أو سعودي".[1]

وتحاول السياسة الخارجية التركية أن تخلق توازنا بين علاقاتها مع الدول العربية، وعلاقاتها مع الدول الغربية والولايات المتحدة الأمريكية، وعلاقاتها مع إسرائيل، كما تفضل تركيا صيغة التعامل الثنائي المباشر مع الدول العربية، ومن الثوابت التي تؤمن بها تركيا إزاء المنطقة العربية هو التصدي لأي تحالف عربي في نزاع معها، فقد رفضت تركيا على سبيل المثال لا الحصر سابقا دعوة جامعة الدول العربية لها عام 1996، لعقد اجتماع حول المياه[2].

وتأكد الانفتاح التركي بعد مطلع الألفية الثالثة على المنطقة العربية منذ وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة في أنقرة عام 2002، واتضح هذا الانفتاح بدخول تركيا طرفا مباشرا في جميع القضايا العربية، بشكل خاص بعد تأرجح تحالف أنقرة مع تل أبيب، كما في العدوان الإسرائيلي على غزة، وموقف رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان من الرئيس الإسرائيلي "شمعون بيريز "أثناء لقائهما بمنتدى "دافوس" عام 2009، ونجاح تركيا في الوقوف على مسافة واحدة من مختلف الأقطار العربية من مصر إلى سوريا إلى السعودية، وكذلك مع السلطة الفلسطينية وحركة حماس، وبالمثل حفاظ تركيا على علاقات متوازنة مع إيران، وعدم تضحيتها بعلاقاتها مع إسرائيل على الرغم من كل مواقفها المتقدمة من القضية الفلسطينية، الأمر الذي يرشحها للاستمرار في دور الوسيط المقبول سواء من الدول العربية أم من الإسرائيليين في أي مفاوضات مقبلة.[3]

وعليه يرى قادة حزب العدالة والتنمية ان الحزب يمتلك رؤية جديدة في مجال السياسة الخارجية تمكن تركيا من أداء دور جديد في محيطها الإقليمي، دورا يختلف عن الأدوار التي قامت بها سابقا، إلا أن هذه الرؤية ليست رؤية أيديولوجية، بل رؤية موضوعية عقلانية تقوم على التخطيط الاستراتيجي طويل المدى لتعظيم

1- خالد الحروب، محاور "الاعتدال " و"الممانعة" في المنطقة ومركزية العوامل الخارجية، **مجلة شؤون عربية** ، العدد 132 (شتاء 2007)، ص20

2- عبد الفتاح علي الرشدان، "العلاقات العربية –التركية في عالم متغير"، **مجلة العلوم الاجتماعية** ، العدد 3 (خريف 1998)،ص36-40

3- أحمد يوسف أحمد ونيفين مسعد، **حال الأمة العربية (2008،2009) أمة في خطر**، ط 1، بيروت، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، 2009، ص 16 وللمزيد من الاطلاع على السياسة الخارجية التركية أنظر إلى:- بشير عبد الفتاح، "السياسة الخارجية التركية ..منطلقات وأفاق جديدة"، **مجلة السياسة الدولية** ، العدد 177،(جويلية 2009)،ص 276-278

الاستفادة من قدرات تركيا، وتتسم هذه الرؤية وفقا لأردوغان بالنشاط والدينامية والحسم والحسابات العقلانية والطابع التعددي، حيث ذكر أردوغان في خطاب له في 22 جانفي 2004 أن: "التغير ضرورة لمواكبة الطابع المتغير للعالم، وهو ما يفسر إعطاء الحكومة الأولوية لرؤية جديدة في السياسة الخارجية من أجل نقل تركيا إلى المستقبل وتحويلها إلى قوة عالمية مؤثرة"[1].

وفي نفس السياق، يؤكد أحمد داوود أوغلو، كبير مستشاري رئيس الوزراء التركي والمنظر الأساسي للرؤية التركية الجديدة، أن العقد الذي أعقب الحرب الباردة مثل عقدا ضائعا بالنسبة لتركيا، حيث لم تتبنى الأخيرة خلاله تصورا متكاملا، مكتفية بسياسة ردود الأفعال أو الاستجابة للأزمات ، وعلى هذا الأساس تتمحور الرؤية التركية في ضرورة امتلاك تركيا لسياسة خارجية موجهة لكل منطقة، مع التكامل بين أبعاد هذه السياسة ومناطقها. وتقوم السياسة الخارجية لحكومة العدالة والتنمية على ما يعرف بمفهوم العمق الاستراتيجي والسياسة المتعددة الأبعاد، التي تفترض رؤية تركيا لذاتها باعتبارها دولة مركزية[2]، ويلخص أوغلو أهداف هذه السياسة الجديدة في[3]:

-السعي لخفض المشكلات مع دول الجوار إلى نقطة الصفر(أي مع اليونان وسوريا وإيران، قبرص، أرمينيا وغيرها)

-الاهتمام بمناطق الأزمات خارج دائرة الجوار المباشر لتركيا (أي تنشيط الدور التركي أزمات لبنان، الصراع الفلسطيني الإسرائيلي وأزمات القوقاز وغيرها).

-تعزيز علاقات تركيا مع شركائها العالميين على نحو أكثر توازنا (الاتحاد الأوروبي، الولايات المتحدة ، روسيا والتحالفات والمنظمات الدولية المتعددة الأطراف)

-تعزيز مكانة تركيا كفاعل عالمي يمتلك مصادر متعددة للقوة الرخوة (القوة الدبلوماسية والاقتصادية).

وبالنسبة للسياسة التركية تجاه الشرق الأوسط تحديدا يشير أوغلو إلى وجود أربعة مبادئ أساسية تشكل الرؤية التركية تجاهه وهي[4]:

-ضرورة تحقيق الأمن المشترك للجميع، بحيث يساوي الأمن الحقيقي للفلسطينيين أمن الإسرائيليين، وأمن الشيعة العراقيين يجب أن يتساوى مع أمن السنة العراقيين وأمن المسيحي اللبناني ينبغي أن يساوي أمن الشيعي أو السني اللبناني، وأمن العرب يجب أن يساوي أمن الأتراك أو الأكراد أو أي طرف آخر.

-تغليب الحوار والآليات الدبلوماسية والسلمية في معالجة أزمات المنطقة.

-تعزيز الاعتماد المتبادل بين اقتصاديات المنطقة

-الحفاظ على وحدة الكيانات القائمة وطابعها المتعدد في إطار التأكيد على التعايش الثقافي والتعددية.

1- علي جلال معوض، "الرؤية التركية للأمن الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط"، **مجلة أوراق الشرق الاوسط**، دون عدد، دون سنة ص106

2- بشير نافع، "السياسة الخارجية التركية وأسئلة ما بعد الحرب على غزة"، الجزيرة نت. [http://www.aljazeera.net/NR/exeres/E51978FE-8E56-4D5D-B8BC-5F7585EBA4E2.htm] (15/10/2014)

3- علي جلال معوض، المرجع السابق، ص107

4- علي جلال معوض، "قراءة في فكر داوود أوغلو"،**مجلة السياسة الدولية** ،العدد 178، (جانفي 2010)، ص 75

ويمكن تحديد أسباب تغير الدور التركي في المنطقة إلى الأسباب التالية:

-الفراغ الكبير الذي تشهده المنطقة نتيجة انهيار ما سمي بالنظام الإقليمي العربي بعد احتلال العراق، مما أدى إلى تراجع ثقة تركيا في حلفائها في الناتو واقتناعها بأنهم غير مكترثين بأمنها القومي في مواجهة التحديات النابعة من الشرق الأوسط (تصاعد التحدي الكردي، تصاعد التحدي الإيراني).

-تعثر الدور الأمريكي في المنطقة بعد الاحتلال.

-تعثر الجهود الخاصة بالانضمام إلى الاتحاد الأوروبي.

-تمدد تركيا إقليميا في المنطقة بتكاليف سياسية أقل بكثير من العائد السياسي الذي تجنيه.

-إن الشرق الأوسط هو المجال الجغرافي الوحيد في جوار تركيا الذي يمكنها فيه لعب دور إقليمي دون الاصطدام بقوى عالمية، بالمقارنة بالقوقاز، حيث النفوذ الروسي أو في ألبانيا والبوسنة حيث النفوذ الأوروبي.

-المصالح التركية في المنطقة من خلال سوق ممتازة للسلع التركية وطموح تركيا لكي تصبح معبرا لإمدادات الطاقة إلى أوروبا بما يعزز وضعيتها الاستراتيجية وتوافر تاريخ مشترك بين تركيا والمنطقة العربية.....

-التأثير الذي لعبه وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة في تركيا.

الفرع الثاني: من التحالف التركي الإسرائيلي إلى القطيعة الديبلوماسية[1]

بدأ التوتر يسود العلاقات التركية الإسرائيلية منذ وصول حزب العدالة والتنمية التركي عام 2002 بزعامة السيد رجب طيب أردوغان إلى الحكم في أنقرة وتشكيله الحكومة منفردا، ومن بعد ذلك الغزو الأمريكي للعراق عام 2003، وما استتبعه من تداعيات على العلاقات بين واشنطن وأنقرة عقب افتضاح أمر المخططات الأمريكية والإسرائيلية حيال الأكراد في شمال العراق، مرورا بتصعيد تل أبيب لخروقاتها ضد الفلسطينيين، على نحو أفرز ضغوطات هائلة على حكومة العدالة والتنمية ذات الجذور الإسلامية، فقد تلقى التعاون العسكري الذي يسير بخطى ثابتة منذ عام 1996 بين تركيا وإسرائيل صفعة قوية مع إقدام السلطات التركية على تجميد عمليات التنسيق والتشاور معها في مجال الاستخبارات، ثم إلغائها مناقصات وعقود كانت تركيا قد أبرمتها مع الصناعات الحربية الإسرائيلية حول تحديث طائرات ودبابات تركية، فضلا عن إلغاء صفقة أخرى في مجال الأقمار الصناعية، وقد أرجت تركيا المناورات العسكرية السنوية المشتركة مع إسرائيل من 12-23 أكتوبر 2009، والتي يطلق عليها (نسر الأناضول)، وذلك إلى أجل غير مسمى، بعد انسحاب الولايات المتحدة الأمريكية منها بسبب رفض تركيا دعوة إسرائيل إليها.

ويمتلك الأتراك أدلة قوية على سعي تل أبيب لاستخدام الورقة الكردية، من أجل إيجاد موطئ قدم يخولها مراقبة ما يجري في العراق وإيران وسوريا عن كثب، فضلا عن مساعدة إسرائيل للأكراد من اجل تقويتهم عسكريا، لكي يكونوا شوكة ضد إيران، وتبين أن إسرائيل عززت من وجودها في شمال العراق، وقام جهاز الاستخبارات الإسرائيلي (الموساد) بشراء أراضي في مدينتي الموصل وكركوك الغنيتين بالنفط، وساهمت أموال

1- سامية بيبرس،" العلاقات التركية الاسرائيلية وانعكاساتها على العلاقات التركية العربية"، **مجلة شؤون عربية**، العدد 145، (ربيع 2011)، ص 160

يهودية بتمويل وتأسيس بنك (القرض الكردي) في السليمانية، ومنذ العام 2003 تشكل جيش يهودي-كردي مشترك للحفاظ على استقلال الدول الكردية، مقابل منح الشركات الإسرائيلية امتيازات باستغلال الثروات النفطية والمعدنية شمال العراق. ومن جراء الانتقاد الشديد اللهجة الذي وجهته تركيا لإسرائيل إبان عدوانها على غزة، فقد قام أحد القادة العسكريين الإسرائيليين على خلفية مشاركته في إحدى ندوات منتدى دافوس في جانفي 2009، قائلا: "إن على تركيا أن تطالع نفسها في مرآة قبل أن تنتقد إسرائيل، كونها تحتل شمال قبرص، وتضطهد الأكراد والأرمن"، كما لوح اللوبي اليهودي في الولايات المتحدة بتحويل جهوده في قضية الأرمن إلى غير صالح تركية".[1]

كما تأثر التحالف التركي الإسرائيلي بالعدوان على غزة من خلال توغل القوات الإسرائيلية في غزة ونزول الشعب التركي في مظاهرات واسعة منددا بالجرائم الإسرائيلية هناك. وقد كان واضحا الرئيس التركي عبد الله غول عندما قال: "بأن ما فعلته إسرائيل في غزة ،ليس سوى عمل وحشي وسوف يجازي الله آجلا أم عاجلا من يعتدون على حقوق الأبرياء".

وفي رأي أنقرة فإن تل أبيب تحمل كل اللوم على حرب غزة، وأن حماس التزمت بالهدنة، ولكن إسرائيل فشلت في رفع الحصار، وقد رفض رئيس الوزراء التركي طيب رجب أردوغان تلقي اتصالات من أولمرت إلا بعد توقيف إسرائيل للحرب، وعندما طلب سفير إسرائيل لدى تركيا "جابي ليفي" اجتماع عاجل مع رئيس الوزراء أردوغان خلال الصراع تم رفض طلبه وبلغ بان الاجتماع كان مستحيلا طالما استمر الهجوم على غزة، لذلك على الفور طلبت إسرائيل من المستشارة الألمانية السيدة " أنجلا ميركل" ومبعوث الشرق الأوسط السيد "توني بلير" التوسط بين إسرائيل وتركيا.[2]

وتجدر الإشارة إلى تعاطف حزب العدالة والتنمية الذي يرجع إلى الإخوان المسلمين مع حماس في قطاع غزة لا يوازيه أي اهتمام عميق نحو السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية.

الفرع الثالث: موقف تركيا من واقع التغيير الثوري في المنطقة العربية

اعتمدت حكومة حزب العدالة والتنمية في بناء مواقفها تجاه الثورات العربية على ثلاثة مبادئ أساسية هي: تبني شعارات الشعوب في الحرية والديمقراطية، ورفض أي تدخل عسكري غربي مباشر في مسارات الثورات الشعبية، والحفاظ على البنية التحتية للدول التي تحدث فيها الثورات، وهذه المبادئ الثلاثة تعد في الحقيقة مسألة جوهرية في الدبلوماسية والسياسة الخارجية التركية من وجهة نظر الحكومة التركية تجاه هذه الثورات تحديدا وتمثلت مواقفها تجاه هذه الثورات كالآتي:

-فيما يتعلق بالموقف التركي من الثورة التونسية، فإنه نظرا للمفاجأة التي أحدثها انطلاق هذه الثورة للعالم أجمع، وقصر مدتها، وتطور الأحداث في هذا البلد بشكل متسارع، فإن الموقف التركي كغيره من المواقف الإقليمية والدولية اتسم بالترقب والحذر والقلق من تسارع وتيرة الاحتجاجات واتساعها. واتضح

1- بشير عبد الفتاح ،"إلى أين تتجه العلاقات التركية الإسرائيلية؟"،**مجلة شؤون عربية**، العدد 140 ،(شتاء 2009)، ص 72-76
2- سامية بيبرس،" الدور التركي المتعاظم في منطقة الشرق الأوسط"، **مجلة شؤون عربية**، العدد 141، (ربيع 2010)، ص 182- 184

الموقف التركي أكثر بعد هروب الرئيس التونسي "زين العابدين بن علي" وانتصار الثورة التونسية، وأن تركيا ستواصل دعمها للشعب التونسي بتأسيس نظام تعددي ديمقراطي يتشارك فيه جميع فئات الشعب التونسي، وتنظيم انتخابات شفافة ومستقلة وإلغاء الحظر السياسي ومحاربة الفساد وترسيخ الأمن.

-مر الموقف التركي من الثورة المصرية بثلاث مراحل، الأولى موقف الترقب والصمت، والثانية الدعوة للاستجابة لمطالب الشعب، والثالثة المطالبة بالتغيير عبر دعوة الرئيس المصري بالتنحي. وكانت تطورات الموقف التركي تندرج مع تطور الأحداث في مصر، وتزايد الضغط الإقليمي والدولي على النظام المصري بالكف عن العنف وإحداث التغيير المطلوب. وقد رحبت تركيا بتنحي مبارك في 11 فيفري 2011 وأبدت رغبتها في تقديم المساعدة لشعبين المصري والتونسي الراغبين في الديمقراطية والحرية والاستقلال السياسي والاقتصادي والاجتماعي حتى تحقق هاتين الثورتين أهدافها، وأكدت تركيا على أنها ستواصل العمل دائما من أجل حرية واستقرار ورفاهية وسلام هذه الشعوب. وقد اتجهت العلاقات مع مصر في ظل رئاسة عبد الفتاح السيسي في الفترة 2015/2014 إلى مزيد من التدهور وردود الفعل الحادة إزاء نهج المواجهة الشاملة مع جماعة الإخوان المسلمين[1].

-الموقف التركي من الثورة الليبية جاء مختلفا وتميز بالتقلب وعدم الثبات والغريب أحيانا مما أثار الكثير من علامات الاستفهام والتعجب والسخط في الشارع العربي، وذلك لاختلاف الوضع في ليبيا بسبب تصاعد أعمال القمع الشديد ضد الثوار من قبل كتائب القذافي وازدياد الضحايا المدنيين وطول مدة الثورة. وكان الموقف التركي في البداية متسقا مع الموقف الدولي خاصة بعد صدور قراري مجلس الأمن 1970 و 1973 . وعارضت تركيا لاحقا التدخل العسكري لحلف الناتو متهمة إياه بالسعي لمصالحه الخاصة في ليبيا لكنها ما لبثت أن عدلت موقفها بعد تزايد السخط ضدها في الشارع العربي جراء هذا الموقف، وازدياد كتائب القذافي في ممارسة العنف ضد الثوار والشعب الليبي، حينها أدركت تركيا أن الحلول السياسية والدبلوماسية قد استنفذت تماما بعد رفض القذافي الكثير من النداءات للتنحي عن السلطة.[2]

-وجاء الموقف التركي أكثر حذرا في حالة البحرين، واكتفت بدعوة الأطراف كافة إلى ضبط النفس والدعوة للإصلاح دون انتقاد مباشر للنظام البحريني، ومطالبة المحتجين بالاستجابة لمبادرات الإصلاح في الوقت ذاته، مع التحذير من مخاطر الانقسام السني /الشيعي في المنطقة، وبالمثل تراجع بروز الدور التركي في الحالة اليمنية، حيث تجنبت التدخل المباشر، واكتفت بمناشدات عامة لتحسين مستقبل اليمن من خلال التحول الديمقراطي، وعبرت عن دعمها المبادرة الخليجية لانتقال السلطة لمعالجة الأزمة اليمنية، وأخيرا تبنت تركيا مدخلا مزدوجا في التعامل مع تطورات الأوضاع في سورية، يجمع في بداية الأمر بين حماية النظام الصديق لتركيا ودعمه من جهة، والتعاطف مع الثوار والتأييد الضمني لهم ولمطالبهم من جهة أخرى، مع تنشيط دور

1- إبراهيم نصر الدين وآخرون، **حال الأمة العربية 2015/2014 الإعصار: من تغيير النظم إلى تفكيك الدول**، تحرير علي الدين هلال، ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2015، ص21

2- لقمان عمر محمود النعيمي، "تركيا والثورات العربية تونس ،مصر ،ليبيا"، **دراسات إقليمية**، العدد 33،(2014)، ص41-42

المجتمع المدني التركي في استضافة أنشطتهم على الأراضي التركية، لكنه تطور بعد ذلك إلى مطالبة الرئيس بشار بالتنحي عن السلطة.[1]

المطلب الثاني: المشروع الإيراني في المنطقة العربية

تمتلك إيران المقومات الأساسية للعب دور إقليمي من كتلة بشرية ضخمة وموقع جغرافي ممتاز وامتداد تاريخي عميق وتأثير معنوي متواصل على جوارها الجغرافي، وهذه المقومات في حد ذاتها جعلت من إيران وطموحاتها النووية طرفا في المعادلات الإقليمية وسياقات النظام الدولي المختلفة، الذي تنفتح عليه طهران أو تتصادم معه وفقا لرضاها عن حدود أدوارها الإقليمية المتاحة لها ضمن هذا النظام.

ومع بروز الدور الإيراني في المنطقة منذ ثورتها عام 1979، وزيادة حضوره وتوسع تحالفاته الإقليمية والطائفية في منطقة المشرق العربي وبلوغه التمدد مع احتلال العراق 2003 ومع صمود حليفه حزب الله في مواجهة آلة الحرب الإسرائيلية، أصبحت إيران حاضرة أيضا في عمق اللحظة الراهنة للمنطقة العربية، وكذلك مستقبلها القادم[2].

الفرع الأول: مجالات السياسة الإيرانية

لا يمكن اختصار المشروع الإيراني الاستراتيجي تجاه المنطقة العربية في مجرد تصدير الثورة أو ما تتهم به من محاولات للتشيع، ومن الملاحظ أن وطأة هذين الاتهامين تزداد كل ما حصلت إخفاقات في عملية السلام العربي مع إسرائيل، الذي تنخرط فيه الدول العربية الرئيسية بأشكال متفاوتة وهذه الوضعية تضع إيران في موقع قوة التغيير خاصة في مقابل الدول العربية المعتدلة، مما يحقق أفضلية نسبية لطهران في مواجهة السلطات السياسية العربية، لأنه يعمق من الفجوة بين الحكام العرب وبين شعوبهم، وهو ما يؤدي في النهاية إلى قبول متزايد لدور إقليمي إيراني في المنطقة في مواجهة الدور الإسرائيلي. بمعنى آخر تعي واشنطن أن طهران ليست قوة تغيير جذرية حقيقية تعادي المصالح الأمريكية في المنطقة، ولكنها قوة برجماتية تعارض النسق الحالي لهذه المصالح وموقعها في إطاره. وتهدف الطموحات النووية الإيرانية لتعزيز دور طهران الإقليمي في منطقة على أطرافها قوى نووية بالفعل مثل الهند وباكستان وإسرائيل، لكن طموحات إيران الإقليمية تختلف عن طموحات الدول المذكورة في نقطة أساسية، وهي أن مجالات تطبيقاتها العملية تتحقق في منطقة الخليج[3]، وهي إحدى أهم المناطق في الاستراتيجيات العالمية بسبب احتياطاتها من الطاقة، لذا يغلب الطابع الأمني على العلاقة بين إيران ودول الخليج في ظل طموحات الأولى النووية، كما تسيطر إيران على مضيق هرمز، ذلك الشريان الاقتصادي المهم بالنسبة لباقي دول الخليج العربية[4].

1- إياد عبد الكريم مجيد، "الموقف الإقليمي من التغيير في المنطقة العربية(تركيا) أنموذجا"، **مجلة العلوم السياسية**، العدد 46، (2013) ، 190،191

2- مصطفى اللباد، " هل أصبحت الأدوار الاقليمية بالمنطقة حكرا على قوى غير عربية؟"،**مجلة شؤون عربية** ،العدد 134 ،(صيف 2008)، ص 31-36

3- المرجع نفسه ، ص36-37

4- جمال سند السويدي، **إيران والخليج..البحث عن الاستقرار**، ط1، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 1996، ص16-21

وباعتلاء الرئيس نجاد سدة الحكم في إيران لولاية ثانية من عام 2009-2013 (كانت الولاية الأولى من عام 2005-2009)، اكتملت العوامل المحفزة لبلورة المشروع الإيراني للهيمنة الإقليمية على منطقة الشرق الأوسط، وقبل ذلك كان قد توفر للساسة في طهران عاملان أساسيان من عوامل حفز هذا المشروع، هما الفراغ الاستراتيجي من جهة ، وطفرة العوائد النفطية من جهة أخرى[1].

الفرع الثاني: أطراف التحالف الإيراني في المنطقة العربية

لقد تحقق الفراغ الاستراتيجي بتدمير جمهورية العراق وشغله بصراع داخلي مستمر قد يختلف المحللون في شأن حيازته مقومات الحرب الأهلية، لكنهم يجمعون على حدته، وكذلك اشتماله مختلف الجماعات الاثنية والاتجاهات السياسية العراقية، وتأكد هذا الفراغ بضرب تنظيم القاعدة في أفغانستان التي كان يحكمها نظام طالبان المتطرف جدا في عدائيته لإيران الشيعية، فقد حققت إيران نفوذا إقليميا في العراق، ليلتقي مع التحالف الإيراني –السوري مشكلا حيزا من النفوذ الإقليمي لم يتحقق لإيران في تاريخها الحديث.

لذلك يأتي مشروع الممانعة الإيراني لمواجهة إسرائيل عبر حزب الله في جنوب لبنان، ومواجهة الولايات المتحدة عبر الوكلاء في العراق، وهذا كله بسبب عدم وجود مشروع عربي واضح يتعامل مع قضايا المنطقة[2].

وقد حدث نوع من التوتر بين إيران والسعودية، وله أبعاد إيديولوجية وساهم به بشكل أو بآخر علماء الدين بين الجانبين، وما أدى ذلك إلى توليد نوع من التنافس على قيادة العالم الإسلامي بين إيران والسعودية، وخير مثال على ذلك التوتر الذي دفعت به طهران لقتال ضار عام 2003 بين الجيش اليمني والحوثيين من جانب، وفيما بعد تطور الصراع ليدخل الجيش السعودي في حرب مع الحوثيين من جانب آخر دام لعدة شهور[3].

الفرع الثالث: أهداف إيران من التحالف

يشير عدد من الخبراء أن إيران اندفعت للخيار النووي، بسبب خشيتها من التهديدات الأمريكية، المنتشرة عسكريا في الخليج وآسيا الوسطى منذ عام 2001، أما المنظور الإقليمي، فإسرائيل تحس بالخطر وتحشد المجتمع الدولي لمحاصرة طهران ومهاجمتها إن استلزم الأمر وبالنسبة للجانب العربي، فثمة خطان متميزان في ردود الفعل، الأول وتمثله السعودية ومصر وليبيا وسورية حيث تزعم هذه الدول وخاصة سورية أنهم لا يشعرون بقلق كبير تجاه حيازة إيران للأسلحة النووية، وأن تخلي كل من الدول العربية الأربعة عن خياراتها النووية، إما لقلة الموارد وإما لاحتمال الآثار السلبية لحيازتها، وتمثل الدول الخليجية الخمس الأخرى النمط الثاني من ردود الفعل، حيث إنها الأكثر استشعارا للقلق من حيازة إيران للأسلحة النووية، ومن خطر الانتشار

1- سعيد رفعت، "سياسات تراوح مكانها، وأوضاع تستعصي على التغيير"، **مجلة شؤون عربية**، العدد 139،(خريف 2009)،ص 10،9.
2- مصطفى اللباد، المرجع السابق، ص 36-37
3- للمزيد أنظر إلى: يوسف الشريف، "التمرد الحوثي في اليمن لحساب من؟" **مجلة شؤون عربية**، العدد 140، (شتاء 2009)،ص ص 38-85
وحول التغلغل الإيراني في الأحزاب العربية والحركات الخليجية أنظر إلى:
- نيفين مسعد، "معضلة العلاقات العربية –الإيرانية منذ احتلال العراق"، **مجلة الدراسات الفلسطينية**، العدد 75/74،(ربيع/صيف 2008)،ص32-39
- خالد الدخيل ،"بروز الدور السعودي في إطار النظام العربي الراهن"، **مجلة الدراسات الفلسطينية**، العدد 72، (خريف 2007)،5-6

النووي في الخليج، وهذا "ما يفسر عقد أكثر هذه الدول لاتفاقات أمنية واستراتيجية مع الولايات المتحدة والغرب"[1].

من الأهمية بمكان أن نوضح ما تتضمنه الأجندة الإيرانية الحالية، وهي مفاوضاتها مع الدول الكبرى تركز على الوصول إلى صيغة توافقية بشأن الملف النووي، مقابل توقف الدعم والتدخل الإيراني في الملفات العراقية، واللبنانية والفلسطينية، وليس هناك أي دليل قاطع يثبت أن الإيرانيين يضعون القضية الفلسطينية على رأس جدول أولوياتهم، وبينما تشترك تركيا وإسرائيل في معاداة المشروع الإيراني في المنطقة، لا تملك تركيا برغم كل عناصر القوة الصلبة (القدرة العسكرية العالية–حجم الاقتصاد–العضوية في الناتو) الموجودة لديها من مداخل جغرافية إلى المنطقة العربية سوى العراق وسوريا ولا تستطيع إسرائيل ضمان المصالح الأمريكية وحدها دون التحالف مع قوة إقليمية أخرى في المنطقة، بسبب تدني قدرتها البشرية والجغرافية، أما المشروع الإيراني فيمتلك منافذ أكبر للتأثير عبر الخليج والعراق وصولا إلى لبنان واليمن... ، وذلك بالاعتماد على عناصر القوة الناعمة وليس الصلبة في كثير من الأحيان[2].

الفرع الرابع: موقف إيران من واقع التغيير الثوري في المنطقة العربية

إن موقف إيران من الثورات يتبع للأهواء ومصالح السياسة الإيرانية فهو يمجد ثورة البحرين ويحارب الثورة في سوريا ويمدح ثورة مصر وتونس.... وذلك بحسب ما يتفق مع مصالحها دون النظر إلى معاناة الشعوب، ولهذا موقف إيران يتسم بمثالب ثلاثة:

–انعدام الشمولية: فهو يمجد الثورة في بلد ويمجد النظام ويدعمه في بلد آخر.

–انعدام الموضوعية: بحيث تختلف نظرة السياسة الإيرانية إلى صحة الثورة بحسب علاقة ذلك النظام بأمريكا.

–انعدام المصداقية: وذلك حين أقحمت شعب البحرين في دول الربيع العربي زورا فقط لدوافع طائفية(شيعية) كذلك الأمر في دعمها للحوثيين في اليمن[3].

وانطلاقا من هذا تميز الموقف الايراني من الثورات العربية كالآتي:

أولا–الحالة التونسية

يعتبر حزب الله في لبنان السباق إلى إصدار بيان يربط بن الثورة التونسية والثورة الإيرانية، ويصور الموضوع على أنه في إطار المواجهة الأمريكية – الإسرائيلية البحتة إلا أن الموقف الرسمي الإيراني لم يتأخر في التعبير عن هذا التوجه العام، خاصة عبر المرشد الأعلى ورجال الحوزة كالمرجع الديني الكبير آية الله نوري همداني وآية الله مكارم الشيرازي.... ، وإذا كان من الملاحظ أن الشق السياسي الإيراني للحدث التونسي قد

1- رضا أحمد شحاتة، "مستقبل الأمن الإقليمي في منطقة الخليج: المحاذير والضرورات"، **مجلة الدراسات الاستراتيجية**، العدد 4 ،(سبتمبر 2006)، ص17-25

2- مصطفى اللباد، المرجع السابق، ص 38،39

3- فادي شامية، "المشروع الإيراني في ضوء الثورات العربية: ثوابت ومتغيرات حالة: تونس- مصر- ليبيا- اليمن- سوريا "،**المشروع الإيراني في المنطقة العربية والإسلامية**، ط2 مزيدة ومنقحة، مركز أمية للبحوث والدراسات: دار عمار للنشر والتوزيع، 2014، ص 146-147

بقي في حده الأدنى، نظرا لمحدودية حجم ودور وموقع تونس في الخارطة الإقليمية ، وفي المشروع الإيراني من جهة ولسرعة تطور الأحداث وسقوط بن علي من جهة أخرى ، فإن الموضوع اختلف تماما مع وصول الثورة لمصر.

ثانيا–الحالة المصرية

أعلنت إيران تأييدها للثورة المصرية في أيامها الأولى حيث قام المرشد الأعلى للثورة الإيرانية علي خامنئي بتخصيص جزء من خطبة الجمعة 4 فيفري 2011 باللغة العربية، لتأييد المتظاهرين في مصر، زاعما أنهم يسيرون على هدى الثورة الإيرانية، وداعيا إلى إقامة نظام ديني في مصر مماثل للنظام القائم في إيران، واعتبر خامنئي أن الأحداث التي وقعت في مصر وتونس هي بوادر يقظة إسلامية في العالم مستوحاة من الثورة الإسلامية الإيرانية عام 1979 داعيا الشعب المصري إلى مواصلة انتفاضته حتى إقامة نظام شعبي يقوم على الديانة الإسلامية ، كما أعرب عن اعتقاده بأن سقوط النظام في مصر سيتيح إقامة شرق أوسط إسلامي.

كما اعتبر الرئيس الإيراني محمود نجاد أن "العالم يشهد صحوة إسلامية ضد الاستبداد تشمل مصر وتونس التين تؤسس أحداثهما لشرق أوسط جديد لا مكان فيه للولايات المتحدة وإسرائيل وينبئ بنصر وشيك"[1].

ثالثا–الحالة الليبية

في الحالة الليبية بدأ يبرز نوع آخر من التكتيكات في الموقف الإيراني، وقد حصل ما يشبه توزيع الأدوار بين من يركز على استغلال أمريكا للثورة الليبية للحصول على النفط، وبين من يهاجم نظام القذافي دون أن يوافق على تدخل عسكري كما تم استغلال تدخل الناتو لحماية المدنيين للترويج لنظرية المؤامرة الغربية وربط ذلك بالثورات العربية.[2]

رابعا–الحالة البحرينية

هي مفرطة في التأييد والدعم للثورة في البحرين، إذ كانت تأمل بان تنجح الاحتجاجات في البحرين لأن ذلك سيعطي لإيران نافذة عربية أخرى للتمدد والتأثير، وتحديدا لاختراق منظومة مجلس التعاون الخليجي، لعدة أسباب أولها: دول مجاورة لإيران وثانيهما تختزن أكبر احتياطي نفطي في العالم، وثالثهما أن السعودية أكبر دول المجلس وهي المنافس الحقيقي لإيران على منطقة الخليج العربي لذا سعت إيران إلى اختراق البحرين ، إلا أنها أخفقت نتيجة لتدخل قوات درع الجزيرة.[3]

1- عصام عبد الشافي، "العلاقات المصرية –الإيرانية بعد ثورة يناير.. المحددات والآفاق"، القاهرة: مركز المصري للدراسات والمعلومات، 2012.

[http://www.almasryalyoum.com/news/details/319518] (24/02/2015)

2-SEMIRA N. NIKOU, "Iran Backs Libyan Rebels, Chastises West Over Oil, Bahrain", Tehran Bureau, 6/4/2011 [http://www.pbs.org/wgbh/pages/frontline/tehranbureau/2011/04/iran-backs-libyan-rebels-chastises-west-over-oil-bahrain.html] (Acceded at: 20/02/2016)

3- همسه قحطان الجميلي ،"الحراك السياسي في بلدان المنطقة العربية (قراءة في العوامل الداخلية والمواقف الإقليمية والدولية)"، **مجلة قضايا سياسية**، العدد 37-38، (2014)،ص 225

خامسا–الحالة السورية

في المقابل، وعكس كل الحالات السابقة، عندما وصلت الثورة إلى سوريا، انقلب الموقف الإيراني بشكل كامل، وانقلبت معه مواقف أذرعه الإقليمية، فأصبحوا يدافعون عن النظام السوري بشراسة، بحجة أن هناك مؤامرة تحيكها القوى الغربية للنظام السوري، وأن ما يحدث هو فتنة على طريقة الفتنة الايرانية 2009م (في إشارة إلى الحركة الخضراء)، وأن المتظاهرين عملاء للخارج، ويتلقون أوامرهم من الأعداء والصهاينة، للإطاحة بالنظام الممانع، والمقاوم للخطط الإسرائيلية والأمريكية في المنطقة، وهو ما يوجب على الشعب الحفاظ عليه وعدم الاشتراك بالمؤامرة للإطاحة به، مع ثقة طهران بأن النظام قادر على تجاوز المشكلة وإنهاء الفتنة[1].

سادسا–الحالة اليمنية

مع قيام حركة الاحتجاجات اليمنية ضد نظام علي عبد الله صالح سعت إيران إلى مساندتها إذ ندد أعضاء مجلس الشورى الإيراني باستخدام القوة والعنف ضد المتظاهرين، كما أن إيران سعت إلى إفشال المبادرة الخليجية من خلال دعم بعض الأطراف الداخلية، وقامت إيران بتمويل العديد من الأنشطة والفعاليات، فقد وفرت إيران التمويل لمؤتمر كبير عقد في بيروت في 16 ماي 2012، تحت عنوان:" مستقبل اليمن ومتطلبات بناء الدولة المدنية الحديثة"، وشارك فيه جماعة الحوثيين، والحراك الجنوبي الانفصالي، بالإضافة لرموز من بقايا نظام صالح السابق... ،[2] وفي أكتوبر 2012 اتهم الرئيس اليمني الجديد "عبد ربه منصور هادي" إيران بالسعي إلى تنفيذ مخطط يهدف للسيطرة على مضيق باب المندب في البحر الأحمر، وبالتدخل في الشؤون الداخلية لليمن من خلال دعم الانفصاليين، ويرى المراقبون أن إيران لم يكن لها أن تتغلغل في اليمن لولا وجود عوامل موضوعية تساعدها على ذلك، وأهمها الحركة الحوثية، حيث تلعب الحركة العامل الأبرز في تمدد إيران وتوسعها، ففي جانب السلاح تعمل إيران بشكل حثيث على ضمان تدفق السلاح إلى الحوثيين[3]. وعليه يتهم المسؤولون اليمنيون إيران في لعب دور في عدم استقرار اليمن من خلال دعم بعض القوى اليمنية لتقويض العملية السياسية.

المطلب الثالث: المشروع الإسرائيلي في المنطقة العربية

مر الصراع العربي– الإسرائيلي ، وبالتالي الإسلامي– الإسرائيلي في منتصف التسعينات في مرحلة انتقالية هامة من تاريخه، فقد ارتدى طابعا تحوليا متغيرا، وهذا التحول لا يجري وفقا لمعايير ثابتة أو مستقرة، بل إنه يخضع لعوامل ومؤثرات في منتهى التعقيد محليا وإقليميا ودوليا، وإن هذا الصراع خضع لعوامل وعناصر التبعية

1- علي حسين باكير، "المشروع الايراني في المنطقة –واقع ومستقبل ما بعد الثورات العربية-"،**تقرير ارتيادي(استراتيجي) للبيان**، الاصدار التاسع، ط1، الرياض: مجلة البيان، 2012، ص 367

2- أحمد سلمان محمد،" المواقف الإقليمية من التغيير في اليمن بعد عام 2011"، **مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية**، العدد 51(2015)، ص 10، 11 أنظر أيضا:- فراس عباس هاشم، " الأزمة اليمنية وتأثيراتها في معادلة الصراع الإقليمي الإيراني السعودي"، **مجلة الخليج العربي**، المجلد 44، العدد 1-2 (2016)، ص 44- 56.

3- أحمد أمين الشجاع، **بعد الثورة الشعبية اليمنية إيران والحوثيون مراجع ومواجع**، ط1، الرياض: مركز البحوث والدراسات البيان، 2013، ص 157،158

النسبية للقوى المشاركة فيه ومدة تحررها أو ارتباطها بالقوى الكبرى الجاذبة أو النابذة صاحبة المصلحة في هذا الصراع[1]، وإن ما يجعل الصراع العربي– الإسرائيلي من أهم عوامل التأزم العربي، كونه صراع تاريخي طويل وعقائدي وصراع هوية ووجود، وتتداخل مستوياته القطرية والإقليمية والدولية، وما زاد الصراع تعقيدا في الوقت الراهن هو ذلك الانقسام الفلسطيني بين حركة فتح وحركة حماس، وقد نجحت إسرائيل في ربط حربها ضد الفصائل الفلسطينية المختلفة وحزب الله بالحرب الأمريكية على الإرهاب حيث ساهم ذلك في تحسين مكانة إسرائيل وقتها لدى الأمريكان[2].

الفرع الأول: تجسيد الحلم الإسرائيلي

إن الاحتلال الأمريكي للعراق لم يؤد فقط إلى تدمير دولة العراق، وإنما أدى في نهاية المطاف إلى زعزعة الاستقرار في الشرق الأوسط[3]، حيث برزت فجوة أمنية نتجت عن تدمير الآلة العسكرية العراقية، كما كان لذلك الاحتلال انعكاسات على ميزان القوى الإقليمي، ويمكن أن تظهر هذه الانعكاسات بشكل واضح على إسرائيل، حيث إن الرابح الأكبر من الاحتلال الأمريكي للعراق هي إسرائيل، فإذا كانت كل من الولايات المتحدة الأمريكية وحليفتها بريطانيا قد استفادتا جزئيا وعلى المدى القصير، لاسيما وأن الحرب 2003 كانت مكلفة من الناحية المادية والبشرية بالنسبة للإدارة الأمريكية بالإضافة إلى تشويه صورة أمريكا أمام العالم عندما كشف فضائح "سجن أبو غريب"، غير أن إسرائيل حققت أهدافها الرئيسية بدون إطلاق رصاصة واحدة.

ولعل من أهم هذه الأهداف هو خروج العراق من معادلة الصراع العربي– الإسرائيلي عسكريا وسياسيا لمدة قد تطول، ولهذا بدأ اللوبي الإسرائيلي يعمل على عرقلة الانسحاب الأمريكي من العراق، لإبقاء العراق ضعيف ومقسم، لا يحض بأي دور قوي، كما أن تركز القوات الأمريكية لمدة طويلة في العراق يخدم مصالح إسرائيل[4]، حيث يمكنه ذلك من تعزيز الهيمنة الإسرائيلية على النظام الإقليمي العربي، وما يدل على ذلك هو وجود الصهاينة في كل المؤسسات الرسمية وغير الرسمية العراقية تحت غطاء أمريكي، والهدف من وراء ذلك هو تأسيس لعراق متوافق مع المصالح الإسرائيلية وحليف ضد سوريا وإيران، فإسرائيل في علاقتها مع العراق يستحضر الماضي ويحاكي الحاضر ويستشرف المستقبل، وهو يعامل العراق معاملة خاصة تختلف عن باقي الدول العربية لأسباب دينية وعقائدية واستراتيجية، فالحلم الإسرائيلي هو تدمير العراق، وجعله ضعيفا، متناثرا، فتاريخيا عملت إسرائيل على إثارة النعرات الطائفية في العراق، وذلك من خلال دعمها للأكراد في العراق، وتحريضهم على الثورة، وفي هذا السياق قال رئيس شعبة الأركان الإسرائيلي "عيزر وايزمان" Ezer Weizman في مقابلة أجريت معه عام 1995: "فكرت في أن الأكراد مضطهدون منذ فجر حياتهم، ومجبرون على البقاء على قمم الجبال دون أن يكون لديهم مخرج إلى البحر، إذن لماذا لا نمد يد المساعدة لهم؟ أضف إلى

1- إحسان مرتضى، "مفهوم الشرق الأوسط في الاستراتيجية الإسرائيلية"، **مجلة شؤون الأوسط**، العدد 37، (جانفي 1995)، ص44
2- فاتن نصار، "أزمة العلاقات السورية الأمريكية"، **مجلة شؤون الأوسط**، دون عدد، 2006، ص75-77
3- جوين دايار، **الفوضى التي نظموها: الشرق الأوسط بعد العراق**، ترجمة بسام شيحا، ط 1، لبنان، بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2008، ص 7
4- عامر هاشم العواد، "مستقبل الاستراتيجية الأمريكية في العراق بين الاستمرارية و التغيير"، **مجلة دراسات دولية**، العدد 36(2008)، ص179

ذلك إن مصلحة إسرائيل كانت تقتضي أن يكون لدينا صديق في مؤخرة العراقيين يقض مضاجعهم ويثبت قواهم بعيدا عن إسرائيل"[1]. وفعلتها إسرائيل كذلك بإثارة الفتن الطائفية والقتل والتهجير داخل وخارج العراق وكادت تصل الأمور إلى حرب أهلية خلال العامين 2006 و 2007 .

ولكن هدف إسرائيل البعيد ليس تغيير النظام العراقي فقط، وإنما تغيير الشرق الأوسط، حيث تصبح موالية للولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل، وتوقع الصهاينة بأن ما حدث في العراق سيكون له صدى على "شاكلة مفعول الدومينو" فسقوط صدام حسين سيكون متبوعا بأعداء إسرائيل الآخرين: نصر الله، بشار الأسد، آيات الله.... ، حيث سيزول مع هؤلاء الزعماء الإرهاب وأسلحة الدمار الشامل، وفي هذا الصدد أفادت جريدة "نيورك تايمز"،"the new York times" ،بأن مستشار الأمن الوطني الإسرائيلي "إفرايم هاليفي" Efraim Halevy ألقى خطابا في فيفري 2003 قال فيه:" قد تكون لموجات الصدام الناتجة عن بغداد ما بعد "صدام" تأثيرات واسعة المدى في طهران ودمشق ورام الله"[2].

وحسب الصهاينة فإن التخلص من صدام سيشجع المعتدلين والإصلاحيين في المنطقة على ممارسة الضغط على حكوماتهم للتوجه نحو الديمقراطية.

ولكن الإدارة الأمريكية فشلت في تجسيد كل مخططاتها في العراق، حيث دخل الجيش الأمريكي في حرب خاسرة في العراق، وأصبحت إيران هي المستفيد الأكبر، ومصممة على امتلاك السلاح النووي أما سوريا فهي كمثيلتها إيران لها مصلحة قوية في بقاء الجيش الأمريكي في ورطة، وبالنسبة لحماس فإنها أصبحت تسيطر على غزة في ظل وجود انقسام في السلطة الفلسطينية، وهو ما يجعل السلام مع إسرائيل عملية صعبة، ومن جهة أخرى فإن حزب الله قويت شوكته أكثر في جنوب لبنان بعدما صمد في وجه إسرائيل في حرب 2006، وأجهض مخططاتها، ولربما كانت الجملة المؤسفة لوزيرة الخارجية الأمريكية السابقة "كوندوليزا رايس Condoleezza Rice في خضم حرب لبنان أصدق تعبيرا على البيئة الأمنية في الشرق الأوسط بعد الاحتلال الأمريكي للعراق، حيث قالت: "نشهد مخاض ولادة شرق أوسط جديد، لكنه سيكون بالتأكيد أكثر عدم استقرارا وخطورة من ذلك الذي وجد قبل تدخل الولايات المتحدة الأمريكية في العراق".

إن التدخل العسكري الأمريكي في العراق أدى إلى تقوية إيران في المنطقة، وهذا ما تخشاه إسرائيل بعد الإطاحة بنظام صدام حسين وهذا ما عبر عنه صراحة الخبير الإسرائيلي "أمتازيا برام" الذي سبق وأن أيد الحرب على العراق، حيث قال: "لو انني عرفت ما اعرفه اليوم (جانفي 2007)، لما أوصيت بالمضي إلى الحرب، لأن صدام كان أقل خطرا بكثير مما اعتقدت، لأن الاجتياح أنتج إرهابا أكبر بكثير مما توقعت"[3].

1- شلومو نكديمون، **الموساد في العراق ودول الجوار: انهيار الآمال الإسرائيلية والكردية**، ترجمة بدر عقيلي، ط 1، الأردن، عمان: دار الجليل، 1997، ص157

2- جون. ج ميرشايمر، ستيفنوالت، **اللوبي الإسرائيلي والسياسة الخارجية الأمريكية**، ترجمة: انطوان باسيل، ط1، لبنان، بيروت: شركة المطبوعات للنشر والتوزيع، 2009، ص375

3- المرجع السابق، ص378

وعلى هذا الأساس فإن إدارة بوش واجهت ضغطا كبيرا للانسحاب من العراق، ولكن القادة الإسرائيليين شجعوها على البقاء، لأنهم يعلمون جيدا بأن الانسحاب الأمريكي سيعرض أمن إسرائيل للخطر.

إن إسرائيل بعد انهزامها في حرب 2006 مع حزب الله أصبحت تحضر لحرب انتقامية ضد حزب الله ولبنان، وذلك من أجل رد الاعتبار ورد الهيبة الإسرائيلية التي تزعزعت إثر خسارة الجيش الإسرائيلي أمام حزب الله.[1]

كما أن ما يؤرق إسرائيل هو السلاح النووي الإيراني، حيث هدد في محطات كثيرة بلجوئه إلى قصف إيران إذا لم تتوقف على نشاطها النووي، وقد صرح الكثير من المسؤولين الإسرائيليين بأن إسرائيل لن تقبل بوجود إيران نووية مهما كان الثمن وهذا ما يبرز بصورة واضحة بأن إيران تمثل حقيقة تهديدا لأمن إسرائيل.

الفرع الثاني: العدوان الإسرائيلي على لبنان 2006

لقد صدمت القيادة الإسرائيلية بدورها في حربها مع حزب الله، فعد شهر من القتال استقال الجنرال "أودي أدم" قائد الجبهة الشمالية الإسرائيلية، و لم يطل الوقت برئيس هيئة الأركان "دان حالتوس"، ثم أطيح بوزير الدفاع "عميد بيرتس" لمصلحة رئيس الحكومة الأسبق "أيهود براك"، ومن الواضح أن الإسرائيليين يعون حجم هزيمتهم في لبنان بالكامل إلا أنهم يعرفون كيف يعالجون الضرر، فهم مغرمون بالحياة الرغدة، ومأخوذون بصورة التكنولوجيا والثروة.[2]

ولقد تبين لمعظم جنرالات الحرب الإسرائيليين أن جيشهم لا يملك الوسائل ليواجه انهمار صواريخ (الكاتيوشا) التي كان يطلقها حزب الله، وإذا كان هدف إسرائيل في البداية هو إيقاف إطلاق الصواريخ وإعادة الجنديين الأسيرين، فقد اتضح أن التفوق في النيران والتكنولوجيا لا معنى له من دون معلومات استخباراتية نوعية ملائمة لذلك صدقوا ما ذهب إليه "حسن نصر الله" عندما قال في خطبة له في بنت جبيل بعد الانسحاب الإسرائيلي مباشرة: "إن إسرائيل كانت تختبئ وراء التفوق التكنولوجي لتخفي جبنها وجهلها بما ينطوي عليه العيش في الشرق الأوسط"[3].

الفرع الثالث: العدوان الإسرائيلي على غزة 2009/2008

جاء العدوان الإسرائيلي على غزة نتيجة لتفاعل مجموعة من العوامل المرتبطة بالسياسات الإسرائيلية، كالانتخابات الإسرائيلية التي تمت في فيفري 2009، والتي تم فيها إقناع الائتلاف الحاكم في إسرائيل لخوض العدوان على غزة من أجل كسب أصوات الناخبين الإسرائيليين، وهم "حزب كاديما" و"حزب العمل، بدلا من منافسيهم في "حزب الليكود" و"حزب إسرائيل بيتنا"[4]، ولقد جاءت الحرب على عكس التوقعات

1- هادي زعرعور، **توازن الرعب القوى العسكرية العالمية، أمريكا وروسيا وإيران، وإسرائيل، حزب الله وكوريا الشمالية**، المرجع السابق، ص186

2- علعاد عتسمون،"كيف فقدت إسرائيل مناعتها: دور الانتفاضة الفلسطينية في هزيمة الجيش الإسرائيلي في جويلية 2006"، **مجلة الدراسات الفلسطينية**، العدد 72،(خريف 2007)، ص107

3- المرجع نفسه، ص 110

4- محمد السيد سليم، "رؤية استراتيجية للعدوان الإسرائيلي على غزة "،**مجلة السياسة الدولية**، العدد 176،(أفريل 2009)، ص 73

الإسرائيلية والأمريكية، وربما النصر الذي تحقق هو إثبات قدرة إسرائيل العسكرية واستعادة جزء من الثقة بين حلفائها وجنودها، التي فقدوها إثر هزيمتهم في لبنان عام 2006[1].

ويمكن القول إن القضاء على حركة حماس لم يكن هدفا استراتيجيا للعدوان الإسرائيلي على غزة ، لأن إسرائيل ترغب أساسا في استمرار الانقسام الفلسطيني، وهو الأمر الذي لا يتحقق بالقضاء على نفوذ الحركة[2]، وهذا يبرر انتظار تل أبيب وترقبها لسنوات منذ التسعينيات لوضع الظاهرة الإسلامية وصعودها المتمثل بحركة حماس، بل إن إسرائيل فكرت أن تدع حماس تفشل في إدارة الحكم بعد نجاحها في الانتخابات[3]، إلا أن وثيقة مؤتمر هرتسليا السادس الذي انعقد خلال الفترة من 21-24 جانفي 2006 ذهب إلى أن صعود حماس في مناطق السلطة الفلسطينية يمثل تحديا استراتيجيا من الدرجة الأولى لإسرائيل، كما أن له انعكاسات على النظام الإقليمي العربي، بحكم ما تمتلكه الحركة من قدرة تنظيمية ونفوذ، تقوم من خلالهما على تثقيف وتربية الشباب الفلسطيني على كراهية إسرائيل وأنها ستضخ الأموال لتمويل العنف"[4].

ويمكن القول إن إدارة إسرائيل لصراعها مع حماس –ومع الشعب الفلسطيني–وحزب الله إجمالا– تعتمد على الدمج بين الاغتيالات والعقوبات الاقتصادية الجماعية، وشن الدعاية والحرب النفسية كأدوات للتصعيد ويحدث التلويح بالخيار التفاوضي لاعتبارين أولهما. تثبيت نتائج استخدامها للأدوات السابقة، وثانيهما تفكيك المقاومة قبل انتشارها في قطاعات أوسع من الجماهير الفلسطينية واللبنانية وحتى العربية.[5]

الفرع الرابع: موقف إسرائيل من واقع التغيير الثوري في المنطقة العربية

بالنسبة إلى إسرائيل ترى نفسها متأثرة بدرجة كبيرة من أي تحول قد يمس الشرق الأوسط أو أي دولة من دوله سواء كانت مصر صاحبة أكبر اتفاق سلام معه أو سوريا التي تحتل إسرائيل جزءا من أراضيها، وربما ظل السلام معها غاية صهيونية منشودة فكما تقول الحكمة السياسية الإسرائيلية: لا حرب دون مصر ولا سلام دون سورية، فقد حرصت مراكز صنع القرار في إسرائيل خلال الأيام الأولى من الثورة المصرية على تجنب الحديث عما يجري هناك مفضلة ترقب ما ستؤول إليه الأوضاع، ثم بعد ذلك توالت التصريحات الإسرائيلية، فقد حذر "بنيامين نتنياهو" من عدم الاستقرار في المنطقة قد يستمر لسنوات، وذلك في إشارة إلى الثورات الشعبية في الدول العربية، وحسب "نتنياهو" إننا في فترة انتقالية مع عدم استقرار يمكن أن يستمر

1- عبد الخالق فاروق، "الحرب على غزة ..مفاهيم الربح والخسارة"، **مجلة السياسة الدولية** ، العدد 176،(أفريل 2009)، 121،122
2- عماد جاد، "إسرائيل بين الحرب والانتخابات.. أزمة مجتمع ونخبة"، **مجلة السياسة الدولية** ، العدد 176، (أفريل 2009)، ص 112. وللمزيد حول الأهداف الإسرائيلية من وراء عدوانها على غزة أنظر إلى:-
-أبو بكر الدسوقي، "تهويد القدس...خطر إسرائيلي متصاعد"، **مجلة السياسة الدولية** ، العدد 176، (أفريل 2009)، ص148.
-عمرو الشوبكي، "الاستثناء لإسرائيل من المجتمع الدولي: دولة فوق القانون"، **مجلة شؤون عربية** ،العدد 140، (شتاء 2009)، ص62،61
-رخا أحمد حسن، "التراجع الأمريكي في عملية السلام في الشرق الأوسط"، **مجلة شؤون عربية**، العدد 140، (شتاء 2009)، ص45-47.
3- أمجد أحمد جبريل، "مستقبل العلاقة بين حماس وإسرائيل: دراسة في بعض السيناريوهات المحتملة"، **مجلة شؤون عربية**، العدد 134، (صيف 2008)، ص 48
4- للمزيد حول هذا المؤتمر أنظر إلى: ميزان المناعة والأمن القومي لإسرائيل-وثيقة مؤتمر هرتسليا السادس 2006، ترجمة سعيد عياش، **سلسلة أوراق إسرائيلية**، العدد34، لمركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية (مار)، رام الله، جوان 2006، ص29.
[https://ia601608.us.archive.org/30/items/8janu2013/Waraqa-40.pdf] (25/03/2015)
5- أمجد أحمد جبريل ، مرجع سابق، ص 60

لسنوات طويلة، لذا نحن نأمل أن تنتقل المنطقة العربية، وكذلك إيران إلى تعزيز الديمقراطية الحقيقية، ولكن هنا علينا أن نعد أنفسنا لكل سيناريو محتمل مستقبلا.

وفي اتجاه مغاير ذكر المحلل السياسي الإسرائيلي "دوري جولد" الذي شغل سابقا منصب المستشار السياسي لرئيس الوزراء بنيامين نتنياهو خلال فترة رئاسته الأولى في مقال بصحيفة "إسرائيل اليوم" بأن التحول الديمقراطي في المنطقة العربية يشكل مصلحة إسرائيلية قائلا :هناك فهم أخذ في الانتشار بأنه بسبب قلقها من عدم الاستقرار الذي سيواجه في النهاية نحوها، فإن إسرائيل تعارض الميل الديمقراطي الجديد، غير أنه لإسرائيل مصلحة واضحة في أن ترى الدول في محيطها الإقليمي تتبنى قيما ديمقراطية حقيقية، فمن الناحية العلمية إن انعدام الديمقراطية في المنطقة العربية قد ساعد على إطالة الصراع العربي–الإسرائيلي، ولا تخفي إسرائيل توجسها ومخاوفها من احتمالات حدوث تغييرات في المنطقة العربية، ولاسيما ضمن نطاق الدول المحيطة بها.

وفي الصدد نفسه صرح وزير الخارجية الإسرائيلية "أفيغدور ليبرمان" في 2012/04/22 إلى أن الثورة المصرية أخطر على إسرائيل من البرنامج النووي الإيراني، فمن الملاحظ عدم وجود موقف إسرائيلي موحد ولا حتى قراءة متناسقة للتغييرات الحاصلة في المنطقة، بل وجهات نظر مختلفة، فهناك من يرى إن الثورات العربية تطورا إيجابيا نحو الديمقراطية انطلاقا من منظور السلام الديمقراطي، وترجيح كفة تطوير العملية السلمية، أي بناء سلام دائم مع الشعوب وليس الأنظمة الديكتاتورية، وهناك من يرى في التغييرات تطورا سلبيا، لأنه سيأتي بأنظمة تلعب فيها القوى الإسلامية والقومية دورا كبيرا وأقوى وبالتالي تكون خارجة عن فلك التبعية الأمريكية ومعادية للتوجهات الإسرائيلية المستقبلية، ولكن من المؤكد إن إسرائيل ستسعى إلى توظيف فوز التيارات الإسلامية في الدول العربية لتحقيق هدف ذو شقين: الشق الأول: إثارة الهواجس المقلقة لدى الدول الغربية من هذه التحولات وانعكاساتها على الأدوار الإقليمية والدولية مستقبلا، أما الشق الأخر: زيادة تماسك البنية الاجتماعية الإسرائيلية وذلك عن طريق توظيف فكرة العدو البديل في المدرك الاستراتيجي الإسرائيلي لما لذلك من أهمية في خدمة مرتكزات الاستراتيجية الإسرائيلية في إقليم الشرق الأوسط.[1]

المطلب الرابع: المشروع الإثيوبي في المنطقة العربية (تمدد الدور ودبلوماسية الطاقة)

تشكل إثيوبيا بسكانها الذين يبلغ تعدادهم 80 مليونا سوقا ضخمة للمنطقة العربية، وتوفر بقدرتها المادية ومواردها عددا هائلا من فرص العمل، كما يمكنها بالقدر نفسه، أن تفيد كثيرا من تنامي استثمارات الدول العربية ومن التجارة معها، خصوصا في مجال الزراعة، ومن هجرة العمالة الماهرة، وتربية المواشي وغير ذلك من مجالات التعاون، وتجعل الروابط الثقافية والدينية والتاريخية والاقتصادية والجغرافية الطويلة الأمد التي تربط بين إثيوبيا والقرن الإفريقي والمنطقة العربية، مثل التعاون الوثيق بين هذه المناطق أمرا طبيعيا ومرغوبا فيه.[2]

1- عبير سهام مهدي، عمار حميد ياسين، "الثورات العربية وأثرها على معادلة التحولات الإقليمية في الشرق الأوسط"، **مجلة الكوفة للعلوم القانونية والسياسية**، العدد 17، (2013)،ص 319-321

2- ميهاري تاديلي مارو، "أثيوبيا وجيرانها: عوائق الاستقرار في المنطقة"، **العرب والقرن الإفريقي جدلية الجوار والانتماء**، ط1، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2013 ، ص 512

ويمكن التعرف إلى أبرز ملامح سياسة إثيوبيا تجاه جوارها العربي من خلال وثيقة "سياسة إثيوبيا واستراتيجيتها بخصوص الشؤون الخارجية والأمن الوطني" الصادرة عن وزارة الإعلام الإثيوبية عام 2002، التي شخصت فيها مشكلاتها مع الدول العربية، وحددت سبل التعامل مع كل حالة من هذه الحالات، والجدير بالذكر أن الوثيقة صنفت الصومال والسودان وجيبوتي فقط في خانة الدول الإفريقية، أما مصر فضمتها مع دول الخليج العربي وتركيا وإيران وإسرائيل ضمن دول الشرق الأوسط.[1]

وقد نجحت إثيوبيا في الاستمرار في تشييد سد النهضة الذي تعتبره عنوانا لتقدمها ومشروع القرن بالنسبة إليها، وذلك وفقا للمخطط الذي وضعته رغم الاعتراضات المصرية والعربية، وعليه بدأت إثيوبيا في إطار علاقاتها تروج ما أسمته دبلوماسية الطاقة 2015/2014، وذلك لحفز الداخل لتأييد مشروعها فيما يتعلق بتشييد السدود من ناحية، وتغري دول الجوار بتأييد سياستها لتحقيق مصالحها بتوفير الطاقة الكهربائية لها من ناحية أخرى، وذلك في إطار سعيها أن تكون قوة إقليمية "بذاتها" في محيطها بشكل يمكنها من فرض هيمنتها على بعض دول الجوار، وطمس هويتها.[2] ووثقت إثيوبيا علاقاتها بدول الجوار كالصومال والسودان وجنوب السودان وجيبوتي ومصر وكذلك وطدت إثيوبيا علاقاتها بدول الخليج ولاسيما السعودية والإمارات وقطر* وإعلانهم عن إنشاء مشروعات استثمارية بها.

1- إبراهيم نصر الدين، وآخرون، **حال الأمة العربية 2013-2014 مراجعات ما بعد التغيير** ، المرجع السابق، ص 126

2 إبراهيم نصرالدين وآخرون، **حال الأمة العربية 2014 -2015 الإعصار :من تغيير النظم إلى تفكيك الدول**، المرجع السابق، ص23-24

*** توضيح علاقات إثيوبيا مع هذه الدول العربية:**

أ-إثيوبيا والصومال: منذ نوفمبر 2011 قامت أثيوبيا بإعادة نشر مئات الجنود داخل الصومال، بغرض القضاء على ما تبقى من جماعة شباب المجاهدين وغيرها من الجماعات المسلحة المرتبطة بتنظيم القاعدة، وهو ما يعد استئنافا للتدخل الأثيوبي على الأراضي الصومالية خلال الفترة 2006-2009، وفي فترة وجيزة تمكنت القوات الأثيوبية من تحقيق نجاحات ملحوظة كان أبرزها السيطرة على مدينة بلدوين في ديسمبر 2011، كما نشرت أكثر من 4390 جنديا في قوة حفظ السلم التابعة للاتحاد الإفريقي في الصومال.

ب-أثيوبيا والسودان وجنوب السودان: من أبرز الجهود التي بذلتها إثيوبيا في ذلك الوساطة بين دولتي السودان وجنوب السودان بدأت بالقمة المنعقدة في سبتمبر 2012 لمناقشة بنود مشروع اتفاقية لأمن الحدود، كما تم عقد لقاء ثلاثي في فيفري عام 2014 لدراسة نفس نقاط اللقاء الأول 2012، وكما قامت بتدشين مشروعا للربط الكهربائي في مدينة القضارف السودانية، ومشروعات أخرى تتعلق بالربط بين البلدين بشبكة من الطرق السريعة، وسعت إلى جعل جنوب السودان جزءا من مجالها الحيوي، حيث نشرت أكثر من أربعة الآلاف جندي في أبيي على الحدود بين دولتي السودان وجنوب السودان.

ج-اثيوبيا وجيبوتي: دأبت لدمج جيبوتي لتصبح جزءا من أراضيها، ووثقت علاقاتها بجماعة العفر المهيمنة على السلطة، والتي لها امتدادات في إثيوبيا وإريتريا، ووقعت عددا من المشروعات معها. ويتضح مما سبق أن هناك مشروعا إثيوبيا لإقامة مجال حيوي بدأ بتمزيق الصومال بل وإنهاء عروبته والهيمنة عليه، وفصل جنوب السودان وإخراجه من المجال العربي، ثم التقارب مع جيبوتي والسعي إلى ضمها أو ضم جزء منها.

د-إثيوبيا ومصر: يعد الخلاف مع مصر بشأن استغلال مياه النيل هو المشكلة الأبرز من وجهة النظر الإثيوبية في العلاقة مع دول الشرق الأوسط، في ظل ما تراه إثيوبيا من أن المصريين "فرضوا إرادتهم بحيث لا يستخدم مياه النيل أحد سواهم" وهو ما تسبب في تدهور العلاقة بين إثيوبيا والمنطقة العربية. وعلى الرغم من فترة التوتر التي سادت بين إثيوبيا ومصر إلا أن حجم الاستثمارات المصرية في إثيوبيا ارتفع ارتفاعا ملحوظا ليصل إلى مليار دولار خلال عام 2014، بينما استمر النظام الإثيوبي يتحسب من مصر وشهد مارس 2015 تطورا مهما في العلاقات المصرية الإثيوبية عندما وقعت إثيوبيا ومصر والسودان-على مستوى القمة-اتفاقا للمبادئ من عشرة بنود هدف إلى التقريب بين وجهات النظر، واعتراف كل من مصر وإثيوبيا بالحقوق المشروعة لكل منهما، والتشديد على المصالح المشتركة.

هـ-إثيوبيا ودول الخليج: شهدت العلاقات بين إثيوبيا ودول الخليج عددا من مظاهر التطور الإيجابية ، فبالنسبة للسعودية فتتجلى في أبعاد العلاقات الاقتصادية السعودية الاثيوبية حيث بلغت قيمة التبادل التجاري عام 2011 حوالي 02 مليار ريال سعودي ، ومن بين القضايا ذات الأهمية بين البلدين موضوع العمالة الإثيوبية في السعودية ، أما بالنسبة لقطر فقد تم قطع العلاقات الدبلوماسية بين إثيوبيا وقطر عام 2008 بعد أن اتهمتها بأنها مصدر أساسي لزعزعة الأمن في القرن الافريقي، لكن هذه الأزمة تم تجاوزها في أفريل 2013 عندما قام رئيس الوزراء القطري السابق حمد بن جاسم بزيارة اديس أبابا إعادة العلاقات الدبلوماسية بين الدولتين أما بالنسبة للإمارات فتمثلت عام 2015 في حجم الاستثمارات الإماراتية إلى نحو مليار دولار. أنظر في ذلك إلى : إبراهيم نصر الدين، وآخرون، حال الأمة العربية 2013-2014 ، ص 130-137

المبحث الثالث: مشاريع التغلغل للقوى الكبرى الفاعلة في المنطقة العربية بعد حرب الخليج الثالثة

المطلب الأول: المشروع الأمريكي في المنطقة العربية

شهدت سياسة الولايات المتحدة انعطافا واضحا عن السياسة التقليدية التي قامت أساسا على الحفاظ على استقرار ما يصفه مايكل هدسون باستقرار "الستاتيكو" الإقليمي إلى سياسة تدخل نشط تعمل على إعادة بناء المنطقة وتنظيمها من جديد[1]، وقد اختارت الولايات المتحدة الحلقة الأضعف في النظام الاقليمي العربي، وهو العراق الخاضع لعقوبات دولية صارمة، والمكبل بحصار اقتصادي قاس، والمحاصر بجيران تتراوح علاقاته مع معظمهم بين التنافر والتصارع، ونظامه الاستبدادي، و لم يأت اختيار العراق اعتباطا، فالعراق رغم ضعفه الحالي رقم كبير في المعادلة العربية والإقليمية بموقعه الجيو–سياسي، بل هو مفتاح الشرق الأوسط الذي تلج منه الولايات المتحدة إلى دروب المنطقة سياسيا واقتصاديا، وهو رقم لا يستهان به في الأوبك إذا ما تجاوزنا وضعه (العراق) الحالي، والأهم أن العراق يمتلك ثاني أكبر احتياطي نفطي في العالم، وهو الشريان الذي يمد القلب الاقتصادي للأمريكيين والأوربيين بالحياة.. وقد كان الرئيس الأمريكي بوش الابن صريحا حينما قال :"إن عراقا محررا يمكنه أن يظهر الدور الذي تستطيع الحرية أن تلعبه في تغيير هذا الإقليم بأهميته الاستراتيجية الكبيرة"،[2]وعندما اختارت الولايات المتحدة ضرب العراق المحاصر والضعيف جاء انتصارها سهلا وسريعا وبراقا. وكانت هذه رسالة أخرى وجهت إلى الأصدقاء والخصوم معا مفادها، إن النسق الدولي الجديد الذي بدأت مقدماته بالحرب الأمريكية الأولى على العراق عام 1991، وتشكلت نتائجه في الحرب الثانية على العراق أيضا، هو نظام أمريكي في بنيانه، ومفاهيمه، وأجندته.

هذه الرسائل الأمريكية كانت أكثر وضوحا وأشد إلحاحا بالنسبة إلى الدول العربية في ظل اختلال علاقة التكافؤ بين النظام الدولي والنظام الإقليمي العربي، الذي تعرضت مكانته أصلا للتأطير لصالح الولايات المتحدة التي قامت بضرب التفاعلات العربية وفق سياقات استراتيجية تضمن الهيمنة الأمريكية على هذا النظام، وقد نجحت في دفع الأزمة العراقية إلى ذروتها وتذرعت الإدارة الأمريكية بالمساعدات المالية والفنية التي تقدمها لعدد من الدول العربية بحجة إننا لا نستطيع أن نتخلى عن حلفائنا بسبب عوامل ضعفهم وعدم حصانتهم الجغرافية،[3] وعلى الرغم من التغيرات السياسية والاقتصادية التي شهدها العالم منذ انتهاء الحرب الباردة وقيام نظام عالمي جديد، إلا أن أركان السياسة الأمريكية الشرق أوسطية لم تتغير جذريا، وذلك لأن النفط مازال في صدارة المصالح الاستراتيجية والاقتصادية الأمريكية، إضافة إلى ثبات مكانة إسرائيل وأهميتها للولايات المتحدة الأمريكية[4]، إلا أن العهد الجديد منذ تولي المحافظين الجدد زمام السياسة في واشنطن، وما قاموا به من

1- مايكل هدسون،" سياسات السلام الأمريكي(pax Americana) في العراق والشرق الأوسط" ، **احتلال العراق وتداعياته عربيا واقليميا ودوليا، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية**، المرجع السابق، ص 65

2- نيفين عبد المنعم مسعد، "النظام الإقليمي العربي الجديد"، **ندوة العصر العربي الجديد: الواقع والتحديات**، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، مهرجان القرين الثقافي العاشر ، الكويت، جانفي 2004، ص 6-8

3- فوزية صابر،" تداعيات الاحتلال الأمريكي للعراق بعد عامين"، **مجلة دراسات شرق أوسطية**، العددان 32-33، (خريف 2005)، ص 43-44

4- أمجد أحمد جبريل، مرجع سابق، ص60

استغلال واضح لأحداث سبتمبر في احتلال العراق، وطرح المشروع الشرق أوسطي، كان له انعكاسات كبيرة على النظام الاقليمي العربي وموضعه في الاستراتيجية الأمريكية للحرب على الارهاب.

الفرع الأول: مشروع الشرق الأوسط الكبير

اتبعت الإدارة الأمريكية منذ الاحتلال عددا من السياسات، التي هدفت إلى إحياء مشروع الشرق الأوسط، وعملت على تنفيذه، ويعد هذا المشروع بمثابة الموجة الثالثة من المشروعات الشرق أوسطية التي طرحتها الدول الكبرى، وكان أولها حلف بغداد عام 1955[1]، إذ أخفق في تحقيق أهدافه بسبب تنامي تيار القومية العربية على مستوى الشعوب والنخب الحاكمة، وثانيهما ما يمكن تسميته بشرق أوسطية أوسلو الذي قدمه شمعون بيريز في كتابه الشرق الأوسط الجديد[2]، الذي يهدف إلى تدمير النسق الاقليمي العربي، وإبطال فاعلية مؤسساته وتهميشها[3]. وقد قاد ذلك إلى نشوء عدة مظاهر أبرزها[4]:

-تراجع التوجه القومي وترسيخ القطرية فكرا ومفهوما وسلوكا.

-تفكيك وحدات النظام الإقليمي العربي.

-تراكم الأزمات العربية البينية.

-ضياع القدرة الجماعية على الاستجابة والتغيير.

ولكن هذا المشروع لم ير النور، نظرا لافتقاده للحلول الجدية واقتصاره على تحقيق المصالح الأمريكية و الإسرائيلية، وتوجهات اليمين المتطرف الاسرائيلي في أعقاب وصول بنيامين نتنياهو إلى الحكم في إسرائيل، وهو ما عبر عنه في زيارته إلى آسيا بقوله: "علينا أن ننسى الشرق الأوسط الجديد"[5].

وثالثهما بما يسمى الشرق الأوسط الكبير الذي ارتبط مفهومه برؤية أمريكية لمستقبل المنطقة وبلدانها للمصالح الأمريكية فيها[6]، فهو مصطلح مضلل تعود جذوره إلى مهندسو إدارة بوش من أدبيات الحرب الباردة في النسق المعروف بنظرية الدومينو، وقد استصحب ذلك في الحالة العراقية، إذ تصورت إدارة بوش الابن أن إزالة نظام صدام حسين عن السلطة باستخدام القوة العسكرية وإقامة نظام ديمقراطي في العراق، يكفي فقط إحداث تغييرات في دول الجوار، فتتهاوى باقي الأنظمة الواحدة تلوى الأخرى كما تسقط أحجار الدومينو، انطلاقا من إقامة عراق حر في قلب الشرق الأوسط ما هو إلا حدثا مفصليا في الثورة الديمقراطية العالمية[7].

إن إعادة ترتيب المنطقة حسب المصالح الأمريكية لا يعني إلا هيمنة مطلقة على نفط العرب جميعه، وتطويقا كاملا له، وهيمنة مطلقة لإسرائيل على مقدرات كامل المنطقة، وتحويل الشرق الأوسط إلى قاعدة

1- كمال حماد،" من حلف بغداد إلى الشرق الأوسط الكبير"، **مجلة شؤون الأوسط**، العدد 115،(2004)، ص 142
2- شمعون بيريز، المرجع السابق.
3- ثامر كامل محمد وياسر علي المشهداني، **العولمة وفجوة الأمن في الوطن العربي**، ط1، عمان: دار مجدلاوي للنشر، 2004، ص138
4- هيثم الكيلاني، "الأمن القومي العربي في إطار العلاقات العربية الاقليمية"، المرجع السابق، ص 127.
5- أحمد سليم البرصان، "مبادرة الشرق الأوسط الكبير-الأبعاد السياسية والاستراتيجية"، المرجع السابق، ص 44،43
6- إبراهيم جلال أحمد، "الشرق الأوسط الكبير في الاستراتيجية الأمريكية"، **مجلة شؤون الأوسط**، العدد 123،(2007)، ص 94
7- عدنان أبو ناصر، "رؤية ذرائعية للهيمنة على منطقة الشرق الأوسط الكبير"، **مجلة الوحدة الاسلامية**، العدد 25،(2003)، ص 3،2

لانطلاق مشروعات الهيمنة الأمريكية[1]. لذا فهو نسخة معدلة من مشروع بيريز الذي انطلق في اوائل التسعينات.

ويلفت النظر أن مدلول هذا المشروع ينصرف إلى دائرة جغرافية تتسع تارة وتضيق تارة أخرى، ولكنها تقع ضمن العالم الاسلامي والعربي. وعلى أية حال ، يشمل الشرق الأوسط الكبير في الفكر الأمريكي المعاصر الحيز الجغرافي الذي يمتد من باكستان إلى المغرب[2]، مرورا بتركيا وإيران وإسرائيل. أنظر خريطة الشرق الأوسط الكبير رقم: (15)

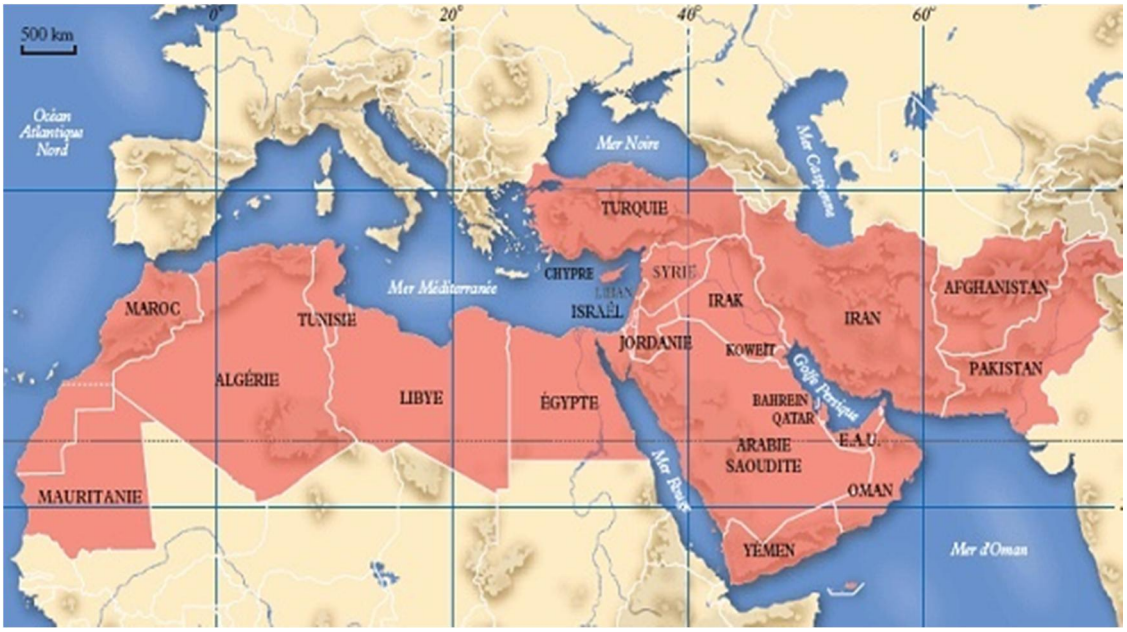

المصدر:

https://www.google.dz/search?q=grand+moyen+orient&biw=1600&bih=687&source=lnms&tbm=isch&sa=X&ved=0ahUKEwi4q9u1xufRAhWHWhQKHTDVBugQ_AUIBigB#imgrc=81tCyoSwv0WLZM%3A

وقد طرح المشروع لأول مرة، بدءا بالرئيس جورج بوش الابن ونائبه ديك تشيني، مرورا بوزير الخارجية كولن باول ومستشارة الأمن القومي كوندليزا رايس، وانتهاء بكبار المسؤولين في البيت الأبيض ووزارة الخارجية ومراكز صنع القرار الاخرى.[3]

ويعتمد المشروع بالدرجة الرئيسة على عدد من الأمور التي ينبغي تحقيقها، ولعل في مقدمتها الديمقراطية والحكم الصالح الذي يتضمن حكما ديمقراطيا فعال، والذي تكمن معاييره في المشاركة وحكم القانون والشفافية وحسن الاستجابة والتوافق والمساواة والفعالية والمحاسبة والرؤية الاستراتيجية[4]، وهما بمثابة الإطار الذي تتحقق بداخله التنمية، فضلا عن تطوير التعليم وتحسينه، وخلص المشروع بأن الحرية والديمقراطية من خلال آليات الانتخابات واستقلالية وسائل الاعلام، وتنمية المجتمع المدني وتفعيل دور المرأة هما ضرورتان

1- نادر فرجاني، "احتلال العراق بين ادعاءات التحرير ومطامع الاستعمار"، **مجلة المستقبل العربي**، العدد 293، (2003)،ص12

2- سعيد اللاوندي، المرجع السابق ،ص5

3- سيد محمد الداعور،"مشروع أمريكي يرسم خريطة جديدة للمنطقة-الشرق الأوسط (الكبير)أم الجديد، صحيفة الجزيرة ، العدد 72 قطر في 16-2004-03-16.

[https://groups.google.com/forum/#!topic/fayad61/g1dq9c2MTTk] (25/10/2015)

4- حسن كريم، "مفهوم الحكم الصالح"، **مجلة المستقبل العربي**، العدد 309،(2004)،ص47

لازدهار المبادرة الفردية، ويرى المشروع أن كل هذه الأمور مفتقدة إلى حد بعيد في كل أرجاء المنطقة، الذي يمر بحالة من الركود الاجتماعي والاقتصادي والسياسي، فيما عدا إسرائيل، الأمر الذي أفرز ظاهرة الارهاب لدى شعوب المنطقة، وقد استند المشروع إلى تقريري التنمية البشرية لعامي 2003/2002.

أما فيما يخص الإطار الفكري للمشروع فقد بدا سريا كرد فعل لليمين الأمريكي المتطرف على الهزيمة في فيتنام مستهدفا فرض هيمنة أمريكية مطلقة على العالم.[1]

وعليه فإن المتأمل في مدى إخلاص المشروع الأمريكي للإصلاح في النظام الاقليمي العربي لسرعان ما يدرك ان هذا المشروع لا يعدو كونه تعبيرا واضحا(شكلا وموضوعا) عن أيديولوجية الائتلاف اليميني الحاكم في الولايات المتحدة المتمثل في التيار المحافظ الجديد الجمهوري. المشهور بتطرفه ونظرته الأيديولوجية للقضايا المختلفة. والذي يهتم بالمصالح الاقتصادية العالمية التي تتناقض مع العناصر اليمينية الأمريكية التي تروج للميل للحروب وعسكرة السياسة الخارجية، وهذا ناتج بحقيقته من التقارب بين اليمين الديني واليمين المسيحي، إذ تجمعهما رؤية واحدة لأمريكا والعالم، فأمريكا في قناعتهم وطن استثنائي تاريخي لا بد أن يسود ويهيمن.

إن هذا المشروع يتلاقى مع الميول الأخلاقية لكثير من الأمريكيين، بما فيهم اليمين التقليدي الذي يهمه الاقتصاد الحر والحريات الفردية والقيم الديمقراطية بشكل يلبي حاجتهم للشعور بأنهم يؤدون رسالة للعالم مفادها أن الشعب الأمريكي هو الشعب المختار الجديد الذي عاهد الرب على بسط سلطته على العالم.[2]

وفيما يخص آليات تطبيق المشروع فإنها تقسم إلى أربعة أصناف هي:[3]

أولا–آليات سياسية واجتماعية: من خلال الآتي:

-إجراء انتخابات حرة ونزيهة.

-دعم مؤسسات المجتمع المدني عبر شيوع الثقافة الديمقراطية على مستوى المجتمع والسلطة، وتوفير فضاء من الحرية على الصعيد السياسي والاجتماعي، وهذا يتطلب وجود قوانين ضامنة لهذه الحريات وضوابط لها، فضلا عن توافر مبدأ احترام حقوق كل الجماعات الاثنية والقومية من قبل المجتمع.

-إرساء معايير الشفافية ومكافحة الفساد.

-تفعيل دور المرأة من خلال تمتعها بحقوقها الأصلية، وتخصيص حصة لها في المجالس النيابية، لكسب ثقة المرأة العربية حتى كان واحدا من مستدعيات إطلاق المشروع.

ثانيا–آليات اقتصادية: من خلال الآتي:

1- نادر فرجاني، ص11

2- رضا هلال، **المسيح اليهودي ونهاية العالم، المسيحية السياسية والأصولية في أمريكا**، ط1، القاهرة: مكتبة الشروق، 2000، ص155-158

3- عبد الله عبد الرحمن، "نحو نظام جماعي فعال لسلام والأمن على الصعيدين العربي والافريقي في ضوء مبادرة الشرق الأوسط الكبير"، **مجلة شؤون الأوسط**، العدد 10،(أفريل 2004)، ص117

-منطقة التجارة الحرة الأمريكية الشرق أوسطية لإدخال شعوبها في دائرة متسعة من الفرص وبمدة زمنية قدرها عشرة سنوات، في محاولة لإدماج اقتصاد إسرائيل مع الاقتصاديات العربية في تكتل اقتصادي ينطوي على تعامل تفضيلي بين الدول الداخلة فيه[1].

-المناطق الصناعية المؤهلة بموجب قانون تنفيذ منطقة التجارة الحرة الأمريكية الشرق أوسطية والأمر الرئاسي 6955 الذي ينص على: أنها منطقة تضم أجزاء من الأراضي المصرية، الأردنية والاسرائيلية-أنها منطقة استقلال ذاتي لها قوانينها الخاصة دون خضوعها لسلطات الدول الثلاث-تدار المنطقة من قبل شركة دولية على نمط شركة الصناعات الدولية الأردنية التي تتولى إدارة المنطقة الصناعية المؤهلة بين إسرائيل والأردن (منطقة الحلبات)-إعفاء المنطقة المذكورة ضريبيا وجمركيا.

ثالثا-آليات ثقافية وإعلامية: وتتمثل في الآتي:

-إذاعة سوا: وتبث من ضواحي واشنطن عبر الأقمار الصناعية، إذ تروج لمشروع الشرق الأوسط الكبير من خلال تقديم تحليلات سياسية تبرر حتمية هذا المشروع.

-قناة الحرة الأمريكية، التي تبث برامجها منذ عام 2003، وتهدف إلى نشر القيم الثقافية الأمريكية.

-الصحف والمجلات والنشرات: وأمثلتها صحيفة واشنطن بوست التي كانت أول من أفصح عن هذا المشروع، ومجلة هاي الأمريكية الصادرة في عام 2003 لنشر القيم الثقافية الأمريكية، ونشرة واشنطن تحت رعاية مكتب الإعلام الخارجي في وزارة الخارجية الأمريكية[2].

رابعا-آليات تعليمية وحضارية: وتتمثل بالآتي:

-إصلاح التعليم من خلال تغيير المناهج وإفراغها من محتواها الثقافي، لتغريب التعليم عن العالمين العربي والاسلامي، وقد ذكرت وثيقة أمريكية بعنوان استراتيجية العمل الجديدة في منطقة الشرق الأوسط هدفها الأساس، وهو التأثير على مناهج التعليم في المنطقة العربية.

-مبادرة تدريس إدارة الأعمال، لإعداد كوادر بشرية تعمل وفقا للفلسفة العالمية التي تخدم المصالح الأمريكية والغربية.

-ربط التعليم بالشبكة الدولية (الانترنت) وضرورة إيصالها إلى أكثر ما يمكن من المدارس ومكاتب البريد.

-مبادرة مدارس الاكتشاف، وظهر جليا في مقترحات (G8)، وتهدف إلى استخدام التكنولوجية المتقدمة ومناهج التعليم الحديث.

1-أحمد السيد النجار وآخرون، **نكبة العراق الآثار السياسية والاقتصادية**، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، 2003، ص240.

2- سيد محمد الداعور، الموقع السابق

لقد أكدت المبادرة على ضرورة دعم التعليم الأساسي في المنطقة، ومشاريع محو الأمية فيها، كذلك تحسين نوعية وأداء الكتب التعليمية، كما أشارت المبادرة إلى ضرورة إصلاح التعليم، ونوهت على عقد قمة الشرق الأوسط لإصلاح التعليم، برعاية المبادرة الأمريكية للشراكة في الشرق الأوسط.

وللحديث عن انعكاس الاستراتيجية الشرق أوسطية أمريكيا على النظام الاقليمي العربي وخصوصا في إطار التحالفات فإن دلالات الارتباط المصلحي المباشر لكل من الطرفين، بل وصل الأمر في مرحلة ما بعد أحداث 11 سبتمبر إلى درجة الارتباط النوعي الذي يفوق في قوته حصد المزايا البينية لكلا الطرفين، وبحيث باتت رغبة الارتباط بينهما تفوق رغبة الارتباط الإقليمي، أي لم يعد احتياج دول عربية مثل دول مجلس التعاون الخليجي للتحالف مع الولايات المتحدة رغبة في الدخول تحت مظلة الأمن الأمريكي فحسب، إنما رغبة أيضا بإغراء واشنطن بالبقاء طرفا أساسيا في التفاعلات الإقليمية ذاتها، خاصة في ظل التخوفات من المشروع النووي الإيراني[1].

وبعد دخول المحافظين الجدد للإدارة الأمريكية، سقط تقريبا التفاهم الأمريكي السوري على إمساك دمشق بالورقة اللبنانية، وهو تفاهم بالأصل رسخته عن ذي قبل أزمة الخليج الثانية، وابتداء من عام 2000 أي بعد الانتفاضة الفلسطينية الثانية، صارت واشنطن ترى من الضروري انسحاب سورية من لبنان، وأن يتقلص دور سوريا الاقليمي، وتوطد هذا الشيء بعد أحداث 11 سبتمبر، واعتبار دمشق ضمن محور الشر، وقد سعت كل من الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا باستصدار قرار بمجلس الأمن الدولي رقم 1559 في سبتمبر 2004، الذي يفترض أن لبنان محتل، وأنه يجب إزاحة الاحتلال السوري له، وقد عالج القرار نقطتين، الأولى ضرورة انسحاب القوات الأجنبية – ويقصد بها سوريا وحدها دون القوات الاسرائيلية- من لبنان، والثانية نزع أسلحة الميليشيات، ويقصد بها حزب الله والمنظمات الفلسطينية في المخيمات[2]. وفعل قرار مجلس الأمن السابق بعد اغتيال رئيس الوزراء اللبناني رفيق الحريري في 14 فيفري 2005، وبناء على جريمة الاغتيال أصدر مجلس الأمن الدولي لأول مرة بالإجماع قرار آخر رقم 1595 في أفريل 2005، الذي قضى بتشكيل لجنة التحقيق الدولية برئاسة السيد (ديتليف ميليس)، ومنح اللجنة سلطات مطلقة لمعاونة القضاء اللبناني على استجلاء الحقيقية في قضية الاغتيال، وقد اتهم (مليس)في تقريريه عددا من القيادات الأمنية والسياسية في سوريا ولبنان، رغم أنه أكد في أكثر من موضع في التقرير أنه لا يملك الأدلة الكافية، وان التحقيق لا يزال بحاجة إلى المزيد، لذلك قادت الولايات المتحدة الأمريكية مجلس الأمن مرة ثالثة في 21 أكتوبر 2005 لإصدار القرار رقم 1636، الذي مهد ل(ميليس) إجراء المزيد من التحقيقات بشأن قضية الاغتيال[3]، الأمر الذي جعل من هذه القضية أن تكون الأهم في السياسة الخارجية السورية، بل صار الموقف منها معيارا يحدد طبيعة العلاقات السورية مع الدول الأخرى، وخاصة السعودية التي أيدت تشكيل المحكمة والغرض من وراء انشائها.

1- خليل العناني، "التحالفات الخارجية. هل اندثر النظام العربي؟"،**مجلة شؤون عربية**، العدد 133، (ربيع 2008)، ص 32
2- خالد الدخيل،" بروز الدور السعودي في إطار النظام العربي الراهن، المرجع السابق، ص 10
3- عبد الله الأشعل،"العالم العربي والاستهداف الأمريكي لسوريا"، **مجلة شؤون الأوسط**، العدد 2006، ص45-46

وكان عام 2006 عاما فارقا في تاريخ السياسة الدولية، حيث أعلنت القيادة السياسة الأمريكية أنها لم تحقق الانتصار في حربها ضد العراق، الذي تحتله منذ شهر مارس عام 2003 باسم التحالف الدولي[1]، وبالتالي يمكن الاعتبار بأن ذلك مؤشر لبداية تحول إلى نظام دولي جديد، وبالإضافة إلى الفشل الأمريكي في العراق، فلم تكن البيانات الرسمية والاستعدادات الرسمية فيما يتعلق بالوضع العراقي خلال عامي 2003-2004 واضحة لدى حكومات التحالف، خاصة فيما يتعلق بالكيفية التي سيوصف بها الوجود الأمريكي[2]، واتضح لواشنطن أن ما تفاجأت به من مقاومة عراقية شرسة، هي أشمل من أن تحصرها في فئة أو طائفة أو حزب أو تيار، فالإسلاميون في المقاومة سنة منهم وشيعة، والقوميون في المقاومة بعثيون وغير بعثيون، وكذلك الشيوعيون شاركوا في المقاومة، سواء التقليديين منهم أو المجددين.

وكان الاتفاق على إطار زمني للوصول إلى حل نهائي بين الاسرائيليين والفلسطينيين مع نهاية العام 2008 برعاية أمريكية، أنه يعطي الدول العربية المعتدلة مجالا للتنفس في حال أن قررت الولايات المتحدة توجيه ضربة عسكرية لإيران بعد إقرار معاهدة السلام، وبما أن كلا الأمرين السابقين لم يحصل، فإن التشكيك بهدف وآلية وقدرة مؤتمر (أنابوليس) وما نتج عنه هو أمر مشروع، بسبب أولوية الملف الإيراني على الأجندة الأمريكية عن السلام مع العرب والفلسطينيين[3]. وما يفسر تلك الأولوية هو تردد انسحاب الولايات المتحدة من العراق إلى غاية 2011، ومحاولتها الايقاع بين القوى العراقية المساندة لطهران، وكذلك الاصرار على تكثيف المشاركة العسكرية الأوربية عبر حلف الناتو في أفغانستان، والحرص على تطويع التوازنات في منطقة آسيا الوسطى بما يضمن احتواء النفوذ الإيراني داخلها، فضلا عن تشدد مواقف حيال حلفاء إيران في المنطقة، من حيث عدم التشجيع على إجراء مفاوضات بين إسرائيل وسوريا، وحرص الولايات المتحدة على إظهار اهتمامها بمتابعة المفاوضات بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل، في نفس الوقت الذي تحرص فيه عدم استمرار محاصرة (حماس)، واتجاهها لدعم حكومة السيد سعد الحريري –سياسيا ودوليا–في مواجهته مع حزب الله في لبنان[4].

وتم النظر إلى حرب إسرائيل على لبنان في جويلية 2006، على أنها حرب أمريكية بالوكالة، إذ انطلقت من المنظور الأمريكي لذلك وإعادة تركيب أوصال المنطقة العربية، ضمن ما يسمى بـــ(الشرق الأوسط الجديد)[5]، وقد بدا ذلك واضحا من خلال التصريحات التي أطلقتها وزيرة الخارجية الأمريكية (كوندليزا رايس) قائلة: بأن ما يحدث في لبنان ما هو إلا " آلام المخاض لولادة شرق أوسط جديد".

1- أحمد يوسف احمد ونيفين مسعد ،المرجع السابق، ص10

2- آدم روبرتس، "نهاية الاحتلال في العراق 2004"، **مجلة المستقبل العربي**، العدد 207، (سبتمبر 2004)، ص 32

3- خالد الحروب ، محاور "الاعتدال " و"الممانعة" في المنطقة ومركزية العوامل الخارجية، **مجلة شؤون عربية** ، المرجع السابق، ص19

4- سعيد رفعت، "صراع الارادات في التجاذب الأمريكي الايراني وانعكاساته على المنطقة"، **مجلة شؤون عربية**، العدد 134،(صيف 2008)، ص9

5- مصطفى عبد العزيز مرسي،" التحركات العربية في بعض قضايا المنطقة، هل تمثل أدوارا إقليمية مؤثرة على ساحتها؟"، **مجلة شؤون عربية**، العدد 135،(خريف 2008)، ص21

ومن خلال تقرير إدانة إسرائيل عام 2009 الذي قدمه القاضي الجنوب إفريقي السيد (جولدستون) بشأن اللجنة الأممية التي شكلت برئاسته عن تقصي الحقائق عن الدمار والجرائم المرتكبة خلال العدوان على غزة، فقد كان الموقف الأمريكي ضاغطا على السلطة الفلسطينية لتأجيل مناقشة التقرير إلى شهر مارس 2010، وفي نفس اللحظة أصدر الكونغرس الأمريكي قرارا يطالب من خلاله إدارة الرئيس أوباما بالوقوف ضد التقرير في جميع المنتظمات الدولية، وبالفعل صوتت الولايات وإسرائيل وبعض الدول الأوربية ضد التقرير، متذرعة بأنه يدين تل أبيب جنائيا، وقد يعرض قادتها للمطالبة بتقديمهم للمحكمة الجنائية الدولية، وبذلك تناسى الرئيس الأمريكي ما قاله في جامعة القاهرة في 04 جوان 2009 بأن "استمرار الأزمة في غزة لا يخدم إسرائيل"[1].

الفرع الثاني: الهيمنة الأمريكية على أمن النظام الاقليمي العربي

يعتبر هذا الوضع امتداد لهيمنة الولايات المتحدة على النظام الدولي، ويمكن رصد ملمحين لدورها كقوة مهيمنة في المنطقة العربية: أحدهما خاص بتأكيد حضورها العسكري الفعلي في المنطقة انطلاقا من العراق فمنطقة الخليج، والآخر خاص بتبنيها سياسات لإقناع دول المنطقة بما تراه مهددا لأمنها.

أولا–تزايد الوجود العسكري في المنطقة العربية

مع قيام الولايات المتحدة بشن الحرب على العراق، باتت هناك صورة جديدة لعلاقاتها العسكرية مع النظام الإقليمي العربي، ففي السابق، كانت العلاقات العسكرية تقتصر على الاتفاقيات والقواعد العسكرية، وبات لها منذ الحرب قوات تجوب مياه الخليج والبحر المتوسط قبالة السواحل العربية وبدأت هذه الصورة الجديدة في العراق، فرغم إرسال 26 دولة قواتها إليه، فإن القوات الأمريكية هي الأكبر حجما، ثم تليها القوات البريطانية.

فبعد سقوط النظام العراقي السابق، بلغ عدد القوات الأمريكية 135 ألف جندي، ثم أعلن إرسال 20 ألف جندي من مشاة البحرية الأمريكية (الماريتز) إلى بغداد، و 4 آلاف إلى الأنبار في جانفي 2007، إلى جانب قوات مساندة راوح عدد أفرادها بين 7 آلاف و 8 آلاف، فارتفع عدد القوات هناك، وبلغ 168 ألف جندي، يشكلون 20 لواء حتى نهاية عام 2007، وبلغ حجم القوات البريطانية 12 ألف جندي يعملون في مناطق الجنوب[2].

وقد قسم العراق إلى ست مناطق رئيسية، وزعت السيطرة عليها القوات الأمريكية في منطقة شمال غرب العراق، وبغداد وشمال الوسط، والغرب، والقوات البريطانية في جنوب شرق البلاد، في حين سيطرت القوات البولندية على جنوب الوسط[3]، ثم أخذت تنسحب إلى قواعد خارج المدن بعد تسليم القوات العراقية معظم

1- خليل العناني، "أوباما ..قيود داخلية وتعقيدات خارجية"، **مجلة شؤون عربية**، العدد 140، (شتاء 2009)، ص59،60

2- رفعت سيد أحمد وآخرون، **الاستراتيجية الأمريكية في العراق والمنطقة البند السابع وسبل الخروج منه قانونيا والاستفادة من تجارب المعاهدات الأمريكية مع اليابان وألمانيا**، ط1، دون مكان: دار الصنوبر للطباعة، دون سنة، ص 118-121

3- أحمد إبراهيم محمود، "إشكاليات الوجود العسكري الأجنبي في العراق،" **مجلة السياسة الدولية**، العدد 163، (جانفي 2006)، ص 116،117

*منذ صدور هذا القرار، تم تجديد عملها مرتين بموجب القرار الرقم 1637 عام 2005، والقرار رقم 1723 عام 2006

المسؤوليات الأمنية، وقد تحقق ذلك حتى نهاية عام 2007 في تسع محافظات، مع استعداد هذه القوات للتدخل عند الحاجة.

وتتولى القوات الأمريكية معظم المهام العسكرية هناك، وبالتحديد المهام الاستراتيجية والتكتيكية في العمليات العسكرية الرئيسية، وتقوم بأعمال تخطيط وتنفيذ المهام القتالية في مواجهة المتمردين، فضلا على الإشراف على تدريب القوات العراقية، وهناك نوع من المشاركة من قبل القوات البريطانية، وإلى حد ما البولندية، في تنفيذ بعض المهام القتالية، وأخذ دور هذه القوات يتجه تدريجيا نحو الدعم والاسناد، مع اتجاهها إلى إعادة الانتشار. وسعت واشنطن إلى تقنين وجودها في العراق من خلال اتفاق ثنائي بينها وبين حكومة نوري المالكي، ليحل محل القرار السنوي الذي يصدر عن مجلس الأمن الدولي لتجديد مهام قواتها هناك، على النحو المنصوص عليه في قرار المجلس الرقم 1546 الصادر في عام 2004.

وعليه بعد أن استكملت القوات الأمريكية والبريطانية إحكام سيطرتها على العراق، والتأكد من اعتقال كافة أعضاء النظام السابق، وعلى رأسهم الرئيس صدام حسين، وبعد إقرار الدستور الدائم للعراق الذي أقر الفيدرالية، وتفاديا لمزيد من العمليات المسلحة التي تقودها جماعات سنية ضد القوات المحتلة، قررت الولايات المتحدة الانسحاب من العراق، وتسليم السلطة للعراقيين، وذلك وفق اتفاق بينها وبين الحكومة العراقية التي باتت تتوافق مع سياسات الولايات المتحدة، ولا تهدد الأمن القومي الأمريكي في المنطقة، ولقد تقرر الانسحاب النهائي من العراق بخطاب للرئيس الأمريكي باراك أوباما في 21 أكتوبر 2001 واتفاق مع الحكومة العراقية حسب معاهدة صوفا التي وقعت عام 2008 بين الحكومتين العراقية والأمريكية المنظمة لمراحل الانسحاب واستكماله نهاية العام 2011 .

وفيما يتعلق بالوجود العسكري في مياه الخليج، ارتفع مستوى القوات المنتشرة في الخليج إبان الاستعداد لشن الحرب على العراق، وتتواجد اليوم القوّات العسكريّة في كلّ دول المجلس بلا استثناء، ووصلت أعدادها الى حوالي 30 ألف جندي في عام 2012 م. هذا بالإضافة الى حوالي 22 ألف عنصر آخر من البحرية الأمريكية التي تتواجد في حاملات الطائرات والسفن الحربية الأخرى التي تنتشر في مياه الخليج، مما يقدر عدد القوات الاجنبية في دول المجلس أو مياهها الاقليمية بأكثر من 50 الف عنصر، الأغلبية الساحقة من الولايات المتحدة الأمريكية. هذه الارقام الهائلة توازي تواجد الجيش الامريكي في ألمانيا (حوالي 50 الف وتتعدى تواجده في اليابان (حوالي 35 ألف ويذكر أن الجيش الأمريكي يتواجد في هاتين الدولتين منذ هزيمتهما في الحرب العالمية الثانية[1]. الشكل رقم (08) عدد ونوع القوات الأجنبية بالمنطقة العربية 2012

1- أحمد عبد الله عسبول وآخرون، **الخليج 2013 الثابت والمتحول**، ط1، الكويت: مركز الخليج لسياسات التنمية، 2013 ،ص166

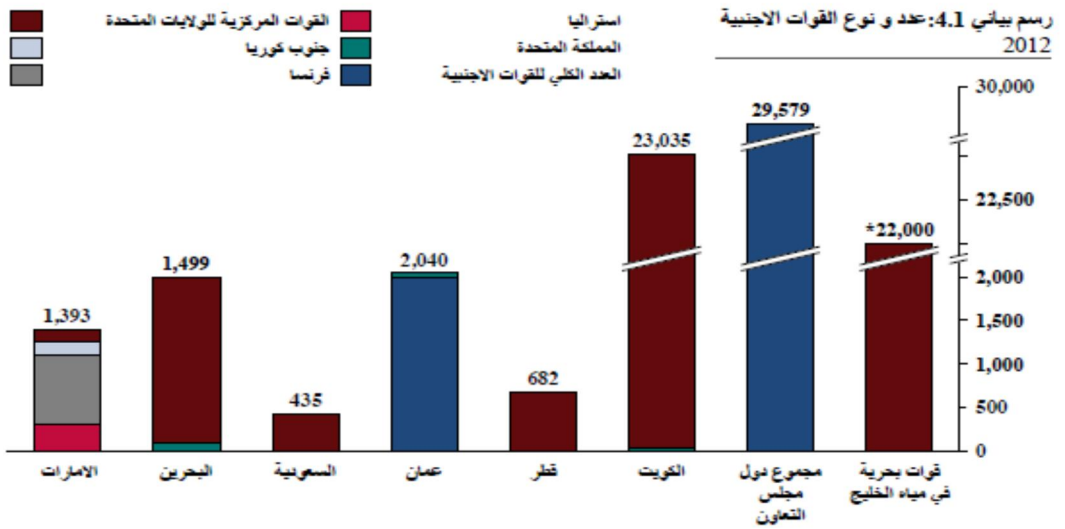

المصدر: أحمد عبد الله عسبول وآخرون، **الخليج 2013 الثابت والمتحول**، ط1، الكويت: مركز الخليج لسياسات التنمية، 2013، ص166

ويوجد في منطقة الخليج قوات بحرية وجوية أمريكية و 45 سفينة تجوب مياه الخليج[1]، علاوة على حاملتي طائرات أمريكيتين، وقد ارتبط اتجاه الولايات المتحدة لتعزيز قواتها في منطقة الخليج في جانب كبير منه بتوتر العلاقات بينها وبين إيران.

ثانيا–إعادة تعريف مهددات أمن النظام الإقليمي العربي

اتجهت الإدارة الأمريكية إلى نقل رؤيتها بشأن مهددات الأمن القومي الأمريكي، التي تضمنها استراتيجيا الأمن القومي لعام 2002 وما طرأ عليها من تعديلات في عام 2006، إلى المستوى الإقليمي في تعاملها مع النظام الاقليمي العربي، مستغلة في ذلك ما وفره لها وجودها في العراق من فرصة للتحكم في مواقف دول المنطقة وسياساتها، واعتبرت الإرهاب الخطر الأساسي الذي يتهدد الأمن الأمريكي، ويتطلب تعاونا دوليا، إلى جانب خطر انتشار أسلحة الدمار الشامل في الدول المارقة[2]، وذلك عن طريق ممارسة الضغوط السياسية والاقتصادية كالضغط على سوريا من خلال الوضع العراقي وعلاقاتها مع لبنان وتحسين علاقاتها مع إسرائيل، وقد صرح ريتشارد بيرل باحتمال تحول سورية إلى" هدف عسكري محتمل إذا تبين حيازتها أسلحة دمار شامل عراقية".[3]

وقد اتجهت الإدارة الأمريكية إلى الحديث عن مهددين أساسيين لأمن المنطقة، الأول الارهاب العقائدي، الذي يحركه التطرف الديني بشقيه السني والشيعي، ويصوره الرئيس بوش بأنه خطر يتهدد دول المنطقة في سعيها نحو الديمقراطية والحرية. والثاني هو إيران التي تمول القوى الإرهابية سواء السنية منها أو الشيعية في العراق ولبنان وفلسطين، بالمال والسلاح، وتشير الادارة بين حين وآخر إلى سورية باعتبارها مهددا

1-Anne Scott Tyson, "Gates to Urge Cooperation AMONG Gulf Nations, "**Washington poste**,(298),08/12/2007 [http://www.washingtonpost.com/wp-dyn/content/article/2007/12/07/AR2007120702249.html] (Acceded at: 20/02/2016)

2- American Administration of 2004 ,"The National Security Strategy of United States of America", white house (March 2006) ,pp 8-13 [file:///C:/Documents%20and%20Settings/Administrator/My%20Documents/Downloads/ADA407178.pdf] (Acceded at: 20/02/2016)

3- **التقرير الاستراتيجي العربي لعام 2003 -2004**، المرجع السابق، ص367-370

لأمن المنطقة، إذ ترى أن حزب الله خطط لحرب 2006 بدعم من إيران وسورية بهدف إضعاف شرعية الحكومة اللبنانية وهي الحرب التي هددت (الاستقرار الاقليمي).

وبهدف أن تستكمل واشنطن هيمنتها على المنطقة العربية، استمرت في ربط باقي دولها، وتحديدا دول الخليج، بحلف الناتو، فأعلنت مبادرة اسطنبول عام 2004 للتعاون مع بلدان مجلس التعاون الخليجي. ووفقا لمصادر الحلف الرسمية، فإن ثمة أسبابا ثلاثة وراء إطلاق هذه المبادرة: أولها البيئة الأمنية المتغيرة التي أوجدت تهديدات تحتاج تعاون إقليمي–دولي، وثانيهما التغير في مهام الحلف ذاته بحيث لم تعد عسكرية أو محصورة في أراضي أعدائه، وثالثها الديناميكية الجديدة في منطقة الخليج العربي[1].

وتقدم مبادرة اسطنبول ستة مجالات للتعاون الأمني الثنائي بين الحلف ودول المجلس، وهي: الإصلاحات الدفاعية، التعاون العسكري–العسكري، مكافحة الإرهاب من خلال تبادل المعلومات والتعاون البحري، مواجهة انتشار أسلحة الدمار الشامل، أمن الحدود، التخطيط لحالات الطوارئ المدنية، وقد انضمت إلى المبادرة الامارات العربية المتحدة والكويت والبحرين وقطر، بينما ما تزال المملكة العربية السعودية وعمان خارج إطارها[2].

وبتحليل مضامين مبادرة اسطنبول تجاه منطقة الخليج، نجد أنها جزء من استراتيجية أطلسية تستهدف حماية مصالح أعضاء الحلف في تلك المنطقة الحيوية من العالم، من خلال جعل بلدان المجلس مصدرا من مصادر الأمن الأوروبي والأطلسي من منظور النفط والغاز، وذلك بتأمين تدفق هذين المصدرين إلى دول الحلف بأسعار وبكميات مقبولة، ومن دون تعرضها لتهديد ما.[3]

ويلاحظ أن ربط المنطقة بالناتو مكمل لسياسات دمج الدول العربية في نطاق شرق أوسطي يشمل إسرائيل، بالإضافة إلى كونه أداة أخرى تستخدمها الادارة الأمريكية لإقناع دول المنطقة بما تروج له من مهددات للأمن محصورة في الإرهاب، وانتشار أسلحة الدمار الشامل، وتمكن إيران من امتلاك التقنية النووية، وهذا ما أكده الأمين العام للناتو في أثناء المؤتمر الذي عقد في البحرين في أفريل 2008، إذ اعتبرها مخاطر مشتركة تهدد المنطقة[4].

الفرع الثالث: موقف الولايات المتحدة الأمريكية من واقع التغيير الثوري في المنطقة العربية

يتطابق موقف الولايات المتحدة من ثورات 2011 مع المواقف الغربية عامة، إذ يبحث الطرفان عن مصالحهما قبل كل شيء بغض النظر عن أي سبب آخر معلن أم غير معلن، ووسط مشهد الانتفاضات بدت الولايات المتحدة مذهولة بما يحدث، رغم إعطائها انطباعا بأنها على علم بما يجري، وانعكس ذلك على مواقفها

1- أشرف محمد عبد الحميد كشك، **تطور الأمن الإقليمي الخليجي منذ عام 2003 دراسة في تأثير استراتيجية حلف الناتو**، ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية 2012، ص19

2- Istanbul Cooperation Initiative (ICI) Reaching out to the broader Middle East Last updated: 18 Nov. 2011 10:10 [http://www.nato.int/cps/ar/natohq/topics_58787.htm?selectedLocale=en] (Acceded at: 17/04/2016)

3- أشرف محمد كشك، "الدور الجديد لحلف الناتو في منطقة الخليج: تحد جديد للأمن القومي الايراني"، **مختارات إيرانية**، العدد 64، (نوفمبر 2005) ، ص88

4- إيمان أحمد رجب، **النظام الاقليمي العربي في مرحلة ما بعد الاحتلال الأمريكي للعراق**، المرجع السابق، ص322

المعلنة ففي البداية حاولت مساندة حلفائها والحفاظ على مصالحها، وعندما تصاعدت الاحتجاجات أخذت مواقف واشنطن لهجة أكثر حدة لتصل إلى التدخل العسكري لحماية إسرائيل إذا تطلب الأمر، ومع تمكن الثوار من فرض إرادتهم عاودت واشنطن تغيير موقفها مجددا لتصطف مع الشارع في بعض الدول دون الأخرى لتحسين الصورة، مرددة عبارات الدعم والتغيير والتحول نحو الديمقراطية كعادتها، ونبذ العنف المفرط في ظل تدخل عسكري في ليبيا[1]. و في رد مبدئي تكتيكي على ثورات الربيع العربي، لجأت الولايات المتحدة الأمريكية إلى اقتراب التعامل مع كل حالة على حده case-by-case approach[2] من خلال الآتي:

أولا–الحالة التونسية

تشكل تونس محورا مهما في السياسة والاستراتيجية الأمريكية خاصة في شمال إفريقيا لما يسمى الحرب على الإرهاب في إفريقيا خلال العقدين الأخيرين، بضرب معاقل الحركة الإسلامية في البلاد والمنطقة بالتعاون مع المخابرات الأمريكية، ورغم كل الخدمات الجليلة التي قدمها نظام بن علي التونسي للولايات المتحدة، بدأ الموقف الأمريكي، وكأنه يدعو–ووفق خطوات متدرجة–إلى ضرورة ما سمي ب"استتباب الأمن" ثم الطلب من بن علي بضرورة ضبط النفس، مرورا بتأييد الإصلاحات ثم طلب إقالة بعض الوزراء، وحل الحكومة ثم تهنئة الشعب التونسي على شجاعته في طرد الطاغية[3]، وعليه أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية أن التونسيين لديهم الحق المطلق في تقرير المصير، وذلك بعد ما يقرب من اسبوعين في الثورة التونسية التي استمرت لمدة شهر.

ثانيا– الحالة المصرية

في الثورة المصرية (ثورة 25 جانفي 2011) تأرجح الموقف الأمريكي ما بين دعم نظام مبارك في البدايات الأولى وبين دعم المتظاهرين في نهاية الأزمة، ففي بداية الثورة ادعت هيلاري كلينتون، وزيرة الخارجية الأمريكية في ذلك الوقت، أن النظام المصري مستقر ولديه فرصة للاستجابة للمطالب المشروعة للشعب المصري بل وشجعت إجراء حوار بين الحكومة والمعارضة بهدف التوصل إلى تسوية سياسية، إلا أنه مع تزايد المظاهرات واتساع نطاقها لتشمل كافة أرجاء الجمهورية، تغير الموقف الأمريكي إلى مطالبة مبارك بانتقال سلمي للسلطة إلى نائب الرئيس عمر سليمان، ومع تزايد إدراك الادارة الأمريكية أن سليمان لم يعد وجها مقبولا للمتظاهرين، بدأت في تكثيف اتصالاتها مع قيادات الجيش المصري حتى تم انتقال السلطة إلى المجلس الأعلى للقوات المسلحة، ومن الملاحظ أن الولايات المتحدة الأمريكية كانت قد بدأت في إجراء اتصالات مكثفة مع المعارضة المصرية، خاصة مع جماعة الإخوان المسلمين، بهدف تأمين مصالحها في مرحلة ما بعد مبارك، ولهذا لم تكن مفاجئة عندما أعلنت إدارة أوباما عدم اعتراضها على أية حكومة مصرية قادمة يكون الإخوان مكونا أصيلا فيها وذلك عندما ذكر المتحدث باسم البيت الأبيض أن الإخوان المسلمين هم

1- ميثاق خيرالله جلود، "موقف الولايات المتحدة من الثورات العربية عام 2011 مصر وليبيا أنموذجان"، **مجلة دراسات إقليمية**، العدد 30، (2013)، ص331-332

2- محمد مطاوع، "السياسة الأمريكية والأوربية إزاء ثورات الربيع العربي 2011-2013 :الواقع والتفسيرات، **مجلة النهضة**، المجلد الخامس عشر، العدد الثالث، (جويلية 2014)، ص4

3- سناء عبدالله عبد العزيز الطائي، "موقف الولايات المتحدة الأمريكية من الثورات العربية، **مجلة دراسات إقليمية**، العدد 27، (2012)،ص326

حقيقة على الأرض في مصر. وقد مثل ذلك الإعلان نقطة تحول جديدة في التعامل مع الثورة المصرية وفي هدفها منع الإسلاميين من الوصول إلى السلطة، بمعنى آخر، أوضحت إدارة أوباما أنها مستعدة لتولي الإسلاميين السلطة في مرحلة ما بعد مبارك لأنها أدركت أن حقبة مبارك قد ولت سواء أرادت الولايات المتحدة الأمريكية ذلك أو لم ترد[1].

ولهذا يمكن القول أن إدارة أوباما راهنت في البداية على الجيش المصري في إدارة المرحلة الانتقالية في مصر ما بعد مبارك، إلا أنه مع تزايد الضغط الشعبي على المجلس الأعلى للقوات المسلحة لتسليم إدارة البلاد إلى سلطة مدنية، غيرت الولايات المتحدة الأمريكية الرهان على جماعة الإخوان المسلمين، وذلك من خلال الضغط على المجلس الاعلى للقوات المسلحة بالالتزام بنتائج الانتخابات الرئاسية وإعلان فوز محمد مرسي، مرشح الإخوان المسلمين، كأول رئيس مدني منتخب في مرحلة ما بعد مبارك، وبمجرد تولي مرسي للسلطة في مصر دعمت الولايات المتحدة الأمريكية رئاسته لمصر باعتباره رئيس مدني منتخب بعد تعهده بالحفاظ على اتفاقية السلام مع إسرائيل وبالحفاظ على مصالح الغرب في الشرق الأوسط، وقد استغلت الولايات المتحدة الأمريكية فيما بعد علاقات مرسي الوطيدة بحركة حماس للموافقة على اتفاق وقف لإطلاق النار بعد الهجوم الاسرائيلي الأخير على غزة في 2013[2].

ثالثا–الحالة الليبية

تمثل رد الفعل الأمريكي المبدئي في تجنب أي تورط عسكري أمريكي كبير ودفع حلفائها الأوربيين لتحمل العبء الأكبر لأي عمل عسكري في ليبيا. ولهذا يمكن القول بأن إدارة أوباما اختارت أن تقود العملية العسكرية ضد ليبيا من الخلف، وأن تصبح أوروبا ودول الحلف في المقدمة وتعاونت الولايات المتحدة وحلفائها في استصدار قرار مجلس الأمن الدولي رقم 1973 بعد مرور شهر تقريبا على اعتداءات القذافي الوحشية على المعارضة الليبية[3].

رابعا–الحالة اليمنية

مما يدعو إلى التأمل، أن إدارة أوباما لم تطلب من الرئيس اليمني علي عبد الله صالح أن يتنحى كما طلبت من كل من بن علي ومبارك والقذافي من قبل، وذلك رغم أن نظامه ارتكب مجازر ضد شعبه ترتقي إلى جرائم إبادة جماعية[4]، فقد عبرت الإدارة الأمريكية بشكل صريح عن مخاوفها من تمدد قوة ونفوذ تنظيم القاعدة وفقا لتصريحات وزير الدفاع الأمريكي روبرت جيتس في ذلك الوقت، إلا أنه مع تزايد الاضطرابات والمظاهرات ضد نظام صالح، وافقت الإدارة الأمريكية على الحل الخليجي الذي يقوم على تنازل صالح عن

1- محمد مطاوع، **الغرب وقضايا الشرق الأوسط من "حرب العراق "إلى ثورات الربيع العربي الوقائع والتفسيرات**، ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2014، ص269

2- محمد مطاوع، "السياسة الأمريكية والأوربية إزاء ثورات الربيع العربي 2011-2013: الواقع والتفسيرات، المرجع السابق، ص6،5

3- Arron David Miller, "For America: An Arab Winter", **Wilson Quarterly**, vol 35 ,no.3(summer 2011).p 4 [http://wilsonquarterly.com/quarterly/summer-2011-a-changing-middle-east/for-america-an-arab-winter/](Acceded at: 17/04/2016)

4- خليل سامي أيوب، "موقف الاتحاد الأوروبي من الثورات العربية"، الحوار المتمدن-العدد: 3564 –2011/12/02 . [http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=285741] (14/10/2014)

الرئاسة لنائبه وهو ما يعني أن النظام لم يسقط ولكن تم التوصل إلى تسوية تقوم على إزاحة صالح من المشهد وبقاء نظامه وإن كان برأس آخر وهو نائبه[1].

خامسا–الحالة البحرينية

تمثل الثورة البحرينية النموذج الأكثر فجاجة والأكثر تعبيرا عن النفاق الغربي في التعامل مع ثورات الربيع العربي ومع دعم الديمقراطية في دول العالم، فبسبب مصالحها في دول الخليج العربي غضت الإدارة الأمريكية الطرف عن تدخل قوات درع الجزيرة العسكري في البحرين بقمع المتظاهرين الذين رفعوا نفس الشعارات ونفس المطالب التي نادى بها الثوار في مصر وتونس وليبيا وباقي دول الربيع العربي[2]، ففي بداية 12 مارس 2011 في ذروة الثورة البحرينية، قام وزير الدفاع الأمريكي روبرت غيتس بزيارة رسمية إلى المنامة عبر فيها عن دعم الإدارة الأمريكية للملك حمد بن خليفة وطالبه في الوقت نفسه بحل الأزمة السياسية الداخلية في البحرين في أسرع وقت ممكن، وفي اليوم التالي لزيارة وزير الدفاع الأمريكي للبحرين تلقى الرئيس أوباما اتصال تليفونيا من الملك السعودي ليبلغه أن المملكة العربية السعودية سترسل آلاف الجنود إلى المنامة بناء على طلب البحرين لاستعادة النظام في البحرين و لم يبد أوباما أي اعتراض على ذلك، وعندما تم إرسال قوات سعودية وإماراتية إلى المنامة تحت رعاية ما يعرف بقوات درع الجزيرة التابعة لدول مجلس التعاون الخليجي تم فض التظاهرات في البحرين[3].

سادسا–الحالة السورية

في بداية الثورة قدرت الإدارة الأمريكية أن خسائرها المتوقعة من سقوط نظام بشار الأسد قد تزيد عن مكاسبها المتوقعة ولهذا توصلت أوروبا والولايات المتحدة إلى موقف مشترك من هذه الأزمة في البداية: عدم التدخل العسكري لأنه مكلف وينطوي على مخاطر كبيرة، وفي نفس الوقت محاولة إسقاط نظام الأسد بوسائل دبلوماسية وبتحرك أجهزة الاستخبارات الغربية ودعم دبلوماسي للمعارضة السورية، بمعنى آخر قدرت كل من واشنطن وبروكسل أن نظام الأسد سيزول حتى ولو بعد حين، وأن الصراع في سوريا قد يتحول إلى صراع سني–شيعي فقد أصبحت سورية ساحة للمعرك بين القوى الاقليمية في الشرق الأوسط (السعودية–إيران–تركيا– إسرائيل) والقوى الدولية في النسق الدولي الجديد (الولايات المتحدة الأمريكية–أوروبا–روسيا–الصين) ويمثل هذا السبب الرئيسي في استمرار الأزمة حتى الآن[4].

1- سناء عبدالله عبد العزيز الطائي، المرجع السابق، ص332،331

-Lee Smith ," Weakening Washington's Middle East Influence Middle Eastern Upheavals ", **Middle East Quarterly**, Summer 2011, pp. 3-10 [http://www.meforum.org/meq/pdfs/2972.pdf] (Acceded at: 17/04/2016)

3-Michael Mitchell, "The Aborted Revolution: The Demis Of Bahrain's Democracy Movement", **Harvard International Review**, Vol 33, No 4(Spring 2012) p32 [https://www.questia.com/library/journal/1G1-284236966/the-aborted-revolution-the-demise-of-bahrain-s-democracy] (Acceded at: 17/04/2016)

4- محمد مطاوع، **الغرب وقضايا الشرق الأوسط من "حرب العراق "إلى ثورات الربيع العربي الوقائع والتفسيرات**، المرجع السابق، ص273-274

المطلب الثاني: المشروع الأوروبي في المنطقة العربية

الفرع الأول: المبادرة الأوربية لإصلاح المنطقة العربية

إن الحديث عن الإصلاح الديمقراطي العربي إنما يعني إعادة النظر في النظام الإقليمي العربي برمته، ومن ثم إصلاحه وفق أسس جديدة تستجيب للمتغيرات الإقليمية والدولية لما بعد الحرب الباردة[1]، ولكن مع كل ذلك فقد طرحت عدة مبادرات أو مقترحات لإصلاحه، كالآتي:

أولا–مبادرة فيشر وزير الخارجية الألماني

في أكتوبر 2003 طرح "المعهد الألماني للسياسة والأمن الدولي" مشروعا بحثيا لدراسة تغيير النخبة العربية ، يقوم على أن الدول العربية بصدد "عمليات تغيرية" واضحة على مستويات عدة ، حيث تمثل فئة الشبا الفئة المهيمنة على الشعوب العربية، المر الذي يؤدي إى خلق اتجاهات سياسية واقتصادية جديدة، من خلال ظهور عناصر جديدة من المفكرين ورجال العمال، من شأنه أن يؤدي تحولات جذرية في هياكل الدولة السياسية والاجتماعية والاقتصادية، الأمر الذي ستكون له آثار واضحة على العلاقات الدولية. وركز المشروع على ثلاث قضايا أساسية ،(شكل النخبة السياسية الصاعدة– العلاقة بين التغير النخبوي وعمليات التحول الاجتماعي والاقتصادي والسياسي– تأثير التغير النخبوي العربي على العلاقات الإقليمية والدولية)، أما عن الآليات التي أعلن المركز عن تبنيها للقيام بهذه الدراسة فتمثلت في:

–إجراء عدة دراسات لحالات مختلفة، وفق عدة مستويات تحليلية، (مستوى الهيكل، مستوى العمليات، مستوى الفاعلين).

–إعداد دراسة عامة شاملة، تغطي جميع النتائج التي توصل إليها الباحثون، ومن ثم إعطاء خلاصات عامة عن المنطقة ككل، مع نشر الدراسات من قبل المعهد الألماني للسياسة الدولية والأمن الدولي.

–إقامة ورش العمل سنويا لتسهيل عملية تفعيل مادة البحث، وتوفير فرصة لسماع آراء وتقديرات الباحثين الخارجيين، وتطوير منهاجية البحث[2].

وشكلت نشاطات هذا المركز أحد الجوانب الفكرية الاي استندت إليها المبادرة الألمانية للإصلاح في الشرق الأوسط، التي طرحها وزير الخارجية الالماني "يوشكا فيشر" واعلنها في 2004/02/07، والتي جاءت لتعكس تغيرا كبيرا في وجهة النظر الأوروبية تجاه منطقة الشرق الأوسط، وتجاه العلاقة بين أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية، فقد عبرت عن تطور كبير في الرؤية الأوروبية للموقف من الولايات المتحدة الذي شهد أزمة كبيرة على خلفية الحرب الأمريكية على العراق، حيث أكد "فيشر" أن الخلاف بين وجهتي النظر مع أمريكا لا يقلل من التفاهم عبر الأطلسي، وأن تلك الحرب لا بد من الانتهاء الناجح من تداعياتها على المنطقة ، وعلى المصالح الأمنية الأطلسية المشتركة، وانطلق "فيشر" في مبادرته من أن التهديدات الأمنية التي يشكلها

1- مهيوب غالب أحمد، "الإصلاح الديمقراطي العربيين برامج الداخل ومشاريع الخارج"، **مجلة المستقبل العربي**، العدد 314، (أفريل 2005)، ص 156

2- عصام عبد الشافي، "مبادرات الاصلاح وعملياته في العالم العربي رؤية نقدية"، **أمتي في العالم حولية قضايا العالم الاسلامي**، العدد السابع، المرجع السابق، ص 16-17

الشرق الأوسط هي التي تحمل الأولوية في هذه المبادرة، وأن سبل علاجها تقوم على الأمن بمفهومه الواسع، حيث يشمل التحديث السياسي والاجتماعي، وأن ضرورات الأمن هي التي حتمت الدعوى إلى الاصلاح في الشرق الأوسط، فالمنطقة تمثل البؤرة الأساسية للتهديدات الأمنية لأوروبا.

ثانيا–المبادرة الألمانية –الفرنسية

وضعت فرنسا وألمانيا مشروعا مشتركا للإصلاح في الشرق الأوسط يحدد بالتفصيل الرؤية الأوروبية المشتركة لما يسمى بـــ (شراكة استراتيجية لمستقبل مشترك في الشرق الأوسط) والذي تقدمت به الدولتان (فرنسا، وألمانيا)، بعد إعلان مشروع الشرق الأوسط الكبير، وتضمن العديد من الاشارات التي حملت مواضيع لم يناقشها المشروع الأمريكي، ويركز هذا المشروع على الجهود الأوربية المبذولة في المنطقة، وضرورة التشاور والتنسيق والتفاهم مع بلدانها التي عبرت عن حوار اجتماعي قوي في وجه أي محاولة لفرض نموذج من الخارج، والتشديد على خصوصية كل دولة، على أن يكون التنسيق كاملا بين بلدان المنطقة، والاتحاد الأوروبي، والولايات المتحدة الأمريكية والحلف الأطلسي خلال الاجتماعات الثقافية أو الجماعية، ويشدد المشروع أيضا على ضرورة التوازي بين تسوية الصراع العربي– الإسرائيلي، وإنشاء حكومة سيدة ومسؤولة في العراق من جهة، ومسيرة الشراكة المقترحة من جهة أخرى، وتضمن المشروع الآليات والهياكل الضرورية لتنفيذ الشراكة، والمتمثلة بما يلي[1]:

1–**الأهداف**: وقد عبر عنها بالنقاط التالية[2]:

–إن مستقبل الشرق الأوسط مصدر قلق مشترك نتقاسمه مع شركائنا في المنطقة والشركاء الأطلسيين، لذلك علينا دعم بلدان الشرق الأوسط وتشجيعها في مختلف المجالات.

–إن على الاتحاد الأوروبي أن يستجيب لهذه الأمور، حيث لأوروبا مصلحة كبيرة في التطور الإيجابي للمنطقة، فهناك الروابط الجغرافية والثقافية والاقتصادية والبشرية بين أوروبا والمنطقة، والتي تدفع في هذا الاتجاه، ويمثل الالتزام الحالي للاتحاد الأوروبي تجاه دول البحر الأبيض المتوسط والشرق الأدنى والأوسط أولوية مركزية في إطار العمل الأوروبي من خلال وضع استراتيجية تخدم المنطقة.

–اقترحت الولايات المتحدة أفكارا في شأن "الشرق الأوسط الكبير" وسبل مواكبة تحديثه وإحلال الديمقراطية، وعلينا أن نستقبل بإيجابية إمكان عملنا معا وتنسيق جهودنا، وينبغي على الاتحاد الأوروبي أن يتطلع إلى شراكة عبر الأطلسي مع الشرق الأوسط، كما ينبغي عليه أن يحدد مقاربة مميزة تكمل مقاربة الولايات المتحدة بالاستناد إلى مؤسساته الخاصة وأدواته.

2–**مبادئ العمل**: وتتضمن ما يلي[3]:

1- برقاوي أحمد وآخرون، **الدولة الوطنية وتحديات العولمة في الوطن العربي**، ط1، دمشق: مركز الدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2004، ص 213

2- محمد أحمد المقداد، "المشروع الشرق أوسطي الكبير:(الدوافع والانعكاسات: دراسة تحليلية)، **مجلة المنارة**، المجلد 13، العدد 5، (2007)، ص 211

3- حسين غازي، **الشرق الأوسط الكبير بين الصهيونية والإمبريالية الأمريكية**، ط1، دمشق: منشورات اتحاد الكتاب العرب، 2005، ص113

-إن قوة الدفع ينبغي أن تأتي من المنطقة.

-لا بد من الأخذ في الاعتبار للمشاعر الوطنية وهوية كل بلد.

-يجب أن يكون هناك التزام على البعيد لأنها ستستمر عبر أجيال عدة.

-إن مقاربتنا تستند إلى الاستراتيجية الأمنية الأوروبية التي أقرها الاتحاد الأوربي في ديسمبر 2003، وهذا سيشمل مختلف المجالات بما في ذلك تشكيل مجتمع مدني.

-إن هذه الشراكة ينبغي أن تكون مفتوحة أمام كل دول الشرق الأوسط.

-إن تقارير برنامج الأمم المتحدة للتنمية تتضمن تشخيصا جيدا، وتشكل بحد ذاتها برنامج إصلاحات.

-لا بد من السعي إلى فاعلية شاملة لعملنا ، من خلال تعبئة الهيئات المعنية، وأن تستخدم بأفضل السبل(الاتحاد الأوروبي، الأمم المتحدة حلف شمال الاطلسي....

-إن الاستراتيجية الأوروبية تشير إلى أن تسوية الصراع العربي-الإسرائيلي تشكل أولوية استراتيجية لأوروبا وفي غياب مثل هذا الحل لن تكون هناك فرصة لتسوية المشاكل الأخرى في الشرق الأوسط.

الفرع الثاني: تطور الشراكة الأوربية من السياسة الأوربية للجوار إلى الاتحاد من أجل المتوسط

بعد فشل مسار برشلونة في بلوغ أهدافه المنشودة، وفي محاولة أوروبية جديدة لإحياء الشراكة مع الدول المتوسطية وإعطائها دافعا قويا، سارعت أوروبا إلى اقتراح مبادرتين جديدتين متواليتين في غضون تقريبا خمس سنوات تتعلق الأولى بسياسة الجوار الأوروبية والثانية بمبادرة مشروع الاتحاد من أجل المتوسط

أولا-سياسة الجوار الأوربي

منذ إطلاق مسار التوسيع وسياسة الجوار في مارس 2003 من خلال إعلان اللجنة الأوربية تقترح السياسة الأوربية للجوار معالجة العلاقات بين الاتحاد الأوربي ومجمل الفضاءات الجيوسياسية المحاذية لها، حيث أن سياسة الجوار هي الفضاء المفضل، حيث يمكن تجسيد شكل أكثر دقة وأكثر مرونة لإدارة الحدود الخارجية للاتحاد الأوربي.[1]

قدم رئيس المفوضية الأوربية السابق (رومانو برودي – R.Braudi)عرضا لسياسة الجوار الجديدة في نوفمبر 2004 ووصف الجوار الأوروبي ب (حلقة الأصدقاء Ring Of Freinds) ولخصها بأنها تفتح المجال أمام كل الفرص فيما يتعلق بالتبادل وتغلقها أمام إمكانية الانضمام مستهدفة روسيا، أوكرانيا، مولدافيا، بيلاروسيا، بلدان جنوب المتوسط وبلدان غرب البلقان الأوربية، وكان إعلان هذه السياسة من طرف المفوضية الأوربية في 12ماي 2004 لتضم 10 دول متوسطية الجزائر، السلطة الفلسطينية، مصر الأردن، لبنان، سوريا، المغرب، تونس، ليبيا وإسرائيل وثلاث دول أوربية هي بيلاروسيا مولدافيا وأوكرانيا وثلاث دول من القوقاز هي أرمينيا وجورجيا وأذربيجان، وتهدف هذه السياسة إلى إمداد الدول المجاورة بالمكاسب من حيث الاستقرار السياسي

1- زهير بوعمامة، "السياسة الأوربية للجوار: دراسة في مكون ضبط الآثار السلبية للجوار على الأمن الأوربي" ،**مجلة المفكر**، العدد 5، (مارس 2010)، ص242

والاقتصادي وتكثيف العلاقات السياسية والثقافية وتقوية التعاون العابر للحدود والعمل المشترك لتجنب النزاعات، ويتمثل الهدف بعيد المدى في بناء فضاء يناظر الفضاء الاقتصادي الأوروبي بينه وبين دول الجوار[1]

تقوم سياسة الجوار الأوربية على ثلاثة مبادئ:

-الملاءمة أي عدم فرض هذه السياسة على الغير بل مناقشتها مع كل بلد.

-التمايز بأخذ الاتحاد بعين الاعتبار الملامح الخاصة بكل بلد.

-التدرج عن طريق ربط المساعدة بالعمل المنجز.

يقوم مبدأ عمل هذه المبادرة وفقا لطبيعة 27+1 بمعنى كل دول الاتحاد مع دولة جارة واحدة ولهذا يبرز مصدر قوة الطرف الأوروبي مقابل ضعف الأطراف الأخرى .

ثانيا–الاتحاد من أجل المتوسط

هو عبارة عن مبادرة أو مشروع وحدة عابرة القومية مقترحة على الدول المشاطئة للمتوسط في ضفتيْه الشمالية والجنوبية، أساسه التعاون وليس الاندماج، وهو ما يعني: دول من الاتحاد الأوربي وليس كلها، ومن شمال أفريقيا، وما يسمى بالشرق الأوسط، وغيرها كتركيا، وتدعو هذه المبادرة إلى قيام اتحاد أو تجمع يربط بين 16دولة متوسطية*، تشكل فيما بينها تجمعا اقتصاديا وسياسيا يدخل في مهامه قضايا الأمن والطاقة والتجارة والهجرة، وقد تم اقتراح هذا المشروع حسب البعض، كبديل عن انضمام تركيا للاتحاد الأوربي الذي يرفضه ساركوزي ويعارضه بشدة لطبيعة هويتها غير الأوربية، حسب تصريح ساركوزي ذاته في مناسبات عدة قبل وبعد انتخابه رئيسا لفرنسا[2]. خريطة رقم: (09) مبادرة مشروع الاتحاد من أجل المتوسط

1-Otmane Bekenniche, **Le Partenariat Euro-méditerranéen: Les Enjeux**, Alger: Office des Publications Universitaires , 2011, P 172.

* يضم مشروع الاتحاد من أجل المتوسط الدول الأورو متوسطية، المغرب، الجزائر، تونس، مصر، إسرائيل، السلطة الفلسطينية، الأردن، موريتانيا، سوريا، تركيا وكتلة الاتحاد الأوروبي المتكونة من 27 دولة عضوة في الاتحاد الأوروبي، أما ليبيا فحضرت بصفة مراقب الذي تحتفظ بها منذ مؤتمر برشلونة 1995

2- عثمان فيلالي، "من الاتحاد من أجل المتوسط إلى بريتون وودز جديد: تقييم الرئاسة الفرنسية للاتحاد الأوروبي"، مجلة أريحا للدراسات الأمنية والدولية، العدد0، (خريف2010)، ص52-56 للمزيد أنظر:

-هاني الشميطلي،"أوروبا والمتوسط: تاريخ العالقات ومشروع الاتحاد من أجل المتوسط"، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 19، (صيف 2008)، ص 152-160.

-ناظم عبد الواحد الجاسور،"الاتحاد من أجل المتوسط وتداعياته على مستقبل الأمة العربية"، المجلة السياسية والدولية، العدد 13، (2009)، ص 6-8

-بشارة خضر، "أوروبا من اجل المتوسط من مؤتمر برشلونة إلى قمة باريس 1995-2008، مجلة المستقبل العربي، العدد 372 ، (فيفري 2010)، ص 37-41

- محي الدين توق،"الإتحاد من أجل المتوسط: من فكرة فرنسية إلى منظور أوربي"، مجلة الأردن للشؤون الدولية، العدد 3، مجلد 1، (صيف 2008)، ص 29-44

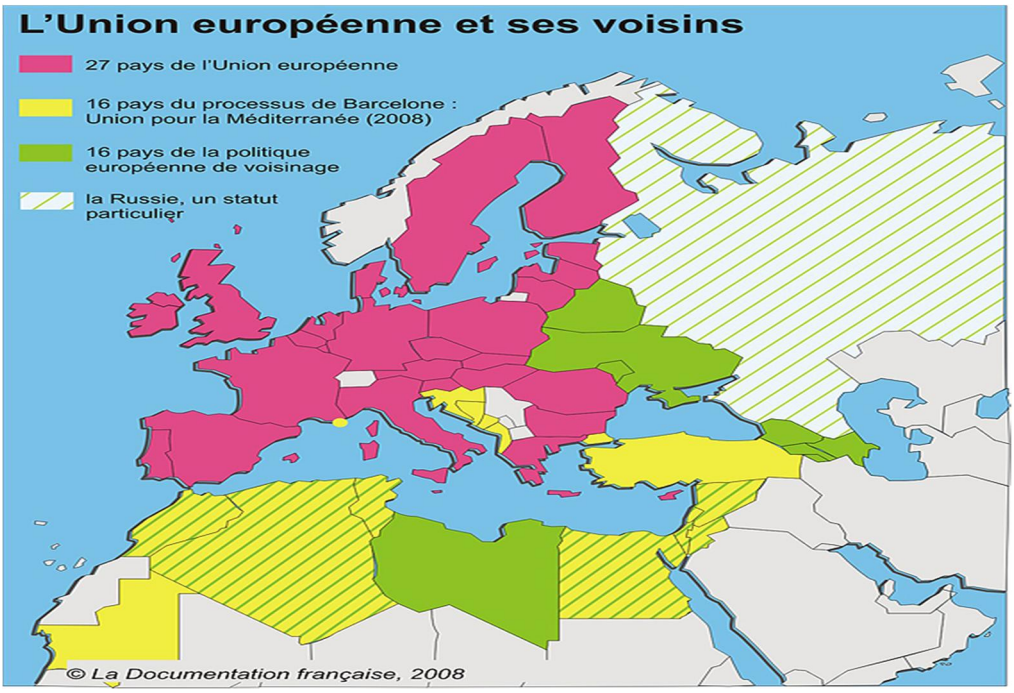

http://www.ladocumentationfrancaise.fr/dossiers/europe-mediterranee/union-pour-la-mediterranee.shtml

وقد تمثلت الأهداف والآليات للاتحاد من أجل المتوسط في:

-تشكيل مجلس منتظم تحت رئاسة دورية مشابهة لنموذج رئاسة الاتحاد الأوربي الدورية، وذلك لمعالجة قضايا الطاقة والأمن والهجرة والتجارة ومكافحة الإرهاب، بمعنى مناقشة أربعة ركائز :البيئة والتنمية المستدامة، حوار الثقافات، النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية، الأمن المتوسطي.

-مبادلة الخبرة الفرنسية في الطاقة النووية بالاحتياطات الغازية لشمال أفريقيا بشكل خاص : الجزائر، ليبيا، مصر.

-التطلع إلى جعل الاتحاد المتوسطي هذا محركا للتعاون في منطقة المتوسط.

أما بخصوص الآليات المقترحة لتجسيد أهداف هذا الاتحاد، فتتمثل في:[1]

-إنشاء بنك متوسطي للاستثمار مشابه لنموذج البنك الأوربي للاستثمار تكون مهامه تقديم المساعدات لتنمية اقتصاديات الدول المتوسطية الجنوبية.

-وضع أمانة عامة للاتحاد لتحضير القمم القادمة، والتي ستكون على شاكلة قمة مجموعة الثمانية G8 وستكون هذه الأمانة خفيفة في هياكلها وأعمالها، وذلك تجنبا لثقل البيروقراطية، وتكون هذه القمم هي المجلس المتوسطي، على شاكلة المجلس الأوربي.

-كما سيتم تزويد الاتحاد بنظام للأمن المشترك، وكذا مجلس رئاسي تتناوب رئاسته على مستوى قمم دورية على شاكلة قمم الاتحاد الأوربي، هذا فضلا عن تقاسم الاتحاد المتوسطي والاتحاد الأوربي وبشكل مشترك لبعض المؤسسات ذات العلاقة بالقضاء.[2]

1- سهام حروري، "سياسات الاتحاد الأوروبي تجاه الدول المغاربية"، **مجلة المفكر**، العدد 08، (نوفمبر2012)، ص 352-356.

2- بشارة خضر، **أوروبا من اجل المتوسط من مؤتمر برشلونة إلى قمة باريس 1995 -2008**، ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2010 ،ص 275،276

وقد تم الإعلان رسميا من قبل الهيئات والحكومة الفرنسية عن لقاء غير رسمي سيجمع رؤساء الدول والحكومات المتوسطية من الضفتين المعنية بالمشروع يوم 28 جوان 2008،[1] وهو تاريخ بداية رئاسة فرنسا الدورية للاتحاد الأوربي بعد سلوفينيا، بهدف وضع رؤية مشتركة حول هذا المشروع، وإعلان ميلاده وقيام الاتحاد المتوسطي، وفي انتظار ذلك تقوم (فرنسا +إيطاليا + إسبانيا) بمباشرة الأعمال التمهيدية لهذا الموعد، بالتشاور الموسع مع الدول المعنية، أما الهدف من هذه المساعي، فهو لأجل :تحديد قطاعات التعاون ذات الأولوية ومعها المشاريع التي يحتاج إليها، وكذا تحديد مصادر التمويل

إذن فالاتحاد المتوسطي بهذا المعنى، هو مشروع يحاول تجاوز الشراكة المتوسطية المعطلة، بحسب تعبير البعض، والفاشلة بتعبير الرئيس "ساركوزي"، والتي أيضا أظهرت محدوديتها بتعبير رئيس الحكومة البرتغالي السابق بيدرو سانتانا لوبيز Pedro Santana Lopes جويلية 2004 مارس 2005 كما تحاول المبادرة أيضا– وكما يدّعي أصحابها- إعادة بعث وتجديد العلاقات الأور ومتوسطية بشكل أكثر فعالية وأكثر واقعية، وعلى نفس أسس الشراكة المتوسطية تقريبا، لكن– حسب أصحابها دائما -بنَفس جديد، وبآليات أكثر مرونة مقارنة بها.

لقد حسمت قمة " الاتحاد الأوربي ببروكسل في 2008/03/14 الإشكالية المطروحة بخصوص التداخل بين الاتحاد المتوسطي و مسار برشلونة، والذي وجد الترجمة له بتعديل التسمية من الاتحاد المتوسطي إلى مسيرة برشلونة :الاتحاد من أجل المتوسط وقد جاء هذا القرار انعكاسا لما يأتي:

أ - انتقال الوصاية على المبادرة – المشروع من فرنسا إلى الاتحاد الأوربي؛

ب- اعتبار الصيغة الثانية للمبادرة – وحسب تصريح رئاسة الاتحاد– تحديثا لمسار برشلونة و دفعة جديدة له وهو أمر يعكس الإرادة الأوربية الجماعية في إعطاء الصفة التكاملية على كافة مشاريعها المتوسطية من خلال الجمع بينها حتى لا تتعارض أو تتداخل أهدافها وأساليب عملها، وحتى لا يرى في أي مشروع أوربي –متوسطي بديلا عن مسار برشلونة؛

ج– الاتفاق على ضم كافة دول أوربا في المشروع وليس الدول المتوسطية منها فقط كما كان مطروحا في صيغته الأولى، وعلى أن تكون رئاسته الدورية مشتركة بين دول شمال وجنوب المتوسط معا، وليس دول أوربا المتوسطية فقط كما كان مطروحا في الصيغة الأولى؛

د– تكليف المفوضية الأوربية بدراسة ملف المشروع وتقديم مقترحات وتوصيات وتصورات مستقبلية بشأنه قبل 13 جويلية 2008 تاريخ انعقاد أول قمة للاتحاد من أجل المتوسط[2].

وعليه من خلال عرضنا لمختلف المبادرات والمشاريع الأوربية سواء الفردية كمؤتمر الأمن والتعاون في المتوسط، وحوار 5+5 والمنتدى المتوسطي أو الجماعية المتبناة من قبل الاتحاد الأوربي كالشراكة الأور ومتوسطية والسياسة الأوربية للجوار وصولا إلى الاتحاد من أجل المتوسط، وعلى اختلاف مناهجها وآلياتها

1- سامية بيبرس،" قراءة تحليلية في الاتحاد من أجل المتوسط : رؤية عربية"، **مجلة شؤون عربية**، العدد 136، (شتاء 2008)، ص163
2- هاني الشميطلي، المرجع السابق، ص152-166

تبين مدى الأهمية الاستراتيجية البالغة للمتوسط بما فيه الشرق الأوسط بالنسبة للاتحاد الأوربي منذ فترة الحرب الباردة وبعدها بشكل كبير، وعموما نقول بأن جميع المبادرات الأوربية ذات البعدين المتوسطي والشرق أوسطي، سيما المبادرات الفردية الأوربية جاءت كمحاولات لمعالجة مشكلات ثلاث: المشكلة الأولى تتعلق بالاتحاد الأوربي نفسه، والمشكلة الثانية التداخل بين الحوض المتوسطي والشرق الاوسط من خلال التنافس الأوروبي الأمريكي، والمشكلة الثالثة تتمثل في محاولة معالجة النظرة الأوربية المشتتة والقاصرة.

الفرع الثالث: المشاريع الأوروبية–الأمريكية توافق أم تعارض؟

يمثل الشرق الأوسط بكل تأكيد اختبارا ومختبرا للعلاقات الأوروبية–الأمريكية في قدرة مختلف الأطراف في عقد علاقات جديدة، إذ ينظر إلى النظام الإقليمي العربي اليوم، وكأنه ورشة واسعة للعمل والبناء واقعة بين حركتي التدخل والمقاومة، ويعد البحث عن حل متعدد الأطراف للأزمات الإقليمية هدفا لكل منهما لتجنب المنطقة من الوقوع تحت مخاطر الفوضى، ولعل بريطانيا العظمى وفرنسا هما الدولتين العضوتين في الاتحاد الأوربي القادرتين على تعبئة تجاربهما في المنطقة بشكل أفضل من أجل تعريف استراتيجية واقعية للمنطقة، فضلا عن ذلك، أنهما في الوقت نفسه الدولتين الأوربيتين اللتين ترتبطان بعلاقات متطرفة مع الولايات المتحدة الأمريكية بين التواطؤ المكشوف والواضح، وبين المنافسة المعلنة[1].

ومن خلال الاطلاع على المشاريع والمبادرات الأورو أمريكية المختلفة والمتعددة بأبعادها المتوسطية الشرق أوسطية قد يتبادر إلى ذهن المطلع أنها مشاريع ومبادرات مختلفة ومتناقضة، إلا أنها في حقيقة الأمر غير ذلك، وذلك من خلال الآتي:

أولا–المجال السياسي–الأمني: مشاريع عديدة...أهداف مشتركة

وقد تمثلت أوجه التشابه والاختلاف في:

1–أوجه التشابه:– هناك توافق أوروبي أمريكي من حيث الرؤية للمنطقتين الشرق أوسطية والمتوسطية كونهما منطقتا نفوذ غربية يعمل الطرفان على تقويض مصالح القوى الدولية الأخرى (الصين، روسيا، اليابان)[2].

–تعمل جميع المبادرات إيجاد حل بناء وعادل شامل لقضية الصراع الإسرائيلي الفلسطيني بما يضمن حقوق الشعب الفلسطيني، وما يضمن الأمن والاستقرار في المنطقة[3].

–يتفق الأوربيون وأمريكا على أهمية التغيير بما يخدم مصالحهم وأمن إسرائيل في المنطقة وتحت ادعاءات الاصلاح والديمقراطية في المنطقة[4].

1- قصي غريب، عبد الحميد الموساوي، "سياسات الاتحاد الأوربي والولايات المتحدة الأمريكية تجاه أزمة الشرق الأوسط بعد الحادي عشر من أيلول"، **مجلة العلوم السياسية**، العدد 35،(2007)،ص249

2- محمد الأمين بن عيشة، "حوض المتوسط أوروبا ..والقوى العالمية.

[http://www.djazairess.com/djazairnews/25678] (10/03/2015)

3- محمد السيد سليم ،"السياسات الأوروبية والامريكية في الشرق الأوسط ، توافق ام تعارض"، **كراسات استراتيجية**، العدد 45، (نوفمبر2004)، ص17

4- المرجع نفسه، ص18

-اتفاق حول الهيكلة الأمنية للمنطقة ودور الحلف الأطلسي في بسط الاستقرار والأمن في مواجهة التهديدات كالإرهاب، ومنع انتشار أسلحة الدمار الشامل.[1]

-اتفاق على أهمية بناء ترتيب أمني جديد في المنطقة يحل محل الجامعة العربية، ويشمل إسرائيل وتركيا ويرتبط بالحلف الأطلسي[2].

-هناك تقسيم للعمل بين الأوربيين والأمريكيين حيث يختص الاتحاد بقضايا الأمن اللين، وتتخذ هذه السياسة شكل العلاقات الاقتصادية والثقافية وتهتم بالمجتمع المدني والحكم الراشد[3]، أما الولايات المتحدة فإنها توفر الأمن الصلب من خلال إعادة الهيكلة السياسية وخرائط الطريق والغزو المسلح ويكمل الدوران بعضها البعض.

2-أوجه الاختلاف: ويمكن الإشارة إليها في النقاط التالية: -هناك نوع من الشقاق الأور-أمريكي، بحيث أن الاتحاد الأوروبي الساعي إلى تفعيل سياسة خارجية وأمنية فاعلة في السياسة العالمية تعرف باستراتيجية متعددة الأطراف بهدف خدمة الأمن الإقليمي والأمن العالمي بالمقارنة مع الاستراتيجية الأحادية التي تنتهجها أمريكا[4].

-هناك خلاف حول عدد من القضايا والمسائل الإقليمية (الدرع الصاروخي في أوربا الشرقية، القوة الأوروبية للتدخل السريع في المتوسط....)، والتي رأت فيها أمريكا أنه محاولة أوروبية نحو نهج خطى الاستقلالية الأمنية عن أمريكا[5].

-خلاف منهجي أوروبي-أمريكي حول مسائل الإصلاح والتغيير في الشرق الأوسط الكبير بالمفهوم الأمريكي والشرق الأوسط الموسع بالمفهوم الأوروبي-الأمريكي (الأمريكي: التحول الديمقراطي كأداة من أدوات مكافحة الإرهاب، الأوروبي: مسألة التحديث كمدخل للتحول الديمقراطي في مكافحة الإرهاب).[6]

- الاعتقاد الأوربي بأن الاصلاح المنشود للتغيير في الشرق الأوسط يكون بوسائل الحوار والإقناع على عكس أمريكا يكون بمنطق "أبوي وصائي" من خلال فرض املاءات التغيير بمعزل عن إرادة المعنيين.[7]

-الاقتناع الأوروبي بأن القضاء على الإرهاب لا يكون بالوسائل العسكرية فقط، وإنما أيضا يتطلب طرح حوافز تشجيعية في مجالات الأمن والسياسة، الاقتصاد والقانون والثقافة والمجتمع المدني، أما أمريكا فهي ميالة للاستخدام الوسائل العسكرية أكثر[8].

1- حسين طلال مقلد، "محددات السياسة الخارجية والأمنية الأوروبية المشتركة، **مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية**، المجلد 25، العدد الأول (2009)، ص669-670

2- سعيد اللاوندي،"انتحار سياسة الحوار الأوربية مع إيران"، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 161، (أفريل 2004)، ص11

3- محمد السيد سليم، ،"السياسات الأوروبية والامريكية في الشرق الأوسط ، توافق ام تعارض"، المرجع السابق، ص21

4- حسين طلال مقلد، "المعوقات التي تواجه العلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوربي "،**مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية** المجلد 27، العدد 03،(2011)، ص250-252

5- المرجع نفسه، ص253

6- Rapport sur la mise en œuvre de la stratégie européenne de sécurité - Assurer la sécurité dans un monde en mutation- [https://www.consilium.europa.eu/ueDocs/cms_Data/docs/pressdata/FR/reports/104632.pdf] (Acceded at: 02/05/2016)

7- **التقرير الاستراتيجي العربي لعام 2004 -2005**، المرجع السابق، ص95

8- محمد السيد سليم،"السياسات الأوروبية والامريكية في الشرق الأوسط ، توافق ام تعارض"، المرجع السابق، ص17

-الاعتقاد الأوروبي أن نجاح المبادرات يتطلب نفس طويل وإلى تخطيط طويل المدى لتحقيق أهدافها المسطرة، أما أمريكا مستعجلة في فرض مسارات التغيير والإصلاح المنشود[1].

وعموما يمكن القول بأن الرؤى السياسية-الأمنية في إطار المبادرات الأورو اطلسية السابقة الذكر لاحظنا أنها متوافقة إلى حد بعيد، وذلك راجع إلى توافق القيم الغربية واعتبارات المصالح والتسليم الأوروبي بالأمر الواقع بقوة الولايات المتحدة الأمريكية ونفوذها في المنطقة.

ثانيا-المجال الاقتصادي والتجاري: سيادة منطق التنافس

وقد تمثلت أوجه التشابه والاختلاف في:

1-أوجه التشابه: -ترسيخ النموذج الرأسمالي للتنمية وتحرير التجارة الدولية من خلال منظمة التجارة العالمية.

-يتفق الأوربيون والأمريكيون على ضرورة تطبيق الاصلاحات الاقتصادية في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا قبل الانخراط في الشراكات الاقتصادية[2].

-تلتقي المتوسطية في شقها الاقتصادي مع الشرق أوسطية حول دمج إسرائيل اقتصاديا في إطار منظمة التجارة الحرة سواء بين أوروبا والدول العربية المتوسطية -الشرق اوسطية منذ 2010، أو ضمن منطقة التجارة الحرة بين أمريكا ودول الشرق الأوسط عام 2013.

-الاتفاق على تحقيق السيطرة الغربية الكاملة على الموارد العربية، خاصة النفط والغاز وضمان استمرار تدفقه إلى السواق الغربية بأسعار معقولة بالنسبة للغرب.

2-أوجه الاختلاف: تتجلى من خلال التنافس في مجال عقد اتفاقات التعاون ومناطق التبادل الحرة التي أبرمها الطرفان مع عدد من دول المنطقة، وكذا المنافسة التجارية في إطار المبادلات التجارية بين دول المنطقة، والجانب الأوربي والأمريكي، فضلا عن التسابق نحو الاستثمارات في قطاعات مختلفة فيها، خاصة بعد توقيعهما لاتفاقيات التجارة الحرة مع عدد من الدول الشرق أوسطية كالأردن مثلا، بالإضافة إلى المساعدات المالية التي يمنحها الطرفان سواء في إطار المشاريع أو خارجها، والتي تدخل في سياق المنافسة كتحفيزات مالية للإنجاح مشاريعهما وتحقيق مكاسب سياسية كاستمالة الأنظمة الشرق أوسطية لما يخدم مصالح الطرفين.

ثالثا-المجال الاجتماعي والثقافي: توافق في نشر القيم الغربية المشتركة

نلاحظ أنه ثمة توافق أوروبي-أمريكي على سمو القيم الثقافية-الحضارية الغربية كالحرية، العدالة، حقوق الانسان، الديمقراطية...كقيم غربية ذات جاذبية عالية، يسعى الطرفان إلى تسويقها، ونشرها في المنطقة، وفق ما يخدم مصالحهما وسياساتهما، دونما مراعاة متطلبات شعوب المنطقة، ولا حتى مراعاة الخصوصيات الثقافية-

1-Serge SUR, L'Hégémonie Américaine En Question[http://www.diplomatie.gouv.fr/fr/IMG/pdf/FD001240.pdf] (Acceded at: 02/05/2016)

2- علي الحاج، **سياسات دول الاتحاد الأوربي في المنطقة العربية بعد نهاية الحرب الباردة**، ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ،2001 ، ، ص233

الاجتماعية لها من خلال تلك المشاريع[1]، كما يتفقان على أن منطقة الشرق الأوسط تعتبر مصدرا أساسيا لأيديولوجية الإسلام السياسي، ومن ثم يعمل الطرفان على محاربتها وتطويقها على اعتبار أنها السبب في التطرف والإرهاب والتخلف ومعادات الديمقراطية[2] التي تمس بالمصالح والقيم الغربية وهذا ما دفعها للمطالبة بالإصلاح خاصة في الجانب الثقافي والاجتماعي (إعادة النظر في العقائد الدينية، إلغاء عقوبة الإعدام، تحرير المرأة، تحديث المجتمعات، تغيير المناهج التعليمية والدينية).

الفرع الرابع: موقف الاتحاد الأوروبي من واقع التغيير الثوري في المنطقة العربية:

تفاجأت أوروبا كما هو حال الولايات المتحدة من قيام الثورات العربية، ولكن أوروبا تعتبر المنطقة العربية مهمة استراتيجيًّا بحكم الجغرافيا، وتعتبر المغرب العربي البوابة الخلفية، وكانت ترى في الأنظمة التي شهدت الانتفاضات أنها مستقرة وتخدم المصالح الأوروبية، فالنخبة الحاكمة في تونس من الرئيس بن علي وأعوانه ترتبط بالنخبة الفرنسية ثقافيًّا وسياسيًّا، وفي ليبيا –كما أشرنا– أخذ القذافي يرتبط بعلاقات سياسية مع فرنسا، ساركوزي، وتوني بلير في بريطانيا وسيلفيو برلسكوني في إيطاليا.

كما أن الدول الأوروبية لها علاقات تاريخية مع تلك النخب الحاكمة، فقد كانت فرنسا مستعمِرة لتونس، وإيطاليا مستعمِرة لليبيا، وبريطانيا كانت في مصر، وفرنسا في سوريا، لذلك هناك المصالح الاقتصادية والسياسية والاستراتيجية، ولذا كانت أوروبا أمام صدمة الانتفاضات الشعبية، فتبنت تكتيك "انتظر وراقب الأحداث Wait and see"[3]

كانت دول الاتحاد الأوروبي تفضل الاستقرار حتى في ظل أنظمة سلطوية دكتاتورية تحكمها مصالحها، وعندما حدث الانتفاضة في تونس وقفت فرنسا إلى جانب الرئيس بن علي، وأعلنت وزيرة الخارجية الفرنسية ميشيل إليوت ماري عرضها بإرسال قوات مكافحة الشغب إلى تونس لإخماد الانتفاضة الشعبية، بل ذهب وزير الزراعة الفرنسي برونو لي مير، إلى أن هناك سوءَ فهمٍ وتقييمًا غير عادل لحكم بن علي[4]

أما كاثرين أشتون مسؤولة الشؤون الخارجية في الاتحاد الأوروبي، فلم تتحدث عن الوضع في تونس إلا بعد هروب بن علي، فقد أعلنت أن الاتحاد الأوروبي يدعم طموح الشعب التونسي لتحقيق الديمقراطية ويؤيدها.

أما في مصر، فكان الموقف الأوروبي تابعًا للموقف الأمريكي و لم يعلن صراحة موقفه من تطورات الأحداث إلا بعد إعلان الموقف الأمريكي عندما طالب الرئيس أوباما مبارك بالتنحي، وأخذت كاثرين

1- محمد السيد سليم، "السياسات الأوروبية والامريكية في الشرق الأوسط ، توافق ام تعارض"، المرجع السابق، ص19

2- سيار الجميل، **العولمة الجديدة والمجال الحيوي للشرق الأوسط**، ط1، بيروت: مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، 2001، ص 105،106

3- Mohamed Metawe. "How and Why the West Reacted to the Arab Spring: An Arab", **Insight Turkey** vol.15 no.3, (Summer 2013), pp.141-155. [http://file.insightturkey.com/Files/Pdf/15_03_2013_metawe.pdf] (Acceded at: 17/04/2016)

4- L. Phillips, 'Mediterranean EU states block stronger action on Tunisia', **EUObserver**, 14 January 2011. [https://euobserver.com/foreign/31644] (Acceded at: 30/04/2016)

أشتون تدعو للتحول في السلطة بمصر ودعم الانتخابات البرلمانية، وقامت بعد سقوط مبارك بزيارة لمصر في محاولة للتعرف على الوضع السياسي بشكل مباشر.

وعندما حدثت الانتفاضة الشعبية في بنغازي بليبيا في فبراير 2011 م، كانت فرنسا المبادِرة للتدخل في ليبيا، علمًا بأن ساركوزي بنى علاقات قوية مع القذافي، وزار ليبيا في يوليو 2007 م، وفي ديسمبر من نفس العام زار القذافي فرنسا، وانتهج ساركوزي سياسة برجماتية مع ليبيا[1] وحتى عندما حدثت الانتفاضة كان هناك تردد من قِبَل الاتحاد الأوروبي في ليبيا، ولكن بعد زيارة محمود جبريل لباريس ولقاء ساركوزي كان تصريح ساركوزي المؤيد للتدخل في ليبيا حتى إن تصريح ساركوزي كان مفاجئًا لوزير خارجيته ألن جوبيه.

ويمكن تفسير السلوك الفرنسي وراء منطقة حظر جوي فوق ليبيا بأن له دوافعه في باريس، فقد كانت فرنسا قد أساءت التقدير إزاء الانتفاضة التونسية عندما أيدت بن علي، ثم إن ساركوزي كانت مقبلاً على الانتخابات الرئاسية الفرنسية مما دفعه لتحسن صورته أمام الرأي العام الفرنسي بالتدخل في ليبيا [2]

كما أن كاثرين أشتون كانت مترددة في التدخل في ليبيا، فقد تسلمت رسالة من سفراء دول الاتحاد الأوروبي في طرابلس تطالب بعدم التدخل في ليبيا [3]لأن الوضع السياسي والعسكري لم يُحسم في ليبيا بعد، وكذلك تقدم قوات القذافي، ولذلك فإن أوروبا كانت مترددة ولا ترغب في التورط في ليبيا، ولكن قرار ساركوزي جر خلفه حلف الناتو والولايات المتحدة؛ لأن هناك قوى سياسية مختلفة الاتجاهات والأيديولوجيا السياسية.

وكانت الجماعات الليبية المقاتلة تتصدر الحرب ضد القذافي، وكانت الجماعات الإسلامية مقلقة لأوروبا بحكم الموقع الجغرافي، وكانت تشجع التيار الليبرالي على الجماعات الإسلامية، وقد اعترف ساركوزي بالمجلس الوطني الانتقالي في ليبيا، وتبعته دول الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة.

أما عن الموقف المتعلق بالشأن السوري، فقد حاول ساركوزي إعادة بناء العلاقات مع الرئيس السوري بعد أن توترت في عهد شيراك إثر اغتيال رئيس الوزراء اللبناني رفيق الحريري، وترددت الدول الأوروبية بداية في دعم الانتفاضة الشعبية السورية، وبعد إعلان قيام الجيش السوري الحر، وبروز الجماعات الإسلامية المتعددة في سوريا وحربها ضد النظام السوري، ومع هيمنة الجماعات الإسلامية مثل جبهة النصرة ودولة العراق والشام وغيرهما، ترددت الدول الأوروبية في تقديم الدعم للانتفاضة الشعبية في سوريا.

وأخذ يقلقها المقاتلون القادمون من أوروبا إلى سوريا، والتحاقهم بالجماعات الإسلامية، وخطر عودتهم لأوروبا، حتى إن رئيس الوزراء البريطاني كامرون قد أعلن في الأول من سبتمبر 2014 م، أن بلاده ستسحب الجنسية البريطانية من المقاتلين في سوريا، واعتبرهم خطرًا كبيرًا يهدد بريطانيا، وأنهم ينتمون

1-Barah Mikaïl, 'France and the Arab Spring: An opportunistic quest for influence', **Working Paper**, no110 [http://fride.org/download/WP110_France_and_arab_spring.pdf] (Acceded at: (October 2011) , pp 1-11 30/04/2016)

2- Koert Debeuf "The Untold Story of Libya's Mahmud Gebril",(18 May 2013). [http://blogs.euobserver.com/debeuf/2013/05/18/the-untold-story-of-libyas-mahmud-gebril] (Acceded at: 30/04/2016)

3- Ibid.

لحركات إرهابية، ولا شك أن هذه التصريحات أثلجت صدر الرئيس السوري بعد أن كانت الدول الأوروبية تطالب بتنحيته.

المطلب الثالث: المشروع الروسي والصيني في المنطقة العربية

إن السياسة الروسية نجد أنها لا تتماشى مع نظيرتها الأمريكية إزاء عدد من ملفات المنطقة، ومن أهمها الملف النووي الإيراني، والموقف من سوريا والموقف من حركة حماس، وبالنظر للدور الصيني وتأثيره في شكل وطبيعة التحالفات في المنطقة فيبدو هامشيا، وحتى الآن لا تهتم بكين بتطوير سياسة خارجية فاعلة في الشرق الأوسط[1]، وآثرنا الاقتراح بدمج الدورين الأخيرين واستدعائهما في نطاق الدور الأمريكي، لتصاعد دورهما القيادي على مستوى العالمي وبداية التمركز لكل من موسكو وبكين في أخذ أدوار منافسة لواشنطن في المنطقة.

الفرع الأول: المشروع الروسي في المنطقة العربية

مع حدوث التغيير في المنطقة العربية والذي بدأ في العراق على وجه التحديد اتجهت روسيا نحو القيام بمناورات كبيرة ومعقدة في الوقت نفسه لأجل ضمان أداء دور متميز على الصعيدين الإقليمي والدولي، فركزت على الجانب الإقليمي، والذي هدفت منه تقليص النفوذ الغربي لمصلحتها من خلال إقامة علاقات تعاونية بكل اللاعبين الإقليميين في المنطقة العربية، وبالشكل الذي فتح آفاق تجارية واقتصادية في الشرق الأوسط، ورفع من شأن وقيمة دورها العالمي في أعين الولايات المتحدة والأوربيين.

وبحسب ما دعت إليه استراتيجية الأمن الروسية حتى عام 2020 والتي صدرت عام 2009، وحلت مكان مفهوم الأمن القومي الروسي لعام 1997، والذي عدل عام 2000 إلى تحويل روسيا المنبعثة إلى دولة كبرى مجددا، وإلى جعلها إحدى القوى الخمسة الكبرى اقتصاديا في العالم، وهي تحدد الأهداف الفرعية والتهديدات والمهمات والاجراءات من أجل تحقيق هذا الهدف على المدى القصير 2012، والمتوسط 2015، والمدى الطويل 2020 لكنها تربط هذا الهدف ومعه مبدأ الأمن القومي ربطا محكما بالنمو الاقتصادي الثابت مشددة على رفع مستويات المعيشة للمواطنين الروس في أولويات الإبداع والعلم والثقافة والصحة العامة وحتى على الروحانية في إطار الذاكرة التاريخية الروسية[2].

ويمكن تحديد ثلاث مصالح كبرى تحدد سلوك روسيا في الشرق الأوسط فالمصلحة الأولى تتمثل في مزاحمة واشنطن في المنطقة بالقدر الذي ينهك الأخيرة استراتيجيا حينما يأتي الوقت لإعادة حساب موازين القوى العالمية، وقد قدم التورط الأمريكي في العراق إلى روسيا فرصة استراتيجية مهمة، فقد تزامن الانغماس الأمريكي في بلاد الرافدين صعود إقليمي واضح لإيران لم تكن موسكو بعيدة عنه بل كانت في القلب منه تماما،[3] وتحاول روسيا استكمال تنفيذ البرنامج النووي الإيراني بموجب اتفاقية جويلية 2002 مع إيران،

1- خالد الحروب، "محاور "الاعتدال " و"الممانعة" في المنطقة ومركزية العوامل الخارجية"، المرجع السابق، ص 19،20
2- سعيد محيو،"روسيا والربيع العربي :الثوابت والمتغيرات، **مجلة المستقبل العربي**، العدد 405، (نوفمبر 2012)، ص 114
3- إبراهيم عرفات، "روسيا والشرق الأوسط أية عودة؟"،**مجلة السياسة الدولية** ، العدد 170،(2007)،ص73

وتزويدها بمنظومات أسلحة تقليدية متطورة حيث وصلت قيمة مبيعات الأسلحة الروسية لإيران للفترة 2005/2004 إلى 678.1 مليار دولار أي 3.78% من قيمة استيرادات إيران من السلاح،[1]

أما المصلحة الثانية فهي الاقتصاد فقد أعلن رئيس الوزراء الروسي السابق إيفانوف عام 2008 أن روسيا لم تعد تصدر الايدلوجيا بل ترغب في تصدير الأعمال وإبرام العقود التي تشمل مجالات عديدة كالأسلحة والطاقة والذرة[2]، وقد نجحت روسيا– بوتين في أن توفق أهدافها الاقتصادية في الشرق الأوسط في إطار مصالحها الاستراتيجية في إنهاك الولايات المتحدة في المنطقة عن طريق تنشيط صادراتها من العتاد العسكري، ولكن التعامل هذه المرة يتم بأثمان السوق العالمية، وليس كما كان يجري خلال سنين الحرب الباردة حينما كان الدافع الأيديولوجي يتغلب على المنطق الاقتصادي فقبضت 800 مليون دولار نظرا بناء مفاعل بوشهر لإيران[3]، وكذلك عقود التسليح للمغرب والجزائر والسعودية وقطر.

أما المصلحة الثالثة فهي أمنية حتمتها قواعد الجغرافيا والديموغرافيا فالشرق الأوسط أشبه بمخاطرة رخوة تحيط بجمهوريات أسيا الوسطى والقوقاز اللتين تعتبرها موسكو جوار قريب لها فيه مصالح حيوية تعمل بكل طاقتها من أجل منع التعدي عليها[4]، فترى روسيا أن انهيار الاتحاد السوفيتي السابق عام 1991 فتح المناطق الإسلامية في روسيا أمام تأثير باقي دول العالم الإسلامي، والتي كانت معزولة عنه منذ العهد السوفيتي، فان سياسة موسكو في منطقة الشرق الأوسط وبعيدا عن كونها سياسة عدوانية تهدف قبل كل شيء إلى حماية روسيا من الأصولية الإسلامية والدفاع عن مصالحها الاقتصادية، فتحاول موسكو ان تقيم علاقات صداقة مع مجمل النظم الرئيسية في المنطقة الموالين والمناهضين للغرب باستثناء تنظيم القاعدة وحلفها،[5] ولكن التطور المهم في علاقات روسيا بالمنطقة كان بشكل أكبر في عهد بوتين منذ عام 2000، عندما بدأ عمله رئيسا لروسيا الاتحادية ثم رئيسا للوزراء، ثم العودة لرئاسة روسيا عام 2012، والذي اعتمد بشكل واضح سياسة عودة روسيا لمكانتها الدولية، فتعمقت العلاقات مع إيران، وتطورت العلاقات مع تركيا، وزادت الزيارات للمنطقة العربية (فلسطين 2005 و 2012، السعودية 2007[6]،.....)، وسعى لتقديم حضور في الصراع العربي– الإسرائيلي (استمرار الموقف الروسي المتوازن والداعم للقضية الفلسطينية)[7]، وكان حاضرا بقوة في موقفه المؤيد المؤيد لنظام بشار الأسد، واستعمل حق الفيتو في مجلس الأمن الدولي لمنع إصدار قرارات قد تؤدي لاستعمال التدخل العسكري في سوريا.[8] وقد حصلت روسيا على صفة مراقب في منظمة التعاون الإسلامي 2005، كما

1- خضر عباس عطوان، "سياسة روسيا العربية والاستقرار في النظام الدولي، "**المجلة العربية للعلوم السياسية**، العدد 20،(2008)،ص 57
2- محمد سعد أبو عامود، "روسيا حضور جديد في الشرق الأوسط "،**مجلة السياسة الدولية**، العدد 181،(2010)، ص211
3- إبراهيم عرفات، مرجع سابق، ص73
4- نزار اسماعيل الحيالي، عبد الحيمد العيد الماوساوي،"العلاقات الروسية الأمريكية من الشراكة الاستراتيجية إلى المنافسة الجيوسياسية "،**مجلة قضايا سياسية** ،المجلد 16، العدد 1، (2009)، ،ص58،57
5- مارك ن كارنر،"السياسة الروسية في الشرق الأوسط الكبير"، ترجمة عبد الحميد الموسادي، **مجلة العلوم السياسية**، العدد 42، (2011)، ص18،17
6- بشار فتحي جاسم العكيدي،"العلاقات السعودية -الروسية بعد أحداث 11 أيلول 2001"، **مجلة دراسات إقليمية** ،العدد 20 (2010)، ص 290 للمزيد يمكن الاطلاع على:-
-عبد الرزاق خلف محمد الطائي، "الخليج العربي في الاستراتيجية الروسية المعاصرة"، **مجلة دراسات إقليمية**، العدد 09،(2008)، ص254
7- نورهان الشيخ، "السياسة الروسية وحدود الدور في الشرق الأوسط"، **مجلة دراسات شرق اوسطية**، العدد 39، (2007)،ص129
8- أحمد سليم البرصان، "تنامي قوة روسيا الاتحادية وعودتها إلى الشرق الأوسط "،**مجلة دراسات شرق أوسطية**، العدد 68،(2014)،ص36

منحت روسيا أيضا صفة مراقب في المنظمة الإسلامية للتربية والثقافة والعلوم (الإيسيسكو) عام 2007، وتم تشكيل مجموعة عمل تحت مسمى الرؤية الاستراتيجية لروسيا والعالم الإسلامي التي تعقد اجتماعاتها بصفة دورية[1].

وتأتي العلاقات مع إيران وتركيا من أولويات السياسة الروسية في الشرق الأوسط لأسباب جيوبوليتكية لكونها محاذيتين لها من الواقع الجغرافي، ولأنهما تتمتعان بقدر كبير من النفوذ التاريخي والثقافي والاقتصادي، من ناحية ثانية، وقد وجدت روسيا نفسها مدفوعة التركيز على طهران وأنقرة لا على صعيد التجارة وبيع الأسلحة فقط بل على جبهة الجغرافية السياسية للقوقاز وأسيا الوسطى اللتين شهدتا الحربين المتتاليتين في الشيشان وتستثمر الشركات الروسية النفط الإيراني، ومن جانب أخر فان إيران لا تساند المجاهدين الإسلاميين المطالبين بالاستقلالية في شمال القوقاز، ومن ضمنها الشيشان إذ أن روسيا الاتحادية وإيران تعارضان النزعات الانفصالية[2]، وفي الجانب التجاري فقد بلغ حجم التجارة الروسية–الإيرانية 3.36 مليار دولار عام 2010، أما أما تركيا فتعتبر الشريك التجاري الأول لروسيا في الشرق الأوسط، فقد وصل حجم التجارة الروسية–التركية عام 2012 إلى 32 مليار، وبلغ عدد السياح الروس في تركيا في العام نفسه 03 ملايين سائح، وعليه فإن العلاقات الروسية–التركية تكتيكية أكثر مما هي استراتيجية، فتركيا تواجه عقبة كبرى في انضمامها للاتحاد الأوروبي، وتحتاج للطاقة والتبادل التجاري مع موسكو، وروسيا تعرف أهمية الدور التركي في آسيا الوسطى واستقرار القوقاز والبلقان وشرق البحر المتوسط، ولهذا تكررت زيارة بوتين لأنقرة 2012. ويمكن القول إن روسيا تسعى لتشكيل مثلث روسي –تركي –آسيوي.[3]

وفي ظل وقوع ثورات التغيير العربية كانت لروسيا مواقف مختلفة ومتنوعة وربما في أكثر الأحيان متطابقة مع ردود الفعل الغربية، فكانت مضطربة وغير متسقة وتهدف بالدرجة الأولى للحفاظ على مصالحها القومية في المنطقة العربية، فحين حدثت الثورة في تونس أعلن الرئيس (ميدفيديف) في المنتدى الاقتصادي العالمي في دافوس في 26 جانفي 2011 اعتقاده بأن ما حدث في تونس هو درس كبير لكل الحكومات في كل أنحاء العالم، فهذه الحكومات يجب أن لا تسترخي فوق مقاعد أثيرية، بل يجب أن تكبر وتتطوع مع المجتمع بغض النظر عما إذا كانت هذه الحكومات في أوروبا أو إفريقيا أو أمريكا اللاتينية.

أما موقف روسيا من ثورة مصر فتجسد بالتشديد على ضرورة الحل السلمي للنزاع، ولكن بعد سقوط مبارك أعلن أن موسكو مستعدة للعمل مع مصر (قوية وديمقراطية)، إلا أن الموقف الروسي مع ليبيا كان مختلفا، فحين شاعت الدعوات إلى التدخل العسكري الغربي لمنع العقيد القذافي لضرب المعارضة، سارعت موسكو إلى التحذير من وصول متعصبين إلى السلطة في الشرق الأوسط، وقد اتضح الموقف الروسي وبشكل واضح حين دعت جامعة الدول العربية إلى فرض حظر جوي على ليبيا لحماية المدنيين، فامتنعت روسيا

1- المرجع نفسه، ص38
2- مارك ن كارنر، المرجع السابق، ص8
3-أحمد سليم البرصان، "تنامي قوة روسيا الاتحادية وعودتها إلى الشرق الأوسط "، المرجع السابق، ص39

والصين عن التصويت على قرار مجلس الأمن الدولي رقم 1973 والذي يجيز ذلك، إلا انها لم تستخدم حق الفيتو، لكن حين حصل التدخل العسكري الغربي سارعت روسيا إلى انتقاده[1]، أما بالنسبة للموقف الروسي من سوريا فتجسد من خلال مواجهة العالم كلاعب دولي أي أنها انتقلت من التجاذبات القطبية إلى المواجهة، فقد استخدمت موسكو حق الفيتو ثلاث مرات في سنتين فقط.[2]

الفرع الثاني: المشروع الصيني في المنطقة العربية

شهدت العلاقات العربية –الصينية بعد الاحتلال الأمريكي للعراق نجاحا كبيرا من التعاون الشامل للمنافع المتبادلة، وذلك في اطار منتدى التعاون الصيني–العربي[3] الذي تم انشاءه بعد زيارة الرئيس الصيني "هو جين تاو" "Hu Jintao" إلى مقر جامعة الدول العربية بالقاهرة في يوم 30 جانفي 2004 من أجل الاتفاق على إنشاء هذا المنتدى الداعم لتطوير العلاقات العربية–الصينية حيث تم طرح أربعة مبادئ لإقامة الشراكة الصينية–العربية الجديدة وهي:

–تطوير الشراكة القائمة على المساواة والثقة المتبادلة لتعزيز العلاقات الدبلوماسية.

–تطوير الشراكة القائمة على المنفعة المتبادلة لتحقيق التنمية المشتركة.

–تطوير الشراكة القائمة على التواصل والاستفادة المتبادلة لتدعيم ازدهار وتقدم الحضارة الإنسانية.

–تطوير الشراكة القائمة على التنسيق والتعاون لتدعيم الاستقرار في الشرق الأوسط وبناء عالم متناغم من أجل تعزيز هذه المبادئ التي زادت من حجم التفاهم بين الصين والدول العربية.

وتم الإعلان عن تأسيس منتدى التعاون الصيني العربي بإصدار "بيان مشترك" بشأن تأسيس المنتدى الذي يهدف بصفة عامة إلى تعزيز الحوار والتعاون ودفع عجلة التنمية والتقدم، وتم انعقاد المؤتمر الثاني لمنتدى التعاون الصيني–العربي في "بكين" في الفترة ما بين يومي 31 ماي و 01 جوان 2006 بحضور أمين عام الجامعة العربية و 15 وزيرا عربيا لمناقشة متعمقة حول تعزيز الصداقة وتوسيع التعاون واقامة شراكة عربية –صينية جديدة[4]، كما شهدت علاقات التواصل الودي والتعاون المشترك بين الجانبين تطورا مستمرا في مجالات السياسة، الاقتصاد، التجارة، التواصل الثقافي والإنساني وغيرها، حيث بقى الجانبان على الاتصال والتنسيق المكثفين في الشؤون الدولية والإقليمية لضمان التنمية السليمة للعلاقات الثنائية بين الصين والدول العربية، وبعدها انعقد الاجتماع الوزاري الثالث في 2008 بالبحرين، والرابع في 14/13 ماي 2010 بمدينة تيانجين الساحلية في الصين....

1- سعيد محيو، المرجع السابق، ص122

2- خالد اسماعيل سرحان، "عقيدة بوتين في السياسة الخارجية الروسية"، **مجلة أبحاث استراتيجية**، العدد 07، (جوان 2014)، ص123 للمزيد يمكن الاطلاع على:
-خلود محمد خميس، "الأزمة السورية واستراتيجية التدخل الروسي في المنطقة العربية" ،**مجلة دراسات دولية**، العدد 60،(2015)، ص124-131

3- محمد عبد الوهاب الساكت،" التعاون العربي الصيني في القرن الحادي والعشرين"، **مجلة شؤون عربية**، العدد 123 ،(خريف 2005)، ص124،125

4 -"Hu Jintao Meets with the Heads of the Arab State Delegations of the Second Ministerial Conference of China-Arab Cooperation Forum, " **People's Daily**, June 1, 2006, p.3 [http://www.china-un.ch/eng/xwdt/t695215.htm] (Acceded at: 03/06/2016)

كما لعب منتدى التعاون الصيني–العربي دورا في تطوير العلاقات الثنائية بين الصين والدول العربية، إذ يعتبر خطوة استراتيجية اتخذها الجانبان في القرن الجديد، من أجل مواجهة تحديات العولمة وتطوير العلاقات على المدى الطويل؛ كما تطور هذا المنتدى من حيث هياكله وأهدافه منذ تأسيسه تطورا مستمرا، وحققت آلياته المتنوعة انجازات مثمرة تكللت بتكثيف المبادلات في مختلف المجالات سواء الاقتصادية، والسياسية.[1]

أولا–الصين وبترول الشرق الأوسط

أصبحت الصين دولة مستوردة للبترول في عام 1993 بسبب نموها الاقتصادي السريع، فقد أصبحت حاليا ثاني دولة في العالم مستهلكة للطاقة بعد الولايات المتحدة على مستوى العالم في سنة 2009[2]، وتعتمد على الغاز الطبيعي المستورد من دول آسيا الوسطى وإيران، ويتوقع أن تستورد الغاز الطبيعي لعقدين قادمين، أما بالنسبة للبترول فإنها تستورد أكثر من نصف احتياجاتها من الخارج، وكان اعتمادها على البترول المستورد عام 2009 بمقدار 33 % من حاجتها للبترول، ومن المتوقع أن يصل اعتمادها على البترول المستورد إلى 60 % من استهلاكها في عام 2020 أي حوالي 12 مليون برميل يوميا ، وأن يصل إلى 65 % مع عام 2030 أي حوالي 15 مليون برميل يوميا[3]، وتزداد حاجتها من البترول سنويا 5 % ما بين 2015/2011، ويمكن مقارنة ذلك مع نموها السنوي ما بين 2010/2006، ولهذا تعتمد عى الاستيراد من دول الشرق الأوسط وإفريقيا ودول آسيا الوسطى[4]. أنظر خريطة مناطق استيراد الصين للبترول رقم: (17)

Country	Saudi Arabia	Angola	Iran	Russia	Oman	Iraq	Sudan	Venezuela	Kazakhstan	Kuwait	UAE	Brazil	Republic of Congo	Other
Percentage of Imports	19.8	12.3	10.9	7.8	7.2	5.4	5.1	4.5	4.4	3.8	2.7	2.6	2.2	11.3
Thousand Barrels	366,825	227,395	202,575	144,175	132,495	100,740	94,900	83,950	81,760	69,715	49,275	48,910	41,245	208,780

Created by Marcia Underwood of the Brookings Institution with data compiled from the U.S. Energy Information Agency's China Country Report 2012. http://www.eia.gov/countries/cab.cfm?fips=CH.

1- Nicola Contessi,"Experiments In Soft Balancing: China- Led Multilateralism In Africa And The Arab World", **Caucasian Review Of International Affairs**, Vol. 3 (4) - Autumn 2009 , pp. 404-434.

2- بشير هادي عبد الرزاق،" سياسة الصين الاقتصادية في إفريقيا ..الواقع وآفاق المستقبل"، **مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية**، العدد 52، (2015)، ص 262

3- سليم كاطع علي، "الوجود الأمريكي في القارة الإفريقية بعد الحرب الباردة والتحدي الصيني المستقبلي"، **مجلة العلوم القانونية والسياسية**، المجلد الثالث، العدد 02 ،(2014)،ص 230

4- China's appetite for oil imports increases [http://www.upi.com/Chinas-appetite-for-oil-imports-increases/73041313421719/](Acceded at: 03/06/2016)

وتأتي السعودية على قمة الدول التي تستورد الصين البترول لاستهلاكها، وحسب أرقام 2009، كان البترول المستورد من السعودية يشكل 21 % من نسبة البترول المستورد في الصين، تليها أنغولا 16 % و إيران 11 %، روسيا 8%، السودان 6%، سلطنة عمان 6%، العراق 4%،.... ، ومن خلال الأرقام تأتي السعودية على قمة دول العالم التي تزود الصين بالبترول، وحسب الأرقام فإن 60 %، من البترول الذي تستورده الصين يأتي من الشرق الأوسط.[1] أنظر: شكل رقم (09):الصين: انتاج واستهلاك البترول (1993-2015)

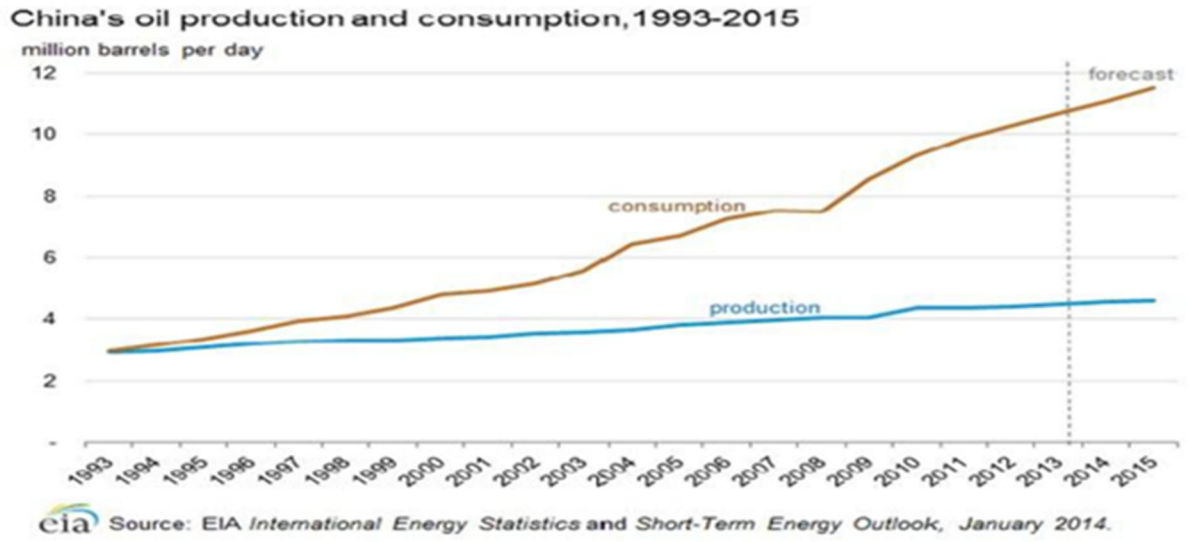

1-خط إكسبرس الشرق الجديد واستراتيجية الأطراف الواسعة: حاولت الصين ربط جيرانها بخط يسمى "إكسبرس الشرق الجديد" orient express"، فالمصالح الاقتصادية تحتاج إلى قوة عسكرية تحميها وخاصة مع تفوق الصين في حجم تجارتها على الولايات المتحدة في الشرق الأوسط، وتبنت الصين في استراتيجيتها الجديدة للأطراف الواسعة large Periphery من خلال ربط دول جنوب شرق آسيا المجاورة للصين بالسكة الحديدية[2]، وقد التقت المصالح الإيرانية مع الصينية في ظل الضغط الغربي على إيران بسبب مشروع مفاعلها النووي، فقد أبدت إيران وطاجكستان وأفغانستان الموافقة على بناء خط سكة حديد يصل إلى إيران على أمل ان يصل مستقبلا إلى العراق، حيث الاستثمارات الصينية في البترول والغاز، وبذلك تصبح الصين على مشارف الخليج العربي الشرقية.[3]

إن مشروع خط سكة الصين-إيران يتفق مع مشروع خط عبر آسيا الذي تموله الأمم المتحدة، والذي يعرف بشبكة عبر آسيا TAR، وهو خط يسعى لربط أوروبا بالصين عبر شبكة خطوط الشرق الأوسط، فأصبحت المصالح الاقتصادية، وحجم التبادل وراء إكسبرس الشرق الجديد.

1- حيدر عبد الواحد الحميداوي، "العلاقات الإيرانية-الصينية 2001-2006"، **مجلة دراسات إيرانية**، العدد 14، (أوت 2011)، ص63
2- محمد سالم أحمد الكواز، "مسار العلاقات الاقتصادية الإيرانية-الصينية المعاصرة وحدود مجالات التعاون 1979-2010 دراسة تاريخية"، **مجلة أبحاث كلية التربية الأساسية** ، المجلد 13، العدد 1، (2014)، ص464
3- أحمد سليم البرصان، "الاستراتيجية الصينية الجديدة: طريق الحرير الجديد والخليج العربي، العدد 80،(ماي 2010).
[http://araa.sa/index.php?view=article&id=628:2014-06-23-17-52-56&Itemid=172&option=com_content] (15/02/2015)

2–طريق الحرير الجديد لنقل الطاقة: إن الاستهلاك المتزايد للطاقة في الصين دفعها للتعاون في مشاريع نقل الطاقة من منطقة قزوين من أوربا والشرق الوسط إلى جنوب آسيا وشرقها، ولأن تسعى لربط منطقة الخليج العربي وبحر قزوين والصين ضمن الاستراتيجية الجديدة عبر ما يسمى طريق الحرير الجديد، حيث تسعى لأن تكون كل من تركيا وسوريا ضمن هذا الطريق، وقد تضمنت نشرة الصين في 19 أفريل 2010 موضوعا موسوما ب"سورية في استراتيجية طريق الحرير الصينية".

وحسب الرؤية الاستراتيجية الصينية التي تسربت عام 2000، فإذا كانت الولايات المتحدة لها قواعدها في المنطقة الغربية من الخليج، فترى الصين أنه لا بد من تواجدها في المنطقة الشرقية من الخليج العربي وتشكيل محور الصين–روسيا الاتحادية–إيران لحماية المصالح القومية الصينية في الشرق الأوسط، حيث مصادر الطاقة والتجارة والاستثمارات وصفقات السلاح، وتؤكد الصين على أن الولايات المتحدة يجب أن لا تتحكم في خطوط نقل البترول البحري، وأنها مهتمة بشبكة النقل البري، أي على شبكات خطوط أنابيب أور آسيا.[1]

3–الخليج والمصلحة القومية الصينية: تشير الأرقام إلى أن حجم التجارة بين الصين ودول مجلس التعاون الخليجي وصلت عام 2006 إلى 40 مليار دولار، وقفز حجم التجارة بين الصين وبلدان مجلس التعاون الخليجي في عام 2012 إلى 155.2 مليار دولار، بزيادة 9.15 % على أساس سنوي[2]، وبلغ حجم التجارة الصينية في الشرق الأوسط 76 مليار دولار، وتأتي السعودية في المرتبة الاولى من حيث التبادل التجاري في منطقة الخليج مع الصين، حيث إن حجم التجارة السعودية الصينية في ازدياد على اعتبار أن السعودية المصدر الرئيس لبترول الصين، ومما يبين الأهمية الاستراتيجية للخليج العربي بالنسبة للصين أن حجم التجارة بين الصين والسعودية وصل إلى 7.6% من حجم التبادل التجاري أمريكي الصيني، و8.7% من حجم التبادل التجاري الصيني الياباني، و1.1% من حجم الصادرات والواردات الصينية بشكل عام، ويتعدى التبادل في المشاريع الاقتصادية والاستثمارات ذلك، كما تشير العلاقات الاقتصادية للصين مع دول الشرق الأوسط[3].

ثانيا–العلاقات التجارية الصينية العربية

ارتفع حجم التبادل التجاري إلى أكثر من 145 مليار دولار في عام 2010، بعد إن كان 36 مليار دولار في عام 2004، كما عملت الصين إلى اتخاذ العديد من السياسات والاستراتيجيات بهدف الحفاظ على مصالحها في المنطقة، من خلال تعيين مبعوث رسمي لها في المنطقة في عام 2009[4]، وقد ساهمت عدة عوامل في نمو التجارة العربية الصينية، مثل أحداث 11 سبتمبر 2001، والحملة التي قامت بها الولايات المتحدة في تجميد

1- Christina Lin, China's Persian Gulf Strategy: Israel and a Nuclearizing Iran, in Iran Review Saturday, October 24, 2009, pp5-8 [http://www.iranreview.org/content/Documents/China%E2%80%99s_Persian_Gulf_Strategy_Israel_and_a_Nuclearizing_Iran.htm] (Acceded at: 03/06/2016)

2- علاء عبد الحفيظ محمد، "السياسة الصينية تجاه الصراع العربي الإسرائيلي: الثوابت والمتغيرات"، **مجلة المستقبل العربي**، العدد 418،(ديسمبر 2013)، ص 11

3-Christina lin, opcit,p5-8

4- مهند عبد الواحد النداوي،"الصين والعرب: قراءة في المصالح الصينية في المنطقة العربية بعد التغيير "، **مجلة السياسية والدولية**، العدد 26-27 ،(2015)، ص 230

أموال عدد من المنظمات والجمعيات الإسلامية، وما تعرض له العرب والمسلمين من حملة عنصرية عليهم، مما دفعهم للتوجه نحو الصين للاستثمار والتبادل التجاري، كما أن استيراد الصين للطاقة من العالم دفعها للتبادل التجاري، إضافة إلى وجود حوالي 20 مليون مسلم في منطقة غرب الصين، وكذلك رخص البضائع الصينية مقارنة بالبضائع القادمة من الاتحاد الأوربي والولايات المتحدة.

وهكذا يتبين، أن الصين سعت، ولا سيما منذ العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، إلى زيادة اهتمامها بالمنطقة العربية، بعد إن كانت تتجنب المنطقة كونها تواجه العديد من النزاعات والأزمات، وذلك للحفاظ على مصالحها الاقتصادية والاستراتيجية في المنطقة، ولا سيما في مجال الامدادات النفطية.

ثالثا–تجارة السلاح مع الشرق الأوسط

لا شك أن التغيرات الدولية والإقليمية التي شهدتها فترة ما بعد الحادي عشر من سبتمبر 2001 قد ألقت بظلالها على طبيعة التبادلات العسكرية بين الصين ودول الشرق الأوسط، فحروب الولايات المتحدة الاستباقية في أفغانستان 2002 والعراق 2003 وسياستها تجاه البرنامج النووي الإيراني، بعد تصنيف إيران كإحدى "دول محور الشر""Axis of Evil"، وضغوطاتها السياسية باتجاه تحقيق المزيد من الإصلاحات السياسية والديمقراطية في العديد من الدول جعل الصين والعديد من الدول العربية والإسلامية تعيد حساباتها، ورغم أن مبيعات الصين العسكرية في الشرق الأوسط في هذه المرحلة لم تتعد 4160 مليون دولار، بعد أن بلغت 8212 مليون دولار في الفترة السابقة (1991–2001)، إلا أن نسبة ما صدرته إلى الشرق الأوسط من حجم المبيعات ارتفعت من 25.7% في هذه الفترة إلى 31% في الفترة (2002–2009) حسب الجدول أدناه رقم (12) تجارة الصين للسلاح في منطقة الشرق الأوسط (2009/2002)

الدولة/السنة	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	المجموع
مجموع مبيعات الصين الكلية في هذه الفترة									4160
الجزائر	15				61				76
مصر	45	59	59	14		24	24	24	249
الكويت	23	24							47
السعودية							36	36	72
السودان	14	95	02	14	4		14		143
د ع اخرى									42
مجموع مبيعات الصين للدول العربية في هذه الفترة									629
نسبة الدول العربية من مبيعات الأسلحة الصينية الإجمالية									%15.1
إيران	111	88	90	63	81	77	77	77	664
نسبة إيران من مبيعات الأسلحة الصينية الإجمالية									%15.9
إسرائيل									00

المصدر: خير سالم ذيابات،"تطور *دبلوماسية الأسلحة* الصينية في الشرق الأوسط في الفترة 1950-2009: دراسة مقارنة لمبيعات الصين العسكرية لكل من الدول العربية وإيران وإسرائيل، المرجع السابق، ص 210

ومرد ذلك هو التوجه العام للسياسة الخارجية الصينية في هذه الفترة، وقد بلغت صادرات الصين العسكرية للدول العربية 629 مليون دولار، لترتفع حصة العرب من إجمالي مبيعات الأسلحة الصينية إلى

15.1%، بعد أن كانت في فترة التسعينات 7.7 % وبنسبة تغير بلغت +96.1%،[1] وقد بلغت نسبة الحصة الإيرانية من مجموع مبيعات الصين العسكرية الكلية في هذه الفترة إلى 15.9 %، بعد أن كانت 18% في الفترة (1991-2001) وبنسبة تغير بلغت -11.6%. أما إسرائيل ونتيجة للضغوطات السياسية الأمريكية عليه فقد تم تعليق عقود تصدير أسلحة-صفقات طائرات من نوع"phalcon" و"harby" كان قد تم الاتفاق عليها مسبقا مع الجانب الصيني وإلزامها بدفع نحو 1260 مليون دولار كتعويضات لإلغاء تلك العقود[2].

رابعا-موقف الصين من بعض القضايا في الشرق الأوسط تتحدد أبرز هذه القضايا فيما يأتي:

1-الصراع العربي-الإسرائيلي: رغم تأييد الصين الدائم لتسوية تاريخية للصراع، وتأكيد كل ما يتصل بالمفاوضات بين الجانبين عن بعد، وتعزيز علاقاتها مع كل أطراف الصراع دون الانحياز لأحد على حساب الآخر، إلا أنها تتجنب الدخول في تفاصيل هذه التسوية التي تعدها تحت الوصاية الأمريكية التي لا ترغب في تحديها[3]، إلا أن هذه التحركات المحسوبة لم تمنع الصين من بناء رؤية* يمكن في إطارها حل قضية الشرق الأوسط.

ومن خلال الزيارة التي قام بها رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس إلى بكين بتاريخ 18 ماي 2005 والتي وقع فيها البلدان على خمس اتفاقيات للتعاون بين البلدين من بينها اتفاقية للتعاون الاقتصادي والتكنولوجي الثنائي والاتفاق على تطوير التعاون بين البلدين في مختلف المجالات، وفي الزيارة التي قام بها وزير التجارة الصيني تشن ده مينغ إلى رام الله بتاريخ 01 مارس 2011، تم التوقيع على اتفاقية بين الصين والسلطة الفلسطينية، تتضمن قيام الصين بتقديم مساعدات عينية إلى السلطة بمبلغ 5.5 مليون دولار، كما تم الاتفاق بين وزير التجارة الصيني ووزير الاقتصاد الفلسطيني على العمل من أجل زيادة حجم التبادل التجاري بنيهما[4].

ورغم تأكيد العلاقات الفلسطينية الصينية، فإن للصين أيضا علاقات قوية جدا مع إسرائيل وعلى درجة عالية من الأهمية للبلدين بدأت من خلال إقامة العلاقات الدبلوماسية الكاملة في 24 جانفي 1992[5]، حيث

1- خير سالم ذيابات،"تطور *دبلوماسية الأسلحة* الصينية في الشرق الأوسط في الفترة 1950-2009: دراسة مقارنة لمبيعات الصين العسكرية لكل من الدول العربية وإيران وإسرائيل"، **مجلة اتحاد الجامعات العربية للآداب**، المجلد 10، العدد 1 ،(2013)، ص 209

2- Shai, Aron: Sino-Israeli Relations: Current reality and Future Prospects, Institute for National Security Studies, Memorandum, NO, 100, Tel Aviv, 2009, p28 [https://www.files.ethz.ch/isn/108830/(FILE)1255339864.pdf] (Acceded at: 03/06/2016)

3- حسن أبو طالب، "الصين والشرق الأوسط...بين رمزية السياسة وتكامل الاقتصاد"، **مجلة السياسة الدولية**، عدد 172،(جويلية 2008)،ص 143

* تتحدد رؤية الصين في حل قضية الشرق الأوسط في:
-يجب أن تسير المفاوضات بين الطرفين وفق قرارات الأمم المتحدة ، وصيغة الأرض مقابل السلام..
-تنفيذ الاتفاقيات الموقعة بين الطرفين بشكل جدي وتجنب الأضرار بعملية السلام.
-نبذ كافة أشكال الإرهاب والعنف للمحافظة على أمن المنطقة وحياة شعوبها.
-إن استمرار عملية السلام مرهون بدعم التبادل والتعاون الاقتصادي وتعزيز الثقة المتبادلة وإزالة العداوة من أجل تحقيق التنمية والازدهار المشترك.
-ضرورة أن يبذل المجتمع الدولي بما فيها الين جهودا بالتعاون مع الأطراف المعنية من اجل تحقيق سلام شامل ودائم في المنطقة.

4- أحمد عبد الأمير الأنباري، "العلاقات الفلسطينية –الصينية"، **مجلة مركز الدراسات الفلسطينية**، العدد 13، (جوان 2011)، ص 100-102

5- عبد العزيز حمدي عبد العزيز ،"العلاقات الصينية-الاسرائيلية "، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 132 ،(أفريل 1998)،ص 127-141، انظر كذلك: -أسامة فاروق مخيمر، "العلاقات بين الصين الشعبية وإسرائيل"، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 108،(أفريل 1992)،ص 259-261
-عدنان خلف حميد البدراني، المرجع السابق، ص 01-31 -صبيح بشير عذاب، "التغلغل الإسرائيلي في الصين الشعبية الدوافع والأهداف، **مجلة مركز الدراسات الفلسطينية**، العدد 07، (جوان 2008)،ص 141- 156- عبد الأمير عباس عبد، "الاتجاهات الحديثة في الاستراتيجية الإسرائيلية تجاه الصين تحليل جغرافي سياسي"، **مجلة العلوم القانونية والسياسية**، العدد 01، (2015)، ص 19-38

عملت إسرائيل على احتلال مكانة مهمة في سياسة الصين الخارجية من خلال ما يمكن أن تقدمه للصين في مجال التكنولوجية المتقدمة، وخاصة العسكرية منها.

2–البرنامج النووي الإيراني: إن الموقف الصيني من البرنامج النووي الإيراني لا سيما بعد أن أخذت أزمته تتعاظم مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية بعد الاحتلال الأمريكي لم يتغير بشكل كبير، فبكين عمدت دائما إلى الموازنة بين الوقوف إلى جانب إيران وتعزيز نظام الحد من انتشار الأسلحة النووية توافقا مع الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن[1] فضلا عن إصرارها على ضرورة اعتماد المفاوضات والحوار السلمي سبيلا لحل الأزمة الإيرانية مع الولايات المتحدة والاتحاد الأوربي، ورفض أسلوب العقوبات والتهديد باستخدام القوة العسكرية، نظرا لما يتركه الخيار الأخير من تأثيرات سلبية على الاستقرار في منطقة الخليج خاصة والشرق الأوسط عامة لذا لم تتوان عن الانضمام بعد تردد إلى الآلية الجماعية لمعالجة ازمة البرنامج النووي الإيراني بمشاركة كل من الولايات المتحدة والاتحاد الأوربي وروسيا[2].

3–الاحتلال الأمريكي للعراق: عارضت الصين منذ البداية احتلال الولايات المتحدة للعراق وطالبت باحترام استقلاله وسيادته ووحدته الوطنية وسلامة أراضيه، لكن الاحتلال لم يمنعها من أداء استعدادها لتقديم الدعم اللازم لمساعدة العراق على بناء ذاته مثل التبرع بتجهيزات مادية قيمتها مليون دولار أمريكي للمساعدة في إجراء انتخابات عام 2005، وتدريب الدبلوماسيين والمتخصصين في مجالي الطاقة والاقتصاد وغيرها، والتعهد بتخفيض نسبة كبيرة من الديون العراقية والمشاركة الفاعلة في المؤتمرات الإقليمية والدولية التي تعقد لدعم العراق، وفي السياق ذاته دعت الصين إلى دعم العملية السياسية العراقية، وجهود المصالحة الوطنية وضرورة التزام دول جوار العراق بدعم استقراره ومساعدته في النهوض، مع التأكيد على دور أكثر فعالية للأمم المتحدة لدعم العملية السياسية في العراق.[3]

4–موقف الصين من واقع التغيير الثوري في المنطقة العربية: لقد تميز رد الفعل الصيني تجاه هذه الثورات بالتريث والهدوء في التعامل مع الأزمات الدولية، وهذا يذكرنا بالاستراتيجي الصيني القديم صن تو الذي كان يعتبر أن الاستراتيجية الناجحة هي التي تحقق الانتصار دون الدخول في الحرب. وبالتالي فالصين اتخذت موقف الصمت المبدئي حيال الأحداث بداية، وعرضت عن الاعتراف بهذه الأحداث كثورات ورفضت التدخل بكافة أشكاله، ولاسيما التدخل العسكري، باعتبار أن ما يحدث في المنطقة العربية يعد من الشؤون الداخلية للدول[4]، وقد اتخذ الموقف الصيني عدة مستويات من بينها:

1- جون جارفر، **الصين وإيران: شريكان قديمان في عالم ما بعد الامبريالية**، سلسلة دراسات مترجمة رقم 35، ط 1، أبو ظبي: مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، 2009، ص 242

2- حسن أبو طالب،"الصين والشرق الأوسط..بين رمزية السياسة وتكامل الاقتصاد"، المرجع السابق، ص 143-144 للاطلاع أكثر أنظر:
- فهد مزبان خزار،" الأبعاد الاستراتيجية للعلاقات الإيرانية –الصينية"، **مجلة دراسات إيرانية**، العدد 15،(مارس 2012)،ص 8
- محمد سالم أحمد الكواز،"الصين والبرنامج النووي الإيراني 2010/1985 دراسة تاريخية"، **مجلة أبحاث كلية التربية الأساسية**، المجلد 12، العدد 2، (2014)،ص 733- 776

3- محمد كريم كاظم، ابتسام محمد العامري، السياسة الصينية حيال منطقة الشرق الأوسط بعد عام 2001"، **مجلة قضايا سياسية**، العدد 32، (2013)، ص 119

4- مدحت أيوب، "استعادة التوازن...الثورات العربية وإعادة تعريف نمط الصعود الصيني"، **ملحق مجلة السياسة الدولية**، العدد 190، (أكتوبر 2012)،ص 26

أ–المستوى الأول: مواقف حيادية وغير منحازة: فأثناء اندلاع الثورة في كل من تونس ومصر، اتخذت الصين موقف الحياد تجاه ما يجري، وأعلنت أن ما يحدث شأن داخلي، وبعد نجاح الشعبين التونسي والمصري في إسقاط النظامين، أعربت الصين عن تأييدها لخيار الشعبين.

وأثناء اندلاع الثورة في كل من اليمن والبحرين، كان موقف بكين مؤيد لجهود مجلس التعاون الخليجي في تسويتهما، لا سيما في اليمن، والتي على أساسها تنحى الرئيس عبد الله صالح عن السلطة في فيفري 2012[1].

ب–المستوى الثاني: التوافق مع القوى الدولية: توافقت الصين مع القوى الغربية في إصدار قرارات دولية ضد نظام القذافي في عام 2011، من خلال التصويت على القرار 1970 *، والامتناع على القرار 1973**في مارس 2011، إذ لم تقف بكين ضد تمريره، مما سهل تبني القرار من مجلس الأمن، وتدخل حلف الناتو لإسقاط النظام في أكتوبر 2011، على الرغم من أن وزارة الخارجية الصينية أشارت إلى أن الغرب قد فسر القرار 1973 بشكل خاطئ وأساء استخدامه تماما[2].

ج–المستوى الثالث: مواقف منحازة اتجاه الأنظمة السياسية: عارضت الصين بقوة الضغط الدولي على النظام السوري وإدانته في مجلس الأمن الدولي، أو إسقاط النظام الذي كانت لها صفقات أسلحة معه منذ سنوات طويلة مضت، وقد انتقدت وزارة الخارجية الصينية الضغوط الأجنبية التي تمارس على النظام السوري بعد مطالبة الولايات المتحدة والاتحاد الأوربي الرئيس بشار الأسد بالتنحي، معتبرة أن مستقبل البلاد يجب أن يتحدد داخليا، وترى الحكومة الصينية أن خطوات المجتمع الدولي في هذا الصدد ينبغي أن تصب باتجاه الحض على تنفيذ وعود الحكومة السورية بالإصلاح وتشجيع كل الأطراف على المشاركة في بناء العملية السياسية للمساعدة على العودة مبكرا إلى الاستقرار، ويظهر أن الموقف الصيني بشأن سوريا قد لا يختلف عن موقف روسيا الاتحادية، وحتى موقف الدول الكبرى بالاقتصار على التنديد بسلوك الحكومة السورية والدفع باتجاه الإصلاحات السياسية[3]، ويبقى أن الوضع في سوريا أكثر تعقيدا لارتباطه بالصراع العربي الإسرائيلي، والوضع في لبنان، وتوازن القوى الإقليمي، وعدم معرفة البديل الذي يمكن الاطمئنان إليه بالنسبة لدول الغربية، ولكن في حالة الصين فلها مصالحها الاقتصادية والتجارية وصفقات الأسلحة والبعد التاريخي في علاقاتها مع النظام السوري.

1- أحمد يوسف أحمد وآخرون، **حال الأمة العربية 2011-2012 معضلات التغيير وآفاقه**، ط 1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2012، ص 43-44

* خاص بفرض عقوبات على النظام الحاكم في ليبيا

** خاص بفرض حصار جوي على نظام القذافي.

2- مهند عبد الواحد النداوي،"الصين والعرب: قراءة في المصالح الصينية في المنطقة العربية بعد التغيير"، المرجع السابق، ص 231

3- أحمد سليم البرصان،" السياسة الخارجية الصينية والشرق الأوسط"، **مجلة دراسات شرق أوسطية**، العدد 57، (2011)، ص 56

الخـــاتمـــــة

إن دراسة موضوع بنية النظام الاقليمي العربي في ظل محددات النسق الدولي الجديد–دراسة حرب الخليج الثالثة نموذجا– قد مكنت من إسقاط الدراسات النظرية على الواقع، واختبار الفرضيات والتوصل إلى بعض النتائج العامة، والتي تم تقسيمها وفق المستويات التالية:

أولا: على المستوى العراقي

– إن الأزمة العراقية ليست وليدة هجمات 11 سبتمبر 2001 وإنما تعود جذورها إلى رواسب ساهمت في تغذيتها، من بينها حرب الخليج الثانية التي أدت إلى تحول جذري في العلاقات العراقية–الأمريكية والتي بموجبها تحول صدام حسين من حليف إلى عدو، ولكن ما يجب الإشارة إليه هو أن الولايات المتحدة لم تكن تعجبها شخصية صدام غير أن وجود الخطر الإيراني بعد الثورة الإسلامية جعل الولايات المتحدة الأمريكية تقيم تحالفا مؤقتا معه وتغض الطرف على تجاوزاته.

– إن الدوافع التي قدمتها الإدارة الأمريكية لمباشرة الحرب في العراق عام 2003 تبين بأنها كانت أسبابا مفبركة، وأن الدافع الحقيقي لها هو السيطرة على النفط، والدوافع الخفية هي الوحيدة الكفيلة بتبرير تلك الحرب، والتي تتمثل في ضمان بقاء تدفق النفط نحو أمريكا وحلفائها والتحكم في سوق النفط العالمي، وحماية أمن إسرائيل، وبسط النفوذ والهيمنة على المنطقة العربية.

– إن الدليل القاطع على أن الحروب هدفها خدمة المصالح الحيوية للأطراف المتعدية على حساب أمن واستقرار الدول الضحية لهذه الحروب مثلما حصل في العراق أثناء الاحتلال الأمريكي لها، حيث انتشرت الفوضى بسبب تدمير الدولة العراقية وحل المؤسسات الأمنية والسياسية، كما تعرضت الذاكرة العراقية للنهب بسرقة الآثار من المتاحف أمام مرأى القوات الأمريكية، والتي هي مسؤولة حسب القرار الأممي 1483 الخاص بحماية الآثار العراقية.

– في المجال السياسي بأنه أصبح العراق يعيش في عهد ما قبل الدولة بسبب حل كل مؤسسات الدولة، وما زاد الأمر تعقيدا هو ما قام به حاكم العراق "بول بريمر" الذي أنشأ مجلس الحكم والذي ساعد على تنامي الطائفية بين أبناء الشعب العراقي، ومهد الطريق نحو حرب أهلية بين السنة والشيعة، وما يمكن التأكيد عليه هو أن التحول نحو الديمقراطية لا يمكن أن يتم بالقوة من خلال ما أطلق عليه "التدخلات الخارجية من أجل الديمقراطية"، لأن هذا الانتقال جاء عبر الاحتلال الخارجي وهو ما يتناقض مع مبادئ الديمقراطية وهي حرية الاختيار والتعبير.

– في المجال الاقتصادي ازدياد الوضع تدهورا بسبب الاحتلال، حيث تراجع الناتج الوطني العراقي ونصيب الفرد منه، وذلك بسبب تدمير البنى التحتية وإغلاق المصانع، إضافة إلى ارتفاع حجم المديونية العراقية.

– في المجال الاجتماعي، تفاقمت المشكلات الاجتماعية خاصة الفقر والبطالة، وأصبح عدد كبير من العراقيين غير قادرين على إشباع حاجاتهم الأساسية من الطعام والمياه الصالحة للشرب والكهرباء والعلاج والتعليم، مما أدى إلى تهديد الأمن الإنساني في العراق.

ثانيا: على مستوى النظام الإقليمي العربي

– التفاعلات البينية للنظام الإقليمي العربي قبل حرب الخليج الثالثة تعرضت للانحسار والتراجع الشديد واقتصرت في معظمها على التفاعلات ذات الطابع الصراعي التي عمقت الانقسام، وأفرغت موضوع التضامن العربي من محتواه، خصوصا بعد أن وصل العمل العربي المشترك إلى أدنى مستوى له بعد حرب الخليج الثانية، وعجزت الجامعة العربية خلالها عن عقد أي اجتماع على مستوى القمة و لم يتسن لها عمل ذلك إلا بعد مرور أكثر من 06 سنوات، كما تعرضت أنماط التفاعلات لاختراق غير مسبوق من قبل القوى الإقليمية المحيطة وعلى وجه الخصوص من قبل إسرائيل بالصورة التي أصابت نمط القيم السائدة فيه بالانهيار.

– النظام الاقليمي العربي كان منقسما على نفسه عشية الحرب الأمريكية على العراق 2003، واستمر هذا الانقسام حتى بعد وقوع الحرب، ويمكن تصنيف مواقف الاقطار العربية بين دول رافضة للعدوان، ودول مشاركة فيه، ودول صامتة، وإن الجامعة العربية نفسها، وهي عنصر من عناصر النظام الاقليمي العربي بدا صوتها ودورها خافتا وباهتا خلال الأزمة التي سبقت الحرب على العراق، وبعد الاحتلال اكتفت بإدانة العدوان والمطالبة بسحب القوات الغازية فورا خارج الحدود الدولية للعراق.

– إعادة دمج العراق في النظام الإقليمي العربي واعترافه بمجلس الحكم الانتقالي في اجتماع سبتمبر 2003، واهتمامه، واتضح ذلك من قرارات اجتماعات مجلس الجامعة العربية والقمم العربية، على إنجاح العملية السياسية في العراق لتجنب وقوع أية حرب أهلية، وإلى جانب مشاركة دول الخليج في إعادة إعمار العراق وقيام بعضها بإسقاط الديون العراقية وإعادة جدولتها، مع اتخاذ الحكومة العراقية بعض الخطوات للتواصل مع الدول العربية.

– اعترضت مسألة الدمج عدد من المعوقات منها ما هو نابع من الدول العربية ذاتها، مثل قضية اللاجئين العراقيين وإعادة جدولة الديون العراقية ومشاركتها في إعادة الإعمار، ومنها ما هو مرتبط بتوجهات الحكومات العراقية ذاتها.

– إن هدف الجامعة العربية الخاص بتحقيق المصالحة الوطنية قائم على منطق التعايش السلمي، والسماح للسنة بالمشاركة العادلة في السلطة السياسية، وما يرتبط بذلك من الدخول في حوار مع الجماعات المسلحة ذات الأهداف السياسية، كتلك التابعة لحزب البعث، ومن شأن هذا الهدف أن يؤثر إيجابا في الوضع الأمني في العراق، فضلا على ضبطه للصعود الشيعي ووضع حد له، وهذا ما عبرت عنه مبادرة الجامعة العربية الخاصة بتحقيق المصالحة في العراق.

– لم يعد النظام الإقليمي العربي قادرا على الدفع بالعراق نحو التحرر، خاصة مع عدم اعترافه رسميا بوجود أية مقاومة وطنية للاحتلال، مستجيبا في ذلك للرؤية الأمريكية التي تصور المقاومة في العراق بأنها إرهاب أو حالة "تمرد" وبذلك تخل عن إحدى القيم الرئيسية التي حكمت التفاعلات العربية–العربية منذ نشأته رسميا لمقاومة الاحتلال ودعم حركات التحرر والاستقلال. وكذا الحال بالنسبة للمقاومة اللبنانية والمقاومة الفلسطينية بمعنى عمليا يعني تخلي النظام العربي الرسمي عن دعم حركات المقاومة ماديا ومعنويا.

– تخوف الأنظمة العربية من تكرار سيناريو العراق دفعها إلى تبني محاولات للإصلاح شملت في ذلك نوعين: الأول خاص بإصلاح جامعة الدول العربية من خلال المبادرات الرسمية القطرية والمشتركة والجماعية وفقا لمتطلبات إصلاح الجامعة تمثلت في تعديل الميثاق والإصلاح المالي والإداري والبيروقراطي والثاني خاص بإصلاح النظم السياسية العربية سواء كانت نابعة من رغبة ذاتية كوثيقة الإسكندرية للإصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي، أم مشاريع واقتراحات قدمتها الدول الكبرى.

– إن عدم نجاح مختلف الإصلاحات الداخلية من قبل الأنظمة السياسية العربية دفع إلى حدوث ثورات في المنطقة العربية، تعددت أسبابها ومستوياتها ما بين ثورات لإسقاط النظام كالثورة التونسية والمصرية والليبية واليمنية وثورات تتأرجح بين إصلاح النظام وتغييره كالثورة السورية والبحرينية واحتجاجات محدودة واحتواء سريع: كالكويت، سلطنة عمان، المملكة الأردنية، العراق، المملكة العربية السعودية، الجزائر، موريتانيا...، التي تعددت مواقف الدول بشأنها.

– لم يؤد الاحتلال الأمريكي للعراق إلى زعزعة الأمن والاستقرار في العراق فقط، وإنما أدى كذلك إلى تهديد أمن المنطقة العربية برمتها، حيث أن الفوضى السائدة في العراق هيأت البيئة المناسبة لتزايد الجماعات الإرهابية، والتي عملت على نقل مسرح عملياتها الإرهابية إلى بعض الدول العربية المجاورة، وتعتبر السعودية من الدول الأولى في المنطقة التي تعرضت لهجمات إرهابية تم التخطيط لها من العراق.

– أن النظام العربي لم يتمكن من تبني سياسات أو تطوير آليات فاعلة تمكنه من التغلب على اختراق أمنه أو أمن وحداته، وهذا ما يعبر عنه فشل محاولاته لتحقيق المصالحة الوطنية في العراق.

– إن الأوضاع السياسية والاقتصادية والأمنية والاجتماعية التي رتبها الاحتلال الأمريكي للعراق عام 2003 تعني أن العراق أضحى خارج معادلة التوازن الإقليمي التقليدية، بل أصبح ضمن الدول الفاشلة.

–كان للصعود الشيعي في العراق عقب الغزو الأمريكي للعراق تأثيره في أمن المنطقة العربية عامة، وأمن بلدان مجلس التعاون الخليجي خاصة، خصوصا في ظل الجدل القائم بشأن إمكانية نشوء هلال شيعي في المنطقة نظرا إلى إرتباط الشيعة في بلدان الخليج بنظرائهم في كل من العراق وإيران، وما لذلك من تأثير وبخاصة في البلدان الخليجية التي تحتوي على مكون شيعي مهم، كما أدى الاحتلال كذلك إلى تقوية موقع الشيعة المدعومين من طرف إيران، ولقد عانت البحرين من أزمات سياسية داخلية كان محركها الأساسي الشيعة.

ثالثا: على مستوى دول الجوار الجغرافي للمنطقة العربية:

1- تركيا:

– عملت تركيا على دعم دورها الدولي المؤثر في كل دائرة من دوائر انتمائها، فجغرافيا بالربط بين قارات العالم (آسيا وأوروبا وإفريقيا) وحضاريا بالانتماء إلى الحضارة الإسلامية والأوربية، واقتصاديا وعسكريا بانتمائها للدول الصاعدة، وسياسيا بانتمائها للدول الديمقراطية العلمانية، وشرق أوسطيا لارتباطها به تاريخيا وجغرافيا، واقتصاديا وأمنيا.

– أن عودة تركيا و انفتاحها إلى منطقة الشرق الأوسط من جديد كان من أجل تنشيط دورها وتعظيم نفوذها في المنطقة بالاعتماد على تعدد العلاقات وعدم حصرها في محور واحد وعلى أساس المبادرات الحسنة التي تبديها.

– عملت تركيا على التوفيق بين التحالفات الاستراتيجية والمصالح الوطنية، فعلى الرغم من وجود تحالف وتعاون إستراتيجي بين تركيا وإسرائيل إلا أن ذلك لم يمنع تركيا من أخذ مواقف واضحة وحاسمة تجاه العدوان الاسرائيلي على قطاع غزة.

– تنظر تركيا لمنطقة الشرق الأوسط من منطلق وعي عميق بالمصلحة الوطنية التركية ليس فقط انطلاقا من القيم الحضارية والدينية المشتركة، حيث تستفيد تركيا من قوتها الاقتصادية وتأثيرها السياسي في خدمة مصالحها الاقتصادية عن طريق التعاون الاقتصادي التركي–العربي.

– تظل المسألة الكردية على رأس اهتمامات تركيا، أي مستقبل كردستان العراق، وانعكاساتها على أكراد تركيا منسجمة في ذلك مع إيران وسوريا حيال معارضة قيام دولة كردية مستقلة في المنطقة، وفي شمال العراق تحديدا، وهي بذلك أقرب إلى محور الممانعة.

– اعتمدت حكومة حزب العدالة والتنمية التركية في بناء مواقفها تجاه الثورات العربية على ثلاثة مبادئ أساسية هي: تبني شعارات الشعوب في الحرية والديمقراطية، ورفض أي تدخل عسكري غربي مباشر في مسارات الثورات الشعبية، والحفاظ على البنية التحتية للدول التي تحدث فيها الثورات.

2- إيران:

– مرت السياسة الإيرانية بمرحلتين أتسمت الأولى: بالتشدد والجمود الدبلوماسي الداخلي، والخارجي وذلك بسبب المعوقات الداخلية والتحديات الخارجية التي أثرت على الثورة في مرحلة بناء الدولة وإعادة هيكلتها، فيما تميزت المرحلة الثانية: بالإنفتاح على الصعيد الإقليمي والدولي، بإتباع سياسة التهدئة واعتماد لغة المصالح في علاقاتها الخارجية.

– استثمرت إيران بحنكة ودهاء سياسي المشكلات العربية البينية سياسيا وأمنيا خاصة بعد الاحتلال الأمريكي للعراق عام 2003 م، وتمكنت من استعادة التوازن في علاقاتها مع دول المنطقة الذي خسرته خلال

الحرب مع العراق 1980 - 1988 ، لتتحول إلى قوة إقليمية مؤثرة بعد تراجع دور القوى الإقليمية العربية (العراق، مصر) في لعب دور مؤثر في المنطقة.

– تنطلق سياسة إيران تجاه الخليج العربي من كونها قوة مركزية تطل على سواحله الشرقية، وتتحكم في ثرواته المائية وصادراته النفطية وسيطرتها على الممرات المائية في "مضيق هرمز"، وتعتمد سياسة ديناميكية تستجيب لتحولات النظام الدولي وانعكاساتها على منطقة الخليج، وتعد التهديدات الإيرانية لمضيق هرمز إحدى الوسائل التي تتبعها إيران لإظهار قوتها ليس أمام الدول الغربية وحسب بل أن هذه التهديدات موجهة أيضا لدول الخليج العربي بقدر ما هي موجهة للدول الغربية.

– أصبح البرنامج النووي الإيراني يمثل تهديدا رئيسيا للأمن الإقليمي العربي وخاصة أمن دول الخليج العربي بسبب المخاوف من أن يتحول هذا البرنامج إلى برنامج عسكري يعزز من مكانة إيران وقوتها في منطقة الخليج العربي بشكل خاص ومنطقة الشرق الأوسط بشكل عام، فضلا عن التداعيات البيئية لهذا البرنامج، على شعوب المنطقة العربية.

– استطاعت إيران تسويق أيديولوجيتها الدينية المذهبية من خلال إقامة علاقات وتحالفات استراتيجية مع بعض القوى والحركات الإسلامية، والتي تعمل إيران على استخدامها كأدوات لتحقيق أهدافها في المنطقة العربية.

– تهدف الرؤية الاستراتيجية لإيران إلى الوصول لمقومات "القوة الإقليمية الكبرى" في منطقة الشرق الأوسط، التي تحظى باعتراف القوى الدولية واحترام الدول العربية، واستثمرت إيران أدوات وأساليب تأثيرها في المنطقة العربية لإثبات قوتها وقدرتها على القيام بدور فاعل ونشط في القضايا العربية، ونجحت في نقل المعركة إلى خارج أرضها وتحديدا إلى أراض عربية كما حدث في العراق وسوريا واليمن ولبنان والبحرين.

– تعتمد إيران على سياسة التحالفات في علاقاتها الخارجية، وتشكل هذه التحالفات قاعدة أساسية للمشروع الإيراني في المنطقة العربية، إذ أنها كانت تسعى منذ قيام ثورتها الإسلامية إلى تكوين تحالفات بأنماط مختلفة من أجل الاعتماد عليها في تنفيذ مشروعها، ومن الملاحظ أن إيران حافظت على هذه الأنماط تحديدا منذ نشوب الحرب العراقية الإيرانية، ومن أهمها النمط الاستراتيجي الإقليمي، محور "إيران، حزب الله، سوريا"، والنمط الأيديولوجي مع الشيعة في المنطقة العربية، والنمط الاقتصادي، في تحالفها مع روسيا والهند، ودول آسيا الوسطى وغيرها.

– إن المشروع الإيراني في منطقة الشرق الأوسط هو مشروع بديل أو مضاد لمشروع الشرق الأوسط الكبير وغيره من المشاريع لمحاولة إعادة تشكيل المنطقة، ويستند إلى اعتبارات عديدة، من أهمها: الاعتبار الأيديولوجي–الديني (على أساس المذهب الشيعي)، الذي منح إيران فرصة كبيرة لتعزيز وجودها في النسيج الاجتماعي في المنطقة العربية من خلال الأقليات الشيعية في هذه الدول، وتعدى ذلك إلى تعزيز وجودها في بعض مناطق آسيا ووسط إفريقيا وشمالها، وفي مناطق متفرقة من العالم الغربي.

– اعتمدت إيران على العديد من الوسائل والأدوات لتنفيذ مشروعها الطائفي في المنطقة العربية بغية تحقيق أهدافها الاستراتيجية، ومنها الأداة السياسية، والأداة الاقتصادية، والاداة الاعلامية، والأداة العسكرية المتمثلة في الحصول على وسائل الردع المناسبة لطموحاتها في المنطقة العربية.

– يواجه المشروع الطائفي في المنطقة العربية صعوبات كثيرة من أهمها: تفوق عدد المسلمين السنة على عدد المسلمين الشيعة مما يشكل تهديدا للمذهب الشيعي التي تعتبره أحد أهم مقومات الثورة الإيرانية، كما أن إحاطتها بالكثير من الدول العربية وغير العربية وتشابك المصالح السياسية والاقتصادية يجعل منها عناصر ضاغطة على السياسة الخارجية الإيرانية، وتحد من طموحاتها وسعيها الهادف إلى تنفيذ مشروعها الطائفي في المنطقة العربية.

3- إسرائيل:

– منذ نشأة إسرائيل عام 1948، وهي تتبع استراتيجيات مدروسة ومحسوبة بدقة من أجل هدف واحد هو هندسة المنطقة سياسيا وأمنيا واقتصاديا وحضاريا حسب منظورها الاستراتيجي والجيوبوليتكي.

– قامت إسرائيل على فكرة التوسع الجغرافي حتى تكسب عمقا استراتيجيا لمعاناتها من ضيق المساحة الجغرافية، حيث أنها معرضة إلى خطر كبير نظرا لاستحواذ بعض دول منطقة الشرق الأوسط أسلحة متطورة، منها الأسلحة الباليستية التي يمكن أن تصل إلى عمق إسرائيل، هذا ما دفعها أكثر إلى التوسع على حساب الأراضي العربية، إضافة إلى الاهتمام بتطوير الأسطول البحري الحربي الذي يعتبر من أهم ركائز الاستراتيجية العسكرية الإسرائيلية في المتوسط الشرقي.

– حدثت تحولات كبيرة في استراتيجيات السياسة الإسرائيلية في المنطقة، من خلال قمع الانتفاضة الفلسطينية، والعمل على تدمير حركات المقاومة ذات التوجه الإسلامي وخاصة حركة حماس، إذ استطاعت إسرائيل أن تدول قضية حماس من خلال ربطها بالسياسة الأمريكية لمحاربة الإرهاب العالمي وتقسيم العالم إلى محور للخير ومحور للشر، وتوافقت بذلك السياسة الإسرائيلية مع الأمريكية في الدفع باتجاه أن حماس منظمة إرهابية ويجب محاربتها والقضاء عليها.

– بعد مسار السلام الذي أنطلق في التسعينات حاولت إسرائيل الخروج من عزلتها بالدخول في مبادرات إقليمية خاصة كمشروع الشرق الأوسطي والشراكة الأورومتوسطية، وهي آليات تنظر إليها من زاوية سياسية وأمنية كبيرة كمحاولة تطبيع إسرائيلي–عربي بطريقة غير مباشرة، وفسح المجال لدعم إقليمي لسياساتها خاصة تلك المتعلقة بالأمن القومي الإسرائيلي وزيادة نشاطاتها الاقتصادية والأمنية.

– إن الرابح الأكبر من الاحتلال الأمريكي للعراق هي إسرائيل من خلال تحقيق أهدافها الرئيسية وهو خروج العراق من معادلة الصراع العربي– الإسرائيلي عسكريا وسياسيا لمدة قد تطول.

– معالجة إسرائيل التهديدات الأمنية والعسكرية الجديدة وفق سياستي الردع والحرب الاستباقية، بتركيز مجهودها الحربي على منطقتين جغرافيتين تشكلان حلقة هامة في عمقها الاستراتيجي، من خلال الحرب

الإسرائيلية على حزب الله 2006 وقطاع غزة 2008- 2009، لأنهما يشكلان نقطة التماس معها (عسكرة السياسة الخارجية وأمننتها).

– تتسم العلاقات الإسرائيلية–الأمريكية بالتحالف الاستراتيجي المبني على برامج مشتركة ومصالح متبادلة. وبذلك احتلت إسرائيل مكانة الحليف الاستراتيجي الموثوق به في منطقة الشرق الأوسط والأهم في العالم في السياسة الخارجية الأمريكية.

– رؤية إسرائيل لواقع التغيير الثوري في المنطقة العربية رؤية تحفظية، لأنها ترى نفسها متأثرة بدرجة كبيرة لأي تحول قد يمس الشرق الأوسط أو أي دولة من دوله سواء كانت مصر صاحبة أكبر اتفاق سلام معها أو سوريا التي تحتل إسرائيل جزءا من أراضيها.

4- دول القرن الأفريقي (إثيوبيا وإرتيريا):

– زيادة تأثير دول الجوار الافريقي في تفاعلات النظام العربي سواء كانت إثيوبيا في جنوب الوادي من خلال تحكمها في مياه نهر النيل (تمدد الدور ودبلوماسية الطاقة) وتدخلها المستمر في جنوب السودان والتطورات الداخلية فيه، أو إرتيريا في علاقاتها الصراعية مع السودان واليمن (جزر حنيش)، وإقامتهما تحالفات مع إسرائيل.

رابعا: على مستوى الدول الكبرى

1- الولايات المتحدة الأمريكية:

– ارتكزت الاستراتيجية الأمريكية بالنسبة للشرق الأوسط على ثلاث دوائر متداخلة هي: تأمين منابع وإمدادات النفط، وضمان أمن إسرائيل، ومكافحة الإرهاب، والتي شكلت دوافع رئيسية لحرب الخليج الثالثة.

– رغم إحراز أمريكا للنصر العسكري في الحرب إلا أنها لم تستطع التحكم في عراق ما بعد صدام، نظرا للانفلات الأمني وازدياد أعمال المقاومة العراقية مما دفعها إلى تسليم السلطة للعراقيين ووضع دستور جديد، جسد محاولة تقسيم العراق من خلال تحويله إلى كيان فدرالي دون توضيح انتمائه وهويته العربيتين.

– وفر الاحتلال الأمريكي للعراق فرصة للولايات المتحدة الأمريكية من أجل إحياء مشروع الدمج في النظام الشرق الأوسطي (الجديد، الكبير) تكون إسرائيل في القلب منه، وإضافة أبعاد جديدة له بالسعي إلى الضغط على الدول العربية كي تقبل بالمشروع، مستغلة قربها الجغرافي منها بعدما باتت تحتفظ بوجود عسكري فعلي في العراق.

–يقوم مشروع الشرق الأوسط الكبير على ثلاث أسس وأهداف رئيسية: الأول سياسي يعبر عنه بتشجيع الديمقراطية ودعم الانتخابات الحرة وتطوير وسائل الإعلام ودعم قيام مجتمع مدني، بينما يتناول الثاني الشراكة الاقتصادية بين دول المنطقة والغرب بإنشاء مناطق التجارة الحرة وتشجيع التبادل الإقليمي تسهيلا لانضمام الأولى إلى منظمة التجارة العالمية، أما الثالث فيتضمن سلسلة من الإصلاحات في برامج التعليم وتطوير الخطاب الديني...

– استهدفت السياسات الأمريكية منظومة القيم العربية، خاصة فيما يتعلق بقيمة المقاومة وتغيير المناهج التربوية.

– تأثير الولايات المتحدة الأمريكية في تفاعلات النظام الإقليمي العربي في عديد من القضايا كالعلاقات السورية اللبنانية من خلال اعتبار الوجود العسكري السوري في لبنان احتلالا.

– تعاظم هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية على النظام الإقليمي العربي من خلال تزايد الوجود العسكري الأمريكي في المنطقة العربية، وبإعادة تعريف مهددات أمن النظام العربي.

– يتطابق موقف الولايات المتحدة من ثورات 2011 مع المواقف الغربية عامة، إذ يبحث الطرفان عن مصالحهما قبل كل شيء بغض النظر عن أي سبب آخر معلن أم غير معلن.

2- الاتحاد الأوربي:

– لقد تعددت المبادرات الأوروبية تجاه منطقة الشرق الأوسط أهمها الشراكة الأور ومتوسطية؛ التي لا تزال تمثل الإطار المناسب للتعاون بين الضفتين، بتركيزها على ثلاث سلال مترابطة هي: سلة الحوار السياسي والأمني؛ الهادفة إلى إقامة منطقة سلام واستقرار مبنية على أسس احترام حقوق الإنسان والديمقراطية، وسلة الشراكة الاقتصادية والمالية والعمل على منطقة التبادل الحر من أجل الازدهار المشترك، وسلة الشراكة الاجتماعية والثقافية والإنسانية بهدف تقارب مجتمعات المنطقة.

– إن آلية الجوار الأوروبية التي تعد سياسة مكملة للشراكة، هي الأخرى تفتقر إلى العمل الجماعي وتركز على العمل الثنائي، الذي سيخلف انقسامات متزايدة، ومنافسة بين الدول، لأن البعض سيستفيد من صفة "الجار المتميز" مثل المغرب والأردن، ويتأخر البعض الآخر ويصنف في المرتبة الثانية، أما المعادون فهم يأخذون صفة الدول الفاسدة، ويوازي هذا الوضع تصنيف الولايات المتحدة العالمي للدول: حليفة، معتدلة، نافعة، فاشلة، ومارقة، وعليه فهي تهمل التعاون الإقليمي.

– تتميز السياسة الأوروبية تجاه الدول المتوسطية بالمركزية والهيمنة الاقتصادية والثقافية وزيادة قوة أوروبا عالميا، والحصول على الامتيازات والأسواق والبحث عن منافذ جديدة لبضائعها وخدماتها.

– إن إبرام اتفاقيات الشراكة بين الاتحاد الأوروبي من ناحية، وكل دولة متوسطية على حدى من ناحية أخرى، يوضح بجلاء أن الجانب الأوروبي يبيح لنفسه ما يحرمه على الدول العربية المتوسطية، فبينما يتعامل الجانب الأوروبي، ممثلاً في الاتحاد الأوروبي، ككتلة أو مجموعة واحدة، يلاحظ أن الدول المتوسطية تبرم اتفاقيات الشراكة بشكل منفرد، فبالرغم من انتماء الدول العربية–المتوسطية إلى تنظيم إقليمي واحد ممثل في جامعة الدول العربية، فإن الاتحاد الأوروبي، باعتباره الطرف الأقوى والأكثر تأثراً في إطار عملية برشلونة، يبرم اتفاقيات الشراكة على المستوى الثنائي وليس الجماعي.

– لم يكتف الاتحاد الأوروبي بتفتيت وحدة الصف العربي، حيث سمح بانضمام بعض الدول العربية ومانع في انضمام بقية الدول العربية الأخرى، ولكنه قام أيضاً باتخاذ خطوات تزيد من عملية إضعاف النظام

الإقليمي العربي، وذلك من خلال: (وضع شروط وقيود على انضمام ليبيا، رفض انضمام موريتانيا، رفض انضمام جامعة الدول العربية، رفض انضمام الدول العربية غير المتوسطية....)

– إن الشراكة الأوروبية–المتوسطية تعتبر فكرة موازية للشرق الأوسط الكبير، هدفها إدماج إسرائيل في المنظومة العربية من ناحية، وإضعاف النظام الإقليمي العربي عن طريق تجزئة الدول العربية إلى دول متوسطية وأخرى غير متوسطية من ناحية أخرى. فمن أهداف الشراكة تحقيق تكامل بين أعضائها، ومن ثم قد تصبح الدول العربية–المتوسطية أكثر ولاء لعملية برشلونة منها للنظام الإقليمي العربي.

– دفعت حرب الخليج الثالثة القارة الأوروبية للبحث عن موقع لها ضمن خارطة القوى السياسية والاقتصادية العالمية في منطقة الشرق الأوسط من خلال اقتراحاتها ومبادراتها الإصلاحية للدول العربية، تعزيزا لموقعها في منطقة البحر الأبيض المتوسط ضمانا لقدرتها على مجابهة أي عدو محتمل في حرب الحضارات.

– إن جميع المبادرات الأوروبية ذات البعدين المتوسطي والشرق أوسطي، سيما المبادرات الفردية الأوروبية جاءت كمحاولات لمعالجة ثلاث مشكلات: المشكلة الأولى تتعلق بالاتحاد الأوروبي نفسه، والمشكلة الثانية التداخل بين الحوض المتوسطي والشرق الأوسط من خلال التنافس الأوروبي– الأمريكي، والمشكلة الثالثة تتمثل في محاولة معالجة النظرة الأوروبية المشتتة والقاصرة.

– يتطابق موقف الاتحاد الأوروبي من ثورات 2011 مع موقف الولايات المتحدة عامة، إذ يبحث الطرفان عن مصالحهما قبل كل شيء بغض النظر عن أي سبب آخر معلن أم غير معلن.

3– روسيا:

– تتحدد سياسة روسيا دوليا بعاملين رئيسيين هما الاقتصاد وبراغماتية القيادة السياسية، فبعد أن استطاعت القيادة السياسية في روسيا من الاستفادة من تعافي اقتصاد بلادها وإعادة بناء الهياكل القاعدية للدولة والتخلص من بؤر الفساد فيها، أصبحت اليوم تسعى لتعزيز موقعها الاقتصادي ضمن أكبر الاقتصاديات المتطورة في العالم.

– إن هناك ثلاث مصالح كبرى تحدد سلوك روسيا في الشرق الأوسط، تمثلت في مزاحمة واشنطن في المنطقة بالقدر الذي ينهك الأخيرة استراتيجيا حينما يأتي الوقت لإعادة حساب موازين القوى العالمية، والثانية مرتبطة بالمكانة الاقتصادية لمنطقة الشرق الأوسط والثالثة مرتبط بالجانب الأمني لروسيا حتمتها قواعد الجغرافيا والديموغرافيا فالشرق الأوسط أشبه بمخاطرة رخوة تحيط بجمهوريات أسيا الوسطى والقوقاز اللتين تعتبرها موسكو جوار قريب لها فيه مصالح حيوية تعمل بكل طاقتها من أجل منع التعدي عليها.

– إن المكانة التي تحتلها منطقة الشرق الأوسط في السياسة الروسية، مرتبط في المقام الأول بحفظ بقاء هذه الدول التي تتعرض حسب رأي قادتها لمحاولات مستمرة من طرف الدول الغربية، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية لإضعافها، من هذا المنطلق برزت تحركات روسيا في المنطقة نحو الدول الأوسطية الرافضة لسياسات الهيمنة الأمريكية.

– لم تعد منطقة الشرق الأوسط سوقا كبيرة للسلاح الروسي فقط، بل أصبحت أيضا تحتل مكانة مهمة في التعاون العسكري مع روسيا، وخاصة في مجال الطاقة النووية التي أصبحت معظم دول المنطقة تسعى لامتلاكها.

– في ظل وقوع ثورات التغيير العربية كانت لروسيا مواقف مختلفة ومتنوعة وربما في أكثر الأحيان متطابقة مع ردود الفعل الغربية، فكانت مضطربة وغير متسقة وتهدف بالدرجة الأولى للحفاظ على مصالحها القومية في المنطقة العربية.

– أبرزت الأزمة السورية الدور الروسي المتصاعد والرئيسي في الشرق الأوسط، والذي أثبت قدرته على موازنة الدور الأمريكي والدول الإقليمية والدولية الأخرى في المنطقة، كما أثبت روسيا قدرة على الحد من تجاوز الولايات المتحدة الأمريكية لمجلس الأمن.

4- الصين:

– تحتل المنطقة العربية مكانة هامة بالنسبة للصين، ويظهر ذلك جليا في العناية الفائقة التي توليها الصين لهذه المنطقة وحرصها على توثيق علاقاتها بالدول العربية، والسبب وراء ذلك يرجع بالأساس لسعيها الدائم تأمين احتياطاتها من الطاقة (النفط) في العالم، بالنظر إلى النمو الهائل للاقتصاد والتحديث الداخلي الصيني.

– تنتهج الصين في المنطقة العربية سياسة مختلفة عن باقي سياسات الدول الكبرى في المنطقة، باعتمادها على التنمية السلمية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول (اعتماد القوة الناعمة)، مما جعلها تحقق نتائج مهمة من خلال كسب صداقة الدول العربية ومنافسة سياسات الدول الكبرى الأخرى في المنطقة مثل الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي.

– اعتماد الصين في سياستها تجاه المنطقة العربية على الاعتماد المتبادل، والنفع المتبادل، جعل الدول العربية تفضل التعامل مع الصين على التعامل مع دول أخرى، فهي لا تضع الشروط السياسية لتعاملها مع الدول العربية.

– يكمن هدف الصين في المنطقة العربية من خلال تأمين حاجاتها من الطاقة، واستغلال السوق العربية المربحة، ومنافسة الشركات الكبرى في المنطقة والحصول على تأييد الدول العربية للصين في قضاياها الدولية، بينما الدول العربية تهدف إلى الاستفادة من إمتلاك الصين لحق الفيتو، باعتباره بديل استراتيجي، والاستفادة كذلك من الخبرة الصينية.

– تأييد الصين الدائم لتسوية تاريخية للصراع العربي–الإسرائيلي، وتأكيد كل ما يتصل بالمفاوضات بين الجانبين عن بعد، وتعزيز علاقاتها مع كل أطراف الصراع دون الإنحياز لأحد على حساب الآخر.

–إن الموقف الصيني من البرنامج النووي الإيراني لا سيما بعد أن أخذت أزمته تتعاظم مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية بعد الاحتلال الأمريكي لم يتغير بشكل كبير (موقف موازن).

– عارضت الصين منذ البداية احتلال الولايات المتحدة للعراق وطالبت باحترام استقلاله وسيادته ووحدته الوطنية وسلامة أراضيه، لكن الاحتلال لم يمنعها من إبداء استعدادها لتقديم الدعم اللازم لمساعدة العراق على بناء ذاته.

– تميز رد الفعل الصيني اتجاه الثورات العربية بالتريث والهدوء في التعامل مع الأزمات الدولية، وقد اتخذ الموقف الصيني عدة مستويات من بينها: مواقف حيادية وغير منحازة (تونس ومصر، اليمن والبحرين)، التوافق مع القوى الدولية (ليبيا)، مواقف منحازة اتجاه الأنظمة السياسية (سوريا).

قائمـــــــة المراجـــع

قائمة المصادر والمراجع باللغة العربية

أولا. المصادر:

01. أبادي، مجد الدين الفيروز، **القاموس المحيط**، ج4، القاهرة: مؤسسة الحلبي للنشر والتوزيع، د ت
02. ابن منظور، محمد بن مكرم، **لسان العرب**، ط1، بيروت، لبنان: دار صادر للنشر، دون تاريخ، ج12
03. البعلبكي، منير، **قاموس المورد إنجليزي-عربي**، بيروت: دار العلم للملايين ، 1986
04. صلواتي، ياسين، **الموسوعة العربية الميسرة والموسعة**، ط1، بيروت: مؤسسة التاريخ العربي، ج1
05. عبد الرزاق ،محمد، **الموسوعة الفلسطينية**، المجلد الأول، ط1: بيروت، الدار العربية للموسوعات، 1978
06. الجاسور، ناظم عبد الواحد، **موسوعة علم السياسة**، عمان: دار مجدلاوي، 2004
07. الجر، خليل، **لاروس: المعجم العربي الحديث**، باريس: مكتبة لاروس، 1973
08. غراهم، ايفانز، جيفري نرينهام، **قاموس بنغوين للعلاقات الدولية**، تر: مركز الخليج للأبحاث، ط1، الإمارات العربية المتحدة: مركز الخليج للأبحاث، 2004
09. غريفيتس، مارتن، تيري أوكالاهان، **المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية**، ط1، دبي، الإمارات العربية المتحدة: مركز الخليج للأبحاث، 2008
10. مارشال، جوردن، **موسوعة علم الاجتماع**، المجلد الثاني، ترجمة محمد الجوهري وآخرين، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، 2000
11. المسيري، عبد الوهاب، **موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية**، ط1، القاهرة: دار الشروق، 2004، ج3
12. **الموسوعة العربية العالمية**، ط1، المملكة العربية السعودية: مؤسسة أعمال الموسوعة للنشر والتوزيع، 1996، ج3
13. الكيالي، عبد الوهاب وكامل الزهيري، **الموسوعة السياسية**، ط1، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، مارس 1974
14. الكيالي، عبد الوهاب، **موسوعة السياسة**، ط1، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1979، ج1
15. نديم، مرعشلي وأسامة مرعشلي (تصنيف)، **الصحاح (تجديد صحاح العلامة الجوهري في اللغة والعلوم)**، تقديم عبد الله العلايلي، بيروت: دار الحضارة، 1975
16. الهيئة العامة للموسوعة العربية، **الموسوعة العربية**، ط1، دمشق، المجلد 10، 2001

ثانيا. الكتب:

17. إبراهيم، حسنين توفيق، **النظم السياسية العربية: الاتجاهات الحديثة في دراستها**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2005
18. إبراهيم، سعد الدين، "المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي"، مقدمة كتاب: **المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في البحرين**، مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية، 1995
19. أبو الوفاء، أحمد محمد، **الوسيط في قانون المنظمات الدولية**، دون طبعة، مصر: دار النهضة العربية، 1985
20. (ـــــ،ـــــ)، **جامعة الدول العربية كمنظمة دولية إقليمية**، دون طبعة، القاهرة: دار النهضة العربية، 1999
21. أبو دية، سعد، **دراسات في القضايا العربية**، ط 2، عمان: دار البشير للنشر والتوزيع، 1986
22. أبو ستيت فؤاد، **التكتلات الاقتصادية في عصر العولمة**، ط1، القاهرة :الدار المصرية اللبنانية، 2004

23. أبو شبانة، ياسر، **النظام الدولي الجديد بين الواقع الحالي والتطور الإسلامي**، دون طبعة، مصر: دار السلام، د ت ن
24. أبو غزالة، المشير، **الولايات المتحدة الأمريكية العراق والدمار الشامل**، ط1، دون مكان، دون دار، 2004
25. أبو غزالة، محمد محمود، **هيكل النظام السياسي الدولي، القوة تحكم العالم**، دون طبعة، عمان: دون دار، 1997
26. أبو هيف، علي صادق، **القانون الدولي العام**، ط1، مصر: منشأة المعارف، 1972
27. أحمد، برقاوي وآخرون، **الدولة الوطنية وتحديات العولمة في الوطن العربي**، ط1، دمشق: مركز الدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2004
28. أحمد، رفعت سيد وآخرون، **الاستراتيجية الأمريكية في العراق والمنطقة البند السابع وسبل الخروج منه قانونيا والاستفادة من تجارب المعاهدات الأمريكية مع اليابان وألمانيا**، ط1، دون مكان: دار الصنوبر للطباعة، دون سنة
29. أحمد، صالح أبو بكر علي، **أثر التغيرات العالمية والإقليمية على العلاقات العربية الإفريقية من عام 1989-2000**، ط1، القاهرة: دار النهضة العربية، 2005
30. إدريس، محمد السعيد، **النظام الإقليمي للخليج العربي**، ط1، بيروت، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، 2000
31. (ـــــ،ـــــ)، **تحليل النظم الإقليمية دراسة في أصول العلاقات الدولية الإقليمية**، ط1، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، 2001
32. ادمن، روبرتس، "نهاية الاحتلال في العراق 2004"، **الاحتلال الأمريكي للعراق صوره ومصائره**، ط1، بيروت، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، 2005
33. إسماعيل، محمد صادق محمد، **مجلس التعاون الخليجي في الميزان**، ط1، مصر: دار العلوم للنشر والتوزيع، 2010
34. الابراهيم، حسن علي، **الدول الصغيرة والنظام الدولي**، ط1، لبنان: مؤسسة الأبحاث العربية، 1982
35. الأحمد، عدنان سليمان، عدنان ماجد المجالي، **قضايا معاصرة**، ط2، عمان، الأردن: دار وائل للنشر، 2008
36. الأشعل، عبد الله، **قضية الحدود في الخليج العربي**، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، 1987
37. الأشهب، نعيم ومازن الحسيني، **مشروع الشرق الأوسط الكبير أعلى مراحل التبعية**، ط1، عمان، الأردن: دار الشروق لنشر والتوزيع، 2005
38. الأطرش، محمد وآخرون، **العرب وتحديات النظام العالمي**، سلسلة كتب المستقبل العربي (16)، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1999
39. الإمام، محمد حمود، **التكامل الاقتصادي الإقليمي بين النظرية والتطبيق**، مصر: معهد البحوث والدراسات العربية، 2000
40. الأنباري، شاكر، **دولة على مفترق الطرق: تأملات في أوضاع العراق بين عامي 2003-2006**، ط1، العراق، إقليم كردستان العراق: دار أراس، 2011
41. الأنصاري، محمد جابر و آخرون، **تكوين العرب السياسي ومغزى الدولة القطرية: مدخل إلى إعادة فهم الواقع العربي**، ط2، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1995
42. إلياس، جوانيتا، بيتر ستش، **أساسيات العلاقات الدولية**، تر محيي الدين حميدي، ط1، دمشق، سورية، دار الفرقد للطباعة والنشر والتوزيع، 2016
43. أمين، سيد، **في مواجهة أزمة عصرنا**، ط1، القاهرة: دار سيناء للنشر والتوزيع، 1997
44. أوترمان، مايكل، ريتشارد هيل وبول ويلسون، **محو العراق: خطة متكاملة لاقتلاع عراق وزرع آخر**، ترجمة أنطوان باسيل، ط1، بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، 2011
45. أوريد، حسن، **الإسلام والغرب والعولمة**، الدار البيضاء: منشورات جريدة الزمن، 1999

46. إيرادي، ينزن، **مدخل إلى السياسة الخارجية لجمهورية إيران الإسلامية**، ط1، القاهرة: الدار الثقافية، 2000
47. البلاوي، حازم، **الاقتصاد العربي في عصر العولمة**، ط1، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2003
48. البدري، مروة حامد، **بناء النظام الإقليمي السياسات الأمريكية للشرق الأوسط**، ط1، القاهرة، مصر: المكتب العربي للمعارف، 2014
49. بدوي، محمد طه ، **مدخل إلى علم العلاقات الدولية**، ط1، مصر: المكتب المصري الحديث، 1976
50. (ـــــ،ـــــ)، **المنهج في علم السياسة**، دون طبعة، مصر: جامعة الإسكندرية ، 1979
51. بدوي، محمد طه، ليلى أمين مرسي، **مبادئ العلوم السياسية**، ط1، الإسكندرية: الدار الجامعية، 1998
52. براون، كارل، **السياسة الدولية والشرق الأوسط قواعد قديمة لعبة خطيرة**، ترجمة عبد الهادي حسن جياد، بغداد :دائرة الشؤون الثقافية العامة ،1987
53. براون، كريس، **فهم العلاقات الدولية**، دبي: مركز الخليج للأبحاث، 2004
54. بركات، حليم، **المجتمع العربي المعاصر: بحث استطلاعي اجتماعي**، ط 6، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ، 1998
55. بركات، نظام، **النخبة الحاكمة في إسرائيل**، ط 1، بيروت: منشورات فلسطين المحتلة، 1982
56. بروتون، فيليب، سيرج برو، **ثورة الاتصال**، ترجمة هالة عبد الرؤوف، ط1، القاهرة: دار المستقبل العربي، 1993
57. بريجنسكي، زبيغنيو، **رقعة الشطرنج الكبرى: الأولوية الأمريكية ومتطلباتها الجيوإستراتيجية**، ترجمة أمل الشرقي، عمان: الأهلية للنشر والتوزيع، 1999
58. (ـــــ،ـــــ)، **الاختيار بين السيطرة على العالم أم قيادة العالم**، ترجمة: عمر الأيوبي، ط1، لبنان، بيروت: دار الكتاب العربي، 2004
59. بسيوني، محمد إبراهيم، **المؤامرة الكبرى مخطط تقسيم الوطن العربي من بعد العراق**، ط1، دمشق، القاهرة: دار الكتاب العربي، 2004
60. البشرى، محمد الأمين، **الأمن القومي العربي**، ط1، الرياض: أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، 2000
61. بغدادي، عبد السلام إبراهيم، **الوحدة الوطنية ومشكلة الأقليات في إفريقيا**، ط2، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2000
62. (ـــــ،ـــــ)، **البعد الإيجابي في العلاقات العربية الإفريقية والتعددية الأمنية ترابط ثقافي**، ط1: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2013
63. بغورة، الزواوي، **المنهج البنيوي، بحث في الأصول والمبادئ والتطبيقات**، ط1، الجزائر: دار الهدى، 2001
64. بكار، عبد الكريم، **العولمة طبيعتها وسائلها، تحدياتها، التعامل معها**، ط2، عمان: دار الإعلام للنشر والتوزيع، 2001
65. بلقزيز، عبد الإله،" دور الدولة في مواجهة النزاعات الأهلية" في: **النزاعات الأهلية العربية والعوامل الداخلية و الخارجية**، ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ،1997
66. (ـــــ،ـــــ)، **المعارضة والسلطة في الوطن العربي**، ط1، بيروت، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، 2001
67. بن سلطان، عمار، **مداخل نظرية لتحليل العلاقات الدولية**، ط1، الجزائر: طاكسيج. كوم للدراسات والنشر والتوزيع، 2009
68. بن عامر، تونسي، **قانون المجتمع الدولي المعاصر**، ط1، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2000
69. بن عريفة، الطاهر، **الجامعة العربية والعمل العربي المشترك 2002/1945**، ط1، الأردن: دار زهران للنشر والتوزيع، 2011

70. **بنية القوة العسكرية الإسرائيلية ومصادر تمويلها**، القاهرة، مصر: وزارة الإعلام الهيئة العام للاستعلامات، 1986
71. بوحوش، عمار، **دليل الباحث في المنهجية وكتابة الرسائل الجامعية**، ط 1، الجزائر: موفم للنشر والتوزيع، 2002
72. بوقارة ، حسين، **التكامل في العلاقات الدولية**، ط 1، الجزائر: دار هومة، 2008
73. بيترس، جان نيدرفين، **العولمة والتهجين، ضمن محدثات العولمة**، تحرير مايك فيذرستون، ترجمة عبد الوهاب علوب، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، 1995
74. بيريز، شمعون، **الشرق الأوسط الجديد**، ترجمة محمد حلمي عبد الحافظ، ط1، عمان، الأردن: الأهلية للنشر والتوزيع، 1994
75. بيليس، جون، ستيف سميث، **عولمة السياسة العالمية**، ط1، دبي، الإمارات العربية المتحدة: مركز الخليج للأبحاث، 2004
76. تشومسكي، ناعوم، **أوهام شرق أوسطية**، ترجمة تشرين فهمي، ط1، القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، 2004
77. التميمي، عبد الملك خلف، **المياه العربية- التحدي والاستجابة**، ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1999
78. توفلر، الفن، **تحول السلطة بين العنف و الثورة و المعرفة**، ليبيا: الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، 1992
79. توفيق، سعد حقي، **النظام الدولي الجديد، دراسة في مستقبل العلاقات الدولية بعد انتهاء الحرب الباردة**، ط1، عمان: الأهلية للنشر والتوزيع، 1999
80. (ـــــ،ـــــ)، **علاقات العرب الدولية في مطلع القرن الحادي والعشرين**، ط 1، الأردن: دار وائل للنشر، 2003
81. (ـــــ،ـــــ)، **مبادئ العلاقات الدولية**، ط3، الأردن: دار الوائل للنشر والتوزيع، 2006
82. تيم سعيد، **النظام السياسي في إسرائيل**، ط1، بيروت: دار الجليل، 1989
83. ثابت أحمد وآخرون، **العولمة وتداعياتها على الوطن العربي**، سلسلة كتب المستقبل العربي، رقم 24، ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، جانفي 2003
84. ثرو، لستر، **المتناطحون، المعركة الاقتصادية القادمة بين اليابان وأوروبا وأمريكا**، ترجمة، محمد فريد، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، سلسلة الدراسات المترجمة، 01، 1995
85. جابر، عدنان، **العرب وعصر ما بعد النفط**، ط1، سورية: دار علاء الدين، 2004
86. الجابري، محمد عابد، **وحدة المغرب العربي**، ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1987
87. الجاسور، ناظم عبد الواحد، **إشكالية الحدود في الوطن العربي دراسة في الصراعات السياسية والخلافات الحدودية العربية- العربية**، دون طبعة، عمان: إدارة مجدلاوي، 2001
88. جارفر، جون، **الصين وإيران: شريكان قديمان في عالم ما بعد الامبريالية**، سلسلة دراسات مترجمة رقم 35، ط 1، أبو ظبي: مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، 2009
89. جرجس، فواز، **النظام الإقليمي العربي والقوى الكبرى، دراسة في العلاقات العربية-العربية، والعربية الدولية**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1997
90. جعفر، جعفر ضياء، نعمان النعيمي، **الاعتراف الأخير حقيقة البرنامج النووي العراقي**، ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2005
91. الجميل، سيار، **العولمة الجديدة والمجال الحيوي للشرق الأوسط**، ط1، بيروت: مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، 2001
92. جندلي، عبد الناصر، **التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية**، ط1، القبة القديمة، الجزائر: دار الخلدونية للنشر والتوزيع 2007
93. جودة، جودة حسنين، وعلي أحمد هارون، **جغرافية البلدان الإسلامية والأقليات المسلمة في العالم المعاصر**، ط 1، الرياض: دون مركز، 1999

94. جودة، جودة حسين، **جغرافية الدول الإسلامية**، ط 1، الاسكندرية، مصر: دار المعارف، 1984
95. (ـــــ،ـــــ)، **جغرافية آسيا الإقليمية**، ط1، مصر: المكتب الجامعي الكويت، 1998
96. (ـــــ،ـــــ)، **العالم :دراسة في الجغرافيا الإقليمية**، دون طبعة، الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 1998
97. الجوهري، محمد الجوهري حمد، **الديمقراطية الأمريكية والشرق الأوسط الكبير**، ط1، القاهرة: دار الأمين، 2005
98. حاتم، سامي عفيفي، **الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي والتجارة الدولية قضايا معاصرة في التجارة الخارجية**، ج3، ط1، القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، 2005
99. الحاج، علي، **سياسات دول الاتحاد الأوربي في المنطقة العربية بعد نهاية الحرب الباردة**، ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ،2001
100. الحاج، كميل، **الديمقراطية في النظام الدولي الجديد الحالة التركية**، دون طبعة، لبنان: مركز الدراسات الأرمنية، دون سنة
101. الحارثي، فهد العرابي، **أمريكا التي تعلمنا الديمقراطية والعدل**، ط1، بيروت: أسبار للدراسات والبحوث والإعلام، 2004
102. حتي، ناصف يوسف، **النظرية في العلاقات الدولية**، ط1، بيروت، لبنان: دار الكتاب العربي، 1985
103. (ـــــ،ـــــ)، **القوى الخمسة الكبرى والوطن العربي، دراسة مستقبلية**، دون طبعة، بيروت، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، 1987
104. حجازي، أحمد مجدي، **الثقافة العربية في زمن العولمة**، بدون طبعة، القاهرة: دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع ، 2001
105. حداد، ريمون، **العلاقات الدولية.. نظرية العلاقات الدولية، أشخاص العلاقات الدولية، نظام أو فوضى في ظل العولمة**، ط1، بيروت: دار الحقيقة، 2000
106. الحديثي، خليل إسماعيل ، النظام العربي وإصلاح جامعة الدول العربية، بغداد: دار بيت الحكمة، 2001
107. (ـــــ،ـــــ)، **تنازع المشروعية بين الاحتلال والمقاومة في العراق**، ط1، عمان: دار المأمون للنشر والتوزيع، 2005
108. الحديثي، عباس، **نظريات السيطرة الاستراتيجية وصراع الحضارات**، ط1، الأردن، عمان: دار أسامة للنشر والتوزيع، 2004
109. الحديثي، هاني إلياس، **سياسة باكستان الاقليمية 1971-1994**، ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1998
110. حسن، عمر كامل، **النظام الشرق أوسطي وتأثيره على الأمن المائي العربي دراسة في الجغرافية السياسية والجيوبوليتيك**، ط1، دمشق، سوريا: دار رسلان للطباعة والنشر والتوزيع، 2008
111. حسن، عمر كامل، عطا الله سليمان، **الجغرافيا السياسية الجديدة للعالم العربي**، ط1، سورية: دار ومؤسسة رسلان للطباعة والنشر والتوزيع، 2008
112. الحسن، عبد الله، **الأقليات في الواقع العربي: الاندماج والتجزئة**، ط1، دمشق: دار مشرق مغرب، 1995
113. حسيب، خير الدين، **مستقبل العراق الاحتلال المقاومة التحرير والديمقراطية**، ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004
114. حسين، عدنان السيد ، **نظرية العلاقات الدولية**، ط 2، بيروت: دار أمواج للنشر والتوزيع، 2003
115. حسين ياسر، **موسوعة أشهر الحروب عبر التاريخ**، ط2، مصر: مركز الراي للنشر والإعلام، 2003
116. الحمداني، رعد مجيد، **قبل أن يغادرنا التاريخ**، ط1، بيروت، لبنان: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2007

117. حمه، كامران أحمد، **إصلاح النظم الاقتصادية تجارب معاصرة وامكانية الاستفادة منها في الاقتصاد العراقي**، ط1، السليمانية: مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية، 2013
118. حميد، محمد طالب، **العلاقات الايرانية الأمريكية توافق أم تقاطع**، ط1، القاهرة: العربي للنشر والتوزيع، دون سنة
119. حياوي، القاضي نبيل عبد الرحمن، **سقوط بغداد الوقائع الكاملة ليوميات حرب الخليج الثالثة متابعات تحقيقات- وثائق**، ط1، لبنان: دار القلم للطباعة والنشر والتوزيع، 2003
120. خدوري، عماد، **سراب السلاح النووي العراقي مذكرات وأوهام**، ط1، لبنان: الدار العربية للعلوم، 2005
121. خضر، بشارة، **أوروبا من اجل المتوسط من مؤتمر برشلونة إلى قمة باريس 1995-2008**، ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2010
122. الخضيري، محسن أحمد، **العولمة الاجتياحية**، ط1، القاهرة: مجموعة النيل العربية، 2001
123. خليفة، أحمد، "الأحزاب السياسية"، بحث في كتاب **دليل إسرائيل العام**، تحرير صبري جرجيس وأحمد خليفة، ط1، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1996
124. دان، تيم وآخرون، **نظريات العلاقات الدولية التخصص والتنوع**، تر ديما الخضرا، ط1، بيروت، لبنان: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2016
125. الداقوقي، إبراهيم، **صورة العرب لدى الاتراك**، ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1998
126. دايار، جوين، **الفوضى التي نظموها: الشرق الأوسط بعد العراق**، ترجمة بسام شيحا، ط 1، لبنان، بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2008
127. الدجاني، أحمد صدقي، **المستقبل برؤية مؤمنة مسلمة**، عمان: دار البشري، 1992
128. الدقاق، محمد السعيد، **التنظيم الدولي**، ط3، بيروت: الدار الجامعية، 1983
129. دورتي، جيمس، روبرت بالتسغراف، **النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية**، ترجمة وليد عبد الحي ، ط1، الكويت: كاظمة للنشر والتوزيع، 1985
130. الدوري، محمد، **اللعبة انتهت من الأمم المتحدة إلى العراق محتلا**، قدم له جورج فرشخ، ط1، المغرب: المركز الثقافي العربي، 2004
131. دويتش، كارل، **تحليل العلاقات الدولية**، ت: شعبان محمد، ط1، القاهرة: الهيئة العامة للكتاب، 1983
132. ديب، كمال، **زلزال في أرض الشقاق، العراق 1915- 2015**، تقديم لـ جورج كرم، ط1، بيروت، لبنان: دار الفارابي، 2003
133. ديستيفانو، جيوفاني، **نزاعات الحدود وحلها في ضوء القانون الدولي، حالة قطر والبحرين**، ط1، الإمارات: مركز الإمارات والدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2008
134. راشد، أحمد اسماعيل، **تاريخ أقطار المغرب العربي السياسي الحديث والمعاصر**، ط1 ، لبنان: دار النهضة العربية، 2004
135. ربيع، حامد، **الحوار العربي الأوربي ومنطق التعامل الأوربي الإقليمي**، بغداد: معهد البحوث والدراسات العربية، 1983
136. (ـــــ،ـــــ)، **نظرية الأمن القومي العربي**، دون طبعة، القاهرة: دار الموقف العربي، 1984
137. رجب، إيمان أحمد، **النظام الإقليمي العربي في مرحلة ما بعد الاحتلال الأمريكي للعراق**، ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2010
138. الرواشدي، عبد الرحمن وآخرون، **العرب السنة في العراق تاريخهم-واقعهم-مستقبلهم**، ط1، السعودية: مركز البحوث والدراسات البيان، 2012
139. الرياشي، سليمان وآخرون، **التكامل الاقتصادي العربي الواقع والافاق**، ط 1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1998
140. الزبن، سمير أحمد، **النظام العربي، ماضيه ، حاضره ،مستقبله**، ط1، الإمارات العربية المتحدة: مركز الدراسات الاستراتيجية، 2001

141. زعرور، هادي، **توازن الرعب القوى العسكرية العالمية، أمريكا وروسيا وإيران، وإسرائيل، حزب الله وكوريا الشمالية**، ط1، بيروت، لبنان: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، 2013
142. زكريا، خضر، **محاورات سياسية في الاشتراكية والديمقراطية**، دون طبعة، بيروت، لبنان: دار الفارابي، 1990
143. زكي، رمزي، **الاقتصاد العربي تحت الحصار**، ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1989
144. زمو، سالم يوسف، حسن يوسف حسين، **جغرافية الوطن العربي**، ط3، ليبيا: المركز الوطني لتخطيط التعليم والتدريب،2002
145. ستانسفيلد، جارث، **أمن الخليج عقب غزو العراق في النظام الأمني في منطقة الخليج العربي: التحديات الداخلية والخارجية**، ط 1، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2008
146. سرحان، عبد العزيز، **المنظمات الدولية الإقليمية والمتخصصة**، القاهرة: دار الفكر العربي، 1974
147. السرياني، محمد محمود، **الحدود الدولية في الوطن العربي نشأتها وتطورها ومشكلاتها**، ط1، الرياض: أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، 2001
148. سعيد، عبد المنعم، **العرب ومستقبل النظام العالمي**، ط1، بيروت، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، 1987
149. (ـــــ،ـــــ)، **الكارثة العرب وأصول المسألة العراقية**، ط1، القاهرة: نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، 2004
150. سعيد، محمد السيد، "مستقبل النظام العربي بعد أزمة الخليج"، في عالم المعرفة، عدد 158، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، فيفري 1996
151. سلامة، غسان، **السياسة الخارجية السعودية منذ عام 1945، دراسة في العلاقات الدولية**، (الدراسات الاستراتيجية 3)، بيروت: معهد الإنماء العربي، 1980
152. سلطان، جاسم، **الجغرافيا والحلم العربي القادم جيوبوليتيك عندما تتحدث الجغرافيا**، ط1، بيروت، لبنان: تمكين للأبحاث والنشر، 2013
153. سليم، محمد السيد، **تحليل السياسة الخارجية**، القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 1989
154. سميث، جين ادوارد، **حرب جورج بوش**، ترجمة محمود برهوم ونقولا ناصر، ط1، الأردن: دار الفكر للنشر والتوزيع، 1992
155. سنغاس، ديبتر، **الصدام داخل الحضارات التفاهم بشأن الصراعات الثقافية**، ترجمة شوقي جلال، ط1، أبو ظبي الإمارات العربية المتحدة، دار العين للنشر، 2008
156. السوداني، فراس عبد الرزاق، **العراق ..مستقبل بدستور غامض نقد قانون إدارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية**، ط1، عمان: دار عمان للنشر والتوزيع، 2005
157. سوسة، أحمد، **العرب و اليهود في التاريخ**، دمشق :العربي للإعلان والنشر والطباعة، د ت
158. السويدي، جمال سند، **إيران والخليج...البحث عن الاستقرار**، ط1، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 1996
159. سيف النصر، شريف عبد الرحمن، **نظرية النظم ودراسة التغير الدولي**، ط1، عمان، المملكة الأردنية الهاشمية : المركز العلمي للدراسات السياسية، 2011
160. سيمونز، جيف، **استهداف العراق العقوبات والغارات في السياسة الأمريكية**، ط 1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2003
161. (ـــــ،ـــــ)، **عراق المستقبل السياسة الأمريكية في إعادة تشكيل الشرق الأوسط**، ترجمة سعيد العظم، ط1، بيروت، لبنان: دار الساقي، 2004
162. السيد، عاطف، **العولمة في ميزان الفكر، دراسة تحليلية**، القاهرة: فلمنج للطباعة، 2000
163. (ـــــ،ـــــ)، **الغزو الأمريكي البريطاني للعراق مارس-أفريل 2003، دراسة سياسية استراتيجية**، ط1، مصر: دون دار نشر، 2003

164. السيسي، صلاح الدين حسن، **دراسات نظرية وتطبيقية قضايا اقتصادية معاصرة**، ط1، القاهرة: عالم الكتب، 2000
165. (ـــــ،ـــــ)، **النظم والمنظمات الاقليمية والدولية، الواقع مبادرات ومقترحات التطوير والعمل**، ط1، القاهرة: دار الفكر العربي، 2007
166. الشاذلي، الفريق سعد الدين، **الحرب الصليبية الثامنة**، ج1، الجزائر: دار الحكمة، 1990
167. الشجاع، أحمد أمين، **بعد الثورة الشعبية اليمنية إيران والحوثيون مراجع ومواجع**، ط1، الرياض: مركز البحوث والدراسات البيان، 2013
168. شعبان، أحمد بهاء الدين، **الاستراتيجية العسكرية الإسرائيلية عام 2000**، ط1، القاهرة: سيناء للنشر، 1999
169. شفيق، علي، **مجلس التعاون الخليجي من منظور العلاقات الدولية**، دون طبعة بيروت، دار النهضة العربية، 1988
170. شكر، عبد الغفار، محمد مورو، **المجتمع الأهلي ودوره في بناء الديمقراطية**، دار الفكر المعاصر، الطبعة الأولى، 2003
171. الشكرجي، طه نوري ياسين، **الحرب الأمريكية على العراق**، ط1، بيروت: دار العربية للعلوم، 2004
172. الشكري، علي يوسف، **المنظمات الدولية والإقليمية والمتخصصة، دراسة في عصبة الأمم والأمم المتحدة والجامعة العربية ومنظمة الوحدة الإفريقية ومنظمة الوحدة العالمية، وجمعية الهلال الأحمر الليبي**، دون طبعة، دون بلد: ايتراك للطباعة والنشر والتوزيع، دون سنة
173. شكري، محمد عزيز، **جامعة الدول العربية ووكالاتها المتخصصة بين النظرية والتطبيق**، ط1، الكويت: منشورات دار السلاسل، 1975
174. شلاش، آمال وآخرون، **العراق: التقرير الوطني لحال التنمية البشرية**، ط1، العراق وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي وبيت الحكمة، 2009
175. شلبي، محمد، **المنهجية في التحليل السياسي المفاهيم، المناهج، الإقترابات، الأدوات**، ط1، الجزائر: دون دار نشر، 1997
176. شهاب، مفيد، **جامعة الدول العربية، ميثاقها وانجازاتها**، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 1978
177. صادوفسكي، يحي، **الصواريخ أم الخبز**، ط1، مصر: مركز الأهرام للترجمة والنشر والتوزيع، 1994
178. صارم، سمير، **إنه النفط يا(....) الأبعاد النفطية في الحرب الأمريكية على العراق**، ط1، سورية: دار الفكر، 2003
179. صاغية، حازم، **بعث العراق سلطة صدام قياما وحطاما**، ط1، بيروت، لبنان: دار الساقي، 2003
180. صايغ، يزيد، **الصناعة العسكرية العربية**، ط 1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1992
181. الصواني، يوسف محمد، **نظريات في العلاقات الدولية**، ط1، بيروت، لبنان: منتدى المعارف، 2013
182. الضالعي، محمد عباس ،أحمد محمد طالب، **مجلس التعاون الخليجي واليمن الفرص والمتطلبات**، اليمن، صنعاء: مركز عبادي للدراسات والنشر، 2003
183. طشطوش، هايل عبد المولى، **مقدمة في العلاقات الدولية**، دون طبعة، الأردن: جامعة اليرموك، 2010
184. الطويل، رواء زكي يونس، **الاقتصاد التركي والأبعاد المستقبلية للعلاقات العراقية التركية**، ط1، عمان، الأردن: دار زهران للنشر والتوزيع، 2011
185. العادلي، محمود صالح، **الشرعية الدولية في ظل النظام العالمي الجديد**، دون طبعة، الإسكندرية: دار الفكر الجامعي، 2003
186. عارف، نصر محمد، **ابستمولوجيا السياسة المقارنة: النموذج المعرفي-النظرية-المنهج**، ط1، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2002

187. العالم، محمود أمين ، **من نقد الحاضر إلى إبداع المستقبل**، ط1، القاهرة: دار المستقبل العربي، 2000
188. العباسي، معتز فيصل، **التزامات الدولة المحتلة اتجاه البلد المحتل**، ط1، لبنان، بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، 2009
189. عبد الحكيم، محمد صبحي، وآخرون، **الوطن العربي أرضه وسكانه وموارده**، ط1، مصر: مكتبة الأنجلو المصرية، 1983
190. عبد الحميد، ابن سالم، **مشروع الشرق الأوسط الكبير وتداعياته على المنطقة مستقبل الحركة الاسلامية ونهاية إسرائيل**، ط 1، الجزائر: دار الخلدونية للنشر والتوزيع، 2005،
191. عبد الحميد، عبد المطلب، **النظام الاقتصادي العالمي: الآليات–الخصائص–الأبعاد**، ط1، القاهرة: مكتبة النهضة المصرية ،1998
192. (ـــــ،ـــــ)، **السوق العربية المشتركة، الواقع والمستقبل في الألفية الثالثة**، ط1، القاهرة: مجموعة النيل العربية، 2003
193. عبد الحي، وليد، **إيران مستقبل المكانة الإقليمية عام 2020**، ط1، الجزائر: مركز الدراسات التطبيقية والاستشراف، 2010
194. عبد الفضيل، محمود، **مصر والعالم على أعتاب ألفية جديدة**، ط1، القاهرة: دار الشروق، 2000
195. عبد اللطيف، أميمة محمد، **المحافظين الجدد: قراءة في خرائط الفكر والحركة**، القاهرة: دار الشروق الدولية، 2002
196. عبد الله، عبد الخالق، **النظام الإقليمي الخليجي**، بيروت، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، 1998
197. عبد المنعم، أحمد فارس، **جامعة الدول العربية 1945-1980، دراسة تاريخية**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1986
198. عبد الوهاب، عبد المنعم، **جغرافية العلاقات السياسية، دراسة وتحليل تطبيقي لعلم الجيوبوليتيكس والجغرافيا السياسية**، دون طبعة، الكويت: مؤسسة الوحدة للنشر والتوزيع، دون سنة
199. العبدلي، سمير محمد أحمد، **الوحدة اليمنية والنظام الإقليمي العربي**، تقديم عبد العزيز المقالح، ط1، القاهرة، مصر: مكتبة مدبولي، 1997
200. العبوسي، علوان حسون، **القدرات والأدوار الاستراتيجية لسلاح الجو العراقي في الفترة 1931-2003**، ط1، عمان، الأردن: الأكاديميون للنشر والتوزيع، 2014
201. عبيد، نايف علي، **مجلس التعاون لدول الخليج العربية من التعاون إلى التكامل**، سلسلة أطروحات الدكتوراه (28)، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1996
202. عتلم، حازم محمد، **المنظمات الدولية الإقليمية المتخصصة**، القاهرة: دار النهضة العربية، 2000
203. العتيبي، غالب بن غلال، **جامعة الدول العربية و حل المنازعات العربية**، ط1، الرياض، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2010
204. عثمان، تارا طه، **النظرية الليبرالية والعلاقات الدولية**، السليمانية: مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية، 2013
205. العرب، محمد، **ما لم يذكره بريمر في كتابه**، ط 1، مصر، القاهرة: مكتبة مدبولي، 2007
206. عردوكي، يحي، **السوق العربية المشتركة**، ط1، دمشق: منشورات وزارة الثقافة، 1970
207. عرفة، عبد السلام صالح، **التنظيم الدولي**، دون طبعة الإسكندرية، منشورات الجامعة المفتوحة، 1997
208. (ـــــ،ـــــ)، **المنظمات الدولية والإقليمية**، ط 2، ليبيا: الدار الجامعية للنشر والتوزيع، 1999
209. عسبول، أحمد عبد الله وآخرون، **الخليج 2013 الثابت والمتحول**، ط1، الكويت: مركز الخليج لسياسات التنمية، 2013
210. العشملي، محمد أحمد، **الزحف إلى الجحيم 1940 – 2005 حرب الكل ضد الجميع**، ط1، القاهرة، مصر: مكتبة مدبولي، 2005

211. عطوان، خضر عباس، **القوى العالمية والتوازنات الاقليمية**، ط1، الأردن، عمان: دار أسامة للنشر والتوزيع، 2010
212. العفوري، عبد الواحد، **العولمة و الجات**، ط1، مصر: مكتبة مدبولي، 2000
213. عكنان أسامة، **إعصار الخليج**، ط1، الجزائر: شركة الشهاب، 1991
214. علي، حوات محمد، **مفهوم الشرق أوسطية وتأثيرها على الأمن القومي العربي**، ط1، القاهرة: مكتبة مدبولي، 2002
215. علي، نبيل، **الثقافة العربية وعصر المعلومات**، في سلسلة عالم المعرفة، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، العدد 265، (جانفي 2001)
216. عناد، مجداب بدر، محي الدين حسين، **المتغيرات الاقتصادية الدولية وانعكاساتها على اقتصاديات منطقة الشرق الأوسط**، طرابلس :أكاديمية الدراسات العليا والبحوث الاقتصادية، 1998
217. العناني، خليل، **العراق الجديد ومستقبل خريطة النفط العالمية**، دون طبعة، الإمارات العربية المتحدة: مركز زايد للتنسيق والمتابعة، 2003
218. عودة، جهاد، **النظام الدولي نظريات وإشكاليات**، ط1، مصر: دار الهدى للنشر والتوزيع، دون سنة
219. عيسى، محمد عبد الشفيع، **المديونية العربية في إطار أزمة الديون في العالم الثالث**، أبو ظبي: مركز زايد للتنسيق والمتابعة، 2002
220. غازي، حسين، **الشرق الأوسط الكبير بين الصهيونية والإمبريالية الأمريكية**، ط1، دمشق: منشورات اتحاد الكتاب العرب، 2005
221. غالبريث، بيترو، **نهاية العراق كيف تسبب القصور الأمريكي في إشعال حرب لا نهاية لها**، ترجم أياد أحمد، ط1، بيروت، لبنان: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2007
222. غالي، بطرس بطرس، **الجامعة العربية وتسوية المنازعات المحلية**، دون طبعة، القاهرة، معهد البحوث والدراسات العربية، جامعة الدول العربية، 1977
223. غليون، برهان، **الديمقراطية وحقوق الإنسان في الوطن العربي، حقوق الإنسان العربي**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1999
224. الغنامي، عبد السلام محمد، **النظام الإقليمي العربي بعد حرب الخليج الثانية وتداعيات أحداث 11 سبتمبر 2001**، ط 2، الرباط، مطبعة دار السلام بالرباط، 2003
225. الغنيمي، محمد طلعت، **الوجيز في القانون الدولي، النظرية العامة**، الإسكندرية: منشأة المعارف، 1974
226. الفارس، عبد الرزاق، **السلاح والخبز الإنفاق العسكري في الوطن العربي 1970-1990**، ط1، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية 1993
227. الفالوجي، فريد، **قصة الخيانة والسقوط ماذا حدث في بغداد ...؟ خفايا الانهيار المفاجئ لنظام صدام**، ط 1، دمشق القاهرة : دار الكتاب العربي، 2003
228. فاين، تسقيا وآخرون، **إسرائيل الإنسان والمدى مواضيع مختارة في الجغرافيا**، ترجمة صالح علي سواعد، ط 1، تل أبيب: مركز التكنولوجية التربوية، 2008
229. الفراء، طه بن عثمان وآخرون، **الوطن العربي مقوماته ومشكلاته**، ط1، الرياض: جامعة نايف للعلوم الأمنية، 2003
230. فرج، السيد أحمد، **حوار الحضارات في ظل الهيمنة الأمريكية هل هو ممكن**، ط1، القاهرة: دار الوفاء للطباعة والنشر، 2000
231. فرج، أنور محمد، **نظرية الواقعية في العلاقات الدولية-دراسة نقدية مقارنة في ضوء النظريات المعاصرة-**، ط1، السليمانية: مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية، 2007
232. (ـــــ،ـــــ)، **النموذج المعرفي الواقعي لدراسة العلاقات الدولية**، ط1، عمان، الأردن: المركز العلمي للدراسات السياسية، دون سنة
233. فهمي، عبد القادر، **النظام السياسي الدولي، دراسة في الأصول النظرية**، ط1، عمان، الأردن: دار وائل للنشر، 1979

234. (ـــــــ،ـــــــ)، **النظام الإقليمي العربي و مخاطر التحول نحو الشرق أوسطية**، ط 1، عمان: دار وائل، 1999
235. فوكوياما، فرانسيس، **نهاية التاريخ و خاتم البشر**، ترجمة حسين أحمد أمين، القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، 1993
236. قرنفل، حسن، **المجتمع المدني والنخبة السياسية**، ط1، دون مكان: أفريقيا الشرق، 1997
237. القزويني، علي، **التكامل الاقتصادي الدولي والإقليمي في ظل العولمة**، ط1، طرابلس، ليبيا: أكاديمية الدراسات العليا، 2004
238. القصبي، عبد الغفار رشاد، **مناهج البحث في علم السياسة الكتاب الأول التحليل السياسي ومناهج البحث**، ط1، القاهرة، مصر: مكتبة الآداب، 2004
239. قنديل، أماني وآخرون، **مؤشرات فاعلية منظمات المجتمع المدني العربي**، ط1، الشبكة العربية للمنظمات الأهلية،2010
240. كشك، أشرف محمد عبد الحميد، **تطور الأمن الإقليمي الخليجي منذ عام 2003 دراسة في تأثير استراتيجية حلف الناتو**، ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية 2012
241. كوردسمان، انتوني، **العراق تحت الاحتلال: تدمير الدولة وتكريس الفوضى**، ط1، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، 2008
242. كيلاني، هيثم، **جيوش الشرق الأوسط وتحديات القرن الحادي والعشرين**، ط1، دمشق: المركز العربي للدراسات الاستراتيجية، 1997
243. كيوهان، روبرت، جوزيف ناي الابن، تمهيد، في جوزيف ناي وآخرون، **الحكم في عالم يتجه نحو العولمة**، ترجمة محمد الشريف السطح، السعودية: مكتبة العبيكان، 2002
244. لانداو، سول، **الإمبراطورية الاستباقية الدليل إلى مملكة بوش**، تقديم جورج مككفرن، ترجمة ليلى النابلسي، ط1، لبنان: شركة الحوار الثقافي، 2005
245. اللاوندي، سعيد، **الشرق الأوسط الكبير.. مؤامرة أمريكية ضد العرب**، ط1، القاهرة: نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، 2005
246. لحرش، عبد الرحمن، **المجتمع الدولي، التطور والأشخاص**، دون طبعة، دون بلد، دار العلوم، 2007
247. الليثي، عماد، **بعد نصف قرن : التكامل الاقتصادي العربي**، ط1، القاهرة :دار النهضة العربية، 2003
248. ليلة، علي، **تفاعل الحضارات بين إمكانية الالتقاء واحتمالات الصراع**، ط1، القاهرة: جامعة عين شمس، كلية الأدب، 2006
249. الماجري، الأزهر، **الثورة التونسية 17 ديسمبر 2010 في جدلية التحرر والاحتواء**، ط1، تونس: المغاربية للطباعة وإشهار الكتاب، 2011
250. مارتين، هانس بيتر، هارولد شومان، **فخ العولمة**، ترجمة عدنان عباس علي، مراجعة: رمزي زكي، في سلسلة عالم المعرفة، الكويت : المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ،العدد 238، 1998
251. مارسيل، ميرل، **سوسيولوجية العلاقات الدولية**، ترجمة حسن نافعة، ط1، القاهرة: دار المستقبل العربي، 1986
252. (ـــــــ،ـــــــ)، **أزمة الخليج والنظام العالمي الجديد**، سلسلة دراسات أزمة الخليج (4)، ترجمة: حسن نافعة، القاهرة، مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية، الكويت: دار سعاد الصباح، 1992
253. مارو، ميهاري تاديلي، "أثيوبيا وجيرانها: عوائق الاستقرار في المنطقة"، **العرب والقرن الإفريقي جدلية الجوار والانتماء**، ط1، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2013
254. مجدي، حماد، **جامعة الدول العربية مدخل إلى المستقبل**، في: سلسلة عالم المعرفة، العدد 299، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ديسمبر 2003، جانفي 2004.
255. مجموعة مؤلفين إسرائيليين ،**الدور الإسرائيلي في الحرب الأميركية على العراق**، ترجمة أبو هدبة، ط1، سوريا: مركز الدراسات الفلسطينية، 2005

256. محافظة، علي، **العرب والعالم المعاصر**، ط1، عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع، 2009
257. محسوب، محمد صبري، **العالم العربي دراسة جغرافية**، ط1، القاهرة، مصر: دار الفكر العربي، دون سنة
258. محمد، الإمام، **السوق العربية المشتركة في ظل المتغيرات الإقليمية والدولية**، القاهرة: مجلس الوحدة الاقتصادية العربية، 1996
259. محمد، ثامر كامل، ياسر علي المشهداني، **العولمة وفجوة الأمن في الوطن العربي**، ط1، عمان: دار مجدلاوي للنشر، 2004
260. محمد، صلاح، **الجغرافيا الواضحة** ، الجزائر : منشورات القصبة،1995
261. محمد، عباس علي، **الأمن والتنمية دراسة حالة العراق للمدة 1970-2007**، ط1، العراق: مركز العراق للدراسات، 2013
262. محمد، فادية فؤاد حميدو، **البنائية عند ليفي ستروس**، مصر: دار المعرفة الجامعية، 2008
263. محمد، ماضي عبد الفتاح، **الدين والسياسة في إسرائيل**، ط1، القاهرة: مكتبة مدبولي، 1999
264. محمد، وهبة، **إسرائيل والعرب والشرق أوسطية**، ط 1، القاهرة: المكتبة الأكاديمية، 1994
265. محمودي، عبد القادر، **النزعات العربية–العربية وتطور النظام الإقليمي العربي-مع التركيز على النزاعات حول القضية الفلسطينية 1945-1985**، دون طبعة، الجزائر: منشورات المؤسسة الوطنية للاتصال، النشر والاشهار، 2002
266. محي الدين، آراس قادر، **العنف السياسي في العراق دراسة سياسية–اجتماعية**، ط 1، السليمانية: مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية، 2015
267. المخادمي، عبد القادر رزيق، **نزاعات الحدود العربية**، ط1، الجزائر: دار الفجر للنشر والتوزيع، 2004
268. (ـــــ،ـــــ)، **النظام الدولي الجديد الثابت والمتغير**، ط4، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2010
269. المديني، توفيق، **اتحاد المغرب العربي، بين الإحياء والتأجيل، دراسة تاريخية سياسية**، ط1، سوريا: منشورات اتحاد الكتاب العرب، 2006
270. المرسومي، نوري، **الانهيار بداية .. وليست نهاية**، ط1، مصر: الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، 2006
271. مرسي، فؤاد، **الاقتصاد السياسي الإسرائيلي**، القاهرة :دار المستقبل العربي،1983
272. (ـــــ،ـــــ)، **الرأسمالية تجد نفسها**، في سلسلة عالم المعرفة، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، العدد 147، 1999
273. المشاقبة، أمين، **السياسة الخارجية الأردنية ودول مجلس التعاون الخليجي**، ط1، عمان: دار الحامد، 2002
274. مركز دراسات الوحدة العربية، **يوميات وثائق الوحدة العربية 1995**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1996
275. مركز زايد للتنسيق والمتابعة، **تجمع دول المحيط الهندي بين الاعتبارات الاقتصادية والتحديات الاقتصادية**، أبو ظبي،: مركز زايد للتنسيق والمتابعة، نوفمبر 2001
276. مرهون، عبد الجليل زيد، **أمن الخليج بعد الحرب الباردة**، بيروت، دار النهار للنشر، 1997
277. مساعد، كمال، **الحرب الوقائية الأمريكية ومنظومة البنتاغون العسكرية والتكنولوجية**، دون طبعة ، بيروت: الجمهورية اللبنانية وزارة الخارجية والمغتربين، 2004
278. مسعد، نيفين، **صنع القرار في إيران والعلاقات العربية الإيرانية**، دون طبعة، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2002
279. مسلم، طلعت أحمد، **التعاون العسكري العربي**، دون طبعة، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1990
280. مشكور، سالم، **نزاعات الحدود في الخليج: معضلة السيادة والشرعية**، ط1، بيروت، مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، 1993

281. مصباح، عبد الهادي، **الأسلحة البيولوجية والكيماوية بين الحرب والمخابرات والإرهاب**، تقديم أسامة الباز، ط1، القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، 2000
282. مصطفى، ممدوح شوقي، **الأمن القومي والأمن الجماعي الدولي**، القاهرة: دار النهضة العربية، 1975
283. مصطفى، ممدوح محمود، **الصراع الأمريكي السوفييتي في الشرق الأوسط**، ط1، القاهرة: مكتبة مدبولي، 1995
284. (ـــــ،ـــــ)، **سياسات التحالف الدولي: دراسة في أصول نظريات التحالف الدولي ودور الأحلاف في توازن القوى**، ط1، القاهرة: مكتبة مدبولي، 1997
285. (ـــــ،ـــــ)، **مفهوم النظام الدولي بين العلمية والنمطية**، سلسلة دراسات استراتيجية (17)، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 1998
286. المصري، خالد موسى، **مدخل إلى نظرية العلاقات الدولية**، ط1، سورية، دمشق: دار نينوى للدراسات والنشر والتوزيع، 2014
287. مطاوع، محمد، **الغرب وقضايا الشرق الأوسط من "حرب العراق "إلى ثورات الربيع العربي الوقائع والتفسيرات**، ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2014
288. مطر، جميل، علي الدين هلال، **النظام الإقليمي العربي دراسة في العلاقات السياسية العربية-العربية**، ط7 بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2001
289. معوض، جلال عبد الله ، **صناعة القرار في تركيا والعلاقات العربية التركية**، ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1998
290. معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي، **التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي الكتاب السنوي 2004**، ترجمة حسن حسن وآخرون، ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004
291. (ـــــ،ـــــ)، **التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي الكتاب السنوي 2005**، ترجمة حسن حسن وآخرون، ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2005
292. (ـــــ،ـــــ)، **التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي الكتاب السنوي 2007**، ترجمة عمر الأيوبي وآخرون، ط 1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2007
293. مقري، عبد الرزاق، **صدام الحضارات محاولة للفهم أبعاد وأسباب ومآلات العدوان الأمريكي على الأمة الإسلامية**، ط1، المنصورة، مصر: دار الكلمة للنشر والتوزيع، 2004
294. مقلد، إسماعيل صبري، **نظريات السياسة الدولية: دراسة تحليلية مقارنة**، الكويت: مطبوعات جامعة الكويت، 1982
295. (ـــــ،ـــــ)، **العلاقات السياسية الدولية، دراسة في الأصول والنظريات**، ط3، الكويت: منشورات ذات السلاسل، 1985
296. مهنا ،محمد نصر، **مدخل إلى الأمن القومي العربي في عالم متغير**،دون طبعة، الإسكندرية :المكتب الجامعي الحديث،1996
297. موراي، وليام مسون وآخرون، **حرب العراق تاريخ عسكري ميداني يومي**، ت مركز التعريب والترجمة، ط1، بيروت :الدار العربية للعلوم، 2005
298. ميرشايمر، جون. ج، ستيفن والت، **اللوبي الإسرائيلي والسياسة الخارجية الأمريكية**، ترجمة: انطوان باسيل، ط1، لبنان، بيروت: شركة المطبوعات للنشر والتوزيع، 2009
299. نافعة، حسن، **التنظيم الدولي**، القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، 2004
300. (ـــــ،ـــــ)، **العلاقات العربية-العربية في ظل الهيمنة الأمريكية رؤية استراتيجية**، ط 1، فلسطين: معهد إبراهيم أبو الغد جامعة بيرزيت، 2004
301. النجار، أحمد السيد وآخرون، **نكبة العراق الآثار السياسية والاقتصادية**، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، 2003
302. النجار، باقر،" المجتمع المدني في الوطن العربي واقع يحتاج إلى إصلاح"، **المجتمع المدني في البلدان العربية ودوره في الإصلاح**، ط 1، مصر: المنظمة العربية لحقوق الإنسان، 2004

303. النقيب، خلدون حسن، **المجتمع والدولة في الخليج والجزيرة العربية من منظور مختلف**، ط2، بيروت :مركز دراسات الوحدة العربية ، جانفي1989
304. (ـــــــ،ـــــــ)، **الدولة التسلطية في المشرق العربي**، ط1، بيروت، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، 1991
305. نكديمون، شلومو، **الموساد في العراق ودول الجوار: انهيار الآمال الإسرائيلية والكردية**، ترجمة بدر عقيلي، ط 1، الأردن، عمان: دار الجليل، 1997
306. نورالدين، محمد، **تركيا الجمهورية الحائرة مقاربات في الدين والسياسة والعلاقات الخارجية**، ط1، بيروت: مركز الدراسات الاستراتيجية، البحوث والتوثيق، 1998
307. نورهان، شيخ، **صناعة القرار في روسيا والعلاقات الروسية العربية**، ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1998
308. النهار، غازي، **الأمن القومي العربي: دراسة في مصادر التهديد**، ط1، عمان :دار مجدلاوي، 1993
309. هابرماس، **ما هو المجتمع المدني؟**، ترجمة مصطفى أعراب ومحمد الهلالي، الرباط، المغرب، 1999
310. هاشم، رشيد هارون، **جامعة الدول العربية**، دون طبعة، تونس: دار سراس للنشر، 1980
311. الهاشمي، محمد صادق وآخرون، **قراءة تحليلية لمشروع بايدن لتقسيم العراق**، ط1، بغداد، العراق: مركز العراق للدراسات، 2008
312. الهزايمة، محمد عوض، **قضايا دولية تركة قرن مضى وحمولة قرن أتى**، ط1، عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع، 2007
313. هلال، رضا، **المسيح اليهودي ونهاية العالم، المسيحية السياسية والأصولية في أمريكا**، ط1، القاهرة: مكتبة الشروق، 2000
314. هلال علي الدين، نيفين مسعد، **النظم السياسية العربية : قضايا الاستمرار والتغيير**، ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2000
315. هنتجتون، صمويل، **صدام الحضارات، إعادة صنع النظام العالمي**، ترجمة طلعت الشايب، ط2، القاهرة: دار سطور، 1998
316. هويدي، فهمي، **إيران من الداخل**، ط4، القاهرة: مركز الأهرام للترجمة، 1991
317. الهيتي، صبري فارس، **الجغرافيا السياسية مع تطبيقات جيوبوليتيكية**، ط1، عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع، 2000
318. وزارة الثقافة، **المملكة العربية السعودية في المحيط الدولي**، ط1، العربية السعودية : دار الصحراء السعودية للنشر والتوزيع ، 2004
319. الورتي، أحمد إبراهيم ، **مشاريع الإصلاح في الشرق الأوسط بين طموحات الشعوب ومصالح الدول الكبرى دراسة تحليلية مقارنة**، ط1، دمشق، سوريا: دار الزمان للطباعة والنشر والتوزيع، 2012
320. وندت، ألكسندر، **النظرية الاجتماعية للسياسة الدولية**، ترجمة: عبد الله جبر صالح العتيبي، الإمارات العربية المتحدة: مركز الخليج للأبحاث 2006
321. يافيه، جوديث سي، **الشرق الأوسط عام 2015 من منظور أمريكي**، ترجمة أحمد رمو، ط1، دمشق، سورية : دار علاء الدين 2005
322. يحي، عقاب، **العراق في زمن الاستثناء**، ط1، القبة، الجزائر: دار الكتاب العربي للطباعة والترجمة والنشر والتوزيع، 1999
323. يسين، السيد، **المعلوماتية و حضارة العولمة**، القاهرة: نهضة مصر، 2001
324. يموت، عبد الهادي، **التعاون العربي وأهمية التكامل في سبيل التنمية**، دون طبعة، بيروت: معهد الإنماء العربي، 1987

ثالثا-المجلات والدوريات:

325. إبراهيم، حسنين توفيق، "اليابان والنظام الدولي في التسعينات"، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 101،(يوليو 1990)

326. (ـــــ،ـــــ)، "أزمة الخليج والأمن القومي العربي، **مجلة شؤون عربية**، العدد 67، (جويلية 1991)

327. (ـــــ،ـــــ)، "العالم العربي وتحديات التسعينات"، **مجلة قضايا دولية**، العدد 211، (1994)

328. (ـــــ،ـــــ)، "النظـام الدولي الجديد في الفكر العربي"، **مجلة عالم الفكر**، العدد (3، 4)، (1995)

329. (ـــــ،ـــــ)، "العولمة، الأبعاد والانعكاسات السياسية رؤية أولية من منظور علم السياسة"، **مجلة عالم الفكر**، المجلد 28، العدد 02، (ديسمبر 1999)

330. إبراهيم، محمود أحمد، "البرنامج النووي الإيراني، التطور والدوافع"، **مجلة السياسية الدولية**، العدد 131، (1998)

331. أبو زيد، أحمد محمد، " كينيث والتز: خمسون عاما من العلاقات الدولية (1959-2009): دراسة استكشافية"، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، العدد 27 (صيف 2010)

332. أبو طالب، حسن، "حالة الحدود اليمنية مع عمان والسعودية"، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 111، (جانفي 1993)

333. (ـــــ،ـــــ)، "النظام العربي تحديات ما بعد احتلال العراق"، **كراسات استراتيجية**، العدد 126، (2003)

334. (ـــــ،ـــــ)، "الصين والشرق الأوسط.بين رمزية السياسة وتكامل الاقتصاد"، **مجلة السياسة الدولية**، عدد 172،(جويلية 2008)

335. أبو عامود، محمد سعد، "جامعة الدول العربية والنشاط الأهلي العربي"، **مجلة شؤون عربية**، العدد 86، (جوان 1996)

336. (ـــــ،ـــــ)، "العراق والنظام العربي: شروط الاندماج"، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 136، (أفريل 1999)

337. (ـــــ،ـــــ)، "العلاقات العربية- العربية في النصف الثاني من القرن العشرين"، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 139، (جانفي 2000)

338. (ـــــ،ـــــ)، "العلاقات العربية–العربية الواقع والمستقبل"، **مجلة شؤون خليجية**، س3، العدد 25، (ربيع 2002)

339. (ـــــ،ـــــ)،" الشيعة في الخليج وتفاعلات الصراع الأمريكي- الإيراني"، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 168، (أفريل 2007)

340. (ـــــ،ـــــ)، "روسيا حضور جديد في الشرق الأوسط "، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 181،(2010)

341. أبو ناصر، عدنان، "رؤية ذرائعية للهيمنة على منطقة الشرق الأوسط الكبير"، **مجلة الوحدة الاسلامية**، العدد 25،(2003)

342. أحمد، إبراهيم جلال، "الشرق الأوسط الكبير في الاستراتيجية الأمريكية"، **مجلة شؤون الأوسط**، العدد 123،(2007)

343. أحمد، أحمد يوسف، "الوضع العربي الراهن وسبل الخروج من الأزمة"، **مجلة المستقبل العربي**، العدد 159، (ماي 1992)

344. (ـــــ،ـــــ)، "النظام الإقليمي العربي بعد احتلال العراق"، **مجلة وجهات نظر**، العدد 54، (جويلية 2003)

345. (ـــــ،ـــــ)،" قمة الدوحة ومعضلة النظام العربي"، **مجلة المستقبل العربي**، العدد 363، (ماي 2009)

346. أحمد، عامر كامل،" موقف الجامعة العربية من العملية السياسية في العراق بعد عام 2005"، **مجلة دراسات دولية**، العدد 47،(2011)
347. أحمد، علي عبد الله، " واقع التنمية المستدامة وتأثيرها في الوطن العربي"، **مجلة جامعة تكريت للعلوم الإنسانية**، المجلد 14، العدد 10، (نوفمبر 2007)
348. أحمد، محمد سيد،" حول إشكالية النظام الدولي الجديد"، **مجلة السياسة الدولية**، السنة 27، العدد 104 (أفريل 1991)
349. إدريس، محمد السعيد،" مستقبل العراق وتأثيره على الأمن الإقليمي الخليجي"، **مجلة دراسات**، المجلد الأول، العدد 1،(2014)
350. أسدي، بيجان، "إيران وأمن الخليج"، **مجلة شؤون الأوسط**، العدد 106،(ربيع 2002)
351. أصلان، كريم، "مستقبل الاقتصاد الإيراني بعد تعديل المادة 44 من الدستور، الاقتصاد الإيراني والاتجاه نحو الخوصصة"، **مجلة مختارات إيرانية**، السنة الخامسة، العدد 55
352. أفندي، عطية حسين، "الجامعة العربية وأزمة الخليج"، **مجلة السياسية الدولية**، العدد 104، (1991)
353. الأزعر، محمد خالد، "اتحاد المغرب العربي، قضية استكمال الهياكل وإلحاح الخبرة الأوروبية"، **مجلة مستقبل العامل الإسلامي**، السنة الثانية، العدد 08 (خريف 1992)
354. الأشعل، عبد الله، "العالم العربي والاستهداف الأمريكي لسوريا"، **مجلة شؤون الأوسط**، العدد 2006
355. الأطرش، محمد، "المشروعان المتوسطي والشرق أوسطي في الوطن العربي"، **مجلة المستقبل العربي**، العدد 210، (أوت 1996)
356. (ـــــ،ـــــ)، "حول تحديات العولمة الاقتصادية" ، **مجلة المستقبل العربي**، العدد 260، (أكتوبر 2000)
357. الأنباري، أحمد عبد الأمير، " نظام عقوبات الأمم المتحدة، حالة العراق"، **مجلة المستقبل العربي**، العدد 215 ،(جانفي 1997)
358. (ـــــ،ـــــ)، "العلاقات الفلسطينية–الصينية"، **مجلة مركز الدراسات الفلسطينية**، العدد 13، (جوان 2011)
359. الأوقاتي، بسمة خليل نامق، "تأثير مقومات قوة الدولة على سياستها الخارجية دراسة إسرائيل"، **مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية**، العدد 29، (2010)
360. الايدامي، رحمن رباط حسين، " الإمكانيات الجغرافية المتاحة في الوطن العربي لاستثمار طاقة الرياح"، **مجلة القادسية للعلوم الإنسانية**، المجلد التاسع، العددان 1-2 ،(2006)
361. أيوب، مدحت، "استعادة التوازن...الثورات العربية وإعادة تعريف نمط الصعود الصيني"، **ملحق مجلة السياسة الدولية**، العدد 190، (أكتوبر 2012)
362. بخيت، حيدر نعمة،" الحكم الصالح في العراق ودوره في بناء الدولة"، **مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية**، المجلد 9، العدد 28، (2013)
363. بدران، ودودة، "أزمة الخليج والنظام الدولي"، **مجلة العلوم الاجتماعية**، المجلد 13، العدد 1-2 (ربيع وصيف 1991)
364. (ـــــ،ـــــ)، "مفهوم النظام العالمي الجديد في الأدبيات الأمريكية دراسة مسحية""، **مجلة عالم الفكر**، المجلد 23 ،العددان 3 و 4، (جانفي-مارس، أفريل- جوان 1995)
365. البدراني، عدنان خلف حميد، "أثر الاستمرارية والتغيير في السياسة الخارجية الصينية تجاه عملية السلام في الشرق الأوسط"، **مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية**، العدد 49، (2015)
366. برالترمان، جون، "دول الخليج والمظلة الأمريكية"، **مجلة شؤون الأوسط**، العدد 102، (ربيع 2002)
367. البرصان، أحمد سليم،" مبادرة الشرق الأوسط الكبير: الأبعاد السياسية والاستراتيجية "، **مجلة السياسة الدولية** ، العدد 158 ، (أكتوبر 2004)

368. (ـــــــ،ـــــــ)،" السياسة الخارجية الصينية والشرق الأوسط"، **مجلة دراسات شرق أوسطية**، العدد 57، (2011)
369. (ـــــــ،ـــــــ)، "تنامي قوة روسيا الاتحادية وعودتها إلى الشرق الأوسط "،**مجلة دراسات شرق أوسطية**، العدد 68،(2014)
370. برقوق، عبد الرحمان ،" مفهوم النظام في مجال العلاقات الدولية"، **مجلة العلوم الإنسانية**، العدد 03، (أكتوبر 2002)
371. بريهي، فارس كريم، "الاقتصاد العراقي ، فرص وتحديات (دراسة تحليلية للمؤشرات الاقتصادية والتنمية البشرية)، **مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية**، العدد 27،(2011)
372. بلقزيز، عبد الإله،" تحديات إقامة النظام الشرق أوسطي وانعكاساته على مجال الثقافة،" **مجلة المستقبل العربي**، المجلد 18، العدد 303، (1996)
373. بلقزيز، عبد الواحد،" تحديات إقامة النظام الشرق الوسطية وانعكاساته الثقافية"، **مجلة المستقبل العربي**، العدد 203، (جانفي 1996)
374. بنان ، طلال صالح،" إيران معضلة التعايش بين نظرية ولاية الفقيه و الديمقراطية"، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 155،(2004)
375. بوعمامة، زهير، "السياسة الأوربية للجوار: دراسة في مكون ضبط الآثار السلبية للجوار على الأمن الأوربي"، **مجلة المفكر**، العدد 5، (مارس 2010)
376. بوقارة، حسين، "اتحاد المغرب العربي بين الواقع والآفاق"، **المجلة السياسية للعلوم السياسية والعلاقات الدولية**، العدد 02،(1996)
377. بولاك، كينيث، " أمن الخليج "، ترجمة غسان رملاوي، **مجلة شؤون الأوسط**، العدد 115، (صيف 2004)
378. البياتي، عادل محمد، "جامعة الدول العربية بين حاضر العمل العربي المشترك ومستقبلية"، **مجلة شؤون اجتماعية**، العدد 63، (خريف 1999)، السنة 16
379. البياتين، عدنان، "أزمة المياه في الوطن العربي"، **مجلة المستقبل العربي**، العدد 204، (فيفري 1996)
380. بيبرس، سامية،" قراءة تحليلية في الاتحاد من أجل المتوسط : رؤية عربية"، **مجلة شؤون عربية**، العدد 136، (شتاء 2008)
381. (ـــــــ،ـــــــ)،" الدور التركي المتعاظم في منطقة الشرق الأوسط"، **مجلة شؤون عربية**، العدد 141، (ربيع 2010)
382. (ـــــــ،ـــــــ)،" العلاقات التركية الاسرائيلية وانعكاساتها على العلاقات التركية العربية"، **مجلة شؤون عربية**، العدد 145، (ربيع 2011)
383. بيروخ، بول، "المبادئ الاقتصادية والمؤسسة للعولمة من منظور تاريخي"، ترجمة حسن بيومي، **مجلة الثقافة العالمية**، العدد 104، (فيفري 2001)
384. تقرير، "مؤشر الدول الفاشلة لعام 2008"، **مجلة المستقبل العربي**، العدد 356 (أكتوبر 2008)
385. توق، محي الدين،"الإتحاد من أجل المتوسط: من فكرة فرنسية إلى منظور أوربي"، **مجلة الأردن للشؤون الدولية**، العدد 3، مجلد 1، (صيف 2008)
386. جاد، عماد، "إسرائيل بين الحرب والانتخابات.. أزمة مجتمع ونخبة"، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 176، (أفريل 2009)
387. جاسم ،عماد مؤيد، " المشاركة السياسية في المجتمع العراقي (دراسة تحليلية)"، **مجلة قضايا سياسية**، العدد 11، (خريف 2006)
388. الجاسور، ناظم عبد الواحد، "الاتحاد من أجل المتوسط وتداعياته على مستقبل الأمة العربية"، **المجلة السياسية والدولية**، العدد 13، (2009)
389. جبريل، أمجد أحمد، "مستقبل العلاقة بين حماس وإسرائيل: دراسة في بعض السيناريوهات المحتملة"، **مجلة شؤون عربية**، العدد 134، (صيف 2008)

390. جراد، عبد العزيز، «التحاليل النظرية الأمريكية للعلاقات الدولية»، **المجلة الجزائرية للعلاقات الدولية**، العدد 10، الفصل الثاني، 1988
391. جعفر، جعفر ضياء، نعمان سعد الدين النعيمي، "أسلحة الدمار الشامل الاتهامات والحقائق"، **مجلة المستقبل العربي**، العدد 306، (أوت 2004)
392. جفال، عمار، "قوى و مؤسسات العولمة: التجليات والاستجابة العربية"، **مجلة شؤون الأوسط**، العدد 107، (صيف 2002)
393. جلال، محمد نعمان، "الصين والعرب، دعم متبادل ووجهات نظر غير متطابقة"، **آفاق مستقبلية**، العدد 8،(كانون الأول 2010)
394. جلود، ميثاق خيرالله، "موقف الولايات المتحدة من الثورات العربية عام 2011 مصر وليبيا أنموذجان"، **مجلة دراسات إقليمية**، العدد 30، (2013)
395. جلول، أحمد، "الجامعة العربية وأزمة الخليج"، **مجلة العلوم الاجتماعية**، المجلة 19 العدد الأول والثاني، ربيع، صيف 1991
396. جلول، عياد عباس، "إشكالية التجمعات الإقليمية العربية في ضوء واقع ومستقبل النظام الإقليمي"، **مجلة شؤون عربية**، العدد 82،(1995)
397. جواد، على محمد، "ندوة الشرق الأوسط الكبير"، **مجلة شؤون الأوسط**، العدد 114، (ربيع 2004)
398. جوهر حسن عبد الله أحمد، عبد الله يوسف، "الخليج ومحاولات الهيمنة العالمية عن منابع النفط"، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 133، (1998)
399. جوهر، حسين عبد الله، "منطقة الخليج بين ضغوطات العولمة الاقتصادية وتحديات التكامل الإقليمي"، **مجلة السياسة الدولية**، عدد 148، (أفريل 2002)
400. الجميل، سيار،" المجال الحيوي الشرق الأوسط إزاء النظام الدولي القادم "، **مجلة المستقبل العربي**، العدد 184 ، (جوان 1994)
401. الجميلي، همسه قحطان، "الحراك السياسي في بلدان المنطقة العربية (قراءة في العوامل الداخلية والمواقف الإقليمية والدولية)"، **مجلة قضايا سياسية**، العدد 37-38، (2014)
402. الجنابي، نبيل مهدي، "آثار عجز الموازنة العامة الاتحادية على الميزان التجاري العراقي"، **مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية**، العدد 8،(2012)
403. الجنحاني، الحبيب، "المجتمع المدني بين النظرية والتطبيق"، **عالم الفكر**، العدد 3 (مارس 1999)
404. الجويلي، عمرو، "العلاقات الدولية في عصر المعلومات، مقدمة نظرية"، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 123، (جانفي 1996)
405. جياد، أسراء احمد، " محددات التفاعل بين الثورات العربية: دراسة في الأسباب والنتائج"، **مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية**، العدد 43 (2013)
406. جيمسون ،فريدريك، "العولمة والاستراتيجية السياسية"، ترجمة شوقي جلال، **مجلة الثقافة العالمية**، العدد 104، (فيفري 2001)
407. حتي، ناصيف يوسف، "أي هيكل للنظام الدولي الجديد"، **مجلة عالم الفكر**، العدد (4، 3)، 1995
408. (ـــــ،ـــــ)، "البيئة الإقليمية من منظور المشروع الحضاري العربي"، **مجلة المستقبل العربي**، العدد 269، (جويلية 2001)
409. حداد ،حامد عبيد، "المديونية العراقية"، **مجلة دراسات دولية**، العدد 33، (2007)
410. (ـــــ،ـــــ)، "التداعيات الاقتصادية للاستراتيجية الأمريكية في العراق"، **مجلة دراسات دولية**، العدد 43، (2010)
411. (ـــــ،ـــــ)، "التحديات الاقتصادية للعراق بعد الانسحاب الأمريكي"، **مجلة دراسات دولية**، العدد 52، (2012)
412. الحديثي، خليل إسماعيل، "تسوية المنازعات العربية"، **مجلة شؤون عربية**، العدد 105، (مارس 2001)
413. الحديد، موسى، "الحراك السياسي في المنطقة الدوافع والمحددات"، **مجلة دراسات شرق أوسطية**، العدد 53، (خريف 2010)

414. حرب، هدى محمود، " الحرب الاستباقية ومشروعية الحرب الأمريكية على العراق"، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 154،(أكتوبر 2003)
415. الحربي، لطفي، "العمل العربي المشترك في أربعة عقود، نظرة نقدية ورؤية مستقبلية"، **مجلة شؤون عربية**، عدد 41، (مارس 1985)
416. الحروب، خالد، "الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا بعد 11 سبتمبر: تعزيز الانفرادية الأمريكية والتهميش الأوربي"، **مجلة شؤون عربية**، العدد 111، (خريف 2002)
417. (ـــــــ،ـــــــ)، محاور "الاعتدال " و"الممانعة" في المنطقة ومركزية العوامل الخارجية، **مجلة شؤون عربية** ، العدد 132 (شتاء 2007)
418. حروري، سهام، "سياسات الاتحاد الأوروبي تجاه الدول المغاربية"، **مجلة المفكر**، العدد 08، (نوفمبر2012)
419. الحريري، جاسم يونس، "العراق ودول الخليج (المتغيرات والمستقبل)، **مجلة دراسات دولية** ، العدد 33، (2007)
420. الحساني، فارس كريم بريهي، إيمان عبد خضير،" متضمنات التنمية البشرية المستدامة في الاقتصاد العراقي-دراسة تحليلية"، **مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة**، العدد الخاص بالمؤتمر العليمي الخامس (2014)
421. حسن، الشيماء محمد محمود، عصام أسعد محسن،" الأبعاد السياسية والاقتصادية لاستراتيجية بناء الدولة العراقية الجديدة"، **مجلة قضايا سياسية**، العدد 34(2014)
422. حسن، حمدي عبد الرحمن، "العولمة وآثارها السياسية في النظام الإقليمي العربي ..رؤية عربية"، **مجلة المستقبل العربي**، العدد 285، (أوت 2000)
423. حسن، رخا أحمد، "التراجع الأمريكي في عملية السلام في الشرق الأوسط"، **مجلة شؤون عربية**، العدد 140، (شتاء 2009)
424. حسن، عبد الغفار رشاد، "خبرة العمل العربي المشترك وتوقعات المستقبل"، **مجلة شؤون عربية**، العدد 63،(سبتمبر 1990)
425. حسن، عبد المنعم علي، "قرار مجلس التعاون الخليجي ومصير المقاطعة العربية لإسرائيل"، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 119، (جانفي1995)
426. حسين، باسمة علوان، فؤاد توما، "تطور التعليم في العراق"، **مجلة دراسات تربوية**، العدد 6،(أفريل 2009)
427. حسين، عبد العزيز، "العمل المشترك في أربعة عقود"، **مجلة شؤون عربية**، العدد 41، (مارس 1985)
428. الحسيني، باسل جودت، " السياسات الاقتصادية في العراق والتطلعات والسياسات الاجتماعية "، **مجلة المستقبل العربي**، العدد 295 ، (سبتمبر 2003)
429. الحصري، خلدون ساطع، "نقد كتاب تأسيس جامعة الدول العربية لأحمد جمعة"، **مجلة المستقبل العربي**، العدد 11، 1978
430. حماد، فوزي، عادل محمد أحمد، " الأبعاد الاستراتيجية الدولية للتفجيرات النووية الهندية الباكستانية"، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 133 ، (جويلية 1998)
431. (ـــــــ،ـــــــ)، " مشكلات إنشاء منطقة خالية من أسلحة التدمير الشامل في الشرق الأوسط"،**مجلة السياسة الدولية**، العدد 145 ، (جويلية 2001)
432. حماد، كمال،" من حلف بغداد إلى الشرق الأوسط الكبير"، **مجلة شؤون الأوسط**، العدد115، (2004)
433. حمادة، آمل،" إيران والشرق الأوسط الجديد ،" **مجلة السياسة الدولية**، العدد 158،(أفريل2003)
434. حمدان، سوسن صبيح، "نمو السكان في المنطقة العربية واثره في قياس درجة التطور الاجتماعي"، **مجلة آداب المستنصرية**، العدد 53، (2010)
435. الحمداني، كفاح عباس رمضان، "تفعيل اتحاد المغرب العربي، رؤية مستقبلية"، **مجلة دراسات إقليمية**، العدد 16، (2009)

436. (ـــــــ،ـــــــ)، "اتحاد المغرب العربي في ظل المتغيرات العربية الراهنة"، **مجلة دراسات إقليمية**، العدد 33، (2014)
437. (ـــــــ،ـــــــ)، " حركة التغيير في ليبيا"، **مجلة دراسات إقليمية**، العدد 34، (2014)
438. حمدي، رشا،" دور الأمم المتحدة في العراق : الانعكاسات والدلائل " ، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 154، (أكتوبر 2003)
439. الحمش، منير، "التحديات الاقتصادية التي يتعرض لها الوطن العربي"، **مجلة دراسات عربية**، العدد 8/7، (جوان 1997)
440. (ـــــــ،ـــــــ)، "التحدي الصهيوني وتحديات المشروعات الإقليمية المشبوهة"، **مجلة الفكر السياسي**، العدد 06، (ربيع 1999)
441. حمود، عاصي حسين، سهاد عادل أحمد، " نهاية عصر النخبة العربية التداعيات والأسباب"، **مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية والسياسية**، المجلد 4، السنة 4، العدد 14، (2012)
442. الحميداوي، حيدر عبد الواحد، "العلاقات الإيرانية-الصينية 2001-2006"، **مجلة دراسات إيرانية**، العدد 14، (أوت 2011)
443. حنفي، السيد، "ثورة المعلومات بين الواقع و الأسطورة"، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 123، (جانفي 1996)
444. الحيالي، نزار اسماعيل، عبد الحيمد العيد الماوساوي،"العلاقات الروسية الأمريكية من الشراكة الاستراتيجية إلى المنافسة الجيوسياسية "،**مجلة قضايا سياسية** ،المجلد 16، العدد 1، (2009)
445. حنفي، عبد العظيم محمود،" العلاقات التركية الأمريكية "، **مجلة السياسة الدولية** ، العدد 153 ،(جويلية 2003)
446. خالد، عبد اللطيف، "مستقبل العلاقات بين دول شمال وجنوب المتوسط"، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 123، (1996)
447. خربوش، محمد صفي الدين، "نحو مشروع قومي عربي يحفظ الأمن في البحر الأحمر"، **مجلة المستقبل العربي**، العدد 287، (نوفمبر 1997)
448. (ـــــــ،ـــــــ)،" مفهوم الشرق الأوسط والأمن القومي العربي"، **مجلة دراسات شرق أوسطية**، العدد 13، (خريف 2001)
449. خزار، فهد مزبان،" الأبعاد الاستراتيجية للعلاقات الإيرانية –الصينية"، **مجلة دراسات إيرانية**، العدد 15،(مارس 2012)
450. خشيم، مصطفى عبد الله أبو القاسم، "السياسة الخارجية العربية الموحدة، الواقع و الطموح"، **مجلة شؤون عربية**، العدد 69، (مارس 1992)
451. (ـــــــ،ـــــــ)،" توازن القوى في إطار النظام الدولي الجديد"، **مجلة دراسات**، السنة 4، العدد 13 (2003)
452. خضر، بشارة، "أوروبا من اجل المتوسط من مؤتمر برشلونة إلى قمة باريس 1995-2008، **مجلة المستقبل العربي**، العدد 372 ، (فيفري 2010)
453. خليفة، محمد، "تركيا وأزمة الخليج"، **مستقبل العالم الإسلامي**، العدد 02، ربيع 1991
454. خليل، محمود، " إعادة نشر القوات الأمريكية في الخليج بعد حرب العراق "، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 153، (جويلية 2003)
455. خليل، هاني، "النظام الإقليمي الشرق أوسطي الجديد، المقدمات التاريخية الجغرافية والسياسية . القسم الأول "، **مجلة معلومات دولية**، العدد23 ، (فيفري1995)
456. خميس، خلود محمد،" دور الجامعة العربية في المسألة العراقية"، **مجلة دراسات دولية**، العدد 33، (2007)
457. (ـــــــ،ـــــــ)، "الأزمة السورية واستراتيجية التدخل الروسي في المنطقة العربية" ،**مجلة دراسات دولية**، العدد 60،(2015)
458. الدجاني، برهان، "مستقبل الصراع العربي الصهيوني"، **مجلة المستقبل العربي**، العدد 165،(1992)

459. الدخيل، خالد، "بروز الدور السعودي في إطار النظام العربي الراهن"، **مجلة الدراسات الفلسطينية**، العدد 72، (خريف 2007)
460. الدسوقي، أبو بكر، "مؤتمر شرم الشيخ الدولي ومستقبل العراق"، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 159، (جانفي 2005)
461. (ـــــ،ـــــ)، "تهويد القدس...خطر إسرائيلي متصاعد"، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 176، (أفريل 2009)
462. الدسوقي، أيمن إبراهيم، " معضلة الاستقرار في النظام الإقليمي الخليجي"، **مجلة المستقبل العربي**، العدد 434، (أفريل 2015)
463. الدليمي، بلاسم جميل،" أهم التحديات التي تواجه الاقتصاد العراقي وسبل معالجتها"، **مجلة العلوم الاقتصادية والادارية** ،المجلد 17، العدد 62، (2011)
464. دون اسم الكاتب، "الاقتصاد الإيراني إلى أين"، **مجلة مختارات إيرانية**، السنة الرابعة، العدد 41، (ديسمبر 2003)
465. الدويك، عبد الغفار عفيفي،" الادارة الأمريكية الجديدة والشرق الأوسط "، **مجلة الدفاع**، العدد 175 (2001)
466. ذنون، فواز موفق، "جامعة الدول العربية الواقع والآفاق المستقبلية، **مجلة أبحاث كلية التربية الأساسية**، المجلد 6، العدد 02، (2012)
467. ذيابات، خير سالم، "تطور *دبلوماسية الأسلحة* الصينية في الشرق الأوسط في الفترة 1950-2009: دراسة مقارنة لمبيعات الصين العسكرية لكل من الدول العربية وإيران وإسرائيل"، **مجلة اتحاد الجامعات العربية للآداب**، المجلد 10، العدد 1 ،(2013)
468. راشد، سامح،" العراق الجديد..مآلات الاحتلال والمستقبل"، **مجلة شؤون خليجية**، العدد 139، (خريف 2009)
469. (ـــــ،ـــــ)، "مخاطر المشهد العراقي ودواعي الحضور العربي"، **مجلة شؤون عربية** ، العدد 141 ، (ربيع 2010)
470. راضي، سمير جاسم، " مفهوم التعاون الدولي في المدارس الفكرية للعلاقات الدولية"، **مجلة العلوم السياسية**، العدد 45، (2012)
471. رأفت، إجلال، عبد الملك عودة ،" ندوة القرن الإفريقي أهم القضايا المثارة"، **مجلة المستقبل العربي**، العدد 218، (أفريل 1997)
472. الراوي، حميد فحران، "الاتحاد المغاربي ومشكلة الصحراء الغربية"، **مجلة العلوم السياسية**، الإصدار 41، (2010)
473. الربيعي، رجاء خضير عبود موسى،" الفقر وسوق العمل في العراق دراسة تحليلية للمدة من 2012/2007"، **مجلة كلية الادارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية**، المجلد 204، العدد 17 (2015)
474. الربيعي، كوثر عباس، "التأمين لنهضة عربية جديدة، العرب في مواجهة الاستراتيجية الأمريكية"، **مجلة دراسات دولية**، العدد 49، (2011)
475. (ـــــ،ـــــ)،" التصور الأمريكي للتحولات في المنطقة العربية"، **مجلة الكوفة للعلوم القانونية والسياسية**، العدد 17، (2013)
476. رجب، أيمان أحمد، "طائفية الاحتجاجات: ملامح الأزمة الداخلية والإقليمية لمظاهرات البحرين"، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 484 (أفريل 2011)
477. (ـــــ،ـــــ)، "العراق بعد 2011: التحديات في فترة ما بعد الانسحاب الأمريكي"، **مجلة المستقبل العربي**، العدد 396 ،(فيفري 2012)
478. رجب، علا، " إدارة العمليات النفسية في حرب العراق "، **ملف الأهرام الإستراتيجي**، العدد 100، (أفريل 2003)
479. رجب، يحي حلمي، "النظام القانوني لجامعة الدول العربية"، **مجلة الأمن و القانون**، العدد الأول، السنة العاشرة، جانفي 2002

480. الرشدان، عبد الفتاح، "مستقبل النظام الإقليمي العربي في ضوء المتغيرات الدولية والإقليمية المستجدة"، **مجلة أبحاث اليرموك سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية**، المجلد 12، العدد3، (1996)

481. (ـــــ،ـــــ)، "العلاقات العربية–التركية في عالم متغير"، **مجلة العلوم الاجتماعية**، العدد 3 (خريف 1998)

482. رضا، رشا جبار محمد، "التحليل المكاني للنمو السكاني في دول الاسكوا للمدة 1995-2005، **مجلة البحوث الجغرافية**، العدد 21، (2015)

483. رفعت، سعيد، "صراع الارادات في التجاذب الأمريكي الايراني وانعكاساته على المنطقة"، **مجلة شؤون عربية**، العدد 134،(صيف 2008)

484. (ـــــ،ـــــ)، "سياسات تراوح مكانها، وأوضاع تستعصي على التغيير"، **مجلة شؤون عربية**، العدد 139،(خريف 2009)

485. روبرتس، آدم، "نهاية الاحتلال في العراق 2004"، **مجلة المستقبل العربي**، العدد 207، (سبتمبر 2004)

486. زرنوفة، صلاح سالم، "السياسة العربية المصرية، نقد واستشراف"، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 139، (جانفي 2000)

487. زكريا، عبد الله، "العلاقات العربية الروسية بين الواقع والمستقبل، **مجلة شؤون العربية**، العدد 79، (1994)

488. زهر الدين صالح، "المياه العربية في الاستراتيجية الصهيونية"، **مجلة شؤون الأوسط**، العدد 104، (خريف 2001)

489. زيا، نغم اسحق، "المرأة العراقية ورؤية السلام في العراق وفق مقاييس الأمم المتحدة"، **مجلة كلية القانون للعلوم القانونية و السياسية** ، المجلد 02، العدد 07 ، (2013)

490. الساكت، محمد عبد الوهاب،" التعاون العربي الصيني في القرن الحادي والعشرين"، **مجلة شؤون عربية**، العدد 123 ،(خريف 2005)

491. سالم، أحمد علي، "القوة والثقافة وعالم ما بعد الحرب الباردة: هل باتت المدرسة الواقعية في العلاقات الدولية شيئا من الماضي؟"، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، العدد 20، (خريف 2008)

492. سالم، مها رحيم،" شبكة الحماية الاجتماعية والأمن الانساني في العراق في إطار السياسة الاجتماعية"، **مجلة كلية التربية للبنات** ، المجلد 23، العدد 4، (2012)

493. سامية، ب،" موقف الجزائر الرسمي من العدوان ضد العراق "،**الخبر الأسبوعي**، العدد 213، (2003)

494. سبع، سداد مولود، "الممارسة الانتخابية في النظام السياسي الإثيوبي"، **مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية**، العدد 40، (2013)

495. (ـــــ،ـــــ)، "حركة 25 يناير الاحتجاجية والاستقرار السياسي في مصر"، **مجلة الكوفة للعلوم القانونية والسياسية**، العدد 17، (2013)

496. سرحان، خالد اسماعيل، "عقيدة بوتين في السياسة الخارجية الروسية"، **مجلة أبحاث استراتيجية**، العدد 07، (جوان 2014)

497. سرحان، صايل فلاح، "أثر التطورات الجديدة في السياسة الخارجية الروسية على بنية النظام الدولي"، **مجلة المنارة**، المجلد 17،العدد 6، (2011)

498. السعبري، بهاء عدنان، "أثر الحراك العربي على النظام الإقليمي"، **مجلة قضايا سياسية**، العدد 37-38، (2014)

499. سعد، الدين ابراهيم، "حول مقولة التبعية والتنمية العربية"، **مجلة المستقبل العربي**، العدد 17 (جويلية 1980)

500. (ـــــ،ـــــ)، "مصادر الشرعية في أنظمة الحكم العربية"، **مجلة المستقبل العربي**، السنة السادسة، العدد 62، (أفريل 1984)

501. سعيد، عبد المنعم، "العرب والنظام العالمي الجديد: الخيارات المطروحة"، **كراسات استراتيجية**، العدد 3، (ماي 1991)
502. (ـــــ،ـــــ)، "نظرة عامة على المفاوضات"، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 115، (جانفي 1994)
503. (ـــــ،ـــــ)، " الإقليمية في الشرق الأوسط: نحو مفهوم جديد"، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 122، (أكتوبر 1995)
504. السماوي، حكيم عبد الوهاب، "الوحدة اليمنية وتعزيز الأمن والسلم الدوليين"، **مجلة الثوابت**، العدد 21، (سبتمبر 2000)
505. سلامة، حسن رمضان، خليل نمر درويش، " الوطن العربي بين التجانس والتباين دراسة تحليلية لبعض المؤشرات الجغرافية والاجتماعية"، **مجلة شؤون اجتماعية**، العدد 93-94، (ربيع وصيف 2007)
506. سلامة، رشيد، "المغرب العربي بين الخيار المتوسطي و مشروع الشراكة الأمريكية"، **مجلة شؤون الأوسط**، العدد 82، (أفريل 1990)
507. سلمان، رمزي، " السياسة النفطية "، **مجلة المستقبل العربي**، العدد 305، (جويلية 2004)
508. سليم، محمد السيد، "السياسات الأوروبية والامريكية في الشرق الأوسط ، توافق ام تعارض"، **كراسات استراتيجية**، العدد 45، (نوفمبر2004)
509. (ـــــ،ـــــ)، "رؤية استراتيجية للعدوان الإسرائيلي على غزة "،**مجلة السياسة الدولية**، العدد 176،(أفريل 2009)
510. سليم، نبيل محمد، "مشروع قانون آلية استعادة السلطة وإدارة دولة العراق للفترة الانتقالية"، **مجلة دراسات دولية**، العدد 56، (2004)
511. سليمان، حسن سيد، "النظام الإقليمي العربي في مواجهة التحديات الجديدة"، **مجلة كلية التجارة والاقتصاد**، العددان 16 ، 15، (مارس 2001)
512. سليمان، عادل، " ماذا جرى في العراق ؟ تحليل عسكري"، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 153، (جويلية 2003)
513. سليمان، منذر، "قراءة في انعكاسات المشروع الإمبراطوري الأمريكي على المنطقة العربية، **مجلة المستقبل العربي**، العدد 377، (جويلية 2010)
514. سليمان، هيثم عبد الله،" علاقة النمو بالإصلاح الاقتصادي في العراق بعد عام 2003، **مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية**، المجلد 21، العدد 81، (2015)
515. السيد، عبد الله، ولد أباه، "التسوية في الشرق الأوسط، ومستقبل النظام الإقليمي العربي"، **مجلة المستقبل العربي**، العدد 192، (فيفري 1995)
516. سيفي، طاشهان، "جيوبوليتيكا تركيا"، **مجلة شؤون الأوسط**، العدد 108، (2002)
517. الشايجي ،عبد الله خليفة،" إشكالية إدارة رئيس الولايات المتحدة الأمريكية جورج بوش في دمقرطة "الشرق الأوسط الكبير" المبادرات-المعوقات-المستقبل"، **مجلة شؤون اجتماعية** ، العدد 103، (خريف 2009)
518. شبانة، أيمن، "القادم :الظهور الأثيوبي في جنوب الشرق الأوسط"، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 185، (جويلية 2012)
519. شحاتة، دينا، مريم وحيد، "محركات التغيير في العالم العربي"، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 484، (أفريل 2011)
520. شحاتة، رضا أحمد، "مستقبل الأمن الإقليمي في منطقة الخليج: المحاذير والضرورات"، **مجلة الدراسات الاستراتيجية**، العدد 4 ،(سبتمبر 2006)
521. شحاتة، سعيد عبد المسيح، "الحدود اليمنية السعودية بين اتفاقية الطائف ومذكرة التفاهم"، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 120، (أفريل 1995)
522. الشريف، يوسف، "التمرد الحوثي في اليمن لحساب من؟" **مجلة شؤون عربية**، العدد 140، (شتاء 2009)

523. شعبان، عبد الحسين، "تضاريس الخريطة السياسية العراقية"، **مجلة المستقبل العربي**، العدد 333، (نوفمبر 2006)
524. شعباني، مالك،" وار شتاين والنسق العالمي: محاولة لتفسير وفهم حركة الواقع الاجتماعي في البلدان النامية" **مجلة علوم الإنسان والمجتمع**، العدد 15، (جوان 2015)
525. شعلان، جاسم، "مشكلة الصحراء الغربية وانعكاساتها على مستقبل الأمن القومي العربي بحث في الجغرافية السياسية"، **مجلة جامعة بابل للعلوم الإنسانية**، المجلد 19، العدد 04، (2011)
526. شعيب، مختار، "العلاقات الإسرائيلية الإرتيرية مرحلة ما بعد الحرب الباردة"، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 131، (جانفي 1998)
527. الشقي، اسماعيل، " التحديات الاستراتيجية بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر"، **مجلة المستقبل العربي**، العدد 283، (سبتمبر 2002)
528. الشكري، كمال سالم، وآخرون،" مشروع الشرق أوسطية والأمن القومي العربي"، **مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية**، المجلد 28، العدد الأول، (2012)
529. شكري، محمد عزيز، "الوظيفة والعمل العربي المشترك"، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 48،(أفريل 1977)
530. شلال، سعدون، أعياد عبد الرضا عبدال، " الشرق الأوسط ..النظام (المفهوم والملامح)، **مجلة البحوث الجغرافية**، العدد 10 (2008)
531. الشميطلي، هاني، "أوروبا والمتوسط: تاريخ العالقات ومشروع الاتحاد من أجل المتوسط"، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، العدد 19، (صيف 2008)
532. الشوبكي، عمرو، "المعارضة العراقية بين التصورات الأمريكية والأزمات الداخلية"، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 154 (أكتوبر 2003)
533. (ـــــــ،ـــــــ)، "الاستثناء لإسرائيل من المجتمع الدولي: دولة فوق القانون"، **مجلة شؤون عربية** ،العدد 140، (شتاء 2009)
534. الشيخ، نورهان، "السياسة الروسية في منطقة الشرق الأوسط"، **مجلة قضايا استراتيجية** ، العدد 13 ، (1998)
535. (ـــــــ،ـــــــ)، "السياسة الروسية وحدود الدور في الشرق الأوسط"، **مجلة دراسات شرق اوسطية**، العدد 39، (2007)
536. الشيخلي، فاضل عبد القادر، "النظام الشرقي أوسطي قواعد قديمة لعبة جديدة"، **مجلة الجمعية الجغرافية** ، العدد 30 ،(1996)
537. الشيمي، محمد نبيل، "العلاقات الاقتصادية بين دول حوض نهر النيل"، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 158، (أكتوبر 2004)
538. صابر، فوزية،" تداعيات الاحتلال الأمريكي للعراق بعد عامين"، **مجلة دراسات شرق أوسطية**، العددان 32-33، (خريف 2005)
539. صالح، عبد القادر، "نحو نظام عربي جديد"، **مجلة شؤون عربية**، العدد 83 (سبتمبر 1995)
540. الصالحي، عبد الرحمان، " تحديات جامعة الدول العربية في ظل المتغيرات الدولية"، **مجلة شؤون عربية**، العدد 81، (1995)
541. صبيخي، هاشم كاظم، "الأهمية الجيواستراتيجية للبحر المتوسط - دراسة في الجغرافية السياسي-"، **مجلة ابحاث ميسان**، المجلد السادس، العدد 12، (2010)، ص 194
542. الطائي، سناء عبدالله عبد العزيز، "موقف الولايات المتحدة الأمريكية من الثورات العربية، **مجلة دراسات إقليمية**، العدد 27، (2012)
543. الطائي، عبد الرزاق خلف محمد، "الخليج العربي في الاستراتيجية الروسية المعاصرة"، **مجلة دراسات إقليمية**، العدد 09،(2008)
544. الطائي، عدي سالم علي، " واقع شبكة الحماية الاجتماعية في العراق وإمكانيات تطويرها (محافظة نينوى أنموذجا)، **، مجلة بحوث مستقبلية ،** العدد 24، (2008)

545. طربين، أحمد، "العمل العربي المشترك في أربعة عقود، نظرة نقدية مستقبلية"، **مجلة شؤون عربية**، العدد 41، (مارس 1985)
546. ظاهر، أحمد محمد، "القمة 21 لدول مجلس التعاون الخليجي"، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 131، (جانفي 1998)
547. عابد، شريط، " الاقتصاد العربي وتحديات القرن الواحد والعشرون"، **مجلة بحوث اقتصادية عربية**، العدد 39، (صيف 2007)
548. العادلي، عادل حميد، "التنمية والفقر سمات وتحديات /العراق انموذجا"، **مجلة كلية المأمون الجامعة**، العدد 25 (2015)
549. عاشور، عزمي، "موريتانيا وإسرائيل علاقات دبلوماسية"، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 139، سنة 36، (جانفي 2000)
550. العامري، ابتسام محمد، " الأزمة السورية قرارات في تأثيرات البعد الاقليمي، **مجلة الكوفة للعلوم القانونية والسياسية**، العدد 17 (2013)
551. العامري، حيدر زاير، " الأزمة السورية وحالة الاستثناء من ربيع الثورات العربية"، **مجلة الكوفة للعلوم القانونية والسياسية**، العدد 17، (2013)
552. العاني، نوري عبد الحميد، "الجذور التاريخية للشرق الأوسط" ، **مجلة دراسات الشرق الأوسط** ، العدد 2، (1996)
553. العبادي، نعمة، " المكون الثقافي الأساسي للشعب العراقي وموقعه من الدستور(العلاقة بين الدين والدولة)، **مجلة الاسلام والديمقراطية** ، العدد 11، (نوفمبر 2005)
554. عباس، ناجي محمد، "الأنظمة العربية والكيان الصهيوني من المقاطعة إلى السوق المشتركة"، **مجلة قضايا دولية**، العدد 212، (جانفي 2004)
555. (ـــــ،ـــــ)، "الملف النووي الإيراني: مرحلة تقريب المسافات"، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 166، (2006)
556. عبد، عبد الأمير عباس، "الاتجاهات الحديثة في الاستراتيجية الإسرائيلية تجاه الصين تحليل جغرافي سياسي"، **مجلة العلوم القانونية والسياسية**، العدد01، (2015)
557. عبد الجواد، جمال، "السياسة الأمريكية تجاه العراق: تشدد يميني وهوس أمني "، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 150، (أكتوبر 2002)
558. عبد الرحمن، أحمد، "العولمة... المفهوم والمظاهر و المسببات"، **مجلة العلوم الاجتماعية**، المجلد 26، العدد الأول، (ربيع 1998)
559. عبد الرحمن، عبد الله، "نحو نظام جماعي فعال لسلام والأمن على الصعيدين العربي والافريقي في ضوء مبادرة الشرق الأوسط الكبير"، **مجلة شؤون الأوسط**، العدد 10،(أفريل 2004)
560. عبد الرزاق، بشير هادي،" سياسة الصين الاقتصادية في إفريقيا ..الواقع وآفاق المستقبل"، **مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية**، العدد 52، (2015)
561. عبد الرضا، وسن كريم، مناف محمد السوداني،" التحليل المكاني لتمكين المرأة في العراق"، **مجلة سر من رأي** ، المجلد 6، العدد 33 (2013)
562. عبد السلام، محمد،" مستقبل الوجود العسكري الأمريكي في الخليج العربي"، **ملف الأهرام الإستراتيجي**، العدد 101، (ماي 2003)
563. (ـــــ،ـــــ)، "تعقيدات الهجوم العسكري الأمريكي المحتمل على العراق"، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 150، (أكتوبر 2002)
564. عبد العزيز، عبد العزيز حمدي، "العلاقات الصينية-الاسرائيلية "، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 132 ،(أفريل 1998)
565. (ـــــ،ـــــ)، "قوة الصين النووية ووزنها الاستراتيجي في آسيا"، **مجلة السياسة الدولية**، عدد 145، (جويلية 2001)
566. عبد العظيم، سليم، "جامعتنا العربية: هل يمكن إصلاح ما أفسده العرب"، **العربي**، العدد 136، (مارس 1995)

567. عبد الغفار، محمود محمد، وآخرون،" تحديات الأمن الوطني والأمن الإقليمي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية"، **مجلة دراسات**، المجلد 1، العدد 1 (2014)
568. عبد الفتاح، بشير، "السياسة الخارجية التركية ..منطلقات وأفاق جديدة"، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 177،(جويلية 2009)
569. (ـــــ،ـــــ)، "إلى أين تتجه العلاقات التركية الإسرائيلية؟"،**مجلة شؤون عربية**، العدد 140 ،(شتاء 2009)
570. عبد الفضيل، محمود، "مشاريع الترتيبات الاقتصادية، الشرق أوسطية، المحاذير وأشكال المواجهة، ندوة العرب والتحديات الشرق الأوسطية"، **مجلة المستقبل العربي**، العدد 179، (جانفي 1994)
571. عبد الله، إسماعيل صبري، "الكوكبة الرأسمالية في مرحلة ما بعد الإمبريالية"، **مجلة اليسار الجديد**، العدد الأول، (ربيع 2002)
572. عبد الله، عبد الخالق،" في قضايا التخلف والتبعية في الوطن الربي"، **مجلة المستقبل العربي**، العدد 94، (ديسمبر 1986)
573. (ـــــ،ـــــ)، "عولمة السياسة والعولمة السياسية"، **مجلة المستقبل العربي**، العدد 275، (أفريل 2002)
574. العبد الله، حمد، "استشراف العلاقات الكويتية الإيرانية"، **مجلة المستقبل العربي**، العدد 113، (نوفمبر 1996)
575. عبد المجيد، أحمد عصمت، "جامعة الدول العربية والقضايا المعاصرة"، **مجلة شؤون عربية**، العدد 73، مارس 1993
576. عبد المجيد، أسامة، "مستقبل الاقتصاد العربي في ظل الشركات متعددة الجنسيات"، **مجلة شؤون عربية**، العدد 108، (ديسمبر 2001)
577. عبد المجيد، وحيد، "مستقبل النظام الإقليمي العربي بعد الغزو"، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 102، (أكتوبر 1990)
578. العبيدي، شذى فيصل،" موقف جامعة الدول العربية من المتغيرات السياسية الجديدة في العراق 2003-2005"، **مجلة دراسات إقليمية**، العدد 06، (جانفي 2007)
579. عتريسي، طلال، "جغرافية إيران السياسية"، **مجلة شؤون الأوسط** ، العدد 84، (1999)
580. عتسمون، علعاد،"كيف فقدت إسرائيل مناعتها: دور الانتفاضة الفلسطينية في هزيمة الجيش الإسرائيلي في جويلية 2006"، **مجلة الدراسات الفلسطينية**، العدد 72،(خريف 2007)
581. العتيبي، عبد الله بن جبير، " التعاون الدولي في نظرية العلاقات الدولية: دراسة مقارنة للأنساق التنظيرية"، **مجلة دراسات مستقبلية**، العدد 11، (جانفي 2006)
582. (ـــــ،ـــــ)، " النظرية في العلاقات الدولية بين المدرسة الواقعية الجديدة والمدرسة البنائية"، **مجلة شؤون اجتماعية**، العدد 108، (2010)
583. عذاب، صبيح بشير، "التغلغل الإسرائيلي في الصين الشعبية الدوافع والأهداف، **مجلة مركز الدراسات الفلسطينية**، العدد 07، (جوان 2008)
584. العذاري ،عدنان داود محمد، هدى زوير مخلف الدعمي،" قياس أثر المؤشرات السكانية على الفقر في الوطن العربي- دراسة تحليلية للمدة (1970-1998)، **مجلة جامعة كربلاء**، المجلد الثالث، العدد 11، (أوت 2005)
585. العرب، محمد عز، "التكامل الثقافي في عصر العولمة، ندوة معهد البحوث والدراسات العربية، التابعة لجامعة الدول العربية، القاهرة، 25-2001/12/26"، **مجلة شؤون عربية**، العدد 109، (ربيع 2002
586. العربي، غسان، "الإدارة الأمريكية الجديدة والشرق الأوسط"، **مجلة شؤون الأوسط**، العدد 102، (ربيع 2004)
587. عرفات، إبراهيم، "روسيا والشرق الأوسط أية عودة؟"،**مجلة السياسة الدولية**، العدد 170، (2007)

588. عطوان، خضر عباس، "سياسة روسيا العربية والاستقرار في النظام الدولي، "**المجلة العربية للعلوم السياسية**، العدد 20،(2008)
589. (ـــــــ،ـــــــ)، "حلف شمال الأطلسي والتوازنات الإقليمية في الشرق الأوسط"، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، العدد 16، (خريف 2009)
590. عطوة، حقي حسين، "الاتحاد السوفيتي والشرق الأوسط بعد قمة مالطا"، **مجلة السياسي**، العدد 100، (1999)
591. العظم، صادق جلال، "ما العولمة؟"، **مجلة الطريق**، العدد الرابع، (جويلية 1997)
592. العقاد، صلاح، "استخدام الوثائق في منازعات الحدود بمنطقة الخليج العربي، تطبيق على النزاع حول واحات البريمي"، **مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية** ، العدد 43، (ماي 1985)
593. عقيل، وصفي محمد،" التحولات المعرفية للواقعية في نظرية العلاقات الدولية المعاصرة"، **مجلة دراسات للعلوم الإنسانية والاجتماعية** ، المجلد 42، العدد 1، (2015)
594. العقيلي، مازن أحمد صدقي، "محددات السياسة الخارجية الصينية تجاه الشرق الأوسط"، **حوليات آداب عين الشمس**، المجلد 36، (جانفي- مارس 2008)
595. العكيدي، بشار فتحي جاسم، "العلاقات السعودية -الروسية بعد أحداث 11 أيلول 2001"، **مجلة دراسات إقليمية** ،العدد 20 (2010)
596. علم الدين، محمود، "ثورة المعلومات ووسائل الاتصال... التأثيرات السياسية التكنولوجية الاتصال"، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 123، (جانفي 1996)
597. علوان ،علاء الدين، "تمويل القطاع الصحي ، خيارات تمويل الرعاية الصحية في العراق"، **المجلة الصحية للشرق الأوسط**، المجلد 14، العدد 6،(2008)
598. علوي، مصطفى، "البيئة الدولية والإقليمية للمفاوضات"، **مجلة الدراسات الفلسطينية**، العدد 6، (1991)
599. علي، إبراهيم ميرفني محمد، "أريتريا: التحديات الداخلية والخارجية"، **مجلة دراسات الشرق الأوسط و إفريقيا**، ،العدد 3 المجلد 2، (جوان 2003)
600. علي، سليم كاطع، "الوجود الأمريكي في القارة الإفريقية بعد الحرب الباردة والتحدي الصيني المستقبلي"، **مجلة العلوم القانونية والسياسية**، المجلد الثالث، العدد 02 ،(2014)
601. علي، سونيا محمد،" تقدير خطوط الفقر لبعض الدول العربية في بداية القرن الواحد والعشرون (قطر، الإمارات، الأردن، اليمن، البحرين، لبنان، سوريا، السودان، مصر)" **مجلة الوحدة الاقتصادية العربية**، العدد 37، (جوان 2009)
602. علي، عبد المنعم السيد، "الاقتصاد السياسي للمداخل الإقليمية للتكتل الاقتصادي العربي"، **مجلة المستقبل العربي**، العدد 192، (فيفري 1992)
603. (ـــــــ،ـــــــ)، "التكامل الاقتصادي العربي والنظام الاقتصادي الشرق أوسطي التناقض والتداخل والبدائل" ،**مجلة المستقبل العربي**، العدد 214،(1996)
604. علي، محافظة، "العلاقات الأوروبية العربية، الروابط والمصالح و المحاذير"، **مجلة شؤون عربية**، العدد 121، (ربيع 2005)
605. علي، مغاوري شلبي، " الاقتصاد العراقي. .من الحصار إلى ما بعد الحرب "، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 152، (أفريل 2003)
606. العمار، منعم، "في مستقبل النظام العربي "جامعة الدول العربية" بين الهوية والاختراق"، **مجلة المستقبل العربي**، العدد 167،(جانفي 1993)
607. العناني، خليل، " دور النفط في الأزمة العراقية الأمريكية " **مجلة السياسة الدولية**، العدد 151، (جانفي 2003)
608. (ـــــــ،ـــــــ)، "التحالفات الخارجية. .هل اندثر النظام العربي؟"،**مجلة شؤون عربية**، العدد 133، (ربيع 2008)
609. (ـــــــ،ـــــــ)، "أوباما ..قيود داخلية وتعقيدات خارجية"، **مجلة شؤون عربية**، العدد 140، (شتاء 2009)

610. العنبر، إياد، اسحق يعقوب محمد،" مستقبل العراق: دراسة في العلاقة بين مؤشرات الدولة الفاشلة ومتغيرات انهيار الدولة"، **مجلة حولية المنتدى**، العدد 19(2014)
611. العواد، عامر هاشم، "مستقبل الاستراتيجية الأمريكية في العراق بين الاستمرارية والتغيير"، **مجلة دراسات دولية**، العدد 36(2008)
612. عودة، وليد، "الصين والعالم العربي: العلاقات الاقتصادية المتبادلة وآفاق المستقبل"، **أوراق اقتصادية**، العدد 15، دون سنة
613. عوض، محسن، "الانتقال إلى الديمقراطية في الوطن العربي بين الإصلاح التدريجي، والفعل الثوري (2001-2011)"، **مجلة المستقبل العربي**، العدد 388، (جوان 2011)
614. العويني، محمد علي، " العالم العربي والنظام الدولي"، **مجلة شؤون عربية**، العدد 27 (ماي 1983)
615. العيسوي، إبراهيم، "العولمة الاقتصادية بين حتمية الاستمرار واحتمالات التراجع"، **مجلة النهضة** ، العدد الأول، (أكتوبر 1999)
616. العيسوي، أشرف سعد،" حرب الخليج الثالثة ومستقبل النظام الاقليمي العربي"، **مجلة شؤون خليجية**، العدد 33، (ربيع 2003)
617. (ـــــ،ـــــ)، "العراق الجديد في الرؤية الخليجية"، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 162، (أكتوبر 2005)
618. العيسى، شملان يوسف، "تأثير أزمة الخليج في العمالة العربية"، **مجلة المستقبل العربي**، العدد 254،(أفريل 2000)
619. عيسى، حسن عبيد، "المرتزقة الجدد"، **مجلة المستقبل العربي**، العدد 328، (جوان 2006)
620. غالي، بطرس بطرس، "العمل المشترك في إطار جامعة الدول العربية"، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 20،(1970)
621. الغامدي، أحمد علي، " هل سبب الحرب اقتصادي ؟ وما الآثار المترتبة على دول المنطقة؟ "، **مجلة البيان**، العدد 188، (يونيو 2003)
622. غرايبة، مازن خليل،" نظريات التكامل الدولي: دراسة نظرية تحليلية"، **مجلة مؤتة للبحوث والدراسات سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية**، المجلد السادس، العدد 3(ديسمبر 1991)
623. غريب، قصي، عبد الحميد الموساوي، "سياسات الاتحاد الأوربي والولايات المتحدة الأمريكية تجاه أزمة الشرق الأوسط بعد الحادي عشر من أيلول"، **مجلة العلوم السياسية**، العدد 35،(2007)
624. الغريري، أيسر ياسين، علي عبدالله الشيخ، "مديونية العراق الخارجية...الواقع والآفاق"، **مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية** ، المجلد ع، العدد 10، (2008)
625. غيدان، جليل كامل، هيثم حسون حطيمان، "التكاليف الاجتماعية لبرامج الاصلاح الاقتصادي في العراق بعد 2003"، **مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية**، العدد 21، (2016)
626. الفاضل، محمد الحسن عبد الرحمن، "العلاقات الإسرائيلية الإثيوبية"، **مجلة الراصد**، دون عدد، (ديسمبر 2010)
627. فاضل، سعيد،" أسلوب صنع القرار السياسي في إسرائيل"، **مجلة استراتيجيا**، العدد 84، (فيفري 1989)
628. فاروق، عبد الخالق، "الحرب على غزة ..مفاهيم الربح والخسارة"، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 176، (أفريل 2009)
629. فايد، رجائي، "المأزق العراقي: مشكلات بناء الدولة في مجتمع تعددي"، **كراسات استراتيجية**، العدد 137 (مارس 2004)
630. فخرو، علي،" واقع ومستقبل العلاقات الخليجية -الخليجية، ملف الخليج العربي رؤى المستقبل"، **مجلة المستقبل العربي**، العدد 268، (جوان 2001)
631. فرانكي، رند رحيم،" مراقبة الديمقراطية في العراق تقرير رقم1 عن الواقع في العراق"، **مجلة المستقبل العربي**، العدد 297، (نوفمبر 2003)

632. فرجاني، نادر، "احتلال العراق بين ادعاءات التحرير ومطامع الاستعمار"، **مجلة المستقبل العربي**، العدد 293، (2003)
633. فرحاتي، عمر، الأنظمة السياسية العربية بين سلبية الثبات وإيجابية التغيير، **مجلة العلوم الإنسانية**، العدد الثاني، (جوان 2000)
634. الفرزلي، سليمان،" لبنان وسوريا في الأزمة العراقية معارضة للحرب وقبول بنتائجها "، **الحدث العربي والدولي**، العدد 27 ، (مارس 2003)
635. فرسون، سميح، " جذور الحملة الأمريكية لمناهضة الإرهاب "، **مجلة المستقبل العربي**، العدد 284، (أكتوبر 2002)
636. فريد، عبد المجيد،" توصيف النظام العربي"، **مجلة الباحث العربي**، العدد 16، سبتمبر 1988
637. فضلي، نادية فاضل عباس، "الربيع العربي في اليمن الأسباب والنتائج"، **مجلة الكوفة للعلوم القانونية والسياسية** ، العدد 17، (2013)
638. الفيلالي، مصطفى، "آفاق اتحاد المغرب العربي"، **مجلة المستقبل العربي**، العدد 132، (فيفري 1990)
639. فيلالي، عثمان، "من الاتحاد من أجل المتوسط إلى بريتون وودز جديد: تقييم الرئاسة الفرنسية للاتحاد الأوروبي"، **مجلة أريحا للدراسات الأمنية والدولية**، العدد0، (خريف2010)
640. القريشي، حاتم كريم، وآخرون، "ثلاثية العولمة الاقتصادية IMF-WB-WTO وتأثيرها في واقع الاقتصاد العراقي"، **مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية** ، العدد 22، (2016)
641. القلم، محمود سريع، "مستقبل العلاقات العربية الإيرانية"، **مجلة المستقبل العربي**، العدد 177، (نوفمبر 1999)
642. قناوي، عزت ملوك،" المديونية الخارجية العربية وتداعياتها الاقتصادية خلال الفترة (1990-2006)، **مجلة الوحدة الاقتصادية العربية**، العدد 37، (جوان 2009)
643. القيس، فهمي محمود، "مجلس الوحدة الاقتصادية العربية: الدور والواقع"، **مجلة شؤون عربية**، العدد 104، (ديسمبر 2000)
644. كاخيا، ابراهيم اسماعيل، " القدرة الشاملة العربية ودورها في بناء الردع العربي"، **مجلة كلية خالد العسكرية**، العدد 78، (سبتمبر 2004)
645. كارنر، مارك ن، "السياسة الروسية في الشرق الأوسط الكبير"، ترجمة عبد الحميد الموسادي، **مجلة العلوم السياسية**، العدد 42، (2011)
646. كاظم، محمد كريم، فراس عباس هاشم، "حركات التغيير العربية وانعكاسها على أمن دول مجلس التعاون الخليجي"، **مجلة دراسات دولية**، العدد 55، (2013)
647. كاظم، محمد كريم، ابتسام محمد العامري، "السياسة الصينية حيال منطقة الشرق الأوسط بعد عام 2001"، **مجلة قضايا سياسية**، العدد 32، (2013)
648. كاظمي، بهرام أخوان، "مسار العلاقات الإيرانية السعودية"، **مجلة شؤون الأوسط**، العدد 102، (ربيع 2001)
649. كامل، عثمان، " تقييم القدرات العسكرية العراقية عام 2003"، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 151، (جانفي 2003)
650. كريم، حسن، "مفهوم الحكم الصالح"، **مجلة المستقبل العربي**، العدد 309،(2004)
651. كشك، أشرف محمد، "الدور الجديد لحلف الناتو في منطقة الخليج: تحد جديد للأمن القومي الايراني"، **مختارات إيرانية**، العدد 64، (نوفمبر 2005)
652. الكواز، محمد سالم أحمد، "مسار العالقات الاقتصادية الإيرانية-الصينية المعاصرة وحدود مجالات التعاون 1979-2010 دراسة تاريخية"، **مجلة أبحاث كلية التربية الأساسية**، المجلد 13، العدد1، (2014)
653. (ـــــ،ـــــ)، "الصين والبرنامج النووي الإيراني 1985/2010 دراسة تاريخية"، **مجلة أبحاث كلية التربية الأساسية**، المجلد 12، العدد 2، (2014)

654. كيالي، ماجد، "مشروع الشرق الأوسط الكبير دلالاته وإشكالاته"، **دراسات استراتيجية** ، العدد 122، (2007)
655. الكيلاني، هيثم، "الأمن القومي العربي في إطار العلاقات العربية الإقليمية" **مجلة شؤون عربية**، العدد 80، (ديسمبر 1994)
656. (ـــــ،ـــــ)، "هموم الأمن العربي مع جواره"، **مجلة شؤون عربية**، العدد 77، (1994)
657. (ـــــ،ـــــ)، "الأمن القومي رهين المحبسين"، **مجلة شؤون عربية**، العدد 83، (سبتمبر 1995)
658. (ـــــ،ـــــ)، " الأمن العربي على مشارف القرن الحادي والعشرين "،**مجلة شؤون عربية**، العدد 102، (جويلية 2000)
659. كيلينيتش، رمضان، "بنية الأمن في الخليج بعد الحرب الباردة" **مجلة شؤون الأوسط**، العدد 102 (ربيع 2001)
660. كيوان، مأمون، "التعاون العسكري التركي-الإسرائيلي و التحول إلى نظام أمني إقليمي"، **مجلة شؤون الأوسط**، العدد 76، (أكتوبر 1998)
661. اللباد، مصطفى، " هل أصبحت الأدوار الاقليمية بالمنطقة حكرا على قوى غير عربية؟"، **مجلة شؤون عربية** ،العدد 134، (صيف 2008)
662. لايدامي، حمدية شاكر مسلم،" الفقر متعدد الأبعاد والتنمية البشرية المستدامة في العراق"، **مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية** ، المجلد 20، العدد 76 ،(2014)
663. المجالي، رضوان محمود، "الإصلاح السياسي في المنطقة العربية: (ضرورة داخلية أم مطلب خارجي)، **مجلة شؤون عربية**، العدد 135، (خريف 2008)
664. مجيد، إياد عبد الكريم، "الموقف الإقليمي من التغيير في المنطقة العربية(تركيا) أنموذجا"، **مجلة العلوم السياسية**، العدد 46، (2013)
665. محمد، أحمد سلمان،" المواقف الإقليمية من التغيير في اليمن بعد عام 2011"، **مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية**، العدد 51(2015)
666. محمد، الزين حسن، "انفجار في مواجهة ابتذال التاريخ الانتفاضة الفلسطينية والولايات المتحدة الأمريكية"، **الشاهد**، العدد 196،(ديسمبر 2001)
667. محمد، جعفر باقر محمود، مروة واسط كاظم، "بيان أثر الاختلال في الموازنة العامة على بعض متغيرات الاقتصاد الكلي للمدة 1980-2011 باستخدام تحليل السببية"، **مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية** ، العدد 17، (2015)
668. محمد، سامي عبيد، زاهد قاسم بدن،" قياس أثر الاختلالات الهيكلية على البطالة في العراق للمدة 1990-2013"، **مجلة الاقتصادي الخليجي**، العدد 26 (جوان 2015)
669. محمد، عبد الله يوسف سهر، "السياسة الخارجية الإيرانية: تحليل لصناعة القرار"، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 138، (أكتوبر 1999)
670. محمد، علاء عبد الحفيظ، "السياسة الصينية تجاه الصراع العربي الإسرائيلي: الثوابت والمتغيرات"، **مجلة المستقبل العربي**، العدد 418،(ديسمبر 2013)
671. محمد، فاروق محمود، "تطورات محاولات الاندماج الاقتصادي العربي مع الإشارة إلى أهم مشكلاته"، **مجلة شؤون عربية**، العدد 49 (مارس 1987)
672. محمد، محمد أبو مليح،" المؤامرة الكبرى ...مخطط تقسيم الوطن العربي من بعد العراق "، **مجلة حصاد الفكر**، العدد 143، (مارس 2004)
673. محمود، أحمد إبراهيم، " حرب الخليج الثالثة: الاستراتيجيات العسكرية ودلالات الصمود العراقي "،**مجلة السياسة الدولية**، العدد 153، (جويلية 2003)
674. (ـــــ،ـــــ)،" حرب العراق وتحولات الفكر الاستراتيجي الأمريكي "، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 153، (جويلية 2003)
675. (ـــــ،ـــــ)، "إشكاليات الوجود العسكري الأجنبي في العراق،" **مجلة السياسة الدولية**، العدد 163، (جانفي 2006)

676. (ـــــ،ـــــــ)، "إثيوبيا والمسألة الصومالية: من التدخل عن بعد إلى الغزو العسكري"، **مجلة المستقبل العربي**، السنة الثلاثون، العدد 339، (ماي 2007)
677. محيو، سعيد، "روسيا والربيع العربي :الثوابت والمتغيرات، **مجلة المستقبل العربي**، العدد 405، (نوفمبر 2012)
678. مخيمر، أسامة فاروق، "العلاقات بين الصين الشعبية وإسرائيل"، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 108، (أفريل 1992)
679. (ـــــ،ـــــــ)، "تعريف الدولة المتوسطية، دراسة للخصائص الاجتماعية والاقتصادية"، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 129 ، (جوان 1997)
680. مرتضى، إحسان، "مفهوم الشرق الأوسط في الاستراتيجية الإسرائيلية"، **مجلة شؤون الأوسط**، العدد 37، (جانفي 1995)
681. المرجاني، خالد،" ترسيم الحدود العراقية لكويتية بعد أزمة الخليج"، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 111، (جانفي 1993)
682. مرسي، مصطفى عبد العزيز،" التحركات العربية في بعض قضايا المنطقة، هل تمثل أدوارا إقليمية مؤثرة على ساحتها؟"، **مجلة شؤون عربية**، العدد 135،(خريف 2008)
683. مركز البحوث والمعلومات، "وضع الطاقة في تركيا"، **سلسلة الدراسات الاقتصادية** ،العدد 18، (1982)،
684. مركز دراسات الوحدة العربية، "المؤتمر القومي العربي الثامن: حال الأمة العربية 1997، تقرير الأمانة العامة للمؤتمرات" **مجلة المستقبل العربي**، العدد 232، (جوان 1998)
685. مرهون ،عبد الجليل زيد،" أمن الخليج والمتغير الأمريكي"، **مجلة المستقبل العربي**، العدد 328 (جوان 2006)
686. مزاحم، هيم، "السياسية الخارجية الأمريكية بعد 11 سبتمبر"، **مجلة شؤون الأوسط**، العدد 107، (صيف 2002)
687. مسعد، نيفين، "معضلة العلاقات العربية –الإيرانية منذ احتلال العراق"، **مجلة الدراسات الفلسطينية**، العدد 75/74،(ربيع/صيف 2008)
688. المشاقبة، عاهد مسلم، "البعد السياسي للعلاقات العربية-الصينية وآفاقها المستقبلية"، **مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية**، المجلد 41، ملحق 1، (2014)
689. مصباح، زايد عبيد الله، "اتحاد المغرب العربي، الطموح والواقع"، **مجلة المستقبل العربي**، العدد 236، (أكتوبر 1998)
690. المصري، خالد موسى،" الوضعية ونقادها في العلاقات الدولية (دراسة نقدية للنظريات الوضعية)"، **مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية**، المجلد 30، العدد الأول، (2014)
691. (ـــــ،ـــــــ)، "النظرية البنائية في العلاقات الدولية"، **مجلة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية**، المجلد 30، العدد الثاني، (2014)
692. مصطفى، عدنان ياسين، المرجع السابق، ص 194 للمزيد أنظر:- أحمد حافظ الطائي، " ظاهرة بطالة الشباب في العراق اسبابها وطرق علاجها"، **مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية**، العدد 47 (2014)
693. مطاوع، محمد، "السياسة الأمريكية والأوربية إزاء ثورات الربيع العربي 2011-2013 :الواقع والتفسيرات، **مجلة النهضة**، المجلد الخامس عشر، العدد الثالث، (جويلية 2014)
694. مطر، جميل، "المسألة العربية بين قرنين"، **مجلة المستقبل العربي**، العدد 230،(أفريل 1998)
695. مطيع، المختار، "الوطن العربي والنظام العالمي الجديد التأثيرات والتفاعلات"، **مجلة شؤون عربية**، العدد 74،(1993)
696. المعموري، عبد علي كاظم، خضير عباس أحمد النداوي،" السياسات الاقتصادية في العراق بعد الاحتلال الأمريكي"، **مجلة كلية الادارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والادارية والمالية**، العدد 4 (2011)

697. معوض، جلال عبد الله، "تركيا والنظام الإقليمي في الشرق الأوسط بعد أزمة الخليج" ، **مجلة شؤون عربية**، العدد 67، (1991)
698. (ـــــ،ـــــ)، "تركيا والأمن القومي العربي، السياسة المائية و الأقليات"، **مجلة المستقبل العربي**، العدد 160، (جوان 1992)
699. (ـــــ،ـــــ)، "الشرق الأوسط والدلالات والتطورات الجارية والمحتملة "، **مجلة شؤون عربية** ، العدد 80، (1994)
700. (ـــــ،ـــــ)، "التعاون العسكري الإسرائيلي التركي"، **مجلة المستقبل العربي**، العدد 337، (نوفمبر 1998)
701. معوض، علي جلال، "قراءة في فكر داوود أوغلو"،**مجلة السياسة الدولية** ،العدد 178، (جانفي 2010)
702. المقداد، محمد أحمد، "المشروع الشرق أوسطي الكبير:(الدوافع والانعكاسات: دراسة تحليلية)، **مجلة المنارة**، المجلد 13، العدد 5، (2007)
703. المقدس، سمير، "التكتل الاقتصادي العربي والعولمة على مشارف القرن الحادي و العشرين"، **مجلة شؤون عربية**، العدد 103، (سبتمبر 2000)
704. مقصود، كلوفيس، " ندوة تحديات الواقع ومسؤوليات المستقبل العربي"، **مجلة المستقبل العربي**، العدد 176، (أكتوبر 1993)
705. مقلد، إسماعيل صبري ، "دور تحليلات النظم في التأصيل لنظرية العلاقات الدولية"، **مجلة العلوم الاجتماعية** ،السنة التاسعة، العدد 01، (مارس 1981)
706. مقلد، حسين طلال، "محددات السياسة الخارجية والأمنية الأوروبية المشتركة، **مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية**، المجلد 25، العدد الأول (2009)
707. (ـــــ،ـــــ)، "المعوقات التي تواجه العلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوربي "،**مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية** المجلد 27، العدد 03،(2011)
708. ملكي ،عباس، "صنع القرار في السياسة الخارجية الإيرانية"، **مجلة مختارات إيرانية**، العدد 36، (2003)
709. مهدي، عبير سهام، عمار حميد ياسين، "الثورات العربية وأثرها على معادلة التحولات الإقليمية في الشرق الأوسط"، **مجلة الكوفة للعلوم القانونية والسياسية**، العدد 17، (2013)
710. متيكس، هدى، "مجلس التعاون الخليجي بعد الأزمة والواقع والتحديات والآفاق، في أبعاد دولية وعربية لأزمة الخليج" **مجلة المستقبل العربي**، العدد 168، (فيفري 1993)
711. (ـــــ،ـــــ)، "النظام الدولي الجديد لواقع العربي"، **مجلة شؤون عربية**، العدد 88، (1996)
712. الموافى، أحمد أحمد، " تحقيق الديمقراطية والشأن الداخلي (مشروع الشرق الأوسط الكبير)"، **مجلة مركز صالح عبد الله كامل للاقتصاد الاسلامي**، العدد 26،(2002)
713. الموافي، عبد الحميد، "فعالية المنظمة الدولية، جامعة الدول العربية كحالة للدراسة"، **مجلة شؤون عربية**، العدد 50، (جوان 1987)
714. النابلسي، محمد، "العلاقات العربية الإيرانية بعد الحرب الأفغانية"، **مجلة شؤون الأوسط**، العدد 109- (شتاء 2003)
715. نافعة حسن، "الجامعة العربية ومستقبل النظام العربي"، **مجلة شؤون عربية**، العدد 37، (مارس 1984)
716. نبيل، أحمد مصطفى، "التعاون الروسي الإيراني في المجال النووي"، **مجلة الدفاع**، العدد 136، (1997)
717. النجار، أحمد السيد، "الدولة والمنظمات الاقتصادية الدولية، نماذج التسلط"، **مجلة الديمقراطية**، العدد 03، (صيف2001)
718. النجار، باقر سلمان، "الفئات والجماعات: صراع الهوية والمواطنة في الخليج العربي"، **مجلة المستقبل العربي**، العدد 325، (جوان 2008)

719. النجفي، سالم توفيق وآخرون، " الفقر والبيئة في البلدان العربية المتضمنات والتأثيرات"، **مجلة بحوث مستقبلية**، العدد 41، (2013)
720. النداوي، مهند عبد الواحد، "الصين والعرب: قراءة في المصالح الصينية في المنطقة العربية بعد التغيير"، **مجلة السياسية والدولية**، العدد 26-27 ،(2015)
721. نصار، فاتن، "أزمة العلاقات السورية الأمريكية"، **مجلة شؤون الأوسط** ، دون عدد، 2006
722. نصرواي، سيف، " حزب البعث والحرب الأمريكية على العراق "، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 152، (أفريل 2003)
723. النعيمي، أحمد نوري، "البنيوية العصرية في العلاقات الدولية"، **مجلة العلوم السياسية**، العدد 46، (2013)
724. النعيمي، لقمان عمر محمود، "تركيا والثورات العربية تونس ،مصر ،ليبيا"، **دراسات إقليمية**، العدد 33، (2014)
725. نور الدين، محمد، "تركيا والعرب"، **مجلة شؤون الأوسط**، العدد 104، (خريف 2001)
726. (ـــــــ،ـــــــ)، "تركيا والإسلاميون والسلطة،" **مجلة شؤون الأوسط**، العدد 109 دون سنة
727. نورالدين، فوزي، "تحليل الصراعات الدولية: بين الأبعاد الثقافية والاعتبارات الاستراتيجية، **مجلة العلوم الإنسانية**، العدد 37/36، (نوفمبر 2014)
728. هاشم، حنان عبد الخضر، مها علاوي راضي،" سبل مواجهة الفقر وأثرها في تعزيز التنمية المستدامة في العراق"، **مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية**، المجلد 8، العدد 25، (2012)
729. هاشم، فراس عباس، " الأزمة اليمنية وتأثيراتها في معادلة الصراع الإقليمي الإيراني السعودي"، **مجلة الخليج العربي**، المجلد 44، العدد 1-2 (2016)
730. هاني، خليل، "النظام الإقليمي الشرق أوسطي الجديد"، **معلومات دولية**، العدد 23،(فيفري 1995)
731. هدسون، مايكل، " مأزق امبريالية إدارة المناطق الجامحة "، **مجلة المستقبل العربي**، العدد 284، (أكتوبر 2002)
732. هلال، علي الدين، "النظام الدولى الجديد: الواقع الراهن واحتمالات المستقبل"، **مجلة عالم الفكر**، المجلد الثالث والعشرون، العددان الثالث والرابع، (جانفي/مارس-أفريل/جوان 1995)
733. (ـــــــ،ـــــــ)، " النظام الاقليمي العربي في مرحلة تحول"، **أوراق عربية** ، العدد 27، (ماي 2012)
734. هلال، علي الدين، جميل مطر، "جامعة الدول العربية والنظام العربي يطرح الإشكالات التطوير"، **مجلة شؤون عربية**، العدد 63،(1990)
735. هوليس، روز ماري،" إيران، العلاقات الخارجية والدور الإقليمي المحتمل"، **مجلة المستقبل العربي**، العدد 258، (أوت 2000)
736. هويدي، فهمي، "العرب و إيران"، **مستقبل العالم الإسلامي**، العدد 02، (ربيع 1991)
737. هيئة الهلال الأحمر العراقي، "المهجرون في داخل العراق "، **مجلة المستقبل العربي**، العدد 352 (جوان 2008)
738. الوادي، مهيمن عبد الحليم، "مشكلة الصحراء الغربية دراسة في أبعادها الجيوبوليتيكية"، **مجلة كلية التربية للبنات**، المجلد 24 (02) (2013)
739. الوالي، عبد الجليل كاظم، "جدلية العولمة بين الاختيار والرفض"، **مجلة المستقبل العربي**، العدد 275، (جانفي 2002)
740. وتوت، علي جوات، نعيم عبد الرضا،" شبكة الحماية الاجتماعية في العراق (الانعكاسات الاجتماعية والاقتصادية) دراسة ميدانية، **مجلة القادسية للعلوم الانسانية**، المجلد 18، العدد 4 (2015)
741. وثائق،" خطة الأمين العام لتطوير منظومة العمل العربي المشترك" **مجلة شؤون عربية**، العدد 107،(سبتمبر 2001)
742. وحدة الإعلام، "الجامعة العربية والقضايا العربية خلال القرن العشرين، الخلفية التاريخية لجامعة الدول العربية"، **مجلة شؤون الشرق الأوسط**، العدد 07،(2003)

743. وفاء، بسيم، "التعاون الأوروبي المتوسطي"، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 158، (أفريل 1997)
744. وقيدي، محمد، "التفكير في الوحدة من خلال عوائقها، **مجلة شؤون عربية**، العدد 57، (مارس 1989)
745. الياسين، ضاري رشيد،" أحداث الخليج والنظام الإقليمي العربي"، **مجلة الجمعية العراقية للعلوم السياسية**، المجلد 25، السنة 21، العدد1-2، (1993)
746. يوسف، بشار حسن، وجيه عفدو علي، "جامعة الدول العربية والإصلاح السياسي"، **مجلة دراسات إقليمية** ،العدد 30، (2013)
747. يوسف، سمير،" إيران بين أزمة الخليج والنظام الدولي الجديد"، **مجلة قضايا استراتيجية**، العدد 03، (1991)
748. يونس، مفيد ذنون،" سياسات الخصوبة في الدول العربية وتأثيرها على النمو الاقتصادي" **مجلة بحوث مستقبلية**، العدد 12، (2005)

رابعا الندوات والمؤتمرات:

749. إبراهيم ،سعد الدين وآخرون، **ندوة أزمة الديمقراطية في الوطن العربي**، ط3، بيروت، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، 2002
750. أبو أرشيد، أسامة وآخرون، **عشر سنوات هزت العالم عقد على احتلال العراق 2003-2013**، تقديم عزمي بشارة ط1، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2015
751. أبو جابر، كامر، فيصل الرفوع، " النظام الإقليمي العربي من منظوره التاريخي منذ بداية القرن 19 حتى 1945 (المرحلة الثانية 1967-1987)، في: **النظام الإقليمي العربي الوضع الراهن والتحديات المستقبلية**، أعمال المؤتمر الاستراتيجي العربي الأول، عمان، 15-1987/09/17، ط 1، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بمؤسسة الأهرام، 1989
752. أبو طالب، حسن، "تصورات دول مجلس التعاون الخليجي لقضايا الأمن في الخليج بعد الحرب"، في مصطفى علي (محرر)، **مصر وأمن الخليج بعد الحرب**، مركز البحوث والدراسات السياسية، كلية الاقتصاد، القاهرة، 1994
753. أحمد، أحمد يوسف وآخرون، **احتلال العراق وتداعياته عربيا واقليميا ودوليا، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية**، ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004
754. أحمد، أحمد يوسف وآخرون، **التسوية السلمية للصراع العربي -الإسرائيلي، وتأثيرها على الوطن العربي**، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 1996
755. أحمد، أحمد يوسف، "واقع النظام العربي: بين الهيكلية والإرادة السياسية"، في: **ندوة الجزائر النظام العربي ...إلى أين** في 10-11 جوان 2000؟، ط1، عمان: منتدى الفكر العربي، 2001
756. أحمد، أحمد يوسف، **النظام الدولي والنظام العربي، بحث في أنماط الارتباط في الوطن العربي والمتغيرات العالمية**، دون طبعة ، القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربي، 1991
757. الألوسي، فرج، " الحرب الأهلية : تجارب معاصرة"، في مجموعة باحثين، **ندوة حول احتمالات الحرب الأهلية في العراق: تساؤلات ورؤى متبادلة**، ط1، عمان: المركز العراقي للدراسات الاستراتيجية، 2007
758. السعدي، ناصر،" التكامل الاقتصادي العربي: يقظة لإزالة الحواجز المعيقة للازدهار" ،**الندوة الرابعة حول التكامل الاقتصادي العربي : التحديات والأفاق**، صندوق النقد العربي ، معهد السياسات الاقتصادية ،أبو ظبي في 23-24 فيفري 2005
759. الصلح، رغيد، "النظام الإقليمي العربي: الواقع والتحديات وسط المتغيرات السياسية الدولية، **في : ندوة النظام الإقليمي العربي وسط المتغيرات الدولية**، ط1، الإمارات العربية المتحدة: مركز زايد للتنسيق والمتابعة، 2003

760. القش، أكرم، "تكامل أبعاد الأمن القومي العربي"، في مدحت أيوب، محرر، **الأمن القومي العربي في عالم متغير بعد 11 سبتمبر 2001**، ط1، القاهرة: مكتبة مدبولي، 2003
761. المشاط، عبد المنعم وآخرون، **أمن الخليج العربي، دراسة في الإدراك و السياسات**، القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، 1994
762. بدران، ودودة، "الرؤى المختلفة للنظام العالمي الجديد"، في محمد السيد سليم (محرر)، **النظام العالمي الجديد**، جامعة القاهرة، مركز البحوث والدراسات السياسية، 1994
763. بريهي، فارس كريم،" تفعيل التعاون الاقتصادي العربي ..ضرورة حتمية في ظل الترتيبات التجارية الدولية"، **المؤتمر العلمي الأول حول اقتصاديات الاعمال في ظل عالم متغير**، جامعة العلوم التطبيقية الأهلية 22-2003/07/24، عمان
764. بلقزيز، عبد الإله،" المشروع الممتنع: التفتيت في الغزوة الكولونيالية للعراق"، **احتلال العراق: الأهداف– النتائج–المستقبل**، ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004
765. بهجت، قرني، أحمد يوسف أحمد وآخرون، **صناعة الكراهية في العلاقات العربية الأمريكية**، ط2، بيروت، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004
766. حرب، علي، "الثقافة.. الوسائط... السوق"، **مؤتمر مستقبل الثقافة العربية**، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، 1997
767. حمدوش، رياض، «تطور مفهوم الأمن والدراسات الأمنية في منظورات العلاقات الدولية»، مداخلة في ملتقى دولي بعنوان: **الجزائر والأمن في المتوسط: واقع وآفاق**، يومي 29 و 30 أفريل 2008، جامعة قسنطينة
768. عبد الحميد، أمال، "العولمة والثقافة الاستهلاكية الأشكال والآليات"، في **ندوة " المجتمع الاستهلاكي ومستقبل التنمية في مصر**، تحرير أحمد مجدي حجازي، مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، القاهرة، 2001
769. عرفات، إبراهيم، "إعادة التعريف الإقليمي في رابطة الدول المستقلة وأثره على النظام الإقليمي العربي" في ندوة: **الوطن العربي وكومنولث الدول المستقلة**، القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، 1994
770. فادي، شامية، "المشروع الإيراني في ضوء الثورات العربية: ثوابت ومتغيرات حالة: تونس- مصر- ليبيا- اليمن- سوريا "،**المشروع الإيراني في المنطقة العربية والإسلامية**، ط2 مزيدة ومنقحة، مركز أمية للبحوث والدراسات: دار عمار للنشر والتوزيع، 2014
771. فرج الله، سمعان بطرس، وآخرون، **أعمال ندوة مستقبل الترتيبات الإقليمية في منطقة الشرق الأوسط وتأثيراتها على الوطن العربي**، القاهرة 27-29 ديسمبر 1997، القاهرة، للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم: معهد البحوث والدراسات العربية، 1998
772. كيالي، ماجد، "مداخلة في التحديات الشرق أوسطية الجديدة والوطن العربي"، **التحديات الشرق أوسطية الجديدة والوطن العربي** بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2000
773. مجموعة مؤلفين، **العراق والمنطقة بعد الحرب قضايا إدارة الإعمار الاقتصادي والاجتماعي**، ط1، بيروت ، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية ، 2004.
774. مجموعة مؤلفين، **صراع الوحدة والتجزئة في الوطن العربي**، ط1، الرباط، منشورات المجلس القومي العربي، 1992
775. محافظة، علي وآخرون، **ندوة جامعة الدول العربية الواقع والطموح**، دون طبعة، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، 1983
776. محجوب، عبد الحليم، "مستقبل الجامعة العربية في ضوء مبادرات التطوير والإصلاح"، في: **من أجل إصلاح جامعة الدول العربية** : بحوث ومناقشات الندوة الفكرة التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع المؤتمر الشعبي العام في اليمن، تحرير محمد جمال باروت، ط 2، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2005

777. محمد، زينب عبد العظيم،" الرؤية الأمريكية للشرق الأوسط الكبير الأبعاد والدوافع وردود الأفعال"، في - زرنوقة صلاح سالم ومصطفى كامل السيد (محرران)، **الاصلاح السياسي في الوطن العربي**، القاهرة: مركز دراسات وبحوث الدول النامية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة ، 2006
778. محي الدين، محمود، رشا عبد الحكيم، "التعاون الاقتصادي العربي في السياسة الاقتصادية المصرية،" في: **مؤتمر مصر ومشروعات النظام الإقليمي الجديد في المنطقة**، القاهرة، مركز الدراسات والبحوث السياسة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 1997
779. مركز الدراسات العربي-الأوروبي، **الأمن العربي: التحديات الراهنة... والتطلعات المستقبلية**، ط1، بيروت: مركز الدراسات العربي-الأوروبي، 1996
780. مركز الدراسات العربي-الأوروبي، **تحديات العالم العربي في ظلّ النظام العالمي الجديد**، ط2، بيروت: مركز الدراسات العربي-الأوروبي، 1997
781. مسعد نيفين عبد المنعم، "النظام الإقليمي العربي الجديد"، **ندوة العصر العربي الجديد: الواقع والتحديات**، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، مهرجان القرين الثقافي العاشر، الكويت، جانفي 2004
782. يونس عصام سليمان، "ثورة الاتصال وانعكاساتها على الشخصية القومية"، **ندوة: المجتمع المدني و تحديات القرن الحادي والعشرين**، تحرير غريب سيد أحمد: دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1995

خامسا-التقارير والوثائق الرسمية

783. محمود، أحمد إبراهيم وآخرون، **حال الأمة العربية 2006-2007 أزمات الداخل وتحديات الخارج** ،ط 1، بيروت ، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، 2007
784. أحمد، أحمد يوسف ونيفين مسعد، **حال الأمة العربية 2008،2009 أمة في خطر**، ط 1، بيروت، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، 2009
785. محمود، أحمد إبراهيم وآخرون، **حال الأمة العربية 2009-2010 النهضة أو السقوط**، ط1، بيروت، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، 2010
786. أحمد، أحمد يوسف وآخرون، **حال الأمة العربية 2011-2012 معضلات التغيير وآفاقه**، ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2012
787. نصر الدين، إبراهيم ، وآخرون، **حال الأمة العربية 2013-2014 مراجعات ما بعد التغيير**، تحرير علي الدين هلال، ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2014
788. نصر الدين، إبراهيم وآخرون، **حال الأمة العربية 2015/2014 الإعصار: من تغيير النظم إلى تفكيك الدول**، تحرير علي الدين هلال، ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2015
789. **التقرير الاستراتيجي العربي 1990**، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة
790. **التقرير الاستراتيجي العربي 1993**، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، 1994
791. **التقرير الاستراتيجي العربي 1994**، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، 1995
792. **التقرير الاستراتيجي العربي 1997**، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، 1998
793. **التقرير الاستراتيجي العربي 1998**، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، 1999
794. **التقرير الاستراتيجي العربي 1999**، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، 2000

795. **التقرير الاستراتيجي العربي 2000**، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة 2001
796. **التقرير الاستراتيجي العربي 2001**، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، 2002
797. **التقرير الاستراتيجي العربي 2002**، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، 2003
798. **التقرير الاستراتيجي العربي 2003**، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، 2004
799. **التقرير الاستراتيجي العربي 2004**، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، 2005
800. **التقرير الاستراتيجي العربي 2005**، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، 2006
801. **التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2001**، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، الإمارات
802. **التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2002**، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، الإمارات
803. **التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2003**، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، الإمارات
804. **التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2004**، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، الإمارات
805. **التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2005**، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، الإمارات
806. **التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2006**، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، الإمارات
807. **أمتي في العالم: حولية قضايا العالم الاسلامي**، العدد السادس، القاهرة: مركز الحضارة للدراسات السياسية (ماي 2005)
808. **أمتي في العالم: حولية قضايا العالم الاسلامي**، العدد السابع، القاهرة: مركز الحضارة للدراسات السياسية (2007)
809. **تقرير ارتيادي (استراتيجي) للبيان**، الإصدار الأول، ط1، الرياض: مجلة البيان، 2003
810. **تقرير ارتيادي (استراتيجي) للبيان**، الإصدار الثاني، ط1، الرياض: مجلة البيان، 2004
811. **تقرير ارتيادي(استراتيجي) للبيان**، الاصدار التاسع، ط1، الرياض: مجلة البيان، 2012
812. **تقرير ارتيادي(استراتيجي) للبيان**، الاصدار الخامس، ط1، الرياض: مجلة البيان، 2008
813. **تقرير ارتيادي(استراتيجي) للبيان**، الاصدار الرابع، ط1، الرياض: مجلة البيان، 2007
814. **تقرير ارتيادي(استراتيجي) للبيان**، الاصدار السابع، ط1، الرياض: مجلة البيان، 2010
815. **تقرير ارتيادي(استراتيجي) للبيان**، الاصدار السادس، ط 1، الرياض: مجلة البيان، 2009
816. **تقرير التنمية البشرية 2004 الحرية الثقافية في عالمنا المتنوع**، بيروت، لبنان: مطبعة كركي، 2004
817. **تقرير التنمية البشرية لعام 1997**، ترجمة و نشر مجلة الاجتهاد، العدد 38، (شتاء 1998)
818. **التقرير الشامل رقم 01 اريتريا خلال عقدين (1991-2011)**، ط 1، دون بلد: مركز دراسات القرن الإفريقي
819. **تقرير عن التنمية لعام 2000** البنك الدولي للإنشاء والتعمير، الطبعة العربية، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، 2000
820. قسم الأرشيف والمعلومات، "الجيش الإسرائيلي 2000-2012"، **تقرير معلومات**، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت

سادسا- الأطروحات والرسائل الجامعية

821. الريدي، أحمد حسين، **السياسة اليمنية الإقليمية في ظل المتغيرات الدولية (1995-2005)**، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، جامعة الجزائر3، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2010

822. الزايد، عطا الله زايد، **العلاقات السياسية السعودية الإيرانية، وأثرها على الأمن الإقليمي لمنطقة الخليج العربي 1980-2003**، رسالة ماجستير (غير منشورة)، العلوم السياسية، الجامعة الأردنية، 2003

823. بخوش ،صبيحة، **اتحاد المغرب العربي دوافع التكامل الاقتصادي والمعوقات السياسية 1989-2007**، أطروحة دكتوراه، (غير منشورة)، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية، نوفمبر 2007

824. بن منصور، ليليا، **الشراكة الأورو متوسطية ودورها في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر في المغرب العربي (الجزائر، تونس، المغرب)**، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، جامعة منتوري قسنطينة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، 2011-2012

825. بوزيدي، قدور، **التكامل الاقتصادي العربي**، أطروحة دكتوراه (غير منشورة) في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1999

826. جمال، حماد الحميد، **مشكلات الحدود السياسية في منطقة الخليج وشبه الجزيرة العربية 1850-1971**، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، جامعة دمشق، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، قسم التاريخ، 2009

827. جندلي، عبد الناصر، **انعكاسات تحولات النظام الدولي لما بعد الحرب الباردة على الاتجاهات النظرية الكبرى للعلاقات الدولية**، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية، 2005/2004

828. زقاغ، عادل، **النقاش الرابع بين المقاربات النظرية للعلاقات الدولية**، أطروحة دكتوراه في العلاقات الدولية (غير منشورة)، جامعة باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2009-2008

829. سعيد، عارف عبد القادر عبده، **التنافس الدولي في منطقة القرن الإفريقي منذ نهاية الحرب الباردة**، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، جامعة القاهرة، كلية الاقتصادية والعلوم السياسية، 2007

830. عامر، مصباح، **الثابت والمتغير في العلاقات الأمريكية-السعودية من خلال بعض القضايا الدولية المعاصرة**، أطروحة دكتوراه في العلاقات الدولية (غير منشورة)، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2005- 2006

831. علاوي، محمد لحسن، **الاقتصاديات العربية بين حتمية الإقليمية وتحديات العولمة الاقتصادية**، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، جامعة الجزائر 3، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، 2010/2009

832. غيا، بدر، **اشكالية التبعية والاعتماد على الذات في بحوث التنمية في الوطن العربي**، أطروحة دكتوراه في علم الاجتماع (غير منشورة)، جامعة دمشق، 1992

833. مجدان، محمد، **العالم العربي والعلاقات الأطلسية دور النظام الإقليمي العربي وتأثيره فيها (1970-1990)** ، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام، 2007

834. محفوض، عقيل، **المؤسسة العسكرية والسياسة العامة في تركيا دراسة في جدليات المجتمع والدولة والسياسة الخارجية**، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، جامعة حلب، كلية الاقتصاد، قسم الاقتصاد والعلاقات الدولية، 2006

835. مهيوب، حسن ردمان محمد، **أبعاد الدور اليمني في تحقيق أمن واستقرار الخليج العربي 1990-2004**، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، جامعة أسيوط، كلية التجارة، قسم العلوم السياسية و الإدارية العامة، 2008

836. ناصر، وفيق صالح، **دور جامعة الدول العربية في أبرز قضايا العرب السياسية، من حرب تشرين 1973 حتى مشروع إصلاح الجامعة العربية 2000**، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة دمشق كلية الآداب والعلوم الإنسانية لقسم التاريخ، 2007

سابعا المراجع الالكترونية

837. حسن الحاج علي أحمد، "العالم المصنوع: دراسة في البناء الاجتماعي للسياسة العالمية"، **مجلة عالم الفكر**، المجلد 33، العدد 04، (أفريل 2005)
[http://archive.sakhrit.co/newPreview.aspx?PID=2427428&ISSUEID=12671&AID=247508] (10/10/2011)

838. محمد عبد العاطي، "جامعة الدول العربية، المبادئ والأهداف".
[http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/441136a3-83d5-4bb7-9f61-805b282f2887] (11/12/2012)

839. -ذياب مخادمة، "مجلس التعاون العربي...، تجربة لم تكتمل".
[http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/eef66135-59af-42eb-bc44-5d23324b1be1] (14/05/2013)

840. علي بن محمد، "المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم واستراتيجية الثقافة والتربية العربية، الجهود العلمية المحمودة والإرادة السياسية المفقودة".
[http://www.arabnc.org/details.php?id=426&cid=162&tohide=12] (20/03/2014)

841. مصطفى العرب، "نزاعات الحدود العربية، ارث الاستعمار وحروب الأخوة" .
[http://archive.arabic.cnn.com/2010/middle_east/7/15/Arab.borders] (20/03/2014)

842. علي آل ثاني ومي الزعبي، السكان في فلسطين التاريخية.
[http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/e8810bdb-e142-43ed-adc6-f98f18626423] (14-03-2014)

843. هدية محمود،"عدم انضمام اريتريا للجامعة العربية اختيارها السياسي وله أبعاد أخرى"، **جريدة اليومية المصرية**، الثلاثاء الموافق 19 نوفمبر 2002 العدد 10749، ص3.
[http://www.alyaum.com/article/1032758] (25/03/2014)

844. خضر عباس عطوان، "النظام السياسي في العراق : بين الاصلاح والشرعية رؤية تحليلية في ضوء نهج التظاهر في العام 2011"، سلسلة (دراسات وأوراق بحثية) ، الدوحة ،(نوفمبر 2011).
[http://www.dohainstitute.org/release/16fef522-4f67-4a38-a7b3-8a45f0b974b4] (12/10/2014)

845. منظمة العفو الدولية، التقارير القطرية حول العراق-بين المجازر واليأس- العراق بعد خمس سنوات.
[https://www.amnesty.org/ar/press-releases/2008/03/d8a7d984d8b9d8b1d8a7d982-d8aed985d8b3-d8b3d986d988d8a7d8aa-d985d986-d8a7d984d985d8acd8a7d8b2d8b1-d988d8a7d984d98ad8a3d8b3-20080317/](10/10/2014)

846. وزارة الخارجية العراقية، العراق والجامعة العربية.
[http://www.mofa.gov.iq/ab/submenu.php?id=30] (20/10/2014)

847. لماني للحياة: فتح قنوات اتصال مع المقاومة خيار يحظى بتأييد عراقي، الثلاثاء 23 ماي 2006.
[http://www.akhbaar.org/home/2006/05/3920.html] (25/11/2014)

848. نص قرار مجلس الجامعة العربية الرقم 6553 ، الدورة 124 (سبتمبر 2005)، الجامعة العربية.
[http://www.lasportal.org/ar/councils/lascouncil/Documents/124%20%D9%82%D8%B1%D8%A7%D8%B1%D8%A7%D8%AA%20%D9%85%D8%AC%D9%84%D8%B3%20%D8%AC%D8%A7%D9%85%D8%B9%D9%87%20%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84%20%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A%D8%A9%20%D8%B9%D9%84%D9%89%20%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B3%D8%AA%D9%88%D9%89%20%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%B2%D8%A7%D8%B1%D9%8A.pdf] (01/12/2014)

849. مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة الدور العادية (16) تونس 22-23 ماي 2004.
[http://www.lasportal.org/ar/summits/Documents/%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%B1%D8%A7%D8%B1%D8%A7%D8%AA%2016.pdf] (01/12/2014)

850. مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة الدورة العادية (17) الجزائر 22/23 مارس 2005.
[http://www.lasportal.org/ar/summits/Documents/%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%B1%D8%A7%D8%B1%D8%A7%D8%AA%2017.pdf] (01/12/2014)

851. مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة الدورة العادية (18) الخرطوم جمهورية السودان 29/28 مارس 2006.
[http://www.lasportal.org/ar/summits/Documents/%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%B1%D8%A7%D8%B1%D8%A7%D8%AA%2018.pdf] (01/12/2014)

852. مجهول، عاهل البلاد يلتقي بلير في لندن...ويؤكد الإرهاب ليس من الديانات ، جريدة الوسط، العدد: 683 الثلاثاء 20 جويلية 2004م الموافق 02 جمادى الآخرة 1425.

[http://www.alwasatnews.com/news/print/401367.html] (15/01/2015)

853. السيد ولد أباه،" حوار الإصلاح الشرق أوسطي صدام المبادرات" ، **صحيفة الشرق الأوسط**، عدد 9228، 2004/03/04 .

[http://archive.aawsat.com/leader.asp?section=3&article=221080&issueno=9228#.V-vHCJJopuk] (10/01/2015)

854. بشير نافع، "السياسة الخارجية التركية وأسئلة ما بعد الحرب على غزة"، الجزيرة نت.

[http://www.aljazeera.net/NR/exeres/E51978FE-8E56-4D5D-B8BC-5F7585EBA4E2.htm] (15/10/2014)

855. سيد محمد الداعور،"مشروع أمريكي يرسم خريطة جديدة للمنطقة-الشرق الأوسط (الكبير)أم الجديد، صحيفة الجزيرة ، العدد72 قطر في 16-03-2004.

[https://groups.google.com/forum/#!topic/fayad61/g1dq9c2MTTk] (25/10/2015)

856. خليل سامي أيوب، "موقف الاتحاد الأوروبي من الثورات العربية"، الحوار المتمدن-العدد: 3564 –2011/12/02.

[http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=285741] (14/10/2014)

857. محمد الأمين بن عيشة، "حوض المتوسط أوروبا ..والقوى العالمية.

[http://www.djazairess.com/djazairnews/25678] (10/03/2015)

858. أحمد سليم البرصان، "الاستراتيجية الصينية الجديدة: طريق الحرير الجديد والخليج العربي، العدد 80،(ماي 2010).

[http://araa.sa/index.php?view=article&id=628:2014-06-23-17-52-56&Itemid=172&option=com_content] 2015/02/15))

859. عصام عبد الشافي، "العلاقات المصرية –الإيرانية بعد ثورة يناير.. المحددات والآفاق"، القاهرة: مركز المصري للدراسات والمعلومات، 2012.

[http://www.almasryalyoum.com/news/details/319518] (24/02/2015)

860. سعد احمد، "تطور الترسانة العسكرية الإسرائيلية في أرجوحة المخطط الاستراتيجي الأمريكي للهيمنة منطقيا وامنيا"، **الحوار المتمدن**،2004 ، العدد 870.

[http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=19648] (25/03/2012)

861. ميزان المناعة والأمن القومي لإسرائيل-وثيقة مؤتمر هرتسليا السادس 2006، ترجمة سعيد عياش، **سلسلة أوراق إسرائيلية**، العدد 34، لمركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية (مار)، رام الله، جوان 2006.

[https://ia601608.us.archive.org/30/items/8janu2013/Waraqa-40.pdf] (25/03/2015)

862. بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق، تقرير حقوق الإنسان 01 أفريل / 30 جوان 2007 .

[http://www.ohchr.org/Documents/Countries/IQ/HRReportAprJun2007AR.pdf] (12/10/2014)

863. الهيئة العربية للتصنيع،

https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A7%D9%84%D9%87%D9%8A%D8%A6%D8%A9_%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A%D8%A9_%D9%84%D9%84%D8%AA%D8%B5%D9%86%D9%8A%D8%B9(20/01/2013)

قائمة المصادر والمراجع باللغة الأجنبية

1-Books:

864. Arnove, Anthony étal, **l'Irak. Assiégé les conséquences mortelles de la guerre et des sanctions**, paris: parangon, 2003

865. Aron, Raymond ,**paix et guerre entre nation**, paris ,Calmann-Lévy,1962

866. Battistella, Dario, **Théories des relations internationales**, Paris: Presses de Sciences Po coll, Références inédites, 2003

867. Bekenniche, Otmane, **Le Partenariat Euro-méditerranéen: Les Enjeux**, Alger: Office des Publications Universitaires, 2011

868. Binder, Loner, **The ideological revolution in the Middle East**, Nye London , jhon while and sons inc 1964
869. Buzan, Barry and Gowher Rizvi , **South Asian Insecurity and the Great Powers**, London: Macmillan, 1978
870. Buzan, Barry and Ole Waever, **Regions and Powers: The Structure of International Security**, New York, Cambridge university press, 2003
871. Buzan, Barry, **People, State And Fear, An Agenda For International Security Studies In The Post-Cold War**, London, Harvester Wheatsheaf, 1991
872. Charillon, Frédéric, **politique étrangère nouveaux regard**, paris: critique international, presses de science po 2002
873. Claude, Smouts Marie, "la coopération internationale : de la coexistence a la gouvernance mondiale", sous la direction de Smouts Marie-Claude, Les nouvelles relations internationales Pratiques et théories, paris: Presses de Sciences Po (P.F.N.S.P.),1998
874. Corm Georges , **Le Proche-orient éclate**, (1956-2003), Troisième édition, Gallimard, Paris, 2003.
875. coulons, Jocelyn, **l`agression les états- unis, lirak et le monde**, 1ere éditions athena , 2004
876. Defarges, Philipe Moreau, **les organisations internationales contemporaines**, seuil, Paris, 1996
877. Djadi, Mohamed, **l'Algérie et l'unité Magrébine**, Alger, Dar el Djoumouaa, 1989
878. Djerad, Abdel Aziz, **Dualité du monde Arabe**, Alger, Enal-OPU, 1987
879. Easton, David, **A Systems Analysis of Political Life**, New York: Wiley. 1965
880. feld, Werner j. and Gaven Boyd, " The Comparative Study of International Regions ", in : Werner j. feld and Gaven Boyd (eds), comparative regional system, new york, Pergman policy studies, 1980
881. Halliday Fred, **Arabia without Sultans** , London: Penguin, 1974
882. Heywood, Andrew, **politics**, palgrave macmillan press, London, 1997
883. Hveem, Helge, " Political Regionalism: Master or Servant of Economic Internationalization? ", in Björn Hettn-Jackson Robert and Georg Sorensen, **Introduction to International Relations: Theories Approaches**, third edition, New York: Oxford University Press, 2007
884. Keohane, Robert O., **After Hegemony: Cooperation and Discord in the World Political Economy,** New Jersey: Princeton University Press, 1984
885. (——,——), **International Institutions and State Power**, Colorado: Westview Press, 1989
886. Lacoste, Yves, **Dictionnaire de Géopolitique**, Paris: Flammarion 1995
887. Lamy, Steven L., "Contemporary mainstream Approaches: neo-realism and neo-liberalism", in: John Baylis, Steve Smith (Ed): **The globalization of world politics: An introduction to international relations** , Oxford University Press, 2005
888. Laurens, Henry, **Le Grand jeu orient arabe et rivalités internationales**, paris: Armand colin, 1991
889. Lenczowski, George, **the middle East in world, Affairs**, Fourth Edition cornel University, press, 1979

890. Mamère, Noël, Patrick Farbiaz, **Dangereuse Amérique : Chronique d'une guerre annoncée**, (paris : éditions Ramsay, 2003)
891. Mingst, Karen, **Essentials of International Relations**, Norton, London, 2011
892. Myers, David j. **Regional Hegemons –Threat Perception and Strategic Response**, Boulder :West view Press, 1991
893. Osvaldo, Sunkel, András Inotai**, Globalism and the New Regionalism,** vol 1, London : Palgrave Macmillan UK, 1999 p85-115
894. pons, Frederic, **pièges a Bagdad les secret d'un sans précèdent**, Paris: production jemmis balland, 2004
895. Rittberger, Volker (Ed.), **Theories of International Regime**, Cambridge: Cambridge University Press, 1997
896. Rosecrance, Richard N., **International Relations: Peace Or War?,** McGraw-Hill, 1973
897. Russett, Bruce M, **International regions and the international system; a study in political ecology**, Chicago, Rand McNally, 1967
898. Scott, Anddrew, **The Functioning of the International political system**, New York, Macmillan, 1967
899. Shaw, Martin, **global society and international relations Sociological Concepts and Political Perspectives**, First published by Polity, Cambridge, 1994
900. **The middle East and North Africa, 1982-1983**, London: Europa , publications Limited, 1982
901. todaro, Michael p ., **Economic Development**, sixth edition , London Longman, 1997

2-Articles:

902. Barnett, Michael, " Institutions, Roles, and Disorder: The Case of the Arab States System ", **International Studies Quarterly**, Vol. 37, No. 3 (Sep., 1993)
903. Bassil Youssef, "The 2003 Iraq War: Operations, Causes, and Consequences", **Journal Of Humanities And Social Science**, Volume 4, Issue 5 (Nov. - Dec. 2012)
904. BOZDAĞLIOĞL, Yücel, "Constructivism and Identity Formation: An Interactive Approach", **Uluslararası Hukuk ve Politika**, Cilt 3,No: 11 ss.121-144, 2007
905. Brooks, Rosa Ehrenreich, " Failed States, or the State as Failure?", **The University of Chicago Law Review,** Vol. 72, No. 4 (Autumn, 2005)
906. Burley, Anne-Marie, Walter Mattli, Europe before the Court: A Political Theory of Legal Integration, **International Organization**, Vol. 47, No. 1 (Winter, 1993)
907. Buzan, Barry, " New Patterns of Global Security in the Twenty-First Century ", **International Affairs (Royal Institute of International Affairs 1944-),** Vol. 67, No. 3 (Jul., 1991)
908. Cantori, Louis J., Steven L. Spiegel, "The International Relations of Regions", **Polity**, Vol. 2, No. 4 (Summer, 1970)
909. Contessi, Nicola," Experiments in Soft Balancing: China- led Multilateralism in Africa and the Arab World ", **Caucasian Review Of International Affairs**, Vol. 3 (4) - Autumn 2009
910. Courois Stéphane, "la guerre Irak peut-elle être justifie un cas d'intervention humanitaire?", **les ateliers de l'éthique**, volume 01, N° 01, printemps, 2006

911. Dessouki Ali El Deen Hillal," The Arab regional system: a question of survival", **Contemporary Arab Affairs**, 08 (01),2015
912. Eyadat, Zaid and Gwendolyn Schaefer, "Arab Révolutions of 2011: An Explanatory Model", **Dirasat Human and Social Sciences**, Volume 40, No. 1, 2013
913. Fandy, Mamoun," Information Technology, Trust, and Social Change in the Arab World". **Middle East Journal,** Vol. 54, No. 3, The Information Revolution (Summer, 2000)
914. Hirata, Keiko, " Beached Whales: Examining Japan's Rejection of an International Norm , **Social Science Japan Journal**, Vol. 7, No. 2 (Oct., 2004)
915. Huntington, Samuel P.," The Clash of Civilizations?", **Foreign Affairs,** Vol. 72, No. 3 (Summer, 1993)
916. Huntington, Samuel. P., "Democracy's Third Wave"**. The Journal of Democracy**, Vol. 2, No. 2 (spring., 1991)
917. Hyland, William G., " America's New Course", **Foreign Affairs**, Vol. 69, No. 2 (Spring, 1990)
918. Jervis, Robert, "Cooperation Under the Security Dilemma", **World Politics**, Vol. 30, No. 2 (Jan., 1978)
919. Keddi, Nikki R., " Is There a Middle East?", **Internati onal Journal of middle East studies** ,Vol. 4, No. 3, (july 1973)
920. Keohane, Robert O., Joseph S. Nye, "Power and Interdependence Revisited", **International Organization**, Vol. 41, No. 4 (Autumn, 1987)
921. Klotz, Audie, Cecelia Lynch, Rachel Bouyssou, Marie-Claude Smouts, " Le constructivisme dans la théorie des relations internationales ", **Critique internationale**, No. 2 (HIVER 1999)
922. korany, Baghat, " Un, deux, ou quatre… : Les écoles de relations internationales ", **Études internationales**, Volume 15, numéro 4, 1984
923. Krauthammer, Charles, " The Unipolar Moment", **Foreign Affairs**, Vol. 70, No. 1, America and the World 1990/91
924. Mearsheimer, John J., " A Realist Reply ", **International Security,** Vol. 20, No. 1 (Summer, 1995)
925. Michael, Breacher, "International Relations and Asian Studies: The Subordinate State System of Southern Asia", World Politics, Vol. 15, No. 2 (Jan., 1963)
926. Miller, Benjamin, "Between War and Peace: Systemic Effects on the Transition of the Middle East and the Balkans from the Cold War to the Post-Cold War Era." **Security Studies**, vol. 11, no. 2 (Winter 2001-2)
927. Miller, Benjamin, "When and How Regions Become Peaceful: Potential Theoretical Pathways to Peace", **The International Studies Review**, Volume 7, Number 2, (June 2005)
928. Mintz, Alex, " The Military-Industrial Complex: American Concepts and Israeli Realities ", **The Journal of Conflict Resolution,** Vol. 29, No. 4 (Dec., 1985)
929. Mittelman, James H., "Rethinking the "New Regionalism" in the Context of Globalization", **Global Governance**, , Vol. 2, No. 2 (May–Aug. 1996), pp. 189-213
930. Moran, Theodore H.*,* " International Economics and National Security", **Foreign Affairs**, Vol. 69, No. 5 (Winter, 1990)

931. Nasr, Vali, " When the Shiites Rise" **Foreign Affairs**, Vol. 85, No. 4 (Jul. - Aug., 2006)
932. Neumann, Iver B., "A Region-Building Approach to Northern Europe", **Review of International Studies**, Vol. 20, No. 1 (Jan., 1994)
933. Paul, Power, Middle East nuclearissues in global perspective, **Middle East policy**, Vol, 1-2, September, 1995,
934. Pfaff, William, " Redefining World Power **", Foreign Affairs**, Vol. 70, No. 1, America and the World 1990/91 (1990/1991)
935. Rotberg, Robert L., "the New Nature of Nation-State Failure", **Washington Quarterly**, vol. 25, no. 3(Summer 2002)
936. Rubinstein, Alvin Z., " New World Order or Hollow Victory? " , **Foreign Affairs,** Vol. 70, No. 4 (Fall, 1991)
937. Rynhold, Jonathan; Deng-Ker Lee, 'Peking's Middle East Policy in the Post Cold War Era," **Issues and Studies**, Vol. 30, No. 8, August 1994
938. Saad Eddin, Ibrahim, "Future Visions of the Arab Middle East", **Security Dialogue** ,Vol 27, n 4, 1996
939. Thibault, Jean-François, "Marisol Touraine, Le bouleversement du monde. Géopolitique du XXIe siècle, Paris, Seuil, coll. « science politique », 1995, p 447". **Politique et Sociétés**, vol. 16, n° 2, 1997, p. 180-182.
940. Thompson, William R., "The Regional Subsystem: A Conceptual Explication and a Propositional Inventory" **International Studies Quarterly**, Vol. 17, No. 1 (Mar., 1973)
941. Wallerstein, Immanuel, " Foes as Friends? ", **Foreign Policy**, No. 90 (Spring, 1993)
942. Walt, Stephen M., " International Relations: One World, Many Theories ", **Foreign Policy**, No. 110, Special Edition: Frontiers of Knowledge (Spring, 1998)
943. Waltz, Kenneth N., "Structural Realism after the Cold War", **International Security,** Vol. 25, No. 1 (Summer, 2000)
944. Wei, Shang-Jin, Jeffrey A. Frankel, " Open Regionalism in a World of Continental Trade Blocs ", **Staff Papers (International Monetary Fund),** Vol. 45, No. 3 (Sep., 1998)
945. Young, Oran R., "Political Discontinuities in the International System", **World Politics**, Vol. 20, No. 3 (Apr., 1968)

3-Web Links:

946. -"Hu Jintao Meets with the Heads of the Arab State Delegations of the Second Ministerial Conference of China-Arab Cooperation Forum, " People's Daily, June 1, 2006 [http://www.china-un.ch/eng/xwdt/t695215.htm] (Acceded at: 03/06/2016)
947. -American Administration of 2004 ,"The National Security Strategy of United States of America", white house (March 2006) [file:///C:/Documents%20and%20Settings/Administrator/My%20Documents/Downloads/ADA407178.pdf] (Acceded at: 20/02/2016)
948. -Antoine Ayoub. M. Flory et R. Mantran, Les régimes politiques des pays arabes. In: Tiers-Monde, tome 10, n°39, 1969. pp672-673 [http://www.persee.fr/docAsPDF/tiers_0040-7356_1969_num_10_39_2513_t1_0672_0000_2.pdf] (Acceded at: 10/10/2012)

949. -Aron Shai,: Sino-Israeli Relations: Current reality and Future Prospects, Institute for National Security Studies, Memorandum, NO, 100, Tel Aviv, 2009 [https://www.files.ethz.ch/isn/108830/(FILE)1255339864.pdf] (Acceded at: 03/06/2016)
950. -Boekle Henning,Volker Rittberger and other, "Norms and Foreign Policy: Constructivist Foreign Policy Theory",Tübinger Arbeitspapiere zur Internationalen Politik and Friedensforschung,Tubingen, Germany, working paper N°: 34 a [https://publikationen.uni-tuebingen.de/xmlui/bitstream/handle/10900/47193/pdf/tap34a.pdf?sequence=1&isAllowed=y] (Acceded at: 11/11/2012)
951. -Buzan Barry," the implications of September 11 for the study of international relations", [http://www.scielo.br/pdf/cint/v24n2/v24n2a01.pdf] (Acceded at: 11/11/2012)
952. -Buzan, Barry. "The Levels of Analysis Problem in IR Reconsidered." In Booth and Smith, eds., International Relations Theory Today. London: Polity Press, 1995: 198-216. [http://n.ereserve.fiu.edu/010031086-1.pdf] (Acceded at: 10/10/2011)
953. -China's appetite for oil imports increases [http://www.upi.com/Chinas-appetite-for-oil-imports-increases/73041313421719/](Acceded at: 03/06/2016)
954. -Chomsky Noam, Hegemony or Survival: America's Quest for Global Dominance, new york: holt paper back,2004,chp.2 [http://library.uniteddiversity.coop/More_Books_and_Reports/Noam_Chomsky-Hegemony_or_Survival-Americas_Quest_for_Global_Dominance.pdf] (Acceded at: 30/04/2014)
955. -Cordesman Anthony H., The Military Balance in the Middle East, February 18, 2004 [https://csis-prod.s3.amazonaws.com/s3fs-public/legacy_files/files/media/csis/pubs/me_mb_ai.pdf] (Acceded at: 20/02/2016)
956. -Debeuf Koert "The Untold Story of Libya's Mahmud Gebril",(18 May 2013). [http://blogs.euobserver.com/ debeuf/2013/05/18/the-untold-story-of-libyas-mahmud-gebril] (Acceded at: 30/04/2016)
957. -Diamond Larry, "Rethinking Civil Society, Toward Democratic Consolidation", Journal of Democracy, Volume 5, No. 3, (July 1994) [https://muse.jhu.edu/article/225391/pdf] (Acceded at: 20/01/2013)
958. -Hen-tov Elliot, "the political economy of Turkish military modernization", Middle East Review of International Affairs, volume 8, No 4, article 5 December 2004. [http://www.rubincenter.org/2004/12/hen-tov-2004-12-05/](Acceded at: 30/06/2013)
959. -Holsti K. J., "The problem of change in International Relations Theory", Institute of International Relations The University of British Columbia, Working Paper, No.26, December 1998 [https://www.files.ethz.ch/isn/46511/WP26.pdf, P11] (Acceded at: 11/11/2012)
960. -Hosmer, Stephen t .why the Iraqi Resistance to the Coalition Invasion was so Weak. Los Angeles, CA:RAND Corporation 2007 [http://www.rand.org/content/dam/rand/pubs/monographs/2007/RAND_MG544.pdf] (Acceded at: 30/08/2015)
961. -Istanbul Cooperation Initiative (ICI) Reaching out to the broader Middle East Last updated: 18 Nov. 2011 10:10

[http://www.nato.int/cps/ar/natohq/topics_58787.htm?selectedLocale=en] (Acceded at: 17/04/2016)
962. -Johnston Lauren; 'We Were Almost All Wrong' " 29 january 2004 [http://www.cbsnews.com/news/kay-we-were-almost-all-wrong/](Acceded at: 30/04/2014)
963. -Karajah Sa'ed, "Civil Society in the Arab World: The Missing Concept", The International Journal of Not-for-Profit Law, Volume 9, Issue 3, April 2007 [http://www.icnl.org/research/journal/vol9iss2/special_2.htm]] (Acceded at: 20/01/2013)
964. -Lin Christina, China's Persian Gulf Strategy: Israel and a Nuclearizing Iran, in Iran Review Saturday, October 24, 2009 [http://www.iranreview.org/content/Documents/China%E2%80%99s_Persian_Gulf_Strategy_Israel_and_a_Nuclearizing_Iran.htm] (Acceded at: 03/06/2016)
965. -McConnell Michael, "Annual Threat Assessment of the Intelligence Community for the Senate Armed Services Committee", Senate Armed Services Committee (27 February 2008) [http://www.investigativeproject.org/documents/testimony/348.pdf] (Acceded at: 15/01/2016)
966. -McMillan Joseph. Saudi Arabia and Iraq. Oil, Religion, and an Enduring Rivalry, Washington, united states institute of peace, 2006 [http://www.usip.org/sites/default/files/sr157.pdf] (Acceded at: 25/04/2013)
967. -Mearsheimer John J., "Power and Fear in Great Power Politics," in G.O. Mazur, ed., One Hundred Year Commemoration to the Life of Hans Morgenthau (1904-2004) (New York: Semenenko Foundation, 2004([http://mearsheimer.uchicago.edu/pdfs/A0033x2.pdf] (Acceded at: 10/10/2012)
968. -Metawe Mohamed. " How and Why the West Reacted to the Arab Spring: An Arab Perspective ", Insight Turkey ,(Summer 2013) [http://file.insightturkey.com/Files/Pdf/15_03_2013_metawe.pdf] (Acceded at: 17/04/2016)
969. -Mikaïl Barah, 'France and the Arab Spring: An opportunistic quest for influence', Working Paper, no110 (October 2011) , pp 1-11 [http://fride.org/download/WP110_France_and_arab_spring.pdf] (Acceded at: 30/04/2016)
970. -Miller Aaron David, " For America, An Arab Winter ", The Wilson Quarterly (1976-), Vol. 35, No. 3 (SUMMER2011).pp36-42 [http://wilsonquarterly.com/quarterly/summer-2011-a-changing-middle-east/for-america-an-arab-winter/](Acceded at: 17/04/2016)
971. -Mitchell Michael, "The Aborted Revolution: The Demis Of Bahrain's Democracy Movement", Harvard International Review, Vol 33, No 4(Spring 2012) .p32 [https://www.questia.com/library/journal/1G1-284236966/the-aborted-revolution-the-demise-of-bahrain-s-democracy] (Acceded at: 17/04/2016)
972. -Morgenthau Hans, Politics Among Nations, New York: Alfred A Knopf, 1978, pp. 4-15 [http://www3.nd.edu/~cpence/eewt/Morgenthau2005.pdf] (Acceded at: 10/10/2011)
973. -Nasr Salim, "Arab Civil Societies and Public Governance Reforms: An Analytical Framework and Overview", UNDP, GFD, February 2005

[http://www.la.utexas.edu/users/chenry/civil/Dead%20Sea%202005/CivilSocietyAndMedia/RegionalReport.pdf] (Acceded at: 20/01/2013)
974. -Nikou Semira N., "Iran Backs Libyan Rebels, Chastises West Over Oil, Bahrain", Tehran Bureau, 6/4/2011 [http://www.pbs.org/wgbh/pages/frontline/tehranbureau/2011/04/iran-backs-libyan-rebels-chastises-west-over-oil-bahrain.html] (Acceded at: 20/02/2016)
975. -Opec ; annual stastical bulletin ,2007،(Austria،opec،2007)،us energy information administration [http://www.opec.org/opec_web/static_files_project/media/downloads/publications/ASB2007.pdf] (Acceded at: 15/02/2013)
976. -P.N.U.D. Rapport Arabe sur le Développement Humain 2002, New York: Bureau Régional pour Les Etats Arabes, 2002 [http://www.undp.org/content/dam/ahdr/docs/AHDR-2002-fr.pdf] (Accédez le: 11/12/2012)
977. -Paul Paul-Marie de La Gorce,"L'OTAN et la prépondérance des États-Unis en Europe", LE Monde Diplomatique, Mars 1993 [https://www.monde-diplomatique.fr/1993/03/LA_GORCE/45148] (Accédez le: 11/12/2012)
978. -Phillips L., 'Mediterranean EU states block stronger action on Tunisia', EUObserver, 14 January 2011. [https://euobserver.com/foreign/31644] (Acceded at: 30/04/2016)
979. -Rapport sur la mise en œuvre de la stratégie européenne de sécurité -Assurer la sécurité dans un monde en mutation [https://www.consilium.europa.eu/ueDocs/cms_Data/docs/pressdata/FR/reports/104632.pdf] (Acceded at: 02/05/2016)
980. -Smith Lee ," Weakening Washington's Middle East Influence Middle Eastern Upheavals ", Middle East Quarterly, Summer 2011, pp. 3-10 [http://www.meforum.org/meq/pdfs/2972.pdf] (Acceded at: 17/04/2016)
981. -Sur Serge, L'Hégémonie Américaine En Question [http://www.diplomatie.gouv.fr/fr/IMG/pdf/FD001240.pdf](Acceded at: 02/05/2016)
982. -taheri Amir, " Saddam ou comment s`en débarrasser", politique internationale, (n91 printemps, 2001) [http://www.politiqueinternationale.com/revue/article.php?id_revue=6&id=374&content=synopsis] (Accédez le: 02/02/2014)
983. -tassinari Fabrizio, Mare Europaeum: Baltic Sea Region security and cooperation from post-Wall to post-Enlargement Europe, Political Studies Press, Copenhagen, 2004 (PhD Dissertation), 343pp [http://www.fabriziotassinari.com/uploads/1/2/3/9/123934/mare_europaeum.pdf] (Acceded at: 11/11/2012)
984. -Technical study on different modalities of safeguards in the middle east, IAEA-GC 887, 24/08/1989. P35 [https://www.iaea.org/About/Policy/GC/GC33/GC33Documents/English/gc33-887_en.pdf] (Acceded at: 10/10/2011)
985. -Tyson Anne Scott, "Gates to Urge Cooperation AMONG Gulf Nations Washington poste, (298), 08/12/2007 [http://www.washingtonpost.com/wp-dyn/content/article/2007/12/07/AR2007120702249.html] (Acceded at: 20/02/2016)

986. -UN General Assembly. Comprehensive Study of the Question of Nuclear-Weapon-Free Zones in All Its Aspects: Special Report of the Conference of the Committee on Disarmament. 8 Oct. 1975 (A/10027/Add.1) [http://www.kcl.ac.uk/sspp/departments/warstudies/research/groups/csss/BB/SectionDfinal4.pdf] (Acceded at: 10/10/2011)
987. -UNDP, 2002, Human Development Rapport 2002, New York: oxford University Press. [http://hdr.undp.org/sites/default/files/reports/263/hdr_2002_en_complete.pdf] (Acceded at: 11/12/2012)
988. -Vucetic Srdjan, " Why Did Canada Sit Out the Iraq War: One Constructivist Analysis ", Canadian Foreign Policy / La Politique étrangère du Canada, Volume 13, Number 1 (2006), pp. 133-153 [https://www.academia.edu/10818147/Why_Did_Canada_Sit_Out_the_Iraq_War_One_Constructivist_Analysis] (Acceded at: 11/11/2012)
989. -Walt Stephan M., keeping the world “off -Balance”: self -Restraint and U.S Foreign Policy, Ikenberry, G. John, ed ,America Unrivaled: The Future of the Balance of Power, Ithaca, NY: Cornell University Press, 2002. p121-154 [http://belfercenter.hks.harvard.edu/files/keeping_the_world_off_balance_stephen_walt.pdf] (Acceded at: 10/10/2012)
990. -Yangoumale Jean, "l’état et le droit d’autodétermination : qu’est ce qu’une minorité nationale ?", monde diplomatique 39 année, N454 janvier 1992 [https://www.monde-diplomatique.fr/1992/01/YANGOUMALE/44054] (Accédez le: 25/04/2013)

فهرس الأشكال والجداول والخرائط

فهرس الجداول

الرقم	الموضوع	الصفحة
01	أوجه الشبه والاختلاف بين النظامين العربي والشرق أوسطي	57
02	الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية (1995–2003)	108
03	الهيكل القطاعي للناتج الإجمالي للدول العربية (1990–2003)	109
04	الإنفاق العسكري للدول العربية للمدة 1970–2003 (مليون دولار)	130
05	التفرقة بين الإقليمية التقليدية والإقليمية الجديدة	237
06	الدول الخمس الأولى في العالم على صعيد احتياطات وإنتاج النفط (1999)	292
07	تقييم القدرات العسكرية العراقية عام 2003	315
08	أعداد الضحايا من العراقيين والقوات المحتلة للمدة 2003–2013	343
09	مؤشرات الناتج المحلي الإجمالي، مسارت معدل التضخم، معدلات البطالة، عجز الموازنة العامة للدولة العراقية (2011/2002)	348
10	المؤشرات التنموية للعراق: التعليم، الصحة، الفقر(2003–2012)	353
11	مؤشرات الدولة الفاشلة بالنسبة للعراق (2006–2014)	378
12	تجارة الصين للسلاح في منطقة الشرق الأوسط (2009/2002)	431

فهرس الأشكال

الرقم	الموضوع	الصفحة
01	علاقات التفاعل بين القوى الفاعلة في النظام الدولي الجديد	220
02	مؤسسات العولمة الدولية	228
03	المستويات (الفضاءات) الجغرافية الأساسية	235
04	حصاد ثلاثة أسابيع من معارك حرب الخليج الثالثة	332
05	دوائر العنف والصراع في العراق 2003–2011	341
06	تطور أعداد الضحايا من العراقيين خلال المدة 2003–2013	343
07	مستويات الثورات والاحتجاجات العربية وفقا لمساراتها والاستجابة الرسمية لها.	374
08	عدد ونوع القوات الأجنبية بالمنطقة العربية 2012	408
09	الصين: انتاج واستهلاك البترول (1993–2015)	429

فهرس الخرائط

الرقم	الموضوع	الصفحة
01	خريطة الشرق الأوسط	52
02	خريطة المنطقة العربية	98
03	خريطة تركيا	192
04	خريطة إيران	197
05	خريطة إسرائيل	206
06	خريطة أثيوبيا	214
07	خريطة إريتريا	216
08	مواقع أسلحة الدمار الشامل العراقية المفترضة	285
09	أبار النفط العراقية	295
10	مخطط تقسيم المنطقة العربية حسب برنارد لويس	300
11	القدرات الدفاعية الجوية العراقية	316
12	توزيع الجيش العراقي أثناء حرب الخليج الثالثة	318
13	التواجد العسكري الأمريكي في الخليج العربي	322
14	تمركز القوات العراقية وقوات دول التحالف أثناء حرب الخليج الثالثة	328
15	خريطة الشرق الأوسط الكبير	401
16	مبادرة مشروع الاتحاد من أجل المتوسط	417
17	خريطة مناطق استيراد الصين للبترول	428

فهـــرس المحتـــوى

المحتـــــوى رقم الصفحة

مقدمة.....01
الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للدراسة.....13
المبحث الأول: ماهية النسق الدولي الجديد.....14
المطلب الأول: تحليلات النظم عامة.....14
الفرع الأول: النظرية العامة للنظم النشأة والتطور.....15
الفرع الثاني: تعريف النظام (النسق).....15
المطلب الثاني: تحليلات النظم على المستوى الدولي.....18
الفرع الأول: نشأة وتطور النسق الدولي.....18
الفرع الثاني: تعريف النسق الدولي.....21
الفرع الثالث: خصائص ومكونات النسق الدولي.....24
الفرع الرابع: النماذج السياسية للنسق الدولي.....26
المبحث الثاني: ماهية النظام الإقليمي.....27
المطلب الأول: نشأة النظام الإقليمي وأهميته كمستوى للتحليل في العلاقات الدولية.....27
الفرع الأول: نشأة النظم الإقليمية.....27
الفرع الثاني: النظم الإقليمية كمستوى للتحليل في العلاقات الدولية.....31
المطلب الثاني: تعريف النظام الإقليمي.....33
المطلب الثالث: تفاعلات النظم الإقليمية وعلاقتها بالنظام الدولي.....37
الفرع الأول: تفاعلات النظم الإقليمية.....37
الفرع الثاني: علاقة النظم الإقليمية بالنظام الدولي.....40
المبحث الثالث: النظام الإقليمي العربي: نشأته وتطوره، تعريفه، سماته وخصائصه.....44
المطلب الأول: نشأة وتطور النظام الإقليمي العربي.....45
الفرع الأول: مرحلة نشأة النظام الإقليمي العربي (1945–1956).....45
الفرع الثاني: مرحلة الصراع الإيديولوجي للنظام الإقليمي العربي (1956–1967).....46
الفرع الثالث: مرحلة تضامن النظام الإقليمي العربي (1967–1977).....47
الفرع الرابع: مرحلة تشتت النظام الإقليمي العربي (1977–1990).....48
الفرع الخامس: مرحلة تراجع النظام الإقليمي العربي (1990 –2003).....48
المطلب الثاني: تعريف النظام الإقليمي العربي وعلاقته ببعض المصطلحات.....49
الفرع الأول: تعريف النظام الاقليمي العربي.....49

الفرع الثاني: علاقة النظام الاقليمي العربي ببعض المصطلحات.....51
المطلب الثالث: سمات وخصائص النظام الاقليمي العربي.....58
المبحث الرابع: الاقترابات التفسيرية للدراسة.....61
المطلب الأول: الواقعية الجديدة.....61
المطلب الثاني. النظرية الوظيفية الجديدة.....72
المطلب الثالث: الليبرالية الجديدة.....76
المطلب الرابع. النظرية البنائية.....81
المطلب الخامس. نظرية التبعية.....90
الفصل الثاني: البيئة الداخلية للنظام الإقليمي العربي قبل حرب الخليج الثالثة.....96
المبحث الأول: النظام الإقليمي العربي: بحث في المحددات.....97
المطلب الأول: المحددات الجغرافية.....97
المطلب الثاني. المحددات السكانية.....102
الفرع الأول: حجم السكان.....102
الفرع الثاني: الخصائص الديمغرافية.....103
المطلب الثالث. المحددات الاقتصادية.....107
الفرع الأول: أهم مؤشرات الاقتصاديات العربية.....108
الفرع الثاني: وضع القطاعات الاقتصادية للدول العربية.....112
المطلب الرابع: المحددات السياسية.....115
الفرع الأول: سمات الأنظمة السياسية العربية وتصنيفاتها.....116
الفرع الثاني: المنظمات الدولية والإقليمية.....120
الفرع الثالث: المجتمع المدني العربي.....120
المطلب الخامس: المحددات العسكرية.....125
الفرع الأول: تعداد القوات المسلحة العربية.....126
الفرع الثاني: الصناعات العسكرية العربية.....126
الفرع الثالث: الانفاق العسكري العربي.....130
المبحث الثاني: مؤسسة النظام الإقليمي العربي.....133
المطلب الأول: جامعة الدول العربية: النشأة، المبادئ، الأهداف.....133
الفرع الأول: نشأة جامعة الدول العربية.....133
الفرع الثاني: مبادئ جامعة الدول العربية.....136

الفرع الثالث: أهداف جامعة الدول العربية.....136
المطلب الثاني: جامعة الدول العربية: العضوية، الأجهزة.....137
الفرع الأول: العضوية في جامعة الدول العربية.....137
الفرع الثاني: أجهزة جامعة الدول العربية.....139
المطلب الثالث. العلاقة بين جامعة الدول العربية والتجمعات الإقليمية الفرعية.....145
الفرع الأول: التجمعات الإقليمية الفرعية.....145
الفرع الثاني: الاتجاه المؤيد والرافض لهذه التجمعات الإقليمية الفرعية.....150
المبحث الثالث: تفاعلات النظام الإقليمي العربي مع البيئة الداخلية قبل حرب الخليج الثالثة.....153
المطلب الأول: المعيار المؤسسي.....153
الفرع الأول: المستوى الثنائي.....154
الفرع الثاني: المستوى الإقليمي العربي.....156
الفرع الثالث: المستوى الجماعي للتفاعلات العربية–العربية.....166
الفرع الرابع: المستوى الأهلي غير الحكومي.....171
المطلب الثاني: المعيار الموضوعي.....171
الفرع الأول: الموضوعات والقضايا السياسية.....171
الفرع الثاني: الموضوعات والقضايا الاقتصادية.....176
الفرع الثالث: الموضوعات والقضايا الأمنية.....179
الفرع الربع: الموضوعات والقضايا الثقافية.....179
المطلب الثالث: معيار الصراع والتعاون.....182
الفرع الأول: الجبهة المغاربية.....182
الفرع الثاني: الجبهة الخليجية.....184
الفصل الثالث: البيئة الخارجية للنظام الإقليمي العربي قبل حرب الخليج الثالثة.....190
المبحث الأول: الدول الإقليمية المجاورة للنظام الإقليمي العربي: بحث في المحددات.....192
المطلب الأول: تركيا..... 192
الفرع الأول: المحددات الجغرافية.....192
الفرع الثاني: المحددات السكانية..... 193
الفرع الثالث: المحددات الاقتصادية.....194
الفرع الرابع: المحددات السياسية.....194
الفرع الخامس: المحددات العسكرية.....196

المطلب الثاني: إيران.....197
الفرع الأول: المحددات الجغرافية.....197
الفرع الثاني: المحددات السكانية.....199
الفرع الثالث: المحددات الاقتصادية.....199
الفرع الرابع: المحددات السياسية.....201
الفرع الخامس: المحددات العسكرية.....204
المطلب الثالث: إسرائيل.....205
الفرع الأول: المحددات الجغرافية..... 205
الفرع الثاني: المحددات السكانية.....207
الفرع الثالث: المحددات الاقتصادية..... 207
الفرع الرابع: المحددات السياسية.....209
الفرع الخامس: المحددات العسكرية.....211
المطلب الرابع: محددات دول القرن الإفريقي (إثيوبيا وإرتيريا).....213
الفرع الأول: إثيوبيا..... 213
الفرع الثاني: إريتريا.....215
المبحث الثاني: أهم تحولات النظام الدولي لما بعد الحرب الباردة.....217
المطلب الأول: التحولات الهيكلية للنظام الدولي..... 217
الفرع الأول: الانهيار السوفيتي وبروز النظام الدولي.....218
الفرع الثاني: النظام الدولي الجديد بين الأحادية والتعددية القطبية.....219
الفرع الثالث: العولمة كآلية لإرساء معالم النظام الدولي الجديد.....223
المطلب الثاني: التحولات في نمط إعادة ترتيب وتوزيع عناصر القوة.....232
الفرع الأول: تقدم مكانة القوة الاقتصادية على حساب تراجع القوة العسكرية.....232
الفرع الثاني: تزايد دور القوة التكنولوجية والتقنية (ثورة الاتصالات والمعلومات).....238
المطلب الثالث: التحولات القيمية (العلاقة بين الحضارات صدام أم حوار).....240
المبحث الثالث: تفاعلات النظام الإقليمي العربي مع البيئة الخارجية قبل حرب الخليج الثالثة.....242
المطلب الأول: تزايد الدور الإقليمي لدول الجوار الجغرافي.....243
الفرع الأول: تركيا والمنطقة العربية..... 243
الفرع الثاني: إيران والمنطقة العربية.....248
الفرع الثالث: إسرائيل والمنطقة العربية.....252

الفرع الرابع: دول القرن الأفريقي (إثيوبيا وإرتيريا) والمنطقة العربية.....255
المطلب الثاني. القوى الكبرى الفاعلة في المنطقة العربية.....259
الفرع الأول: الولايات المتحدة الأمريكية والمنطقة العربية.....259
الفرع الثاني: الاتحاد الأوروبي والمنطقة العربية.....268
الفرع الثالث: روسيا والمنطقة العربية.....270
الفرع الربع: الصين والمنطقة العربية.....271
الفصل الرابع: النظام الإقليمي العربي وحرب الخليج الثالثة: بحث في الأهداف والمواقف وطرق إدارتها.....274
المبحث الأول: حرب الخليج الثالثة: بحث في الأهداف.....275
المطلب الأول: الأهداف المعلنة لحرب الخليج الثالثة.....276
الفرع الأول: تحرير العراق من نظام صدام حسين.....276
الفرع الثاني: أسلحة الدمار الشامل العراقية.....283
الفرع الثالث: النظام العراقي وعلاقته بالإرهاب.....287
المطلب الثاني: النفط كهدف حقيقي وحرب الخليج الثالثة.....290
الفرع الأول: النفط في الفكر السياسي الأمريكي.....291
الفرع الثاني: دور النفط العراقي في تغيير خريطة النفط العالمية.....295
المطلب الثالث: الأهداف الخفية لحرب الخليج الثالثة.....296
الفرع الأول: إقامة الإمبراطورية الأمريكية.....296
الفرع الثاني: تأمين إسرائيل.....297
الفرع الثالث: تغيير خارطة المنطقة العربية.....299
المبحث الثاني: المواقف العربية والإقليمية والدولية من حرب الخليج الثالثة.....302
المطلب الأول: مواقف الدول العربية من حرب الخليج الثالثة..... 302
الفرع الأول: الواقع العربي الرسمي.....302
الفرع الثاني: الواقع العربي الشعبي.....307
المطلب الثاني موقف تركيا وإيران من حرب الخليج الثالثة.....307
الفرع الأول: تركيا.....307
الفرع الثاني: إيران.....307
المطلب الثالث: المواقف الأوربية المعارضة تجاه حرب الخليج الثالثة.....309
الفرع الأول: فرنسا.....309

الفرع الثاني: ألمانيا.....310
الفرع الثالث: روسيا.....310
المطلب الرابع: موقف هيئة الأمم المتحدة تجاه حرب الخليج الثالثة.....310
المبحث الثالث: إدارة حرب الخليج الثالثة من طرف العراق ودول الحلفاء.....312
المطلب الأول: إدارة حرب الخليج الثالثة من طرف العراق.....312
الفرع الأول: مسرح العمليات..... 312
الفرع الثاني: حجم وقدرة القوات العراقية.....313
الفرع الثالث: الخطة الاستراتيجية لإدارة حرب الخليج الثالثة من طرف العراق.....319
المطلب الثاني. إدارة حرب الخليج الثالثة من طرف دول الحلفاء.....322
الفرع الأول: مسرح العمليات..... 322
الفرع الثاني: حجم وقدرة قوات التحالف.....324
الفرع الثالث: الخطة الاستراتيجية لإدارة حرب الخليج الثالثة من طرف دول الحلفاء.....326
المطلب الثالث: سير حرب الخليج الثالثة ومجرى الأحداث.....329
الفصل الخامس: النظام الإقليمي العربي بعد حرب الخليج الثالثة: بحث في التداعيات ومشاريع التغلغل.....333
المبحث الأول: تداعيات الاحتلال الأمريكي البريطاني على العراق والمنطقة العربية.....334
المطلب الأول. تداعيات الاحتلال الأمريكي البريطاني على العراق..... 334
الفرع الأول: في المجال السياسي.....335
الفرع الثاني: في المجال الأمني.....339
الفرع الثالث: في المجال الاقتصادي.....346
الفرع الرابع: في المجال الاجتماعي.....352
المطلب الثاني: تداعيات الاحتلال الأمريكي البريطاني على المنطقة العربية.....358
الفرع الأول: النظام الاقليمي العربي واحتلال العراق.....358
الفرع الثاني: النظام الاقليمي العربي والإصلاح السياسي.....364
الفرع الثالث: النظام الاقليمي العربي والأمن القومي بعد احتلال العراق.....376
المبحث الثاني: مشاريع التغلغل لدول الجوار الجغرافي للمنطقة العربية بعد حرب الخليج الثالثة.....382
المطلب الأول: المشروع التركي في المنطقة العربية..... 382
الفرع الأول: الانفتاح التركي على المنطقة العربية.....383
الفرع الثاني: من التحالف التركي الإسرائيلي إلى القطيعة الديبلوماسية.....385

الفرع الثالث: موقف تركيا من واقع التغيير الثوري في المنطقة العربية.....386
المطلب الثاني: المشروع الإيراني في المنطقة العربية.....388
الفرع الأول: مجالات السياسة الإيرانية.....388
الفرع الثاني: أطراف التحالف الإيراني في المنطقة العربية.....389
الفرع الثالث: أهداف إيران من التحالف..... 389
الفرع الرابع: موقف إيران من واقع التغيير الثوري في المنطقة العربية.....390
المطلب الثالث: المشروع الإسرائيلي في المنطقة العربية.....392
الفرع الأول: تجسيد الحلم الإسرائيلي.....393
الفرع الثاني: العدوان الإسرائيلي على لبنان 2006.....395
الفرع الثالث: العدوان الإسرائيلي على غزة 2009/2008 395
الفرع الرابع: موقف إسرائيل من واقع التغيير الثوري في المنطقة العربية.....396
المطلب الرابع: المشروع الإثيوبي في المنطقة العربية (تمدد الدور ودبلوماسية الطاقة).....397
المبحث الثالث: مشاريع التغلغل للقوى الكبرى الفاعلة في المنطقة العربية بعد حرب الخليج الثالثة.....399
المطلب الأول: المشروع الأمريكي في المنطقة العربية..... 399
الفرع الأول: مشروع الشرق الأوسط الكبير.....400
الفرع الثاني: الهيمنة الأمريكية على أمن النظام الاقليمي العربي.....406
الفرع الثالث: موقف الولايات المتحدة الأمريكية من واقع التغيير الثوري في المنطقة العربي.....409
المطلب الثاني: المشروع الأوروبي في المنطقة العربية.....413
الفرع الأول: المبادرة الأوربية لإصلاح المنطقة العربية.....413
الفرع الثاني: تطور الشراكة الأوربية من السياسة الأوربية للجوار إلى الاتحاد من أجل المتوسط.....415
الفرع الثالث: المشاريع الأوروبية–الأمريكية توافق أم تعارض؟.....419
الفرع الرابع: موقف الاتحاد الأوروبي من واقع التغيير الثوري في المنطقة العربية.....422
المطلب الثالث: المشروع الروسي والصيني في المنطقة العربية.....424
الفرع الأول: المشروع الروسي في المنطقة العربية.....424
الفرع الثاني: المشروع الصيني في المنطقة العربية.....427
الخاتمة.....435

قائمة المراجع.....447
فهرس الأشكال والجداول والخرائط.....496
فهرس المحتوى.....499

ملخص:

يندرج موضوع بنية النظام الإقليمي العربي في ظل محددات النسق الدولي الجديد (دراسة حرب الخليج الثالثة نموذجا)، ضمن الدراسات الإقليمية التي تعد من الدراسات الحديثة في العلاقات الدولية، حيث ظهرت في الستينيات وتطورت في السبعينيات، إلا أن جذورها الأولى تعود إلى الجدل الذي كان سائدا بين دعاة الإقليمية والعالمية بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، وإلى مختلف دراسات التكامل ولاسيما الوظيفية الجديدة التي تركز على التكامل في المستوى الإقليمي، وجاءت عدة تحولات بعد نهاية الحرب الباردة خاصة بعد ظهور الإقليمية الجديدة، لتكون سببا في زيادة التركيز على دراسة النظم الإقليمية، والتحليل على مستوى النظام الإقليمي.

وتعد هذه الدراسة إسهاما نظريا في دراسات النظم الإقليمية، وهي تنهض على فرضية أن قدرة النظام العربي على الاستمرار كنظام إقليمي متمايز تتوقف على كيفية تفاعل وحداته مع القوى العظمى، وخصوصا السياسات الأمريكية التي تستهدف حدوده ومنظومة القيم الحاكمة لتفاعلاته وأمنه، والذي يمكن من خلال اختبار صحتها وضع حد للجدل السائد حول ما إذا كان النظام العربي قد انهار بمجرد احتلال العراق أم لا زال قائما، فضلا عن أن الدراسة ستختبر العديد من الأطروحات المتعلقة بعلاقة تلك النظم العربية بالقوى الدولية، وفي مقدمتها الولايات المتحدة والدول الأخرى كالاتحاد الأوربي وروسيا والصين، حيث ستكشف عن الكيفية التي يتفاعل بها النظام العربي في ظل أحادية قطبية، وفي ظل وقوع إحدى وحداته تحت احتلال القطب الأوحد.

وقد خلص البحث إلى تأثير النسق الدولي الجديد في النظام الإقليمي العربي بعد حرب الخليج الثالثة على مستوى حدوده وقيمه وأمنه، مع قدرة النظام واستمراريته في التكيف مع الحدث.

الكلمات المفتاحية: بنية، النظام الإقليمي، النظام الإقليمي العربي، النسق الدولي الجديد، حرب الخليج الثالثة نموذجا.

Abstract:

The topic of Arab regional system structure in the light of specific pattern of new countries (e.g., the study of Third Gulf War) is considered as one of the regional modern studies in international relations. This topic has been appeared in the sixties and developed in the seventies. its first roots despite of this fact , its roots go back to both the prevailing controversy among the regional global advocates after the second world war and the different integration especially the new functional that focuses on the integration at the regional level . Thus, a set of changes has come after the end of the cold war especially after the new regional appearance as a reason to increasingly focus on the studies of regional systems and the analysis at the level of regional system.

In addition, this current study is a theoretical contribution in the various studies of regional systems. It is based on the hypothesis that the Arabic system's competence to be continued as a distinct regional system depends more on the manner that its unites interact with the great power especially with the U.S policies which intend to attack its borders and its governing system of norms for its interaction and security. It is possible also to test its feasibility in order to confirm whether the Arab system has been collapsed once Iraq was occupied or not yet. Above all, this study will test various topics which are interested in the relation of the Arab systems with the national powers including the United State of America and other countries such as the European Union, Russia and China. The current study will explore also the way the Arab system uses to interact under the unipolarity and under the incidence of its units in the occupation of the unipolarity.

Summing up, this research has arrived at the impact of new pattern in the Arab regional order after the Third Gulf War at the level of its borders, values, and security, with its continuity in adapting the current events.

Key words: Structure, Regional system, Arab regional system, the new international pattern, Third Gulf war model.

Résumé

L'Objet de la structure du système régional arabe en vertu des déterminants de la nouvelle structure internationale (l'étude du la troisième guerre du Golfe autant que Modèle), se classe parmi les études régionales les plus récentes dans les relations internationales, où elle est apparue dans les années soixante et évoluer dans les années soixante-dix. Paradoxalement ses premières racines remontent à la polémique qui a prévalu entre les partisans régionaux et mondiaux après la fin de la Seconde Guerre mondiale, aussi bien aux diverses études de l'intégration, en particulier le néo-fonctionnalisme qui est concentré sur l'intégration au niveau régional, ensuite il est apparu plusieurs changements après la fin de la guerre froide, surtout après l'émergence du néo-régionalisme, tout cela peut traduire cette focalisation accrue sur l'étude des systèmes régionaux et l'analyse au niveau du système régional.

Cette étude est une contribution à des études théoriques des systèmes régionaux, qui se redresse sur l'hypothèse de la capacité du régime arabe de continuer autant que système régionale différenciée dépend de la façon dont ses unités interagissent avec les superpuissances, surtout les politiques américaines qui visent ses frontières et le système des valeurs qui gère ses interactions et sa sécurité. En testant la pertinence de cette hypothèse on pourra mettre fin à la polémique qui prévaut que le système arabe s'est effondré dès l'occupation de l'Irak ou il est encore debout, en outre, l'étude permettra de tester un grand nombre de thèses relatives à la relation de ces régimes arabes avec les puissances internationales, en particulier les États unis et d'autres pays tel que l'Union Européenne, la Russie, la Chine, où elle va révéler comment le système arabe interagit sous une seule polarité, et dans le cas que l'une de ses unités déchoit sous l'occupation de l'unipolaires.

La recherche a conclu que l'impact du nouveau système international dans l'ordre régional arabe après la troisième guerre du Golfe au niveau de ses frontières, ses valeurs et sa sécurité, avec la capacité d'adaptation et la continuité du système avec l'événement.

Mots clés: La structure, Le système régional, Le système régional arabe, le nouveau système internationale, La troisième guerre du Golfe autant que Modèle.